

# التفسير والبيان

## لأحكام القرآن

تأليف

عبد العزيز بن مرزوق القطري

رحمته الله ورحمته ورحمته

المجلد الثالث

من آيات القرآن إلى يوسف

مكتبة دار الحديث

الرياض - جدة - مكة المكرمة

طبعة الأولى

التفسير والبيان  
لأحكام القرآن

٣

جميع حقوق الطبع محفوظة للدار الفلاحية  
الطبعة الأولى  
١٤٢٨ هـ

مكتبة دار المنهج  
للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية. الرياض

الزكاة في مصر - الزكاة في العراق - الزكاة في الكويت - الزكاة في ليبيا - الزكاة في المغرب - الزكاة في موريتانيا - الزكاة في النيجر - الزكاة في النيجيريا - الزكاة في عمان - الزكاة في قطر - الزكاة في رواندا - الزكاة في السعودية - الزكاة في السنغال - الزكاة في السودان - الزكاة في سوريا - الزكاة في تونس - الزكاة في تركيا - الزكاة في الإمارات العربية المتحدة - الزكاة في اليمن - الزكاة في الجزائر - الزكاة في ليبيا - الزكاة في المغرب - الزكاة في موريتانيا - الزكاة في النيجر - الزكاة في النيجيريا - الزكاة في عمان - الزكاة في قطر - الزكاة في رواندا - الزكاة في السعودية - الزكاة في السنغال - الزكاة في السودان - الزكاة في سوريا - الزكاة في تونس - الزكاة في تركيا - الزكاة في الإمارات العربية المتحدة - الزكاة في اليمن - الزكاة في الجزائر

2019-2020-2021-2022-2023-2024-2025-2026-2027-2028-2029-2030-2031-2032-2033-2034-2035-2036-2037-2038-2039-2040-2041-2042-2043-2044-2045-2046-2047-2048-2049-2050-2051-2052-2053-2054-2055-2056-2057-2058-2059-2060-2061-2062-2063-2064-2065-2066-2067-2068-2069-2070-2071-2072-2073-2074-2075-2076-2077-2078-2079-2080-2081-2082-2083-2084-2085-2086-2087-2088-2089-2090-2091-2092-2093-2094-2095-2096-2097-2098-2099-2100-2101-2102-2103-2104-2105-2106-2107-2108-2109-2110-2111-2112-2113-2114-2115-2116-2117-2118-2119-2120-2121-2122-2123-2124-2125-2126-2127-2128-2129-2130-2131-2132-2133-2134-2135-2136-2137-2138-2139-2140-2141-2142-2143-2144-2145-2146-2147-2148-2149-2150-2151-2152-2153-2154-2155-2156-2157-2158-2159-2160-2161-2162-2163-2164-2165-2166-2167-2168-2169-2170-2171-2172-2173-2174-2175-2176-2177-2178-2179-2180-2181-2182-2183-2184-2185-2186-2187-2188-2189-2190-2191-2192-2193-2194-2195-2196-2197-2198-2199-2200-2201-2202-2203-2204-2205-2206-2207-2208-2209-2210-2211-2212-2213-2214-2215-2216-2217-2218-2219-2220-2221-2222-2223-2224-2225-2226-2227-2228-2229-2230-2231-2232-2233-2234-2235-2236-2237-2238-2239-2240-2241-2242-2243-2244-2245-2246-2247-2248-2249-2250-2251-2252-2253-2254-2255-2256-2257-2258-2259-2260-2261-2262-2263-2264-2265-2266-2267-2268-2269-2270-2271-2272-2273-2274-2275-2276-2277-2278-2279-2280-2281-2282-2283-2284-2285-2286-2287-2288-2289-2290-2291-2292-2293-2294-2295-2296-2297-2298-2299-2300-2301-2302-2303-2304-2305-2306-2307-2308-2309-2310-2311-2312-2313-2314-2315-2316-2317-2318-2319-2320-2321-2322-2323-2324-2325-2326-2327-2328-2329-2330-2331-2332-2333-2334-2335-2336-2337-2338-2339-2340-2341-2342-2343-2344-2345-2346-2347-2348-2349-2350-2351-2352-2353-2354-2355-2356-2357-2358-2359-2360-2361-2362-2363-2364-2365-2366-2367-2368-2369-2370-2371-2372-2373-2374-2375-2376-2377-2378-2379-2380-2381-2382-2383-2384-2385-2386-2387-2388-2389-2390-2391-2392-2393-2394-2395-2396-2397-2398-2399-2400-2401-2402-2403-2404-2405-2406-2407-2408-2409-2410-2411-2412-2413-2414-2415-2416-2417-2418-2419-2420-2421-2422-2423-2424-2425-2426-2427-2428-2429-2430-2431-2432-2433-2434-2435-2436-2437-2438-2439-2440-2441-2442-2443-2444-2445-2446-2447-2448-2449-2450-2451-2452-2453-2454-2455-2456-2457-2458-2459-2460-2461-2462-2463-2464-2465-2466-2467-2468-2469-2470-2471-2472-2473-2474-2475-2476-2477-2478-2479-2480-2481-2482-2483-2484-2485-2486-2487-2488-2489-2490-2491-2492-2493-2494-2495-2496-2497-2498-2499-2500-2501-2502-2503-2504-2505-2506-2507-2508-2509-2510-2511-2512-2513-2514-2515-2516-2517-2518-2519-2520-2521-2522-2523-2524-2525-2526-2527-2528-2529-2530-2531-2532-2533-2534-2535-2536-2537-2538-2539-2540-2541-2542-2543-2544-2545-2546-2547-2548-2549-2550-2551-2552-2553-2554-2555-2556-2557-2558-2559-2560-2561-2562-2563-2564-2565-2566-2567-2568-2569-2570-2571-2572-2573-2574-2575-2576-2577-2578-2579-2580-2581-2582-2583-2584-2585-2586-2587-2588-2589-2590-2591-2592-2593-2594-2595-2596-2597-2598-2599-2600-2601-2602-2603-2604-2605-2606-2607-2608-2609-2610-2611-2612-2613-2614-2615-2616-2617-2618-2619-2620-2621-2622-2623-2624-2625-2626-2627-2628-2629-2630-2631-2632-2633-2634-2635-2636-2637-2638-2639-2640-2641-2642-2643-2644-2645-2646-2647-2648-2649-2650-2651-2652-2653-2654-2655-2656-2657-2658-2659-2660-2661-2662-2663-2664-2665-2666-2667-2668-2669-2670-2671-2672-2673-2674-2675-2676-2677-2678-2679-2680-2681-2682-2683-2684-2685-2686-2687-2688-2689-2690-2691-2692-2693-2694-2695-2696-2697-2698-2699-2700-2701-2702-2703-2704-2705-2706-2707-2708-2709-2710-2711-2712-2713-2714-2715-2716-2717-2718-2719-2720-2721-2722-2723-2724-2725-2726-2727-2728-2729-2730-2731-2732-2733-2734-2735-2736-2737-2738-2739-2740-2741-2742-2743-2744-2745-2746-2747-2748-2749-2750-2751-2752-2753-2754-2755-2756-2757-2758-2759-2760-2761-2762-2763-2764-2765-2766-2767-2768-2769-2770-2771-2772-2773-2774-2775-2776-2777-2778-2779-2780-2781-2782-2783-2784-2785-2786-2787-2788-2789-2790-2791-2792-2793-2794-2795-2796-2797-2798-2799-2800-2801-2802-2803-2804-2805-2806-2807-2808-2809-2810-2811-2812-2813-2814-2815-2816-2817-2818-2819-2820-2821-2822-2823-2824-2825-2826-2827-2828-2829-2830-2831-2832-2833-2834-2835-2836-2837

www.ck12.org

**Abstract**

DOI: 10.1002/for

[illegible]

# التفسير والبيان لأحكام القرآن

تأليف

عبد العزيز بن مرزوق القطري

حفظه الله ووالديه وذاته

استق به

عبد المجيد بن خالد المبارك

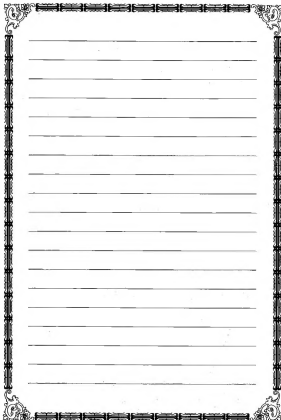
المجلد الثالث

من التوبة إلى يوسف

مكتبة دار الفلاح

الرياض - المملكة العربية السعودية







## سُورَةُ الْمَائِدَةِ

سورة المائدة منبئية، وجعل احكامها في الفروع؛ ولذا بدأ الله بخطاب المؤمنين فيها خاصة دون غيرهم، وسورة المائدة سورة طويلة نزلت دفعة واحدة لا مقسمة، ولا يشابهها بهذا من الطوال فيما اعلم شيء.

وفد روى أحمد في «المسنيد» من حديث أسماء بنت يزيد؛ قالت: «إني لأجده يزعم العصباء - ناقة رسول الله ﷺ - إذ أنزلت عليه المائدة كلها، فكانت من يقلها تلقى بقصد الثالثة»<sup>(١)</sup>.

وجاء نحوه من حديث عبد الله بن عمرو<sup>(٢)</sup>، وحديث أم عمرو، عن عثمة<sup>(٣)</sup>، وجاء أنها أجز سورة نزلت على رسول الله ﷺ من حديث عبد الله بن عمرو<sup>(٤)</sup>، وعائشة<sup>(٥)</sup>، وغيرهما.

ومن خصائصها عن الطوال: أنها نزلت كائيلة، وأن المنسوخ منها قليل؛ حتى قال الحسن: «لم ينسخ منها شيء»<sup>(٦)</sup>، وقيل: بنسخ آية أو آيتين منها؛ على ما يأتي تفصيله.

وفد قال أحمد بن حنبل: «في المائدة ثمانين عشرة آية حلال

(١) أخرجه أحمد (٢٧٥٧٥/٦) (٤٥٥/٦). (٢) أخرجه أحمد (٦٦١٣/٢) (١٧٦/٢).

(٣) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (١٤٥/٧).

(٤) أخرجه الترمذي (٣٠٦٣) (٢٦١/٥).

(٥) أخرجه أحمد (٢٥٥١٧) (١٨٨/٦)، والشافعي في «السنن الكبرى» (١١٠٧٣) (٧٩/١٠٠).

(٦) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٥٨٨/٦).

وحرام يُفْتَلُ بها، وليس فيها شيء لا يُعْمَلُ به إلا آية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا أَشْهُارَ الْقُرْبَانِ﴾<sup>(١)</sup>.

وإنما كانت سورة المائدة محكمة؛ لأنها آخر سورة نزلت كاملة؛ كما قال أحمد: «إِنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: (اقرأ)، وآخر شيء نزل من القرآن: المائدة»<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا أَشْهُارَ الْقُرْبَانِ﴾<sup>(٣)</sup>  
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا أَشْهُارَ الْقُرْبَانِ﴾<sup>(٤)</sup>  
 (المائدة: ١).

الخطاب في الآية للمؤمنين؛ ولذا قال ابن مسعود: «إذا سمعت الله يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾، فأزجها شفعك؛ فإنما هو خير يأمر به، أو شر ينهى عنه»<sup>(٥)</sup>.

### أنواع العقود والعهود:

وأول أمر بدأ به هو الوفاء بالعقود، وهي العهود والمواثيق التي تكون بين الناس أفراداً وجماعات وقولاً؛ فالعقد هو العهد، والمراد بالعهود في الآية نوعان، وكلها خطها الله بالدخيم في كتابه:

الأول: العهد الذي أخذها الله على الناس في كتابه من أوامير ونواهي وتشريعات، وشيئت عهوداً وعقوداً باعتبار الميثاق الأول الذي أخذ الله عليهم بعدما أخرجهم من ظلمة أبيهم آدم، فقررهم برؤسيتهم وحقه، وأشهدهم على ذلك، وكذلك باعتبار الخلق، فالخلق في طوع الخلق؛

(٢) طبقات الحنابلة (١/٥٨).

(١) طبقات الحنابلة (٣/٩٩).

(٣) حبيب ابن أبي حاتم (١/١٩٦).

لأنه يَمْلِكُهُمْ وما يَمْلِكُونَ، فيجب إن أَمَرَهُمْ أَنْ يَأْتُوا، وإن نَهَاَهُمْ أَنْ يَنْتَهُوا، ولو لم يُعَاوِذْهُمْ ابتداءً على كلِّ أمرٍ ونهيٍّ بخصوصية، فيمجرّد الأمر والنهي يجب عليهم الرِّفَاءُ؛ وذلك أنَّ مالكَ الشيء يَمْلِكُ ما دونه؛ فإنَّ السيّد يَمْلِكُ عَبْدَهُ وأَمَتَهُ، وبين مُتَفَضِّلٍ وَلِكِّهِ طَاعَتُهُمْ له عند الأمر أو النهي.

وأول العهود والعقود التي يجب الوفاء بها: نوحيد الله وعدم  
الإشراك معه في عبادته شيئاً، وهو العهد الذي أخذه على جميع الأمم،  
كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ بَيْنَهُنَّ آيَاتٍ تَذَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢٥]، وقوله في البقرة والرعد: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ  
عَهْدَ اللَّهِ مِنْكُمْ يُبَدِّلْهُمْ مَقَالِدَهُمْ فِي الْيَمِينِ﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْكُمْ يُبَدِّلْهُم مَقَالِدَهُمْ فِي الْيَمِينِ﴾ [الرعد: ٢٥]،  
﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْكُمْ يُبَدِّلْهُم مَقَالِدَهُمْ فِي الْيَمِينِ﴾ [الرعد: ٢٥].

وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ: امْتِثَالُ كُلِّ أَمْرٍ وَاجْتِنَابُ كُلِّ نَهْيٍ، وَلَوْ انْقَاءُ  
الْإِنْسَانِ عَلَى نَفْسِهِ كَالْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ وَالْيَمِينِ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ عَقْدٌ بَيْنَ الْعَبْدِ  
وَرَبِّهِ.

وهذا النوع هو المقصود الأول بالخطاب في الآية، والنوع الثاني الثاني داخل فيه تبعاً؛ لأن مقتضى حق الله: العدل مع خلقه، وعدم ظلمهم؛ كما روى علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس؛ قوله: ﴿أُولَئِكَ بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾ يعني: فما أخل وما حرّم، وما فرض، وما حد في القرآن كله؛ فلا تغبوا ولا تنكثوا، ثم شدة ذلك، فقال: ﴿وَأُولَئِكَ يَنْفَكُونَ عَنْهُ﴾ أي: يتركوه ويقلعون ما أقر الله به، أن يؤمنوا، إلى قولهم: ﴿سُبْحَةَ﴾ (الزمر: ١٠٤) (١).

(١) القيس الطبري (٩/١).

الثاني: العهد الذي تكون بين الناس؛ لأن أثر الناس لا يستقيم في دمايهم وأموالهم وأعراضهم إلا بإعطاء الحقوق وحفظها، ولا تحفظ الحقوق إلا بالعهد والعقود والمواثيق؛ فيجب الوفاء بها مع كل من أبرمت معه، مسلماً كان أو كافراً.

وهذا النوع كقوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِكُمْ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بِنَدٍّ مِمَّا جَعَلْتُمْ﴾ [النحل: ٩١]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لَا يُخَالِفُكُمْ عَنْ عَهْدِهِمْ وَعَهْدُهُمْ وَرَيْنَ﴾ [التوبة: ٨، والمآثر: ٣٦]، وقوله تعالى في مال اليتيم: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا إِلَىٰ مَن نَّكُنَّ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ [الأنعام: ١٥١].

ويكون هذا العهد فيما بين المؤمنين أفرافاً وجماعات، ويكون بين المشركين أفرافاً وجماعات، وفي المؤمنين أفرافاً؛ كما في مال اليتيم، وفي النكاح، وفي الأمانات والرهن والوعود والتضاريف والإعانة؛ فالوفاء بذلك واجب حسب القدرة، وهو من العبادات.

### العقود بين المسلمين والكفار:

ويكون بين المؤمنين والكفار أفرافاً وجماعات؛ بين الأفراد كعقوبات المسلم للكافر بعقوبه؛ كالبيع والشراء والأمان؛ كما قال تعالى في أول برائة: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١]؛ فالأصل: وجوب الوفاء بعهدهم؛ كما في قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُضُوكُمْ كَيْفًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ عَلَيْكُمْ عَهْدٌ أَوْفَىٰ فَإِنَّهُمْ يَكُونُونَ لَكُمْ مَنَافِعًا﴾ [التوبة: ١٢].

### خير المجلس:

ولا دليل في هذه الآية: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ على نفي خيار المجلس؛

لعموم الآية وخصوصي الحديث الوارد في الخيار، كما في «الصحيحين»<sup>(١)</sup> من حديث ابن عمر مرفوعاً: (الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَنْتَقِرَا)<sup>(٢)</sup>، وعادة القرآن: العموم والغاية، والسنة: أولية تفصيلية، والقول بالخيار لا يتعارض مع الوفاء بالعهد والعقد، وإنما يفيد ويبيّن ويفضله، فمن مقتضيات وجوب الوفاء بالعهد والعقد: العمل بشرطه، والتفرق برضا عليه.

وكُلَّمَا عَقَلْنَا انْتَرُ الْعَقْدَ، اشْتَدَّ الْأَمْرُ بِالْوَفَاءِ بِهِ، وَلَوْ كَانَ أَحَدُ الطَّرَفَيْنِ كَالْإِنْسَانِ أَوْ مُحَارِبًا، فَتَمَّ وَفَى بِعَهْدِهِ، وَجَبَ الْوَفَاءُ لَهُ.

وقد عاهد بعض الصحابة قريشاً: أَلَّا يُقَاتِلُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَنِي، فَمَنْعَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْقِتَالِ؛ لِلْعَهْدِ الَّذِي جَعَلُوهُ مَعَهُمْ، فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، عَنْ حَفِيفَةَ بِنِ الْيَمَانِ، قَالَتْ: «مَا مَنَعَنِي أَنْ أَشْهَدَ بَنِيَّ إِلَّا أَنِّي خَرَجْتُ أَنَا وَابِي حُسَيْنٌ، قَالَ: فَأَخَذَنَا كُفَّارُ قُرَيْشٍ، قَالُوا: إِنَّكُمْ تَرِيدُونَ مَحْضًا؟ قُلْنَا: مَا نُرِيدُ، مَا نُرِيدُ إِلَّا الْمَدِينَةَ، فَأَخَذُوا مِنَّا عَهْدَ اللَّهِ وَوَيْفَاقَهُ، لَنَنْصَرِفَنَّ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَلَا نَقَابِلُ مَعَهُ، فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرْنَاهُ الْخَبَرَ، فَقَالَ: (أَنْصَرِفْنَا، فَمَنْ لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ، وَتَسْتَعِينُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ)<sup>(٣)</sup>.

وقد اجتمعت بطون قريش في بيت عبد الله بن جُدعان، فعاقدوا على أَلَّا يَجِدُوا بِمَكَّةَ مَظْلُومًا مِنْ أَهْلِهَا أَوْ غَيْرِهِمْ إِلَّا قَامُوا مَعَهُ حَتَّى تُرَدَّ عَلَيْهِ مَظْلَمَتُهُ، وَسَمَّى ذَلِكَ الْجَلْفَ: جَلَفَ الْقُسُولُ، وَقَدْ قَالَ فِي هَذَا الْجَلْفِ الرَّسُولُ ﷺ: (لَقَدْ شَهِدْتُ فِي دَارِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُدْعَانَ جَلْفًا مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِهِ خَيْرُ النَّعَمِ، وَلَوْ أَدْعَى بِهِ لِي الْإِسْلَامُ، لَأَجَبْتُ)<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٢١٠٩) (١٤/٣)، ومسلم (١٥٣١) (٣/١١٧٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٧٨٧) (١٤/٣).

(٣) أخرجه الميهني في «السنن الكبرى» (٣٦٧/٦)، وابن هشام في «المعجم» (١/١٧٤).

ما يحل من البهائم:

وهوئة تعالى: «أَلَيْسَ لَكُم مِّمَّنْ خَلَقْنَا الْأَنْعَامَ مَا يَكُنْ لَكُمْ فِيهَا حِلٌّ» : العرب تسمي الإبل والبقرة والغنم أنعاماً، ولكن المراد بالآية: عموم البهائم؛ الإنسيّة كالإبل والبقرة والغنم، والوحشيّة كالغزال وجمادى الوحشي؛ لأن الله استثنى بعد ذلك من الأنعام أوصافاً يدخل فيها الإبل والبقرة والغنم وغيرها، وذلك في قوله: «فَبِمَا نَحْيِي النَّاسَ عَنْ حَرَّمَ رَبِّ» ، وهذا استثناء بين بهيمة الأنعام، والأنعام الإنسيّة لا تُضاد.

وفي هذه الآية: دليل على إباحة كل بهيمة من كل نوع، وعلى كل صورة، وعلى كل سن صغيرها وكبيرها، ولا يُستثنى من أحوالها إلا ما دلّ الدليل على استثنائه؛ كالدم والميتة وما ذبح لغير الله منها.

حكم جنين البهيمة:

وقد استدل جماعة من الصحابة بعموم هذه الآية على حل الجنين في بطن أمه لو وُجد ميتاً في بطنها بعد ذكائها؛ وهو قول ابن عمر وابن عباس.

أحوال موت الجنين في بطن أمه:

والجنين في بطن أمه يأخذ حكمها إن كان ميتاً في بطنها؛ وهو بموت في بطنها معها على حالتين:

الحالة الأولى: إن كانت أمه لا تحل بموتها يكتفي أو ولده أو تطلق أو ترده أو ذبح لغير الله، فجنينها محرّم وثقلها؛ فهو عضو منها بحرّم كحرّم يدها ورجلها وألبيها.

الحالة الثانية: إن كانت أمه مانت بصورة مباحة؛ كالمذكاة ذكاة شرعية، أو وُجد في بطن الصبي الحرّمي بسهم جنين؛ كالغزال

وجنار الوحشي ونحوهما، فهو حلال، لأن موث أمه بسبب حلال.

وأما أخذ الجنين حكم أمه بموته معها، لأنه حكم أحد أعضائها، ولا يُرَجَد في الجنين حياة يستقل بها عن أمه، وألا لم يمت بموتها، فهو حي كبقية أعضائها، وليس فيه من الدم ما يحتاج لإراقبه عند الذبح، وقد روي عن ابن عمر: «هو بمنزلة ولدها وكبدها»<sup>(١)</sup>.

وقد جاء في «السنن»<sup>(٢)</sup> من حديث جابر<sup>(٣)</sup>، وأبي سعيد<sup>(٤)</sup> قال: (ذَكَأَ الْجَنِينَ ذَكَأَ أُمُّهُ).

وإن مات الجنين في بطن أمه وهي حية، فهو محرّم، سواء سقط من بطنها ميتاً، أو سُقِيَ بطنها بجراحة ثم أُخْرِجَ منها وهي حية، فحكمه حكم العضو المقطوع منها وهي حية، كقطع اليد والرجل، فلا يجوز أخذه؛ لما في الحديث: (مَا قُطِعَ مِنَ الْبَيْهَمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ، فَهُوَ مَيْتَةٌ)<sup>(٥)</sup>، ويستثنى من هذا: ما قُطِعَ مِنَ الْبَيْهَمَةِ وهي حية تُطْلَبُ لكونها صيداً هارباً، أو من بهيمة الأنعام التي توحشت، فربيت سهم أو سيف فقطعت يدها أو رجلها وتقيت حية، ثم ماتت بلبع أو بسبب السهم، فنزف دنها، فما قُطِعَ منها قبل التمكن منها يَتَّبِعُ حكمها اللاحق على الصحيح.

وإن خَرَجَ الجنين حياً، استقلَّ بالحكم بضمه كبقية البهائم.

وهو لله تعالى في الآية: ﴿إِلَّا مَا يَلْقَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ دليل على وجود التحريم

(١) «تفسير الطبري» (١٤/٨).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٨٨٨) (١٠٣/٣).

(٣) أخرجه أحمد (١١٢٦٠) (٣١/٣)، وأبو داود (٢٨٢٧) (١٠٣/٣)، والترمذي (١١٧٧).

(٤) وابن ماجه (٣١٩٩) (١٠٦٧/٣).

(٥) أخرجه أحمد (٢١٩٠٣) (٢١٨/٥)، وأبو داود (٢٨٨٨) (١١١/٣)، والترمذي

(١١٨٠) (٧٤/٤).



في بهيمة الأنعام، وأن الله نلأه على الأمتة، وذلك في سورة البقرة: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالتَّمَ وَالْحَمَّ وَالْخَزِيرَ وَمَا أُوْثِرَ بِهِ يَتَّبِعِ اللَّهُ قَرْنَ أَخْطَرُ عَقْدَ بَلَّحٍ وَلَا حَالُ وَلَا يَأْتِ عَلَيْهِ إِذْ اللَّهُ عَقُوْرُ كُصْرٍ﴾ [١٧٣]، ونحوها في سورة النحل [١١٥]، وفي هذه السورة المائدة بعد آيات [٣]، وفي سورة الأنعام [١١٥].

وأكثر الأنواع التي نلأها الله محرمة من بهيمة الأنعام هي في سورة المائدة كما يأتي.

وهذا الاستثناء في الآية: ﴿إِلَّا مَا يَتْلُو عَلَيْكُمْ﴾ تبعه استثناء آخر في قوله: ﴿عَقْرُ قَيْلٍ الْقَيْدِ وَأَنْتُمْ حَرَّمَ﴾ ونُصِبَ (عَقْرُ) على الحال؛ وهذا الاستثناء دليل على دخول بقية البهائم في اسم الأنعام.

ولمَّا أدخل الله في الأنعام المباحة الإنسي والوحشي جميعاً، استثنى من كل نوع شيئاً:

أما الإنسي، فاستثنى ما يلقى عليكم على ما تقدّم.

وأما الوحشي، فاستثنى من جلّه صيده للمُحَرَّم.

وقوله: ﴿إِذْ لَقِيَ يَتَكَلَّمُ مَا يُرِيدُ﴾ يُلْفِيهِ وَفَضْلٌ مَا يُرِيدُ لَكُمْ وَعَلَيْكُمْ، ولكنه لا يظلم في حكمه، ولا يجوز في قتله.

ويُشِيرُ الله في عَمَمِ الآية إلى إضمار تعليل الحكم تنبيهاً إلى أن حكمه التسليم والالتقاء والطاعة، وعدم تعليق التسليم ببيان التعليل كحال المتألفين.

سبب إضمار حكمه التشريع:

والله يُضَمِّرُ الْحُكْمَ لِحُكْمٍ وَعِلَلٍ كَثِيرَةٍ، مِنْ أَعْظَمِهَا جَلَّتَانِ:

الأولى: للاختيار والامتحان وتمييز أصحاب الإيمان واليقين من

أصحاب الشك والتفاني، وأشد العول كشدًا لخفي التفاني: العلة الخفية هي الأمر الثقيل، والاتباع لهذا النزع من الأمر أحكم، وامتثالُه مرتبة عظيمة، وأعلاه مرتبة الصديقين.

الثانية: قصور القول عن استيعابها، فإن كانت العول كثيرة متجددة في الأزمنة، نُصِبَ في موضع وزمان وتلوى في غيره، أو دليقة ولديتها لا تسويها القول، فالله يكتنمها رحمة بالناس، حتى لا يردوها بضعف عقلهم عن استيعابها.

• • •

**﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَجْلُوا كَعَثَرِ اللَّهِ وَلَا أَشْهَرِ الْحُرْمِ وَلَا الْكَذِبَ وَلَا الْفَلْسَةَ وَلَا عَلَيْهَا إِلَيْكَ الْحُرْمُ يَتَلَوْنَ فَتَلَا مِنْ رِجْمٍ وَرِشْوَةٍ﴾ وَإِنَّا حَلَلْنَا مَا عَمِلْتُمْ وَلَا يَجْرِمُكُمْ كَعَثَرُ قَوْمٍ إِذْ سَلَوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ لَنْ تَسْتَوُوا وَلَسْتُمْ عَلَى الْإِزِّ وَالْقَوَّةِ وَلَا تَسْتَوُوا عَلَى الْإِزِّ وَالْقَوَّةِ وَأَتَتْكُمُ الْغُلَامُ أَنَّهُ بِإِذْنِ اللَّهِ سَيُذِي الْقَوَائِمِ﴾﴾ (المائدة: ٢).**

تكرّر النداء للمؤمنين مع قُرب العهد بنداؤ بقله، وإذا تكرّر النداء المتطابق، دلّ على عظم التفاني لأجله.

وقد بين الله عظم شعائره التي فلا تُجلوها وتغشوها عليها، وقال ابن عباس: شعائره الله مناسك الحج، وينحوه قال مجاهد وغيره<sup>(١)</sup>، والمراد بتحليلها في قوله: ﴿لَا تَجْلُوا﴾، يعني: لا تُفَيِّرُوا حُكْمَهَا وتبدّلوا لما بتشريع وتبدّل قول، أو تشريع وتبدّل فعل، فتواطؤوا على التغيير والتبدّل حتى يكون تشريعاً للناس ولو لم تلتفتوا به.

تعظيم الأشهر الحرم:

وهو، ﴿وَلَا أَشْهَرِ الْحُرْمِ﴾، يعني: تعظيم الأشهر الحرم، وهي

(١) تفسير الطبري (٨/ ٢٦ - ٢٣).

أربعة؛ كما في قوله في سورة التوبة: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ [٣٦]، وهي: ذو القعدة، وذو الحجة، ومُحَرَّم، ورجب؛ ثلاثة متتالية، وواحد وحده.

وهذه الآية عدها أحمدُ الآية التي لم يُنسخ غيرها في المائدة، وأن ما عداها مُنكَّم<sup>(١)</sup>.

وقد تقدّم في سورة البقرة الكلامُ على الأشهر الحُرُم وتعظيمها ونحرِم القتال فيها ومراحل نُسخه، حتى نُسخ القتال وبقي التعظيم.

ويُثَقُّ العلماءُ خلا عطاءٍ وتكرّر غيره على نسخ القتال في الأشهر الحُرُم، وحكى الإجماع ابنُ جرير<sup>(٢)</sup> وغيره، وأما تعظيمها: فبالنشد في ارتكاب المحرمات والإتيان بالطاعات، ولا يلزم من ذلك: تحريم القتال فيها بمجاهدة المشركين ودفع الصائل والياغي؛ لأنه من أعمال البر والطاعة؛ وذلك لقوله في براءة: ﴿لَا تَلْعَنُوا أَلْأَكْثَرُ أَلْأَرْمِ لَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥].

وقد صحّ عن النبي ﷺ قتاله في الأشهر الحُرُم؛ حيث غزا هوازن بَحَيْنَ وثبًا بالطائف في شهر ذي القعدة؛ كما في كُتُب الصحيح.

وأخرى أبا عامرٍ إلى أَوْعَاسٍ في الشهر الحرام. وغزوة ذات الرِّفَاع لِشَدَادٍ حُلَوْنٍ من شهر المحرم، وغزا بني قُرَيْظَةَ لِسَيْحٍ بَلَيْنٍ من ذي القعدة، وغزا غَزْوَتُهُ فِي ثُبُوكٍ لِحُصَيْنٍ حُلَوْنٍ من رَجَب.

وقد تابع النبي ﷺ على قتال قُرَيْشٍ بَيْعَةَ الرُّثُومَانِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ،

(١) إبدائع الفوائد (٩٩/٣).

(٢) تفسير الطبري (٣٩/٨).

لَمَّا بَلَغَهُ أَنَّ قَرِيْبًا قَتَلَتْ رَسُولَهُ عِثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ حَيْثُمَا أَرْسَلَهُ إِلَيْهِمْ،  
فَعَدُّوا بِهِ، فَيَأْتِيهِمْ عَلَى الْقَتَالِ، فَإِنَّ أُنَّ عِثْمَانَ لَمْ يُقْتَلَ فَصَالِحُهُمْ.

شعيرة الهذلي:

وَهُوَ نَعَالٌ ﴿وَلَا لَمَذَّةَ وَلَا ثَلَاثَةَ وَلَا تَلْبِيْنَ إِلَيْكَ الْحَرَامَ﴾ حُجَلٌ

عَلَى مَعْنَيْنِ:

المعنى الأول: يعني لَا تُعْطَلُوا الإِهْدَاءَ إِلَى الْبَيْتِ وَلَا تَقْلِبُوا

الْهَذْيَ عَنْهُ سَوْقُهُ؛ لِذَلِكَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ؛ وَهَذِهِ الْآيَةُ دَلِيلٌ عَلَى فَضْلِ  
سَوْقِ الْهَذْيِ مِنْ خَارِجِ مَكَّةَ إِلَيْهَا مَاثِيَةً وَرَاجِعَةً؛ فَإِنَّ هَذَا مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ  
الْمَقْصُودَةِ فِي ذَاتِهَا، وَمِنْ هَجَرِ إِحْيَاءِ سَوْقِ الْهَذْيِ وَتَقْلِيْبِهِ تَرْبِيَةَ الْهَذْيِ  
لِلْحُجَّاجِ فِي مَزَارِجِ مَكَّةَ وَمَخَوِّاتِهَا، فَهَذَا وَإِنْ أَسْقَطَ الرَّاجِعَ إِلَّا أَنَّهُ  
يَضِيْعُ سَوْقُ الْهَذْيِ وَتَقْلِيْبُهُ.

وَالثَّلَاثَةُ تَمَيِّزُ الْهَذَايَا مِنَ الْأَنْعَامِ عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الدَّوَابِّ الْمَرْكُوبَةِ  
وَالْمَحْلُوبَةِ وَحَامِلَةِ الْمَنَاجِ، وَيُسَمَّى تَقْلِيْبُ الْهَذْيِ مِنَ الْبَيْتَاتِ؛ كَمَا فَعَلَ  
النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَحُمْرَةِ الْحَنْزِيَّةِ.

وَالْمَعْنَى الثَّانِي: أَنَّ الْجَاهِلِيَّيْنَ كَانُوا يُقْلِدُونَ أَنْفُسَهُمْ شَعَرَ الْأَنْعَامِ  
وَصُوفُهَا، وَرُبَّمَا وَضَعُوا عَلَى أَجْسَادِهِمْ مِنْ شَجَرِ الْحَرَمِ، ثُمَّ خَرَجُوا مِنْهُ  
لِيُؤْمِنُوا أَنْفُسَهُمْ مِنَ الْقَتَالِ وَقَطَاعِ الطَّرِيقِ؛ رَوَى هَذَا الْمَعْنَى عَنْ عَطَاءٍ  
وَمَجَاهِدٍ وَنَادَةَ وَمِقَاتِلِ بْنِ حَبَّانَ وَمُطَرِّفٍ<sup>(١)</sup>، وَاللَّهُ يَنْهَاهُمْ عَنْ هَذَا الْفِعْلِ؛  
لَأَنَّ فِيهِ تَبْدِيلًا وَتَغْيِيرًا لِحُدُودِ اللَّهِ؛ فَهَلَلَهُ هَذَا فِي أَوَّلِ الْآيَةِ: ﴿وَلَا تُحِلُّوا  
سَعْتَكُمْ لَهُ وَلَا الْكَلْبَ الْحَرَامَ وَلَا الْكَلْبَ وَلَا الثَّلَاثَةَ﴾؛ فَيَنْهَاهُمْ اللَّهُ عَنْ تَغْيِيرِ  
حُكْمِ اللَّهِ وَتَحْلِيلِهِ بِتَبْدِيلِهِ وَإِضَاعَةِ حُكْمِهِ مِمَّا خَلَقَهُ اللَّهُ.

(١) ينظر: تفسير الطبري (٨/ ٢٧، ٢٩)، وتفسير ابن كثير (٢/ ١٠).

وعلى المعنى الثاني: يُحتمل ما رُوِيَ عن ابن عباسٍ من نسخ آية القلائد هذه؛ حيث إن الآية جاءت بتعظيم القلائد عمومًا من أجل ما جرى عليه عمل الناس عند نزول الآية، ثم نسخ عملهم الزائد عن هدي النبي ﷺ الخاص، وقد رُوِيَ عن ابن عباسٍ نسخ آية القلائد هذه وآية أخرى؛ كما رَوَاهُ الْحَكَمُ، عن مجاهد، عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما؛ قال: «نُسِخَ مِنْ هَذِهِ السُّورَةِ آيَتَانِ: آيَةُ الْقَلَائِدِ، وَقَوْلُهُ: ﴿لَنْ يَكْفُرَكَ نَاسُكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْقَبُ عَنْهُمْ﴾» (المادة: ٤٦)؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ<sup>(١)</sup>.

وجاء عن عاصمٍ ومجاهدٍ وقتادة<sup>(٢)</sup>: أَنَّ اللَّهَ نَسَخَ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿لَا تَحْلُوا بِعَهْدِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ وَلَا الْآيَةَ: ﴿لَا تَقْلِبُوا فِي الْهَدْيِ﴾.

ورُوِيَ عن الحسنِ: أَنَّهُ لَمْ يَنْسَخْ مِنْهَا شَيْءٌ<sup>(٣)</sup>، وَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ نُسِخَ شَيْءٌ مِنْهَا، وَقَدْ حَكَى ابْنُ جَرِيرٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ<sup>(٤)</sup>؛ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي تَعْيِينِهِ مِنْ هَذِهِ السُّورَةِ.

### تَقْلِيدُ الْهَدْيِ:

وَمِنْ آيَةِ الْقَلَائِدِ هَذِهِ أَخَذَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ حُرْمَةَ الْهَدَايَا الْمُقْلَدَةِ إِلَى الْبَيْتِ، وَغَدَمَ جَوَازَ تَغْيِيرِ التَّيَّةِ فِيهَا، وَأَنَّ مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ وَقْلَدَهُ، فَقَدْ أَحْرَمَ؛ فَيَجِبُ عَلَيْهِ نَزْعُ تَعْيِينِهِ؛ جَاءَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(٥)</sup>.

وَذَقَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ وَالْفُقَهَاءِ: إِلَى أَنَّ الْهَدْيَ الْمُقْلَدَ يَكُونُ حَقًّا لَهُ بِتَقْلِيدِهِ، وَيُخْرِجُ حَتَّى مِنْ مِلْكِ صَاحِبِهِ، فَلَا يُورَثُ مِنْهُ لَوْ مَاتَ قَبْلَ ذَبْحِهِ؛ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: بِجَوَازِ إِدْبَالِهِ بِأَحْسَنَ مِنْهُ.

(١) تفسير ابن أبي حاتم (١/١١٣٥). (٢) تفسير الطبري (٨/٣٥ - ٣٦).

(٣) سبق تخريجه. (٤) تفسير الطبري (٨/٣٩).

(٥) تفسير الطبري (٨/٢٧).

وقال الشافعي: إنه لا يصير هَدْيًا محرّمًا إلا بالنطق باللسان أنه هَدْيًا.

والشعار الهَدْي هو جَرْحُهُ مِنْ صَفْحَةٍ سَنَامٍ لِيَسِيلَ الدَّمُ عَلَيْهِ فَيَعْرِقَهُ النَّاسُ أَنَّهُ هَدْيًا، وهو سُنَّةٌ، خلافًا لأبي حنيفة فقد كَرِهَهُ، وهو سُنَّةٌ والقول بكراهته مكروه؛ لثبوت السُّنَّةِ فِيهِ.

ويَقْلَدُ الْهَدْيًا أَيضًا بِالضُّوْفِ وَالْوَبَرِ الْمَقْشُولِ؛ كما في حديث عائشة<sup>(١)</sup>، أو النعال؛ كما في حديث ابن عباس<sup>(٢)</sup>؛ وذلك لِتَعَرُّفِ أَنَّهَا هَدْيًا كَذَلِكَ.

وَحُكْمُ الْبَقْرِ كَالْإِبِلِ: الْإِشْعَارُ وَالْقِلَاقُ مَعًا، وَالْأَنْظَهُ: أَنَّ الْغَنَمَ تَقْلَدُ وَلَا تُشْعَرُ.

وهوْلَةُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُنَّ مِنَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ فَتْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَيَسْتَوُونَ﴾، فِيهِ حُرْمَةُ قَاصِدِ الْبَيْتِ، وَتَحْرِيمُ التَّعْنِي عَلَيْهِ وَتَخْوِيفُهُ وَصَلُّو عَنْ قَصْدِ الْكَعْبَةِ وَلَوْ كَانَ فِي الْجِلْدِ؛ لِأَنَّهُ قَاصِدٌ لِلْوَاقِعِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَدَّ عَنْ عِبَادَتِهِ. وَفِيهِ: أَنَّ السَّيْرَ إِلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ عِبَادَةٌ عَظِيمَةٌ، لِصَاحِبِهَا حَقٌّ وَلَوْ كَانَ فِي أَقْصَى الْأَرْضِ.

### التَّجَارَةُ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ:

وَمَنْ قَصَدَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَوْ لِلتَّجَارَةِ، فَلَهُ حَقُّ التَّامِينِ وَعَدَمُ تَخْوِيفِهِ؛ لِأَنَّهُ يَسُوقُ لِأَهْلِ الْحَرَمِ رِزْقًا: طَعَامًا وَكِسَاءً وَسَكَنًا، فَيَجِبُ احْتِرَامُهُ وَتَأْمِينُهُ، وَعَلَى هَذَا حُجِّلَ هَوْلَةُ تَعَالَى: ﴿يَتَّبِعُونَ فَتْلًا مِنْ رَبِّهِمْ﴾، قَالَ سَجَّادٌ وَعِظَاءُ وَأَبُو الْعَالِيَةِ: هِيَ التَّجَارَةُ<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ ذَكَرَ اللَّهُ

(١) أخرجه البخاري (١٦٩٦) (١٦٩٧)، ومسلم (١٣٢١) (١٣٢٢).

(٢) تفسير ابن كثير (١٠/١٠ - ١١).

(٣) أخرجه مسلم (١٢٤٣).

فَصَدَّ الْبَيْتَ لِلْعِبَادَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَرَبُّكَ﴾، وَمَنْ قَصَدَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ لِلتَّجَارَةِ  
وَالْعِبَادَةِ وَتَوَكَّى فِي تِجَارَتِهِ نَفَعَ أَهْلَهَا وَقَائِدِيهَا، كَانَتْ تِجَارَتُهُ عِبَادَةً.  
وَلِي هَذَا: فَضْلُ التَّجَارَةِ بِمَكَّةَ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ نَفْعٍ أَهْلَهَا وَالْمَجَازِينَ  
فِيهَا وَالْقَائِدِينَ لِلْبَيْتِ مِنَ الْحُجَّاجِ وَالْعُمَرَاءِ وَالْعَائِقِينَ وَالطَّائِفِينَ  
وَالْمُضَلِّينَ.

وَهَذَا خَاصٌّ بِالْمُسْلِمِينَ، وَأَمَّا الْمَشْرِكُونَ، فَيَجُوزُ قِتَالُهُمْ فِي الْأَشْهُرِ  
الْحُرِّمْ وَتَخَوُّفُهُمْ إِنْ لَمْ يَكُونُوا أَهْلَ أَمَانٍ وَعَهْدٍ، وَلَوْ زَعَمُوا قَصْدَ الْبَيْتِ؛  
لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ دُخُولُهُمْ إِلَيْهِ أَصْلًا، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا النَّشْرُ لَكُمُ  
يَوْمَ تَكُونُ الْأَشْيَاءُ كَالْعِهْدِ الْعَامِ﴾ (النَّبَأُ: ٢٦)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ  
لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَنْصَرُوا إِلَى اللَّهِ﴾ (النَّبَأُ: ٢٧)، وَقَالَ: ﴿إِنَّمَا يَنْصَرُ مَكَّةَ  
لِللَّهِ مِنْ بَيْنِ مَنْ هُوَ وَاللَّهُ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ (النَّبَأُ: ٢٨).

الصَّيْدُ بَعْدَ التَّحْلِيلِ:

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ بَيَانٌ لِنَهْيِهِ تَحْرِيمِ الصَّيْدِ  
لِلْمَحْرَمِ، فَالْمَحْرَمُ لَا يَجُوزُ لَهُ الصَّيْدُ مِنْذُ بَدَأَ إِحْرَاءَهُ مِنَ الْوِثَاقِ،  
وَكُلِّدَ لَوْ أَحْرَمَ قَبْلَ الْوِثَاقِ، حَرَّمَ عَلَيْهِ الصَّيْدَ؛ لِتَعَلُّقِ الصَّيْدِ بِالْإِحْرَامِ  
لَا بِالْمَكَانِ؛ فَبَيَّنَّ اللَّهُ نَهْيَهُ تَحْرِيمِ الصَّيْدِ بِانْتِهَاءِ إِحْرَاءِهِ وَلَوْ كَانَ فِي  
طَرِيقِهِ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنْ حُدُودِ حَرَمِ مَكَّةَ؛ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ بَيْتَ الْمَحْرَمِ عَلَى  
تَحْرِيمِ الصَّيْدِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَوْضِعِ إِحْرَاءِهِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ.

الْقُدُّلُ مَعَ الْعَدُوِّ:

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ يَوْمِكُمْ أَنْ مَكَدْتُمْ عَنْ التَّسْوِجِ لِلْكَرَامِ  
أَنْ تَقْتُلُوا﴾، وَالشَّنَانُ الْبُغْضُ؛ وَهَذَا تَذَكُّيرٌ بِصَدِّ كَفَّارٍ قَرِيبٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ  
يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ عَنْ دُخُولِ مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ: أَلَّا يَحْمِلَهُمْ مَا قِيلَ بِهِمْ عَلَى

الْعُدْوَانِ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَكَذَلِكَ أَنْ تَفْعَلُوا بِهِمْ؛ لِأَنَّ الْحَرَمَ هُوَ وَهُوَ بَيْتُهُ، فَإِنْ أَخَذُوا فِي حَقِّ اللَّهِ مِنْكُمْ، فَلَا تُحِطُوا فِي حَقِّ اللَّهِ بِهِمْ؛ فَذَلِكَ عُذْوَانٌ، وَفِي هَذَا أَمْرٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَحْرُكُوا حُطَّ أَنْفُسِهِمْ وَحَقَّهُمْ عَنْ حَقِّ اللَّهِ؛ فَالْمُؤْمِنُونَ بَاعَ نَفْسَهُ لَوْ؛ فَلَا يَنْصَبُ لَهَا بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ.

وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مِنَ التَّعَاوُنِ عَلَى الْبِرِّ وَتَسْهِيلِ سَبِيلِهِ وَتَيْسِيرِ أَسْبَابِهِ لِلنَّاسِ، وَعَدَمِ التَّعَاوُنِ عَلَى الْإِثْمِ وَتَسْهِيلِ سَبِيلِهِ وَتَيْسِيرِ أَسْبَابِهِ، وَأَنَّ مُهِمَّتَهُمُ الْعَدْلُ مَعَ الْخَلْقِ وَإِقَامَةُ حَقِّ اللَّهِ وَحُكْمِهِ.

ثُمَّ قَالَ: ﴿وَأَنذَرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾، فَذَكَرَ شِدَّةَ عِقَابِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ سَعَةَ رَحْمَتِهِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ فِي سِيَاقِ حَقِّ اللَّهِ الْعَامِّ، وَهُوَ فَتْحُ أَبْوَابِ الْعِبَادَةِ لِلْعِبَادَةِ، وَعَدَمُ التَّعَرُّضِ لَهَا بِقَطْعِهَا وَإِحْدَاتِ أَسْبَابِ الْمَشَقَّةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُمْ، وَبِمِنْ أَسْبَابِ تَقْلِيمِ اللَّهِ لَشِدَّةِ عِقَابِهِ وَعَذَابِهِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِحَقِّهِ؛ أَنَّ يَتَعَلَّقُ بِأَمْرِ الْأُمَّةِ عَامَّةً، لَا بِأَمْرِ الْإِنْسَانِ فِي خَاصَّتِهِ؛ وَكَذَلِكَ أَنَّ حَقْقَ اللَّهِ عَلَى تَوْحِيدٍ:

#### أنواع حقوق الله على عباده:

الأول: حَقٌّ لَهُ لَازِمٌ خَاصٌّ بِأَمْرِ الْعِبَادَةِ فِي تَفْسِيهِ؛ كَحَرْبِ الْخَمْرِ وَتَرْكِ الْوَاجِبَاتِ الْخَاصَّةِ؛ فَهَذَا يَدْفَعُ اللَّهُ فِيهِ خَالِيًا مَا يُشِيرُ إِلَى رَحْمَتِهِ وَعَفْوِهِ لِمَنْ تَابَ، مَا لَمْ يَكُنْ مُكْفِّرًا؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَتَوَعَّدُ عَلَيْهِ وَلَوْ كَانَ خَاصًّا فِي ذَاتِ الْإِنْسَانِ.

الثاني: حَقٌّ لَهُ مُتَعَدٍّ عَامٌّ لِلنَّاسِ؛ كَالْأَوَامِرِ الْعَامَّةِ مِنَ التَّشْرِيعِ، وَتَعْظِيمِ الشَّعَائِرِ، وَالْبَيْتِ الْحَرَامِ، وَالْحُكْمِ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ، وَكَذَلِكَ الْبِرَّانَةِ وَقَطْعِ الطَّرِيقِ؛ فَالَّذِي يَدْفَعُ عِنْدَ الْمَخَالَفَةِ لَهُ ذِكْرَ عِقَابِهِ وَعَذَابِهِ؛ لِأَنَّهُ مُفْسِدَةٌ عَامَّةٌ، وَهَذِهِ الْآيَةُ مِنْ هَذَا النَّوْعِ.



﴿قَالَ تَعَالَى: «حَرَّمْتُ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُؤْتِيَ الْفُجُورَ وَالْمُنْكَرَ وَالْمُؤْثَرَةَ وَالْمُتَوَفِّقَةَ وَالطَّيْحَةَ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَلَلْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْقُوا بِأَيْدِيكُمْ مِنْهُ يَوْمَ الدِّينِ يَسْ كَفَرُوا مِنْكُمْ فَلَا تَحْتَرِفُمْ عَنْهُنَّ الْيَوْمَ أَتَأْكُلُونَ لَكُمْ وَبَيْنَكُمْ وَأَنْتُمْ عَلَىكُمْ يَسْتَنِي فَذُيِّبَتْ لَكُمْ الْأَحْكَامُ وَمَا كَانَ مِنْكُمْ أَنْ تَكُونَ فِي عَقَبَةٍ حَرِّمَ عَلَيْكُمُ الْإِنْتِهَاءَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (المائدة: ٣).

في هذه الآية: تفصيل ما حرم الله من بهيمة الأنعام الذي ذكره في أول السورة: ﴿إِلَّا مَا يَتْلُو عَلَيْكُمْ﴾ (المائدة: ١٦)، فذكر الله تفصيل المحرمات هنا، وذكر جملة من أوصاف حتى لا تلتبس بغيرها، وفيما بين بعض هذه الأوصاف عموم وخصوص، وبين بعضها اختلاف وتباين:

فبدخل في وصف الميتة: المتوففة والمتوففة والطبيعة وما أكل السبع، وتباين: فالمتوففة غير المتوففة والطبيعة والمتوففة، والميتة أعظم هذه الأوصاف، وكذلك: فإن ما أكل السبع قد يكون يخنق أو يخرجه، وما أكل لغير الله به أعظم مما ذبح على النصب؛ فقد يهل به لغير الله ويكون على غير نصب، فالذبح على النصب أخص، فالأية عشت وخصصت؛ للتوضيح والبيان وإزالة الإشكال؛ حتى لا يظن أن العموم يخرج بعض الخاص، أو أن الخاص لا يقاس عليه نظيره، ثم إن الله ذكر أوصافاً معروفة لدى العرب فخصها بالذكر وإن دخلت في عموم الميتة دفعا لتوهم عدم دخولها، وإقامة للحجة، وقطعا للأعذار.

### المحرم من الأنعام:

وجماع ما ذكره الله من أوصاف للمحرمات في هذه الآيات من المطعوم عشرة أوصاف، وتقدم الكلام في سورة البقرة على أربعة منها:

الْمَيْتَةَ، والدم، ولحم الخنزير، وما أُجِلَّ لغير الله به، عند قولنا تعالى: ﴿لَا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ الْمَيْتَةُ وَالَّذِينَ وَلَعَنَ الْيَهُودَ وَمَا أُجِلَّ بِهِ﴾ (البقرة: ١٧٣)، وجماع المحرمات في هذه الآية:

الأول: المَيْتَةُ: وهي ما ماتت خنفت أنفوسه بلا قَبْح ذابح ولا جَرْح صائد؛ فماتت وحسب دمه فيها؛ فإنَّ الدم لم يُهْرَق منها وتبقى في لحمها فاسداً، يحرم أكله ولو طبخ، فساد الدم يؤدي لا ترتفع بالطبخ، كفساد لحم الخنزير ودمه لا ترتفع بالطبخ.

وتحريم المَيْتَةِ والدم كان أول الإسلام، وفيه تحريم الفروع وبيانها عند بيان الأصول لمن لا يعمل بها؛ ففي حديث أبي شُعْبَانَ: أَنَّهُ قَالَ لِهَرَقْلَ مَلِكِ رُومٍ: «فَهَذَا مِنَ الْمَيْتَةِ وَالْدَمِ»<sup>(١)</sup>.

ولكن لم يكن النبي ﷺ يُكْثِرُ مِنْ تَقْرِيرِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ مِنَ الْفُرُوعِ لِلْمُشْرِكِينَ، إِلَّا فِي مَسَائِلَ قَلِيلَةٍ خَاصَّةٍ مِمَّا لَهُ اتِّصَالٌ وَاشْتِرَاكٌ بِالْأَصُولِ.

ما يُجِلُّ مِنَ الْمَيْتَةِ:

السَّمَكُ، وما في حُكْمِهِ مِنْ حَيَوَانِ الْبَحْرِ:

واستثنى الله مِنَ الْمَيْتَةِ صَيِّغَتَيْنِ، وهما: السَّمَكُ وما في حُكْمِهِ مِنْ حَيَوَانِ الْبَحْرِ، والثاني: الجَرَادُ، ولا تختصُّ مَيْتَةُ السَّمَكِ بِالتَّحْلِيلِ؛ بَلْ كُلُّ حَيَوَانِ الْبَحْرِ كَذَلِكَ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ سَمَكًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ سَمَاءُ صَيْدًا، فَقَالَ: ﴿أُجِلَّ لَكُمْ سَيِّئُ الْبَحْرِ وَكُلُوا مِنْهُ مِمَّا لَكُمْ﴾ (المائدة: ١٩٦) فكلُّ ما يُصَادُّ مِنْ حَيَوَانِ الْبَحْرِ، فهو حلالٌ، إِلَّا مَا حُرِّمَ لِغَيْرِ عِلَّةِ الْمَوْتِ لضرره، وفي «المستدرج» و«الشَّيْخ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ ﷺ عَنْ الْبَحْرِ: (هُوَ الطُّهُورُ مَالَهُ، أَجِلُّ مَيْتَةٍ)<sup>(٢)</sup>.

(١) «المستدرج» لأبي حنيفة (٧٧٣).

(٢) أخرجه أحمد (٧٧٣) (١٣٧/٢)، وأبو داود (٨٣) (٢١/١) والترمذي (٦٩) (١/١) (١٠٠)، والنسائي (٥٩) (٥٠/١)، وابن ماجه (٣٨٦) (١٣٦/١).

### الجراد:

والجراد؛ لأنه لا دم فيه يُحَسِّنُ بَعُوَّةَ، وَلَا يُعَكِّرُ ذَكَائَهُ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَمْرٍو: أَجَلْتُ لَنَا مَيْتَانِ، وَقَتَانِ؛ فَأَمَّا الْمَيْتَانِ: فَالْحَوْتُ وَالْجَرَادُ، وَأَمَّا الْقَتَانِ: فَالْكَبِدُ وَالطَّلْحَالُ؛ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ<sup>(١)</sup>، وَجَاءَ مَرْفُوعًا، وَفِي رَوِيهِ نَظَرٌ وَإِنْ أَخَذَ حُكْمَهُ، وَقَعَهُ أَوْلَادُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَأَسَامَةُ، عَنْ أَبِيهِمْ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، وَوَقَّعَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو؛ وَهُوَ أَصَحُّ؛ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ<sup>(٢)</sup>، وَأَنْكَرَ الْمَرْفُوعَ أَحْمَدُ<sup>(٣)</sup>.

وَقَدْ قَدْ كَلَّمَ عَلَى مَا أَفْضَلَ بِالْمَيْتَةِ مِنْ جِلْدٍ وَطَعْرِ وَأَخْلَافٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

الثَّانِي: الدَّمُ؛ وَفِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ قَالَ: ﴿أَوْ ذَكَأً مَشْهُوكًا﴾ [١١٥]؛ وَبِهَذَا فُسِّرَتْ وَقِيَّتُهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ؛ كَابْنُ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةُ وَابْنُ جُبَيْرٍ، وَجَلُّ مِنَ الدَّمِ: الْكَبِدُ وَالطَّلْحَالُ؛ لِأَثَرِ ابْنِ عَمْرٍو، وَزَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ<sup>(٤)</sup>.

رَوَى يَحْيَى بْنُ عَمْرٍو، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الطَّلْحَالِ؟ فَقَالَ: ثَلُوءٌ، فَقَالُوا: إِنَّهُ دَمٌ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ الدَّمُ الْمَشْفُوعُ<sup>(٥)</sup>.

وَذَلِكَ أَنَّ الطَّلْحَالُ وَالْكَبِدَ لَا دَمَ لَهَا يُسْفَخُ، وَهِيَ أَقْلُ أَعْضَائِهِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٥٤/١).

(٢) «عِلَلُ الْحَدِيثِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (٤٠٩/٤) (رَقْمٌ ١٥٢٤).

(٣) «الْعِلَالُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» لِأَحْمَدَ (رَوَايَةُ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ) (٢٧١/٣) رَقْمٌ ٥٢٠٤.

(٤) تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ (١٥/٣).

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٤٠٦/٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى»

(٧/١٠).

الحيوان دماً، وهي قطعة واحدة متمايكة تُشبه الجصى لا جوف فيها ولا عروق تُمِشك الدم كاللحم.

وقد كانت العرب في الجاهلية إذا عطشت أو جاعت، تُفصد البهيمة من الإبل وغيرها فتشرب الدم منها، وفي ذلك يقول الأغشى:

وإياك والسُّبُحات لا تُقَرِّبُهَا وَلَا تَأْخُذُ عَطْشًا حَدِيدًا فَتُفْصِدَا

الثالث: لحم الخنزير؛ والخنزير محرّم كله، ما أُنزل بالخمو وما انفصل عنه، وذَكَرَ اللحم لأنه الأغلب، وهو المقصود، وغيره بالتبع؛ كالشحم والعصب، والغظم والجلد والظفر.

ويُذَلُّ على عموم التحريم لجميع أجزاء الخنزير: أن الشريعة حرّمت اقتناءه؛ ففي الحديث أن عيسى في آخر الزمان يقتل الخنزير؛ ففي «الصحيحين» من حديث أبي هريرة؛ قال ﷺ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيُوشِكُنَّ أَنْ يَنْزَلَ بِكُمْ ابْنُ مَرْثَمَ حَكَمًا مُقْسِطًا، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الْخَنزِيرَ، وَيَضَعَ الْحِزْبَةَ، وَيَبْقِيَهُ النَّالَ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ)<sup>(١)</sup>.

وقبله إياه دليل على تحريم اقتنائه، وما حرّم اقتناؤه لا يجزئ منه شيء، وألا لجاز اقتناؤه لجزء ما يجزئ منه فقط.

وفي مسلم؛ من حديث يزيد بن الحَضَبِ الْأَسْلَمِيُّ ﷺ؛ قال: قال رسول الله ﷺ: (مَنْ لَعِبَ بِالشَّرْطِيِّ، فَكَأَنَّمَا صَبَّغَ يَدَهُ فِي لَحْمِ خَنْزِيرٍ وَقَبُولٍ)<sup>(٢)</sup>، وهذا فيه ذم وتوبيخ للإسلاف باليد ولو لم يَطْمَعْنَهُ أو يَتَضَعَّ بِهِ.

(١) أخرجه البخاري (٢٢٢٢) (٨٢/٣)، ومسلم (١٥٥) (١٣٥/١).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٦٠) (١٧٧٠/٤).

### شحمُ الميتة:

ودخل الشحمُ وغيره في حُكْم اللحم؛ لأنه الأصل في الاستعمال في لغة العرب، فإن اشترى الإنسان لحماً أو باعَهُ، دخل في حُكْمِهِ ما تخللَ بين شحمٍ وعظم، ولكن لو اشترى شحمًا وعظمًا، لم يدخل في حُكْمِ اللحم؛ لأنَّ اللحمَ أصلٌ ويَتَبَعُهُ غيرُه في حُكْمِهِ.

وأما ما احتج به أهل الظاهر في قولهم تعالى في سورة الأنعام: ﴿إِن يَكُنْ مَيْتَةً أَوْ ذَكَا تُسَلِّمُوا أَوْ نَحْمَ يَنْزِرُوا إِلَيْهِ وَيَكُنْ لَكُمْ ذِكْرًا﴾ (١٤٤)؛ فجعلوا وصف الرُّجْسِ عائدًا إلى المضارب إليه، وهو (الخنزير)، لا إلى المضارب، وهو (اللحم):

فاستدلوا لأنهم فيه نظرًا؛ فإنَّ الضمير يعودُ إلى المضارب لا إلى المضارب إليه، ولو عاد في اللُّغَةُ إلى اللحم، فهذا لا يُخْرِجُ غيره، وإنما يحتاجُ إلى مثلي هذا التكلُّف اللُّغَوِيِّ مَنْ لم يَعْرِفِ استعمال العربِ واصطلاحهم ووضعهم للألفاظ، ومن عرفت استعمال العرب الذي نزل عليه القرآن، لم يحتاجُ إلى كثير من الاحتجاج عند اللُّغَوِيِّينَ.

وتقدَّم في سورة البقرة كلامٌ حول جُلُودِ الْخَنَازِيرِ وشَعْرِهَا.

الرابع: ما أُجِّلَ لغير الله به: والمراد بالإهلال: ما رُفِعَ الصوتُ به لغير الله، فسُمِّيَ غيرُ الله مِن وثني أو صنم أو طاغوت؛ وإنما ذُكِرَ الإهلال للأغلب؛ لأنَّ العربَ كانتَ تَجَهَّرُ بِلُغَتِهَا كَهَيْئَتِهَا عندَ نَحْرِهَا، فمن نوى بلهجو آلهة غيرِ الله ولو لم يُهَلَّ به، فهو داخلٌ في هذا الحُكْمِ بلا خلاف، وتقدَّم في سورة البقرة عند قوله: ﴿وَمَا أُجِّلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ (١٧٣) الكلامُ على شيءٍ من أحكام آية الباب.

والنحرُ والذبحُ من أعظم العبادات؛ فمن صرَّفها لغيرِ الله، فقد أشرك، واللحمُ محرَّمٌ لا يجوزُ لأحدٍ أن يأكلَهُ ولو لم يذبحهُ أو يرضَ به هو.

وقد ذَكَرَ اللهُ في هذه السورة ما قُبِحَ لغيرِ اللهِ تِلْكَ الْأَنْعَامِ  
وَالْمُتَوَاصِيَةِ، وفي سورة الأنعام مزيدُ تفصيلٍ في حُكْمِ ما تُرْكُ فيه ذِكْرُ  
اسمِ اللهِ، فلا يُدْبِخُ لغيرِ اللهِ؛ وَأَمَّا تُرْكُ التَّسْمِيَةِ فيه نِسْيَانًا أَوْ عَمَلًا  
مِنْ غَيْرِ لَصْدٍ غَيْرِ اللهِ؛ وَذَلِكَ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا كَرِهَ  
يُذَكِّرُ إِنَّهُ أَقْبَرُ عَلَيْكُمْ وَعَلَى قَوْمَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]:

فمنهم: مَنْ حَمَلَ الْمَرَادَ فِيهَا عَلَى مَعْنَى الْإِعْلَالِ لِغَيْرِ اللهِ كَمَا فِي  
آيَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿وَمَا أُوتِيَ بِدَلِيلٍ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا﴾ [١٧٣]، وَآيَةِ الْمَائِدَةِ ههنا، وَآيَةِ  
الْأَنْعَامِ الْأُخْرَى، وَآيَةِ النُّحْلِ: ﴿أَهْلٌ يُفَرِّقُ أَقْوَابَهُ﴾ [الأنعام: ٣، وَالْأَنْعَامِ:  
١٨٥، وَالنُّحْلِ: ١١٥]، فَجَعَلَ الْمَرَادَ يَحْتَمِلُ ذِكْرَ الْأَسْمِ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ،  
أَيُّ: ذَكَرَ عَلَيْهَا اسْمَ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَذْكُرُ اسْمَ اللهِ، فَتَذْكُرُ عَلَى  
ذِمَّتِهَا اسْمَ غَيْرِهِ، فَعَلَّقَ التَّحْرِيمَ بِعَدَمِ ذِكْرِ اسْمِ اللهِ الْمَعْرُوفِ الْحَالِ الَّتِي  
كَانَ عَلَيْهَا التَّحْرِيمُ.

ومنهم: مَنْ جَعَلَ التَّحْرِيمَ الْمَجْرُودَ تَرْكِ ذِكْرِ اسْمِ اللهِ وَلَوْ نِسْيَانًا أَوْ  
عَمَلًا وَلَوْ لَمْ يَكُنْ قَاصِدًا غَيْرَ اللهِ.  
وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ.

الخامسُ: الْمُتَخَوِّفَةُ: وَهِيَ الَّتِي تَمُوتُ بِكُلِّهَا وَحَسْبُ تَقْيِهَا، بِفَعْلٍ  
فَاعِلٍ بِهَا، أَوْ بِفَعْلِهَا بِنَفْسِهَا؛ كَأَسْتَأْرَتْهَا عَلَى حَبْلِ يَخْتَشُّهَا، فَهِيَ مُحَرَّمَةٌ  
بِلا خِلَافٍ.

السادسُ: الْمُؤَثَّقَةُ: وَهِيَ الَّتِي تَمُوتُ بِشَيْءٍ ثَقِيلٍ غَيْرِ مُحَدَّدٍ  
كَالسَّيْفِ وَالرُّمَحِ وَالسَّهْمِ؛ فَتَمُوتُ بِالثَّقَلِ؛ كَرَفِهَا بِخَبَرٍ أَوْ لَوْحٍ عَشَبٍ أَوْ  
عَصَا أَوْ سِقَوطِ السَّيْفِ عَلَيْهَا، فَتَمُوتُ بِلا ذَبْحٍ، وَإِنْ خَرَجَ مِنْهَا دَمٌ سِوَرٍ،  
فَهِيَ وَقِيذٌ وَبِهَذَا جَاءَ تَفْسِيرُهُ فِي الْحَدِيثِ كَمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»؛ مِنْ  
حَدِيثِ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ؛ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الْجُعْرَاضِ؟ فَقَالَ:

(إِذَا أَصَابَ بِحَدِّهِ فُكُلٌ، وَإِذَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ قَتْلٌ، فَبِأَنَّهُ وَقِيدٌ؛ فَلَا تَأْكُلُ<sup>(١)</sup>).

وبهذا فسر الآية ابنُ عباسٍ وقتادةٌ وغيرُهما من السلف<sup>(٢)</sup>.

وما مات من الصيد بِعَرَضٍ السهمِ أو بِالسَّجَرِ أو بِالْقَصَا ولم يَخْرُقِ وَيُسْفِحِ الدَّمَ، فلا يجوزُ بالإجماع.

موتُ الصيدِ بظُلٍ:

وقد اختلفوا في موتِ الصيدِ بِظُلٍ الجارحةِ؛ كالصَّغِيرِ وَالْبَازِيٍّ أو الْكَلْبِ الْمَعْلُومِ، ولم يَجْرَحْهُ، وفي المسألة قولان:

الأولُ: الجِلْدُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَبَاحَ مَا أَمْسَكْنَ عَلَيْنَا وَلَمْ يَفْضُلْ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ (المائدة: ٩٤) حُكِيَ هَذَا الْقَوْلُ عَنْ الشَّافِعِيِّ، وَرَجَحَهُ الشَّوَيْبِيُّ وَالرَّافِعِيُّ، وَرَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ.

والثاني - وهو الذي عليه الجمهورُ، وهو الْأَظْهَرُ مِنْ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ، وَرَجَحَهُ الْمُزَنِيُّ -: أَنَّهُ وَقِيدٌ لِحَدِيثِ عَبْدِ السَّامِيِّ؛ فَإِنَّ الْآيَةَ مَجْمَعَةٌ، وَالْحَدِيثُ مَفْسَرٌ لَهَا، وَفِي السُّنَنِ مَزِيدٌ بَيَانٌ، وَالْعَادَةُ فِي الْقُرْآنِ الْإِجْمَالُ.

وَالصَّحِيحُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: التَّحْرِيمُ؛ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَهَذَا أَصَحُّ نَقْلًا وَاحِدًا مِنْ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ.

وفي الصَّحِيحَيْنِ: مِنْ حَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ؛ قَالَ: إِذَا تَرَجُّو - أَوْ تَكَافَتْ - الْعُدُوَّ هَذَا، وَلَيْسَتْ مَعًا مَدَى، أَفَقْدَيْتُمْ بِالْقَصَبِ؟ قَالَ: (مَا أَتَاهُ).

(١) أخرجه البخاري (٥٤٧٦) (٨٦/٧)، ومسلم (١٩٢٩).

(٢) تفسير الطبري (٥٧/٨).

الدم، وتذكر اسم الطير عليه، تكلّموا<sup>(١)</sup>.

والله لم يجعل ما أمسكه الإنسان بفضيو، فمات بفضله، فبأن باب أولى ألا يجوز ما أمسكه الكلب والطير لصاحبه ومات بفضله.

وأما الأمر في قوله: ﴿تَكَلَّمُوا بِمَا أَمْسَكْتُمْ عَلَيْكُمْ﴾ (المائدة: ٤١)، فبيان جعل صيد هذه الجوارح، لأنها معلّمة، لا بيان لصفة الذبح أو لسلخ الدم منها، فهذا حكم يفتى على أصله؛ سواء كان الإنسان يمسك لفضيو أو يمسك له غيره، أو يرمي هو بسهم أو عصا، والكلب والطير والعصا أدوات يصاد بها، وحكم المنيوح والمخزوف خارج عنها؛ فكيف يجعل حق الكلب ولا يجعل حق الأدمي؟ والآية في الترخيص والامتنان بجعل الآلة لا يجعل الصيد في ذاته؛ لأن الصيد حلال مستقر قبل ذلك.

ولو أخذ بعموم ما أمسك على كل حال، فإثنت ربما يمسك بحيوان محرّم الأكل قبل ذلك؛ كذئ الشاة وفي المصالح؛ فضيّد الجوارح لا يجله، والاحتجاج بعموم الآية على ذلك ضعيف.

والعلة العقلية في تحريم المخزوفة والمزفوفة يشترك فيها ما مات بفضلي الكلب والطير، أو ما مات بغيره، وهو حيض الدم؛ فيجب ألا يختلف الحكم إلا بتدليل بين يمين مسلم به.

وما جرّحه الكلب والطير وأكل منه، لا يجعل مع كونه مجروحاً، على الصحيح، وهو قول أبي حنيفة وصاحبه والشافعي وأحمد؛ لأنه صادة لفضيو لا لصاحبه؛ ففي الصحيحين: قال ﷺ: ﴿لَوْ أَنَّ أَكْلَ فَلَا تَأْكُلُ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِي﴾<sup>(٢)</sup>.

خلافاً لمالك والشافعي في القديم في جواز ما أكل منه الكلب؛

(١) أخرجه البخاري (٢٤٨٨) (١٢٨/٣)، ومسلم (١٩٦٨) (١٠٥٨/٣).

(٢) أخرجه البخاري (٥٤٨٣) (٨٧/٧)، ومسلم (١٩٢٩) (١٥٢٩/٣).



وذلك لما في سنن أبي داود<sup>(١)</sup> من حديث أبي ثعلبة الخشني، عن رسول الله ﷺ أنه قال في صيد الخلب: (إِذَا أُرْسِلَتْ غَلَبَتْكَ وَذَخَرْتَ اسْمَ الْفَرَسِ، كُلَّ وَإِنْ أَكَلَّ مِنْهُ، وَكُلَّ مَا رَمَتْ عَلَيْكَ بِذَلِكَ)<sup>(٢)</sup>.

وما في «الصحيحين» أصح وأقوى.

**السايع:** المَرْقِيَّةُ: وهي ما سقط بين جبل أو سطح، أو سقط في بئر من بهيمة الأنعام، فماتت؛ فهي مَرْقِيَّةٌ وَمَيْتَةٌ مُحَرَّمَةٌ.

**الشارب:** الطَّيْحَةُ: وهي ما ماتت بتلح جنيها، كتلح الغنم للغم أو البقر للبر بالرواسي، ويدخل فيها ما لا يُطْلَقُ عليه نطح في اللغوة كموت البهيمة بجلوس بهيمة عليها أو ضربها برجلها، وهو الرُّسُ والوَلُصُ، فهي مُحَرَّمَةٌ وَإِنْ جُرِحتَ وخرَجَ منها دم.

**الناسخ:** ما أَكَلَّ السَّبُعُ: وهو ما يُوجَدُ في البرية وغيرها مشا المفترسة السباع؛ كالذئاب والفهود والثعالب والأسود والضباع وشبهها، وقد كانت العرب تجد بقايا ما أكلته السباع فتأكله، وهي مُحَرَّمَةٌ وذلك من وجوه:

**الأول:** أنه لا يُعْلَمُ ذابحها؛ فقد تكون مائت حلفت نفيها بمرض أو لدغة حرة أو نطح أو سُم، فوجدتها السباع طريئة فأكلت منها، ووجدتها إنساناً، فكلتها من صيد السباع، ثم إن كانت يقيناً من صيد السباع، فهي حرام؛ لأنها غير معلومة، ولكن قد تجتمع أسباب التحريم فيملك.

**الثاني:** أن الله حَرَّمَ على المسلم أكل ما صادته جازحة المعلومة إن صادت لنفسها؛ فكيف ما صادته سباع غير معلومة ولا يدرى صفته موته؟

(١) أخرجه أبو داود (٢٨٥٢) (١٠٩/٣).

الثالث: أنه يحرم لو أكل الكلب المعلم من الصيد ولو أرسله صاحبه على قول جمهور العلماء؛ فكيف بما لم يرسله وقد أكل كثير منه أو أكثر؟<sup>(١)</sup>

### حكم تدارك الميت بالتذكية:

والله استثنى من ذلك كله: ﴿إِلَّا مَا ذُكِّرْتُ﴾؛ يعني: ما تداركته ميتاً أو شكك على الموت من قبله ومخوفه ومنطرح ومترد وما أكل السبع، فذلك على حالتين:

الحالة الأولى: إن أدركه قبل موته، فلبسه وأراق دمه وفيه حياة وقوة دافعة لخروج الدم ودفعه منه؛ فهو حلال، وعلامة ذلك الرؤس واضطراب الأطراف عند اللبح، وتعلق الدم وانفلاحه.

الحالة الثانية: إن وجده قد برء، وليس فيه حياة ولا قوة دافعة لإخراج الدم عند ذبحه؛ فهو ميتة؛ لأنه مات حقيقة قبل إمرار المؤس عليه، وإن بقي فيه حركة يسيرة؛ فإن البهيمة قد بقي في جلدها وقديها حركة ولو كانت مقطوعة الرأس، وربما في بعض الدواب بعد سلخها؛ كما في الضب وشبهه.

وعلى هذا التفسير يجري قول الأئمة الأربعة وجمهور السلف، والله أعلم.

المعاش: ما ذبح على النصب: والنصب: ما كان من حجارة عند الكعبة يذبح عليها كذا قرشي، والنصب غير الأصنام؛ فإن الأصنام تُنقش وتُرسَّم، والنصب حجارة غير مرسومة، وقيل: عند النصب ثلاث وثلاثون وستون؛ قاله ابن جرير<sup>(٢)</sup>.

• • •

(١) تفسير الطبري (٨/ ٢٠٤٧).

قال ابن عباس: «كانوا يُلَبِّحُونَ وَيُهَلِّوْنَ عليها» رواه علي بن أبي طلحة، عنه أخرجه ابن جرير<sup>(١)</sup>.

### الاستقسام بالأزلام:

ثُمَّ هَالِ تَعَالَى، هَؤُلَاءِ كَسْتَقِيمُوا بِالْأَزْلَامِ، بمعنى مَنَّا حَرَّمَ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ فَعَلُوا، وَلَيْسَ سَبَقَ حَرَّمَ الْمَأْكُولَ، وَهَذَا حَرَّمَ الْفِعْلَ، وَالْأَزْلَامُ: جَمْعُ زَلَمٍ، وَهِيَ الْفِدَاخُ أَوْ الْحِجَارَةُ وَشِبْهُهَا، وَالِاسْتِقْسَامُ: هُوَ رَمْيُ الْفِدَاخِ، وَيدْخُلُ فِيهِ الْكِتَابَةُ عَلَى الرُّفُوقِ وَالْجُلُودِ أَوْ الْمَكْتَبَاتِ، فَيَكْتُبُ ثَلَاثَ كَلِمَاتٍ: فِي وَاحِدَةٍ: (تَقْل)، وَفِي الثَّانِيَةِ: (لَا تَقْل)، وَالثَّلَاثُ: تُتْرَكُ بِيضَاءً، فَإِنْ عَزَمَ أَحَدُهُمْ عَلَى أَمْرٍ رَمَاهَا ثُمَّ تَنَازَلَ وَاحِدَةً مِنْهَا لِيَنْظُرَ مَا يُؤْمَرُ بِهِ، وَكَانَ عَمَلُهُمْ نَحْوَ هَذَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ؛ فَالْأَبْنُ عَبَّاسُ وَمُجَاهِدٌ وَالْحَسَنُ وَغَيْرُهُمْ<sup>(٢)</sup>.

وَيَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ مَا عَصَفَ الْإِنْسَانُ أَوْ صَبَّهَ مِنَ الْمَحْسُوسَاتِ أَوْ الْمَمْنُونَاتِ الَّتِي لَا أَثَرَ وَلَا بَيِّنَةَ لَهَا مَادِيَّةٌ وَلَا شَرْعِيَّةٌ، فَالْإِنْسَانُ يُعْتَمَدُ الرِّيحَ وَالْأَمْطَارَ مِنَ السَّفَرِ، فَهَذَا سَبَبٌ مَادِيٌّ، وَيُعْتَمَدُ كَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَجِدْ مُرَافِقًا مَعَهُ فِي سَفَرٍ لَيْلٍ؛ لِأَنَّ هَذَا سَبَبٌ شَرْعِيٌّ مُتَعَدِّ الشَّرِيعَةَ أَنْ يُسَافِرَ الرَّجُلُ بِلَيْلٍ وَحِدَةً.

وَاسْتِقْسَامُ الْجَاهِلِيِّينَ بِالْأَزْلَامِ تَرْكٌ، وَكَذَلِكَ فِي حُكْمِهِمْ مَنْ صَنَعَ صَنِيعَهُمْ مِمَّنْ اعْتَمَدَ عَلَى طَرِيقَةٍ وَأَسَالِيْبٍ حَدِيثَةٍ، وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْيَوْمَ جُلْمُ الْأَبْرَاجِ الَّتِي يَطْطِرُونَ بِهَا لِيَجْعَلُوهُ صَارُكًا عَنْ زَوَاجٍ وَتِجَارَةٍ وَإِمَارَةٍ أَوْ جَالِيَا لَهَا، وَهُوَ مِنْ أَنْوَاعِ شَرْفِ الْعِبَادَةِ لِلْكَوَكِبِ.

(١) «تفسير الطبري» (٧١/أ).

(٢) «تفسير الطبري» (٧٣/أ - ٧٧).

## إظهارُ محالين الإسلام:

وهو الله تعالى، ﴿الْيَوْمَ يَنْسَى الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ وَبَيْكُمُ﴾ ذكرَ الله ذلك بعدما عُدَّ المحرماتِ وسائها، فبيّنَ أنَّ الأئمةَ محسودَةٌ على نعميها، ولما كان السياقُ مشجعاً بكثرةِ المحرماتِ على النفسِ؛ لأنَّ هذه الآيةُ أكثرُ آيةٍ في القرآنِ عُدَّت فيها المحرماتُ من المظنوماتِ، وقد بلغَ في النفسِ حرجٌ؛ ولما جاء بعدما: ﴿يَسْأَلُكَ مَلَكًا أُيْلَ لَقَمٍ﴾ [المائدة: ١٤]، وجاء السؤالُ بعدَ عُدَّ المحرماتِ استنكاراً لها، مع العلمِ بكثرةِ الحلالِ وكبره أصلاً، ولكنَّ النفوسَ عندَ سياقِ المحرمِ وعلمها، تستكثِّره، وتغفلُ عن الحلالِ وتؤثره.

لذا نَبَّهَ الله المؤمنينَ على أمرٍ، وهو أنَّ الكافرينَ يحسنونهم على دينهم؛ لئلا يسهوهم من أن يُجَارَوْهُ بِأحكامِهِ بعقلي أو ديني مثله، فيقومون بالعبادة والمخالفة، وحقيقتهُم حسداً وعناداً؛ فقال: ﴿الْيَوْمَ يَنْسَى الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ وَبَيْكُمُ﴾؛ فنبَّهَ الله على الباطنِ من أمرهم، وهو خطابٌ للمؤمنينَ: ألا تستكثروا الحرامَ، وتغفلوا عن وفرةِ الحلالِ، وأنَّ العدوَّ قد يتخذُ ذلك سبيلاً لإشعارِ المؤمنِ بغيبيِّ دينه وبلذته، وحقيقتهُ بغيٌّ وحسدٌ؛ فمن ينسَى من مقاومةِ الحقِّ، حُرِّشَ بينَ أهلهِ وأئامِهِ عليهم؛ ففي «الصحيح»: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا أَمْسَ أَنْ يَغْتَابَ الْمُصَلِّينَ فِي جَزِيْرَةِ الْعَرَبِ، وَلَكِنْ فِي الشَّحْرِشِ يَنْتَهِمُ﴾<sup>(١)</sup>.

ولما عَلِمَ الله ما في نفوسِ المشركينَ من اليأسِ، أعجزَ به المؤمنينَ، وهو الإعجابُ بالإسلامِ والمعجزُ عن مجاراته، وفي هذا أنَّ بيانَ إعجابِ الكافرينَ بدينِ الإسلامِ، وعجزهم عن الإتيانِ بوقله: من أساليبِ القرآنِ تقويةً للإيمانِ، لا اعتماداً عليه، وإنما زيادةً يقيناً؛ فإنَّ النفوسَ تشتتُ عندَ مدحِ علوِّها ليجنِّها وعقيدتها، وقد يغلو بعضُ الكتابِ

كما هو اليوم بالمبالغة يهراو أقوال الكافرين في الشناء على الإسلام والاعجاب به أكثر من إيراد نصوصي الإسلام وبيان عظمتها ووجوب التسليم لها واليقين بها.

**وهو له تعالى ﴿لَا تَحْتَوِمُمْ وَلَفْتُونَ﴾**، بمعنى من إظهار دينكم ومخالفتكم لهم، فتهزموا أنفسكم وتجزؤوا نفوس عدوكم، ومن أعظم وجوه العزة إظهار شعائر الدين للمؤمن.

وذكر الخشية بعد ذكر المحرمات، ثم ذكر العزة لإعجاب الكفار بالإسلام وجحده حسناً: دليل على أن ضعف نفس المؤمن وعدم ثقيه بدينه يؤرثه خشية من عدوه؛ فإن أعظم الهزائم هزائم النفس.

نعمة كمال الدين:

ثم قال تعالى: **﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَتْ لَكُمْ الْإِسْلَامَ وَبَيَّأْتُ﴾** ١. وذلك في يوم عرفة يوم الجمعة، وقد نزلت الآية على النبي ﷺ على راحلته وهو واقف بعرفة ٢ كما في «الصحيحين» ٣ من حديث عمر <sup>(١)</sup>.

وكمال الدين أعظم النعم، وقد سئى الله دينه نعمة وأضافها إليه ٤ ليطلبها على غيرها: **﴿وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾**، وقد وصف الله الإسلام بالكمال، وأكمله بالتمام، وعقبه بالرضا، وكل دين غيره ليس بكامل ولا تام ولا مرضي، سواء كان أصلاً من نقل أو من حلق.

ثم قال تعالى: **﴿وَلَقَدْ أَمَلْتُكُمْ فِي غَمَمٍ عَمٍ مُتَجَانِبٍ لِأَنَّهُ كَانَ أَكْثَرُ دَجِيمٍ﴾** ٥. وفي ذلك التيسير للمضطر غير القاصد للمحرم: بأن يأكل الميتة إن خشي الهلاك والموت ولم يجد بديلاً من نبات الأرضي

وَحَلَالُهَا وَلَوْ كَانَتْ نَفْسُهُ لَا تَمِيلُ إِلَيْهِ، مَا دَامَ حَلَالًا، فَمَحْرُمٌ عَلَيْهِ أَكْلُ الْحَرَامِ.

\* \* \*

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَذَكَّرُ أَمَّا أَهْلُ نَمٍ عَلَى أَهْلِ نَمٍ لَكُمْ الْيَتَذَكَّرُ وَمَا عَلَيْكُمْ مِنَ الْيَتَذَكَّرُ تَتَذَكَّرُونَ﴾﴾ عَلَيْكُمْ اللَّهُ تَعَالَى مَا تَعَالَى عَلَيْكُمْ وَالْأَكْثَرُ أَمَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَالْأَكْثَرُ اللَّهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى (الْمَاء: ٤).

إِذَا حَرَّمَ اللَّهُ شَيْئًا، بَيْنَ الْحَلَالِ:

ذَكَرَ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَا حَلَّ بَعْدَمَا ذَكَرَ مَا حَرَّمَ عَلَى الْأَمَّةِ لِبَيَانِ بَيِّنَةٍ وَفَضْلِهِ، وَحَتَّى لَا تَتَوَقَّعَ التَّوَقُّعُ أَنَّ فِي تَعْدَادِ الْمَحْرُومَاتِ تَكْثِيرًا لَهَا، فَالَّذِي جَعَلَ الْأَصْلَ فِي الْمَأْكُولَاتِ الْجِلْدَ، وَالْأَصْلَ لَا يُعَدُّ لِكَثْرَتِهِ، وَمَنْ انْشَغَلَ بِعَدِّ الْمَحْظُورَاتِ عَلَى نَفْسِهِ، اسْتَكَثَرَهَا حَتَّى طُلِيَ التَّضْيِيقُ وَالْتِشَادُ، فَالَّذِي يَذْكُرُ الْمَحْرُومَ، ثُمَّ يُعْقِبُهُ بِالْمَبَاحِ، كَمَا هُنَا، وَعَكْسُ ذَلِكَ يَذْكُرُ الْمَبَاحَ، ثُمَّ يُعْقِبُهُ بِالْمَحْرُومِ، كَمَا فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: قَالَ: ﴿حَسْبُوا مِنْ كَلْبَتِهِ مَا ذَكَرْتُمْ﴾ (١٧٣)، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّا حَرَّمْنَا عَلَيْكُمْ الْفَحْشَاءَ وَالْمُنْكَرَ﴾ (١٧٣)، وَبَيَّنَّهَا فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ﴿ثَلَاثَ لَا يَحِلُّ فِي مَا أُوتِيَ إِلَا حَرَّمَ عَلَى طَائِفَةٍ بَلَّغْتُمْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مُسْفُوحًا﴾ (١٦٥)، وَبَيَّنَّهَا فِي سُورَةِ النَّحْلِ: ﴿تَكَلَّمُوا بِمَا نَزَّلْنَاكُمْ اللَّهُ خَلَقَ عَلَيْكُمُ الْقُرْآنَ وَالْأَمْرَ بِمَا نَزَّلْنَاكُمْ إِلَا كَثُرَ إِلَا تَقْبَلُونَ﴾ (١٦٥)، وَبَيَّنَّهَا فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ﴿إِنَّا حَرَّمْنَا عَلَيْكُمْ الْفَحْشَاءَ وَالْمُنْكَرَ﴾ (١٦٥).

وَالَّذِي إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا، قَرَنَهُ بِحَلٍّ ظَهَرَ تَصْرِيحًا أَوْ إِشَارَةً، وَلَكِنَّهُ لَا يَفْرَدُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ الْحَرَامَ بِالْحَلَالِ عِنْدَ ذِكْرِ نِعْمَةِ الْحَلَالِ، لِأَنَّ الْحَلَالَ هُوَ الْأَصْلُ، فَالْإِكْتِسَارُ مِنْ ذِكْرِ الْحَلَالِ وَنِعْمَةِ اللَّهِ فِيهِ مَقْصُودٌ

لعمارة خواطر النفوس ووساوس الشيطان عليها؛ لأن النفس تشوّف إلى الممنوع أكثر من تشوّفها إلى المسموح.

وهذا ما أوقع آدم عليه السلام في أكل الشجرة وهي واحدة، مع كثرة الحلال في الجنة ولقرينة ما يلغى الزمن الطويل عن تدوّل كفه.

ولما كانت النفوس كذلك، ذكر الله الحلال مع أنه لا يُعدّ، أكثر من ذكره للحرام مع كونه معدوداً، وبه في القرآن عن تحريم الحلال أكثر من نهيه عن تحليل الحرام؛ لأن التحريم يُشعر النفوس بالتشديد ولو كان قليلاً، أكثر من شعورها بالتيسير عند التحليل ولو كان كثيراً.

وهذا من أنواع البلاء الذي تحتاج النفوس معه إلى مجاهدة، ويحتاج معه العلماء إلى موازنة؛ وذلك بكثرة غرض الحلال والتذكير به، وبين المحرم وتعدّله وتخفيفه، مع عظم التعدي في الأمرين في الدين؛ تحليل الحرام وتحريم الحلال.

فينبغي للعالم إن شئ من محرم، وكان خطابه عاماً أن يقتدي بهدي القرآن، فيقرن معه الحلال ويُنص عليه؛ حتى لا يشعر السامع لتعدّد المحرم بالضيق والتشديد والحرج، ويضعف تسليته لأمره، وهذا عند ذكر كل محرم من مأكول أو ملبوس أو غيره، وخاصة في الخطب العام، وأما خطاب الأفراد وسؤالهم، فالأمر فيه أبسط؛ لأن الثبوت فيه أقل؛ ولذا كثر في السنة جواب أفراد عن محرمات من غير أن يقرن بها مباح.

**تحريم الحلال أشد من تحليل الحرام؛ وبين الغاية من ذلك:**

والنهي عن تحريم الحلال أكثر في القرآن وأشد من النهي عن تحليل الحرام، مع كون الحلال لا يُعدّ والحرام معدوداً؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْزَنْهُمْ حَبَشٌ مَا لَكُمْ أَنْ تَقُولُوا﴾ (البقرة: ١٧٧)،

وقوله: ﴿فَرَمَ حَرَمَ رِيَّةَ اللَّهِ الَّتِي تَرَجَّحَ عَلَيْهَا﴾ (الأعراف: ٣٢)، وقوله تعالى لبئذ: ﴿بَلَاءٍ لِّئَلَّا يَقُولَ لَهُ نَحْرِمْ مَا أَمَلَ اللَّهُ لَهُ﴾ (الحرم: ١٤١) وذلك لأمرٍ وغايات عديدة؛ منها:

**الأول:** أَنَّ حَقَّ اللَّهِ فِي تَحْرِيمِ الْأَشْيَاءِ يَظْهَرُ أَكْثَرَ مِنْ حَقِّهِ فِي التَّحْلِيلِ، وَكُلُّهَا حَقٌّ لَهُ، وَالتَّشْرِيعُ فِي التَّحْرِيمِ يَظْهَرُ مَعَ قُوَّةٍ تَصْرِفُ الْمَحْرُومَ وَالْإِنْفِادَ لَهُ أَكْثَرَ مِنَ الْمَحْلُولِ، لِأَنَّ الْحَرَامَ اسْتِثْنَاءٌ، وَالْحَلَالُ أَصْلٌ، وَالنَّاسُ تَتَّبِعُ الْمَنْعَ رَغْبَةً وَرَهْبَةً، وَتَتَّبِعُ التَّيْسِيحَ رَغْبَةً، فَالْطُّلُوبُ الَّذِي يُجِلُّ تَفَادُّهُ لِهَ النَّاسِ رَغْبَةً؛ لِأَنَّهَا لَا تُجِبُّ الْمَنْعَ وَإِنْ لَمْ تُقَرَّبِ الْمَبَاحَ، وَمَنْ يُجِلُّ وَيُحَرِّمُ أَوْ يُحَرِّمُ فَقَطْ، تَفَادُّهُ لِهَ النَّاسِ رَغْبَةً وَرَهْبَةً؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ - غَالِبًا - إِلَّا الْقَادِرَ عَلَى حَقُوقِ الْمُخَالَفِ.

**الثاني:** أَنَّ الْحَرَامَ يَلْزَمُ مِنَ الْوُقُوعِ فِيهِ عَقُوبَةٌ، بِخِلَافِ الْحَلَالِ، فَلَا يَلْزَمُ مِنَ تَرْكِهِ عِقَابٌ، وَلَا مِنْ قَعْلِهِ ثَوَابٌ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ الْعَقُوبَةُ مَقْدُورَةً أَوْ مُضْمَرَةً؛ فَهِيَ حَقٌّ هُوَ.

**الثالث:** أَنَّ تَحْرِيمَ الْحَلَالِ يَظْهَرُ فِيهِ الطُّلْمُ فِي حَقِّ اللَّهِ وَحَقِّ النَّاسِ، وَأَمَّا تَحْلِيلُ الْحَرَامِ، فَيَغْلِبُ عَلَيْهِ الطُّلْمُ فِي حَقِّ اللَّهِ وَحَقِّهِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَغْلِبُ عَلَيْهَا ضَبْطُ حَيَاتِهَا وَالِاعْتِمَادُ بِالنُّفْسِ؛ فَيُحِبُّونَ الْعَدْلَ بَيْنَهُمْ، وَأَمَّا حَقُّ اللَّهِ، فَأَكْثَرُ النَّاسِ يَجِدُّونَ عَنْهُ؛ وَلِذَا ذَكَرَ اللَّهُ أَنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ وَلَا يَعْقِلُونَ وَلَا يَشْكُرُونَ.

**الرابع:** أَنَّ تَحْرِيمَ مَا أَخْلَى اللَّهُ بَنَافَتَهُ مِنَ الْمَحْرُومِ وَشَرِيعَتِهِ أَكْثَرَ مِنَ الْمَحْلُولِ إِذَا أَخْلَى الْمَحْرُومَ؛ لِأَنَّ الْمَحْرُومَاتِ يَغْلِبُ عَلَيْهَا الشَّهَوَاتُ، وَأَعْظَمُ التَّحْرِيمِ مَا كَانَ بِاسْمِ اللَّهِ، وَلَيْسَ مِنْهُ.

وقد جاءت آية المائدة هذه بجمل الطيبات، وتقدم في مواضع من سورة البقرة الكلام على الطيبات ومعناها وجملها؛ منها قوله تعالى:



﴿يَذَكِّرُنَا الْإِنسَانُ إِذْنا وَنَما فِي الْأَرْضِ خَلَقْنا حَبِيبًا وَلَا تَتْلُوا تَحْطِوا السِّجِينَ إِنَّهُ لَكُمْ عَذْرٌ مُبِينٌ﴾ [البقرة: ١٦٨]، وبأنى إن شاء الله مزيد بيان في قوله تعالى في الأعراب: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ أَهْلِ الْبَيْتِ لِيَكُونُوا وَاعْتَبِرُوا مِنْ الْبَاطِلِ قُلْ مَنْ يَلْبِسُ عِشْرًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [النساء: ٣٢].

### نسبة العلم كَلُّوا إلى الله:

ومعنا ذكر الله جلَّ الطُّبَّات في الآية، تحصى بالذكر منها صيد الكلاب المعلمة بهديه، ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِجِ تُحْيِيْنَ قُلُوبَهُمْ إِنَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهَ﴾، وكلُّ علم في الأرض، فهو من الله، حتى تعليم الإنسان للحيوان نعمة من الله تستوجب الشُّكر، وإنما نسب الله تعليم الإنسان للحيوان علم الصيد إليه؛ لإظهار النعمة، ولتُكسر غرور النفس التي يُشعرها علمها المنشور في الكَلْبِي بفضليها عليهم، فتنسى فضل الله عليها، فتكفر نعمة الله فيبين الله أنه حتى تعليم الإنسان للحيوان هو من الله فكيف بتعليم الإنسان للإنسان؟ وإنما بنى وعلّق وتكرّر قارون بسبب الغرابة بعلمه الذي اكتسب به دنياه، فقال: ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُهُمْ عَلَى عِلْمٍ عَيْنِي﴾ [التقصير: ٧٨]، وكفر نعمة العلم أعظم كفر النعم، وهو أصل لكفر كل نعمة، ولا تكفر الاسم نعمة الطعام والشراب إلا إذا كفرت نعمة العلم بكسبه، وفضل الله بإصاليه وتيسيره.

وقد أمر الله بالكمال العلم إليه في كل شيء؛ قال: ﴿عَلَّمَكُمُ الْقِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [الأنعام: ٧٣]، وقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَلِيتُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الملك: ٢٦]، وقال: ﴿وَصَدَّقْهُمُ الْقِتَابَ لَا يَغْلِبْهُمْ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ١٥٩] فيبين الله مصدر العلم وأصله قبل بيان تشريعه وحكيه؛ فيبين أن تعليم الكلاب من نعم الله قبل بيان صيدها، فتعلم العلم أعظم من نعمة الصيد، وشُكر نعمة العلم أولى من شكر نعمة الصيد، فذكر الله بالنعمة الأولى؛ حتى

لا تُشَبِّهها الثانية، والجلُمُ بنعمة العلم يذكُرُ بشكرها، وشكرها يزيدها؛  
لمسوم قوله: ﴿لَنْ شَكَرْتُمْ لِأَرْيَاكُمْ﴾ (إبراهيم: ١٧)، فمن رزقه الله علماً  
وشكره، أوزنه الله علماً ما لم يعلم، وزاد في برّكه عليه فهما وتديراً،  
وافخرت منه يتابع الحكمة والتأمل والاستباج، وألهم السداد.

### نعمة العلم:

وفي الآية: إشارة إلى أن نعمة العلم أعظم من نعمة الأكل؛ فقد  
بين الله نعمة العلم وأضاعفها إليه، قبل أن يتم بيان حكم طعام الصيّد،  
ولم يُضيف هنا نعمة الطعام إليه؛ لوجود ما هو أعظم منها وأحقّ بالإضافة  
وأولى.

### صيد الجوارح:

وهو له تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمَهُ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبٌ﴾: الجوارح هي  
الكواسِبُ، وفي الآية: دليل على جلّ جميع صيد الجوارح؛ سواء  
كانت من الطيور أو من السباع، فما أمكن تعلّمه، جاز صيده إن كان  
جارحاً.

### وفي هذه المسألة خلاف:

لنهم: من قلّة بالكُلب؛ لأنّه المنصوص عليه في الآية في قوله:  
﴿مُكَلِّبٌ﴾؛ وهو قول يروى عن قلّة بن السلف، ونُسِبَ لمجاهد.

والصحيح عنه خلافه؛ رَوَاهُ عنه جماعة أصحابه؛ كالقاسم بن  
أبي بزة وابن أبي نجيح.

والجمهور على عموم ذلك في كلّ جارح معلّم؛ جاء عن ابن عباس  
وابن عمر وعُبيد بن عمير؛ وهو الصحيح؛ لأمره:

الأول: أنّه جاء في السنّة والأثر النصّ على البازي؛ منها حديث  
عديّ؛ قال: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْبَازِي، فَقَالَ: (مَا أَتَسَكَّ

عَلَيْكَ، فَكُلْ)؛ رواه الترمذي<sup>(١)</sup>.

وصحَّ عن ابن عباس في قوله: ﴿وَمَا عَلَيْكُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ نَكْلٌ﴾؛ أنه قال: أيمنى بالجوارح: الكلاب الطَّوَارِجُ والْفُهْوَةُ والْمُشْفُورُ وأشباهها<sup>(٢)</sup>.

وروي عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: فما صَادَ مِنَ الطَّيْرِ - وَالْبَرَاءِ مِنَ الطَّيْرِ - فما أَدْرَكْتَ فهو لك، وَإِلَّا فَلَا تَقْتَنِمُهُ<sup>(٣)</sup>.

صَيْدُ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ:

واستثنى أحمدُ مِنَ الْكَلَابِ الْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ؛ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اخْتِادُهُ وَلَا رَحَصَةٌ فِيهِ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ شَيْطَانٌ، وَمَأْمُورٌ بِقَتْلِهِ، فَلَا يَجُوزُ اخْتِنَاؤُهُ أَصْلًا، وَبَيِّنًا لَا يَجُوزُ الصَّيْدُ بِهِ.

واستنكرَ بعضُ المالكيِّ ذلكَ على أحمدَ، وقولَ أحمدَ على أصلٍ صحيحٍ؛ أَنَّ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِقَتْلِهِ لَا يَجُوزُ أَكْلُهُ نَفْسِيًّا، وَأَمَّا الْأَكْلُ بِكَلْبِهِ، فَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الْأَكْلِ بِكَلْبِهِ جَوَازٌ اخْتِنَاؤُهُ، وَالشَّرِيعَةُ تَنْهَى عَنْ ذَلِكَ، وَإِطْلَاقُ الْجَلِّ إِذَا تَقَرَّرَ، انْتَسَحَبَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَالشَّرِيعَةُ لَا تُطْلِقُ قَوَاعِدَ جُلِّهَا وَتَحْرِيمَهَا عَلَى الْأُمُورِ الْعَارِضَةِ.

الثاني: أَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ تَعْلِيمَ الْجَارِحَةِ، وَالْبَازِي يَعْلَمُ كَمَا يَعْلَمُ الْكَلْبُ، وَيُؤْمَرُ وَيُزَعَرُ وَيَمْتَلِئُ.

الثالث: أَنَّ اللَّهَ عَيَّنَ فِي آيَةِ ذِكْرِ الْجَوَارِحِ بِقَوْلِهِ: ﴿فَمِنَ الْجَوَارِحِ﴾، وَهَذَا وَصِفٌ يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ جَارِحَةٍ مَعْلُومَةٍ، وَالنَّصُّ عَلَى الْكَلْبِ فِي آيَةِ لَوْ كَانَ الْمَقْصُودُ فِيهِ الشَّيْءُ، فَهُوَ لِلتَّعْرِيفِ لَا لِلتَّيْيِيدِ؛ فَإِنَّ الْكَلْبَ أَكْثَرُ فِي

(١) أخرجه الترمذي (١٤٦٧) (١٦/٤).

(٢) تفسير الطبري (١٠٤/٨).

(٣) تفسير الطبري (١٠٤/٨).

الاستعمال وأيسر في التعليم وأطرق لصايجه، ولذا كثر ذكرك في الوحي عند ذكر الصيد.

الرابع: أن الصيد بالظفر والبازي معروف عند العرب في الجاهلية والإسلام، ولم يرد نهى عنه، ولا إخراجُه من عموم الآية في كلام الصحابة ولا عامة التابعين.

الخامس: قد فسر ابن عباس قوله تعالى ﴿تَكْلِفِينَ﴾ بالكَلْب، مشتق من الشدء، لا من اسم الكلب، ومراثة منه: مُعْرِين للجوارح على الصيد، ولأن إخراج الجارح وإرساله للصيد علامة على تعليمه.

صيد الجارح غير المعلم:

ويثبت العلماء على عدم جواز صيد غير المعلم من الجوارح؛ لظاهر الآية؛ تنفيذ الآية وتخصيصها مقصود، ولأنه يصيد لنفسه؛ لا يصيد لغيره، ويستثنى من ذلك إن أدرك ذكاته فلهبحة؛ لما تقدم في الآية بقوله: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ (المائدة: ٢)، بعدما قال: ﴿وَمَا أَكَلَ الشَّيْءُ﴾ (المائدة: ١٣).

والشئ إن صاد صيداً وهو غير معلم، أخذ حُكْمَ سائر الآلات التي ثبتت بلا قصد ولا اختيار، وقد حرّم الله الصيد الذي لم يتعلم الرجل أن قتلَه صاده أو غيره، ففي «الصحيحين» (١) من حديث عدي؛ أنه سأل النبي ﷺ، فقال: لِمَ وَجَدْتُكَ مَعَ ثَلْثِي ثَمَلًا آخَرَ، فَلَا أَقْرِي إِلَيْهِمَا أَخَذَهُ؟ فقال له النبي ﷺ: (فَلَا تَأْكُلْ، لِإِنَّمَا سَمَّيْتُ عَلَى ثَمَلِكَ، وَلَمْ نَسْمَ عَلَى غَيْرِهِ) (٢).

وقوله تعالى: ﴿عَلَّمْتُمْ بَنِي الْجَوَارِحِ﴾:

سُمِّيَتْ جوارح، والجرح: هو الكسب، والعرب تقول: لا جارح

(١) أخرجه البخاري (٢٠٥٤) (٣/٥٤)، ومسلم (١٩٢٩) (٣/١٥٢٩).

لفلان؛ يعني: لا كاسب له؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَلَّيْكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، والمراد: ما كتبتموه في النهار، وخص النهار؛ لأنه محل الكسب وجلب الرزق.  
تعريف الجارح المُعلم:

والجارح المُعلم هو الذي إذا أُمِرَ اجتَمَعَ، وإذا رُجِرَ انزَجَرَ في الصيد، وليس المراد بالمُعلم عموم التعليم الذي يُعلم الركوب والنزول من الدواب، أو القيام والعود، والدُعاب والمجيء؛ وإنما المراد بعلم الصيد والأمر والزجر المُتعلّق به.

وهو، ﴿تَقُولُوا يَا أَسَدَكَ عَلَيَّكُمْ﴾: دليل على تحريم ما صادته الجوارح المُعلّمة لنفسها، فقوله: ﴿أَسَدَكَ عَلَيَّكُمْ﴾ يعني: حَبَسَ لَكُمْ؛ يُقَالُ: أَسَدْتُ عَلَيْكَ لِسَانَكَ أو مَالَكَ؛ يعني: احْبَسْتُ لَكَ، وفي الصحيحين: «من حديث عديّ؛ قال ﷺ: (إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ، فَكُلْ، فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ، فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّهُ أَسَدَكَ عَلَى نَفْسِهِ)<sup>(٢)</sup>»؛ وذلك أن الكلب قد يصيدُ لغيره جوعاً أو نسياناً، فنسيانهُ أولى من نسيان الإنسان، وعلامة ذلك: الأكل، فإن أكل، لم يَجُلْ ما أكل منه؛ لانتفاء قصد صيده لصاحبه، ولو كان يَجُلْ ما صادته الكلب المُعلم ولو لنفسه، لم يكن لعلّة التعليم معنى في الآية، ولا لقوله: ﴿أَسَدَكَ عَلَيَّكُمْ﴾، فالله أَعَدَّ قصد صيده لصاحبه في موضعين:

الأول: في تقييد جُلْ صيد الجوارح المُعلّمة فقط.

الثاني: ونَحَرُ الإساءة عليهم؛ لأنه قد يكونُ معلماً وتعييدُ لنفسه؛ فشدّد في هذا القصد حتى في الجارحة المُعلّمة، مع أن الأصل في المُعلّمة: حضورُ القصد في الصيد لصاحبه.

(١) أخرجه البخاري (٥٤٨٦) (٥٨٨/٧)، ومسلم (١٩٢٩) (١٥٢٩/٣).

### حُكْمُ الصَّيْدِ الَّذِي يَأْكُلُ مِنْه الْجَارِحُ:

ويُحَرِّمُ مَا أَكَلَ مِنْهُ الْكَلْبُ وَالطَّيْرُ جَاءَ النَّصُّ فِي ظَاهِرِ الْآيَةِ، وَصَحَّ بِهِ الْحَدِيثُ؛ وَهُوَ قَوْلُ جَمْهَوِرِ الْعُلَمَاءِ: كَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيَّ وَأَحْمَدَ وَالثَّوْرِيَّ، خِلَافًا لِمَالِكٍ، وَبِهِ أَكْثَرُ السَّلَفِ؛ كَأَبِي حَبَّاسٍ وَابْنِ عَمَرَ وَطَاوُسٍ وَمُجَاهِدٍ وَالثَّعْمِيَّ وَجُثْرِمَةَ وَسَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ وَعَطَاءَ.

وَعِنْدَهُ مَنْ قَالَ بِالْجِلِّ: مَا جَاءَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُثَمِيِّ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ وَتَكَثَّرَتْ أَسْمُ الْهَوَى، فَكُلْ فَإِنَّ أَكْلَ مِثْلِهِ)<sup>(١)</sup>، وَرَوَى التَّيْسَانِيُّ مَعْنَاهُ: مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ<sup>(٢)</sup>، وَبِهَلَاكِ الْأَحَادِيثِ قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: كَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَمَرَ فِي قَوْلِهِ الْآخِرُ وَابْنُ الْقُسَيْبِ.

وَمِنْهَا قَوْلُ ثَالِثِ طَرَفٍ بَيْنَ أَكْلِ الطَّيْرِ وَمِنْ أَكْلِ الْكَلْبِ، فَاجَازًا مَا أَكَلَ مِنْهُ الطَّيْرُ الْمَعْلُومُ، وَحَرَّمَ مَا أَكَلَ مِنْهُ الْكَلْبُ؛ وَهُوَ قَوْلُ آخَرٍ لِعَطَاءٍ وَالشَّعْبِيِّ وَالثَّعْمِيِّ؛ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ وَالْمُرَزِيِّ صَاحِبِ الشَّافِعِيِّ، وَعَلَّلَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ: بِأَنَّ الطَّيْرَ يَشُقُّ تَعْلِيمَهُ وَلَا يَقْبَلُ الضَّرْبَ كَالْكَلْبِ؛ فَكُفِّتَ فِيهِ وَيُسَرَّ.

وَحَدِيثٌ عِنْدِي أَصَحُّ وَأَحْوَذُ وَأَقْرَبُ لظَاهِرِ الْفَرَاقِ، وَيُحْكِمُ أَنَّ يُجْمَعُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بِأَنَّ أَكْلَ الْكَلْبِ فِي حَدِيثٍ عِنْدِي عِنْدَ الصَّيْدِ، وَبِهِ يَنْضَحُ قَصْدُ الْكَلْبِ الْمَعْلُومِ، وَأَمَّا فِي حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ، فَيَحْتَمِلُ عَلَى أَكْلِ الْكَلْبِ بَعْدَ الصَّيْدِ لَا عِنْدَهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْكَلْبَ إِذَا صَادَ وَطَالَ لِحَاقِ صَاحِبِهِ بِهِ قَدْ يَشْتَهِي الصَّيْدَ لِنَفْسِهِ بَعْدَ صَيْدِهِ فَيَأْكُلُ مِنْهُ، وَأَكَلُهُ مِنْهُ عِنْدَ صَيْدِهِ يَظْهَرُ مِنْهُ الْقَصْدُ، وَأَمَّا أَكَلُهُ مِنْهُ بَعْدَ صَيْدِهِ بِزَمَنِ فَيَنْفَكُّ عَنْهُ الْقَصْدُ لِعُولِ

(١) سبق تخریجه.

(٢) أخرجه التَّيْسَانِيُّ (١٢٩٦) (١٩٦/٧).

الفصل: فَإِنْ مِنْ الْكَلْبِ مَنْ يَعْتَادُ صَاحِبَهَا إِطْعَامَهَا مِنْ صَبِيحِهَا، فَإِنْ صَادَتْ، رُبَّمَا أَكَلَتْ مَا تَطْلُقُ أَنْ صَاحِبِهَا أَوْنَ لَهَا مِنْهُ.

فَرَأَيْنَا قَصْدَ الْجَارِحِ الصَّيْدَ لِنَفْسِهِ:

وَيُظَاهِرُ قَصْدَ الْكَلْبِ بِفَرَائِنَ:

مِنْهَا: إِنْ أَرْسَلَهُ صَاحِبُهُ، فَالْغَالِبُ أَنَّهُ يَصِيدُ لِصَاحِبِهِ لَا لِنَفْسِهِ، وَإِنْ انْطَلَقَ بِنَفْسِهِ وَلَمْ يُؤَمَّرْ وَلَيْسَ فِي حَالِهِ تَحَفُّزٌ وَتَحَرُّرٌ مِنْ صَاحِبِهِ لِلصَّيْدِ؛ فَهَذِهِ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَهُ لِنَفْسِهِ إِنْ أَكَلَّ مِنْهُ.

وَمِنْ الْفَرَائِنِ: جُوعُ الْكَلْبِ وَثَبَاتُهُ؛ فَإِنْ كَانَ جَائِعًا وَأَكَلَّ مِنْهُ، فَالْغَالِبُ أَنَّهُ صَادَقَهُ لِنَفْسِهِ.

وَمِنْ الْفَرَائِنِ: طَوْلُ الْفَصْلِ بَيْنَ صَبِيحٍ وَأَكَلِهِ؛ فَإِنْ أَكَلَّ مُبَاشَرَةً عِنْدَ الصَّبِيِّ؛ فَهَذِهِ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّهُ صَادَقَ لِنَفْسِهِ، وَإِنْ صَادَ وَانْتَظَرَ ثُمَّ أَكَلَّ، فَالْغَالِبُ أَنَّهُ صَادَقَ لِصَاحِبِهِ، وَهَذَا أَهْلَمُ.

وَإِنْ انْطَلَقَ الْكَلْبُ أَوْ الطَّيْرُ بِنَفْسِهِ فَصَادَ، فَجَمْعُهُوَ الْعُلَمَاءُ: عَلَى أَنَّهُ صَادَقَ لِنَفْسِهِ؛ فَعَلَى هَذَا لَا يَجُزُّ مَا مَاتَ مِنْ صَبِيحِهِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَرَأَوْهُمَا اتَّخَذَا قَوْمَهُمْ لِقَوْمِهِمْ﴾، فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ التَّسْمِيَةِ عِنْدَ إِسْرَائِيلَ الْجَارِحَةِ الْمَعْلُومَةِ، وَكَذَلِكَ عِنْدَ رَمِيِّ السَّهْمِ أَوْ إِطْلَاقِ الرَّمَاثِيِّ، وَعِنْدَ الذَّبْحِ بِالْأَتَقَاتِي.

وَجُوبُ التَّسْمِيَةِ عِنْدَ إِسْرَائِيلَ الْجَارِحِ:

وَفِي وَجُوبِ التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الْإِسْرَائِيلِ وَعِنْدَ الذَّبْحِ خِلَافٌ، عَلَى أَقْوَالٍ:

الْأَوَّلُ: الْوَجُوبُ؛ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ الَّذِي صَحَّحَهُ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ؛ وَبِهِ قَالُ أَهْلُ الظَّاهِرِ.

الثاني: الاستحباب؛ وهو قول الشافعي ومالك في إحدى روايته.  
الثالث: قرئوا بين تركها عمدا وتركها سهوا؛ فإن قرئت عمدا، لم تجز، وإن قرئت سهوا ونسيانا، عُفِيَ عن ذلك؛ وهو قول أبي حنيفة والثوري ومالك في روايته الأخرى.

والأظهر: الاستحباب، والمراد بذكر اسم الله: الإهلال، وهو علامة على قصد الذبح لا لغيره، وليس الإهلال في ذابحه قصدا كحالي الإهلال في نُسك الحج، وإنما جاء ذكر اسم الله بالأمر؛ لأن أهل الجاهلية يذكرون غير الله، فأمر الله به؛ ليظهر قصد التوحيد؛ كما كانوا يظهرُونَ قصد الشرك؛ وهذا ظاهر في آية الأنعام في قوله: ﴿تَكُونُوا رِجْزًا أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِذْ كُنتُمْ يَكْفِرُونَ﴾ [١١٨]، فلما ذكر الإيمان؛ لبيان أن المراد مخالفة نقيضه، وهو شرك الذبح لغير الله، وهو المراد بقوله تعالى في مواضع: ﴿وَمَا أَوَّلَ لِقَاءِ اللَّهِ بِكُمْ﴾ [المائدة: ٤، والنحل: ١١٥] ﴿وَمَا أَوَّلَ بِهِ لِقَاءِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣].

ثم إن الله أحل طعام أهل الكتاب بعد هذه الآية، ولم يذكر اشتراط نسيبهم عليها، وقد جاء في «الصحیح»؛ من حديث عائشة؛ أن النبي ﷺ سئل: إِنْ قُوتُوا بِأَتُونَنَا بِاللَّحْمِ لَا تُلْزِمِي أَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ فقال: (سَمُوا اللَّهَ عَلَيْهِ، وَكُلُوا)<sup>(١)</sup>.

والمعروف من قضا الصحابة؛ كعلي وعائشة: أنهم يمتنعون من ذبائح أهل الكتاب عند سماحهم يذكرون اسم غير الله عليها، ولم يشترطوا سماح التسمية ولا ذبحها، ولا يكاد يُعَرَفُ مَنْ يُخَالِفُهُمْ مِنَ الصحابة والتابعين.

وباني تفصيل ذلك في سورة الأنعام عند قوله تعالى: ﴿تَكُونُوا رِجْزًا



﴿لَا تَسْكُنُوا مَعَهُ﴾ [الأنعام: ١١٨]، وقولوه: ﴿وَلَا تَسْكُنُوا مَعَهُ﴾ [الأنعام: ١١٩].

ثُمَّ أَمَرَ اللَّهُ فِي الْآيَةِ بِغُفْرَانِهِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ، وَقَدْ يُعْجِلُ الْعَفْوَ وَقَدْ يُؤَجِّلُهَا إِنْ لَمْ يَغْفُفْ عَنِ الْمُقْصِرِ.



فَقَالَ تَعَالَى: هَؤُلَاءِ لَكُمْ أَنْتُمْ الَّذِينَ كَفَرْتُمْ وَأُولَئِكَ الَّذِينَ  
آمَنُوا وَكَفَرْتُمْ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَلْتَمِسُوا مِنَ اللَّهِ عِزًّا وَتَلْتَمِسُوا  
أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ وَأُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ  
وَلَا تُخَيِّرُونَ بَيْنَهُمَا لَكُمْ فِي الْقُلُوبِ لَقَدْ حَكَمَ اللَّهُ فِي  
الْآيَةِ مِنَ الْقُرْآنِ (المائدة: ١٠).

ذَكَرَ اللهُ جَلَّ الطُّيُوبَاتِ هُنَا، مَعَ ذِكْرِهَا لَهَا قَبْلَ هَذِهِ الْآيَةِ؛ لِإِظْهَارِ  
الْإِمْتِنَانِ وَبَيَانِ الثُّمَةِ وَالتَّذَكُّرِ بِشُكْرِهَا، وَفِيهِ تَأْكِيدٌ لِمَا سَبَقَ مِنْ أَمْرِيَّةِ  
قُرْآنِ سَعَةِ الْحَلَالِ عِنْدَ ذِكْرِ ضَيْقِ الْحَرَامِ؛ حَتَّى لَا تَسْتَغْلَةَ النُّفُوسُ.

وَأَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ وَخَصَّ هُنَا مِمَّا أَحَلَّ: المَطْعُمَاتِ وَالْمَنَكُوحَاتِ؛  
لأنَّهَا أَظْهَرَ الطَّبَاقَاتِ وَأَكْثَرُهَا حَاجَةً.

طعام أهل الكتاب:

وهو قوله تعالى: ﴿وَلَعَلَّكُمْ الْيَتِيمَ الَّذِينَ لَوْ رَأَوْا الْكَفَّ جَاءَ لَكُمْ مِنْهُ طَعَامٌ﴾ الذي يكون منهم مذبوحاً أو مطبوخاً على الوجه المشروع، ولو كان محرماً على اليهود في دينهم؛ كشحوم الغنم والبقر وذوات الطفر؛ فإِنَّ حَرَمَهَا عَلَيْهِمْ فِي دِينِهِمْ: ﴿وَعَلَّ الْيَتِيمَ هَادُوا حَرَمًا كَذَّابًا طَعْمًا﴾ البقر والنمر حَرَمْنَا عَنْهُمْ شَوْمَهُمَا (الأنعام: ١١٦)، وهذا - وإن لم يكن طعاماً لهم في دينهم - فَإِنَّهُ طَعَامٌ حَلَالٌ لَنَا وَلَوْ تَسَبَّوْا هِم فِيهِ،

وقد جاء في «الصحیح»<sup>(١)</sup> من حديث عبد الله بن مسعود أنه قال: «أُصِيبَتْ جَرَانًا مِنْ شَحْمِ يَوْمِ خَيْبَرَ، قَالَ: فَالْتَزَمْتُهُ، فَقُلْتُ: لَا أُغْلِيهِ الْيَوْمَ أَحَدًا مِنْ هَذِهِ شَيْئًا، قَالَ: فَالْتَمَعْتُ، فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَبَسَّأَ»<sup>(٢)</sup>.

وهذا قول الشافعي ومذهب الحنفية والحنابلة وقول مالك، ومنع مما حرّم عليهم ابن القاسم، وفرّق أشهب بين ما كان محرّمًا بالنزاهة، فهو حرام، وبين ما حرّموه على أنفسهم، فهو حلال.

فبائع نصارى العرب:

والآية عامة في أهل الكتاب، وهم كل يهودي أو نصراني عربي أو أعجمي على الصحيح.

واختلف في نصارى العرب؛ كئني تغلب وتثوث ونهراء:

وذنب جمهور العلماء: إلى دخولهم في الآية؛ لعمومها، والتخصيص يحتاج إلى دليل.

وذنب الشافعي: إلى تحريم ذبائح نصارى العرب؛ وهذا مروى عن عمر وعلي؛ فإنهما نهيا عن ذبائح بني تغلب، ولعمري قول آخر خلافاً لذلك، والأثر عن علي صحيح؛ روى عبيدة، عن علي؛ قال: «لَا تَأْكُلُوا ذَبَائِحَ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَتَمَسَّكُوا بِشَيْءٍ مِنَ الشُّرَائِطِ إِلَّا بِشُرْبِ الْخَمْرِ»<sup>(٣)</sup>.

ومثله صحيح عنه.

وظاهر كلام علي: أنه لم يخرج نصارى العرب إلا لأجل إعراضهم عن دينهم وإن انتسبوا إليه خوفاً؛ فهم كبعض الزنادقة الذين ينتسبون

(١) أخرجه مسلم (١٧٧٢) (١٣٩٣/٣).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٢٧١٣) (١٨٦/٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى»

(٣) (٢٨٤/٩)، والطبري في «تفسيره» (١٧٣/٨).

للإسلام، ولم يُردَّ إخراج مَنْ أَهْرَ بَيْتِيهِ ولم يُعرض عنه، ولا أنه أخرج نصارى العرب لكونهم عرباً.

وأما أهل الكتاب الذين يَتَّبِعُونَ لدينهم تاريخاً، وهم في حقيقتهم ملاحدة لا يؤمنون بخالقي؛ كما هو كثير في الغرب اليوم -: فلا يأخذون حُكْمَ أهل الكتاب ولو كانوا من نسل أهل الكتاب، أو كانت دولتهم كسائبة<sup>(١)</sup>.

ودُوي عن ابن عباس: أنَّ نصارى العرب كثيرهم؛ فقد روى جُثرمة، عن ابن عباس؛ قال: «كُلُّوا مِنْ فَبَائِحِ بَنِي قَلْبِ، وَتَزَوَّجُوا مِنْ بَنَاتِهِمْ»<sup>(٢)</sup>.

ودُوي من غير هذا الوجه، عن ابن عباس؛ وصح هذا عن ابن السَّيِّب والحسن<sup>(٣)</sup>.

#### ذبايح أصحاب الكتب السماوية:

ورُفِعَ غلات في بعض الليانات التي تُسَمَّى بأهل الكتاب أو اِفْتَرَقَتْ عنهم بعض أصولها؛ وذلك كَالسَّامِرِيَّةِ وَالصَّابِئَةِ وَالْمَجُوسِ:

فأما السَّامِرِيَّةُ: فهم يُؤْمِنُونَ بنوَّةِ موسى وهارون ويُوشَعَ وإبراهيم ويُثُورَتِهِمْ، وَيَتَّبِعُونَ إلى السَّامِرِيِّ؛ وَلَكِنَّهُمْ يُخَالِفُونَ اليهود في قِيْلَتِهِمْ؛ فاليهود يَسْجُدُونَ إلى مسجد بيت المقدس، والسَّامِرَةُ تُصَلِّي إلى جبل هريزيم بين بيت المقدس ونابلس، ويرؤونه هو الطَّوْر الذي تَلَّمَ اللهُ فيه موسى، وَيُحْطَكُونَ اليهود في قِيْلَتِهِمْ.

وهم فرقتان: دوسانية، وكوسانية.

ودُوي عن حمراء أنه أَخْبَهُم باليهود؛ وبه قال حمراء بن عبد العزيز،

(٢) «تفسير الطبري» (٨/١٣١).

(١) «تفسير الطبري» (٨/١٣٦).

وجزء به الشافعي، وأهل الكوفة لا يلحقونهم بأهل الكتاب.

وأما الصابئة: فاختلقت السلف في ذلك، فلم يلحقهم بأهل الكتاب الأكثر، وهو قول ابن عباس ومجاهد، والله ذكرهم باسم خاص في كتابه، ولم يسمهم بأهل كتاب، ولم يترجئ إليهم بنفس الخطاب: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالْمَجُوسَ﴾ (الحج: ١٧)، فهم طائفة موحدون من بقايا حنيفية إبراهيم قبل الإسلام، ولا يقولون بالتثليث، ويزنون خالقاً واحداً، ومعبوداً واحداً، وطوائف منهم يحملون بالتوراة والإنجيل قبل نسخها، ولم يبق منهم اليوم كبير أحد فيما أعلم، وقد كان وهب بن منبه - وهو من العارفين بأخبار السابقين وعقائدهم - يقول في الصابئة: «هم من يعرف الله حقيقة، وليس له شريعة يعمل بها، ولم يحدث كفرًا»، رواه ابن أبي حاتم<sup>(١)</sup>.

وقال عبد الرحمن بن زيد: «هم قوم يقولون: لا إله إلا الله فقط، وليس لهم كتاب ولا نبي»<sup>(٢)</sup>.

وطائفة أخرى منهم تنصرت، وأخرى تهوتت، ودخلتها الوثنية، وإن اشتركت مع أهل الكتاب في بعض دينهم، إلا أنهم لبوا منهم، وأهل الكتاب لا يعتبرونهم منهم، وأكثرهم اليوم في العراق، وفيهم عبادة الأوثان والكواكب والنجوم، وهؤلاء لا تحل ذبايحهم ولا نسائهم.

وأما المجوس: فقد حكي الإجماع على تحريم ذبايحهم ونكاح نسائهم: أحمد، وإبراهيم الحريري، وشاذ أحمد على أبي ثور بمخالفته.

وأما ما جاء في حديث عبد الرحمن بن حوف العفرنج: «سئنا بهم

(١) تفسير ابن أبي حاتم (١/١٦٨) و(٤/١١٧٦).

(٢) تفسير الطبري (٢/٣٦).

سُئِلَ أَهْلُ الْكِتَابِ<sup>(١)</sup>، فَلَا يَصُحُّ بِهَذَا اللَّفْظُ، وَلَوْ صَحَّ، لَفَاطَرُهُ أَنَّهُ فِي الْجَنَّةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ الْجَنَّةَ مِنْ مَجُوسِي حَبْرَاءَ كَمَا فِي الْبَخَارِيِّ؛ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَوْفٍ<sup>(٢)</sup>.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَفَّارَتُكُمْ جِلْدُ ثَلَاثِينَ﴾، وَالْكَفَّارُ لَا يُخَافُونَ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ - لِأَنَّهَا فُرُوعٌ - مَا لَمْ يَتَّبِعُوا الْأَصُولَ وَتَنَفَّضُوا لَهَا؛ وَإِنَّمَا الْيُخَافُ هُنَا لِأَهْلِ الْإِيمَانِ: أَنَّهُمْ يَجِلُّ لَهُمْ إِطْعَامُ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْإِحْسَانُ إِلَيْهِمْ، وَإِنَّمَا قَدْ جِلَّ طَعَامُ أَهْلِ الْكِتَابِ عَلَى جِلِّ طَعَامِ أَهْلِ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ أَوْلَى بِالْإِنْفَاقِ مِنْ غَيْرِهِمْ.

#### نَكَاةُ الْكِتَابِيَّاتِ:

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمُتَّصِنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُتَّصِنَاتُ مِنَ الْكُفَرَاتِ أُولَئِكَ لَكُنَّ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ قَدْ جُمِعَتِ الْمَدَنَاتُ لِتَفْضِيلِهِنَّ عَلَى غَيْرِهِنَّ، وَنَكَاةُ الْمُؤْمِنَةِ الْمُتَّصِنَةِ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ مَنَازِلَ الَّذِينَ أَحَبُّهُمْ مِنْ غَيْرِهِمْ؛ وَلِلَّهِ فِي الْحَدِيثِ قَالَ ﷺ: (إِذَا جَاءَتْكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ، فَاكْبِرُوهُ)<sup>(٣)</sup>.

وَلِلْإِحْصَانِ مَعَانٍ مُتَعَدَّةً، تَفَلَّعَتْ فِي أَوَّلِ سُورَةِ النِّسَاءِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُتَّصِنَاتُ مِنَ الْكُفَرَاتِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: ٢٤)، وَمِنْ مَعَانِيهِ الْحُرَّةُ، وَالْحَقِيقَةُ وَصِفَةُ الْإِحْصَانِ بِالْحَرَارَةِ؛ لِغَلْبَةِ الْعُقَالِ عَلَيْهِنَّ بِخِلَافِ الْجَوَارِي؛ وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْلُخْ إِلَيْكُمْ فَلَا أَنْ يَحْكُمَ الْمُتَّصِنَاتُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ (النساء: ٢٥)، وَقَدْ فَسَّرَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٌ

(١) أَخْرَجَهُ مُالِكٌ فِي «الْمَدِينَةِ» (عبد الباقي) (٤٢) (٢٧٨/١)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُعْجَمِهِ» (١٠٠٠٢٥) (٦٨/٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُعْجَمِهِ» (١٠٧٦٥) (١٣٥/٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُعْجَمِهِ» (١٨٩/٩).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٣١٥٧) (٩٦/٤).

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٠٨٥) (٣٨٧/٣).

الإحصان بالحرية<sup>(١)</sup>.

وفي الآية: دلالة على تحريم نكاح الزانية قبل توبتها، وبأنه تفصيل ذلك في أول سورة النور إن شاء الله.

وإنما أحل الله نكاح الكتابية توسعة للأمة؛ لأن أهل الكتاب أكثر أهل الأرض، ومخالطة المسلمين لهم ومساكنتهم لهم كثيرة، ودخولهم في الإسلام كثير، وبقاء قرايبهم بينهم وبين المسلمين من ذوي أرحامهم كثيرة، ولو حرّم ذلك لشتى على المسلمين، خاصة في البلدان التي يتجاورون ويتخالطون بينهم فيها.

وقد تقدّم في سورة البقرة ذكر الكلام على نكاح المشركية عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ تَبْذُلُوا﴾ [البقرة: ٢٢١]، وذكرنا الكلام على نكاح الكتابية.

الحكمة من تحريم تزويج الكتابي مسلمة:

وإنما أحل الله للمؤمنين طعام أهل الكتاب ونساءهم، ولم يجعل لأهل الكتاب إلا طعام المؤمنين، لا نساءهم؛ لأن النكاح فيه سلطان وإقامة، ولا يكون للكافر على المؤمن سبيل، وأما الطعام، فالفاضل وعلو اليد فيه وقتي وعارض، لا دائم ولازم؛ كالطعام والولي في النكاح.

وجوب المهر:

وفي الآية: وجوب المهر للمؤمنة والكتابية؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَزَوَّجْتُمْ فَرِيقَيْنِ سَوِيَّاتٍ﴾، وقد تقدّم الكلام على

(١) تفسير الطبري (١٣٩/٨).

النَّهْرِ وَحُكْمِهِ فِي أَوَّلِ سُورَةِ النِّسَاءِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَقَرَّبُوا إِلَى اللَّهِ ذُلُّهُنَّ وَيُؤْتِيَ اللَّهُ بِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيمٌ ذَكِيمٌ﴾ [١]، وكذلك في البقرة عند قَوْلِهِ: ﴿مَا لَكُمْ تَنَسُّؤُكُمْ لِأَوْ تَقْرَبُوا اللَّهَ قَرِيبَةً﴾ [٢].

### أثر مخالطة الكفار:

ولمَّا أُخْلِئَ اللَّهُ نِكَاحَ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَأَخْلَى طَعَامَهُمْ، وَكَانَ مُقْتَضًى ذَلِكَ الْمُخَالَطَةَ، وَمُقْتَضًى الْمُخَالَطَةُ التَّأَثُّرُ بِهِمْ، وَقَدْ بَصُلَ إِلَى حَدِّ الْإِعْجَابِ بِحَالِهِمْ وَاسْتِحْسَانِ دِينِهِمْ هَلَا ﴿وَمَنْ يَتَّكِفُ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَوَّكَ عَنْهُمْ﴾؛ لِأَنَّ النَّفُوسَ إِنْ اسْتَحْسَنَتِ الشَّيْءَ، خَلَقَتْ سُوءَهُ بِخَسِيئَةٍ، وَغِيَّبَتْ عَنْ سَيِّئِهِ وَلَمْ تَرَهُ كَمَا هِيَ، فَمَنْ أَحَبَّ، غَمِيَ عَنْ مَسَائِرِئِهِ مَحْبُوبِهِ، كَمَا أَنَّ مَنْ غَرَّ عَجِيٍّ عَنْ مَحَاسِنِ مَكْرُوهِهِ، وَلَمَّا كَانَ إِطْعَامُ أَهْلِ الْكِتَابِ لِلْمُؤْمِنِينَ هَدِيَّةً أَوْ إِعَانَةً بِكَبِيرِ نَفْسِ الْمُتَضَعِّ؛ لِأَنَّ الْمُتَضَعَّ بِذَلِكَ الْعُلْيَا، وَقَدْ يَخْلُقُ بَيْنَ عُلُوِّ بِلْوٍ وَبَيْنَ فُضُولِ دِينِهِ، فَيُعْجَبُ بِدِينِهِ فَيَتَّبِعُهُ أَوْ يَضَعُفُ إِيْمَانَهُ - شَدَّ اللَّهُ عَلَى أَنَّ أَتْبَاعَهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ، وَصَحَّحَ لِلْعَمَلِ.

وفي هذا: إشارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى مُخَالَطَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَبَيَانِ مَا يَجُوزُ مِنْهَا: أَنْ يُؤْتَدَّ عَلَى مَا يَنْتَبِغُ ذَلِكَ مِنَ التَّرْكِ، وَهُوَ مِيلُ الْقَلْبِ وَالْإِعْجَابُ الَّذِي يُورِثُ الْحُبَّ وَتَيَقُّنَ الْكُفْرِ، وَالْعَالِمُ لَا يَحْرُمُ مَا أُخْلِئَ اللَّهُ، وَلَكِنَّهُ يَحْفَظُ دِينَ اللَّهِ بِالتَّوَكُّدِ عَلَيْهِ وَالْإِحْتِرَازِ مِمَّا يَنْقُصُهُ أَوْ يَنْقُضُهُ؛ وَلِذَا هَلَّ تَعَالَى بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿وَقَدْ فِي الْآخِرَةِ بَيْنَ لَكُمُورٍ﴾؛ أَيْ: لَا يُقَدِّمُ رِيحُ الشُّبُهَاتِ وَلَقَدْهَا مِنْ مَشْجَعٍ وَمَطْمَعٍ عَلَى خُسْرَانِ الْآخِرَةِ وَعَذَابِهَا.

وكذلك: فَإِنَّ مِنَ وَجْهِ الْخُشْيَةِ بِهَوْلِهِ ﴿وَمَنْ يَتَّكِفُ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَوَّكَ عَنْهُمْ﴾: أَلَا يَتَوَقَّعُ مَثَرَتَهُمْ إِسْلَامَ أَهْلِ الْكِتَابِ وَإِيْمَانَهُمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَبَاحَ لِلْمُؤْمِنِينَ ذَلِكَ مِنْهُمْ وَلَهُمْ؛ لِيُضَيِّحَ حُكْمَ الْآخِرَةِ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ لَهُمْ فِي

الدُّنْيَا، وَمَعَ نَصِّ الْآيَةِ عَلَى جُلِّ النِّكَاحِ، فَإِنَّهَا تَنْصِبُنُ التَّزْهِيدَ فِي ذَلِكَ،  
حَيْثُ ذَكَرَ بِالْعَاقِبَةِ فِي الْآخِرَةِ: فَإِنَّ الْكَافِرَ لَنْ يَدْخُلَ جَنَّةَ الْآخِرَةِ وَلَوْ كَانَتْ  
زَوْجَةً، فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ أَنَّ زَوْجَتَهُ وَأُمُّ وَلَدِهِ تُسَاقُ إِلَى النَّارِ وَهَمُّ  
إِلَى الْجَنَّةِ إِنَّ رِجْسَهُمْ اللَّهُ، وَفِي ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى الْاِقْتِرَانِ بِمُؤْمِنَةٍ تُفْتَرِنُ  
بِزَوْجِهَا فِي الْآخِرَةِ فِي الْجَنَّةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ  
رَبِّهِ فَلَيْسَ بَالْمُجْرِمِينَ﴾ (الرعد: ٢٣)، وَقَوْلُهُ: ﴿لَمْ يَلْمِزْكُمْ فِي شَيْءٍ  
عَلَى الْأَرْوَاحِ مُلْكُكُمْ﴾ (يس: ٥٦)، وَقَوْلُهُ: ﴿وَرَبَّنَا أَتَجَلَّاهُ بِجَنَّتِكَ عَلَى النَّاسِ  
وَعَدَّاهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ عِبَادِكَ وَكَرَّهِيهِمْ وَبَوَّاهِيهِمْ﴾ (غافر: ٤٨)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

\* \* \*

❦ قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا  
وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَجْزَأُكُمْ إِلَى  
الصَّلَاةِ أَنْ تَكُونُوا جُنُوبًا فَأَقْدَرُوا عَلَى كُنْهَيْكُمْ أَوْ عَلَى سُرُوفِكُمْ أَوْ جَاءَ  
أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَقِيتُمْ نِسَاءَكُمْ فَلَمَّا طَفَّيْتُمْ مَاءً فَتَيَسَّعُوا مِنْهَا ذَلِكَ  
أَفْضَلُ مِنْ أَنْ يَمْسَحُوا بِأَيْدِيهِمْ إِنَّهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ  
حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ مَتْنَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾  
[المائدة: ٦].

فِي الْآيَةِ: فَرَضُ الْوُضُوءِ مِنَ الْحَدِيثِ عِنْدَ إِرَادَةِ الصَّلَاةِ، وَقَدْ  
قَالَ ❦: (لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ)؛ أَخْرَجَاهُ<sup>(١)</sup>، وَلَمْ  
يَخْتَلِفْ أَحَدٌ فِي وَجوبِ الطَّهَارَةِ.

المراد من اقتران الوضوء بالصلاة:

وَذَكَرَ الصَّلَاةَ هُنَا عِنْدَ بَيَانِ فَرَضِ الْوُضُوءِ قَرِينَةً عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٩٥) (٣٩/١)، وَمُسْلِمٌ (٢٢٥) (٢٠٤/١).



الوضوء لعبادةٍ إلّا لها على الأرجح؛ فلا يجبُ الوضوء لدخول المسجد ولا للاعتكاف ولا للذكر ولا لقراءة القرآن ولا للطواف؛ وإنما يُستحبُّ لذلك.

وتقييدُ الوضوء بالقيام إلى الصلاة في قوله: ﴿وَإِذَا قُتِلَ إِلَى الْكَفَّةِ﴾، حتى لا يُتَوَقَّعَ أنَّ الوضوء واجبٌ لذاته، فيقع الخرجُ في الناس؛ لكونِ الواجب غيرَ مقيّدٍ بزمانٍ ولا مكانٍ ولا بعملٍ، فيروى وجوبُ الوضوء على الدوام؛ وهذا يخالفُ يسرَ الشريعةِ ووفقها.

### الوضوء لكل صلاة:

وليس المرادُ في الآية وجوبُ إحداثِ وضوءٍ عند كل صلاة؛ وإنما المرادُ تقييدُ الوجوبِ بعملٍ، ورفعُ الخرجِ عن باقي الفعل والزمان والمكان، إلّا ما فيه الوحيُّ بدليلٍ خاصٍّ، ومن كان على طهارةٍ سابقَةٍ فُيَسْتَحَبُّ له إحداثُ الوضوء ولا يجب؛ ففي «الصحيح» من حديث أنسٍ: قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، قُلْتُ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَضَعُونَ؟ قَالَ: يُخْزَى أَخْلَقَ الْوُضُوءَ مَا لَمْ يُخْبَثْ»<sup>(١)</sup>.

ولم يقل أحدٌ من الصحابةِ والتابعين بوجوبِ الوضوء عند كل صلاةٍ لغيرِ المُخْبَثِ، وما جاء عن ابنِ المسيّبِ: أنّه قال: «الْوُضُوءُ مِنْ غَيْرِ حَدَثٍ أَثْبَتَهُ»<sup>(٢)</sup>، فتروّاه الأحاديثُ الصحيحة، وابنُ المسيّبِ ألقاهُ من أن يَرِدَ عنه يثبُتُ ذلك؛ لجلالةِ المسألةِ واشتغالِ عملِ النبي ﷺ وعملِ الخلفاءِ من بعده، وابنُ المسيّبِ من أعلمِ الناسِ بذلك.

وقد يُحتملُ مرادةُ على كراهةِ الوضوء لكل صلاةٍ من غيرِ تفرقةٍ بين

(١) أخرجه البخاري (٢١٤) (٥٣/١).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (٢٩٥) (٣٤/١).

فرضي ولا نُقْلِي، ولا بَيْنَ مَا تَدَاخَلَتْ وَتَقَارَبَتْ وَتَتَابَعَتْ مِنَ الصَّلَوَاتِ، فَعَلَا لَا شَكَّ أَنَّهُ اعْتَدَاءٌ.

فَالْمَرَادُ مِنَ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ لِكُلِّ صَلَاةٍ بِعَنِي الْمَكْتُوباتِ، وَابِسِ الْمَرَادُ: أَنَّهُ يَتَوَضَّأُ لِسُنَّةِ الْعَجْرِ وَضُوءًا وَلِفَرِيضَتِهَا وَضُوءًا، وَلِرَاتِبَةِ الْفَرَائِضِ الْقِبْلِيَّةِ وَالْبَغْدِيَّةِ وَضُوءًا غَيْرَهَا، وَلَا لِسُنَّةِ دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَضُوءًا غَيْرَ الْفَرِيضَةِ، وَلَا لِكُلِّ صَلَاةٍ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ، فَالْمَرَادُ مِنْ فَعَلِ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ الْوَضُوءُ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ مَكْتُوبَةٍ وَلِكُلِّ سُنَّةٍ مَقْصُودَةٍ بِعِنِهَا، فَمَنْ فَضَدَّ قِيَامَ اللَّيْلِ، تَوَضَّأَ لَهَا كُلَّهَا وَلَوْ صَلَّى عِشْرِينَ رَكْعَةً، وَكَذَلِكَ مَنْ وَضَلَ قِيَامَ اللَّيْلِ بِصَلَاةِ الْعِشَاءِ، فَالْسُّنَّةُ أَنْ يَتَوَضَّأَ مَرَّةً لِأَنَّهَا صَارَتْ فِي حُكْمِ الصَّلَاةِ الْوَاحِدَةِ بِاعْتِبَارِ الْوَضُوءِ لَهَا، وَالْوَضُوءُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا اعْتَدَاءٌ.

وَلَعَلَّ هَذَا مَا فَضَدَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَهُوَ الْأَلْيَقُ بِفَقْهِهِ، وَقَدْ يَقُولُ الصَّحَابِيُّ أَوْ التَّابِعِيُّ قَوْلًا عَلَى صَوَرٍ مُعَيَّنَةٍ، فَيُنْقَلُ عَلَى الْعَمُومِ فِي الرُّوَايَةِ وَفِي مَدُونَاتِ التَّفَقُّهِ، فَيُوضَعُ فِي غَيْرِ بَابِهِ، وَرَبَّمَا عُدَّ مِنْ شُلُوبَاتِهِ وَغَرَائِبِهِ.

### جَمْعُ الصَّلَوَاتِ لَوْضُوءٍ وَاحِدٍ:

وَالْوَضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ وَسُنَّةٍ مَقْصُودَةٍ بِعِنِهَا سُنَّةٌ، وَقَدْ جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ بِوَضُوءٍ وَاحِدٍ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَنِي أَصْحَابِيهِ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup> مِنْ حَدِيثِ بَرَقَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الصَّلَوَاتِ يَوْمَ الْفَتْحِ بِوَضُوءٍ وَاحِدٍ، وَتَمَسَّحَ عَلَى خُفَيْهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَقَدْ ضَمَنْتَ الْيَوْمَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ تَضَعُهُ؟ قَالَ: (عَمَلًا ضَمَنْتَهُ يَا عُمَرُ)<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه مسلم (٢٣٧) (١/٢٣٢).

وفيه: أَنَّ الْأَصْلَ مِنْ فَعْلِهِ الْوُضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ وَسُنَّةٌ، لَا وَاجِبٌ وَفَرِيضَةٌ.

وقد كَانَ الصَّحَابَةُ مِنْهُمْ مَنْ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، كَالْخُلَفَاءِ وَابْنِ عَمْرٍ وَغَيْرِهِمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَتَوَضَّأُ إِلَّا إِذَا أَحْدَثَ؛ كَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَغَيْرِهِ.

وقد رَوَى ابْنُ سِيرِينَ: قَالَ: «كَانَتِ الْخُلَفَاءُ تَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ»<sup>(١)</sup>.

وكَمَا يُشْرَعُ الْوُضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَتُشْرَعُ الصَّلَاةُ عِنْدَ كُلِّ وَضُوءٍ؛ فَإِنَّ الطَّهَارَةَ وَالصَّلَاةَ مُتَلَازِمَتَانِ.

### استِحْبَابُ الطُّهْرِ الدَّائِمِ:

وقد كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ عَلَى طُهُرٍ دَائِمٍ؛ لِأَنَّهُ عَلَى وَثَرٍ دَائِمٍ، وَلَا يُحِبُّ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ إِلَّا وَهُوَ عَلَى طَهَارَةٍ؛ فَفِي «الْمُسْنَدِ»، وَأَبِي دَاوُدَ؛ مِنْ حَدِيثِ الْمُتَّاجِرِ بْنِ قُنْفُلٍ؛ أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى تَوَضَّأَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي تَحَرَّيْتُ أَنْ أَذْكُرَ اللَّهَ ﷻ إِلَّا عَلَى طُهُرٍ - أَوْ قَالَ: عَلَى طَهَارَةٍ»<sup>(٢)</sup>، وَفِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْجُهَيْمِ؛ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ نَحْوِ بَيْتِ جَعْلٍ، فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ، حَتَّى أَتَيْتُ عَلَى الْجِدَارِ فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ»<sup>(٣)</sup>.

### أعضاء الوضوء:

وَلَا يَجِبُ مِنْ مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ إِلَّا مَا جَاءَ فِي الْآيَةِ، وَهُوَ الَّذِي اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ وَصْفُ الْأَحَادِيثِ، وَاخْتَلَفَتْ وَتَبَايَهَتْ فِي غَيْرِهِ، فَكُلُّهَا يَذْكُرُ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٠٣) (٣٥/١).

(٢) أخرجه أحمد (١٩٠٣٤) (٣١٥/٤)، وأبو داود (١٧) (٥/١).

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٧) (٧٥/١)، ومسلم (٣٦٩) (٣٨١/١).

الوجه واليدين ومسح الرأس وغسل القدمين، وما عدا ذلك فتختليق الأحاديث في إيرادها، وبعضُ ذلك ما في «السنن» من حديث رفاعة بن رافع، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: (تَوَضَّأْ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ)<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا جرى فهم أكثر السلف؛ أَنَّ ما لم يُذكر في الآية، فليس بواجب؛ سواء كان ذلك في منطوق قولهم أو ما جرى عليه في بيان أحكام الوضوء، وقد قال عطاء لَمَّا سُئِلَ عن المضمضة: «ما لم يُسم في الكتاب يُجزئ»<sup>(٢)</sup>.

وبهذا كان يقول أحمد بن حنبل لَمَّا سُئِلَ عن المضمضة والاستنشاق أربضة؟ قال: «لا أقول أربضة إلا ما في الكتاب»<sup>(٣)</sup>.

### إسباغ الوضوء:

وفي الآية: ذَكَرَ اللَّهُ الْغُسْلَ مِنْ غَيْرِ عَدٍّ، وفي هذا: دليل على أَنَّ الواجب استيعاب العضو وإنقائه، لا ما زاد على ذلك؛ كما جاء في تفسير قوله ﷺ: (أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ)<sup>(٤)</sup>، قال ابن عمر: «إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ الْإِنْقَاءُ»<sup>(٥)</sup>.

ولا خلاف عند السلف: أَنَّ الوضوء مرة واحدة مع استيعاب الأعضاء أنها مجزئة، ولا خلاف عندهم: أَنَّ الوضوء أكثر من ثلاث مكررة، إِلَّا مَنْ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا وَلَمْ يُنِّتِ عَضْوًا فَلَمْ يَحِلَّهُ أَوْ بَعْضُهُ الْمَاءُ؛ أَنَّهُ يَسْتَوْعِبُهُ وَلَوْ بِرَابِعَةٍ وَخَامِسَةٍ، وَإِنَّمَا ذُكِرَتِ الثَّلَاثُ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ إِنْفَاؤُهَا

(١) أخرجه أبو داود (٨٦١) (٢٢٨/١)، والترمذي (٣٠٢) (١٠٠/٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١١٣) (٢٤٧/٢).

(٢) مسائل أبي داود (١٢).

(٣) «تفسير الطبري» (١٦٨/٨). (٤) أخرجه مسلم (٢٤١) (٢١٤/١).

(٥) «صحيح البخاري» (٤٠/١).

للأعضاء؛ ليكونَ حَتْمًا مانعًا من الشَّرَفِ ووسواسِ الشَّيْطَانِ، وهذا نظيرُ الاستجمامِ بثلاثٍ، فإن لم تُتَيَّ، فيزيدُ حتى يُكْفَى.

وفي ظاهرِ قولِهِ: **وَإِنَّا قُتْنَا إِلَى الْكَفَّةِ** إشارةٌ إلى الوضوءِ عندَ القيامِ من النومِ؛ وبهذا استدُلَّ بعضُ السلفِ كزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وقال به الشافعيُّ.

### الموالاةُ في الوضوءِ:

وفي الآيةِ أيضًا: **مَشْرُوعِيَّةُ الْمَوَالَاةِ**؛ وذلك أَنَّ اللهَ شرَعَ الوضوءَ عندَ القيامِ إلى الصلاةِ، والوضوءَ عندَ القيامِ إلى الصلاةِ يقتضي التتابعَ والمُبادأةَ، بخلافِ ما لو جاء الأمرُ بالوضوءِ للصلاةِ مُطلقًا من غيرِ تقييدٍ بوقتِ القيامِ.

ولا خلافٌ عندَ العلماءِ في مشروعِيَّةِ الموالاةِ في الوضوءِ؛ وإنما الخلافُ في وجوبِهِ.

والجوابُ قولُ الجمهورِ.

وخذُ التتابعِ بجفافِ العضوِ بعضُ السلفِ؛ كقتادةَ، وبه حنَّهُ أحمدُ. وعُفِّت في التتابعِ ولم يُوجِبْهُ بعضُ فقهاءِ السلفِ؛ كعطائِ وبعضِ أهلِ الرأيِ، ولا ينبغي حملُ قولِهِم على الفصلِ الطويلِ لساعاتٍ؛ وإنما ما تقارَّبَ ههنا كما بينَ بيتُ الإنسانِ ومسجِدِهِ الذي يُنادَى به للصلاةِ وتَسْمَعُ النداءَ وتَجِبُ عليه، فلو تَوَضَّأَ وضوءًا في بيتهِ وأكثَلَهُ في مسجِدِهِ، فلا حَرَجَ؛ وهذا مروِيٌّ عن ابنِ عمرَ.

وقد استدُلَّ بِآيَةِ المائتَةِ على وجوبِ الموالاةِ في الوضوءِ جماعةً من الأصحابِ كما ذكره أبو الخطَّابِ وابنُ مُقْلَبٍ<sup>(١)</sup>.

(١) «الانكسار» (١/ ٢٦٠)، والمبدع» (١/ ١١٥).

وقوله تعالى: ﴿تَأْمِنُوا وَتُحِقِّكُمْ﴾، ابتدأ الله بالأمر بغسل الوجوه؛ لأنه أول الفروض، وفي هذا دليل على أنه لا يجب شيء قبله، وقد جاءت جملة من الأحكام السابقة لغسل الوجوه كالنسيئة وغسل الكفَّين:

#### النسيئة عند الوضوء:

فالنسيئة: فلم يذكر الله النسيئة؛ لأنها سنة وليس بفريضة، وقد جاء في الأمر بها عدة أحاديث من طرق كثيرة معلولة، والصحابة والتابعون وأئمتهم وعامة الفقهاء على الاستحباب لا الوجوب، إلا قولاً لأحمد، والأظهر عنه: عدم الوجوب، وأحمد يجعل أحاديث الباب ويقول: «ليس فيه إسناد» يعني: يصح، وابن أبي شيبة يصحح الحديث ولم يورد فيه عملاً للسلف بقول يوحى.

وفرق إسحاق بين العامد والتأنيب؛ فأمر المتعمد غير العتاول وحده بالإعادة.

وحمل ربيعة الرأي نفي صحة الوضوء بدون النسيئة في الحديث على عدم النية، والذي ينسل ويتوضأ ولا يتوي وضوءاً للصلاة ولا غسلًا للجنابة، وكأنه شبهه بقول الله تعالى في النسيح: ﴿وَلَا تَأْسَفُوا بَمَا ذَرَأْتُمْ لَكَ زُيُوتَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢١] على قول كثير من العلماء.

#### غسل الكفَّين في أول الوضوء:

وأما غسل الكفَّين: فهو على الاستحباب، وقد جاء في صورتين: الأولى: قبل كل وضوء أن تغسل الكفَّين مرة أو مرتين أو ثلاثاً، وهو مستحب بلا خلاف، وهذه الغسلة متعلقة بالبدن بالوضوء تنقية لليد مما يحتوى وروقه عليها؛ حتى لا يصب الماء أو الوجه وبقي الأعضاء منه شيء.

الثانية: غسلها عند الاستيقاظ من النوم، وعند إرادة استعمال الإماء بوضع اليد فيه؛ سواء كان ذلك بقصد الوضوء أو بغيره؛ وذلك إما جاء في «الصحيحين»؛ من حديث أبي هريرة؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (إِذَا اسْتَقْبَضَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ، فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا فِي وَضُوئِهِ؛ فَإِنْ أَحَدَكُمْ لَا يَذِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ)<sup>(١)</sup>، وهذا فيه التخصيص بثلاث، وفيه الأمر بذلك أيضا.

ولا خلاف في مشروع غسل اليدين عند الاستيقاظ من نوم الليل، وبعض السلف كالحسن وإسحاق يجعلونه في كل نوم، ونقل ابن حزم وابن المنذر عن الحسن الوجوب وإرافة الماء عند غمس اليد فيه قبل غسلها ثلاثاً<sup>(٢)</sup>، والثابت عن الحسن فيما رواه هشام عنه: التخيير بين الوضوء به وبين إرافته<sup>(٣)</sup>.

وغسلهما بعد النوم سنة، ووضعهما في الإناء قبل ذلك لا يُجسَّس الإناء؛ وهذا الذي عليه السلف عامة.

وغسل الكفَّين قبل الوجوه عند إرادة الوضوء لا يُجزئ عن غسلهما كاملتي بعده من أطراف الأصابع إلى اليَرفَتَين، إلا على قول من لا يرى الترتيب بين أعضاء الوضوء؛ فكأنه غسل اليَرفَتَين كاملتي وتخلَّلَهما غسلُ للوجوه.

### النية للوضوء:

وأما النية، فهي واجبة لدليل ظاهر عام، كما في قوله ﷺ: (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ شَيْءٍ مَا نَوَى)<sup>(٤)</sup>، والدلالة من الآية ظاهرة

(١) أخرجه البخاري (١١٣٢) (١٣٢/١)، ومسلم (٢٧٨) (٢٣٣/١).

(٢) «الأوسط» لابن المنذر (١٤/٢)، «المصلي» لابن حزم (٢١٠/١).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٨٩٣) (٨١/١).

(٤) أخرجه البخاري (١) (٦/١)، ومسلم (١٩٠٧) (١٥١٥/٣).

ولو لم يُنصَّ عليها؛ وذلك أنه قال تعالى: ﴿تَنَتَّلُوا إِلَى الْكَلْبَةِ﴾، فقصده القيام للضلالة هو الذي أوجب الوضوء، وجاء الأمر لأجله في الآية.

وهو له: ﴿تَجُفُّوهُمْ﴾: الوجه ما واجه الإنسان به الناس، وحدوثه: منابت الشعر طيبة، ولا جيرة بالأشعر ولا بالأضلع، فيدخل في ذلك الجبهة والكفان واللحيان والأذنان وما بينهما، واللحية من الوجه يُفَسَّل ما انفصل بالوجوه من ظاهرهما، ولا يُفَسَّل باطنها وما استرسل منها؛ لأنه يمثل الرأس لو استرسل شعر الرجل والمرأة.

### تخليط اللحية:

وأما تخليط اللحية، فقد جاءت فيه أحاديث مرفوعة عن عثمان وأنس وابن عمر وابن عباس وعطاء وأبي أمامة وأبي بكرة وعائشة وأم سلمة، وغيرهم، وفيه بضعة عشر حديثاً.

وفي أحاديث التخليط كلام، وقد أغلها جميعها أحمد وأبو حاتم وغيرهما، وقالوا: «لا يصح منها شيء»، ولم يرد التخليط في أصح أحاديث صفوة الوضوء التي رواها الشيخان عن عثمان وعبد الله بن زيد في «الصحيحين»، ولا في حديث ابن عباس في البخاري، وكان الشيخين يُبَيِّلان الأحاديث المرفوعة في التخليط.

ولكنه ورد عن جماعة من الصحابة صحيحها عن ابن عباس وابن عمر، وصح عن غير واحد من التابعين؛ كابن الحنفية وعبيد بن عمير وسعيد بن جبير ومجاهد وطاوس وعطاء، ولكن لم يكن يؤجبه أحد من السلف؛ ولذا لم يكن العمل عليه، خاصة عند أهل المدينة؛ ولذا قال مالك: «التخليط ليس من أمر الناس»<sup>(١)</sup>.



وقد صحَّح عن ابن عمر أنه يُخلَّل أحياناً، ويترك أحياناً<sup>(١)</sup>.

وقد نَحَّضَ بعضُ السلف على عدم وجوب التخليل كما صحَّح عن الحسين<sup>(٢)</sup> والأوزاعي<sup>(٣)</sup> والثوري<sup>(٤)</sup> أنهم قالوا: «ليس ترك العارضين في الوضوء بواجب».

ولا أعلم من أوجب من أهل القرون المُفضلة إلا ما ذكره ابن المُظفر عن إسحاق.

وكلُّ ما لم يرد في الآية مخصوصاً، ولم يُثبت دوام النبي ﷺ عليه، فالأظهر: عدم وجوبه؛ ولذا لم يقل أحدٌ من السلف بإعادة وضوء تارك تخليل اللحية، ولا أمرُوا بذلك، والله أعلم.

#### المضمضة والاستنشاق في الوضوء:

وذكرُ غسل الوجه، وعدم تخصيص المضمضة والاستنشاق بالذكر: قرينةٌ على عدم وجوب شيءٍ في الوجه غير الوجه بذيّه، ولا خلافت عند العلماء في مشروعية المضمضة والاستنشاق، وقد اختلف العلماء في وجوبهما:

فذهب إلى وجوبهما في الوضوء والغسل: أحمدٌ في رواية.

وذهب إلى استحبابهما فيهما: مالكٌ والشافعي.

وذهب أبو حنيفة إلى أنَّ وجوبهما في الغسل فقط.

وفي رواية لأحمد: وجوبُ الاستنشاق وحدهُ فيهما، ونقل الأثر،

وابنُ منصور، عن أحمد: أنَّ الاستنشاق أوكدٌ من المضمضة<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه الدارقطني في «سننه» (٥٥٦) (٢٧٧/١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٥٥).

(٢) «تفسير الطبري» (١٧٧/٨).

(٣) «تفسير الطبري» (١٧٨/٨).

(٤) «مسائل ابن منصور» (٧١/١)، و«طبقات الحنابلة» (٦٧/١).

وإنما نحن أحمد الاستساق بالوجوب في قولنا: لثبوت الأمر في  
«الصحيحين» قال (١): «إِنَّا نَوَضُّهُمُ، فَلْيَسْتَقِ»<sup>(٢)</sup>.

والأظهر: حمل الأمر فيه كما في الأمر بالمعضضة، في «السني»  
في حديث لبيب: «إِنَّا نَوَضُّهُمُ، فَلْيَسْتَقِ»<sup>(٣)</sup>، وقد حكى الشافعي  
وابن المنذر: أنه لم يقل بوجوب أحد من السلف، وأن من تركه لا يُعِيدُ،  
إلا شيئاً زوي عن عطاء، فقد صح أنه سُئِلَ: أحق علي أن أستثيق؟  
قال: نعم، قيل: عمن؟ قال: عن عثمان<sup>(٤)</sup>.

ومرة أمر بإعادة الصلاة لمن لم يُعضض ويستثيق<sup>(٥)</sup>.

والأظهر: تركه لهذا القول، ويدل على ذلك: ما جاء عنه من  
حديث الثني، عنه: أنه قال فيمن نسي المعضضة والاستساق حتى  
صلى: إنه لا يُعِيدُ، كما رواه ابن أبي شيبة<sup>(٦)</sup>.

وأما ما جاء عن ابن عباس في الأمر بإعادة الوضوء لمن ترك  
المعضضة والاستساق، فلا يصح.

وقد كان أحمد قد سُئِلَ عن المعضضة والاستساق: أفرضة هو؟  
فقال: لا أقول فريضة إلا ما في الكتاب، وقد تقدّم هذا عنه أوّل الآفة،  
وكان بعض الأصحاب يغلّ عن أحمد: أنه يفرّق بين الفرضي والواجب،  
ليجعل الفرض ما ثبت في الكتاب والواجب ما ثبت في السنة، كما  
استظهره من قوله أبو يعلى وابن عقيل<sup>(٧)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (١٦٦) (١٤٢/١)، ومسلم (٢٢٧) (١١٢/١).

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٤) (٣٦/١).

(٣) أخرجه ابن حزم في «المحلّ» (٢١٠/١).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٠٥٧) (١٧٩/١).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٠٥٩) (١٧٩/١).

(٦) «الحدّ لأبي يعلى» (٣٧٦/٢)، و«المسوّنة» (١٦٤/١).

ولم يقل أحدٌ من فقهاء السلف بمكة والمدينة: بوجوب المضمضة والاستنشاق في الوضوء.

وقد صحَّ عن قتادة وحماد بن أبي سليمان: إعادة الوضوء والصلاة لمن نسي المضمضة والاستنشاق<sup>(١)</sup>:

فإنما قول حماد، فلم يكن أهل الكوفة على هذا سواءً شيوعاً حماد وإبراهيم، أو تلامذته كالحكم بن عتيبة وأبي حنيفة، وصحَّ عن حماد أنه قال: لا يُعيدُ كما رواه عنه مُغيرة<sup>(٢)</sup>.

وإنما قتادة، فقد صحَّ عنه أيضاً خلافة.

وعلى هذا: فلا يُحفظ عن أحدٍ من الصحابة ولا التابعين ولا كبار أتباعهم: القول بوجوب المضمضة والاستنشاق في الوضوء للصلاة قولاً ثابتاً لا يُعرف خلافة عنهم، ويحتمل قول هؤلاء على قول الجماعة أولى.

وأمثال هذه الأحكام - كالوضوء، والصلاة - هي من الأعمال اليومية المشهورة التي يجب ألا يُخرج بها عن عمل أهل المدينة إلا لسوء مرفوعة جليّة، وهي مع ذلك لا تكاد تُخرج عن عملهم.

وفقهاء السلف من التابعين وأتباعهم الذين يكونون في العراق والشام مع فضلهم، إلا أنهم ربما خرجوا عن مقصود الشارع باجتهادهم بحمل الحديث على ظاهر غير مراد، أو قاسوا حجتنا على حُكم، ولم يكونوا قريبين من العمل المستديم الذي عليه السلف من المدنيين، فإن عملهم يُفسر الأدلة والأفعال النبويّة، خاصّة اليومية أو الأسبوعيّة، والله أعلم.

وقد نقل ابن جرير عن أبي عيسى قوله: «لَوْلا التَّمَطُّعُ فِي الصَّلَاةِ،

(١) تفسير الطبري (١٧٩/٨).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٠٦٦) (١/١٨٠).

مَا مَضْمُضَتْ<sup>(١)</sup>، وذكره في سياق المضمضة في الوضوء، وهذا فيه نظر؛ فإن المروي عن ابن عباس في سياق المضمضة من الطعام، لا المضمضة في الوضوء، والتلطف هو تحريك اللسان في الفم لتحريك بقية الطعام؛ وذلك أن أكل الطعام لا يوجب وضوءاً، وأنه مضطرب كيلا يلتصق في صلابته، ولم يقصد أن المضمضة لذاتها سنة بعد الطعام.

وفي سياق المضمضة والوضوء من الطعام أورد عبد الرزاق<sup>(٢)</sup>، وكذلك البيهقي<sup>(٣)</sup>، وليس في باب مضمضة الوضوء.

وبمثل هذا يقع فيه ابن جرير مع سعة علوه في إيراد بعض الآثار عن السلف في غير سياقها، ويستدل بها لغير ما جاءت فيه، والله أعلم.

وقد اختلفت الأقوال في المضمضة والاستنشاق عن أحمد؛ فنقل عنه ابن هانئ القول بوجوب إعادة من صلى وقد تركهما في الوضوء، ونقل عنه ابن منصور وجوب الإعادة لمن ترك الاستنشاق<sup>(٤)</sup>.

فَسَلِّ الْيَتِيمَ إِلَى الْوَرَقَيْنِ:

وقوله تعالى: ﴿وَأَيُّدَيْكُمْ إِلَى الْوَرَقَيْنِ﴾:

فيه: وجوب غسل اليدين إلى المرافق ولا يزداد عليه؛ إذ لم يثبت في ذلك سنة مرفوعة، وإنما ما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، في «الصحيحين»: «لَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ، فَلْيَغْمِلْ»<sup>(٥)</sup>، وحديث الآخر في مسلم: «تَبْلُغُ الْحِلْيَةُ مِنَ السُّؤْمِ، حَيْثُ يَبْلُغُ الْوُضُوءُ»<sup>(٦)</sup>.

(١) تفسير الطبري (١٦٨/٨).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٦٥٧) (١٧٠/١).

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٦٠/١).

(٤) مسائل ابن منصور (٢١/١)، ومطبوعات الحنابلة (٦٧/١).

(٥) أخرجه البخاري (١٣٦) (٣٩/١)، ومسلم (٢٤٦) (٢١٦/١).

(٦) أخرجه مسلم (٢٥٠) (٢١٩/١).

فَيَجْرِي مَجْرَى الْحَثِّ عَلَى الْإِسْبَاحِ، وَيَحْتَمَلُ: أَنَّ الْحَثَّ عَلَى إطالَةِ الْفَرْغِ مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَيْسَ مَرْفُوعًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، كَمَا رَجَّحَهُ ضَيْرٌ وَاحِدٌ.

وَلَوْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ مِنَ الْمَرْفُوقَيْنِ مَشْرُوعَةً، لَوَرَّدَتْ فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ مَوْقُوفٍ بَيْنَ صِفَاتِ الْوُضُوءِ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ يَخْبُلُ بِدُخْوِ إِلَى الرَّفْقَيْنِ<sup>(١)</sup>.

وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ يَنْضِجُ عَيْنَهُ<sup>(٢)</sup>، وَيَبْلُغُ بِالْوُضُوءِ فِي الصَّبَبِ إِلَى إِنْقِلَافِهِ كَمَا رَوَاهُ عَنْهُ نَافِعٌ<sup>(٣)</sup>.

وَرَوَى مُجَاهِدٌ عَنْ مَسْنَعٍ إِنْقَاءً مَعَ رَأْيِهِ<sup>(٤)</sup>.

وَهَذَا كُلُّهُ مِنْهُمْ اجْتِهَادٌ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ عَمَلُ السَّلَفِ، وَلَمْ يَثْبُتْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَرْفُوعِ، وَلَوْ صَحَّ، لَمَّا تَرَكْنَا فِي الْعَمَلِ، خَاصَّةً وَالْوُضُوءَ سُنَّةً عَمَلِيَّةً يَوْمِيَّةً مَرَاتٍ، وَمِثْلُ سُنَّتِهَا الثَّابِتَةُ لَا تَغِيْبُ عَنْ خَاصَّةِ الصَّحَابَةِ وَكِبَارِهِمْ فَضْلًا عَنْ جَمْعِهِمْ، وَمَعَ هَذَا لَمْ يَنْقَلِبْهَا وَبَرَفَعَهَا وَاحِدٌ مِنْهُمْ.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ أَحْمَدُ بِآيَةِ الْمَائِدَةِ هَذِهِ: ﴿وَأَلْبَسَكُمْ إِلَى السَّكَائِنِ﴾، عَلَى أَنَّ التَّيْسُ فِي الْيَدَيْنِ إِلَى الْكَفَّيْنِ كَمَا فِي آيَةِ النِّسَاءِ: ﴿فَانَسَكُوا يَوْمَئِذٍ وَأَلْبَسَكُمْ﴾، فَلَوْ كَانَ الْمَسْحُ إِلَى الْمَرْفُوقَيْنِ كَمَا فِي الْوُضُوءِ، لَحَدَّثَ فِي التَّيْسِ كَمَا حَدَّثَ فِي الْوُضُوءِ.

مَسْحُ الرَّأْسِ:

وَقَوْلُهُ لَعَالٍ: ﴿وَأَنَسَكُوا يَوْمَئِذٍ﴾، مَسْحُ الرَّأْسِ وَاجِبٌ بِلَا خِلَافٍ؛ وَلَمَّا اخْتَلَفَ فِي حُدُودِ الرَّأْسِ، وَيُقَدَّرُ الْمَسْحُ، وَالْمَجْزِيُّ

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣) (٥/١).

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٧٧/١).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٦٠٤) (٥٧/١).

(٤) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦٠/١).

منه، والصحيحُ الثابتُ: مسحُ الرأسِ مرةً واحدةً، ولا يصحُّ العندُ بالمسح، وحيثُ المسحُ ما جاء في «الصحيحين» عنه ﷺ؛ أنه «بِأَمْرٍ يُقَدِّمُ رَأْسَهُ حَتَّى يَدْفَعَ يَمِينًا إِلَى قَفَاةٍ، ثُمَّ رَفَعَهَا إِلَى التَّحَاوِ الَّذِي بَدَأَ بِهِ»<sup>(١)</sup>.

وما يكونُ مُستوعِبٌ به أكثرُ الرأسِ فهو مسحٌ؛ لأنَّ الشارعَ خلَّفَ في الرأسِ، طبعه مَسْرُوحًا لا مَفْسُولًا، والممسوحُ يُفْقَعُ معه عدمُ اشتراطِ الإنقضاءِ ولا الاستيعابِ كالتَّسْلِي؛ لأنَّ استيعابَ جميعِ أجزائه مُحَالٌ، وهذا الحُكْمُ مُطَرَّدٌ في كلِّ أحكامِ الرأسِ، ومنها الحَلْقُ في قولِهِ تعالى: ﴿يَتَخَبَّطُونَ رُءُوسَهُمْ﴾ الفتح: ٢٧، ولا يدخلُ فيه النِّهْيُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا يَخْلَعُوا رُءُوسَهُمْ عَلَى الْخَلْقِ﴾ البقرة: ١١٩، لأنَّ النِّهْيَ يَقَعُ على أَفْئِةِ الْفَعْلِ وَأَوَّلِهِ؛ كالنِّهْيِ عن شَرْبِ الْخَمْرِ ما اسْتَكْرَ كَثِيرُهُ فَطِيلُهُ حَرَامٌ، وَالْأَمْرُ يَقَعُ على الْمُجْزِئِ منه.

### استيعابُ مسحِ الرأسِ:

وقد دَفَعَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ: إلى مسحِهِ جَمِيعِهِ.

ودَفَعَ الْحَنَفِيَّةُ: إلى الْاِكْتِفَاءِ بِرُءُوسِ الرَّاسِ؛ لِإِسْقَاطِ فَرْضِ الْمَسْحِ.

وسببُ الْخِلَافِ في ذلك: هو حَدُّ الشُّرَاكِ مِنَ الرَّاسِ فِي مُرَادِ

الْشَّرْعِ.

وَمِنْ نَظَرٍ إِلَى اسْتِحْوَاجِ اسْتِيعَابِ أَجْزَاءِ الرَّاسِ جَمِيعًا، وَمَشَقَّةِ الْاِكْتِفَاءِ عَلَى الرَّبِيعِ؛ لِأَنَّهُ يَصْحُ في الْقَفَا أَوْ فِي أَحَدِ الْجِهَتَيْنِ مِمَّا لَوْقَ الْأَفْئِ وَحَدَّهُ، وَهَذَا فِيهِ تَعْطِيلٌ لِلْمُرَادِ وَالْمَقْصُودِ مِنَ الْمَسْحِ -: قَالَ بِمَسْحِ أَكْثَرِهِ؛ وَلِذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَعْمِلُ يَمِينَهُ جَمِيعًا لِمَسْحِ الرَّاسِ، وَهَذَا بِمَعْنَى الْأَغْلَبِ، وَالْمُسْتَدَّةُ تُفَسِّرُ الْقُرْآنَ وَتُبَيِّنُهُ؛ وَلِذَا قُلْنَا بِوُجُوبِ التَّغْلِيبِ فِي

(١) أخرجه البخاري (١٨٥) (١٨٦)، ومسلم (٢٣٥) (٢١١/١).

المسح، لا الاستيعاب التام؛ لمسحته واستحاليته. ولا بالترتيب وما دونه؛ لأنه لا يتحقق به معنى الراسي، ولا يطابق العمل المرفوع ولا عمل جمهور الصحابة والتابعين.

ويدل على عدم الاستيعاب: ترك الغسل في الراسي، وترك الغتة على الصحيح فيه، وأكثر الصحابة والتابعين على أن مسح الراسي لا يكون أكثر من مرة، والوارد في الزيادة على الواحدة في مسح الراسي من الحديث معلول؛ ولذا قال مجاهد<sup>(١)</sup> وسعيد بن جبيرة<sup>(٢)</sup>: «لَوْ كُنْتُ عَلَى شَاطِئِ الْفَرَاتِ، مَا زِدْتُ عَلَى مَسْحَةٍ».

وذوي عن عثمان<sup>(٣)</sup> وأبي القحافة.

مسح الراسي بماء جديد:

ويُمسحُ الرأسُ بماءٍ جديدٍ؛ لأنه عضوٌ جديدٌ، ويخصُّ بالأكثر فيخصُّ بالعمل، ولما في «الصحيح»<sup>(٤)</sup> من حديث عبد الله بن زيد مرفوعاً: «وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ خَيْرَ قُضْلِ بَكْوَةٍ»<sup>(٥)</sup>.

حكم مسح الأذنين وصفته:

وأما الأذنان، فيُشرع مسحهما بلا خلاف عند الصحابة، وقد جاء مسح النبي ﷺ لأذنيه في حديث ابن عباس في «السنن»<sup>(٦)</sup>، وقد صح عن

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٠) (٢/١).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٤٧) (٢٢/١).

(٣) أخرجه أبو داود (١٠٧) (٢٦/١) و(١١٠) (٢٧/١).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٤٠) (٢٢/١).

(٥) أخرجه مسلم (٢٣٦) (٢١١/١).

(٦) أخرجه أبو داود (١٣٧) (٣٤/١)، والترمذي (٣٦) (٥٢/١)، والنسائي (١٠٢) (١/١).

(٧) وابن ماجه (١٣٩) (١٥١/١).

عمر وعثمان وعليّ وأبي عبيس، والمسح يكون لظاهريهما وباطنيهما.

ومسح الأذنين سنة عند عائذ السلف، ولم يُخرج الشيخان في مسح الأذنين حديثاً، وقد جاء عن جماعة من الصحابة العمل على ذلك، والتيسير فيه، وقد صحّ عن ابن عمر<sup>(١)</sup> وأبي هريرة<sup>(٢)</sup> قولهما: «الأذنان من الرأس»، وذوي مرفوعاً<sup>(٣)</sup>، وفيه لين، ومراقمها: في إلحاقهما بالعضو الممسوح، وهو الرأس، فيأخذان حكمه مسحاً، ولا يلحقان العضو المفصول، وهو الوجه، فيأخذان حكمه غسلًا.

وبدل على هذا: أن ابن عمر سُئل عن نسيان مسح الأذنين، فقال: «الأذنان من الرأس»، ولم ير بذلك بأساً، كما صحّ عند ابن جرير<sup>(٤)</sup>.

وفي إيجاب مسح الأذنين في الوضوء قول متأخر عن الصمد الأول - كما يأتي بيانه - وهو مرجوح، من وجوه:

أولاً: أن مسح الأذنين لم يرد في كثير من أحاديث الوضوء الصحيحة، ولم يُخرج البخاري ومسلم منها شيئاً، والمسح لو كانت المداومة عليه، لتحق بغير الأعضاء؛ لظهوره في العمل الظاهري، وعدم استفاضة النقل عن الصحابة دليل على أن الأذن لا تأخذ حكم العضو المستقل بنفسه؛ فيقتل الوضوء بتركها.

ثانياً: لا يثبت عن أحد من الصحابة النص على إيجاب مسح الأذنين، ولا إبطال الوضوء بتركها، بل الثابت خلاف ذلك؛ كما روى

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٤) (١١/١)، وابن أبي شبة في مصنفه (١٦٣) (٢٤/١).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٧) (١٢/١).

(٣) أخرجه أحمد (٢٢٢٢٣) (٥/٢٥٨)، وأبو داود (١٣٤) (٣٣/١)، والترمذي (٣٧) (٥٣/١)، وابن ماجه (٤٤٤) (١٠٢/١).

(٤) حُضِرَ الظُّرَيَّةُ (٨/١٧٠).



عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ عَمَرَ سَأَلَهُ سَائِلٌ؛ قَالَ: إِنَّهُ تَوَضَّأَ وَنَسِيَ أَنْ يَمْسَحَ أُذُنَيْهِ؟ قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَمَرَ: الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ، وَلَمْ يَرَّ عَلَيْهِ بِأَمْسَاً<sup>(١)</sup>.

وهكذا التابعون لا يُعرَفُ القولُ بالوجوبِ عن أحدٍ منهم، وقد جاء عن قتادة قولانٍ صحيحانٍ؛ واحدٌ: بالإعادة لمن نسي، والآخرُ: بعديها، والأصحُّ قوله فيما يُوافِقُ ظاهرَ الشُّكِّ وما عليه الناسُ في القرونِ المُقَدِّمَةِ.

ثالثاً: أَنَّ الْأُذُنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ، والرَّأْسُ حَقُّهُ التَّيْسِيرُ، وقد سَمَّاهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَوْ تَرَكَ الْمُتَوَضِّعُ شَيْئاً بِحِجْمِ الْأُذُنِ مِنْهُ، لَمْ يَكُنْ وَضوءُهُ وَغَدَّ مَاسِحاً لِرَأْسِهِ؛ وَلِذَا كَانَ حَقُّ الْأُذُنِ الْمَسْحَ لَا الْعَمَلُ.

وَمَنْ تَرَكَ رَأْسَهُ وَمَسَحَ بِأُذُنَيْهِ لَفَقْدِهِ، لَمْ يُجْزِئْهُ؛ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِبَسْتِ مَقْصُودَةٍ لِذَاتِهَا كَحَالِ اللَّحْيَةِ مَعَ الْوُجُو، وَالْمَعْصُوفَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ مَعَ الْوُجُو، وَفِي هَذَا قَرِينَةٌ عَلَى عَدَمِ رَجْحَانِ قَوْلِ مَنْ قَالَ: «إِنَّهُ يُجْزِئُ شَيْءٌ يَسِيرٌ مِنَ الرَّأْسِ وَلَوْ بِحِجْمِ الْأُذُنِ»؛ لِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ ذَلِكَ، لَاجْزَأَتْ الْأُذُنُ عَنِ الرَّأْسِ بِالْمَسْحِ لِأَنَّهَا مِنْهُ عَلَى قَوْلِهِمْ.

وَالْفُحْمُ وَدَاجِلَةُ الْأَنْفِ أَلْفَضُّ بِالْوُجُو وَأَقْرَبُ مِنَ الْأُذُنَيْنِ بِالنِّسْبَةِ لِلرَّأْسِ، وَكُلُّ مَنْ حَقَّقَ فِي الْمَعْصُوفَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ، فَحَقَّهُ التَّخْفِيفُ فِي مَسْحِ الْأُذُنَيْنِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

وعائِةُ السَّلَفِ يَجْعَلُونَ مَسْحَ الْأُذُنَيْنِ مَعَ الرَّأْسِ لَا مَعَ الْوُجُو، وَحُكْمُهُمَا التَّشْبُحُ لَا الْعَمَلُ، وَمِنْهُمْ: مَنْ جَعَلَ مَا أَقْبَلَ مَعَ الْوُجُو فَيُعْمَلُ، وَمَا أَدْبَرَ مَعَ الرَّأْسِ فَيُمَسَّحُ؛ رُويَ عَنِ الشَّعْبِيِّ<sup>(٢)</sup>، وَلَا سَلَفَ لَهُ،

(١) . تفسير الطبري (٨/ ١٧٠).

(٢) . أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٦٦/ ١) (٢٤١)، والطبري في «تفسيره» (٨/ ١٨٠).

ومنهم: من جعلهما معهما جميعاً؛ لفسلان مع الوجو عند غسله،  
ولسحان مع الراس عند مسحه؛ وهذا أخفّ الأقوال.  
غسل الرجلين:

وقوله تعالى: ﴿وَأَزَيَّلْتُكُمْ إِلَى الْكَتَمَيْنِ﴾، فيه وجوب غسل الرجلين  
إلى الكتمين، ويدخل الكبان في الغسل كما يدخل المرفقان مع اليدين،  
ولما كان الرجلان أجزء أعضاء الوضوء، وثمّ البؤى بتبسيهما بالتراب  
وقدّر الأرض، ويتساهل بهما الناس أكثر من تساهلهم بغيرهما؛ جاء  
التشديد في الحديث فيهما، وإلا فالتشديد للأعضاء جميعاً، ولكن  
التصور ثاني فيما يتهاون الناس فيه غالباً ولو أخذ خيرة مثل حنيفة،  
وفي «الصحيحين»؛ من حديث عبد الله بن عمرو<sup>(١)</sup> وأبي هريرة<sup>(٢)</sup>،  
مرفوعاً: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِيمَنْ تَرَكَ لُتْمَةً فِي قَدِيمٍ: (وَيُنَالُ لِلْأَعْقَابِ مِنَ  
النَّارِ)، وقد كان الصحابة يحرسون على غسل القدم أكثر من غيرها،  
وصحّ عن ابن عمر أنه كان يغسل قدميه بأكثر وضوئه<sup>(٣)</sup>، وصحّ عنه أنه  
يغسلهما سبماً سبماً<sup>(٤)</sup>؛ روى ذلك عنه نافع.

وفي الآية قراءتان: الأولى بفتح اللام في قوله: ﴿وَأَزَيَّلْتُكُمْ﴾  
عطفًا على قوله: ﴿وَأَيَّدْتُكُمْ إِلَى الْمَرَكَاتِ﴾، وكسر اللام عطفًا على قوله:  
﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾، والأولى للغسل، والثانية للمسح.  
وكان أحمد يعيد أجزء الآية في حكم الرجلين إلى أولها في  
قوله: ﴿فَأَقْبِرُوا﴾، ولما سُئِلَ عَنْ مَسْحِ رَجُلَيْهِ، قال: لَا يُجْزِئُهُ،

(١) أخرجه البخاري (٦٠) (٢٢/١)، ومسلم (٢٤١) (٢١/١).

(٢) أخرجه البخاري (١٦٤) (٢٤/١)، ومسلم (٢٤٢) (٢١/١).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٧٦) (٢٥/١).

(٤) أخرجه ابن المنذر في الأوسط (٥٠/٢).

يعود إلى أول الآية<sup>(١)</sup>.

وفي الآية: تنبيه على وجوب ترتيب أعضاء الوضوء، وبالإية استدلال أحمد على ذلك؛ كما نقل عنه ابنه عبد الله أنه سأل عن رجل أراد الوضوء، فاغتسل بالماء بجزءه؟ قال: أما من الوضوء فلا يجزئه حتى يكون على مخرج الكتاب وكما توضأ النبي ﷺ. وكذلك نقله عنه ابنه صالح من «مسائله»، قال أحمد: فرضه الله في القرآن تأليف شيء بعد شيء<sup>(٢)</sup>. والترتيب واجب على الصحيح من أقوال العلماء؛ وذلك من وجوه:

الأول: أن ترتيب الذكر قرينة على ترتيب الفعل في القرآن؛ ويؤيد ذلك: أن الله أدخل معسوخاً - وهو الرأس - بين مغسولات؛ لبيان قصد الترتيب بين الأعضاء.

الثاني: أن النبي ﷺ فسّر الآية بطوام الترتيب، فمع وضوء لكل صلاة وكثرة وفروع ذلك منه وتعلم الروايات الصحيحة، لم يصح أن النبي ﷺ لم يرتب، والتيسير مقصود من مقاصد الشريعة، والفعل متكرر في اليوم مرات، ولما لم يخالف، دلّ على قصد الترتيب ووجوبه.

الثالث: أن النبي ﷺ فسّر في عدم الترتيب بين أعضاء التيمم، فصحت الروايات في «الصحيحين»؛ من حديث أبي الجهم، عن النبي ﷺ، قال: «مَسَحَ بِرُجُلِهِ وَتَذَيُّهُ»<sup>(٣)</sup>، وفي حديث عمار؛ في «الصحيحين»: «مَسَحَ بِيَمَانِهِ وَجْهَهُ وَكُفَّيْهِ»<sup>(٤)</sup>، وفي رواية لمسلم من حديث عمار؛ قال فيه: «فَسَرَبَ بِتَذَيُّهِ الْأَرْضَ فَرِيَةً وَاجِلَةً، ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ، وَظَاهَرَ

(١) مسائل صالح (٢٧).

(٢) مسائل عبد الله (٢٧)، ومسائل صالح (٣٣٩).

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٧) (٧٥/١)، ومسلم (٣٦٩) (١/٢٨١).

(٤) أخرجه البخاري (٣٣٨) (٧٥/١)، ومسلم (٣٦٨) (١/٢٨٠).

تَقْتَبُو، وَرَجَعَهُ<sup>(١)</sup>، مع أَنَّ آيَةَ التَّيَمُّمِ يَدَاثُ بِالْوُجُوهِ: ﴿فَاتَّسَحَّوْا بِمُؤْتَصِفَتِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ يَتْلُوهَا﴾، ومع قَوْلُهُ التَّيَمُّمِ وَقَوْلُهُا مِنْهُ ﷺ، ومع هَذَا صَحَبَتِ الرَّوَايَةُ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأَخِيرِ، وَهِيَ وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا رُويَ بِالمَعْنَى، فَإِنَّ الرَّاوِيَّ إِنْ تَسَاوَلَ فِي تَقْدِيمِ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ، دَلَّ عَلَى فَهْمِهِ التَّيَمُّمَ مِنْهُ؛ وَلِذَا فَالرَّوَاةُ يُسْتَدْرَكُ فِي أَبْوَابِ تَرْتِيبِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ عِنْدَ رَوَايَتِهَا مَعَ كَثَرَتِهَا.

وَبَعْضُهُمْ يَسْتَدِلُّ بِرَوَايَاتٍ عَدِمَ التَّرْتِيبَ فِي التَّيَمُّمِ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ عَلَى جَوَازِ عَدِمِ التَّرْتِيبِ فِي الْوُضُوءِ.

وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ فَذَلَالَتُهَا عَلَى عَكْسِ ذَلِكَ أَظْهَرُ وَأَشَدُّ، وَحَقُّ رَوَايَاتِ الْوُضُوءِ أَنَّ تُثَقَّلَ عَلَى عَدِمِ تَرْتِيبِ أَوَّلَى مِنَ التَّيَمُّمِ، وَمَعَ ذَلِكَ أَحْكَمَتْ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» وَهَاتُوهُ الرُّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ خَارِجَةً عَلَى تَرْتِيبِ الْأَعْضَاءِ كَمَا فِي الْفَرَائِدِ، وَوَرُوْدُ تَقْدِيمِ وَتَأَخِيرِ فِي التَّيَمُّمِ دَالٌّ عَلَى التَّشْدِيدِ فِي الْوُضُوءِ وَالتَّخْفِيفِ فِي التَّيَمُّمِ، لَا أَنَّ إِحْكَامَ رَوَايَاتِ الْوُضُوءِ دَالٌّ عَلَى التَّشْدِيدِ فِي أَعْضَاءِ التَّيَمُّمِ، وَلَا أَنَّ اخْتِلَافَ رَوَايَاتِ التَّيَمُّمِ دَالٌّ عَلَى التَّسَاوُلِ فِي أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ؛ فَالتَّحْقِيقُ بَيْنَ ذَلِكَ.

الرَّابِعُ: أَنَّ اللَّهَ ابْتَدَأَ بِالْأَمْرِ بِمَسْئِلِ الْوُجُوِّ فِي الْآيَةِ، وَلَوْ لَمْ يُقْصَدِ التَّرْتِيبُ، لَكَانَ غَسْلُ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمَرْفَعَتَيْنِ أَيْسَرَ لِلْمُتَوَضِّعِ؛ لِأَنَّ يَدَهُ أَوْلَى مَا يَفْعُ فِي الْمَاءِ، وَإِنِهَاتُهَا أَقْرَبُ وَأَيْسَرُ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ الْمَجْرُوءِ لِلتَّقْدِيمِ، وَلَكِنْ أَمْسَكَ التَّرْتِيبُ لِحِكْمَةٍ، فَاتَّفَقَ لِلدَّاءِ بِالْوُجُوِّ عَلَى الْيَدَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَبِوُجُوبِ التَّرْتِيبِ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ؛ كَمَا صَحَّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

### ترتيب أعضاء الفرض الواحد:

وأما عدم الترتيب بين أعضاء الفرض الواحد كالتقدمين واليهن في الغسل، وفي الحُفْنين في المسح، فالأمر فيه يسير، وقد جاء عن علي وابن مسعود القول بجواز تنكيس الأعضاء، وهو منقطع عنهما، وحمله أحمد على تقديم اليسرى على اليمنى في العضو من الفرض، كما نقله عنه ابنه عبد الله، وقد استدلل أحمد بجواز ذلك بإجمالي الكتاب، كما نقله عنه ابن هانئ<sup>(١)</sup>، وهي رواية أنكروها الزركشي<sup>(٢)</sup>.

ويروي عن أحمد روايةً بوجوب تقديم اليمنى على الشمال، وقد قال بجواز تنكيس الأعضاء جميعاً الشَّحْمِيُّ والحَسَنُ والثوري، وبه قال أهل الرأي.

ويخفف بعض السلف في ترك اللُفْمَةِ والبُتْمَةِ اليسيرة من عضو قد غسَلَهُ فلا يَرَوْنَ في استداكحها بعد الوضوء من خَرَجَ، ولو كانت في غير القدم كالوجه واليد، ولا يَرَوْنَ غسل ما يعقها؛ وجاء هذا عن سالم بن عمر.

ثم قال تعالى ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْخَالِفِينَ﴾، فيه وجوب الغسل من الجنابة، وأن الوضوء لا يرفعها بالإجماع؛ ولكن يُخَفِّفُها بما لا تُسْتَحَلُّ معه الصلاة، وقد استدلل أحمد بعموم الآية على أنَّ الرجل إن وطئ امرأة وهي حائض: أنه يجب عليها الغسل للجنابة ولو لم ينقطع حيضها؛ كما نقله عنه أبو يعلى، ونقل عنه ابن منصور التيسير في ذلك<sup>(٣)</sup>.

وبهذه الآية استدلل أحمد على عدم وجوب الترتيب في غسل

(١) مسائل عبد الله (٢٧)، ومسائل ابن هانئ (١١/١).

(٢) شرح الزركشي (١/٣٤).

(٣) الروانين والزهنيين (١/١٠٠)، ومسائل ابن منصور (١/٩٠).

الجنابة ؛ لأن الله أجمل عند الأمر بالنمل، ورُتب عند الوضوء.

نَمُ هَٰذَا تَعَالَى ﴿١٢١﴾ كُنْتُمْ تَرْجَوْنَ أَن نَّرِيَّ أَوْ عَلَىٰ سَرٍّ أَوْ بِجَنَّةٍ أَعَدَّ لِلَّذِينَ كَفَرُوا قَاتِلُوا أَوْ فَتَنَّا أَوْ لَمْ يَمْلِكُوا مَا كَفَرْتُمْ سَبِيحًا فَسَبِّحُوا بِحُجُوبِكُمْ وَابْيَظُّرُوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقْبِلُوا لِقَابِ رَبِّكُمُ الْيَوْمَ لَكُمُ النَّارُ وَأَنْتُمْ بِالْمَعَادِ، وَحُكِّمَ ذَلِكَ فِي سُورَةِ النَّبَا عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَسَبَّحُوا صَبِيحًا فَمَسَاءً فَتَسَبَّحُوا بِحُجُوبِكُمْ وَالْبُيُوتِ﴾ [١٢٢].

نَمُ هَٰذَا تَعَالَى ﴿١٢١﴾ يَجْعَلُ اللَّهُ يَجْعَلُ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ ؛ وهذه إرادته الشرعية، وهي أحكامه حلاله وحرامه وتشريع، فلا ينزل حُكْمًا إلا وهو مقدورٌ عليه من المكلفين؛ كما قال: ﴿لَا يَكُونُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

نَمُ هَٰذَا ﴿١٢١﴾ يُرِيدُ يُظْهِرُكُمْ وَرَبِّكُمْ بِمَنْعَتِهِ عَلَيْكُمْ لَتَلَكُنَّ تَلَكُّونَ، وفي هذا ذكر التعليل؛ أنه سبحانه لم يرد العسفة على عباده، ولكنه أراد تطهيرهم وتنزيههم من الأنجاس والأفذار، وذكر التعليل والغاية مع الحُكْم فيه تسكين للضموس إِنْقِلَابَهُ وَأُسْلَمَ بِهِ، وهذا إن كان في حُكْم الخالق للمخلوق، فإن حُكْمَ الحاكم مع المبحكوم والراعي مع الرعية: من باب أولى.

وأضاف الله النعمة إليه تعظيمًا لها، وهي نعم الإسلام وما فيه من تشريع وأحكام وجنم لصالح العباد، ثم أراد من العباد شُكْرَ النعم، وأعظم النعم المُسْتَجِيبَةُ لِلشُّكْرِ نعمة دينه وتشريع، وكلما تجلّى للعبد شيء من جلل الرحي أو العمل به، فإن ذلك يستوجب تجديد الشكر؛ ليحفظ الدين من سوء التصدي وسوء العمل.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَحِبُّ إِلَيْكُمْ كَثُورٌ قَوْمٍ عَلَىٰ مَا تَعْدِلُوا قَدُوا اقْبَلُوا هُوَ أَقْرَبُ إِلَيْكُم مِّنْ أَكْثَرِ الْأَشْيَاءِ إِنَّ اللَّهَ حَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾﴾ [البقرة: ١٨].

عاطب الله المؤمنين وأمرهم بالعدل والقسط وألا ينتصروا لأنفسهم، **هال** ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ﴾، يعني: لا لأنفسكم؛ فاعملوا بالثواب لها؛ فقيموا أنفسكم مقام الله، وتظنوا أنكم تنتصرون له. وكثيراً ما ينتصر الرجل لنفسه ويظن أنه يتصره؛ وذلك عند اختلاط حقه بحق الله فيمتزجان؛ فتشبه النفس إذا بُعِي عليها أكثر من نشاطها للحق مع عدم اليغي عليها.

**وهو له** ﴿وَلَا يَحِبُّ إِلَيْكُمْ﴾، يعني: لا يميلتكم؛ كما قاله ابن عباس وقادة<sup>(١)</sup>.

والشكأن هو الغشاء، وهي في الغالب جالبة للعُدوان؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَحِبُّ إِلَيْكُمْ كَثُورٌ قَوْمٍ لَّنْ مَّكُولَكُمْ عَنِ التَّجِدِ الْكَرَارِ أَل تَعْتَدُوا﴾ [البقرة: ١٧]، وهو ظاهر في تسيئه في انتفاء العدل؛ كما في هذه الآية، **هال** ﴿عَلَىٰ مَا تَعْدِلُوا اقْبَلُوا﴾.

وقيل عن آية الباب: نزلت في يهود لما طلب منهم النبي ﷺ الإعانة على دينه، فهُمُوا بقتله، فأنزل الله الآية هذه فيهم<sup>(٢)</sup>، وفيه جواز الاستعانة بأهل الذمة والعهد وبأموالهم لمصالح المسلمين وحاجتهم، عند نزول نازل فيهم.

(١) تفسير الطبري (٨/ ٤٤).

(٢) تفسير الطبري (٨/ ٢٢٣).

الفرق بين عدو يُظهرُ العداوة، وعدوٌ يخفيها:

وفيه: تغليبُ النبي ﷺ لمصلحتهم تركهم؛ لأنهم لم يُظهروا العداوة وعلّثوها، وأما كان عملهم خفيةً، وعداوة العلانية أظهرُ في الانتصارِ والصُدُّ من عداوة الخفاء؛ فإنَّ عداوة الخفاء تكونُ من أفرادٍ، لا من الجميع، ولو أُجِدَّ الجميعُ بعداوة البعض في الخفاء، لَقَتَرُ أهلُ عداوة الخفاء على إنكارها وجعلها وإتهام المسلمين بالترغيب بهم وتخليصهم، وقد ينطلي ذلك على قلوبهم وكثير من المسلمين، فينشقُّ صفهم ويَجِدُ المتأفكون مَدْخَلًا لِقلوبهم وأقاربًا تسمعُ لهم؛ ولذا تحمّل النبي ﷺ أكثرَ عداوة الخفاء من اليهود والمنافقين؛ لِمَا تَوَلَّوْا إليه مِنَّا سَبَقَ وغيره.

**شهادة الخصوم:**

وفي هذه الآية: إشارةٌ إلى شهادة الخصوم، ولكنّها هنا في سياقِ الإقرارِ لهم بحقّهم، وألا تكونَ العداوة مانعةً من إنصافهم وإعطائهم حقّهم.

ولا خلافَ عند العلماء أنَّ مَنْ شَهِدَ لخصمه بحقه، وأقرَّ له به: أنّه إقرارٌ صحيحٌ؛ لأنّه معائنٌ لِلظُّلْمِ وَالظُّهْمِ فيه، وبمثله: مَنْ شَهِدَ لخصمه بحقٍّ له عند أحدٍ من الناسِ وليس بينَ الشاهد وبينَ الآخرِ خصومةٌ ولا تحيُّاءُ التَّهْمَةِ كذلك؛ وأما ثمة خلافٌ يسيرٌ في حدود ما يُشْهَدُ عليه.

**انقضاء التهمة في الشهادة:**

وتنتفي التهمةُ غالبًا عندَ شهادة الولدِ على والده والعكس، والأولادُ والإخوة فيما بينهم، فضلًا عما كان أبعدَ من ذلك من القربانيّ، وتقدّم تفصيلُ شيءٍ من ذلك في سورة النساءِ عندَ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْوَسْطِ شَهَدَاءَ بَيْنِ وَتَوَّعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ (١٢٥)،



وقد قال الشافعي: «والذي أَحَقُّظَ عَنْ كُلِّ مَنْ سَمِعْتُ مِنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ: أَنَّهُ فِي الشَّاهِدِ، وَقَدْ لَزِمَتْهُ الشَّهَادَةُ، وَأَنْ فَرَضًا عَلَيْهِ أَنْ يَقُومَ بِهَا عَلَى وَالِدَتِهِ وَوَلَدِهِ، وَالْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ، وَالْبَخِيسِ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ، وَلَا يَكْتَمَ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يُحَاجِّيَ بِهَا، وَلَا يَنْعَمَهَا أَحَدًا»<sup>(١)</sup>.

وَلَمَّا كَانَتْ الْعِدَاوَةُ وَالشَّقَاقُ جَالِبَةً لِلظُّلْمِ، وَتُجْبَدَةُ لِلْعَدْلِ، سَقَطَتْ شَهَادَةُ الْخَصُومِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، لِأَجْلِ تِلْكَ الْمَقَاسِدِ الَّتِي تُخَالِفُ مَقْصِدَ الشَّرِيعَةِ مِنْ إِقَامَةِ الْعَدْلِ وَدَفْعِ الظُّلْمِ، وَالْآيَةُ دَلَّتْ بِالْمَقْهُومِ وَدَلِيلِ الْخُطَابِ عَلَى هَذَا، وَدَوِّيٌّ فِي ذَلِكَ أَحَادِيثُ مَرْفُوعَةٌ مَعْلُولَةٌ؛ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَابْنِ عَمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَغَيْرِهِمْ: «أَنَّهُ لَا تَقْبَلُ شَهَادَةُ كُفَّيْنِ وَلَا ذِي غَيْرٍ عَلَى أَحَدٍ».

وَأَمَثَلُهَا حَدِيثُ أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَةَ؛ مِنْ حَدِيثِ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، مَرْفُوعًا: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ، وَلَا زَانٍ وَلَا زَانِيَةٍ، وَلَا ذِي غَيْرٍ عَلَى أَحَدٍ»<sup>(٢)</sup>.

وَالظُّلْمُ: مَنْ يُظَلَّمُ بِهِ تَهْمَةٌ وَعِدَاوَةٌ تُذْهِقُهُ لِلِإِخْلَالِ بِالشَّهَادَةِ؛ وَهَذَا قَالَ عَائِةُ السَّلَفِ؛ فَقَدْ رَوَاهُ مَالِكٌ بِإِلَافَةٍ عَنْ عَمْرِو<sup>(٣)</sup>، وَجَاءَ عَنْ جَمَاعَةٍ كَالشَّعْبِيِّ وَشُرَيْحٍ وَالزُّهْرِيِّ وَالتَّحْمِي، وَخِلَافَتِ الْفُقَهَاءِ: فِي تَحْلُفِ الظُّلْمَةِ وَالتَّهْمَةِ وَبِقَدَارِ تَأْثِيرِهَا فِي إِسْدَاءِ الْحَقِّ، وَفِي بَعْضِ الْأَشْخَاصِ دَرَجَاتٍ بَعْضُ، وَفِي بَعْضِ الْقَرَابَاتِ عَلَى بَعْضٍ، فَمَنْهَا الْقَرِيبُ وَمِنْهَا الْبَعِيدُ، وَكُلُّ خِلَافِهِمْ لَيْسَ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ؛ فَهَمَّ مُتَحِفُونَ عَلَيْهَا؛ وَإِنَّمَا فِي تَحْلُفِ الظُّلْمَةِ وَالْعِدَاوَةِ الْمُؤَثِّرَةِ.

• • •

(١) «الأم» (١٧٢/٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٦٠١) (٣٠٩/٢)، وابن ماجه (١٣٣٦٥) (٧٩٢/٢).

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» (عبد الباقي) (٧٢٠/٢).

﴿قَالَ تَعَالَى: «وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَبِيًّا وَقَالَ اللَّهُ لِي مَتَّعْتُكُمْ هَؤُلَاءِ الْعُكُلَ وَاللَّيْلُ لَكُمْ الرُّكُوعَ وَأَنْتُمْ يُرْسَلُونَ وَأَقْرَبْتُمُ اللَّهَ قَرَمًا حَسًّا لِأَصْغَرُوا عَنْكُمْ سَبْعَ لَكُمْ وَأَلْبَسْتُمْ جِلْبَابًا قَهْرًا مِنْ قَهْرِهِمَا الْإِنْتِهَارُ لَكِنْ حَسَرْتُ بِكُمْ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَتَدَخَّلْتُ سَوَاءً النَّصِيحُ﴾ [المائدة: ١١٢].

وهؤلاء النقباء الذين اتَّخَذَهُمُ موسى هم دُلُوسٌ عن قومهم، من كلِّ سَبِيحٍ يَخْتَرُونَ رجلاً، وذلك لما أراد موسى قتال الجبابرة؛ وإنما اتَّخَذَ النقباء حتى يُسَمِّعَ له ويُطَاعَ، فلا يَنْشُقُّ الصَفْثَ وَيَنْهَزِمَ أَهْلُ الْحَقِّ؛ فَإِنْ مَن قَاتَلَ مِنْ غَيْرِ قِتَاحِهِ، ضَعُفَتْ حَزِيمَتُهُ مِنَ الْإِنْتِخَانِ فِي الْعَدُوِّ، فَيُهْزَمُونَ وَلَوْ كَانُوا كَثْرَةً؛ لِهَوَانِ نَفُوسِهِمْ بِالْقِلَّةِ الثَّابِتَةِ، وَإِنَّمَا اتَّخَذَ موسى واحداً على كلِّ قومٍ؛ لِيَكُونَ شَاحِداً عَلَيْهِمْ بِمَا يُرِيدُونَ، وَضَامِناً لَهُمْ وَضَامِناً عَلَيْهِمْ.

#### اتخاذ النقباء والعرفاء:

ولما يتأخَّذُ على الْحُكْمِ اتَّخَذَ النقباء عن الناس في القتال، خاصةً عند اختلاف الناس وتضاربهم، وَضَعُفَ دِينُهُمْ، وَهَوَانِ عَزَائِبِهِمْ؛ وهكذا فعلَ النبي ﷺ حينما باتَّعَ الْأَنْصَارَ لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ، فَكَانُوا سَبْعِينَ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ، فَأَتَّخَذَ النبي ﷺ مِنْهُمْ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا: ثَلَاثَةً مِنَ الْأَوْسِ، وَثَمَنَةً مِنَ الْخَزَرَجِ؛ كَمَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ وَابْنُ إِسْحَاقَ<sup>(١)</sup>.

والنقباء هم العُرَفَاءُ عند العرب، والنقيب: هو الْأَمِينُ الضَّامِنُ على قَوْمِهِ، وَذَكَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ فِيهِمْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ

(١) «سيرة ابن هشام» (١/٤٤٣)، «التاريخ دمشق» (٧٦/٩).

وَأَقَامُوا الشَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَاتَّبَعُوا مَا يَتْلُو الشَّيْطَانُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ (الشورى: ٢٣٨).

الحكمة بين اتخاذ النقباء والرؤساء:

وإنما كان اتخاذ الرؤوس من الناس؛ لجمالهم من المصالح العظيمة ومنها:

الأول: لإشباع طمع النفوس في السيادة، وإغلاقي مدخل الشيطان عليهم: أنهم أجدوا مُعَالِيَةً وإِكْرَامًا، فيقومون مُكْرَهِينَ، وربما نحسوا الفرصة للشمر والعضيان.

الثاني: أن رؤوس القوم يؤثرون على أتباعهم، والقوم يؤثرون على جنسهم جزئاً ونسباً ووطناً وديناً، أكثر من تأثير الأجنبي عليهم؛ لهذا أسلم من المشركين كثير، ومن النصارى عند غير قليل، ولم تتأثر يهود باحد أسلم كما تأثرت بسلطان الفارسي؛ لأنه كان وظنهم، وإن لم يتدبر بدينهم كما تفحصوا، ولما كان تأثير الرجل على قومه أكثر من البعيد؛ قال ﷺ: (لَوْ كُنْتُ فِي عَشْرَةِ مِنْ أَحْبَابِ الْيَهُودِ، لَكُنْتُ فِي كُلِّ يَهُودِيٍّ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ)<sup>(١)</sup>.

واتخاذ العرفاء والنقباء متأخذ في الإسلام على الحاكم، ويكون واجباً عند اشتداد الحرب واتخاذ الأمور العظام؛ لأن في ذلك جسماً للكلمة، وفي انتفاخ فتنه وثيقاق واضطراب وقتل، وما لا ينم الواجب إلا به فهو واجب، وما كان تركه يقتضي إلى حرام، فتركه حرام.

الفرق بين أهل الشورى والعرفاء والنقباء:

والعرفاء والنقباء نواب عن سواي الناس، ولا يلزم من ذلك أن

(١) أخرجه أحمد (٨٥٥٥) (٣٤٦/٢)، واللفظ له، والبخاري (٣٩٤١) (٥/٢٠)، ومسلم

(٢٨٩٣) (١٤/٢١٥١).

يكونوا علماء وفقهاء في الدين؛ وإنما من كان رأساً في قومه أو رَضُوهُ، فهو نقيبٌ وعريفٌ، وبين أهل الشورى وأهل الخلِّ والعقد والتقاء تداعُلُ، وبعضها أعظم من بعض؛

**فأما أهل الشورى:** فليس كلُّ من استخُلَّ الشورى يكون نقيباً وعريقاً في قومه؛ وإنما يُستشار لعلوِّ وعقله ولو كان مغموراً، وأهل الشورى يُتخذُهم الحاكمُ لضيءِ كما اتَّخَذَ النبي ﷺ، واتَّخَذَ خلفاءُه من بعده، ويجب أن يتحرى الحاكمُ فيهم العلمَ والتجربةَ والعملَ والأمانةَ لينصَحُوا له، لا لِيُوافِقُوهُ وَيَرْضُوهُ فيما يقول، ويجب ألا يُفَسِّدُهم - بعدما أُنْذِرَهم - بالمالِ والعطاء، حتى تشرَّبَ قلوبُهم؛ فيتهيَّبوا المخالفةَ خوفَ فواتِ العطيةِ والهبةِ، فيُشْشَوْ؛ لأنَّه أفسَدُهم هو على نفسه.

**وأما النقباء والعرفاء،** فلا يلزمُ منهم أن يكونوا علماء وفقهاء؛ وإنما هم علماء بقومهم وما يُجِبُّون ويكرهون، وفقهاء بآثرِ سياسةِ الحاكمِ عليهم، وآثرهم على الحاكمِ، فيكونون نَصَحَةً لقومهم ولسلطانهم.

**والعرفاء والنقباء** يختلفون عن أهل الشورى بأنَّ النقباء يُتخذُهم أقوامُهم عنهم؛ كما كان النبي ﷺ يفعل؛ فقد روى أحمدُ في «المُسْتَدْرَكِ» بسندٍ جيِّداً من حديثِ كعبِ بنِ مالكٍ، وكان ممن شهد القُبَّةَ وكانوا سبعين رجلاً وامرأتين، فقال لهم النبي ﷺ: لَسَا بآيَتِهِمْ: (أُخْرِجُوا إِلَيَّ مِنْكُمْ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيباً يُكُونُونَ عَلَى قَوْمِهِمْ)، فَأُخْرِجُوا سَعْدُ بْنُ الْحَارِثِ، وثلاثةٌ مِنَ الْأَوْسِيِّ<sup>(١)</sup>.

لأنَّ الناسَ هم الأعلَمُ بالأصلحِ لهم، فما ذُقَبَ إليه جمهورُهم ورَفِضُوا فيه عريقاً، فهو عريفٌ ولو كَرِهَهُ الحاكمُ لشخصه؛ لأنَّ المرأةَ جميعُ كلمةِ قومه وناليتُهم، لا تُلَيِّقُ قلبَ الحاكمِ وأنتُ به؛ لأنَّ العرفاء

يَنْفَلَعُونَ عَلَى شَهَادَةِ النَّاسِ فَتَنَةُ السُّنَنِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ، فَمَنْ لَمْ يَمْتَنِعْهُ قِرَآنٌ وَلَا خَوْفُ سُلْطَانٍ، مَنَعَتْهُ قِيَّةُ قُورِيهِ وَأَطْرُوبِهِ، فَلَمْ يَخْرُجْ حَتَّى يَرْجِعُونَ.  
وَلَكِنْ يُشْتَرَكُ فِي الْقَرِيبِ الْأَمَانَةُ وَسَلَامَةُ الدِّينِ الْعَامَّةِ، وَلَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّفْسِ.

وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَذُ الْغُرَفَاءَ وَالنُّفَبَاءَ فِيمَا خَفِيَ عَلَيْهِ مِنْ أَمْرِ الْعَامَّةِ وَرَغَبَاتِ نَفْسِهِمْ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِاسْتِفَافِهِمْ عِنْدَ التَّوَازُلِ وَالْجَذْبِ، أَوْ مَعْرِفَةِ حَقُوقِ الْمُرَادِهِمْ وَطَبِيبِ خَوَاطِرِهِمْ؛ فِهَذَا يَشُقُّ عَلَى الْحَاكِمِ فِي الْقَوْلِ مَتَرَامِيَةِ الْأَطْرَافِ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَذُ ذَلِكَ فِي الْعَدِيَّةِ وَأَهْلِهَا حَيْثُ لِقَاءٌ قَلِيلٌ وَهُمْ عَلَى طُوبَى وَأَمْرٍ، فَلَمَّا جَاءَهُ هَوَازُنُ مُسْلِمِيٍّ وَقَدْ سَبَى مِنْهُمْ وَكَسَمَ الشَّيْءَ، فَطَلَبُوا لِرَجَاعِ نَسَائِهِمْ وَأَوْلَادِهِمْ، وَكَانَ الصَّحَابَةُ حَازُوا حَقَّهُمْ مِنْ ذَلِكَ، فَأَرْسَلَ إِلَى النَّاسِ عُرَفَاءَهُمْ؛ كَمَا فِي «الصَّحِيحِ»؛ مِنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ؛ أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ، وَالْيُسُوفَ بْنَ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَاهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ جِئَ أَذِنَ لَهُمُ الْمُسْلِمُونَ فِي عِثْقِ سَبِي هَوَازُنَ: (إِنِّي لَا أَقْوِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ مِمَّنْ لَمْ يَأْتِنَا، فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ إِلَيْنَا عُرَفَاؤُكُمْ أَمْرَهُمْ)، فَارْجَعَ النَّاسُ، فَكَلَّمَهُمْ عُرَفَاؤُهُمْ، فَارْجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ النَّاسَ قَدْ عَلَيُوا وَأَذِنُوا<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ رَجَعَ الْبُخَارِيُّ عَلَى ذَلِكَ يَقُولُ: «هَابَ الْغُرَفَاءُ لِلنَّاسِ»<sup>(٢)</sup>.

وَالْغُرَفَاءُ يُوجَدُونَ فِي النَّاسِ اضْطِرَارًّا، لَا يَتَقَبَّهِمُ الْحَاكِمُ اخْتِيَارًا كَمَا يُرِيدُ، فَكُلُّ نَاسٍ يَتَشَكَّلُ فِيهِمْ رُؤُوسٌ، فَيَكُونُونَ وَجْهَاءَ وَنُفَبَاءَ فِيهِمْ، يَسُودُونَ لِأَمْرِ مَتَرَاكِمِ فِيهِمْ؛ إِمَّا بِعِلْمٍ أَوْ مَالٍ أَوْ نَسَبٍ أَوْ حَسَبٍ، فَيَقْرَعُونَ أُنْفُسَهُمْ بِالْقَبُولِ وَشَطِّ النَّاسِ، فَيَكُونُونَ رُؤُوسًا كَرَأْسِ الْهَرَمِ يَقُومُ عَلَى عَدَدِ كَبِيرٍ مِنَ الْخَصَى، فَلَمْ يَرْفَعْهُ فَرْدٌ وَلَا أَفْرَادٌ؛ وَإِنَّمَا جَمَاعَةٌ

(١) أخرجه البخاري (٢١٧٧٠) (٢١/٩٥). (٢) صحيح البخاري (٧١/٩٥).

وأما، فإذا أخذ الحاكم واختار من الناس من وسطهم كمن أخذ حَجَرًا من وسط الهرم أو أسفله، فيسقط عليه من فوته وتحدث فتنة.

فاثباته الثَّبَات، وسبب حاجة القرب التصويت:

نظم الإسلام الناس وحفظ تركيبهم، وأمر برباطهم وتواصلهم: بصلة الرِّجَم والأقربين، وحسن الجوار، وإكرام الضيف، وإجابة دعوة الوليمة، وشهود صلاة الجماعة، وشرع عبادة المريض، وألباع الحنازة، وبذل المعروف وزده، وجفف الناس على الطعام، ومعرفة الأنساب والعاقلة في الدَّيَّة، وغير ذلك من الشرائع الدافعة التي يلزم منها تروابط الناس وتعارفهم وتشكلهم على صورة يظهر معها فيهم عرفاء ونقباء يسودون لفضلهم وسريتهم التي تصوِّرت في الأدعائ لعقود ليس فيها مخادعة أو تلبيس ساعة أو يومًا أو أيامًا؛ ولهذا لم يحتج النبي ﷺ وحلفاءه إلى معرفة رؤوس الناس وأخذ رأيهم الذي لا يخرج غالبًا عن رأي من تحفهم من قلوبهم؛ لأن قوتهم أظهرهم وسؤددهم في عقود بلا تزيف إعلام ولا استبداد حاكم باختياره، وإن لم يتحقق على العرفاء والثَّقباء جميع قلوبهم؛ فإنه يتحقق عليهم الغالب والسَّواد، وقد احتل هذا الأمر في بعض القرون السابقة، وفي عصرنا اليوم لدى كثير من المسلمين وعامة الكفار:

أما الكفار - وهم القرب اليوم -: فتشكك لديهم المجتمع؛ لأنهم عيلوا بالمبدأ الليبرالي بضحك الروابط العرقية والدينية والفيلية والأسرية، حتى بلغ ببعض المجتمعات تفكيك أثير رابط، وهو رابط الآباء والأبناء ببعضهم ببعض؛ فلا يتواصلون أعوانًا، ولزم من ذلك ألا يوجد حرَّم للناس ولا رأس، وألا يتشكل لديهم ثقباء وعرفاء عبر عقود، فلا يتعارف الأقربون فضلًا عن الأبعدين، فاضطروا إلى معالجة ما أنسدوا في قرون

بأن يستدرجوه في يوم، فإذا أراؤا ترشيح أحد قام بحملوه على المنابر الإعلامية يُعرِّف بنفسه بما لا يملك الناس معه وقتاً لتمييز الصادق من الكاذب، فيأخذون رأي الأفراد جميعاً في يوم أو أيام على من لا يعرفه أكثرهم إلا فيها، حتى يُتفق المرشح في بعض الدُول مئات الملايين وربما مليارات وأكثر؛ وذلك ليبدوا ما فكَّكوه من روابط الفطرة والشرع، ولكن بصورة تغلب عليها التلبيس والوخلع.

وأما عند كثير من المسلمين: فذلك أن الأصل في العرفاء والتقياء أنهم يخرُجون من وسط الناس في عفوٍ حيث سبَّروا حالهم وعرفوهم خبرهم وشرَّفهم وكمالهم ونقصهم، فسافروا بالدين والعلم والعقل والحُلي والصدق والأمانة؛ فيظهروا العرفاء اضطراراً لا اختياراً، ولكن يتسلط بعض الحكام فيضغ على الناس عرِّفاء وتقياء فيُقرَّب من يوافقه ولو كان من وسط الناس ويُبجِّد من يخالفه ولو كان من رأيهم، ثم يأخذ رأيهم على أنه رأي رؤوس الناس الذين يجهلون عليهم.

### أهل الحل والعقد:

وأما أهل الحل والعقد، فهو معنى قديم قرَّره الشريعة ودل عليه صلُ الأنبياء، ولكنه مصطلح متأخر، وظهر في كلام أحمد بن حنبل وغيره من جاء بعده، وإنما يُتخذون فيما يتعلق باختيار الحاكم والأمور العظام التي يُخشى من عدم اتقياء الناس له بها، ويشترط في أهل الحل والعقد: أن يكونوا رؤوساً في قلوبهم، ولا يُشترط فيهم العلم وإنما يجب أن يتوافر فيهم من العلم العلم بشروط الإمام والإمامة في الإسلام؛ وأن يتوافر فيهم الدين والأمانة، وإن كانوا علماء، فذلك أكمل، ولكنه ليس بشرط، ما دام الحاكم الذي يختارونه تتوافر فيه شروط الإسلام في الحاكم.

وأهل الحل والعقد يكونون من التقياء؛ لأنهم أهل علم بقومهم،

ومن أهل الثُّوري؛ لأنهم أهلُ عِلْمٍ بالشرعة وغيرِها؛ لِتَجَمُّعِ بَيْنِ الْعَارِفِينَ  
بِالنَّاسِ؛ فَلَا يُخْرِجُوا عَمَّا يُرِيدُونَ فَلَا تَقَعُ الْفِتْنُ، وَبَيْنَ الْعَالِمِينَ بِالْشَّرِيعَةِ؛  
فَلَا يُخْرِجُوا عَنْ أَمْرِ اللَّهِ وَمَرَادِهِ فِي الْحُكْمِ وَالسِّيَاسَةِ؛ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ يُرِيدُونَ  
غَيْرَ مَا أَرَادَ اللَّهُ جَهْلًا أَوْ هَوًى، فَيُبَيِّنُ لَهُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ ذَلِكَ، وَقَدْ يَلْقَى أَهْلُ  
الْعِلْمِ بِشَيْءٍ لَمْ تَفْضُلْ فِيهِ الشَّرِيعَةُ وَلَا يُرِيدُهُ النَّاسُ، فَتَقَعُ الْفِتْنَةُ.

فاجتماعُ العلماءِ والتُّقَبَاءِ فِي اخْتِيَارِ الْحَاكِمِ وَالْفَصْلِ فِي أَمْرِ الْأُمَّةِ  
الْعَظِيمِ وَخَاصَّةً عِنْدَ الْفِتَنِ؛ مِنْ سُنَنِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، وَيُرَوَّى فِي  
الْحَدِيثِ: (لَيْسَ مِنْ نَبِيٍّ كَانَ قَبْلِي إِلَّا قَدْ أُعْطِيَ سَبْعَةَ ثَقَبَاءَ وَدَرَاهُ ثُجَبَاءَ)،  
رَوَاهُ أَحْمَدُ، عَنْ كَثِيرِ الثَّوَابِ؛ وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ<sup>(١)</sup>.

### التَّخَاذُ الْجَاسُومِي فِي الْحَرْبِ:

وَفِي الْآيَةِ: دَلِيلٌ عَلَى اتِّخَاذِ الْجَاسُومِي بِسَرِّ أَحْوَالِ الْعَدُوِّ، وَتَعْرِفِ  
عُدَّتِهِمْ وَعَدَّتِهِمْ، وَمَوَاضِعِ الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ لِيَهُمَّ؛ كَمَا فَعَلَ مُوسَى بِإِسْرَائِيلَ  
الثَّقَبَاءَ إِلَى الْجَبَّارِينَ، وَقَدْ اتَّخَذَ النَّبِيُّ ﷺ غِيَاً، وَهُوَ بُسَيْسَةُ؛ كَمَا أَخْرَجَهُ  
مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>.



﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَذَكَّرُ اللَّهُ عِلْمًا يَشَاقِقُ فِي الْأَرْضِ لِيُزَيِّنَهُ كَيْفَ يُلَاقِي  
سَوَاءً أَيْبُؤُ قَالَ يَتَوَكَّلُ أَصْبَحْتُ أَنْ أَكُونُ وَبَشَلْ هَذَا الْقَرْبِ قَالُوا سَوَاءً  
أَيْلَ مَا صَحَّحَ بَيْنَ الْكُتُبِ﴾﴾ [الطَّه: ٣١].

وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ: إِشَارَةٌ إِلَى سُكُونِ قِطْرِيَّةٍ، وَهِيَ دِفْنُ الْمَوْتَى، وَقَدْ  
شَرَعَهَا اللَّهُ فِي أَوَّلِ مَيِّتٍ مِنْ بَنِي آدَمَ، وَدِفْنُ الْمَيِّتِ وَتَقْبُرُهُ إِرْجَاعٌ لَهُ إِلَى أَصْلِهِ

(١). أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٦٦٥) (١/١٨٨).

(٢). أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٠١) (٣/١٥٠٩).



الذي منه خلِقَ، ومنه يُبْعَثُ ويُخْرَجُ؛ قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَنفَذْنَا قُلُوبَهُمْ﴾ (عبس: ٢١)، وقال: ﴿أَنزَلْنَاهُ فِي الْأَرْضِ كِتَابًا ﴿٥٦﴾ ثَمِينًا وَنُورًا﴾ (المرسلات: ٢٥-٢٦).

والدفنُ فطرةٌ وَسُنَّةٌ تَعَلَّمَهَا الْإِنْسَانُ بواسطة الحيوان، وفيه أنْ الْإِنْسَانُ يَتَعَلَّمُ الْوَلَدَ وَيَأْخُذُ بِهِ كُلُّ أَحَدٍ صَدَقَ فِيهِ، وقد أُجِزَ دَفْنُ الْمَيِّتِ مِنْ حُرَاقٍ، وهو حيوانٌ مَدْعُومٌ شَرْعًا، فهو مِنَ الْفَوَاسِقِ الْخَمْسِ؛ كما في الحديث في «الصَّحِيحَيْنِ»<sup>(١)</sup>.

الحِكْمَةُ بَيْنَ ذَلِكِ الْمَيِّتِ:

ودَفْنُ الْمَيِّتِ شَرْعٌ لِمُعْتَبَرَيْنِ:

الأولى: إِرْجَاعُ الْمَيِّتِ إِلَى أَصْلِ خَلْقِهِ الْأَوَّلِ، الَّتِي يُخْرَجُ وَيُبْعَثُ مِنْهَا؛ كما قال تعالى: ﴿وَبَيْنَا خَلْقَتُكُمْ وَبَيْنَا نُفِذُكُمْ وَبَيْنَا نَقْرِبُكُمْ عَذَابَ الْآخِرَةِ﴾ (طه: ٥٥).

الثانية: سَتْرُ سَوْءِهِ عَنِ النَّاسِ إِلَّا يَتَأَفَّوْا مِنْهَا، وَلَا يَنْظُرُوا إِلَيْهَا، وَلَا يَكْفُرُوا بِأَنَّهُ يَكُونُ كَذَلِكَ لَوْ كَانَ حَيًّا. وَسَوْءُهُ هُنَا سَوْءُهَا:

الأولى: عَوْرَةُ جَسَدِهِ الْمَحْسُوسَةُ بِالْبَصَرِ، وَهِيَ مُحَرَّمَةُ الْكَشْفِ وَالنَّظَرِ لِلْحَيِّ وَالْمَيِّتِ سَوَاءً، وَرُويَ فِي الْخَبَرِ؛ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (لَا تُبْرِزْ لِمَخْلُوكِكَ، وَلَا تَنْظُرْ إِلَى لَخْلَخٍ حَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ)؛ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَهْلُ السُّنَنِ<sup>(٢)</sup>.

الثانية: عَوْرَتُهُ الْمَحْسُوسَةُ بِالشَّمِّ بِشَيْئِهَا.

فَشَرْعُ الدَّفْنِ لِسِتْرِ مَا يَسُوءُ النَّاسَ مِنْهُ وَمَا يَسُوءُهُ هُوَ أَنَّهُ يَكُونُ مِنْهُ رِيحٌ خَبِيرَةٌ ذَلِكَ.

(١) أخرجه البخاري (٣٣٦٤) (١٢٩/٤)، ومسلم (١٩٩٨) (١٠٩٧/٢).

(٢) أخرجه أحمد (١٢٤٩) (١٤٦/١)، وأبو داود (٣١٤٠) (١٩٦/٣)، وابن ماجه (١٤٦٠) (١٤٦/١).

## وَضْعُ الْمَيِّتِ فِي الْبَحْرِ:

وَمَنْ لَمْ يَجِدْ تَرَابًا يَدْفِنُ فِيهِ الْمَيِّتَ، كَتَمَنَ كَانَ فِي سَفِينَةٍ فِي الْبَحْرِ وَلَمْ يَجِدْ أَرْضًا يَدْفِنُ فِيهَا وَطَالَ سِيرُهُ وَخَشِيَ تَقَرُّ الْجَسَدِ وَفَسَادَهُ، جَازَ لَهُ أَنْ يُسَلِّتَهُ وَيُكَفِّنَهُ كَمَا يَصْنَعُ بِهِ لَوْ كَانَ فِي بَلَدٍ لَمْ يَرْمِ بِهِ فِي الْبَحْرِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُمُ الِاسْتِعْجَالُ بِرَمِيهِ حَتَّى يُخْسَى عَلَيْهِ نَمْرُقُ الْجَسَدِ وَشِدَّةُ الثَّغْرِ، فَقَدْ مَاتَ أَبُو طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيُّ فِي الْبَحْرِ، فَانْتَظَرُوا فِيهِ سَبْعَةَ أَيَّامٍ حَتَّى بَلَغُوا جَزِيرَةً فَدَفَنُوهُ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ، كَمَا رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ وَأَبُو يَعْقُبَ<sup>(١)</sup>.

وَيُفَضَّلُ أَنْ يُوضَعَ فِيهِ يُقْلُ حَتَّى يَصَلَ إِلَى الْقَاعِ حَتَّى لَا يَطْفُوَ عَلَى سَطْحِ الْمَاءِ، وَإِنَّمَا يَنْزِلُ إِلَى قَاعِهِ فَيَجْتَمِعُ عَلَيْهِ تَرَابُ الْبَحْرِ فَيَدْفِنُهُ.

وَبَعْضُ فَقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ اسْتَحَبَّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ لَوْحَيْنِ لَيَقْفُوَا طَرِيقًا رَمَاءَ الْبَحْرِ إِلَى شَاطِئِهِ، فَيَرَاهُ النَّاسُ فَيَدْفِنُونَهُ؛ وَهَذَا اجْتِهَادٌ يَحْكُمُهُ الْحَالُ وَقُرْبُ الْمَكَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَكَذَلِكَ مَنْ كَانَ فِي الْبُلْدَانِ الْجَلِيلَةِ الَّتِي لَا تَرَابَ فِيهَا وَتَعْلُو ذَلِكَ، جَازَ دَلَّتُهُ فِي الْجَلِيدِ كَمَا يُدْفَنُ فِي التَّرَابِ، وَالدَّفْنُ فِي الْجَلِيدِ أَوْلَى مِنَ الرَّمْيِ فِي الْبَحْرِ.

وَالْمَاءُ يَدْفَنُ عَنِ التَّرَابِ فِي الدَّفْنِ، كَمَا أَنَّ التَّرَابَ يَدْفَنُ عَنِ الْمَاءِ فِي الطَّهَارَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

\*\*\*

(١) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٣٤١٣)، وابن حبان في صحيحه (٧١٨٤).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿۱۳۱﴾ جَعَلْنَا الْآلِیْنَ یَحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ یَسْتَعِذُّ فِی الْأَرْضِ فَسَاءَ أَنْ یُقَاتِلُوا أَوْ یُكَلِّبُوا أَوْ یَنْقُضَ الْهُدًیَ وَآزِلْجَاهُمْ فِی الْحَبْلِ أَوْ یُخَفُوا مِنْ الْأَرْضِ فَكُلُّ لَهْفٍ جَزَاءٌ فِی الْأَلْبَةِ وَلَهُمْ فِی الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِیمٌ ﴿۱۳۲﴾ إِلَّا الَّذِینَ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَادِیَنَا عَلَیْهِمْ فَاغْلِبُوا أَنْ لَوْ أَنَّ اللَّهَ عَلَّمُوا نَجْدًا ﴿۱۳۳﴾﴾﴾ (المائدة: ۱۳۱-۱۳۳).

بعدما ذكر الله قصة ابني آدم، وأنَّ غداً الفرد إنَّ تعدَّى، الخُلة  
النَّاسَ جِرَابَةً فَمَنْ قَتَلَ الْفَرْدَ إِلَى قَتْلِ الْجَمَاعَةِ، جَعَلَ حَدُودَهُ لِلْفَسَادِ،  
وذلك بياناً عاقبة القاتل والمحارب في الآخرة وبأنَّ خُتُو في الدنيا،  
وفي ترتيب الآية بعد الآيات السابقة: أَنَّ الله خَدَّ الْحُدُودَ وَشَرَعَ  
الْعُقُوبَاتِ بِسَبَبِ مَخَالَفَةِ ابْنِ آدَمَ، ولولا فسَادُهُمْ وَمَخَالَفَتُهُمْ، ما كَلَّفَهُمْ  
ذلك، لقد ذكر الله بدايةً فتنة القتل وخطورته ووقوعه، ثُمَّ يَبَيِّنُ عِقَابَهُ وَخُدَّهُ

الجزابة ومغناطها ونزول حنكها:

والمُحَارَبَةُ مِنَ الشُّعَاعِلَةِ، وَتَكُونُ مِنْ طَرَفَيْنِ كَالْمُتَنَائِلَةِ، وَكَانَ  
الْمُحَارِبُ يَسْتَعِدِّيْ غَيْرَهُ لِيَفْعَلَ بِهِ، فَيَقْتُلُ الطَّرْفَانِ، لَمْ تَرَكَ الْأَرْوَاحُ  
وَتَقْتُلُ الْأَمْوَالَ، وَتَخْبِلُ إِنْهُمُ الطَّرَفَيْنِ مَنْ تَسَبَّبَ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ أَوَّلُهُمْ.  
وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الشُّحَارِبَةِ الْقَتْلُ؛ وَأَمَّا اخْتِدَ الْأَمْوَالِ وَسَلْبُهَا وَتَخْوِيفُ  
السَّائِرِينَ مِنَ الْجَرَائِزِ؛ وَلِذَا هِيَ «وَيَسْتَعِدِّي فِي الْأَنْفُسِ كَسَائِدًا».

وجاء الخير: أن هذه الآية نزلت في أهل الكتاب، وجاء الخير: أنها نزلت في الشاربين ممن ارتد عن المسلمين، فقطع الطريق وأخاف الأيمن، وجاء الخير: أنها في كل محارب قاطع للطريق مسلماً متبعاً أو كافراً. ونزلها فيمن ارتد عن المسلمين وقطع الطريق وأخاف الأيمن أصبح أشبه.

فَأَمَّا نَزْوُهَا فِي أَهْلِ الْكِتَابِ، فَقَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي أَهْلِ كِتَابٍ عَاقَبُوا النَّبِيَّ ﷺ، وَتَلَفَّضُوا عَنْهُ، وَافْتَدَوْا فِي الْأَرْضِ؛ فَخَيَّرَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ: إِنْ شَاءَ أَنْ يَقْتُلَ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَقْطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ؛ رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(١)</sup>.

وَرَوَى هَذَا عَنِ الضَّحَّاكِ وَغَيْرِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَرَوَى جُحْرَمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْمُشْرِكِينَ؛ كَمَا رَوَاهُ عَنْ أَبِي دَاوُدَ وَالتَّيَمِّيَّ<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا نَزْوُهَا فِي الْخُرُوبِ كُلِّ مُبْتَدِعٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَاوِثِ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَدْ جَاءَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، فَقَدْ رَوَى مُصْعَبُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْخُرُوبِ؛ رَوَاهُ ابْنُ مَرْقُودٍ<sup>(٤)</sup>، وَمَرَادُ سَعْدٍ: أَنَّ الْخُرُوبِ دَخَلُوا فِي هَذَا الْحُكْمِ، وَلَمْ يَكُنْ يُطْلَقُ عَلَى أَحَدٍ غُرُوبٌ زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ.

وَحَسَنَ هَذِهِ الْآيَةَ عَلَى الْمُحَارِبِ الْمُسْلِمِ الْجُمْهُورِ؛ وَهُوَ فَوْقَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، وَسَبَبُ النُّزُولِ فِي الْغُرْتَةِ لَا يَعْنِي عَدَمَ دُخُولِ الْمُسْلِمِ الْمُدْبِئِ فِيهَا.

وَأَمَّا نَزْوُهَا فِيَمَنِ ارْتَدَّ وَقَطَعَ السَّبِيلَ، فَهَذَا الْأَشْهُرُ وَالْأَصَحُّ؛ وَقَدْ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الشَّيْخَانِ وَأَصْحَابُ الْأَصُولِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّ نَفَرًا مِنْ عُمَّالِ لُبَابِنَةَ، قَامُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَايَعُوهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَاسْتَرْخَسُوا الْأَرْضَ، وَسَمَّيَتْ أَجْسَامَهُمْ، فَشَكَّوْا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

(١) تفسير الطبري (١/٣٦٠/٨). (٢) المرجع السابق.

(٣) أخرجه أبو داود (١٣٧٢/٤) (١٣٢/٤)، والتيمي (١٠٤٦) (١٠٩/٧).

(٤) تفسير ابن كثير (١/٩٥/٣).

قَالَ: (أَلَا تَخْرُجُونَ مَعَ رَاحِبِنَا فِي إِبِلِهِ، فَتَصِيبُونُ مِنْ أَبْوَالِهَا وَالْبَائِيَهَا)، فَقَالُوا: بَلَى، فَخَرَجُوا، فَشَرِبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَالْبَائِيَهَا، فَصَحُّوا، فَقَتَلُوا الرَّاحِبِيَّ وَخَرَقُوا الْإِبِلَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ فَأَقْبَرُوا، فَجِيءَ بِهِمْ، فَأَمَرَ بِهِمْ، فَقَطَّعَتْ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ، وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ، ثُمَّ نُذِلُوا فِي الثَّنِيِّ عَنَى مَاتُوا<sup>(١)</sup>.

هذا لفظ مسلم، وفي لفظ لهما: «مِنْ عَثَلِي، أَوْ عُرَيْتَةٍ»<sup>(٢)</sup>، وفي لفظ: «وَأَلْقُوا فِي الْحَرِّ، يَسْتَلْقُونَ فَلَا يَنْقُونَ»<sup>(٣)</sup>.

وفي البخاري عن أبي قلابَةَ قَالَ: «سَمَرُوا وَقَتَلُوا، وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ»<sup>(٤)</sup>.

وعند مسلم عن أنسٍ قَالَ: «وَأَرْقَلُوا»<sup>(٥)</sup>.

وقد ترك النبي ﷺ سَمَلَ الْأَعْيُنِ بَعْدَهُ؛ كَمَا جَاءَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(٦)</sup>.

واختلاف العلماء في سبب النزول لا يُخْرِجُ الْمُحَادِثَ الْمُضِلِّ مِنَ الْحَدِّثِ وَالْعَقُوبَةُ بِلَا خِلَافٍ.

حديثُ الثَّوْنَيْنِ:

وقد اختلف العلماء في الْحُكْمِ الْوَارِدِ فِي حَدِيثِ الثَّوْنَيْنِ: هَلْ يُبَيِّحُ أَوْ مَا زَالَ مُحْكَمًا:

لَهُمْ مَنْ قَالَ بِنَسْخِهِ:

وَمَنْ قَالَ بِنَسْخِهِ، مِنْهُمْ: مَنْ جَعَلَ النَّاسِخَ هَذِهِ الْآيَةُ: إِذْ جَعَلَ اللَّهُ

(١) أخرجه البخاري (٦٨٩٩) (٩/٩)، ومسلم (١٦٧١) (٣/١٢٩٩).

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٣) (٥٦/١)، ومسلم (١٦٧١) (٣/١٢٩٧).

(٣) أخرجه البخاري (٢٣٣) (٥٦/١)، ومسلم (١٦٧١) (٣/١٢٩٧).

(٤) أخرجه البخاري (٢٣٣) (٥٦/١)، و(٦٨٠٥) (٨/١٦٣).

(٥) أخرجه مسلم (١٦٧١) (٣/١٢٩٦).

(٦) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٨٥٤١) (١٠/١٠٧).

حُكْمَ الْمُحَارِبِ وَقَطَاعِ الطَّرِيقِ الْقَتْلَ أَوْ الصَّلْبَ أَوْ نَقْطِيعَ الْأَيْدِي  
وَالْأَرْجُلِ مِنْ خِلَافِهِ أَوْ أَنْ يُقْتَوْا مِنَ الْأَرْضِ.

وَمَنْ قَالَ بِالنَّسخِ: مَنْ جَعَلَ النَّاسِخَ هُوَ نَهَى النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْمُثْلَةِ،  
وَأَنَّ اللَّهَ عَائِيَةٌ عَلَى مَا فَعَلَ؛ وَقَالَ بِهِمَا أَبُو الزُّنَادِ كَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>،  
وَلَا دَلِيلَ عَلَى النَّسخِ بِالثُّلَّةِ؛ إِذْ لَا دَلِيلَ صَرِيحًا بِعَصْنَتِهِ.

وَمِنَ السَّلَفِ - كَابْنِ سِيرِينَ - مَنْ جَعَلَ فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْعَرَبِيِّينَ كَانَ  
قَبْلَ فَرَضِ الْحُدُودِ<sup>(٢)</sup>، وَاسْتَدْرَكَ: بِأَنَّ جَرِيرَةَ بَنِ عَبْدِ اللَّهِ رَوَى قِصَّةَ  
الْعَرَبِيِّينَ، وَإِسْلَامَهُمْ مُتَأَخِّرًا بَعْدَ الْمَالِكَةِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بِإِحْكَامِ حُكْمِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْعَرَبِيِّينَ؛ وَهَذَا قَوْلُ  
الْأَكْثَرِ كِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِمَا، وَأَمَّا سَمَلُ الْأَعْيُنِ: فَإِنَّمَا فَعَلَ  
النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ قِصَاصًا؛ لِأَنَّ الْعَرَبِيِّينَ سَمَلُوا أَغْيُنَ الرُّعَاةِ، كَمَا ثَبَتَ فِي  
مُسْلِمٍ، عَنْ أَنَسٍ؛ قَالَ: «إِنَّمَا سَمَلُ النَّبِيِّ ﷺ أَغْيُنَ أَوْلِيَاكَ؛ لِأَنَّهُمْ سَمَلُوا  
أَغْيُنَ الرُّعَاةِ»<sup>(٣)</sup>.

### الْجِرَازَةُ فِي الْحَضَرِ وَالْغَزَى:

وَلَا يَلْزَمُ فِي الْمُحَارِبِ أَنْ يَكُونَ فِي قِلَافَةٍ؛ وَإِنَّمَا قَطَعَ الطَّرِيقَ،  
وَتَخَوِيفَ الْأَيْمَنِ، وَخَطْفَتُهُ وَسَلْبُهُ، وَلَوْ كَانَ فِي حَضَرٍ وَفِي بَلَدٍ مَعْمُورَةٍ،  
فَحُكْمُهُ وَاحِدٌ عِنْدَ جَمْعِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ السَّلَفُ؛ كَمُجَاهِدٍ وَغَيْرِهِ،  
وَقَالَ بِهِ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ.

خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ؛ فَقَدْ جَعَلَ الْجِرَازَةَ فِي الْقِلَافَةِ، لَا فِي الْمَدِينَةِ الْمَعْمُورَةِ.  
وَهَذَا الْقَيْدُ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ وَعُمُومِ الْجِلْدَةِ، فَيَجِبُ أَنْ يُعْمَ  
السُّكْنُ، بَلْ إِنَّ تَخَوِيفَ الْأَيْمَنِ وَسَلْبَهُ وَخَطْفَتُهُ فِي الْحَلِّ وَالْحَضَرِ أَعْظَمُ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٢٧٠/٤) (١٣١/٤)، وَالتَّيْمِيُّ (١٠٤٢) (١٠٠/٧).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٦٨٦) (١٢٣/٧). (٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٧١) (١٢٩٨/٣).

على الناس من كونه خارج الحضر في السفر أو غيره؛ لأن المسافر يُقْبِرُ على الجيط بالسفر نهائاً وبسلاح ورُقْفَةٍ، وأما في الحل، فالأصل عدم الاحتياط، والاحتياط من هذا شاق، وقطع السبيل في الحضر وتخوف الناس أشد في تحطُّن الإقصاد من السفر.

ومن تأمل كلام السلف، وجد أنهم لا يُقْبِدُونَ ذلك بالسفر؛ وإنما غلب استعمال الفاظ توجهم السفر؛ لأن عادة المُحَارِبِينَ التُّغْدُ عن المدن خوف الغوث والتُّنْزَرُ والمُحَاقِي بهم، وكلاهما تعليق للحال بالأغلب.

واشترط الشافعي في الجراية في الحضر والبلد: أن يكون للمحاربة شوكة تُفْهَرُ مع انقطاع الغوث، وهذا المعنى صحيح؛ فإنه لا يُنْصَرُ خَوْفٌ مَنْ أُنْجِدَ مَالُهُ مِنْ جِيهِ فِي السُّوْقِ أَوْ فِي طَرِيقِ النَّاسِ.

#### فصل في الجراية:

ولا يُشْرَطُ في الجراية السلاح؛ فإن الخوف يتحقق بقطع الطريق والخطب وما يتبع ذلك من مَطْلَةِ الخنق أو الضرب أو الحرق؛ وإنما الشرط الذي يتحقق معه وصف الجراية: القوة والقهر.

واشترط السلاح أبو حنيفة خلافاً لجمهور العلماء.

#### حكم المحارب:

وهو الله تعالى: ﴿إِنْ يَسْكُوتُوا أَوْ يَسْكَبُوا أَوْ تَقَسَّعَ فِيهِمْ وَأَزَّجَلْهُمْ مِنْ جَنْبٍ أَوْ يُنْفَرُوا مِنْكَ الْأَرْضِينَ﴾:

وحكم المحارب كما في الآية، وجاءت على التخيير ابتداء بالأسد، وهو القتل والصلب، وتوسُّطاً بالقطع، وانتهاء بالأخف، وهو النفي من الأرض؛ يعني: الإبعاد من أرضي أهله، ليُتَرَبَّ عنهم؛ وهذا من حقوة النفس والمعنى، وما قبله حقوة الجس.

ولا يختلف السلف: أن الجراية إن كان فيها قتل أن المُحَارِبَ يُقْتَلُ، واختلف كلامهم في الصلْب:

فمنهم من جعلَ الصلبَ لازماً مع كلِّ من قتلَ جرابه ولو لم يكن معه أخذُ مالي؛ وهذا قال به النكعي في أحدِ قوليه.

ومنهم من أضافَ للقتلِ أخذَ المالي ليكونَ الصلبُ؛ رويَ هذا عن ابنِ عباسٍ وعطاءٍ وسعيدِ بنِ جبيرٍ وأبي بَجَلَزٍ لاجئِ بنِ حَمَيْدٍ وقتادةٍ والنكعي في قولٍ له آخر.

### قطعُ المحارب:

والفُقْ نُقولُ السلف: أنَّ القطعَ يكونُ لِمَنْ قَطَعَ الطريقَ وأخذَ المالَ. وجاءَ عن ابنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ قد تَجَمَّعَ على المُحَارِبِ الحدودُ الثلاثةُ: القطعُ والقتلُ والصلبُ، إنْ جَمَعَ التخويفَ وأخذَ المالَ والقتلَ، فيُقطعُ ثم يُقتلُ ثم يُصلبُ.

وما عدا إيجابَ القتلِ على مَنْ قتلَ جرابه، والقطعَ على مَنْ أخذَ المالَ - اجتهدوا بين السلف؛ ولهذا تنوعَ قولُهُمْ، وإنَّما اختلفتْ كلامُهُمْ فيه، لا في أصلِ المسألة؛ لاختلافِ الحالِ التي كانَ حديثُ الواحدِ منهم عليها؛ فقد يكونُ القتلُ في أخذِ المالِ فقط أو التخويفِ فقط إذا عظمَ أثره، ولكن لا يكونُ الضمُّ أو القطعُ فقط في جرابه فيها قتلٌ، ولا يكونُ الضمُّ فقط في جرابه فيها أخذُ مالي.

### اختلافُ أحوالِ المحاربين:

وقد جاءَ الحُكْمُ على التخيير؛ لاختلافِ الأحوالِ والأشخاصِ، والزمانِ والمكانِ؛ فمنها ما يحتاجُ إلى التشديدِ، ومنها ما لا يحتاجُ إليه؛ فقد تشعَّبَتِ الصورةُ الواحدةُ في الظاهرِ، وبخلفتِ الحُكْمُ؛ لاختلافِ الحالِ أو الأشخاصِ أو الزمانِ؛ ولذا جاءَ عن جماعةٍ من السلفِ إطلاقُ تخييرِ الإمامِ؛ رويَ هذا عن ابنِ عباسٍ وابنِ المسيَّبِ وعطاءٍ ومجاهدٍ والنكعي والحسنِ، مع أنَّ منهم من تجزَّأ بتوابعِ الحدودِ على نوعٍ من المُحَارِبَةِ على ما سبق؛



وذلك لأن من الجراية ما يختلف، فبالحق وهو أذني بالأعلى، وقد يُخَفَّفُ الأهلئ لمصلحة عاتة؛ كترك الصلب وإنفاذ القتل في القاتل مُحَارَبَةً، ومنها ما لا يُترك على قولهم بحالي كمن قتل مُحَارَبَةً فلا يَحْتَلِفُونَ في عدم سقوط القود، وما للحاكم هو إسقاط ضلبي، وأما تنوع كلائهم ذلك للاعتبارات السابقة، وهي اختلاف الأحوال والأشخاص، والزمان والمكان:

فأما اختلاف الأحوال: فإنَّ المحاربة على مراتب؛ منها ما يكون معه قتل وانتهاك جرحي، ومنها ما يكون فيه خطف وأخذ مالي، ومنها ما يكون فيه التخوين وأخذ المالي، ومنها ما يكون تخويناً بلا أخذ مالي ولا غيره، والتخوين على درجات، وأشدُّها يكون فيه الأخذ بأشدِّ الأحكام، وهو القتل والصلب، وكلُّما غطت الحال تحت الحكم.

وقد يكون أثر بعض الأحوال أشدَّ من غيره؛ كشروع غير الجراية وخوف الناس منها؛ لتداول الناس لها في مجالسهم وإعلايهم؛ فالعقوبة فيها أشدَّ من جراية مستورة غير متعلية؛ لأنَّ المقصود من إلحاق الحق في حدِّ الجراية بالحكم أن فيها مصلحة الناس عاتة، لا مصلحة المجني عليهم خاصة.

وأما اختلاف الأشخاص: فالمراد بذلك اختلاف شخص المحارب وشخص المحارب، فإن كان المحارب له سابقة حرب وتخوين وشر، فهذا يستحق التشديد عليه، بمقدار ما يغلب على الظن ردعه وردع من يُماثلُه، فقد يُشَدُّ على محارب أخاف أشدَّ من محارب أخاف وسلَب المال؛ لأنَّ الأول اعتاد تخوين الناس وتهيئهم، والثاني لم يسيئ له سابقة شر.

ومن الأشخاص المُحَارِبِينَ من يظهر عاتة وإصراره على شره وعدم توبته وندبه؛ فهذا يُشَدُّ عليه ولو كانت جرايته مُحَفَّفَةً، أو وقع ذلك منه أول مرّة، ومنهم من يظهر ندمه وتوبته أو يظهر من حاله الجبن عن تكرار فعل ما فعل؛ فهذا يُؤخَّل بالأخف.

و كذلك: فإنَّ المحارِبَ قد يكونُ حقُّه التعظيمُ والتوقيرُ؛ كقطع الطريقِ على السُّلطَانِ العادلِ، والعالمِ والفاصي الذي يحتاجُ الناسُ إلى نفعِهِ؛ ففي مفسدةِ المتعديِّ على هؤلاءِ أثرٌ في كثيرٍ من الناسِ في دينهم ودنياهم، فاستحقَّ المحارِبُ التشديدَ؛ للأثرِ المتعديِّ من فعلِهِ على مَنْ حارِبَ.

وأما اختلافُ الزمانِ: فإنَّ الأزمنةَ تباينُ؛ فمنها ما يشتهرُ فيها الأمنُ ويستقرُّ، ووقوعُ الحادثةِ الواحدةِ في المحاربةِ لا تؤثرُ في استقرارِ أمنِ البلدِ وأمنِ أهله، ولا تُهيبُهُم عن سفرٍ وضربٍ في الأرضِ؛ لغَدَمِ إياها حادثةٌ غيبيَّةٌ؛ فهذه حقُّها التخفيفُ ما لم يكنْ فيها قتلٌ أو انتهاكٌ عِرضيٌّ.

ومن الأزمنةِ: ما انتَقَرَّ فيها قطعُ السبيلِ والفسادُ في الأرضِ؛ حتى تعطلتْ مصالحُ الناسِ، وخافوا السفرَ والضربَ في الأرضِ؛ فهذا يُشدُّ فيه؛ حتى يؤخِّدُ بالأشدِّ في أدنى وجوهِ المحاربةِ؛ وهو التخويفُ.

وأما اختلافُ المكانِ والبُلدانِ: فمنها ما حقُّها التعظيمُ، وحقُّ أهلِها في الأمنِ أكثرُ من غيرها؛ كمكةُ والمدينةُ وكلتا بيئِ المَقْبُوسِ؛ لأنَّ اللهَ فضَّلَها على غيرها وفضَّلَ العبادةَ فيها، وحثَّ على قصدِ العبادةِ فيها، والمحاربةِ في طريقِها تحقيقَ لمفسدَتَيْنِ: دينيَّةٍ ودنيويَّةٍ؛ فيلزمُ من ذلك دفعُهما، ودفعُهما يكونُ بتخليبِ الأشدِّ من العقوبةِ.

ويدخلُ في هذا قطعُ طريقِ الحاجِّ والمعتمرِ ولو كان في غيرِ هذه البُلدانِ في أقصى الأرضِ؛ لأنَّه صِدٌّ عن مصلحةٍ عظمى، ويدخلُ في ذلك أيضًا البُلدانُ التي تعظمُ فيها مصالحُ الناسِ، فيجلبونُ منها طعائنهم وماءهم، وفيها سوقُهُم، ولا تقومُ حياتُهُم إلَّا بها؛ فقطعُ السبيلِ عنها أشدُّ من غيرها، وقد يكونُ حدُّ الجِزَايةِ في التخويفِ فقط، أشدُّ من حدِّ الجِزَايةِ في التخويفِ وأخفُّ المالِ في غيرها.

وبالنظر في هذه الاعتبارات مجتمعة: اعتبار اختلاف الأحوال والأشخاص، والزمان والمكان، يُقتضى بها على التازلة، وقد تَقَوَّى وجه على وجوه، وقد تَقَوَّى من جميع الوجوه، وقد تَخَفَّتْ من جميع الوجوه، والأمر في ذلك إلى نظر القاضي؛ ولما جاء في الآية على التخيير، لاختلاف تلك الأحوال؛ فإنَّ وَكَّرَ (أَوْ) في الأحكام للتخيير، وقد صحَّ عن ابن عباس ومجاهد وعمر بن دينار وعطاء وعكرمة والتميمي: أنهم قالوا: «كُلُّ شَيْءٍ فِي الْقُرْآنِ (أَوْ أَوْ) يَخْتَارُ مِنْهُ صَاحِبُهُ مَا شَاءَ»<sup>(١)</sup>. ونصَّ على هذا أحمد.

#### التخيير في حدِّ الحراية:

والتخيير بـ(أَوْ) جاء في مواضع من القرآن؛ كما في قوله تعالى في جزاء الصيد وكَفَّارَةَ الْفُلْثَةِ وكَفَّارَةَ الْيَمِينِ؛ قال تعالى: ﴿تَجَزَّاءُ بِقُلِّ مَا قَتَلَ مِنْ النَّعْمِ بِحَتْمٍ يَوْمَ ذَا عَدُوٍّ لَكُمْ هَذَا يَكْفَى الْكُفْرَ أَوْ كَفَّرَ لِمَنْ سَكَتَ أَوْ عَدَلَ ذَلِكَ بِمَا كَانَ﴾ [المائدة: ٩٥]، وقال في الفلثية: ﴿أَوْ يَوْمَ لَيْلَى يَنْزِلُوهَ فُلْثَةً يَنْزِلُ يَوْمَ يَوْمَ أَوْ سَكَتَ أَوْ سَكَتَ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقال في البمين: ﴿تَكْفُرُهُمْ بِحَتْمٍ عَقَرَهُ سَكَتَ يَنْزِلُ أَوْ سَطَ مَا تَكْفُرُونَ أَهْلَكُمْ أَوْ كَسُوهُمْ أَوْ تَحْرِيرٌ وَقَتَ﴾ [المائدة: ٨٩].

وبالتخيير قال جمهور السلف، وقد صحَّ عن ابن عباس؛ قال: «مَنْ شَهَرَ السِّلَاحَ فِي لَيْلَةِ الْإِسْلَامِ، وَأَخَافَتِ السَّبِيلَ، ثُمَّ تَخَفَرَ بِهِ وَقِيلَ عَلَيْهِ، فَإِمَامُ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ قَتَلَهُ، وَإِنْ شَاءَ صَلَبَهُ، وَإِنْ شَاءَ قَطَعَ يَدَهُ وَرَجَلَهُ»<sup>(٢)</sup>.

(١) «تفسير الطبري» (٣/٣٩٦ - ٣٩٨)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (١/١١٩٤).

(٢) «تفسير الطبري» (٨/٣٧٩).

وبه قال ابنُ المسيَّب ومجاهدٌ وعطاءُ والحسنُ والنخعيُّ، وهو قولُ جمهورِ العلماء؛ كمالِكٍ وأحمدَ.

واستثنى ابنُ جُرَيجٍ من التخييرِ بِ(أن) هذه الآيةُ: آيةُ الجِرَازِ، وقال بالاستثناءِ الشافعيُّ؛ كما رواه البيهقيُّ<sup>(١)</sup>.

ولم يثبت في تقييدِ هذه الأحكامِ في الآيةِ بنوعٍ معيَّنٍ من أنواعِ المحارِبِ: حديثٌ عن النبيِّ ﷺ، وقد جاء من حديثِ أنسٍ مرفوعاً أخرجه ابنُ جريرٍ، ولا يصحُّ، وإطلاقُها دليلٌ على اختلافِ الاعتباراتِ على ما تقدَّم.

### صَلَبُ الْمُحَارِبِ:

وقد اعتُلبَ في الصَّلَبِ: هل يُصلَبُ حيًّا حتى يموتَ، أم يُصلَبُ بعدَ قتله؟ على قولَين، وقد قطعَ النبيُّ ﷺ العُرَيينَ، وسَمَلَ أعينَهم، وتركهم ومَنَعهم الطعامَ والشرابَ، وهذا وإن لم يكن صَلَبًا للحَيِّ، فهو في حُكْمِهِ؛ وعلى هذا: فالصَّلَبُ للحَيِّ حتى يموتَ جائزٌ إذا قام مُوجِبُهُ، لعظيمِ أمرِهِ، وشِدَّةِ أثرِهِ، وفلَّةِ المفسدةِ مِن إقامتهِ.

وقد يكونُ تحقُّقُ المقصودِ مِنَ الصَّلَبِ حيًّا أظهرَ، وقد يكونُ في صَلَبِهِ حيًّا فتنةٌ للناسِ؛ يَأْنُ يَسْمَعُوا منه ما يُبْزِرُ نَفْسَهُ وَيَحْلِفُ فُجُورًا، فَيُظَلُّ النَّاسُ بِأَمْرِ خَيْرٍ، تَنَفَّعَ الْخَوِيبَةُ وَبُسَاءَ بِالْحُكْمِ وَالْحَاكِمِ، فَيُفَتِّنَ النَّاسَ بِذَلَا مِنْ الْأَثَاظِ بِهِ.

### حُكْمُ النَّحْيِ:

ودَوْنُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ يُنْفَرُوا مِنْ الْأَرْضِ﴾ لا يُخْرِجُ مِنْ بُلْدَانِ

(١) أخرجه البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (١/١٨٥).

المُسْلِمِينَ؛ إِذْ إِنَّ الْإِقَامَةَ بَيْنَ ظَهْرَانِي الْمُشْرِكِينَ لَا تَجُوزُ إِلَّا لَشَدِيدِ حَاجَةٍ أَوْ تَطْلِيمٍ؛ وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ جُبَيْرٍ وَغَيْرِهِ نَفْيُهُ مِنْ أَرْضِ الْإِسْلَامِ إِلَى أَرْضِ الْكُفْرِ<sup>(١)</sup>، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ دَفْعَ غَايِبِيهِ بِمُطَارَدَتِهِ وَظَلْمِهِ، لَا بِإِجْلَائِهِ لِيُقِيمَ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ.

وَمِنْ السَّلَفِ: مَنْ حَمَلَ النِّفْيَ عَلَى ظَلَمٍ لَوْ كَانَ هَارِبًا؛ فَلَا يَسْتَقِرُّ لَهُ قَرَارٌ مُتَخَفًا.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ النِّفْيَ هُوَ التَّغْرِيبُ إِلَى بَلَدٍ غَيْرِ بِلَدِهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى السَّجْنِ؛ كَمَا لَكَ فِي رِوَايَةِ مُظَرَّفٍ، وَابِي حَنِفَةَ.

وَكُلُّ ذَلِكَ صَحِيحٌ بِحَسَبِ الْحَالِ.

وَجَاءَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ: مَنْ جَعَلَ النِّفْيَ لِمَنْ أَخَافَ وَلَمْ يَأْخُذْ مَالًا أَوْ يَقْتُلْ أَوْ يَنْتَهِكَ جِرْمًا؛ وَهَذَا قَالَ ابْنُ عِيَّاسٍ وَابْنُ جُبَيْرٍ وَالْحَسَنُ، وَإِنَّمَا عَطَاءٌ: لِيَجْعَلَ النِّفْيَ لِمَنْ قُدِّرَ عَلَيْهِ قَبْلُ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا وَإِنَّمَا حَزَمَ عَلَى قَطْعِ الطَّرِيقِ.

### حُكْمُ سَجْنِ أَهْلِ الْجِرَازَةِ:

وَنَأْخُذُ الْحَبْسَ الْيَوْمَ حُكْمَ النِّفْيِ؛ لِأَنَّ فِي كُلِّ مِنْهُمَا مَعْنَى التَّغْرِيبِ وَمُفَارَقَةَ الْأَهْلِ وَالْبَلَدِ.

وَعَدُّ الْجِرَازَةِ لِلْقَاضِي، يَقْتَرَنُ فِيهَا بِرَأْيِ مَنْ صَالَحَ الْمُسْلِمِينَ لَا يَقْتَرَنُ بِهِوَاءً، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَصْحَابِ الْمَالِ كَالسَّرَقَةِ، وَلَيْسَ لِأَصْحَابِ الدِّمِ كَالْقِتْصَاصِ؛ لِأَنَّ الْجِرَازَةَ أَذَى مُتَعَدٍّ لِلنَّاسِ جَمِيعًا بِشُخُوبِهِمْ وَقَطْعِ سَبِيلِهِمْ، وَلَا يَمْلِكُ حَقُّ النَّاسِ فِي هَذَا إِلَّا الْحَاكِمُ، وَلَا يَمْلِكُ أَصْحَابُ الْحَقُوقِ إِسْقَاطَ الْحَدِّ.

(١) تفسير الطبري (٨/٣٨٦).

### التشديد في حد الجراية:

وتشديد الحد وتخفيفه بحسب الاعتبارات السابقة، لا بما يهوى الحاكم ويُرِيدُ الناس.

ويُظَنُّ كثيرٌ مِنَ الْحُكَّامِ أَنَّ إسقاط عقوبات التعزير وتخفيفها أو تشديدها إلى ما يَهْوَوْنَ هم، وهذا غلطٌ؛ ولذا ترى منهم مَنْ يعفو عن التعزير كالجلد والحبس بلا سبب عامٍّ؛ وإنما لسبب خاصٍّ به؛ كشفاء الحاكم من مرضٍ أو توليهِ لزمام حُكْمٍ؛ وهذا غلطٌ في منابِ إلحاق الحق في أبواب التعزير والعفو عن المُخْطِئِينَ؛ فَإِنَّ مناب ذلك إلى مصلحة المُخْطِئِ ومصلحة مَنْ تَأَثَّرَ منه؛ فَإِنَّ رَأْيَ أَنْ إطلاقة أَصْلَحَ لِلْمُخْطِئِ وللناس، أطلقه ولو كان القاضي والحاكم يُحِبُّ بقاءه، وَإِنْ رَأَى أَنْ بقاءه أَصْلَحَ لَهُ وَأصْلَحَ لِأَمْرِ الناس، أبقاه ولو كان القاضي والحاكم يُحِبُّ إطلاقه.

وإجمالاً اللهُ لِحَدِّ الجراية، مع الجزم بحدوث القتل في الأحيان، وأخذ المال في أكثرها - دليلٌ على أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ في القتل المكافأة، ولا يُشْتَرَطُ في القطع نصابٌ في المال المَسْرُوقِ في الجراية؛ فليس الحدُّ حدَّ سرقةٍ، ولا يَمُودُ الحقُّ لصاحب المال، ثُمَّ إِنَّ حدَّ السرقة يُشْتَرَطُ فيه أَنْ يَكُونَ المَالُ في جِزْءٍ، وحدُّ الجراية لَا يُشْتَرَطُ فيه هذا، وشروط الجزئ أَقْدُ مِنْ شرط النَّصَابِ عند إقامة حدَّ السرقة، وعدم اشتراط النَّصَابِ في المال المأخوذ جرايةً هو قولُ جمهور العلماء؛ خلافاً لأهل الرأي وقول الشافعي؛ فاشتَرَطُوا بلوغَ المالِ نصاباً لوجوب حدِّ الجراية.

### الحكمة من حد الجراية:

وقد بيَّنَ اللهُ تعالى الحكمةَ من حدِّ الجراية؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لَعْنَةُ اللَّهِ فِي الثَّغَا وَاللَّعْنَةُ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

فَأَوَّلُ الْمَقَاصِدِ الْخِزْيُ؛ يَعْنِي: مَا تَعَدَّى عَلَيْهِ لِي نَفُوسِ النَّاسِ مِنَ الْعَارِ وَالِاسْتِنكَارِ لِفِعْلِهِ، وَفِي هَذَا دَفْعٌ وَرَدٌّ لِمَنْ يَفْعَلُ كِفْلَهُ، وَكَيْفَ لِمَنْ يَفْكَرُ فِي ثَقُلِ عَمَلِهِ، وَقَدْ رَأَى خَيْرَ مَا قَامَ بِالْمَحَارِبِ مِنْ عَقُوبَةٍ فِي النَّاسِ وَلَوْ فِي عَقُوبِ وَأَجْيَالٍ: رَدٌّ لِمَنْ يَفْعَلُ أَوْ يَفْكَرُ فِي لَعَلِّ يَفْعَلُ فِعْلَهُ.

وَتَتَضَمَّنُ الْآيَةُ جَوَازَ الْحَدِيثِ عَنْ أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِفَعْلِهِ الَّتِي فَعَلَ وَالْعَقُوبَةُ الَّتِي نَزَلَتْ عَلَيْهِ؛ وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْقِيَمَةِ؛ فَهُوَ مِنَ الْخِزْيِ الْمَوْجُودِ، وَفِيهِ رَدٌّ لِلنَّفُوسِ الْمَشَابِهَةِ لَهُ، شَرِطَةً أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ عَنْ حَالِهِ بِالْحَقِّ وَالْعَدْلِ، بَلَا ظُلْمٍ وَلَا بَغْيٍ وَلَا عُدْوَانٍ.

### تَكْفِيرُ الذَّنُوبِ بِالْحَدِيثِ:

وَذَكَرَ اللَّهُ بِعَدِّ ذَلِكَ عِقَابَ الْآخِرَةِ، فَقَالَ: ﴿وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾؛ وَهَذَا لِمَنْ أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ مِنَ الْكَافِرِينَ، وَاحْتَلَفَتْ فِي أَمْرِ الْمُسْلِمِ الَّذِي يُصِيبُ ذَنْبًا، ثُمَّ يُعَاقَبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ فِي الدُّنْيَا: هَلْ عَقُوبَتُهُ تِلْكَ كَفَّارَةٌ لَهُ أَوْ لَا؟ عَلَى قَوْلَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ كَفَّارَةٌ لَهُ؛ وَذَلِكَ لِمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ حَدِيثِ عُبَادَةَ؛ قَالَ ﷺ: (مَنْ أَصَابَ ذَنْبًا مِنْ ذَلِكَ فَتَوَلَّى بِهِ، فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ ذَنْبًا مِنْ ذَلِكَ فَسَرَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَأَتَرَهُ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَقَابُهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَابُهُ)<sup>(١)</sup>.

وَجَاءَ نَحْوُهُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ؛ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ جَاءَ خِلَافُ هَذَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: (مَا أَثَرِي

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (18) (12/1)، وَمُسْلِمٌ (1709) (3/1333).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (374) (1/99)، وَالتِّرْمِذِيُّ (2626) (2/16)، وَابْنُ مَاجَةَ (2604) (1/868).

الْحُدُودُ كَقَارَةِ لَأَهْلِهَا لَمْ لَا (١٧٨).

وحديث عبادة أصح، وفي حديث أبي هريرة عدم العلم، وظاهره: أنه سابق للعلم الوارد في حديث عبادة، والنبي ﷺ لا يقضي إلا بعلم سابق، ولما لم يقض في حديث أبي هريرة دل على انتفاء العلم والنظر الوحي، ولما جاء حديث عبادة، دل على مجيء الوحي به، قال تعالى: ﴿وَمَا يَكُونُ عَنِ لَفْظَةٍ إِلَّا فَرَقٌ بَيْنَهُمَا﴾ (النجم: ٣-٤).

وعدم إخراج الشيخين لما يخالف حديث عبادة فريضة على إعلال الحكم المخالف له ورده بنسخه أو رد حديثه بإعلاله، وقد أعل البخاري في «التاريخ» حديث أبي هريرة بالإرسال، وقال: «المرسل أصح، ولا يثبت هذا عن النبي ﷺ» وقد ثبت أن الحدود كقارة (١٧٩).

وقد قال الشافعي: «لم أسمع في الحدود حديثاً أبين من هذا» يعني: حديث عبادة (١٨٠).

ويقول بحديث عبادة أن الحد كقارة ولو لم يثبت صاحب الفتن منه: الثوري والشافعي وأحمد.

وقال بعض العلماء: باشتراط التوبة مع الحد، لظاهر الآية: ﴿وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (١٨١) «إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا»، والأصل: أن التوبة تكفي في إسقاط الذنب ولو لم يقم الحد فيمن رآه أو سكر أو فعل غير ذلك مما كان من حق الله فلا حاجة لاشتراط التوبة مع إقامة الحد لتوابع الأحاديث على ذلك، ولكن الله ذكر العنوبة في الآخرة واللثام بالخزي لمن لم يثبت ولم يقم عليه الحد جميعاً، لعدم قيام موجب

(١) أخرجه البزار في مسنده (٨٥٤١) (١٧٦/١٥)، والحاكم في «المستدرک» (٣٦١/١) و(١٤/٢) و(٤٥٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٢٩/٨).

(٢) «التاريخ الكبير» للبخاري (١٥٣/١)، (٣) «الأهم» (١٤٩/١).



التكفير من العباد، ومن أقيم عليه الحد، سقط عنه إثم جزائه، كما أن من تاب ولم يُقَمْ عليه الحد وعُشِنَتْ توبته، سقط عنه إثم جزائه في حق الله، ومقتضى رحمته الله: ألا يَجْمَعَ على عبده عقوبتيني.

والأخذ بظاهر الآية من غير اعتبار لتفصيل السنة: يلزم منه أن التوبة وحدها تُسْقِطُ حتى لحقوقي الأدميين كما تُسْقِطُ حق الله، وتفصيل السنة يُخَالِفُ هذا الإطلاق.

والتوبة في الآية مقيدة في إسقاط الحد عنه، وهي التوبة الظاهرة والإقلاخ عن الذنب؛ فالتوبة الظاهرة فقط تُسْقِطُ الحد بشروطه، والتوبة الباطنة تُسْقِطُ حق الله في الأجرية بشروطه؛ ولذا حَقَّمَ الله الآية بقوله: ﴿فَاعْتَبُوا أَنْتَ اللَّهُ عَفْوَ رَبِّكَ﴾.

قال تعالى: ﴿وَلَا تُزِيكَ نَارًا مِنْ قَبْلِي أَنْ تَقُولُوا عَلَيْهِمْ فَاغْتَابُوا أَنْتَ اللَّهُ عَفْوَ رَبِّكَ﴾.

### أحوال توبة المحاربين:

التوبة من الله مقبولة من كل ذنب، وأما في حكم المحارب في الدنيا، فهي على حالتين:

الأولى: إن كان المحارب كافراً يهودياً أو نصرانياً أو مشركاً أو ملحداً، فتاب من كفره ومحاربه وأسلم، فتوبته تأتي على الكفر وعلى المحاربة وما فيها من إصابتهم دم أو مال، والإسلام يُجِبُّ ما قبله ولو كان قتلاً وسرقةً واغتصاباً، وقد قيل النبي ﷺ: «إسلام جماعة من الصحابة وكانوا قبل ذلك يَنْظُمُونَ طريقه وطريق أصحابه ويخوفونهم وربما سلبوا ماله، ومنهم وخشي، فقد قتل حمزة بن عبد المطلب، وقد أقر بين يدي النبي ﷺ بقتله له؛ كما في الصحيح»<sup>(١)</sup>، ونزحه النبي ﷺ.

(١) أخرجه البخاري (٤٠٧٢) (١٠٠/٥).

وجعلَ بعضُ السلفِ هذه الآيةَ في المُشْرِكِينَ؛ صحَّحَ عن مجاهدٍ وقتادةٍ وعطاءِ الخراساني<sup>(١)</sup>.

ولا خلافٌ عندَ السلفِ والخلفِ: أنَّ المُشْرِكِ المُحَارِبِ تسَلَّطَ مُحَارِبَتُهُ وعَقوبَتُهُ بِإِسْلَامِهِ، وَكُلُّ مَا أَصَابَ مِنْ دَمٍ أَوْ مَالٍ، لِهَوِّ خَدَرٍ؛ وَقَدْ كَانَ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ لَهُمْ مِنَ الدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ؛ فَلَوْ عَلِمَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ الْمُحَارِبِينَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ يُطَلِّبُونَهُ لِمَا سَبَقَ مِنْهُ مِنْ تَخَوُّفٍ وَقَطْعِ سَبِيلِ دَمٍ وَمَالٍ، لَمَّا أَقْبَلَ عَلَى الْإِسْلَامِ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ، وَمَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ الْمُحَارِبِينَ بِمَكَّةَ إِلَّا وَلَهُ سَابِقَةٌ مُحَارِبَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، وَمَعَ هَذَا لَمْ يُطَالِبِ النَّبِيُّ مَنْ اسْلَمَ مِنْهُمْ بِشَيْءٍ مِمَّا سَبَقَ.

الثَّانِيَةُ: إِنْ كَانَ الْمُحَارِبُ مُسْلِمًا، فَلَا تَخْلُو تَوْبَتُهُ مِنْ صَوْرَتَيْنِ:

الصُّورَةُ الْأُولَى: إِنْ كَانَ الْحَاكِمُ قَادِرًا عَلَيْهِ لَوْ طَلَبَهُ، وَإِنْ طَالَ طَلَبُهُ، وَالْمُدَّةُ الَّتِي يُطَلَّبُ فِيهَا لَا يَكُونُ فِيهَا فُسَادٌ يُؤَاوِي مَصْلَحَةَ طَلَبِهِ، فَلَا تُقْبَلُ مِنْهُ تَوْبَتُهُ وَلَوْ امْتَنَعَ عَنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهِ إِلَّا بِقَبُولِهَا؛ وَعَلَى هَذَا يُحْتَمَلُ نَهْيُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ عَنْ قَبُولِ تَوْبَةِ الْمُحَارِبِ؛ لِأَنَّ مَصْلَحَةَ إِقَامَةِ الْحَدِّ أَعْظَمُ، وَيَتَرَكُّهَا وَقَبُولُ تَوْبَةِ كُلِّ مُحَارِبٍ يَمْرُضُ تَوْبَتَهُ؛ يَنْجِرُ النَّاسُ عَلَى الْحُرْمَاتِ وَقَطْعِ السَّبِيلِ؛ وَقَدْ صَحَّ عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ: أَنَّهُمْ سَأَلُوا غَزْوَةَ عَنْ تَلَفُصِّ فِي الْإِسْلَامِ فَأَصَابَ حَدودًا ثُمَّ جَاءَ ثَانِيًا، فَقَالَ: (لَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ، لَوْ قَبِلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ، اجْتَرَأُوا عَلَيَّ، وَكَانَ فَسَادًا كَبِيرًا) وَلَكِنْ لَوْ تَرَّ إِلَى الْعَدُوِّ ثُمَّ جَاءَ ثَانِيًا، لَمْ أَرِ عَلَيْهِ عَقوبَةً<sup>(٢)</sup>.

وبهذا قال غيرُ واحدٍ؛ كالأوزاعيِّ وغيره.

(١) تفسير الطبري (٨/ ٣٩٢ - ٣٩٣).

(٢) تفسير الطبري (٨/ ٣٩٨).

وعليه يُحمل ما جاء عن عكرمة والحسن في هذه الآية: أنهما  
قالا: إن آية التوبة من الجارية هذه لا تُحرر المسلم.

والصورة الثانية: أن يُحارب فيطلب ويُعرف امرأة ويُعجز عنه،  
ويُعلن أمر توبته بالمغو عنه، والإمام عاجز عنه، ولو لم يُقبل توبته،  
استمر فسادُه وإساءةُ غاؤه توبته يُقبل ويُسقط عنه الحق المناط بالحاكم،  
وهو الضلْب والقتل والقطع بين خلافي، واختلَف في حقوق الناس: فقال  
بإسقاطها جميعاً اللَّيْثُ.

ويقول التوبة حول الصحابة: فقد جاء عن علي وأبي موسى  
وابن عباس والحسن بن علي وعبد الله بن جعفر وغيرهم: كما روى  
ابن أبي حاتم: من حديث سُجَالِيد، عن الشعبي: قال: «كان حارثة بن  
بكر النخعي من أهل البصرة، وكان قد أفسد في الأرض وحارب، فكلَّم  
رجالاً من قريش، منهم الحسن بن علي وابن عباس وعبد الله بن جعفر،  
فكلَّموا علياً فيه، فلم يؤمنه، فأتى سعيد بن قيس الهذلي فخلعه في  
داره، ثم أتى علياً، فقال: يا أمير المؤمنين، أرايت من حارب الله  
ورسوله، وسعى في الأرض فساداً، هزأ حتى بلغ: ﴿إِلَّا إِلَهُكَ كَلْبًا﴾ من  
قَبْلِ أَنْ تَقُولُوا عَلَيْهِمْ؟ قال: فكتب له أماناً، قال سعيد بن قيس: فإنه  
حارثة بن بكر<sup>(١)</sup>.

وروى الشعبي نحوه عن أبي موسى زمن عثمان بن عفان: أخرجه  
ابن جرير<sup>(٢)</sup>.

ودفع الضحَّاك وابن شهاب والليث ومالك والأوزاعي والشافعي:  
إلى أن من خيف استطاراً ضره إن لم يُغف عنه، وهو قادر على

(١) «تفسير ابن كثير» (١/٢٠٢). ويظر: «تفسير الطبري» (٨/٣٩٤).

(٢) «تفسير الطبري» (٨/٣٩٥).

الاستمرار بالإساءة: أَنَّهُ يُعْفَى عَنْهُ: دفعًا لشرِّ أَهْلِكُمْ مُتَحَقِّقٍ؛ وهذا من الْفَقْه، فَيُرْجَعُ فِي ذَلِكَ إِلَى تَحَقُّقِ اسْتِمْرَارِ إِسَاءَتِهِ وَمَدَى عَجْزِ الْحَاكِمِ عَنْهُ؛ وَمَالٌ إِلَيْهِ ابْنُ جَرِيرٍ<sup>(١)</sup>.

وَيُعْفَى مَالُكَ وَالشَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّ مَا أَصَابَتْ بِهِ مِنْ مَالٍ أَوْ دَمٍ، وَطَالَ بِه مُدَّحٌ بَعِيضُهُ وَقَاسَتْ الْيُسَّةُ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْمَالَ يَمُودُ لِأَهْلِهِ؛ وَالْدَّمَ يُفَادُّ بِهِ، وَيُسَقَطُ عَنْهُ حَدُّ الْجِرَازَةِ الْمُتَعَلِّقُ بِالْحَاكِمِ.

وَمَنْ حَازَتْ وَأَخَافَتْ وَقَطَعَ السَّبِيلَ، ثُمَّ نَابَ وَاسْتَشَرَ وَلَمْ يُعْلَمْ أَمْرُهُ إِلَّا بَعْدَ زَمَنِ مِنْ صِلَاحِهِ بِشَهَادَةِ أَحَدٍ عَلَيْهِ، فَلَهُ يَتْرَكَ إِلَّا مِنْ الْحَقُوقِ الْخَاصَّةِ؛ لِدُخُولِهِ فِي التَّوْبَةِ قَبْلَ الْقُتْرَةِ، وَلَكُونِ الْمَقْصُودِ مِنْ قَبُولِ تَوْبَتِهِ مَسْتَفِيدًا؛ لَاسْتِمْرَارِهِ وَخِفَافِ أَمْرِهِ وَانْتِهَاءِ زَمْنِهَا، وَرُبَّمَا يَكُونُ فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ بَعْدَ طَوِيلِ زَمَنِ صِلَاحِهِ إِسَاءَةً لَهُ، وَقَدْحٌ فِي عِدَالَتِهِ الَّتِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهَا أَمْرُهُ.

\*\*\*

**﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَ وَكَفَّهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾﴾ (الأنعام: ٢٠٥).**

فِي هَذِهِ آيَةٍ: الْإِشَارَةُ إِلَى دِمُومَةِ تَبَرُّعِ الْجِهَادِ، وَأَنَّ قَوَائِمَهَا كِدَوَامُ التَّقْوَى وَابْتِغَاءُ الْوَسِيلَةِ إِلَى اللَّهِ، وَأَيْضًا تَخْتَلِفُ جِهَتُهُ وَأَرْضُهُ، وَلَا يَجُوزُ رَفْعُهُ مِنَ الْأَرْضِ، إِلَّا بِزَمَانٍ وَعَهْدٍ مُحَدَّدٍ؛ فَإِنَّ الْعَهْدَ الدَّائِمَ عَلَى تَرْكِ الْجِهَادِ عَلَى كُلِّ الْأَمْسِ إِبْطَالٌ لَهُ وَإِلغَاءٌ لِتَشْرِيعِهِ، وَلَكِنْ قَدْ يَصْحُ عَهْدٌ دَائِمٌ لَجَهْدٍ وَأَرْضٍ وَعُدُوٌّ بَعِيضُهُ لَا كُلُّ الْأَمْسِ؛ فَقَدْ

(١) «تفسير الطبري» (٤/١٠٨).

تَضَعُفُ الْأُمَّةُ فِي زَمَنِ فَتَحْتَاجُ إِلَى إِزَالِ عَدُوِّهَا عَلَى عَهْدِ وَسَلَامٍ، وَيَأْسُ الْعَدُوُّ إِلَّا السَّلَامَ الدَّائِمَ لِيَأْمَنَ، وَإِنْ لَمْ يَلْقَ فَيَتَرَبَّصُ بِالْمُسْلِمِينَ بِمَا لَا طَاقَةَ لَهُمْ بِهِ، فَيَصْخُ هَذَا فِي أُمَّةٍ دُونَ أُمَّةٍ، لَا فِي كُلِّ الْأُمَمِ؛ لِأَنَّهُ فِي كُلِّ الْأُمَمِ إلغاء لأصل التشريع.

### ديمومة الجهاد:

وقد اخْتَارَ اللَّهُ بِدِيمُومَةِ الْجِهَادِ فِي الْأُمَّةِ؛ كَمَا جَاءَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ؛ قَالَ: (لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)، قَالَ: فَيَقُولُ عِيْسَى بْنُ مَرْيَمَ ﷺ، فَيَقُولُ أُبَيْرُهُمْ: تَعَالَى صَلِّ لَنَا، فَيَقُولُ: لَا؛ إِنْ بَطَضْتُكُمْ عَلَى بَعْضِ أَمْرٍ، فَتُكْرِمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ؛ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ<sup>(١)</sup>، وَبُخَارِيُّ عَنْهُ عَنْ معاوية<sup>(٢)</sup>، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ<sup>(٣)</sup>، وَتَرْجَمَ عَلَيْهِ بِهَذَا الْمَعْنَى<sup>(٤)</sup>.

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ الْكَلَامُ عَلَى الْجِهَادِ وَأَنَوَاعِهِ وَدِيمُومَتِهِ فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا، وَلَئِنَّمَا كَانَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى فِي هَذِهِ آيَةٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَرَنَ الْجِهَادَ بِتَقْوَاهُ، وَجَعَلَهُ مَعَ التَّقْوَى وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ شَرْطًا لِلْفَلَاحِ، وَالْفَلَاحُ مَطْلُوبٌ لِلْأُمَّةِ فِي كُلِّ زَمَانٍ، وَمَتَى زَالَ الشَّرْطُ أَوْ نَقَصَ، زَالَ فَلَاحُهَا أَوْ نَقَصَ، وَزَوَالَ فَلَاحِ الْأُمَّةِ لَا يَعْنِي زَوَالَ فَلَاحِ الْأَفْرَادِ؛ لِأَنَّ الْجِهَادَ شَرِيعَةُ أُمَّةٍ، وَزَوَالَ أَوْ تَقْصَادُ فَرَائِضِ الْإِمَامِ وَالْأُمَّةِ بِجَعْلِ الْأَمْرِ عَلَى حَالِ الْأُمَّةِ الْعَامَّةِ وَحَالِ إِمَامِيهَا، فَتُسَلِّبُ الْفَلَاحَ، وَيَكُونُ الْفَلَاحُ فِي أَفْرَادِهَا مَوْجُودًا؛ لِقِيَامِ الْعَجْرِ فِيهِمْ.

• • •

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٠٠٠) (١٣٧/١). (٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٠٣٧) (١٠٢٤/٣).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٣١١) (١٠١/٩). (٤) مُصْحِحُ الْبُخَارِيِّ (١٠١/٩).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْكَافِرُ وَالشَّارِقُ قَاتِلَتُهُمَا أَبْوَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَفَا نَكَالًا مِنْ أَمْرِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾﴾ (المائدة: ٤٣٨).

ذَكَرَ اللَّهُ حُدَّ السَّرْقَةِ بِعَدَمِ ذِكْرِ حُدِّ الْجَزَائِذِ؛ حَتَّى لَا يُظَنَّ أَنَّ الْحُزْمَةَ لِلنَّفْسِ فَقَطْ؛ فَإِنَّ الْجَزَايَةَ يَكُونُ فِيهَا التَّخْوِيفُ أَوْ الْقَتْلُ مَعَ أَخْلِ الْمَالِ، فَهِيَ قَصْدُ الْمَالِ مِنْ صَاحِبِهِ، بِخِلَافِ السَّرْقَةِ، فَهِيَ خَالِبًا أَعَدَّ الْمَالِ حُفْيَةً بَعِيدًا عَنْ عَيْنِ صَاحِبِهِ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ حُدَّ السَّرْقَةِ لِإِبْهَانِ عِضْمَةِ الْمَالِ وَحُدَّةِ كَعْصَمَتِهِ مَعَ غَيْرِهِ.

### الْحُكْمُ النَّاتِجُ فِي الْحُدُودِ:

وَذَكَرَ الْجَنَسَيْنِ الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ: ﴿وَالْكَافِرُ وَالشَّارِقُ﴾؛ لِإِبْهَانِ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْحُكْمِ، وَأَنَّ الشَّقَّةَ الْفِطْرِيَّةَ قَدْ تُدْرِكُ الْإِنْسَانَ عَلَى الْأَنْثَى أَكْثَرَ مِنَ الذَّكَرِ، لِثَبَّتِ اشْتِرَاكُهُمَا فِي الْحُكْمِ، وَقَطَعَ يَدَ السَّارِقِ رَدْعًا لَهُ وَعَلَامَةً رَادِعَةً دَائِمَةً لِغَيْرِهِ مِمَّنْ يَرَاهُ، وَالْقَطْعُ - وَإِنْ كَانَ شَدِيدَ الْأَثَرِ عَلَى فَاعِلِهِ - إِلَّا أَنَّ اللَّهَ يَحْفَظُ أَمْرَ الْأَمْرِ وَيَعْصِمُ مَالَهَا وَدَمَهَا وَيَجْرُسُهَا بِهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ الْأَثَرَ الْمُدْفُوعَةَ مِنْ إِقَامَةِ الْحُدُودِ، وَلَكِنَّ النَّاسَ يَقْبِلُونَهَا وَلَا يُدْرِكُونَ بِقَدَارِهَا لَوْ وَقَعَتْ فَيَاخُلُونَ بِالظَّوَاهِرِ، وَلَوْ ثُبُوتُ لِلنَّاسِ مِنَ الْغَيْبِ عَنْ مَقْدَارِ مَا يَدْفَعُ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْمَفَاسِدِ بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُدُودِ، لَأَقَامُوا الْحُدُودَ بِالنُّبُهَاتِ؛ لِثَبَّتِ تَسْكِينَهُمْ بِهَا، وَلَكِنَّمَا ثُبُوتُ عَنْهُمْ وَيَقْبِلُونَهَا، وَلَا يُدْرِكُونَ قَدْرَهَا وَهَدَفَهَا وَبِشَاعَتِهَا، فَلَا يَحْكُمُونَ إِلَّا عَلَى مَا يُشَاهِدُونَ وَيُجَسُّونَ بِهِ مِنَ الْأَثَارِ؛ وَلِلَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ كَثِيرًا مَا يَذَكِّرُ اسْمَهُ الْحَكِيمَ بَعْدَ تَسْرِيعِهِ لِأَحْكَامِ ثُبُوتِ أَكْثَرِ أَثَارِهَا عَنِ الْجَسِّ؛ لِئَذَكِّرَ بِحُكْمِهِ لَا يُدْرِكُونَهَا.

إِخْفَاءُ اللَّهِ لِلْأَثَارِ السَّيِّئَةِ الْمُدْفُوعَةِ بِالْحُدُودِ:

وَلَعَلَّ مِنْ حِكْمَةِ اللَّهِ فِي إِخْفَاءِ الْأَثَارِ السَّيِّئَةِ الْمُدْفُوعَةِ بِسَبَبِ إِقَامَةِ

الحدود: أَلَا يَسْتَبِشِقُهَا النَّاسُ فَيَبْغُوا فِي إِقَامَةِ الْحُدُودِ، وَيَاخُذُوا بِالشُّبُهَاتِ وَالظُّلُومِ، فَيَنْتُمِ الْفَسَادُ فِيهِمْ، فَأَعْفَى اللَّهُ أَنْزَلَ مَنَافِعَ إِقَامَةِ الْحُدُودِ لِأُمُورٍ مِنْ أَعْظَمِهَا لِمَرَاتٍ عَظِيمَاتٍ:

الأول: امتحانُ لإيمانِ المؤمنين، ومقربينهم بأمرِ ربِّ العالمين، وتسليمهم له؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَتَسَوَّ مِنْ أَكْثَرِ حَكْمًا يَقْوَى يُؤْمِنُونَ﴾ (المائدة: ٥٠).

الثاني: حتى لا يَبْغُوا فِي إِقَامَةِ الْحُدُودِ لَوْ أَدْرَكُوا مَقْدَارَ مَا تُدْفَعُ الْحُدُودُ مِنْ شَرٍّ وَفَسَادٍ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ ضَعِيفَ التَّقْدِيرِ لِلْأُمُورِ، فَيَعْظُمُ الشَّرُّ بِالْإِسْرَافِ وَالْبَغْيِ فِيهَا، فَيُؤَخَذُ الْمُتَّهَمُ بِظَنٍّ، وَتُجْعَلُ الْقِرَائِنُ بِرَاهِينَ، وَتُقَامُ الشُّبُهَاتُ مُقَامَ الْبَيِّنَاتِ.

وقد كان حدُّ السرقة رُبَّمَا أقيمَ في الجاهليَّة؛ فقد أضافته قريشٌ على مَنْ سَرَقَ كَنْزَ الْكَمِيَّةِ، وهو رجلٌ يُقالُ له: قُرَيْشُ الْخَزَاعِي<sup>(١)</sup>، ولم يكونوا يُجِيرُونَهُ عَلَى كُلِّ سَارِقٍ، وَلَا فِي كُلِّ مَالٍ مَسْرُوقٍ.

### إِقَامَةُ السُّلْطَانِ لِلْحُدُودِ:

وقوله تعالى: ﴿فَاتَّكَمُوا لِيُرِيَكُمْ﴾ بِخَطَابِ السُّلْطَانِ لَا لِغَيْرِهِ، فَلَا يُقِيمُهَا غَيْرُهُ إِلَّا مَا كَانَ بِتَوْكِيلٍ مِنْهُ؛ وَتَعْضُدُ ذَلِكَ: أَنَّ اللَّهَ لَمَّا جَعَلَ الْخِطَابَ لِلْحُكَّامِ، قَالَ: ﴿فَاتَّكَمُوا لِيُرِيَكُمْ﴾، وَلَمَّا كَانَ الْخِطَابُ بِعَدِّ ذَلِكَ لِلْمُذْنِبِ، قَالَ: ﴿فَلَنْ تَكُونَ مِنْ بَنِي ظُلُومٍ وَأَتَكَلِّعُ﴾ (المائدة: ٢٤).

أَشْرَاطُ النَّصَابِ وَالْجَزْيِ فِي حَدِّ السَّرَقَةِ:

وعاشرُ الأبي: إطلاقُ إقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَى كُلِّ سَارِقٍ، وَفِي كُلِّ

(١) ينظر: «سيرة ابن هشام» (١/١٩٣)، و«تفسير ابن كثير» (٣/١٠٧).

مسروقي، وبهذا أخذ بعضُ فقهاء الظاهريَّة فلم يَشْتَرِكُوا بِصَابًا وَلَا جِرْزًا، ومع ظاهر الآية: يَتَخَصِّصُونَ بِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ لِنَجْدَةِ الْحَنَفِيِّ لَمَّا سَأَلَهُ عَنِ الْحُكْمِ فِي الْآيَةِ: عَامٌّ أَوْ خَاصٌّ؟ قَالَ: بَلْ عَامٌّ<sup>(١)</sup>.

وَاسْتَدَلُّوا بِمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»<sup>(٢)</sup> مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (لَمَنْ أَلِفَ السَّارِقَ يَسْرِقِ الْبَيْضَةَ فَتَقَطَّعَ يَدُهُ، وَيَسْرِقِ الْحَبْلَ فَتَقَطَّعَ يَدُهُ)<sup>(٣)</sup>.

وهذا الحديثُ حديثٌ عامٌّ، قد جاء ما يُبَيِّنُهُ وَيُخَصِّصُهُ، وَفِيهِمَا الْجَبَالُ وَالْبَيْضُ تَخْتَلِفُ وَتَتَبَايَأُ حَدًّا وَنَوْعًا، فَإِنْ قُلْتَ غَلَا ثَمْنُهَا، وَإِنْ كَثُرَتْ رَحَصُ ثَمْنُهَا، وَتَخْتَلِفُ ثَمْنُهَا مِنْ نَوْعٍ إِلَى نَوْعٍ، وَمِنْ زَمَانٍ إِلَى زَمَانٍ بِحَسَبِ حَاجَةِ النَّاسِ، وَيُسْرِهِمْ وَعُسْرِهِمْ، وَقَلْبَرِهِمْ وَغَنَائِهِمْ، وَظَاهَرُ: التَّزْمِيدُ فِي وَضَاعَةِ السَّارِقِ وَتَفَاهُتِ قَصْبِهِ، وَسُوءِ تَدْبِيرِهِ أَنْ يُهَانَ دَمُهُ فِي الْقَلِيلِ يُضَيِّعُ عَضْرًا مِنْ أَعْضَائِهِ.

وَقَدْ حَمَلَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ مِنَ السَّلَفِ الْبَيْضَةَ وَالْحَبْلَ فِي الْحَدِيثِ عَلَى بَيْضَةِ الْحَدِيدِ وَحَبْلِ السَّفِينَةِ؛ قَالَهُ الْأَعْمَشُ فِيمَا حَكَاهُ الْبُخَارِيُّ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

وَلَبِ نَظَرًا؛ فَلَا تُعْرِفُ جِبَالَ السَّفِينَةِ فِي الْجَبَابِزِ، وَالْأَعْمَشُ كُوفِيٌّ بَعِيدٌ عَنْ عُرْفِهِمْ، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ عَامًّا فَيُخَصِّصُ، وَإِنَّمَا مَعَارِضًا يُنَسَّخُ، وَإِنَّمَا مُجَنَّلًا فَيُبَيَّنُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالَّذِي عَلَيْهِ اتِّفَاقُ الْأَثْنَةِ الْأَرْبَعَةِ، وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ حَامِلَةِ السَّلَفِ: عَدَمُ إِطْلَاقِ إِقَامَةِ حَدِّ السَّرْقَةِ عَلَى كُلِّ سَارِقٍ وَفِي كُلِّ مَسْرُوقٍ، وَقَدْ جَاءَ

(١) «تفسير الطبري» (١٠٩/٨).

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٨٣) (١٥٩/٨)، ومسلم (١٦٨٧) (١٣١٤/٣).

(٣) أخرجه البخاري (٦٧٨٣) (١٥٩/٨).



في السنّة شروك في إمامه حدّ القطع، وإن اختلفت كلام السلف والعلماء في تقدير بعضها، إلا أنهم يقرّون بأصلها؛ فقد اتفق الأئمة الأربعة على النصاب واختلفوا في تقديره، واتفقوا على الجزئ واختلفوا في وضعه.

شرط النصاب:

فإنما شرط النصاب، فاختلفوا في تقديره على القول:

الأول: أنه ثلاثة دراهم مبرورة خالص، وهذا قول مالك؛ أحدًا بما ثبت؛ من حديث ابن عمر؛ أنّ النبي ﷺ قطع في وجع ثلثة قراهم؛ رواه الشيخان<sup>(١)</sup>.

وهو عمل عثمان؛ حيث قطع في أثر جع لما قيم ثمنها فراه قد بلغ ثلاثة دراهم<sup>(٢)</sup>؛ قال مالك: «وهو أحب ما سمعت إلّ في ذلك»<sup>(٣)</sup>، ومراد مالك في عمل الخلفاء، لا عموم ما ورد؛ فحديث ابن عمر أحب وأعظم، وقد روى مالك حديث ابن عمر<sup>(٤)</sup> وقتل عثمان في «موطئه»؛ وهي صحيحة.

الثاني: أنه عشرة دراهم؛ وهو قول أبي حنيفة وصاحبه والثوري؛ واحتجوا بما رواه ابن أبي شيبة، عن ابن عباس، وعمر بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ أنّ ثمن الجع عشرة دراهم في زمن النبي ﷺ<sup>(٥)</sup>، وقد تفرقة به محمد بن إسحاق، وخالف الثقات، وحديثه منكّر.

الثالث: أنه ربع دينار؛ وهو قول الشافعي، وحججه الشافعي ما

(١) أخرجه البخاري (٦٧٩٤) (١٦٦/٨)، ومسلم (١٦٨٦) (١٣١٣/٢).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (عبد الباقي) (٢٣) (٨٣٢/٢)، وابن أبي شيبة في «مصنفه»

(٢٨٠٩٦) (٢٨٠/٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٦٠/٨).

(٣) «موطأ» مالك (عبد الباقي) (٨٣٣/٢).

(٤) أخرجه مالك في «الموطأ» (عبد الباقي) (٢٦) (٨٣١/٢).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٨١٠/٤) و(٢٨١٠/٥) (٢٨٦/٥).

ثبت: من حديث عائشة: قالت: قال رسول الله ﷺ: (تُقَطَّعُ الْبَدُّ فِي رُبْعٍ يَبْكِرُ قَصَاعِدًا)؛ رواه الشيخان<sup>(١)</sup>.

وقوله فيه: «قَصَاعِدًا» دليل على أنه لا يُقَطَّعُ في أدنى من الرُّبْعِ، وأصرَّحَ من ذلك: رواية مسلم؛ ففيها النهي عن القطع فيما هو أقلُّ؛ قال ﷺ: (لَا تُقَطَّعُ بَدُّ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعٍ يَبْكِرُ قَصَاعِدًا)<sup>(٢)</sup>.

وحديث قطع النبي ﷺ في البحر، وقطع عثمان في الأترجة، وأنها ثلاثة دراهم، لا تُعارض حديث عائشة هذا؛ وذلك أنَّ صُرِفَ الدراهم بالدينار بفاوِث بحسب الحال والزمان، واليُسْرَ والمُسْرَ، ولكنَّه يقرَّبُ من ثلاثة دراهم، وقد جاء صريحها في قطع عثمان في الأترجة حيث قوِّمها فوجدَها تُساوي ثلاثة دراهم من صُرِفَ اثني عشرَ وزنها بدينار.

وقوله مالك والشافعي مُضَارِبَانِ.

الرابع: جعل أحمدُ العملَ بحديث ربع الدينار وثلاثة الدراهم جميعًا، وأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يُصَابُ؛ فإنَّ كان المسروقُ فُتَّةً، فَيُقَطَّعُ في ثلاثة دراهم، وإنَّ كان ذهبًا، ففي ربع دينار؛ وهذا القولُ الرابعُ في المسألة قال به إسحاق وغيره.

والأظهر - والله أعلم - الاعتبارُ بحديث ربع الدينار عند الاختلاف؛ لأنَّ القُطْعَ بثلاثة دراهمَ لمساواةِ الدراهم الثلاثة لربع دينار، كما جاء في يُعْلَى عثمان، ولو زادت الدراهم على الدينارين في الصُّرْفِ وهو نادرٌ، فلا يُقَطَّعُ في أقلَّ من ربع دينار ولو كان ثلاثة دراهم؛ لصراحة الحديث في «الصحيح»: (لَا تُقَطَّعُ بَدُّ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعٍ يَبْكِرُ

(١) أخرجه البخاري (١٧٨٩) / ٨، ومسلم (١٦٨٤) / ٣ (١٣١٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٦٨٤) / ٣ (١٣١٢).

فَصَاحِدًا)، وهذا صريح في النهي عن القطع فيما هو أقل منه، وحديث ابن عمر فعل مجزئ في القطع بثلاثة دراهم، وظاهر النهي في حديث عائشة للتحريم؛ لأنه نهى عن إقامة حد واجب، ولا يرفع الحد الواجب إلا أمر مؤثمة أو أشد، فحمل على المنع للتحريم، وحمل حديث ابن عمر على موافقة الصَّرف في الدراهم لربح الثبارة كما نقله عثمان.

وبعض ما حمله من حديث ابن عمر ما جاء في بقية الأحاديث؛ كما في رواية النسائي: (لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ فِيمَا قَوْلُ الْمُجَرَّنِ)، قبل لعائشة: ما نَعَنَ الْمُجَرَّنُ؟ قالت: رفع دينار<sup>(١)</sup>.

وفي المسألة أقوال للسلف أخرى، وما سبق هو الذي عليه فتوى علماء البلدان، وهو المشهور منها، ومن السلف من قلَّز النصاب بخمسة دراهم؛ كما في مجيب.

وحديث ابن عمر فعل لا ينفي ما علقه ولا يثبت إلا بدلالة أخرى غير ظاهره؛ كدلالة الأولى، أو دلالة المفهوم، أو بنص آخر.

### شرط الجزئ:

وأما الجزئ: فبشرطه عائدة الفقهاء؛ لأنه لا يتحقق اسم السرقة في اللغو إلا ما كان في جزئ، فالسرقة ما أجد خطية بين موضع يؤمن في يثله على المال، والجزئ أصل في تعريف السرقة، وما أجد بين المال بين غير جزئ لا يُسَمَّى سرقة ولا الفاعل سارقاً؛ ولذا فإن من المؤمنين على مال فاحتاقته لا يُسَمَّى سارقاً؛ كالسيف يأخذ متاع مضيق، وأمين المال يأخذ المال، وقد روى جابر أن رجلاً أضاف رجلاً فانزله في سريره له، فوجد متاعاً له فاحتاقته، فأتى به أبا بكر، فقال: شل عنه؛

فليس سارقاً؛ وإنما هي أمانة احتكاتها<sup>(١)</sup>.

**جزء كل شيء بحسبه:**

والجزء لا وصف له جامعاً يشمل جميع أنواع المال؛ فجزء الذهب غير جزء الدروع والذهب، وجزء الدروع والسلاح غير جزء المراكب؛ فكل ما عد في العرف جزءاً للمال يَحْيِيهِ، فهو جزء صحيح يجب توافره.

وهو له تعالى: ﴿وَالسَّرِقَةُ وَالنَّارُوتُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾: يُؤْخَذُ مِنْ إطلاق السارق والسارقة عموم المال المسروق، ويدخل فيه الثمار والحبوب والغروض وغير ذلك؛ ويدخل على هذا ويُؤْخَذُ بِعِلِّ عثمان؛ ففيه القطع في الثمار، وهذا الذي عليه جمهور العلماء، خلافاً لأبي حنيفة.

**صفة القطع في السرقة:**

وإنما صفة القطع في السرقة:

فإنه يكون لليد اليمنى عند عاتق العلماء، وقد قرأ ابن مسعود، فقال: «فأقطعوا أيماهما»<sup>(٢)</sup>، وهي قراءة تفسيرية لبيان معنى الحكم، وهي في التلاوة في حكم الشاذ.

وهذا الذي عليه عمل عاتق السلف، وبه قضى الخلفاء، خلافاً للخوارج الذين يَقْضُونَ بقطع اليد من الكتف.

وإن تكرر بين السارق السرقة بعد قطعه في الأولى، فقد اختلف العلماء في العقوبة في الثانية:

وأكثر العلماء: على بقائها حياً؛ وهو النقطع.

(١) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (١٢/٣٦٤).

(٢) التفسير الطبري (٨/٤٠٨).

ومنه من قال: بأن القطع مرة واحدة، والعقوبة بعد ذلك تكون تمزيقاً، وهذا ظاهر قول عطاء وأبي حنيفة.

واختلفت قول من قال بالقطع بعد الثانية فيما يُفَطَّمُ بعد السرقة الأولى:

فمنهم من قال: يُفَطَّمُ يده اليسرى؛ وهذا الذي عليه عمل الخلفاء؛ كأبي بكر وعمر، ولم يخالفهم أحد من الصحابة فيما أعلم؛ وبه يقول مالك والشافعي ورواية عن أحمد.

ومنه من قال: تُقَطَّعُ الرجل من خلاف، فلا يُفَطَّمُ إلا يده ورجله؛ وهو قول الزهري وحماد، ورواية عن أحمد، قال الزهري: «لَمْ يَبْلُغْنَا فِي السُّتَةِ إِلَّا قَطْعَ الْيَدِ وَالرَّجْلِ»<sup>(١)</sup>.

ولا نص في المسألة؛ لأنَّه وقوعها؛ أن يسرق الرجل بعد فطمو مرة أو مرتين وأكثر، ويُرجع في ذلك إلى الاجتهاد بحسب الحال والمصلحة من تعيين موضع القطع وأصلها ردعاً وزجراً.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ مِنْكُمْ عَلَيْهِ ذَنْبٌ فَلْيَتُوبْ إِلَى اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾﴾ [المائدة: ٣٩].

بعدما ذكر الله حد السرقة، نَبَّهَ على التوبة وأرشد إليها، معرَّضاً بتوبه وخطاياه ورحمته بالمتلبيين، وفي هذه الآية مسائلتان:

الأولى: تكفير الذنوب بإقامة الحدود على أصحابها، وقد تقدَّم الكلام على هذه المسألة قبل آية الرقة.

**الثانية:** التفاضل بين إقامة الحد وطلب الشتر والتوبة، وقد اختلفت العلماء فيمن أصاب حداً: هل الأفضل في حقه الشتر على نفسه، والتوبة من ذنبه، أو عرض نفسه لإقام عليه الحد؟

ومما لا يختلفون فيه: أنَّ مَنْ أصاب حداً من حقوق العباد في مالٍ أنه يجب إعادته إلى أهله، وأنَّ التوبة لا تكفي في زوال الحقوق، وكذلك في الدماء فيجب فيها القصاص، أو الاستحلال.

وأما الحدود التي هي من حق الله، فإنَّ بَلَّغَ السُّلْطَانُ، وَجَبَ إقامتها، ولا يجوز له إسقاطها لتوبة المذنب؛ لأنَّها حقُّ هو يجب أن يُقام أَوْحِيَهُ اللهُ لِحُكْمِهِ في صالح العباد، وأما ما لم يَبْلُغِ السُّلْطَانُ، ففي التفاضل بين التوبة والحدود خلاف، والأصحُّ: فضل الاستتار بالذنب، والإقلاع عنه، والإكثار من التوبة والاستغفار، وإتباعه بالعمل الصالح؛ فإنَّ الحساب يُفَعِّلُ السَّيِّئَاتِ.

### شتر أصحاب الذنوب:

ولم يثبت عن النبي ﷺ أنه أمر الناس أو أحداً بعينه أن يُبدي ما استتر من ذنوبه ليقيم عليهم الحد، بل الثابت عكس ذلك، وهو الأمر بالاستتار والتوبة، والإعراض عن المُجْرِّ على نفسه بالذنب الذي يُوجب حداً حتى يُعَيِّدَ عليه، وفي مسلم؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَا عَزَّ أَقْرَ بِالرُّزْنِ عَلَى نَفْسِهِ: (وَتَحَكَمُ) رُجِعْ لِمَا تَقْتَضِيهِ اللهُ وَتُبْ إِلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

وقد قال أبو موسى الأشعري: «كُنَّا - أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ - نَتَحَدَّثُ كَرَّاً مَا جَزَا أَوْ غَلَوِ التَّرَاكُ ثُمَّ نَجِئُ فِي الرَّايَةِ، ثُمَّ نَطْلُقُهُمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ» رَوَاهُ الْحَاكِمُ<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه مسلم (١٦٩٥) (١٣٢١/٣).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرکة (٣٨٥/٤).

وفي الحديث قال ﷺ: (أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ لَنْ لَكُمْ أَنْ تَنْفَقُوا عَنْ حُدُودِ اللَّهِ، مَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ الْقَادُورَاتِ شَيْئًا، تَلَبَّسْتُ بِسُتْرِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ مَنْ يُبْدُو لَنَا صَفْحَتَهُ، نُقِمَ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ،) رَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ مُرْسَلًا<sup>(١)</sup>، وَالْحَاكِمُ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو<sup>(٢)</sup>.

وقد جاء في «المستدرك»، وعند أبي داود والنسائي، من حديث زَيْدِ بْنِ نَعِيمٍ بْنِ هُرَّالٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَبِيهِ فِي مَا عَنِ لَنَا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الرَّابِعَةِ يُرِيدُ الْحَدَّ، فَلَمَّا رُجِمَ وَرَجِدَ مَسَّ الْحِجَارَةَ، خَزَعٌ وَخَرَجَ يَسْتَعِذُّ، قَالَ: (وَاللَّهِ يَا هُرَّالُ، لَوْ كُنْتُ سَقَرْتُ بِقَوْلِكَ، لَكُنَّ خَيْرًا مِنَّا صَنَعْتَ بِهَذَا)<sup>(٣)</sup>، وَهَذَا مَحْمُودٌ عَلَى أَنَّ هُرَّالًا لَيْسَ مِنَ السُّلْطَانِ، وَفِي مِثْلِ حَالِ مَا عَنِ: مَقْبُولٌ تَائِبٌ، لَا مُسْتَكْبِرٌ مُقْبِلٌ مُعَاتِدٌ.

وقد تَوَاتَرَتْ الأدلَّةُ عَلَى فَضْلِ الشَّرِّ، وَسَقَرِ الْمُخْطِئِينَ؛ كَمَا فِي «الصحيح»: (مَنْ سَقَرَ مُسْلِمًا، سَقَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ)<sup>(٤)</sup>، وَقد تَوَاتَرَتْ الأحاديثُ فِي الشَّرِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَمْرٍو وَغَيْرِهِمْ.

وقد جعلَ اللهُ مَكْفُورَاتِ الذُّنُوبِ إِثْمًا وَإِقَامَةَ الْحُدُودِ، وَإِثْمًا جَعَلَ اللهُ الْحُدُودَ مَكْفُورَاتٍ، لَا تَزْهِدُنَا فِي الذُّنُوبِ وَالشَّرِّ؛ وَلَكِنْ جَبَرًا لِنَفْسٍ مِنْ أَصَابَ حَدًّا حِينَئِذَا نَقُومُ عَلَيْهِ الْبَيْتَةُ وَيَبْلُغُ السُّلْطَانُ؛ أَنَّ اللهَ لَا يَجْمَعُ عَلَيْهِ عِلَاتَيْنِ.

ويفضلُ شَرُّ النَّفْسِ عَلَى إِثْمَةِ الْحَدِّ جَزَمَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَثَمَةِ كَمَا لِكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَغَيْرُهُمْ.

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (عيد الباقي) (١٧) (١٧٢/٢)، (١٨٧٠/٢).

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١) (٢٤٤/١) و(٣٨٧/٤).

(٣) أخرجه أحمد (٢١٨٩٠) (٢١٦/٥)، وأبو داود (٤٣٧٧) (١٣٤/٤)، والنسائي في

السنن الكبرى (٧٣٣٤) (٦/٤٦٦).

(٤) أخرجه مسلم (٢٦٩٩) (٤/٧١-٧٢).

## العمل الصالح بعد التوبة:

ويذكر الله الإصلاح بعد التوبة: ﴿لَنْ نَكْتَلِبَ مِنْهُمُ عُقْبًا وَلَا نَكْتَلِبُ عَلَيْهِمُ الذَّنْبَ أَوْ عَمَلَهُمْ إِلَّا بِمَا نَكُنَّ فَعَالِينَ﴾ (١) لأن ترك الذنب المجزء لا يعني التوبة منه، فقد يترك السارق السرقة لبئساً، ويترك الزاني الزنى لعجزه وكبره، ويترك الفاسق شرب الخمر لمرضه أو عجزه عن قيمته؛ فهذا الترك لا يكفر الذنب، وعلامة التوبة الصادقة: ترك المعصية وفعل الطاعة، ومن علامة قبولها: الإتيان بالחסنة بعد السيئة؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ لَعْنَةً وَأَنْتُمْ عَلَيْهِمْ صَاحِبُونَ﴾ (٢) وقال ﷺ: (وَأَنْتُمْ السَّبَّةُ الْحَسَنَةُ تَنْحُهَا) (٣).

• • •

❏ قال تعالى: ﴿سَكَتُونَ بِالَّذِي نَسَخُوا مِنْهُ آيَاتٍ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٤) يعني: إن جاكوف لا أعلم بينهم أو أقرض عنهم وإن أقرض عنهم فكان يمشرون شيئاً وإن سكتت فاعلم بينهم بينهم. والقسط إن الله يحب المتقنين (المائدة: ١١٢).

في الآية: وصفت لليهود، ويأتى لسبب ضلالهم في تحريف كلام الله وتبديل شريعه، وهو ميلهم إلى الدنيا، والأكل بيمين الله ثمناً قليلاً، وفي الآية: تحريم المال الذي يأخذ العالم على فنيا الباطل وقوله، أو سكوتهم عن الحق؛ لأن قوله تعالى: ﴿سَكَتُونَ﴾ يعني: أنهم سكتوا عن الحق وأكلوا بسكوتهم مالاً، فسأ الله شيئاً، وتقدم في البقرة عند قوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلْنَا يُسُفًا إِنْ لَكُنْظَارِ إِتْلُفُوا قُرْبًا قَرَأَ أَتْلُفَ الْبَقَرَةِ﴾ (٥) ١٨٨: أن المال الذي يأخذ الحاكم والعالم لقول الباطل أو السكوت عنه أنه أشد من الربا.

(١) أخرجه أحمد (٢١٣٥٤) (١٥٣/٥)، والترمذي (١٩٨٧) (٣٥٥/١).



### أَخَذَ الْعَالَمَ لِلْمَالِ :

وَمَا يَقُولُ الْعَالَمُ أَنَّ أَخَذَهُ لِلْمَالِ لَا يَحْرُمُ إِلَّا إِنْ كَانَ لِأَجْلِ قَوْلِ الْبَاطِلِ ، وَهَذَا عَطَا ، فَالْمَالُ يَحْرُمُ حَتَّى لَوْ كَانَ لِلْكَوْبِ عَنْ قَوْلِ الْحَقِّ ؛ فَالْكَوْبُ عَنْ الشَّرِّ عِنْدَ ظُهُورِهِ مِنَ الْعَالَمِ كَتَشْرِيعِهِ ، فَإِنْ أَخَذَ مَالًا لَيْسَتْ ، كَانَ مَالُهُ أَقْدَ عَلَيْهِ مِنَ أَكْلِ الرِّبَا ، لِأَنَّ الرِّبَا يَأْكُلُ الدُّنْيَا بِالدُّنْيَا ، وَالْعَالَمُ يَأْكُلُ الدُّنْيَا بِالذِّينِ ، ثُمَّ هُوَ يَبِيعُ لِحَقِّ الْهُوَ ، وَأَمَّا الرِّبَا ، فَبِيعُ لِحَقِّ الْمَخْلُوقِ .

### الْعَدْلُ بَيْنَ الْكَفَّارِ :

وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ : أَنَّ الْحَاكِمَ يَقْضِي بَيْنَ أَهْلِ الْجَلِيلِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَغَيْرِهِمْ فِيمَا يَفْضَحُ بَيْنَهُمْ كَمَا فِي هَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ﴾ ، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي وَجُوبِ حُكْمِ الْحَاكِمِ عَلَيْهِمْ : هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَتَرَفَعُوا إِلَيْهِ ، أَوْ يَجِبُ عَلَيْهِ عِنْدَ التَّرَافُعِ ؟

فَجَمَعَ مَالِكٌ الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ ؛ فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْحُكْمِ وَالتَّرْكِ إِنْ تَرَفَعُوا إِلَى إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ ؛ أَخَذًا بِقَضَائِهِ هَوْلَهُ ﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ لَعَنَهُمْ عَنْهُمْ﴾ .

وَأَوْجَبَ الْحُكْمَ عَلَيْهِمْ إِنْ جَاؤُوا : أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ ، وَجَعَلُوا التَّخْيِيرَ مَنْسُوحًا فِي هَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ لَعَنَهُمْ عَنْهُمْ﴾ .

وَمِنَ الْفُقَهَاءِ : مَنْ أَوْجَبَ الْحُكْمَ عَلَيْهِمْ بِكُلِّ حَالٍ وَلَوْ لَمْ يَتَرَفَعُوا إِلَى الْمُسْلِمِينَ .

[illegible]

كان الفصاح في بني إسرائيل، وظاهر الآية: أَنَّ شَرْعَ مَنْ قَبْلُنَا  
شَرْعٌ لَنَا مَا لَمْ يَثْبُتْ خِلَافُهُ فِي شَرْعِنَا، وبهذا يقول جمهور العلماء،  
وذلك ظاهر في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا الْكُتُوبَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يُحْكَمُ بِهَا  
الْأُمُورُ الَّذِينَ أَسْلَمُوا مِنْ قَبْلِهِ عَانُوا وَالزَّيُّونَ﴾ وَالْآخِرُ بِمَا اسْتَحْضَرُوا مِنْ كِتَابِ  
الْقُرْآنِ (المائدة: ٤٤)، فجعل الله الحق الذي فيها حُكْمًا، إِنَّ ذَلِكَ عَلَى صِغَرِ  
الشريعة، وَإِنَّا الْأَخَذَ مِنْهَا مِثْرَةً، فمنهم من: لَأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ مَا بَدَلُ مَا  
لَمْ يُبَدَلْ.

عنهم آية الفصاحي، وحكمهم شرع من قبلنا:

وقد أخذ الصحابة بهذه الآية وما بعثوا مع كونها في اليهود؛ لأن الحكم من الله واحد، فأتت في اليهود، فيثبت في هذه الأمم ما لم يثبت خلافه، وقد أمر الله نبيه أن يقتدي بالأنبياء من قبله فقال: ﴿أَتُوبُكَ إِلَيْهِ عَلَى اللَّهِ بِهِمْ أَقْبَدُ﴾ (الأنعام: ١٥٠)، وأمره أن يتبع ملة إبراهيم: ﴿لَمْ أَوْحَ إِلَيْهِ أَنْ يَتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَقِيقًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (النحل: ١٢٣)، وإن كانت الملة التوحيد، وهو المشترك بين الأنبياء، فإن الاقتداء بما بلغ النبي ﷺ من الاقتداء في الأنبياء السابقين دليل على العموم، ويدل على ذلك ما رواه البخاري، عن ابن عباس: «أنه سجد في آية سجدة، فسأله مجاهد عن ذلك؟ فقال: أو ما تقرأ: ﴿وَمِن دُونِهِ دَأْوُ الشَّيْطَانِ﴾ (الأنعام: ١٤١)، ﴿أَتُوبُكَ إِلَيْهِ عَلَى اللَّهِ بِهِمْ أَقْبَدُ﴾ (الأنعام: ١٥٠)»

١٩٩٠ قَتَانُ دَاوُدَ وَمَنْ أَمَرَ نَبِيَّهُمْ ﷺ أَنْ يَقْتُولِي بِهِ، فَسَجَدَهَا دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَسَجَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ<sup>(١)</sup>.

وفيه: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخَذَ بِعَمُومِهَا حَتَّى فِي سَجْدَةِ الْآيَةِ، وَفِيهِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

ومِنَ ذَلِكَ: أَنَّهُ قَدْ احْتَجَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ التَّخْبِيئَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِحَضْرَتِي﴾ (طه: ١٤)<sup>(٢)</sup>، مَعَ أَنَّ الْمَطْلَبَ كَانَ لِمُوسَى.

ويؤَيِّدُ هَذَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي قَضَائِهِ فِي يَوْمِ الرَّبْعِ بِالْقَضَائِي، فَقَالَ: (كِتَابُ اللَّهِ الْقَضَائِي)<sup>(٣)</sup>، وَلَمْ يُذَكِّرْ قَضَائِي السُّرِّ إِلَّا فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَهِيَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ؛ فَكُلُّهُ عَلَى أَنَّهُ أَخَذَ الْحُكْمَ مِنْهَا.

وقَدْ جَاءَ فِي عُمُومِ الْقُرْآنِ مَا يُوَكِّدُ الْأَخْذَ بِالْقَضَائِي فِي الْجَرَاحَاتِ؛ وَمِنَ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ (البقرة: ١٧٨)، وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ هَوْلَةٌ، ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾.

وَأَمَّا كَوْنُ شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ نَاسِخَةً لِغَيْرِهَا، فَذَلِكَ فِي الْأَخْذِ وَالْإِتْبَاعِ؛ فَلَا يَجُوزُ تَتَبُّعُ الْحَقِّ مِنْ رِسَالَةِ غَيْرِ مُحَمَّدٍ وَلَا مِنْ غَيْرِ كِتَابِهِ وَشَيْئِهِ، وَأَنَّ الْحَقَّ فِي الدِّينِ لَا يُؤَخَّرُ إِلَّا مِنْ وَحْيِ اللَّهِ الْمَنْزُولِ عَلَيْهِ، وَأَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ شَرَعَ مَنْ قَبْلُنَا شَرَعَ لَنَا لَا يَمْنَعُ تَتَبُّعَ كُتُبِهِمْ وَالتَّحَرُّقَ بِهَا؛ وَأَمَّا مَا ثَبَتَ عِنْدَنَا مِنْ غَيْرِ طَرَفِهِمْ فِي الْمَقُولِ عَنْهُمْ فِي وَحْيِنَا.

وَمَا زَالَ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ يَسْتَقِيلُونَ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ بِمَا ثَبَتَ فِي الْوَحْيِ مِنَ السَّابِقِينَ؛ وَمِنَ ذَلِكَ: اسْتِدْلَالُ الشَّافِعِيِّ عَلَى الْكِفَالَةِ بِالنَّفْسِ

(١) أخرجه البخاري (٤٨٠٧) (١٧٤/٦).

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٧) (١٧٤/١)، ومسلم (١٨٨) (٤٧٧/١).

(٣) أخرجه البخاري (٢٧٠٣) (١٨٦/٣)، ومسلم (١٧٧٥) (١٣٠٢/٣).

يقولون تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي أَنزِلُهُ تَحْتَهُمْ مَّطَرًا فَيَأْكُلُونَ مِنْهُ بِغُلَبٍ ۚ وَنَسُوا بَيْنَهُمْ آلَاءَهُ الَّتِي كَانُوا يُبَدِّلُونَ﴾ [يوسف: ٤٦]، واحتجاج الحنابلة: يجوز أن تكون المنفعة مهرا من قولهم تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي أَنزِلُهُ أَنِ الْكَرْكُ لَكَ إِنَّمَا أُنْزِلُ عَنْكَ الْغُلَبَ عَلَيْهِ أَن تَأْكُلَ مِنْهُ لَنَنْسِيَنَّ﴾ [النمل: ٢٧]، ومن ذلك: احتجاج مالك بفضل الكباش على غيره في الأضحية؛ لأن الله قذى ولد إبراهيم بكنش، ومن ذلك: استدلال الجمهور على الجفالة يقولون تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ يَدَ يَدٍ وَجَدَ يَوْمَ وَلَدًا يَدَ﴾ [يوسف: ٧٢].

وَقَدْ لَقِيَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَى امْرَأَةٍ نَزَلَتْ أَنْ تَلْبَحَ وَلَمَّا بَكِبَتْ  
أَعْلَا مِنْ فَصِّ إِبْرَاهِيمَ<sup>(١١)</sup>.

وَكثِيرٌ مِنَ الشَّافِعِيِّ يَقُولُونَ: إِنَّ شَرْعَ مَنْ قَبْلَنَا لَيْسَ شَرْعًا لَنَا عَالِمٌ بِذَلِكَ دَلِيلٌ خَاصٌّ عَلَى الْأَخْلِ بِهِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَعْتَزِلَةِ.

### تساوي أعضاء الجنين في النضاج:

وفي هذه الآية ذكر الله تساوي أعضاء بني آدم في الفصاحي،  
وظاهر الآية: أن لا فرق بين أعضاء الذكور والأنثى، والكبير والصغير،  
والعاقلي والمجنون، وفي الحديث قال ﷺ: (الْمُسْلِمُونَ تَكَافَأُوا بَيْنَهُمْ وَتَأْتَمُرُونَ)  
(رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه<sup>(١)</sup>).

قَارِي دَعَاءِ الْأَحْرَارِ مِنَ الْجَنَّةِ :

ولا خلاف عند الأئمة الأربعة في تساوي دعاء الأحرار فيما بينهم، واعتزلوا في بعض أعيان الأحرار ذكورا وإناثا، ويُسبى من ذلك دم

(١) أخرجه عبد الم زاق في المصنفه (١٠٩٠٦) (١٦٠/٨).

(٦) أخرجته أحمد (٧٠١٢) (٢١٥/٢)، وأبو طارود (٢٧٥١) (٨٠/٢)، وابن ماجه (٢٦٨٥) (٨٩٥/٢).

النَّوَالِدُ فِي وَلَدِهِ، عَلَى قَوْلِ جَمْهَوِرِ الْفُقَهَاءِ؛ وَذَلِكَ لِلْحَدِيثِ: (لَا يُقَادُّ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ)<sup>(١)</sup>، وَلِلْحَدِيثِ: (أَنْتَ وَمَتْلُكَ لِأَبِيكَ)<sup>(٢)</sup>، وَالْأَوَّلُ أَصْرَحُ، وَبِهِ يَقُولُ فَقْهَاءُ الْجُمْهُورِ.

وَرُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ: أَنَّ الرَّجُلَ لَا يُقَادُّ بِالْمَرَأَةِ حَتَّى يَدْفَعَ أَوْلِيَاءُهَا نَصَبَ الدِّيَّةِ لِأَوْلِيَاءِ الرَّجُلِ فَيُقْتَلَ بِهَا<sup>(٣)</sup>، وَحُكِيَ رَوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَتَقَدَّمَ تَقْرِيرُ أَنَّ الدِّيَّةَ لَيْسَتْ قِيَمَةً لِلنَّفْسِ فَإِنَّهَا، فَهِيَ مَبْتَأٌ؛ وَأَمَّا هُوَ جَبَرٌ لِأَهْلِ الْقَتْلِ مِمَّا فَقَدُوهُ، وَتَأْدِيبٌ لِلْقَاتِلِ؛ فَالْخُصُومَةُ بَيْنَ الرَّجَالِ تَكْثُرُ وَتُظْهَرُ مَقَاصِلُهَا، وَأَمَّا بَيْنَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ فَضَعِيفَةٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِتِّفَاقِ وَالْمَعَانِلُ إِلَّا فِي الْحَاوِمِ إِلَّا لِلْحَاجَةِ لغيرِهِمْ؛ وَلِهَذَا لَا يُتَصَوَّرُ قَتْلُ الرَّجُلِ لِلْمَرَأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ عَنْهُ عَمَلًا عِنْدَ اسْتِقَامَةِ شُرَائِعِ الْإِسْلَامِ الْأُخْرَى؛ كَحَرَمِ الْخُلُوةِ وَالْإِخْتِلَافِ، وَأَمَّا الْمَرَأَةُ الْقَرِيبَةُ، فَقَتْلُ الْفَرَايِدِ نَادِرٌ، وَفِي الرَّجَالِ لِقَرَابَاتِهِمْ مِنَ النِّسَاءِ أَنْدَرُ؛ وَلِهَذَا جَاءَ التَّشْدِيدُ وَالْقَيْدُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ بِالْأَنْفُسِ﴾ (البقرة: 178).

وَأَمَّا فِي قَتْلِ الْعَتِيدِ، فَيُقَادُّ الْجَسَانُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَقَدْ اقْتَضَى النَّبِيُّ ﷺ مِنْ رَجُلٍ يَهُودِيٍّ رَضِيعَ رَأْسِ امْرَأَةٍ بِحِجَارَةٍ، وَفَعَلَ ذَلِكَ قِصَاصًا لَا تَمْزِيرًا؛ كَمَا فِي «الصَّحِيحِينَ»<sup>(٤)</sup>.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ عَمْرِو أَنَّهُ قَتَلَ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ مِنْ أَهْلِ صَنْعَاءَ بِامْرَأَةِ قَتَلُوهَا عَمَلًا<sup>(٥)</sup>.

وَبِهِ نَفْسُ الْخُلَفَاءِ مِنْ بَعْدِهِ، وَقَوْلُ عَلِيٍّ فِي اسْتِحْقَاقِ يُضْفِ الدِّيَّةَ لَا فِي إِسْقَاطِ الْحَقِّ بِالْقَوْدِ.

(١) أخرجه الترمذي (١١٠٠) (١٨/١).

(٢) أخرجه أحمد (٦٩٠٢) (٢/٢٠٤)، وابن ماجه (٢٢٩٢) (١/٧٦٩).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنفه (٢٧٤٨٣) (٥/١١٠).

(٤) أخرجه البخاري (٢٤١٣) (٣/١١١)، ومسلم (١٧٧٢) (٣/١٣٠٠).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنفه (٢٧٤٧٩) (٥/١١٠).

وقد تقدّم في سورة البقرة الكلام على إقامة الحدود في الحرب، وبين الأحرار والعبيد.

وهو له تعالى: ﴿الْأَنفُسُ وَالْأَنفُسُ وَالْقِيَمَ وَالصِّبْنَ﴾ الآية: فيه تحريم البغي بالعقوبة فوق الموت، لذلك من عمل الجاهليّة، فيجعلون دم أنوام فوق أنوام، ويقاتل فوق قاتل.

### القصاص في الجروح:

وهو له تعالى: ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ دليل على وجوب القصاص في الجراحات في أجزاء الأعضاء ممّا يُمكن تنفيذ القصاص فيه من غير أن يتعدّى القصاص إلى موضع زائد عن مُماثلة الجرح المُقتضى له، وغالباً ما تكون القدرة على الاستيفاء بالمماثلة بما له تفصيل من الجسم، ولذا يُجمع العلماء على القصاص على العضو الذي له تفصيل يُقطع به كالكفّ والقدم والإصبع والساق ونحو هذا، ويختلف العلماء في غير التفصيل؛ خوف أن يسري أثر القصاص إلى غير محلّ الجنابة، وهذا سبب تعدّد أقوالهم في القصاص في بعض الأعضاء:

فيمنع أبو حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم القصاص في جميع العظام، واستثنى بعضهم الشّ، والعلة التي لأجلها منعوا القصاص في بعض أجزاء الجسم قد تنظف في زمن يُقوّن فيه الأطباء الجراحة، وقد يكون عند الأطباء اليوم من الإنقاذ في القصاص في العظام أعظم من إنقاذ الأطباء السابقين في التفاصيل التي يُجمع العلماء على القصاص فيها، وعلى هذا فما أمكن القصاص فيه في كلّ عضو أو بعض عضو مع أئمن استئثار الجنابة إلى غير التحلّ، فيجب القصاص فيه، وهو الذي ينبغي ألا يُحكى فيه خلاف؛ لانقضاء العلة التي لأجلها منع الفقهاء من القصاص في بعض مواضع البدن، ثمّ القصاص هو امتثال القرآن والمساواة في العقوبة، وبه تمام الإنصاف والعقل.

ويكون القصاص بعد الذمالي جراحاً المجني عليه؛ حتى يؤمن من انتشارها إلى غير المحل، ويؤمن على حياته؛ فقد بعث من جراحه قبل الذماليها، وفي المسئلة أن النبي ﷺ قال لمن استعجل القصاص: (لَا تَعْجَلْ حَتَّى يَبْرَأَ جُرْحُكَ)<sup>(١)</sup>.

ومن مات من القصاص، فلا دية على المُقتَص فيه عند جمهور العلماء خلافاً لأبي حنيفة.

### التكفير بالحدود، والأجر بالعفو:

وقوله تعالى: ﴿مَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ﴾؛ يعني: من تصدَّق بحقه في القصاص، فهو كفارة للجاني، وفي أجر للمجني عليه، فسأه الله صدقة؛ وفي هذا دليل على أن الحدود كفارة لأصحابها؛ فقد جعل الله مجرة إسقاط صاحب الحق حقه في القصاص كفارة للجاني، وظاهره: أن من لم يسقط عن الجاني حقه، فلا يُكفِّر عنه إلا بإقامة الحد، وقد قال ابن عباس: «كفارة للجاني»، وأجر الذي أصيب على الله<sup>(٢)</sup>.

ومن عُفِيَ عنه، سقط إثم القتل عنه، وإن لم يثبت منه، فيأثم على مقدار ما بقي من عمل قلبه؛ كحُب الجنابة والفرج بها؛ فعمل القلب باقٍ، وعمل الجوارح مغفور بالتعفو.

وفي الآية: حث على التعفو عن ظَهَر ندمه، وزال دافع بُغيه، وظَهَر انتفاعه وانتفاع غيره بالتعفو عنه، وأما من لم يَظْهَر ندمه وكان مُعَانِياً لم يَظْهَر صلاحه، فأخذه بجنابيه أفضل.



(٢) تفسير الطبري (٨/ ١٧٥).

(١) أخرجه أحمد (٧٠٣٤) (٧/ ٢١٧).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّا نَأْتِيكُمْ إِلَی السَّلَوةِ أَفَعَدَّوْا حَرْبًا وَلَكُمْ ذَکَرٌ إِنَّهُمْ  
قَوْمٌ لَا یَعْقِلُونَ﴾﴾ [المائدة: ٥٨].

في الآية: ذُكِرَ الْأَذَانُ لِلصَّلَاةِ، وَلَمْ يَأْتِ ذِكْرُهُ مُطْلَقًا إِلَّا فِي هَذَا  
الْمَوْضِعِ، وَجَاءَ فِي سُورَةِ الْجُمُعَةِ مَقْلَبًا بِالْأَذَانِ لِلْجُمُعَةِ، وَجَاءَتْ الْإِشَارَةُ  
إِلَيْهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّا كَاتِبُوا إِلَی السَّلَوةِ قَاتِلًا كَذَّابًا﴾ (النساء: ١١٢)،  
وَأَيُّهُ الْبَابُ فِي اسْتِهْزَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ بِالْأَذَانِ وَمُسْتَهْزِئِهِمْ مِنْهُ، وَمَنْ  
تَأَدَّى مِنَ الْأَذَانِ لِلصَّلَاةِ وَلَمْ يُجِبْهُ لِدَاوُدَ، فَفِيهِ شَبَهٌ مِنَ الشَّيْطَانِ؛ فَفِي  
«الصَّحِيحَيْنِ»؛ قَالَ ﷺ: (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ ضُرَاطٌ، حَتَّى  
لَا يَسْمَعُ الثَّالِثِينَ، فَإِذَا قَضَى الشَّعَاءَ أَتَبَلَ، حَتَّى إِذَا نُوبِتِ الصَّلَاةُ أَذْبَرَ، حَتَّى  
إِذَا قَضَى التَّلَوِيَّ أَتَبَلَ، حَتَّى يَخْطِرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ، يَقُولُ: لَأُكْفَرَ كَذَا،  
لَأُكْفَرَ كَذَا، إِنَّمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ، حَتَّى يَنْظُرَ الرَّجُلُ لَا يَذِيرِي غَمَّ صَلَّى<sup>(١)</sup>).

### مشروعيةُ الأذانِ وفصله:

وفي الآية: مشروعيةُ الأذانِ وفصله، وهو مِنْ خِصَالِ هَذِهِ الْأُمُورِ،  
وَهُوَ فَرَضٌ كَفَايَةُ عَلَى أَهْلِ الْبَلَدِ، فَيُؤَدُّ فِيهِمْ مَنْ يُسَمِعُهُمْ جَمِيعًا، فَإِنْ  
تَوَسَّعَتِ الْبَلَدُ، تَعَلَّقَ الْمُؤَدِّونَ، وَنُشِرَ حَتَّى لِلْمَسَافِرِينَ؛ فَفِي  
«الصَّحِيحَيْنِ»؛ قَالَ ﷺ لِمَالِكِ بْنِ حُوَيْرِثٍ: (إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَلْيُؤَدِّ  
لَكُمْ أَحَدُكُمْ)<sup>(٢)</sup>، وَنُشِرَ لِلْمُتَفَرِّدِ فِي حَضَرٍ أَوْ فِي سَفَرٍ أَنْ يُؤَدِّ لِنَفْسِهِ،  
لِإِنْ كَانَ فِي حَضَرٍ فَاتَّجَتِ الْجَمَاعَةُ أَوْ سَقَطَتْ عَنْهُ، اسْتَعَى نَفْسَهُ وَمَنْ حَوْلَهُ،  
وَلَا يَخْرُجُ عَلَى سَطْحِ بَيْتِهِ؛ حَتَّى لَا يُزَاجِمَ الْمُؤَدِّ الرَّائِبَ، وَإِنْ كَانَ فِي  
سَفَرٍ، رَفَعَ صَوْتَهُ كَمَا لَوْ كَانَ فِي الْوُضْئِ.

(١) أخرجه البخاري (٦٠٨) (١٢٥/١)، ومسلم (٣٨٩) (١/٢٩٩).

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٨) (١/١٢٨)، ومسلم (٦٧٤) (١/١٦٥).



وقال بأنَّ الأذانَ بالنسبة للجماعة فرضٌ كفاية: جماعةٌ من الفقهاء؛ كأحمد وغيره، والجمهورُ على سُنيَّته، وأما المنفردُ فهو سُنةٌ له باتِّفاق الأئمَّة الأربعة، وأحمد روايةٌ بالوجوب، والأصحُّ أنه سُنةٌ، لأنَّ الأذانَ وَكْرُ شَرْعَةِ اللَّهِ للإعلام بالصلاة؛ كما هو ظاهرُ الآية: ﴿إِلَى الصَّلَاةِ﴾، وكما هو في دَلَالَةِ الْفَاتَةِ، وفي موضعٍ رفيعٍ على سطحِ المسجد، فإذا انتفَتِ البِلَّةُ، فلا يُقالُ بوجوبه.

وأما في صلاةِ الْجُمُعَةِ، فالأذانُ الثاني واجبٌ على الكفاية، وبأنَّ الكلامَ على ذلك في سورةِ الْجُمُعَةِ إن شاء الله.

\*\*\*

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُنِ الْيَهُودَ الَّذِينَ تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْكُمْ أَمْ لَا يَأْتِي الْيَهُودَ نَبَأُ الْيَوْمِ الَّذِي يَكُونُونَ فِيهِ يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾﴾ [النَّبِيُّ: ٦٤].

في هذه الآية: بيانُ أنَّ الشريعةَ لا تنشُؤُ إلى القتالِ إلَّاهُ، وأما ما تحقَّقَ به مصلحةٌ راجحةٌ، فاللهُ يَحْكُمُ عن يهودِ ﴿لَمَّا أَتَوْا نَكَاحَ النَّبِيِّ﴾، فاعترضَ وَتَهُ يَوْمَ الْقِتَالِ، لأنَّ من عادو يهودِ شَعْلُ الْمُسْلِمِينَ بالقتالِ، والتحرُّشُ بينهم وبينَ خصومِهِمْ لِيَقْتَتِلُوا فَيَنْشِلُوا عَنْهُمْ، وأنَّ اليهودَ إِنْ شَعَرُوا بِقُوَّةِ بَرِّهِمْ لِلْقِتَالِ، إِنْ شَعَرُوا بِضَعْفِ حُرَّتِهِمْ، ومن جَهْمَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ لَمْ يَكُنْ يَنْشُؤُ الْقِتَالُ إلَّاهُ، ما لم تحقَّقْ منه غايتهُ، وهو غُلُوُّ كَلِمَةِ اللَّهِ، واحتمالُ الانتصارِ وَعَلَيْهِ.

\*\*\*

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَحْزَنْهُمْ حَيْثُ كَانَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَحْزَنْهُمْ يَكُ اللَّهُ لَا يُجِبُ الْمُتَّقِينَ﴾ ﴿١١٩٧﴾ وَكَلَّا بِمَا رَزَقْتُمُ اللَّهُ خَلْقًا كَلِيمًا وَالْقَوْلُ اللَّهِ الْوَحِيدُ لَشَرِّ يَوْمٍ يُؤْتُونَ﴾﴾ (النور: ١٧ - ١٨٨).

نقدّم الكلام على أصل جمل الطعام والشراب والملابس وجميع الطيبات، في مواضع كثيرة من سورة البقرة وغيرها.

قد ذكر الله الطيبات ونهى عن تحريمها، ثم نهى عن الاعتداء على المحرمات، وفي ذلك: إشارة إلى أن من ضيق على نفسه الحلال، فإنه يندفع نفسه إلى الحرام، وإنما جعل الله الحلال سعة؛ ليكون كفاية وعلبة للإنسان عن الحرام، ولا يكاد يقع مسلم في حرام إلا بسبب تركه الحلال البديل له عنه، وتضييقه على نفسه فيه؛ سواء في قطع أو تنجس أو ملبس؛ لأن النفس تريد إشباع شهواتها وشهواتها وقد جعل الله في الحلال لها كفاية، والمقدون في الآية هو الوقوع في الحرام.

وقد ذكرت هذه الآية في بعض أصحاب النبي ﷺ كما جاء عن أنس أن نكراً من أصحاب النبي ﷺ سألوا أزواجه عن غسلهن في الشراء فقالن بنفسهن: لا أكرهن النساء، وقالن بنفسهن: لا أكل اللحم، وقالن بنفسهن: لا أأثم على فراشي، فعبد الله وأثنى عليهن، فقال: (ما بال أقوام قالوا كذا وكذا؟ لئن أكلن اللحم وأصومن وأطعن وأكرهن النساء، لئن رغب عن سننني، قلن من يثني؟) رواه الشيخان عن أنس<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٥٠٦٣) (١/٧٠)، ومسلم (١١٠١) (١/٢٠٧).

## التشريع من دون الله:

وتحريم الحلال كتحليل الحرام، فمن قتل ذلك تشريعاً لنفسه أو للناس، فذلك كفر، وإنما لم يقع ذلك في الصحابة في هذه النازلة لأنهم لم يفعلوا ذلك تشريعاً، وإنما فعلوه تركاً، للتفرغ إما بركة أعظم تعبدًا لله، فهم امتنعوا عنه هو، وحرثوه على أنفسهم هو لا لغيره، فلم يصيبوا الحق في ذلك.

ومن يمنع من الحلال أو يمنع غيره من الحلال لمصلحة دينية أو كالطبيب في حثيئو للمريض، أو ظلمًا كمن يمنع غيره فضل الماء والكحل -: فليس هذا من تحريم الحلال، وتشريع ذلك.

ومثل ذلك من يأذن لغيره بالحرام فيسقي الخمر، ويضع فراشًا وحصىً للقبارة، فهذا إذن بفعل الحرام، لا تحليل له؛ لأن الأفراد لا يتصور منهم غير الفعل وتسيويعه، لا تشريع، ما لم يجعلوه بنص منهم أو قرينة.

وأما الحكماء الذين يشرعون القوانين للناس، فيكتبون فيها تحليل الحرام، وتحريم الحلال، فذلك كفر لا يجوز الخلاف فيه، وقد تقدم الكلام في هذا في أوائل سورة النساء عند قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِمَّنْ كَتَبُوا بُكُورًا مِنْ أَلْسِنَةٍ إِلَّا مَا قَدْ سَلَكُوا﴾ (١٧٣).

## حكم تحريم الحلال وكفارته:

وقد ذكر الله هذه الآية قبل ذكره لكفارة الأيمان إشارة إلى فعل الصحابة، وأنه يمين؛ حيث حرثوا على أنفسهم اللحم والشكاح والنوم على الفُرشي.

وقد اختلفت العلماء في اليمين التي يحرم بها الحالف على نفسه  
مطعمًا وملبسًا ومسكنًا: هل تحرم فعل المحلوق عليه، وتجب عليه بها  
الكفارة عند الجئت، أو لا؟ على قولين:

الأول: أنها لا تحرم الحلال، كما أنها لا تُجلب الحرام، ولا يجب  
فيها كفارة، وذوي هذا عن ابن جبير، وبه قال الشافعي، واستثنى تحريم  
النساء، وذلك لظاهر الآية، وأن النبي ﷺ لم يأمر الصحابة الذين حلفوا  
على تحريم الحلال على أنفسهم بالكفارة.

الثاني: أن اليمين تحرم الحلال كما أنها تُوجب، لكنها لا تُجلب  
الحرام؛ لأن الحرام يجب فيه الترك، والحلال لا يجب فيه الفعل ولا  
الترك؛ وإنما استوت أطرافه فعلًا وتركًا، فاليمين أكلت أحد الطرفين،  
وكلاهما في الشريعة جائز الفعل والترك، وتحريم الحلال ليس تشريعًا  
عامًا؛ وإنما خاصٌ دلّ الدليل عليه وأنه يكون تحريمًا، كما في سورة  
التحريم، وهذا قول أحمد.

وعدم أمر النبي ﷺ بالكفارة للصحابة الذين حرّموا على أنفسهم  
اللحم والنكاح والنوم: فيه نظر؛ لأن الآية نزلت فيهم، وحلبها الله بعد  
ذلك ببيان كفارة اليمين، والحكم متعلق بهم ومن شأبهم، ثم إنه لا فرق  
بين تحريم الحلال في النكاح وفي الطعام وغيره، ولما حرّم النبي ﷺ  
على نفسه، أنزل عليه قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنْ تُحَرِّمَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ لَكَ فَتَكُنْ تَرْتَابًا  
أَلَا ذَلِكُمْ وَكَفَّارَتُهُ حُرْمٌ﴾ (التحريم: ١)، ثم قال: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمُْ حُرْمَةً  
أَلَيْسَ كَذَلِكَ﴾ (التحريم: ١٢) يعني بذلك الكفارة.



خلافه، فتلك أخبار كاذبة، وكفَّارته: التوبة والاستغفار، وهذا قول الجمهور.

خلافًا للشافعي، وكأنَّ الشافعي نظر إلى القلب، ولم ينظر إلى الظاهر.

والصواب: أنَّ لا كفَّارة فيها؛ وذلك لقوله ﷺ: (مَنْ خَلَفَ عَلَى بَيْعٍ يَفْتَضِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، هُوَ عَلَيْهِ فَاجِرٌ، لَيْسَ لَهُ وَهُوَ عَلَيْهِ حُطَّتَانِ) رواه الشيخان<sup>(١)</sup>.

وقد تقدَّم الكلام على اليمين الغموس في سورة آل عمران، عند قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ فَيَعِدُّوا لَهُمْ نَسْأَلُكَ الْقَوْلَ فَنَقُولُ لَهُمْ﴾ آل عمران: ٧٧.

### الأيمان التي تجب فيها الكفارة:

واليمين التي تجب فيها الكفارة هي: ما انعقد القلب فيها بقسم على فعل شيء أو تركه، وهذا ظاهر الآية؛ لأنَّ القلوب تتعبد على فعل أو ترك، فالقلب يعقد، والكفارة تحلُّ عقده، ثم إنَّ اليمين سُمِّيَتْ بيمينًا؛ لأنَّ العرب تسمُّ أيمانها عند عهدها وموائمها بعضها مع بعض، وعند قسمها ويمينها لغيرها بفعل أو ترك، ثمَّ حلَّب ذلك على اللفظ؛ لأنَّ سجرة المصالح تفتح على غير العهد؛ كالسلام ونحوه.

### الحلف بغير الله، وحكم الحلف بالصفات:

وقد نهى النبي ﷺ عن الحلف بغير الله، ولو كان معطفاً مبيحاً كالنبي والكعبة والولي والأبوين والرجم ونحوها، ولا خلاف عند العلماء

(١) أخرجه البخاري (٢٣٥٦) (١١٠/٣)، ومسلم (١٣٨) (١/١٢٢).

في جواز الحلف بأسماء الله جميعاً، وفي الحلف بصفاتهِ خلافاً:

وحاشية العلماء: على جواز ذلك؛ نصّ عليه مالك؛ كما في «المُدَوَّنَةُ»، والشافعي؛ نقله عنه البيهقي، ومثلهم أحمد، وحكى ابن قتيبة الإجماع على انقضاء اليمين بالصفات.

واستثنى أبو حنيفة صلّم الله وحسب الله، فلم يَرَهُ يميناً<sup>(١)</sup>.

ومن قالوا بالجواز اختلفوا:

فمنهم: من أطلق الجواز بكلّ صفة؛ فلم يستثوا منها شيئاً؛ وهم الأكثر.

ومنهم: من قيّده بالصفات الدالّة على الذات كالوجود؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ مَلِكُ إِلَّا وَجْهَتُهُ﴾ [القصر: ٢٨٨]، وقالوا: إن ما لا يدلّ على الذات، لا يُخلّف به؛ كاليد والقدم والساق وغيرها من الصفات الكثيرة.

والصحيح: جواز اليمين بجميع الصفات، وتعقّد اليمين بها كما تعقّد بالأسماء؛ فلو أقسم بجزء الله ووجهه ويده، جاز وانعقدت اليمين؛ فقد دلّ الدليل على جواز الاستعاذة بالصفة؛ كما في الحديث الذي يروي جابر بن عبد الله مرفوعاً: (أَعُوذُ بِوَجْهِكَ)<sup>(٢)</sup>، وفي الآخر: (أَعُوذُ بِكَلِّمَاتِ اللَّهِ الثَّلاثِ)<sup>(٣)</sup>، وفي غيره: (أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ)<sup>(٤)</sup>، والاستعاذة أظهر في التعظيم والعبادة من القسم.

وقد دلّ الدليل على جواز القسم بالصفة؛ كما في حديث أنس بن مالك، عن النبي ﷺ، في الذي يُقسم في الجنة، فيقال له: قُلْ رَأَيْتَ

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١/٣٣٥).

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٢٨) (٥٦/٦).

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٠٨) (٤/٢٠٨٠)، و(٢٧٠٩) (٤/٢٠٨١).

(٤) أخرجه مسلم (٤٨٦) (١/٣٥٢).

بِإِسْمِ اللَّهِ؟ يَقُولُ: لَا وَجِزَتِكَ وَجَلَالِكَ<sup>(١)</sup>.

وفي الصحيح: قَوْلُ أَبِي ثَوْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «بَلَى وَجِزَتِكَ، وَلَكِنْ لَا هِنَى بِي عَنْ بَرَكَتِكَ»<sup>(٢)</sup>.

وقد جاء عن غير واحدٍ من الصحابةِ القَسْمُ بِصِفَاتِ اللَّهِ، منهم أبو مسعودٍ؛ فقد دَخَلَ أَبُو مسعودٍ عَلَى حَلِيفَتِهِ، فَقَالَ لَهُ: «أَلْهَيْتَ إِلَهِي، فَقَالَ لَهُ: أَلَمْ يَأْتِكَ الْيَقِينُ؟ قَالَ: بَلَى وَجِزَتِي، قَالَ: فَأَعْلَمْتُ أَنَّ الضَّلَالَةَ عَنِ الضَّلَالَةِ أَنْ تُعْرِفَ مَا تُنْكِرُ، وَأَنْ تُنْكِرَ مَا تُنْكِرُ، فَإِنَّ دِينَ اللَّهِ وَاجِدٌ»<sup>(٣)</sup>.

وقد روى البيهقي، عن أبي عبيدة، قال: سألت ابنَ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن الخمر؟ فقال: «لَا، وَمَنْعَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا وَلَا اشْتَاغُهَا»<sup>(٤)</sup>.

### الحلف بالقرآن:

وقد أجاز بعضُ الصحابةِ الحلفَ بالقرآنِ وسورةٍ من القرآن؛ كما جاء عن ابنِ مسعودٍ، وَلَا يُعْلَمُ مَنْ خَالَفَهُ.

وقد ضَعَفَ بعضُ العلماءِ - كابنِ رُشْدٍ وغيره - مَنَعَ الحلفِ بِصِفَاتِ اللَّهِ، وما جاء عن ابنِ مسعودٍ مِنْ مَنَعِهِ الحلفَ بِوَجْهِ اللَّهِ، فَلَا يَصُحُّ؛ فقد رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَأَبُو نُعَيْمٍ؛ مِنْ حَدِيثِ الْمَسْعُودِيِّ، عَنْ عَزْزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «لَا تُحْلِفُوا بِحَلِيفِ الشَّيْطَانِ؛ أَنْ يَقُولَ أَخَذْتُمْ: وَجْهَ اللَّهِ، وَلَكِنْ قُولُوا: كَمَا قَالَ اللَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَاللَّهُ رَبُّ الْمَرْءِ»<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه البيهقي في «المعجم الكبير» (١٣٦).

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٩) (١/٢٤٤).

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/١٢٢).

(٤) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/١٢٢).

(٥) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨٨٩٠)، وأبو نعيم في «الحليّة» (١/٢٥١).





الجمهور، خلافاً لأبي حنيفة؛ فقد أوجب الجنب قبل الكفارة، واستثنى الشاعبة الصوم؛ لأنه عبادة بدنية لا يجوز تقديمها قبل وقت وجوبها، والصحيح؛ عدم التفرقة بين الصيام والإطعام والكسوة، وقد جاء في الصحيح؛ قال ﷺ: (إِنَّمَا خَلَفْتُ عَلَى يَمِينٍ، لَرَأَيْتُ خَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَكَفَرْتُ عَنْ يَمِينِكَ، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ)<sup>(١)</sup>، وفي البخاري، عن أبي موسى مرفوعاً؛ قال: (لَا أَخْلُفُ عَلَى يَمِينٍ، فَكَلِمَةُ خَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ - أَوْ: أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي)<sup>(٢)</sup>.

واختلاف الفاظ الحديث قريبة على التوسعة، ولو كان الترتيب مقصوداً، لَصَبَّحَتِ النُّقْلَةُ على وجوه واحد، وقد روى الشيخان الحديث على الوجهين تقديمًا وتأخيرًا؛ لأن الترتيب غير مقصود عندهما، وجمهور الفقهاء القائلين بجواز التقديم والتأخير يفضلون تأخير الكفارة على الجنب.

### أحوال كفارة اليمين:

وقوله تعالى: ﴿كَفَّرتُمْ﴾ الآية، هذه كفارة اليمين، فجبها الله على حائلي:

الأولى: التخيير؛ وهي الإطعام أو الكسوة أو تحرير رقبة.

الثانية: الترتيب؛ وهي من لم يجد الأولى، فصوم ثلاثة أيام بدلاً عنها، ولا خلافت بين العلماء من السلف والفقهاء بين بديهم على ذلك، وأن الصوم لا يُصار إليه إلا عند العجز عن الإطعام والكسوة وبخس الرقبة.

(١) أخرجه البخاري (٦٦٢٢/٨) (١٢٧/٨)، ومسلم (١٦٥٢) (٣/١٢٧٢).

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٢٣/٨) (١٢٨/٨).

وأما ما جاء عن ابن عمر: أنه كان إذا أخذ اليمين، اعتق أو عتسا، وإذا لم يؤخذها، أطعم، وقيل لنافع: ما تأكيد اليمين؟ قال: أن تحلّت على الشيء مراء<sup>(١)</sup>، فهذا من باب تقديم إبراء اللغو والأعط للفقير والأنفس، وهو من باب البر والإحسان، لا من باب الترتيب والإلزام.

### تفصيل كفارة اليمين:

وجمهور العلماء: على أنه لا يصير إلى تقسيم الكفارة الواحدة على أكثر من نوع؛ فبدلاً من إطعام عشرة، يطعم خمسة، ويكسو خمسة، خلافاً لأبي حنيفة؛ فقد أجاز به شروط، والتوسّع في الجواز يقتضي إلى مخالفة المفصود من الكفارة.

وعليه: فمن فتر على بعض الطعام وبعض الكسوة، فله الإطعام أو الكسوة عن بعض، وأما الصيام بما يزيد عن مقدار ما نقص؛ كمن وجد تلك الإطعام في الكفارة أو تلتئها، فليس له أن يصوم عدل ما بقي، فلم يقل بهذا أحد من السلف؛ ولعن قال به بعضهم شبهة؛ أن الله قال: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ﴾، وهو واجد لبعضه، والله يقول: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مَا اسْتَنْظَمُوا﴾ (التين: ١٦) ولكنه قول مخالف لقول السلف عامة.

### مقدار الإطعام في كفارة اليمين:

وقوله تعالى: ﴿إِطْعَمُوا عَشْرَةَ مَسْكِينٍ﴾ لا حد لمقدار الطعام، ويكفي فيه الإتيان للناسي الأسوياء، ولا يدخل في هذا غير السوي الثام كالطفل؛ فإنه شبيهة تمرّة وثمرتان؛ وأما المسكين السوي، وعن جمعهم على مائة واحدة، فأكلوا، مكثت.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١١٣٤٧) (٨٥/٣).

ومن السلف والفُقهاء: مَنْ يَقْدَرُ لِلوَاحِدِ بِمَقْدَارِ كَيْفِيَّةِ الصَّاعِ،  
وَمِنْهُمْ بِالْمُدِّ، وَهَذَا لَيْسَ حُدًّا تَوْفِيقِيًّا كَحُدِّ مَقْدَارِ زَكَاةِ الْفِطْرِ؛ وَإِنَّمَا  
يَحْدُوثُهُ حُدًّا لِلنَّاسِ تَبَرُّاً بِهَ اللَّعْنَةُ، وَبَسَدُ حَاجَةِ الْفَقِيرِ، وَيَمْنَعُ شَيْءُ الْغِنَى؛  
وَلِهَذَا اخْتَلَفَتْ الْأَقْوَالُ عَنْهُمْ، وَبَيَّنَّا عَنِ الْوَاحِدِ مِنْهُمْ؛ حَتَّى نُسَبِّحَ إِلَى  
الصَّحَابِيِّ الْوَاحِدِ وَالنَّابِغِيِّ قَوْلَانِ، وَاخْتِلَافَ هَذِهِ الْمَقَادِيرِ فِي قُنْيَا السَّلَفِ  
دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ الْإِشْبَاعَ؛ وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ الْقَوْلُ عَنْهُمْ لِاعْتِبَارَاتٍ؛  
مِنْهَا: اخْتِلَافُ نَوْعِ الطَّعَامِ؛ فَيُزِيدُ فِي الرَّدِيِّ حَتَّى لَا يُهَضَمَ الْفَقِيرُ،  
وَيَنْقُصُ فِي النَّفِيسِ حَتَّى لَا يُغْنَى الْحَالِفُ، وَبَيَّنَّا كَانَ لِاخْتِلَافِ قَدْرِ  
الْحَالِفِ وَطَاقَتِهِ وَحَالِ النَّاسِ وَزَمَانِهِمْ مِنْ جِهَةِ الْيَسَارِ وَالْعُسْرِ، وَنَوْعِ  
الْفَقِيرِ وَمَا يَسُدُّ جُوعَهُ، وَيُظْهِرُ ذَلِكَ لَجُمْلَةٍ مِنَ الْقَرَّائِنِ؛ مِنْهَا:

أَوَّلًا: أَنَّ السَّلَفَ لَا يَخْتَلِفُ قَوْلُهُمْ فِي أَنَّ مَنْ أَجْلَسَ عَشْرَةَ قُرْأَةً  
فَأَطْعَمَهُمْ حَتَّى شَبِعُوا وَقَاتُوا: أَنَّ ذَلِكَ يُجْزِلُهُ عَنْ كِفَافَتِهِ؛ وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي  
جَعْلِ الْعِلَّةِ الْإِشْبَاعَ، لَا الْكَيْلَ الْمَعْلُومَ؛ كَمَا فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ.

وَقَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّ تَغْدِيَةَ الْفُقَرَاءِ وَتَعَشِيَّتَهُمْ تُجْزِي؛ جَمَاعَةً؛ كَعَلَى  
وَابْنِ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنِ وَابْنِ مَيْرِينَ، وَلَا تُخَالِفُ لَهُمْ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ كُنْتُ تُشْبِعُ أَمْلَكَ فَأُشْبِعِ  
الْمَسَاكِينَ؛ وَلَا فَعَلَى مَا تُطْعِمُ أَمْلَكَ بِقَدْرِهِ»<sup>(١)</sup>.

ثَانِيًا: بَيَّنَّا الْأَقْوَالَ عَنِ الْفَقِيرِ الْوَاحِدِ مِنْهُمْ قَرِينَةً عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ غَيْرُ  
الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ؛ وَإِنَّمَا الْإِشْبَاعُ وَسَدُّ الْحَاجَةِ، وَالنَّاسُ يَتَبَاهَوْنَ فِي مَقْدَارِ مَا  
يُشْبِعُهُمْ، وَالْأَطْعَمَةُ تَخْتَلِفُ فِي سَدِّ الْجُوعِ وَكِفَايَةِ الْأَكْلِ.

وَلِذَا يُغْنِي الْحَسَنُ وَابْنُ مَيْرِينَ بِالْإِطْعَامِ عَلَى الْمَائِدَةِ حَتَّى  
الْإِشْبَاعِ تَارَةً، وَتَارَةً يَقُولُونَ بِالْإِجْزَاءِ بِإِخْرَاجِ الْمُدِّ مَعَ الْإِنَامِ، وَمَرَّةً

يُغْنِي الْحَسَنُ بِالْمُدِّ وَحَقَّهُ، وَيُغْنِي مَجَاهِدٌ ثَارَةً بِالصَّبَاحِ وَثَارَةً بِالْمُدِّ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَنَّ بَيْنَ السَّلَفِ مَنْ يُخَيَّرُ بَيْنَ نَصْفِ الصَّبَاحِ مِنَ الْجَبِيلِ، وَالصَّبَاحِ مِمَّا دُونَهُ؛ كَمَا جَاءَ مِنْ صَمْرَاءَ فَقَدْ جَعَلَ مِنَ الْيَمْرِ نَصْفَ صَبَاحٍ، وَمِنْ التَّمْرِ صَبَاحًا، وَكَابِيْنُ عَبَّاسِي: جَعَلَ مِنَ الْجَبِيلِ كَالْحِنْطَةِ مُدًّا، وَمِمَّا دُونَهُ مُثْنَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْمُرُ بِالصَّبَاحِ لِلوَاجِدِ، وَيَنْصِبُ الصَّبَاحَ لِلْعَاجِزِ.

وَفِي هَذَا: إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الشَّيْخَ يَخْتَلِفُ؛ فَأَخْلَاهُ الصَّبَاحُ، وَأَدْنَاهُ نَصْفُ الصَّبَاحِ، وَأَعْلَى مَا ثَبَّرَ بِهِ اللَّحْمُ الصَّبَاحُ، وَأَدْنَاهُ نِصْفُهُ، وَلَوْ كَانَ حَدًّا مَقْدُورًا بِالصَّبَاحِ عِنْدَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، لَمْ يُجْزِئِ النِّصْفَ، وَيُغْنِي الْعَاجِزُ مِنَ الصَّبَاحِ لَوْ قَلَّ عَلَى النِّصْفِ غَيْرُ وَاجِدٍ، فَيَسْتَقِلُّ إِلَى الصُّومِ.

وَابْعَا: أَنَّ الْأَحَادِيثَ الْمَرْفُوعَةَ فِي بَيَانِ وَقْدَانِ الطَّعَامِ مَعْلُوقَةٌ، وَيُؤْتَلُ الْأَحْكَامُ فِي الطَّعَامِ الْمَنْضَبِطَةِ الْمَقْدَانِ كَيْلًا وَوزَنًا: تَرُدُّ فِيهَا الْأَحَادِيثَ وَتَتَوَاتَرُ، وَيَنْقَلِبُهَا الصَّحَابَةُ، وَقَدْ هَيَّجَ مَقْدَانُ زَكَاةِ الْفَقْرِ وَمِى خَوْلِيَّةً، عَلَى خِلَافِ فِي وَجْهِهَا، مَعَ وَقُوعِ كَفَّارَةِ الْأَيْمَانِ مِنَ النَّاسِ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، أَوْ أَسْبُوعِهِمْ وَشَهْرِهِمْ؛ فَمَقْدَانُ طَعَامِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ أَحْرَجَ إِلَى الضَّبِطِ وَالْبَيَانِ مِنْ غَيْرِهِ؛ وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْفَرَاغِ بَيَانُ أَحْكَامِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ، وَلَمْ يَأْتِ فِيهِ بَيَانُ أَحْكَامِ زَكَاةِ الْفَقْرِ صَرِيحًا، وَالشَّرِيعَةُ لَا تَتْرُكُ بَيَانَ حُكْمِ أَهَمِّ وَثَبِيْنٍ مَا دُونَهُ إِلَّا وَالتَّرُكُ مَقْصُودٌ لِلتَّوَسُّعِ وَالتَّيْسِيرِ، وَأَنَّهُ لَا يَنْضَبِطُ بِمَقْدَانِ بَيْنَ؛ كَمَا فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ.

خَامِسًا: أَنَّ اللَّهَ وَصَفَ الْكَفَّارَةَ بِـ﴿الْمَكَّامِ عَشْرَةَ مَسْكُونَةٍ﴾، وَالْإِطْعَامُ مُضَافٌ إِلَى أَكْلِهِ، لَا إِلَى شَرْبِهِ، فَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ إِشْبَاعًا.

وَعَلِيمٌ عَقْلًا وَشَرْعًا: أَنَّهُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْإِطْعَامِ أَذْنَى مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ الطَّعَامُ؛ كَتَلَوِّقِ الْحَبِّ وَالْفَقْرَةِ، وَهُوَ - وَإِنْ كَانَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ طَعَامٌ -، لَكِنَّهُ لَا يُسَمَّى فِي عَرَفِ الْعَرَبِ وَلَا الشَّرْعِ إِطْعَامًا، فَفَرَّقَ بَيْنَ الطَّعَامِ وَبَيْنَ

الإطعام، فعند وصف الشيء بالطعام يُطلق هذا على القليل والكثير، ولكن الإطعام لا يُطلق إلا على مد الحاجة منه؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ جُوعٍ وَاتَّقَوْهُمْ يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ خُبْرٌ﴾ (القمر: ١٤).  
وتقييد المطعم بالمسكين إشارة إلى جوعه، وما يدلُّ جوعه إلا الشَّع.

ولا خلاف أنَّ الغني لا يدخل في الآية؛ لأنَّ الأصل شُبُهه، ولا الفقير الذي يوضع الطعام أمانه وهو شيعان من إطعام آخر، فهذا يده حياة ليأخذ لُحمة ويمجِّر عن الباني لشيجه، وهذا المراد بالإطعام الوارد في كتاب الله؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ أَكْثَرُ نِعْمَةٍ﴾ (المائدة: ١٤٤)، وقوله تعالى: ﴿وَيُؤْتِيهِمُ اللَّهُ مِمَّا رَزَقَهُمْ رَغْدًا وَأُنْتَعِشًا﴾ (الأنعام: ١٤٨).  
وقد اختلفت الأئمة الأربعة في ذلك على اختلاف تلك الأقوال عن السلف:

فمنهم من قال بالإطعام بالصاع؛ وهو قول أبي حنيفة.  
ومنهم من قال بالمد، وهو قول مالك والشافعي، وقبلة مالك بمد المديّة.  
ومنهم من قال: يجب مد بر، أو مدان من غيره.

حكم اعتبار العَدْو في المسكين:

وقوله تعالى: ﴿عَشْرَةَ سَعِيرِينَ﴾:

اختلفت في العَدْو: هل هو لبيان حقيقة عدد الفقراء، أو هو لبيان مقدار الإطعام الواجب؟ والأول لازم للثاني، والثاني ليس بلازم للأول، فاختلقت العلماء - بعد اتفاقهم على وجوب الكفارة بمقدار إطعام عشرة مساكين - هل يجب إطعام عشرة فقراء عددا، أو يُغني إطعام ما دون العشرة؟ فيجوز إطعام الواحد والاثنين ما يكفيهم لعشر وجبات؟ على قولين:

والأصح: جوارُ ذلك، وأنَّ العَدَّةَ في الآيةَ لبيان المقصد الذي يَتَخَفَى، لا لِذات العدو؛ فَمَنْ أعطى مَسَكِينًا طعامًا يَكْفِيهِ لَوْجِبَاتِ عَشْرِ، كان كَقَدْرَةِ لَيْسَةٍ.

وذهب مالك والشافعي إلى قصد تخصيص المذبح.

ولا خلاف أن من وجد عند العشرة فهو أفضل من إعطاء الواحد، لشد حاجة الأكثر وكفايتهم في ذلك اليوم.

ولا يَرُدُّ على جوابِ إطعامِ الواحدِ طعامَ العشرةِ: كِسْوَةُ الواحدِ كِسْوَةُ العشرةِ؛ لأنَّ اللَّيَاسَ لا يُجْزِئُ فيه كِسْوَةُ الواحدِ بما يكفي العشرةَ؛ لأنَّ هذا بفضلٌ من حاجيهِ وِزْقُهُ فوقَ الوَثَنِ؛ بخلافِ الإطعامِ؛ فإنَّ إطعامَ العشرةِ لا يَكْفِيهِ إِلَّا لبضعِ أيامٍ، وأمَّا كِسْوَةُ العشرةِ فتَكْفِيهِ بضِعِّ

الكهارل من متوسط الطعام:

وَيُغْنِي مِنَ الطَّعَامِ مَتَوَسِّطُهُ، وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ رَدِيئِهِ، وَمَعْرِفَةُ الْوَسْطِ  
بِحَسَبِ حَالِ الْمَكْفُرِ، وَلَمَّا قَالَ: ﴿بَيْنَ أَوْسَطٍ مَا تَقْوَمُونَ عَلَيْهِكُمْ﴾، فَوَسْطُ  
الطَّعَامِ يَخْتَلِفُ مِنْ رَجُلٍ إِلَى آخَرَ؛ فَتَمَّ كَانَ قَلِيلٌ لِمَنْ يَدِي وَيَأْكُلُ رَدِيءَ  
الطَّعَامِ بِالنِّسْبَةِ لِقِيَمِهِ، جَازَ مِنْهُ أَنْ يُخْرِجَهُ كِفَارَةً لَهُ، وَقَدْ صَحَّ عَنْ  
إِبْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ الرَّجُلُ يَتَوَتَّعُ أَهْلَهُ قُرْبًا يَوْمَ سَمَةِ، وَكَانَ الرَّجُلُ  
يَتَوَتَّعُ أَهْلَهُ قُرْبًا يَوْمَ شِدَّةٍ، فَتَوَتَّعْتُ، ﴿بَيْنَ أَوْسَطٍ مَا تَقْوَمُونَ عَلَيْهِكُمْ﴾»<sup>(١)</sup>،  
لَيْسَ بِأَرْقَمِهِ وَلَا بِأَقْنَعِهِ.

وَلَزِمُ أَنْ يَكُونَ الْفَقِيرُ بِالْعَمَاءِ، فَلَا يُجْزَى إِطْعَامُ طِفْلِ قِسْدٍ حَاجَتُهُ  
لِلْقَمَتَانِ وَالثَّلَاثِ، وَلَا الرُّضْعِ الَّذِي تُشْبِعُهُ الثَّمَرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ.

(U) اغچره ایزد مایه (TUT) (TAT / U)

### تكفيرُ اليمين بالكِسْوَةِ:

وقوله تعالى: ﴿أَوْ كَسَوْتَهُمْ﴾: وكسوتُهُمْ تكونُ من أوسط ما يكتسي به الإنسانُ ويكسو أهله، ويَحْكُمُهَا كَحُكْمِ الطعامِ في نوعيها؛ فكما أنَّ الطعامَ الذي لا يكونُ قوتًا لبلدٍ لا يُخْرَجُ في الكَفَّارَةِ؛ كَالْبُنْفِي وَاللُّزِي وَالزَّيْبِ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَا تَحْلُلُهَا قوتًا وَلَا تَقْلَعُهَا تَفْكُهَا اليومَ، وكذلك اللِّبَاسُ فلا يَكْسِي الْفَقِيرَ لِبَاسًا لَا يَلْبَسُهُ أَهْلُ بَلَدِهِ؛ كَمَنْ يُلْبِسُ فَقِيرًا بَطْشَالًا وَهُمْ يَلْبَسُونَ الْقَمِيصَ، والعَكْسُ كذلك.

واخْتَلَفَ فِي مَقْدَارِ اللَّبَاسِ:

فمنهم: مَنْ أَجَازَ كُلَّ لِبَاسٍ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِجَمِيعِ الْبَدَنِ؛ فَاجَازَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ الْعَمَامَةَ وَالسَّرَاوِيلَ.

واشْتَرَطَ مَالِكٌ مَا تُجْزَى بِهِ الصَّلَاةُ؛ يَعْنِي مَا يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ، وَهَذَا تَخْتَلِفُ فِيهِ الْمَرَأَةُ وَالرَّجُلُ.

وقول مالك أشبه وأقرب؛ لَأَنَّ جَهْلَ مَجْرَدِ إِطْلَاقِ لَفْظِ اللَّبَاسِ عَلَى الشَّيْءِ يُجْزَى الْكِسْوَةُ بِهِ؛ يَلْزَمُ مِنْهُ الْإِجْزَاءُ بِمَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْإِطْعَامُ وَلَوْ لَقِئَةً أَوْ لِقَمَتَيْنِ، فَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ: يُجْزَى الْخُفَّانِ وَالثَّعَالُ وَالْحِزَامُ وَغَيْرُ ذَلِكَ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ اللَّبَاسِ.

والصَّحِيحُ: أَنَّ الْمَرَأَةَ مِنَ اللَّبَاسِ مَا يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ؛ كَالْقَمِيصِ وَالْإِزَارِ وَالرِّدَاءِ وَالْبِنْطَالِ وَنَحْوِهِ؛ وَهَذَا يَقُولُ ابْنُ حَسْرٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ الْمُسَيَّبِ وَابْنُ جُبَيْرٍ وَالنَّخَعِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَقَلِيلٌ مَنْ يُخَالِفُهُمْ فِي ذَلِكَ مِنَ السَّلَفِ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا بَيْنَهُمْ فِي تَسْمِيَةِ مَا يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ.

### تكفيرُ اليمين بتحرير الرقيق:

وقوله تعالى: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾: فَمِنْ السَّلَفِ مَنْ أَجَازَ مُطْلَقَ الرِّقَابِ



مؤمنة وكافرة كآبي حنيفة، خلافاً لجمهور العلماء الذين قاسوا كفارة اليمين على كفارة القتل.

ويختلف أهل الأصول في المسائل التي تثبت حُكْمًا وتختلِفُ سببًا: هل يُحْتَمَلُ مُطْلَقُهَا على مُقْيِدِهَا أو لا؟ ومن فروع هذه المسألة: الرقية في كفارة اليمين.

ولما أراد معاوية بن الحَكَم عِتْقَ رَقَبَةٍ، سَأَلَهَا النَّبِيَّ ﷺ: (أَيُّنَ الظَّاهِرِ)، قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، فَقَالَ: (أَعْيَنْهَا، فَإِنَّهَا مُؤَمَّنَةٌ)<sup>(١)</sup>.

وهذا في كُلِّ عِتْقٍ رَقَبَةٍ مِنَ الْكُفَّارَاتِ.

ويجب أن تكون الرقية سليمة من العيوب، ولا فرق بين ذكرٍ وأنثى، وكبيرٍ وصغيرٍ.

### تغيير اليمين بالصيام:

وهو له تعالى: ﴿مَنْ لَمْ يَجِدْ فَهِيَامٌ فَلْيَصِيُمْ أَكْبَرًا﴾، لا خلاف أنه لا يُصارُ إلى الصيام إلا بعد العجز عن الإطعام والكسوة والرقية، ويثبت العجز في الطعام بنقص قُوَّتِهِ إِنْ أَطْعِمَ عَنْ قُوَّتِ عِيَالِهِ، وَيَحْشُرُوهُ إِنْ كَسَا عَنْ كَسْوَتِهِمْ، وَيُثَلِّهُ مَنْ لَا يَمْلِكُ الطَّعَامَ وَالْكِسَاءَ وَيُثَلِّ الرِّقَةَ إِلَّا بِقُدْرَتِهِ.

### التتابع في صيام الكفارة:

واختلف العلماء في وجوب التتابع في كفارة اليمين، مع اتفاقهم على فضله لكونه أبرأ للذمة وأعتل للبر والخير:

فلَقَّبَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَعَهُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ فِي قَوْلِهِ لِهَذَا: إِلَى وَجوب التتابع، واحتجوا بقراءة أبيّ وابن مسعود: (فَهِيَامٌ فَلْيَصِيُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ).

(١) أخرجه مسلم (٥٢٧) (١/١٦٨).

مُتَّابِينَ<sup>(١)</sup>، ومع التَّائِبِ عن ابن عباس ومجاهد، وهو قول أصحاب ابن مسعود.

وجعل مجاهد كل صوم في القرآن مُتَّابًا إلا قضاء رمضان لأن الله قال فيه: ﴿تَوْبَةً مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]<sup>(٢)</sup>.

واحتج لهذا القول بوجوب التَّائِبِ في كفارة القتل وكفارة الظَّهَارِ: ﴿فَصِيَامٌ مِّنْهُنَّ مُتَّابِينَ﴾ [النساء: ٩٢، والمجادلة: ٤].

ودفع إلى عدم وجوب التَّائِبِ: بعض السلفاء كعطاء، وهو قول مالك والقول الآخر للشافعي وأحمد.

وقد أمر الله بحفظ الأيمان؛ تعظيماً له عن أن يكون عُرْضةً في كل شيء، وجعلاً لليهود من أن يتساهل الناس في نقضها؛ فتَهُونَ فيما بينهم.



﴿قُلْ لِّلّٰهِ الْغَنِيُّ ۖ إِنَّا كُنَّا مِنَ الْكٰفِرِيْنَ وَالْمُنٰكِبِيْنَ ۚ وَنَحْنُ مِّنْ عِندِ اللّٰهِ عَلَىٰ شَرِّ أُمَّةٍ ۖ لَّعَلَّكُمْ تَتَّقُوْنَ﴾ [المائدة: ٤٩].

نقدم الكلام على تحريم الخمر والتبوير في سورة البقرة عند قول الله تعالى: ﴿يَتَذَكَّرُكَ عَنِ الْكُفْرِ وَالنَّيْبِ قُلْ فِيْهَا إِنَّمَا حَكِيمٌ﴾ الآية [البقرة: ١٢١٩]. وهذه الآية أول آية صريحة في تحريم الخمر، ولا خلاف أنها أصح من آية البقرة السابقة وآية النساء: ﴿لَا تَقْرَبُوا الْمَالَ وَالنَّفْسَ شُرَكَاءَ﴾ [النساء: ٤٣]، ورؤي ابن جرير، عن سعيد بن جبيرة قال: لما نزلت: ﴿يَتَذَكَّرُكَ عَنِ الْكُفْرِ وَالنَّيْبِ قُلْ فِيْهَا إِنَّمَا حَكِيمٌ وَمَتَّبِعْ إِتَابِي﴾، فكبرها قوم؛ لقولها: ﴿فِيْهَا إِنَّمَا حَكِيمٌ﴾، وشربها قوم؛

(١) تفسير الطبري (٨/ ٦٥٢).

(٢) تفسير الطبري (٨/ ٦٥٢).

لَقُولُوا: ﴿وَتَكْفُرُ الْكُفْرُ﴾ [البقرة: ١٢١٩] حتى نزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]، قال: فكانوا يَدْعُونَهَا في حين الصلاة، وَيَسْرِبُونَهَا في غير حين الصلاة، حتى نزلت: ﴿إِنَّا نَقُفِّرُ وَبَيْنَهُمَا الْخُبْرُ وَالْكَرَمُ وَرَحْمَةُ رَبِّكَ إِنَّا كَاشِفُوكَ﴾، فقال عمر: ضَيْعَةُ لَكَ! الْيَوْمَ قُرْنَتْ بِالْمَيْسِرِ<sup>(١)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَالْأَمْكُ وَالْأَكْمُ بِمَنْ بَيْنَ عَيْنَيْكَ تَجْنِبُونَ﴾: تقدم الكلام على الأوامر في أول المائدة في قوله: ﴿وَلَا تَسْلُمُوا عَلَى الْكُفْرِ﴾ [١٣]، وتقدم في آل عمران التفسير بين الاستقسام بالأزلام وبين القرعة عند قول الله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَقُوكَ لَقُنْتُمُ الْبُهْتَ بِكُلِّ مَرْجَمٍ﴾ [آل عمران: ٤٤].

### نوح نجاسة الخمر:

وقوله: ﴿بَيْنَ عَيْنَيْكَ تَجْنِبُونَ﴾، فيه إشارة إلى أن نجاسة الخمر في معناها، وهو العمل، لا في غيبها؛ ولذا قال: ﴿بَيْنَ عَيْنَيْكَ تَجْنِبُونَ﴾، والله يُطَوِّقُ الرَّجْسَ عَلَى مَا تَحِبُّ مَعْنَاهُ وَصَلُهُ، لا على ما تَجِبُ عَيْنُهُ؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، ونحوه قوله: ﴿وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠٠]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ رِجْسٌ وَغَشِبَتْ﴾ [الأمراء: ٥٧]، وقوله تعالى: ﴿سَيُخْلِصُهُنَّ اللَّهُ لَكُمْ إِنَّا لَنَكْفِيهُنَّ يَوْمَ يُفْرَشْنَ عَنْهُنَّ فَفَرَشْنَا عَنْهُنَّ إِيَّاهُمْ رِجْسٌ﴾ [التوبة: ١٩٥].

ولم يَدُلْ دليل على تحريم معاينة الكافر والمُنافقي مع تسمية الله له رجسًا، وإنما أراد أفعالهم؛ ولذا يقول تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا فِي قُلُوبِهِم

(١) تفسير الطبري (١/٢٨١).

قَرَّبَتْ قُرْبَتَهُمْ وَجَسَّاءَ إِلَى وَجْهِهِ» [التوبة: ١١٢٥] بمعنى: غَبَّطْنَا وَشَرَّأْنَا إِلَى خَبِيْثَتِهِمْ وَشَرُّهُمْ، قَدْ بَيَّنَّ اللهُ أَنَّهُ يُرِيدُ رَفْعَ الرَّجْسِ مِنْ بَيَانِ أَحْكَامِهِ، وَمِنْهَا: الْحِجَابُ، وَقَرَّأَرُ أَتَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ فِي ثُبُوتِهِمْ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِتْيَانُ الزَّكَاةِ، كَمَا فِي الْأَحْزَابِ: قَالَ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَكْثَرَ الَّذِي تَرَى وَيُطَهِّرَ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]، فَالرَّجْسُ هُنَا هُوَ خَبَثُ الْمَعَاصِي وَفُسْطَاهَا، وَالطَّهَارَةُ هِيَ طَهَارَةُ الْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ، وَيَعْنِي ذَلِكَ: أَنَّ اللهَ قَرَّبَ بِالْخَمْرِ مَا لَا كَلَامَ فِيهِ عَدَمِ نَجَاسَةٍ عَيْنِيَّةٍ، وَهِيَ الْأَلْبَسَابُ وَالْأَزْلاَمُ، وَقَدْ بَيَّنَّ اللهُ أَنَّ الْأَوْتَانَ وَخَمْرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ غَيْرِ وَخَمْرِ الْخَمْرِ: كَمَا فِي قَوْلِهِ فِي الْحَجِّ: ﴿فَلْيَحْذَرُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠].

وَقَدْ صَحَّ عَنْ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ: أَنَّهُمْ أَرَأَوْا الْخَمْرَ فِي مَجَالِسِهِمْ لَمَّا بَلَغَهُمْ نَحْرُهَا، كَمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: قَالَ: «كُنْتُ فَأَيْتَا عَلَى الْحَيِّ أَشْبِيَهُمْ، غُمُوتِي وَأَنَا أَضْعَرُّهُمْ، الْقُضْبُخُ، قَبِيلُ: حُرْمَتِ الْخَمْرِ، فَقَالَ: اخْشَوْهَا، فَكُنَّا نَأْتِيهَا»<sup>(١)</sup>.

وَفِي لَفْظٍ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» قَالَ أَنَسٌ: «فَجَرَتْ فِي مِجْلِكَ الْقَدِيدَةُ»<sup>(٢)</sup>.

وَلَوْ كَانَتْ نَجَسَةً عَيْنًا، لَمَّا أَرَأَوْهَا فِي الْقُرْفَاتِ. وَأَيْضًا: لَمْ يَأْتِرِ النَّبِيُّ ﷺ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ بِغَسَلِ أَوَائِيهِمْ مِنْهَا، وَلَا تَنْظِيفِ الْأَرْضِ مِنْ أَثَرِهَا، كَمَا أَمَرَ بِإِرَاقَةِ دُثُوبِ الْمَاءِ عَلَى بَوَالِ الْأَحْرَامِ فِي الْمَسْجِدِ، وَكَمَا نَضَحَ بِبَوَالِ الْغُلَامِ، وَغَسَلَ بِبَوَالِ الْجَارِيَةِ، وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى طَهَارَةِ عَيْنِ الْخَمْرِ وَنَجَاسَةِ عَمَلِهَا شَرِيًّا وَبِئْسَ مَا وَصَفْنَا: عَائَةُ الصَّحَابَةِ

(١) أخرجه البخاري (٥٦٣٣) (١/١١١)، ومسلم (١٩٨٠) (٣/١٥٧١).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٦٤) (٣/١٣٢)، ومسلم (١٩٨٠) (٣/١٥٧٠).

والتابعين في ظاهري عملهم، وهو قول الثبث وربعة، وقال به المُرْئي وغيره.  
وقد نُسِرَ ابنُ عباسٍ الرَّجْسَ في هذه الآية بالسَّخِيطِ مِنَ اللَّهِ، وفسره  
عبدُ الرحمن بنُ زيدٍ بالشَّرِّ<sup>(١)</sup>.

وبعضُ أدِّ المرادِ بالرَّجْسِ النجاسةُ المعنويَّةُ: أنَّ اللهَ قرَنَ بالخمرِ  
بينَ المحسوساتِ ما لم يُقَلَّ أحدٌ من السلفِ بنجاسةٍ عويضا، وهي  
(الأنصابُ والأزلامُ)؛ فيجوزُ تكسيرُ الأنصابِ والانتفاعُ بعينها سقفاً  
للبيوتِ واعتاباً لها، وجعلُها أريكةً وسريراً، كما يجوزُ الاستفادةُ من  
أفداجِ الأزلامِ بجعلِها أوانيً للشُّربِ أو لِسقيِ الدوابِّ والطيورِ أو غيرِ  
ذلك، ولو كانتِ نجسةً بعينها، لَوَجِبَ رميُّها؛ للتنجيسِ بِمِثْلِهَا.

والرَّجْسُ والتنجيسُ لفظانِ يُطلقانِ على النجاسةِ الحسيَّةِ والمعنويَّةِ،  
والسياقُ يبيِّنُ التحكُّمَ؛ فأما الرَّجْسُ، فتَقَدَّمَ، وأما النجاسةُ الحسيَّةُ،  
فمعلومةٌ مستفيضةٌ، وأما المعنويَّةُ، فمِنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا الشُّرْبُ

نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٤٨].

### معنى الخمر:

والخمرُ: ما أُجِدَّ للسُّخْرِ، وأما وجودُ مادَّتهِ ممَّا لم يُصنَعْ للشُّربِ  
وليس مهيئاً له إلا بإضافَةِ غيرهِ إليه، فلا يُعَدُّ خمراً يحرُمُ التناوُلُ، وهو  
كافتتاءِ العنَبِ والتَّمْرِ والدُّبَّاءِ الذي لم يُخَمَّرْ، ويثُلَّةُ الأطيابِ الكحولِيَّةِ،  
فما كان منها غيرَ مُعَدِّ للشُّربِ على صورتيه الحالِيَّةِ، فليس بخمرٍ ولو وُجِدَ  
في تحليلِهِ كحول؛ لأنَّه في صورتيه غيرُ خميرٍ؛ إذ لو شَرِبَهُ أحدٌ على هيئتهِ  
تلك، لمات أو تَرَحَّضَ بِسُمٍّ ونحوِ ذلك، ولأنَّه لا يَكُونُ خمراً يُشْرَبُ إلا  
بإضافَةِ غيرهِ إليه.

(١) تفسير القرطبي (٦٥٦/٨).

وما كان من العطور كحولاً يُشرب في صورته التي يُباع عليها بلا حاجة لإضافة ماؤها؛ وإنما يُسكر بنفسه عادة؛ فيحرم اقتناؤه أصلاً ولو كان طاهراً في ذاته؛ لأن الله أمر بالخلو عنه، فقال: ﴿فَاتَّبِعُوا﴾، وأما العطور التي تحتاج إلى تركيب وإضافة مع غيرها للسكر، فليست حراماً، ولا يحرم اقتناؤها للعطر وغير ذلك.

\*\*\*

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ كَانُوا وَعَهِدُوا إِلَيْكَ مِنْكُمْ بِمَا طَعَنُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأْمَنُوا﴾﴾ (المائدة: ١٢٣).

نزلت هذه الآية في أقوام شربوا الخمر قبل نزول تحريمه، وفي حُكمهم: الأقوام الذين شربوا الحرام وعلوهم ثم دخلوا الإسلام ثانية، فسألوهم عما شربوه وعلوهم ونبت أجسادهم منه، فانزل الله هذه الآية رفقا للخرج، ودفعا له عن تقويمهم.

روى الشيخان من حديث أنس قال: «كُنْتُ سَاقِي الْقَوْمِ فِي مَنْزِلِ أَبِي خَلْجَةَ، وَكَانَ خَمْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ الْقَطِيبُ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُنَادِيًا يُنَادِي: (أَلَا إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ)، قَالَ: فَقَالَ لِي أَبُو خَلْجَةَ: اخْرُجْ، فَأَهْرِقْهَا، فَعَرِجْتُ فَهَرَقْتُهَا، فَجَرْتُ فِي سِتْرِي الْمَيْمُونَةَ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: لَقَدْ قُتِلَ قَوْمٌ فِي بَطْنِهِمْ؟<sup>(١)</sup> فَأَنزَلَ اللَّهُ: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ كَانُوا وَعَهِدُوا إِلَيْكَ مِنْكُمْ بِمَا طَعَنُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾<sup>(٢)</sup>».

ويدخل في حُكمهم: كل مؤمن فيما يقطعته وبشرته من الحلال بين باب أولى، ولذا قال النبي ﷺ لابن مسعود: (أَنْتَ وَتَهْمُ)<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٢٤٦٤) (١٣٢/٣)، ومسلم (١٩٨٠) (٣/١٥٧٠).

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٥٩) (١٩١٠/١٥).

وهذه الآية نزلت بعد آية تحريم الخمر السابق، فرفع الله بها الحرج الموجود في نفوس الصحابة رضي الله عنهم.

وكثيراً ما نزل الأحكام في القرآن، ثم يرفع الله الحرج الذي يجده الناس من قوأت شيء من الامتناع السابق قبل الحكم، فلما أمر الله بالقتل والأجاء إلى الكعبة، وجد الناس حرجاً في صلاتهم السابق وصلاة من مات منهم إلى بيت المقدس، فانزل الله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُغْنِيَ عَنْكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ومثله: لما حرم الله في أول المائدة المحرمات وعدّها في أكثر موضع لعقد المحرمات المأكولة في القرآن، سأل الصحابة عن الحلال والحرام ضيقاً، فانزل الله: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَكُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الْكَيْبُوتُ﴾ [المائدة: ١١]، ثم عدّ الطيبات عليهم حتى لا يستكثروا الحيات المحرمة، فبغيتهم الشيطان عليها.

### المواخلة على الحلال:

وظاهر آية الباب: أن الله لا يؤاخذ المؤمنين فيما استمتعوا به من الشراب والمطعم الحلال ما أقاموا الواجبات وأدّوا الفرائض التي عليهم، وإنما لم يؤاخذهم الله؛ لأنه أنزل الطيبات لهم ليستمتعوا بها ويستفيحوا منها، ولم يستثن منها إلا عبثاً أو وصفاً حرّمه الله، وهو قليل نادر، ولما أطلق إباحة الأكل كما في قوله تعالى: ﴿حَسْبُوا مِنْ كَيْبَتِي مَا زِلْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢]، وقوله: ﴿حَسْبُوا مِنْهَا نَبِيٌّ بِقُلُوبِهِ﴾ [البقرة: ٥٨]، وقوله: ﴿حَسْبُوا زَكَاةً مِنْ يَدِي كَرَمٍ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

وإذا استمتع العبد بالطيبات تأكلًا ومشربًا، ولم يؤد ما عليه من الواجبات وعمل الصالحات، وترك المحرمات، فالأصل أنه مؤاخذ ومساءل ومحاسب على متعته تلك، وعلة السؤال والمواخلة: أن تلك المتعة لم تشكر، فون شكرها عدم العذوان على ما حرم الله معها كما

قال تعالى: ﴿سَخَّرْنَا الْقَحْطَمَ مِنْ يَدَيْهِمْ فَلَا تَحْزَنْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾<sup>[١٦٠]</sup>، وقال تعالى: ﴿كُلُوا وَمَا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا وَلَا تُلْهِمُوا ضَلُوتَ السَّيْطَانِ﴾<sup>[١٦١]</sup>، فإنَّ كمال الاستمتاع إذاً أن يُصَاحِبَهُ شُكْرٌ وعَمَلٌ صالحٌ، أو يُصَاحِبَهُ كُفْرٌ وعَمَلٌ فاسدٌ؛ فإنَّ لَذَّةَ الحلالِ ومُتَعَتَهُ تُسَبِّحُ بعضَ العبادِ ما شَرَعَ اللهُ، وتَذَكُّرُ بعضَ العبادِ شُكْرَ نِعْمَةِ اللهِ، ولَمَّا كَانَ أَكْلُ الحلالِ سَبِيلاً لِلتَّقَى وَتَسْبِيحَ نِعْمَةِ اللهِ عِنْدَ الْكَافِرِينَ وَالظَّالِمِينَ أَخَذَهُمُ اللهُ بِهِ وَحَاسِبُهُمْ عَلَيْهِ؛ لِهَذَا قُلْنَا يَذْكُرُ اللهُ فِي كِتَابِهِ أَكْلَ الطَّيِّبَاتِ إِلَّا وَيَقَرُّهُ بِأَحْوِ الْإِلَازِمِيِّ مِنْهُ: الْأَمْرُ بِالشُّكْرِ وَالطَّاعَةِ، أَوْ التَّحْلِيلِ مِنَ الْكُفْرِ بِهِ وَأَتَّخِذِي سَبِيلاً لِمَعْصِيَةِ، وَالتَّهَيُّ لَإِنْبَائِهِ؛ فَإِنَّهُ حَلَالٌ؛ وَإِنَّمَا لِمَا أَذَى إِلَيْهِ مِنْ عَمَلٍ حَرَامٍ، وَغَفَلَةٍ عَنِ الطَّاعَةِ، وَانْتِفَالٍ بِالْمَعْصِيَةِ؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ الْكَافِرَةَ مَا غَفَلَتْ عَنْهُ إِلَّا بِسَبَبِ الْإِسْتِمْتَاعِ بِالطَّيِّبَاتِ؛ فَسَخَّرْنَاهُمْ عَنْ حَقِّ اللهِ عَلَيْهِمْ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ذَرُّهُمْ يَلْعَلُوا وَيَتَنَبَّهُوا وَبَلَّغْ أَمَلَهُمْ تَمَوْهُمْ﴾<sup>[١٦٢]</sup> (المعبر: ١٣)، وقال عنهم: ﴿كُلُوا وَشَبِّهُوا فَلَا تَكُفُّوا عَن رَّبِّكُمْ﴾<sup>[١٦٣]</sup> (المرسلات: ١٦).

ولهذا فسر غير واحد من الصحابة هذه الآية: ﴿لَيْسَ قَلْبُكَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾: بالثقوى واجتناب المحرمات؛ كما في ظاهرها: ﴿إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ﴾ وَكُنْتُ نَذِيرًا ﴿لِقَوْمٍ أَكْثَرُ مِنْ أَغْلَاكٍ﴾؛ كما جاء ذلك من عمر بن الخطاب <sup>(١)</sup>.

ومن السلف والعقلاء: من ذكر بعض أنواع الثفوى الواجبة في المال كالزكاة والصدقة والهبة والصلة.

ومن علامه اتّخاذ الطّيّات سبيلاً إلى الحرام الأسرار في الاستمتاع بها، كما قال تعالى: ﴿وَسَلُّوا وَقَرُّوا وَلَا تَمْرُقُوا﴾ (الأعراف: ٣١).



(۶) حضور میں آئی حالت: (۳/۴=۰.۷۵)۔





أنواعه، ويحرّم على قاصد البيت الحرام وعابريه الصيد، وهو على نوعين:

الأول: الصيد المتعلّق بحال، وهي حال إحرايمه؛ فما دام مُحَرَّمًا يحرّم عليه صيد البرّ حتى يَجِلَّ، مهما كان موضعه من الأرض، قبل الميعات أو دونه، فمن أحرّم قبل الميعات من الشام أو مصر أو بيت المقدس، حرّم عليه صيد البرّ حتى يَجِلَّ.

الثاني: الصيد المتعلّق بمكان، وهو البلد الحرام؛ سواء كان الصائد مُحَرَّمًا أو غير مُحَرَّم، وقد ثبتت الشكّة بذلك في أحاديث كثيرة؛ منها قوله ﷺ: «لَا يُفْتَلَى عَلَاقًا، وَلَا يُنْقَضُ شَجَرُهَا، وَلَا يُنْقَرُ صَيْدُهَا، وَلَا تُلْقَطُ لُفَّتُهَا إِلَّا لِمَقْرَبٍ»<sup>(١)</sup>.

وإن كان مُحَرَّمًا، فالصيد في البلد الحرام أغلظ؛ لأنّ التحريم وقع من جهتين: من جهة الحال، ومن جهة المكان.

### تفليط صيد الحرم:

وتحريم الصيد بالبلد الحرام أغلظ من تحريم الصيد على المحرم في غيره؛ لأنّ الله حرّم في البلد الحرام غصن شجرها، وتغير صيدها، والتقاط لُفَّتَيْهَا؛ وهذا تفليط ليس في صيد المحرم، ولا في لُفَّتَيْهِ في غير الحرم، ثم إنّ المحرم إنّما حرّم عليه الصيد؛ لأنّه قاصد البلد الحرام، ولو كان قاصدًا لغيره، لم يحرّم عليه شيء؛ فذلّ على أنّ أصل التعظيم متعلّق بالبلد الحرام.

وقوله تعالى: «لَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ»، يحرّم على المحرم الصيد ولو لم يُرَدَّ أكله كمن يصيده لغيره، ويحرّم أكل المُحَرَّم منه ولو كان

الصائد حلالاً إن صيدَ للمحرم؛ فإن حيلةَ التحريم تتحقق في ذلك كله.

### صيد الحلال:

ويخرجُ من هنا: مَنْ صَادَ صَيْدًا وَهُوَ حَلَالٌ، ثُمَّ أَحْرَمَ فَأَكَلَ صَيْدَهُ السَّابِقَ فِي حَالِ إِحْرَائِهِ، فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ، وَأَوَّلَى مِنْهُ: مَنْ أَكَلَ صَيْدًا لَمْ يُضِدْ لَهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ وَصَانَهُ رَجُلٌ حَلَالٌ، فَيَجُوزُ لَهُ أَكْلُهُ.

وقوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ﴾، وتأكيدُهُ على وصفِ الغنلِ بعد ذلك: ﴿وَمَنْ قَتَلَ، يَنْتَهِكُ نَفْسَهُ﴾، وقوله: ﴿فَبَرَاءٌ يَنْتَلِ مَا قَتَلَ﴾، نسَاءً قَتَلَ لَا صَيْدًا؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ حُكْمَ الْمَقْتُولِ غَيْرِ الْمَأْكُولِ، فَكَأَنَّمَا قَتَلَ مُحْرَمًا عَلَيْهِ كَيْفِي تَابٍ وَفِي يَخْلِبِ، وَالْعَرَبُ نَسَبُ الْوَحْشِيِّ الْمَأْكُولِ: صَيْدًا، وَغَيْرَ الْمَأْكُولِ: مَقْتُولًا؛ كَمَا فِي حَدِيثِ الْفَوَاسِي الْخَمْسِ وَبِأَنِّي؛ وَبِهَذِهِ الْآيَةِ اسْتَدَلَّ أَحْمَدُ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا ذُبَحَ الْمُحْرِمُ مِنَ الْصَيْدِ، فَهُوَ مَيْتَةٌ، وَشَدَّ أَحْمَدُ مِنْ حُرْمَةِ صَيْدِ الْمُحْرِمِ؛ وَأَنَّ مَنْ اضْطُرَّ إِلَى الْصَيْدِ أَوْ الْمَيْتَةِ، فَإِنَّهُ يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ رَحِمَ بِهَا، وَلَمْ يَرْحُصْ بِصَيْدِ الْمُحْرِمِ لِلضَّرُورَةِ.

وفي قوله: ﴿لَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ﴾ دليلٌ على تحريم تناوُلِ الصَّيْدِ بِالْيَدِ وَلَوْ بِغَيْرِ أَلْفٍ؛ كَسَهْمٍ وَرُمَحٍ وَخَصَاةٍ وَرِصَاصَةٍ، فَالْوَيْزَةُ بِقَتْلِهِ، وَلَوْ ذُبِحَ بِسِكِّينٍ فَحُكِّمَتْ حُكْمُ الْمَيْتَةِ؛ وَلِذَا قَالَ تَعَالَى فِيمَا سَبَقَ: ﴿إِنِّي لَأَكْفِرُكُمْ لَكُمْ بِحَبْرٍ مِنْ أَنْفُسِهِ تَنَافَتْ أَيْوَاهُمْ تَوَكَّفَكُمْ﴾ [المائدة: ١٩٤]، فَمَا أَمْسَكْتُ بِهِ الْبَيْدَ مِنْ الطَّيْرِ، وَلَوْ كَانَ فِي حَبْرِ الْمُحْرِمِ أَوْ مِمَّا جَاءَ طَرَحًا، فَأَمْسَكَ بِهِ، فَهُوَ صَيْدٌ مُحْرَمٌ.

### صيد غير المأكول:

وَلَا يُسَمَّى غَيْرُ الْمَأْكُولِ صَيْدًا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ؛ فَمَنْ قَتَلَ غَزَالًا أَوْ

كَلْبًا أَوْ أَرَبًا، يُقَالُ: صَافَهُ، وَمَنْ قَتَلَ عَقْرَبًا أَوْ حَيَّةً أَوْ كَلْبًا، يُقَالُ: قَتَلَهُ، وَلَا يُقَالُ: صَافَهُ، لِأَنَّهُ لَا يُوَكَّلُ، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: (خَسَنُ مِنْ الدَّوَابِّ كَيْسٌ عَلَى الْمُحْرَمِ فِي قَتْلِهِمْ جُنَاحُ: الْقُرَابِ، وَالْحِدَاةِ، وَالْعُقْرَبِ، وَالْقَارَةِ، وَالْكَلْبِ النَّظُورِ<sup>(١)</sup>)، فَقَالَ: قَتَلَهُمْ أَوْ يُقْتَلْنَ، وَلَمْ يَقُلْ: صَبَلَهُمْ أَوْ يُصَدَّنْ.

وَيُقَامَسُ عَلَيْهِمْ: مَا اخْتَدَّ حُكْمَهُمْ مِمَّا يَضُرُّ الْإِنْسَانَ؛ فَمَنْ قَتَلَ حَيَّةً أَوْ زَنْبُورًا أَوْ ذُبَابَةً أَوْ بَعُوضَةً أَوْ خَشْرَةً مِنْ دَوَابِّ الْأَرْضِ يُؤْذِيهِ، فَلَيْسَتْ صَبَلًا، وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ فِيهَا، وَيُقْتَلُ ذَلِكَ لَوْ قَتَلَهَا مِنْ غَيْرِ أَذْيٍ فَلَا كَفَّارَةَ فِيهَا، وَإِنَّمَا رُخِّصَ فِي الضَّارِّ أَنْ يُقْتَلَ، وَغَيْرِ الضَّارِّ أَنْ يُتْرَكَ؛ لِأَنَّهُ قَتَلُهُ بِلَا سَبَبٍ مَكْرُوهٌ.

وَقَامَسَ أَحْمَدُ وَمَالِكٌ عَلَى الْكَلْبِ: كُلَّ شَيْءٍ يُؤْذِي وَيُخْشَى مِنْهُ، وَخَسَنُ أَبُو حَنِيفَةَ اللَّسَبُ؛ لِأَنَّهُ كَلَبٌ بَرٌّ، وَلَمْ يَسْتَنْهِ غَيْرَهُ.

وَلَمْ يَجْعَلِ الشَّافِعِيُّ فِي قَتْلِ غَيْرِ مَأْكُولِ اللَّحْمِ لِلْمَحْرَمِ شَيْئًا، وَنَسَبَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ إِلَى الشَّافِعِيِّ: جَوَازَ قَتْلِ كُلِّ غَيْرِ مَأْكُولِ اللَّحْمِ، وَفِي إِطْلَاقِ هَذَا الْقَوْلِ عَنَّا نَظَرٌ، وَإِطْلَاقُهُ بِتَحْرِيمِ قَتْلِ الصَّيْدِ الْمَأْكُولِ لَا يَعْنِي جَوَازَ قَتْلِ غَيْرِ الْمَأْكُولِ بِإِطْلَاقٍ.

### كَفَّارَةُ الصَّيْدِ لِلْمَحْرَمِ:

وَهَوَّلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ وَيَكْفُرْهُ﴾ قَتَلَهُ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ بِأَنَّهُ يُحْكَمُ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ وَالْمُخْطِئِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، إِلَّا أَنَّ الْمُتَعَمِّدَ بِأَنَّهُمُ، وَالْمُخْطِئُ لَا بِأَنَّهُمْ؛ وَبِهَذَا قَالَ عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٌ وَعَطَاءٌ وَابْنُ مُجِيرٍ وَالنَّحْعِيُّ: وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّ السَّنَةَ قَفِضَتْ بِذَلِكَ عَلَى الْعَامِدِ

(١) أخرجه البخاري (١٨٣٦) (١٣/٣)، ومسلم (١١٩٩) (٤/٨٨٨).

والناسي سواء، فَإِنَّ مَنْ حَبِذَ لَهُ الصَّيْدَ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِهِ وَلَوْ كَانَ الصَّائِدُ حَلَالًا، حُرِّمَ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ تَحْرِيمَهُ عَلَى الْمَحْرُومِ نَفْسِيًّا بِغَيْرِ قَصْدٍ لِلصَّيْدِ مِنْهُ مِنْ بَابِ أُولَى، قَالَ الزُّهْرِيُّ: «قَالَ الْكِتَابُ عَلَى الْعَامِيَةِ وَجَرَتْ الشُّنَّةُ عَلَى النَّاسِ»<sup>(١)</sup>.

وَرَأَى الزُّهْرِيُّ بِالشُّنَّةِ: مَا وَدَّ فِي الْأَثَرِ مِنْ قَوْلِ الصَّاحِبَةِ كَعَمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

وَحُضِرَ طَائِفٌ مِنَ الْمُتَعَمِّدِ لظَاهِرِ الْآيَةِ، وَهُوَ رَوَايَةُ لَأَحْمَدَ، وَأَمَّا ذِكْرُ التَّعَمُّدِ لاعتبارِ الغالب؛ فَالصَّيْدُ لَا يُقَصَّدُ عَنْ نَسْيَانٍ؛ لِأَنَّهُ تَتَّبِعُ وَقَصْدٌ وَمَشَقَّةٌ لَا يَقَعُ سَهْوًا وَنَسْيَانًا، وَالْأَحْكَامُ تُذَكَّرُ عَلَى غَالِبِ حَالِهَا؛ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْهَوْنَهُمُ الْفِتْنَى فِي خُبْرِكُمْ﴾ [النساء: ١٢٣]، فَالْغَالِبُ فِي الرِّيْبَةِ: أَنَّهَا تَكُونُ فِي الْخَبَرِ مَعَ أَهْلِهَا.

وَجَعَلَ مُجَاهِدٌ التَّعَمُّدَ فِي الْآيَةِ هُوَ تَعَمُّدُ الصَّيْدِ مَعَ نَسْيَانِ الْإِحْرَامِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ ذَاكِرًا لِإِحْرَامِهِ، فَإِحْرَامُهُ بَاطِلٌ، وَاعْتَظَّتْ لَفْظُ التَّزْوِي عَنْهُ؛ فَتَارَةً يَقُولُ: «وَلَا حَيِّجَ لَهُ»؛ كَمَا رَوَاهُ لَيْثٌ عَنْهُ<sup>(٢)</sup>، وَفِي رَوَايَةٍ قَالَ: «لَقَدْ خَلَّ»؛ كَمَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ<sup>(٣)</sup>، وَلَمْ يُوَافِقْ عَلَى قَوْلِهِ بِإِبْطَالِ الشُّكِّ.

وَقَدْ حَمَلَ الشَّافِعِيُّ قَوْلَهُ عَلَى مَعْنَى آخَرَ، فَقَالَ فِي «الْأَمِّ»: «أَحْسَبُهُ يَذْهَبُ إِلَى: أَخْلَى عَقُوبَةُ اللَّهِ، قِيلَ لَهُ: أَفْتَرَاهُ يُرِيدُ أَخْلَى مِنْ إِحْرَامِهِ؟ قَالَ: مَا أَرَاهُ، وَلَوْ أَرَادَهُ، كَانَ مَذْهَبٌ مَنْ أَحْفَظَ عَنْ خِلَافِهِ، وَلَمْ يَلْزَمْ بِقَوْلِهِ حَقِيقَةً»<sup>(٤)</sup>.

وَأَيْضًا: لَوْ كَانَ الْإِحْرَامُ يَبْطُلُ بِالصَّيْدِ، لَكَانَ بَيَانُهُ فِي الْآيَةِ أُولَى مِنْ بَيَانِ حُكْمِ الْكُفَّارَةِ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنِ الْبَطْلَانُ مَقْصُودًا، لَمْ يُذَكَّرْ، وَذُكِّرَ مَا دُونَهُ؛ وَهُوَ الْكُفَّارَةُ.

(١) «تفسير ابن كثير» (٣/ ١٩٢).

(٢) «تفسير الطبري» (٨/ ٦٧٤).

(٣) «تفسير الطبري» (٨/ ٦٧٤).

(٤) «الأم» (٢/ ٢٠٠).

وقوله تعالى: ﴿وَيَرْزُقْ يَتْلُ مَا قَلَّ مِنَ الْكُتُبِ﴾، والمراد بالمثلية في الآية: الشبيهة في صفة وحالها، فأقرب الحيوان إلى الصيد يُقضى به على الصائدين وبهذا يقول عائدة السلف، وهو قول الجمهور؛ خلافاً لأبي حنيفة؛ إذ ساقى بين الجزاء بالوشل وبين الإطعام والصباغ في كل حيوان، له مثل أو ليس له مثل.

وبخلاف الأمر بحسب نظر الناس في الحيوان وجمع الحيوان للصفات المتشابهة مع غيره؛ ولهذا تنوع كلام الصحابة والتابعين في تقدير مشابهة بعض الحيوان لبعض.

#### التحكيم في كفارة الصيد:

وقوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذِكَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ اشترط الله أهل العدل؛ وفي ذلك مقال:

الأول: أنَّ الحاكم لا يفرِّد بالحكم بحال، واختلَف في أنَّ يكون المحكوم عليه أحد القلتين:

فمنهم: من منع حتى لا يحكم الصائد لنفسه؛ حتى لا يُحابيها فيُفَضِّر في حق الله عليه؛ وبهذا يقول مالك.

ومنهم: من أجاز؛ وهو قول الشافعي وأحمد؛ فأجازاً كون القاتل أحد الحَكَمَيْنِ؛ لأنَّ الثاني يَدْفَعُ التَّهْمَةَ به، وعدم إنصافه من نفسه، وجاء من عمر وابو ابن عمر أنَّهما حَكَمَا الصائد معه في يثْلُوه ما صاد، ولم يُحالِفهما أحدٌ من الحلفاء وعائدة قلَّها الصَّحابة.

الثاني: اشترط العدل؛ فلا يفرِّد الواحد بالحكم إلا عند العجز عن الآخر.

الثالث: أنَّه لا يقضي الفاسق الذي لا يؤمن على مالي ولا على قوله؛ لأنَّه ليس بعَدْلٍ، قرئاً لم يتورَّع عن ظلم وإجحاف في تقديره.

الرابع: أنه لا يقتضي إلا عارف بالحيوان وأشياءه وحيثه، ومن لم يعرف أحوال الحيوان وأنواعه، لم يَجُزْ له الْحُكْمُ، حتى لا يقتضي بجهل، فإن العلم أعظم أصول العقل، والجهل أعظم أصول الظلم.

الخامس: اشتراط الإسلام في الحكمين؛ لأن الله قال: ﴿يَتَكَلَّمُ بِهِ ذُو عِلٍّ مِّنكُم﴾، يعني: من المسلمين؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ تَقَلَّظَ مِّنْكُمْ﴾، والخطاب للمؤمنين في الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ﴾.

### حُكْمُ الصَّحَابَةِ فِي صَيْدِ الْمَحْرَمِ:

وقضاء الصحابة ليس توقيفياً؛ لاختلاف الأحوال وتغيرها، ولكن حُكْمُهُمْ أَتَرَبَّ إِلَى الْحَقِّ وَالصَّوَابِ؛ وَلِذَا جَعَلَ أَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ حُكْمَهُمْ مُقَدِّمًا عَلَى غَيْرِهِمْ؛ فَمَا حَكَّمُوا فِيهِ يُحَكَّمُ فِيهِ، وَمَا لَمْ يَحَكَّمُوا فِيهِ فَيَحَكَّمُ بِهِ ذُو عِلٍّ.

وقال مالك وأبو حنيفة: إنَّ الْحُكْمَ نَابِثٌ فِي كُلِّ قَضِيَةٍ وَلَوْ قَضَى فِيهَا الصَّحَابَةُ؛ امْتِنَالًا لِّظَاهِرِ الْأَمْرِ، وَالْمَقْطُوعِ بِهِ: أَنَّ قَضَاءَ الصَّحَابَةِ وَحُكْمَهُمْ لَيْسَ وَحِيًّا، وَلَا يَقَالُ لِمَنْ خَالَفَهُ: خَالَفَ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ، مَا لَمْ يُجِيعُوا؛ وَلِهَذَا اخْتَلَفُوا فِي تَقْدِيرِ بَعْضِ الصَّيْدِ بَيْنَهُمْ.

قال تعالى: ﴿مَنْذَرٌ لِّلْكَافِرِينَ﴾ يجب إخراج بذية الصيد بين الهدي إلى البلو الحرام، ويجب ذبحها فيها، وتوزيعها على أهلها؛ لظاهر الآية.

قال تعالى: ﴿أَوْ كَثَرَتْ طَعْمَةُ مَسْكِينٍ لَّوْ عَدَلُ إِلَهِهِ مِمَّا كَانُوا﴾، يعني: من لم يجد مثلاً للصيد ولا قريباً منه، فيطعم مساكين بقيمته؛ وبهذا قضى عمر وعثمان وعلي وابن عباس وزيد.

وجعل مالك والشافعي لكل مسكين مثلاً.

ودفع أحمد: إلى أن الجنبلة تختلفت عن غيرها؛ فمنها مَدُّ للمسكين، ومن غيرها مَدَان.

وذهب أهل الرأي إلى أن لكل مسكين مئتين .

**التخيير في كفارة الصيد:**

واختلفوا في التخيير والترتيب بين المثلثة: ﴿يَتْلُو مَا قُلَّ مِنْ الْتَوْبَةِ﴾  
وبين الإطعام والضيام: هل الثلاثة كلها على التخيير لأن الله خير بينها  
بقوله: ﴿أَمْ﴾ وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال:

ذهب جمهور العلماء: إلى أن التخيير في الجميع، وهو قول مالك  
وأبي حنيفة، وأحد قولي الشافعي وأحمد.

وذهب بعض الفقهاء: إلى أنها على الترتيب، فيجب أولاً مثل  
الصيد، ثم يُخَيَّرُ بين الإطعام أو عقلي ذلك صياماً، وجاء هذا من  
ابن عباس ومجاهد وعطاء، وفي رواية أخرى عن هؤلاء الثلاثة: أنها  
على التخيير.

**قيمة الإطعام ومجلة من كفارة الصيد:**

واختلفوا في قيمة الإطعام: هل تكون على قيمة الصيد، أو على  
قيمة مثله لو كان له مثله؟ على قولين:

والجمهور: على أن المقوّم هو الصيد.

والشافعي: يرى أن المقوّم هو مثله من النعم لو كان موجوداً.  
والأظهر: أن القيمة تكون للنعم، لا للصيد، لأن تقييم الصيد  
شاق، وغالبه لا قيمة له؛ لأن الناس لا يبايعونه عادة؛ وفي هذا  
خرج على الناس في معرفة القيمة، وخاصة في الأزمنة المتأخرة؛ فإن  
قيمة الصيد أضعاف قيمة مثله من الأنعام؛ لشدة الصيد وكثرة بهيمة  
الأنعام.

واختلفوا في محل الإطعام والصيام: هل يأخذ حنك مثله الصيد من



التَّحَرُّمُ، فَيُقَسَّمُ فِي مَحَلٍّ عَلَى قَرَاءِ الْحَرَمِ وَذَوِي الْحَاجَةِ مِنْهَا، أَمْ يُتَصَدَّقُ بِهِ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ؟

قَالَ بِالْأَوَّلِ: عَطَاءٌ وَطَاوُسٌ وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ فِي قَوْلِي.

وَبِالْثَّانِي: التَّحَرُّمُ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ قَوْلًا ثَالِثًا، وَهُوَ أَنَّ الْإِطْعَامَ يَكُونُ بِمَحَلِّ الْإِصَابَةِ، وَهَذَا قَوْلٌ لِمَالِكٍ آخَرُ.

وَالْأَظْهَرُ التَّحَرُّمُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَخَصَّصَ الْمَكَانَ فِي الْهَذْيِ، وَلَوْ كَانَ الْإِطْعَامُ بِحَبِّ كَالْهَذْيِ، لَتَأَخَّرَ بَيَانُ الْمَكَانِ إِلَى مَا بَعْدَ الْإِطْعَامِ، وَلَوْ قِيلَ: إِنَّ الْإِطْعَامَ يَكُونُ كَالْهَذْيِ، لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الصِّيَامِ؛ لِأَنَّهَا كُلُّهَا كُفَّارَاتٌ، فَجَبَّ الصَّوْمُ فِي الْحَرَمِ، وَفِي هَذَا خَرَجَ شَدِيدٌ.

وَأَمَّا هَوْلُهُ «عَتَلْتُ ذِيَّ يَمَانِي»، فَيَعْنِي: مَا يُعَادِلُ ذَلِكَ الْمَقْدَارَ مِنَ الطَّعَامِ، وَقَدْ قُتِلَتْ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ بِأَنْ كُلَّ يَضْفُ صَاعٌ يُعَادِلُ صِيَامَ يَوْمٍ، صَحَّ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٍ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ جَعَلَ الْكُفَّارَةَ عَلَى كُفِّ بْنِ عُجْرَةَ: أَنْ يُطْعِمَ مِائَةَ مَسَاكِينَ؛ لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ، أَوْ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؛ وَالْحَدِيثُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»<sup>(١)</sup>.

وَلَا زَمَانَ مُحْدَدًا لِلصِّيَامِ؛ فَيَصُومُ حَيْثُ شَاءَ وَمَتَى شَاءَ؛ فِي طَرِيقِهِ، أَوْ فِي مَكَّةَ، أَوْ فِي بَلَدِهِ إِذَا رَجَعَ إِلَيْهَا؛ وَلِلَّهِ قَالَ عَطَاءٌ: «الضَّيَامُ حَيْثُ شَاءَ»<sup>(٢)</sup>.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى «لِتَكْفُرَ ذُنُوبُهُ»؛ يَعْنِي: عَقُوبَتُهُ؛ فَوَيَاكَ الشَّيْءُ: بِأَلَاءِهِ وَعَفْوَتِهِ وَنَقَمَتِهِ عَلَى صَاحِبِهِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٨١٤) (١٠/٣)، وَمُسْلِمٌ (١٢٠١) (٢/٢٧٢).

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ (٧٠٦/٨).

فَالْكَفَّارَةُ الْمَذْكُورَةُ عَلَى الصَّيْدِ تُغْفَرُ ذَنْبُهُ الَّذِي فَعَلَ، فَإِنَّمَا هِيَ  
لِمَحْرُومِيَّتِهِ، وَلَيْسَتْ عَمَلًا صَالِحًا مَجْرُومًا يَكْتَسِبُ لَهُ فِي صَحِيفَةِ حَسَنَاتِهِ؛  
إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ.

### تكرار المحرم للصيد:

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَنْكَ اللَّهُ عَمَّا ظَنَنَّا وَمَنْ عَدَا قَسَمٌ لَّهُ يَشَاءُ﴾:

الْعَوْدُ لِلذَّنْبِ مَرَّةً ثَانِيَةً أَعْظَمُ مِنَ الْمَرَّةِ الْأُولَى، كَمَا أَنَّ الرُّدَّةَ أَغْلَقَتْ  
فِي تَكْرَارِهَا مِنَ الْخَطِيئَةِ أَوْلَى مَرَّةً؛ لِأَنَّ التَّكْرَارَ يَفْتَحِرُ بِهِ الْإِصْرَارَ  
وَالِاسْتِهْنَاءَ، بِخِلَافِ فَعْلٍ الْمَعْصِيَةِ مَرَّةً.

وَمِنَ التَّعَالِي الْمُرَادَةِ بِالْآيَةِ: أَنَّ مَنْ كَرَّرَ السَّيئةَ عَنْ عِلْمٍ مُسْتَهْلِكًا  
الْكَفَّارَةَ كَحَالِ الْأَغْنِيَاءِ الطَّيِّبِينَ لَا يَحْجُثُونَ بِحَقِّهَا مِنَ الْكَفَّارَاتِ، فَهَؤُلَاءِ  
يُضَاعَفُ عَلَيْهِمُ الْعِقَابُ، فَمَعَ الْكَفَّارَةِ مَرَّةً أُخْرَى وَعَيْدٌ يَلْحَقُهُمْ فِي الدُّنْيَا  
وَالْآخِرَةِ؛ لِلتَّكَاثُرِ وَالْوَنَاءِ.

وَمِنَ السَّلَفِ مَنْ قَالَ: إِنَّ مَنْ كَرَّرَ الصَّيْدَ مُتَعَمِّدًا مَرَّةً أُخْرَى، فَلَا  
يُحْكَمُ عَلَيْهِ؛ لِيَتَّوَعَّ، وَيُتْرَكَ لِإِتْقَامِ اللَّهِ مِنْهُ؛ رَوَاهُ جُكْرِمَةُ وَعَلِيُّ عَنْ  
ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا قَوْلٌ مُجَاهِدٌ وَالشَّعْبِيُّ وَشُرَيْحٌ<sup>(٢)</sup>.

وَكَثُرَ السَّلَفُ: عَلَى أَنَّ الْكَفَّارَةَ تَجِبُ عَلَيْهِ كُلِّ مَرَّةٍ، فَيُحْكَمُ عَلَيْهِ  
فِي كُلِّ صَبْرٍ؛ وَهَذَا يَقُولُ عَطَاءٌ وَسَعِيدٌ بْنُ جُبَيْرٍ<sup>(٣)</sup>.

• • •

(١) تفسير الطبري (٧١٦/٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٢٠٩/٤).

(٢) تفسير الطبري (٧١٧/٨ - ٧١٨).

(٣) تفسير الطبري (٧١٠/٨).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَنَهْيٌ لَكُمْ وَالنَّهْيُ ذَرْبُكُمْ عَلَى صَيْدِ الْبَحْرِ مَا دُمْتُ حُرْمًا﴾ وَكَثُرُوا اللَّهَ الْأَوَّلَ إِلَهُ تَحْرِيماً﴾  
[المائدة: ٩٦].

في هذا توسعة للمحرم في جُلِّ صيد البحر له، ولم يُستثنَ منه شيء إلا ما استثنى الله أصلَ جُلِّهِ مِمَّا يُسْتَحَبُّ منه؛ فما جاز أكله من صيد البحر للحلال، فهو جائز للمحرم على السواء، وما نُكِرَ أو اُخْتَلِفَ فيه على الحلال، فهو مكروه أو مُخْتَلَفٌ فيه على المحرم سواء؛ ولذا قال تعالى ﴿تَنَهَّيْكُمْ عَنْهُ﴾، فَيُجِلُّ للمحرم ما يُجِلُّ للمسافر المستمتع بصيد البحر، والسَّيَّارَةُ هم أهلُ الأمصارِ وأجناسُ الناسِ كلُّهم؛ كما قاله سجاوند وغيره<sup>(١)</sup>.

واُخْتَلِفَ في بعضِ الحيوان: هل هو من صَيْدِ الْبَحْرِ أو الْبَحْرِ كَالْمَجْرَاهِ وغيره؟ وطعامُ البحر: ما رماه من حيوان، فَوُجِدَ ميتاً.

### تحريمُ صيد الحلال للمحرم ولغيره:

وقوله، ﴿وَنَهْيٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ مَا دُمْتُ حُرْمًا﴾، فيه دليلٌ على تحريم الصيد بذايقه، ولو كان الصائدُ غيرَ المحرم ما دام صَيْدٌ لأَجْلِهِ، ومن صادة أو طَلَبَ أَنْ يُصَادَ له ولو كان الصائدُ حلالاً، فالكَفَّارَةُ على المحرم، وإنَّ صادةً غيرَهُ له وهو لم يَعْلَمْ، فلا كفَّارَةُ عليه، [لَا أَنَّهُ يَحْرُمُ عليه أَكْلُهُ، وَمَنْ أَكَلَهُ، أَتَمَّ بِأَكْلِهِ وَلَا زِيَادَةَ عَلَى كَفَّارَتِهِ السَّابِقَةِ وَعَلَى هَذَا عَامَّةُ السَّلَفِ وَأَكْثَرُ النُّفُوزِ].

(١) تفسير الطبري (٨/٧٣٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٤/١٢١٢).

حلالاً للطعام؛ فقد جعل على الأكل كفارة أخرى خاصة به، وفي ذلك نظر؛ لمخالفة لظاهر الآية، والشرعة علقَت الحكم بالصيد عابداً وجاهلاً، ولو كان الحكم ينجرُّ على الأكل كذلك، لَلَزِمَ أَنَّ الكفارة تُلحقُ الأكلَ النَّاسِيَّ من طعامٍ وجَدَهُ لا يَعْلَمُ ما هو؛ وهذا يُخالفُ الأصول.

وأما صيد الطعام من حلالٍ وغير المحرم، فيجوزُ للمحرم الأكل منه؛ لحديث أبي قتادة في «الصحيحين»، لَمَّا صَادَ حِمَارٌ وَحْشِيٌّ وَهُوَ حَلَالٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ حُرِّمَ، فَأَكَلُوا مِنْهُ<sup>(١)</sup> وبهذا أثنى عمرُ وأبو هريرة.

وأما صيد الحلال للمحرم، فيحرمُ كما لو صَادَ المحرمُ لنفسه أو طلبَ صَيْدَهُ له؛ وذلك لما في «الصحيحين» من حديث الطُّغَيْبِ بْنِ جُفَامَةَ؛ أَنَّهُ أَخَذَ لِلنَّبِيِّ ﷺ حِمَارًا وَحْشِيًّا، وَهُوَ بِالْأَنْبَاءِ، أَوْ بِوَدَّانَ، فَرَزَقَهُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ، قَالَ: (إِنَّمَا لَمْ تَزِدْ عَلَيَّ إِلَّا آثًا حُرِّمَ)<sup>(٢)</sup>.

وفي الآية بَيِّنُ الغاية التي يَتَنَبَّهُ فيها تحريمُ الصيد، وهي بانتهاء الإحرام؛ حتى لا يُظَنَّ أَنَّ التحريمَ يَبْقَى حتى يعودَ الإنسانُ إلى الموضع الذي أُحرِّمَ منه؛ فَإِنَّ المحرمَ يُحرِّمُ من مَيْقَاتِهِ أو لَيْلَتِهِ، فَيُحَرِّمُ عَلَيْهِ الصَّيْدَ، وَلَكِنْ يَنْتَهِي عَلَيْهِ بِتَحْلِيلِهِ مِنْ إِحْرَامِهِ وَهُوَ بِمَكَّةَ، فَيَجُوزُ لَهُ الصَّيْدُ، وَيَبْقَى تحريمُ البلدِ الحرامِ؛ فيجوزُ للحاجِّ والمعتَمِرِ أَنْ يَصِيدَ فِي طَرَفِ عَرَدِيٍّ إِلَى أَهْلِهِ وَلَوْ كَانَ مِنْ دُونِ الْمَيْقَاتِ.

\*\*\*

(١) أخرجه البخاري (١٨٢١) (١١/٣)، ومسلم (١١٩٦) (١١/٣).

(٢) أخرجه البخاري (١٨٢٥) (١٣/٣)، ومسلم (١١٩٣) (١١/٣).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ فَبُذِلَ الْإِنْسَانُ وَأُشْهِرَ الْحَرَامُ وَالْمَنْعَى وَالْقِلَافَةُ فَذَلِكَ يُتْلَا لَأَنَّ اللَّهَ يَتْلُمُ مَا فِي الْكُتُبِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَكَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾﴾ (البقرة: ١٢٧).

والكعبة هي ما يُطاف بها، لا عموم الحرم ولا المسجد، وإنما سُمِّيَتْ كُعبَةً؛ لأنها مكعبة؛ كما صَحَّ عن مجاهدٍ وعكرمة وغيرهما<sup>(١)</sup>.

### الحكمة من وضع الكعبة:

وقد جَعَلَ اللَّهُ الكعبة ﴿فَبُذِلَ الْإِنْسَانُ﴾؛ يعني: تَزَوَّجَهُمْ وَتَجَمَّعَهُمْ عَلَى بَيْنٍ وَاحِدٍ، وَمَلَأَ وَاحِدَةً، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي أَنْسَابِهِمْ وَأَعْرَاقِهِمْ وَتِلْدَانِهِمْ، تَجَمَّعُوا عَلَى قِبْلَتِهِمْ وَيُؤْتِيهِمُ الْحَرَامَ، وَقَدْ آمَنُوا بِاللَّهِ عَلَى الْعَرَبِ أَوَّلَ الْأَمْرِ أَنْ جَعَلَ اللَّهُ الكعبة قِيَامًا لَهُمْ تَجَمَّعَهُمْ، فَكَانَ فِي الْأَمْرِ مَلُوكٌ وَرُؤَسَا يُتَجَدُّونَ بِهِمْ وَيُعْتَصِمُونَ وَيُلَوِّضُونَ بِهِمْ عِنْدَ الشَّدَائِدِ عَلَى غَيْرِهِمْ، فَيُتَجَدُّونَ عَلَى خُصُومِهِمْ بِخُفَاوِهِمْ وَرُؤُوسِهِمْ، فَامْتَنَزَّ اللَّهُ عَلَى الْعَرَبِ أَوَّلَ أَمْرِهِمْ بِقِبْلَةٍ وَاحِدَةٍ تَجَمَّعَهُمْ يَتَقَدُّونَ عَلَى حِمَايَتِهَا وَيُتَجَدُّونَ عَلَيْهَا، وَيُعْظَمُونَ فَاصْتَحَا فَلَا يَتَقَدُّونَ عَلَيْهِ، ثُمَّ كَانَتْ بِمَعْدَ ذَلِكَ قِيَامًا لِكُلِّ مُسْلِمٍ.

وهو له، ﴿فَبُذِلَ الْإِنْسَانُ﴾؛ يعني: قِيَامًا لِدِينِهِمْ، وَمَعْلَمًا لِخَلْقِهِمْ؛ كَمَا جَاءَ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ<sup>(٢)</sup>.

ويُتْلَى ذَلِكَ الشَّهْرُ الْحَرَامُ وَالْهَذْيُ وَالْقِلَافَةُ فَقَدْ جَعَلَهَا اللَّهُ مَعْظَمَةً عَنْدهُمْ؛ يُعْظَمُونَ الْحَقَّ بِهَا، وَيُعْظَمُونَهَا وَيُعْظَمُونَ فَاعْلَاهَا، وَيُعْظَمُونَ الدِّينَ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَلَا يَتَقَدُّونَ فِيهِ، وَيُعْظَمُونَ الْقِلَافَةَ وَمُقَلَّدِيهَا، وَالْهَذْيَ وَسَائِقِيهِ؛ فَكَانَتْ بِفِكَ دُنْيَاهُمْ كَبْعًا لِقِيَامِ تِلْكَ الشَّعَائِرِ وَجُفُوفِهَا؛ حَتَّى إِنَّهُمْ

(١) التفسير ابن أبي حاتم (١٢١٣/١).

(٢) التفسير الطبري (٨/٩)، والتفسير ابن أبي حاتم (١٢١٤/١).

كانوا يتحفظون فيما بينهم الأنفس والأموال والأعراض، أعظم من حفظ الملوك والرؤساء والشُّرط لرعاباتهم، كملوك فارس والروم، والعبيدة والسودان؛ حتى إن من العرب من يقلد أعمامة ثلاثة الهذلي ليحبر من الشام ويحبر إلى اليمن؛ ليظهر الناس أنها حرام فترك وترك هو؛ فلا يقصد بشيء.

وقد تقدّم في أول سورة المائدة معنى القلائد، وشيء من أحكامها، وتقدّم في سورة البقرة الكلام على الأشهر الحرم وعدوها وتعطيها وأحكامها.

ومن أقام أحكام الله، أدرك عيّلها وأثارها عليه، وعرف قلز يغمو الله على الناس؛ ولذا قال تعالى ﴿وَلَقَدْ يَمْلِكُ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُكَلِّمُ قَوْمَهُ نَحْيَهُ﴾، وإنما يفرط الناس في امتثال أحكام الله؛ لغياب عيّلها ومنايبيها ومضار تركها عليهم، فيتساهلون في تركها فيقع فيهم الفساد، ومن امتثلها، أدرك نعمة الله عليه.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتْلُوا عَنْ أَسْبَاطِ إِذْ يُذَكِّرُ كَلِمَاتٍ فَإِذْ نَسُوا مَا فِيهَا قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَنشَأُوا بَيْنَ يَدَيْهَا كَلِمَاتٍ لَا تَنفَعُهُمْ وَلَا ضَرَّهَا نَجْمُهُمْ﴾﴾ (المائدة: ١٠١).

تركت هذه الآية في سؤالي الصحابة عما لم يكتفوا به، وقد جاء ذلك في أحاديث منها من حديث علي<sup>(١)</sup> وابن عباس<sup>(٢)</sup>

(١) أخرجه أحمد (٩٠٤) (١١٣/١)، والترمذي (٨١٤) (١٦٩/٣)، وابن ماجه (٢٨٨٤) (٩٧٣/٢).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٠/٩).

وأي هريرة<sup>(١١)</sup> وأي أمامة<sup>(١٢)</sup>؛ أنها نزلت لنا مبالوا عن الشيخ: «أي كل عام»<sup>(١٣)</sup> وجاء من حديث ابن عباس<sup>(١٤)</sup> وأي هريرة<sup>(١٥)</sup>؛ أنها نزلت في سؤال الصحابة النبي ﷺ عن آبائهم ومعاليتهم، ونحوه عن أنس في الصحيحين<sup>(١٦)</sup>.

وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ الْمَسَئِلَةَ الَّتِي تُهَيَّنَ عَلَيْهَا هِيَ الْجَهَنَّمُ وَالسَّائِبَةُ وَالْوَسِيلَةُ وَالْحَامُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ ذَكَرَهَا بَعْدَ ذَلِكَ <sup>(٦٦)</sup>؛ وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ فَصَّيْتُ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ.

وقد نهي الله عن السؤال؛ رحمةً بالأمّة وتوسعةً عليها؛ فإنّ السؤال يلزم منه الجواب، والجواب يضيّق سعة الحُجُم السابق، وكلّما زاد السؤال، ضاق التكليف، فنهي الله عن السؤال رَحْمَةً بالناس، وقد جاء النهي في السنّة عن السؤال، كما في «الصحيح»، عن رسول الله ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: «فَرَوْضِي مَا تَرْكَبُكُمْ؟ فَإِنَّمَا هَلَكٌ مِّنْ ثَمَارِ قَبْلُكُمْ يَكْثُرُونَ سُؤَالَيهِمْ، وَاخْتِلَافَهُمْ عَلَى أَتْيَالِهِمْ؛ إِذَا أَمَرُكُمْ بِشَيْءٍ، فَلَاوْا بِهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْكُمْ عَنْ شَيْءٍ، فَذَرُوهُ»<sup>(١)</sup>، وفي الحديث الصحيح أيضًا: قَالَ ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ ﷻ فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوهَا، وَحَرَّمَ حُرْمَاتٍ فَلَا تَنْتَهِكُوهَا،

(١) أخرجه ابن خزيمة في الصحيحه (٢٥٠٨)، والطحاوي في مشرّح مشكّلي الآثار (٤/ ١٠٠)، وابن حبان في الصحيحه (٣٧٠٤)، والدارقطني في المستنفع (٢٧٠٧) (٣/ ٣٤٠)، والطبري لم ينسقه (١٨/٩).

(٢) أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤/ ١١٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٦٧١)، والطبري في «التفسير» (١٩/٩).

(7) أتم به الخطم (LTV) (LTV)

(٤) أخرجه الطبري في تفسيره (١٧/٩)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤/١١٢).

(٥) أخرج من البخاري (٤٧٧) (٥٤/٦)، ومسلم (٧٣٥٩) (٤/١٨٣).

(c) الطير من الفئتين معيد من مجموع (ATF) (VTF) .

(v) أخرجه مسلم (1332) (449/2).

وَحَدِّ خُلُودًا فَلَا تَعْتَدُوهُمَا، وَنَكَحْتَ عَنْ أَشْيَاءَ مِنْ غَيْرِ نِسَابٍ فَلَا تَبْعَثُوا عَنْهَا<sup>(١)</sup>.

والله يُنَزِّلُ الْحُكْمَ فِيهِ اخْتِيَارُ أَوْ صِفَتُهُ وَزَمَانُهُ وَعَدْوِيَّةُ سَعَةِ عَلَى النَّاسِ، وَالسُّؤَالُ بِصِفَتِهِ رَحِمَةُ اللهِ تِلْكَ وَيُسْقَى عَلَى النَّاسِ، وَلَمَّا نَزَلَتْ الْأَحْكَامُ وَاسْتَقَرَّ الدِّينُ، شَرَعَ السُّؤَالُ؛ لِأَنَّهُ لَنْ يُزَادَ فِي الْحُكْمِ؛ لِانْقِطَاعِ الْوَحْيِ، فَكُلُّ سُّؤَالٍ فِي الدِّينِ، فَالْأَصْلُ أَنَّهُ لِرَفْعِ الْجَهْلِ وَتَحْصِيلِ الْعِلْمِ؛ وَلِذَا هَذَا تَعَالَى: ﴿وَلَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ إِنْ سَأَلْتُمْ الْقُرْآنَ ثُمَّ لَكُمْ بِهَذَا أَنْ السُّؤَالُ بَعْدَ ثُبُوتِ الْحُكْمِ لِلإِسْتِضَاحِ مِنْ مُشْكَلٍ، وَلَا سَبَابَةَ مُسْتَبِوٍ: مَحْصُورَةٍ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَسَأَلُوا أَهْلَ الْأَكْثَرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣، وَالْأَنْبِيَاءُ: ٤٧]، وَقَدْ أَجَابَ اللهُ سُّؤَالَ الصَّحَابَةِ لِنَبِيِّهِمْ فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ مِنْ هَذَا النَّوعِ، وَلَمْ يُعَاتِبْهُمْ اللهُ عَلَى ذَلِكَ.

وَقَدْ بَيَّنَّتْ أَنْوَاعُ مِنَ السُّؤَالِ مِنْهُنَّ:

مِنْهَا: السُّؤَالُ عَمَّا سَخَّطَتِ الشَّرِيعَةُ عَنْ دِفَاتِقِهِ وَأَوْصِيَاءِهِ، وَطَلَبُهَا مِنْ كَلَامِ النَّاسِ مِنَ الْأَمَمِ السَّابِقَةِ كَبَنِي إِسْرَائِيلَ، أَوْ الْإِلَاحِقَةِ مِنْ سَائِرِ الْفُقَهَاءِ؛ فَإِنَّ اللهَ لَمَّا نَهَى عَنْ سُّؤَالِهِ هُوَ، وَجَوَابُهُ حَقٌّ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ، فَإِنَّ سُّؤَالَ غَيْرِهِ الَّذِي يَحْتَوِلُ الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ أَشَدُّ فِي النَّهْيِ؛ فَيَجِبُ أَنْ تُؤَخَّذَ الشَّرِيعَةُ عَلَى مَا ظَهَرَ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ تَكْلِيفٍ.

وَمِنْهَا: السُّؤَالُ مُغَالِطَةً لَا طَلِبًا لِلْحَقِّ، كَلِرِوَادِ الرَّجُلِ الْمَسْأَلِ يُسَيِّئَ عَجْزَ غَيْرِهِ وَيُظْهِرَ جَلَمَتَهُ، وَمِنَ الْمُنَاطَرَةِ لَغَيْرِ قَصْدِ إِظْهَارِ الْحَقِّ؛ وَأَمَّا لِلإِلْهَامِ وَالتَّرْلُوحِ؛ وَقَدْ رُوِيَ فِي «الْمُسْتَدَّ» وَمُسْنَدِ أَبِي دَاوُدَ، عَنْ معاويةَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ الْمُلُوقَاتِ<sup>(٢)</sup>، فَسُرَةُ الْأَوْرَاعِي بِشَوَادِ الْمَسْأَلِ

(١) أخرجه القساروطني في مسنده (١٣٩٦) (٣٢٥/٥).

(٢) أخرجه أحمد (٢٣٦٨٨) (١٣٥/٥)، وأبو داود (٣٩٦٥) (٣٢١/٣).



وصحافها<sup>(١)</sup>، ومراعاة: التي يُلْتَمَسُ بها استِزَالُ الناسِ وليس تعليلهم، وهذه تُعْلِبُ عند مَنْ فَضَّلَ الْعِلْمَ لغيرِ الله.

ومنها: السؤالُ عما لا يَمْلِكُ أَحَدٌ جَوَابًا عنه إِلَّا اللهُ ككَيْفِيَّةِ صِفَاتِ اللهِ تعالى، ووقتِ عِلْمِ السَّاعَةِ، وأَعْتَادِ النَّاسِ، وحوادثِ المستقبلِ، وغير ذلك من أمورِ الغيبِ؛ لأنَّ كُلَّ جوابٍ سيكونُ تَهَانَةً وَخَرَصًا، وهذا مَنَازَعَةٌ لَوْ فِي جُلِيهِ؛ فَلَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ إِلَّا هُوَ.

ومنها: السؤالُ بِرَأْيِ وَتَرْكِيذِ كَثَاثَةِ السُّؤَالِ عَلَى الْعَالِمِ عَنْ جَزْئِيَّاتٍ مَعَ عَدَمِ إِدْرَاكِ الْكُلِّيَّاتِ، أَوِ السُّؤَالِ عَنْ فُرُوعٍ مَعَ الْجَهْلِ بِالْأَصُولِ؛ فَإِنَّ لَطْفَ الْعِلْمِ مَقَاصِدٌ:

فإِنْ كَانَ طَلَبُ الْعِلْمِ لِأَجْلِ الْعَمَلِ، فَالْعَمَلُ بِالْأَصُولِ وَالْكُلِّيَّاتِ أَوَّلَى، وَإِنْ كَانَ لِأَجْلِ الْبَلَاغِ، فَتِلْغُ الْأَصُولِ وَالْكُلِّيَّاتِ أَوَّلَى.

ويَتَلُ ذلكُ السُّؤَالُ عَنِ الْوَاضِحَاتِ تَكَلُّفًا، وَالسُّؤَالُ عَنْ كُلِّ مَا يَرُدُّ عَلَى النَّفْسِ مِنْ غَيْرِ تَمَيُّزٍ مَا يُنَاقِشُ وَمَا يَصْلُحُ لِلْحَالِ وَالْمَقَامِ، وَكَثِيرًا مَا يُحَرِّمُ الْمُتَعَلِّمُ عِلْمَ الْعَالِمِ بِسَبَبِ بَرَاءَةِ؛ لِأَنَّ الْعَالِمَ يَحْسِبُ جَلَّتْهُ عَنْ أَهْلِ الْجِرَاءِ، وَرُبَّمَا كَانَ مِنْ عَادَةِ الْعَالِمِ التَّفْصِيلُ وَالْبَسْطُ فِي الْمَسَائِلِ وَالتَّضَرُّعُ، وَلَكِنَّهُ عِنْدَ أَهْلِ الْجِرَاءِ يُخْتَصِرُ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ الْمُتَعَلِّمَ يُلْتَظَفُ بِالْجَزْئِيَّاتِ يُغَالِظُ فِيهَا وَيُنَاطِرُ عَلَيْهَا؛ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ قَيْمُونِ بْنِ يَهْرَانَ: «لَا تُعَارِ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ؛ فَإِنَّا قَعَلْتُ ذَلِكَ، غَرَزْتُ عَنْكَ جَلَّتْهُ وَلَمْ تُفَرِّهْ شَيْئًا»<sup>(٢)</sup>.

ورُبَّمَا يَفْعُ الْجِرَاءُ مَنْ يَحْسَنُ الظَّنَّ بِهِ، فَيُخَلِّطُ بَيْنَ الْجِرَاءِ وَبَيْنَ لَفْظِ السُّؤَالِ وَالْحَاجَةِ إِلَى كَثْرَتِهِ لِتَحْصِيلِ الْعِلْمِ، قَالَ الرَّافِعِيُّ: «كَانَ أَبُو

(١) أخرجه أحمد (٢٣٦٨٧) (٥/ ٤٣٥).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٥١٧).

سَلَمَةُ يُمَارِي ابْنَ عَبَّاسٍ، فَحَرَّمَ بِذَلِكَ عِلْمًا كَثِيرًا<sup>(١)</sup>.

وكان أبو سلمة يقول بعد ذلك: «لَوْ رُقِيتُ بِابْنِ عَبَّاسٍ، لاسْتَغْرَجْتُ مِنْهُ عِلْمًا كَثِيرًا»<sup>(٢)</sup>.

ومنها: السؤال عما لا يَنْفَعُ العَمَلُ ولا يَنْفَعُ عَمَّا لا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي عَمَلٍ وَلَا تَبْلِيغٍ، أَوِ السَّوَالُ عَنْ أَسْرَارِ النَّاسِ وَمَا يُخْبِرُونَ، فَضَلًا عَنْ تَتَبُعِ عِيوبِهِمْ وَعُزُوبَاتِهِمْ، وَتُرْوِي فِي الْخَبَرِ: (مِنْ حَسَنِ إِسْلَامِ النَّبِيِّ: تَرْكُهُ مَا لَا يَنْفَعُ)<sup>(٣)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ﴾ (الاحزاب: ١٠٢) يعني: تَغَفَّرُوا؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا الْخَبَرَ وَالِاسْتِزْهَادَ، فَحَرَّمُوا التَّوَقُّقَ إِلَى الْعَمَلِ؛ لِأَنَّهُمْ سَأَلُوا تَكَلُّفًا وَمَعَا.

وكذلك فِي الْعِلْمِ؛ فَتَمَنَّى تَكَلُّفٌ فِي السَّوَالِ وَتَعَثُّتْ وَلَمْ تُرِدْ اسْتِزْهَادًا، حَرَّمَ بَرَكَةَ الْعِلْمِ، وَلَمْ يُوقِفْ إِلَى الْعَمَلِ، وَلَمْ يَتَطَهَّرْ بِسَوَالِهِ فِي نَفْسِهِ، وَلَا فِي غَيْرِهِ.

### بَرَكَةُ الْعِلْمِ بِالْعَمَلِ وَالْبَلَاغِ:

وَالْعِلْمُ بَرَكَةٌ لَا يَتَأَلَّاهَا إِلَّا مَنْ أَخْلَقَهُ لِيَعْمَلَ بِهِ أَوْ يُبَلِّغَهُ، وَفَدَّ كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ مَنْ يَسْأَلُ النَّبِيَّ تَعَلُّقًا وَعِنَادًا وَمُغَالَطَةً، فَلَمَّا أُجِيبَ عَنْ سَوَالِهِ، لَمْ يَقْبَلْ بِمَا عَلِمَ، بَلْ تَوَلَّى وَكَفَّرَ، وَمَنْ تَفَتَّرَ جَلْمَةً وَقُلَّ حَمَلُهُ، فَلَسُوهُ نَبِيًّا وَقَصِيصُهُ.

وفي هذه الآية: إشارة إلى ما يَسُوعُ السَّوَالُ عَنْهُ، وَهُوَ مَا يَقْتَضِي

(١) إجماع بيان العلم وفضله (١/٥١٨).

(٢) إجماع بيان العلم وفضله (١/٥٢٠)، وإجماع لأعلاق الرازي وآداب السامع (١/٢٠٩).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٣١٧) (١/٥٥٨)، وابن ماجه (٣٩٧٦) (٢/١٣١٥).

العمل والبلاغ؛ ولهذا فينبغي على من قصد علمًا أن ينظر قبل سؤاليه إلى امرئين:

الأول: العلم؛ فإن كان من أهل العمل بما عليم من العلم السابق، وكلما تعلم عمل، فإن هذه إشارة على حسن قصده، وإن قل عمله أو عليم مع كثرة سؤاليه، فهو يستكثر من حجاج الله عليه، والأولى بمن عليم شيئًا من العلم أن يعمل به، وقد تتراخى العلوم عليه، ويستقل العمل بكل ما عليم، فليعمل بما عليم ولو مرة؛ لئلا يتركه عليه، وقد جاء عن أحمد بن حنبل: «ما كتبت حديثًا عن النبي ﷺ إلا وقد عملت به، حتى مر بي الحديث أن النبي ﷺ اخذتم وأعطى أبا طالب دينارًا، فأعطيت الحجاج دينارًا حين احتججت»<sup>(١)</sup>.

والعامل الصادق يعمل بأولى العلم وأوجب عليه، فمن أراد تعلم علم، فلينظر خلفه إلى ما وجب عليه من أقرب العلم الذي يتبعه، فإن كان من أهل العمل به، فليتعلم ما بعده؛ فإن العلم مراتب بحسب التكليف.

الثاني: البلاغ؛ وذلك أن العمل قد لا يطيقه كل أحد، فبمن العلم ما لا يلحق المكلف تكليف به؛ كطالب العلم الفقير في أحكام الزكاة، والعاجز في الحج والجهاد، وغير التاجر في أحكام البيوع وغيرها؛ فالبلاغ لهذا العلم من مقاصد تعليمه، والناس يختلِفون في مقاييسهم في الناس، ولا يخلو أحد من الناس من الفقرة على البلاغ ولو لأقرب الناس إليه، فينصَح ويأمر وينهى ويُعلم ولو خافًا، أو زوجة وولدا، أو جارا وصاحبًا، ولذا قال ﷺ: (يَلْمُؤُا عَنِّي وَلَوْ أُمَّةً)<sup>(٢)</sup>.

• • •

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ١٤٤).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٦١) (٤/ ١٧٠).

**﴿قَالَ نَعَالِيَ﴾** جَلَّ اللَّهُ بِكَ مِنْ حَيْفٍ وَلَا سَهْوٍ وَلَا قَسِيْفٍ وَلَا  
عَظْمٍ وَلَكِنَّ الْيَوْمَ كَفَرْنَا بِتَقْدِيرِ عَلَى لِقَاءِ الْكُوفَةِ وَأَكْثَرَكُمْ لَا يَتْلُونَ ﴿١٠٣﴾

تَقْدَمُ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ غَافِلُونَ﴾ (النساء: ١١٩)، الكلام على التَّجِيرَةِ وَالسَّائِيَةِ، وَأَنَّهَا مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَوُجُوهُ الشُّرُكِ فِيهَا:

1000

وَأَمَّا الْوَصِيلَةُ، فَبِهِمُ الشَّائِئَةُ الَّتِي تُلْذِ سَبْعَةُ أَهْلِ بَطْنِي، فَيَنْظُرُونَ السَّابِقَ؛ فَإِنْ كَانَ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مَيِّتٌ، اشْتَرَكَ فِيهِ الرُّجَالُ دُونَ النِّسَاءِ، وَإِنْ كَانَ أُنْثَى اسْتَحَبَّوْهَا، وَإِنْ كَانَ ذَكَرًا وَأُنْثَى فِي بَطْنِي، اسْتَحَبَّوْهُمَا، وَقَالُوا: وَصَلَتْهُ أَخْتُهُ، فَحَرَّمُوهُ عَلَى أَنْفُسِهِمْ؛ رُوِيَ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(١)</sup>، وَرُوِيَ غَيْرُهُ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ وَابْنِ زَيْدٍ وَغَيْرِهِمَا<sup>(٢)</sup>، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ تِلْكَ الْأَوْصَابِ؛ لِأَنَّ النِّهْيَ يَنْزِلُ عَلَيْهَا جَمِيعُهَا، وَرُبَّمَا اخْتَلَفَتْ صُورُ الْوَصِيلَةِ؛ لِاخْتِلَافِ النَّاسِ فِي تَعْيِينِهَا؛ فَإِنَّ النَّاسَ قِبَالٌ مُخْتَلِفَةُ الْعَادَاتِ، وَمَا لَمْ يَكُنْ ثُبُوتٌ تَحْرِيمِهِ مِنَ النَّصِّ الصَّرِيحِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، فَإِنَّ النَّاسَ يَضْطَرُّونَ فِي حَذِّهِ وَوَصْفِهِ اضْطِرَافًا كَثِيرًا، كَمَا فِي حَذِّهِمُ لِلْوَصِيلَةِ وَالسَّائِيَةِ وَالتَّجَرَّةِ، وَمِثْلُهَا الْحَامِي.

(1) نظیر این امر حاشیه (1/4777).

(C) نظر: فقیر این آں حاتمہ (۱۸۴۳/۲).

معنى الحامي:

والحامي عرفه ابن عباسي بأنه: الفحل من الإبل إذا وُلِدَ لَوْلِيٍّ قالوا: خشي هذا ظفراً، فلا يُركب ولا يُحمل عليه، ولا يجرُّون ويبرء، ولا يمتعون من حوضي ولا جنى وإن كان الحوض لغير صاحبه<sup>(١)</sup>.  
ودوي نحوه عن ابن المسيب<sup>(٢)</sup>.

ولم تكن السوائب معروفة عند العرب، وأول من شرعها وميئها عمرو بن لُحَيٍّ كما جاء في «الصحيحين»<sup>(٣)</sup> من حديث أبي هريرة قال ﷺ: (رَأَيْتُ عَمْرُو بْنَ عَابِرِ الْخَزَائِمِ يَجُرُّ نَضْبَةً لِي النَّارِ، كَانَ أَوَّلَ مَنْ سَبَّ السَّوَابِ)<sup>(٤)</sup>.

وفي رواية: (أَوَّلَ مَنْ ظَهَرَ بَيْنَ إِسْرَافِيٍّ)<sup>(٥)</sup>؛ حيث كانت العرب على بقايا الخنيفية وبلد إسماعيل، وكانوا يقولون: نحن بنو إسماعيل، وذخواهم تلك التي غالبوا بها محمداً ﷺ الذي يذغو مثل ذخواهم؛ كما قال الله له: ﴿لَوْ أَنَّنِي بِلَدٍ لَّإِسْمَاعِيلَ حَبِيبًا﴾ [النحل: ١١٣]؛ فليل على أن الجنبنة بالحقيقة لا بالدخوى؛ كمن يزعم اليوم أنه على الإسلام وعلى بلد محمد وهو يعبد الأصنام والقبور والأضرحة بالسجود لها والتحر والتفكر لها.

الحكمة من النهي عن السوائب:

وجعل النهي عن السائبية والتوسيلة والحامي والتجيرة: أنهم جعلوا سبباً للتحريم والتعظيم لم يجعله الله كذلك، فشرعوا ما لم يشرعه الله افتراء عليه، والتحريم لا بد فيه من كبري بالشرع أو ثبوت ضرره بالجس، وأما التحريم بمجرد المصادفة القدوة، فهذا من عمل الجاهلي، فسأ الله

(١) التفسير ابن أبي حاتم (١/١٧٣). (٢) تفسير ابن أبي حاتم (١/١٧٤).  
(٣) أخرجه البخاري (١/١٧٣) (٦/٥٤)، ومسلم (١/١٩٧).  
(٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٨٠٨).

أخبراء عليه: **«هَالِ تَعَالَى، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَتَّقُوا عَلَى نَفْسِ الْكَلْبِ وَأَكْتَفَمَ لَا يَتَّقُونَ»**، وقد رَوَى أحمد وابن جرير، من حديث أبي الأحوص، عن أبيه: قال: أتيت رسول الله ﷺ، فقال: (عَلَى تُلْتَجِ إِلَى قُرْبِكَ مَبْجَحًا لَدَانَهَا، فَتَعْبِدُ إِلَى مُوسَى فَتَقَطِّعَ لَدَانَهَا، فَتَقُولُ: عَلَيْهِ يُعْرَى، وَتَسْلُفَهَا، أَوْ تَقُولُ جُلُوفَهَا، وَتَقُولُ: عَلَيْهِ صُرْمٌ، وَتُعْرِمُهَا عَلَيْكَ وَعَلَى لَقِيلِكَ؟)، قال: نعم، قال: (لَكُنْ مَا أَتَاكَ اللَّهُ ﷻ لَكَ، وَسَابِحْهُ اللَّهُ أَفْعَدُ، وَمُوسَى اللَّهُ أَحَدُ)<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ الْعَقْلَ فِي هَوَاهِ: **«وَأَكْتَفَمَ لَا يَتَّقُونَ»**، إشارات بأنهم إن حُرِمُوا الْعَقْلَ، فَقَدْ حُرِمُوا الْعَقْلَ كَمَلِكُ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ يَتَّبِعُ عَنِ الشَّيْءِ لِلْعَقْلِ الصَّحِيحِ الصَّرِيحِ، وَلِلْعَقْلِ الصَّرِيحِ، وَمَوْلَاهُ جَعَلُوا الصَّدَقَاتِ تَحْتَكُمُ فِيهِمْ بِلَا عِلَّةٍ ثَابِتَةٍ مِنْ نَقْلِ وَلَا عَقْلٍ، فَإِنَّ الْأَمْرَ لَا تَشْرَعُ تَشْرِيعَاتٍ، وَفُسِّنَ نَظْمًا، وَتَضَعُ قَوَانِينَ، إِلَّا وَقَدْ أَدْرَكْتَ الضَّغْ وَالضَّرَّ بِالْحَسَنِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَدَانَهَا نَقْلٌ.

\*\*\*

**ﷻ قَالَ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فَهَذِهِ نَبِيَّتُكُمْ يَا خَصَرَ لَكُمْ النَّبِيُّ جِبْرِ الْوَصِيَّةِ النَّبِيُّ ذَا عَقْلٍ وَنَكَمٍ أَوْ مَلَكٍ مِنْ عَزَائِكُمْ إِنْ أَفْعَدَ حَرِيَّتُمْ فِي الْأَرْضِ فَاسْكِنَتْكُمْ شُعْبَةُ النَّبِيِّ قَبِيلَتُهُمَا مِنْ بَدْوِ الْبَلَدَةِ فَيَقْبِلَانِ بِأَلُوَ إِنْ أَرْتَمْتُمْ لَا تَقْرَى بِهِ فَمَا زِلْنَا كَمَا قَرَأَ وَلَا تَكْفُرُ فَهَذِهِ أَلُوَ يَا إِنْ لَيْتَ الْأَبِيْنَ ﴿١﴾ إِنْ كَرِهَ أَلُوَ اسْتَعْنَا بِمَا فَتَحَرَّى بِمَوَارِدِ مَلَكَتُهُمَا مِنْ أَلِيٍّ اسْتَعْنَى عَلَيْهِمُ الْأَوَّلِيُّ فَيَقْبِلَانِ بِأَلُوَ لَتَهْدِيَنَّ أَحَدٌ مِنْ فَهْدَيْهِمَا وَمَا اسْتَعْنَا بِمَا إِنْ لَيْتَ الْكَلْبِيْنَ ﴿٢﴾ فَهَذِهِ أَلُوَ لَدَانَهَا وَالْهَذِهِ عَلَى وَجْهِهَا أَوْ يَحْتَمِلُونَ أَنْ تَرَى إِفْعَدَ بَدْوِ لَيْتَهُمْ وَتَلْفَزُوا اللَّهَ وَاسْتَعْنُوا وَكَلَّ لَا يَتَوَدَّى الْقَوْمَ الْكَلْبِيْنَ»**

[المائدة: ١٠٩-١٠٨].

ذَكَرَ اللَّهُ الْوَصِيَّةَ فِي مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِهِ، مِنْهَا صَرِيحَةٌ فِي الْحُكْمِ:

(١) أخرجه أحمد (١٥٨٨٨/٣)، والطبري في تفسيره (٣٠/٩).

كما سبق في سورة البقرة والنساء وهنا في المائدة، فيبين فيها شيئاً من أحكامها، وذكرها إشارة في سورة يس في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَلِيمُونَ قَوْلِي وَلَا إِلَهُ لَهُمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ (٥٠)؛ وذلك عند قيام الساعة يُبَاغِثُ الناسُ، فلا يَمُتُونَ مِمَّا يَمُتُونَ منه الْمُخْتَصَرُ عادةً من الوصية بما يُريدُ لمن خَلَفَهُ، لِمَسَارَعَةِ الْأَمْرِ وانقضاء الأجل.

نزلت الآية في الوصية لِمَنْ خَصَرَهُ الموتُ وهو في أرضٍ غيرِ أرضِهِ، وبينَ سَكَّانٍ ليسوا من أهلِهِ، ومعه ماله وثقلته ومركبته، وبين خَلْفِهِ مالٌ وعيالٌ، فيحتاج إلى أَنْ يُوصِيَهُ - أَنْ يَنْقَعَ ذَلِكَ إلى عَدْلَيْنِ من المُسْلِمِينَ أو من غيرهم.

وهذا يدلُّ على عِظَمِ الوصية حتى على الغريب، فلم يُعَلِّزْ في تركِ المالِ والوزنَةِ، ويُهْمِلُ الحقوقَ التي عليه وله؛ فَإِنَّ لصاحب الحقِّ وللوارث حقاً.

وقبل بنسخ هذه الآية؛ رَوَى هذا عن ابنِ عباسٍ<sup>(١)</sup>، وعن النخعي<sup>(٢)</sup>، وابنِ زيدٍ<sup>(٣)</sup>، فجعلوها قضيةً عَيْنٍ، ثُمَّ نُسِخَتْ، والأكثَرُ على إحكامها، وهو الْأَطْهَرُ، والله أَعْلَمُ.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَاكَ عَدْلُكُمْ﴾، فيه تقديمُ إظهارِ الشاهدَيْنِ من المُسْلِمِينَ على غيرهم عند وجودهم؛ قال ابنُ عباسٍ: «أَمَرَهُ أَنْ يُشْهَدَ على وصيِّهِ عَدْلَيْنِ من المُسْلِمِينَ»<sup>(٤)</sup>.

وقوله: ﴿يَتَكَّم﴾ حِيلَ على معنيين:

أولهما: أَنْ الْمَرَادُ: من القبيلة وقرايتكم المُسْلِمِينَ؛ وهو قولُ

(١) تفسير الطبري (١٠٧/٩)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٢٣٠/٤).

(٢) تفسير الطبري (١٠٧/٩)، (٣) تفسير الطبري (٦٧/٩).

(٤) تفسير الطبري (٧٢/٩)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٢٢٩/٤).

بِحُكْمَةٍ وَعَبِيدَةٌ وَابْنُ شَهَابٍ وَالْحَسَنُ؛ وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى لِيَكُونَ مَا بَعْدَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ تَلْعَنَ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ الْمُرَادُ بِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِ قَبِيلَتِكُمْ وَلَا قُرَابَتِكُمْ.

ثَانِيهِمَا: أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمِنْ غَيْرِكُمْ﴾؛ يَعْنِي: مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ وَبِهِ يَقُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ الْمُسَيَّبِ وَمُجَاهِدٌ، وَغَيْرُهُمْ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ؛ وَهُوَ الْأَرْجَحُ.

وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ وَبَيِّنُهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿أَوْ تَلْعَنَ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾؛ يَعْنِي: مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ، مِنْ غَيْرِ أَهْلِ بَلَدِكُمْ؛ وَهُوَ قَوْلٌ عَامٌّ السَّلَفِ. وَقَوْلُهُ: ﴿أَوْ تَلْعَنَ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ حَيْثُ عَلَى مَعْنَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا: أَنَّ الْمُرَادَ: مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِ قَبِيلَتِكُمْ وَعَشِيرَتِكُمْ؛ وَهُوَ قَوْلُ بَحْكُمَةٍ وَعَبِيدَةٍ وَابْنِ شَهَابٍ وَالْحَسَنِ<sup>(١)</sup>.

ثَانِيهِمَا: أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿مِنْ غَيْرِكُمْ﴾؛ يَعْنِي: مِنَ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ؛ وَبِهِ يَقُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ الْمُسَيَّبِ وَمُجَاهِدٌ، وَغَيْرُهُمْ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ؛ وَهُوَ الْأَرْجَحُ، وَهُوَ قَوْلٌ عَامٌّ السَّلَفِ<sup>(٢)</sup>.

### تَارِكُ الصَّلَاةِ:

وَفِي الْآيَةِ: إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ بِالْكَفَالَةِ لَا يَكُونُ مُسْلِمًا؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ هُوَ الَّذِي يَشْهَدُ بِعَدِّ صَلَاتِهِ، وَمَنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ صَلَاةٌ، فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ، وَقَدْ فَسَّرَ عَابِرُ الشَّعْبِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ تَلْعَنَ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ قَالَ: مِنْ غَيْرِ الْمُضَلِّينَ؛ كَمَا رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ فِي «جَابِيهِ».

(١) ينظر: «تفسير الطبري» (٦٧/٩ - ٦٨).

(٢) ينظر: «تفسير الطبري» (٦٦/٩ - ٦٧).



## شهادة الذمي:

وفيها أبشاً: إشارة إلى عدم جواز شهادة الذمي إلا بشرطيهما،  
وهما في مثل هذه الوصية: أَنْ يَكُونَ الْمُسْلِمَ فِي سَفَرٍ، وَالْأَيُّ شَاهِدًا  
مُسْلِمًا يَشْهَدُ، فحتى لا يَنْصَحَ حَقُّهُ وَحَقُّ النَّاسِ مِنَ الْوَرْتَةِ وَغَيْرِهِمْ فَيُشْهَدُ  
الذَّمِّيُّ، وبهذا كان يقتضي السلف، وقد صحَّ عن شريح قال: «لا تُصْبِحُ  
شهادة الذمي إلا في سفر، ولا في السفر إلا في الوصية»<sup>(١)</sup>، وبهذا يقول  
أحمد.

ورَقَبَ أبو حنيفة ومالك والشافعي: إلى عدم جواز شهادة الذمي  
على المسلمين، وجَوَّزَ أَهْلُ الرَّأْيِ شهادتهم على أنفسهم، وقد رُوِيَ عن  
الرُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «مَضَى السُّنَّةُ أَنَّهُ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْكَافِرِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ  
لَا فِي حَضَرٍ وَلَا فِي سَفَرٍ»<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا خَصَّتِ الْآيَةُ السَّفَرَ وَالْوَصِيَّةَ لِإِشْهَادِ الْكَافِرِ عَلَى حَقِّ الْمُسْلِمِ؛  
بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنَ الْأَحْوَالِ: كَالْتَّبُوعِ وَالذُّيُونِ وَالرَّقْنِ لِلْحَاضِرِ وَالْمَسَافِرِ؛  
لِأَنَّ الْإِحْتِضَارَ فِي السَّفَرِ يَعْجِزُ مَعَ الْإِنْسَانُ عَنِ الْبَحْثِ عَنِ شَاهِدٍ يَشْهَدُ  
لَهُ فِي حَقِّهِ؛ لِكُونِهِ عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِهِ وَفِي غَيْرِ بَلَدِهِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ بَانِعًا  
صَحِيحًا، فَعِنْدَهُ مِنَ قُسْحَةِ الْوَقْتِ وَمِصْحَقِ الْبَدَنِ مَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِشْهَادِ عَلَى  
حَقِّهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَكَانَ الْأَمْرُ لِلْمُحْتَضَرِّ الْمَسَافِرِ فِي بَلَدٍ كَفَرِي بَيْنَ  
أَمْرَيْنِ: الْمَوْتِ بِلَا وَصِيَّةٍ وَتَضْيِيعِ الْمَالِ وَالْحَقْوِ، أَوْ الْوَصِيَّةِ وَإِشْهَادِ  
كَافِرٍ عَلَيْهَا بِحَتِيلٍ صِدْقَةٍ وَكَذِبَةٍ، وَتَجْعَلُ لِلْمُسْلِمِ مِنَ الْوَرْتَةِ الْحَقُّ فِي  
الطَّمَعِ فِيهَا وَإِسْفَاطِهَا عِنْدَ قِيَامِ يَتَرٍ وَقَرِينَةٍ عَلَى فِسَادِ تِلْكَ الشَّهَادَةِ؛ فَكَانَ  
أَخَفَّ الْحَالَيْنِ وَأَقْلُّ الْمَفْسَدَتَيْنِ إِشْهَادُ الْكَافِرِ عَلَى وَصِيَّتِهِ.

(٢) «تفسير الطبري» (٩/٦٨).

(١) «تفسير الطبري» (٩/٦٤).

وَأَنْ رَضِيَ أَهْلُ الْمِيرَاثِ بِشَهَادَةِ الشَّاهِدَيْنِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَعْرِفُونَ  
صِدْقَهُمَا أَوْ يَعْرِفُونَ مَالَ الْمُوجِبِ كَثْرَةً وَقِلَّةً وَنَوْحًا، فَإِنَّهُمْ يَتَرَكُونَهُمَا، وَأَنْ  
شَكُّوا فِيهِمَا وَأَتَمُّوهُمَا فَيُدْعَوْنَهُمَا إِلَى السُّلْطَانِ لِيَتَحَقَّعَهُمَا وَيَسْتَحْلِفَهُمَا.

### الحلف بعد الصلاة:

وهو له تعالى، ﴿فَتَشْرِطُهَا مِنْ بَيْنِ السَّكَّرِ﴾، فيه تعظيمُ الحلف بعد  
الصلاة؛ لكونه مُتَصَرِّفَ الْعِبَادَةِ، وَفَرِيقَ الْعَهْدِ بِالْخُضُوعِ لِلْخَالِقِ، وَأَقْرَبَ  
لِلْوَثِقِ الْمَعَادِ وَخَشْيَةِ الْإِلَهِ، وَقَدْ خَصَّ بِعَهْدِ الْحَلْفِ الصَّلَاةَ بِصَلَاةِ  
الْعَصْرِ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعَبِيدَةُ السَّلْمَانِيُّ وَالشَّعْبِيُّ وَابْنُ جُبَيْرٍ  
وَالنَّخَعِيُّ وَفَتَاةٌ<sup>(١)</sup>.

وقال الزُّهْرِيُّ بِعَهْدِ الصَّلَاةِ فِي أَيِّ وَقْتٍ أَدْرَكَهَا.

وَأِنْ كَانَ الشَّهَادَةُ مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ، فَيَحْلِفَانِ بَعْدَ صَلَاتِهِمَا فِي  
بَيْنَهُمَا؛ رَوَى هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(٢)</sup>، لِأَنَّ الْمَرَادَ تَعْظِيمُ الْيَمِينِ فِي  
نَفْسَيْهِمَا، وَحِفْظُ الْحَقِّ بِتَخَوُّقِهِمَا وَتَرْهِيْبِهِمَا مِنْ رُتْبَهُمَا، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ  
إِعَانَةٌ لَهُمَا عَلَى عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ، وَقَدْ وَثَّقَهُمَا لِإِقَامَةِ صَلَاةٍ غَيْرِ صَلَاةِ  
الْمُسْلِمِينَ، وَعِبَادَةِ رَبِّ غَيْرِ اللَّهِ؛ وَإِنَّمَا هُوَ حِفْظُ الْحَقِّ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ  
صَلَاتِهِمُ الَّتِي يُؤَدُّونَهَا فِي دِينِهِمْ كَمَا كَانُوا مِنْ قَبْلُ.

### استحلاف الكافر:

وفي هذا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ اسْتِحْلَافِ الْكَافِرِ عَلَى مَا يُعْطِيهِ فِي  
دِينِهِ، وَالنِّزْلُ مَعَهُ بِمَا يُشِيرُهُ بِمَنْطِقَةِ دِينِهِ وَمَعْبُودِهِ مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ.

(١) ينظر: «تفسير الطبري» (٧٦/٩ - ٧٨)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (١/١١٣٠)، و«تفسير  
ابن كثير» (٢/٢١٧).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٢/٢١٧).

وَيُقِيمَانِ عَلَى مَا شَهِدَا وَبَيَّنَّ أَنَّهُمَا بَيَّنَّا وَلَمْ يَكُنْ لَنَا لَدُنْهَا  
وَلَا لِرِشْوَةٍ، وَيَكُونُ ذَلِكَ عِنْدَ الرَّبِّ مِنْهُمَا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَقُومَانِ يَوْمَ  
ئَذٍ فَتَسْتَأْذِنُ بِهِمَا فَتَقُولُ لَكُنَّ نَارًا﴾، وَيُسَلِّطُ عَنْهُمَا ذَلِكَ الشَّهَادَةُ  
لأنه لا يثبتُ عليهما، والقول قولهما.

ولا يثبتُ في الوحي: أنَّ الشاهدَ يحلفُ على شهادتهِ إلا في هذا  
الموضع.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَزَى عَنْهُمَا اتَّخَذَا إِنْشَاءً﴾ وذلك بكتمانهما  
للحق، وأخذ شيءٍ من ماله الميت، ﴿فَكَفَرَا بِكُومَانِ مَقَاتِهِمَا مِنَ النَّارِ  
اتَّخَذُوا عَلَيْهِمُ الْأُولَئِينَ﴾ أي: يقومُ الثَّانِ مِنَ أَحَقِّ الْوَرِثَةِ بِالصَّالِ،  
﴿يَقُومَانِ يَوْمَئِذٍ فَتَسْتَأْذِنُ أَحَقُّ مِنْ فَتَنَهُمَا﴾ أي: أَحَقُّ بِالْقَبُولِ وَالْأَخِذِ  
مِنْ قُلُوبِهِمَا وَخِيَانَتِهِمَا؛ لِعِلْمِهِمَا بِحَالِ الْمَيْتِ وَمَا لَهُ وَمَا عَلَيْهِ مِمَّا بِهِلُ  
الْكُفَّارِ حَالَهُ، وَبَيَّنَّ أَنَّهُمَا لَمْ يَحْلِفَا عَلَيْهِمَا وَيَتَهَانُفَا بِمَا لَيْسَ فِيهِمَا؛  
وَأَمَّا الْبَيْتَانِ قَوْلُهُمَا عَلَى الْمَيْتِ؛ فَلَا يَتَضَرَّرُ صَاحِبُ الْحَقِّ فِي مَالِ  
مَوْتِهِ، وَصَاحِبُ الْحَقِّ مِنْ مَالِ الْمَيْتِ بَدَنَيْنِ أَوْ رَهْنِ أَوْ هِبَةٍ وَعَطِيَّةٍ؛ فَإِنَّ  
ذَلِكَ مِنَ الظُّلْمِ الْعَظِيمِ؛ وَبِذَلِكَ تُرَدُّ شَهَادَةُ الْكَافِرَيْنِ لِشَهَادَةِ الْمُسْلِمَيْنِ مِنْ  
الْوَرِثَةِ؛ لِأَنَّ قُلَّةَ هَالِ ﴿فَكَفَرَا بِكُومَانِ مَقَاتِهِمَا﴾، فَجَعَلَ الْمُسْلِمَيْنِ بَدَلِ  
الْكَافِرَيْنِ.

وإن كان الورثة قُضِرَا صِغَارًا وَاشْتَرَبَ بِشَهَادَةِ الْمُسْلِمَيْنِ، فيقومُ  
مَقَاتُهُمَا مِنْ عَائَةِ الْمُسْلِمِينَ مِمَّنْ اسْتَرَابَ بِشَهَادَةِ الْمُسْلِمَيْنِ؛ رُويَ هذا عن  
ابن عباسٍ وغيره<sup>(١)</sup>.





## 1612

سورة الأنعام سورة مكية، كما قاله ابن عباس وابن عمر، وحكى الإجماع على ذلك غير واحد، وإنما الخلاف في بضع آيات فيها، وتضمنت السورة تعظيم الله وآياته وخلوقاته، وعرضت حجاج المظلمين المعانين للحق، وأحوال بعض الأنبياء مع أقوابهم وتشابه كفار الأمم في الصحيح الواعية والعناد، وفي هذه السورة ذكر لنعمة الأنعام وتعدّي الكافرين عليها بالتحريم والتحليل بالهوى.

﴿قَالَ تَعَالَى﴾: (قَالَ) بِمَنْزِلَةِ الْوَيْلِ يُؤْمِنُونَ وَيَكْفُرُونَ قُلْ سَلِّمْ عَلَيْكُمْ  
كُتِبَ عَلَيْكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ إِنَّهُ مَنْ وَعَدَ عَلَيْكُمْ شَيْئًا يَهْتَكِرْهُ  
فَلْيَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْإِثْمِ وَأَنَّهُمْ قَالُوا عَنَزَ رَبُّهُمُ ﴿الْأَنْعَامُ: ١٥٤﴾.

هذه الآية تَبَيَّنَ لما قبلها، وقد نَزَلَ ذلك في أعيان قريش؛ أثَّرا  
رسول الله ﷺ، وأَثَرًا جُلُوسًا الضُّعفاء، واستنقَلُوا الجُلوسَ معهم،  
حتى قالوا: إِنَّا نُحِبُّ أَنْ تَجْعَلَ لَنَا مِنْكَ مَجْلِسًا نَعْرِفُ لَنَا الْعَرَبُ بِهِ  
مَعْلَمًا، فَإِنَّ قُوَّةَ الْعَرَبِ تَأْتِيكَ فَتَسْتَحْيِي أَنْ تُرَانَا الْعَرَبُ مَعَ هَؤُلَاءِ  
الْأَعْيَادِ، فَإِنَّا نَحْنُ جِئْنَاكَ، فَأَقْبَلْتُمُ عَنَّا، فَإِنَّا نَحْنُ قَرَلْنَا، فَأَقْبَلْتُمُ مَعَهُمْ إِذْ  
جِئْتُمْ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَأَلَّفَهُمْ بِذَلِكَ، فَتَمَعَهُ اللهُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ ضَعْفَاءِ  
الْمُؤْمِنِينَ وَبَيْنَهُمْ، وَأَمَرَ أَنْ يُرْحَبَ بِالضُّعْفَاءِ إِذْ جَاوَزُوا بِقَوْلِهِ: «سَلَامٌ  
عَلَيْكُمْ، كُتِبَ عَلَيْكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ»؛ وقد رَوَى ذَلِكَ مَطْوَلًا ابْنُ

ماجة<sup>(١)</sup>، وابن جرير<sup>(٢)</sup>، وفيه لين، وميثاق الآيات يدلُّ عليه، وقد قال الله قبل ذلك: ﴿وَلَا تَكْفُرُوا بِالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ دِينَهُمْ بِالْقَوْلِ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ وَتَحْمِلُوا كَلِمَتَهُمْ مِنْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَمَا مِنْ صِلاَةٍ عَلَيْهِمْ مِنْ حَتَّى قَلْبُكُمْ أَتَمَّ مِمَّا قَلْبُكُمْ فَتُكْفَرُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

وأصلُ الفِضَّةِ في مسلم<sup>(٣)</sup> من حديث سعد<sup>(٤)</sup> قال: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ سِتَّةَ نَفَرٍ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ لَلنَّبِيِّ ﷺ: اطْرُدْ هَؤُلَاءِ لَا يَخْتَفِرُونَ عَلَيْنَا، قَالَ: وَكُنْتُ أَنَا وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَرَجُلٌ مِنْ خُفَّيْلِ، وَرِبْلَانٌ، وَرَجُلَانِ لَنَا أَسْمَاهُمَا، فَوَقَعَ فِي نَفْسِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقَعَ، فَخَدْتُ نَفْسِي، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَلَا تَكْفُرُوا بِالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ دِينَهُمْ بِالْقَوْلِ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ وَتَحْمِلُوا كَلِمَتَهُمْ مِنْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَمَا مِنْ صِلاَةٍ عَلَيْهِمْ مِنْ حَتَّى قَلْبُكُمْ أَتَمَّ مِمَّا قَلْبُكُمْ فَتُكْفَرُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾».

### أثر الجاه في عدم قبول الحق:

وأما طلبُ كفارٍ فريسيٍّ ذلك؛ لأنهم يُريدون أن يتفوا على منزلتهم وجاههم الذي في الجاهلية، فيكونوا عليه في الإسلام، وهؤلاء إن دخلوا الإسلام على ذلك، عَقَلَتْ فِتْنَتُهُمْ فِي الإِسْلَامِ وانتَكَسُوا وارْتَدُّوا؛ لأنَّ الإسلامَ يُساوي بينَ الناسِ في أحكامِهِ وتَشْرِيعِهِ، فَإِنْ فَرَّقْنَاهُمْ فَجَائِزَ الشَّعْرِ، جَمَعْنَاهُمْ صِفَاتِ الصَّلَاةِ وَالْقِتَالِ وَالتَّعْلِيمِ وَالْحُدُودِ، وَمَنْ دَخَلَ الإِسْلَامَ لِيُرْفَعَ بِهِ، عَانَلَهُ اللَّهُ بِقَبْضِ قَبْضِهِ، فَوَضَعَهُ وَأَذَلَّهُ؛ وَلِذَا نَهَى اللَّهُ نَبِيَّهَ ﷺ عَنِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْأَشْرَافِ وَالضُّعَفَاءِ؛ حَتَّى لَا يَقْوَى الْأَشْرَافُ الإِسْلَامَ إِلَى مَا يَرْتَفِعُونَ بِهِ، فَيُرِيدُونَ أَنْ يُحَفِّظَ جَاهَهُمْ بِالإِسْلَامِ، لَا أَنْ يُحَفِّظَ الإِسْلَامَ بِجَاهِهِمْ، فَمَنْ حَفِظَ الإِسْلَامَ بِجَاهِهِ وَسُلْطَانِهِ، حَفِظَ اللَّهُ

(١) أخرجه ابن ماجه (٤١٢٧).

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٥٩/٩ - ٢٦٠).

(٣) أخرجه مسلم (٢٤١٣).

له جافّة وسُلْطَانَه، وَمَنْ حَفِظَ جافّة الإسلام، ضَيَّعَ الله عليه جافّة، وأبْدَلَ الإسلامَ به غيره.

### مسألة الناس في البلاغ:

وينبغي عدم تخصيص الكُفَرَاء والرُّفَعَاء بالجلوس إليهم مجلساً يُمنَع منه الضُّعَفَاء والفقراء ولا يُدْعَوْنَ إليه، فقد نهى الله نبيّه عن ذلك، وأَمَّا جافّة من العلماء من باب أولى؛ لأنّ ذلك يزيّد الكُفَرَاء كِبَرًا، ويزيّد الضُّعَفَاء وَطْأً وقَسْرًا، والله جاء بالثَّيْنِ وشَبَّهَهُ بِالْفَيْثِ تُسْتَوِي الأودِيَةُ والشُّعَابُ ورؤوسُ الجبالِ في نزولِهِ عليها.

### بذلّ السلام من المدخول عليه:

وفي الآية: سلامٌ المدخول عليه، وهو النبي ﷺ، على الداخل، وهم المؤمنون، وقد تقدّم في سورة النساء الكلام على تحكيم التحية وردّها وجبتّها، عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحِبُّهُمْ وَتُحِبُّوا قَوْمًا تَلِصُّ بِهِمْ ذُلًّا

نُودُوا﴾ [النساء: ١٨٦].

والأصل: أَنَّ الداخلَ يَسْلَمُ على المدخول عليه؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا حَتَّى تَسْأَلُوا عَنْ أَقْوَمِهَا فَلَكُمْ مِنْهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٧]، وآية الباب جاءت بفضلِ مُبادَرة المدخول عليه بالسلام على الداخل، ويكون الداخلُ أَعْقَى بالسلام عليه إذا كان له حقٌّ وله حاجة عند المدخول عليه، وبين هذا النزع: سلامٌ ملائكة الجنّ على المؤمنين الداخلين إليها؛ قال تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ وَبَشِّرَ الصَّالِحِينَ﴾ [النور: ٢٧].

وإنّما كانت المُبادَرةُ بسلام المدخول عليه على الداخل تحيةً تتضمّنُ بيانًا لحقّه وحفظًا له، وقد كان بعضُ السلفِ يُبادِرُ بالسلام على

القادم من أصحابه إجلالاً ومودة؛ أخذنا من هذِهِ الآية كما جاء عن أبي العالية، كما حدّثني أبي نُعيم عن أبي حنيفة، قال: «كان أبو العالية إذا دخل عليه أصحابه بُرَحِبَ بهم ثم يَقْرَأُ ﴿وَإِنَّا بِكُمْ لَالْمُتَّقِينَ﴾ يَكُونُ بِكَافَّةٍ فَلَوْلَ سَلَّمَ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى قُلُوبِهِ الرِّحْمَةَ»<sup>(١)</sup>.

والحقوق والحاجة بين النبي ﷺ والصحابيّة مُبادلةً، والأصل: أن حقّ النبي أعظم، وإن جاؤوا طالبيين سماعَ كلام الله، فحقهم أعظم، لا لفضلهم على مقام النبوة؛ وإنما لفضل مطلوبهم على كل مطلوب، وحقهم على كل حق؛ فواجب النبوة البلاغ، وواجب الناس السماع والعمل، والنبي ﷺ يَمْلِكُ البلاغ والإسماع، ولكن لا يَمْلِكُ قلوب العباد؛ فدخلوا الصحابة لمعرفة العمل ليعملوا؛ وبهذا زادوا بالحق؛ ولهذا جاء تخصيص مُبادلة النبي ﷺ بالتحية على من دخل مؤمناً من قبل: ﴿وَإِنَّا بِكُمْ لَالْمُتَّقِينَ﴾، ولم تكن المُبادلة بالتحية لِمن دخل غير مؤمن؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن أَمَدَّ مِنْ الظُّلُمَةِ لَأَمْتَجِدَنَّ قَلْبَهُ عَلَى صُتْحٍ ظَنَمَ﴾ [التوبة: ١٦]، ويطلب السماع للتأجيل استحقاق الصحابة حقّ بَدَلِ التحية عليهم ولو كانوا هم الداخلين؛ فقد يكون المفضول أحقّ بالشيء من الفاضل، ولا يُؤزّر هذا في أصل التفاضل.

### البداية بالسلام:

وقد جاءت السُّنة بترتيب الأحقّ بالبدء بالسلام؛ حتى لا يتوآكل الناس بعضهم على بعض، وتَجِدَ النفوس للكثير مَوْجِعاً، ويطلب أحدُهم حقاً ليس له، فيَقْرَنُ الرفيع أن له الحق أن يُسَلَّمَ عليه لِرَفْعَتِهِ وَشَرَفِهِ بكلِّ

حال، ويُنظر الغنى أنَّ له الحقَّ بالسلام عليه على الفقير بكلِّ حال، وقد جاء الإسلام بالتفريق بين الأحوال بالسلام، ففي «الصحيحين»<sup>(١)</sup> من حديث أبي هريرة؛ قال ﷺ: (سَلِّمُوا الصَّغِيرَ عَلَى الْكَبِيرِ، وَالْمَلَأَ عَلَى الْقَاصِدِ، وَالْقَلِيلَ عَلَى الْكَثِيرِ)<sup>(٢)</sup>.

والنحية لا تسقط بتعطيل الأولى بتلها، فإنَّ المُبَايَزَ بالسلام أفضلُّ بكلِّ حال، وإنَّما جاء بيانُ الأحقَّ بها؛ حتى لا يَضَعُ النَّاسُ الاستحقاقَ بها على ما يَهْوَوْنَ، فيجعلونها على الدنيا باعتبارِ الغنى أو الرياسة، أو الجاؤ والشرف والنسب وغير ذلك.

وقد كان السلف يَتَّقُونَ على أنَّ السلام لا يسقط بِتَرْكِ الأولى به، وأنَّ المُبَايَزَ بالسلام أفضلُّ من غيره؛ كما قال ﷺ: (وَعَيَّرَهُمَا الَّذِي يَتَذَرُ بِالسَّلَامِ)<sup>(٣)</sup>، وهذا يقول السلف ويعملون؛ كما في بكر وعمر وابن عمر وابن مسعود وشريح والشَّعْبِي وغيرهم، وقد جاء عن أبي هريرة قوله: «أَبْخَلُ النَّاسِ مَنْ يَجْزِلُ بِالسَّلَامِ»<sup>(٤)</sup>، وقد صحَّ عن ابن عمر أنَّه ما كان أَحَدٌ يَتَذَرُهُ - أَوْ يَتْرُكُهُ - بِالسَّلَامِ؛ رواه البخاريُّ عن بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عنه؛ به<sup>(٥)</sup>.

وقد روى البيهقي، عن زيد بن وهب؛ قال: قال عبد الله - هو ابن مسعود -: «إِنَّ السَّلَامَ مَوْاسِمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَبَهُ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ، فَأَلْفَسُوهُ يَتَنَكَّمُ؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ إِنَّمَا مَرَّ عَلَى الْقَوْمِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ، فَزَدُوا عَلَيْهِ، فَإِنَّ لَهُ عَلَيْهِمْ فَضْلٌ فَزَجَّ بِأَنَّهُ أَكْرَمَهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَزَلُوا عَلَيْهِ،

(١) أخرجه البخاري (١١٣١)، ومسلم (٢١٦٠).

(٢) أخرجه البخاري (٦٠٧٧)، ومسلم (٢٥٦٠).

(٣) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٠١٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٤٩٨)، والطبراني في «المعجم» (٦٠)، والبيهقي في «الشعب» (٨٣٩٤).

(٤) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٩٨٢).



رَدُّ عَلَيْهِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ وَهُمْ وَأَقْلَبُ<sup>(١)</sup>.

وقد روى البخاري في «الألب» عن ابن عمر: «أَنَّ الْأَعْرَبَ - وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ مِزْنَةَ - وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، كَانَتْ لَهُ أَوْسَقُ مِنْ ثَمَرِ عَلَى رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، اخْتَلَفَ إِلَيْهِ يَزَارًا، قَالَ: لِمِجْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَرْسَلَ مَعِيَ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ، قَالَ: فَكُلْ مِنْ لُقِينَا سَلَّمُوا عَلَيْنَا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَلَا تَرَى النَّاسَ يَنْتَدُونَكَ بِالسَّلَامِ، فَيَنْحَوْنَ لَهُمُ الْأَجْرُ؟ ابْدَأْهُمْ بِالسَّلَامِ يَكُنْ لَكَ الْأَجْرُ»، يُحَدِّثُ هَذَا ابْنُ عُمَرَ عَنْ نَفْسِهِ<sup>(٢)</sup>.

### السَّلَامُ قَبْلَ الْكَلَامِ:

وفي آية الباب: دلالة على أَنَّ بَدْءَ السَّلَامِ: قَبْلَ الْكَلَامِ؛ فَالَّذِي تَعَالَى أَمَرَ نَبِيَّهِ بِالْبَلَاغِ الْمَوْجِبِ بِرَحْمَةِ اللَّهِ الَّتِي كَتَبَهَا عَلَى نَفْسِهِ؛ وَلَكِنَّهُ أَمَرَهُ بِالسَّلَامِ قَبْلَ الْبَلَاغِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَقُلْ سَلِّمُوا عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾.

• • •

❏ قال تعالى: ﴿وَلَا تَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَكُونُوا يَادِينَ مُنْصِرِينَ﴾ [الأنعام: ١٧٢].

تقدم في سورة البقرة الكلام على تحكيم صلاة الجماعة، عند قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا مَعَ الزَّكَاةِ﴾ [البقرة: ١٧٢]، وفي سورة آل عمران الكلام على صلاة المرأة مع جماعة المسجد عند قوله تعالى: ﴿يَتَزَكَّى لَكَ يَوْمَ﴾ وَأَسْتَجِرِي وَأَذْكُرِي مَعَ الزَّكَاةِ﴾ [آل عمران: ١٢].

(١) أخرجه البخاري في «الألب المفردة» (١٠٣٩)، والبيهقي في «الشعب» (٨٤٠٠).

(٢) أخرجه البخاري في «الألب المفردة» (٩٨٤)، وابن أبي عمير في «الأحاد والمثاني»

(١١٦٨)، والطبراني في «الكبير» (٨٧٩)، والبيهقي في «الشعب» (٨٤٠٩).



(الْحَقْلَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ)<sup>(١)</sup>، رواه البخاري عن الزَّيَّادِ، ومُتَّفَضَاءُ: أَنَّ الْخَالَ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ، والذَّكُورَةُ فِي الْإِنْتِصَابِ أَلْفُوزٌ مِنَ الْأُنُوثَةِ؛ ولهذا احتاجَ إِلَى الْإِلْحَاقِ؛ كما فِي قَوْلِهِ ﷺ: (إِنَّ أَخْبَ أَفْقَوْمٍ مِثْلُهُمْ)؛ رواه الشَّيْخَانِ عَنْ أَنَسٍ<sup>(٢)</sup>.

وما بعدَ نوحٍ مِنَ النَّاسِ: فَكُلُّهُمْ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ، وَكُلُّ الْأَنْبِيَاءِ بعدَ إِبْرَاهِيمَ مِنْ ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ؛ كما قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ نُوحًا وَإِسْحَاقَ فِي ذُرِّيَّتِهِمَا الْكُتُبَ وَالْحِكْمَ﴾ [الحمد: ٢٦]، وَقَالَ تَعَالَى فِي إِبْرَاهِيمَ خَاصَّةً: ﴿وَوَسَّكَ فِي ذُرِّيَّتِهِ الْكُتُبَ وَالْحِكْمَ﴾ [التكوير: ١٧].

وعيسى لَا أَبَ لَهُ؛ وبهذا اسْتَدَلَّ مَنْ قَالَ بِأَنَّ أَوْلَادَ الْبَنَاتِ يُسَبِّوْنَ لَجَدِّهِمْ، وَأَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ فِي الْوَقْفِ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ فِي الْقُرْبَى وَالْأَوْلَادِ، وَقَدْ اِخْتَلَفَتِ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى قَوْلَيْنِ:

### الانْتِصَابُ لِأَوْلَادِ الْبَنَاتِ لِجَدِّهِمْ مِنَ الْأُمِّ:

ذَهَبَ قَوْمٌ: إِلَى أَنَّ أَوْلَادَ الْبَنَاتِ فِي حُجْمِ أَوْلَادِ الْبَنِينَ، فَتَمَّ أَوْقَفَ مَا لَا عَلَى ذُرِّيَّتِهِ وَأَوْلَادِهِ، فَإِنَّ أَوْلَادَ الْبَنَاتِ كَأَوْلَادِ الْبَنِينَ؛ لِهَذِهِ الْآيَةُ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: (إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللهَ أَنْ يُصْلِحَ بَيْنَ بَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ)<sup>(٣)</sup>.

وبهذا الْقَوْلِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، وَجَاءَ عَنْ خُزَيْمٍ، وَخَلِيفَةُ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي حِكَايَةِ الْإِجْمَاعِ.

وَقَدْ ذَهَبَ آخَرُونَ: إِلَى أَنَّ أَوْلَادَ الْبَنَاتِ لَا يَدْخُلُونَ فِي حُجْمِ الْأَوْلَادِ وَلَا أَوْلَادِهِمْ؛ وبهذا قَالَ مَالِكٌ، وَهُوَ رِوَايَةٌ أُخْرَى عَنْ أَحْمَدَ؛

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٩).

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٦٢)، ومسلم (١٠٥٩).

(٣) أخرجه البخاري (٢٧٠٤).

وهو الأشهر في مذهبه عند المتأخرين؛ وذلك هو المعروف عند العرب، وعلى غيرهم نزل القرآن، ومنه قوله تعالى: ﴿يُؤَيِّدُكُمُ اللَّهُ فِي أَكْثَرِ الْأُمُورِ﴾ [النساء: ٤١]، فلا تنصرف إلا إلى الأولاد وأولاد الأبناء دون البنات؛ وبهذا استدلل مالك.

وبين ذلك قول الشاعر في الحسابة:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءَ الرِّجَالِ الْأَهْلِيَّةِ

وأما نسبة عيسى للنبي إبراهيم ونوح، مع كونه بلا أب، فإن مريم حلفت محلّ الأب، لانعدامه، فينسب إليها وإلى جدّها منها، ولا حكمة للأبوة المذكورة في عيسى حتى يقال ينزكها، والعرب قد تنسب الولد لأُمّه، وهذا كثير؛ كمحمّد بن الحنفية، وهي أُمّه، وهو ابن عليّ بن أبي طالب، ولكن لم تحلّ الأُم محلّ الأب بإطلاق؛ حيث إنه لا يقال: محمد بن الحنفية بن أو بنت فلان بن فلان، فيستمرّ نسبه إلى أُمّه؛ وإنما يقتصر في نسبّه إلى أُمّه ولا يجاوز، ثم يرجع نسبه إلى أبيه، بخلاف عيسى؛ فهو عيسى بن مريم بنت عمران، ويستمرّ نسبه؛ لأنّ أُمّه حلفت محلّ الأب من جميع الوجوه؛ إذ لا وجوه له، وهذا هو الفرق بين انتساب عيسى لأُمّه وأبائها وبين انتساب غيره لأُمّه؛ لأنّه انتساب قاصر.

وأما انتساب الحسين والحسين إلى النبي ﷺ وقوله للحسين: (إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ)، وقوله لما رفعتهما على المنبر معاً: (صَدَقَ اللَّهُ: ﴿إِنَّمَا أَتَمَّمْتُ لَكُمْ النَّبِيَّةَ وَأَتَمَّمْتُكُمْ﴾ [التغابن: ١١٥])، فذاك نسب شريف، ولا خلاف أنّ نسب النبوة أعظم نسب، فإنما كانت العرب تنسب بعض وكُلّها إلى أُمّها تزيّفاً وتزيّفاً، فإنّ نسبة الحسين والحسين إلى النبي ﷺ أولى،

(١) أخرجه أحمد (٣٥٤/٥)، وأبو داود (١١٠٩)، والترمذي (٣٧٧٤)، والنسائي (١٤١٣)، وابن ماجه (٣٦٠٠).

ثُمَّ إِنَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ مِنْ وَلَدِهِ ﷺ مِنْ بَنِيهِ؛ وَهَذَا جَائِزُ النِّسْبَةِ صَحِيحٌ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِالْمُتَرَبِّعِ وَلَا بِالْوَضِيعِ عِنْدَ الْعَرَبِ، فَالْأَصْلُ عِنْدَهُم وَالْمُتَرَبِّعُ فِيهِمُ الْإِنْتِسَابُ إِلَى الْأَبِ، وَأَمَّا إِلَى الْأُمِّ وَأَبِيهَا، فَيَكُونُ تَشْرِيفًا وَتَعْرِيفًا، مَعَ صَحْوِهِ حَقِيقَةً؛ لَوْجُودِ مَعْنَى الْوِلَادَةِ.

وَيَدْخُلُ عَلَى كَوْنِ إِنْتِسَابِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تَشْرِيفًا؛ أَنَّ النِّسْبَ عِنْدَ حُكَاةِ الْعَرَبِ وَالسُّلَفِ فِي الصَّبْرِ الْأَوَّلِ يَنْتَهِي إِلَى الْمَعْرُوفِ وَالْمَشْرُوفِ بِهِ؛ فَيُقَالُ: الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيُنْتَهَى إِلَى ذَلِكَ، وَعِنْدَ إِزَادَةِ وَصْلِهِ يُرْجَعُ بِهِ إِلَى الْأَبِ؛ فَيُقَالُ: «الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ».

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿فَالْإِسْلَامَ وَجَعَلَ آيَاتَ سَكَنًا وَالْقُرْآنَ حُسْنًا﴾ ذَلِكَ تَقْوِيَةُ الْقُرْآنِ الْعَلِيِّ ﴿١٧﴾ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَسْمَاءَ لِيَتَنَبَّأُوا بِهَا يَوْمَ تُخْلَسُ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٦-٩٧].

### التوسعة في استقبال القبلة:

نَقَلْنَا عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَذَكَّرُكَ عَنِ الْأَوَّلَى فَلَمْ يَنْزِلْ مِنْ مَوْجِبِكَ إِلَّا رَسْمٌ وَالسَّجْدُ﴾ [البقرة: ١٨٩] الْكَلَامُ عَلَى الْجَنُودِ بَيْنَ الْحَسَابِ بِالْأَوَّلَى، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَالْيَسَاءُ تَوَلَّوْا قَوْمَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ١١٥] الْكَلَامُ عَلَى التَّوَسُّعِ فِي اسْتِجَابِ الْقِبْلَةِ بِدَلَالَةِ الشَّمْسِ، لَا بِضَبْطِ النُّجُومِ؛ لِأَنَّ دَلَالََةَ الشَّمْسِ أَوْسَعُ وَأَبْسَرُ، وَدَلَالََةُ النُّجُومِ أَضْيَقُ وَأَشَقُّ، وَإِنْ كَانَ النُّجُومُ أَدَقُّ وَأَغْبَطُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ فِي مَعْرِفَةِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ التَّوَسُّعُ؛ وَلِهَذَا لَا يُشْتَرَطُ التَّصَوُّبُ عَلَى الْقِبْلَةِ لِمَنْ كَانَ يَمِينًا عَنْهَا؛ وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ الصَّلَاةُ إِلَى جِهَتِهَا، وَلَكِنْ مَنْ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ يَرَى الْبَيْتَ، فَلَا يَحْجِزُوهُ إِلَّا التَّصَوُّبُ، وَفِي

«الصحيحين»<sup>(١)</sup> من حديث ابن عباس، لما خرج النبي ﷺ من الكعبة، رفع ركعتين في قبلي الكعبة، وقال: (هَلِّوْا الْيَمْلَةَ)<sup>(٢)</sup>، وفي البخاري: من حديث ابن عمر: أنه صلى في وجو الكعبة ركعتين<sup>(٣)</sup>.

استقبال البعيد للقبلة:

ومن كان في منحة فيصلي جهة المسجد؛ كما فعل النبي ﷺ لما صلى بالتلحاح، وفيه أنه استقبل جهة المسجد.

وأما من كان من غير أهل منحة، فيستقبل جهتها ولو لم يُصنعها؛ لأن الله أمر بالصلاة ناحيتها؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَيَتَوَكَّنَ مَا كُنْتُمْ تَوَلَّوْنَ وَيُخَوِّضُكُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ١٤٤]، وفي ذلك قوله ﷺ: (مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ يَمْلَةٌ)؛ رواه الترمذي؛ من حديث القفري، عن أبي هريرة<sup>(٤)</sup>، ورواه الدارقطني؛ من حديث نافع، عن ابن عمر<sup>(٥)</sup>، والحديث أصله غير واحد من الحفاظ كأبي زرعة، فقال: «هنا وهم»، والحديث موقوف<sup>(٦)</sup>، والأشبه والله على عمر؛ فقد رواه عبيد الله بن عمر، وعبد الله بن عمر، ونافع بن أبي نعيم، وموسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، موقوفاً.

ورواه مالك، عن نافع، عن عمر؛ كما في «الموطأ»<sup>(٧)</sup>.

ويشأن على أن المراد بيملة المدينة جهة الجنوب بسعتها، وتنتهي بالتصويب إلى الجهتين الشرقي والغربي: ما ثبت في «الصحيحين»<sup>(٨)</sup> من

(١) أخرجه البخاري (٣٩٨)، ومسلم (١٣٣٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٩٧).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٤٤).

(٤) أخرجه الدارقطني (١/٢٧٠).

(٥) فعل الحديث لابن أبي حاتم (١/١٧٣).

(٦) أخرجه مالك في «الموطأ» (عبد الباقي) (١/١٩٦).

حديث أبي أيوب؛ قال ﷺ: (لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَذِيرُوهَا بِتَوَلٍّ وَلَا غَائِطٍ، وَلَكِنْ شَرُّوْا أَوْ عَزَّوْا)<sup>(١)</sup>، فجعل النبي ﷺ جهة الجنوب بالمدينة بأَسَاطِيعِهَا مَعْظَمَةً؛ فَلَا تُسْتَقْبَلُ بِالْبَوْلِ وَالْغَائِطِ؛ لِأَجْلِ الْقِبْلَةِ.

وقد جاء أنَّ ما بينَ المَشْرِقي والمَغْرِبِي قِبْلَةٌ: عنِ عَمْرِو وَهْلِي وَابْنِ عَمْرِو وَابْنِ عَبَّاسٍ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَغَيْرِهِمْ.

### الانكشاف من الشمس والقمر للحساب وغيره:

وقد بينَ اللهُ تعالى أَنَّهُ جعلَ القمرَ وَقْفَرَهُ مَنَازِلَ لِمَعْرِفَةِ الْحِسَابِ بِهِ، وَمَعْرِفَةِ الشُّهُورِ وَالْأَعْوَامِ، وَالنَّاسُ يَنْتَفِعُونَ مِنَ الشَّمْسِ فِي عَمَلِهِمْ أَكْثَرَ مِنْ انْتِفَاعِهِمْ مِنَ الْقَمَرِ، وَيَنْتَفِعُونَ مِنَ الْقَمَرِ فِي حِسَابِهِمْ أَكْثَرَ مِنْ انْتِفَاعِهِمْ مِنَ الشَّمْسِ؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ يَعْرِفُ بِالشَّمْسِ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ، وَدَعْوَى النَّهَارِ وَدَعْوَى اللَّيْلِ، وَبِالْقَمَرِ يَعْرِفُ حَسَابَ الشُّهُورِ وَالْأَعْوَامِ، وَبِهَا تَكُونُ عَقُودُ الْبَيْعِ وَعَهْدُ الْحَرْبِ وَالسَّلَامِ وَعِدَّةُ الطَّلَاقِ وَالْوَفَاةِ وَغَيْرُ ذَلِكَ، وَبِهِ تُعَرَّفُ مَوَاسِمُ الْعِبَادَةِ؛ كَرَمَضَانَ وَالْحَجَّ، وَالشَّمْسُ أَنْفَعُ فِي الْعَمَلِ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ يَتَعَلَّقُ بِالْحَالِ، وَأَعْظَمُ أَعْمَالِ الْحَالِ الدِّينِيُّوُ الصَّلَاةُ، فَتُعَرَّفُ بِالشَّمْسِ لَا بِالْقَمَرِ، وَأَعْظَمُ أَعْمَالِ الدُّنْيَا: تَحْسِبُ الْعَيْشِ وَالضَّرَبُ فِي الْأَرْضِ، وَذَلِكَ يَكُونُ بِالشَّمْسِ، وَأَمَّا الْقَمَرُ فَلِلْأَجَالِ الْبَعِيدَةِ؛ دِهْنَةً كَالْحَجَّ وَرَمَضَانَ، وَدِهْنِيَّةً كَالْأَجَالِ الْبَعِيدِ وَغَيْرِهِ، وَمَا بَيْنَهُمَا مِنْ عِدَّةِ الطَّلَاقِ وَالْوَفَاةِ وَنَحْوِهَا.

وَالنَّاسُ فِي يَوْمِهِمْ يَحْتَاجُونَ إِلَى نُورِ الشَّمْسِ، وَفِي الشُّهُورِ وَالْأَعْوَامِ يَحْتَاجُونَ إِلَى مَنَازِلِ الْقَمَرِ؛ وَلِذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ أَرَادَ جَعَلَ الْفَتَى ضَيْكُ وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَّتِ اللَّيْلَ وَالْجَوَابَ﴾

لـيونس: ٢٥، وقال: ﴿وَمِمَّا أُنزِلَ وَالْقُرْآنُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ الْبَلِيَّةِ سِمِثًا﴾ (الأنعام: ١٢)، وقال: ﴿وَالْقُرْآنَ فَذِّكْرًا مَكَارِلَ﴾ (يس: ١٣٩).

### الحكمة من النجوم:

وذكر الله النجوم للاعتناء بها في سائر البر والبحر؛ كما في قوله تعالى: ﴿حَسْبُ لَكُمْ النُّجُومُ﴾ (التكوير: ٢٤) في علمك الليل والنهار، وظاهر ذلك: أن النجوم لم تُجعل لمعرفة مواقيت الصلاة، ولا جهة القبلة؛ فأما مواقيت الصلاة، فُعرفت كلها بالشمس، ودلالة الشمس عليها ظاهرة إلا صلاة العشاء، فدلالته عليها باطنة، فمغيب الشمس يظهر النجوم، فإن بقيت استبكت، فدخل وقت العشاء، وإن اقترنت من المشرق، بدأت النجوم بالإقبال والحفا؛ فانتهى وقت العشاء ودخل الفجر، وهذا في حقيقته الباطنة من دلالة الشمس، وفي حقيقته الظاهرة من دلالة النجوم؛ كما في «المستدرك» و«السنن»؛ من حديث أبي أيوب؛ قال ﷺ: (لَا تَزَالُ أُنَبِّئُ عَلَى الْفِطْرَةِ، مَا لَمْ يُؤَخَّرُوا الْمَقْرِبَ حَتَّى تَضُفِكَ النُّجُومُ)<sup>(١)</sup>، وبإتمام النجوم ينتهي وقت العشاء ويطلع الفجر؛ كما قال تعالى: ﴿وَبَيْنَ أَلَيْسَ لِقَائِهِ فَتْحًا وَبَرْزًا لِّلْجُورِ﴾ (الفرق: ١٩)، وصلاة الليل وقت لصلاة العشاء على الأرجح، وقد كان وقت قيام النبي ﷺ وأصحابه يبدأ بعد العشاء وينتهي بالفجر، وقد قال غير واحد من السلف: إن المراد بقوله: ﴿وَبَيْنَ أَلَيْسَ لِقَائِهِ فَتْحًا وَبَرْزًا لِّلْجُورِ﴾ هو دخول الفجر، والمراد بالتنسيب الصلاة، وهي الركعتان قبل الصبح؛ كما قاله علي وابن عباس، والشمس والنجم وقادة<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه أحمد (٤/٤١٧)، وأبو داود (٤١٨)، وابن ماجه (٦٨٩).

(٢) ينظر: تفسير الطبري (١/٦٠٨ - ٦٠٩)، وتفسير القرطبي (١/١٦٢).



### الاعتناء بالشمس إلى القبلة:

وأما جهة القبلة، فيُهتدى بها بمعرفة مَطلعِ الشمسِ ومَغْرِبِها وما بين ذلك من جهات، فالمقصودُ من ذلك التوسُّعُ، وأما الاعتناء بالنجوم، فهو تضييقٌ مع كونه أدقُّ إلَّا أنَّه أشقُّ، والتيسيرُ في أمرِ القبلة مقصودٌ، ولذا جعل اللهُ الاعتناء بالنجوم لمعرفة مسالك السائرين في البرِّ والبحرِ، لا معرفة تصويب القبلة.

وأما ما رواه المُعافى بنُ عُمَرَ، عن حمزة بن الخطاب؛ أنَّه قال: «تَعَلَّمُوا مِنَ النُّجُومِ مَا تَعْرِفُونَ بِهِ الْقِبْلَةَ وَالْقَرِيقَ، ثُمَّ أَسْكَبُوا»<sup>(١)</sup>، فقد رواه المُعافى، عن يسير، عن أبي عوفٍ الثَّقَفِي، عن حمزة، ولم يَسْفَحْهُ مِنْ عَمْرٍ، وقد نقل الأثرُ، عن أحمد؛ أنَّه قيل له: قِبْلَةُ أَهْلِ بَغْدَادَ عَلَى الْجَذْيِ؟ فاجعل يُنَكِّرُ أَمْرَ الْجَذْيِ، فقال: أَهْنِي الْجَذْيَ؟ ولكن على حديثِ عَمْرٍ: «فَمَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ»<sup>(٢)</sup>.

### الاستدلال بالنجوم على القبلة:

وأما ما يَرُدُّ في كلام بعض الأئمة السابقين من الاستدلال بالنجم على القبلة، فإنهم يُريدون بذلك معرفة الجهة لا التصويب؛ لأنَّ السائرَ في الليل يتبيهُ عن معرفة الجهات الأربع، فلا يَعْرِفُ الْمَشْرِقَ وَنِ الْمَغْرِبَ، فهو يجعلُ النجومَ بمقامِ الشمسِ التي تُبَيِّنُ له الجهات، فإنَّ اهتدَى بالنجم إلى معرفة الجهات، عَرَفَتِ الْقِبْلَةُ مِنَ الْجِهَاتِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَجَعَلَ الْقِبْلَةَ بَيْنَ جِهَتَيْنِ مِنْهَا، فالنجمُ يُهْتَدَى بِهِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْجَهَةِ الَّتِي يَفْقِدُهَا لظلامِ الليلِ بِفقدانِ الشمسِ، وليس للسائرِ الذي يَعْرِفُ الْجِهَاتِ أَنْ يَتَكَلَّفَ بِالنَّجْمِ لِيَصُوبَ إِلَى الْقِبْلَةِ؛ لِأَنَّهُ يُخَالِفُ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّيَسِيرِ

(١) أخرجه المُعافى بنُ عُمَرَ في «الزهة» (ص ٢٦٥).

(٢) «فتح الباري» لابن رجب (٣/ ٦٥).

والشَّعْوُ، وذلك شبيهٌ بالاعتداء بالحسابِ المعروفةٌ بدخولِ الشهرِ وانصرابه،  
فلما اُشَارَ عَلَيَّ الأمرُ بالرؤيةِ مع كونه الحسابِ دقيقاً، لأنَّ الرؤيةَ  
مقصودةٌ لشيئها، فاشْتُقَّ الحُكْمُ بها.

وقد كانت العربُ تعرفُ الجهاتَ في الليلِ بالنجومِ والرياحِ،  
ومتارَاتِ الأرضِ من جبالٍ وسهولٍ، ولكنَّ النجومَ أَوْسَعُ لكلِّ أحدٍ في  
بَرِّه ونَحْوِهِ، وما يُروى عن ابنِ عباسٍ، عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (الْجَدِّي  
عَلَيْهِ قَبْلُكُمْ، وَبِهِ تَهْتَدُونَ فِي بَرْكُمْ وَنَحْرِكُمْ؛ إِنَّهُ لَا يُزُولُ)<sup>(١)</sup>، فلا  
أصلَ له.

\* \* \*

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَكُونُوا مِنَّا زَكَاةً أَنتُمْ أَهْلُ عِلِّيِّينَ﴾﴾  
[الأسماء: ١١٨]، وقال: ﴿وَلَا تَحْكُمُوا بِمَا لَمْ يَكُنْ أَهْلُ عِلِّيِّينَ﴾  
﴿يَسْأَلُ رَبُّ السَّمَوَاتِ لِيُخْبِرَ بِهِ أَهْلَهُمْ يَكُونُ لَكُمْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾  
[الأسماء: ١٢١].

### حكمُ التسميةِ على الذبيحة:

تقدّم في سورة المائدة الكلامُ على حُكْمِ التسميةِ على سبيلِ  
الإجمالي، والصوابُ: أنَّ العبرةَ بالنِّيَّةِ والدُّنْيَةِ والدَّابِجِ؛ لما ذُهِبَ عَنِ  
المسليمِ والكتائبِ، بحرُمِ ولو سُمِّيَ عليه، وما حُقِّقَ أو وُقِّدَ، فلا يَجُلُ ولو  
سُمِّيَ عليه، ولو كان الخائضُ مسلماً، وما سُمِّيَ عليه وقُبِحَ من غيرِ  
المسليمِ والكتائبِ، فلا يَجُلُ؛ لأنَّ المجوسَ لو سَمَوْا لم تُؤْكَلْ ذبائحُهم،  
وجملةُ الأقوالِ في وجوبِ التسميةِ عن الأئمةِ قولان:

الأوَّلُ: قالوا بوجوبِ التسميةِ، وأنَّ ما ذُبِحَ ولم يُسمَ عليه، لا يَجُلُ

(١) أخرجه الشيخان في «المعجمين» مع آثار الخطابة (١/٢٢١).

ولو كان الذابح مسلماً ولم يذكر اسم غير الله عليه سواة، وهذا قول الجمهور: أبي حنيفة ومالك وأحمد، اتفق هؤلاء في العمد، ولكنهم اختلفوا في تارك التسمية نسياناً، على قولين هما روايتان عن أحمد، والجمهور: على أنه معذور.

وقال بقدر الناسي من الأصحاب: ابن قدامة، وجماعة.

وقيل: إن الناسي كالعمد، وهذا رواية عن أحمد؛ قال بها جماعة من الأصحاب؛ كآبي الخطاب، وابن تيمية؛ أعداً بظاهر الأدلة من القرآن؛ كما في الآيات السابقة، وكما في قوله ﷺ: (مَا أَتَاهُ الدَّمُ، وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَكُلُوا<sup>(١)</sup>)، وأنه في الحديث قرآن ذكر اسم الله وخروج الدم سواء، فكما لا يسقط خروج الدم بالنسيان، فكذلك التسمية، وكذلك: النابح تحقاً بلا عمد كالناركة للتسمية نسياناً.

الثاني: أن التسمية سنة ولا تجب، وتركها عمداً فضلاً عن السهو لا يفسد، ما لم يتو بها غير الله أو يهل به غير اسم الله؛ وهو قول الشافعي، ورواية عن أحمد، وهو مذهب الشافعية، وقد صح هذا المعنى عن ابن عباس وجماعة من أصحابه؛ وهو الأقرب للصواب.

### التسمية بالإلهال عند الذبح:

والمراد بإيجاب التسمية قضاء الإلهال؛ لأن العرب يهل بلججها لأصنامها وتذكر اسمها لا اسم الله؛ فجاء ما يأتي ذلك ويأقضى؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَتَّى تَتَذَكَّرُوا بِهِ وَرَأَيْتُمْ أَنَّ كَبُرَتْ أَفْئِدَتُكُمْ﴾، وهذا الفسق في الآية هو الفسق في الآية الأخرى: ﴿وَلَا تَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَتَّى تَتَذَكَّرُوا بِهِ﴾ (الأنعام: ١١٥) فالمقصود به: الإلهال لغير الله، لا مجردة

ترك التسمية من الموحّد، وقد تُترك التسمية نسياناً ولا يكون ذلك فسقاً؛ ولهذا جاء بيان ذلك القصد في مواضع؛ فذكر الله المحرمات وجعل منها قوله: ﴿وَمَا أَهْلُ بِهِ يُتَيَّمَرُ اللَّهُ﴾ (البقرة: ١٧٣)، فلم يذكر الله في موضع واحد ما أهّل به لغير الله وما لم يذكر اسم الله عليه؛ لأن المقصود بهما معنى واحد، ولو كانا معنيين، لذكرنا جميعاً في آية واحدة، ولكنهما يتناولان بالقصد فيغني أحدهما عن الآخر عند ذكره، والمعنى المشترك بينهما هو القصد.

### تارك التسمية عند الذبح عمداً:

والتارك المتعمّد للتسمية إن كان تركه لها يعتقد عدم وجوب الذبح لله، فذلك فسق كما في الآية؛ لأنه شارك المشركين في عدم قصد الله، ولم يشاركهم في قصد أولائهم.

والمشابهة بين إتهار الدم بالذبح والتسمية وتركهما، وقيل نسيان التسمية على نسيان الذبح والإماتة بالخنق أو الضنق قياس مع الفارق؛ لأن علّة الأمر بالذبح عدم حسي الدم في البهيمّة؛ فنسيان الذبح كالعدم فيه، بخلاف تعمد ترك التسمية؛ فلا يوجد علّة تقوم في المذبوح وإنما في الذابح، وما تعلّق بالذابح إن جعل القصد لغير الله، فهي محرّمة، لا لحبث لحمها؛ وإنما لحكومتها، كنحرص الذهب والحرير على الرجال، ولقبس النساء، فهذا من الأحكام التي لا تعلّق علّة التحريم فيها بنجاسة العنّين المحرّمة، وإنما بما افتقرن بها.

ومن تعمد ترك التسمية نهاؤنا ولم يقصد بها غير الله ولم يُسم غيرَه، فلا تحرّم ذبيحته على الأرجح، وإن قيل بتأثيره.

فالقول بوجوب التسمية عند الذبح مع عدم تحريم المذبوح عند تعمد تركها، أقرب إلى الصواب من القول بوجوب التسمية وتحريم أكلها

عَنْ نَعْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَنُسِبَ إِلَى بَعْضِ الْأَنْبِيَاءِ أَقْرَابًا فِي حُرْمَةِ أَكْلِ مَا تُرْكَبُ التَّسْمِيَةُ عَلَيْهِ عَمَلًا مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِوَجوبِ التَّسْمِيَةِ، وَالْقَوْلُ بِوَجوبِ التَّسْمِيَةِ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ جَعْلُ الذَّبِيحَةِ فِي حُكْمِ الْعَيْثِ إِلَّا بِمَنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ، أَوْ كَانَتْ أَصُولُهُ تَقْتَضِي ذَلِكَ.

وَاللهُ قَدْ أَخْلَى ذَبِيحَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَلَمْ يُلْزَمِ أَهْلَ الْإِيمَانِ بِالتَّحْرِيمِ فِي تَسْمِيَتِهِمْ عَلَى ذَبَائِحِهِمْ، وَتَرَكْتُهُمْ لِلذِّكْرِ اسْمِ اللهِ عَلَى الذَّبِيحَةِ بِقَبْلِ مِنْهُمْ أَكْثَرَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ؛ وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ، أَنَّ قَوْمًا قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ، لَا نَعْرِى: أَذِكْرُ اسْمِ اللهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ فَقَالَ: (سَمُّوا عَلَيْهِ السَّمَّ وَكَلَّمُوا)، قَالَتْ: وَكَانُوا يَحْيِي عَهْدَ بِالْكَفَرِ<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا حَدِيثُ: (ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ حَلَالٌ، سَمَى أَوْ لَمْ يَسْمِ، مَا لَمْ يَتَعَمَّدْ، وَالْعَيْثُ كَذَلِكَ)، فَرواهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي تَفْسِيرِهِ؛ مِنْ حَدِيثِ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، مَرْسُلاً<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا خَلَوْنَا فَانْهَ عَنْهُمْ وَاحْرُتْ وَحَرَّتْ لَا يَلْعَنُهَا إِلَّا مَنْ لَشَنَ وَيَتِيمَهُمْ وَأَلْعَنَ حَرَمَتْ كَلْبُهُمْ وَأَلْعَنَ لَا يَلْعَنُونَ أَنَّهُ اللهُ عَلَيْهَا الْقَوْلُ عَلَيْهِ سَبَّحَهُمْ وَمَا سَكَتُوا بِقَوْلِهِ ﷻ وَقَالُوا مَا يَكُنْ يَطْرُقُ هَكَذَا الْأَنْعَامُ عَلَى الْكُفْرَةِ وَنَحْنُ عَلَى الْإِيمَانِ فَإِنْ يَكُنْ تَمَنَّا فَهَمْ يَكُونُ شُرَكَاءُ سَبَّحَهُمْ وَنَحْنُ يَكُونُ حَكِيمُهُمْ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢٨ - ١٢٩].

تَقَدَّمَ فِي مَوَاضِعَ ذِكْرُ مَا حُرِّمَ الْجَاهِلِيُّونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ مِنَ السَّائِغِ

(١) أخرجه البخاري (٤٤٠٧).

(٢) «الدر المنثور» (١/١٨٨)، وأخرجه الحارث في «فيضة الباحث» عن زوائد مسند الحارث (٤١٠).

والتَّوْبِيلَةُ والخام، وهذه الآية في معناها + فقوله تعالى: ﴿وَجَزَّ﴾ + يعني: محرَّمًا، وهو من احتجازه الشيء واحتجازه عن التصرف به، فهو محجوز لأهلهم + كما جاء معناه عن ابن عباس ومجاهد وقتادة وغيرهم<sup>(١)</sup>، ومن ذلك قول الله: ﴿وَيُتْلَوْنَ بَيْتًا مُّجْتَبَرًا﴾ (الفرقان: ٢٢).

وقوله تعالى عن قول الجاهليين: ﴿لَا يَمْلِكُنَّ إِلَّا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ يعني: أن الأصل فيها الحرمة، فهم وقفوا في شرك النسخ بوجهين: تحريم الحلال الذي أحل الله، فجعلوه هو الأصل، وتحليل الحرام الذي حرَّمه الله، فجعلوه استثناء، لمن يريدون لا لمن يريد الله، فشاركوا الله في حكمه.

وهولهم: ﴿مَنْ لَّنَا﴾ روي أنهم جعلوه حلالاً لنسائهم دون رجالهم.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ حَرَّمَ ظُهُورَهُمَا﴾، والمراد: ما حرَّموا ركوبه من الأنعام كالبجيرة والسائبة والتَّوْبِيلَةِ والخام.

ومن تلك الأنعام أنعام لا يذكرون اسم الله عليها، وإنما يذكرون اسم أصنامهم وأوثانهم.

ومن تشريعهم الباطل: أن تعدى تحريمهم لظاهر الأنعام إلى تحريم ما في بطونها من لبن، ولأنهم جعلوا ما في هذه البطون جلاً للذكور، وحراماً على الإناث، وما كان ممَّا ولَّد من بطونها خرج ممَّا قَسَرَ فيه الذكور والإناث، وهذا شرك في التشريع، وظلم في الحقوق.

\*\*\*

(١) ينظر: تفسير الطبري (٩/ ٥٨٠).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿فَدَحَّرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَكَمُوا مَا زَيَّغَهُمُ اللَّهُ التَّوْبَةَ عَلَى كُفْرِهِمْ وَمَا حَسَبُوا مَهْلُوكًا﴾﴾ (الأنعام: ١٤٠).

سبب قتل الجاهليَّة للأولاد:

كان أهل الجاهليَّة يقتلون أولادهم لمعتبين:

الأولى: قتلهم خوف الفقر والعاقبة، وهذا يشمل الذكور والإناث، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ إِنَّهُ لَكُفْرٌ عَنِّي قَتَلْتُمُوهُمُ إِنَّكُمْ وَرَثَتُهُمْ﴾ (الأنعام: ١٥١)، وقال: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِنْ قُتِلْتُمْ كُنْتُمْ مِنكُمْ﴾ (الأنعام: ١٥١).

الثانية: قتلهم خوف العار؛ فيحسبون به الأئمة دون الذكور، فيقتلونهم عند ولادتها أو بعدها؛ قال تعالى: ﴿وَلَا يَحْرِمَنَّ الْآثِقُ ظُلَّ وَجْهَهُ شَوْكًا وَهُوَ كَلِيمٌ﴾ (٥٨) ﴿يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ مَا يَحْكُمُ بِهِ الْأَثِقُ ظُلَّ وَجْهَهُ أَوْ يَدْعُ إِلَى الْإِيمَانِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ (التكوير: ٥٨ - ٥٩)، وقال تعالى: ﴿وَلَا التَّوْبَةُ شَيْءٌ فِي الْإِيمَانِ﴾ (التكوير: ٨ - ٩).

وكانوا يقتلونها خفية عارها، وعارها يكون بفعلها الفاحشة أو تقزلي الرجال بها، أو بسببها؛ حيث يقتل بعضهم بعضاً، فيقتلونها النساء حتى تكون الشرة عند غزو القوم عليها لسوء عن وجهها؛ حتى تظن أنها أمة لا حرة؛ فلا يسبونها؛ فقد كانوا يطعمون في الحراري ليكون أشد إيلاماً لعدوهم وأكثر إذلالاً له.

وحسب لا ينقطع تسلُّمهم لحاجتهم إلى الأزواج، كانوا يفتنون جارية ويستغيثون أخرى، وقد صحَّ عن عكرمة قوله: «كُنْتُ الْبَنَاتِ رُبْعًا وَمُضْرًا كان الرجل يشتري على امرأته أن تستحي جارية وكُنْتُ أُخْرَى»<sup>(١)</sup>.

وقد بين الله خسارتهم وضعفت عقولهم وجهلهم؛ فقد كان الواحد منهم يقتل ولده عوف الفاقة، ويطعم ثلثه، خيروا في الدنيا أولادهم، وفي الآخرة رحمة الله وبرهائه؛ فلا أقاموا دنيا، ولا حفظوا ديناً.

ويقتل العرب هذا كان في جاهليتهم القريبة التي بُعث فيها محمد ﷺ، وليس في أتم غابرو؛ فإن الله يتكلم مما كانوا عليه حال البعث.

وقد رأيت من يُنكر وأد الأولاد ذكورا وإناثا ويتفوي عن العرب، وينسب إلى غيرهم، وهذا خطأ؛ فقد روى البخاري، عن سعيد بن جببر، عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ قال: «إنا سرور أن نعلم جهل العرب، فافترأ ما قورق الثلاثين ومئة في سورة الأنعام: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَثُرُوا أَزْوَاجَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّضُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَافًا عَلَى أَنْفُسِهِمْ فَكَسَلُوا وَمَا كَانُوا يَنْشُورُونَ﴾» (١).

### وَأَدِ الْأَجْنَةُ الْمَعَاصِرُ:

واليوم يحصل من بعض الناس وأد الأجنّة بعد نفي الروح فيها، وهو الزأد الجديد، بإسقاط الجنين خوف الفقر أو لتنظيم تسلسل الأولاد وتربيته، وهذه جمل وأعداد أصغت وأزمت من أعداد الجاهلية الأولى، ولكن الجاهلية الأولى طافت بعظم وأوها أنها تبتد موالدها بعد الولادة، والجاهليون اليوم يتلون الأنفس في بطون أمهاتها.

وأما إسقاط الأجنّة الحية من البطن، فيأتي مزيد كلام عليه عند قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿وَلَمَّا نَسُوا مَا كُنُوا فِيهِ جَاءَهُمْ ظُهُورُهمْ فَسَبُّوا رَبَّهُمْ فَلَمَّا كَانُوا فِي أَعْيُنِنَا جَزَيْنَاهُم بِأَعْيُنِنَا﴾ (١٨٠).

• • •



﴿فَالْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ قال تعالى: ﴿وَقَدْ آتَيْنَا آدَمَ الْجَنَّةَ وَجَعَلْنَا لَهُ مَا يَشَاءُ مِنَ الْأَشْيَاءِ وَأَوَّلَ ذُرِّيَّتِهِ نُورَثُ إِيذًا أَتَيْنَاهُ إِثْمَ الْهَمَامِ﴾ (طه: 1-5).

وقوله تعالى: ﴿وَمَاتُوا حَقًّا يَوْمَ تَحْشُرُونَ﴾؛ يعني: زمن الحساب والصّرام.

وجاء في تفسير معنى ﴿حَقَّقْهُ﴾ معنيان: الأول: زكَّاهُ، والثاني: الإطعامُ منه:

فَالْمَا الزَّكَاةُ فَوَاجِبَةٌ، وَهِيَ فَسْرَةٌ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو (١)

محکم الإطعام عند الحصيد:

وَأَمَّا الإِطْعَامُ عِنْدَ الْحَصَادِ لِلْعَابِرِ وَالْمَاوِي، فَقَدْ كَانَ مَعْرُوفًا لِي  
 الْعَرَبِ وَغَيْرِهِمْ، يَجْتَمِعُ الْفُقَرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ عِنْدَ الزُّرُوعِ لِيَأْكُلُوا مِنْهُ، كَمَا  
 قَالَ تَعَالَى عَنْ أَصْحَابِ الْجَنَّةِ: ﴿لَا يَنْهَوْنَ عَنْهَا نِسَاءَهُنَّ لَكُنَّ فِي السُّرُورِ بِمَا كُنَّ يَفْعَلْنَ  
 نَفْسُهُنَّ﴾ ١٥ لَا يَنْهَوْنَ ١٦ فَلَا عَلَى ظَهْرٍ مِنْ رَبِّكَ وَمَنْ تَعْلَمُونَ ١٧ فَتَلَقَّوْهُمْ  
 كَأَنَّكُمْ ١٨ فَتَلَقُّوا نَفْسَهُنَّ ١٩ أَوْ تَلَقُّوا عَلَى رِجْلِكُمْ أَوْ كُفٍّ مِنْ رِجْلِكُمْ ٢٠ فَتَلَقُّوْهُمْ  
 بِتَقَلُّبٍ ٢١ أَوْ لَا يَتَقَلَّبْ إِلَيْكُمْ عَلَيْهِمْ بِشَيْءٍ ٢٢ (القسام: ١٧ - ٢٢)، وَهَذِهِ الْآيَةُ  
 تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الإِطْعَامَ قَبْلَ الزَّكَاةِ كَانَ وَاجِبًا، لِأَنَّ اللَّهَ لَا يُعَاقِبُ وَيُعَذِّبُ  
 بِسَبَبِ نَرَكٍ شُغْلٍ وَمُسْتَحَبٍّ، وَيَكُونُ الإِطْعَامُ قَبْلَ كَيْفِهِ أَوْ تَحْرِيمِهِ، ثُمَّ إِنَّ  
 كَالَهُ أَوْ حَرَضَهُ يَنْفَرُ زَكَاةً وَلَا يُحْسِبُ إِطْعَامَهُ مِنَ الزَّكَاةِ؛ قَالَ عَطَاءُ

(١) تقرير الطوارئ (٥٩٥/٩)، وتقرير ابن أبي حاتم (١٣٩٨/٥).

وسعيد بن جبير ومجاهد وغيرهم<sup>(١)</sup>.

وقد كان النبي ﷺ يأمر بالصدقة عند الصَّرام والخضاء للفقراء والمحتاجين؛ كما روى أحمد، وأبو داود، عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ أمر من كل جاد عشرة أوسق من الثمر، يفلو يفلو في المسجد للفقراء<sup>(٢)</sup>.

وكان ابن عمر يقول: «كانوا يفلون شيئاً يوسى الزكاة»<sup>(٣)</sup>.

ومن فسرها بالإطعام جعل الآية منسوخة بالمسح ونضيف المسح، وينفي الإطعام سنة لا واجباً كسائر الإطعام، ويصح وجوب الإطعام قال عامة السلف؛ كابن المسيب وجماعة والنخعي والحسين قال بجملة: «نسخت الزكاة كل صدقة في القرآن»<sup>(٤)</sup>.

ومراد بجملة كل صدقة واجب.

والأظهر: أن النبي ﷺ كان يأمر بالإطعام عند الخضاء والصَّرام بلا تقدير محدد، ثم أمر به بتقدير، وهو الزكاة، وذلك في ثاني سنة من الهجرة، وقال بالنسخ بعض السلف؛ حتى لا يظن أن ثمة شيئاً واجباً فوق الزكاة في ثمارهم وزرعهم.

### الزكاة عند الحصاد:

وزكاة الثمار والحيوب تكون عند حصادها وجمعها، وهذا هو قولها، ولا ينتظر حتى يذوق عليها الخول، ومن زرع في العام ثمراً أكثر من مرة، فإنه يعطي زكاته عند كل حصاد وجمع ولو في العام مرات، لأن الله قبض ذلك بيوم الحصاد، وهو حول الثمار.

(١) تفسير الطبري (١/٦٠٠ - ٦٠٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/١٣٩٨).

(٢) أخرجه أحمد (٣/٣٥٩)، وأبو داود (١٦٦٢).

(٣) تفسير ابن كثير (٣/٢٤٨). (٤) تفسير ابن أبي حاتم (٥/١٣٩٨).

## مقدار الزكاة وأنواع الزروع:

وأما مقدار الزكاة، فإن الزروع على نوعين:

الأول: ما سقته السماء، أو كان غثراً يشرب بمروقه من ماء الأرض في باطنها، أو مما يزرع على أطراف الأنهار، فيشرب منها بلا سقي من آبار أو آلات؛ فهذا يضاهي نصف العشر.

الثاني: ما سقي من الآبار والنواحيص؛ فإن نصاب زكائه ربع العشر.

وهذا من التخفيف على الناس في مؤنتهم، فلا يحملون ما لا يطيقون، وإذا كانت العلة كذلك، فما شئ على الناس من الزروع التي تسقى من السماء، فجاءت المشقة والمؤنة بغير السقي كمشقة السقي ومؤنة كالذين يزرعون زرعاً لا تثبت وحدها، وإنما تحتاج إلى وضع محميات تسهرها من الشمس؛ لأنها لا تثبت إلا في الظل، ويكلفهم ذلك كما لو كلفت من سقى بالماء، فإن زكاته ربع العشر كما لو سقى بالآبار؛ لجامع العلة، وهو من التخفيف وأقرب إلى المقاصد، وإن كانت المشقة أخف وأيسر من ذلك، فنجب كما لو سقته السماء بلا مشقة إعمالاً للأدلة.

والإطلاق في إيجاب إخراج حق الثمار والزروع مقيد بالمقدار الوارد في السنة، فلا تجب الزكاة فيما كان دون خمسة أوسق؛ كما قال ﷺ: (ليس فيما دون خمسة أوسق من تمر ولا خب صدقة)<sup>(١)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُجْرُوا بِكُمُ الْأَمْوَالَ﴾:

نهى الله عن السرف بعد ذكره لحق الزكاة، والسرف: ما

جَاوَزَ الْإِنْسَانُ بِهِ حَدَّهُ الْمَشْرُوعَ، وَيَقَعُ الشَّرَفُ عَلَى مَعْنَتَيْنِ:

الأول: في المشروع والمباح؛ فلا يجوز تجاوز الحد به، وهذا كَمَنْ يَضَعُ مَالَهُ فِي مَبَاحٍ لَا يَضَعُ مِنْهُ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ؛ فَلِذَلِكَ سَرَفَ وَلَوْ كَانَ قَلِيلًا، وَمَنْ مَن يَضَعُ مَالَهُ فِي مُحَلٍّ وَيَحْتَقِلُ بِسَبَبِ ذَلِكَ مُحَلًّا أَوْلَى مِنْهُ، كَمَنْ يُهْدِي الْهَدِيَّةَ مِنْ قُوتِ حَيَالِهِ الَّذِي لَا يَجِدُونَ غَيْرَهُ، فِهَذَا جَمَعَ بَيْنَ مَشْرُوعَيْنِ: الْهَدِيَّةِ وَالنَّفَقَةِ؛ وَلَكِنَّ النَّفَقَةَ أَوْجِبَ، فَكَانَتْ الْهَدِيَّةُ سَرَفًا؛ وَلَمَّا قَالَ السُّدِّيُّ فِي مَعْنَى الشَّرَفِ هُنَا: «لَا تَغْلُظُوا أَمْوَالَكُمْ، وَتَقْلَعُوا قُرَاقَهُ»<sup>(١)</sup>.

الثاني: في الممنوع؛ فكلُّ مَالٍ وَضِعَ فِي حَرَامٍ، فَهُوَ سَرَفٌ وَلَوْ كَانَ قَرَرًا، وَقَدْ قَالَ مُجَاهِدٌ: «لَوْ أَنْفَقْتَ بِقُلِّ أَبِي قُبَيْسٍ ذُعْبًا فِي طَاعَةِ اللَّهِ، لَمْ يَكُنْ إِسْرَافًا، وَلَوْ أَنْفَقْتَ ضَاعًا فِي تَخْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى، كَانَ إِسْرَافًا»<sup>(٢)</sup>.

• • •

﴿قُلْ تَعَالَى: ﴿فَلَوْ تَكَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَن تَكْفُرُوا بِهِ، وَمَنْ يَكْفُرْ فَإِنَّ اللَّهَ يَهْدِ الْوَيْلَ لِمَنْ يَكْفُرْ﴾ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ لَا يَقْرَبُونَ النَّارَ فَلَيْسَ فِيهَا لَهُمْ حَقٌّ وَلَا يَسْأَلُونَ اللَّهَ عَن ذُنُوبِهِمْ فَنَسَاهُمْ وَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنَّا أَنزَلْنَا الْقُرْآنَ عَلَى لِسَانِ نَبِيٍّ وَلَقَدْ نَزَّلْنَاهُ قُرْآنًا مُّذَكَّرًا﴾

[الأنعام: ١٥١].

هذه الآية من آخر ما نزل على رسول الله ﷺ، وهي من المَحْكُمَاتِ، وَذَكَرَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ فِي الْمَقْصُودِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُنذِرُكَ تُذَكِّرُكَ﴾ (ال عمران: ٧)<sup>(٣)</sup>، وَهِيَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَفْرَأَ

(١) تفسير ابن أبي حاتم (١٣٩٩/٥). (٢) تفسير ابن أبي حاتم (١٣٩٩/٥).

(٣) تفسير الطبري (١٩٣/٥)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥٩٢/٢).

صحيفة رسول الله ﷺ التي عليها خاتمة، فليقرأ هؤلاء الآيات: ﴿قُلْ نَسَاوَا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ كَيْفَ عَصَيْتُمْ عَصَيْتُمْ إِلَّا قَتْلُكُم بَعْدَ ذَنْبِكُمْ﴾، إلى قوله: ﴿فَلْيُكَلِّمُنَا رَّبُّنَا﴾ [الأنعام: ١٥٣] (١).

وذلك أن هذه الآيات من أنزل في المدينة، وبحل سورة الأنعام نزل بعثته، وخشى ابن عبد البر الإجماع على أن الأنعام مكية إلا آيات الوصايا الثلاث (٢).

وقد روى أبو عبيد والطبراني، عن ابن عباس، أنها نزلت على رسول الله ﷺ بكة جملة واحدة (٣).

وقد تقدم في آية سابقة من الأنعام الكلام على وأد البنت وقتل الولد.

والإملاق هو الفقر، وفي قوله تعالى: ﴿تَحْنُ زَوَّجْتُمْ وَكَاثَمْتُمْ﴾ أراد أن الذي زوّج الآباء من قبل هو الذي يتكفل برؤي الأبناء من بعد، فالرب واحد؛ فقد كان يخشى الجد على ولده، فرزق الجد وولده، ثم خاف الأب على ولده، فرزق الأب وولده، وهكذا رب الأجيال واحد.

### بركة الأولاد والآباء بعضهم على بعض:

وفي قوله في هذه السورة: ﴿تَحْنُ زَوَّجْتُمْ وَكَاثَمْتُمْ﴾، مع قوله في الإسراء: ﴿تَحْنُ زَوَّجْتُمْ وَكَاثَمْتُمْ﴾ [إشارة إلى أن الله يرزق الوالد بالولد، ويرزق الولد بالوالد، رحمة من الله فيهما متبادلة، ومن ذلك ما في سورة الكهف في مآل النبيين: قال: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّهُ أَنْ يَبْلُغَا

(١) تفسير ابن كثير (٣/٣٥٩). (٢) التمهيد (١/١٤٦).

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢٩٣٠)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص ١٤٠)، والنحاس في «الشفاخ والمنسوخ» (ص ٤١٥).

أَشَدُّهُنَّ وَبَسَّطْنَاهَا كَفَرَفَسَا نَحْنُ مِنْ رُكُوتِكَ ﴿١٢٧٣﴾ (الكهف: ١٨٢)، وقد يحفظ الله الولد بصلاح والديه، ولكن لا يصبغة لصباع والديه، فلا تَرُزُ وَارِزَةٌ وَرَدَّ أُعْرَى: ولذا قال تعالى: ﴿كُلُّ قَوْمٍ بِمَا كَسَبَتْ رُؤُوسُهُمْ﴾ (إلى أحب النبي) (المدثر: ٣٨ - ٤٣٩) وهذا في الدنيا والآخرة؛ فَيَلْحَقَنَّ الْوَلَدُ وَالِدَهُ فِي الْخَيْرِ فِي الْآخِرَةِ إِنْ كَانَا مُؤْمِنَيْنِ، وَلَا يَلْحَقُهُ فِي الشَّرِّ وَجِزَاؤُهُ بِمَنْبَلِهِمَا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ فَأُولَئِكَ يَتْلُونَ صُحُفَهُمْ وَمَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ (الطور: ٤٦١).

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ مِنْ أَحْسَنِ حَقٍّ يَلِغُ أَثَرُهُ﴾ وَأُولُوا السَّبِيلِ وَالْيَتَامَى بِالْوَسْطِ لَا تَكُنْ فِتْنَةً إِلَّا وَشَعْنًا وَهَذَا فَتَنَةٌ فَاقْبَلُوا وَكُلُّ حَقٍّ مَا قَرَّبَ وَيَسْهُدُ لَكُمْ أَوْفُوا بِوَعْدِكُمْ وَمَنْكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (الأسماء: ١٧٥).

تقدّم الكلام على ماله اليتيم وجفظه والمتاجرة فيه وعظايمه، ووقيت بلوغه ودفع المال إليه - في سورة البقرة عند قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَلُوفَهُ خِي﴾ (البقرة: ٢٢٠) وفي أوائل سورة النساء. والأشدُّ هو الرُقْدُ في سورة النساء، وعنه بمعشهم بالخلم كالشعبي ومالك<sup>(١)</sup>، وحده آخرون بثمانية عشر<sup>(٢)</sup>.

وتقدّم في سورة النساء الكلام على الشهادة على الأقربين عند قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْوَسْطِ شَهَدَةً بَيْنَ عَمَلِكُمُ الْفَسَادِ وَالْإِثْمِ وَالْأَعْيُنِ إِنْ يَكُنْ خِيَابًا لَكُمْ فَيَقُولُ قَالَهُ أُولَئِكَ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ (النساء: ١٣٥).

• • •

(١) تفسير الطبري (٩/٦٧١)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/١١١٩).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٥/١١٢٠).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ سَأَلْتُمْ عَنِ السَّعْيِ وَالْحَيَاةِ وَسَمَّيْتُ يَوْمَ رَبِّهِ الْعَالَمِينَ﴾﴾  
[الأنعام: ١٦٦].

المراد بالسَّعْيِ: السَّعْيُ عِنْدَ حَاشِيَةِ الْمُفَسِّرِينَ، وَفِي الْآيَةِ: عَمُومُ  
جَزْمَانِ الْأَحْكَامِ وَسَرَيَانِهَا عَلَى الْمَكْلُوفِينَ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ مَتَى قَامَ  
مُرْجِعُهَا عَلَيْهِمْ؛ حَيْثُ قَبِلَ اللَّهُ حَقَّ اللَّهِ عَلَى الْعَبْدِ فِي حَيَاتِهِ بِقَوْلِهِ:  
﴿وَتَحْيَا﴾، فَأُطْلِقَتْ فِي عَمُومِ الْحَيَاةِ، وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِزَمَانٍ وَلَا مَكَانٍ.

وَمَنْ يَقُولُ مِنْ بَعْضِ الْمَلَاحِفَةِ الْيَوْمِ: «إِنَّ التَّكْلِيفَ فِي مَوَاضِعِ  
الْعِبَادَةِ وَدَوْرِهَا فَحَسْبُ، أَوْ هِيَ فِي التَّكْلِيفَاتِ الْخَاصَّةِ بِالْفَرْدِ لَفْظًا، لَا  
تَكُونُ فِي الْأَشْيَاءِ الْمَشْتَرَكَةِ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَجْتَمَعَاتِهِمْ»؛ فَيَجْعَلُونَهُ خَاصَّةً  
بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ رَبِّهِ؛ كَمَا يُعَرِّضُهُ فِلَاسُفَةُ الْفِيْرَانِيَّةِ وَالْعَلَمَانِيَّةِ -: «فَهَذَا إِلْحَادٌ  
وَكُفْرٌ أَشَدُّ مِنْ كُفْرِ الْوَسْطِيَّةِ»؛ لِأَنَّ الْوَسْطِيَّةَ تُعْبَدُ اللَّهُ، وَغَيْرُ اللَّهِ، فَتُشْرِكُهُ  
بِالْعِبَادَةِ مَعَ أَصْنَافِهَا، فَقَدْ جَعَلُوا اللَّهُ بَعْضَ الْحَقِّ فِي أَنْفُسِهِمْ فِي كُلِّ  
مَكَانٍ، وَفِلَاسُفَةُ الْعَلَمَانِيَّةِ لَمْ يَجْعَلُوا اللَّهُ حَقًّا مُطْلَقًا فِي الْحَيَاةِ؛ تَعَالَى اللَّهُ!

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكْبُرُوا سَعْلًا قَلِيلًا إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾﴾  
[التَّوْبَةُ: ١٦٤].

لَا تَحْمِلُ النُّفُوسُ إِلَّا أَوْزَارَهَا وَخَسَنَاتِهَا، الَّتِي كَسَبَتْ بِنَفْسِهَا أَوْ  
ذَلَّتْ غَيْرَهَا عَلَيْهَا؛ فَأَخَذَتْ إِيَّاهُ الدَّلَالَةُ أَوْ أَجْرَتُهَا وَعَمَلُ الْمَدْلُولِ وَلَوْ لَمْ  
تَقُمْ بِالْعَمَلِ بِنَفْسِهَا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْمِلُوا أَوْزَارَكُمْ إِلَىٰ مَا كُنْتُمْ  
تَعْمَلُونَ﴾ [بِس: ٥٤]، وَقَالَ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَفَئِهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]،  
وَقَالَ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٩﴾ إِلَّا ذُنُوبَ الْيَتِيمِ﴾ [المائدة: ٣٨] -  
[٣٩]، وَقَالَ: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [الشم: ٣٩].

وَالْوَرِزُّ لَا يُهْدَى، وَلَوْ أَرَادَ أَحَدٌ فِي الثُّنْيَا أَنْ يَتَحَمَّلَ وَرِزَّ غَيْرِهِ فِي  
الْآخِرَةِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ مَا لَمْ يَكُنْ هُوَ الَّذِي عَمِلَ الْوَرِزَّ أَوْ ذَلَّ عَلَيْهِ؛  
بِخِلَافِ الثَّوَابِ فِيْهِ هْدَى بِشَرْطِهِ وَلَوْ لَمْ يَتَعَلَّمِ الْمُهْدَى إِلَيْهِ، وَهَذَا مِنْ  
رَحْمَةِ اللَّهِ وَعَقْلِهِ.

مَا يَنْتَفَعُ الْحَيُّ وَالْمَيِّتُ مِنْ عَمَلِ غَيْرِهِ:

وَلِي «الصَّحِيحُ»: قَالَ ﷺ: (إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ، انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا  
مِنْ ثَلَاثٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو  
لَهُ)<sup>(١)</sup>.

وَلَا خِلَافَ عِنْدَ السَّلَفِ فِي أَنَّ الصَّدَقَةَ الْجَارِيَةَ، وَالْعِلْمَ الَّذِي يُنْتَفَعُ  
بِهِ، وَدَعَاءُ الْوَلَدِ: ثَلَاثَةٌ تَعْبُلُ إِلَى الْمَيِّتِ بَعْدَ مَوْتِهِ؛ لظَاهِرِ الْحَدِيثِ.

وَقَدْ ذَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى غَيْرِهَا مِنْ الْأَعْمَالِ الَّتِي يَصِحُّ إِهْدَاؤُهَا إِلَى  
الْمَيِّتِ، عَلَى خِلَافِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ فِي بَعْضِ أَحْوَالِهَا وَحُضُورِهَا، وَمِنْهَا  
الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ.

وَذَكَرَ دَعَاءُ الْوَلَدِ لَا يُخْرِجُ دَعَاءَ غَيْرِهِ لِلْمَيِّتِ بِالْإِجْمَاعِ، فَلَوْ دَعَا  
غَيْرُ الْوَلَدِ لِأَحَدٍ وَتَقَبَّلَهُ اللَّهُ، نَفَعَ صَاحِبَهُ، فَهُوَ مَرْفُوعٌ عَلَى قَبُولِ اللَّهِ لَهُ،  
كَمَا أَنَّ دَعَاءَ الرَّجُلِ لِغَيْرِهِ مَرْفُوعٌ عَلَى قَبُولِ اللَّهِ لَهُ، وَقَدْ اسْتَدَحَّ اللَّهُ دَعَاءَ  
الْمُؤْمِنِينَ لِمَنْ سَبَّحَهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَيْنِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْ  
لَنَا فُلًا مِمَّا آتَيْنَاكَ سَبَّحًا بِحَمْدِكَ﴾ [النمل: ١٠].

وَأَمَّا ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْوَلَدَ خَاصَّةً؛ لِأَنَّهُ أَوْلَى النَّاسِ أَنْ يَدْعُوَ  
لِأَبِيهِ وَأَرْجَاهُمْ؛ فَالْمَيِّتُ يُنْسَى غَائِبًا إِلَّا مِنْ ذُرِّيَّتِهِ، وَفِي ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى  
اسْتِضْلَاحِ الْأَوْلَادِ رَغْبَةً فِي دَعَائِهِمْ.

(١) أخرجه مسلم (١٧٢١).



وإنما ذَكَرَ دعاء الولد ولم يَذْكُرْ صَدَقَةَ الولدِ مع قُبُولِها منه؛ إشارة إلى أَنَّ الأولى أَنْ يُقَدِّمَ لنفسه صدقةً جاريةً؛ فنفسُ الناسِ حتى الأولادِ مجبولةٌ على الشُّحِّ، فيَحُلُّ الولدُ بالصدقَةِ على والده ولو كان يُحِبُّه، ولكنه لَا يَحِلُّ بالدُّعَاءِ؛ لأنَّه لَا يَقْضِيهِ شَيْئًا، فذَكَرَ الصدقةَ الجاريةَ وأطلقَهَا؛ إشارةً إلى أَنَّ المَيِّتَ ينبغي أَنْ يُقَدِّمَ لنفسه، وَلَا ينتظرَ غيره.

### إهداء الثواب:

واختُلِفَ في أَكْثَرِ الأَعْمَالِ كالذُّكْرِ والصَّلَاةِ وقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ والصَّوْمِ: هل يُصَحِّحُ إهداؤها أو لَا؟ على خِلافٍ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ: وقد ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ: إلى جَوَازِ إهداءِ ثَوَابِ جَمِيعِ الأَعْمَالِ، وإلى هَذَا ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الشَّافِعِيِّ، وَاسْتَنَى الْحَنْفِيُّ الصَّبَامَ: فَيَرْوُونَ الإِطْعَامَ عَنِ المَيِّتِ، لَا الصَّبَامَ عَنْهُ.

وذهب مالكٌ والشافعيُّ: إلى أَنَّهُ لَا يَصِلُ إلى المَيِّتِ إِلَّا مَا قَدْ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ؛ وَهَذَا الْأَشْبَهُ وَالْأَقْرَبُ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ يُكْفَرُونَ مِنَ السَّوَالِ عَنْ بَعْضِ الأَعْمَالِ وَوَصُولِهَا إلى المَيِّتِ وَاتِّفَاقُهَا بِهَا؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى إدْرَاجِهِمْ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وَصُولِهَا، وَلَوْ كَانَ الْأَصْلُ الْوَصُولُ، لَجَازَ عَمَلُ الْحَيِّ لِلْمَيِّتِ كَمَا يَعْمَلُ الْحَيُّ لِنَفْسِهِ، وَجَاءَ الْحُكْمُ عَامًّا لَا خَاصًّا بِصَدَقَةٍ وَحُجٍّ وَنَحْوِهَا.

وقد كَانَ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ أَحْرَمَ النَّاسِ عَلَى عَمَلِ الْبِرِّ لغيرِهِمْ، وَلَمْ يَرَوْا عَنْهُمْ أَدَاءَ الصَّلَاةِ وَقِرَاءَةَ الْقُرْآنِ وَإِهْدَاءَ الثَّوَابِ لغيرِهِمْ، وَمَعَ حُبِّ بَعْضِهِمْ بَعْضًا وَحُبِّهِمْ مَنْ سَلَفَتْ مِنْهُمْ، فَلَمْ يَثْبُثْ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ذَلِكَ، وَمَعَ جُرْحِهِمْ عَلَى الاسْتِزَادَةِ فَكَانُوا يُوضَوْنَ بِأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ، وَلَمْ يَثْبُثْ أَنَّ وَاحِدًا مِنْهُمْ أَوْصَى بِالصَّلَاةِ عَنْهُ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عَنْهُ، وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ وَالتَّهْلِيلِ وَإِهْدَاءِ ثَوَابِ ذَلِكَ إِلَيْهِ، وَقَدْ

كَانُوا يَزُورُونَ الْقُبُورَ وَيُحْضِرُونَ أَهْلَهَا وَيُضِلُّونَهَا وَتَقْبِلُهَا وَمُتَابِعِينَ  
وَقَرَّحْتُهُم بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَثْبُتْ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ صَلَّى  
أَوْ قَرَأَ أَوْ سَمِعَ لَيْتَ مِنْهُمْ.

وقد جاء في الأحاديث والآثار عنهم: الدعاء للميت، ولم يرد  
إهداء ثواب الأعمال، مع قيام داعيه وتوجيه وحضور الحاجة إليه، وكان  
السلف يذكرون عشرة أهلي القبور على قوائم الأعمال، وحاجتهم إلى  
رغبات وتسيحات، ومع ذلك لم يحيلهم وجدتهم على متابعهم على  
إهداء صلاة أو قراءة لهم، ولم يفعلوا البناء بآبائهم وهم أعظم القرون  
برأ بهم.

### أثر ذنب الوالدتين على الولد:

وفي قوله تعالى ﴿وَلَا تَكْفُرْ كُفْرًا إِلَىٰ آخِرِهِ﴾ دليل على أن  
جريرة الوالد لا تنتقل إلى الولد، وأما ما استفاض في الآثار: بأن جزاء  
البر وعقاب العقوف قسراً ناجز في الأولاد، فليس المراد أن الله يجعل إثم  
عقوف الوالد لأبوه على ابنه، بل إن الولد لا يأخذ جريرة العقوف حتى  
يقع هو بنفسه أباه، لا بمجرد عقوف أبوه لحده، ولو مات قبل ذلك أو  
كان بائناً، لم يُلحقه شيء.

ويشمل ذلك: ما جاء في صفو الأم وأثر ذلك على ولدها، كما في  
قوله تعالى عن عذاب مريم وقول قزيمها لها: ﴿مَا كَانَ لَكُ لَكِ أَمْرًا سَوِيًّا وَمَا  
كَانَتْ أُنْثَىٰ بَيْنَكُمْ﴾ (مريم: 28)، فليس المراد به أن البنت تكون بنتاً بمجرد  
زنى أمها؛ وإنما المراد أن الأم تُرعى بنتها على مثل ما هي عليه، وتزاعا  
بنتها وتصلح بنتها، والمضيعة تُرعى هيفة بنتها، وليس هذا انتقالاً  
للأوزار.

وقد تكون المرأة بنتاً وليس لها ابنٌ ولا بنتٌ، وقد يكون لها بنتٌ حفيضة، وقد يكون في الأم الحفيضة بنتٌ حَكَّسُها؛ فَإِنَّ الزَّنى لم يكن في ذُرِّيَّةِ أَدَمَ وَخَوَاءِ الْأُولَى؛ وَأَمَّا كَانَ فِي ذُرَائِي جَاءَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بِزَمَنٍ، فَلَمْ تُسَبِّ كُلُّ زَانِيَةٍ بِأَمٍّ يَتْلُهَا، فَالْأَصْلُ فِي بَنِي أَدَمَ الْعَفَاءُ.

وَأَمَّا مَا يُرَوَى فِي الْحَدِيثِ: (جَعَلُوا تُؤَفَّفُ بِسَائِلِكُمْ)، فَرَوَاهُ الْحَاكِمُ؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرٍ<sup>(١)</sup>، وَجَاءَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ بِخَوٍّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ حَمْرٍ وَهَانِشَةَ<sup>(٢)</sup>، وَعِنْدَ الْخِرَاقَطِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(٣)</sup>، وَفِي بَعْضِهَا زِيَادَةٌ: «يُرَوُّوا أَبَاءَهُمْ، يَبْرُكُكُمْ أَبْنَاءُكُمْ»، وَلَا يَصْحُحُ مِنْهَا شَيْءٌ.

وقد يكونُ العَقُوبِيُّ فِي الْأَوْلَادِ عَقُوبَةً لِعَقُوبِ الْآبَاءِ لَا أَبَائِهِمْ، بَأَنَّ يَكُونُ فِي الْأَوْلَادِ أَسْبَابٌ تُوجِبُ عَقُوبَتَهُمْ لِأَبَائِهِمْ قَامَتْ فِيهِمْ كَمَا قَامَتْ فِي أَبَائِهِمْ مَعَ أَجْدَادِهِمْ، وَكُلُّ مُحَاسَبٍ مَكَلَّفٌ؛ الْأَحْفَادُ وَالْآبَاءُ، وَقَدْ يَتَوَبُّ الْوَالِدُ مِنْ عَقُوبِهِ لِأَبِيهِ فَلَا يَتَعَفَّ وَلَهُ، وَقَدْ لَا يَكُونُ عَاقِبًا وَقَدْ يَكُونُ عَاقِبًا وَيَتَوَبُّ ثُمَّ يَتَعَفَّ وَلَهُ؛ ابْتِلَاءٌ مِنَ اللَّهِ، لَا عَقُوبَةً، وَقَدْ وَجَدَ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْبَارِئِينَ أَوْلَادٌ عَاقِبُونَ، وَالْعَكْسُ كَذَلِكَ، وَقَدْ لَا يَكُونُ لِلْعَاقِ ذُرِّيَّةٌ وَلَا زَوْجٌ أَسَلًا، فَلَا تُعْجَلُ عَقُوبَتُهُ مِنْ وَلَدِهِ.

وَأَمَّا دَعَاؤُ اللَّهِ أَمْرًا يَنْقُضُ وَيَكْثُرُ، وَهُوَ الْجَزَاءُ الْعَاجِلُ بِمِثْلِ مَا وَقَعَ مِنْهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِإِلْزَامٍ لِكُلِّ أَحَدٍ؛ وَلِهَذَا لَمْ تُكَلِّفْ بِصَرَاحِهِ النَّصُوحُ، وَأَمَّا جَاءَ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ تَعْجِيلُ الْعَقُوبَةِ بِقَطْعَةِ الرَّجِيمِ وَالْعَقُوبِ.

وقد يُعَاقِبُ اللَّهُ الْوَالِدَ بِعَقُوبِ وَلَدِهِ؛ لِأَنَّ الْوَالِدَ كَانَ عَاقِبًا لِأَبِيهِ، ثُمَّ يَرُدُّهُ اللَّهُ الْحَفِيدَ النَّوِيَّةَ، فَأَجْزَى اللَّهُ عَلَى يَدِ الْوَلَدِ عَقُوبَةً لَوَالِدِهِ، ثُمَّ

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (١/ ١٥٤).

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٠٠٢) و(٦٦٩٥).

(٣) «احلال القلوب للخراطين» (١/ ٦٠).

وَقَفَّهَ لِلنُّبُوَّةِ فَتَنَابَ عَلَيْهِ؛ فَكَانَتْ رَحْمَةً بِالْوَالِدِ وَالْوَلَدِ؛ وَذَلِكَ أَنْ عَجَّلَ  
عَقُوبَةَ الْوَالِدِ فِي الدُّنْيَا، وَوَلَّى الْوَلَدَ لِلنُّبُوَّةِ، وَقَبِلَ مِنْهُمْ، وَكُلَّهُمْ لِقَابُ اللَّهِ  
بَلَا يُذِرُهُ؛ وَهَذَا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ وَإِحْسَانِهِ وَحُكْمِهِ.







## سورة الأعراف

سورة الأعراف سورة مكِّيَّة؛ قاله ابن عباس ومجاهد والحسن وعطاء، ومن العلماء: من نقل الاتفاق على ذلك، وقد تضمنت السورة سنة الله الكونية في الأمم المخالفة، وتذكيراً للناسي بآيات الله في الكون وخلق الإنسان وضعفه، وبداية عداوة الشيطان للإنسان، وذكر الله فيها جملة من حجج المعاندين من الأمم السابقة وحذر من سلوك طريقهم، وخوف من يوم القيامة ومن عاقبة الكافرين في النار، ورغب بالجنة وذكر عاقبة أهلها.

• • •

**﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا لَكُمُ الْفُرْقَانَ مِن بَيْنِ مَنَافِعِ الْأَرْضِ وَأَنزَلْنَا الْقُرْآنَ فِي الْغُرُفِ﴾﴾**

﴿الأنعام: ١٠﴾.

في هذه الآية: دليل على أن الأصل في منافع الأرض أنها مشاعاً بينهم، يستوون في حق الانتفاع منها والقرار بها، وإنما جاءت الشرائع ببيان المحرمات والحدود التي تُحد هذا الإطلاق ولا تُلغيه، وهذا يظهر في مواضع عديدة من القرآن؛ كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَرَادَ أَن يَبْتَاعِ الْفُرْقَانَ مِن بَيْنِ مَنَافِعِ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ رِزْقًا﴾ [البقرة: ٢٢]، وقوله: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا﴾ [طه: ٥٣]، والزعرور: [١٠]، وقوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قُرْشًا﴾ [طه: ٦٤].

وقد جاء في الشُّكْرِ ما يُبَيِّنُ هذا المعنى؛ كما في «المستدرك» وابن أبي داود؛ من حديث رجلٍ من الصحابة؛ قال ﷺ: (السُّلَيْمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: الْمَاءِ، وَالْكَفْلِ، وَالنَّارِ)<sup>(١)</sup>.

وبين هذا ما في «المصحيحين»؛ من حديث أبي هريرة؛ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: (لَا يُنْتَفَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُنْتَفَعَ بِهِ الْكَفْلُ)<sup>(٢)</sup>.

### مَنَافِعُ الْأَرْضِ عَنْ مَنَافِعِ

ولا يجوز لأحدٍ أَنْ يَنْتَفِعَ النَّاسُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ مِنَ الْأَرْضِ؛ مِنْ تَرَابٍ وَمَاءٍ وَكَلْبٍ، مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ بَلَدٌ يَمْلِكُهُ وَلَهُ فِيهِ مَوْلَانَهُ، وَكَانَ مَالِكٌ بِهِ أَنْ يَنْفَعَهُ إِلَى أَنْ ذَلِكَ فِي كَلِّ الْفُلُوتِ وَالصَّخَاوِي، وَمَا لَا تَمْلِكُ رَقَبَةُ الْأَرْضِ فِيهِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ أَحَقَّ بِكَلِّ أَرْضِهِ؛ إِنْ أَحَبَّ الْمَنْعَ مِنْهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَهُ<sup>(٣)</sup>.

وإنَّما جاء تخصيصُ الماءِ بالثَّهْمِ عن بيعِ فضله، وتكاثُرِ الأحاديثِ في ذلك؛ لِأَنَّ الْوَهْمَ فِيهِ أَظْهَرُ، وَالْحَاجَةُ إِلَيْهِ أَشَدُّ، وَقَدْ يَصِيرُ النَّاسُ مِنَ الْحَاجَةِ إِلَى الْمَلِكِيِّ وَالْمَسْكُونِ وَلَا يَمُوتُونَ، وَلَكِنْ لَا يَحْيَوْنَ إِلَّا بِالْمَاءِ، وَفَاقَهُ الْمَاءُ بِمَوْتٍ قَبْلَ فَاقَةِ الطَّعَامِ، فَيَصِيرُ عَلَى الْجُوعِ أَطْوَلُ مِنْ صَبْرِهِ عَلَى الْعَطَشِ.

ونصَّ أبو حنيفة ومحمد بنُ الحسن: عَلَى أَنَّ فَضْلَ الْمَاءِ مِنَ الْأَهَارِ يُسْقَى لِلنَّفْسِ لَا لِلزُّرُوعِ وَالتَّحْلِ؛ فَيَجِبُ بَذْلُهُ لِشُرْبِ النَّاسِ وَدَوَائِهِمْ إِلَّا بِلَا وَغَنَمًا وَغَيْرَهَا.

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٣٦٤)، وأبو داود (٣١٧٧).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٥٣)، ومسلم (١٥٦٦).

(٣) ينظر: «التكملة» (١/ ١٩).

### حكمُ بيعِ الماءِ وعُشْبِ الأرضِ:

وليس لأحدٍ أَنْ يَبِيعَ مَا لَا يَمْلِكُهُ مِنْهَا؛ كَمِاءِ الْبَحْرِ وَمِاءِ الْأَنْهَارِ وَالْعُثْرَانِ وَعُشْبِ الْأَرْضِ، مَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُ مَلَوْنَةٌ عَلَيْهِ؛ كَالْمِاءِ الْمَصْنُوعِ وَعُشْبِ أَرْضِهِ وَشَتَائِهِ وَيَبْتِوِ الَّذِي يَحْمِيهِ وَيُسْقِيهِ، وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ<sup>(١)</sup>.

وَمَنْعُ فَضْلِ الْمَاءِ الَّذِي لَمْ تَعْمَلْهُ الْيَدُ عَنْ ابْنِ السَّبِيلِ كَبِيرَةٌ مِنْ كِبَايَرِ الدُّنُوبِ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَحْكُمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظَرُ إِلَيْهِمْ: رَجُلٌ خَلَفَ عَلَى سِلْعَةٍ لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا أَكْثَرُ مِمَّا أُعْطِيَ وَهُوَ كَاذِبٌ، وَرَجُلٌ خَلَفَ عَلَى يَوْمَيْنِ كَاذِبَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ، لِيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ، وَرَجُلٌ مَنَعَ فَضْلَ مَاءٍ، فَيَقُولُ اللَّهُ: الْيَوْمَ أَكْتَفَيْتُكَ فَضْلِي كَمَا مَنَعْتَ فَضْلَ مَا لَمْ تَقْضَ يَذَلِكَ»؛ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَهُوَ فِي مُسْلِمٍ مُخْتَصَرًا<sup>(٢)</sup>.

### حكمُ بيعِ منافعِ الأرضِ الطبيعيَّةِ:

وَكُلُّ مَا يَتَفَيَّحُ النَّاسُ بِهِ، وَجَعَلَهُ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ، وَلَمْ يَمْلِكْهُ أَحَدٌ بَعِيْنُهُ: فَلَا بِحُورٍ لِأَحَدٍ بَيْعُهُ وَلَوْ كَانَ سُلْطَانًا؛ سِوَاهُ كَانَ مَطْعُومًا كَالْمُلُحِ وَالْمَاءِ وَالْعُشْبِ، أَوْ كَانَ يُتَّخَذُ مِنْهُ سَكْنٌ؛ كَأَعْوَادِ الشَّجَرِ وَحِجَارَةِ الْأَرْضِ وَتُرَابِهَا؛ وَهَذَا مَا نَذَّلُ عَلَيْهِ ظَوَاهِرُ الْأَدْلَى، وَقَدْ جَاءَ فِي «الْمُسْنَدِ»، وَاسْتَنْبِأْنِي أَبُو دَاوُدَ؛ حَدِيثُ ضَعِيفٌ عَنْ بُهَيْسَةَ؛ أَنَّ أَبَاهَا قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَبِيعُ مَنْعُهُ؟ قَالَ: (الْمَاءُ)، قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَبِيعُ مَنْعُهُ؟ قَالَ: (الْمُلُحُ)، قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَبِيعُ مَنْعُهُ؟ قَالَ: (أَنْ تَقْتُلَ الْخَيْرَ خَيْرَ لَكَ)<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه مسلم (١٠٦٥).

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٦٩)، ومسلم (١٠٨).

(٣) أخرجه أحمد (١٨٠/٢)، وأبو داود (١٦٦٩)، و (٣٩٧٦).



وَيَدْخُلُ فِي هَذَا جَمْعُ الْمَلُوكِ الَّتِي يَحْمِلُونَهَا بِلا مَصْلَحَةٍ عَائِدَةٍ،  
وَيَمْتَحِنُونَ مِنْهَا ابْنَ السَّبِيلِ وَرِعَاةَ الْيَهَانِمِ أَنْ تَطْعَمَ وَتَشْرَبَ مِمَّا لَمْ تَعْمَلْهُ  
أَيْدِيهِمْ فِيهَا؛ فَهَذَا دَاخِلٌ فِي النَّهْيِ بِلا خِلَافٍ.

وَأَمَّا مَا كَانَ لَهُ مَوْرَثَةٌ فِيهِ كَمَاءِ الْبَشَرِ الَّذِي يُخْرِجُهُ بِنَفْسِهِ، وَخَطْبُ  
يُسْتَأْيِرِ الَّذِي يَرْعَاهُ وَيَحْيِيهِ وَيَسْقِيهِ، أَوْ الْخَطْبِ الَّذِي يَخْتَلِطُهُ بِنَفْسِهِ،  
فَلا حَرَجٌ فِي بَيِّهِ.

وَمَا كَانَ فِي أَرْضِهِ مِمَّا لَمْ يَنْزِلْ فِيهِ جَهَنَّمُ؛ كَأَنْ تَنْتَفِعَ عَيْنٌ فِي أَرْضِهِ  
أَوْ يَكُونُ فِي أَرْضِهِ مَاءٌ مِنَ الْمَطَرِ:

فَلَعَبَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ بَذْلُهُ، وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ  
يَحْبِسَهُ مِنَ النَّاسِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ مِنْهُ، فَمَا زَادَ مِنْ حَاجَتِهِ مِنْ مَائِهِ،  
فَاخْتَلَفَ فِي وَجوبِ بَذْلِهِ لِمَنْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ عَلَى قَوْلَيْنِ، هُمَا رِوَايَتَانِ عَنْ أَحْمَدَ:  
فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يُلْزَمُهُ بَذْلُهُ، وَلَهُ اخْتِذْ جَوْضِي عَلَيْهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بِوَجوبِ بَذْلِهِ بِلا جَوْضٍ؛ وَاحْتَجُّوا بِمَا رُوِيَ عَنْ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّ قَيْمَ أَرْضِهِ بِالْوَقْفِ كَتَبَ إِلَيْهِ يُخْبِرُهُ أَنَّهُ سَقَى أَرْضَهُ،  
وَفَضَّلَ لَهُ مِنَ الْمَاءِ فَضْلَ يُطْلَبُ بِثَلَاثِينَ أَلْفًا، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ  
عَمْرٍو رضي الله عنه: «أَتَمَّ قَوْلَكَ، ثُمَّ اسْتَيْتِ الْأَنْفُسَ فَالْأَنْفُسَ؛ فَوَلَّيْتُ سَمْعَكَ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ»<sup>(١)</sup>.

فَلَقَدْ فَهَمَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو مِنَ الْحَدِيثِ مَتْنُ بَيْعِ مَا زَادَ عَنْ مَاءِ  
أَرْضِهِ.

وَكَانَ أَحْمَدُ فِي قَوْلِهِ يَنْهَى عَنْ بَيْعِ فَضْلِ مَاءِ الْأَنْهَارِ وَالْمِيوَنِ، فَضْلًا  
عَنِ الْأَنْهَارِ وَالْيَحَارِ.

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٦/٧).

وَأَمَّا الْبَيْتُ، فَيَجُوزُ بَيْعُهَا؛ لِأَنَّهَا حُفِرَتْ بِمُؤُونَةٍ وَعَمِلَ، وَلَوْ كَانَ الْمَاءُ الَّذِي فِيهَا فَضْلٌ عَنْ حَاجَةِ صَاحِبِهَا؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ لِلْبَيْتِ، وَقَدْ أُذِنَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ؛ (مَنْ يَشْتَرِي بَيْتَ رُومَةٍ، فَيَكُونُ ذَلُومٌ لِبَيْتِهَا كَذَلَاةِ الْمُسْلِمِينَ)، فَاشْتَرَاها عُمَانُ ﷺ؛ كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ<sup>(١)</sup>، وَقَدْ مَسَّلَهَا عُمَانُ بْنُ عُمَانَ ﷺ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ الْيَهُودِيُّ يَبِيعُ مَائَهَا.

وَفِي بَعْضِ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ عَارِجُ «الصَّحِيحِ»؛ أَنَّ عُمَانُ ﷺ اشْتَرَى مِنْهُ يَضْفُهَا بِاِثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا، ثُمَّ قَالَ لِلْيَهُودِيِّ: اخْتَرْ إِنَّمَا أَنْ تَأْخُذَهَا يَوْمًا، وَأَخَذَهَا يَوْمًا، وَإِنَّمَا أَنْ تَنْتَصِبَ لَكَ عَلَيْهَا ذَلُومًا، وَأَنْتَصِبَ عَلَيْهَا ذَلُومًا، فَاخْتَارَ يَوْمًا وَيَوْمًا، فَكَانَ النَّاسُ يَسْتَقْفُونَ مِنْهَا فِي يَوْمِ عُمَانُ لِيَوْمَيْنِ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: أَفْسَدْتُ عَلَى بَيْتِي، فَاشْتَرِ بِاِثْنَيْهَا، فَاشْتَرَاهُ بِشَمَانِيَةِ أَلْفٍ<sup>(٢)</sup>.

وَمِثْلُ الْمَاءِ: الرَّمَالُ وَالتُّرَابُ وَالْحِجَارَةُ الَّتِي فِي الْأَرْضِ غَيْرِ الْمَمْلُوكَةِ؛ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْلُطَ عَلَيْهَا مَنْ يَمْتَعُهَا إِلَّا بِبَيْعِهَا، وَأَمَّا إِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي مِلْكِهِ، فَيَأْخُذُ حُكْمَ الْمَاءِ عَلَى الْأَرَجِجِ؛ فَمَا كَانَ لِلْإِنْسَانِ فِيهِ مُؤُونَةٌ كَحَطَرٍ وَتَغْلِيٍّ، جَازٍ، وَمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مُؤُونَةٌ وَتَغْلِفَةٌ وَكَانَ مِنْ فَضْلِ أَرْضِهِ لَا يَضُرُّ بِتَقْلِيهِ، فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ عَلَى الْأَهَرِّ، وَإِنْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ وَلَيْسَ مِنْ فَضْلِ أَرْضِهِ وَأَرَادَ أَنْ يَبِيعَ حُلَّهُ مِنْهُ، جَازَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْأَرْضُ الْمُشَاعَةُ كَالْمَاءِ الْمُشَاعِ مِنْ مَيَاةِ الْأَنْهَارِ وَالْبَحَارِ، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: «أَبِيعُ نَصِيبِي مِنْهُ»؛ كَمَا لَوْ تَقَاسَمَ النَّاسُ

(١) أخرجه البخاري معلقًا قبل حديث (٢٣٥١).

(٢) أشرح صحيح البخاري لابن بطال (٢٠٤/٨)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٠١/٣).

الوردة على التهر كل يوم لاهل بيت او لبلة او لغوم، فبره من كان يومهم السبت ان يبيعوا يومهم لغيرهم، لم يجر ذلك؛ لأنه تحايل على بيع ماء الفلاة، وقد كان أحمد ينهاه عن ذلك.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَكَبَّرُوا فِي الْمَنَاجِرِ﴾﴾ (الأعراف: ١٧).

وفي هذه الآية وما يليها من آيات: إخراج إبليس وإنزاله إلى الأرض؛ إشارة إلى نفي الله له عقوبة له، وقد تقدم الكلام على هذه المسألة في سورة البقرة عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَاقِيَهُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ (البقرة: ٢٨)، وفي سورة المائدة في حدّ الجرايم عند قوله تعالى: ﴿أَوْ يُنْفَخُوا مِنْكُمْ﴾ (المائدة: ٢٢).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ أَنْتُمْ لَكُمْ يَوْمَ يَمُوتُ ۖ﴾ قَالَ إِنَّهُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾  
 (الأنعام: ١٤ - ١٥).

في هذه الآية وما قبلها: عَذَلَ اللهُ سِجَانَهُ بِسَمَاعِ قَوْلِ الظَّالِمِ وَطَلَبُوا قَبْلَ عِقَابِهِ، وَهُوَ أَعْلَمُ سِجَانَهُ بِطُلُوبِهِ وَعَنَائِهِ وَشَوْغِ نَفْسِهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ لَا يُنْزِلُ عَذْرَةً بِظَالِمٍ حَتَّى يُقِيمَ الْحُجَّةَ عَلَيْهِ؛ لِيَقْطَعَ عُذْرَهُ عِنْدَ نَفْسِهِ قَبْلَ غَيْرِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّ اللَّهَ يُقِيمُ الْحُجَّةَ الْمَائِئَةِ عَلَى الْعِبَادِ فِي الْأَخْيَرَةِ بِالْبَيِّنَاتِ عَلَيْهِمْ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ؛ بِالْكِتَابَةِ عَلَيْهِمْ، وَإِشْهَادِ الْمَلَائِكَةِ، وَإِشْهَادِ جَرَارِجِهِمْ عَلَيْهِمْ؛ لِيَقْطَعَ بِذَلِكَ أَعْيَانَهُمْ؛ وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عَذْلِهِ، لِحُجَّةِ سِجَانِهِ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ أَحَدًا.

### سماع قول الظالم:

وفي هذه الآية: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى السُّلْطَانِ وَالْقَاضِي أَنْ يَسْمَعَ قَوْلَ الظَّالِمِ وَالْجَانِي وَلَوْ قَاتَبَتِ الْيَمَانُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِقْرَارِهِ؛ لِأَنَّ مِنْ مَقَاصِدِ الْحُكْمِ إِثَامَةُ الْعَدْلِي فِي الظَّالِمِ عِنْدَ تَقْيِيدِهِ؛ حَتَّى لَا تُسْأَلَ لَهُ نَفْسُهُ وَشِبْطَانُهُ أَنَّهُ ظَلَمَ وَيُطْرَقَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَسْمَعْ قَوْلَهُ، أَوْ يَدَّيِمِي أَحَدًا مِنْ أَهْلِهِ وَذَوِيهِ أَنَّ لَهُ حُجَّةً لَمْ تَسْمَعْ، فَيَقَعْ ذَلِكَ فِي بَعْضِ النُّفُوسِ الْجَاهِلَةِ، فَإِنَّ وَقَعَ، فَهُوَ ظُلْمٌ تَسَبَّبَ فِيهِ السُّلْطَانُ بِتَقْصِيرِهِ بِعَدَمِ سَمَاعِ قَوْلِ الظَّالِمِ وَإِزَالَةِ شُبْهَتِهِ وَعَدَاوِهِ عِنْدَ نَفْسِهِ وَلَوْ لَمْ يُحَرِّ بِلَاكَ عِنْدَ غَيْرِهِ.

وهذا إِذَا كَانَ فِي سَمَاعِ الظَّالِمِ الْمُعَانِدِ، فَإِنَّهُ فِي حَقِّ الْمَظْلُومِ وَصَاحِبِ الْحَقِّ أَوَّلَى وَأَوْجِبُ.

وَإِذَا كَانَتْ خَصُومَةٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةٍ، وَجِبَ عَلَى الْقَاضِي السَّمَاعُ مِنْهُمَا جَمِيعًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ؛ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الرَّدَوَةَ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْمَعَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ فِي مَجْلِسٍ؛ حَتَّى لَا يَقُولَ فِي حُضُورِ شَيْءٍ وَهُوَ غَائِبٌ وَهَنَةً حُجَّةً تَدْفَعُهُ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (يَا حَلِي، إِذَا جَلَسَ إِلَيْكَ الْخَصْمَانِ، فَلَا تَقْضِ بَيْنَهُمَا حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخِرِ كَمَا سَمِعْتَ مِنَ الْأَوَّلِ، فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ، تَبَيَّنَ لَكَ الْقَضَاءُ)؛ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>، وَعِنْدَهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ: قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْخَصْمَيْنِ يَتَمَدَّانِ بَيْنَ يَدَيِ الْحَكَمِ»<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْ مَقَاصِدِ الشَّرْعِ فِي سَمَاعِ أَطْرَافِ الْخَصُومَةِ وَلَوْ تَبَيَّنَ الظَّالِمُ مِنْهُمَا: إِقْنَاعُ الْبَاقِي بِتَقْيِيدِهِ، وَقَطْعُ حُجَّتِهِ عِنْدَ نَفْسِهِ حَتَّى تَبْزُلَ عَلَيْهِ الْعُقُودَةُ بِتَسْلِيمِ لَا بَعْدَاوٍ، فَتَجِدَ نَفْسُهُ مَذْخَلًا لِأَقْهَامِ الشَّرِيعَةِ وَأَهْلِهَا، فَيَتَحَوَّلَ مِنْ

(١) أخرجه أحمد (١/١١١)، وأبو داود (٣٥٨٢).

(٢) أخرجه أحمد (٤/٤)، وأبو داود (٣٥٨٨).

الذنب والظلم إلى الكفر، ومن تفاصيلها: أَنْ تُبَدَأَ أَبْوَابُ أَهْلَامِ الشَّرِيعَةِ وأهلها مِنَ السَّافِلِينَ أو من أهل الجهل من غزابة الظالم بِأَنَّ الظَّالِمَ لَمْ يُصَفَّ وَقَدْ عَلِمَ وَيُفَى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ لَدَيْهِ حُجَّةً لَمْ تُسَمَّعْ مِنْهُ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَنُحْمَتُهُمْ بِشَرْعِهِمْ فَنُحْمَتُهُمْ بِشَرْعِهِمْ فَنُحْمَتُهُمْ بِشَرْعِهِمْ فَنُحْمَتُهُمْ بِشَرْعِهِمْ﴾﴾  
يَقُولُ عَلَيْهِمْ مِنْ قَدَرِهِ لَكُنْتُ وَلَكُنْتُمْ رَهْمًا أَوْ أَهْلًا عَنْ يَلَكَا الشَّجَرِ  
وَأَمَّا لَكَا إِنَّ الشَّجَرَةَ لَكَا عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٢٢].

في هذه الآية: سَمَرُ الْعُورَاتِ وَالسُّوَرَاتِ عِنْدَ الْخُرُوجِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَنْ يَرَى الْعُورَةَ، وَهَذَا مِنَ الْقِطْرَةِ الَّتِي قُطِرَ عَلَيْهَا الْإِنْسَانُ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ مُخَالَفَةُ الْقِطْرَةِ، مِنْهُنَّ عَنْ جِبَلَةٍ وَبِزْرَعَةٍ، وَلَمَّا ظَهَرَتْ غُزَارَاتُ حَوَاءَ وَآدَمَ، غَضَبًا وَقَطْعًا مِنْ وَرَقِ شَجَرِ الْجَنَّةِ مَا يَسْتُرُ عُزْرَاتِهِمَا، فَلَمْ يَنْتَقِلَا حَتَّى تُلَوِّحَهُمَا دَارُهُمَا، وَلَا أَنْ يَلُوحَا بِحَانِطٍ أَوْ شَجَرَةٍ أَوْ دَارٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْحَانِطَ وَالشَّجَرَ يَسْتُرُ مِنْ جِهَةٍ دُونَ بَغْيَةِ الْجِهَاتِ، وَوَرَقُ الشَّجَرِ أَقْرَبُ مِنَ السُّورَةِ لِأَنَّهُ عِنْدَهُمَا، وَتَنَاقُلَهُ أَيْدِيهِمَا.

### حُكْمُ سَمَرِ الْعُورَاتِ:

وَالْمُبَادَرَةُ بِسَمَرِ الْعُورَاتِ مِنْ آدَمَ وَحَوَاءَ وَمِنْ وَدَقِ الشَّجَرِ مُشِيرٌ بِالْوُجُوبِ، وَدُخْرُ السُّوَرَاتِ مُؤَكَّدٌ لِلذَّكَاءِ؛ لِأَنَّ إِخْرَاجَهَا بِسُوءِ الْإِنْسَانِ فِي نَفْسِهِ، وَسُوءِ غَيْرِهِ أَنْ يَرَاهُ مِنْ أَحَدٍ، وَهَذِهِ مِنْ فَوَارِقِ الْإِنْسَانِ وَالْحَيَوَانِ.

وليس في الجنَّةِ مِنَ النَّاسِ سِوَى آدَمَ وَحَوَاءَ؛ لِأَنَّهُمَا أَبْنَا الْبَشَرِ، وَكُلُّ الْبَشَرِ بِمَقْعِهِمَا، وَأَمَّا فِيهَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْحَيَوَانِ وَمَا شَاءَ اللَّهُ، وَلَا يَشْكُ أَنَّهُ كَانَ قَبْلَ آدَمَ بَشَرِيَّةً مُشَابِهَةً لِبَشَرِيَّةِ آدَمَ وَقُرْبَاهِ.

وقد تكلفت بعضُ المعاصرينَ ليوافِقَ الملايعةَ الذين يقولونَ بنظريةِ  
النُشورِ والنطوَرِ، وبعضُ علماءِ الطبيعةِ الذين يذكرونَ حُسْرَ الأرضِ  
بملايينِ طويلةٍ، وتكلفُهم بأنَّ الأرضَ معمورةٌ قبلَ بشريةِ آدمَ من بشرٍ  
آخرينَ، وتعضُّوا أدلةً لذلك من القرآنِ.

### المودة بين الزوجين:

وأَنزَلَ اللهُ اللَّبَاسَ وشرَعَ الاستِئْذَارَ بكلِّ حالٍ، وجَعَلَ الاستِئْذَارَ هوَ  
الأصلَ، والكشفَ والتَّزَعُّعَ عارِضًا.

ولمَّا رَحِّصَ اللهُ لِلرَّجُلِ مِن زَوْجِهِ وَلِلْمَوْلَى مِن أَمَتِهِ، فَالْمُرْصَةُ بِمَا  
قَامَتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، فَلَيْسَ لِلزَّوْجَيْنِ أَنْ يَتَقَيَّا غُرَاتَهُ - وَلَوْ لَمْ يَزُهَا أَحَدٌ -  
بِلا حَاجَةٍ، وَلَا أَنْ تَبْقَى الْأَمَةُ مَعْرِيَةً عِنْدَ سَيِّدِهَا بِلا حَاجَةٍ، وَقَدْ عَمِرَ  
مَالِكٌ أَنْ يَكْشِفَ الرَّجُلُ قُبْلَتَهُ عِنْدَ زَوْجَتِهِ؛ يَعْنِي: بِلا حَاجَةٍ؛ وَذَلِكَ مِنْ  
مَالِكٍ أَحْفَظَ لَغَرِيزَةِ الْحَيَاءِ، وَأَدْوَمَ لَغَرِيزَةِ الشَّهْوَةِ.

ولمَّا رَفَعَ أَبْوَابَ الْقَوَارِئِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُسَوِّطًا لِأَبْوَابِ  
الْحَيَاءِ بَيْنَهُمَا، فَتَكَشَّفَتِ الْقَوَارِئُ عِنْدَ الْحَاجَاتِ، وَلَوْ لَمْ يَأْتِهَا بِكُشْفِهَا فِي  
غَيْرِ حَاجَةٍ، وَمِنَ الْفُطْرَةِ: الْاِسْتِئْذَارُ وَالتَّزْنُّيُّ بِاللَّبَاسِ وَلَوْ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ،  
وَابْتِئَاءُ الشُّرَافِئِ وَالْعَوْرَاتِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ بِلا حَاجَةٍ وَلَا مُقَصِّدٍ مَأْذُونٍ بِهِ؛  
مَكْرُوهٌ؛ لِأَنَّهُ يُسَقِّطُ حَقِيقَةَ الْحَيَاءِ فِي النَّفْسِ، وَتَزْهَدُ نَفُوسٌ بَعْضُهُمَا فِي  
بَعْضٍ، وَتَنْشَوْتُ إِلَى غَيْرِهِمَا مِنَ الْحَرَامِ، وَقَدْ فَطَرَ اللهُ آدَمَ وَحَوَّاءَ عَلَى  
ذَلِكَ، فَتَرَا عَوْرَاتِهِمَا بِوَرَقِ الشَّجَرِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَرَاهُمَا أَحَدٌ مِنَ الْبَشَرِ  
غَيْرَهُمَا؛ فَلَيْسَ لِهَما ذَنْبٌ عِنْدَ ذَلِكَ؛ وَلِلَّذَلِكَ قَالَ تَعَالَى: ﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا  
لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْآتِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٧]، لِحُجْمَلِ رُؤْيَا بَعْضِهِمَا لِبَعْضٍ  
بِلا حَاجَةٍ مِنْ مَقَاصِدِ الشَّيْطَانِ وَلَوْ كَانَتْ مُبَاحَةً فِي الْأَصْلِ، وَلَكِنْ  
الْأَصْلُ السُّتْرُ وَاللَّبَاسُ، وَأَمَّا الْكَشْفُ فَعَارِضٌ.

وقد جعل الله الأصل في بني آدم السُّتْرَ باللباس؛ فاستترى المرأة وتسترى ولو كانت لا يراها أحد، والرجل يكون وحده ولو في قلاية لا يراه أحد يجب أن يستتر بدنه، فذلك استتار نتيجة النضر، وهي مغطورة عليه، حتى لو كان الإنسان في بيته مُعَلَّقَ الأيواب، لم يجب أن يفضي غريباً؛ لأنه مخالفة للفقرة، ولو كان الإنسان أعشى البصر لا يرى عورة نفسه ولا يراه أحد، لأحب أن يستتر؛ لحرارة الفقرة في نفسه التي يجدها.

### أسباب مشروعية الستر:

وقد شرع الله الاستتار باللباس؛ لجملة من الأسباب:

الأول: حياة من الله؛ فإنه يجب أن يستخيا منه؛ وذلك من تعظيمه وإجلاله، والله لا تستر عنه عين، ولا تستر عنه عورة فلا يراها؛ وإنما مجرّد فعل اللباس والاستتار به من الحياة من الله ولو كان في علم العبد أن الله يراه؛ فالإنسان يستتر في نفسه وهو يعلم نفسه؛ جفلاً لحياة نفسه، وقد جاء في ستر العورة حياة من الله حديث بقر؛ كما في «المسئد»، و«الشني»، عن معاوية بن حذيفة؛ قال: يا رسول الله، عوزائنا ما تأتي بنتها وما تذر؟ قال: (استفظ عورتك إلا من زوجك أو ما ملكت يمينك)، قال: قلت: يا رسول الله، إذا كان القوم يتعضهم في بنصر؟ قال: (إن استظفرت أن لا يبرئها أحد فلا يبرئها)، قال: قلت: يا رسول الله، إذا كان أحدنا خالياً؟ قال: (الله أحقر أن يستخيا منه من الناس)<sup>(١)</sup>.

ودوي في بعض الأخبار: أن آدم وحواء استترا حياة من الله لما بدت سرةائهما؛ فعن أبي بن كعب مرفوعاً؛ أن الله قال لآدم: يا آدم،

(١) أخرجه أحمد (٣/٥)، وأبو داود (٤٠١٧)، والترمذي (٢٧٩٤)، وابن ماجه (١٩٢٠).

مَنْ تَفِيْرُ؟ فَلَمَّا سَمِعَ غِلَامُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: يَا رَبِّ، لَا، وَلَكِنْ اسْتَحْيَا<sup>(١)</sup>.

وجاء ذلك في بعض الاسرائيليات؛ كما قال وهبُ بْنُ مَثْوٍ: «دَخَلَ آدَمُ فِي حَوْضِ الشَّجَرِ، فَتَنَّهُ رَبُّهُ ﷻ: يَا آدَمُ، أَلَيْسَ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا عَمَلَا يَا رَبِّ، قَالَ: أَلَا تُخْرِجُ، قَالَ: اسْتَحْيِي بِنِكَ يَا رَبِّ»<sup>(٢)</sup>.

وكان بعض بني السلف يَسْتَرُونَ فَيُغْلِقُونَ دُرُوسَهُمْ وهم في الخلاءِ حياءَ مِنَ اللَّهِ؛ كما صَحَّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَطَاوُسٍ؛ قَدْ رَوَى عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصُّدِّيَّ قَالَ وَهُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، اسْتَحْيُوا مِنَ اللَّهِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنِّي لَا أَكُلُّ جِئْنَ أَذْغَبَ إِلَى الثَّغَائِبِ فِي الْقَضَاءِ مُغْطِيًا رَأْسِي؛ اسْتَحْيَاءَ مِنْ رَبِّي<sup>(٣)</sup>.

وكان طَاوُسٌ يَأْمُرُ ابْنَةَ بِلَاحٍ<sup>(٤)</sup>.

وجاء في ذلك خبرٌ مَرْسَلٌ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ، وَمِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا؛ وَلَا يَصُحُّ، وَنَصَّ عَلَى اسْتِحْيَائِهِمْ وَاحِدٌ مِنَ الْعُقَهَاءِ كَلَامُ الْحَرَمِيِّ وَالْقَزَالِيِّ وَالْبَغَوِيِّ وَطَبِيعِهِمْ.

الثاني: حياءَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَنَادَى مِمَّا يَنَادَى مِنْهُ بَنُو آدَمَ؛ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ، وَمِمَّا يَنَادَى مِنْهُ بَنُو آدَمَ: يَذْكُرُ الْمَرْءُ؛ وَذَلِكَ مِنْ مَقَاصِدِ قِيَامِ الْوَقْفَةِ فِي آدَمَ وَحَوَّاءَ وَذُرِّيَّتِهِمَا، وَحُبُّهُمَا لِلْإِسْتِثَارَةِ فِي الْجَنَّةِ وَلَيْسَ لِيهَا مِنَ التَّشْرِعِ غَيْرُهُمَا.

وقد دَلَّ الْقَلِيلُ: أَنَّ الْمَلَائِكَةَ مُجْبُولَةٌ عَلَى الْحَيَاءِ كِبَيِّ آدَمَ؛ كَمَا

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٨٧/١ - ٨٨).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (١١٥٣/٥).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١١٢٧).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١١٣٥).



قال ﷺ: (أَلَا أَسْتَحْيِي مِنْ رَجُلٍ قَسَحِيَ وَتَهُ الْمَلَاحِكَةُ)<sup>(١)</sup>؛ يعني: عثمان بن عفان.

الثالث: الاستتار عن الناس، والحياء منهم؛ فإن هذا من أعظم مقاصد اللباس واتخاذ الزينة؛ ولهذا لما سأل معاوية بن حنيفة عن القورات، كان أول ما بدأ به النبي ﷺ حفظ العورات عن أغبي الناس.

ومن جاز له أن يبيد عورته له، فيكون ذلك بفنائه الحاجة؛ حفظاً لفطرته أصلي الاستتار؛ ولذا شرع سترة عورة الطفل وليس له عورة لكل الناظرين، ولو كان مولوداً؛ لُحِفَّتْ عِيَةُ العورة في نفسه، ومن هذا ما جاء في التفريق بين الأطفال في المضاجع؛ كما في قوله ﷺ: (وَاضْبُرُوهُمْ عَلَيْهَا لِتَعْرِفُوا مَوَاضِعَهُمْ وَتَعْرِفُوا مَوَاضِعَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ)<sup>(٢)</sup>؛ فإن من مقاصد التفريق: ألا تبتد العورات؛ فإن الصغير لا يحترق في عورته في سواها كما يحترق الكبير، فامر بالفرق بينهم في المضاجع حتى لا تظهر سواها بعضهم لبعض، فينشؤوا على ذلك، أو يكون ذلك شهيراً لغرائزهم في حرام.

وكذلك: فإنه يستحب لباس الزوجين عند بعضهما البعض من غير دراجي الحاجة إلى ذلك؛ وذلك حفظاً للفطرة بينهما، ولإزاج الحياء أن يكسر.

الرابع: الاستتار عن الجن؛ وذلك أن الجن يعبسون بني آدم، وينو آدم لا يعبسونهم؛ وذلك أن الله لما ذكر قصة آدم وحواء مع إبليس وما جرى عليهما من كشف سوءتهما، ذكر الله حال رؤية الجن للإنسان من غير أن يراه: ﴿لَئِنْ يَرَوْكُمْ كُفَرُوا بِآيَاتِهِمْ مِنْ حَيْثُ لَا تَأْتِيهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧]،

(١) أخرجه مسلم (٢١٠١).

(٢) أخرجه أحمد (١٨٧/٢)، وأبو داود (٤٩٥).

وفي ذكر هذا المعنى في سياق قصة كشف عورة آدم وحواء: إشارة إلى مشروعية الاستئذان من الجان، وإن كانت المشروعية عن أمين بني آدم أكد وأشد، ولذا روي في الحديث مشروعية التسمية عند كشف الإنسان لعورته، حتى يمنع الله بها الجح من رؤيته، كما في الترمذي: من حديث علي مرفوعاً: (سَمَرْنَا بَيْنَ أَقْبَيْنِ الْجَحِّ وَعُورَاتِ بَنِي آدَمَ إِذَا دَخَلَ أَهْلُهُمُ الْخَلَاءُ أَنْ يَقُولَ: بِاسْمِ اللَّهِ) (١).

الخامس: الاستئذان للنفس والحفاظ على فطرتها، فإن كشف السوءة في حال الخلوة، والدوام على ذلك: يكسر فطرة الحياء والاستئذان، ولو كان الواحد أعمى لا يرى نفسه وليس علة من وراءه، فالتهيئة لحياء النفس وهي نجس بالتعري وهيبته ولو كانت في ظلام أو لا تبصر.

### عورة الرجل:

وعورة الرجل تختلف عن عورة المرأة، وأما عورة المرأة، فيأتي الكلام عليها في سورة النور والأحزاب، وأما عورة الرجل، فاتفق العلماء على أن السوءة بيني وما أحاط بهما عورة، واختلفت في فجأة الرجل على قولين:

الأول - وهو قول جمهور العلماء، وقول الأئمة الأربعة في المشهور -: أن الفجأة عورة، وأن عورة الرجل من سُرِّه إلى رُكْبتيه، واختلفوا في عين الرُّكْبَةِ والسُّرَّة: هل هما عورة أو لا؟ على قولين كما يأتي.

الثاني: أن الفجأة ليست بعورة، وهو رواية عن أحمد، وذُهب إلى هذا بعض الفقهاء من بعض المذاهب، واستدلوا بأن النبي ﷺ كشف

فَخَلَعَهُ، كَمَا ثَبَتَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ «حَسَرَ الْإِزَارَ عَنْ كَبْدِهِ، حَتَّى إِذَا أَنْظَرَ إِلَى يَافِي لُجْدِهِ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(١)</sup>.  
وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ قَائِمًا فِي مَنَاجِنَ لِيَوْمِ نَاءٍ، فَلَمَّا انْكَشَفَ عَنْ رُكْبَتَيْهِ أَوْ رُكْبَيِهِ، فَلَمَّا دَخَلَ غُثَمَانُ غُثَامَاهَا» <sup>(٢)</sup>.

### أنواع عورة الرجل :

وحدثنَا أَنَسُ وَأَبِي مُوسَى لَا يَلْزَمُ مِنْهُمَا أَنَّ الْفَجْدَ لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ وَإِنَّمَا فِيهِمَا التَّخْفِيفُ فِي الْفُخْلَيْنِ، وَأَنَّ الْعَوْرَةَ بِالنِّسْبَةِ لِلرَّجُلِ عَلَى نَوْعَتَيْنِ : عَوْرَةً مَغْلُظَةً، وَعَوْرَةً مَخْفُفَةً :

فَأَمَّا الْعَوْرَةُ الْمَغْلُظَةُ : فَيُعْمَدُ السُّؤْتَانِ وَمَا أَحَاطَ بِهِمَا مِنْ مَوَاضِعَ، وَهَذِهِ الْعَوْرَةُ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهَا إِلَّا لَزَوْجَةٍ وَمَا مَلَكَتِ الْيَمِينُ، وَلَا تَطْهَرُ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ، وَلَا يَجُوزُ إِبْدَاؤُهَا فِي الْحَاجَاتِ، كَرَفْعِ الثَّوبِ عَنْ طِينِ الْأَرْضِ وَخَلْوِهِ، أَوْ عِنْدَ الْاِغْتِسَالِ فِي الْبِرْكِ وَالْمَسَاحِ، وَكُلُّ حَاجَةٍ لَا تَجُلُّ فِيهَا الْمَحْرَمَاتُ، وَإِنَّمَا تَجُلُّ الْمَحْرَمَاتُ فِي الضَّرُورَاتِ، كَالطَّلَبِ وَنَحْوِهِ.

وَأَمَّا الْمَخْفُفَةُ : فَالْفَجْدُ وَمَا عُلَاهَا، وَيَجُوزُ إِظْهَارُهَا لِلْحَاجَاتِ، وَالْحَاجَاتُ عَارِضَةٌ لَا دَائِمَةٌ، وَيَخْرُجُ مِنْ هَذَا مَنْ اتَّخَذَ لِبَاسًا فَصِيرًا يُظْهِرُ لِفُخْلِهِ، لِهَذَا لِبَاسٌ دَائِمٌ لَا يَجُوزُ، وَبِذَلِكَ عَلَى كَوْنِهَا عَوْرَةً مَخْفُفَةً أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبْدَاهَا فِي حَاجَةٍ، كَمَا فِي حَدِيثِ أَنَسٍ لَمَّا مَرَّ بِحَاطِطٍ بِخَيْرٍ، أَوْ عَلَى حَالٍ لَا يُظْهِرُ فِيهِ الْاِسْتِدَامَةَ كَتَكْشِفِ بَعْضِ الْفُخْلِ حَالَ الْجُلُوسِ، كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى، فَفَعَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسًا لَا قَائِمًا، وَلِهَذَا لَمَّا رَأَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبَا بَكْرٍ كَشَفَ عَنْ رُكْبَتَيْهِ وَهُوَ قَائِمٌ مِنْ غَيْرِ مَرُودٍ بِحَاطِطٍ وَلَا وَحْلٍ، قَالَ : (أَمَّا صَاحِبُكُمْ، فَقَدْ غَاسَرَ)؛ كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ، عَنْ

(١) أخرجه البخاري (٣٧٩).

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٩٥).

أبي الثَّوْمَانِ رحمه الله، قال: «كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَتَى أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه أَيْدًا يَظْهَرُ تَزْوِيهِ حَتَّى أَتَى عَنْ رُكْبَتَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (أَنَا صَاحِبُكُمْ، فَقَدْ طَامَرْتُ)، فَسَلَّمَ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ<sup>(١)</sup>، وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَا يَفْعَلُهُ إِلَّا مَنْ نَزَلَتْ بِهِ نَازِلَةٌ مِنْ حَصُومَةٍ أَوْ شِدَّةٍ، وَالْمُخَابِرُ مَنْ يَرْمِي بِنَفْسِهِ فِي الشَّدَائِدِ، وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَمْرٍ شَيْءٌ، فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ.

ثُمَّ إِذْ أُنْسَ بِنَ مَالِكٍ وَأَبَا مُوسَى لَمْ يَذْكُرَا تَخَشُّفَ النَّبِيِّ ﷺ لِلْفَخْدِ مِنْ غَيْرِ بَيَانِ السَّبَبِ وَالْحَالِ، مِمَّا يُشِيرُ بِأَنَّهَا مُخَفَّفَةٌ لِلْحَاجَةِ لَا عَلَى الدَّوَامِ، بَحِثْ تَفَصُّلٌ عَلَيْهَا الْأَلْبَسُ وَالْأَزْزُ وَالْبَاطِلُ، وَلَمَّا ذَكَرَ أُنْسَ أَنَّهُ رَأَى فَخَذَ النَّبِيِّ ﷺ، ظَهَرَ أَنَّهُ قَلَّ ذَلِكَ اعْتِرَاضًا، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ اعْتِرَاضًا، لَمَّا ذَكَرَهُ فِي مَوْضِعٍ مَعِينٍ.

وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْفَخْدَ عَوْرَةٌ هُوَ الْإِحْتِيَاظُ، وَمَنْ قَالَ بِأَنَّ الْفَخْدَ لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ يَشُقُّ عَلَيْهِ وَضْعُ حَدٍّ لِلْعَوْرَةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْفَخْدَ كَالسَّاقِ عَضْوٌ مُتَّصِلٌ، الْقَوْلُ فِي أَثْنَاءِ كَالْقَوْلِ فِي أَغْلَاءِ، وَمَنْ لَمْ يَجْعَلْ أَثْنَى الْفَخْدِ عَوْرَةً، لَمْ يَقْلِبْ عَلَى حَدِّ الْعَوْرَةِ حَدًّا مُنْضَبِطًا فِي أَغْلَاءِهَا، وَمَنْ قَالَ بِأَنَّ أَثْنَى الْفَخْدِ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ، وَجَبَ أَنْ يَقُولَهُ فِي أَغْلَاءِهَا مِمَّا لَيْسَ بِفَرْجٍ، وَهَذَا سَجَازَةٌ.

وَمَنْ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَاحِدًا فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: أَنَّ الْفَخْدَ عَوْرَةٌ مُخَفَّفَةٌ، وَقَدْ جَاءَ فِي غَيْرِ مَا حَدَّثَ أَنَّ (الْفَخْدَ عَوْرَةً)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي عِيَّاسٍ<sup>(٢)</sup> وَتَرْغُوثٍ<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٢٦٦١).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٧٥)، والترمذي (٢٧٩٦).

(٣) أخرجه أحمد (٣/ ٤٧٨)، وأبو داود (٤٠١٤)، والترمذي (٢٧٩٥).

واختلف في الرثية والشرة: هل هما من العورة أو لا؟ على قولين مشهورين:

فلم يجعلهما مالك والشافعي وأحمد في قول عورة.  
وجعلهما أبو حنيفة عورة.  
وباني الكلام على عورة المراء في سورتي النور والأحزاب.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يٰۤاٰدَمُ اَنْزِلْ اِلٰكَ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَتَزَوَّجْنَاكَ نَحْنُ الْخَيْرُ﴾ ۝ وَكَذٰلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ اَقْصٰى مَا يَكُنُّ لِقَآءُ رَبِّكَ ۝﴾  
[الأعراف: ٢٦].

ذكر الله بيئته فيما أنزله وخلقه لأدم من التعمية التي يجب عليه أن يأخذها ويستغف بها، وهي اللباس؛ وهو: ما يستتر البدن، والرياش؛ وهو: المال؛ كما قاله ابن عباس<sup>(١)</sup>، وقيل: الرياش؛ هو ما يُجمل به.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوٰٓلِدَيْنِ إِذَا بَلَغُوا الْحُلُمَ ۚ ذٰلِكُمْ قَوْلُ اللَّهِ وَقَدْ اٰتٰىكُمْ ۙ﴾﴾  
[الأعراف: ٢٨].

جاءت هذه الآية بعد قصة آدم وحواء مع إبليس، وما جازى الله كلا منهم، وكشف سعة آدم وحواء، ثم تحلبير الله لبني آدم من تغديهما أن يسؤل لهم الشيطان كشف غزواتهم بقوله تعالى: ﴿لَا يَتْلُوَنَّكُمْ الشَّيْطٰنُ ۚ كَذٰلِكَ اَنۡزَلۡنَا مِنَ الْمُجۡرِمِۙ اِلَیۡهِمۡ مِّنۡ لِّمۡنِهِۦمۡ يَرۡوِیۡ عَنْهُمَا لَمَّا كَانَتَا فِیۡهَا سَوِۡٔيۡتَیۡمَا ۝﴾ [الأعراف: ٢٧]، ثم ذكر الله بعد ذلك الفاحشة، مبيناً أن أول ما بشر في بني آدم كشف العورات، ثم تكون الفواحش؛ فالشر خطوات؛ فإن بدأ جيل

(١) تفسير الطبري (١٠/١٢٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٤٥٧/٥).

بالتعري، تَبَعُ الْجِبِلَّ الَّذِي يَلِيهِ بَطْنُ الْعَاشِقِ، وَخَفُّوْهَا فِي أَسْلَافِهِمْ؛  
كما قال تعالى بعد آية كشف العورات: ﴿وَلَمَّا كُنْتُمْ فِيكُمْ فَكَبَرُوا فَغَدَا عَلَيْهَا  
بُكْرَتُهُمْ وَلَهُ لَمَنَّا بِمَا عَمِلُوا﴾.

• • •

❏ قال تعالى: ﴿قَدْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا  
سَجْدَةً لِلَّذِينَ يَخْلُقُونَ لَكُمُ الْبَشَارَ لَكُمُ الْأَمْرُ﴾ [الأنعام: ٢٩].

في هذه الآية: مشروعية استقبال القبلة بالوجوه عند الصلاة، وأن  
البدن لا يكفي، فيكره الالتفات ولو كان البدن موجهًا إلى القبلة.

### استقبال القبلة عند الدعاء:

وفي الآية: استحباب استقبال القبلة عند الدعاء، وقد تواتر ذلك  
عن النبي ﷺ ففي مسلم: بين حديث عمر: لَمَّا كَانَ يَوْمَ بَدْرٍ، نَظَرَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَهُمْ أَلْفٌ، وَأَصْحَابُهُ ثَلَاثٌ مِائَةٌ وَبِشْعَةٌ عَشْرَ  
رَجُلًا، فَاسْتَقْبَلَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ الْقِبْلَةَ، ثُمَّ مَدَّ يَدَيْهِ، فَجَعَلَ يَهْتَفُ بِرَبِّهِ...  
الحديث<sup>(١)</sup>.

وفي البخاري: عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «اسْتَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ  
الْكَعْبَةَ، فَلَدَّعَا عَلَى نَقَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ»<sup>(٢)</sup>.

وكذلك كان يستقبل القبلة عند وقوفه على الصفا والمروة.  
ويستحب أن يستقبل المتكلم القبلة.

وأما توجيه الوجوه إلى القبلة، فمستحب؛ لظاهر الآية والأحاديث،  
ولو نظر إلى السماء، فهو سنة كذلك؛ فقد كان النبي ﷺ ينظر إلى

(١) أخرجه مسلم (١٧٩٣).

(٢) أخرجه البخاري (٣٩٦٠).

السماء عند دعائه، وقد ثبت ذلك في «الصحيح»<sup>(١)</sup> من حديث الواقدي قال: رفع النبي ﷺ رأسه إلى السماء، فقالت: الآن يدعوه علي فأقولك! فقال: (اللَّهُمَّ أَلْهِمْ مَنْ أَلْفَنِي، وَأَسْئِرْ مَنْ أَسْقَانِي)<sup>(٢)</sup>.

ولكن رفع البصر في الصلاة منهم عنه ولو كان حال دعاء ونساء على الله، والنظر إلى السماء والتفكير فيها عبادة كما في قوله تعالى: ﴿أَنَّا نَبْغِثُكَ عَلَى الْأَيْدِي حِكْمَةً تَعْلَمُ﴾ (٣) وَإِنَّ أَوْلَىٰ الْأَشْيَاءِ كَيْفَ تُهَيَّجُ لِلْعَاصِيَةِ: ١٧ - ١٨، وكان النبي ﷺ يرفع بصره إلى السماء كثيرا كما في «الصحيح»<sup>(٤)</sup> من حديث أبي موسى<sup>(٥)</sup>، والنظر إليها والتفكير فيها يؤرث غيبة لخالقها، وتعظيما له، وتواضعا وكسرا للنفس.

• • •

قال تعالى: ﴿يَحْيَىٰ نَادَىٰ يَهُدَىٰ نَادَىٰ مِنْ كُلِّ مَسْجِدٍ وَحِطُّوا وَلَقَرُوا وَلَا تَسْرِبُوا فِيهِ لَا يَحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (الأعراف: ٣١).

نزلت هذه الآية في حال العرب في الجاهلية؛ أنهم كانوا يفتيدون الكعبة غزاة، ويظفون عندها بلا لباس؛ فأنزل الله على نبيه هذه الآية؛ كما صح من حديث ابن عباس؛ كما في مسلم وغيره، عنه؛ قال: كانوا يظفون بالبيت غزاة، الرجال والنساء: الرجال بالثياب، والنساء بالليل، وكانت المرأة تقول:

الْيَوْمَ يَبْدُو بَعْضُهُ أَوْ تَحُلُّ وَمَا بَدَأَ بَشَرٌ لَّا أَجْلُهُ<sup>(٦)</sup>

وكانت قريش لا تفعل ذلك هي ومن حالفها، وأما غيرهم من قبائل العرب الذين يأتون من اليمن وغيرها كالأعراب، فقد كانوا يؤمرون

(١) أخرجه مسلم (٢٥٣١).

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٥٥).

(٣) أخرجه مسلم (٣٠٢٨)، والطبري في تفسيره (١٠/١٥٠)، واللفظ له.

بِأَخِيذٍ لِبَاسِي بِسِتْرُهُمْ مِنْ لِبَاسِي قَرِيشٍ، إِنَّمَا شِرَاءُ أَوْ عَارِيَّةٌ، أَوْ يَطْوُقُونَ  
حُرَّاءَ، كَمَا عِنْدَ مُسْلِمٍ وَابْنِ خَرَّازٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ خُرَّوَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ:  
كَانَتْ الْعَرَبُ تَطْوُقُ بِالْبَيْتِ حُرَّاءَ، إِلَّا الْحُمْسَ، وَالْحُمْسُ قُرَيْشٌ وَمَا  
وَلَكْتُ، كَانُوا يَطْوُقُونَ حُرَّاءَ، إِلَّا أَنْ تُعْطِيَهُمُ الْحُمْسُ نِيَابًا، فَيُعْطِي الرِّجَالُ  
الرِّجَالَ، وَالنِّسَاءُ النِّسَاءَ<sup>(١)</sup>.

وَصَحَّ نَحْوُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَيُرْوَى أَنَّ قَرِيشًا كَانَتْ تَقُولُ: نَحْنُ أَهْلُ الْحَرَمِ، فَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ  
مِنَ الْعَرَبِ أَنْ يَطْوُقَ إِلَّا فِي نِيَابِنَا، وَلَا يَأْكُلَ إِذَا دَخَلَ أَرْضَنَا إِلَّا مِنْ  
طَعَامِنَا<sup>(٢)</sup>.

وَلَيْسَ فِعْلُ قَرِيشٍ هَذَا عَلَى أَثَارَةٍ مِنْ سَلَفٍ لَهُمْ، وَإِنَّمَا جَاهِلِيَّةٌ  
ابْتَدَعُوهَا، لِتُعْظِمَهُمُ الْعَرَبُ، وَيُسَوُّوْا عَلَيْهِمُ بِالْجَوَادِ وَالْمَالِ.

وَهَؤُلَاءِ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْآيَةِ: ﴿يَتَذَكَّرُ أَدَمَ خَلُودًا وَيُذَكِّرُ﴾، جَعَلَ الْخُطَابَ  
فِيهِ لِبَنِي آدَمَ تَذَكِيرًا لَهُمْ بِحَالِ آبِيهِمْ أَدَمَ وَمَكْرٍ إِبْلِيسَ بِهِ وَبِزَوْجِهِ حَتَّى  
انْكَشَفَتْ سَوَاعِثُهُمَا، الَّتِي قَدْ ذَكَرَهَا اللَّهُ قَرِيبًا فِي هَذِهِ السُّورَةِ، وَأَنَّ فِعْلَ  
كَفَّارٍ قَرِيشٍ مِنْ تَسْوِيلِ الشَّيْطَانِ مِنْ جَنَسٍ مَا فَعَلَهُ بِآبِيهِمْ، وَفِعْلُهُمْ أَعْظَمُ  
لِأَنَّ أَدَمَ لَمْ يَكْشِفْ سَوَاعِثَهُ بِنَفْسِهِ، وَإِنَّمَا حُورِيَتْ بِكَشْفِهَا، وَقَرِيشٌ فَعَلَتْ  
ذَلِكَ تَذَكُّيرًا وَتَعَبُّيرًا، وَفِي حَرَمِ اللَّهِ، وَأَمَامَ النَّازِلِينَ.

وَفِي الْخُطَابِ بِ﴿يَتَذَكَّرُ﴾ تَذَكِيرٌ بِأَنَّ السَّنَةَ وَاللِّبَاسَ فِطْرَةُ آدَمِيَّةٌ  
تَشْتَرِكُ فِيهَا جَمِيعُ الْبَشَرِيَّةِ، لَا نَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ مِنَ الْوَحْيِ يُفَسِّحُهَا، وَلَوْ  
رَجَعْنَا إِلَى فِطْرَتِهِمْ بِمَقُولٍ صَحِيحٍ، لَوَجَدْنَا ذَلِكَ وَبَانَ لَهُمْ تَعْلَمُهُمْ.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ خَرَّازٍ (١٦٦٥)، وَمُسْلِمٌ (١٢١٩).

(٢) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ (١٩٨/٩).



وهو الله تعالى ﴿عَلَّمَا زَيَّنَّا عَجَبَكَ فِي مَسْجِدٍ﴾:

المراء به: المسجد الحرام، ويدخل في تحريم كل مسجد للاشتراك في الوجود، وقوله: ﴿عَجَبَكَ فِي مَسْجِدٍ﴾ أي: موضع تعمدون الله فيه، ويكون المراء به القصد: كلما قصدتم المسجد، فخذوا زينتكم في كل مرة، فحفل الموضع الواحد في كل مرة مسجدًا، ويؤخذ هنا قوله تعالى قبل ذلك: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (الأنعام: ١٢٩) أي: عند كل مرة تعمدون الله فيها للصلاة والذكاة ولو كان الموضع واحدًا.

أخذ زينة اللباس للعبادة ومكافئها:

ويدخل في معنى الآية أخذ الزينة للفرحين:

الأول: لموضع العبادة؛ سواء كان لغرض العبادة أو لغيرها، وللعبادة أخذ؛ لاجتماع الأمرين؛ وذلك أن مواضع العبادة محترمة معظمة، فيستحب التزين لها وعدم دخولها مع كشف عورة أو رائحة نتنة؛ تعظيمًا لها وللملائكة والمصلين والمعتكفين والذاكرين.

الثاني: للعبادة، وهي الصلاة؛ فيستحب أخذ الزينة لها ولو لم يكن ذلك في موضع عبادة، وهو المسجد، فالمقصود بين الزينة للعبادة؛ لأن قوّة العبادة لم تنكح إلا لأجل العبادة، وإنما عظميت المساجد لأجل العبادة فيها، ولو لم يكن فيها عبادة، لم تكن معظمة؛ فمن أراد الصلاة، استحجب له أخذ الزينة لها، والاستئثار ولو كان المصلي في بيته لا يراه أحد.

الأصل جلّ اللباس:

وفي الآية: دليل على أن الأصل في اللباس: الجمل، فسئى الله

الْبَاسَ بِالرَّيْبَةِ وَلَمْ يَسْتَنْ مِنْ شَيْءٍ، وَإِنَّا وَدَّ النَّصُّ بِإِطْلَاقِ الْجُلِّ عَلَى عَيْنٍ، ذَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا الْجُلُّ، وَأَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ لَهَا قَلِيلٌ، وَقَدْ صَرَّحَتْ آيَةُ بَعْدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أُتِرَ بِهَا يُكُونُوا وَالْكُلُوبُ مِنَ الرِّبَا﴾ (الأعراف: ٣٢).

وَالرَّيْبَةُ: كُلُّ لِبَاسٍ اجْتَمَعَ فِيهِ أَمْرَانِ: سَتْرُ الْبَدَنِ أَوْ عَضْوٍ مِنْهُ، وَأَنْ يَكُونَ الْبَاسُ حَسَنًا:

إِذَا سَتَرَ الْبَدَنَ أَوْ عَضْوً مِنْهُ: فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ الرَّيْبَةُ الَّتِي لَا تَسْتُرُ، فَلَيْسَتْ مَلْبُوسًا لِلْبَدَنِ وَلَا لِعَضْوٍ مِنْهُ؛ كَالْكُحْلِ وَالْخِضَابِ وَيُخْبِجُ الْعَرَاةَ وَحُلِيِّهَا، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ مَا لَا يَسْتُرُ الْبَدَنَ وَلَا عَضْوًا مِنْهُ؛ كَالْخَاتَمِ؛ فَهَذَا غَيْرُ مَقْصُودٍ مِنَ الرَّيْبَةِ.

وَيُسْتَحَبُّ مَا سَتَرَ الْبَدَنَ أَوْ أَكْثَرَهُ؛ كَالْإِزَارِ وَالرَّقَاءِ وَالْقَمِيصِ وَالثَّوْبِ، أَوْ عَضْوًا مِنْهُ؛ كَالْبِصَامَةِ وَالْعَلَقِينَ، وَيُؤَيَّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فَاتَ يَوْمَ: (خَلُّوا زِينَةَ الصَّلَاةِ)، قِيلَ: وَمَا زِينَةُ الصَّلَاةِ؟ قَالَ: (الْبَسُوا بِقَالِكُمْ، فَصَلُّوا فِيهَا)<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا حَسَنُ الْبَاسِ: فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ قَبِيحُ الْبَاسِ وَلَوْ غَلَا نَحْنُهُ، وَلَا الْبَاسُ الْحَرَامُ؛ كَالْحَرِيرِ لِلرَّجُلِ وَجُلُودِ الْخِنْزِيرِ وَالْكَلَابِ وَمَا ذَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى تَحْرِيمِهِ؛ لِأَنَّ الْمَحْرَمَ لَا يُسَمَّى الشَّارِعَ لِبَاسًا بِإِطْلَاقٍ إِلَّا مَعَ تَقْيِيدٍ تَحْرِيمِيٍّ، فَضَلَّ عَنْ تَسْمِيَةِ زِينَةٍ.

وَأَمَّا إِزَالَةُ النِّجَاسِ وَالرَّيْحِ الْخَبِيثَةِ مِنَ الْبَدَنِ وَالثَّوْبِ، فَلِذَلِكَ مِمَّا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مَفْهُومُ الْآيَةِ، لَا مَنْطُوقُهَا؛ لِأَنَّ لَزِمَ الرَّيْبَةُ إِزَالَةُ الْخَبِيثِ، وَالرَّيْبَةُ تَنْحَدُّ، وَغَيْثُ الرَّاحَةِ يُرْفَعُ وَيُرَاقُ، وَذَلِكَ عَكْسُ الْأَتِّخَاؤِ. وَكَذَلِكَ اسْتِعْمَالُ الطَّلَبِ، فَلِذَلِكَ خَاصُّ مُتَوَارٍ.

(١) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٥/٨٣).

وَسُتَحَبُّ لُبْسُ سَائِرِ الثِّيَابِ وَجَمِيلُو فِي الصَّلَاةِ وَفِي الْمَسَاجِدِ، وَقَدْ فَضَّلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْوَلَانِ الثِّيَابِ النَّيَاصَ؛ كَمَا فِي «الْمُسْنَدِ»، وَ«الشُّنَنِ»، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: (الْبُسُو مِنَ ثِيَابِكُمُ النَّيَاصَ) لِأَنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ<sup>(١)</sup>.

### سُتَرُ الْعَوْرَةِ لِلصَّلَاةِ:

وَفِي الْآيَةِ: دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ لِلصَّلَاةِ، فَإِذَا وَجِبَ السُّتْرُ عِنْدَ مَوْضِعِ الْعِبَادَةِ، فَإِنَّ سِتْرَهَا لِلْعِبَادَةِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى، وَسَبَبُ نَزُولِ الْآيَةِ دَالٌّ عَلَى ذَلِكَ، وَهَذِهِ الْآيَةُ اسْتَدَلَّ بِعَصْرِ السَّلْبِ كَمُجَاهِدٍ؛ قَالَ: «الرَّيْبَةُ مَا وَارَى عَوْرَتَكَ وَلَوْ عِبَادَةً»<sup>(٢)</sup>.

وَعَوْرَةُ الْمَرْأَةِ تَخْتَلِفُ عَنْ عَوْرَةِ الرَّجُلِ فِي الصَّلَاةِ، وَالسُّتْرُ فِي الصَّلَاةِ يَخْتَلِفُ عَنِ السُّتْرِ خَارِجَهَا عِنْدَ بَعْضِ الْقُحَّاهِ:

فَأَمَّا عَوْرَةُ الرَّجُلِ، فَكَمَا تَقَدَّمَ فِي قِصَّةِ آدَمَ أَنَّ عَوْرَتَهُ بَيْنَ السُّرَّةِ إِلَى الرُّمْحِ عَلَى الصَّحِيحِ؛ وَهُوَ قَوْلُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ، وَقَوْلُ الْأَنْثَمَةِ الْأَرْبَعَةِ فِي الْمَشْهُورِ.

### عَوْرَةُ الرَّجُلِ فِي الصَّلَاةِ:

وَاخْتَلَفُوا فِي عَوْرَتِهِ فِي الصَّلَاةِ: هَلْ هِيَ تَحْتَ عَوْرَتِهِ خَارِجَهَا، أَوْ أَنَّ عَوْرَةَ الرَّجُلِ فِي الصَّلَاةِ لَيْسَتْ عَوْرَةً لَهُ فِي خَارِجِ الصَّلَاةِ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ: فَغَيْبَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ -: إِلَى أَنَّ عَوْرَةَ الرَّجُلِ فِي الصَّلَاةِ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ إِلَى الرُّمْحِ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢/٢٤٧)، وَأَبُو طَالِبٍ (٣/٣٨٧٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٩٤).

(٢) «تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ» (١٠/١٥٢)، وَتَفْسِيرُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (٦/١٤٦٥).

ونَقَبَ مَالِكٌ: إِلَى أَنَّ عَوْرَةَ الرَّجُلِ خَارِجُ الصَّلَاةِ لَيْسَتْ عَوْرَتُهُ فِي الصَّلَاةِ؛ فَيَرَى أَصْحَابُ مَالِكٍ: أَنَّ كَشْفَ مَا بَيْنَ الشَّرْطَةِ إِلَى الرُّكْبَةِ مُحَرَّمٌ خَارِجُ الصَّلَاةِ، وَيَنْجُرُ الْحُكْمُ فِي الصَّلَاةِ تَيْمَمًا وَلَيْسَ اسْتِقْلَالًا لِلصَّلَاةِ إِنْ كَانَ هُنَاكَ مَنْ يَرَاهُ، فَلَا يَمْلِكُ الْحُكْمُ بِالصَّلَاةِ بِخُصُوصِهَا، وَجَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ يَجْعَلُونَ كَشْفَ السُّوَّامَيْنِ مُحَرَّمًا فِي الصَّلَاةِ وَلَوْ كَانَ وَحِدَةً، وَيَجْعَلُونَ كَشْفَهُمَا مَبْطُلًا لَهَا.

وَعَلَى ظَاهِرِ قَوْلِ الْمَالِكِيِّ لَا تَبْطُلُ صَلَاةٌ مَنْ يَذْكُ فَعَلَهُ، وَجَاءَ عَنْ مَالِكٍ - وَقَالَ بِهِ بَعْضُ أَصْحَابِهِ -: أَنَّ عَلَيْهِ الْإِعَادَةَ مَا دَامَ فِي الْوَقْتِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَحِبُّهَا.

وَجَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: يَرَوْنَ عَوْرَتَهُ خَارِجَ الصَّلَاةِ فِي عَوْرَتِهِ دَاخِلَ الصَّلَاةِ وَلَوْ كَانَ مُصَلِّيًا وَحَقًّا، فَتَنْ صَلَّيْ وَتَذْكُ لَهُ فَخَذُهُ لِنَفْسِهِ هُوَ، وَجَبَّ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ، بِخِلَافِ الْمَالِكِيِّ، فَيَرَوْنَ أَنَّ سَمَرَ الْعَوْرَةِ وَاجِبٌ، لَا شَرَكَ لَصَحَةِ الصَّلَاةِ.

### عَوْرَةُ الْمَرْأَةِ فِي الصَّلَاةِ:

وَأَمَّا عَوْرَةُ الْمَرْأَةِ فِي الصَّلَاةِ: فَمَا سَوَى الْوَجْهِ وَالْحَقَائِقِ، وَهَذَا بِالْإِتِّفَاقِ، وَأَمَّا يَخْتَلِفُ الْعُلَمَاءُ فِي بُدْوِ الْقَدَمَيْنِ فِي الصَّلَاةِ، وَجَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: عَلَى وَجوبِ تَنْظِيقِ قَدَمَيْهَا فِي الصَّلَاةِ؛ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَبَعْضِ أَهْلِ الرَّأْيِ؛ يَقُولُونَ بَأَنَّ كَشْفَ الْقَدَمَيْنِ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ، وَلَا تَأْتِمُّ بِهِ.

وَمَا ظَهَرَ مِنْ عَوْرَةِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي الصَّلَاةِ وَشَرَّ وَلَمْ يَبْطُلْ كَشْفُهُ، فَلَا تَبْطُلُ بِهِ الصَّلَاةُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ أَقْوَالِ الْفُقَهَاءِ، وَلَآنَ فِي إِطَالِهَا بِمَا يَبْدُو مِنَ الْعَوْرَةِ لَخِطَّةٌ - مُشَقَّةٌ، وَيُخْتَفَرُ مِنَ الْعَوْرَةِ الْيَسِيرُ؛ كَحَرَقِي يَسِيرٍ فِي ثَوْبٍ يُبْدِي شَمَرَ الْمَرْأَةِ أَوْ سَاجِدَهَا، أَوْ فَخَذَ الرَّجُلِ؛ وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ.

وهو: **«وَصَلُّوا وَآتُوا الزَّكَاةَ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتَامَى»**، أمر الله بالأكل والشرب بعدما أمر بأخذ الزكاة؛ لأن كفاً قريش كانت قد بخلت في اللباس، فحرمت على غيرها وغير حلقائها الطواف بغير لباسها، وحرمت بعض الطعام؛ فجاء الأمر سبباً لفساد قلوبهم.

### الإسراف في الطعام:

ثم نهى الله عن الإسراف في الطعام والشراب، وأخذ النهي بأنه لا يحب المخالفين لأمره، المشرطين في المأكول والمشرب.

والشرط: مجاوزة الحد المعروف في الشيء، ويقرب من معناه التبذير، وهو: إغراق المال في غير حقه؛ كما قاله الشافعي وغيره.

### حدود الإسراف الممنوع:

والشرط على مراتب، ومنه: ما هو بين ظاهر يعرفه العاقل صاحب الفطرة، ومنه: ما هو غيبي يشق على الناس بل كثير من المتعلمين معرفته؛ لأن منه ما يشبهه على فاعله؛ لاختلاف أحوال الناس في فقرهم، وأحوال الناس جنةً وعتماً، واختلاف مقاصد الناس من الانتفاع، ولا يمكن معرفة الشرع الممنوع إلا بالنظر إلى جهات أربع:

**الجهة الأولى:** النظر إلى الفاعل؛ فلا بد من معرفة ضئافه وقصره، ومقدار انتفاعه مما يفلح عليه، فسرف الغني غير سرف الفقير؛ فالغني الذي يجد طعامه وشرابه، ولياسه ومسكنه ومركبه؛ لو وضع يده دينار فيما ينفع فيه من غير ضرورياته، لم يمتد سرفه، ولو أنفق الفقير الذي لا يجد ما يستر عورته ويشبع بطنه ديناراً في فضول الانتفاع، لكان سرفاً، ولو كان عين ما اشتراه الغني هو عين ما اشتراه الفقير.

وبهذا كان يُخَذُّ الإسرافُ السلفُ؛ كما روي عبيد الله بن حميد؛ قال: تَرَجَّيْتُ عَلَى عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ، وَهَلِيهِ بُرْدَةٌ، فَقَالَ: بِكُمْ ابْتِغَتْ بُرْدُكَ هَذَا؟ قَالَ: بَسْتَيْنِ يَزُهَمَانِ، قَالَ: كَمْ مَالُكَ؟ قَالَ: أَلْفُ دِرْهَمٍ؛ قَالَ: نَقَامُ إِلَيْهِ بِالذُّرَّةِ، فَجَمَعَلْ بِضْرَتُهُ وَيَقُولُ: رَأْسُ مَالِكَ أَلْفُ دِرْهَمٍ، وَتَبْتَاعُ ثَوْبًا بَسْتَيْنِ دِرْهَمًا؟ رَأْسُ مَالِكَ أَلْفُ دِرْهَمٍ وَتَبْتَاعُ ثَوْبًا بَسْتَيْنِ دِرْهَمًا؟<sup>(١)</sup>

وكذلك فإنَّ حاجة الواحد من الناس إلى الانتفاع تختلف عن حاجة غيره من سلعة واحدة، فمن يشتري بدينار شيئاً لا يتنفع منه ليزيوميته أو يهيمته - يُعَدُّ سَرَقًا، ولكنَّ شراء غيره إلى انتفاع من تلك السلعة ولو بأكثر من درهم جائز، وقد كان بعض السلف يُعَدُّ شراء الإنسان لكلِّ ما يشبهه سَرَقًا؛ كما قال عُصْرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «كُفِيَ بِالْعَرَبِ سَرَقًا أَنْ يَأْكُلَ كُلُّ مَا اشْتَهَى»<sup>(٢)</sup>.

**الجهة الثانية:** العينُ المُنتَفَعُ بها، إمَّا أن تكونَ حرامًا، وإمَّا أن تكونَ حلالًا؛ فكلُّ مالٍ يُنْفَقُ في حرام، فهو إسرافٌ ولو كان وزنُ بُرْدَةٍ؛ ولذا يقولُ مجاهدٌ بنُ جَبْرِ: «لَوْ أَنْفَقْتُ بِذَلِّ أَبِي قُبَيْسٍ ذَهَبًا فِي طَاعَةِ اللَّهِ، لَمْ يَكُنْ إِسْرَافًا، وَلَوْ أَنْفَقْتُ صَاعًا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، كَانَ إِسْرَافًا»<sup>(٣)</sup>.

**الجهة الثالثة:** القيمةُ المبدولة؛ فكلُّ عينٍ مباحةٍ لها قيمةٌ؛ فمن اشترى ما لا قيمةَ له أو بالغَ في قيمة ما قيمته حقيقَةٌ؛ كمن اشترى الخصى والترابَ والعظامَ، ولا انتفاعَ له به، فذلك إسرافٌ محرَّمٌ، ويثُلَّةٌ من يشتري ما قيمته حقيقَةٌ كلبزهمٍ ويشتريه بمئة دينارٍ بفصلٍ المباحةِ والمُفَاعَرَةِ؛ فهذا محرَّمٌ ولو كانتِ العينُ المُشترَاةَ مباحةً، ولو كان له

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الإصلاح المالي» (١١١).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الإصلاح المالي» (١٠٦)، وابن المبارك في «الزهد» (٢٦٦).

(٣) «تفسير الطبري» (١٧/٤٩٨)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٥/١٤٦٥).

انْتِفَاعَ بِهَا، فَانْتِفَاعُهُ بِهَا لَا يُعَاوِي قِيَمَتَهَا فِي الْعُرْفِ، فَهُوَ مُسْرِفٌ بِمُقْدَارِ مَا زَادَ لَهَا.

وَلَا يُوجَدُ شَيْءٌ مِنَ الْمَبَاحِ رَحَصَ الشَّارِعِ فِي الْإِسْرَافِ لَيْسَ بِهِ، وَمَا يَذْكُرُهُ بَعْضُ النَّاسِ وَيَرْفَعُونَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَتَارَةً إِلَى عَمَرَ: «أَنْ مَنْ أَنْفَقَ مَالَهُ كُلَّهُ أَوْ ثُلُثَهُ فِي الْكُتَيْبِ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ سَرَفًا»، فَهَذَا لَا أَصْلَ لَهُ.

الْجَهْتُ الرَّابِعَةُ: مُحِيطُ الْإِنْسَانِ وَوَاقِعُهُ؛ فَبِمُقْدَارِ مَا يُقَوِّلُهُ الْفَاعِلُ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ بِإِنْفَاقِهِ عَلَى الْمَبَاحِ يَكُونُ مُسْرِفًا، إِنْ كَانَ لَيْسَ لِنَفْسِهِ إِلَّا مَا لَا يَكْفِي إِلَّا لِقَضَاءِ مَتَعَتَيْنِ؛ فَالْإِنْفَاقُ عَلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ أَوْجِبُ مِنْ إِشْبَاعِ النَّفْسِ بِالطَّعَامِ، وَلَوْ كَانَ الشَّيْخُ مَبَاحًا؛ لِأَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ وَاجِبٌ يَقُوتُ بِالشَّيْءِ؛ فَالْإِنْفَاقُ عَلَى الشَّيْءِ سَرَفٌ مُحَرَّمٌ.

وَيَنْتَلِ ذَلِكَ: مَنْ يُهْدِي إِلَى الْآبَتَيْنِ وَهُوَ مُفَوِّتٌ لَوَاجِبِ الطُّفْلِ عَلَى الْوَالِدَيْنِ وَالْأَهْلِ وَالْقَرَبَةِ، فَهُوَ بِإِعْدَائِهِ إِلَى الْآبَتَيْنِ مُسْرِفٌ.

### السَّرَفُ فِي الطَّاعَاتِ:

وَلَا يَدْخُلُ السَّرَفُ فِي الطَّاعَاتِ وَلَوْ أَنْفَقَ الْإِنْسَانُ عَلَيْهَا مَالَهُ كُلَّهُ؛ كَمَنْ بَنَى الْمَسَاجِدَ، وَطَوَّمَ الْأَيْتَامَ، وَتَوَقَّ مَالَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَقَدْ أَنْفَقَ أَهْوَى بِكَرِّ مَالَهُ كُلَّهُ، وَلَمْ يُدَكِّرْ عَلَيْهِ النَّبِيَّ ﷺ، وَلَمْ يَتَعَدَّ ذَلِكَ سَرَفًا، وَقَدْ ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ لَا بِفَضْلِ الْعَمَلِ فِي ذِي الْجَنَّةِ إِلَّا مَنْ خَرَجَ بِتَقْوَاهُ وَمَالِهِ وَلَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ<sup>(١)</sup>.

وَيَخْرُجُ مِنْ ذَلِكَ: مَنْ مُسْرِفٌ عَلَى مَا يَدْخُلُ الطَّاعَةَ مِمَّا لَيْسَ مِنْهَا؛ كَمَنْ بَنَى الْمَسَاجِدَ وَمُسْرِفٌ فِي تَحْلِيلِهَا وَتَصْفِيرِهَا، وَكَذَلِكَ مَنْ يَطْبُخُ

(١) أخرجه البخاري (٩٩٩).

المصاحف وُسُرف في تحليلها، فهو قد أُسْرِف في شيء بطلته عبادة؛ لكونه تخلُّلها، وليس منها.

وأما إن كان الإتفاق على عبادة يُقَوِّم ما هو أَوْجِبُ منها، فذلك سَرَفٌ لا يجوز؛ كَمَنْ يتوسَّع في النفقة على بناء المساجد بما يتعطل به الجهاد، فذلك سَرَفٌ منه؛ عنه؛ ولهذا جعل النبي ﷺ السَرَفَ يُلْحِقُ العبادة من هذا النوع؛ كما في حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ قال ﷺ: (كُلُّوا وَاشْرَبُوا، وَتَصَدَّقُوا وَالْبَسُوا، فِي غَيْرِ مَجِيلَةٍ وَلَا سَرَفٍ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تَرَى نَفْسَهُ عَلَى عَيْبٍ)؛ رواه أحمد وأصحاب السنن<sup>(١)</sup>.

ومن أسقط الواجب الأعلى عليه من العبادة والنفقة، فله أن يُتَّقِنَ على ما دُونُهَا من العبادة والحاجة، وقد صحَّ عن محمود بن سبويه: (أنَّ نعيمًا الباري اشترى رداءً بالكُف، وكان يُصَلِّي فيه)<sup>(٢)</sup>.

### حضور مجالس السَرَفِ:

ولا يَتَلَبَّحُ للَقُدُوة حضور مجالس السَرَفِ والتبليغ، والأماكن التي ضُمَّتْ بالتبليغ والسَرَفِ؛ كإقامة مجالس العِلْمِ في مساجد محلَّاة بالخُرُوفِ الفاحشة، والمزادات التي تُوضَعُ للمُعالاة والمُهااة. والمواضع والأماكن التي فيها سَرَفٌ على نوعين:

النوع الأول: أماكن جاء السَرَفُ فيها تَبَعًا ولم يأت استقلالاً، وذلك كالمساجد الموقوفة التي دخلها السَرَفُ بِزُخْرُفِهَا، فهذه يجوز دخولها والصلاة فيها للعائنة دون القُدُوة، فدخولها منه على سبيل الاعتراف أهْوَنُ من دخولها على سبيل الدوام.

(١) أخرجه أحمد (١٨٧/٢)، والنسائي (٢٥٥٩)، وابن ماجه (٣٦٠٥).

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢٤٨).



**النوع الثاني:** أماكن جاء السرقة فيها استقلالاً؛ كالمرزادات والمتاجر التي توضع للمباهاة بين أهل الفكر والكبر، ويبيع ما لا قيمة له بقيمة؛ كالبسة وبقايا المشهورين؛ ومن متاعيلهم ومسايحهم وأغلامهم وأوانيسهم، ولو كانت بلا قيمة في الناس لو كانت لغيرهم؛ فهذا لا يلحق بعافلي جنباته، فضلاً عن القنوة الذي يتأسى به الناس.

• • •

قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ. وَطَيِّبَاتٍ مِنَ الزَّيْطِ كُلِّ مِنْ ثَلَاثِينَ مِائَةً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا عَلَيْهِ يَوْمَ الْفِتْنَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف: ٣٢).

سبب نزول هذه الآية: هو سبب نزول ما سبقها؛ فقد نزلت جميعاً ليبيان حكم واحد، والآية السابقة كانت للأمر بالاستتار وتغطية العورات والتزني للعبادة؛ وهذه الآية لإبطال ما يعتقدونه أنَّ اللباس محرم؛ فقد كانت بعض قبائل العرب تحرّم على نفيها اللباس في بعض طوائفها، فتطوف غريانة يصفرون ويصفقون؛ كما رواه ابن جبير، عن ابن عباس<sup>(١)</sup>. وصح عن علي عن ابن عباس؛ أنَّ أهل الجاهلية يحرمون أشياء أغلها الله من اللباس كالثياب، ومن الطعام كالوزك وغيره؛ فنزلت هذه الآية<sup>(٢)</sup>.

**وقوله تعالى: ﴿أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾:** يراد بهم جميع الناس مؤمنهم وكافرهم؛ فالعبودية تكون ظوفاً وخرفاً؛ فالكافر عبدٌ هو ولو تجرّأ لا يخرج عن تقديره عليه، والمؤمن عبدٌ هو طائعاً وكارهاً، فيشترك مع الكافر

(١) تفسير الطبري (١١/١٦٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/١٤٦٦).

(٢) تفسير الطبري (١٠/١٥٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/١٤٦٧).

بِخُضُوعِهِ لِتَقْدِيرِ اللَّهِ، وَتَزِيدُ بِخُضُوعِهِ لِأَمْرِهِ الشَّرْعِيِّ؛ وَبِهَذَا اخْتَصُصَ وَاسْتَخُصَّ الرُّسُلُ، وَاللَّهُ يَرْزُقُ الْكَافِرَ فِي الدُّنْيَا كَمَا يَرْزُقُ الْمُؤْمِنَ؛ لِأَنَّ هَذَا مُقْتَضَى رُبُوبِيَّتِهِ؛ فَالْخَالِقُ مُتَكَلِّفٌ بِالْمَخْلُوقِ، وَالثَّوَابُ عَلَى طَاعَتِهِ وَالْعِقَابُ عَلَى عِصْيَانِهِ يَكُونُ فِي الْآخِرَةِ، وَإِنْ عَجَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُ فِي الدُّنْيَا.

وَالْكَفَّارُ يُشَارِكُونَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْاسْتِمَاعِ بِالدُّنْيَا، لَكِنَّ مُنْعَةَ الْآخِرَةِ غَايَةُ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَهُوَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ يَلْبِسْكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَالِكَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾؛ فَلَا تَبَيُّهُ عَلَيْهِمْ فِي الْآخِرَةِ مَا التَّزَمُوا حُدُودَ اللَّهِ فِي الدُّنْيَا؛ فَلَا يَلْحَقُهُمْ نَأْتَمُّ وَلَا لَوْمَةٌ، وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُمْ يُشَارِكُونَ الْكَفَّارَ فِي الدُّنْيَا فِي هَذِهِ الطَّبَقَاتِ، وَيَخْلُصُونَ بِهَا فِي الْآخِرَةِ وَيُحَرِّمُ مِنْهَا الْكَفَّارُ<sup>(١)</sup>.

وجاء عن الحسن وعكرمة نحوه<sup>(٢)</sup>.

وهو تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ الْأَنْبِيَاءَ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾، الْمَرَادُ بِهِ: تَجْزِئُ الْحَلَالِ مِنَ الْحَرَامِ، وَفَصَلَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنِ الْآخَرِ لِمَا خَلَقَتْهَا فَرِيشٌ بِتَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ.

وفيه إشارة إلى أَنَّهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ جَهْلًا، فَاسْتَخَفُّوا الْجَلْمَ، وَفِي الْآيَةِ لِيُنْزِلَ عِقَابُ مَعَهُمْ، فَيَلْأَنُ مَعَ الْجَاهِلِ، بِخِلَافِ الْمُعَاوِدِ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ﴾﴾

(الأنعام: ٢٥٥).

الدُّعَاءُ بِنَوْعَيْنِ: دَعَاوُ الْمَسْأَلَةِ، وَدَعَاوُ الْعِبَادَةِ: يُعْبَرَفُ لَهُ بِتَفْصِيلِ

(١) التفسير الطبري: (١٠٠/١٥٦)، وتفسير ابن أبي حاتم: (٥/١٢٦٨).

(٢) التفسير الطبري: (١٠٠/١٦٠)، وتفسير ابن أبي حاتم: (٥/١٢٦٨ - ١٢٦٩).

وإخلاص، وإنما قلّم الله التضرّع على الإخفاء؛ لأن المقصود من الإخفاء حصول التضرّع والخشوع، وبالتضرّع تتحقّق الغاية من إخفاء العبادة وإسرارها، فلا يتضرّع إلا مخفّض، وقد يُخفي العبدُ عبادته وقلبه حاضراً مع الناس.

### إخطاء العبادة:

وفي الآية: مشروعية إخفاء العبادة وسؤال العبد لربه؛ ففي ذلك نزاع لعلائي الرّياء من القلب، وغاية الاتكالي على الله، واليقين بسماعه وإجابته، وعبادة السرّ تظهر عبادة العلانية من علائي الخلق، ولا ينحقّ الاخلاص في قلب أحدٍ إلا وله نصيبٌ من عبادة السرّ بينه وبين ربّه لا يعلم بها أحدٌ، ولا يُبتلى أحدٌ بالرّياء إلا لأن نصيبه من عبادة السرّ قليل أو معدوم؛ فعن الزّبير بن العوام: قال: فمن استتاع وتكلم أن يتكون له حبة من عملٍ صالح، فلْيُفْعَلْ<sup>(١)</sup>.

### تفاضل إسرار العبادة وإعلانها:

وتختلف العبادات في فضل إسرارها وإعلانها، والأصل: أن إسرار العبادة أفضل من إعلانها، وتُستثنى من الإسرار عبادات كلّ الدليل على إعلانها، وما يُستحبّ إعلانه له علامات:

الأولى: العبادات الواجبة: الأصل فيها استحباب الإعلان؛ كالصلوات المفروضة والزكاة - بخلاف الصدقة - وصوم رمضان والحج والأذان، وكلّما كانت العبادة أشدّ في الوجوب والقرضية، فإعلانها أكفّ مشاً هو دونها؛ لأنّ الغرائض شرائع تحتاج إلى إعلان، وإعلانها يقوم

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٤٦٢٥).

الَّذِينَ، وَيُعَرِّفُ بِلَدِّ الْإِسْلَامِ مِنْ بِلَدِ الْكُفْرِ، وَيَتَمَيَّزُ النَّاسُ وَيَشْهَدُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ بِالْخَيْرِ وَالْعَدَالَةِ.

وقد شرَّعَ اللهُ للصَّلواتِ الخمسِ الْأَذَانَ، وبه يقومُ النَّاسُ إلى الصَّلَاةِ وَيَشْهَدُونَهَا وَيَرَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَمِثْلُهُ الزَّكَاةُ: يُظْهِرُونَ حَصَانَتَهُمْ، وَيَسْأَلُونَ عَنِ الْفَقِيرِ، وَيَجْنَعُهَا السُّلْطَانُ إِنْ شَاءَ مِنْهُمْ، وَكَذَلِكَ صَوْمُ رَمَضَانَ: يَتَرَاى النَّاسُ الْهَلَالَ وَيَتَشَارُونَ بِهِ وَيَذْهَبُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَى الطَّعَامِ فُطْرًا وَمَحُورًا، وَكَذَلِكَ الْحَجُّ: مشهودٌ، وَيُخْبِرُ الرُّجَالُ عَنِ رُؤُوسِهِمْ تَدْلِيلًا لَوْ وَلِيَ بَرَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا مُجْتَمِعِينَ، وَالنِّسَاءُ يَحْمِرْنَ وَجُوهَهُنَّ بَيْنَهُنَّ، وَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَرِيَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ عَنِ النَّاسِ.

الثَّانِيَةُ: الْجَمَاعَةُ؛ فَكُلُّ عِبَادَةِ شَرَّعَ اللهُ لَهَا الْاجْتِمَاعَ، فَأَعْلَانَهَا أَمْضَلُ مِنْ إِسْرَارِهَا وَلَوْ كَانَتْ فِي ذَاتِهَا غَيْرَ وَاجِبَةٍ؛ كَصَلَاةِ الْاِسْتِسْقَاءِ وَمِجَالِسِ الذِّكْرِ وَالتَّعْلِيمِ وَصَلَاةِ الْعِيَتَيْنِ عَلَى قَوْلٍ، وَجِهَاتِ الطَّلَبِ، وَلَمْ تُشَرَّعِ الْعِبَادَةُ جَمَاعَةً إِلَّا وَإِشَارَتُهَا مَقْصُودٌ، فَإِذَا اجْتَمَعَ مَشْرُوعَةُ الْجَمَاعَةِ مَعَ وَجُوبِهَا، كَانَ ذَلِكَ أَكْثَرُ فِي إِعْلَانِهَا.

الثَّالِثَةُ: مَنْ يُقْتَدَى بِهِ؛ فَالْأَفْضَلُ لَهُ إِعْلَانٌ عَمِلُوا مَا لَمْ يَكْفِ عَلَى نَفْسِهِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ، فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ مُعَمِّلِهِ) <sup>(١)</sup>، وَقَالَ ﷺ: (مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا) <sup>(٢)</sup>.

وَلَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ قُدْوَةً لِلنَّاسِ كَافَّةً، كَانَ عَمَلُهُ كُلُّهُ تُشَرَّعُ فِيهِ الْعِلَانِيَةُ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَرِي عَنْ أَحَدٍ النَّاسِ بِعِبَادَتِهِ، فَلَوْ اسْتَرَى لَمْ يَعْلَمْ النَّاسُ بِبَيْنَهُمْ؛ لِأَنَّهُ مَبْلَغٌ عَنِ اللَّهِ، وَلَكِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَطْلُبُ الْخُلُوةَ بِرَبِّهِ لِيُشَرِّعَ ذَلِكَ لِأُمَّتِهِ.

(١) أخرجه مسلم (١٨٩٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٠١٧).

والناسُ يَخْتَلِفُونَ في الاقتداء بهم، وأثرهم على الناس؛ فمنهم: مَنْ يُؤَكِّدُ في أهل بيته، ومنهم: مَنْ أثَرُهُ في حَيْهٍ أَوْ بَلَدٍ، ومنهم: مَنْ هو قُدْرَةُ لَدَى أَكْثَرِ الْمُسْلِمِينَ كَالْأَثَرِ؛ فَيَسْتَحِبُّ أَنْ يُعَلِّمُوا بَعْضَ الْعِبَادَاتِ الَّتِي الْأَصْلُ فِيهَا السِّرُّ، وَيَجْعَلُوا لَهُمْ مِنْ عِبَادَتِهِمْ لِرُتْبَتِهِمْ فِي الْخَفَاءِ مَا تَزَكَّرُ بِهِ عِلَانِيَتُهُمْ، وَمَنْ لَا يُقْتَدَى بِهِ، فَلَا مَصْلَحَةَ مِنْ عِلَانِيَةِ عِبَادَتِهِ إِلَّا مَا يَذْكُرُ بِهِ النَّاسُ؛ فَبِهَذَا الْقَوْلُ يُشْرَعُ.

ومقصدُ التعليمِ وعظمُ أثره أعظمُ من مقصدِ الإسرار؛ لأنَّ تعليمَ الحقِّ والخيرِ هو الغايةُ من إرسالِ الرُّسُلِ؛ ولهذا كَانَ بَعْضُ السَّلَفِ يَتَكَلَّمُ الْجَهْرَ بِمَا ذَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى الْإِسْرَارِ بِهِ؛ لِأَجْلِ التَّعْلِيمِ؛ كَمَا جَهَرَ عَمْرٌ بِدَعَايِ الْأَسْتَفْحَاحِ لِلصَّلَاةِ لِأَجْلِ تَعْلِيمِ النَّاسِ<sup>(١)</sup>، وَكَانَ أَبُو عَمْرٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ يَجْهَرَانِ بِالْإِسْتِعَاذَةِ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْهُمْ فِي الْقَلِيلِ لَا فِي الْكَثِيرِ؛ بِمَا يُوْذِي مَقْصِدَ التَّعْلِيمِ، وَلَا يَضِيعُ شَرِيعَةُ الْإِسْرَارِ.

الرابعةُ: مَا سَمَّاهُ الشَّارِعُ شُعْبَةً؛ كَالْهَنْدِي وَالْقَلَائِدِ وَالْثَلْبِيَّةِ، وَمَقْتَضَى كَوْنِهِ شُعْبَةً أَنْ إِشْهَارَهُ سُنَّةٌ، وَالتَّعَبُّدُ بِإِسْرَارِهِ بِذَعَةٌ، وَيَلْحَقُ فِي ذَلِكَ مَا شَابَهَهُ فِي عَمَلِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ أَصْحَابِهِ؛ كَالْجَهْرِ بِالتَّكْبِيرِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ؛ فَقَدْ كَانَ عَمْرٌ يُكَبِّرُ بِمَنْىَ فَرَجٍّ وَمَنْىَ تَكْبِيرًا<sup>(٢)</sup>، وَكَانَ أَبُو عَمْرٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ يُكَبِّرَانِ فِي السُّوقِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ<sup>(٣)</sup>.

وَالْأَصْلُ فِي نَوَافِلِ الطَّاعَاتِ وَالْقُرْبَاتِ: السِّرُّ، وَهُوَ الْفَضْلُ مِنَ الْعِلَانِيَةِ؛ كَمَا تَوَاتَرَتْ الْأَدَلَّةُ فِيهِ، سِوَاهُ كَانَ قِرَاءَةُ قُرْآنٍ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ ذِكْرًا لِلَّهِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَسْتَدُوا لَنَكْذِبَنَّكُمْ فَبِئْسَ مَا فِيَّ وَلَنْ نَكْفُرَ بِكُمْ وَنَكْفُرْكُمْ﴾

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٨٨٥١).

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٣١٢).

(٣) أخرجه البخاري معلقاً قبل حديث (٩٦٩).

النُّفُورَةُ فَهُوَ حَرُّ لَحْمٍ وَتَكْفُرٌ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ» (البقرة: ٢٧١)، وعن عُثْمَانَ بْنِ حَامِرٍ رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: (الْجَاهِلُ بِالْقُرْآنِ كَالْجَاهِلِ بِالصَّدَقَةِ، وَالْمُسِيرُ بِالْقُرْآنِ كَالْمُسِيرِ بِالصَّدَقَةِ)<sup>(١)</sup>، قال الترمذي: فومعنى هذا الحديث: أَنَّ الَّذِي يُسِرُّ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ أَفْضَلُ مِنَ الَّذِي يَجْهَرُ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ صَدَقَةَ السِّرِّ أَفْضَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ صَدَقَةِ الْعِلَانِيَةِ.

ولا يلزم من عملِ العلانية أَنْ يَجْهَرَ صَاحِبُهُ بِفِعْلِهِ أَمَامَ النَّاسِ، بَلْ قَدْ يَلْزَمُ الْعَمَلُ عَلَى فِعْلِ الْعِبَادَةِ سِرًّا وَيُؤْزَرُ الشَّيْطَانُ عَلَى ذِكْرِهَا لِلنَّاسِ عِلَانِيَةً، فَتَكُونُ فِي حَقِيقَتِهَا كَأَنَّمَا فَعَلَهَا عِلَانِيَةً؛ قَالَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ: إِنْ الْعَبْدُ لَمْ يَفْعَلْ الْعَمَلَ فِي السِّرِّ، فَلَا يَزَالُ بِهِ الشَّيْطَانُ حَتَّى يَتَحَدَّثَ بِهِ، فَيَنْتَقِلَ مِنْ دِيوَانِ السِّرِّ إِلَى دِيوَانِ الْعِلَانِيَةِ<sup>(٢)</sup>.

#### الاعتداء في الدعاء، وضوؤه:

وهو أن يدعو تعالى، **﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُنْتَوِكَةَ﴾**، يعني: في العبادة، وخاصة الدعاء، والمراد بالاعتداء هو الخروج عن مقصود الله من شريعة الدعاء، ويختلف مقدار خروج الناس عن تلك الشريعة، وضوؤ الاعتداء في دعاء الله كثيرة:

منها: أَنْ يَذْهَبَ إِلَى حَرَامٍ كَمَنْ يَدْعُو بِتَسْبِيحِ الْكُفْرِ وَالزُّلْمِ وَالزُّلْمِ، وقطع الأرحام؛ فذلك أحكمُ الاعتداء؛ لِأَنَّ اللَّهَ شَرَعَ الدُّعَاءَ عِبَادَةً وَلِذَلِكَ لَهُ لُطَافٌ فَكَيْفَ يُدْعَى بِمَا شَرَعَ لِبَعْضِ؟

ومنها: دعاء الله وسؤاله بغير ما سئى به نفسه؛ وهذا يُخَالِفُ الْأَدَبَ مَعَ اللَّهِ، وهو من الكذب في الخطاب.

(١) أخرجه أحمد (١/١٥١)، وأبو طه (١٣٣٣)، والترمذي (٢٩١٩)، والنسائي (٢٥٦١).

(٢) «ليس ليس» (ص ١٢٩).

ومنها: أن يدعو على نفيو ووليي يموت أو فساد حاله؛ فهذا مما جاء النهي فيه، وهو تناد في مقصد الدعاء المشروع، لشرع الدعاء عبادة للخالق ومنفعة للمخلوق، وسؤال العبد الضرر بخالف شريعة الله في الدعاء.

ومنها: أن يدعو على من ظلمه بأعظم من تظلمته؛ لأن الله يتصور ويقتصر للمظلوم، ومقتضى عدله: ألا يظلم أحدا ولو كان ظالما، وسؤال الله عقاب الظالم بما هو أعظم من ظلمه؛ سؤال هو أن يظلم عبده - تعالى الله - كمن يقتصب من ماله شيء حقيق كغزو أراك أو قلم أو درهم، فيتدعو على المقتصب بهلاك نفيو ووليي وأهلوه؛ فهذا اعتداء؛ لأن الدعاء على الظالم يكون بقدر المظلمة.

ومنها: أن يدعو بتحقيق المحال؛ كأن يدعو أحدا بأن يجعله الله نبيا أو ملكا، فذلك منهى عنه يُعارض أصل القصد من الحكي والشرع.

ومنها: الدعاء بما لا يحتاج إليه من فضول القول، الذي يُعني عنه سبحانه، وكذلك فإن الأدب مع الله سؤال الحاجات بإجمالي؛ ليعلم سبحانه بما يصلح العباد؛ فمن ابن لسعد أنه قال: سمعني أبي وأنا أقول: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَلَيَّتَهَا وَتَهَجَّيْتُهَا، وَكُذَّا وَكُذَّا، وَأَعْرُدُ بِكَ مِنَ النَّارِ وَسَلَامِلَيْهَا وَالْحَلَالِيهَا، وَكُذَّا وَكُذَّا، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (سَيَكُونُ يَوْمٌ يَمْتَلُونَ فِي الدُّعَا؛ فَمَنْ لَكَ أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ؛ إِنَّكَ إِذْ أَسْأَلْتَ الْجَنَّةَ، أَعْطَيْتَهَا وَتَا بِهَا مِنَ الْخَيْرِ، فَإِنْ أَعْلَزْتَ مِنَ النَّارِ، أَعْلَزْتَ بِهَا وَتَا بِهَا مِنَ الشَّرِّ)<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك: ما صح أن عبد الله بن مسعود سمع ابنه يقول: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْقَمَرُ الْأَبْيَضَ عَنْ يَمِينِ الْجَنَّةِ إِذَا دَخَلْتُهَا، فَقَالَ: أَيُّ بُنَيَّ!

سَلِّ إِلَهَ الْجَنَّةِ، وَتَعَوَّذْ بِهِ مِنَ النَّارِ؛ فَلَمَّا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:  
 ﴿إِنَّهُ سَبَّحُونَ فِي هَذِهِ الْأُمَمِ قَوْمٌ يَتَّقُونَ لِي الظُّهُورَ وَالذُّعَاءَ﴾<sup>(١)</sup>.

ومنها: الجهر بالدُّعَاءِ بما يُؤْذِي غيره؛ فَإِنَّ دُعَاءَ الْحَفَاءِ مِنْ عِلَامَاتِ  
 الْيَقِينِ بِقُرْبِ اللَّهِ وَسَمَاعِ نَجْوَاهُ، فَإِنَّهُ يَعْلَمُ وَيَسْمَعُ، وَلَهُ الْكَمَالُ فِي ذَلِكَ،  
 لَا يَزِيدُ عِلْمُهُ وَسَاعَةً يَرْفَعُ صَوْتِ الدَّاعِي، وَلَا يَنْقُصُ بِخَفِضِ صَوْتِهِ.  
 وَكُنَّا خَرَجَ الدَّاعِي عَنِ الْمَشْرُوعِ فَبِمُقْدَارِ خُرُوجِهِ يَكُونُ مَعْتَدِيًا  
 مَخَافَةَ بَهْوِهِ، ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ التَّعَذُّبَ﴾.

\* \* \*

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿عَذِّبُوا كَذَلِكَ لِقَوْمٍ كَفَرُوا فَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاحْشَدُوا﴾﴾  
 ﴿قُلْ وَلَا تَسْخَرُوا مِنِّي مِن قَوْلِكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (الأعراف: ١٧٣).

جَعَلَ اللَّهُ حَقَّ النَّاظِقِ بِالْأَكْلِ؛ لِأَنَّهُا فِي أَرْضِ اللَّهِ، وَكُلُّ الْأَرْضِ لَهُ،  
 وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ أَنَّهُ أَمَرَهُمْ بِالْأَكْلِ يَمْتَنِعُوا مِنْ أَكْلِ مَعِشَتِهِمْ لِي بِيُوتِهِمْ  
 وَلِقُوتِهِمْ؛ وَإِنَّمَا نَهَاغَهُمْ عَنْ مَتَاعِهَا مِنَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ مِنَ الْمَتَاعِ فِي  
 الْأَرْضِ، وَيُظْهِرُ هَذَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْقَمَرِ: ﴿وَيَذِيقُهُمْ أَنَّ إِلَهَهُمْ لَحَسْبُهُ﴾  
 ﴿يَذِيقُهُمْ كُلَّ شَرِّهِ لِيَحْشَرَهُ﴾ (٢٨)؛ أَي: إِنَّ لِلنَّاظِقِ شَرِّبَ يَوْمٍ، وَلَهُمْ شَرِّبَ يَوْمٍ  
 آخَرَ، يَتَرَوَّدُونَ بَيْنَ يَوْمٍ شَرِّبَهُمْ لِيَوْمِ النَّاظِقِ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ  
 النَّاسَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: الْمَاءِ وَالْخَلْقِ وَالنَّارِ، وَلَا يَجُوزُ مَنَعُ إِنْسَانٍ أَوْ  
 بَهِيمَةٍ عَمَّا لَمْ تَعْمَلْ أَيْدِيهِمْ مِنْ زَرْعٍ أَوْ نَعْيٍ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِلنَّاظِقِ لِمْرَدٍ  
 مَزِيدَ تَعْظِيمٍ؛ إِذْ جَعَلَهَا آيَةً لَهُمْ فِي هَلَاكِهِمْ إِنْ مَتَعَهَا أَوْ عَفَرُوهَا، وَاللَّهُ  
 يُعَظِّمُ مَنْ شَاءَ، وَعَلَى الْوَصْفِ وَالْقَدْرِ الَّذِي يَشَاءُ.

\* \* \*

(١) أخرجه أحمد (٥٥/٥)، وأبو داود (٩٦)، وابن ماجه (٣٨٦٤).



﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قَالِ يَقْوِيهِ، أَتَلَوْنَ الْحِكْمَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ  
أَمْرِ يَكُ الْعَالِيَيْنِ﴾ (١٨) إِنْ كُنْتُمْ تَقُولُونَ إِنْ جَاءَ قَهْرٌ مِنْ رَبِّكَ الْيَسْرُ  
أَنْتُمْ قَوْمٌ مُتَعَبُونَ﴾ (١٩) وَمَا سَكَتَ جَوَابَ قَوْلِهِ، إِلَّا أَنْ قَالُوا أَلَمْ يَعْلَمُوا  
بَيْنَ قَرْيَتَيْكُمْ مِنْ أَمْرِ أَنْشَأْتُمْ بَيْنَهُمَا (٢٠) فَأَجَبْنَاهُ وَأَعْلَاهُ إِلَّا مِمَّا تَكُنَّ كُنْتَ  
بَيْنَ الْقَرْيَتَيْنِ (٢١) وَأَنْظَرْنَا عَلَيْهِمْ نَظْرًا مُنَظَّرًا فَانْظُرْ حَيْثُ كُنْتَ عَوْدَةً  
الْتِهَانِيَّةَ﴾ (الأعراف: ٨٠ - ٨٤).

سَمَى اللهُ إِيَّانَ الدُّخْرَانِ فَاحِشَةً؛ تَبْشِيرًا لَهُ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا سَبَقَكُمْ  
بِهَا مِنْ أَمْرِ يَكُ الْعَالِيَيْنِ﴾ تَأْكِيدٌ لِشَاعِرِهِ وَمُخَالَفَةٌ لِلْفِطْرَةِ الْقَوْمِيَّةِ مَعَ تَكَاثُرِ  
النَّاسِ وَتَعَامُلِهِمْ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى حُجَّةِ الْفِطْرَةِ فِي الْحُكْمِ عَلَى  
الْأَفْعَالِ؛ كَاسْتِخْبَاتِ الشَّيْءِ وَاسْتِطَابَتِهِ، وَلَوْ لَمْ تَكُنِ الْفِطْرَةُ حُجَّةً، مَا  
كَانَ فِي ذِكْرِ إِحْدَائِهِمْ لِهَذَا الْقَعْلِ عَلَى مَنْ سَبَقَهُمْ مَعْنَى، إِلَّا لِأَنَّ الْفِطْرَةَ لَمْ  
تُؤَافِقْ عَلَى تَرْكِهِ إِلَّا لِشَاعِرِهِ، وَالزَّمَنُ سَابِقٌ لِلْقَوَائِدِ؛ لِأَنَّ مَثَلَ الذِّكْرِ لِلْأُنْثَى  
فِطْرِيٌّ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ بِغَيْرِ مُعَافَقَةٍ مُشْرُوعَةٍ، صَارَ مُحَرَّمًا، لَا لِأَصْلِ  
الْوُقُوعِ؛ وَإِنَّمَا لِعَدَمِ تَوَافُقِ شُرُوطِ جِلِّهِ، وَأَمَّا فَاحِشَةُ قَوْمِ لُوطَ، فَلَا تُجِلُّ  
أَصْلًا؛ لَا بِشُرُوطٍ وَلَا بِغَيْرِ شُرُوطٍ.

### تَنَازُّعُ الْغَرِيزَةِ وَالْعَقْلِ:

وَهُوَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ تَقُولُونَ إِنْ جَاءَ قَهْرٌ مِنْ رَبِّكَ الْيَسْرُ﴾ دَلِيلٌ  
عَلَى أَنَّ مَا دَفَعَهُمْ إِلَى ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ الْغَرِيزَةُ لَا الْعَقْلُ، وَالشَّهْوَةُ غَرِيزَةٌ  
يَشْتَرِكُ فِيهَا الْإِنْسَانُ مَعَ الْحَيَوَانَ، وَالْحَيَوَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فَيَأْتِي الذِّكْرُ  
الذِّكْرَ، وَقِيلَ: إِنَّهُ فِي أَرْذَلِ الْبَهَائِمِ؛ رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «لَيْسَ  
شَيْءٌ مِنَ الدَّوَابِّ يَعْمَلُ عَمَلُ قَوْمِ لُوطَ إِلَّا الْخَنَازِيرُ وَالْحَمَارُ»<sup>(١)</sup>؛ وَفِيهِ نَظَرٌ.

(١) أَخْرَجَهُ الْإِسْلَامِيُّ فِي مَقْصِدِ الْإِيمَانِ (١٨: ٥٠).

ولم يحِمل قوم لوط على ذلك عقلُ إنسانٍ، ولا شهوةُ حيوانٍ، فكان ذلك شهوةً عن هوى ومكائبة؛ ولذا قال تعالى: ﴿إِنَّكُمْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُشْرِقُونَ﴾.

ذكر الشهوة؛ إشارةً إلى أنه لا وجود لعقلٍ فيما غلبوا إليه، فليس التنزيغ عن شهوةٍ فيها جِلْمٌ؛ ولذا قال تعالى عنهم في سورة النمل: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُجَاهِلُونَ﴾ [٥٥]، فهم مُغْنَدُونَ على العقلِ واللبِّ كُلِّهِ؛ ولذا قال عنهم كما في سورة الشعراء: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ كَاذِبُونَ﴾ [١٦٦].

فقوم لوط أَلْمَزُوا العقلَ وتجاوزوا حدَّ الشهوةِ وجهتها، وسَرَفَهُمْ هو تعذبهم على الفطرة والشريعة، ففَقَلُّهُمْ غايةَ الجهلِ والمُعاندةِ الذي لا يمكن أن يكونَ معه شهوةٌ مِن جِلْمٍ أو فطرةٍ، فهو محضُ جهلٍ أَتْبَعَهُ من مكائبةٍ وعنادٍ.

### تدرُّج قوم لوط بالفاحشة:

وبذلك النظرُ الصحيحُ البَيِّنُ وإشارةُ القرآن: أن الفاحشةَ بدأت في قوم لوط بالزنى، حتى إنَّ الفطرَةَ الصحيحةَ لا تبدأ بأدبارِ الزَّوجاتِ حتى يَتَبَيَّنَ فيها الرغبةُ في غيرِ الزوجاتِ كما يَقَعْلُونَ بالزوجاتِ، ثُمَّ يَرْجِعُونَ إلى أدبارِ زوجاتهم، ثُمَّ أدبارِ الزانياتِ، فلَمَّا اسْتَمَرَّزُوا على ذلك، تَشَوَّعُوا إلى الرُّجالي.

وهذه خطواتُ إبليسَ في كُلِّ بابٍ مِنَ المحرماتِ، فالشيطانُ تَسْمَعِي عليه فطرَةَ الإنسانِ أَنْ يُخْرِجَهَا مِنْ وَطَنِ الزَّوجاتِ بالمشروعِ إلى إتيانِ الذَّكُورِ مباشرةً، وقد قال جامعُ بَنِ شَدَاوٍ: «كَانَتِ اللَّوْطِيَّةُ فِي قَوْمِ لُوطَ فِي النِّسَاءِ قَبْلَ أَنْ تَكُونَ فِي الرُّجَالِ بِأَرْبَعِينَ سَنَةً»<sup>(١)</sup>، وقال مجاهدٌ:

(١) تفسير ابن أبي حاتم (١٠١٨/٥).

«إِنَّمَا تَعْلَمَ قَوْمٌ لُّوِيثَ الثُّوَيْطَةِ مِنْ قَبْلِ نَسَائِهِمْ»؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ<sup>(١)</sup>.  
 وقال طائفة: «كَانَ بَذَّةٌ عَمِلَ قَوْمٌ لُّوِيثَ فَعَمِلَ الرُّجَالُ وَالنِّسَاءُ، ثُمَّ  
 فَعَلَهُ الرُّجَالُ بِالرُّجَالِ»؛ أَخْرَجَهُ الْحَكَلَالُ<sup>(٢)</sup>.  
 وَرَوَى فِي مَعْنَاهُ خَيْرٌ مَرْفُوعٌ، لَا يَصُحُّ.

وهذه طريفة إيليس في إغواء بني آدم، كما أَلْهَوَى الْعَرَبُ مِنَ  
 الْإِنْجِلِيزِ وَالْأَمْرِيكَانِ الْيَوْمَ بِتَشْرِيعِ مَا فَعَلَهُ قَوْمٌ لُّوِيثَ، وَقَدْ مَرُّوا بِمَا مَرَّ بِهِ  
 أَسْلَافُهُمْ مِنْ قَوْمِ لُّوِيثَ وَعَلَى نَفْسِي حُكْمَاتُهُمْ، وَقَدْ ذَلَّ النَّظَرُ وَالْأَبْصَارُ عَلَى  
 أَنَّ قَوْمَ لُّوِيثَ مَرُّوا بِخَمْسِ مَرَاحِلَ فِي فَاحِشَتِهِمْ:

المرحلة الأولى: وَقَوَّعَهُمْ فِي الزَّنى، فَخَرَّجُوا مِنَ الْمَكَانِ الْمَشْرُوعِ  
 مِنْ زَوَاجَتِهِمْ، إِلَى الْمَكَانِ ظَنِيٍّ مِنَ النِّسَاءِ الْمَحْرَمَاتِ عَلَيْهِمْ.

المرحلة الثانية: وَقَوَّعَهُمْ فِي أَدْبَارِ زَوَاجَتِهِمْ، قَبْلَ وَقُوعِهِمْ فِي  
 أَدْبَارِ الْمَحْرَمَاتِ عَلَيْهِمْ.

المرحلة الثالثة: وَقَوَّعَهُمْ فِي أَدْبَارِ النِّسَاءِ الْمَحْرَمَاتِ عَلَيْهِمْ.

المرحلة الرابعة: وَقَوَّعَهُمْ فِي إِيْيَانِ الرُّجَالِ شَهْوَةً وَتَرَوْهَ، لَا تَشْرِيعًا  
 لِفَعْلِهِمْ؛ كَتَشْرِيعِ الشَّرْعِ وَالْقَوْلَةِ إِيْيَانَ الرُّجَالِ لِلنِّسَاءِ فِي قُبُلِهِنَّ؛ فَإِنَّ  
 الْأَتَمَّ لَا تُشْرَعُ الشَّهَوَاتُ ابْتِدَاءً، وَلَكِنْ كَيْدًا بِهَا خُفْيَةً وَتَرَوْهَ يُسْتَرُّ بِهَا، ثُمَّ  
 يَجْسُرُونَ عَلَى فِعْلِهَا عِلَاقَةً، ثُمَّ يَغَاجِرُونَ بِهَا، ثُمَّ تَكُونُ يَغْلَا صَحِيحًا  
 وَشَرِيعَةً يُعْمَلُ بِهَا لَا يَجُوزُ إِتْكَارُهَا عَلَى فَاعِلِهَا.

المرحلة الخامسة: تَشْرِيعُهُمْ إِيْيَانَ الرُّجَالِ، فَبَعْدَمَا فَعَلُوا شَهْوَةً،  
 جَعَلُوهَا شَرِيعَةً وَكُفْرًا وَحَضَارَةً؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَا يَبْدُلُونَ بِالْمُجَافَرَةِ فِي

(١) «تفسير ابن أبي حاتم» (٢٩٠٤/٩).

(٢) «الملك» لأبي بكر الحلال (١٦٤/٤).

النوادي إلا لما يرضونه، كما قال تعالى: ﴿وَتَأْتُونَ فِي كَلْبِكُمْ السُّخْرَى﴾ [المكوت: ٢٩].

وهذه الخطوات والمراحل يدل عليها النظر والأثر، وكل خطوة فيها درجات، فالنفس لا تقارن الفاحشة حتى تستلذ النظر، ثم تستلذ المصافحة فالمجالسة فالمساواة والمقارنة.

وقد عظم قوم لوط فاحشتهم حتى جعلوها مزية لهم بين الأمم، وجعلوها شريفاً كنشرع نكاح الرجال للنساء، وقد صنعوا لتلك الفاحشة تماثيل من ذهب وحجارة وخشب تصور الفاحشة، فيعظمون تلك التماثيل والرسوم في مجالسهم ومعابدهم، حتى أصبح فخراً بتلك الضلال، كما قال تعالى: ﴿وَتَأْتُونَ فِي كَلْبِكُمْ السُّخْرَى﴾، بمعنى: مجاهرة ومفاخرة.

وقد زارني رجل من أطراف الأردن وأراني تماثيل وجنحها من خفي الجاهلية في أرض بخر استلحقها للزراعة، فوجد فيها نحواً من حجارة ومعادن تحسد فاحشة قوم لوط، ويقلها لا يجوز بيعها ولا اقتناؤها، بل يجب إتلافها، وظهر من تلك التماثيل ما يلحق قوم لوط من تعظيم لفاحشتهم وتأصيل العناد في نفوسهم لنبي الله لوط عليه السلام.

وظاهر فعلي قوم لوط: أنهم لم ينجسوا تلك التماثيل إلا لما تفاخروا بفحشتهم تلك، ويحتفل أن الذين مثلهم وصورهم هم الذين بدأوا بنشر تلك الفعلة، وليس أول من فعلها فيهم؛ لأن الفاعلين الأولين لها كانوا يستزون بها، والفواحش تبدأ خفية ثم تبيح ثم تُشرع، والأتم تعظم المشرعين للشبهات، لا الفاعلين للشهوات، والأظهر: أنهم عظموا أول من شرعها، لا أول من فعلها.

وما انتهى إليه قوم لوط انتهت إليه بعض قوَل الغرب في أوروبا وأمريكا اليوم، فبنذروا بالمراحل ثلثها التي بدأ بها قوم لوط، حتى آخرونها، فافترؤا وشرعوا إتيان الذكور للذكور، والإناث للإناث، ووضعوها العقوبة والوثنائق لذلك، وأمرهم سبتهى إلى وبالي؛ سنة الله في أمثالهم من الأمم.

حكمُ تسمية فاحشة قوم لوط بد (اللوطية):

وتسمية الفاحشة باللوطية جائز لا كراهة فيه، وهي نسبة إلى قوم لوط، لا إلى لوط؛ فقوم لوط مركب تركيباً إضافياً، ولا يمكن تعريف الفاحشة إلا بالثاني؛ فأضيفت إليه - فإثما لو نسبت إلى الأول من المركب (قوم لوط)، قيل في نسبتها: قومية، والفاعل قومي - كما ينسب إلى عبد قيس، فيقال: القيسي، ويقول ابن مالك:

وَأَنسَبَ إِصْطِرَ جُمْلَتُهُ وَصَفَرِ مَا رُكِبَ مَرْجَا وَلَكِنْ نَسَبَا

إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِأَبْنِ أَوَّابٍ أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ

وقد وردت في بعض الأحاديث، وهي - وإن كانت لا تخلو من عيب - إلا أن مجموعها ورواية الرواة لها دليل على جواز إطلاق تلك اللفظة، ولو كانت تلك اللفظة متكررة، لأنكر أنتم العيب متون تلك الأحاديث؛ فورد لفظ يستبحر فيها، وإعلالهم لأسانيدها دون متونها دليل على عدم تكاد هذا الإطلاق.

وصح إطلاق اللفظة في كلام بعض الصحابة كابن عباس، وجاء عن عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وغيرهم، وجماعة من أجله التابعين، واستفاضت على ألسنتهم؛ كابن المسيب وطاء والحسن والزهرى وأباهم ومن بعدهم من الأئمة الأربعة، ولم ينكرها أحد منهم.

وعليها يُترجم كثيرٌ من الأئمة عند الكلام على فاحشة قوم لوط، فيُعبَّرون عنها باللُّوطيَّة أو أخذ اللُّوطي ونحو ذلك، كما تُرجم على ذلك الثرميذي والنسائي وغيرهما.

وأما لم يُسمَّها الله بذلك في كتابه؛ لأنَّ الله حكى القصة حكايةً عن تلك الحال، ولم يوصف هؤلاء القوم بقوم لوط إلا بعد هلاكهم لاعتبار الأمم بهم وقيام الشجَّة عليهم، فلم يكن حينها اسمُ نبيِّ الله لوط عَلَمًا عليهم يُعرَّفون به، فلم يكونوا يُقرِّون بتبويُّو، ولم يكن أكثرُ الناس يَسُبُّونَهُم إلى لوط، فيقولون في حياتهم وحياة نبيِّهم: إنَّهم قومُ لوط، وكان يعلِّقُهم بسبِّ فاحشة في كلام الله، وكلام نبيِّه لوط، لا في كلامهم، ثم بعد هلاكهم واعتبار الأمم بهم، لم يكن يُستَوْن بعد ذلك إلا بقوم لوط، وفاحشتهم نسبةً إلى اسمهم بعد شيوخ تسمية الله والأمم لهم بقوم لوط.

وما جَزَى على السنة غير القرون واستغاض وشاع وذاع من غير تكبر: لا ينبغي لأحد إنكاره؛ لأنَّه في تحكيم الإجماع، والتزُّة عما اجتمع غير القرون على جوازه وعدم إنكاره: لا يُلَيِّقُ بِمَنْ عَرَفَ قُلَّ غير القرون في العلم والدِّبَانَة والورع وتعظيم الله وشعاره وتعظيم أنبيائه.

وهو الله تعالى: ﴿وَأَنْظَرْنَا عَلَيْهِمْ نَظَرًا مُبِينًا فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُطَاعُونَ﴾، ذكر الله المظر والمراد به الحجارة؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْظَرْنَا عَلَيْهِمْ حَبْلًا مِنْ بَيْبِطٍ﴾ (الهمز: ١٧٤)، وكانت الحجارة بين يمينها كما قال تعالى: ﴿إِذْ يُنَادِي بِحَبْلٍ مِنْ بَيْبِطٍ﴾ (الهمز: ١٧٤).

وقد جعل الله عقوبة قوم لوط بجعل عاليها سافلها، وإسقاط الحجارة عليها؛ كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَشْرًا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَنْظَرْنَا عَلَيْهِمْ حَبْلًا مِنْ بَيْبِطٍ﴾ (الهمز: ١٧٤).

واعتُكِفَ في عددِ قومِ لوط، وهل هم قريةٌ أو قَرْىٌ متفاربة؟ وليس في ذلك شيءٌ مرفوعٌ ثابتٌ، وعن السلفِ عددٌ متباينٌ جدًا، والله أعلمُ بذلك.

### عقوبةُ فاعلي اللواطِ:

وقد استدلَّ بظاهرِ عقوبةِ الله لقومِ لوط في هذه الآيةِ وغيرها من قال: **إِنْ جِزَاءُ مَنْ فَعَلَ عَمَلًا قَوْمِ لُوطِ الرَّجْمُ**، سواء كان بِكُفْرٍ أو نِسَاءٍ، لأنَّ الله عاقبَهُمْ بقلبِ أرضِهِمْ ثُمَّ رَجَمَهُمْ.

وفي الاستدلالِ بهذه الآيةِ على حدِّ الرجمِ نظرٌ؛ وذلك لأنَّ الله عاقبَهُمْ لاستحلالِهِمْ لها، لا لمجرؤِ الفعلِ؛ فقد كان منهم فعلُ الفاحشةِ وشبوغُها زمانًا قبلَ ذلك، ثُمَّ لَمَّا أَعْلَنُوا فِي قَوَائِمِهِمْ وَشَرَعُوهَا وَعَظَّمُوا ذَلِكَ وَاتَّخَذُوا بِهِ، أَرْسَلَ اللهُ إِلَيْهِمْ رَسُولًا، ثُمَّ عاقبَهُمْ لَمَّا عَصَوْهُ.

ولا خلافتَ عندَ العلماءِ أَنَّ فاحشةَ قومِ لوطِ أَعْظَمُ مِنَ الزَّنى؛ ولَمَّا ذَكَرَ اللهُ فَاحِشَتَهُمْ، قال: ﴿لَقَدْ أَفْلَحْتُمْ﴾ (المعجرات: ١٢٨)، وَلَمَّا ذَكَرَ الزَّنى، نَكَّرَ الفاحشةَ كما في قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّنى إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَسًّا سَبِيلًا﴾ (الإسراء: ٣٢)، فالتكثيرُ إشارةٌ إلى أَنَّ الزَّنى فاحشةٌ مِن جملَةِ الفواحشِ، وعُرِّتْ فاحشةُ قومِ لوطِ لبيانِ أَنَّها شاملةٌ لكلِّ فُحْشٍ، وقد سَمَّى اللهُ نِكَاحَ زَوْجَةِ الأبِ فاحشةً وَمَقْتًا وَمَسًّا سَبِيلًا، وَلَمْ يُسَمِّ اللُّواطَ مَقْتًا؛ لأنَّ آيَةَ نِكَاحِ زَوَاجَاتِ الْآبَاءِ فِي سِيَاقِ الْعَقُودِ، وَقُلْتُ بِتَضَمُّنِ تَشْرِيعِهَا وَاسْتِحْلَالِهَا، كَمَا تَقَدَّمَ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ لَمْ يَنْكِحُوا أُمَّهَاتُكُمْ مِنْكُمْ﴾ (النساء: ١٣٦)، فَهِيَ مَقْتٌ مِنْ جِهَتِهَا، سِوَا أَكَاثٍ بِعَقْدِهَا فَهُوَ اسْتِحْلَالٌ، أَمْ كَانَتْ زِنًى؛ فَهُوَ إِثْبَانُ ذَاتِ مُحَرَّمٍ.

وقد اختلفتِ العلماءُ في حدِّ فاعلي فعلِ قومِ لوط، على أقوالٍ: القولُ الأوَّلُ: ذَعَبَ عَائَةُ السلفِ: إلى أَنَّ فاعلَ فعلِ قومِ لوطِ

يُقْتَلُ، مُخَصَّنًا وَغَيْرَ مُخَصَّنٍ، وَقَدْ حَكَاهُ بَعْضُهُمْ عَنِ الصَّحَابَةِ إِجْمَاعًا،  
كَابْنِ الْقُضَائِي وَابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَهُوَ قَوْلُ جَمْهَوِرِ الْفُقَهَاءِ، وَاخْتَلَفُوا فِي صِفَةِ  
قَتْلِهِ: قِيلَ: يُرْجَمُ، وَقِيلَ: يُرْسَى مِنْ شَاهِقٍ، وَقِيلَ: يُرْسَى مِنْ شَاهِقٍ ثُمَّ  
يُثْبِتُ الْحِجَارَةَ كَمَا لُحِلَ بِقَوْمٍ لَوِيذًا، وَقَدْ صَحَّ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(١)</sup>  
وغيره، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَأَحْمَدُ فِي الْمَشْهُورِ، وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ.

وَبَعْضُهُمْ قَالَ يَقْتُلُهُ عَلَى أَيِّ طَرِيقَةٍ وَلَوْ بِالسَّيْفِ، أَوْ رَمِيٍّ مِنْ  
شَاهِقٍ، فَلَمْ يَحْتَمِلِ الرَّجْمَ مَقْصُودًا لِلذَّيْعَةِ.

وَلَا يُحْفَظُ مِنْ وَجُوِّ نَيْسَجٍ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ: أَنَّهُ قَالَ بِعَدَمِ قَتْلِ  
فَاعِلِ فِعْلِ قَوْمٍ لَوِيذًا، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ عَنْهُمْ فِي صِفَةِ قَتْلِهِ، وَمِنْ هَذَا اخْتَلَفَ  
الْفُقَهَاءُ لِأَجْلِ اخْتِلَافِهِمْ:

فَمَنْهُمْ: مَنْ جَعَلَ أَثْقَالَهُمْ كَانِ عَلَى حَدٍّ، لَا عَلَى تَعْزِيرٍ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ جَعَلَ أَثْقَالَهُمْ عَلَى تَعْزِيرٍ، لَا عَلَى حَدٍّ، لِأَنَّ اخْتِلَافَهُمْ  
فِي صِفَةِ قَتْلِهِ يُشِيرُ بِأَنَّهُ تَعْزِيرٌ، فَالْأَصْلُ فِي الْحُدُودِ: تَعْيِينُ صِفَةِ الْقَتْلِ،  
كَمَا فِي رَجْمِ الزَّانِي وَالْفِضَاعِيِّ وَبَيْنَهُمَا.

وَقَدْ جَاءَ فِي بَيَانِ حَدِّ فَاعِلِ اللَّوْطِيَّةِ أَحَادِيثُ مَرْفُوعَةٌ، مِنْ أَشْهُرِهَا  
حَدِيثُ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِرَفْعَةٍ: (مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَحْتَمِلُ حَمْلَ قَوْمٍ  
لَوِيذٍ، فَاغْتُلُّوا النَّجَاجِلَ وَالْمَشْقُوكَ بِهِ) رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَهُوَ فِي «السُّنَنِ»<sup>(٢)</sup>،  
وَفِيهِ كَلَامٌ، وَفِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَمِنْ فِعْلِ أَبِي بَكْرٍ، وَهِيَ مَعْلُومَةٌ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْنٍ وَمُجَاهِدٍ، بِحَدَّثَانٍ عَنْ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَعْنَةِ» (٢٨٣٣٧)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (١/٢٣٢).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١/٣٠٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٤٧٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٤٦٦)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٥٦١).



ابن عباس في البكر يُؤَخَذُ عَلَى الْوَلِيَّةِ، قَالَ: يُرْجَمُ<sup>(١)</sup>.

وروى صالح بن كيسان: قَالَ: سمعت ابن شهاب، عن سفيان بن المسيب: قَالَ: «جِئْنَا عَلَى الْوَلِيِّ الرَّجْمُ، أَخْصِنَ أَوْ كَمْ يُخْصَنُ، سُنَّةٌ نَافِئَةٌ»<sup>(٢)</sup>.

وسحره رواية صالح عن ابن شهاب من قوله<sup>(٣)</sup>.

وجاء عن إبراهيم: أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ كَانَ يَنْبَغِي لِأَخِي أَنْ يُرْجَمَ مَرَّتَيْنِ، لُرْجِمَ الْوَلِيُّ مَرَّتَيْنِ»<sup>(٤)</sup>.

وعن ابن جريج، عن عطاء وابن المسيب: أَنَّهُمَا كَانَا يَقُولَانِ: «الْقَاضِلُ وَالْمُتَعَوِّلُ بِمَنْتَرَلَةِ الرَّئِي: يُرْجَمُ الْقَيْبُ وَالْيَخْرُ»<sup>(٥)</sup>.

وروى عبد الله بن نافع، عن مالك بن أنس: «أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ، وَزَيْبَعَةَ، وَابْنَ مَرْثُومٍ: كَانُوا يَرْوُونَ الرَّجْمَ عَلَى مَنْ عَمِلَ عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ، أَخْصِنَ أَوْ لَمْ يُخْصَنَ»<sup>(٦)</sup>.

فَلِلْ قَاضِلِ قَاحِشَةِ قَوْمِ لُوطٍ:

وَمَنْ نَظَرَ إِلَى عَمَلِ الصَّحَابَةِ وَعَلِيَّةِ التَّابِعِينَ، وَجَدَ أَنَّهُمْ لَا يُخْرِجُونَ عَنِ الْعَمَلِ بِقَتْلِهِ، وَلَمْ يُعْتَرِضْ عَلَى ذَلِكَ فِيهِمْ مُعْتَرِضٌ، فَيُزَوَّى عَنِ أَبِي بَكْرٍ وَعَلِيٍّ بِنِ أَبِي طَالِبٍ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ تَحْرِيقُهُ، وَجَاءَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَمِيًّا مِنْ شَاهِدِي، وَاعْتَظَلْتُ التَّابِعُونَ عَلَى اخْتِلَالِهِمْ فِي ذَلِكَ.

(١) أخرجه أبو داود (٤٤١٣).

(٢) أخرجه الأجرى في فقه اللواط (ص ٧٠).

(٣) أخرجه البيهقي في فقه الإمامة (٥٠٠٧)، والأجرى في فقه اللواط (ص ٦٧).

(٤) أخرجه البيهقي في فقه الإمامة (٥٠٠٨)، والأجرى في فقه اللواط (ص ٦٨).

(٥) أخرجه الأجرى في فقه اللواط (ص ٦٨).

(٦) أخرجه الأجرى في فقه اللواط (ص ٦٩).

وفي ثبوت تحريقي فاعلي فاحشة قوم لوط عن أبي بكر ومن معه نظر، وروى التحريش له عن ابن الزبير وهشام بن عبد الملك، وفيه كلام كذلك.

وحمل بعض الفقهاء اختلاف الصحابة والتابعين على صفة القتل على أنه ليس بحد، وأن هذا من قرائن كونهم يحدونه تعزيراً، لأن الحدود كالتقصاص والرجم مبنية على القطع، ولو كانت تنقضي في كونها إزهاقاً للنفس.

القول الثاني: قالوا: إن اللواط كالزنى، يرجم المحضن ويجلد البكر، وهو أحد قولي الشافعي، ومال إليه بعض أصحابه، وذكر الربيع بن سليمان: أن الشافعي رجح عن القول بالرجم إلى أنه زنى، كما نقله البيهقي<sup>(١)</sup>.

وهو رواية عن أحمد.

وقد جاء في اعتبار اللواط زنى خبر من حديث أبي موسى: (إذا أتى الرجل الرجل، فهما زانقان، وإذا أتت المرأة المرأة، فهما زانقتان)، رواه البيهقي<sup>(٢)</sup>، ولا يصح.

القول الثالث: ذهبوا إلى أنه تعزير ولا حد فيه لا يتجاوز، بل بما يراه القاضي بما يزجره وغيره، وإليه ذهب أبو حنيفة، وحججهم في ذلك اختلاف السلف، والحدود قطعية، وأن هذه الفاحشة معروفة في الأمم السابقة، وبيان عقوبتها لو كانت حداً ضرورية لا تكون إلا بنص قطعي كحد الزنى، فإله ذكر حقيقة في القرآن، واللواط أولى منه.

وقد جاء عن بعض السلف الاستدلال على تعزير اللواط بقوله

(١) «السنن الكبرى» (٢/٢٣٣).

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٢٣٣)، و«معجم الإمام» (٥٠٧٥).



وَمِمَّا وَقَعُوا فِيهِ مِنْ أَكْثَرِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْهَاطِلِ: أَخَذَ الْمُشْجُورَ مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ؛ يَتَّبِعُونَ فِي الْمَرْقَاتِ وَيَأْخُذُونَ مِنْ كُلِّ صَاحِبِ مَالٍ عُشْرَ مَالِهِ أَوْ نَحْوَهُ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَيَحْذَرُونَ فِي عُشْرَاتِهِمْ مِنْ شُعَيْبٍ، وَيَتَّهِمُونَ بِالْكَذِبِ؛ لِيَتَّخِذَ النَّاسُ مِنْهُ؛ كَمَا قَالَ فِي هَذِهِ آيَةٍ: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِمَقْعَدِ جَرْحِ الْجَوْدِ وَتَقْلُوبَك عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

### المكوسُ والضرائب:

وَيَدْخُلُ فِي حُجْمِ مَا فَعَلَهُ قَوْمُ شُعَيْبٍ: الْمُكُوسُ الْمَأْخُودَةُ عَلَى التَّجَارِ وَأَهْلِ الْأَمْوَالِ، وَالْمَكُوسُ هِيَ الْأَمْوَالُ الْمَضْرُوبَةُ عَلَى الْأَمْوَالِ بِلا حَقٍّ، وَهِيَ عَظِيمَةٌ ذَلَّ النَّبِيُّ عَلَى كَوْنِهَا أَعْظَمَ مِنَ الزَّئِي، وَلَمَّا رَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ امْرَأَةً فِي الزَّئِي، قَالَ: (لَقَدْ قَاتَتْ قَوْمَهُ لَوْ قَاتَيْهَا صَاحِبُ مَكْحَسٍ لَفُتِرَ لَهُ)<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا كَانَتْ الْمَكُوسُ أَعْظَمَ مِنَ الزَّئِي مَعَ عَظَمَةِ الزَّئِي وَكَوْنِهِ مِنَ الْمُؤَيَّدَاتِ؛ لِأَنَّ الْمَكُوسَ تَتَضَمَّنُ حَقَّ الْمَخْلُوقِينَ مَعَ حَقِّ اللَّهِ، وَلَكُونَهَا إِفْسَادًا فِي الْأَرْضِ، وَهِيَ مِنْ جِنْسِ الْمُحَارَبَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا قَطْعُ طَرِيقٍ، وَهَذَا فَدَ يَكُونُ أَعْظَمَ وَأَشَدَّ مِمَّا لَوْ كَانَ مَعَهُ قَطْعُ طَرِيقٍ؛ لِأَنَّ قَطْعَ الطَّرِيقِ يُنْقِضُ بِالشَّيْرِ نَهَارًا وَبِرُقْفَةٍ، وَيَفْعَلُهُ النَّاسُ خُطْبَةً مَعَ عِلْمٍ بِتَحْرِيجِهِ، وَأَمَّا الْمَكُوسُ، فَتُؤَخَّرُ مَعَ إِظْهَارِ جَلِّهَا وَكَوْنِهَا حَقًّا لَا يَجْلِيهَا، وَهَذَا مُحَادَّةٌ هُوَ أَعْظَمُ مِنْ عِضْيَانِهِ مَعَ الْإِقْرَارِ بِالْمَعْصِيَةِ، وَارْتِكَابِ الصَّغَائِرِ مَعَ تَشْرِيعِهَا وَنَسِيئِهَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ارْتِكَابِ الْكِبَائِرِ غَيْرِ الشُّرْكِ مَعَ الْإِقْرَارِ بِأَنَّهَا عِضْيَانٌ هُوَ. وَتَعَدَّدَتْ أَسْمَاءُ الْمُشْجُورِ، فَتُسَمَّى الْخَرَاجُ وَالْجَمَارُكُ وَالْمُكُوسُ وَالْإِتَاوَةُ وَالرَّسُومُ.

## أنواع الضرائب والعشور:

والعشور التي تؤخذ من المسلمين، وتسمى بعضها اليوم ضرائب، على نوعين:

النوع الأول: أموال يفسرها الحكام والسلاطين على التجار وأصحاب الأموال المسلمين بلا شيء يُقابلها من عمل، فلا يحملون لهم منافعهم، ولا يحمونهم لهم، فذلك العشور والضرائب محرمة بلا خلاف، وهي من جنس ما كان يفعلهُ قومٌ شعيب، كمن يأخذ نسبةً على كلِّ المبيعات وعلى التجرارات والمدخرات والمملوكات، وما يؤخذ على أشخاص العاملين، فكلُّه عشور محرمة.

النوع الثاني: الأموال التي تؤخذ على التجارة وأصحاب المال والعامل مقابل عمل يُقدِّمهُ السُّلطان والحاكم ونظامه لهم، وذلك بحمل منافعهم وحمايتهم من قطاع الطريق:

فإن كانت تلك الخدمة التي تُقدِّم لأصحاب الأموال من بيت المال، وفي المال العام قُترة على إعانة الناس وحفظ مالههم ورعايتهم، فذلك حقٌّ لهم لا يؤخذ عليه جزاء.

وإن كان في بيت المال عجزٌ وضعف، فيجوز أخذ مالٍ على التجارات والمال بوقدارٍ ما يُقدِّم عليه من عمل وجهٍ، كتحميلهِ وحفظهِ وتخزينهِ، ويكون بالعدل المقتدر، لا بما يزيد عن ذلك، لأنَّ الدول لا تأخذ أن يقوم الناس بحفظ أمنهم في الشرفات والأسواق والمتاجر فتضمت حبيهُ السُّلطان، ولا يقوم ذلك إلا بأخذ ما يُقابلهُ، وهذا كله مشروعٌ جوازُهُ بشرطين:

الأول: أن يكون مقابل عمل يُقدِّم لصاحب المال والتاجر.

الثاني: أن يكون بوقدارٍ ذلك العمل لا يزيد عليه، فلا يكون في

المأخوذ على صاحب المال عتق<sup>(١)</sup>؛ كَمَنْ يُعْبَدُ لِلنَّاسِ الْجُسُورَ وَالظُّرُفَاتِ  
وَالْمَصَالِحَ الْعَائِثَةَ، وَيُفْسِدُهَا مَرُورَ النَّاسِ عَلَيْهَا وَيَجِبُ رَعَايَتُهَا، فَيُؤْخَذُ  
مِنْهُمْ قُدْرَ رَعَايَتِهَا.

أَخَذَ الضَّرَائِبَ مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ:

وَيَجُوزُ اخْذُ الْعُشُورِ وَالضَّرَائِبِ عَلَى أَمْوَالِ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ؛ وَهَذَا  
عَمَلٌ عَمَرَ وَأَمَرَهُ الصَّحَابَةُ عَلَى ذَلِكَ، وَالْكَافِرُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَرَبِيًّا  
فَالْأَصْلُ فِي مَالِهِ الْجَلْبُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَمِّيًّا؛ فَيَجُوزُ اخْذُ الْجِزْيَةِ مِنْهُ،  
وَأَخْذُ الْجِزْيَةِ مِنْهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ فِي أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْمُسْلِمِينَ،  
يُقَدَّرُهُ حَاكِمٌ عَادِلٌ عَلَى مَا أَقَامَ الْعَدْلَ فِيهِمْ مِنْ غَيْرِ ظُلْمِهِمْ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَمَرَ: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَأْخُذُ مِنَ النَّبِطِ  
مِنَ الْجَنْطَلَةِ وَالزَّيْتِ يَضِفُ الْعُشْرَ؛ يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يَنْتَحِرَ الْحَقْلُ إِلَى  
النَّبِيطَةِ، وَيَأْخُذُ مِنَ النَّبِيطَةِ الْعُشْرَ»؛ رَوَاهُ مَالِكٌ<sup>(٢)</sup>.

وَأَخْرَجَ مَالِكٌ أَيْضًا فِي «الْمَوْطَأِ»، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ  
يَزِيدَ؛ أَنَّهُ قَالَ: «كُنْتُ مُلَاحِظًا عَامِلًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَلَى  
سُوقِ النَّبِيطَةِ فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَكُنَّا نَأْخُذُ مِنَ النَّبِطِ الْعُشْرَ»<sup>(٣)</sup>.

وَالْأَحَادِيثُ الْمَرْفُوعَةُ فِيهَا لَا تَصَحُّ، وَأَعْلَى شَيْءٍ صَحِيحٌ فِي جَوَازِ  
أَخْذِ الْعُشُورِ مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ عَنْ عُمَرَ وَأَمَرَهُ الصَّحَابَةُ، وَيُرْوَى عَنْهُ  
أَبِي دَاوُدَ؛ مِنْ حَدِيثِ حَرْبِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي أُمٍّ، عَنْ أَبِيهِ؛  
قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْعُشُورُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَلَيْسَ  
عَلَى الْمُسْلِمِينَ عُشُورٌ»<sup>(٤)</sup>، وَلَا يَصَحُّ.

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (عيد البائي) (٢٨١/١).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢٨١/١).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٠٤٦).

وَلَا يُحْفَظُ لِعَمَرٍ مَخَالَفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي جَوَازِ ذَلِكَ، وَقَدْ رَوَى  
عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ صَعْبٍ بْنِ شُعْبٍ: «كُتِبَ أَهْلُ مَثَبِجَ وَمَنْ  
وَدَّاهُ بَحْرِي عَدَدًا إِلَى عُمَرَ بْنِ الْكَطَّابِ يَتَرَضَّوْنَ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلُوا بِجَارَتِهِمْ  
أَرْضَ الْعَرَبِ وَلَهُمُ الْعُشُورُ بِهَا، فَتَأَوَّزَ عُمَرُ فِي ذَلِكَ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ،  
وَأَجْمَعُوا عَلَى ذَلِكَ، فَهُوَ أَوَّلُ مَنْ أَخَذَ مِنْهُمْ الْعُشُورَ»<sup>(١)</sup>.

وَلَمَّا فَتَحَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْبَرَ، أَبْقَى رَقِيَّةَ الْأَرْضِ بِأَيْدِي يَهُودَ؛ نَظِيرَ  
خُرَاجٍ يُؤَدُّونَهُ إِلَى الْمُسْلِمِينَ، وَمِثْلَ ذَلِكَ فَعَلَ عُمَرُ فِي سَوَادِ الْعِرَاقِ.

وَلَمَّا كَانَتِ الْعُشُورُ وَالْجَزْيَةُ عَلَى الْكُفَّارِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِمْ فِي  
مَالِهِمْ زَكَاةٌ وَلَا صَدَقَةٌ كَالْمُسْلِمِينَ، فِي تَقْوِيهِمْ وَمَوَائِيهِمْ وَتَجْلِيلِهِمْ؛ كَمَا  
قَالَ مَالِكٌ: «لَيْسَ عَلَى أَهْلِ الدُّعَى وَلَا عَلَى الْمُجُوسِ فِي تَجْلِيلِهِمْ،  
وَلَا تُرْوِيهِمْ، وَلَا تُزْوِيهِمْ، وَلَا مَوَائِيهِمْ؛ صَدَقَةٌ؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ إِنَّمَا  
وُضِعَتْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ؛ تَطْهِيرًا لَهُمْ، وَرَدًّا عَلَى لِقَائِهِمْ»<sup>(٢)</sup>.

وَلَمْ يَكُنْ عُمَرُ يَأْخُذُ الْعُشُورَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ لَمَّا  
سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ: «خَلَّ عِلْمُكَ عُمَرَ أَخَذَ الْعُشُورَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؟ فَقَالَ: لَا، لَمْ  
أُغْلِقْهُ»<sup>(٣)</sup>.

وَقَدْ كَانَ عُمَرُ يَأْخُذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ زَكَاةً، وَمِنَ النَّسَائِيْنَ عُشُورًا؛ كَمَا  
جَاءَ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ؛ قَالَ: «بَعَثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ﷺ عَلَى الْعُشُورِ،  
فَقُلْتُ: كَيْفَ عَلَى الْعُشُورِ مِنْ بَيْنِ عِلْمِكَ؟ فَقَالَ: أَلَا تَرَاهُ أَنْ أَجْعَلَكَ  
عَلَى مَا جَعَلَنِي عَلَيْهِ عُمَرُ بْنُ الْكَطَّابِ ﷺ؟ أَمَرَنِي أَنْ أَخْذَ مِنْ

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مَعْلُوفَاتِهِ» (١: ١١٨) وَ (١٩٢٨).

(٢) «مَوْعِظَاتُ مَالِكٍ» (١/ ٢٧٩).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو حَبِيدٍ فِي «الْأَمْوَالِ» (١٦٤٤).

الْمُسْلِمِينَ وَتَبَعَ الْمُشْرِكُ، وَمِنْ أَهْلِ الْقَمَةِ نُسِفَ الْعُثْرُ، وَبُيِّنَ لَا دِفْعَةَ لَهُ الْعُثْرُ<sup>(١)</sup>.

### أَخَذَ خَرَاجَ الْأَرْضِ مَعَ الزَّكَاةِ:

وَإِذَا كَانَ الْمُسْلِمُ يَنْتَفِعُ بِأَرْضِ الْخَرَاجِ، فَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي جَوَازِ اخْتِذِ خَرَاجٍ عَلَيْهِ مَعَ الزَّكَاةِ عَلَى فَوْكَيْنِ:

وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: عَلَى جَوَازِ اجْتِمَاعِ الْخَرَاجِ وَالزَّكَاةِ فِي مَالِ الْمُسْلِمِ الْمُتَنَفِّعِ مِنَ الْأَرْضِ الْخَرَاجِيَّةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَجْعَلُونَهَا فِي حُكْمِ كِرَاءِ الْأَرْضِ؛ فَعَلَيْهِ دَفْعُ حَقِّهَا إِلَى أَهْلِهَا، وَأَهْلُهَا بَيْتُ الْمَالِ؛ كَمَا لَوْ اكْتَرَى أَرْضًا مِنْ أَحَدٍ، فَلَا يَمْتَنِعُ الْكِرَاءُ الزَّكَاةَ، وَلَا الزَّكَاةُ الْكِرَاءَ.

### أَخَذَ الْمَالِ مِنَ النَّاسِ عِنْدَ الْإِلَاسِيِّ بَيْتَ الْمَالِ:

وَأَجَازَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ: أَنْ يَأْخُذَ السُّلْطَانُ الْمَالِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ خُلُوعِ بَيْتِ الْمَالِ مِنَ الْمَالِ؛ فَيَأْخُذُ بِمَا يَحْفَظُ قِوَامَ الدَّوْلَةِ وَيَحْمِي تَقْوَرَهَا وَدَاجِلَتَهَا، وَلَا يَظْلِمُ وَلَا يَبْخِي وَلَا يَغْنِبُ أَحَدًا فِي الْأَخْذِ مِنْهُ، وَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْسُّلْطَانِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ شَيْئًا عِنْدَ خُلُوعِ بَيْتِ الْمَالِ مِنَ الْمَالِ، إِلَّا بَعْدَمَا يَسْتَوْفِيَهُمْ وَيَسْتَعْطِيَهُمْ، فَيَسْتَحِثُّ الشُّجَارَ وَأَهْلَ الْجَنَّةِ عَلَى الْإِنْفَاقِ عِنْدَ الْحَاجَاتِ الْعَامَّةِ، فَإِنْ أَنْفَقُوا وَارْتَفَقَ بَيْتُ الْمَالِ، لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ أَنْفَقُوا وَلَمْ يَكْتَفِ، جَازَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِقَدْرِ الْعَوَزِ وَالْحَاجَةِ، وَقَدْ صَحَّ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «لَمْ اسْتَفْلِحْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَلْهِمْتُ، لَأَخْذْتُ فُضُولَ الْأَغْنِيَاءِ، لَنَسْتَفْهَمَهَا فِي فُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢١٠/٩).

(٢) أخرجه ابن زنجويه في «الأموال» (١٣٦٤).



ولا يَجُلُّ بغير الضرورات ولا ما زادَ عن الحاجة؛ فإنه لا يَجُلُّ مالُ امرئٍ مسلمٍ إلَّا بطيبِ نفسٍ منه، ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قد مَرَّتْ بِهِ شِدَائِدُ وبِالشُّلُوبِ فَقَاتَتْ وَحَاجَاتُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْخُلَفَاءِ، لَمَّا كَانُوا بِالْخُلُودِ أُمُوالِ النَّاسِ تَرْفَهُ، بَلْ كَانُوا يَسْتَجِثُّونَهُمْ لِيُخَفُّوا فَيُخَفُّونَ وَيُكْتَفَرُونَ.

ولو أَخَذَ الْحَاكِمُ زَكَاةَ الْأَغْنِيَاءِ وَاسْتَحْتَنَمَ عَلَى الصُّلَفَةِ، لَمْ يَحْتَجِ الْمُسْلِمُونَ غَالِبًا لِغَيْرِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ أَكْثَرَ الْفَقْرِ فِي الدُّوَلِ يَكُونُ بِسَبَبِ أَمْرَيْنِ: إِثْمًا بِضَعْفِ جَبَايَةِ الصُّلَفَةِ الْمَشْرُوعَةِ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ، أَوْ بِسُوءِ إِسْمَتِهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ بَعْدَ حَتْمِهَا.

ولو أَقَامَ الْحُكَّامُ الْقَوْلَ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ، لَمْ يَحْتَاجُوا فِي الْغَالِبِ إِلَى سَدِّ بَيْتِ الْمَالِ بِغَيْرِ الْمَالِ الْمَشْرُوعِ؛ فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِبَيْتِ الْمَالِ مَوَارِدَ؛ مِنْهَا الزَّكَاةُ وَالصَّدَقَةُ وَالْغَنِيمَةُ وَالْفَيْءُ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ اشْتَرُوا سَكِينَةً﴾﴾ [الأعراف: ١٦٠].

ذَكَرَ اللَّهُ فِي آيَةِ سُجُودِ السُّحُورَةِ، وَظَاهَرُ سُجُودِهِمْ: أَنَّهُ مِنْ غَيْرِ صَلَاةٍ؛ لِأَنَّهُمْ أَلْفُوا سَاجِدِينَ كَمَا كَانُوا يَتَعَلَّوْنَ لِقِرْعُونٍ وَلِأَلْهَيْهِمْ، وَقَدْ شَرَعَ اللَّهُ الصَّلَاةَ وَجَعَلَ فِيهَا أَعْمَالًا، مِنْهَا: مَا يَصْحُحُ التَّعَبُّدَ بِهِ مَتَرَفًا بِهَا صَلَاةً، وَمِنْهَا: مَا لَا يَصْحُحُ التَّعَبُّدَ بِهِ مَتَرَفًا، وَإِنَّمَا جَازَ لَكُونِهِ فِي صَلَاةٍ؛ فَالصَّلَاةُ تَتَضَمَّنُ أَعْمَالًا كَالْقِيَامِ وَالْقُعودِ، وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَإِشَارَاتٍ؛ كَرَفْعِ الْيَدَيْنِ وَالْإِصْبَحِ فَلَيْسَ كُلُّ مَا جَازَ فِي الصَّلَاةِ بِحَرَكَةٍ خَارِجِهَا، فَمِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ:

التَّعَبُّدُ بِالْقِيَامِ وَخَلَّةُ:

الْقِيَامُ: وَالْقِيَامُ عِبَادَةٌ فِي الصَّلَاةِ لَا خَارِجُهَا؛ فَلَا يَصْحُحُ مِنْ أَحَدٍ أَنْ

يَقِفُ مُتَعَبِّدًا لَهُ بِلا صَلَاةٍ بِالْإِتِّفَاقِ، مَا لَمْ يَكُنْ قِيَامُهُ لِأَجْلِ عَمَلٍ مُقْصُودٍ  
أَوَّلَى مِنْهُ كَالدُّعَاءِ، كَمَنْ يَقِفُ عَلَى الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ يَذْعُو، فَإِنَّمَا وَقَفَ  
لِأَجْلِ الدُّعَاءِ لَا لِذَاتِ الْقِيَامِ، فَشَرَعَ الْقِيَامُ تَبَعًا، وَمِثْلُهُ الْوُقُوفُ لِلدُّعَاءِ  
عِنْدَ الدُّعَاءِ فِي رَمِي الْجِمَارِ وَبَعْرَةَ، وَعِنْدَ الشَّائِئِ وَالنِّقَافِ الصُّفِيِّ، كَمَا  
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُهُ فِي بَدَنِ وَغَيْرِهَا.

### التَّعَبُّدُ بِالرُّكُوعِ وَخَلَّةٌ:

وَمِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ: الرُّكُوعُ، وَلَيْسَ عِبَادَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ بِحَالٍ، فَلَا يَصِحُّ  
مِنْ أَحَدٍ أَنْ يَرْفَعُ هُوَ مِنْ غَيْرِ صَلَاةٍ وَلَوْ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ؛ لِأَنَّ الرُّكُوعَ إِنَّمَا  
شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ بِلا خِلَافٍ، وَلَمْ يُتَعَبَّدِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا أَصْحَابُهُ بِالرُّكُوعِ  
بِحَالٍ، وَلَمْ يُشَرَّعْ لَهُ لِلرُّكُوعِ سَبَبٌ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ.

وَمِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ: التَّعَبُّدُ بِالإِشَارَةِ بِالْيَدَيْنِ أَوْ بِالإِصْبَعِ: وَشَرَعَ فِي  
الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا، وَلَكِنْ بِسَبَبٍ قَدْ ذُلَّ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ؛ فَقَدْ شَرَعَ النَّبِيُّ ﷺ  
الإِشَارَةَ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَالرُّكُوعِ وَالرُّفْعِ مِنْهُ، وَشَرَعَهَا فِي  
غَيْرِهَا عِنْدَ الْمُرُورِ بِالحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَبَذْلِ السَّلَامِ، وَلَكِنْ لَا يُشَرَّعُ التَّعَبُّدُ بِهَا  
مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ ذُلَّ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ، وَمِثْلُهَا الإِشَارَةُ بِالإِصْبَعِ؛ فَشَرَعَتْ فِي  
التَّشَهُُّدِ فِي الصَّلَاةِ، وَجَوُزُ رَفْعِهَا عِنْدَ الدُّعَاءِ خَارِجَ الصَّلَاةِ، وَعِنْدَ التَّنَظُّقِ  
بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَذَلِكَ الإِشَارَةُ لَيْسَتْ عِبَادَةً وَحْدَهَا، فَلَا يُتَعَبَّدُ بِهَا بِمَجْرَدِهَا  
كَمَا يُتَعَبَّدُ بِالسُّجُودِ.

### التَّعَبُّدُ بِالْجُلُوسِ:

وَمِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ: الْجُلُوسُ، وَهُوَ مُشْرُوعٌ فِي الصَّلَاةِ عَلَى أَحْوَالٍ  
وَأَوْصَافٍ؛ كَالْتَّشَهُُّدِ وَبَيْنَ السُّجُودَيْنِ، وَيُشَرَّعُ التَّعَبُّدُ لَهُ بِالْجُلُوسِ فِي  
الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ لِلذِّكْرِ وَالتَّنَظُّقِ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا شَرَعَهُ اللَّهُ، وَلَا يُشَرَّعُ

التعبُّدُ لله بالجلوسِ المجزئ بلا سببٍ يقتَرِنُ به؛ فليس عبادَةً في ذاته.

حكمُ السجودِ بسببٍ وغيرِ سببٍ:

وَمِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ: السُّجُودُ؛ وَهُوَ أَعْظَمُ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ، وَأَعْظَمُ مِنَ الْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ وَالْجُلُوسِ، وَأَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ إِلَى رَبِّهِ، وَهُوَ سَاجِدٌ. وَيُشْرَعُ فِي الصَّلَاةِ وَفِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، وَفِي غَيْرِ الصَّلَاةِ: كَسُجُودِ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ وَالْآيَةِ، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي جَوَازِ التَّعَبُّدِ لله بِالسُّجُودِ بِلَا سَبَبٍ عَلَى قَوْلَيْنِ:

وَالْأَصَحُّ: عَدَمُ جَوَازِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَشْرُوعًا، لَنَدَّ الدَّلِيلُ عَلَى التَّعَبُّدِ بِالسُّجُودِ؛ فَهُوَ أَيْسَرُ لِلْمُسْلِمِ مِنْ إِنْشَاءِ الصَّلَاةِ، وَقِيَاسُ جَوَازِهِ عَلَى جَوَازِ الصَّلَاةِ خَطَأٌ؛ فَإِنَّ الصَّلَاةَ قَدْ نَدَّ الدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِهَا بِسَبَبٍ وَغَيْرِ سَبَبٍ؛ فَشَرَعَ اللهُ التَّوَاتُلَ الْمُطْلَقَ، وَلَمْ يُشْرَعْ السُّجُودَ الْمُطْلَقَ، وَهُوَ أَيْسَرُ وَأَسْهَلُ وَأَوْلَى لَوْ كَانَ جَائِزًا أَنْ يَرَدَ الدَّلِيلُ فِي جَوَازِهِ.

ثُمَّ إِنَّهُ لَمْ يَنْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَسْجُدُ بِلَا سَبَبٍ، لَا هُوَ وَلَا أَصْحَابُهُ، وَكُلُّ السُّجُودِ الْعَرَوِيِّ عَنْهُمْ فَكَانَ لِسَبَبٍ خَارِجٍ عَنْ مَجْرَدِ السُّجُودِ؛ كَالْتَّلَاوَةِ؛ فَلَوْلَا التَّلَاوَةُ مَا سَجَدَ، وَكَسُّجُودِ الْآيَةِ؛ فَلَوْلَا الْآيَةُ مَا سَجَدَ، وَكَسُّجُودِ الشُّكْرِ؛ وَلَوْلَا ظَهْوَرُ التَّعَبُّدِ مَا سَجَدَ.

وَالْقَوْلُ بِمَشْرُوعِيَّةِ السُّجُودِ بِلَا سَبَبٍ: يُعْطَلُ الصَّلَاةُ، وَلَوْ كَانَ، لَظَهَرَ الْعَمَلُ بِهِ فِي السَّالِفِينَ؛ فَإِنَّ السُّجُودَ أَعْظَمُ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ، وَتَشَوُّفُ النَّاسِ إِلَيْهِ؛ وَمِنْ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: (خَلَيْكَ بِكَفَرَةِ السُّجُودِ إِلَهُ؛ فَإِنَّكَ لَا تَسْجُدُ إِلَّا لِهَيْئَةٍ، إِلَّا رَفَعَكَ اللهُ بِهَا قَوَّجَةً)<sup>(١)</sup>، وَالْمَرَادُ بِذَلِكَ: الصَّلَاةُ، لَا السُّجُودَ الْمَجْرُودَ، فَالْهِيَئَةُ يُسَمَّى

الصلاة سجوداً؛ وذلك لأنَّ الشيء يُسمى بأعظم ما فيه. أو بالعظيم فيه، كما يُسمى الإنسان رَقَبَةً، فيقال: عَتَقَ رَقَبَةً، ويُقال في الحيوان والإنسان: رَأْسٌ، لأنَّ الرأسَ أعظم ما فيه.

ومن العلماء: من يقول بأسباب تُجيزُ السجودَ غير منصوصٍ عليها في الشريعة؛ وإنما أدخلوها من باب الاجتهاد؛ فحملَ بعضُ الناس قولَهُمْ ذلك على جوازِ التعبدِ بالسجودِ بلا سبب، وليس كذلك؛ كما ينقلُهُ بعضهم عن ابنِ تيمية؛ أنه قال: «ولو أَرَادَ الإنسانُ الدُّعاءَ، فَتَقَرَّ وجهُهُ لله في الشرابِ، وسَجَدَ له لِيَذْهَبَ؛ فهذا سجودٌ لأجلِ الدُّعاءِ، ولا شيء يَمْنَعُهُ»<sup>(١)</sup>.

وابنُ تيمية؛ إنما جعلَ سبباً جائزاً للسجودِ، ولم يجعلِ السجودَ بلا سببٍ جائزاً؛ ولفرقَ بينَ هاتينِ الحالَّتَيْنِ، وقد نصَّ ابنُ تيمية على كراهةِ السجودِ بلا سببٍ؛ كما في «اختياراتِ البجلي»<sup>(٢)</sup>.

وكثيرٌ من العلماء على كراهةِ السجودِ بلا سببٍ، ونصَّ على تحريمِهِ الجَوْنِيُّ وأبو حامد الغزاليُّ والنوويُّ والجزيريُّ عبد السلام، وغيرُهم كثيرٌ.

ومن الفقهاء - خاصة أهلُ الرأي المتأخِّرينَ منهم - من يُجيزُ ذلك، ويتوقَّفُ في مشروعِيَّتِهِ، والسجودُ عبادةٌ؛ إن لم يكن مشروعاً فهو ممنوعٌ.

وظاهرُ سجودِ الشَّحَرَةِ: إنما سجودُ آيةِ لَنَا رَأْفًا مِنْ دَلَالَةٍ حَقَّ اللهُ عَلَيْهِمْ، وإما لأجلِ الدُّعاءِ بقبُولِ التَّوْبَةِ وَخَفَرَانِ فِيهِمْ، وإما أَنْ يَكُونَ لِإِبْرَاهِيمَ إِيْمَانِهِمْ بِاللَّهِ؛ فَإِنَّ الْأَعْمَالَ أَثْبَتَتْ مِنَ الْأَقْوَالِ؛ فَأَرَادُوا أَنْ يُبَيِّنُوا

(١) «الفتاوى الكبرى» (٥/ ٣٤٠).

(٢) «الاختيارات الفقهية لابن تيمية (ص ٩٢).

أَنَّهُمْ يَسْجُدُونَ لِلْغَيْمِ فِرْعَوْنُ وَيَعْبُدُونَ اللَّهَ وَحْدَهُ، وَقَدْ بَكَرُوا اجْتِمَعَتْ فِيهِمْ  
تِلْكَ الْأَشْيَاءُ كُلُّهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ كُنتُمْ أَتَىٰ عَمَرَٰ أَسْبَابَٰ أَشْأَ وَأَوَّحَىٰ إِلَىٰ ثَمُودَ إِذْ تَتَّقِيهِ قَوْمَهُ ۖ أَيْ أَتَىٰ أَشْرَبَ بِسَكَكِهِ لَلْجَبْرِ فَالْجِبَّتْ وَنَدَىٰ النَّاسَ عَمْرَٰ عَمَّا قَدْ عَلِمَ كُلُّ لَأَمٍ نَّشَرَهُمْ ۖ وَظَلَّكَ عَلَيْهِمُ الْقَسَمَ ۖ وَأَرْكَا عَلَيْهِمُ الْغَمَ ۖ وَانْشَلَوْا كُفُلًا يَنْ كَيْبَتٍ مَا زَوَّجْتُمْ وَمَا ظَلَمْتُمْ ۖ وَلَكِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾﴾ (الاحزاب: ٤٦).

لَمَّا دَخَلَ بَنُو إِسْرَائِيلَ فِي الْبَيْتِ، أَعْطَاهُمُ اللَّهُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ، وَقَدْ  
جَعَلَ اللَّهُ الشَّرَابَ بِمَدْوَنِهِمْ؛ فَقَدْ كَانُوا اثْنَيْ عَشَرَ مِائَةً، لِكُلِّ مِائَةٍ مِائَةُ  
شَرْبٍ مِنْهَا هُوَ وَمَنْ مَعَهُ؛ رَوَى عِزُّوهُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: «فَلَيْكَ فِي  
الْبَيْتِ؛ ضَرَبَ لَهُمْ مُوسَى الْخَمْرَ، فَصَارَ فِيهِ اثْنَا عَشَرَ عَيْنًا مِنْ قَاءٍ، لِكُلِّ  
مِائَةٍ مِائَةُ شَرْبٍ مِنْهَا» (١).

وَرَوَى النَّسَائِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا، فِي كُلِّ نَاحِيَةٍ ثَلَاثَةٌ أَعْيُنٍ، وَأَعْلَمَ كُلُّ بَيْتٍ عَنْهُمْ أَيْنَ يَشْرَبُونَ مِنْهَا»<sup>(١٠٠)</sup>.

وَيُنَحِّهِ قَالَ مَجَاهِدٌ وَجُؤَيْزٌ وَغَيْرُهُمَا (٢٧).

وفي هذا: أَنَّ الْأَصْلَ مَسَاوَةُ الرَّحِيْقِ فِي الْعَطِيْقِ، فَإِنَّ هَذَا أَقْوَمُ  
لِلصَّفَاءِ ثَلَاثِهِمْ، وَقَضَاءِ ظَلَمِهِمْ، وَقَطْعًا لِلشَّرَاحِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَنْ يَلِي  
أَثَرَهُمْ.

(N) القسم الطبي (V/T).

(٢) المخرج الثاني، هو: المجلس الأعلى، (١١٣٦).

(3) ينظر : تفسير الطبري (4/1)، وتفسير ابن أبي حاتم (1/144).

## اتخاذ المرفاء والتقياء:

وفي ذلك: مشروعية جعل المرفاء والتقياء على الناس؛ يؤمرون بشأنهم، ويرفعون قسمة عطاياهم بينهم؛ كما فعل الأسباط مع من كان معهم؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ قَوِّرَ ثَوْبَهُ أَتَىٰ بِكُلِّ مَلَكٍ وَهُوَ يُقُولُ: ﴿وَعَلَيْكُمْ أَلْفُ عَشْرَ أَكْشَافًا﴾﴾ (الأعراف: ١٥٩ - ١٦٠).

ومن السياسة الشرعية: جعل تقياء في المجتمعات؛ على كل جهة وناحية وجماعة من الناس واحد بين السُلطان حالهم، ويرفع حاجتهم، ويرفع فينتقم، ولا تكون للواحد منهم شوكة يفتتت بها على إمام المسلمين.

ومن ذلك: تمييز ما لكل بلدة وجماعة عما للآخرى؛ حتى لا تتنازع مع غيرها؛ فإن الناس تتنافس على الدنيا وتتقاتل عليها، وفي فصل الحقوق وتعيينها فطغى للنزاع والخلاف؛ ولذا قال تعالى مظهرًا لهذه: ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مِشْرَبَهُمْ﴾، وقد قال يحيى بن النضر: قلت لخبزير: كيف عليم كل أناس مشربهم؟ قال: كان موسى يفسع الحجر ويقول من كل ميوط رجل، ويضرب موسى الحجر فينجز منه اثنا عشرة عينًا، فيفسع من كل عين على رجل، فيذهب ذلك الرجل ببطة إلى تلك العين<sup>(١)</sup>.

وبمثل هذا العدل والتمييز يندفع الفساد والبغى والطغى، ولما كان ذلك كذلك، أقام الله بقسمة الحقوق والرؤى العدل؛ قال كما في البقرة: ﴿سُئِلُوا ذَاتَ بَيْنٍ أَنَّهُمْ وَلَا تَحْتَوَىٰ فِي الْأَنْبِيَاءِ مُبِينِينَ﴾ (١٦٠).

(١) «تفسير ابن أبي حاتم» (١/ ١٧٢).

حكّم أخذ السلطان من بيت المال وحذوفه:

ويأخذ الحاكم من بيت المال ما يكفيه ويغنيوه عن الاشتغال بالتكسب؛ حتى لا تتعطل مصالح المسلمين باشتغالهم عنهم؛ وبهذا القدر كان يأخذ أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ - عليهم رضوان الله - لأن المال يملك للمسلمين ومضابيحهم، لا يملك بخص السلطان.

ولذا قال أبو بكر الصديق: «إني ما أحببت من دنياكم بشيء، ولقد أقمت نفسي في مال الله وقريه المسلمين مقام الوصي في مال اليتيم؛ إن استغنى تعففت، وإن افتقر أكلت بالمعروفة»<sup>(١)</sup>.

وذوي عن عمر بن الخطاب قوله: «والله، ما كنت أرى هذا المال يجر لي من قبل أن أليه إلا بحقه، وما كان فقد أحرمت عليّ منه إذ وليته، فأصبح أمانتي»<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا المعنى عنهما شيء غير قليل.

### قسمة المال العام:

والأصل: أن العطية تكون بين الرعية بالسواء، إلا لمصلحة عامة واجبة تقتضيه؛ فيكون من باب تأليب القلب، ودفع شر ذي الشر.

ومن واجبات السلطان في المال: قسمة المال في مهنته، فلا يقدم حلقاً على آخر منه، فضلاً عن تقديم شر على خير، وباطل على حق؛ فالمال أمانة، ومن وضعه في موضع وهو يعلم موضعاً أوجب منه وأحق، فقد تخوّض في مال الله بخير حق؛ كما قال ﷺ: (إِنْ رَجَعْنَا تَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ بِخَيْرٍ حَقٍّ؛ فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)<sup>(٣)</sup>.

(٢) الطبقات الكبرى (٣/٦٧٧).

(١) تاريخ الطبري (٢/٢٤).

(٣) أخرجه البخاري (٣١١٨).

وَمَنْ تَصَرَّفَ فِي مَالِ الْمُسْلِمِينَ بِغَيْرِ رِجْوَاهُ، فَفِيهِ صِفَةٌ مِنَ الْمُلُوكِ،  
وَمَنْ صَرَفَهُ بَعْدَ بَيْنِ النَّاسِ بِالْعَدْلِ وَعَلَى حَقِّ اللَّهِ، فَهُوَ خَلِيفَةٌ عَلَى نَهْجِ  
النَّبِيِّ؛ فَقَدْ سَأَلَ عُمَرُ سَلَمَانَ الْفَارِسِيَّ: «أَتَمْلِكُ أَنَا أَمْ خَلِيفَتُهُ؟» قَالَ: «إِنْ  
أَنْتَ جَبَيْتَ مِنَ الْأَرْضِ الْمُسْلِمِينَ دِرْهَمًا أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ، ثُمَّ وَضَعْتَهُ فِي  
غَيْرِ حَقِّهِ، فَأَنْتَ مَلِكٌ»<sup>(١)</sup>.

### إعطاء الحاكم مالا لأحد دون غيره:

وللحاكم أَنْ يُعْطِيَ مِنَ الْمَالِ لِأَحَدٍ مَا لَا يُعْطِي غَيْرَهُ، إِذَا قَامَتْ  
مصلحة عامة، لَا مصلحة خاصة يتضرر بها غيره، فربما كان أو جماعة،  
وقد أعطى النبي ﷺ أقوامًا، وترك آخرين؛ لمصلحة تأليفهم، لَا لمصلحة  
أشخاصهم ودنياهم يَتَفَعَّلُونَ بها وَيُضَرَّرُ بِذَلِكَ غَيْرُهُمْ، وَالْحَاكِمُ نَائِبٌ عَنِ  
الْمُسْلِمِينَ فِي التَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ بِمَا يُصْلِحُ بَيْنَهُمْ وَدُنْيَاهُمْ، وَهِيَ  
«الصَّحِيحَتَيْنِ»؛ مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ عَدِيٍّ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُعْطِيَ رَهْطًا  
وَسَعْدُ بْنُ جَالِسٍ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَهْطًا هُوَ أَغْنَاهُمْ إِلَيَّ، فَقُلْتُ:  
يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فَلَانٍ؟» فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، فَقَالَ: «(أَوْ  
مُسْلِمًا)، فَسَكَّتُ قَلِيلًا، ثُمَّ خَلَفَنِي مَا أَعْلَمُ بِهِ، فَكُنْتُ لِمَقَالَتِي، فَقُلْتُ:  
مَا لَكَ عَنْ فَلَانٍ؟» فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، فَقَالَ: «(أَوْ مُسْلِمًا)، ثُمَّ خَلَفَنِي  
مَا أَعْلَمُ بِهِ، فَكُنْتُ لِمَقَالَتِي، وَخَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: (يَا سَعْدُ،  
إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ، خَشْيَةً أَنْ يَخْبِتَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ)»<sup>(٢)</sup>.

وقد قال النبي ﷺ: «مَا أُعْطِيكُمْ وَلَا اسْتَنْعَمْتُ، إِنَّمَا أَنَا قَائِمٌ» أَخْبَرَهُ  
عَبْتُ أَبِيزٍّ<sup>(٣)</sup>، وَفِي لَفْظٍ: «(إِنْ أَنَا إِلَّا خَائِفٌ)»<sup>(٤)</sup>.

(١) الطبقات الكبرى (٣/٦٠٦).

(٢) أخرجه البخاري (٢٧)، ومسلم (١٥٠).

(٣) أخرجه البخاري (٣١١٧).

(٤) أخرجه أحمد (٣/٢١٤)، وأبو داود (٢٩٤٩).





تَطَبَّعَتْ نَفُوسُ النَّاسِ عَلَيْهِ، وَتَوَارَدَ عَلَى الْأَذْهَانِ انْبِصَارَاتُ الذِّهْنِ إِلَيْهِ عِنْدَ ذِكْرِهِ، فَذَلِكَ الْعُرْفُ.

### أنواع أعراف الناس:

وَنُخْتَلِفُ الْبُلْدَانُ فِي أَعْرَافِهَا، وَكُلُّ بَلَدٍ مُحْكَمٌ بِعُرْفِهِ مَا لَمْ يَفْصِلْ فِيهِ الْحُكْمُ مِنَ الشَّرْعِ، وَقَدْ اِجْتَمَعَ بِالْعُرْفِ السَّلَفُ لِقَوَائِمِ الْأَدْلَى، وَالْعُرْفُ عَلَى نَوْعَيْنِ:

عُرْفٌ فَاسِدٌ، وَعُرْفٌ صَالِحٌ:

فَأَمَّا الْعُرْفُ الْفَاسِدُ: فَمَا خَالَفَ الشَّرْعَ وَالْفِطْرَةَ الصَّحِيحَةَ، فَلَوْ تَعَارَفَ النَّاسُ عَلَى مُحَرَّمٍ وَشَرٍّ، فَيَجِبُ إِتْكَارُهُ فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ دَلِيلًا يَسْتَجِزُّ الْأَحَدُ بِهِ، فَقَدْ تَعَارَفَ الْأُمَمُ عَلَى حَرَامِ جَاءِ الْأَنْبِيَاءُ بِإِتْكَارِهِ؛ مِنْ الْكُفْرِ، وَأَكْلِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ، وَاللُّوْطِ، وَتَطْفِيفِ الْبُحْثَالِ وَالْيَزَانِ، وَالتَّعْرِي، وَالْبَغْيِ وَالظُّلْمِ، وَوَأَوِ الثَّنَاتِ، وَقَتْلِ الْأَوْلَادِ.

وَأَمَّا الْعُرْفُ الصَّحِيحُ: فَمَا لَمْ يُعَارِضْ مَا حَدَّثَهُ الشَّرِيعَةُ وَوَضَعَتْهُ، فَلَاخِذٌ بِذَلِكَ صَحِيحٌ، وَيُحْتَمَلُ مَجْمَعُ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ وَالشُّرُوطِ عَلَيْهِ؛ فَالْقَاعِدَةُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ: أَنَّ الْمَعْرُوفَ عُرْفًا كَالْمَشْرُوطِ شَرْطًا، وَذَلِكَ فِي الْحَقُوقِ وَالْعُقُودِ وَالشُّرُوطِ، وَالْأَلْفَاظِ، كَالْفُلْجِ وَالسَّبِّ وَالِاسْتِهْزَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقُلِ الْخَوَلَاءُ لَهُمْ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا وَلِلْمَرْءِ مِمَّا كَسَبَتْ أَيْمَانُهُ﴾ (البقرة: ٢٢٣)، وَقَالَ ﷺ لِبَنَاتِ رُؤَيْبِةَ أَبِي سَلْيَانَ، وَقَدْ شُكَّتْ لَهُ شَيْخُ رُؤَيْبِةَ: (خُلِي مَا يَخْلِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ) (رواه البخاري<sup>(١)</sup>).

وَقَدْ تَبَيَّنَ فِي الشَّرْعِ الْعَمَلُ عَلَى عُرْفِ الصَّلَاةِ الْأَوَّلِ، لَا تَعْيِينَ لَهُ

(١) أخرجه البخاري (٥٣٦٤).

وتحريراً للخروج عليه، فَيُطْلَقَ النَّامُ حَقًّا شرعيًّا؛ وإنما هو إفرادٌ لغزبٍ،  
وعلاماً ذلك خروجُ الصحابة وخير القرون عنه مع جلوسهم به، وأقوى  
ذلك عملُ أهل المدينة ومكة.

وما بين فقيهِ من السلف والأئمة الأربعة إلا وقد عَمِلَ بِالْغُزْبِ،  
ولكن تَخْتَلِفُ درجة اعتبارهم به وجعلوا دليلاً من الأدلة؛ فَغَزَبَ المالكيةُ  
والحنفيةُ إلى كونه دليلاً.

وهو له تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ﴾، فيه عدمُ اعتبارِ غُزْبِ الجُهَالِ  
والضُّلَالِ، وما تعارضَ عليه القلةُ مما لا يُقَرُّ به العامةُ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَزِيدُكَ مِنَ التَّائِبِينَ تَرْجُحًا فَاسْتَعِذْ بِأَقْوَى اللَّهِ  
سَبْعُ عَشْرَ﴾﴾ (الأنعام: ٢٠٠).

في هذه الآية: مشروعية الاستعاذة عند ورود الشيطان على الإنسان  
بخطرات السوء، أو دخوله الإنسان أماكن يغلب عليها الشيطان كأماكن  
القلبي والنَّجَسِ، أو الخلوات الموحشة والبغايا المظلمة التي يغلب على  
الظنِّ ورود الجن والشياطين إليها، ولو لم يرد دليلٌ في خاصِّ ذلك.

### الاستعاذة عند التناوب:

ومن ذلك: الاستعاذة عند التناوب؛ فهو وإن لم يصح فيه شيء  
مرفوع، إلا أنه لما صحَّ أنَّ التناوب من الشيطان؛ كما في قوله ﷺ:  
(التَّائِبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَكَّلْ مَا اسْتَطَاعَ؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ  
إِذَا قَالَ: هَا، ضَجَّكَ الشَّيْطَانُ)<sup>(١)</sup>، فإنه يُسْتَحَبُّ الاستعاذة عنده ولو لم  
يَرِدْ دليلٌ بخصوصه؛ لعموم الآية، ويُروى عن ابن مسعود قال:

(١) أخرجه البخاري (٣٢٨٩)، ومسلم (٢٩٩٤).

«الْتَأَلُّبُ فِي الصَّلَاةِ وَالْعَقَاسُ مِنَ الشَّيْطَانِ؛ فَتَعَوَّدُوا بِاللهِ مِنْهُ»؛ رواه ابن أبي شيبة، عن يزيد بن أبي ظبيان، وهو ضعيف<sup>(١)</sup>.

والاستعاذة عند الشيطان والشعور به والقرب من مواضع مشروعة، وهي كمشروعية تخصيص الحديث من أنواع الذكّر بالقول عند تجلّده التّسمية؛ لأنّ من شجرها عند الله عليها؛ فلا يحتاج المؤمن إلى نص في كلّ نعمه تتجسّد أنّ يحصّها بالحمد لله من دون الأذكار؛ كما أنّه لا يحتاج إلى نص في كلّ قرّب للشيطان منه أنّ يحصّها بالاستعاذة بالله منه من دون الأذكار والأدعية؛ وذلك لأنّ الله عظم وقال: ﴿وَإِنَّا بِكَرْفِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ تَرَجُّعٌ فَاسْتَوْدِ وَلَوْ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِمٌ﴾.

#### مواضع الاستعاذة:

وقد جاء في الوحي بيان لمواضع الشيطان من الإنسان، وشُرعت لها عندنا الاستعاذة:

فمنها: التّغيب؛ كما قال النبي ﷺ للمغاصب: (إِنِّي لَأَعْلَمُ كَلِمَةً لَوْ قَالَهَا ذَقَبَ عَنْهُ مَا يَجِدُ، لَوْ قَالَ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ، ذَقَبَ عَنْهُ مَا يَجِدُ)<sup>(٢)</sup>.

ومنها: الحُلُم؛ كما قال ﷺ: (الْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا حُلِمَ أَخَذَكُمُ حُلُمًا يَخَافُهُ، فَلْيَتَضَنَّنْ عَنْ بَسَارِهِ، وَلْيَتَعَوَّدْ بِاللهِ مِنْ شَرِّهَا)<sup>(٣)</sup>.

ومنها: عند سماع نهيّ الحبيب؛ كما قال ﷺ: (إِذَا سَمِعْتُمْ نَهْيَ الْجَمَلِ، فَتَعَوَّدُوا بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ؛ فَإِنَّهُ رَأَى شَيْطَانًا)<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧٩٨٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٢٨٧)، ومسلم (٢٦١٠).

(٣) أخرجه البخاري (٣٢٩٢).

(٤) أخرجه البخاري (٣٣٠٣)، ومسلم (٧٧٩٩).

ومنها: عند الولادة ووضع الجنين؛ كما قال ﷺ: (كُلُّ بَنِي آدَمَ يَطْعَمُ الشَّيْطَانَ فِي جَنْبِهِ وَإِضْبَاعِهِ حِينَ يُولَدُ، حَتَّى يَمْسِيَ بَنِي مَرْيَمَ)<sup>(١)</sup>، وقد قالت امرأة عمران لما وضعت مريم: (هَذِهِ أَهْلُهَا وَلَكِ تَوَلَّيْتُهَا مِنْ كَلْبَتِي الْكَبِيرِ) (آل عمران: ٤٦)، ويكون النموذ للتخفيف من أثر الشيطان لا لمحوه لأن الله أَلَدَّه على الجميع إلا عيسى.

ومنها: عَطَرَاتُ السُّوءِ التي يَسْتَدْرِجُ بها الشيطان الإنسان لِيُفْسِدَ إِيْمَانَهُ بِهِ، كما في قوله ﷺ: (يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ كَذَا وَكَذَا؟ حَتَّى يَقُولَ لَهُ: مَنْ خَلَقَ رَأْسَكَ؟ فَيَذَّابِلُ ذَلِكَ، فَيَسْتَعِذُّ بِاللَّهِ وَلِيَتَّقِيَ)<sup>(٢)</sup>.

ومنها: ما جاء أنه من كيد الشيطان ووساويهِ بالإنسان؛ كالغفاب المصلي، وكذلك وسوسة في صلاته، وحينما اشْتَكَى عثمانُ بنُ أبي العاصي للنبي ﷺ من ذلك، قال: (ذَلِكَ شَيْطَانٌ يُقَالُ لَهُ: غُزَزْتُ، فَيُذَا أَحْسَنَتْهُ، فَتَمُوذُ بِاللَّهِ وَتَهُ، وَتَقُولُ عَلَى يَسَارِكَ فَلَاخًا)؛ كما رواه مسلم<sup>(٣)</sup>، وفيه أن الإنسان قد يُجَسِّسُ بالشيطان؛ ولذا قال عثمانُ بنُ أبي العاصي في هذا الحديث: (فَقَعَلْتُ ذَلِكَ، فَأَدْعِيَهُ اللَّهُ عَنِّي).

وقد تُسْتَعَذُّ الاستعاذة من الشيطان في مواضع لم يأتِ التصريح بعليتها والجموع منها:

كالاستعاذة قبل القراءة في الصلاة وخارجها، وظاهره: أنه صَرَفَ للشيطان أن يقطع عنه تدبُّره وتأمُّله وحضور قلبه، ولا يُشْكِلُ على هذا: أن قراءة القرآن في نفسها مُنْفَرَّةٌ للشيطان؛ وذلك أن الاستعاذة سابقة للقراءة، صارفةً لحضور الشيطان ولو في أول القراءة، وهي تنصُّفُ الدعاء والاتِّجاء إلى الله، وقد يكون في ذلك جُحْمٌ آخرى الله أعلم بها.

(١) أخرجه البخاري (٣٢٨٦).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٤).

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٠٣).

وَبُشِّرَ هَذَا الْاسْتِعَاذَةُ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ، كَمَا فِي «السُّنَنِ»؛ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ، قَالَ: (أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ، وَيُوجِّهُهُ الْكَرِيمِ، وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ، مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ)<sup>(١)</sup>. وَعِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ يَقُولُ: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(٢)</sup>.

وَالْاسْتِعَاذَةُ عِنْدَ كُلِّ مَوْضِعٍ يَكُونُ فِيهِ شَيْطَانٌ ذَلِكَ الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ، دَلِيلٌ مِنْ جَنَسِ النَّسِيحِ عِنْدَ تَنْزِيلِ اللَّهِ مِنَ الْفَاطِ وَالْعَمَالِ الْفَاصِ وَلَوْ لَمْ يَرُدَّ فِي تَحْنِي الْفَاطِ وَالْأَفْعَالِ حُكْمٌ خَاصٌّ، وَمِنْ جَنَسِ الصَّدَقَةِ بَعْدَ السَّيِّئَةِ، وَمِنْ جَنَسِ قَوْلِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، عِنْدَ التَّلَاسِ بِقَوْلِ الْكُفَرِ وَفَعْلِهِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، كَمَا قَالَ ﷺ: (مَنْ خَلَّفَ فَقَالَ فِي خَلْفِهِ: وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى، فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَى أَكْبَرُكَ، فَلْيَصْنَعْ)<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا الْقَوْلُ بِعَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ الْاسْتِعَاذَةِ عِنْدَ التَّائِبِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيَّنَّ أَنَّ التَّائِبَ مِنَ الشَّيْطَانِ وَأَمَرَ بِكَفْلِهِ حَسَبَ الْاسْتِعَاذَةِ وَلَمْ يُرِيدْ إِلَى الْاسْتِعَاذَةِ، كَمَا أَرَشَدَ عِثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاصِي عِنْدَ إِحْسَابِهِ بِالشَّيْطَانِ بِحَوْلِ بَيْتِهِ وَبَيْنَ صَلَاتَيْهِ، فَأَمَرَهُ بِالْاسْتِعَاذَةِ وَالتَّقَلُّبِ: فَهَذَا كَثِيرٌ مِنَ النَّعْمِ الَّتِي يَذْكُرُهَا اللَّهُ وَيَذْكُرُ أَنَّهَا مِنْ عَزَائِهِ وَلَا يَتَّصِلُ عَلَى الْحَمْدِ، فَلَيْسَ كُلُّ نَعْمَةٍ يَذْكُرُ أَنَّهَا مِنَ اللَّهِ وَلَا يَأْمُرُ بِالْحَمْدِ عِنْدَ ذِكْرِهَا: لَا يُشْرَعُ الْحَمْدُ لِلذَّكَاءِ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ عَمَلٍ يَذْكُرُ اللَّهُ أَنَّهُ مِنَ الشَّيْطَانِ وَلَا يَأْمُرُ بِالْاسْتِعَاذَةِ مِنْهُ عِنْدَ ذِكْرِهِ لَهُ: لَا يُشْرَعُ لَهُ الْاسْتِعَاذَةُ؛ لِكثَرَةِ الْأَنْوَاعِ وَتَعَدُّدِهَا، فَكَتَفَيْ بِالْأَمْرِ الْعَامِّ.

• • •

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو طَالِبَةَ (١٦٦). (٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٧٧٣).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٨٦٠)، وَمُسْلِمٌ (١٦١٧).

﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِمْ لَهْ وَاجْهِتْ لِقُلُوبِكُمْ  
رُحْمًا﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

نزلت هذه الآية في الصلاة، أُمِرُوا بالإنصات فيها؛ تعظيماً لها ولو لم يكن هناك قراءة مسموعة، وإذا كانت الصلاة جهرية، فالإنصات أكثراً ولما قدّم الله الاستماع على الإنصات؛ لأنه هو المقصود منه، فقد يُصَيِّت مَنْ يَسْمَعُ وَلَا يَسْمَعُ.

وحكى أحمد الإجماع في أن تُزولها في الصلاة، وحكاه مثله الجصاص وغيره.

#### المقصود من الإنصات في الصلاة:

وقد اختلفت في المقصود من الإنصات في الصلاة: هل هو منع للكلام الناس أو هو شامل حتى للقراءة؟ وقد جاء أن هذه الآية نزلت في الصلاة بعدما كانت الرخصة لهم أنهم يتكلمون فيها، وقد ثبت ذلك كما رواه ابن مسعود؛ قال: «كُنَّا يُسَلِّمُ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فِي الصَّلَاةِ، فَجَاءَ الْقُرْآنُ: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِمْ لَهْ وَاجْهِتْ لِقُلُوبِكُمْ رُحْمًا﴾»<sup>(١)</sup>.

وجاء عن بعض السلف؛ صحّ عن ابن عباس وابن المسيّب ومجاهد والنخعي وغيرهم؛ أنها نزلت في الصلاة للإنصات خلف الإمام في الصلاة الجهرية؛ فلا يُقرأ القرآن وبهذا جزم أحمد، وهذا ظاهر دعوله في الآية؛ لأن الله قال: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِمْ لَهْ وَاجْهِتْ﴾، وليس كل الصلوات جهرية يجب الإنصات فيها لأجل الاستماع، فأكثرت الركعات سرية؛ ففي الفرائض بث ركعات جهرية، وهن: الفجر وركعتا المغرب والعشاء الأوليان، هذا يوم الجمعة فتزيد فتكون ثمان ركعات،

وَأَمَّا السُّرُتَةُ فَلِاحِدَى عَشْرَةِ رَكْعَةً، إِلَّا الْجُمُعَةَ فَفِيهَا سِتُّ وَكِعَابٌ سِرَّةٌ.

وبين السلف: مَنْ عَتَمَ الْحُكْمَ لِكُلِّ قِرَاءَةٍ فِي صَلَاةٍ وَظَرِهَا، وَفِي كُلِّ ذِكْرٍ كُتِبَتْ الْجُمُعَةُ وَالْمِئَتَيْنِ وَظَرِهَا، وَهَذَا لَيْسَ مِنَ الْخِلَافِ فِي سَبَبِ نَزُولِ الْأَيُّدِ وَإِنَّمَا فِي تَعْمِيقِ حُكْمِهَا.

### الإنصات عند سماع القرآن خارج الصلاة:

وَمَنْ سَمِعَ قِرَاءَةً فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، فَلَا يَخْلُو مِنْ حَالَتَيْنِ:

الأولى: أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا بِالْقِرَاءَةِ كَمَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ فِي مَجْلِسٍ هُوَ فِيهِ وَيُجَهِّزُ بِالْقِرَاءَةِ لِلنَّاسِ، فَلِإِنْصَاتِهِ مَشْرُوعٌ، وَلَقُوَّةٌ فِيهِ مُحَرَّمٌ، وَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِي الْكَلِمَةِ وَالْكَلِمَتَيْنِ لَمَنْ حَوْلَهُ الَّتِي لَا تُلْجِبُ قِيَّةَ الْقُرْآنِ وَتُعْظِمُهُ.

الثانية: أَلَّا يَكُونَ مَقْصُودًا بِالْقِرَاءَةِ كَمَنْ يَسْمَعُ رَجُلًا يَقْرَأُ لِنَفْسِهِ، أَوْ يَسْمَعُ مُقْرَأًا يَقْرَأُ غَيْرَهُ، أَوْ خَلِيقَةً عِلْمٌ لَيْسَ هُوَ فِيهَا، أَوْ إِمَامًا يُصَلِّي بِالنَّاسِ فِي مَسْجِدٍ لَيْسَ هُوَ مِنْهُمْ؛ فَلَا يَدْخُلُ فِي مَشْرُوعِيَةِ الْإِنْصَاتِ الْمَقْصُودِ فِي الْأَيَّةِ.

والجوابُ إِنَّمَا هُوَ فِي الصَّلَاةِ لَا خَارِجَهَا، وَقَدْ صَحَّ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ حَبِيبٍ أَنَّهُ قَالَ: «رَأَيْتُ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ، وَعُظْمَاءَ بَنَ أَبِي زُبَايْحٍ، يَتَحَدَّثَانِ وَالْقَاصُّ يَمُصُّ، فَقُلْتُ: أَلَا تَسْتَعِينَانِ إِلَى الذِّكْرِ وَتَسْتَوْجِبَانِ التَّوَعُّدَ؟ قَالَ: نَنْظُرَا إِلَى، ثُمَّ أَتَبَلَا عَلَى حِدِيثِهِمَا، قَالَ: فَأَعَدْتُ، فَتَنَظَّرَا إِلَى، ثُمَّ أَتَبَلَا عَلَى حِدِيثِهِمَا، قَالَ: فَأَعَدْتُ الثَّالِثَةَ، قَالَ: فَتَنَظَّرَا إِلَى، فَقَالَا: إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾»<sup>(١)</sup>.

(١) تفسير الطبري (٦٥٩/١٠).



وقال بجواز الكلام خارج الصلاة معيذ بن جبير، والشَّعْبِيُّ، وقتادة، والنَّعْمِيُّ، وغيرهم.

ولا يختلف العلماء في أن هذه الآية نزلت في الانصات في الصلاة؛ كما حكى الإجماع أحمد والشافعي، وإنما الخلاف في فروع مسألة القراءة خلف الإمام، وقد حكى أحمد إجماع من سبق على أن من ترك القراءة خلف الإمام في الصلاة الجهرية أن صلاته لا تبطل؛ فقال: «ما سمعنا أحداً من أهل الإسلام يقول: إن الإمام إذا جهر بالقراءة لا تجزئ صلاة من خلفه إذا لم يقرأ»<sup>(١)</sup>.

### القراءة خلف الإمام في الجهرية:

وقد اختلف العلماء في القراءة خلف الإمام في الجهرية على أقوال، أشهرها قول ثلاثة:

الأول: أنه لا يقرأ خلف الإمام في الجهرية؛ وهو قول جماهير العلماء وعامة السلف، وهو قول الأئمة الأربعة، ومنهم الشافعي في القديم.

ومن العلماء من قال: إنها لا تجب حتى في السرية؛ وهو قول أبي حنيفة ورواية عن أحمد؛ لظاهر قوله ﷺ: (مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ، فَلْيَقْرَأْهُ لَهُ قِرَاءَةً) رواه أحمد وابن ماجه، عن جابر<sup>(٢)</sup>، ورواه مالك في «الموطأ»، عن وهب بن غيثان، عن جابر؛ من قوله<sup>(٣)</sup>، وهو أرجح، وله طرق مرفوعة لا يصح منها شيء.

القول الثاني: أن القراءة تجب خلف الإمام في الجهرية، وفي

(١) «المنهاج» لابن قدامة (٢/ ٢٧٧).

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٣٣٩)، وابن ماجه (٨٥٠).

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» (١/ ٨٤).

السُّرِّيَّةُ مِنْ بَابِ أَوَّلِي، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي الْجَدِيدِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ، فَيُوجِبُ الشَّافِعِيُّ الْقِرَاءَةَ فِي مَسْكَاتِ الْإِمَامِ؛ لِيَجْتَمَعَ بَيْنَ الْأَمْتَالِ لِلْأَيَّةِ، وَهُوَ الْإِنْصَافُ، وَبَيْنَ الْإِتْيَانِ بِالرُّكْنِ، وَهُوَ الْقِرَاءَةُ.

وَنَقَلَ الْبُزْجِيُّ أَنَّهُ يَقْرَأُ قِيَمًا أَسَرَّ الْإِمَامُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةِ الْأَوَّلِيَّةِ، وَأَمَّ الْقُرْآنَ فِي الْأَخْرِيَّةِ، وَفِيهَا جَهَرَ فِيهِ الْإِمَامُ لَا يَقْرَأُ مَن غَلَقَهُ إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ.

وَكَانَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ يُوجِبُ الْقِرَاءَةَ فِي الصَّلَاةِ السُّرِّيَّةِ دُونَ الْجَهْرِيَّةِ، ثُمَّ أَوَجَّهَهَا فِي الْجَمِيعِ فِي قَوْلِهِ الْجَدِيدِ.

وَاللِّبْخَارِيُّ جِزْءٌ فِي الْقِرَاءَةِ خَلَفَ الْإِمَامَ، أَوْجَبَ فِيهِ الْقِرَاءَةَ حَتَّى فِي الْجَهْرِيَّةِ، وَوَاقَفَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ.

الْقَوْلُ الثَّلَاثُ: أَنَّ الْقِرَاءَةَ مُسْتَحَبَّةٌ لَا تَجِبُ؛ وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ وَالنَّيْثِ.

وَاصْبَحَ الْأَقْوَالُ وَأَرْجَحُهَا: أَنَّ الْقِرَاءَةَ لَا تَجِبُ وَلَا تُشْرَعُ أَيْضًا فِي الْجَهْرِيَّةِ؛ لِمَا ثَبَتَ فِي مُسْلِمٍ، فِي الْإِتْمَامِ بِالْإِمَامِ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (فَإِذَا تَكَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا)، وَذَكَرَ بِقِيَّةِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ فِي «السُّنَنِ»، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: (وَإِذَا قَرَأَ، فَأَنْصِتُوا)<sup>(١)</sup>، وَقَدْ صَحَّحَهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، وَلَيْسَ فِيهِ هَذِهِ اللَّفْظَةُ<sup>(٣)</sup>؛ وَلِذَا أَعْلَمَهَا بِعَشْمِهِمْ.

لَأنَّ اللهَ لَمْ يَأْمُرِ الْإِمَامَ بِالْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ، إِلَّا لِأَجْلِ الْمَأْمُومِ، وَلَمْ

(١) أخرجه أحمد (٣٧٦/٢)، وأبو داود (٦٠٤)، والنسائي (٩٢١)، وابن ماجه (٨٤٦).

(٢) «صحيح مسلم» (٤٠٤) (٦٣).

(٣) أخرجه البخاري (٧٢٢)، ومسلم (٤١٤).

يُتَرَفَّقُ بَيْنَ السَّرِيَّةِ وَالْجَهْرِ إِلَّا لِلْمَلِكِ، وَلَا يَصِحُّ مِنْ جِهَةِ النِّظَرِ وَلَا الشَّرْعِ أَنْ يُؤَمَّرَ أَحَدٌ بِالْجَهْرِ وَمَنْ خَلَفَهُ بِقِرَاءَةِ مَخَالِغَةٍ لَهُ فِي أَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ يُؤَمَّرُونَ بِالْخُشُوعِ جَمِيعًا، وَالْقَوْلُ بِوُجُوبِ الْقِرَاءَةِ فِي الْجَهْرِ لَا يَزِمُ لِعَدَمِ اعْتِبَارِ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَأْمُومِ؛ فَلَا يَحْضُرُ قَلْبُ مَنْ يَتَكَلَّمُ فِي نَفْسِهِ وَيَسْمَعُ مَنْ يَجْهَرُ بِخِلَافِهِ.

### الْقِرَاءَةُ خَلْفَ الْإِمَامِ عِنْدَ الصَّحَابَةِ:

وَقَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم لَا يَقْرَأُونَ خَلْفَ الْإِمَامِ فِي الْجَهْرِ، وَجَرَى عَلَى ذَلِكَ عَمَلُ عَامَّتِهِمْ.

صَحَّ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَمْرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأُمِّ هُرَيْرَةَ وَأُمِّ الْقُرْدَاءِ وَغَيْرِهِمْ.

فَقَدْ رَوَى أَبُو وَائِلٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ؛ قَوْلَهُ: «أَتَيْتُ لِلْقُرْآنِ؛ فَإِنْ لِي الصَّلَاةُ شُغْلًا، وَتَكُنْ نِيكَ ذَاكَ الْإِمَامُ»<sup>(١)</sup>.

وَرَوَى نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: «تَكُنْ نِيكَ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ»<sup>(٢)</sup>، وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍ لَا يَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ<sup>(٣)</sup>.  
وَنَافِعٌ بِمَعْنَاهُ سَالِمٌ<sup>(٤)</sup>.

وَصَحَّ عَنْ زَيْدٍ؛ كَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ؛ أَنَّهُ سَأَلَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ عَنِ الْقِرَاءَةِ مَعَ الْإِمَامِ؟ فَقَالَ: «لَا قِرَاءَةَ مَعَ الْإِمَامِ فِي شَيْءٍ»<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٨٠٣)، والطبراني في «الكبير» (٩٣١١)، والبيهقي في «الكبرى» (١٦٠/٢).

(٢) أخرجه الدارقطني في «سننه» (٤٠٢/١).

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» (٨٦/١).

(٤) أخرجه البيهقي في «القرائة خلف الإمام» (٣٣٠).

(٥) أخرجه مسلم (٥٧٧).

وصحَّح عن وهب بن نسيان قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: «مَنْ صَلَّى رَكْعَةً لَمْ يَتْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ، فَلَمْ يُصَلِّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَرَاءَ الْإِمَامِ» رواه مالك والترمذي<sup>(١)</sup>.

وجاء ذلك عن ابن مسعود وأصحابه، وأعلّم أصحاب ابن مسعود أبو وائل شقيق بن سلمة - كما قاله أبو حنيفة بن عبد الله بن مسعود - يُفني بعدم القراءة خلف الإمام.

### القراءة خلف الإمام عند التابعين:

وقد كان كبارُ الفقهاء من التابعين في المدينة ومكة والكوفة لا يقولون بالقراءة خلف الإمام في الجهرية، وهم أنزى الناس بوقل هذه السنن، وهي من العلم المشهود المتتابع كل يوم، وتغيّر الحال واختلافها يظهرُ لهم أكثر من غيرهم؛ لأنّ صلاتهم بمسجد النبي ﷺ، وأنتمهم هم من شهدوا النبي ﷺ وكبار أصحابه، بخلاف بقية البلدان الذين لم تعمّر أكثر مساجدهم إلا بعد وفاة النبي ووفاء خلفائه، وقد كان ابن المسيب يُفني بالقراءة خلف الإمام في السرية؛ كما صحَّح عن قتادة، عن سعيد بن المسيب؛ أنه قال: «يَتْرَأُ الْإِمَامُ وَمَنْ خَلْفَهُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»<sup>(٢)</sup>.

وه قال غزوة وغيره.

ولم يثبت عن أحد من الخلفاء وفقهاء الصحابة القول بالقراءة خلف الإمام في الجهرية، ويكون قوله صريحاً بذلك، بل الثابت عن عمر وعلّي حدّثها، وأمّا ما جاء عن عمر بن الخطاب في القراءة خلف الإمام

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (١/٤٤١)، والترمذي (٣١٣).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٤٦٥).

في الجهرية، فقد رواه هشيم، قال: أخبرنا الشيباني، عن جواب بن عبيد الله التميمي، قال: حدثنا يزيد بن شريك التيمي أبو إبراهيم، قال: سألت عمر بن الخطاب عن القراءة خلف الإمام؟ فقال لي: اقرأ، قال: قلت: وإن كنت خلفك؟ قال: وإن كنت خلفي، قلت: وإن قرأت؟ قال: وإن قرأت<sup>(١)</sup>.

فهذا إسناد عراقي يتمايز تفرده به عن عمر بن الخطاب، وهو غريب، وجواب بن عبيد الله ضعيف ابن ثعلبة، وابن ثعلبة بصير بالكوفيين، وقد رأى سفيان الثوري جوابنا التميمي وترك الحديث عنه، وبطل هذا الإسناد العراقي لا يحصل في الرواية عن مدني كبير، فضلاً عن مثل عمر بن الخطاب، ثم لا يعرف عند أصحابه الحديث ولا يفتون به.

وقد ثبت عن نافع وأبي أنس بن سيرين عن عمر قوله: «تكونك قراءة الإمام»<sup>(٢)</sup>. وإن لم يصح سماع نافع وأبي أنس من عمر، إلا أن حديث نافع منقطعاً أصح من تفرده جواب بن عبيد الله والكوفيين موصولاً عن عمر، ورواية نافع عن عمر مما يحتاج به بعض الأئمة.

وأصحاب عمر والعارفون بوقوعه يخالفون بفنيائهم ما تفرده به الكوفيون عن عمر، كابو عبد الله بن عمر وابن المسيب، ولو صح عنه الكوفيين، لأخذت في كبارهم عملاً، وكبارهم يفتون بخلاف ذلك، صح عدم القراءة عن سفيان بن علفه وأبي وائل شقيق بن سلمة، وهما كوفيان مخصصان، ولفه أهل البلد يعمل الحديث الذي يزويته ويخالفونه، كما يتناه في «كتاب العلق».

والقول بعدم القراءة خلف الإمام في الجهرية هو قول علي بن

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٤٨).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٨٤).

أبي طالب، قد صح عنه قوله: «يقرأ الإمام ومن خلفه في الظهر والعصر في الركعتين الأولىين بفاتحة الكتاب وسورة، وفي الأخرتين بفاتحة الكتاب» رواه عنه كاتبه عبد الله بن أبي رافع، عنه ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup>.

وتخصيصه للقراءة في الظهر والعصر دليل على أن الجهرية على خلافها، فيقرأ الإمام ولا يقرأ من خلفه.

وظاهر قول أحمد: أن السلف عامة على هذا، وقد أنكر على من قال له: «قراءة الفاتحة خلف الإمام مخصوص من هؤلاء»<sup>(٢)</sup> قوله: «والأصل أن القرآن يقرأ في الصلاة»<sup>(٣)</sup>.

وكان إبراهيم الحريش يقول عن أحمد: إذا قلت مرة إن لم أقل، فقد سمعته يقرأ فيما خالت، وتحدث فيما تجهز<sup>(٤)</sup>.

### القراءة خلف الإمام في السرية:

وهناك من يستدل على القراءة خلف الإمام في الجهرية ببعض المجملات بين الأحاديث والآثار في القراءة خلف الإمام، ويتفكرون عن أن القراءة خلف الإمام منها سرية ومنها جهرية، وأن القول بعدم القراءة خلف الإمام في السرية قول قديم، والخلاف فيه معروف عند السلف، وليس الخلاف فيه مقصوراً على الجهرية، والخلاف في السرية على قولين عند السلف والفقهاء:

الأول: أنه لا يقرأ فيها، وقد صح عن بعض الصحابة عدم القراءة

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٢٦).

(٢) مسائل أبي حنيفة (١٨).

(٣) مطبوعات الحلابة (٩٢/١).

خلف الإمام في سرِّيٍّ ولا جَهْرِيٍّ؛ كَرِيْمُ بْنُ ثَابِتٍ؛ فَقَدْ رَوَى عَنْهُ ابْنُ ثَوْبَانَ  
قَوْلَهُ: «لَا يُقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ إِنْ جَهَرَ، وَلَا إِنْ خَافَتْ»<sup>(١)</sup>، وَمِنْ التَّالِعِينَ  
سُرَيْدُ بْنُ عَقْلَةَ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَاحٍ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ.

وهذا قول أبي حنيفة.

القول الثاني: أَنَّهُ يُقْرَأُ فِي السَّرِّيِّ، وَقَدْ صَحَّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ  
ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ، وَثَبَّتَ هَذَا عَنْ ابْنِ عَمْرٍ؛ فَقَدْ رَوَى سَالِمٌ عَنْهُ أَنَّهُ  
خَصَّصَ الْإِنصَافَ بِنَاءً بِجَهْرِ بِهِ الْإِمَامُ<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْ ذَلِكَ الْإِجْمَالِ الَّذِي يَسْتَوِي بِهِ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا  
يُقْرَءُونَ خَلْفَ الْإِمَامِ فِي الْجَهْرِيَّةِ: مَا يَرَوِيهِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ؛  
قَالَ: «صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ عُمَيْدٍ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ، قَالَ: فَسَمِعْتُهُ يَقْرَأُ  
خَلْفَ الْإِمَامِ، قَالَ: فَكَلِمَتٌ مُجَاهِدًا، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ مُجَاهِدًا:  
سَمِعْتُ عُمَيْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ يَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ»<sup>(٣)</sup>.

وَلَيْسَ فِي هَذَا دَلِيلٌ لِلْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّهَا صَلَاةٌ سَرِّيَّةٌ؛  
كَمَا رَوَاهُ مُجَاهِدٌ عَنْهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ أَنَّهَا صَلَاةُ الظُّهْرِ<sup>(٤)</sup>.

وَمِنْ ذَلِكَ: مَا فِي مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّهُ قَالَ فِي الْقِرَاءَةِ: خَلْفَ  
الْإِمَامِ: «اقْرَأْ بِهَا فِي نَفْسِكَ»<sup>(٥)</sup>، وَهَذَا عَامٌّ يَسْتَوِي بِهِ الْبَعْضُ عَلَى  
الْجَهْرِيَّةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَقَدْ ثَبَّتَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَوْلَهُ: «اقْرَأْ خَلْفَ الْإِمَامِ  
فَيَسَا يُخَافُ بِهِ»؛ رَوَاهُ ابْنُ الْمُثَنِّبِ<sup>(٦)</sup>، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ اخْتِلَافِ الْقَوْلِ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٨٧).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٨١١).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٥٠).

(٤) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٦٩/٢).

(٥) أخرجه مسلم (٣٩٥).

(٦) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٥٦/٣).

لأبي هريرة؛ كما يحكي بعض الأئمة عن أبي هريرة في المسألة قولين.  
 وذوي مثل هذا الإجمال عن عمر وعلي بن أبي طالب وابن عباس  
 وابن عمر وعبد الله بن كعب وأبي سعيد وعائشة، ومنها ما هو  
 معلول، ومنها ما ليس بصريح في الصلاة الجهرية؛ وإنما في القراءة  
 خلف الإمام.

### سكوت الإمام ليتمكن المأموم من القراءة:

وجاء عن بعض السلف كابن جبير: أَنَّ الْإِمَامَ يَسْكُتُ لِيَقْرَأَ الْمَأْمُومُ  
 فِي الْجَهْرِ؛ وَهَذَا لَا يُحْفَظُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ؛ رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي  
 الْجُزْءِ الْقَرَاءَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍاءَ بْنِ نُحَيْمٍ قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ  
 جُبَيْرٍ: أَلَمْ تَرَ خَلْفَ الْإِمَامِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَإِنْ سَمِعْتَ قِرَاءَتَهُ، إِنَّهُمْ قَدْ  
 أَخَذُوا مَا لَمْ يَكُونُوا يَضَعُونَهُ؛ إِذْ السَّكُوتُ كَانَ إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ، كَثُرَ  
 ثُمَّ انْقَضَ، حَتَّى يَبْطُرَ أَنْ مَن خَلْفَهُ قَدْ قَرَأَ فَابْتَدَأَ الْكِتَابَ، ثُمَّ هَوَّأَ،  
 ﴿وَأَنصِتُوا﴾<sup>(١)</sup>.

وصحَّ عن سعيد بن جبير قوله: «لَيْسَ خَلْفَ الْإِمَامِ قِرَاءَةٌ»<sup>(٢)</sup>.

وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ أَوْجَبَ عَلَى الْإِمَامِ السَّكُوتَ لِيَتِمَّ  
 الْمَأْمُومُ مِنَ الْقِرَاءَةِ، وَلَا أَنْ يَحْبِثَ الْمَأْمُومُ سَكَاتِ الْإِمَامِ لِيَقْرَأَ؛ وَهَذَا  
 الْأَمْرُ لَوْ كَانَ فِي عَمَلِهِمْ، لَنُفِلَ وَلَطَهَّرَتْ شُكُوى النَّاسِ فِيهِ؛ فَقَدْ كَانُوا  
 يَسْتَكُونُ مِنْ طَوِيلِ صَلَاةٍ بَعْضُ أَتْلُفِهِمْ وَنَوْعٍ مَا يَقْرَأُونَ، وَلَمْ يَبْثُ أَنَّهُمْ  
 تَكَلَّمُوا بِهَذَا، وَلَا اسْتَحَى الصَّحَابَةُ وَلَا التَّابِعُونَ لِلصَّحَابَةِ مِنْ عَدَمِ قِرَائِهِمْ  
 فِي سَكَاتِ أَتْلُفِهِمْ أَوْ عَدَمِ سَكَوتِ أَتْلُفِهِمْ، مَعَ كَثْرَةِ الْمُتَعَلِّمِينَ

(١) أخرجه البخاري في «القراءة خلف الإمام» (١١٤).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٩٢).



والمصلين، ومثل هذا التحكم في تتبع المأموم لسكتات الإمام عمل دقيق لا يعلمه كل أحد، ويجب ألا يُترك بيانه.

وما جاء في بعض الآثار والأحاديث من القراءة خلف الإمام إذا أنصت، والمكوث إذا قرأ، يحمله بعضهم على القراءة حال سكتات الإمام، والمقصود منه التفرقة بين الصلاة الجهرية والسريّة، وطمع الجهر والسر من الخفاء والمغرب.

وقد جاء سكوت الإمام عن بعض التابعين<sup>(١)</sup> كسعيد بن جببر ومكحول وأبي سلمة بن عبد الرحمن وعروة وعطاء.

وقراءة المأموم الفاتحة في سكتات الإمام قال الشافعي كما نقله عنه البوطي.

فأما كلام سعيد بن جببر، فتقدم، وابن خنيم متكلم فيه مع صدقه، ولم يحدث عنه يحيى وعبد الرحمن، ومنهم أولئك من ابن خنيم يزود عن سعيد علم القراءة خلف الإمام؛ كما رواه هشيم، عن أبي بشر، عن سعيد بن جببر: سألتُه عن القراءة خلف الإمام، قال: «ليس خلف الإمام قراءة»؛ رواه ابن أبي شيبة<sup>(٢)</sup>.

وهشيم بصير بالموقوفات، وهذا السند على شرط الشيخين.

ثم إن قول سعيد السابق لم ينسبه لأحد من السلف، وربما قصد كبار التابعين؛ فسعيد ليس من طبقة التابعين المتقدمين.

وأما كلام مكحول، فرواه أبو داود إثر حديث عبادة، قال مكحول: «القرأ بها - يعني الفاتحة - فيما جهر به الإمام إذا قرأ بفاتحة الكتاب وسكت وراء، فإن لم يسكت اقرأ بها قبله ومنعه ومنعه، لا تقرأها

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٩٢).

على ثلّ حاله<sup>(١)</sup>.

ومكحول يؤخذ ذلك ولا يؤجبه، وقد كان الأوزاعي بصيراً برأي مكحول وعبد الله بن الصامت في القراءة في الصلاة، ولم يكن يؤجّب قراءة المأموم في الجهرية؛ وإنما يستحبها، وقد كان الأوزاعي يقول: «أخذت القراءة مع الإمام عن عبادة بن الصامت، ومكحول»<sup>(٢)</sup>.

وأما ما جاء عن أبي سلمة، فهو قوله: «لإمام سكتان، فأعثنوا القراءة بينهما بقائمه الكتاب» رواه عنه البخاري في «جزئه»، عن محمد بن عمرو، عنه<sup>(٣)</sup>.

وفي القراءة في سكتات الإمام حديث مرفوع عن عبد الله بن عمرو، ولا يثبت.

وأما كلام غزوة، فرواه عنه إبراهيم بن أبي يحيى، عن شريك بن أبي نجر، عن غزوة بن الزبير، قال: «إذا قال الإمام: ﴿يَغْيُرُ الْمُغْيُورَ عَلَيْهِمْ وَلَا أَصْلَ الْكَاذِبِينَ﴾» [المائدة: ٧]، قرأت بأمر القرآن، أو بعدنا يفرغ من السورة التي بقدها<sup>(٤)</sup>، وابن أبي يحيى مثمّم، والناثب عن غزوة ما يرويه ابنه هشام عنه، قال: «سكتوا فيما يتجهّر، وأقروا فيما لا يتجهّر» كما رواه ابن أبي شيبة<sup>(٥)</sup>.

وأصح ما جاء في ذلك وأرقه فيها: ما جاء عن عطاء بن أبي رباح، كما رواه عبد الرزاق، عن ابن جريج، عنه، قال: «إذا كان الإمام متجهراً، قلبيّاً بأمر القرآن، أو ليقرأ بعدنا مسكّ، قلنا قرأ،

(١) أخرجه أبو داود (٨٢٥).

(٢) أخرجه ابن عبد البر في «المستدرک» (٢٣٥/٤)، والبيهقي (٣٩/١١).

(٣) أخرجه البخاري في «القراءة خلف الإمام» (١٦٥).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٧٩١).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٦٧).

فَلْيَتَّبِعُوا كَمَا قَالَ اللَّهُ ﷻ<sup>(١)</sup>.

وعطاء يستحب ذلك ولا يوجب، فهو يُخَيَّرُ مَنْ لَا يَسْتَعِ الْإِمَامَ فِي  
الْجَهْرِ بَيْنَ الْقِرَاءَةِ وَالسَّجْدِ؛ كَمَا رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ جُرَيْجٍ نَفْسُهُ؛ حَيْثُ قَالَ:  
«إِذَا لَمْ تَطْعَمْ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ، فَاسْرَأْ إِنْ يَثْبُتَ أَوْ سَجِدْ»؛ أَخْرَجَهُ  
عَبْدُ الرَّزَّاقِ<sup>(٢)</sup>، وَرَوَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْهُ؛ قَالَ: «يُخَيَّرُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ عَمَّنْ  
وَرَأَاهُ، قُلْتُ: عَمَّنْ تَأْيِزُهُ؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ، وَلَكِنَّ الْقَضَائِلَ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ  
تَأْخُذُوا بِهَا، أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ تَقْرَأُوا مَعَهُ»<sup>(٣)</sup>، وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَيْضًا؛ قَالَ:  
«قُلْتُ لِعَقْبَاءَ: أَيُّخَيَّرُ عَمَّنْ وَرَاءَ الْإِمَامِ قِرَاءَتُهُ فِيمَا يَرْفَعُ بِهِ الصَّوْتُ وَيَسْمَعُ  
بُكَاءُ؟ قَالَ: نَعَمْ»<sup>(٤)</sup>.

والقول بأنَّ عطاء يوجب القراءة خلف الإمام؛ لقوله بالقراءة في  
الْمُتَخَاتِبِ - تَلْفِيقٌ بَيْنَ أَحَدِ أَقْوَالِهِ مَعَ قَوْلِهِ غَيْرُهُ؛ وَهَذَا لَا يَسْتَقِيمُ لِعَارِفٍ  
بِالرَّوَايَةِ، وَلَا بِصِيرٍ بِالتَّرَايَةِ.

وَمَنْ نَاقَلَ أَقْوَالَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَجَدَ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ عَنْ وَاحِدٍ  
مِنْهُمْ إِبْطَالُ الصَّلَاةِ بِتَرْكِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ  
يَكُونُوا يَحْمِلُونَ حَدِيثَ الْأَمْرِ بِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ وَالْقَوْلِ بِرُكْنِيَّتِهَا عَلَى الصَّلَاةِ  
الْجَهْرِ، وَأَنَّ عَامَّتَهُمْ عَلَى عَدَمِ الْقِرَاءَةِ فِيهَا لِلْعَامَمِ.

وبعدم القراءة خلف الإمام في الجهرية يُغْنِي اثْنَتَا ثَلَاثِينَ مِنَ  
التَّابِعِينَ؛ صَحَّ عَنْ أَثْنَتَيْ الْعِدَّةِ: كَابْنِ الْمُسَيَّبِ وَغُرُورٍ، وَأَثْنَتَا الْكُوفَةِ؛  
كُسَيْبُ بْنُ حَفْلَةَ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَالْأَسَدُ؛ فَقَدْ رَوَى عَنْهُ النَّحْصِيُّ قَوْلَهُ:  
«لَأَنْ أَحْضَرَ عَلَى عِشْرَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَسْرَأَ خَلْفَ الْإِمَامِ أَغْلَمُ أَنَّهُ

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٧٨٨).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٧٧٩).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٨١٦).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٨١٨).

يُفْرَأُ<sup>(١)</sup>.

وأما إيجابُ القراءةِ لظاهرِ حديثِ عُبَادَةَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»: (لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَفْرَأْ بِقَاتِحَةِ الْكِتَابِ)<sup>(٢)</sup>، ونحوه فِي سَلَمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: (مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَفْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ، فَهِيَ حِدَاجٌ - قَلْبًا - غَيْرُ تَمَامٍ)<sup>(٣)</sup>، فَذَلِكَ هُوَ الْأَصْلُ، وَهُوَ وَجُوبُ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ، وَهُوَ الْأَغْلَبُ فِي الصَّلَوَاتِ؛ لِأَنَّ غَالِبَ الصَّلَوَاتِ سُرُوءٌ لَا جَهْرِيَّةٌ، وَحَتَّى الْجَهْرِيَّةُ لَا تَسْقُطُ الْفَاتِحَةُ عَنِ الْإِمَامِ، فَهِيَ وَاجِبَةٌ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَكُلُّ رُكْعَةٍ، وَمَقَامُ الْإِمَامِ فِي الْجَهْرِيَّةِ مَقَامُ الْمَأْمُومِ وَهُوَ نَائِبُهُ فِيهَا، فَهُوَ يُفْرَأُ وَالْمَأْمُومُ يُنصِتُ، وَالْمَأْمُومُ أَجْرٌ مَا عَقَلَ مِنْ سَمَاعِهِ؛ كَمَا أَنَّ لِلْإِمَامِ مَا عَقَلَ مِنْ قِرَائَتِهِ، وَالْمَأْمُومُ يُؤْمِنُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ مَعَ الْإِمَامِ، وَالْمُؤْمِنُ كَالنَّاسِي، كَمَا جَعَلَ اللَّهُ هَارُونَ نَائِبًا عَنْهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ مَعَ مُوسَى؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا كُنتُمْ شَوَاحِدَ رَبِّكَ إِلَّا نَكَاتَ بِمَنْزُوتٍ وَمَلَائِكَةٌ رُفُودٌ إِلَى الْكَوْكِ الْأَبِيِّ رَبِّكَ يَخْلُقُ عَنْ سَيِّدِهِ رَبُّكَ الْقِيْسَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَقَدْ عَلَّمَ النَّاسَ الْقُرْآنَ حَتَّى بَيَّنَّا الْقَلَامَ الْأَيْمَ ۖ قَالَ قَدْ أُجِيتَ أَمْرُنَكَ﴾ لَبَّيْكَ: ٨٨ - ٨٩.

وَالنَّصُوحُ تَتَعَلَّقُ بِالْأَغْلَبِ، وَأَغْلَبُ الصَّلَاةِ تَجِبُ فِيهَا كُنُوفُ الرُّوَائِبِ، فَهِيَ فِي الْيَوْمِ ثَلَاثَا عَشْرَةً رُكْعَةً، وَتَزِيدُ فِي ذَلِكَ صَلَاةُ الضُّحَا، وَنَحْوُهَا الْمَسْجُودِ، وَقِيَامُ اللَّيْلِ، وَالْفَرَائِضُ تَجِبُ فِي جَمِيعِهَا عَلَى الْإِمَامِ، وَفِي السُّرُوءِ عَلَى الْجَمِيعِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَالنَّاظِرُ لَصَلَاةِ الْمَرَأَةِ كُلِّهَا جُلُّهَا فِي بَيْتِهَا وَجِبُّ عَلَيْهَا الْقِرَاءَةُ فِيهَا جَمِيعًا، وَكُلُّ مَنْفَرَةٍ مِنَ الرُّجَالِ وَمِثْلُهَا لِقُرْطُوبٍ وَنَفْلُهُ، وَاسْتِثْنَاءُ الْجَهْرِيَّةِ مِنْ إِيضَابِ الْقِرَاءَةِ لَا يُطْعِي الْحُكْمَ،

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَعْلُوفَةِ» (٣٧٨٥).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٥٦)، وَمُسْلِمٌ (٣٩٤).

(٣) أَخْرَجَهُ سَلَمٌ (٣٩٥).

ولا يُعْتَمَلُ العملُ بحديثِ عبادةَ وأبي هريرة؛ وإنما هي عائمةٌ دخلها التخصيصُ.

وأما حديثُ عبادةَ عن النبي ﷺ: (لَعَلَّكُمْ تَفْرُقُونَ خَلْفَ إِمَائِكُمْ)، قلنا: نعم، هذا ما رَوَاهُ رسولُ الله، قال: (لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا)، فرواهُ أحمدُ وأبو داودَ والترمذيُّ؛ من حديثِ محمود بنِ إسحاق، عن مكحول، عن محمود بنِ الربيع، عن عبادة<sup>(١)</sup>، فالحديثُ في «الصحيحين»؛ من حديثِ الزُّهريِّ، عن محمود بنِ الربيع، عن عبادة؛ بلفظ: (لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ)<sup>(٢)</sup>، وليس فيه هذه الزيادةُ.

وقال الترمذيُّ: هذا أصحُّ<sup>(٣)</sup>.

وابنُ إسحاقٍ تفرَّقه بهذه اللفظة بهذا الإسناد.

وحديثُ عبادةَ يرويه الزُّهريُّ، وهو أعلمُ الناسِ بالفاظٍ ما يرويه وأحكامه الفقهيَّةُ، وهو يُفتي بعدمِ القراءةِ خلفَ الإمامِ في الجهريةِ، كما رواه عنه مَعْمَرُ<sup>(٤)</sup>، ولو صحَّ عنه المعنى في حديثِ عبادةَ أو صحَّ عنده ما رواه ابنُ إسحاقٍ، لَعَبِلَ به.

وفي حديثِ مكحولٍ اضطرابٌ أيضاً؛ فتارةً يرويه عن محمود بنِ الربيع، ومرةً عن ابنته نافع بنِ محمود، ومرةً عن عبادةَ بنِ الصَّامِتِ؛ وهذا لا يُحْتَمَلُ في مثلِ هذا الحديثِ.

وقد ضَعُفَ حديثُ عبادةَ أحمدُ وابنُ عبدِ البرِّ وغيرُهما.

(١) أخرجه أحمد (٣١٦/٥)، وأبو داود (٨٢٣)، والترمذي (٣١١).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) «سنن الترمذي» إقر حديث رقم (٣١١).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٧٨٤).

وله طريق آخرى عند أحمد؛ من حديث خالد الحذاء، عن محمد بن أبي عائشة، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، مرفوعاً، قال: «لَقَدْ كُنْتُمْ تَقْرَوْنَ وَإِنَّمَا يَقْرَأُ - مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا - قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَقْرَأُ، قَالَ: (فَلَا تَقْرَءُوا، إِلَّا أَنْ يَقْرَأَ أَحَدُكُمْ بِقَاتِحَةِ الْكِتَابِ)»<sup>(١)</sup>.

وقد خالفت أيوب فيها خالداً الحذاء، فرواه عن أبي فلابة وأرسلة كما رواه البخاري في «التاريخ»<sup>(٢)</sup>، وهو أصح؛ فأبو أيوب أثبت من خالد، وروى الإرسال الدارقطني<sup>(٣)</sup>.

وصوب أبو حاتم الوصل عن خالد، عن أبي فلابة، عن محمد، به، لكنه لم يذكره عنه<sup>(٤)</sup>.

ولو صحَّ مستنداً كما رواه أحمد<sup>(٥)</sup>، والبخاري في «التاريخ»<sup>(٦)</sup>، عن إسماعيل، وابن أبي شيبة عن هشيم<sup>(٧)</sup>، كلاهما عن خالد الحذاء؛ أنه سأل أبا فلابة: متن سبعة؟ فقال: من محمد بن أبي عائشة: فقد ساق العن أحمد في «عمله»، وأحالته إلى متن الشرح، وفيه: «فَلَا تَقْرَءُوا»، وليس فيه: «إِلَّا بِقَاتِحَةِ الْكِتَابِ»، والبخاري لم يذكره عنه.

وليس فيه أيضاً نصريح روابي محمد بن أبي عائشة عن أحمد، وقد يكون عنه مرسلاً، ولو صحَّ، لَمَا تَرَكَ البخاري الاحتجاج بها ولو معلقاً كعادته.

(١) أخرجه أحمد (٢٣٦/٤).

(٢) «التاريخ الكبير» للبخاري (٢٠٧/١) (٦٤٧).

(٣) «عمل الدارقطني» (٢٣٧/١٢).

(٤) «عمل الحديث» لابن أبي حاتم (٤٤٥/٢).

(٥) «المعلل» وسيرة الرجال لأحمد، رواية ابنه حيد الله (٤٠٨/٢) (٢٨٢٥ و ٢٨٢٦).

(٦) «التاريخ الكبير» للبخاري (٢٠٧/١) (٦٤٧).

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٥٧).

ورواه أبو يعلى، عن مخلد بن أبي زميل، ثنا عبيد الله بن عمرو الرقي، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس، بنحوه<sup>(١)</sup>.

وهو غلط جرى فيه على الجافة، والصحيح فيه عن أيوب المرسى، وقال البخاري: «لا يصح عن أنس»<sup>(٢)</sup>، ومع أن البخاري يقول به، فأعله؛ لأن مثله لا يتصر به؛ لشذوذه.

والخطأ فيه من عبيد الله؛ كما قاله البخاري، وأبو حاتم<sup>(٣)</sup>، وابن عدي<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.

• • •

قال تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي قَلْبِكَ خَيْرًا وَخَيْرًا وَذَرِ الْجَهْرَ مِنَ الْقَوْلِ وَالْأَصْوَالَ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْكَافِينَ﴾ [الأمراء: ٢٠٥].

جاءت هذه الآية بعد الأمر بالإصباح عند سماع القرآن ممن يتلو، ثم ذكر تلاوة الإنسان للقرآن في نفسه لنفسه، فكما تُشرع قراءته للمسلمين، تُشرع قراءته للنفس، وأمر الله بالتضرع والخشوع عند قراءته، وهذا ينضمم الأخذ بأسباب ذلك؛ من التفتن بالقرآن، وتدبر معانيه، وحضور القلب بها.

وظاهر الآية: أنه تُشرع قراءة القرآن مع تليل وخشوع لا مع أهو وأجوب وضحك، فالتضرع هو التليل، ويكون هذا في الذمير والدعاء جسيماً، كما في قوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأمراء: ٢٠٥].

(١) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٢٨٠٥).

(٢) «تاريخ الكبير» (٢٠٧/١).

(٣) «معاني الحديث» لابن أبي حاتم (٤٤٠/٢).

(٤) «الكامل في ضعفاء الرجال» (١٢٩/٣).

وأمر الله أن يكون الذكر للنفس وسطاً لا جهوراً ولا إسراراً، وهذا في الذكر والقراءة، كما في الآية وكما في قوله: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَوْتِكَ وَلَا تُخَافُ مِنْهَا وَاتَّبِعِ بَيْنَ يَدَيْهِ سَبِيلاً﴾ (الإسراء: ٦١٠).

### مشروعية الذكر وقراءة القرآن في الصباح والمساء:

وهو له تعالى، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُنْ مِنْ الْقَافِلِينَ﴾ يتضمن مشروعية الذكر وقراءة القرآن في الصباح والمساء، وأن يكون للمسلم ردة من ذلك، فالغلو هو الكور والإصباح، وأما الأصال فالغش.

ولا يخلف السلف أن أذكّر الصباح تكون بعد طلوع الفجر، وأن ما قبلها فهو من أذكّار الليل، والسنة والأثر فالآن على أنهم يذكرون أذكّار الصباح بعد صلاة الفجر، ومن ذكرها قبل ذلك جاز، وقد فسّر مجاهد الغلو في الآية بأنه آخِرُ الفجر، وهو وقت صلاة الصبح.

ويستدّ الصباح إلى نهاية الضحى، والسنة: التكبّر بالذكر لأن فيه جزواً وجصاً وكفاية، ففضله في أوّل وقته شبيهة بفضلي الصلاة أوّل وقتها، وإن أخرها لا يجزئ مع ذلك وجاز.

وأما الغش - وهو الأصال في الآية - فقد اختلف السلف فيه:

فبينهم من جعله يبدأ من الغش، وهو قول مجاهد.

وبينهم من جعله يبدأ من مغيب الشمس، كما في والي، وبه قال ابن جرير، ونسبه إلى العرب، قال معرّف بن واصل السعدي: سمعت أبا والي - يعني: شقيق بن سلمة - يقول لغلابه عند مغيب الشمس: قُضِيَنا بعداً؟ يعني: قُضِيَنا في الأصل؟



وظاهر الأدلة: أنَّ وقت الاختيار لأذكار الصباح كوقت صلاة  
الصبح؛ يبدأ بطلوع الفجر، وينتهي بطلوع الشمس، ووقت أذكار  
المساء كوقت صلاة العصر؛ يتلى بدخول وقتها وينتهي بغروب الشمس.  
والله أعلم.





## سُورَةُ الْأَنْفَالِ

عائشةُ العلماء: على أنَّ سورة الأنفالَ مَدَنِيَّةٌ، وقد نزلت على النبي ﷺ يوم بدر في السنة الثانية، وجاءه عن ابن عباسٍ أَنَّهُ يُسَمِّيها سورة بدرًا كما في «صحيح مسلم»<sup>(١)</sup>، ومنهم مَن قال في بعض آياتها: إنها مَكِّيَّة، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَنَزَّلُ فِي الْآيَةِ كَذِبًا﴾ [الأنفال: ١٣٠].

❏ قال تعالى: ﴿يَتَنَزَّلُكَ مِنَ الْأَنْفَالِ عَلَى الْأَنْفَالِ بِوَكَرْسٍ فَكَفَرُوا اللَّهَ وَأَصْلَحُوا ذَلِكَ يَتَبَيَّنُ وَالْيُسُوفُ اللَّهُ وَيُسُوفُهُ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ﴾ [الأنفال: ١٦].

التَّغْلِبُ: الزَّيَادَةُ، وَنَافِلَةُ الشَّيْءِ: مَا زَادَ عَنْهُ، وَمِنْ ذَلِكَ: نَافِلَةُ الْقَوْلِ، وَنَافِلَةُ الصَّلَاةِ، وَهِيَ: مَا زَادَ عَنْ وَاجِبِ الْقَوْلِ وَعَنْ فَرِيضَةِ الصَّلَاةِ، وَقَوْلُ الْعَرَبِ: تَغْلَيْتُكَ كَذَا يَعْنِي: زِدْتُكَ، وَتُسَمَّى الْعَرَبُ وَلَدَ الْوَلَدِ نَافِلَةً يَعْنِي: زِيَادَةً بَرَكَةً فِي الْعَطَاةِ لِلْجَدِّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَوَيْسَآ لَهُمَا شَيْخٌ وَتَغْلُوبٌ كَذِيبَةٌ﴾ [الأنبياء: ٤٧٢].

وقد ثبت في نزول هذه الآية ما في مسلمٍ من حديث مُعْصِبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «نَزَلَتْ فِي أَرْبَعِ كِتَابٍ: أَصْبَحْتُ سَبْقًا، فَأَتَى بِوِ الشَّيْءِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَقْلِيهِ، فَقَالَ: (ضَعُهُ)، ثُمَّ قَامَ، فَقَالَ لَهُ الشَّيْءِ ﷺ: (ضَعُهُ مِنْ حَيْثُ أَخْلَقْتَهُ)، ثُمَّ قَامَ، فَقَالَ: نَقْلِيهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ،

(١) أخرجه مسلم (٣٠٣١).

فَقَالَ: (ضَعْفًا)، فَقَامَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَقْلِبْنِي، أَلْجَعَلُ كَعَمَلِ لَا خَتَاءَ لَكَ؟ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: (ضَعْفًا مِنْ حَيْثُ اخْتَلَفَ)، قَالَ: فَتَرَكْتُ خَلْوِي الْآيَةَ: ﴿يَتَذَكَّرُ فِي الْأَنْفَالِ فِي الْأَمَانِ﴾ وَهُوَ وَالرَّسُولُ<sup>(١)</sup>.

معنى الأنفال:

والأنفال: ما زَادَ حَتَّى فِي أَيْدِي الْمُقَاتِلِينَ مِنْ مَالِي وَخُذِيِّ، فَهَمَّ وَجِبَ عَلَيْهِمُ الْجِهَادُ بِمَا فِي أَيْدِيهِمْ، ثُمَّ رَزَقَهُمُ اللَّهُ فَوْقَ ذَلِكَ مِنْ الْعَدُوِّ مَالًا، وَكَذَلِكَ قَالَهُ الْمَأْخُودُ مِنَ الْكُفَّارِ زَائِدٌ عَنْ شَرِيعَةِ اللَّهِ الْمَفْرُوضَةِ، وَهِيَ قِتَالُهُمْ وَجِهَادُهُمْ، فَلَمْ تَكُنِ الْأَنْفَالُ مَقْصُودَةً بَعِيْنَهَا، وَلَا مَطْلُوبَةً فِي الْقِتَالِ بِنَفْسِهَا.

وقد سَمَّى اللَّهُ الْعَالَ الْمَأْخُودَ مِنَ الْكُفَّارِ بِأَسْمَاءٍ مِنْهَا: الْأَنْفَالُ، وَالْغَنَائِمُ، وَالْقَنَى، وَالسَّلْبُ، وَالْجِزْيَةُ، وَالْخَرَاجُ، وَبَيْنَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ عَمُومٌ وَخُصُوصٌ؛ مِنْ جِهَةِ اللَّحْظِ، وَفِي اصْطِلَاحِ الشَّرْعِ، وَقَدْ يُطْلَقُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ؛ وَلِهَذَا اسْتَعْمِلْتُ فِي بَعْضِ تَصَوُّصِ الْوَحْيِ وَالْأَثَرِ بِمَا يُفِيدُ جَوَازَ كَوْنِهَا عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ بِحَسَبِ الْمُنَاقَاةِ؛ كَالْقَنَى وَالسَّلْبِ وَالثَّقَلِ قَدْ يُسَمَّى غَنِيمَةً بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ غُنْمٌ غَنِيمَةٌ مِنَ الْكُفَّارِ، وَكَالْغَنِيمَةِ وَالْقَنَى وَالسَّلْبِ قَدْ يُسَمَّى ثَقَلًا بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ مِنَ الْمَالِ الزَّائِدِ حَتَّى فِي أَيْدِيهِمْ عِنْدَ قِتَالِهِمْ؛ فَاسْتَعْمَلْتُ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِمْ، وَمِنْ هُنَا اخْتَلَفَتْ قَوْلُ السَّلْبِ وَالْأَثْمَةِ فِي تَعْيِينِ نَوْعِ الْمَرَادِ مِنَ الْأَنْفَالِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ:

لَعَنَهُمْ: مَنْ جَعَلَهُ فِي كُلِّ مَالِي بِأَحْلَهُ الْمُسْلِمُونَ مِنَ الْكَافِرِينَ بِغَيْرِ قِتَالٍ؛ كَالْبَحِيرِ الشَّارِدِ وَالْخَيْلِ الشَّاذِّ مِنْهُمْ إِلَى الْمُسْلِمِينَ، فَجَعَلُوا الزِّيَادَةَ هُنَا فِي الْمَالِ مِثْلًا لَمْ يَكُنْ بِقِتَالٍ، فَكَانَ نَافِلَةً فَوْقَ نَافِلَةِ الْغَنِيمَةِ، وَالْغَنِيمَةُ

نافلة باعتبار أنها قنطرة زائدة عما في أيديهم؛ فصارت الأنفال بمعنى القنطرة عند الفقهاء؛ كما صار كل المال نفلاً، صح أن الأنفال هي كل مال مُعْطًى من الكفاري بقنالي أو غيره؛ عن ابن عباسٍ وجماعة من أصحابه.

وقد جاء عن ابن عباس: جعل الأنفال على معنى خاص، وهو ما يُعطى الإمام الغازي أو غيره من الغنيمة بعد قسمتها<sup>(١)</sup>.

وقد امتنع الله على المسلمين بجل الغنائم ولم تكن مباحة من قبل لأحد من الأمم؛ ولذا سماها الله نافلة؛ لإظهار أنها ليست فيمن قبلهم كذلك، فجاءت زائدة على شريعة من سبق؛ كما في «الصحيحين» أن النبي ﷺ قال: (وَأَجَلْتُ لِي الْغَنَائِمَ، وَلَمْ تَجُلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي)<sup>(٢)</sup>.

ومنهم: من جعل الأنفال الخمس؛ لأنه قدر زاد عن المفروض للغازي؛ وبهذا قال مجاهد<sup>(٣)</sup>؛ وهو قول مالك.

ومنهم: من جعل الأنفال كل ما زاد من المال المضروب لبعض الشرايات مما يزيد به على الجيش المقاتل؛ لخصيصه فيها؛ من شدة بأسه، وخطورة مكانه، وتبعية للعدو وترغيب به، ويدخل في ذلك سلب القنابل؛ فسمي ذلك نفلاً؛ لأنه قدر زائد عن الغنيمة التي يشتركون فيها غيرهم؛ صح هذا المعنى عن ابن عباس؛ رواه القاسم بن محمد عنه؛ أخرجه عبد الرزاق والطبري<sup>(٤)</sup>.

ويلحق بهذا المعنى كل زيادة يزيد بها الإمام لأحد من المقاتلين لخصيصه استحقاق بها ذلك؛ فإنه يجوز للإمام أن يزيد المطاء للشيء أو

(١) «تفسير الطبري» (٩/١١)، و«تفسير ابن كثير» (٦/٤).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١).

(٣) «تفسير الطبري» (١٠/١١).

(٤) «تفسير عبد الرزاق» (١٠٨/٢)، و«تفسير الطبري» (٩/١١).

للجيشي أو لبعضهم، لخصيصه فيه، لا لمجرؤ الهوى والفُرْس؛ ففي «الصحاحين»<sup>(١)</sup> عن ابن عمر رضي الله عنه؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَبْلَ نَجْدٍ، فَنَقِمُوا إِلَيْهَا كَثِيرَةً، فَكَانَتْ بَيْنَهُمُ اثْنِي عَشَرَ بَيْعَرًا، أَوْ أَحَدُ عَشَرَ بَيْعَرًا، وَتَقَلُّوا بَيْعَرًا بَيْعَرًا<sup>(٢)</sup>.

فجعل النافلة ما زاد عن سبائهم في الغنيمه وذلك أَنَّ الْأَنْفَالَ هِيَ كُلُّ إِحْسَانٍ وَفَضْلٍ فَعَلَهُ فَاعِلٌ لِأَحَدٍ تَفَضُّلاً مِنْهُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجِبَ ذَلِكَ عَلَى الْفَاعِلِ، وَمُسْنًى مَا أُعْطِيَ فَوْقَ الْغَنِيمَةِ تَقْلًا، لِأَنَّهُ قَلَّ زَادَ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْجَيْشِ.

ومنهـم: مَنْ حَصَصَ الْغَنِيمَةَ بِمَا أُخِذَ بِقُوَّةٍ وَعُظْمَةٍ وَقِتَالٍ وَفَهْرٍ لِلْمُشْرِكِينَ، وَمَا خَرَجَ عَنْ ذَلِكَ كَالْبَعِيرِ الشَّارِدِ وَالْفَرَسِ الشَّادِ، فَكُلُّهُ تَقْلٌ، صَحَّ هَذَا عَنْ عَطَاءٍ<sup>(٣)</sup>، وَبِهِ فَسَّرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ.

وهذا قد بُرِّدَ فِي الْأَيَّةِ، لَا فِي جَمِيعِ مَوَاضِعِ مَا سَأَلْتُ الشَّارِعَ تَقْلًا، فَقَدْ كَانَتْ الْغَنِيمَةُ تُسْنَى تَقْلًا، كَمَا فِي «الصحاحين»<sup>(٤)</sup> مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ الثُّغْلَ: لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِلْفَرَّاحِلِ سَهْمًا»<sup>(٥)</sup>.

ومنهـم: مَنْ جَعَلَ الْأَنْفَالَ هِيَ الْمُسْنَى فَقَطْ، وَجَعَلَهَا مَعْلُومَةً قَبْلَ آيَةِ الْغَنِيمَةِ، وَأَنَّ السُّؤَالَ كَانَ عَنْهَا؛ صَحَّ هَذَا مِنْ مُرْسَلٍ مُجَاهِدٍ، رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ<sup>(٦)</sup>.

وَمَنْ نَظَرَ إِلَى مَعْنَى الْأَنْفَالِ، وَجَدَ أَنَّ لَهَا مَعْنَى خَاصًّا وَمَعْنَى عَامًّا،

(١) أخرجه البخاري (٣١٣٤)، ومسلم (١٧٤٤).

(٢) تفسير الطبري (٧/١١).

(٣) أخرجه البخاري (٤٢٢٨)، ومسلم (١٧٦٢).

(٤) تفسير الطبري (١٠/١١).

كَمَا وَدَّ الْمُتَعَبِّينَ عَنِ الصَّحَابَةِ كَابِنِ عُبَّاسٍ وَغَيْرِهِ، وَأَنْ مَعَانِي الْأَنْفَالِ تَتَحَقَّقُ جَمِيعًا فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّصُوصِ مِنْ جِهَةِ اللَّغَةِ وَمِيقَاتِ الْآيَاتِ، وَإِنْ كَانَتْ بَعْضُ مِيقَاتِ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ تَعَيَّنُ أَحَدُ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ كَالْغَنِيمَةِ بِأَنَّهُ مَا أُخِذَ بِقِتَالِهِ، فَلِلَّهِ لَا يُخْرِجُهَا عَنْ دَعْوَلِهَا فِيمَا تَشْتَرِكُ فِيهِ مِنَ الْمَعَانِي، كَالنَّفَقَةِ وَالصَّدَقَةِ وَالزَّكَاةِ وَالْهَبَةِ وَالْعَطَاءِ، وَكُلُّهَا مَعَانٍ تَشْتَرِكُ فِي مَعْنَى، وَتَخْتَلِفُ كُلُّ وَاحِدَةٍ عَنِ الْأُخْرَى بِنَوْعِ يَخْتَصُّ بِهَا، وَقَدْ يَتَّخِذُ بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ فِي الْمَعْنَى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مِنَ الْقُرْآنِ كَالنَّفَقَةِ وَالصَّدَقَةِ، فَهِيَ شَامِلَةٌ لِلذَلِكَ كُلِّهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ مَوَاضِعِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ: (مَنْ قَتَلَ كَذَا وَكَذَا، فَلَهُ مِنَ النَّفْلِ كَذَا وَكَذَا)، قَالَ: تَقَدَّمُ الْفَيْتَانُ، وَلَزِمَ الْمُشَيْخَةُ الرَّائِبَاتِ فَلَمْ يَتْرَحَوْهَا، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، قَالَ الْمُشَيْخَةُ: كُنَّا رِدَا لَكُمْ، لِمَ اتَّهَزَمْتُمْ لَيْثَكُمْ إِلَيْنَا، فَلَا تَلْعَبُوا بِالْمَغْنَمِ وَبَنَى، فَأَبَى الْفَيْتَانُ، وَقَالُوا: جَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَنَا، فَلَزَزَ اللَّهُ، ﴿يَتَذَكَّرُ فِي الْأَمَانِ فِي الْأَمَانِ بِرِ الْوَسْوَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿كُنَّا لَكُمْ رِدَا﴾ مِنْ بَيْنِكُمْ وَالْحَقُّ وَإِنَّ قُرْبَا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَرِيمُونَ ﴿الْأَنْفَالُ: 10﴾ يَقُولُونَ: فَكُنَّا ذَلِكَ غَيْرًا لَهُمْ، فَكَذَلِكَ أَيْضًا فَطِيعُونِي، فَوَلِّي أَعْلَمُ بِمَا يَجِبُ عَلَيْنَا مِنْكُمْ<sup>(1)</sup>.

وَقَدْ أُعْطِيَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ مِنَ الْغَنِيمَةِ بَعْضٌ مِمَّنْ لَمْ يُقَاتِلْ وَلَمْ يَحْضُرِ الْقِتَالَ كَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، لِأَنَّهُ تَخَلَّفَ بِإِذْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَرْضَى وَوَجَّهَتْهُ ابْنَةُ الرَّسُولِ ﷺ، وَأُعْطِيَ مَلْحَةً وَسَعِيدَ بْنِ زَيْدٍ، لِأَنَّهُ بَعَثَهُمَا يَحْجُسَانِهِ عَلَى عِيبِ لُقَيْشٍ فِي طَرِيقِ الشَّامِ، وَهَذُلَاؤُهُمَا جُرُودٌ، وَأُعْطِيَ مِنَ الْأَنْصَارِ أَبَا لُبَابَةَ بْنُ الْمُثَنَّى، لِأَنَّهُ خَلِيفَتُهُ عَلَى الْمَدِينَةِ، وَعَاصِمًا، وَالْحَارِثَ بْنَ حَاطِبٍ، وَالْحَارِثَ بْنَ الصُّمَّةِ، وَخُوْثَاتِ بْنَ لُجَيْجٍ، وَكُلَّ

واحد من هؤلاء جعله النبي ﷺ في مهنته، وربما نازح بعض الصحابة فيهم، فأرادوا بقتلهم.

### أثر الغنائم على نفوس المجاهدين:

وقد سببت الغنائم التي يَغْنَمُهَا المسلمون من المشركين في قلوبهم أضراراً، لأنها لم تكن مطلوبة بقيمتها، ولا مقصودة بنفسها، فلم يُبْعَثُوا حِيَاةً ولا مُتَحَيِّينَ، وإنما دأبوا إلى الله، ومُرغِبِينَ للكافرين، فزادهم الله على ذلك التقصيد هذا المال المُغْنَمَ، وفي هذا دليل على عظم التقصيد في الجهاد، وخطر فصول النية وشقوقها في المجاهدين، فمن عَرَفَ الغاية والتقصيد من القتال، أقدم عليها لا على غيرها، ولم يَمْنَعُهُ عدم الغنيمه من الجهاد، ولا يجعله يُشِيرُ الجهاد لِيَغْنَمَ؛ لأنها نافلة وزائدة أمر الله بها على المسلمين، وإذا تغيَّرت الأولويات وانقلبت المقاصد، تنازع الناس على الغنيمه، وسفك بعضهم دم بعض لأجلها، وإذا اقتتل المجاهدون على الغنائم، فهذه علامة على ضعف التقصيد، وجعل المال أصلاً، والإسلام نفلاً، والأصل أن الله حَفِظَ الإسلام أصلاً، والمال نفلاً، ولم يُشْرَعْ الجهاد إلا لإعلاء كلمة الله وعصمة المسلمين ودمائهم بكسر شوكة الكافرين، وسفك المسلمين دماء بعض لأجل الغنيمه علامة ظاهرة على أن الغنائم ليست أضراراً، بل غايات مقصودة، استرثت برفعة الإسلام وعلو شأنه، فالتقسي دليل من مقاصد الشوء يُظهِرُ الطمع.

وقد كان بعض الصحابة ربما اعتزلوا في الغنيمه، واشتكى بعضهم إلى النبي ﷺ، ولكنهم لإيمانهم ما كانوا يتفاتلون ولا يتقاطعون ولا يفرقون عن جماعة واحدة إلى جماعاتهم.

وقد تقدم مزيد كلام عن بعض الجليل في تشريع الله للغنائم وتنزيل المسلمين لها وحرماتها على السابقين، عند قولوا تعالى: ﴿كَيْفَ عَلَيْكُمْ

الْقَاتِلَ وَمَنْ كَثُرَ لَكُمْ ﴿٢١٦﴾ (البقرة: ٢١٦)، وعند قوله تعالى: ﴿فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الْمُنَافِقِينَ﴾ (النساء: ٩٤)، ﴿فَلْيُقَاتِلْ﴾.

ولما كانت الدنيا محل طمع، والأنفال موضعاً للأثرة والتكثير؛ بين الله أموراً أربعة:

الأول: أَنْ وَلَدَّهَا وَقُضِّلَهَا وَتَقَسَّيَهَا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ: ﴿فِي الْأَنْفَالِ يَوْمَ تَوَلَّوْا﴾؛ فلا تقسم بالهوى وتميل النفس.

الثاني: فضل التقوى والأمر بها: ﴿تَقَاتِلُوا اللَّهَ﴾؛ وهو عام لقامع الغنيمه ومستحقها والمنازع عليها؛ فكل أحد يقف الله فيما وجب عليه وله؛ فالقاسم يميل، والأخذ يستعمل المال في حقه، ويضعه في موضعه، ولا يرفقه فوق منزله التي أنزله الله إياها؛ فيكون غاية ومطلوباً أعظم من إغلاء كلمة الله، وكذلك يؤمر المنازع الطامع فيها يزيد من حقه أن ينجي الله في أمر الله ويحكموه؛ فلا يأخذ حق غيره وماله.

الثالث: فضل الإصلاح والأمر به: ﴿وَأَسْلِمُوا فَتُحْكَمَ﴾؛ لأن المال: إما أن يصلح، وإما أن يفسد؛ فإن أفسد فأتى التبين، فيجب الإصلاح بين المتباغضين لأجله، ويبادى الحقوق وفصلها بين المتحابين.

الرابع: الأمر بطاعة الله وطاعة نبيه: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ﴾؛ لأن وجود الدنيا والمال مظنة لوجود الهوى المطاع والشح المشع.

### نسخ آية الأنفال وإحكامها:

وهذه الآية أول ما نزل من أحكام الغنائم، وجاء مزيد تفصيل بعد ذلك بقوله تعالى في هذه السورة: ﴿وَأَقْرَبُوا نَفْسَكُمْ إِلَى اللَّهِ﴾ (البقرة: ١٩٠)، وقد اختلف العلماء في آية الغنيمه: هل هي ناسخة لآية الأنفال أو لا؟ على قولين:



**القول الأول:** القول بالنسخ، صح هذا عن ابن عباس<sup>(١)</sup>، ويروى عن مجاهد وعكرمة<sup>(٢)</sup>، وبه قال أبو عبيد القاسم بن سلام<sup>(٣)</sup>، وقد بسني بعض السلف التخصيص نسخاً.

**القول الثاني:** القول بأن الآيتين مُحْكَمَتَانِ، وحملوا آية الأنفال على محابيل:

منها: أنها مُحْكَمَةٌ، وآية الغنيمة مفسرة مبيحة لها، وكلاهما مُحْكَمَتَانِ فكانت الغنيمة كلها أنفالاً لرسول الله ﷺ، ثم جعل الله له منها الخمس نافلة، والباقي للفرقة كما في آية الغنائم التالية؛ فأية الغنائم عصفت وما نسكت على هذا القول.

ومنها: أن السؤال عن الأنفال كان عن نافلة الخمس، لا عن أصل الغنيمة؛ فحملوا حكم الغنيمة معلوماً قبل ذلك بغير القرآن؛ وإنما يريدون النافلة من الخمس؛ وعلى هذا لم تكن آية الأنفال منسوخة؛ كما روى ابن أبي نجيح، عن مجاهد؛ أنهم سألوا رسول الله ﷺ عن الخمس بعد الأربعة الأخماس، فنزلت: ﴿يَتْلُوكَ عَنِ الْآفَالِ﴾<sup>(٤)</sup>.

ولم يثبت أن الغنائم كانت خمس ومعلومة الفصل في غزوة بدر قبل نزول آية الأنفال.

ومنها: أن الأنفال ما شُدَّ من أموال المشركين بغير قتال؛ كالبحير الشارب والفرس الشاذة، وكان سؤال الصحابة عن تلك الأنفال، لا عن أصل الغنيمة؛ كما صح عن عطاء بن أبي رباح: ﴿يَتْلُوكَ عَنِ الْآفَالِ﴾؛ قال: يسألوك فيها شُدَّ من المشركين إلى المسلمين في غير قتال؛ من دابة أو عبد أو أمّة أو مناع؛ فهو غنل للنبي ﷺ يصنع به ما يشاء<sup>(٥)</sup>.

(١) تفسير الطبري (١١/٢١).

(١) تفسير ابن أبي حاتم (١٦٥٣/٥).

(٢) تفسير الطبري (١١/١٠).

(٣) الأموال لأبي عبيد (ص ٢٢٨).

(٤) تفسير الطبري (٧/١١).

وإنما رَجَعَ بعضهم الشَّيْءَ؛ لَأَنَّ اللَّهَ قَسَمَ الْغَنِيمَةَ بَعْدَ آيَةِ الْأَنْفَالِ،  
وآيَةِ الْأَنْفَالِ جَعَلَتْ الشَّيْءَ كُلَّهُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَلِلْكَافَّةِ، وَهَذَا لَا يَجْعَلُ فِيهِ  
لغيرهم حَقًّا مَقْسُومًا مَحْدُودًا، وَكَذَلِكَ فَإِنَّ فِي آيَةِ قِسْمَةِ الْغَنِيمَةِ الْآتِيَةِ  
تَفْصِيلًا لِلْغَنِيمَةِ وَجَعَلَ حُكْمُهَا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَلِلَّذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى  
وَالْمَسْكِينِ، وَلَا مَحَلَّ فِيهَا لِلْفَارِزِ إِلَّا مِنَ الْحُسْبِ.

وَالْأَثْنَةُ الْأَرْبَعَةُ يَقْتَضُونَ عَلَى أَنْ تُحْكَمَ النُّقْلُ مُحْكَمٌ فِي غَايَةِ، وَإِنَّمَا  
خِلَافُهُمْ بَيْنَهُمْ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَأْخُذُ مِنَ الْأَمِيرِ النُّقْلُ فَيُخْصَى بِهِ أَحَدًا:  
هَلْ يَكُونُ مِنَ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ؟ أَوْ: قَبْلَ قِسْمَتِهَا، فَيُنْقَلُ الْمُسْتَجِرُّ ثُمَّ  
تُخْصَى، أَوْ يُخْرَجُ الْحُسْبُ وَيُنْقَلُ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْأَعْمَاسِ، أَوْ تُخْصَى  
وَيُعْطَى مُسْتَجِرُّ النُّقْلِ مِنَ الْحُسْبِ أَوْ مِنَ حُسْبِ الْحُسْبِ؟ عَلَى أَقْوَالٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ النُّقْلَ يَكُونُ مِنَ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ تَخْصِيصِهَا وَتَقْسِيمِهَا،  
فَيُنْقَلُ الْإِمَامُ مَنْ شَاءَ ثُمَّ يُقَسِّمُهَا؛ بِهَذَا يَقُولُ مَنْ أَخَذَ بِظَاهِرِ آيَةِ الْأَنْفَالِ  
وَأَخْصَنَهَا؛ كَالْأَوَزَاعِيِّ وَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِمَا.

الثَّانِي: أَنَّ النُّقْلَ يَكُونُ بَعْدَ قِسْمَةِ الْغَنِيمَةِ، وَيَكُونُ فِي الْحُسْبِ،  
وبِهَذَا يَقُولُ الْجُمْهُورُ، وَلَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ فِي مَحَلِّ النُّقْلِ مِنَ  
الْحُسْبِ: هَلْ يَكُونُ مِنَ جَمِيعِ الْحُسْبِ فَلِلْأَمِيرِ حَقٌّ بِتَفْصِيلِهِ كُلِّهِ، أَوْ لَا يَحِقُّ  
لَهُ إِلَّا التَّفْصِيلُ مِنَ حُسْبِ الْحُسْبِ الَّذِي هُوَ (هُوَ) فَقَطُّ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ:

فَقَبِ الْجُمْهُورُ - وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ فِي أَحَدِ  
قَوْلَيْهِ -: إِلَى أَنْ مَحَلُّ الْحُسْبِ كُلِّهِ؛ فَلِلْأَمِيرِ أَنْ يُنْقَلَ مِنْهُ مَا شَاءَ وَلَوْ كَامِلًا.

وَحُكْمُ النُّقْلِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ حُكْمُ السَّلْبِ؛ يَأْخُذُ الْقَاتِلُ سَلْبَ  
الْمَقْتُولِ، وَلَا يَدْخُلُ سَلْبُهُ فِي الْغَنِيمَةِ.

وَجَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَقَلَ بَعْدَ مَا خُصِمَ الْغَنِيمَةَ، فَنُفِيَ  
«الصَّحَابِيُّنَ»، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً فِيهَا

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ قَتَلَ نَجْدًا، فَغَنِمُوا إِلَّا كَثِيرًا، فَكَانَتْ مِنْهَا لَهُمْ اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا، أَوْ أَحَدُ عَشَرَ بَعِيرًا، وَتَقَلُّوا بَعِيرًا بَعِيرًا<sup>(١)</sup>.

وفي مسلم: قَالَ ابْنُ عَمَرَ: «تَقَلُّوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَلَّا يَوْمَ نَصَبْنَا مِنَ الْكُفْرِ، فَأَصَابَنِي شَارِقٌ»<sup>(٢)</sup>.

وقد رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، والبيهقي: من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُنْفَلُ قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَ لِرَيْضَةَ الْكُفْرِ فِي الْحُمْسِ، فَلَمَّا نَزَلَتِ الْآيَةُ: ﴿لَا تَحْسِبُ أَنَّ خُزْوَكَ يَكُونُ مَا يَكُونُ الْكُفْرِ﴾ [الأنفال: ٤١]، تَرَكَ الْقَوْمَ الَّذِي كَانَ يُنْفَلُ، وَصَارَ ذَلِكَ إِلَى حُمْسٍ الْكُفْرِ مِنْ سَهْمِ اللَّهِ وَسَهْمِ النَّبِيِّ ﷺ»<sup>(٣)</sup>.

ومن هذا الطريق قال النبي ﷺ: (إِنَّهُ لَيْسَ لِي مِنَ الْكُفْرِ شَيْءٌ وَلَا مِنْهُ، إِلَّا الْكُفْرُ، وَالْحُمْسُ مَرْهُونٌ لِيَكُمْ)؛ رواه النسائي<sup>(٤)</sup>، وله شاهدٌ من حديث عبادة<sup>(٥)</sup>.

وبهذا كان يقول جماعةٌ من الصحابة: كما ثبت عن ابن سيرين: «أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ كَانَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ فِي خَزَائِهِمْ خَزَائِمًا، فَأَصَابُوا سَبِيًّا، فَأَرَادَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ أَنْ يُعْطِيَ أَنَسًا مِنَ السَّبْيِ قَبْلَ أَنْ يُقْسِمَ، فَقَالَ أَنَسُ: لَا، وَلَكِنِّي أَقْسِمُ، ثُمَّ أَهْطِي مِنَ الْكُفْرِ»؛ رواه الطحاوي والبيهقي<sup>(٦)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٣١٣٤)، ومسلم (١٧٤٩).

(٢) أخرجه مسلم (١٧٥٠).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٣٢٨٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٣١٤).

(٤) أخرجه النسائي (٤١٣٩).

(٥) ميانى لمخرجه إن شاء الله تعالى.

(٦) أخرجه الطحاوي في «مترج معاني الآثار» (٢٤٢/٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٣٢٠).

والقول الآخر لأبي حنيفة: أن النفل يكون من خمس الخمس، وما زاء عن ذلك، فليس للإمام حق فيه.

القول الثالث: أنه يخرج خمس الغنيم، ويكون النفل من الأربعة الأقسام الباقية، ينفقون منها بحسب من يستحق نفلاً، ثم تقسم.

ومن العلماء: من جعل النفل والغنمة للإمام، إن شاء حشمها، وإن شاء نفقها كلها، فجعل الأيتام مُحَكَمَتَيْن، وهي كالخيار للإمام؛ نُسِبَ هذا إلى النخعي وعطاء ومكحول، وقال به بعض المالكية؛ حكاها الحارثي عنهم؛ وذلك أن الله تعالى ذكر في آية قسمة الغنيم الخمس، وجعله لله ولرسوله ولذي القربى واليتامى والمساكين، وسكت عن الباقي، والسكوت مشيرٌ بالتخيير وأنها للإمام، ونسب هذا القول إلى مكحول وعطاء والنخعي بإطلاق غلظ؛ فالمراد عن مكحول وعطاء: ما رواه جمران القطان، عن علي بن ثابت؛ قال: «سألت مَكْحُولًا وَعَطَاءَ عَنِ الْإِمَامِ يَنْفُلُ الْقَوْمَ مَا أَصَابُوا، قَالَ: ذَلِكَ لَهُمْ»<sup>(١)</sup>.

وبنحوه رواه منصور عن النخعي؛ رواه ابن أبي شيبة<sup>(٢)</sup>.

وهذا إن صحَّ عن مكحول وعطاء للكلام في جمران، فهو فيما نصيبه الشبهة بنسبها، فينفقهم الإمام إذا، لا ما نصيبه جميع الغزاة فينفقها الإمام كله من شاء منهم؛ فهذا خلاف ما عليه عامة السلف وظواهر الأدلة، والله سكت في آية الغنيم عن الباقي منها؛ للعلم به؛ وذلك أنه للغانيمين المذكورين في أول الآية: ﴿وَأَخْلَوْا أَنَا نَحْنَمُ بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ (الأنفال: ٤١)، وهو كقولوا تعالى: ﴿وَرَوَيْتَهُ إِذَا فُتِنُوا بِاللَّذَّةِ﴾ (النساء: ٤١)، وسكت عن الأب؛ يعني: أن له الباقي، وهو الثلثان بالانقياف، لا أن يرجع لغيره؛ كتيب المال.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المعجم» (٣٣٢٤٣).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المعجم» (٣٣٢٤١).

وَأَمَّا مَا يُحْتَجُّ بِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ لَزَكُوا مَا لَفَحَ مَنَكُهُ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَأْخُذُوهُ، وَقَدْ أَوْجَفُوا عَلَيْهَا بِكَفَالِهِمْ وَرِقَابِهِمْ، فَلَوْ خَفِيَ خَاصُّ، لَكَمَا قَسَمَ اللَّهُ الْغَنِمَةَ بَوَخِي، خَصَّ مَنَكُهُ بَوَخِي.

وَأَمَّا إعطاءُ النَّبِيِّ الْأَمْرَ بَيْنَ حَابِسٍ وَأَصْحَابِهِ يَوْمَ حُنَيْنٍ مَنَةً مَنَةً، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ عَدَمُ تَحْمِيسِ الْغَنِمَةِ، فَقَدْ يَكُونُ مَا لَحْنَيْنٍ كَثِيرًا، وَكَانَ خَصُّ النَّبِيِّ كَثِيرًا فَأَعْطَاهُم مَنَةً، وَقَدْ يَكُونُونَ غَوَّضُوا بِشَيْءٍ لَا يُغَوِّضُهُ أَحَدٌ بَعْدَهُ، وَهُوَ أَعْظَمُ مَنَعِهِمْ، وَهُوَ قُرْبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ؛ كَمَا قَالَ: (أَمَّا تَرَضُّونَ أَنْ يَرْجِعَ النَّاسُ بِالْقَتْلِ، وَتَرْجِعُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى بُيُوتِكُمْ؟) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>.

وَلَيْسَ لِأَمِيرٍ أَنْ يَقُولَ لِحُذَيْفٍ وَثَلَّ مَا قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِحُذَيْفٍ؛ وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى خُضُوعِيَّتِهِ فِي بَثْلِ هَذِهِ الْحَالِ.

• • •

﴿ قَالَ تَعَالَى: ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهِ إِذِ انبَعَثَ أَفْقَاهُ فَأَتَى بِهِمْ الْمُرْسَلِينَ فَنَسُوهُمْ كَذِبًا أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغَرَابَةَ وَإِذْ أُنْزِلَ فِي الْقُرْآنِ الْحَدِيثُ الَّذِي قَالَ تَبْنَؤُنَا إِنَّا نَاكِبُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَقَدْ بَطَّلُونَا ﴾ [الأنعام: ٦٠-٦١].

كَانَ فِي نَفْسِي بَعْضُ الْمُؤْمِنِينَ كُرَّةً لِلِقَاءِ قُرَيْشٍ، فَأَمْنَاءُ اللَّهِ وَحَقُّ لِقَاءِ الْمُؤْمِنِينَ بِالْمُشْرِكِينَ؛ وَفِي هَذَا: أَنَّ الْأَحْكَامَ لَا تَبْتُثُّ بِكَرَاهِيِ النَّفْسِ وَتُغَوِّرُهَا، وَأَنَّ لِلنَّفْسِ كَرَاهًا وَنَفَرًا طَبْعِيًّا لَا أَثَرَ لَهُ عَلَى الْأَحْكَامِ، وَهُوَ مِمَّا لَا يُؤَاخَذُ بِهِ الْمُؤْمِنُ؛ مَا لَمْ يُعَارِضِ الْحَقَّ الصَّرِيحَ بِعَدِّ جَلَالِهِ بِقَوْلِهِ أَوْ فَعَلِهِ.

وَإِذَا وَجَدَ كُرَّةً لِلِقَاءِ الْمُشْرِكِينَ مِنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ، فَذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِمْ

(١) أخرجه البخاري (١٣٣٤)، ومسلم (١٠٥٩).

مِنْ بَابِ أُولَى؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ جُعِلَتْ عَلَيْهِ النَفُوسُ مِنْ كَرَاهَةِ فَقْدِ الْأَهْلِ وَالْوَلَدِ وَالْمَالِ، وَحُبِّ الْحَيَاةِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَانَ آخِرُكُمُ رَبُّكَ مِنْ بَيْنِكَ وَالْحَقِّ﴾، فِيهِ أَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرُكَ الْجِهَادَ لِأَجْلِ شَيْءٍ أَجْرَاءُ اللَّهِ عَلَى نَبِيِّهِ، وَهُوَ حُبُّ الْبُيُوتِ وَمَا فِيهَا مِنْ مَالٍ وَوَلَدٍ وَزَوْجَةٍ.

وَقَدْ يَكُونُ مِنْ بَعْضِ الْمُؤْمِنِينَ جِدَالٌ فِي الْحَقِّ؛ وَذَلِكَ لِمَوَاقِفِ كَاثِرَةٍ مِنْ حُبِّ الدُّنْيَا، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿يُحَادِّثُونَكَ فِي الْحَقِّ يَتَدَنَّسُونَ﴾.

وَالْحَقُّ هُوَ الْقِتَالُ، فَسَمَّى اللَّهُ الْقِتَالَ حَقًّا؛ لِأَنَّهُ بِهِ يُحَقَّقُ اللَّهُ الْحَقَّ وَيُبْطِلُ الْبَاطِلَ؛ فَكَمَا يُحَقِّقُهُ بِاللِّسَانِ، يُحَقِّقُهُ بِالسَّيْفِ كَذَلِكَ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُجِيبُكُمُ اللَّهُ أَنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بَيْنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَذَرُكَ كَكُلِّ خِلْفَةٍ لِيُثْبِتَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُرَوهُ إِنَّ اللَّهَ يُطَهِّرُ الْبَاطِلَ وَيُخَذِّبُ النَّاسَ بِهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَاءَ الْمَطَرِ يَنْتَفِعُ مِنْهُ النَّاسُ بَعْدَ نَزُولِهِ فِي الْأَرْضِ وَالْأَنْهَارِ وَالْعُثْرَانِ وَالْأَنْهَارِ، فَهُوَ يُصِيبُ الْأَعْيَانَ غَالِبًا قَبْلَ انْتِفَاعِ النَّاسِ بِهِ، فَلَمَّا بَيَّنَّ اللَّهُ أَنَّهُ يُطَهِّرُهُمْ بِهِ مَعَ مَرُورِهِ عَلَى أَعْيَانٍ مُخْتَلِفَةٍ، دَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِيمَا يُمْرُ عَلَيْهِ الْمَاءُ أَنَّهُ طَاهِرٌ مِنْ شَجَرٍ، وَحَجَرٍ وَوَتَرٍ، وَتَرَابٍ وَتَغْلِيلٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَفَدَّ حَتَّى الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَعْيَانِ الطَّهَارَةُ غَيْرُ وَاحِدٍ.﴾﴾

فِي هَذِهِ الْآيَةِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَعْيَانِ الطَّهَارَةُ؛ فَالَّذِي بَيَّنَّ طَهْرَ مَاءِ السَّمَاءِ، وَبَيَّنَّ أَنَّهُ يُطَهِّرُ النَّاسَ بِهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَاءَ الْمَطَرِ يَنْتَفِعُ مِنْهُ النَّاسُ بَعْدَ نَزُولِهِ فِي الْأَرْضِ وَالْأَنْهَارِ وَالْعُثْرَانِ وَالْأَنْهَارِ، فَهُوَ يُصِيبُ الْأَعْيَانَ غَالِبًا قَبْلَ انْتِفَاعِ النَّاسِ بِهِ، فَلَمَّا بَيَّنَّ اللَّهُ أَنَّهُ يُطَهِّرُهُمْ بِهِ مَعَ مَرُورِهِ عَلَى أَعْيَانٍ مُخْتَلِفَةٍ، دَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِيمَا يُمْرُ عَلَيْهِ الْمَاءُ أَنَّهُ طَاهِرٌ مِنْ شَجَرٍ، وَحَجَرٍ وَوَتَرٍ، وَتَرَابٍ وَتَغْلِيلٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَقَدْ حَتَّى الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَعْيَانِ الطَّهَارَةُ غَيْرُ وَاحِدٍ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ يَوْمَ رَجَعْتُ إِلَى اللَّكْمِيَّةِ لَأَنْ مَعَكُمْ فَتَيَرُوا الْيَوْمَ مَا تَشَاءُونَ﴾ سَأَلَنِي فِي قُلُوبِ الْيَوْمِ كَفَرُوا الرَّعْبَ فَتَمَرُّوا قَوْلَ الْأَعْيُنِ وَتَمَرُّوا بِمَتْنِهِمْ حَتَّى يَكُونُوا﴾ [الأعنان: ٤١٢].

بُتَّ الرَّعْبِ فِي الْمُحَارِبِينَ وَارْهَابِهِمْ:

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَأَلَنِي فِي قُلُوبِ الْيَوْمِ كَفَرُوا الرَّعْبَ﴾ دَلِيلٌ عَلَى جَوَائِزِ تَخْوِيفِ الْكَافِرِينَ الْمُحَارِبِينَ وَارْهَابِهِمْ بِالْأَقْوَالِ وَالْأَعْمَالِ الَّتِي تُضَيِّفُ عِزَّانَهُمْ، وَتَهْزِمُ نَفْسَهُمْ أَمَامَ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّمَا كَانَ إِرْهَابُ الْكُفَّارِ الْمُحَارِبِينَ وَتَرْعِيهِمْ مَشْرُوعًا؛ لِأَنَّ الطَّمَعَ وَالْاِغْتِرَارَ بِالْقُوَّةِ تَجْعَلُ صَاحِبَ الْبَاطِلِ يَحْتَدُّ بِإِطْلَاقِهِ، وَيَسْأَلُ لَهُ نَفْسَهُ أَنَّهُ عَلَى حَقٍّ، فَإِذَا خَافَ، زَالَ مَا كَانَ تَسْتَرُّ بِهِ النَّفْسُ مِنَ الْقُوَّةِ، فَزَابَ الْحَقُّ وَتَجَلَّى لَهَا، فَقِيلَتْ وَأَذَعَتْ، وَكَثُرَ مِنَ النَّفْسِ تَعَرُّضُ عَنْ الْحَقِّ اغْتِرَارًا بِقُوَّتِهَا وَمِجَادِيَّتِهَا وَعِزِّهَا وَتَمَكُّبِهَا وَجَاهِهَا، وَتَخَافَتْ إِنْ أَسْلَمَتْ وَأَتْبَعَتْ الْحَقَّ أَنَّ تَفْقِدَهُ، فَتَصْبِرُ عَلَى الْبَاطِلِ، وَتُشْرَعُهُ وَتُكَايِرُ فِي ذَلِكَ؛ وَلِهَذَا وَجَدَ فِي الْمُلُوكِ وَالرُّؤَسَاءِ مَنْ أَقْرَبَ بِالْحَقِّ وَصَلَّقَ بِرِسَالَةِ مُحَمَّدٍ، وَلَكِنَّهُ خَافَ مِنْ زَوَالِ سِيَادَتِهِ بِإِهْمَانِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَأَعْطَى لِمَا نَهَى، فَجَاءَ الْإِسْلَامُ لِيَكْبِرَ طَمَعُ النَّفْسِ وَقُوَّتُهَا؛ لِيَكْبِرَ كِبَا لَهَا حَسْمُ الْهَوَى، الَّذِي يُمْنَى فِي قُلُوبِهِمْ فِي صَوْرَةِ حَقٍّ.

وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَائِزِ الْإِثْنَانِ فِي الْكَافِرِينَ الْمُحَارِبِينَ كَيْفَمَا أَتَيْنَا؛ إِذْ لَا حُرْمَةَ لِدِيهِمْ، وَلَا عِصْمَةَ لِمَالِهِمْ، فَيُضْرَبُ الْمُحَارِبُ بِسِقَاتِيهِ وَلَا يُتَوَلَّى شَيْءٌ مِنْهُ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ اللَّهُ الْأَعْيُنَ؛ لِأَنَّهَا أَسْرَعُ فِي الْمَوْتِ، فَهَذَا: ﴿فَتَمَرُّوا قَوْلَ الْأَعْيُنِ﴾؛ يَعْنِي: الْأَعْيُنَ وَمَا تَوَلَّاهَا، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ الْفَتَيَيْنِ﴾ [النساء: ٦١]؛ يَعْنِي: اثْنَتَيْنِ وَمَا تَوَلَّاهَا.

لَمْ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِعَدِّ ذَلِكَ الْأَطْرَافِ: ﴿وَأَمْتَرُوا وَتَمَّ حَكْلُ بَكَانٍ﴾، وَالْبَكَانُ هُوَ الْكَرْبُ؛ كَمَا صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ<sup>(١)</sup>.  
وهذا دليلٌ على أَنَّ جميعَ أطرافهم متساويةُ الحُكْمِ؛ فَإِنَّ لَمْ يَتَمَكَّنِ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ الْقَتْلِ، فَلْيَضْرِبُوا مَا اسْتَطَاعُوا مِنْ أَطْرَافِهِمْ أَيْدِيَهُمْ أَوْ أَرْجُلِهِمْ.

ما يجوزُ إصابتهُ مِنَ الْحَرْبِ عِنْدَ الْمُوَاجَهَةِ وَالْأَسْرِ:  
وهذا عِنْدَ الْمُوَاجَهَةِ وَالْمُنَازَلَةِ وَالنَّبِيَّةِ، وَأَمَّا عِنْدَ أَسْرِهِ وَتَقْيِيدِهِ،  
فَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ بِخُلُفٍ، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَ ضَرْبَ الْمُحَارِبِ عَلَى حَالَتَيْنِ:  
الأولى: عِنْدَ الْمُوَاجَهَةِ وَالْمُنَازَلَةِ وَالنَّبِيَّةِ؛ فَيُضْرَبُ مِنْهُ كُلُّ شَيْءٍ  
مِنْ مَقَابِلِهِ وَغَيْرِهَا؛ كَرَأْسِهِ وَوَجْهِهِ وَعَيْنَيْهِ وَأَطْرَافِهِ، وَلَوْ بَرَزَتْهُ بِسَهَابٍ مِنْ  
نَارٍ يُحْرِقُهُ.  
الثانية: بَعْدَ أَسْرِهِ وَأَخْلِيهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ضَرْبُ وَجْهِهِ وَلَا تَعْلِيئُهُ،  
وإِنْ جَازَ قَتْلُهُ.

ويُذَكَّرُ عَلَى التَّضَرُّعِ بَيْنَ الْحَالَتَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ مُحَمَّدٍ: ﴿لَا تَجِدُ الْإِيمَانَ فَتُزَيَّنَ لَهُ الْأَنْفُسُ أَنْ تَخِذُهَا ثَمَنًا بَرًّا﴾ (١)، فَجَعَلَ اللَّهُ  
الضَّرْبَ عِنْدَ التَّلَاقِ، وَشَدَّ الْوَتَائِجَ عِنْدَ الْأَسْرِ.  
وقد قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ فِي هَوَاهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمْتَرُوا وَتَمَّ حَكْلُ بَكَانٍ﴾  
قَالَ: «اضْرِبْ مِنْهُ الْوَجْهَ وَالْعَيْنَ وَارْزُقْ بِسَهَابٍ مِنْ نَارٍ، فَإِذَا أَخَذْتَهُ، حَرِّمْ  
ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>.

وذلك لِأَنَّهُ تَحَوَّلَ مِنْ مُقَابِلٍ إِلَى أَسِيرٍ، وَالضَّرْبُ عِنْدَ التَّلَاقِ يُرَادُّ مِنْهُ

(١) تفسير الطبري (١١/٧٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/١٦٦٨).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٥/١٦٦٨).



الإِثْمَانُ؛ كما في ظاهر الآية، وليس ذلك من التعذيب؛ وإنما من العقاب الذي أَوْذَنَ اللَّهُ بِهِ، وقد فُرِّقَ النَّبِيُّ ﷺ بينهما كما في سُرْسُلِ القاسم؛ قال: قال النَّبِيُّ ﷺ: (إِنِّي لَمْ أَهْبَثْ لِأَعْدَابِ عَذَابِ اللَّهِ؛ إِنَّمَا يُعْذَّبُ بِضَرْبِ الرُّقَابِ وَشِدِّ الْوُثَاكِ)<sup>(١)</sup>.

وهذا هو المقصود في قوله ﷺ: (إِذَا قُتِلْتُمْ، فَأَخْبِثُوا الْوُثْلَةَ)؛ كما رَوَاهُ مُسْلِمٌ، عن شدَّاد<sup>(٢)</sup>، فالأسير يُحَسَّنُ فِي قَتْلِهِ إِنْ أَرَادَ الْمُسْلِمُونَ قَتْلَهُ، وَلَا يُعْذَّبُ بِخَرْقِ لِحْيَتِهِ، أَوْ تَقْطِيعِ لِحْيَتِهِ، أَوْ فُلْجِ لَأَطْفَائِهِ، أَوْ تَكْسِيرِ لِحْيَتِهِ، حَتَّى لَوْ أَنَّ الْكُفَّارَ الْمُحَارِبِينَ قَتَلُوا ذَلِكَ فِي الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ أَسْرَهُمْ وَاحِدًا مِنْهُمْ، فَلَيْسَ لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يُعَذِّبُوا أَسْرَاهُمْ؛ كَمَا كَانُوا يُعَذِّبُونَ أَسْرَى الْمُؤْمِنِينَ، وَقَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ يُلْقُونَ مِنْ كُفَّارٍ قَرِيبِي خِيْفَةٍ بِمَعْلَبِهِمْ؛ كَمَا قِيلَ فِي عُمَارٍ وَأَتَوْ وَبِلَالٍ وَغَيْرِهِمْ، وَلَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يَقْتُلُ ذَلِكَ فِي أَسْرَاهُمْ لَمَّا تَمَكَّنَ مِنْهُمْ، فَلِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَقْتُلُوا أَسْرَاهُمْ لَكِنْ لَا يُعَذِّبُونَهُمْ، وَقَدْ كَانَ تَارِيخُ الْمُسْلِمِينَ مَعَ أَعْدَائِهِمْ مَلِيكًا بِأَخْبَارِ وَاقِعَاتٍ عُدَّتْ فِيهَا الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَعْدَائِهِمْ ذَمَّنَ الصَّحَابَةُ وَالنَّابِغِينَ وَأَتْبَاعَهُمْ بِأَنْوَاعِ الْعَذَابِ، وَلَمْ يَكُنِ السَّلَفُ يَقْعِلُونَ ذَلِكَ بِأَسْرَاهُمْ.

### مُجَازَاةُ الْمُحَارِبِينَ بِالْجُلْدِ:

وَإِذَا تَقَابَلَ الْمُسْلِمُونَ وَالْمَشْرُكُونَ فِي قِتَالِهِ، فَفَعَلَ الْمَشْرُكُونَ بِالْمُسْلِمِينَ مَا لَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَفْعَلُوا؛ ابْتِدَاءً كَضَرْبِ مُنْبِيهِمْ وَمَزَاجِهِمْ وَتَوْبِهِمْ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ شَيْخٍ وَامْرَأَةٍ وَصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ، فَيَجُوزُ لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَرْتَوْهُمْ وَيَضْرِبُوهُمْ بِوَتْلٍ ذَلِكَ، مِنْ غَيْرِ أَنْ تُقْصَدَ عَيْنُ صَبِيٍّ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٣١٤٥)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٧٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٥٥).

وامرأة وشيخ، ولكن يَمْرُؤُهُمْ بما يَهْدِيهِمُ بيوتهم؛ كما هَتَمُوا بيوت المسلمين، ولو كان فيها نساءً وصبياناً وشيوخاً؛ فذلك جاء تبعا، ولم يأت استطلاً وقصداً.

وإذا قُتِلَ المشركون صبيهاً أو امرأةً أو شيخاً أو مجنوناً من المسلمين، فليس للمسلمين أن يقتلوا صبيهم وشيخهم وامرأتهم ومجنونهم لو وجدوه، ما لم يكن مُقَاتِلًا يُقْتَلُ؛ لأنَّ تلك النفوس حَرَمُ اللَّهِ قَتْلُهَا لِذُنُوبِهَا، وذُنُوبُهَا مُنْفَعَةٌ عَنْ ذُنُوبِ الْمُعْتَدِي، فقتلُ نفسٍ بما كَسَبَتْ رعيئةٌ.

وأما مشروعية الجزاء باليقل؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوا يَفْقَهُوا يَعْتَلُوا مَا عُرِضَتْ بِهِنَّ﴾ (الحمل: ١٢٦)، فإنَّ العقابَ باليقل في الكافر المحارب على نوعين:

**النوع الأول:** ما دلَّ الدليل على تحريمه بعينه؛ كالزنى واللواط وقتل الصبي والمرأة والشيخ؛ فهذا دلَّ الدليل على تحريمه بعينه، فإن وقع المشركون بنساء المؤمنين، فليس للمؤمنين استحلال الزنى بنسائهم، بل يُقْتَلُ في ذلك المشرك؛ بسبب نسائهم وصبيانهم، والتسري بالنساء، فيقسمن مع الغنيم، فيوطأن يملك يمين كما تُوطأ المرأة بكاحاً، ولو كان في ذلك مشابَهة في الفعل في الظاهر؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما وَطْءٌ، إلا أنَّ الله حَرَّمَ الزنى واللواط ولم يُجِلِّه بحالٍ ولو بالمُعَالَيَةِ باليقل، وفي السبي من الضعاف والإذلال لرجال المشركين ما لا يخفى؛ فإنه وَطْءٌ مع يملك يمين دائم للبضع والنفس.

ويُحَرِّقُ بهذا قتل الصبيان والنساء والشيوخ؛ فإنه محرم بالنص، ولم يَدُلَّ دليلٌ على استحلاله في حال، إلا لو كانوا يُقَاتِلُونَ فَيُحَادُّونَ حُرْمَ الْمُقَاتِلِ الذي تُدْفَعُ صَوْلُهُ، وقتل الصبي والمرأة والشيخ أخف من مُمَاتِلَةِ

العدو بالفاحشة؛ لأنَّ الفاحشة لا تُجِلُّ بحالٍ، بخلاف قتل الصبيِّ والمرأِ والشيخِ فله استثناء واحدٌ، وهو القتلُ عندَ كونهم مُقاتِلينَ.

النوعُ الثاني: ما لم يَدُلَّ الدليلُ على تحريمِهِ بَعِيْتهُ؛ كَرَمِي دُورِهِمْ وَطَرَفِهِمْ وَزُجُجِهِمْ؛ كما يَرْمُونُ دُورَ الْمُؤْمِنِينَ وَطَرَفَهُمْ وَزُجُجَهُمْ، فذلك جائزٌ، ولو تَمَّ عِقَابُهُمْ بِضَرْبِهِمْ بِسِلَاحٍ يَفِيْكَ بِهِمْ فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مُحَارِبٍ وَغَيْرِ مُحَارِبٍ مِنْهُمْ كَمَا يَفْعَلُونَ بِالْمُؤْمِنِينَ، لَكَانَ جَائِزًا، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مُحَرِّقًا أَوْ مُهْلِكًا لِحَرِّبٍ وَنَسْلٍ؛ لِأَنَّهُ عِقَابٌ بِالْعِظْلِ لَمْ يَنْتَ عَنْهُ بَعِيْتهُ، فَجَازَ وَلَوْ دَخَلَ فِيهِ تَبَعًا مَا حُرِّمَ بِعِيْهِ كَقَتْلِ الصَّبِيِّ وَالْمَرَأِ وَالشَّيْخِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُقْصُودًا بِغِيْهِ لَوْ كَانَ بَارِزًا.

وهي هذا دليلٌ على أَنَّ الإسلامَ لم يَأْتِ لِيُجَبِّدَ وَيُغْنِي، وَيُهْلِكَ وَيُهْمِدَ، وَيَنْقُصَ وَيُفْخِرَ، وَيَطْرُقَ وَيَكْجُرَ؛ وَإِنَّمَا جَاءَ رَحْمَةً لِلنَّاسِ، يَنْقُضُ دِينَ اللَّهِ وَيُعْلِيهِ، وَيَنْقُصُ مَا سِوَاهُ وَيُطْلِعُهُ، وَالْمَقْتُولُ الْمُؤْمِنُ جَزَاءُ الْجَنَّةِ، وَالْكَافِرُ الْمَقْتُولُ جَزَاءُ النَّارِ، فَلَا يَحْزَنُ الْمُؤْمِنُ عَلَى عَدَمِ تَشْفِيهِ مِنْ الْكَافِرِ بِالرُّنَى بِعَرَضِهِ، أَوْ تَعْلِيهِ عِنْدَ أَشْرِهِ بِحَرْبِهِ، أَوْ قَتْلِ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَشَيْخٍ؛ لِأَنَّ مَا يَجْلُو عِنْدَ اللَّهِ مِمَّا تَوَعَّدُ بِهِ أَعْظَمُ شِفَاءً لِنُفُوسِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِعَدُوِّهِمْ مِمَّا يَرْتَوْنَهُ.

\*\*\*

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَعَلْنَا لَكُمُ الْفِتْنَةَ كَفَرًا وَعَمَّا مَكَانَهُمُ الْأَكْبَرُ﴾﴾ وَكَانَ قَوْلُهُمْ يَوْمَئِذٍ إِلَّا مَتَحَنِّنًا لِّقَوْلِهِ أَوْ مَتَّعِيًا إِنَّكَ بِشَرِّ النَّفَّةِ بَصِيرَةٌ فَمَنْ أَهْلُ مَا وَكَلَهُ جَهَنَّمَ وَلَقَدْ لَعْنَهُ﴾  
[الأنفال: ١٥ - ١٦].

نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ وَمَا قَبْلُهَا فِي بَقَرَةٍ، وَحَلَّلَ اللَّهُ مِنَ الْفِتْنَةِ مَنْ

المشركين ولو كانوا كثيرًا؛ **فقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَسْفَعُ الْقُبُورَ كَغَمَرٍ رَتَقًا﴾** ١ يعني: تقارنهم وتداينهم، وإذا كثرت الجيوش برأهم البعيد كالذين يزحفون على الأرض؛ إذ لا تُرى أسافل أبدانهم؛ لتلاصقهم، وإنما تُرى رؤوسهم وصدورهم كالزاجفين على الأرض، وتوعد الله من قر منهم يوم تنفي بالغضب وعذاب جهنم.

### الفرار يوم الرّحف:

والفرار من الرّحف من الكبائر؛ كما في ظاهر الآية، وقد عدّه النبي ﷺ من السيئ الموبقات؛ كما في «الصحاحين»؛ من حديث أبي هريرة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: «اجتنبوا السيئ الموبقات»، قالوا: يا رسول الله، وما هن؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربوا، وأكل مال اليتيم، والثولي يوم الرّحف، وتلف المحصنات المومنات الغافلات»<sup>(١)</sup>.

ويؤيد على عظمه ما جاء في السنّة؛ من قوله ﷺ: (من قال: استغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه، غفر له وإن كان قد قر من الرّحف)<sup>(٢)</sup>، وما جُعل الفرار من الرّحف مثالا إلا ليطلب عتد الله.

### التحرّف والتحرّف عند إلقاء العدو:

وأودّ الله للمؤمنين باستبدال المشركين بلا فرار على حالين:  
الأولى: أن يكونوا متحرّفين؛ كما في قوله: ﴿إِنَّا مَتَّحِكُمَا لِقَابِ﴾،  
والمتحرّف من الانحراف الذي يُريد أن يندو على عدوّه من جهة وناحية

(١) أخرجه البخاري (٢٧٦٦)، ومسلم (٨٩).

(٢) أخرجه أبو داود (١٥١٧).

أخرى، وليس استنبازاً للعدو هروبا منه، ولكن التفافا عليه من جهوة هي أشد إتحافا للعدو، وأكثر أمانا للمؤمن.

ومن ذلك الذي يُبدي للعدو الفرار يستدرجه إلى غيبي ليُخبر فيه، ويُصيب منه ما لا يُصيبه منه عند اللقاء؛ نص على هذا سعيد بن جبير وغيره<sup>(١)</sup>.

الثانية: أن يكونوا مُتَحَيِّزِينَ؛ كما في قوله: ﴿كُو مُتَحَيِّزُونَ﴾ إلى فتح، والمتحيزُ المتحاز إلى جماعة أخرى من المؤمنين يستكثر بها على العدو، ويجوز التحيز إلى فتح أخرى ولو كانت بعيدة؛ كما نشر ذلك عمر بن الخطاب في الآية لما قُتل أبو عبيد في أرض فارس وعمر في المدينة؛ فقد روى أبو عثمان النهدي، عن عمر؛ قال: لما قُتل أبو عبيد، قال عمر: «أيها الناس، أنا فُتُكُم»<sup>(٢)</sup>.

وقال عبد الملك بن عُمَيْر: قال عمر: «أيها الناس، لا تُفَرِّقْكُمْ هذه الآية؛ فإنما كانت يوم بدر، وأنا فُتٌ لكل مسلم»<sup>(٣)</sup>.

وليس للمؤمنين أن يَتَفَرَّقُوا في مُقابِلِ عدو لا يُبَلِّ لهم به حتى يَسْتَأْجِلَهُمْ جميعا، ولا يكون منهم امرؤ أو بامرؤ، ويُروى عن النخعي؛ قال: «بَلَغَ عُمَرُ أَنْ قَوْمًا صَبَرُوا بِأَنْزِيحَتَيْنِ حَتَّى قُتِلُوا، فَقَالَ عُمَرُ: لِمَ انْحَارُوا إِلَيَّ، لَكُنْتُ لَهُمْ يَفَقًا»<sup>(٤)</sup>.

ولي «الصَّحَابِيُّونَ»، عن البراء، وسأله رجل: أَكُنْتُمْ كَرَزِمَ يَا أَبَا عُمَارَةَ يَوْمَ خَيْبَرٍ؟ قال: لَا وَاللَّهِ، مَا وَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَكِنَّهُ خَرَجَ شَبَابُ أَصْحَابِهِ وَأَجْفَالُهُمْ خُسْرًا لَيْسَ بِسِلَاحٍ، فَأَنْزَا قَوْمًا رَمَاهُ؛

(١) تفسير ابن كثير (١/ ٢٧).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٦٧).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٣٦٨٩).

(٤) تفسير الطبري (١١/ ٦٨٠).

جَمَعَ هَوَازِنَ وَتَنِي نَضْرَ، مَا يَخَادُ يَنْقُطُ لَهُمْ سَهْمٌ، قَرَشَقَوْهُمْ وَشَقَا مَا يَكْفُونُ يُحِيطُونَ، فَأَتَبَلُوا هَذَاكَ إِلَى الشَّيْءِ ۖ وَغَرَّ عَلَى بَغْلِيهِ الْبَيْضَاءُ، وَابْنُ عَمِّهِ أَبُو سَفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَقُولُ بِهِ، فَتَزَلَّ وَاسْتَنْصَرَ، ثُمَّ قَالَ: (أَنَا الشَّيْءُ لَا كَذِبٌ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ)، ثُمَّ صَفَّ أَصْحَابَهُ<sup>(١)</sup>.

ولا يجوزُ تحيُّرُ جماعةٍ إلى فتنةٍ يتركون جماعةً أخرى يتفرَّدُ بهم العدوُّ فيقتلهم، ولو بقُوا معهم لَنَبَتْوَهُمْ وَقَرَّوْا عَلَى الْعَدُوِّ، إِلَّا عِنْدَ حِجْرِ الْجَمَاعَتَيْنِ، فَيَجُوزُ تَحْيِيرُ إِحْدَاهُمَا إِلَى فَتْنَةٍ مُسْلَمَةٍ أُخْرَى.

وإن قَتَرُوا بِأَنْفُسِهِمْ وَالتَّقُوا بِالْمَشْرُكِينَ، كَانَ الْأَوَّلَى لَهُمْ عَدَمُ التَّحْيِيرِ لَفَتْهُ بَعِيدَةُ عَنْهُمْ، وَقَدْ كَانَ عَمْرٌ يَزْجُرُ مَنْ كَانَتْ حَالُهُ كَذَلِكَ، كَمَا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى: «أَنَّ رَجُلَيْنِ قَرَّأَ يَوْمَ مَسْجِدٍ مِنْ مَغْزَى الْكُوفَةِ، فَأَتَانَا عَمْرٌ، فَخَبَّرَهُمَا وَأَخَذَهُمَا بِلِسَانِهِ أَخَذًا شَدِيدًا، وَقَالَ: فَرَزْتُمَا؟ وَأَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهُمَا إِلَى مَغْزَى الْبَصْرَةِ، فَقَالَا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لَا، بَلْ رَفَعْنَا إِلَى الْمَغْزَى الَّتِي فَرَزْنَا مِنْهَا حَتَّى نَكُونَ قَرِيبَيْنَا مِنْ قَبِيلِهِ» رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(٢)</sup>، وَفِي سَمَاعٍ ابْنِ أَبِي لَيْلَى مِنْ عَمْرٍ خِلَافَ، وَلَكِنَّهُ يَرَوِي عَنْ طَبَقٍ عَالِيَةٍ عَنْهُ.

وتَقْدِيرُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْكَافِرِ يَرْجِعُ إِلَى الْمُجَاهِدِ وَاجْتِهَادِهِ وَنَجْرَتِهِ، لَا عَنْ قُوَى وَاتِّزَانٍ، وَيَهَذَا قَالَ غَيْرٌ وَاحِدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ كَالْحَاكِمِ وَغَيْرِهِ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْقِتَّةَيْنِ: الْمُنْحَازَةِ وَالْمُنْحَازِ إِلَيْهَا: أَلْعَوْفُونَ إِلَى لِقَاءِ الْكَافِرِ أَمْ لَا؟ عَلَى قَوْلَيْنِ.

(١) أخرجه البخاري (٢٩٣٠)، ومسلم (١٧٧٦).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٣٦٩٦).

## تفاوت الحوال القراري يوم الزحف:

وكُلُّمَا كَانَ أَثَرُ النَّصْرِ وَالْهَزِيمَةِ عَظِيمًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ، كَانَ الْفِرَارُ أَشَدَّ وَأَعْظَمَ إِثْمًا، فَإِنَّ فِي الْفِرَارِ وَالْتَوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ كَسْرًا لِيَهَيِّبَ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِضَاعًا لَأَتْيَابِهِمْ، وَتَسْلِيطًا لِلْأَمْسِ عَلَيْهِمْ، وَهَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ يَوْمَ بَدْرٍ؛ لِأَنَّهُ يَوْمَ عَظِيمٍ، وَفَرْقَانٌ كَبِيرٌ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ؛ فَجَاءَ التَّشْدِيدُ فِيهِ أَشَدَّ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَمَّا كَانَ يَوْمٌ أُخِذَ خُفَّتِ اللَّهُ فِي وَجْهِهِ وَتَهَدَّيْهِ، وَذَكَرَ عَفْوَهُ وَصَفَحَهُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنِّ قَوْلُوا بِكُمْ يَوْمَ الْفَتْحِ الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الْقَبْلُ بِبَعْضٍ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ (ال عمران: ١٥٥)، وَلَمَّا كَانَ يَوْمٌ حُنَيْنٍ، وَذَكَرَ إِدْبَارَ بَعْضِ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ: ﴿إِنَّ الْقَبْلَ كَفَرْتُمْ لَمْ تَكُنْ عَسَاكُمُ شَيْئًا وَمَكَانُكُمْ عَلَيْكُمْ الْآزْمُ بِمَا رَحِمْتُمْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُقْدِرَكُمْ﴾ (التوبة: ٢٥)، قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿ثُمَّ يَرْثِ اللَّهُ مِمَّنْ يَبْدُو كَلْبًا عَلَى مَنْ يَكْفُرُ﴾ (التوبة: ٢٧).

## خصوصية بدر وعظمتها:

وَأَيُّ الْبَابِ نَزَلَتْ فِي بَدْرٍ، وَقَدْ اخْتَلَفَ السَّلَفُ: هَلْ هِيَ عَامَّةٌ لِكُلِّ غَزْوَةٍ، أَوْ هِيَ لِبَدْرٍ خَاصَّةٌ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ:

فَإِنَّ الْمَفْسُورِينَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْوَعِيدَ فِي الْآيَةِ خَاصٌّ بِالْفِرَارِ يَوْمَ بَدْرٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ تَرْكُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحْدَهُ؛ وَبِهَذَا قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَالضَّحَّاكُ، وَلَمْ يَزُوا الْقَرَارَ بَعْدَ ذَلِكَ كَبِيرَةً<sup>(١)</sup>.

وَمِنْهُمْ - وَمِمَّنْ الْأَكْثَرُ - عَلَى عِبَاقِ الْحُكْمِ؛ وَإِنَّمَا الْخَاصُّ فِي بَدْرٍ أَنَّهُ لَا إِمَامَ لِلْمُؤْمِنِينَ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَا جَمَاعَةً إِلَّا جَمَاعَتُهُ، فَالْفَارُ إِلَى غَيْرِهِمْ لَا فَتْنَةٌ لَهُ، وَمَعَ كَثْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ وَفَتْائِهِمْ بَعْدَ ذَلِكَ وَتَعَدُّ

(١) «تفسير الطبري» (١١/٢٧٨).

جبهاتهم وقلوبهم وتغورهم، فالتحيز أوسع من قبل وأقرب إلى الرخصة فيه؛ كما روى أبو سعيد الخدري؛ قال: «إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ يَوْمَ بَلَدٍ، لَمْ يَكُنْ لِلْمُسْلِمِينَ فَتْنَةٌ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ، فَلِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ بَغَضُهُمْ فَتْنَةٌ لِيَغْضَى»؛ رواه ابن جرير<sup>(١)</sup>.

والدليل على ذلك: كثرة الأحاديث واستفاضتها في التحذير من الفرار يوم الزحف، وجعلوا من الشئح الموقفات، ونجزم أن كثيراً من الأحاديث تلك - إن لم يكن أكثرها - كانت بعد بلد. وصح القول بالعموم عن ابن عباس وغيره<sup>(٢)</sup>.

وكانت الآية عامة في تحريم كل فرار من كل زحف، ثم خفف الله على المؤمنين بجواز الفرار من ضيعتي المؤمنين، ويجب عليهم الثبات أمام يشكهم وما دونه، وبعض المفسرين سئى ذلك نسحاً كعطاء؛ فجننوا الناسخ لها قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَيَكُمُ أَنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَنْ يَكُنْ يَتَكَلَّمُ بِكَلِمَةٍ سَابِقَةٍ يَقُولُهَا بِاتِّفَاقٍ﴾ (الأنفال: ١٦)؛ رواه عن عطاء قيس بن سعد؛ أخرجه ابن جرير<sup>(٣)</sup>.

وقد جاء من طريقين عن ابن عباس: «مَنْ قَرَّ مِنْ اثْنَيْنِ فَلَقَدْ قَرَّ» ومن قرَّ من ثلاثة فلم يقرب<sup>(٤)</sup>.

وإن كان عدد المشركين أكثر من ضيعتهم والمسلمون قادرين على الثبات والنصر والإتخاذ في العدو، كان الثبات أولى؛ ولهذا قال تعالى:

(١) تفسير الطبري (١٦/٢٧).

(٢) تفسير الطبري (١١/٨٠).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٣٦٩٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١١٥١).



﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ كَافِرًا يَلْبِسُوا إِيَّاهُ بِكَفَرِهِمْ يَنصُرْكُمْ فَإِنَّهَا يَلْبِسُوا  
الْكُفْرَ﴾ [الأنعام: ٦٥]، وبهذا قال الشافعي: أنَّ الفِرَارَ مِمَّنْ غَرِقَ الضَّغْبُ  
لا بحرُّمٍ، والثَّابِتُ مع القُدرةِ على النِّصْرِ أَوَّلَى.

والتَّحْيِيزُ إِلَى فِتْنَةٍ وَالتَّحْرُوفُ لِقِتَالِهِ بِجَوْرٍ وَلَوْ كَانَ الْعَدُوُّ أَقْلًا مِنَ  
الْمُؤْمِنِينَ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامٍ.

وَأَكْثَرُ آيَاتِ تَعَثُّ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الصَّبْرِ، وَعَدَمِ تَعَلُّقِ الْقَلْبِ بِكَثْرَةِ  
الْكُفَرَاءِ وَقِلَّةِ الْمُؤْمِنِينَ؛ حَتَّى لَا تُهْزَمَ نَفُوسُ أَهْلِ الْحَقِّ وَيَضْغَعُوا مِنْ لِقَاءِ  
الْعَدُوِّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿كَمْ يَنْفِكُوا قُلُوبَهُمْ بَيْنَ يَدَيْكَ وَخَلْفَكَ يَنْصُرُوكَ  
يَوْمَئِذٍ قَلِيلٌ وَأَكْثَرُ الْأَكْثَرِينَ﴾ [البقرة: ١٧٤].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ كَافِرًا يَلْبِسُوا إِيَّاهُ بِكَفَرِهِمْ يَنصُرْكُمْ فَإِنَّهَا يَلْبِسُوا  
الْكُفْرَ﴾ [الأنعام: ٦٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ كَافِرًا يَلْبِسُوا إِيَّاهُ بِكَفَرِهِمْ يَنصُرْكُمْ فَإِنَّهَا يَلْبِسُوا  
الْكُفْرَ﴾ [الأنعام: ٦٦].

هَذَا لِتَشْيِيبِ أَهْلِ الْإِيمَانِ وَلِتَقْوِيَةِ عَزَائِمِهِمْ، فَإِنَّمَا يُنصَرُونَ بِإِيمَانِهِمْ،  
لَا بِمَجْرُودِهِمْ وَعَقَائِمِهِمْ، وَكُلُّ نَصْرِ اللَّهِ لِنَبِيِّهِ وَأَصْحَابِ نَبِيِّهِ كَانَ مَعَ  
قَلَّةٍ عَدَمٍ وَضَغْبٍ عُدُوٍّ.

وَلَوْ ثَبَتَ الْمُؤْمِنُ فِي لِقَاءِ الْكَافِرِينَ، وَتَرَكَ الرَّحْمَةَ لَهُ بِالْفِرَارِ  
وَالْتَحْيِيزِ وَالتَّحْرُوفِ، وَتَغَلَّبَ عَلَى ظَنِّهِ الْهَلَاكُ بِلَا إِثْخَانٍ فَقِيلَ،  
فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ شَهِيدٌ مَحْمُودٌ الْعَاقِبَةُ إِنْ أَعْلَصَ، وَلَمْ يَلُزْ أَحَدٌ مِنَ  
السُّلُفِ وَلَا يُفْهَمُ مِنَ النُّصُوصِ: أَنَّهُ مَلَقَ بِنَفْسِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ؛ فَإِنَّ  
آيَاتِ التَّرْخِيسِ بِالتَّحْيِيزِ وَالتَّحْرُوفِ وَالتَّخْفِيفِ بِالْفِرَارِ مِنَ الْعَدُوِّ إِنْ كَانَ  
أَكْثَرَ مِنَ الضَّغْبِ - جَاءَتْ لِلتَّرْخِيسِ بِذَلِكَ، لَا لِتَضْيِيلِهِ، فَضْلًا عَنْ  
إِجَابَةٍ.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِي وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّكُمْ كَانُمْرًا يَبْهِكُمْ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ وَأَنَّكُمْ كَانُمْرًا يَبْهِكُمْ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾﴾ (الأنفال: ٢١ - ٢٥).

### الجهاد حياة:

المراء بالحياء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِي وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّكُمْ كَانُمْرًا يَبْهِكُمْ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ هو جهاد الكُفَّارِ الْمُعَانِدِينَ؛ كما قاله عَزَّوَجَلَّ مِنْ الرَّبِّ (١)، وابنُ إِسْحَاقَ (٢)، وقال مجاهد: هو الحق (٣)، وقال قتادة: هو القرآن (٤).

وهذا مِنَ التَّنْوِيعِ لَا التَّضَادِّ، فَمِنْ الْحَقِّ الَّذِي دَعَا إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْقُرْآنِ: الْجِهَادُ، وَظَاهِرُ سِيَاقِ الْآيَاتِ قَبْلُهَا وَبَعْدُهَا فِي قِتَالِ الْكُفَّارِ الْمُعَانِدِينَ؛ فَفِي هَذِهِ الْآيَةِ سُمِّيَ اللَّهُ الْجِهَادَ حَيَاةً: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِي وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّكُمْ كَانُمْرًا يَبْهِكُمْ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ١٧٩) لِأَنَّ الْأُمَّةَ إِنْ لَمْ تُجَاهِدْ عَدُوَّهَا، تَسَلَّطَ عَلَيْهَا وَقَتْلُهَا، وَانْتَشَلَتْ بِنَفْسِهَا فَنَاحَزَتْ وَقَتَلَ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَإِنْ قَاتَلَتْ عَدُوَّهَا، فَلَهَا الْبَقَاءُ وَالْعِزَّةُ، وَحُفِظَتْ دُمُهَا بِقُوَّةِ شَوْكَتِهَا، وَلَوْ كَانَ الْجِهَادُ فِي ظَاهِرِهِ سَفْكًَا لِلْدَّمِ وَفَقْدًا لِلْمَالِ؛ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَحْفَظُ بِهِ دِمَاءَ وَأَمْوَالَ أَهْلِهِمْ مِمَّا ذَهَبَ مِنْهَا وَكُلُّدَتْ، وَالتَّارِيخُ شَاهِدٌ أَنَّ الْأُمَّةَ إِنْ انْتَشَلَتْ مِنَ الْجِهَادِ، ذَبَّ فِيهَا الْفِتْنَةُ، وَسَفَكَ بَعْضُهَا دَمَ بَعْضٍ، وَإِنْ انْتَشَلَتْ بِالْجِهَادِ، حَفِظَ اللَّهُ دِمَاطَهَا وَمَالَهَا، وَإِنْ ظَهَرَ لَهَا خِلَافٌ ذَلِكَ، فَهِيَ يَنْظُرُونَ لِلْبُدَايَاتِ، وَلَا يَنْظُرُونَ لِلنَّهَايَاتِ.

(١) تفسير ابن أبي حاتم (١٦٧٩/٥).

(٢) تفسير الطبري (١٠٥/١١)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٦٨٠/٥).

(٣) تفسير الطبري (١٠٤/١١)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٦٧٩/٥).

(٤) تفسير الطبري (١٠٥/١١)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٦٨٠/٥).

وفي ذلك أَنَّ الأُمَّةَ التي تعطِّلُ الجِهَادَ كالأُمَمَ المِيتَةَ؛ لأنَّ اللهَ سَاءَ حَيَاةً فِي هَوَاهُ، ﴿وَنَاكَمَ إِنَّا بِمَنَاجِزِكُمْ﴾، وهو الجِهَادُ.

وَيُظْهِرُ نَلَاؤَهُمَ اسْتِغْنَاءَ الْفَتَى فِي الْمُسْلِمِينَ عَنِ تَعطِيلِ الجِهَادِ: أَنَّ اللهَ ذَكَرَ بَعْدَ حَيَاتِهِمْ بِهِ تَحْفِيزَهُ مِنْ عَاقِبَةِ الْفَتَى عَلَيْهِمْ بِهَوَاهُ، ﴿وَالْقُوا يَشْنَدُ لَا مُؤَيَّدَةً إِلَيْنَا طَلَبُوا مِنكُمْ عَاصِمَةً﴾، وذلك أَنَّ الْفَتَى لَا تَكْثُرُ إِلَّا عِنْدَ تَعطِيلِ الجِهَادِ وَالرُّكُوءِ إِلَى الثَّلَاثَا.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا لَهُمْ آلَا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ وَمَنْ يَهْدِيهِمُ اللَّهُ فَمَا مُتَّكِئِينَ﴾  
الْحَرَامُ وَمَا كُنَّا أَزْوَاجًا إِلَّا لَوَاقِدٍ فِي السَّعِيرِ وَلِكُنَّ أَصْحَابُ الْغَنَمِ لَا يَمْلِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٤].

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى مَسْأَلَةِ الضُّدِّ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَّبِعُونَكَ عَنِ أَكْثَرِ النَّوَاجِرِ وَقَالَ قُلُوبُهُ كَيْفَ يَمْلِكُ عَنْ سَيِّئِ اللَّهِ وَخَشَعَتِ أُذُنُ النَّاسِ فَأَنْشَرَهُمْ قُلُوبُهُمْ إِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧].

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ مَسَاجِدُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مَسْجِدًا وَتَضْيَعَةً﴾  
يَذْكُرُوا الْمَذَاقَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [الأنعام: ٢٥].

كَانَتْ قَرِيشٌ تَتَعَبَّدُ بِالتَّصْفِيرِ وَالتَّصْفِيقِ عِنْدَ الْبَيْتِ، وَالْمَسْجِدُ هُوَ صَغِيرُ الطَّائِرِ، لِيَقَالَ: مَسَا الطَّيْرُ يَمْكُو مَسْجَدًا وَمَسْجَدًا: صَفَرًا، وَالطَّائِرُ يُسَمَّى الْمَسْجَدَ، وَالتَّضْيِيعَةُ مِنَ الضُّدَى، وَهُوَ مَا يَسْمَعُهُ الْخَالِي بَيْنَ جِبَالٍ أَوْ فِي شُهُوبٍ أَوْ عُثْرَانٍ خَالِيَةٍ، وَأَرِيدَ بِهِ هُنَا التَّصْفِيقُ.

ولقد كانت قريش تُريدُ ضدَّ النبي ﷺ عن قراءة القرآن؛ حتى لا يفتنهم ولا يتزين قوتهم، فيصنفون ويُصنّفون ويمارسون باللفظ ورفع الصوت به؛ كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْقَوَىٰ فِيهِ قُلُوبُكُمْ تَقْذِفُونَ﴾ [نصفت: ١٢٦] فهم يُريدون القَلْبَةَ لأهليهم، والهزيمة لمحمد ﷺ ورسالته.

وقد ذُكرَ غيرُ واحدٍ أنَّ قريشاً كانت تتعبدُ بالشجاء والتضييق في الجاهلية، فيبث الواحدُ منهم على الضفاد فيسقى صدى صوته في جبالٍ متعَدَّةٍ.

وقد بين الله أنَّ غايةَ تعذيبهم هو هذا اللَّيْبُ واللُّهُز الذي بذلوه عن الحيفية، ومنعهم من الاستسلام هو، والالتياؤ والاتباع ليه ﷺ.

### حُكْمُ التَّصْفِيهِ وَالتَّصْفِيَةِ:

وَأَمَّا حُكْمُ التَّصْفِيهِ وَالتَّصْفِيَةِ، فَعَلَى حَالَيْنِ:

الأولى: إذا أُريدَ به التَّعَبُّدُ والتَّعَلُّقُ، فذلك محرَّم، وليسا هما عبادة في ذاتهما في الإسلام، ولا يجوزُ التَّدَلُّقُ بهما بالاتِّفَاقِ، إلَّا في حالةٍ واحدةٍ للمرأى، وهي عندُ إرادةٍ فُتِحَها على الإمام عندَ سَهْوِهِ وَعَظَلُوهِ في الصلاة، ولم يُوجدْ رجالٌ يَتَّبِعُونَ، فيستحبُّ لها التَّصْفِيَةُ كما قال ﷺ: (التَّصْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيَةُ لِلنِّسَاءِ) وهو في الصحيح؛ من حديث أبي هريرة<sup>(١)</sup> وسهل<sup>(٢)</sup>.

الثانية: إذا لم يُرَدَّ به التَّعَبُّدُ والتَّعَلُّقُ، وَأَمَّا يُفْعَلُ في العادات والمناسبات، فمنه ما يجوزُ: كتصفيهِ صَاحِبِ الْبَهَائِمِ لِبَهَائِمِهِ، فمنها ما

(١) أخرجه البخاري (١٢٠٣)، ومسلم (١٢٢).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٠٤).

تستجيب للتصغير كـبعض الطيور وفيئها من غيرها، وتكتسفيق من يربد  
تنبيه خاطئ أو ومثاني، وذلك بضرب اليد أو القضيبة على خشب أو  
معدن، فلم يرد شيء من منع هذا النوع في السنو وكلام الصحابة مع  
احتمالي ورويه.

ومنه: تصفيق المرأة في النكاح؛ فذلك جائز؛ لأن النبي ﷺ لما  
أجاز التصفيق للمرأة في الصلاة، ففي غيرها من باب أولى، سواء كان  
ذلك في نكاح أو أعياد أو غير ذلك من الأفراس.

ومنه: ما يكره؛ وهو تصفير الرجال وتصفيقهم في الأفراس وعند  
سماع ما يعجبهم ويسرهم؛ وذلك لأنه قد دلّ الدليل على مشروعية  
التكبير والتسبيح، وقد ثبت في «الصحیح» من حديث أم سلمة، عن  
النبي ﷺ قال: (مُبَحَّانَ اللَّهُ مَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الْخَزَائِنِ، وَمَاذَا أُنْزِلَ مِنَ  
الْغَيْثِ؟) (١)، وفيه عن عمر أنه قال للنبي ﷺ: عَلَّقْتَ نِسَاءَكَ؟ قال: لا،  
فقال عمر: اللَّهُ أَكْبَرُ (٢).

وقد ترجى البخاري على ذلك بقوله: (باب التكبير والتسبيح عند  
التعجب).

ويدلّ المشروع بغيره مكروه، وليس التصغير والتصفيق من مروج  
رجال العرب، وإنما قلنا بالكراهة، ولم نقل بالتحريم؛ لأنه لا دليل على  
تحريمه، والآية في التعجب به عند البيت، وأفعال العبادات إن شابهت  
العادات، جاز يفتلها عادة لا تعبدًا، ولو كانت ممنوعة بقيتها، كما جاز  
للرأة التصفيق؛ لأن المشابهة للعبادة ينهي عنها الرجل والمرأة، والآية  
هامة بحكاية حال المشركين، لم تخص رجلاً ولا امرأة منهم، ولأن  
الرأة لو سبحت وصلى الرجل في الصلاة، لم تبطل صلاتهما؛ وإنما

(١) أخرجه البخاري (٦٢١٨).

فغلا مكروها غير مستحب، وأما كانت الكراهة؛ لأنه ثبت في الشرع  
سُنَّةُ التكبير والتسبيح عند سماع ما يُفْرَحُ ويُحَبَّبُ منه، ولأنه من  
خصائص النساء؛ كما في ظاهر الحديث: «التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ»<sup>(١)</sup> يعني:  
خارج الصلاة، فكان لهنَّ داخلها، فلم يكن في حُرْفِ الرِّجَالِ إلَّا في  
الزمن المتأخِّر، وإنَّ فعله وتُسَبِّبَ لأحدٍ وعوامٍ من السابقين.

وقد كان ابنُ عمرَ وأبو سلمةُ بنُ عبد الرحمنَ يُسالانِ عن التصفيقِ  
والتصفيقِ، فيُفَعِّلانِ ذلك لبيانه، ولو كان محرِّمًا بَيِّنَةً، لَمَا جازَ فعلُهُ ولو  
ليانه؛ لأنَّ بيانه بالكلام ممكنٌ لكلِّ أحدٍ؛ كما رَوَى ابنُ جريرٍ، عن قُرَّةَ،  
عن عطيةَ، عن ابنِ عمرَ؛ في قوله: «وَمَا كَانَ سَكَلَانَهُمْ عِنْدَ الْيَتِّ إِلَّا  
مُحْكَاةً وَتَصْفِيقَةً»<sup>(٢)</sup> قَالَ: «الْمُكَاةُ: الصَّفِيرُ، وَالتَّصْفِيقُ: التَّصْفِيقُ». وَقَالَتْ  
قُرَّةُ: وَحَكِي لَنَا عَطِيَّةٌ فَعَلَّ ابْنُ عُمَرَ قَصْفَرًا وَأَمَالَ خِدَّةً، وَصَلَّقَ  
بَيِّنَةً<sup>(٣)</sup>.

وأما ما رواه ابنُ عباسٍ في «تاريخه»، عن الحسنِ البصريِّ  
مرسلًا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (حَفَرُ حِصَالٍ عَمِلَهَا قَوْمٌ لُوطٍ، بِهَا  
عَلَّكُوا، وَتَزِيدُنَا أَتْنِي بِحَلَّةٍ)، فَذَكَرَ الْخِصَالُ، وَمِنْهَا التَّصْفِيقُ<sup>(٤)</sup>،  
فَلَا يَبْتَدَأُ، وَهُوَ مُنْكَرٌ.

ويجوزُ للمرأةُ الرُّخْدَةُ والتصفيقُ الجوازُ التصفيقُ لها، وجنلةٌ بعضُ  
نقهاء المالكية في حُكْمِ ضربِ الذِّفِّ في إظهارِ النكاحِ.

### التعبُّدُ بالآلاتِ والآهاتِ:

أما التعبُّدُ بالآهاتِ والآلاتِ، وذكُرَ اللهُ بها: فلا يُعرفُ في القرونِ  
المفضلةِ التعبُّدُ هو بالآلاتِ والأدهيةِ باللَّحُونِ والآهاتِ، وهذا ممَّا حدثَ

(١) تفسير الطبري (١/١٦٣).

(٢) تاريخ دمشق (٥٠/٣١٢).

في أوائل المتن الثالث واشتهر بمعناه، ولم يكن معروفاً في بلدان الإسلام المتباعدة، ولا بالتصفيق والتصغير، ولا بالثُلث، ولا بضرب الفصيح.

ولمّا ظهر، أنكره الأئمة من السلف، ولم يكن منهم من يعملهُ، حتى كثُر في الزُمَاج المتصوّفة، ثم كان في الصالحين، ثم اعتادهُ بعض المتعلّبين، وقد أسند اليه في «مناقب الشافعي» قولهُ: «خُلِّقْتُ ببغداد شيكاً أحدثك الزنادقة سُوءة التغير، يَصُدُّونَ به الناسَ عن القرآن»<sup>(١)</sup>.

وتوسّع الناسُ اليوم في إنشاد الأشعار حتى شابهوها أهل المعازف والمطرب، فسوّوها إنشاداً وخدّاء، وليست بخدّاء ولا إنشاد، وغرّهم في ذلك أن الآلات التي تُستعمل فيها ليست معازف؛ وإنما من الأصوات الطبيعية والتقنية الحديثة، وهذا جهلٌ بأصول الشريعة التي لا تُفرّق بين التمثيلات، والمعازف من الطبيعة؛ فهي من أغصان الشجر وأحواجها، ومن شجر بعض البهائم وجلدها، وإنما اختلفت في طريقة إخراج الصوت، وأكثر الناس منها حتى يملأوا حدّ التدخين بها، وأخذت دعوة المُفسّفين والغافلين بها، وهذا من الصدّ عن كلام الله والتعصّب به، وعن الوعظ المشروع، ولا يُعلم أن فاسقاً وغافلاً صلّحت حاله بأناسه إلى الإطراب وآفات الأحزان والأفراح، بل هي حرّفت الصالحين إلى الغفلة، ولم تجلب الغافلين إلى الصلاح.

ومن صلّحت حالهُ في الظاهر بتلك الأسباب، فغالباً أن باطنهُ أجوفٌ من الإيمان، وتلقأ يثبث، وربما يُظهر من الصلاح ويوطن من فنوب السرّاتر أشياء عظيمة؛ لأنّه لا يثبت الإيمان في القلب إلاّ بالروح قرآناً وسُنّةً والوعظ بهما، وبوقدار ما لدى الإنسان منهما يكون صلاحه باطناً، وبوقدار نقصاتهما فما زاد من صلاح الإنسان الظاهر.

(١) «مناقب الشافعي» (١/ ٢٨٨).

عليهما هو تَكَلَّفَتْ وَتَصَنَّعَ لَا بُدَّ أَنْ يُزَوَّلَ عَنْهُ شَيْئٌ وَيُخَذَّ أَوْ تَغْيِيرُ حَالٍ.

\*\*\*

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ فَأَنَّى تُكَذِّبُون﴾﴾ (الأنفال: ٣٨).

يُنْ رَحِمَهُ اللَّهُ بِالْكَفَّارِ: عَدُوٌّ مُوَاعِظُهُمْ بِمَا سَلَفَ مِنْهُمْ مِنْ حَقِّ اللَّهِ وَحَقِّ الْمَخْلُوقِينَ، فَإِنَّهُ يُسَلِّطُ ذَلِكَ عَنْهُمْ بِتَقْوَاهُ، تَشَوُّكًا لِاتِّبَاعِهِمْ الْحَقَّ وَعَوْدَتِهِمْ إِلَى فِطْرَتِهِمْ، وَلَوْ أُخِذُوا بِمَا سَلَفَ مِنْهُمْ مِنْ حَقِّ اللَّهِ، مِنْ سَبِّ اللَّهِ وَالتَّمَعُّدِ عَلَى يَدَيْهِ وَتَبْيُّهِ، وَمِنْ حَقِّ الْمَخْلُوقِينَ، مِنْ قَتْلِ الْمُسْلِمِينَ وَسَلْبِ أَمْوَالِهِمْ وَسَفْكِ دِمَائِهِمْ -: لَمَّا أَقْبِلَ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا مَا رَجَمَ اللَّهُ.

الكافرُ والمُرْتَدُّ والحقوقُ التي عليهما:

والكافرُ إذا دَخَلَ الإسلامَ، فعلى حالتين:

الحالة الأولى: إِنْ كَانَ كَافِرًا أَصْلِيًّا، فَيُسَلِّطُ كُلُّ حَقٍّ عَلَيْهِ فِي الدِّينِ وَالْعِبَادَةِ، مِنْ دَمٍ أَوْ مَالٍ أَوْ عِرْضٍ بِالإِجْمَاعِ، لظَاهِرِ هَذِهِ الْآيَةِ، وَاسْتِغْنَاهُ عَمَلِ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ الدَّاخِلِينَ فِي الإِسْلَامِ مِنْ قَائِلَةٍ وَاعْتِنَاؤِهِ عَلَيْهِ بِتَقْوَاهُ وَعَلَى أَصْحَابِهِ، فَمَا أَخَذَ عَلَى فَرِيضَةٍ وَأَهْلِي الطَّائِفِ طَرَدَهُمْ وَضَرَبَهُمْ لَهُ، وَلَا عَلَى مَنْ قَائِلَةٍ فِي يَدَيْهِ وَأُخِذَ وَخُتِنَ وَغَيْرِهَا، لَمَّا دَخَلَ الإِسْلَامَ، إِذْ لَمْ يُؤَاجِزْهُمْ بِشَيْءٍ، حَتَّى لَمَّا دَخَلَ وَخُتِنَ الإِسْلَامَ وَكَانَ قَدْ قَتَلَ حِمْرًا، وَهُوَ أَكْثَرُ نَصَابٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ، لَمْ يُؤَاجِزْهُ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ. وَلَا يُؤَاجِزُ مِنْهُمْ الْمَالُ الَّذِي سَلَبُوهُ، وَلَا يُفَادُونَ بِدَمٍ أَوْ عِرْضٍ، وَلَا يُعْرَضُونَ عَلَيْهِمْ.

وفي هذا كُلُّهُ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ غَايَةَ الْمُسْلِمِينَ إِخْصَاعُ النَّاسِ



لعبادة الله، وليس الانتصاف لأنفسهم من عدوهم، ونسقيهم منه، وغلوهم في الدنيا عليه.

وكل ما أحلّه الكافر الداخل في الإسلام من المسلمين قبل إسلامه، فليس لهم مطالبتهم به؛ بل إنما أجددوا؛ فعلى الله أجرهم ولوائهم، ولا يجوز لهم أن يتقوما لأنفسهم من دخل الإسلام بعد كفره الأصلي، مهما بلغت آلامهم وحقوقهم عنده؛ ففي «الصحيحين» من حديث عبيد الله بن عديٍّ: أَنَّ الْوَقْدَةَ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْكَنْدِيِّ خَلِيفَ بَنِي زُهْرَةَ، حَدَّثَهُ، وَكَانَ شَهِيدًا بَلَدًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَأَقِيتُ قَائِمًا قَاتِلًا، كَضَرْبِ يَدِي بِالسَّيْفِ لِقَطْعِهَا، ثُمَّ لَأَذَّ مَنِي بِشَجَرَةٍ، وَقَالَ: أَسْلَمْتُ لِلَّهِ، الْكَلَّةُ بَعْدَ أَنْ قَاتَلَهَا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا تَقْتُلْ)، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّهُ ظَرَحَ إِخْدَى يَدِي، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا قَطَعَهَا؟ الْكَلَّةُ؟ قَالَ: (لَا تَقْتُلْ، فَإِنَّ كَلَّةً فَإِنَّهُ بِمَنْزِلِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَ، وَأَنْتَ بِمَنْزِلِيهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ عَلَيْهِمُ اللَّهُ تَالِيًا)<sup>(١)</sup>.

الحالة الثانية: أن يكون مرتدًا، فكان على الإسلام ثم تركه وارتدّ وقاتل المسلمين، وأصاب منهم دماء ومالًا وجرحًا؛ فقد اختلف العلماء في مواضعه في الحقوق التي عليه للأدعيين زمن ركنه:

ذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي: إلى أن حقوق الأدعيين لا تسقط عن المرتد، ولو سقطت حقوق الأدعيين عن المرتد بعد معرفته للحق ودخوله إليه ومعرفته لثغوره ومخارم أهله من دم ومال وجرح، لأنخذ ذلك ذريعة إلى استباحة تلك الأموال والأعراض والدماء بالركن، ثم العودة إلى الإسلام.

(١) أخرجه البخاري (٦٨٦٥)، ومسلم (٩٥).

وهذه الآية - وهي قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ لَبِثْنَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا بِرُبٍّ مُّعْتَدٍ﴾ - نزلت في الكفار الأصليين بالاعتناق.

ودُفِعَ بعضُ الفقهاء بين المالكين وغيرهم إلى سقوط كل شيء عنه، وأنه كالكافر الأصلي.

وأما حقوق الله على المرتد حال ردّه:

فأكثرت العلماء على سقوطها عنه؛ وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه، سواء كانت عبادة أو زكاة مال، أو طلاقاً أو قسمًا وبيعًا ونحو ذلك.

وقال الشافعي وأحمد في رواية أخرى: إنه يقضي ما عليه من حق الله.

والأظهر: سقوط حق الله عنهم؛ فقد ارتد ناسٌ زمن النبي ﷺ وعادوا، ولم يأمُرهم النبي ﷺ بقضاء شيء من حق الله الذي تركوه زمن ردّهم؛ كابن أبي السرح، وكالذين ألبغوا الأسود الغنويّ مدّعي النبوة في زمنه ﷺ، ولما قيل، عادوا إلى الإسلام، ولم يؤمّروا بشيء.

وقد ارتدت قبائل وجماعات زمن الخلفاء والصحابة، ولم يثبت أنهم أمروهم بقضاء شيء من حق الله تعالى، وقد جاء الوحي بإسقاط الحق عن كل من تحوّل من كفر إلى إسلام؛ كما في «الصحيح»؛ من قوله ﷺ: (إِنْ الْإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ)<sup>(١)</sup>.

وأما الدّمى والكافر الحربى الذي يدخل بلدان المسلمين بأمان فيقتل ويغيب خلاً، فإنه يُقام عليه الخد، ويُعاقب ويُؤاخَذ بما جنى؛ لأنّ لازم عهدو وأمانه ودميه حفظ حقوق المسلمين.

\*\*\*

﴿قَالَ تَحْمِلُونَهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ زَبَدٌ وَلِيَاقُونَ بَيْنَهُمْ فَيَسْجُدُوا لِلَّهِ يَمِينًا يَبْتَلُونَ﴾ (الأعراف: ١٣٩).

في هذه الآية: الكلام على قتال الطلب، وتقدم الكلام على ذلك في سورة البقرة وآل عمران.

\*\*\*

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاتْلُوا أَلْفًا مِنْهُمْ مِنْ خَيْرِ مَا يَكُونُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ وَاللَّهُ يَخْتَارُ مَا يَشَاءُ وَيُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف: ١٤١).

في هذه الآية: تفصيل الغنيم، وبيان مستحقّيها من المغايلين وغيرهم، وتقدم بيان أنّ الله خصّ هذه الأئمة بحمل الغنيم، وكانت أول الأمر نجولت لرسول الله ﷺ يفتنّها على ما أراد، ثمّ فصل الله في أمرها في هذه الآية.

والمال المأخوذ من الكفار أنواع، منه: الغنيمة والفنء والأنفال والسلب والجزية والخراج، وبين بعض هذه الأسماء ندخل في المعنى، وبين بعضها تطابق عند بعض السلف، والغنيمة هي ما أيجد بأهجاب الكيل والرقاب، فتسلب على ما أيجد بقتال، كما في غزوة بدر وأحد وخيبر وغيرها، والفنء ما أيجد من المشركين بلا قتال، كما كان في فتح مكة، وفيه نزلت آية سورة الحشر، فقد نزلت في بني النضير، وهي بعد بدر.

ولا يصح القول بأنّ آية الغنيم في الأنفال ناسخة لآية الفنء من سورة الحشر، كما يقرّره قتادة، لأنّ الحشر في غزوة بني النضير،

والأنفال في غزوة بدر، ويدلّ قبل بني النضير بالأنفال.  
وتقدّم الكلام على الأنفال والسلب، وبأنّ الكلام على الجزية في  
سورة التوبة بإذن الله.

### تخميس الغنمة وحكمتها:

وفي هذه الآية: ﴿لَكُمْ مِمَّا فَوَّضَ إِلَيْكُمْ﴾ الآية: دليل على وجوب  
تخميس القليل والكثير، وأنّه لا يؤخذ منها شيء يستأثر به ولو قليلاً،  
وفي «المستدرك» من حديث عبادة مرفوعاً: (أَقْرَبُ الْخَيْطِ وَالْيَخِيطُ، وَأَكْثَرُ  
مِنْ ذَلِكَ وَأَضْعَفُ، وَلَا تَقْلُوا)<sup>(١)</sup>.

وقد صحّ عن النبي ﷺ أنّه قال: (السَّهْمُ تَسْتَخْرِجُهُ مِنْ جَنْبِكَ، لَيْسَ  
أَنْتَ أَخَذَ بِهِ مِنْ أَجْنَبِكَ السُّلَمِ)؛ رواه البيهقي، عن عبد الله بن شقيق،  
عن رجلٍ من ثقاتٍ من الصحابة<sup>(٢)</sup>.

ويوجب تخميس الغنمة بقول عامة السلف والفقهاء؛ وهو قول  
أبي حنيفة والشافعي وأحمد.

ويروى عن بعض السلف: كمالك ويعطي الأئمة الفقهاء؛ كابن  
تيمية: جواز ألا يقيمتها الإمام تخميساً، وأنّ له أن يجهده في إعطائها  
على ما يراه وفيما يراه، واستُئيل بما فعل النبي ﷺ يوم حنين؛ كما في  
البخاري، عن عبد الله؛ قال: «لَمَّا كَانَ يَوْمَ حَنْينَ، أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ نَاسًا  
أَعْطَى الْأَنْزَعَ مِنْهُ بَيْنَ الْإِبِلِ، وَأَعْطَى غَنِيَّةً بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَأَعْطَى نَاسًا، فَقَالَ  
رَجُلٌ: مَا أُرِيدُ بِهَذِهِ الْوَسْئَةِ وَجْهُ اللَّهِ، فَقُلْتُ: لِأَخِيرَةِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ:  
(وَجِئْتُ إِلَهُ مُوسَى، فَكَأَنَّيَ بِأَكْثَرُ مِنْ هَذَا كَصَبْرٍ)»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه أحمد (٣١٦/٥).

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٢٤/٦).

(٣) أخرجه البخاري (٤٣٣٦).

واحتلّف فيما فعله النبي ﷺ يوم حُتَيْن: هل كان عطيةً من أصل الغنيمه وأنها لم تُخمس، أو كان ذلك بعد تخميسها وكانت العطية من خُمس النبي ﷺ خاصة؟ على قولين:

قال بالقول الأول: جماعة من العلماء: كابن عبد البر، وابن تيمية، وابن حجر، وغيرهم، ولا يلزم في كل من قال بأن النبي ﷺ لم يُخمس غنيمه حُتَيْن: أنه لا يرى وجوب تخميس الغنيمه على الأمراء فمنهم من جعلها خاصة بالنبي ﷺ.

وقال بالقول الثاني: الشافعي، وأبو حنيفة القاسم بن سلام، والقاضي جياض.

### قِسْمَةُ غَنَائِمِ حُتَيْن:

والقول بأن النبي ﷺ قَسَمَ غَنَائِمَ حُتَيْن، وأن ما لم يقبضه هو الخُمس - هو الذي يوافق ظواهر الأدلة وَيُسِيرُ عليها؛ فإن النبي ﷺ ما زال يقسم الغنائم منذ نزلت عليه هذه الآية، ولو كان ثمة ما يخرج عن هذا الأصل، لَجَاءَ صريحاً، ولَاخْتَبَرَهُ الصحابةُ والتابعون ناسخاً للأمر بتخميس الغنيمه، ولَعَمَلِ الخلفاء به بعد ذلك، ويدلُّ على بقاء الحُكم ما جاء في «السنن»<sup>(١)</sup> من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي<sup>(٢)</sup>، وعمرو بن عَبَّه<sup>(٣)</sup>، أن الرسول قال يوم حُتَيْن - وقد أُنْشِكَ وَبَرَّةٌ من سَنَامٍ يَجِيرُ بينَ إصْبَعَيْهِ -: (إِنَّهُ لَيْسَ لِي مِنَ الْفَنَنِ شَيْءٌ، وَلَا خَلْوٌ، إِلَّا الْخُمسُ، وَالْخُمسُ مَرْفُوعٌ إِلَيْكُمْ)، ورواه أحمد بن حنبل<sup>(٤)</sup>، ومالك بن عمرو بن شُعْبَة<sup>(٥)</sup>.

(٢) أخرجه أبو داود (٢٧٤٥).

(١) أخرجه النسائي (٣٦٨٨).

(٣) أخرجه أحمد (٣١٩/٥).

(٤) أخرجه مالك في «الموطأ» (١/٢).

وهو صريح في بقاء الحُكْمِ يومَ حُجَيْنٍ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَمْلِكُ غَيْرَ الحُكْمِ.

وبعضُ ذلك يُستأنَسُ بما رواه الشافعي، قال: «أخبرنا بعضُ أصحابنا، عن محمد بن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أعطى الأقرع وأصحابه من حُكْمِ الحُكْمِ»<sup>(١)</sup>.

وأما كثرة المال الذي أعطاه، فقد أعطى الأقرع بن حابس، وعُيَنة بن حصين، وحكيم بن يزام، وأبا سُفْيَانَ بنَ حَرْبٍ، وأبَنَ مُعاوية، والحارث بن هشام، وسَهْلَ بنَ عمرو، وخُوذَيْلُ بنَ عبدِ العُزَّى، وصفوان بن أُمَيَّةَ مَنَ بَهِير، ومالك بن عوف، والعلاء بن جارية الثَّقَفِي، خليف بني زُغَرَةَ، وغيرهم ثَمَّةً من الإبل، وأعطى غيرهم أَكْثَرَ من الجِثَّةِ، وقد احتلَّتْ كُتُبُ السِّيرِ في عددٍ من تألَّفَ قَلْبُهُ من قريش وغطفان ونعيم وبني قيس وثقيف وغيرهم من الغنيمَةِ، وقد ذَكَرَ ابنُ هشامٍ تسعةَ وعشرين رجلاً، ولو جُمِعَ صحيحُ الرِّوَايَاتِ وَضَعِفُهَا، فَإِنَّهُمْ لَا يَبْلُغُونَ سِتِّينَ رجلاً، ولم يُساوهم جميعاً في العطاء، وغنائمُ حُجَيْنٍ عَظِيمَةٌ، وقد قيل: إِنَّهَا فَوْقُ أَرْبَعَةِ عَشْرِينَ أَلْفًا مِنَ الْإِبِلِ، وَمِنَ الْغَنَمِ قَرِيبُ الضُّعْفِ مِنَ الْإِبِلِ، وَبَضْعَةُ أَلْفٍ مِنَ أَرْزَاقِي الْيَضَةِ وَالسَّبِي، والحُكْمُ مِنَ الْإِبِلِ خَاصَّةٌ - الَّذِي يَمْلِكُ النَّبِيُّ ﷺ وَضَعَهُ فِيهَا يَرَاءُ -: عَظِيمٌ، وَتُسَوِّي ذَلِكَ الْعَدَّةَ وَزَيْدًا.

وأما ما جاء في «الصحيحين»، عن أنس بن مالك، أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أعطى الطُّلُفَاءَ وَالْمُهَاجِرِينَ، وَلَمْ يُعْطِ الْأَنْصَارَ شيئاً<sup>(٢)</sup>، فظاهرُ أَنَّهُمْ لَمْ يُعْطُوا شيئاً مِنَ الثَّقَلِ، وَهُوَ الحُكْمُ، وليس بصريح أَنَّهُمْ لَمْ يُعْطُوا مِنَ

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٧٧/٦).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٣٣)، ومسلم (١٠٥٩).

أصل الغنيمة، غناية ما فيه: أنهم لم يقسم لهم من الخمس ما يُأثرون به. وقسم الغنيمة يُسكت عنها باعتبار أنها حق لا اختيار لأحد فيها؛ كما تقدم، ولما كان التخيير للنبي ﷺ في الخمس هو الذي تشوّف إليه النفوس وتطمع في نصيبها منه؛ لأنه لا حق لهم معلوم فيه، وزاد من استغراب الأنصار: أن الذين أعطاهم رسول الله ﷺ أذبروا عنه ولم يقابلوا معه.

ودفع بعضهم: إلى أن الغنيمة لم تُخمس في حنين، وأن ذلك خاص بالنبي ﷺ، ولا يكون لغيره؛ وذلك أنه يملك جرحاً من الغنيمة يخص به أهلها، وهو نفسه، فقرّب النبي ﷺ أعظم مَنعَم؛ ولذا قال: (أَلَا تَرَوْهُمْ أَن يَلْعَبَ النَّاسُ بِالْمَلِكِيَا، وَتَلْعَبُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَحْزُونَهُ إِلَى بُيُوتِكُمْ ۖ) أخرجه الشيخان<sup>(١)</sup>.

وليس لأمر ولا تخليفة أن يقول ذلك الجيوش ولا الجند؛ لأنه لا يُماثل النبي ﷺ أحد في فضل قربه وخصيه.

### ترك تقسيم الغنيمة للضرورة:

وإن اضطر الإمام لأحد الغنيمة أو بعضها بسدّ ثغر فتح على المسلمين لا يُغلّ إلا بما في الغنيمة، وليس في ذلك طمع للإمام وهوى له فيه أو لغرابته، فإن ذلك يكون من باب الضرورات، كما لو صرقت أموال الزكاة في غير مضرطها لضرورة تحمل بالناس، فلا تدفع المتعسدة إلا بذلك، ولا تقوم المصلحة العظيمة إلا به كذلك، جاز، وقد يُحمل ما في قسم الغنيمة يوم حنين على ذلك، على فرض أنها لم تُقسم جميعها على الجيوش.

(١) أخرجه البخاري (٤٣٣٧)، ومسلم (١٠٥٩).

وأما ما يستدلُّ به بعضُ الأئمَّةِ على عدم وجوب تخميسِ الغنيمةِ،  
 وأنها لا اجتهاؤ الإمام: بأنَّ النبي ﷺ فرَّق بينها وبينَ قسمةِ الزكاةِ، وذلك  
 بما رواه أبو داودَ، عن زيادِ بنِ الحارثِ الصدائقيّ رضي الله عنه، قال: أَتَيْتُ  
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَبَايَعْتُهُ، قَالَ: فَأَتَاكَ رَجُلٌ، فَقَالَ: أَغْطِنِي مِنَ الصَّدَقَةِ،  
 فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ نَبِيٍّ وَلَا غَيْرِهِ فِي  
 الصَّدَقَاتِ، حَتَّى حَكَمَ بِهَا هُوَ، فَجَزَأْنَا ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءٍ، لِأَنَّ كُنْثَ بْنَ يَلْكٍ  
 الْأَجْزَاءِ، أَصْلَبُكَ حَقًّا)<sup>(١)</sup>.

فهذا الحديثُ ضعيفٌ، ففي سننهِ عبدُ الرحمنِ بنُ زيادِ بنِ أنعمٍ،  
 عن زيادِ بنِ أنعمٍ، عن زيادِ الصدائقيّ، وابنِ أنعمٍ ضعيفٌ الحفظ؛ قال  
 أحمدٌ: مُتَّكَرٌ الحديثِ، وضعَّفَ حديثَهُ يحيى القطانُ وأبو حاتمٍ وأبو رُزعةَ  
 وابنُ معينٍ والنسائيُّ، وضعَّفَ هذا الحديثُ الدارقطني وغيره.

ثم إنَّ هذا الحديثُ في سياقِ الزكاةِ لا في غيرها، ولا يلزمُ من  
 ذلك دخولُ كلِّ ماله طير الزكاةِ في اجتهاؤِ الخليفةِ، ولو كان كذلك،  
 لدخلتِ المواشي، والغنمُ في حظِّ الأولادِ والزوجاتِ، وغير ذلك.

وقد تقدَّم في سورةِ آلِ عمرانَ الكلامُ باختصارٍ على أنواعِ الغنيمةِ  
 وما يجزئُ الانتفاخَ به منها بلا إذنٍ عندَ قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغْلُ  
 وَمَنْ يَغْلُ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ٧٦].

### تقسيمُ الغنيمةِ:

وفي هذه الآية: بيانُ أنَّ الغنيمةَ تُقسَّمُ على أخصاصٍ، وتقدَّمُ بيانُ  
 موضعِ الأنفالِ منها في أوَّلِ تفسيرِ هذه السورةِ، وهذه الأخصاصُ بينها الله  
 في هذه الآية أنها على قسمين:

(١) أخرجه أبو داود (١٦٣٠).



الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: خُمُسٌ وَاحِدٌ فَضَّلَهُ اللَّهُ فِي هَوَاهُ، هَذَا يَوْمَ خُمُسِهِ  
وَالْأَوَّلِ وَيَوْمِ الْفَتْحِ وَالْكَفَرِ وَالسَّكِينِ وَالْبَقِيَّةِ.

وقد صحَّ عن ابن عباس: أَنَّ هَذَا الْخُمُسَ يُقَسَّمُ عَلَى أَرْبَعَةٍ  
أَخْمَاسٍ، فَقَالَ: كَانَتْ الْغَنِيمَةُ تُقَسَّمُ عَلَى خَمْسَةِ أَخْمَاسٍ، فَاَرْبَعَةٌ مِنْهَا  
لِإِمْنٍ قَائِلٍ عَلَيْهَا، وَخُمُسٌ وَاحِدٌ يُقَسَّمُ عَلَى أَرْبَعَةٍ: فَرُبُّهُ وَالرَّسُولُ  
وَالَّذِي الْقُرْبَى، بِمَعْنَى: قَرَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَمَا كَانَ لَهُ وَالرَّسُولُ، فَهُوَ الْقَرَابَةُ  
النَّبَوِيَّةُ ﷺ، وَلَمْ يَأْخُذْ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْخُمُسِ شَيْئًا، وَالرُّبُعُ الثَّانِي لِلْيَتَامَى،  
وَالرُّبُعُ الثَّلَاثُ لِلْمَسَاكِينِ، وَالرُّبُعُ الرَّابِعُ لِابْنِ السَّبِيلِ.

رواه علي عنه؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ<sup>(١)</sup>.

ومِنْهُمْ: مَنْ جَعَلَ الْخُمُسَ كُلَّهُ لَهُ، يَقَعْلُ بِهِ نِيَّةً مَا شَاءَ، وَفِي حُكْمِ  
نِيَّةِ إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ بِالْقَدْلِ، وَيَكُونُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ بِالْمَصْلَحَةِ كَمَا يَتَصَرَّفُ فِي  
الْفَيْءِ، وَأَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ الْأَسْمَاءَ؛ لِيُبَيِّنَ أَوْلَى أَهْلِ الْحَقُوقِ كَرَسُولِ اللَّهِ  
وَقُرَابِهِ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ؛ وَلَيْسَ هَذَا عَلَى سَبِيلِ الْحَصْرِ.

وهَذَا الْقَوْلُ الَّذِي تَجَمُّعٌ عَلَيْهِ أَقْوَالُ أَكْثَرِ السَّلَفِ، وَاسْتَدْلُّ بِمَا صَحَّ  
عَنْ الْبَيْهَقِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيبٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَلَقَيْنَ؛ قَالَ: أَتَيْتُ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِوَادِي الْقُرَى، وَهُوَ يَغْرِضُ قَرَسًا، فَقُلْتُ:  
يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا تَقُولُ فِي الْغَنِيمَةِ؟ قَالَ: (لِلَّوْ خُمُسُهَا، وَلِأَرْبَعَةِ أَخْمَاسٍ  
لِلْجَنَاشِ)، قُلْتُ: فَمَا أَحَدٌ أَوْلَى بِهِ مِنْ أَحَدٍ؟ قَالَ: (لَا، وَلَا السُّهُمُ  
تَنْفَعُكُمْ مِنْ جَنَّتِكُمْ لَيْسَ أَنْتَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ أَخِيكَ الْمُسْلِمِ)<sup>(٢)</sup>.

وهَذَا الصَّحِيحُ الَّذِي يُوَالِفُ مَجْمُوعَ الْأَدْلَةِ لِي أَنَّ الْخُمُسَ  
لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلِإِمَامِ الْمُسْلِمِينَ، يُعْطِيهِمُ الْأَحَقُّ فَالْأَحَقُّ، وَالْأَخْرَجُ

(١) تفسير الطبري (١٩١/١٩١)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٧٠٥/٥).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي فَائِزِ الْكُتُبِ (٣٢٤/٦).

فَالْأَحْوَجُ، وَيُذَكِّرُ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ إِلَى اخْتِيَارِهِ ﷺ وَاخْتِيَارِ نَائِبِهِ: مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ، عَنْ عُثَايَةَ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِهِمْ فِي غَزْوِهِمْ إِلَى بَجْرِ مِنَ الْغُلَيْمِ، فَلَمَّا سَلِمَ، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَتَنَازَلَ وَبَرَّةَ بَيْنَ أَسْلُكَيْهِ، فَقَالَ: (إِنَّ خَلْقِي مِنْ عَنَائِيكُمْ، وَإِنَّهُ لَيْسَ لِي فِيهَا إِلَّا نَصِيبِي نَعَكُمْ إِلَّا الْخُسُوفُ، وَالْخُسُوفُ مَزْدُودٌ عَلَيْكُمْ، فَاتَّقُوا الْخَيْطَ وَالْيَخِيطَ، وَأَكْثِرُوا مِنْ ذَلِكَ وَالضَّعْفَ، وَلَا تَغْلُوا؛ فَإِنَّ الْغُلُولَ نَارٌ وَخَدَرٌ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ)<sup>(١)</sup>.

وهو عند أبي داود بنحوه من حديث عمرو بن عبسة مُخَصَّرًا<sup>(٢)</sup>.

وهوثة تعالى ﴿يَوْمَ الْحُكْمِ﴾ يَتَضَمَّنُ مَا ذُكِّرُوا فِي هَذِهِ الْقِسْمَةِ بَيِّنًا: هُوَ وَرَسُولُهُ وَفِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ، وَلَا خِلَافَ فِي كَلَامِ السَّلَفِ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يُقَسَّمِ الْخُسُوفُ أَسْدَاسًا، فَيَكُونَ سِتَّةَ أَقْسَامٍ، وَقَدْ ذُكِّرَ ابْنُ جَرِيرٍ أَنَّ الْخِلَافَ فِي تَخْمِيسِ الْخُسُوفِ وَتَرْبِيعِهِ وَتَكْلِيْفِهِ وَتَنْصِيفِهِ<sup>(٣)</sup>.

وقد اخْتَلِفَ فِي الْمَعْنَى الَّتِي ذُكِّرَ لِأَجْلِهَا حَقُّ اللَّهِ فِي الْخُسُوفِ، فَقِيلَ: ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ لِلتَّيَرُّكِ، وَأَمَّا الْحَقُوقُ فَكُلُّهَا هُوَ؛ وَهَذَا رَوَاهُ الضَّحَّاكُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(٤)</sup>.

وقيل: إِنَّ الْقِسْمَ الَّذِي يَكُونُ هُوَ، هُوَ لِلْكَعْبَةِ، وَأَرْسَلْنَا هَذَا الْقَوْلَ أَبُو الْعَالِيَةِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ: لَا تَجْعَلُوا هُوَ نَصِيبًا فَإِنَّ هُوَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ<sup>(٥)</sup>.

وَأَكْثَرَ ابْنُ جَرِيرٍ تَقْسِيمَ أَبِي الْعَالِيَةِ الْخُسُوفَ إِلَى أَسْدَاسٍ<sup>(٦)</sup>، وَلَا أَعْلَمُ مَنْ قَالَ بِقَوْلِ أَبِي الْعَالِيَةِ مِنَ السَّلَفِ.

(١) أخرجه أحمد (٣١٦/٥).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٧٢٥).

(٣) تفسير الطبري (١١/١٩١).

(٤) تفسير الطبري (١١/١٨٨).

(٥) تفسير الطبري (١١/١٩٠).

(٦) تفسير الطبري (١١/١٩١).

وقد صحَّ عن عطاء: أنَّ حقَّ الله لرسوله ﷺ يُقَعَّلُ فيه ما شاء<sup>(١)</sup>.  
 لجعلَ حقَّ الله وحقَّ رسوله واحداً؛ رُوِيَ هذا عن ابنِ عباسٍ  
 والشَّعْبِيِّ والنَّعْمِيِّ والحسين<sup>(٢)</sup>.  
 وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْسُلْ﴾، فقد صحَّ عن ابنِ عباسٍ: أنَّ ما هو  
 لرسوله واحد<sup>(٣)</sup>.

وبعد وفاة النبي ﷺ اختلفت الناسُ في حقِّ النبي ﷺ من الخمسِ:  
 فمنهم من قال: هو للخليفة من بعده.  
 ومنهم من قال: هو لإعداد الجهاد؛ وبه عمل الخلفاء أبو بكرٍ  
 وعمر؛ كما رواه الحسين بن محمد بن علي؛ أخرجه ابن أبي حاتم<sup>(٤)</sup>.  
 ومنهم من قال: حقَّ رسول الله مردودٌ في الخمسِ، والخمسُ يقسَّمُ  
 على أربعة، على ما جاء عن ابنِ عباسٍ في تقسيم الخمسِ.  
 وكما جعلَ حقَّ الله مع حقِّ نبيه، جعلَ بعضهم كتابي جُرْجِجٍ حقَّ  
 النبي ﷺ مع حقِّ ذوي القربى بعد وفاته.

سهم قرابة النبي ﷺ من الغنمة:

وأما قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُ الْقُرْبَى﴾، فالمراد بهم هم قرابة النبي ﷺ  
 خاصة عند عائمة السلف، وهم: بنو هاشم، وبنو عبد المطلب؛ من  
 أبناء عبد مناف، ولعبد مناف أبناء أربعة: هاشم، والمطلب، وتوكل،  
 وعبد شمس، والنبي ﷺ من ولد هاشم؛ فهو محمد بن عبد الله بن  
 عبد المطلب شقيق الحميد بن هاشم بن عبد مناف، وشخص بنو المطلب

(١) تفسير الطبري (١١/١٨٩)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/١٧٠٣).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٥/١٧٠٣).

(٣) تفسير الطبري (١١/١٨٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/١٧٠٣).

(٤) تفسير ابن أبي حاتم (٥/١٧٠٤).

من بني عبد مناف؛ لأنهم ناصروا النبي ﷺ حينما تواخا على فريش في الشَّعب، وكان بنو المُطَّلِب مع بني هاشم، وكان أبناء نُؤَكل وعبد شمس مع قريش على أبناء عمومتهم، ومع أنَّ كثيرًا من بني المُطَّلِب ناصروا النبي ﷺ خوفاً للقرابة، إلا أنَّ ذلك قَرَبَهُمْ، ولما قال ﷺ: (إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَرٌّ وَاحِدٌ) رواه البخاري من حديث جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ؛ لَمَّا ذَهَبَ هو وعثمانُ يَشْكُوَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَدِمَ عَظْمَتَهُمْ، وعثمانُ من بني عبد شمس، وجُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ من بني نُؤَكل، وعبدُ شمسٍ وَنُؤَكلٌ وهاشمٌ والمُطَّلِبُ سواءٌ؛ الجميعُ بنو عبد مناف، وفيه قال جُبَيْرٌ: «وَلَمْ يَقْسِمِ النَّبِيُّ ﷺ لِبَنِي عَبْدِ شَمْسٍ وَبَنِي نُؤَكَلٍ شَيْئاً»<sup>(١)</sup>.

ومنه: مَنْ خَصَّ الْقَرَابَةَ بَيْنِي هَاشِمٍ فَقَطَّ، وَهَمَّ أَنَّ عَلِيَّ وَأَبْنَ جَعْفَرٍ وَأَبْنَ عَقِيلٍ وَأَبْنَ الْعَبَّاسِ، وَبَنُو الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؛ ذَلِكَ لِمَا ثَبِتَ فِي مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ؛ كَمَا يَأْتِي.

وَصَحَّ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَتَنَادَى: أَنَّهُمْ قَرَابَةُ الْخَلِيفَةِ وَالْوَالِي، وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ بِذَلِكَ هُوَ قَرَابَةُ النَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً<sup>(٢)</sup>، وَمَنْ جَعَلَ سَهْمَ ذَوِي الْقُرْبَى لِقَرَابَةِ الْخَلِيفَةِ، فَلَا يَدَّ أَنْ يَجْعَلَ سَهْمَ النَّبِيِّ ﷺ لِلْخَلِيفَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصُحُّ أَنْ تَأْخُذَ قَرَابَةُ وَلَا يَأْخُذَ هُوَ.

وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَأَعْلَى، وَقَرَابَةُ النَّبِيِّ هِيَ الْمُرَادُونَ عِنْدَ الْإِسْلَامِيِّ، فَلَهُمْ مِنَ الْخُصْمِ الْخُصْمُ؛ كَمَا رَوَى جِكْرَمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (زَيْبَتْ لَكُمْ عَنْ عَسَاةِ الْأَنْبِيَاءِ؛ لِأَنَّ لَكُمْ فِي خُصْمِ الْخُصْمِ مَا يُغْنِيكُمْ أَوْ يُخَيِّبُكُمْ)<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٤٢٢٩).

(٢) تفسير الطبري (١١/١٩٥)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/١٧٠٥).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (٥/١٧٠٥).

حَسَنَةً بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ، وَهُوَ مُتَحَوِّلٌ ذَلِكَ.

أَخَذَ قَوِي الْقُرْبَى لِلزَّكَاةِ الْمَفْرُوضَةِ:

لَا يَخْتَلِفُ الْعُلَمَاءُ: أَنَّ بَنِي هَاشِمٍ ذَوْرُ قُرْبَى النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي غَيْرِهِمْ:

فَبَنِي الْعُلَمَاءِ: مَنْ حَضَرَهُمْ فِي بَنِي هَاشِمٍ؛ يَهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ.

وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ فِي رَوَايَةٍ: فَيَرَوْنَ أَنَّ الزَّكَاةَ تَحَرَّمَ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ جَمِيعًا.

وَحُجَّةٌ مَنْ خَصَّ بَنِي هَاشِمٍ دُونَ غَيْرِهِمْ: مَا ثَبَتَ فِي مُسْلِمٍ؛ مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ؛ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا فِينَا خُطِيبًا، بِمَا يُدْعَى حُمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَوَعظَ وَذَكَّرَ، ثُمَّ قَالَ: (أَنَا بَعْدُ، أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ، فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوهِيكَ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولٌ رَحِي قَاجِبٌ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ، فَخُذُوا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ)، فَحَسَّ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَرَعَبَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: (وَأَهْلُ بَنِي، أَذْكُرْكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَنِي، أَذْكُرْكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَنِي، أَذْكُرْكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَنِي، وَمَنْ أَهْلُ بَنِي يَا زَيْدُ؟ أَلَيْسَ بِسَاءَ مِنْ أَهْلِ بَنِي؟ قَالَ: بِسَاءٌ مِنْ أَهْلِ بَنِي، وَلَكِنْ أَهْلُ بَنِي مِنْ حَرَمِ الصَّدَقَةِ بَعْدَهُ، قَالَ: وَمَنْ هُمْ؟ قَالَ: هُمْ آلُ عَلِيٍّ، وَآلُ عَقِيلٍ، وَآلُ جَعْفَرٍ، وَآلُ عَبَّاسٍ، قَالَ: كُلُّ هَؤُلَاءِ حَرَمِ الصَّدَقَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ<sup>(١)</sup>.

وَحُجَّةٌ مَنْ أَدْخَلَ بَنِي الْمُطَّلِبِ: مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ؛ مِنْ حَدِيثِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ: (إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَرٌّ وَأَجَدُ<sup>(٢)</sup>).

وَكُلُّ مَنْ ادْخَلَ بَنِي الْمُطَلِبِ فِي ذَوِي الْقُرْبَى، وَجَعَلَ لَهُمْ سَهْمًا مِنْ الْخُمْسِ، فَالْأَصْلُ أَنَّهُ يَلْتَزِمُ بِالْقَوْلِ بِتَحْرِيمِ الزَّكَاةِ عَلَيْهِمْ تَبَعًا، لِأَنَّ اللَّهَ مَتَّعَهُمْ وَعَوَّضَهُمْ، وَمِنْ الْفُقَهَاءِ: مَنْ لَا يَلْتَزِمُ بِذَلِكَ، لِاخْتِلَافِ أَصْلِ عِلَّةِ اسْتِحْقَاقِ الْخُمْسِ عِنْدَهُ، فَيَرَى أَنَّ بَنِي الْمُطَلِبِ أَغْطَوْا مِنْ الْخُمْسِ لِأَجْلِ مُنَاصَرِفِهِمُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَطَّ، لَا لِأَجْلِ مَجَرَّدِ قَرَابَتِهِمْ، لِاسْتَوَائِهِمْ مَعَ غَيْرِهِمْ بَنِي تَوَاطَلٍ وَبَنِي عَيْدِ شَمْسٍ، وَهُوَ جَزَاءٌ وَإِحْسَانٌ إِلَيْهِمْ، وَأَمَّا الزَّكَاةُ، فَهِيَ أَثَرُ نُجُلٍ لَهُمْ كَغَيْرِهِمْ، وَبِهَذَا يَقُولُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ.

وَالْقَوْلُ بِهَذَا قَدْ يَفْضُلُ بَنِي الْمُطَلِبِ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ مِنْ وَجْهِ سَعَاةِ الْكِسْبِ، أَنَّهُمْ اسْتَحَقُّوا الْخُمْسَ، وَخَلَّتْ لَهُمُ الزَّكَاةُ، وَلَا خِلَافَ أَنَّ بَنِي هَاشِمٍ أَفْضَلُ مِنْ بَنِي الْمُطَلِبِ.

وَتَحَرَّمَ عَلَى مَوَالِي ذَوِي الْقُرْبَى الزَّكَاةَ كَمَا تَحَرَّمَ عَلَيْهِمْ، وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: (مَوَالِي الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَإِنَّا لَا نُجِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ)<sup>(١)</sup>.

وَيَدْخُلُ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْخُمْسِ، وَهُمْ أَوْلَى دُخُولًا مِنْ الْمَوَالِي فِيهِ، لِأَنَّهُمْ أَقْرَبُ وَأَفْضَلُ، وَقَدْ جَعَلَهُنَّ اللَّهُ مِنْ آلِهِ بَيْتَهُ.

وَإِنَّمَا مُنِعَتِ الْقَرَابَةُ الْخُمْسَ، فَلَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا مِنَ الصَّدَقَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَمْتَنِعْهُمْ الصَّدَقَةَ إِلَّا وَقَدْ عَوَّضَهُمْ مِنَ الْخُمْسِ، فَإِنَّمَا مُنِعُوا، رَجَعُوا فَصَارُوا كَغَيْرِهِمْ، حَتَّى لَا تَقْصُدَ دُنْيَاهُمْ بِمَنْعِ الْمَالِ عَنْ فَائِدَتِهِمْ وَمُسْتَقْبَلِهِمْ، وَلَمْ تُرِدِ الشَّرِيعَةُ الْإِضْرَارَ بِهِمْ، بَلْ إِثْرَانَهُمْ، وَهَذَا مَقْصِدُ صَحِيحٍ، وَلَا أَعْظَمَ فِي الْإِضْرَارِ بِقُرَابَتِهِمْ مِنْ مَنَعِهِمُ الْخُمْسَ وَالزَّكَاةَ مَعًا.

وَإِذَا أَخَذَ فَقِيرُهُمْ مِنَ الزَّكَاةِ عِنْدَ مَنَعِ الْخُمْسِ وَحَاجَتِهِ إِلَيْهَا جَائِزًا، حَكَاهُ الطَّحَاوِيُّ عَنْ أَبِي حَتِيفَةَ، وَهُوَ قَالَ الْقَاضِي يَعْقُوبُ، وَمِنْ الْحَنْفِيَّةِ



وعَلَى بَعْضِ الْعُلَمَاءِ تَحْرِيمَ أَخِي ذِي الْقُرْبَى الزَّكَاةَ بِرَفْعِ يَدِ الْأَخِي  
عَنِ الْأَعْلَى؛ بِمَعْنَى: لَا تَعْلُو يَدُ غَيْرِ ذِي الْقُرْبَى عَلَيْهِمْ، وَكَثَبًا لِلذَّكَاءِ  
أَجَارَ أَخِي بَنِي هَاشِمٍ الزَّكَاةَ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ تَعْلِيلُ الزَّكَاةَ  
بِأَوْسَاطِ النَّاسِ لَا لِمَجْرُودِ عِلْوِ الْيَدِ، وَعِلْوُ الْيَدِ قَدْ يَثْبُتُ بِغَيْرِ الزَّكَاةِ، فَلَمْ  
تَحْرُمُهُ الشَّرِيعَةُ؛ كَفَعَلَ الْمَعْرُوفُ وَقَضَاءُ الْحَاجَةِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ كَمَا  
فِي «الصَّحِيحَيْنِ»: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ»<sup>(١)</sup>، وَسَمَّى اللَّهُ بَلَدَ الْحَقِّ لِأَهْلِهِ  
وَالْعَفْوِ وَالضُّفْعِ صَدَقَةً؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «فَمَنْ قَسَدَكَ بِهِ فَهُوَ مَكْشَرَةٌ  
لَكَ»<sup>(٢)</sup>، لِلْمَانَةِ: ٢٤٥، وَسَمَّى إِنْطَازَ الْمُفْسِرِ وَالتَّخْفِيفِ عَنْهُ صَدَقَةً؛ قَالَ  
تَعَالَى: «فَقُولُوا إِنَّا تَرَوْنَ أَنَّ قَسَدًا وَإِنْ تَسْتَرَوْا وَآذَنَّاكُمْ سَوْءًا لَكُنْتُمْ قَسَدًا»<sup>(٣)</sup>  
[البقرة: ٢٨٠]، وَإِنَّمَا تَحْرُمُ زَكَاةُ الْأَمْوَالِ خَاصَّةً، لَا سَائِرُ الْإِحْسَانَاتِ  
وَالْهَيَّاتِ وَقَضَاءِ الْحَاجَاتِ.

وَالصَّحِيحُ مِنْ مَلْعَبِ الشَّامِيِّ وَالْحَنَابِلَةِ وَالْحَنَفِيَّةِ: جَوَازُ أَخِي ذِي  
الْقُرْبَى صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ مُطْلَقًا.

### صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ لِلنَّبِيِّ ﷺ:

وَقَدْ امْتَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَبُولِ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُثَبِّتُ  
عَلَى الْعَطِيَّةِ، وَلَوْ كَانَتْ حَقِيَّةً، لِأَنَّهُ عَلَيْهِمَا، وَلَكِنَّهَا صَدَقَةٌ، وَالصَّدَقَةُ  
لَا يُثَابُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ مُنْفَعَهَا يَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ خَالِصَةً لَهُ، وَيَجُوزُ فِي  
الْهَلَالِيَّةِ مِنْ طَلَبِ الْمَوْءُودِ الْخَاصِّ وَالْمَحَبَّةِ الْخَاصَّةِ وَالْمُكَافَأَةِ مَا لَا يَجُوزُ فِي  
الصَّدَقَةِ.

وَعَائَةُ الْفُقَهَاءِ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا تُجَلُّ لَهُ صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ؛ كَمَا  
أَنَّهَا لَا تُجَلُّ لَهُ الزَّكَاةُ الْمَفْرُوضَةُ، وَمِنْهُمْ: مَنْ حَكَّى الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ

(١) أخرجه البخاري (٦٠٢١) عن جابر، ومسلم (١٠٠٥) عن حنيفة.



كالخطابي، والمشافعي قولاً ولأحمد رواية في خلاف ذلك نقلها  
الميثوني.

وفي فهم المنقول عن أحمد في ذلك نظراً فالصريح منه حكاية  
تحريم صدقة التطوع من الأموال، وأما عموم المعروف فجاز ولو جاء  
في النص تسميته صدقة؛ كما قال ﷺ: (كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ)، فيدل  
للنبي ﷺ معروف من غير الأموال، وهو باب واسع يجل له ولآل بيته  
من هديته، وحمل متاع، وقضاء حاجته، وسائر الخدمة؛ فهي معروف  
وصدقة.

وبعض الفقهاء من أصحاب مالك: يجعل ترك النبي ﷺ لصدقة  
التطوع تركاً، وتركه للزكاة المفروضة تحريماً.

### الهدية للنبي ﷺ وقرايبه:

والهدية حلال للنبي ﷺ بلا خلاف، والهدية له والقرايب أفضل من  
الصدقة عليهم، وإن كانت الصدقة وصلت إلى غير ذوي القربى ثم  
أعدها إلى واحد منهم، جاز؛ لأنها تتحول بتحويل اليد بها؛ فمن أنس:  
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّى يَلْتَمِسُ تُصَلِّقُ بِهِ عَلَى بَيْرَةٍ مَوْلَاةٍ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَ:  
(هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ، وَهُوَ كُنَّا عَلَيْهِ) (١).

ولا خلاف في جواز انتفاع ذوي القربى من المال والطعام المباح  
كالولائم والعقيقة وطعام إكرام الضيف.

وهو: «وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ وَآلُ الْكَسْبِ وَآلُ الْكَيْلِ»، منهم من جعلهم يتامى  
قرايب النبي ﷺ ومساكنهم؛ كما صح عن البهالي بن عمرو؛ قال: سألت  
عبد الله بن محمد بن علي، وعلي بن الحسين، عن الحُسين؟ فقالا: هو

(١) أخرجه البخاري (١١٩٨)، ومسلم (١٠٧٤).

لها، فقلتُ لعلي: فَإِنَّ ثَلَاثَةَ يَهُودٍ ﴿وَالنَّبِيَّ وَالنَّبِيَّاتِ﴾ وَآلِ النَّبِيِّ؟  
فَقَالَا: بَنَاتَانِ وَمَسَاكِينَا<sup>(١)</sup>.

القسمُ الثاني: أربعة أحماسٍ، وهي للمُقاتِلين؛ لأنَّ الله أضافها إليهم قبلَ بيانِ الحُصْنِ الأوَّلِ بقوله، ﴿وَالْقَوْمَا أَتَا نِصْفَهُمْ﴾، فجعلَ الغنيمةَ لهم من جهةِ الأصلِ.

ويُطلَقُ بعضُ المُفَهِّمِ من المالِكِيَّةِ وغيرهم: أنَّ الأربعةَ الأحماسِ مسكوَّاتٌ عنها.

وهذا فيه نظر؛ بل هي مُضافةٌ إلى أهلِها في أوَّلِ الآية، فأُجِدَ منها حُصْنٌ، وتُجَبِّبُ الأربعةَ الأحماسِ على يَلِكِ أهلِها لها؛ فالله أضافها إليهم قبلَ أنْ يَنْصَلَّ فيها؛ وهذا دليلٌ على تملُّكهم لها.

وتُقسَمُ الغنيمةُ على مَنْ شَهِدَ الغزَا كما قَسَمَهَا رسولُ الله ﷺ: لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ، وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ؛ لَهُ وَاحِدٌ وَلِقَرِيْبُوهُ اثْنَانِ، وَلَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يُعْطِي كُلَّ رَاكِبٍ كِرَاكِبِ الْحِمَارِ وَالْبَعِيرِ ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ؛ وَإِنَّمَا هُوَ خَاصٌّ بِالْفَرَسِ؛ لِأَنَّ لِلْفَرَسِ مَوْزَنَةً وَتُحْلِفُهُ عَلَى صَاحِبِهَا لَيْسَ فِي غَيْرِهَا، وَأَمَّا الْمَرَاجِبُ الْمُسَكَّرَةُ إِذْ كَانَتْ لِلْقَوْلِ تَرْعَاهَا صِيَانَةً وَمَوْزَنَةً، فَلَيْسَ لِرَاكِبِهَا سَهْمٌ الْفَرَسِ.

وَمَنْ قَاتَلَ فِي الْغَزَا، وَقُتِلَ فِي أَرْضِ الْمَعْرَكَةِ، فَاخْتَلَفَ فِي الطَّرِبِ لَهُ مِنْ الْغَنِيْمَةِ عَلَى قَوْلَيْنِ:

ذَقَبَ الشَّافِعِيُّ: إِلَى أَنَّهُ لَا يُضْرَبُ لَهُ مِنْ الْغَنِيْمَةِ.

وَذَقَبَ الْأَوْزَاعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ: إِلَى أَنَّهُ يُضْرَبُ لَهُ.

والأول أظهر؛ فقد مات أقوامٌ من أصحاب النبي ﷺ في بَلَدٍ وَحْشِيٍّ وَغَيْرِهَا، ولم يَكُنْ أَنَّهُ قَسَمَ لَوَاحِدٍ مِنْهُمْ.

وَلَا حَرَجَ مِنْ قِسْمَةِ الْغَنِيمَةِ فِي أَرْضِ الْغَزْوِ، وَقَبْلَ الْوُصُولِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ؛ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَوَاضِعَ.

وَمَنْ غَنِمَ سِلَاحًا وَاحْتَاَجَ إِلَيْهِ فِي أَرْضِ الْمَعْرَكَةِ، فَإِنَّهُ يُقَابِلُ بِهِ وَلَا يَنْتَظِرُ قِسْمَةً لِيَتَعَرَّضَ إِلَى الْهَلَكَةِ، وَيَتَصَيَّرَ الْعَدُوُّ.

وَالْأَمْوَالُ الَّتِي تُعْتَمَدُ عَلَى نَوْعَيْنِ:

النَّوْعُ الْأَوَّلُ: أَمْوَالٌ مَنْقُولَةٌ يَنْتَفِعُ مِنْهَا الْفَرْدُ بِنَفْسِهِ؛ كَالثَّقَلَيْنِ وَالْأَنْعَامِ وَالْأَلِيسَةِ وَالْأَجْهَزَةِ الْخَاصَّةِ، وَلَيْسَ انْتِفَاعُهَا مُحْكَمًا بِجَمَاعَةٍ كَالسُّفُنِ وَالْمَرَكَبِ الْكَبِيرِ؛ فَهَذَا النَّوْعُ يُقَسَّمُ فِي الْغَنِيمَةِ.

النَّوْعُ الثَّانِي: أَمْوَالٌ ثَابِتَةٌ غَيْرُ مَنْقُولَةٍ، أَوْ مَنْقُولَةٌ لَكِنُّ النِّفْعِ فِيهَا لِجَمَاعَةٍ لَا لِأَفْرَادٍ؛ كَالسُّفُنِ وَالطَّائِرَاتِ وَالْمَرَكَبِ الْكَبِيرِ وَأَلَاةِ الْمَصَانِعِ، وَأَدَوَاتِ الْحَرْبِ؛ كَالْمِخْلَافِ وَالذَّبَابَاتِ وَقَاطِرَاتِ الْجَنْدِ وَمَرَكَبِهِمْ، فَضْلًا عَنِ الْمَزَارِعِ وَالْبساتِينِ، فَهَذِهِ لَمْ يَكُنْ يُقَسَّمُ بِشَيْئِهَا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا خَلْفَائِهِ؛ وَإِنَّمَا تَكُونُ لِمُصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ عَامَّةً فِي الْغَزْوِ وَغَيْرِهِ.

• • •

﴿قَالَ نَعَالِي: ﴿لَا يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي سِتْرِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَادَكُمْ حَقِيرًا لَنُفِثْتُمْ وَتَنَزَّلْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَالْحَكْمِ اللَّهُ سَكَنٌ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ ﴿لَا يُرِيكُمُ اللَّهُ إِلَّا الْغَيْبَ فِي أَمْرِكُمْ فَلَا تَزَلُ الْغَنَّةُ فِي أَعْيُنِهِمْ يَقْبَلُونَ اللَّهُ أَمْرًا حَكِيمًا مَقْضًى وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾﴾

[الألحاد: ٤٣-٤٤].

أَرَى أَنَّ نَبِيَّ ﷺ الْكَفَّارَ فِي مَنَاقِبِهِ قَلِيلًا؛ فَصَارَ النَّبِيُّ ﷺ مَعَ

أصحابه مُحَقَّرًا لِقُوَّتِهِمْ وَعَدُوَّهُمْ، وَكَانَ ذَلِكَ سَبَبًا لِقُوَّةِ عَزَائِمِ الْمُؤْمِنِينَ وَلِقُوَّتِهِمْ، وَكَانَتْ أَعْدَائِهِمْ؛ فَإِنَّ الْقُلُوبَ إِذَا تَبَتَّتْ، تَبَتَّتْ تَبَتًّا لَهَا الْيَدُنَّ.

وفي هذه الآية: وَجُوبُ ثَابِتِ أَمِيرِ الْجُنْدِ؛ فَيُجَاوِزُ بِثَبَّتِ أُنْبَاهَهُ، وَمِنْ عَوَافِ يُخَافُونَ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ مِنَ الْعَدُوِّ مَا لَا يَعْلَمُونَ، وَيَعْلَمُ مِنَ قُوَّتِهِمْ مَا لَا يَعْلَمُونَ، فَالْجُنْدِيُّ يَعْلَمُ قُوَّةَ نَفْسِهِ، لَكِنَّهُ لَا يَعْلَمُ قُوَّةَ جَمِيعِ الْجَيْشِ؛ وَلِهَذَا كَتَبَ اللَّهُ نَبِيُّهُ بِظُلْمِ عَدَدِ الْمُشْرِكِينَ فِي حَيْثُو لَيَقْفَرُ عَلَى وَجْهِ الْبُشْرُ وَالثَّبَاتِ وَالْفَرْخِ، فَلَا تُغْلِبُهُ الشُّفُقَةُ عَلَى نَفُوسِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يُسْتَأْصَلُوا وَيُبَادُوا، أَوْ يُعْلَمُوا وَيُؤَسَّرُوا؛ هَذَا تَعَالَى فِي ذَلِكَ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا لَدُنَّا لَفَنَدُوا وَكَانُوا لَدُنَّا لَفَنَدُوا وَلَكِنَّهُ أَفْلَحَ سَلَمٌ﴾، قَالَ مُجَاهِدٌ: «لَقَبِلْتُ أَنْتَ، فَرَأَى أَصْحَابُكَ فِي وَجْهِكَ الْقَتْلَ، فَحَبِلُوا»<sup>(١)</sup>.

### تحقير العدو في أعين الجنود:

وفي هذا: مشروعية تحقير قُوَّةِ الْمُشْرِكِينَ فِي أَعْيُنِ الْجُنْدِ؛ تَبَيَّنَا عَزَائِمَهُمْ وَلِقُوَّتَهُمْ وَأَعْدَائِهِمْ؛ فَإِنَّ الْخَوْفَ وَالْهَلَجَ عِنْدَ التَّفَاوِيهِ الصَّفُوفِ شَدِيدٌ، وَإِذَا كَانَ الْمُشْرِكُونَ أَكْثَرَ عَدَدًا وَهَذَا، هَزَمَتِ النَّفُوسُ ثُمَّ حُلِيَّتْ، وَنَصَرَ اللَّهُ لِنَبِيِّهِ كَانَ بِقُوَّةِ الْقُلُوبِ أَكْثَرَ مِنْ قُوَّةِ الْأَبْدَانِ؛ وَهَكَذَا أَصْحَابُهُ مِنْ بَعْلِهِ.

وتحقير العدو وعدوه وقتابه على نوعين:

الأول: تحقير العدو لأجلِ التَّخْرِيبِ بِالْجُنْدِ؛ كَمَا أَنَّ يَحْقُرُ الْعَدُوَّ وَيَضَعُفُ قُوَّةُ الْمُهْلِكَةِ فِي نَفُوسِ الْمُؤْمِنِينَ؛ لَيَبْتَغِ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى مَا لَا يَبْلُغُ لَهُمْ أَنْ يَنْجُو عَلَيْهِ لِقُوَّةِ عَدُوِّهِمْ وَعَتَائِهِمْ، فَيَفْرُو بِهِمْ فَيُهْلِكُونَ وَيُؤَسِّرُونَ. فهذا لا يجوز؛ وهو مِنَ الْكَلْبِ الْمُحَرَّمِ؛ لِأَنَّ التَّفْسِدَ فِيهِ ظَاهَرٌ،

(١) تفسير ابن أبي حاتم (١٧٠٩/٥).

وَيُضَرِّرُ الْعَدُوَّ فِيهِ مُحَقَّقٌ، فَتَحْقِيرُهُمْ كَانَ لِحَقِّ الْمَشْرِكِينَ، وَهُوَ تَحْقِيرٌ لِمِ  
صُورَةِ اسْتِدْرَاجٍ؛ لِيَتَمَكَّنَ الْعَدُوُّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ وَلَوْ حَسُنَ  
قَصْدُ أَمِيرِ الْجَنْدِ وَقَاتِلِهِمْ.

وَمَنْ رَأَى قُوَّةَ الْكَافِرِينَ، وَتَيَقَّنَ أَنَّ فِيهِمْ قُوَّةً وَعُدَّةً وَعَدَدًا وَمُتْلَهُمْ  
لَا يُتَصَرَّرُ عَلَيْهِ وَلَوْ تَثَبَّتِ الْأَقْدَامُ وَتَوَيَّحَتِ الْعَزَائِمُ؛ فَيَجِبُ عَلَيْهِ إِخْبَارُ الْجَنْدِ  
بِحَقِيقَةِ ذَلِكَ، وَلَهُمْ أَنْ يَكْتُمُوا، وَلَوْ قُتِلُوا فَهُمْ شُهَدَاءُ، وَلَهُمْ أَنْ يَنْحَارُوا أَوْ  
يَحْرَقُوا إِلَى قُوَّةِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ.

الْقَاضِي: تَحْقِيرٌ لِأَجْلِ الثَّبَاتِ، وَاحْتِمَالِ الْغَلْبَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ، فَيُشْرَعُ  
تَحْقِيرُ عَدَدِ الْعَدُوِّ وَعُدَّتِهِ؛ لِتَقْوَى عَزَائِمِ الْمُؤْمِنِينَ، وَيُرْتَبِطَ عَلَى قُلُوبِهِمْ،  
وَتَثَبَّتْ أَقْدَامُهُمْ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَعْوِضُ مَا يَفُوتُهُمْ عَدُوَّهُمْ بِهِ مِنَ الْعَدَةِ وَالْعُدَّةِ؛  
فَالثَّابِتُ الْوَاحِدُ قَدْ يَغْلِبُ عَشْرَةٌ، وَقَدْ يَغْلِبُ الثَّابِتُ بَعْضَاءُ عَدُوَّةٍ وَلَوْ كَانَ  
مَعَهُ سَيْفٌ؛ فَإِنَّهُ إِذَا ضَعُفَ قَلْبُ الْإِنْسَانِ، لَمْ يُحِسَّ تَدْبِيرَ مَا يَبْدُو، كَمَا  
فِي الْقُدْسِ الْيَوْمِ: يَقْتُلُ الْمُسْلِمُ الْيَهُودِيَّ بِحَجَرٍ وَسِلَاحٍ الْيَهُودِيَّ يَبْدُو.

وَفِي هَوَايَةِ تَعَالَى ﴿وَكَتَرَتْنَا فِي الْأَثَرِ وَلَكِنَّهُ اللَّهُ مَكْتُمٌ لِآيَاتِهِ عَمَّا  
يَكُنِ الْكُفَّارُونَ﴾ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ بَعْضَ الْخِلَافِ الَّذِي يَقَعُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي  
التَّغَوُّرِ هُوَ بِسَبَبِ الدُّنْيَا وَحُبِّ السَّلَامَةِ فِيهَا، وَعَلَى وَهْمٍ فِي تَغَوُّرٍ، فَإِنَّهُ  
بَيْنَ أَنَّهُ سَلَّمَ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ التَّرَاغِ وَالْخِلَافِ بِسَبَبِ دَبِّ الْخَوَلِ فِيمَا بَيْنَهُمْ  
مِنْ أَنْ يُغْلَبُوا، وَلِأَجْلِ ذَلِكَ تَخْتَلِفُ آرَاءُهُمْ وَيَتَسَوَّجُ قَوْمٌ وَيَضْطَرُّ  
آخَرُونَ، وَلَوْ تَثَبَّتْ عَزَائِمُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ وَاحْتَقَرُوا عَدُوَّهُمْ مَعَ احْتِمَالِ  
نَصْرِهِمْ، لَاسْتَصَرَّوْا بِنَصْرِ اللَّهِ لَهُمْ.

وَفِي هَوَايَةِ تَعَالَى ﴿لَا تَكُنِ الْكُفَّارُونَ﴾، ذَكَرَ الْمَدَوِّرُ وَلَمْ  
يَذْكُرِ اللَّهُ الْأَمْرَ الظَّاهِرَ الْمَادِيَّةَ مِنَ عَدُوِّ وَعُدَّتِهِ؛ لِأَنَّ النَّصَرَ بِسَلَامَةِ  
الْمَدِيرِ، وَإِنْ لَمْ تَصْلُحِ الْقُلُوبُ وَالنُّفُوسُ، لَمْ تَنْفَعِ بِقُوَّتِهَا مَهْمَا بَلَغَتْ.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَأُوا الْقُرْآنَ وَلَا تَسْمَعُوهُ أَوْ لَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ﴾﴾ [الأنعام: ٩١].

تَقْلَمُ الْكَلَامَ قَرِيبًا عَلَى الثَّبَاتِ، وَتَحْرِمُ الْفَرَازَ مِنَ الرَّخِيفِ، وَتُحْكِمُ التَّحْيِيزَ وَالتَّحْرِيفَ إِلَى بَقَا.

وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ: مَشْرُوعِيَّةٌ ذُكِرَ فِيهَا عِنْدَ الْقِسَالِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ أَحْطَمِ الْمُنْشِآتِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ إِذَا حَضَرَ ذِكْرُهُ فِي الْقَلْبِ، وَتَعَلَّقَتْ الْأَفْعَالُ بِهِ وَصَدَّقَتْ وَأَحْلَصَتْ لَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ يُؤَيِّنُهَا وَيُخَفِّفُهَا وَيَسُدُّعَا؛ فَإِنَّ كَفَايَةَ اللَّهِ لِعِبَادِهِ يُوَقِّدَانِ عِيُونَهُ لَه.

وَلَمَّا كَانَ النِّقَاطُ الْمُتَّحِينَ أَحْوَجَ مَا يَكُونُ فِيهِ الْمُقَاتِلُ إِلَى عَوْنِ اللَّهِ وَتَسْدِيدِهِ، شَرَعَ لَهُ التَّجَرُّدُ وَالتَّخَلُّصُ مِنْ كُلِّ مَذْكُورٍ إِلَّا اللَّهَ، وَقَدْ اسْتَجَبَ الصَّبْرُ عِنْدَ لِقَاءِ الْعَدُوِّ؛ فَمَنْ عَمِدَ اللَّهُ بِنَاصِيئِهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا تَقْرَأُوا الْقُرْآنَ وَلَا تَسْمَعُوا الْقُرْآنَ، وَلَا تَذْكُرُوا الْقُرْآنَ، وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَقْلَمُوا عَلَيْهِ) (١).

وَفِي الطَّبْرَانِيِّ: مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، مَرْغُوعًا قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ ﷻ يُجِيبُ الْمُصْمِتَ عِنْدَ قَلَابٍ: عِنْدَ بِلَاقَةِ الْفَرَازِ، وَعِنْدَ الرَّخِيفِ، وَعِنْدَ الْحَزَازِ) (٢).

وَفِي حَدِيثِ قَبَسِي: (إِنَّ عَيْنِي كُلَّ عَيْنِي الَّتِي يَذْكُرُنِي وَهِيَ مُلَاقِي قُرْآنِهِ) (٣).

وَلِهَا كَلَامٌ، وَأَصْلُ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فِي «الصَّحِيحَيْنِ» ١٩ مِنْ

(١) أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مَعْلَفِهِ» (٩٥١٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مَعْلَفِهِ» (٣٣٤١٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مَعْلَفِهِ» (١٥٣/٩).

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «تَكْوِينِهِ» (٥١٣٠).

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «مَعْلَفِهِ» (٣٥٨٠).



والاختلاف منه ما هو مذموم في كلِّ زمانٍ وفي كلِّ مكانٍ، وهو الاختلاف على الحقِّ البين، والأصلي الواضح، وبين الاختلاف ما هو سائغ جائز، كما يختلف السلف على مسائل الدين، وهذا اختلاف لا يثنى صف الأئمة، وهو من باب السعة، وقد لا يتناوب زماناً أو حالاً، لا لذاته، وإنما لما يُحيط به من أحواله، وما يتبعه من لوازم، والعاقِلُ يُدرك مواضع الخلاف ويُقدِّر أثره على أصلِ جماعة المؤمنين، فيمن الخلاف: ما هو سائغ في ذاته، ولكن الزمان والحال لا يحتمله، لضيق النفوس، وتربص العدو الأقرب المنافقين، والعدو الأبعد الكافرين.

#### كأثر الاختلاف:

ومن أعظم آثار الاختلاف والضيق: ذهاب النصر، وتسلب العدو، فإن الكفر لا يتسلط على المسلمين إلا بسبب تفرقهم، فيُقاتِلُهُمْ مُتَفَرِّقِينَ وهو مجتوع، ولم يتصير عليهم لضعف فيهم؛ وإنما لتفرقهم، فالغوي المتفرق يغلب الضعيف المجتوع؛ قال مجاهد: ﴿وَقَدْ عَهِدَ اللَّهُ﴾ قال: «نصركم» قال: «وَدَقِيتْ رِيحُ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ حِينَ نَارُغَوْهُ يَوْمَ أُحُدٍ»<sup>(١)</sup>.

وأصل نزاع الأئمة بسبب ذنوبها؛ تختلف قلوبها، ثم تختلف أبدانها وإن أصلت وفقدت لنفسها الخلاف بالحسب والبيان؛ فكثيراً ما تدخل الأهواء على النفوس فتسلك طريقاً، ثم تحتاج للترك الطريق بين القرآن والسنة والآثر، وهكذا نزاع عامة الفرق والطوائف والجماعات في الإسلام؛ ولذا ذكر الله بعد نهيه عن الافتراق أموراً باطنية سيرت

(١) تفسير الطبري (١١/٢٦٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/١٧١٢).



المشركين وحزرتهم، فنهى عن تسيرها للمؤمنين، فقال: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِجَالًا فَأُولَئِكَ يَبِيتُ لَكُمْ لَعْنَةُ اللَّهِ إِنَّهُم مُّتَكَبِّرُونَ﴾ (٢٤٧-٢٤٨)، وفي هذا: إشارة إلى أن أكثر خلاف الطواغر بسبب بواطن خبيثه من حب الرياء، والرياسة، والجوار، وطمع الدنيا.

• • •

❏ قال تعالى: ﴿الَّذِينَ عَاهَدْتَ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي سَبِيلِ مَرْءٍ وَقَدْ لَا جَنَاحَ لَهُمْ فِيهِمْ﴾ (٢٤٩) ﴿وَمَا تَفْقَهُمْ فِي الْحَرْبِ فَتَرَدُّ بِهِمْ مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلْقَاهُمْ لَعْنَتُهُمْ يُحْزَنُونَ﴾ (٢٥٠) ﴿وَمَا تَكُنْ مِنْ قَوْمٍ مُّعَاهَدٍ قَائِلًا إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَاسِقِينَ﴾ (الأنفال: ٥٦-٥٨).

معاهدة من نقض عهدها سابقاً:

في هذه الآية: دليل على جواز مُعاهدة ناكث العهد السابق ونقضه إن كان في مُعاهدته مرة أخرى صلاح للمسلمين، ولو بكتيب أمان ليوم أو شهر أو عام، بضدّ عاقبتهم ومكرهم، كما عاهد النبي ﷺ اليهود مع علمهم بنقضهم لليهود، فقد كانوا عاهدوه أوّل مرّة، ثمّ أعانوا قريباً سلاح، ثمّ اعتدوا، ثمّ عاهدتهم فخانوه في الكُنْدَقِ.

والأصل التحلّ من إساءة العهد لنقض العهد حتى لا يكون في ذلك استفصال بالمسلمين وشماتة من أعداء الذين بهم، وقد عاهد أبو عزة الجمحي رسول الله ﷺ يوم بدر وتركه لينتابو بلا فدية، وأخذ عليه ألاّ يُقاتله، فأخفّره وفاتله يوم أُحُد، فدعا رسول الله ﷺ ألاّ يُفعل، فما أبى من المشركين رجلٌ غيرُه، فقال: يا محمد، اغتن عليّ ودعني لينتابي وأعطيتك عهداً ألاّ أُحودَ إِيّنايك، فقال النبي ﷺ: (لَا تَمْسُحْ عَلَيَّ

عَارِضِيكَ بِسُحَّةٍ تَقُولُ: قَدْ خَدَعْتُ مُحَمَّدًا مَرَّتَيْنِ، فَأَمَرَ بِهِ فَضْرِيَتْ  
عُنُقَهُ <sup>(١)</sup>.

وَمُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ الزَّمَنُ الَّذِي تَعَمَّدُ فِيهِ الْأَعْدَاءُ، وَتَكثُرُ الشُّغُورُ،  
وَلَا يَقْتُلُ لِلْمُسْلِمِينَ بِكُلِّ أَحَدٍ؛ كَمَا كَانَتْ الْيَهُودُ وَقُرَيْشٌ وَسَافِرُ الْمَشْرِكِينَ  
يُحَارِبُونَ النَّبِيَّ ﷺ.

وَإِذَا عَاخَذَ الْمُسْلِمُونَ الْمَشْرِكِينَ الَّذِينَ حُرِّقُوا بِنَفْسِ الْعَهْدِ، فَهَلِ  
لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَنْقُضُوا عَهْدَهُمْ مَعَهُمْ مَتَى شَاءُوا؟ وَجَوَابُ ذَلِكَ: أَنَّ  
الْمُعَاهِدِينَ الْمَعْرُوفِينَ بِالنَّكْثِ عَلَى نَوْعَيْنِ:

**النوع الأول:** قَوْمٌ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ مَا يُبْدِي تَرْتُّبَهُمْ وَتَعَثُّرَهُمْ  
وَيَنْقُضُهُمْ لِلْعَهْدِ، فَلَمْ يَجْهَزُوا فِي السَّرِّ وَتَعَثَّرُوا فِي الْبَاطِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ؛  
فَهَؤُلَاءِ يُنْقَضُ لَهُمْ عَهْدُهُمْ إِلَى مُلْكِهِمْ، وَلَا يَجُوزُ نَقْضُ عَهْدِهِمْ لِمَجْرُؤٍ  
سَابِقٍ نَقَضَ لَهُمْ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْعَهْدِ وَعَدَمُ نَفْضِهَا وَوَجوبُ الْوَفَاءِ  
بِهَا؛ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي صَفَرِ سُورَةِ الْمَائِدَةِ.

**النوع الثاني:** قَوْمٌ أَظْهَرُوا مَا يُبْدِي جَبَانَتَهُ، أَوْ جَاعَتِ الْأَعْيُنُ  
لِلْمُسْلِمِينَ نُخْبَرَهُمْ بِأَنَّهُمْ يُؤَلِّقُونَ الْعُلَّةَ وَيَتَرْتَّبُونَ الدَّوَائِرَ بِالْمُؤْمِنِينَ؛  
فَهَؤُلَاءِ يَجُوزُ أَنْ يُبْنَدَ إِلَيْهِمْ عَهْدُهُمْ، وَلَا يَجُوزُ تَكْيِيبُهُمْ عَلَى غِرْوٍ وَالْعَهْدُ  
فَائِثٌ، بَلْ يُبْنَدُ عَهْدُهُمْ وَيَتَلَقَّوْنَ بِتَعْطِيلِ الْعَهْدِ؛ وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي هَوَالِهِ: ﴿وَإِنَّا  
لَنَخْلِفُ مِنْ قَوْمٍ جِبَانَةً فَايِدُ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَآئِينَ﴾،  
وَلِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يُقَاتِلُوهُمْ أَوْ يَبْتَغُوهُمْ بِعَدْلٍ ذَلِكَ إِنْ شَاءُوا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، وَلَوْ  
لَمْ يَعْلَمُوا، مَا دَامَ يُبْنَدُ إِلَيْهِمْ عَهْدُهُمْ بِعِلْوِهِمْ؛ فَلَا حَرَمَةَ لَهُمْ، وَلَا إِثْمَ فِي  
أَخْلَاقِهِمْ عَلَى جِنِّ حَقْلِهِ وَغِرْوِهِ.

وَلَوْ فِي هَوَالِهِ: ﴿وَإِنَّا لَنَخْلِفُنَّهُمْ فِي الْحَرَبِ فَنُفِرَّةَ يَوْمَ مَنْ خَلَفَهُمْ لَنَجَّيْنَهُمْ

(١) «سيرة ابن هشام» (١/٤: ١)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (١/٦٠٩).

يُصْطَرِّفُونَ ﴿٦٥﴾ مشروعية ترجيح العقوبة الأشد عند التردد بين عقوبتين يستوجبهما جان أو عدو، لأجل تشديد الأتقين وتأييدهم.

• • •

﴿٦٦﴾ قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْغَيْلِ تُهْبُوتُ بِهِ عِزُّ اللَّهِ وَعِزُّكُمْ وَتَكْثِيرُهُ مِنْ ذُنُوبِهِمْ لَا تَقْلُوبُهُمْ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ وَمَا تُفْقِدُوا مِنْ قُوَّةٍ يَأْتِيهِمْ مِنْ غَيْرِ مَنِيعٍ اللَّهُ يَمُوتُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٥].

أمر الله بإعداد العدو للعدو لإرهاب الكافرين وكسر نفوسهم وعزائهم، والإعداد من العدو كالإسقاء من الشقي.

### إرهاب العدو وحكمه:

وفي ظاهر الآية: أنَّ أوَّل الغايات من إعداد المسلمين للسلاح وإظهار القوة هو إرهاب الكافرين قبل قتالهم؛ لأنه يكون بإظهار القوة عزاءهم وتخويفهم وكسر عزيمتهم؛ فلا يَقْبِلُونَ على قتال المسلمين وسفك دمائهم وأخذ أموالهم؛ فأوَّل منافع الإعداد: الشر المدفوع الذي لا يعلم حدة ولا قنوة إلا الله، ثم الخير المكتسب، والأوَّل لا يراء الناس لقص نظرهم، والله يعلم من الشرور المدفوعة التي لا ينجس بها أو يكثرها الناس، ما لو نزَلَتْ، لكان في ذلك فساد عريض ومحرر شديد، وكثيراً ما يمثل الناس أمر الله، ولا يَرَوْنَ الشر المدفوع ولا الخير المكتسب، فيحولهم ضعف إيمانهم على ترك أمر الله، فيفتح عليهم من الشر المدفوع بإقامة شرع الله ما لا طاقة لهم به.

وهو لله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ دليل على وجوب استفراغ الوسع بإعداد العدو والتسلح.

## أنواع الفتوة التي يجب إعدادها:

والفتوة هي الرماية بالنبال والسهام والبندقية وكل ما دخل في باب الرمي باليد أو بالآلات المستحدثة من مصاصي أو قذائف أرضية أو جوية؛ ففي مسلم: «من حديث عتبة بن عامر: قال ﷺ في قوله تعالى ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾: (أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرُّمِيَّ)؛ قالها ثلاثاً<sup>(١)</sup>.

وقوله ﷺ: (الْقُوَّةُ الرُّمِيَّ) لا يعني حضرها فيها، وذلك كقوله: (الْحَيَّ عَرَفَةً)<sup>(٢)</sup> أي: أعظم أعمال الحج عرفاً، وأعظم القوة الرمي.

وقد عَدَّ النبي ﷺ من ترك الرمي لِمَنْ ثَقَلَتْهُ؛ ففي مسلم: من حديث عتبة، عنه؛ قال: (مَنْ عَلِمَ الرُّمِيَّ ثُمَّ تَرَكَهُ، فَلَيْسَ مِنَّا أَوْ: قَدْ عَصَى)<sup>(٣)</sup>، ومع أَنَّ اللّهُوَ مَلْعُومٌ إِلَّا أَنَّ اللّهُوَ بِالرَّمِي مَحْمُودٌ؛ لَأَنَّهُ قُوَّةٌ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي زَمَنِ جِهَادٍ عَدُوٍّ، أَوْ دَفْعِ صَائِلٍ، أَوْ نَصْرِ مَقْلُومٍ؛ كما قال ﷺ: (وَكُلُّ مَا يُلْهَوُ بِهِ الْعَرَّةُ الْمُسْلِمُ بِاطِلٍ، إِلَّا رَمِيَهُ بِقَوْصٍ، وَتَلَوِيَهُ قُرْآنَهُ، وَتَلَاغِيَتَهُ امْرَأَتَهُ، فَلَيْتَهُنَّ مِنَ الْحَقِّ)<sup>(٤)</sup>.

والذي يُحِبُّ الرمي أفضل من الذي يُحِبُّ الركوب؛ لأنَّ الإِتِّخَانَ يكون بالرمي أكثر؛ كما قال ﷺ: (ارْمُوا وَلَا تَكْبُوا، وَأَنْ تَرْمُوا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا) رواه أحمد وأهل السنن<sup>(٥)</sup>؛ وذلك أَنَّ الرامي يُرِي بِرَمِيهِ وَلَوْ لَمْ يُحِبَّ، لِيَفْنِغَ وَيُخْزِي؛ ولهذا جعل الله للرامي أجراً على

(١) أخرجه مسلم (١٩١٧).

(٢) أخرجه أحمد (٣٠٩/١)، والترمذي (٨٨٩)، والنسائي (٣٠١٦)، وابن ماجه (٣٠١٥).

(٣) أخرجه مسلم (١٩١٧).

(٤) أخرجه الترمذي (١٦٣٧)، وابن ماجه (٢٨١١).

(٥) أخرجه أحمد (١٤٤/١)، وأبو داود (٢٥١٣)، والترمذي (١٦٣٧)، وابن ماجه (٢٨١١)، والنسائي في «الكبرى» (٤٤٠٤).

وَمِنْهُ وَلَوْ لَمْ يُصِيبْ مَدْفَعُهُ؛ كَمَا فِي «الْمُسْنَدِ»، وَالنَّسَائِيِّ؛ مِنْ حَدِيثِ  
عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ، عَنْهُ رَوَاهُ قَالَ: (مَنْ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَلَغَ  
الْعَدُوَّ، أَوْ أَخْطَأَ أَوْ أَصَابَ، كَانَ لَهُ كَعْدَلٍ زَكَاةٍ)<sup>(١)</sup>.

لأنه يبلو ويؤذي العدوَّ يؤثرُ فيهم خوفًا وقلعًا وإرهابًا، ولو لم يسفك  
منهم دماء، أو يُبْلَغَ فيهم مالا؛ لأنَّ تخويفَ العدوِّ قد يبلُغُ فيهم أشدَّ من  
مَبْلَغِ قَتْلِ الواحدِ والجماعاتِ منهم؛ فإنَّ من القتلِ ما يحويُّ العدوَّ على  
الحيوةِ والتمرةِ الجاهليَّةِ، فيصيرُ ويضِلُّ العدوُّ حتى يُقْتَلَ كما قيلَ صاحبه  
ولو كان على باطلٍ.

ومن تأمل كلامَ السلفِ، وجدَ أنَّهم يُفَسِّرُونَ القوةَ بتفسيراتٍ تجتمعُ  
بأنَّ القوةَ كلُّ ما كان سببًا في نصرِ المُسْلِمِينَ على الكافرين؛ كإعدادِ  
الحصونِ والأنفاقِ والخنادقِ، وصناعةِ السلاحِ وإنَّ اختلفتْ نوعُهُ وقُدْرُهُ،  
والمراكبِ الحاملةِ للجنودِ والفرارِ والمُفْتَصِّحِينَ، وأعطتْهُ وأفضَلتْهُ أَشدُّهُ  
تأثيرًا على العدوِّ وقوةً في المؤمنين؛ ولذا فسَّرَ عِكرمةُ القوةَ  
بالْحُصُونِ<sup>(٢)</sup>، وفسَّرها مجاهدٌ بذكرِ الخيلِ<sup>(٣)</sup>، وقال ابنُ المسيَّبِ: هي  
من الفَرَسِ إلى السهمِ فما دونَهُ<sup>(٤)</sup>.

وكلُّ ما تقرُّبُ به المجاهدُ ولو من زايِدٍ وليابِسٍ وزعمائه، فهو من  
القوة؛ فعن رجاءِ بنِ أبي سلمةَ قال: «لَقِيَ رَجُلٌ مُجَاهِدًا بِسَهْمَةٍ، وَمَعَ  
مُجَاهِدٍ جَوَالِقٍ، قَالَ: فَقَالَ مُجَاهِدٌ: هَذَا مِنَ الْقُوَّةِ، وَمُجَاهِدٌ يَنْجَهَرُ  
لِلْفُرْقَةِ»<sup>(٥)</sup>.

والشرحُ أَمَرَ بِالْعَدُوِّ قُوَّتَيْنِ:

- (١) أخرجه أحمد (٢٨٦/٤)، والنسائي (٣١١٥).
- (٢) «تفسير الطبري» (٢١٦/١١)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (١٧٢٢/٥).
- (٣) «تفسير ابن أبي حاتم» (١٧٢٢/٥). (٤) «تفسير ابن أبي حاتم» (١٧٢٢/٥).
- (٥) «تفسير الطبري» (٢١٦/١١)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (١٧٢٢/٥).

**الأولى:** القوة الظاهرة، وهي قوة الأبدان، وما تعلّق بها من القوة الظاهرة؛ كأعداد السلاح، وتعلّم استعماله.

**الثاني:** القوة الباطنة، وهي قوة الإيمان، وما تعلّق بها من التعاني الباطنة؛ من شدّ العزائم وتحريفها، ولو بالشّعر والتّعاني الحسنّة التي لا تصرف قصد المجاهد لغير الله؛ وإنّما تشدّ من عزيمته؛ كتذكّر الصّادقين من السابقين وثباتهم وقوة بأسهم.

### فضل الخيل وحسبها:

وفي الآية: دليل على فضل الخيل؛ فخصّها الله بالدّخر مع وجود غيرها من المركوب: ﴿وَيَسِّرْ لَكَ الْخَيْلَ﴾، وقد ثبت في «الصّحيحين» قال ﷺ: (الْخَيْلُ مَغْفُورَةٌ فِي تَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)<sup>(١)</sup>، وفي هذا: دليل على أنّه لا يستغنى عن الخيل في الجهاد إلى قيام الساعة، وقد استدلّ بهذا البخاري على ديمومة الجهاد؛ لاوتباط الخيل به.

وفي هذه الآية: مشروعيّة حبس الخيل وما في حُكْمِهَا من التراكيب في سبيل الله للغزو، وقد جاء في ذلك أحاديث عن النبي ﷺ؛ منها ما رواه أبو هريرة؛ أنّ رسول الله ﷺ قال: (الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ: هِيَ لِرَجُلٍ وَدَرٌّ، وَهِيَ لِرَجُلٍ سَيْرٌ، وَهِيَ لِرَجُلٍ أَجْرٌ؛ فَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ وَدَرٌّ، فَرَجُلٌ رَتَبَهَا رِيَاءً وَفَقَرًا وَزَوَّاهُ عَلَى لُغْلِ الْإِسْلَامِ؛ فَهِيَ لَهُ وَدَرٌّ، وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ سَيْرٌ، فَرَجُلٌ رَتَبَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ لَمْ يَتَسَنَّحْهُ اللَّهُ فِي ظُهُورِهَا وَلَا رِقَابِهَا، فَهِيَ لَهُ سَيْرٌ، وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ أَجْرٌ، فَرَجُلٌ رَتَبَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فِي مَرْجٍ وَدَوْضَةٍ، فَمَا أَكَلَتْ مِنْ ذَلِكَ التمرِجِ أَوْ الرَّوْضَةِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كُتِبَ لَهُ عِدَّةُ مَا أَكَلَتْ حَسَنَاتٍ، وَكُتِبَ لَهُ عِدَّةُ أَرْوَاحِهَا وَأَبْوَابِهَا

(١) أخرجه البخاري (٢٨٥٢)، ومسلم (١٨٧٣).

حَسَنَاتٍ، وَلَا تَقْطَعُ طَوْلَهَا فَاسْتَشْتِ خَرَقًا لَوْ شَرَقْتَنِي، إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَقْدَ أَثَرِهَا وَلَوَزَلَهَا حَسَنَاتٍ، وَلَا مَرَّ بِهَا صَاحِبُهَا عَلَى نَهْرٍ، فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَا يُرِيدُ أَنْ يَشْرِبَهَا، إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَقْدَ مَا شَرِبَتْ حَسَنَاتٍ<sup>(١)</sup>.

ومن زيد بن ثابت: قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: (مَنْ حَسَنَ قُرْآنًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، كَانَ سِتْرُهُ مِنَ النَّارِ)<sup>(٢)</sup>.

وفي البابِ أحاديثٌ كثيرةٌ عن جرير، وأبي ثبينة، وسواقة بن الربيع، وعُبادَةَ، وسَلْمَانَ، وأنسٍ، وغيرهم.

وهو لله تعالى ﴿تَزِيَّوْنَ بِهِ عَذَابَ اللَّهِ وَعَذَابُكُمْ﴾:

فيه دليلٌ على وجوب ظهور المسلمين على المشركين، وأن ظهور المسلمين وتمكينهم وعزيتهم لا يكون إلا بوجود خوف المشركين منهم، ولا يمكن أن يتحقق ذلك بالمعجزة والمودة والصدق.

وقد فسّر ابن عباس إرهاب العدو بإخزائه؛ فقال: ﴿تَزِيَّوْنَ﴾: تَخْزَوْنَ<sup>(٣)</sup>، وبين لوازم الخزي: الانكسار والتضيق والدلالة والصفار.

## أنواع الإرهاب والتخويف:

### والإرهاب على نوعين:

الأول: محمود، وهو الأصل؛ لظاهر القرآن، ويكون للعدو المحارب؛ كما في هذه الآية: ﴿تَزِيَّوْنَ بِهِ عَذَابَ اللَّهِ وَعَذَابُكُمْ﴾، والمراد به الجهاد في سبيل الله، قبَّ الرعب والإرهاب في نفوس العدو بإعداد المسلمين لقوتهم العسكري مطلب شرعي؛ وبين ذلك قوله تعالى: ﴿سَاتِلِينَ فِي قُلُوبِ الْكُفَرِ كَقَتُولُوا الْأَرْغَبَ﴾ [الأنفال: ١٢].

(١) أخرجه البخاري (٢٨٦٠)، ومسلم (٩٨٧).

(٢) أخرجه عبد بن حميد في مسنده (٢٥٢ المصنف).

(٣) تفسير الطبري (٢٤٦/١١)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٧٢٣/٥).

والثاني: ملموم، وهو إرهاب المؤمن وتخويفه، وتلحق بالمؤمن صاحب الأمان والعهد والشفعة من الكافرين، وفي المسلم قد قال رسول الله ﷺ: (مَنْ أَشَارَ إِلَى أَحَبِّهِ بِحَدِيثِهِ، فَإِنَّ الصَّلَاحَ فَلَعَنَهُ حَتَّى يَذَاقَهُ، وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ)؛ رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

وحرم ترويع المؤمن وتخويفه وإرهابه ولو بالشيء اليسير كما عند أبي داود، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: حدثنا أصحاب محمد ﷺ أَنَّهُمْ كَانُوا يَسِيرُونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَنَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَانْطَلَقَ بَعْضُهُمْ إِلَى حَبْلٍ مَعَهُ فَأَخَذَهُ، فَفَرَّغَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَرُوَّعَ مُسْلِمًا)<sup>(٢)</sup>.

وفي السنن قال ﷺ: (لَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ عَصَا أَحَبِّهِ لَا يَبِأُ أَوْ جَدًّا، فَمَنْ أَخَذَ عَصَا أَحَبِّهِ، فَلْيَرْتَدَّ إِلَى)<sup>(٣)</sup>.

وهو الله تعالى، ﴿وَيَاكُفِّرُنَّ بِنُفُسِهِنَّ لَا يَخْلُوهُنَّ اللَّهُ يَعْلَمُنَّ﴾، فيه إشارة إلى أن الله يحقق بقوة المؤمنين منافع لا يدركونها ببصيرتهم، وينفع عنهم شروا من عدو لم يحبوا له حسبا، وإنما يخالف ضعف الإيمان ربه، لأنه يدرك من الظاهر شيئا ويغيب عنه الباطن كله أو جملة، وهذا من ضعف اليقين بالله؛ فانه أمر بإعداد العدة للمشركين الابغوين بمنة؛ لكسر شوكتهم، وآخرين - وهم اليهود - من ذويهم سينكسرون تبعا يرتصون بحقد وعداوى، لا يدرك المسلمون قدرها وقوتها لو تسلطوا.

### المصالح والمفاهيم الباطنة والظاهرة اللازمة لأحكام الله:

والمنافع والمصالح والنضار والمفاهيم التي يجعلها الله في لوازم أوامره ونواهيه على قسطين:

(١) أخرجه مسلم (٢٦١٧).

(٢) أخرجه أبو داود (٥٠٠٤).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٦١٠).



**الأول:** ظاهرة، أو تُسمَّى مكتسبة، وهي التي يراها الناس في الماكنات والمحسوسات، والغالبُ هي من المكتسبات؛ كالغنائم والأشترى وظهور الأمر والعقوبة ونسوط الأرض؛ وهذا ما يربط الناس انقيادهم به مهما كان إيمانهم قوياً أو ضعيفاً، ويمتاز أهل الصِّدق واليقين بالانقياد للأوامر واجتناب النواهي ولو لم تُظهر المنافع والمصالح محسوسة.

**الثاني:** الباطنة، وتُسمَّى مدفوعة، وهي التي لا تُرى؛ وإنما هي شرٌّ مدفوعٌ كان مفقوداً، فدفعَ بامتنال الأمر واجتناب النهي، وكثيرٌ من امتثال الأوامر كالجهاد وإعداد العدو والقوة لا يُلْمَسُ الناسُ أثره؛ لأن كثيراً منه شرٌّ مدفوعٌ لا خيرٌ مكتسبٌ، فربما قاتلَ المسلمون امتثالاً لأمر الله ولم يقتلوا أوطناً ولا يضرراً، ولم يفتحوا عرصاً من الدنيا، وقد دفعَ الله بقنايلهم ذلك عنهم من الشرور وتسلط الكفار عن بلدان الإسلام ما لا يخطر ببال أحدٍ، مع أنهم لم يكتسبوا شيئاً ظاهراً؛ وإنما دفعَ الله به شرّاً عظيماً؛ فإن الكفار لا يَقْضُونَ عندَ حدٍّ ولا مَطْمَعٌ، فإذا رأوا بأسَ المسلمين في أقصى الأرض، كُثِرَتْ مطامعهم عن أُنثى بلدان المسلمين فضلاً عن قلبها.

فلو تُرُثت تلك الأوامر لَقَمَّ المكتسب المحسوس، لَفَتَحَ الله باباً من الشرور المدفوعة لا طاقة للمسلمين بها، ولا أعظم فتنة في الدين من يعيش في قلب بلاد الإسلام أيتناً في جزية ومالٍ وديو، ثم يقع في مقائيلٍ في تُغَوِّرُ بأطراف بلاد الإسلام بحبوة أنهم لم يكتسبوا شيئاً، ولو تَزَكَّوا ما هم فيه، لَمَّا تَوَقَّفت العدو على ما هو عليه، ولَمَّا أَمِنَ على نفسه، ولكن هو تفديراً وتلييراً يَفْتَعُ به عن الأمتو شرّاً بأقوام صالحين؛ ليمش غيرهم صلاح دينهم ودنياهم وهم في غفلو ولا يعلمون ما لو نُحِجَ

عليهم من ذلك الباب المغلقي، وأحبب أن لأولئك المغائبين من أجر ما أيتت به الأئمة بسببهم، وما أقاموه بسبب ذلك من صلاة وزكاة ونسك وذكر ودعاء وصلاة رجم وعبارة المساجد وغير ذلك، والله أعلم.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَاتَّخِذُوا لِلدِّينِ حُدُودَ اللَّهِ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَالْبَاطِلُ يَكْبِتُ إِنَّهُ لَا يُغْنِي عَنْكُمْ كَيْدُكُمْ إِنَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾﴾ (الأنفال: ٢٦).

تقدم الكلام على المسالمة والمواذعة والمهادنة، ومعنى السلم والسلم بفتح السين وكسرها في سورة البقرة عند قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَاتَّخِذُوا لِلدِّينِ حُدُودَ اللَّهِ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَالْبَاطِلُ يَكْبِتُ إِنَّهُ لَا يُغْنِي عَنْكُمْ كَيْدُكُمْ إِنَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة: ٢٢٠)، وتكلمنا على المعنيين: معنى المخول في الإسلام، والسلم الذي هو بمعنى المسالمة والأمان والمهادنة كما في هذه الآية.

وأية الباب هذه قد اختلف العلماء من السلف في نسخها على قولين:

قال بعض السلف: إنها منسوخة، ومن قال بالنسخ، اختلفوا في النسخ لها:

فروى عن عكرمة والحسن: أنها منسوخة بقوله تعالى في سورة براءة: ﴿قُلِ الْوُحُوشُ لَا يُعْمِلُونَ شَيْئًا وَلَا يُلْبِسُونَ ظَنًّا لَكُمْ لِيَكُونَ الْيَوْمَ حَسْبًا﴾ (البقرة: ٢٢٩).<sup>(١)</sup>

وقيل: نسخت بأية القتال: ﴿قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ (البقرة: ١٩٠) قاله قتادة<sup>(٢)</sup>.

(١) تفسير الطبري (٢٥٣/١١)، وقصر ابن أبي حاتم (١٧٢٥/٤).

(٢) تفسير الطبري (٢٥٢/١١).

وقيل: نُسخَتْ بِسُورَةِ بَرَاءَةِ؛ فَقَدْ نُسِخَتْ كُلُّ مُوَاعِدَةٍ.

وقيل: نُسِخَهَا قَوْلُهُ: ﴿كَذَلِكَ نَهَلُوا وَكَفَرُوا إِلَى الْكُفْرِ وَكَفَرُوا إِلَى الْكُفْرِ﴾

[مسند: ١٢٣٥] حُكِيَ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(١)</sup>.

وَأَنكَرَ الطَّبْرِيُّ الْقَوْلَ بِالنَّسخِ، وَبَوَّهَ ابْنُ عَبَّاسٍ<sup>(٢)</sup>، وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ

كَذَلِكَ، حَتَّى قَالَ الطَّبْرِيُّ فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ بِالنَّسخِ: «لَا دَلَالَةُ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا سُكُونٍ وَلَا فُطْرَةٌ عَقْلِيَّةٌ»<sup>(٣)</sup>.

وَذَلِكَ أَنَّ الْآيَةَ الَّتِي جَعَلَهَا قِتَادَةً نَاسِخَةٌ هِيَ فِي كِفَايَةِ قُرَيْشٍ وَمَنْ

فِي حُجُوبِهِمْ مِنَ الْوُثَنِيِّينَ، وَأَيُّهُ بَرَاءَةٌ فِيهَا قِتَالُ الْعَدُوِّ عِنْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، وَالْمُهَانَةُ عِنْدَ خِفَّتِهِ.

وَقَالَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِمَنْسُوخَةٍ، بَلْ مُحْكَمَةٌ، وَلَيْسَ فِيهَا

إِبْطَالُ الْقِتَالِ، وَلَا الْأَمْرُ بِمُطْلَقِ الْمُسَالَمَةِ وَالْمُهَانَةِ وَالْمُوَاعِدَةِ، وَهِيَ

مَحْمُولَةٌ عَلَى كُلِّ مَعْنَى السَّلَامِ الَّتِي تَصْلُحُ لِلْمُسْلِمِينَ وَتُصْلِحُ حَالَ الْكَافِرِينَ:

كَأَن يَقْبَلَ الْكُفَّارُ الْإِسْلَامَ؛ فَلَا حَاجَةَ لِقِتَالِهِمْ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الْغَايَاتِ

تَحَقُّقُ؛ وَلِهَذَا فَسَّرَ ابْنُ إِسْحَاقَ (السَّلَامَ) فِي الْآيَةِ بِالْإِسْلَامِ<sup>(٤)</sup>، وَإِنْ طَلَبَ

الْكُفَّارُ أَنْ يَدْفَعُوا الْجِزْيَةَ وَلَا يَرْغَبُوا فِي الْقِتَالِ، فَيُزَلُّوا فِيهَا كَمَا فِي

التَّوْبَةِ وَيَأْتِي، وَإِنْ رَغِبُوا فِي الْهِنْدَةِ وَالْمُسَالَمَةِ إِلَى أَمْدٍ وَكَانَ لِلْمُسْلِمِينَ

مَصْلَحَةٌ، فَلَهُمْ فِعْلُ ذَلِكَ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَنْظَلِيَّةِ وَغَيْرِهَا.

وَمَنْ قَالَ بِإِحْكَامِ الْآيَةِ، لَمْ يَجْعَلْهَا أَصْلًا يُنَاقِضُ الْجِهَادَ وَيُعْطِلُهُ؛

فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ أَحَدًا، وَإِنَّمَا جَعَلُوا الْقِتَالَ لِلْمُعَايِدَةِ، وَالسَّلَامَ لِمَنْ تَجَوَّزَ

مُصَالَحَتَهُ.

(١) تفسير القرطبي (١٠/٧٣).

(٢) تفسير ابن كثير (٤/١٨٤).

(٣) تفسير الطبري (١١/٢٥٤).

(٤) تفسير الطبري (١١/٢٥٣).

وقد صالحَ الخلفاء الراشدونَ ومنَ بعدهم، وما زال حُكْمُ المُسَالَمَةِ والمُهادَنَةِ قائماً في الأمّةِ مع الكافرينَ بحسَبِ مصالحِ المُسلمينَ.

وأما الخلافُ في بعضِ فروع المُسَالَمَةِ والمُهادَنَةِ؛ كحُلَّتِهَا، وأحوالِهَا، ودفعِ المالِ إلى الكفارِ كفايةً لشرِّهم، ونحو ذلك.

### السُّلْمُ مع المُشْرِكينَ :

لا يختلفُ العلماءُ: أنَّ السُّلْمَ إذا كان دائماً مع جميعِ الأعداءِ والجهاتِ، وإلى الأبدِ وبلا أَمَدٍ: أَنَّهُ لا يجوزُ؛ لأنَّهُ يتضمنُ تعطيلًا للجهادِ، وقد تواترَ الدليلُ على دُخُولِهِ وبَقَايِهِ إلى قيامِ الساعةِ، وقد قال ابنُ السُّكَيْتِ: «ولا يجوزُ أَنْ يُصَالِحَهُمْ إلى غيرِ شَيْءٍ؛ لأنَّ في ذلك تركُ قتالِ المُشْرِكينَ، وذلك غيرُ جائزٍ»<sup>(١)</sup>.

ولأنَّ ذلك يتضمنُ قطعاً دَلَّةً وهواناً للمُسلمينَ؛ فلا يُتَصَوَّرُ عدمُ وجودِ عُقُوبَةٍ مِن جميعِ البشرِ وجميعِ الأممِ والقُومِ على المُسلمينَ، ولا يُتَصَوَّرُ ألاَّ يَبْقَى أُمَّةٌ ودَوْلَةٌ ولو كانت كافرَةً بلا عُذْوٍ لأحدٍ عليها؛ وهذا مع عدمِ صحِّحَةِ عقلاً، فهو مُناقِضٌ لصريحِ الوحي، وتشريعِ السماءِ، وعملِ النبي ﷺ والخلفاءِ؛ فإِنَّهُ يقولُ: ﴿وَقَدْ بَوَّغْتُمْ عَنْهُ لَا تَكُونُ بِنْتًا﴾<sup>(٢)</sup> (البقرة: ١٩٣)، (الأنفال: ٣٩)، والْفِتْنَةُ الكُفْرُ، ولا يَزَالُ الكُفْرُ في الأرضِ باقياً، فيجبُ أَنْ يَبْقَى معه شريعةُ الجهادِ قائمةً، ولا يُعَيَّرُ أَنْ تَكُونَ الأُمَّةُ ظَاهِرَةً (ألا بجهاذها، وفي الصحيحينَ)؛ مِن حديثِ مُعاوية<sup>(٣)</sup>، والمُغِيرَةِ<sup>(٤)</sup>؛ يقولُ النبي ﷺ: (لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِن أُمَّتِي قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ عَلَى

(١) «الإمام» لابن المنذر (٢/٤٩٨).

(٢) أخرجه البخاري (٧٦١)، ومسلم (١٠٣٧).

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٤٠)، ومسلم (١٩٢١).

الثاني)، وظهورهم بسبب جهادهم؛ كما في مسلم؛ من حديث جابر<sup>(١)</sup>، ومعاوية<sup>(٢)</sup>، مرفوعاً: (لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ).

وقد استدل البخاري على ديمومة الجهاد بقوله ﷺ: (الْحَبْلُ مَنْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)<sup>(٣)</sup>؛ لأن المراد بخيريتها أثرها في الجهاد في سبيل الله.

ولم يرد في السنن والقرآن أمرٌ بطلب السلم؛ وإنما الواردة قبوله عند غرضه والحاجة إليه؛ وهذا لأن الضوضاء مبالغة إلى حب السلام، فنجد من الأمر ما يذعورها إليه فتركن، وأما قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّوا فِي أَسْلَمِ صَافَّةً﴾ (البقرة: ٢٠٨)، فالمراد بالسلم الإسلام بأغانيهم.

والسلم مع العدو على نوعين:

الأول: سلم دائم مع كل عدو، وإلى الأبد، بلا أنقضاء لهذا لا يجوز ولا يصح؛ كما تقدم.

الثاني: سلم مع عدو واحد، أو بعض الأعداء أو أكثرهم؛ فذلك جائز بشروطه.

الثقة في مسالمة الكافر:

يتيقن العلماء على أنه لا حد أدنى لزمن مسالمة العدو ومهادنته، وأنه لا تجوز المهادنة الأبدية؛ وإنما اختلّفوا في أعلى مدة المسالمة والمهادنة على قولين:

ذهب جمهور الفقهاء: إلى أنه لا بُد من حدٍّ لمسالمة الكفار

(١) أخرجه مسلم (١٥٦) و(١٩٢٣). (٢) أخرجه مسلم (١٠٣٧).

(٣) سبق تخريجه.

وَمُهَاذَنَهُمْ؛ وَهَذَا ظَاهِرٌ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَاحْمَدَ، وَاخْتَلَفُوا فِي الْحَدِّ الَّذِي يُهَاذَنُونَ فِيهِ، فَجَعَلَهُ الشَّافِعِيُّ وَاحْمَدُ: إِلَى عَشْرِ سَنِينَ، وَالزِّيَادَةُ فَوْقَ ذَلِكَ بَاطِلَةٌ.

وَعَلَّقَهُ مَالِكٌ - فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ حَبِيبٍ - بِاجْتِهَادِ الْإِمَامِ.  
وَالْإِمَامُ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ لَا يُجِيزُونَ لِلْإِمَامِ مُهَاذَنَةَ كُلِّ الْأُمَمِ وَالِى الْأَبْدِ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي هَنْقَ الْمُؤْمِنِينَ، وَتَسْلُطَ الْكَافِرِينَ، وَتَعْطِيلَ الْجِهَادِ، وَلَمْ يُسَالِمِ النَّبِيُّ وَلَا الصَّحَابَةُ وَلَا الْخُلَفَاءُ عَلَى مَرِّ الْعَصْرِ الْأَمَمِ إِلَى الْأَبْدِ؛ وَهَذَا مِنْ بَدْعِ الْقَضَرِ وَوَعْدِ سَلَاطِينِهِ، الَّتِي لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِمُقْتَضَاهَا، وَيَقُولُ ابْنُ قُدَامَةَ: «لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ عَلَى بُقْلَانِ الصُّلْحِ إِذَا كَانَ مَوْثِقًا».

وَالصُّلْحُ الْمُنْطَلَقُ غَيْرُ الْمَوْقِفِ يَقْتَضِي النَّابِذَ، فِي ظَاهِرِ مَذْهَبِ الْأَصْحَابِ، وَإِذَا كَثُرَتِ الثَّقُورُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَتَدَاعَيْتِ الْأُمَمُ، فَقَدْ تَصَحَّحَ الْمُهَاذَنَةُ مَعَ عَدُوٍّ وَاحِدٍ يُخْشَى مِنْهُ وَيَأْبَى التَّزَوُّلَ إِلَّا عَلَى صُلْحٍ مُنْطَلَقٍ وَلَا يُقْبَلُ لِلْمُسْلِمِينَ بِجَمِيعِ الْأُمَمِ، فَيَجُوزُ أَنْ يُنْطَلَقَ - وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ - الصُّلْحُ مَعَهُ بِلَا زَمَنِ، حَتَّى يَقْوَى الْمُؤْمِنُونَ ثُمَّ يَتَيَذَّبُونَ إِلَيْهِ عَهْدُهُ عَلَى سَوَاءٍ.

وَيَجِبُ أَنْ يَتَجَنَّبَ الْإِمَامُ الْمُنَّةَ الَّتِي يُهَاذَنُ بِهَا الْكَافِرِينَ بِحَسَبِ مَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ، فِي دِينِهِمْ وَقُدِّيَاهِمِ، وَالْأَيُّ تَجَنَّبَ الْأَمَنَةَ فِيهَا يَتَحَكَّمُ غَيْرُ ذَلِكَ.  
وَلَا يَحْفَظُ الْهَيْئَةَ إِلَّا الْإِمَامُ، لَا الْأَفْرَادُ، خِلَافًا لِلطَّبَرِيِّ.

إِعْطَاءُ الْكُفَّارِ لِلْمُسْلِمِينَ الْمَالِ عَلَى هُدُوتِهِمْ وَأَمْنِهِمْ، وَالْعَكْسُ:  
وَأَمَّا التُّهَاذَنَةُ عَلَى مَالِي يَدْفَعُهُ الْمَشْرُكُونَ لِلْمُسْلِمِينَ، فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِهَا وَمَشْرُوعِيَّتِهَا، وَإِنْ كَانَ بِمَالِي يَدْفَعُهُ الْمُسْلِمُونَ لِلْكَافِرِينَ، فَعَلَى حَالَتَيْنِ:

الحالة الأولى: إن كان في المسلمين قوةً وثبات لصُدِّ الكافرين، فلا يجوز لهم أن يَدْفَعُوا للكافرين مَالاً على مُلَّتِهِمْ؛ لأنَّ في ذلك ضَعْفًا وإعانةً لهم؛ والمنع هو الأصل.

وقد قال الشافعي في «الأم»: «لا يجوز أن يُهاوَنَهُمْ على أن يُعْطِيَهُم المسلمون شيئاً بحال»؛ لأنَّ القتل للمسلمين شهادة، وأنَّ الإسلام أَعَزُّ من أن يُعْطَى مُشْرِكٌ على أن يُكْفَى عن أهله؛ لأنَّ أهله - قاتلين ومفتولين - ظاهرون على الحق»<sup>(١)</sup>.

الحالة الثانية: إن كان في المسلمين ضَعْفٌ وخافوا الاضطلالَ وهلاكَ أهلِ الإسلام، وقد أحاط بهم الكافرون وتكالبوا عليهم من جهاتٍ كثيرةٍ، ولا طاقة لهم بالجميع، فَيُرِيدُونَ أن يُخَفِّقُوا على أنفسهم بعضَ الكافرين؛ لِيَتَفَرَّغُوا لبعضِ دُونِ بعضٍ؛ حتى يُعْكِتَهُمُ اللهُ مِنَ الجميع؛ فالصحيح أَنَّهُ جائزٌ، وبهذا قال الأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد؛ فقد روى الطبراني وغيره؛ من حديث محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة؛ قال: جَاءَ الْخَارِثُ الْغُفْطَانِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، ضَايَرْنَا قَوْمَ الْمَيْمَنَةِ، قَالَ: (حَتَّى أَسْتَأْذِنَ السُّفُودَ)، فَبَعَثَ إِلَى سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، وَسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، وَسَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ، وَسَعْدِ بْنِ خَيْثَمَةَ، وَسَعْدِ بْنِ مَسْعُودٍ، رَجَعَهُمُ اللهُ، فَقَالَ: (إِنِّي قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الْمُتَرَبِّ قَدْ رَمَتْكُمْ عَنْ قَوْمِي وَاجِدَةٍ، وَإِنَّ الْخَارِثَ بِمَالِكُمْ أَنْ تُضَايِرُوهُ قَوْمَ الْمَيْمَنَةِ، فَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَدْفَعُوا إِلَيْهِ عَمَلَكُمْ هَذَا، حَتَّى تَنْظُرُوا فِي أَمْرِكُمْ بَعْدَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَوْحَى مِنَ النِّسَاءِ الْغَالِثِيَّةُ لِأَمْرِ اللهِ، أَوْ عَنْ رَأْيِكَ، أَوْ هَوَاكَ، قَرَأْنَا نَبِيَّ لِهَوَاكَ وَرَأْيِكَ، فَإِنْ شِئْتَ إِنَّمَا تُرِيدُ الْإِثْلَاءَ عَلَيْنَا، فَوَاللهِ لَقَدْ رَأَيْنَا وَإِنَّا عَلَى سَوَاءٍ، مَا يَنَالُونَ مِنَّا نَقْرَةً إِلَّا

بِشْرَى، أَوْ يَرَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (هُوَ مَا تَسْمَعُونَ مَا يَقُولُونَ)،  
قَالُوا: لَعَنَتْ يَا مُحَمَّدُ، فَقَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ ﷺ:

يَا حَارِ مَنْ يَلْدُو بِذِمَّةِ جَلِيلِهِ      أَبَدًا قَبْلَ مُحَمَّدًا لَا يَلْدُو  
وَأَمَّا السُّرِّي حَبْتُ لَجِبَتَهَا      كَسَرُ الرُّجَاجَةِ صَدْعُهَا لَا يُجْبِرُ  
إِنْ تَلْدُوا قَالَتُوا مِنْ عَادَتِكُمْ      وَاللَّوْمُ نَبَتْ فِي أَصُولِ السُّخْرِ<sup>(١)</sup>

وقد روى أبو عبيد في «الأموال»، عن ابن شهاب قال: كانت وقعة  
الأحزاب بعد أخيه بسنتين، وذلك يوم حفر رسول الله ﷺ الخندق، ورئيس  
الكفار يومئذ أبو سفيان بن حرب، فحاصروا رسول الله ﷺ بضع عشرة ليلة،  
فخلص إلى المسلمين الخزب، فقال رسول الله ﷺ: كما أخبرني سعيه بن  
المسيب -: (اللَّهُمَّ، إِنِّي أَسْتَشْكُ عَهْدَكَ وَوَعْدَكَ، اللَّهُمَّ، إِنْ تَنَأَ لَا تُغَيِّدَ)،  
وحسب أرسل رسول الله ﷺ رسولاً إلى عبيدة بن جحش وهو يومئذ رئيس  
الكفار من عطفان، وهو مع أبي سفيان، فعرهن عليه رسول الله ﷺ ثَلَاثَ نَمِرٍ  
تَحُلُ المَدِينَةَ، عَلَى أَنْ يَخْلُكَ الْأَحْزَابَ وَيَتَصَرَّفَ وَمَنْ مَعَهُ مِنْ عَظَمَانِ، فَقَالَ  
عُبَيْدَةُ: بَلْ أَغْطِي شَقَرَةَ نَمْرِهَا، ثُمَّ أَقْتُلُ ذَلِكَ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى  
سَعْدِ بْنِ عَدَاةٍ، وَهُوَ سَيِّدُ الْأَوْسِ، وَإِلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، وَهُوَ سَيِّدُ الْخَزَرَجِ،  
فَقَالَ: (إِنَّ عُبَيْدَةَ قَدْ سَأَلَنِي بِصَفِّ نَمِرٍ تَحْلِيكُمْ، عَلَى أَنْ يَتَصَرَّفَ بِمَنْ تَعَى مِنْ  
عَظَمَانِ وَيَخْلُكَ الْأَحْزَابَ، وَإِنِّي أَغْطِيهِ ثَلَاثَ، فَأَجِبْنِي إِلَّا النُّصَفَ، فَمَا  
تَرِيدَانِ؟)، قَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ كُنْتَ أَمَرْتَ بِشَيْءٍ فَاغْنِنَا، فَقَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَوْ أَمَرْتُ بِشَيْءٍ لَمْ أَتَمَرَّكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ هَذَا رَأْيُ الْغَرَضَةِ  
عَلَيْكُمْ)، قَالَا: فَإِنَّا لَا نَرَى أَنْ نَغْطِيَهُمْ إِلَّا السَّيْفَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
(لَقَعْنَمْ)، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَقَدْ قَتَلَ وَثْلَ ذَلِكَ مَعَاوِيَةَ فِي إِمَارَتِهِ<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٥٤٠٩).

(٢) أخرجه أبو حنيفة في «الأموال» (٤٤٥).



وَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ أَيْضًا عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ شَفْوَانَ بْنِ صَعْبٍ، وَسَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، أَنَّ الرُّومَ صَالَحَتْ مَعَاوَةَ عَلَى أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَيْهِمْ مَالًا، وَارْتَهَنَ مَعَاوَةُ مِنْهُمْ رَهْنًا، فَجَعَلَهُمْ يَتَغَلَّبُكَ، ثُمَّ إِنَّ الرُّومَ هَدَرَتْ، فَأَبَى مَعَاوَةُ وَالْمُسْلِمُونَ أَنْ يَسْتَجِيعُوا قَتْلَ مَنْ فِي أَيْدِيهِمْ مِنْ رَهْنِهِمْ، وَخَلَّوْا سَبِيلَهُمْ، وَاسْتَفْتَحُوا بِذَلِكَ عَلَيْهِمْ، وَقَالُوا: وَفَاءٌ بِغُلَامٍ، خَيْرٌ مِنْ هَذِهِ بَغْلَةٍ<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ حَزَنُوا الْنَّبِيَّ عَلَى الْفِتَنِ إِنَّ يَكُنْ يَنْكَمْ بِشُرُونِ سَكِينَةٍ يَتْلُوا بِاتِّقَى وَكَانَ يَكُنْ يَنْكَمْ وَاقَةً يَتْلُوا آتَا مِنْ الْوَيْتِ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴿٦٥﴾﴾ هَكَذَا عَقَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَكَانَ أَنْ يَكُنْ سَمْعًا فَإِنَّ يَكُنْ يَنْكَمْ وَاقَةً سَابِقَةً يَتْلُوا بِاتِّقَى وَكَانَ يَكُنْ يَنْكَمْ أَنْ يَتْلُوا الْقُرْآنَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (الأنعام: ٦٥-٦٦).

فِي هَذِهِ الْآيَةِ: حَاجَةُ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى التَّحْرِيفِ عَلَى قِتَالِ الْكَافِرِينَ وَالتَّجَرُّافِ مِنْهُمْ، وَالتَّحْرِيفُ هُوَ الْوَعْدُ وَالْحَفْظُ عَلَى الْعَمَلِ، وَهَذَا مِنْ وَاجِبَاتِ الْإِمَامِ وَالْعَالِمِ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحَرِّضُ أَصْحَابَهُ عَلَى الْقُرْآنِ وَالرُّسُلِ وَإِعْدَادِ الْقُدُورِ عَلَى بَيْتِهِ وَفِي طَرِيقِهِ عِنْدَ قِيَامِ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ.

### تَحْرِيفُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْفِتَنِ:

وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُ بِالْإِعْدَادِ عَلَى بَيْتِهِ الْجُمُعَةِ لِلْعَامَةِ وَالْخَاصَّةِ كَمَا فِي مُسْلِمٍ، مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ عَلَى الْمَيْمَنَةِ: (قَالَ اللَّهُ: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ (الأنعام: ١٦٠).

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو عِيْدٍ فِي «الْأَمْوَالِ» (١١٧).

أَلَا إِنَّ الْفُرْقَةَ الزُّمْنِيَّةَ (١).

وكان يُحرِّضُ على الرمي وتعلُّبِ الرجال والفلحان كما في البخاري (٢) من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: مرَّ النبي ﷺ على نفرٍ من أشْلَمَ يَنْتَقِلُونَ، فقال رسولُ الله ﷺ: (لِزْمُوا بَنِي إِسْمَاعِيلَ، فَإِنَّ أَبَاهُمْ كَانَ زَايِغًا) (٣).

وقد كان النبي ﷺ يحَرِّضُهُمْ عَلَى الْأَمْرِ الْمَخَالِيفَةِ وَيَنْهَاهُمْ بِالْمَوَالِيفَةِ حَتَّى يَتَّبِعُوا أَمْرَهُمْ، وَرُبَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ عَلَى مَثَرَةٍ كَمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (٤) مِنْ حَدِيثٍ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ عَلَى الْمَنِيرِ: (هَافِئُ غَزَرٍ لَقِيَ لَهَا، وَأَسْلَمُ سَالِمَهَا اللَّهُ، وَغَضِيَّةٌ غَضِبَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) (٥)، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ هَذَا، وَحَدِيثِ عَفِيَّةِ السَّامِيَّةِ: زَدَّ عَلَى مَنْ غَضَّ مَنَابِرَ الْجَنَاحِ بِالتَّكْبِيرِ بِالْأَيْحَةِ وَالتَّزْهِيدِ فِي الدُّنْيَا، وَتَجَنَّبَ مَا يُفْعَلُ بِدِينِ الْأُمَمِ الْعَامِّ فِي نَفْسِهَا وَمَعَ عَدُوِّهَا.

الْعَدُوُّ الَّذِي يَجِبُ مَعَهُ الثَّبَاتُ أَمَامَ الْعَدُوِّ:

وَأَمَّا هَذِهِ تَعَالَى ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ شَرٌّ مَسْكُونٌ يَتْلُوا وَيَتَّبِعُوا وَكَانَ يَكُنْ مِنْكُمْ وَنَحْنُ نَأْتِيَهُ يَتْلُوا أَلْفًا﴾، فَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ الْأَمْرِ، أَمَرُوا بِالصَّبْرِ عَلَى الْعَدُوِّ مِمَّا بَلَغَ عَدُوَّهُ وَغُلَّتْهُ، مَا لَمْ يَزِدَّ عَلَى عَشْرَةِ أَضْعَافٍ، ثُمَّ خَفَّتْ اللَّهُ عَنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ بِالْبَلَكِ فِيمَا بَعَثَهَا، وَجَاءَتْهُ السَّلْبُ عَلَى نَسْخِ هَذِهِ الْآيَةِ بِهَوِيهِ تَعَالَى ﴿وَالَّذِي خَلَقَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَيَكُنْ مِنْكُمْ حَتَّى إِذَا يَكُنْ مِنْكُمْ نَفَاةٌ سَابِقًا يَتْلُوا وَيَتَّبِعُوا﴾ (٦) وَبِهَذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عَسْرٍ وَغَيْرُهُمَا.

رَوَى الْبُخَارِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَمْرٍو، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قال: «مَا تَرَأَيْتُ

(١) سبق شرحه.

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٩٩).

(٣) أخرجه البخاري (٣٠١٣)، ومسلم (٢٠١٨).

﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبِيرًا يَتْلُوا وَيُحْفَظُونَ﴾، شَقَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جِئَ لَوْضَ عَلَيْهِمْ أَلَا يَمُرُّ وَاجِدٌ مِنْ عَشْرَةٍ، فَجَاءَ التَّخْفِيفُ، هَذَا، ﴿الَّذِينَ حَفِظَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَكَلَّمَ أَرْكَ يَكُنْ حَقًّا إِنْ يَكُنْ يَنْصَحُكُمْ وَأَلَّا سَابِرًا يَتْلُوا وَيُحْفَظُونَ﴾، قَالَ: فَلَمَّا حَفِظَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنَ الْجِدِّ، نَقَصَ مِنَ الصَّبْرِ بِقَدْرِ مَا حَفِظَ عَنْهُمْ<sup>(١)</sup>.

وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَ: «مَنْ قَرَأَ مِنْ ثَلَاثَةِ فَلَم يَمُرَّ، وَمَنْ قَرَأَ مِنَ الثَّيْنِ فَقَدْ قَرَأَ» رَوَاهُ ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ<sup>(٢)</sup>، وَنَحْوَهُ عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْهُ<sup>(٣)</sup>.

وَرَوَى الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ: «مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَبْرٍ بْنِ الْعَلَاءِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ ﴿الَّذِينَ حَفِظَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَكَلَّمَ أَرْكَ يَكُنْ حَقًّا﴾ رَفَعَ<sup>(٤)</sup>».

وَبِالنَّسَخِ قَالَ مُجَاهِدٌ وَعطاءٌ وَجَعْلَرِمَةُ وَالْحَسَنُ وَزَيْدٌ وَالطَّحَاكُ وَجَمَاعَةٌ<sup>(٥)</sup>.

وَفِي هَذِهِ اللَّوْ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ تَعَ الْكُتُبِينَ﴾ تَأَكِيدُ عَلَى الصَّبْرِ، وَأَنَّهُ مَعْقِدُ النَّصْرِ وَنَحْلُهُ، فَالْمَعْقِدُ وَالْمَعْقَدُ لَيْسَتْ بِأَعْظَمَ مِنَ الصَّبْرِ، فَالصَّابِرُ أَقْرَبُ نَصْرًا وَلَوْ قُلَّ عُنَاؤُهُ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ اللَّهُ بِالصَّبْرِ حَتَّى لَا تَتَمَلَّقَ النُّفُوسُ بِالْعَدَمِ فَتَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ، وَتَنْسَى مَعِيَّةَ اللَّهِ وَعَزْمَتَهُ لِلصَّابِرِينَ فِيهِ، وَبِمُقْدَارِ تَعَلُّقِ الْقَلْبِ بِغَيْرِهِ أَهْوَى يَضَعُفُ مَعَهُ تَوَكُّلُهُ وَيَقِلُّ صَبْرُهُ، وَهَذَا أَمْرٌ قَدْ لَا يَمْلِكُهُ الْإِنْسَانُ؛ وَلَمَّا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «فَلَمَّا حَفِظَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنَ الْجِدِّ، نَقَصَ مِنَ الصَّبْرِ بِقَدْرِ مَا حَفِظَ عَنْهُمْ»<sup>(٦)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٤٦٥٣).

(٢) أخرجه البيهقي في «معركة السنن والأثر» (٦/٧).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (١٧٢٨/٥).

(٤) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٢٣٩/٢).

(٥) تفسير ابن أبي حاتم (١٧٢٩/٥). (٦) سبق تفريجه.

### بلوغ جيش المسلمين التي عَشَرَ ألفًا:

وظاهر الآية بقاء المشرك في كل عَدُوٍّ من المسلمين كثيرًا أو قليلًا؛  
أنه لا يجب عليهم الشبث إلا على الضعيف وما دونه، وأما حديث  
ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: (عَبْرُ الصَّعَابَةِ أَرْبَعَةٌ، وَخَيْرُ السَّرَاجِ  
أَرْبَعٌ مِثْقَلُ، وَخَيْرُ الْجَبُوشِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ، وَلَنْ يُغْلَبَ أَلْفًا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ  
قَلِيلٍ)<sup>(١)</sup>، فهذا الحديث رواه أحمد وأبو داود والترمذي، ومن حديث  
جرير، عن يونس بن يزيد، عن الزُّهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن  
عُتبة، عن ابن عباس، به.

وأكثر الروايات من أصحاب الزُّهري يُرمِلُونَهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ  
بلا واسطٍ؛ كخَمَرٍ وَعُقَيْلٍ، وصَوَّبَ الإرسال عامة الثَّقَاتِ كالترمذي  
وأبي داود وأبي حاتم، وقال أبو حاتم: «مُرْسَلٌ أَشْبَهُ، لَا يَحْتَمِلُ هَذَا  
الْكَلَامُ أَنْ يَكُونَ كَلَامَ النَّبِيِّ ﷺ»<sup>(٢)</sup>.

ولا فرق بين الاثنين عَشَرَ ألفًا وما دونها وما أَكْثَرَ منها؛ لعموم  
الآية، وضعف الحديث.

### اعتبار تقارب السلاح عند المواجهة:

والآية في اعتبار القُدْرَةِ جَزَتْ تَجَرِّيَ الغالب من أحوال الناس؛  
أنهم في كل زمن يستعملون سلاحًا واحدًا، فكل زمن يستعمل الناس  
سلاحًا واحدًا؛ فأهل كل زمن يتقاتلون بسلاح واحد؛ ففي زمن السُّهَامِ  
وَالنَّيَالِ وَالرُّمَاحِ وَدُكُوبِ الدُّوَابِّ فهم يتقاتلون بذلك، وفي زمن المُتَجَنِّقِ  
يَتَقَاتَلُونَ به، وفي زمان الرصاص والقذائف فهم يتقاتلون به،

(١) أخرجه أحمد (٢٩٤/١)، وأبو داود (٢٦١١)، والترمذي (١٥٥٥).

(٢) فعل الحديث لابن أبي حاتم (٤٨٨/٣).

وإن لم يتساووا في جُودَتِهِ وأَثَرِهِ؛ ولهذا جاءت الآية باعتبار العُدُو، ولم تأت باعتبار العُدُو؛ لأنَّ العُدَّةَ يُمكنُ للمُسلمين تحفيظُها بالصناعة والشراء، بخلاف العُدُو؛ فإن لم يكن في المُسلمين العُدَّةُ المشروطة للثَّبات، فليس لهم شراؤها ولا اتِّخاذُها من غيرهم.

ولمَّا جَرَتْ الآيةُ مَجْرَى الغالبِ والمعادِ، دُلَّ على عدم إخراج العُدَّةِ من أبوابِ الثَّباتِ، فالعُدَّةُ مُعْتَبَرَةٌ كالعُدُو، ولكنَّ ثَبَاتَ المُسلمين بها عن المشركين نادرٌ؛ فلم يُعلَّنْ بها حُكْمٌ، فلا يقولُ فقيهٌ: إنَّه يحبُّ على المؤمنِ إذا كانوا عُرُولا من كلِّ سلاحٍ أنْ يَتَّبِعُوا في مُقابِلِ يَتَلَبَّهِمْ أو أَقْلُ من عدُوهم الذي يَحْمِلُ السلاحَ؛ لظاهرِ الآيةِ، فيُقابِلُوهم بأيديهم أو يرمُوهم بالحصى والقِصَا وهم يَحْمِلُونَ الرصاصَ وشيئَهُ، وعدمُ ذِكْرِ العُدَّةِ في الآيةِ، لا يعني عدم اعتبارها؛ وإنَّما لم تُذكرِ الآيةُ اشتراطُ العُدَّةِ؛ لأمورٍ، أعظمُها - والله أعلم - امران:

**الأوَّلُ:** أنَّ هذا جرى مجرى الغالبِ، فالتَّامُّ في كلِّ عصرٍ يَحْمِلُونَ سلاحاً من جنسٍ واحدٍ، وإن لم يتساووا في نوعِهِ وإتقانِهِ؛ كما كان في الزمانِ الأوَّلِ يَتَّقُونَ على الرِّماحِ والسَّهامِ والسيوفِ، ولا يتساوَوْنَ في جُلَّتِها وجُمُلتِها، ونفادِها ومَنادِها، وكذلك اليومُ في الرصاصِ والقذائفِ ونوعِها ومَنادِها وأَثَرِها.

**الثاني:** أنَّ في اشتراطِ العُدَّةِ دعوةً لتواكُلِ المُسلمين ودمجهم، فلو اشترَكَ نوعاً من العُدَّةِ يُساوي المشركين، لتواكَلَ المُسلمونَ وترَكُوا الإعدادَ حتى لا يَلَحِقَهم التَّكْلِيفُ؛ لأنَّ التَّكْلِيفَ مرهونٌ بالعُدَّةِ؛ ولهذا جاء الأمرُ بالإعدادِ: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤٠]، وجاء الاشتراطُ للعُدَّةِ لوجوبِ الثَّباتِ: ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ نَفَقَةٌ سَارِقَةٌ تَفْلُيُوا وَتَلْتَمُونَ﴾، وكان الله لم يعلِّزهم بالعُدَّةِ؛ لأنَّ الأصلَ إمكانُها والقدرَةُ عليها

كما قلّز الكفار عليها، وإنما القدّ، فهو الذي لا يعلّكونه لو تعلّز فيهم.  
ولو قيل بعدم اعتبار القدّ، ليجاز للمسلمين وهم مسلّحون أن يقرّوا  
إذا كان عدوهم أكثر من ضعفهم وهم عزّل، ولو جّب أن يقرّوا وهم عزّل  
أمام عدوهم المسلّح إذا كان مساوياً لهم أو ضعفهم في القدّ.  
وإذا ملك المسلمون جنّ سلاح المشركين، وجّب عليهم الثبات  
ولو لم يتساووا في أثره وقوّته، ما كان عدو المشركين لا يزيده على  
وثاقهم.  
وتقدّم السلاح يرجع فيه إلى أهل العلم به من أهل الجهاد والدراية  
فيه، والله أعلم.

• • •

**﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا كُنْتَ فِيَّ أَنْ تَكُونَ لَهُ أُخْرَى حَتَّى يَنْفِرَ فِي الْأَرْضِ  
تَرْيُودَكَ عَرَى الْأَرْضِ وَاللَّهُ يُرِيدُ الْأُخْرَى وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ٧٧ أَوَّلًا يَكُنْ  
يَوْمَ الْقَوْمِ سَبَقَ لَكُمْ هَذَا الْقَدَمُ عَنْكَ عَظِيمٌ﴾ [الأعراف: ٧٧ - ٧٨].**

نزلت هذه الآية في بني، والأسارى أسارى بنو، والمراد بذلك:  
أن العلم في الأسرى، والميل إلى وليّهم: لا يكون إلا بعد إخبار في  
الأرض، وهو الظهور؛ كما قاله ابن عباس<sup>(١)</sup>؛ فإن الأئمة لو مالت في  
زمن قلبيها وضعفها إلى الاكثار من الأسرى والسبي، وكثرت إلى قلوبها،  
وغفلت عن عدوها؛ لأن في الأسارى طمعا في وليّهم ونفوسهم وديوبهم.

**الغاية من الجهاد والأسرى:**

ولم يكن الأسرى مقتصداً في ذابو في الإسلام؛ وإنما جاء تبعاً

لشريعة الجهاد، وشريعة الجهاد لم تكن مقصودة لإنائها، وإنما جاء تبعاً لكفر الأمم وإعراضها عن عبادة الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَتَذَكَّرُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تُكَلُّمَ يَهُودَ وَلَا نَصَارَ وَلَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (البقرة: ١٦٣)، وإذا اعتزلت أولويات المقاصد الشرعية، اعتزلت ثبات الأمة؛ لمخالفتها لأمر ربها، ولهذا لما أسر النبي ﷺ من قريش في غزوة بدر، وكانت أول غزواتهم الظاهرة، ولم تعرف الأمم بأسهم، ولم يكن لهم ظهور ورُعب في نفوس عدوهم، وشاور النبي ﷺ أصحابه فيهم، وكان أكثرهم يرون الفداء بالمال، فقال لذلك النبي ﷺ: - عاتب الله أولئك الذين أشاروا إلى الفدية، وكان عمرُ من قال بالقتل، وكان أبو بكرٍ ممن قال بالفداء، وكان النبي ﷺ قد أتى ما عليه من الشورى والأخذ بما عليه عامة المسلمين أو أكثرهم بما لم يكن فيه نصٌّ بين، فلان الذين قالوا بالإشهاد بالقتل قلّة، كعمر بن الخطاب، وسعد بن معاذ، وعبد الله بن رواحة.

وفي «الصحيح» قال ابن عباس: «لما أسروا الأسارى، قال رسول الله ﷺ لأبي بكرٍ وعمر: (مَا تَرَوْنَ فِي هَؤُلَاءِ الْأَسْرَى؟)، فقال أبو بكرٍ: يا نبي الله، هم بنو النعم والعسيرة، أرى أن تأخذَ منهم فديةً، فتكفونَ لنا قوةً على الكفار، فمضى الله أن يهديهم للإسلام، فقال رسول الله ﷺ: (مَا تَرَى يَا بَنُ الْخَطَابِ؟)، قلت: لا والله يا رسول الله، ما أرى الذي رأى أبو بكرٍ، ولكني أرى أن نمنكنا فتضربَ أعناقهم، فنمنكنا علينا من عيولٍ تضربُ عنقهُ، ونمنكني من فلان - نسباً لمصر - فأضربَ عنقهُ؛ فلان هؤلاء أئمة الكفر وضادون لها، فهوي رسول الله ﷺ ما قال أبو بكرٍ، ولم يهو ما قلت، فلما نادى من القيد جلت، فلما رسول الله ﷺ وأبو بكرٍ قاعدتين يتكلمان، قلت: يا رسول الله، أخبرني من أي شيء تنبكي أنت وصاحبك؟ فلان وجدتُ بكاءً بكيتُ، وإن لم أجد بكاءً تنبكتُ ليخاطبكمَا، فقال رسول الله ﷺ: (أبكي للذي عرَضَ عليَّ

أَصْحَابِكَ مِنْ أَخْلَاصٍ هَذِهِ، لَقَدْ حُرِضَ عَلَيَّ عِبَادُهُمْ أَتَى مِنْ عَلَيْهِ  
الْفُجُورَ - شَجَرَةٌ قَرِيبَةٌ مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ - وَلَقَدْ لَعَنَ اللَّهُ قَوْمًا كَانَتْ لِي فِي أَنْ  
يَكُونُوا لَكَ أَسْرَى حَتَّى يَتَخَرَّجُوا فِي الْأَرْضِ، إِنْ قَوْلُوا: ﴿لَقَدْ كُنَّا مِنْكُمْ خُلَا  
ئِفًا﴾ [النمل: ٢٨]، فَأَعْلَى اللَّهُ الْقَيْنَةَ لَهُمْ<sup>(١)</sup>.

والمراد بقوله تعالى ﴿تُرْشِدُونَ عِلْمَ اللَّهِ﴾: يعني: فتأديها وما  
يخرج منها من منافع فتدعمونه على أمر الله وما يتبعه من نصيب الآخرة؛  
ولما قال تعالى ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾، وقد فسّر عرَضَ الدُّنْيَا بخراجها:  
عِثْرَةٌ<sup>(٢)</sup> وغيره، وقال ابنُ إسحاق: هو القيد بأخذ الرجل<sup>(٣)</sup>.

والمراد بقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾: الإِثْنَانُ في العدو  
بقتله؛ حتى يظهر الإسلام، وتعلو رايته، ويكون الناس له، وقال محمد بنُ  
إسحاق في قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾: أي: بقتلهم لظهور الذي  
يُريدون إطفاءه الذي به تُنْزَعُ الآخِرَةُ<sup>(٤)</sup>.

وهو قوله تعالى ﴿وَلَا يَكُفُّ عَنْ أَلْفٍ سِتٍّ﴾: يعني بالكتاب: ما أخلَّ الله  
لهم به الغنائم من قبل؛ فإلَّا أخلَّ لهم العموم ولم يستثن، وأمر بضرة  
الذين وإظهار الإِثْنَانِ في العدو، فاجتمع عمومان لدى الصحابة،  
فلتُمُوا العموم في حلِّ الغنيم، فجعل الله ذلك عُذْرًا لهم عن نزول عقاب  
عليهم: ﴿تَسْكُنُمْ يَمًا تَلَحُّمَ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾، والمراد بقوله: ﴿تَلَحُّمٌ﴾:  
يعني: الأسرى، وفي هذا أنه إذ اجتمع نصيبان عامان في نازلة، فليز  
المُجتهد عند اختياره واحدًا منهما، ولو بأن خطؤه بعد ذلك.

والنفوسُ مِمَّا يَلْعَنُ مِنَ الكَمَالِ والفضْلِ والولم عند احتمالي النص

(١) أخرجه مسلم (١٧٣٢). (٢) تفسير ابن أبي حاتم (١٧٣٢/٥).

(٣) تفسير الطبري (١١/١٧٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/١٧٣٢).

(٤) تفسير الطبري (١١/١٧٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/١٧٣٢).



لأمرين، أو اجتماع نصين عاشرين - قد توجيأ إلى ترجيح دليل يُخالف الصواب، ولا تُشعرُ بتبليها؛ وهذا كان في هذه النازلة مع جمهور الصحابة، وكان خطوهم مغضواً، وفضلهم محفوظاً.

وفي هذه الآية: **فَضَّلَ أَهْلُ يَثْرَ**؛ بأن الله عَزَّزَهُمْ لَأَنَّهُمْ أَخَذُوا بِدَلِيلٍ مِنَ الْكِتَابِ سَابِقٍ، وَلَمْ يُتَّهِمَهُمْ اللهُ بِالْفَوَى وَالْعَمَلِ بِالمخالفَةِ، ولو كان الدليل السابق متمحضاً للوضوح، لم يُعَاتِبَهُمُ اللهُ، وأما كان غالباً في وضوحه في نفوسهم عند قولهم وفيه ميلٌ خاطئٌ للثبوت لم يُدْرِكُوهُ، فنزل العتاب لهذا الميل، ودُقِعَ العتاب بما غلبَ عليهم من أخذٍ بالدليل.

وقد فسَّرَ بعضُ السلفِ **هَوَاقِفَ تَعَالَى** **﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَّا لَفُوتَ سَبَقٌ﴾** يعني: **مِمَّا كَتَبَهُ لِأَهْلِ يَثْرَ مِنَ المَغْفِرَةِ والسَّعَادَةِ الَّتِي لَا يَتَعَبَّأُ بِهَا عَذَابٌ وَشَفَاءٌ، وَبِهَذَا فَسَّرَهُ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَعَطَاءٌ وَالحسنُ ومجاهدٌ<sup>(١)</sup>.**

ومنهم - كابن عباسٍ والحسين<sup>(٢)</sup> -: **مَنْ حَمَلَ الْكِتَابَ عَلَى أَمِّ الْكِتَابِ، وَأَنَّ الْغَنَاءَ لَمْ تَحُلْ قَبْلَ ذَلِكَ، فَأَخَذُوهَا قَبْلَ نَزْلِ جُلْهَا، وَفِي الْكِتَابِ سَبَقٌ أَنَّهَا سَجَلٌ لَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ، فَلَمْ يُعَذِّبَهُمُ اللهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ.**

ومنهم: **مَنْ حَمَلَ الْكِتَابَ عَلَى أَنَّ اللهَ لَا يَعَذِّبُ أَحَدًا إِلَّا بَعْدَ قِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَا يُعَاتِيهِ حَتَّى يَبَيِّنَ لَهُ وَيَتَقَدَّمَ إِلَيْهِ**؛ قاله مجاهد<sup>(٣)</sup>.

وفي هذه الآية: **أَنَّ الْقُوَّةَ المَعْنَوِيَّةَ وَالْهَيْبَةَ فِي نَفْسِ الْكُفَّارِ أَعْظَمُ نَفْعًا لِلْمُسْلِمِينَ مِنَ الْقُوَّةِ المَادِّيَّةِ**، فقد نادى الصحابةُ كلُّ واحدٍ من أسرى يَثْرَ بأربعة آلاف درهم، ومع ذلك فَضَّلَ اللهُ لَهُمُ الْقَتْلَ وَالْإِتِّخَانَ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِضْعَافًا لِلْكَافِرِينَ، وَهَيْبَةً وَقُوَّةً لِلْمُؤْمِنِينَ.

(١) تفسير الطبري (١/٢٨٠)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/١٧٣٥).

(٢) تفسير الطبري (١/٢٧٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/١٧٣٤).

(٣) تفسير الطبري (١/٢٨١)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/١٧٣٥).

## الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ فِي زَمَنِ الضَّعْفِ:

والجهادُ في زَمَنِ الضَّعْفِ وعدمِ القُوَّةِ لا ينبغي معه للمؤمنين الاستكثارُ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ؛ وإنما الإتيانُ في العدوِّ بالغتَلِ؛ فإنَّ الاستكثارَ مِنَ الْأَمْرِ يُؤَدِّي إِلَى الرُّكُودِ إِلَى الدُّنْيَا، وطولُ أَتَدِ الضَّعْفِ، وتأخُّرُ النَّصْرِ، والتعلُّقُ بالدُّنْيَا، وقد جاء عن ابنِ عباسٍ في قوله: ﴿مَا كُنْتَ لِيْهِ أَنْ يَكُوْنَهُ لَكَ أَمْرٌ حَتَّى يَتَّخِذَ فِي الْأَمْرِ﴾؛ قال: «فذلك يومٌ يبلوُ والمُسلِمونَ يومئذٍ قليلٌ، فلما كُثُرُوا واشتدَّ سلطانُهُم، أنزلَ اللهُ تبارَكَ وتعالى بعدَ هذا في الْأَمْرِ: ﴿إِنَّمَا تَأْمُرُ بِمَا يَنْتَهِى عَنْكَ﴾ (محمد: ٤)، فجعلَ اللهُ النَّهْيَ والمؤمنينَ في أمرِ الْأَمْرِ بالخيارِ؛ إِنْ شَاؤُوا فلتأمرهم، وَإِنْ شَاؤُوا استعذبوهم، وَإِنْ شَاؤُوا فاقذوهم»<sup>(١)</sup>.

ويأتي مزيدُ كلامٍ في تحكيمِ العملِ مع الْأَمْرِ في سورةِ محمدٍ يافذُ اللهُ.

## الجهادُ شريعةُ الأنبياء:

وفي قوله تعالى: ﴿مَا كُنْتَ لِيْهِ أَنْ يَكُوْنَهُ لَكَ أَمْرٌ حَتَّى يَتَّخِذَ فِي الْأَمْرِ﴾ دليلٌ على أَنَّ الجهادَ شريعةُ الأنبياء قبلَ محمدٍ ﷺ، على اختلافٍ في أحوالِهِم؛ وهذه الآيةُ كقولِهِ ﷺ كما في البخاري: (لَا يَنْبَغِي لِيَنْبَغِي يُلَبِّسُ لَأَمْنَهُ فَيُضْمَعُهَا حَتَّى يَحْكُمَ اللهُ)<sup>(٢)</sup>؛ ففي الحديثِ مِنَ الدَّلَالَةِ على ما سبقَ كما في الآية، وقد تقدَّمَ الكلامُ على عمومِ مشروعِيَّةِ الجهادِ على الأنبياء في قولِهِ تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ﴾ [١٦١] مِنَ الْبَقَرَةِ، وفي قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا يَكُنْ مِنَ الَّذِينَ قَتَلُوا مَنَّهُمْ وَيَتُوبُونَ غِيْرًا﴾ [١٦٢] مِنَ آلِ بَعْرَانَ.

• • •

(١) «تفسير الطبري» (١١/٢٧٢)، وتفسير ابنِ أبي حاتمٍ (٥/١٧٢٢).

(٢) أخرجه البخاري مطلقاً قبل حديث (٧٣٦٩).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿كَلْبُوا وَمَا تُحِبُّنَّمْ خَلَا لَهَا وَأَلْبُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ رَحِيمٌ﴾﴾ [الأنفال: ٦٩].

في هذه الآية: دليل على جُلُ الغنائم لأُمَّة محمَّد ﷺ، وهي من خصائص هذه الأُمَّة على ما تقدّم بيانه استطرافاً عند قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلَّ﴾ [آل عمران: ١٦٦]، وفي صدر هذه السورة الأنفال.

### الغنائم في الأسم السابقة:

وأما ما جاء في بعض الآيات التي قد يُعهم منها جُلُ الغنيم في الأسم السابقة: كقوله تعالى في الشعراء: ﴿تَأْتِيَنَّهُمْ مِنْ جَنَّتٍ وَيَتَوَدَّوْنَ وَتَكُونُ مَقْلُوبَةً كَيْفَ﴾ [الشعراء: ٥٧ - ٥٩]، ومثلها في الدخان: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّتٍ وَيَتَوَدَّوْنَ﴾ [الدخان: ٢٥ - ٢٨]، فالمراد بذلك قراعتهم وبلدائهم وبساتينهم وزدوهم، وليس المراد بذلك غنائم الحرب، فما وَرَقَتْ بنو إسرائيل: بلدائهم بما فيها، وهذا يكون في كل الأسم، والغنائم تُطلق على ما كُتِبَ في القتال والحرب، لا ما يُؤخذ عقب الأسم الهالك بملاب الله، فتورث بيوتها وبساتينها، وتُخلّف في بلدانها.

والشئ صريحة في أن الغنائم التي تكون في القتال لم تجل لأحد، وفي السنن: من حديث أبي هريرة: قال ﷺ: ﴿لَمْ تَجُلُ الْغَنَائِمُ لِقَوْمٍ سِوَهُ الرُّؤُوسِ قَبْلَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، وأصلُ تخصيص هذه الأُمَّة بالغنيم في

(١) أخرجه أحمد (٢/٢٥٢)، والترمذي (٣٠٨٥)، والنسائي في السنن الكبرى (١١١٤٤).



الذين كانوا بِمَكَّةَ فقد وَجَّهَتْ عليهم الهجرة، فلم يُهاجروا، فلما اتَّروا بقاءهم بِمَكَّةَ على اللِّحَاقي بالمؤمنين، سَقَطَ حُطُّهم في نُصْرَةِ المؤمنين لهم على قوم بينهم وبين المسلمين ميثاقٌ ومُلْدَأٌ؛ كما قال تعالى ﴿وَمَا لَكُمْ مِنْ وَلَدَيْنِهِمْ مِنْ فَتْرَةٍ حَتَّى تَخْرُجُوا﴾.

وهذا مشروطٌ بتوافرِ الهجرة وتزكيتهم لها من بُلْغَاءِ أنفسهم، وأما إن كانت الهجرة راجيةً عليهم، ولا يَجِبُونَ بِلَدِّا يُؤْوِيهم كما هو في كثير من المسلمين اليوم في بلاد الكُفْر، لا يجد كثير منهم بلدًا مسلمًا يُهاجرون إليه؛ وذلك للانظمة الحادثة التي تُؤثِّرُ الأرضَ لأهلها، وتُقدِّمُ في البقاء الكافرَ من أهلها، وتُمنَحُ المسلمُ المهاجرُ إلا في أبواب ضيقة كعملي وجزلة مؤقتة.

فإذا انسَدَ بابُ الهجرة، وأُغْلِقَ بابُها فَوَدَّ مَنْ رَغِبَ في الهجرة، فليس للمسلمين تركُ نُصْرَةِ أولئك المظلومين في بلدانهم إن نَزَلَ عليهم بَغْيٌ وظُلْمٌ وقهرٌ، بحجة أن بين المسلمين وبين ذُولِ الكُفْرِ التي يُقيمون فيها عهدًا وميثاقًا؛ فإنهم لو فَتَحَ بابُ الهجرة لهم، وامتنعوا كما امتنع كثير من مسلمي الأعرابِ ومن كان بِمَكَّةَ، لَسَقَطَ حُطُّهم في النُصْرَةِ على قوم بينهم وبين المؤمنين ميثاقٌ.

وقد رَوَى أحمدُ ومسلمٌ من حديثِ بُرَيْدَةَ بنِ الحُصَيْبِ، قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْحَاهُ فِي خَاصِيئِهِ يَتَّقُوا اللَّهَ، وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: (الْمُرُوا بِاسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَاقْبَلُوا مَنْ كَفَّرَ بِاللهِ، الْمُرُوا وَلَا تَقْتُلُوا، وَلَا تَقْلَبُوا، وَلَا تَنْقَلِبُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلَدًا، وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثٍ خِصَالٍ - أَوْ جِلَالٍ - فَأَيُّتَهُنَّ مَا أَجَابُوكَ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الشُّحُولِ

مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُشَاجِرِينَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ، فَلَهُمْ مَا لِلْمُشَاجِرِينَ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُشَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ؛ يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْقَنْبِزَةِ وَالْقَنْزِ شَرْ، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا، فَسَلِّمُوا الْجَزِيرَةَ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا، فَامْنُتِنِ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا مَا وَقَعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ مُشْرِكِي قُرَيْشٍ فِي صَلَاحِ الْحُدَيْبِيَّةِ حِينَمَا صَالَحَهُمْ عَلَى رَدِّ مَنْ أَسْلَمَ وَهَاجَرَ مِنْ بَنَتِةٍ إِلَيْهِمْ، فَلَمْ يُلَاقُوا، فَضَلَّ عَنْ أَنْ يَنْصُرَهُ، فَلَمَّا بَاتَ ضَبُّ مَرْثَةٍ إِلَى مَصْلَحَةِ ضَبُّو، لَا يُدْرِكُ مِنْهَا إِلَّا فِي وَحْيٍ وَصِرَ ثَاقِبٍ وَحَالٍ مُشَابِهَةٍ، فَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ أَحْوَامَ دَهْنِ الْمُسْلِمِينَ بَنَتِةً إِلَى الْهَجْرَةِ، فَتَنَاقَلُوا، وَلَهُمْ مِنَ السَّيْلِ مَا يَخْرُجُونَ إِلَيْهِ مِنْ وَاسِعِ الْأَرْضِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَكُمْ كُلُّ أَرْضٍ أَلَوْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (النساء: ٧٧)، فَلَهُمْ مُهَاجَرَةٌ إِلَى غَيْرِ الْمَدِينَةِ وَمَلْجَأٌ إِلَى غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ، بِخِلَافِ مَنْ كَانَ فِي بَلَدٍ لَا مَلْجَأَ لَهُ لَا فِي أَرْضٍ تُحْفَرُ وَلَا فِي أَرْضٍ إِسْلَامٍ.

وَلِنْ كَانَ فِي الْأَمَّةِ ضَبٌُّ وَشِبْتٌ، وَفِي الْكُفْرِ قُوَّةٌ وَبَاسٌ، وَكَانَتْ حَالُ الْمُسْلِمِينَ كَحَالِ النَّبِيِّ ﷺ وَضَعِيهِ، وَحَالُ الْمُسْلِمِينَ الْمَظْلُومِينَ كَحَالِ الْأَعْرَابِ وَمَنْ كَانَ بَنَتِةً، وَفِي الْأَرْضِ سَعَةٌ وَفُسْحَةٌ وَمَلْجَأٌ، فَلَهُ أَنْ يَفْعَلَ كَفْعِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَلَيْسَ لِسُلْطَانِ الْمُسْلِمِينَ وَحَاكِيهِمْ أَنْ يَمْنَعَ هَجْرَةَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ بَلَدِ الْكُفْرِ إِلَى بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ، وَيَضَعُ الْمَبْتَاقَ مَعَ الْكَافِرِينَ عَلَى عَدَمِ نُصْرَةِ الْمُسْلِمِينَ الْمَظْلُومِينَ فِي بَلَدِهِمْ.

(١) أخرجه أحمد (٣٥٨/٥)، ومسلم (١٧٣١).

وهو له تعالى: ﴿عَلَى قَوْلِهِ يَتَذَكَّرُ﴾ فيه دليل على وجوب الوفاء بالعهد والميثاق وعظم منزلته، مع ما فيه من مشقة تركه نُصرةً لمُسلمين مُتَضَرِّينَ على ما تقدّم من وصف وحال.

### عهد النُصرة بين المُسلمين والكافرين:

ومضامين العهد والمواثيق التي تكون بين المُسلمين والكافرين على نوعين:

الأول: عهد تتضمن المماثلة بالولاء لكلّ صديق، والغداة لكلّ عدوّ، فيتعاقد المُسلمون مع قوم كافرين على أن يحاربهم واحد، وصديقتهم واحد، ولا يُغزّون بين مؤمن وكافر، فهذا لا يجوز؛ لأنّه يُجعل حقاً فوق حق الله، ويعقد البراء والولاء على غير حق الله.

الثاني: عهد تتضمن المماثلة بالنُصرة المشروطة بالغداة لأمتٍ كافرة مُعاذية، أو مشروطة بصدّ العدوان والبغي والظلم الذي يُطرأ على واحد منهما، فهذا لا يجوز إلّا في حال ضغف المُسلمين عن القيام بأنفسهم، وهي ضرورة يُقدّرُها العارفون الأمتاء، فيتعاضدون إلى أمتهم، لا إلى أئمتهم حتى لا يتركوا إلى الكافرين فيستجلبوا الوعد من الله: ﴿وَلَا تَرْكُزُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنَّهُ سَرِيعُ الْعِقَابِ﴾ [نور: ١٢٢].

وإذا كان الكفار تحت حكم المُسلمين، فلمهم أن يُعاهدوهم على جبايتهم ونُصرة مظلوبيهم، لا أن يساووا زمن قوتهم وكفايتهم بأنفسهم في المواثيق على أحد ولا البراء من أحد؛ لأنّ هذا رُكُونٌ نهى الله عنه.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ الْأَشْكَارَ بَعَثْتُمْ أَتْلَزِمُونَ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾﴾ (الاحزاب: ٧٠).

كانت هذه الآية ناسخة لتوازي المسلمين فيما بينهم بغير النسب قبل نزول آيات الموازين، وقد كان المسلمون يتوازنون بالهجرة والجلب، فقد أحرى النبي ﷺ بينهم، فكانوا يتوازنون بالإسلام والهجرة، وكان الرجل يُسلم ولا يُهاجر، لا يوث أخاء، فبُسخ ذلك بهذه الآية وآية الأحزاب، وهو قوله: ﴿وَالَّذِينَ الْأَشْكَارَ بَعَثْتُمْ أَتْلَزِمُونَ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ﴾ (الأحزاب: ١٦) فصار الجوارح لذوي الأرحام.









## سُورَةُ التَّائِيَاتِ

سورة بَرَاءةً مَتَّيَّةٌ، وهي كاشفةٌ لأحوالِ التَّائِيَاتِينَ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ، ولم يَكُنْ في مَكَّةَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ يُفَاقُّ؛ فهو إمَّا كَفَرٌ، وإمَّا إِسْلَامٌ، وذلك لِضَعْفِ الْمُسْلِمِينَ وَقُوَّةِ الْكُفَرِ؛ لِأَنَّ التَّفَاقُّ إِخْفَاءَ الْإِنْسَانِ مَا لَا يَظْهَرُ، ودَافِعُ ذَلِكَ الْخَوْفُ، فَإِنَّا أَمَرْنَا التَّائِيَاتِيَّ مِنْ نَبِيِّ قَوْلِهِ وَفِعْلِهِ، أَظْهَرَهُ، وَكَلَّمَا كَانَ الْمُسْلِمُونَ أَقْوَى، كَانَ التَّفَاقُّ أَخْفَى؛ وَلَمَّا قَالَ حَلَفْتُ بِنِ الْيَمَانِ: «إِنَّ التَّائِيَاتِينَ الْيَوْمَ شَرٌّ مِنْهُمْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ» كَانُوا يَوْمَعِدَتِهِ يُسْرُونَ، وَالْيَوْمَ يَنْهَضُونَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup>.

### سَبَبُ التَّفَاقِّ:

وسَبَبُ التَّفَاقِّ: هو حُبُّ الدُّنْيَا؛ وَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمُهَاجِرِينَ مُتَافِقٌ؛ لِأَنَّهُمْ خَرَجُوا مِنَ الدُّنْيَا وَتَرَكَوْهَا، وَكَانَ التَّفَاقُّ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ أَنَاثُهُمْ وَهُمْ عَلَى دُنْيَاهُمْ وَلَمْ يَخْرُجُوا إِلَيْهِ كَالْمُهَاجِرِينَ، فَأَخْرَجَتْ مَكَّةَ أَضْغَى أَهْلِهَا وَأَزْكَاهُمْ قُلُوبًا؛ وَهُمْ الْمُهَاجِرُونَ، وَكَانَ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ مُؤْمِنُونَ، وَهُمْ الْأَكْثَرُ، وَفِيهِمْ مُتَافِقُونَ، يَتَفَاقَتُونَ فِي بَغَائِهِمْ وَشَرِّهِمْ.

### تَرْوُؤُ بَرَاءةً وَأَسْأَلُهَا وَإِحْكَامُهَا:

وَسُورَةُ بَرَاءةً مِنْ أَوَاجِرِ مَا نَزَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ الْبِرَاءُ: «أَجِيرُ

(١) أخرجه البخاري (٥١١٣).

سُورَةُ نَزَلَتْ: بِرَاءَةً، وَآخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ: ﴿يَسْتَظْفِرُكَ إِلَى اللَّهِ يَتَّبِعُكُمْ فِي الْكَفَالَةِ﴾ (النساء: ١٧٦) رواه الشَّيْخَانُ<sup>(١)</sup>.

وقد كان نزولها متأخراً، وليس جميعها آخراً ما نزل، وإنما بعض آياتها، فقد كان نزول أولها في فتح مكة، وبعض آيات المائدة في حجة الوداع، وهو قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ فَضْلِي﴾ (المائدة: ٢٣).

وقد قال عثمان بن عفان: «كُنْتُ بِرَاءَةً مِنْ آخِرِ الْقُرْآنِ»، رواه أحمد وأهل السنن<sup>(٢)</sup>.

واختصت سورة براءة بالتمييز بين الصفوف وغلب الولاء لأهل الإيمان، والبراء من أهل الكفر والتفاني، وكشفت ذجبل الأفعال والأقوال، وعلامات الخلاء على صف المسلمين؛ ولهذا كان ابن عباس يسميها الفاضحة؛ كما روى الشَّيْخَانُ، عن سعيد بن جبيرة قال: «فُلْتُ لابن عباس: سُورَةُ التَّوْبَةِ؟ قَالَ: التَّوْبَةُ هِيَ الْفَاضِحَةُ، مَا زِلْتُ تَقْرَأُ: وَيَتَنَّهُمْ وَيَتَنَّهُمْ، حَتَّى عَلِمُوا أَنَّهَا لَنْ تُبْقِيَ أَحَدًا مِنْهُمْ إِلَّا دُكِرَ فِيهَا»<sup>(٣)</sup>.

وكان عمر بن الخطاب وحذيفة يسميانها سورة العذاب؛ لما فيها من تشديد على أهل الرِّفْعِ، ووعيد بالعذاب العاجل والآجل لهم؛ كما روى سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «قِيلَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: سُورَةُ التَّوْبَةِ؟ فَقَالَ: آيَةُ سُورَةِ التَّوْبَةِ؟ قَالُوا: بَرَاءَةٌ، قَالَ: هِيَ إِلَى أَنْ تُكُونَ سُورَةُ الْعَذَابِ أَدْنَى مِنْ أَنْ تُكُونَ سُورَةُ التَّوْبَةِ؛ مَا

(١) أخرجه البخاري (٤٦٠٥)، ومسلم (١٦١٨).

(٢) أخرجه أحمد (٥٧/١)، وأبو داود (٧٨٦)، والترمذي (٣٠٨٦)، والنسائي في السنن الكبرى (٧٩٥٣).

(٣) أخرجه البخاري (٤٨٨٢)، ومسلم (٣٠٣١).

أَفَلَنْتَ حَتَّى مَا كَانَتْ تَتْرُكُ مَا أَحَدًا؛ رَوَاهُ الْمُسْتَفْرِی (١).

وَرَوَى يَزِيدُ أَنَّ خُلَيْفَةَ؛ قَالَ: «فَقُولُوا: سُورَةُ التَّوْبَةِ، وَبَيْنَ سُورَةِ الْقَدَابِ» يَغْنِي: بِرَأْسِهِ؛ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالطَّيْرَانِيُّ وَالْحَاكِمُ (٢).

وَكَانَ ثَابِتُ بْنُ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيُّ يُسَمِّيهَا السُّبْعِيَّةَ (٣)؛ لِأَنَّهَا تُبْعَثُ أَغْيَارَ الْمُنَافِقِينَ، وَذُوِي عَمَلٍ مِنْ أَيْنَ عَمَرَ؛ أَنَّهُ كَانَ يَسْمِيهَا: السُّقْشِقَةَ (٤)؛ لِأَنَّهَا تُبْرَأُ مِنَ الشُّرْكِ، وَيُقَالُ: فَشَقَشَ الْبَعِيرُ: إِذَا رَمَى بِجُرْثَمِهِ.

وَهَذِهِ السُّورَةُ مِنْ أَقَلِّ سُورِ الْقُرْآنِ الْمَكْوُولِ مَنْسُوخًا؛ لِتَأْخِرِ نَزُولِهَا، فَجَعَلَهَا مُحْكَمَةً، وَالتَّأْخِرُ يَقْضِي عَلَى الْمُتَقَدِّمِ، وَقَدْ حَكَى بَعْضُهُمْ أَنَّ أَهْرَابًا سَمِعَ قَارِئًا يَقْرَأُ هَذِهِ السُّورَةَ، فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: إِنِّي لَا أَحْسِبُ هَذِهِ مِنْ آخِرِ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ، قِيلَ لَهُ: وَمِنْ أَيْنَ عَلِمْتَهُ؟ فَقَالَ: إِنِّي لَا سَمِعَ شَيْئًا يُنْبِئُ، وَوَضَايَا تُفْقِدُ (٥).

### الْجُحْمَةُ مِنْ تَأْخِرِ سُورِ فَضَحِ الْمُنَافِقِينَ:

وَقَدْ كَانَ الْقُرْآنُ مِنْ أَوَّلِ الْبَقْعَةِ يَبَيِّنُ حَالَ الْكُفْرِ وَالْكَافِرِينَ، وَتَفْصِلُ وَبَيِّنُ وَفَرَّقَ، وَحَدَّرَ وَتَوَعَّدَ وَخَوَّفَ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُنَافِقِ ذِكْرٌ كَذِكْرِ الْكُفْرِ وَالشُّرْكِ، مَعَ وَجُودِهِ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ فِي الْمَدِينَةِ.

وَالسَّبَبُ فِي تَأْخِرِ بَيَانِ الْمُنَافِقِينَ وَفَضْحِهِمْ، وَتَقْدِيمُ التَّحْذِيرِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَبَيْنَهُمْ: أَمُورٌ وَبَيْنَهَا:

(١) أَخْرَجَهُ الْمُسْتَفْرِی فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ» (٥٥٤/٣).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنُوعِ» (٣٠٦٦٩)، وَالطَّيْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (١٣٣٠)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٣٣٠/٢).

(٣) «أَحْكَامُ الْقُرْآنِ» لِابْنِ الْعَرَبِيِّ (٤٤٤/٢ - عِلْمِيَّة).

(٤) «أَحْكَامُ الْقُرْآنِ» لِابْنِ الْعَرَبِيِّ (٤٤٤/٢).

(٥) «تَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّة» (٣/٣)، وَزَادَ الْمَسِيرُ فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ (٢٣٠/٢).

أَوَّلًا: أَنَّ التَّفَاقُقَ بِلَاةٍ وَعَدُوٌّ فِي دَاخِلِ الْمُسْلِمِينَ، وَقُوَّةُ الْعَدُوِّ الدَّاخِلِيِّ بِقُوَّةِ الْعَدُوِّ الْخَارِجِيِّ، لِإِذَا قُوَّةُ الْكَفْرِ، قُوَّةُ التَّفَاقُقِ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ كَسَرَ شَوْكَةَ الْمُنَافِقِينَ بِكَسْرِ شَوْكَةِ مَنْ يَسْتَقْبِلُونَهُ بِهِ، وَهَذَا إِضْعَافٌ لَهُمْ بِطَرِيقِ الزُّومِ، وَعَادَةُ الْمُنَافِقِينَ فِي كُلِّ أَمْرٍ: أَنَّهُمْ يُجِيبُونَ قُوَّةَ كُلِّ عَدُوٍّ لِلْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى دِينِهِ، فَخُبْرُهُمْ لَيْسَ لِذَاتِهِ، وَإِنَّمَا لِأَنَّهُ عَدُوٌّ لِعَدُوِّهِمْ، فَيَسْتَصِيرُونَ بِهِ وَيَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ، وَسَعَهُمْ وَيَصْرَهُمْ إِلَيْهِ.

ثَانِيًا: أَنَّ التَّفَاقُقَ بَاطِنٌ مُسْتَوْرٍ وَأَهْلُهُ يَنْخَلُتُونَ بِهِ، وَقَدْ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُوَ غَرِيبٌ عَلَى أَكْثَرِ أَهْلِهَا، وَلَمَّا يَتِمُّونَهَا مِنْ مَعْرِفَةِ دِينِهِ، وَلَمَّا يَرْسِخُ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِ كَثِيرٍ مِنْهُمْ، وَالتَّفَاقُقُ لَا يُعْرَفُ حَتَّى يُعْرَفَ الْإِيمَانُ، فَلَمَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِ آيَاتُ التَّفَاقُقِ أَوَّلَ مَقْلَعِهِ، لَكَانَ فِي ذَلِكَ مَدْخَلٌ لِمُزْجِى الْقُلُوبِ لَتَهْمَتِهِ بِتَضَرُّعِ صَفْعِهِمْ وَقَدْ كَانُوا يَرْجُونَ جَمْعًا وَنَصْرًا وَجَزَاءً.

ثَالِثًا: أَنَّ التَّفَاقُقَ لَهُ قَرَائِنُ خَفِيَّةٌ وَقَرَائِنُ قَوِيَّةٌ، وَلَمْ يَكُنِ التَّفَاقُقُ فِي أَوَّلِ مَقْلَعِهِ قَدْ اكْتَمَلَتْ قَرَائِنُ ظَهْرِهِ، وَمَا كُلُّ أَحَدٍ يُبْصِرُ مَا خُفِيَ وَبَطَّنَ مِنْ صِفَاتِهِمْ، فَوَسَّلَهَا لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِتَتَبُعِ طَوِيلٍ لِلْأَحْوَالِ، فَلَمَّا اكْتَمَلَتْ قَرَائِنُهُ، وَأَخْلَى بِقُرُونِهِ، وَبَدَتْ عَلَامَاتُهُ جَلِيَّةٌ، نَزَلَ الْفَرَأْنُ بَيَانِ أَوْصَالِ أَهْلِهِ وَأَفْعَالِهِمْ وَأَقْوَالِهِمْ وَتَعَابِيرِ وَجُوهِهِمْ، حَتَّى يَرَاهُمْ كُلُّ أَحَدٍ، وَلَا يَشْكُ فِيهِمْ صَاحِبٌ بِصِيرَةٍ وَنَظَرٍ.

وَمِنْ هَذَا يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِينَ الْإِسْتِغْنَالُ بِدِقَاقِ التَّفَاقُقِ فِي بَلَدِهِ حَدِيثٍ عَهْدٍ بِإِسْلَامِهِ وَتَأْيِيدِهِ، لِأَنَّهُ يَنْتَلُهُمْ لَا يُدْرِكُ ذَلِكَ، أَوْ تَبْدُو مِنْهُ أَعْمَالُ التَّفَاقُقِ بِجَهْلٍ وَتَرْفِيعٍ بِوَلْمٍ، أَوْ يَهْوَى عَارِضٍ لَا يَتِمُّونَهُ، فَإِنَّ الْإِسْتِغْنَالُ بِهَا قَدْ يَسْكُنُهَا فِي أَقْوَامٍ عَنَاقًا، وَلَمْ تَكُنْ مَتَمِّكَةً مِنْ قَبْلِ.

رَابِعًا: أَنَّ الْإِسْتِغْنَالُ بِدَقِيقِ الظَّاهِرِ أَوْلَى مِنْ دَقِيقِ الشَّرِّ الْبَاطِنِ،

مع عدم الغفلة عما يتلن من الشرور؛ حتى لا يؤتى المسلمون على ضرر،  
ودفع الشر الطاهر كافي في إصعاف النفاق بطريق اللزوم.

وأما ترك دفع الشرين جميعاً، فليس ذلك من السياسة، بل من  
تعطيل الحق والتمكين للباطل.

\* \* \*

﴿قَالَ نَعَالِيَ: ﴿يَرْكَبُ﴾ مِنْ أَهْلِ دَرَسِهِ إِلَى الْيَوْمِ عَهْدُكُمْ مِنَ الشُّرَكَاءِ  
① تَبَيَّنُوا فِي الْأَرْضِ لَوَيْتَهُ أَتَمُّوا وَأَقْلَمُوا لَكُمُ عَزَّ مُنْجِي أَهْلُ وَأَنَّ اللَّهَ  
عَزَّ الْكَافِرِينَ ② وَأَنَّ فِيكَ اللَّهُ دَرَسُهُ إِلَى الْيَوْمِ يَوْمَ الْمَلْحِ الْأَخِيرِ لَنْ  
اللَّهُ بَرَقَتْ مِنَ الشُّرَكَاءِ دَرَسُهُ لَكُمْ تَبَيَّنَ فَهَوَ حَزَّ لِحُكْمٍ وَكَانَ تَبَيَّنَ  
مَقْلَمُوا لَكُمْ عَزَّ مُنْجِي أَهْلُ وَيَتَرُ الْيَوْمَ كَفَرُوا بِمَا كَرِهَ الْيَوْمَ ③ إِلَّا  
الْيَوْمَ عَهْدُكُمْ مِنَ الشُّرَكَاءِ ثُمَّ لَمْ يَنْصَرِكُمْ شَيْئاً وَلَمْ يَلْهَبْهَا عَلَيْكُمْ  
أَمَّا قَالُوا لَيْتَهُمْ عَهْدُكُمْ لَكُمْ عَلَيْهِمْ إِلَى اللَّهِ يَحْيَى الشُّرَكَاءِ﴾ [الصوبة: ١٤٠٦].

أمر النبي ﷺ أصحابه بالجهر بهذه الآيات قبل خروجه بعام في موسم  
الحج، فبُغِضَ بين المؤمنين والكافرين في كل موسم قايلاً، فكان أبو بكر  
وعلي وأبو هريرة وغيرهم يطوفون على الناس في الحج فيقولون عليهم هذه  
الآيات، ففي «الصحيحين»، عن أبي هريرة: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ بَعَثَهُ فِي  
الْحَجَّةِ الَّتِي أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا قَبْلَ حَجَّةِ الزَّمَامِ، فِي رَهْطٍ يُقَدِّمُونَ  
فِي النَّاسِ: أَلَا تَبْشُرُونَ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَلْفُوفُ بِالنَّبِيِّ هَرَبَانٌ<sup>(١)</sup>.

وكان أبو هريرة يقول: فَأَذِنَ مَعَنَا عَلِيٌّ فِي أَهْلِ بَيْتِي يَوْمَ الشَّحْرِ  
بِرَأْيِهِ<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٤٦٥٧)، ومسلم (١٧٤٩).

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٥٧).

## أحوال المشركين قبل نزول براءة:

وقد كان المشركون مع النبي ﷺ على ثلاث فئات:

الفئة الأولى: فئة مُحَارِبَةٌ مُفَاعِلَةٌ في أصلها، ليس لها عهد قائم ولا عهد متقوض؛ وإنما مُحَارِبَةٌ بِقِيَمِهَا أو مُعِينَةٌ لِعَدُوِّ الْمُسْلِمِينَ عليهم، فهذه جعلَ النبي ﷺ عَهْدَهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَجَلًا تَنْتَبِهُ فِيهِ أَمْرَهَا، فَتَنْتَبِهُ الْحَيُّ، وَالْأُتْبَعُهَا الْمُسْلِمُونَ بِالْقِتَالِ.

والفئة الثانية: فئة ليس بينها وبين النبي ﷺ شيء؛ لا عهد ولا نفث، ولا قتل ولا سلم، تَارِكَةٌ وَمُسْرُوكَةٌ، وإنما جاءها البلاغ فأَعْرَضَتْ؛ فهُوَ لَا جَعْلَ لَهُمْ إِلَّا أَجَلٌ خَمْسِينَ يَوْمًا؛ كما قال ابن عباس: «حَدَّثَنَا اللَّهُ لَيْسَ لَهُ عَهْدٌ إِلَّا سِلَاحُ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ إِلَى السِّلَاحِ الْحُرْمِ خَمْسِينَ لَيْلَةً» رواه ابن جرير والطحاوي<sup>(١)</sup>.

وذلك عَشْرُونَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَهُوَ يَوْمُ الْبِرَاقَةِ، وَشَهْرُ الْمُحَرَّمِ كَامِلًا، وَهُوَ سِلَاحُ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ؛ وَهَذَا يَقُولُوهُ نَعَالِي: ﴿لَمَّا أُنْزِلَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ النجدة: ٥.

والفئة الثالثة: فئة مُوَادِعَةٌ مُهَادِنَةٌ؛ وَهُمْ طَائِفَتَانِ:

طائفة: نَفَضَتْ عَهْدَهَا؛ كَقُرَيْشٍ، وَبَنِي بَكْرِ.

وطائفة: بَيَّثَ عَلَى عَهْدِهَا وَحَفِظَتْهُ مُسْتَقِيمًا، وَلَمْ تَنْقُضْهُ؛ كَحِزْبِ كُزَّاعَةَ وَمَنْزِلِجٍ وَبَنِي حَضْرَةَ.

فَجَعَلَ اللَّهُ لِلنَّاقِضِينَ لِلْعَهْدِ وَالْمِثَاقِ حُكْمًا، وَهُوَ الْإِمَهَالُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ يَنْتَبِهُونَ أَمْرَهُمْ وَيُرَاجِعُونَ أَنْفُسَهُمْ لِيَتَوَبَّوْا؛ وَالْأُتْبَعَاتُ لَهُمْ.

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١١/٢٠٦)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٢/

وأما الطائفة التي حَفِظَتْ عَهْدَهَا، فإن كان عَهْدُهَا يَنْتَهِي بِانْتِهَاءِ  
الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ أَوْ دُونِهِ، فَمُنْتَهَى تِمَامِ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ، يُزَادُ الْمُدَّةُ الْفَاصِرَةُ؛  
كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَيَبْقَى الْمُدَّةُ الْمَنْصِلِيَّةُ بِاتِّسَالِ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ.  
وأما مَنْ حَفِظَتْ عَهْدَهَا، وَمُدَّتُهُ مَحْدُودَةٌ، لَكُنْهَا فَوْقَ الْأَرْبَعَةِ  
الْأَشْهُرِ وَجَاوِزُ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ، فَهِيَ قَوْلَانِ لِلْعُلَمَاءِ:

قِيلَ: إِنَّ عَهْدَهُمْ يُنْتَسَى إِلَى مُدَّتِهِمْ مطلقاً ولو كان فوق الأربعة  
الْأَشْهُرِ؛ وَذَلِكَ لِمَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَسِّرُوا لِلَّهِ عَهْدَكُمْ إِنَّهُ يُخَفِّضُ﴾.

وقيل: يُنْتَسَى لَهُمْ مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، فَإِنْ زَادَ، قُصِرَ  
لِيَكُونَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ؛ لِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَسِّرُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ  
وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ عِزٌّ شَرِيفٌ فَقُولُوا لِلَّهِ عَهْدٌ خَيْرٌ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾، وَصَحَّ هَذَا عَنْ  
ابْنِ عَبَّاسٍ.

وفي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ  
عَهْدَ الْإِمَامِ عَهْدٌ لِرَبِّعِيَّةٍ؛ فَقَدْ كَانَ الْمُعَاهِدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَجَعَلَهُ اللَّهُ  
عَهْدًا لِلْمُسْلِمِينَ كَافَّةً.

### الْعَهْدُ الْمَطْلُوقُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ:

وَمَنْ كَانَ لَهُ عَهْدٌ وَأَمَانٌ مُطْلَقٌ لَمْ يُقَيَّدْ بِشَيْءٍ، فَإِنَّهُ يُحَدُّ بِأَرْبَعَةِ  
أَشْهُرٍ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ مُعَاهَدَةِ قَوْمٍ مَعِيَّةٍ مِنَ الْكُفَّارِ - لَا  
جَوَابِيهِمْ - بِعَهْدٍ مُطْلَقٍ غَيْرِ مُقَيَّدٍ، عِنْدَ قِيَامِ الْحَاجَةِ وَالضَّرُورَةِ إِلَى ذَلِكَ،  
وَعِنْدَ قُوَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَتَمَكُّنِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ يَجِبُ عَلَيْهِمْ جَعْلُ الْعَهْدِ الْمَطْلُوقِ  
مُقَيَّدًا إِلَى مَدَّةٍ مَعْلُومَةٍ، وَلَا يَجُوزُ لَهُمْ نَقْضُ الْعَهْدِ وَمِيقَاتُهُ الْكَافِرِينَ  
بِالْقِتَالِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَحُدٌّ لَا يَجُزُّ، وَإِذَا أَرَادُوا نَقْضَ الْعَهْدِ الْمَطْلُوقِ، فَجِبَتْ  
عَلَيْهِمْ تَقْيِيدُهُ بِزَمَنِ يَتِمَكَّنُ فِيهِ الْكَافِرُونَ مِنْ مَعْرِفَتِهِ، وَتَدْبِيرِ أَمْرِهِمْ لِلدَّخُولِ  
فِي الْإِسْلَامِ أَوْ وَفْقِهِ.



## رَمَنُ النَّدَا بِرَامَةَ فِي التَّوْمِيمِ:

نزلت آيات برامة على النبي ﷺ، ثُمَّ بَعَثَ أَصْحَابَهُ إِلَى الْحَجِّ: أَيْ بِكَرٍ وَعَلِيًّا وَأَيَّا هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِمْ، وَذَلِكَ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِعَامٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُنَادُوا فِي النَّاسِ بِالْبَرَامَةِ بِتِلَاوَةِ آيَاتِهَا مِنْ أَوَّلِ السُّورَةِ، عَلَى خِلَافِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ فِي عِدَّةِ الْآيَاتِ الْمُنْتَلَوَةِ مِنْهَا؛ فَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّهَا عَشْرُ آيَاتٍ<sup>(١)</sup>، وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْقُرْطُبِيُّ مَرْسَلًا: أَنَّهَا ثَلَاثُونَ أَوْ أَرْبَعُونَ آيَةً<sup>(٢)</sup>، وَرَوَى ابْنُ جَرِيرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّهَا أَرْبَعُونَ آيَةً<sup>(٣)</sup>.

وَلَمَّا كَانَ نَزُولُ بَرَامَةَ سَابِقًا لِلنَّدَا بِهَا بِرَمَنٍ أَقَلَّهُ مَسِيرُ الصَّحَابَةِ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، وَقَعَ خِلَافٌ عِنْدَ السَّلَفِ فِي بَدَأِ الْمُدَّةِ الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ أَجَلًا لِلْمَشْرُكِينَ، وَهِيَ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ: هَلْ كَانَتْ مِنْ ابْتِدَاءِ نَزُولِهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ كَانَتْ مِنْ وَقْتِ النَّدَا بِهَا؟ وَفِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ كَثِيرٌ؛ لِلاخْتِلَافِ فِي يَوْمِ النَّدَا بِهَا، وَفِي الْعَرَادِ بِالْأَشْهُرِ الْحُرْمِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي مَدَّةِ الْإِمَهَالِ عَلَى أَقْوَالٍ:

فَقِيلَ: كَانَ بَدَأُ النَّدَا بِهَا فِي يَوْمِ النَّحْرِ، وَتَنْتَهَى بِتَمَامِ شَهْرِ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ، وَتَمَامُ ذَلِكَ خَمْسُونَ لَيْلَةً؛ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(٤)</sup>.

وَعَازَمَ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ اخْتَدَّ بِمَا قَبِلَ النَّدَا مِنْ زَمَنِ الْإِمَهَالِ الْغَائِبِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ تَعَلَّقَتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِبَدَأِ بِلَاغِهَا، لَمَّا كَانَ لِذَلِكَ ضَابِغٌ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ؛ لِاخْتِلَافِ زَمَنِ بِلَاغِ الْعَهْدِ الْجَدِيدِ وَتَقَاوُثِ الْمَشْرُكِينَ فِيهِ، وَيَكُونُ الْمُنْتَهَى مَجْهُولًا؛ لِاخْتِلَافِ الْعِلْمِ بِيَوْمِ الْمَبْتَدَى، فَجُعِلَ

(٢) تفسير الطبري (١١/٣٠٩).

(٤) تفسير الطبري (١١/٣٠٦).

(١) فرائد المصنعة (١/١٥١).

(٣) تفسير الطبري (١١/٣٢١).

الْمُبْتَدَأُ مَعْلُومًا وَالْمُنْتَهَى وَثَلَّةٌ لِلْجَمِيعِ، وَمَنْ فَائِدَةُ الْعِلْمِ بِأَوَّلِهِ يَنْفِيهِ مَا تَبَيَّنَ مِنْ آخِرِهِ؛ لِأَنَّ الْأَشْهُرَ الْأَرْبَعَةَ لَمْ تَكُنْ مَقْصُودَةً لِذَاتِهَا وَنِهَايِهَا، وَلَئِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّ يَكُونَ هُنَاكَ فِتْرَةٌ إِسْهَالٍ يَشْتَرِكُ فِيهَا الْجَمِيعُ.

وَصَحَّحَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ أَنَّ الْبَدَأَ مِنْ سُؤَالِهِ، وَالْمُنْتَهَى إِلَى تَحَامٍ شَهْرِ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ، وَاسْتَضَرَّبَ ابْنُ كَثِيرٍ هَذَا الْقَوْلَ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُحَاسِبُونَ بِمُدَّةٍ لَا يَعْلَمُونَ بِهَا، وَلَمْ يَتَلَفَّهَتْ حُكْمُهَا، وَلَوْ كَانَتْ الْأَيَّامُ مَعْتَبَرَةً بِنِهَايِهَا، فَإِنَّ الَّذِي يُحْزَمُ بِهِ أَنَّ جَمِيعَ الْعَرَبِ لَمْ يَسْمَعُوا الْبِرَاءَةَ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَقَدْ قَدِمَ أَبُو بَكْرٍ وَعَلِيٌّ وَأَبُو هُرَيْرَةَ الْمُؤَيَّمُونَ وَيَقْدُوا النِّدَاءَ، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ لَمْ يَصِلْهُ الْبَلَاغُ أَوَّلَ يَوْمٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَقْبَلِ الْمُؤَيَّمُ بَعْدَهُ، وَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ النَّامُ بِالْأَشْهُرِ مَعْتَبَرًا، لَكَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَجَلٌ يَبْدَأُ مِنْ يَوْمٍ عَلَيْهِ.

وَكَانَ الْمَقْصُودُ بِالْآيَاتِ التَّأْكِيدُ عَلَى الْمُنْتَهَى أَكْثَرَ مِنَ الْعِلْمِ بِالْمُبْتَدَأِ؛ وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَمَّا كَمُلَتْ الْأَشْهُرُ لَقِيتُ لِقَاءَهُمْ فَأَمَلْتُهَا عَلَيْهِمْ﴾ (النَّحْلُ: ١٥)، وَهَذَا مَا يَلُغُ الْجَمِيعَ.

وَقَدْ يَجْعَلُ اللَّهُ أَجَلًا لَا يَتَعَلَّقُ الْحُكْمُ بِمَجَرَّدِ الْعِلْمِ بِهِ؛ كَأَجَلِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا؛ يَبْدَأُ مِنْ يَوْمِ الْوَفَاةِ، لَا مِنْ يَوْمِ الْعِلْمِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِالْجَهْرِ بِالْعَهْدِ وَالْبِرَاءَةِ فِي الْمُؤَيَّمِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ أَعْلَمُ، وَهُوَ يَتَعَلَّقُ بِمَعْرُوفٍ وَمَوَاقِفٍ وَاسْتِجَابَةٍ دَعَاءٍ، فَكَانَ لَا بُدَّ مِنَ الْعِلْمِ وَلَوْ ذُقِبَ مِنَ الْمُدَّةِ زَمَنٌ لَا يُجِلُّ بِأَصْلِ الْإِسْهَالِ وَالْإِنْتِظَارِ، وَيُلَوِّغُ الْمَأْمَنَ، وَتَقْدِيرُ الْأَمْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقِيلَ: إِنَّهَا تَبْتَدِئُ مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ، وَتَنْتَهِي بِعَشْرِ مِنْ رَجَبِ الْآخِرِ؛ وَصَحَّحَ هَذَا عَنْ مُجَاهِدٍ وَفَتَادَةَ، وَهِيَ قَالِ السُّنِّيُّ وَالضُّحَّاكُ

(١) تفسير ابن كثير (١/١٠٣).

ومحمد بن كعب القُرظي<sup>(١)</sup>.

وهذا القول اختير الأشهر الأربعة من تاريخ البلاغ والنداء بالبراءة.

ونيل: تبتدئ من عشر ذي القعدة وتنتهي بمحرم؛ وبه قال الضحاك في رواية أخرى عنه<sup>(٢)</sup>.

ونيل: هي الأشهر الحرم الثلاثة السدء، وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم، ومنها القعدة، وهو رجب؛ ورواه جعفر بن محمد عن أبيه<sup>(٣)</sup>.

معنى الحج الأكبر:

قال تعالى: ﴿وَأَذِّنْ لِلْعَذَّةِ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامِ الْأَكْبَرِ﴾.

اختُلف في يوم الحج الأكبر في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ الْقِيَامِ الْأَكْبَرِ﴾:

فلخب علي<sup>(٤)</sup>، وابن عمر<sup>(٥)</sup>، وابن أبي أوفى<sup>(٦)</sup>، وحميد<sup>(٧)</sup>: إلى أنه يوم النحر، وقال مالك: لا تُفك بذلك<sup>(٨)</sup>.

وأصح ما ورد في ذلك عن الصحابة: ما ورد عن ابن عمر؛ ورواه البخاري<sup>(٩)</sup>، وعن علي بن وجوه فيها لين، لكنها تتفاضل.

وقال قوم: إنه يوم صرفة؛ وهو قول عطاء<sup>(١٠)</sup>، ومجاهد<sup>(١١)</sup>، وطاوس<sup>(١٢)</sup>، وقال به الشافعي.

(١) تفسير الطبري (٣٠٨/١١ - ٣١٠).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (١٧٥٢/٦).

(٣) تفسير الطبري (٣٢٤/١١).

(٤) تفسير الطبري (٣٣٣/١١).

(٥) تفسير الطبري (٣٣١/١١)، وأخرجه البخاري (١٦٥٧)، ومسلم (١٣٤٧).

(٦) أحكام التركة لابن العربي (١٥٢/٣).

(٧) أخرجه البخاري (١٧٤٢).

(٨) تفسير الطبري (٣٢٤/١١).

(٩) تفسير الطبري (٣٢٤/١١).

(١٠) تفسير الطبري (٣٢٤/١١).

(١١) تفسير الطبري (٣٢٤/١١).

وصح من أبي إسحاق: سألت أبا جحيفة عن يوم الحج الأكبر؟ قال: يوم عرفة، فقلت: أين عندك أم من أصحاب محمد ﷺ؟ قال: كل ذلك<sup>(١)</sup>.

ودوي عن عمر وابن عمر، وفيه جهالة.

ومن ابن عباس قولان.

ونصب بعضهم: إلى أن يوم الحج الأكبر هي أيام الحج كاملة؛ وبه قال مجاهد<sup>(٢)</sup>، وابن غنيمة<sup>(٣)</sup>، وذلك أن العرب تسمي الأيام المشتركة بحجهم وعرفة واحد يوم كذا؛ كقولهم: يوم الجمل، ويوم صفين؛ وهي أيام لا يوم.

قال تعالى ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدُوا مِنَ الشَّرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْصُرُوا شَيْئًا وَلَمْ يُنْهَرُوا عَلَيْكُمْ أَمْ ذَلَّلُوا إِلَهُمَّ فَهَدُوا إِلَهُكُمْ إِلَهُ اللَّهِ يَحْيَىٰ النَّبِيُّ﴾. وفي الآية بيان لحال أصحاب اليهود المطلق أنه ثم تقيدها بأربعة أشهر؛ على ما تقدم بيانه.

ومن نقص عمدة في أثناء الأشهر الأربعة فيقاتل؛ وهذا في دليل الخطاب من قوله، ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدُوا مِنَ الشَّرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْصُرُوا شَيْئًا وَلَمْ يُنْهَرُوا عَلَيْكُمْ أَمْ ذَلَّلُوا إِلَهُمَّ فَهَدُوا إِلَهُكُمْ إِلَهُ اللَّهِ يَحْيَىٰ النَّبِيُّ﴾، وفي صريح الخطاب من قوله بعد ذلك: ﴿وَلَا لَكُمْ إِلَهُكُمْ يَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ﴾. وفي رواية: ﴿وَلَا لَكُمْ إِلَهُكُمْ يَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ﴾. (البقرة: ١٧٢).

وفي قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَمْ يَنْصُرُوا شَيْئًا وَلَمْ يُنْهَرُوا عَلَيْكُمْ أَمْ ذَلَّلُوا إِلَهُمَّ فَهَدُوا إِلَهُكُمْ إِلَهُ اللَّهِ يَحْيَىٰ النَّبِيُّ﴾، فمن نقص من العهد المطلق، كما العهد المطلق، فمن نقص من العهد شرطا، فكأنما نقصه كله.

(٢) تفسير الطبري (١١/٣٣٥).

(١) تفسير الطبري (١١/٣٣٢).

(٣) تفسير الطبري (١١/٣٣٦).

## أنواع نقض العهود:

وفي الآية دليل على أن نقض العهد على فوجين:

الشَّوْخِ الْأَوَّلُ: نقض مباشر، وهو أن يَتِمَّ نَقْضُهُ مِنَ الْعَدُوِّ بِنَفْسِهِ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِينَ أَنْفُسِهِمْ بِلَا وَسِيطةٍ، كَأَن يُقَاتِلَ الْمُسْلِمِينَ بِنَفْسِهِ، أَوْ يُعْلِنَ إِطْلَاقَهُ أَوْ إِطْلَالَ شَرِيْطٍ مِنْ شُرُوطِهِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا لِمِثْلِهِمْ ثُمَّ لَا يَفْعَلْ لَكُمْ شَيْئًا﴾.

النَّوعُ الثَّانِي: نقضٌ بواسطة، وهو غيرُ المباشر، وهذا ظاهراً في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا لِمِثْلِهِمْ ثُمَّ لَا يَفْعَلْ لَكُمْ شَيْئًا﴾، وهو على صورتين:

الأولى: أن يقوم العدو بإعانة عدو آخر للمسلمين، فيريد الإضرار بالمسلمين بوجهٍ غيره، وقوله:

الثانية: أن يقوم العدو بإعانة عدو آخر للمسلمين، ويقوم هذا العدو الآخر بمعاونة حليف للمسلمين لا المسلمين أنفسهم، كما فعلت قريش حينما وقعت حرب بين بني خزاعة، وهم حلفاء النبي ﷺ، وبين بني بكر، وهم حلفاء قريش، فقامت قريش بإعانة بني بكر على خزاعة، وقتلوا رجلاً منهم، فجاءت خزاعة إلى النبي ﷺ، فانتصر لهم، كما روى ابن إسحاق: قال: كان بين بني بكر وبني خزاعة حروبٌ وقتل في الجاهلية، فشقاعلوا عن ذلك لنا ظهر الإسلام، فلما كانت الهذنة، خرج نوفل بن معاوية الديلمي من بني بكر في بني الدئل حتى بيث خزاعة على ماء لهم يقال له: الوثير، فأصاب منهم رجلاً يقال له: مَيْبَةَ، واستبقت لهم خزاعة، فافترسوا إلى أن دخلوا الحرم ولم يتركوا القتال، وأمدت قريش بني بكر بالسلاح وقاتل بعضهم معهم ليلاً في شقبة، فلما انقضت الحرب، خرج عمرو بن سالم الخزاعي حتى قديم على رسول الله ﷺ وهو جالس في المسجد، فقال:

يَا رَّبِّ إِنِّي نَاشِئٌ مُّحَمَّدًا      جَلَفَ أَبِيهَا وَأَبُو الْأَنْدَا  
لَقَدْ كُنْتُمْ وَلَدًا وَكُنَّا وَإِيَّاهُ      كُنْتَ أَسْلَمْنَا فَلَمْ تَنْزِعْ بَدَا  
فَالصَّرْ هَذَاكَ اللَّهُ نَصْرًا أَهْدَا      وَادْعَ عِبَادَ اللَّهِ بِأَتُوا مَدَا  
فِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ قَدْ تَجَرَّدَا      إِذْ حَبِمْ حَضَقًا وَجْهَهُ نَزِيدَا  
فِي قَهْلِي كَالْبَحْرِ بِخَيْرِي مُزِيدَا      إِذَا قُرَيْشًا أَخْلَقُواكَ الْمُؤِيدَا  
وَلَقَدْ صُورُوا بِمِثْلِكَ الْمُؤَكَّدَا      وَجَعَلُوا لِي فِي عَذَابٍ رُغْدَا  
وَزَعَمُوا أَنِّي لَسْتُ نَذْمُو أَحَدَا      وَمَنْ أَذَلُّ وَأَقْلَلُ عَدَا  
عَمَّ يَهْتُمُّونَا بِالْوَيْبِ هُجْدَا      فَكُنَّا لَنَا رُغْمًا وَسُجْدَا

قال ابن إسحاق: فقال له رسول الله ﷺ: (تُحِيرْتُ يَا عُمَرُو بْنَ سَالِمٍ)، فكان ذلك ما هاجَ فَتَحَ مَنَكُ<sup>(١)</sup>.

وقد أسند الرواية البيهقي<sup>(٢)</sup>، وأبو نُعَيْمٍ في معرفة الصحابة<sup>(٣)</sup>، والبرزاري في مسنده<sup>(٤)</sup>، والطبراني<sup>(٥)</sup>، وهي جيدة، ورواه ابن أبي شيبة<sup>(٦)</sup>، والطحاوي<sup>(٧)</sup>، من وجوه مُرسلة.

### القُوَّةُ وَالظُّهُورُ وَاقْرَئَهَا عَلَى مَوَاقِيِ الْحَرْبِ:

وفي قول السَّوِّحِ لِحَالِ: ﴿وَأَقْلَمْنَا لَكَ عِزَّ مُجْمَرِي اللَّهِ وَلَنْ اللَّهُ عَزَّيْزُ الْكَبِيرِ﴾، وقوله: ﴿إِنْ يَتَمَّ نَهْرٌ لَكَمْ وَإِنْ قُوتِمْ فَأَقْلَمْنَا لَكُمْ عِزَّ مُجْمَرِي اللَّهِ﴾: ظهورُ القُوَّةِ والوعيدُ الدالُّ على السُّلْطَانِ والقُوَّةِ التي كان

(١) أسيرة ابن هشام (٢/ ٣٩٠ - ٣٩٤).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٩/ ٢٣٣)، ودلائل النبوة (٦/ ٥).

(٣) معرفة الصحابة لأبي نعيم (٤/ ٢٠٩٢).

(٤) معتمد الزبارة (البحر الرضائي) (١٣/ ٨٠١).

(٥) المعجم الكبير (١٠٠٢)، والمعجم الصغير (٩٦٨).

(٦) مصنف ابن أبي شيبة (٣٦٩٠٠) و(٣٦٩٠٢).

(٧) فخر معاني الأئمة (٣/ ٣٩١)، و(٣٩٥).

عليها النبي ﷺ، ولم تضرب الله الأجل للنبي ﷺ مع الكفار إلا لما ظهرت قوته، وكان في هذا الأجل العام إظهاراً للكافرين أنه قادر عليهم بقوى الله وقضيه.

وفي هذه الآية: دليل على أن المعادة الكاملة لأسم الكفر لا تكون إلا في زمن القوة والظهور والتمكين، وقد كان النبي ﷺ قبل ذلك يهاين قوماً، ويقابل آخرين، بحسب قُوَّته وتمكينه، قلماً قلَّز على الجميع، قائل الجميع، ومعادة جميع الكفار زمن الضعف هلكة، ولم يغفلها النبي ﷺ إلا زمن ظهوره.

وفي هذه الآية: ما يدل على ما تعلَّم تقريره في سورة الأنفال وغيرها، أنه يجوز للإمام أن يكتب عهداً وميثاقاً سلمياً عاماً مقيماً بزمن للأسم كلها، ولا يكون مطلقاً، حتى لا يتعطل به الجهاد، وذلك المقدار بحسب ما يراه المسلمون مناسباً لقُوَّتهم في مقابل قُوَّة عدوهم.

وفي الآيات: رحمة الله ونبيه بالناس، فلم يأمر النبي ﷺ أصحابه بقتل الكافرين قُوَّة القلوة عليهم، وإنما كان إسمائهم ليحقق بذلك الإحراز وفيما الحجة، وإن دخلوا الإسلام، فدخلوا عن يقين وبصيرة، لا عن خوف مجرَّو فَيُؤْتُونَ وَيَرْصُونَ بالمسلمين الدوافع ويكيدون بهم، وَيَرْتَلُونَ عند القلوة على الرقعة، فيعظم شرهم، وتستطير فتشهم.

وقد تعلَّم الكلام على الوفاء بالعهود وأنواعها وشروطها ونقضها في مواضع مفرقة منها عند قوله تعالى: ﴿وَصَلُّوا عَلَيْهِمْ عَهْدًا لَكُمْ فَوِئَ بِهِمْ بَلْ أَكْثَرُكُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٠٠)، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا فِي الْأَسْوَاقِ الْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: ١٧٠)، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا فِي الْأَسْوَاقِ الْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: ١٧٠)، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا فِي الْأَسْوَاقِ الْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: ١٧٠)، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا فِي الْأَسْوَاقِ الْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: ١٧٠).

عَهْدَتْ بِهِمْ ثُمَّ يَنْشُؤُونَ عَهْدَكُمْ فِي سَجَلٍ مَرْقُومٍ لَا يَبْلُغُونَ ﴿٥٦﴾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ  
 [٥٦]، وَقُولُوا تَعَالَى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا فِي الْبَيْنِ لَمَّا جَاءَكُمْ الْقُرْآنَ إِلَّا عَلَى قَوَائِمٍ  
 مِنْكُمْ وَبِهِمْ يَشْفَعُ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٧٧].

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تَتَّبِعُوا فِي الْبَيْنِ لَمَّا جَاءَكُمْ الْقُرْآنَ إِلَّا عَلَى قَوَائِمٍ مِنْكُمْ وَبِهِمْ يَشْفَعُ رَبُّكُمْ﴾﴾ [الأنعام: ١٧٧].

اخْتُلِفَ فِي التَّرَاوُدِ بِالشُّهُرِ الْحَرُمِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: هَلْ هِيَ الَّتِي حُرِّمَ  
 فِيهَا الْقِتَالُ؟ ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمَحَرَّمُ وَرَجَبٌ، أَوْ هِيَ الْأَشْهُرُ  
 الْأَرْبَعَةُ الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ أَجَلًا لِلْمُشْرِكِينَ كَأَنَّهُ يُرَاجِعُونَ أَنْفُسَهُمْ فِيهَا، وَهِيَ  
 أَشْهُرُ التَّشْيِيرِ؟

اخْتُلِفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ عَلَى قَوْلَيْنِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّهَا الْأَشْهُرُ الْحَرُمُ الَّتِي كَانَ الْقِتَالُ فِيهَا مُحَرَّمًا،  
 وَهِيَ الْمَقْصُودَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَيْنَ أَرْبَعَةِ حُرُمٍ ذَلِكَ الْيَوْمُ الْقِيَمُ فَلَا  
 تَقُولُوا فِيهِ كُنُفٌ أَلْسِنَتُكُمْ﴾ [النوبة: ١٣٦] وبهذا القول قال ابن عباسؓ،  
 رَوَاهُ عَنْهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ، وَقَالَ بِهِ الضَّحَّاكُ، وَرَجَّحَهُ  
 ابْنُ جَرِيرٍ<sup>(١)</sup>.

الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهَا الْأَشْهُرُ الْأَرْبَعَةُ الْمَقْدَرَةُ لِلْمُشْرِكِينَ يَوْمَ الْحَجِّ  
 الْأَكْبَرِ عَاصَةً، وَهِيَ أَشْهُرُ التَّشْيِيرِ وَالسَّنَجِ فِي الْأَرْضِ، فَسَمَّيْتُ حُرُمًا  
 لِأَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ فِيهَا قِتَالَ أَحَدٍ فِي تِلْكَ الْمَهْلَةِ عَاصَةً، وَبِهِ قَالَ مُجَاهِدٌ  
 وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ وَتَائِدَةُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ وَغَيْرُهُمْ<sup>(٢)</sup>.

(٢) «تفسير ابن كثير» (١/ ١١١).

(١) «تفسير ابن كثير» (١/ ١١٠).



وقوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا الشُّرَكَاءَ حَيْثُ وَجَدُوا مَنَافِعَ وَمَضَىٰ وَرُفِقُوا بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ﴾، فيه الأمر بعدم الاكتفاء بقتال المشركين المحاربين عند لقاءهم، واعتراضهم القوي: ﴿حَيْثُ وَجَدُوا مَنَافِعَ﴾، وإنما أمر بالبحث عنهم وتنبؤهم في أماكن وجودهم ولو كانوا مستترين متخفين: ﴿وَاتَّخَذُوا لَهُمْ مَنَافِعَ﴾.

وقد جعل الضحاك هذه الآية ناسخة ومنسوخة؛ جعلها ناسخة لكل آية فيها ميثاق من النبي ﷺ مع أحد من المشركين<sup>(١)</sup>، ثم جعلها منسوخة بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكُفْرَ﴾ (محمد: ٢٦).

ومتهم: من قال يتخس ذلك؛ فجعل هذه الآية: ﴿وَاتَّخَذُوا الشُّرَكَاءَ حَيْثُ وَجَدُوا مَنَافِعَ﴾ ناسخة لقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكُفْرَ﴾ (محمد: ٢٦) قاله قتادة<sup>(٢)</sup>.

وفي إطلاق التسخيع نظر؛ فالعمل بالآيات مُحَكَّمٌ، وكل موضع في ميانج وحاله.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، وفي الآية التي تليها بآيات: ﴿إِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ (التوبة: ١١)؛ دليل على أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، فلم يعتبر الله توبتهم مقبولة حتى يتسليموا ظاهراً بعملي، وهذا الذي عليه إجماع الصحابة والتابعين، وقد بيّنا هذه المسألة في «العقيدة الخراسانية».

• • •

(١) تفسير ابن أبي حاتم (١/١٧٠). (٢) تفسير الطبري (١١/٣٤٨).

(٣) تفسير الطبري (١١/٣٤٩).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ أَوْلَى النَّاسِ لِلشِّرْكِى اسْتِجَارَةً فَلْيُرَوْا حَتَّى يَسْمَعَ كَلَمَ اللَّهِ ثُمَّ اتَّفَعْنَا نَامِرَةً فَرَّكَ يَأْتِيهِمْ قَوْمٌ لَا يَحْسَبُونَ﴾﴾ (التوبة: ١٦).

في هذه الآية: بيان لمقصود الإسلام الأعظم، وهو هداية الكافر ودلائله وإرشاده، وليس أسرته ولحمه ماله، فيجِبُ على المسلمين إبلاغ الحق، ومن جاء طالباً للحق مُجِباً للسمع له؛ لِيَفْهَمَهُ وَيَتَأَمَّلَهُ، فإنه يَسْمَعُ كلام الله وَيُبَيِّنُ له، ولا يُضْرَبُ ولا يُحْبَسُ ولا يُؤَسْرُ؛ فَإِنْ قَبِلَ وافْتَتَحَ وتشهد واستسلم هو، فهو مسلم، وإن لم يقبل فبترك حتى يتلغ مأمته ثم يُقاتل؛ وذلك أن يقال له: بيننا وبينك يوم وليلة، أو شهر أو شهران أو عام، فلا يؤخَذُ وقد جاء يُريدُ سماع كلام الله.

وإذا جاء الكافر المحارب بنضوب قيل أن يلقَ عليه وطلب سماع كلام الله، فيجِبُ إسماعه وتحرُّم أذنيه، ولو كان قد أصاب من قبل دماء ومالاً من المسلمين؛ لأنه جاء طالباً للحق، وإذا سمع لا يُحرِّم على الإسلام من خطيته، فإن أسلم منها، وإلا فبتهل حتى مأمته ثم يُقاتل.

### الفرق بين الأسير والمستجير:

والشرعة تفرق بين من أسك به المسلمون من المحاربين، أو سلم نفسه بعد جواره، أو قبل الطريق فدخل إلى المسلمين غطاءً؛ فذلك هو الأسير، وأما من جاء من المحاربين من تلقاء نفسه، ولم يلقَ عليه من قبل، طالباً سماع كلام الله لِيَتَأَمَّلَهُ؛ فهذا مستجير، وهو المقصود في الآية: ﴿وَإِنَّ أَوْلَى النَّاسِ لِلشِّرْكِى اسْتِجَارَةً فَلْيُرَوْا حَتَّى يَسْمَعَ كَلَمَ اللَّهِ ثُمَّ اتَّفَعْنَا نَامِرَةً﴾.

وهذه الآية في تحكيم المستجير مُحْكَمَةٌ في قول أكثر السلف؛

كمجاهد<sup>(١)</sup> والحسن<sup>(٢)</sup>، ومنهم: مَنْ جعلها عاصيةً بتلك الأربعة الأشهر التي جعلها الله أجلًا للمشركين، وهي أشهر التشجير ولا يأخذ حكمها غيرها<sup>(٣)</sup>، ومنهم: مَنْ قال: إنها منسوخة بقوله: ﴿قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [آية: ١٥] وهو قول الضحاك والسدي<sup>(٤)</sup>.

والأظهر: أنها مُحْكَمَةٌ؛ لأنَّ الإجارة من أحكام الشريعة المُحْكَمَةِ، والقول بِسُخِّ هذه الآية مع ثبوت المُحْكَمِ في الدِّين فيه نظرٌ.

ويجب تعليمُ المستجير الدِّين، ونفهمُ إِيَّاهُ بِرَفْقٍ وَلِينٍ؛ فَإِنَّ اللهَ مَا أَرْسَلَ أَنْبِيَاءَهُ إِلَّا بِذَلِكَ؛ فَإِنَّمَا هُمْ رَحْمَةٌ لِّأُمَمِهِمْ، وَالنَّبِيُّ ﷺ رَحْمَةٌ لِّلْعَالَمِينَ.

### مَنْ يَمْلِكُ حَقَّ إِجَارَةِ الْكَافِرِ:

والإمامُ وكلُّ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَهُ أَنْ يُجِيرَ مَنْ شَاءَ؛ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً، وَتُجَرِّي إِجَارَتُهُ عَلَى الْجَمِيعِ؛ وَقَدْ ثَبَتَ فِي «الْمُصْحِحَيْنِ»؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بَيْتَةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْتَعِي بِهَا أَذِلَّةُنَا، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا، فَقَلَبَ لَعْنَةً إِلَى بَرَكَاتٍ، وَتَمَلَّكَ النَّاسُ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا»<sup>(٥)</sup>.

وهذا لا خلافَ جَنَدِ الْعُلَمَاءِ فِيهِ، إِلَّا خِلَافٌ غَيْرٌ مُعْتَبَرٌ مَخَالَفَ الدَّلِيلِ، يَقُولُ بِهِ ابْنُ الْمَاجَشُونِ وَابْنُ حَبِيبٍ؛ حَيْثُ جَعَلَا إِجَارَةَ مَوْفُوقَةً عَلَى نَظَرِ الْإِمَامِ.

(١) تفسير الطبري (٣٤٧/١١)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٧٥٥/٧).

(٢) تفسير القرطبي (١١١/١٠).

(٣) تفسير ابن عطية (٩/٣)، وتفسير القرطبي (١١٦/١٠).

(٤) تفسير ابن عطية (٩/٣)، وتفسير القرطبي (١١٦/١٠).

(٥) أخرجه البخاري (٧٣٠٠)، ومسلم (١٣٧٠).

والصواب: أَنَّ الإِجَارَةَ مُلْزِمَةٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَجَعَلَهَا مُتَوَلَّةً بِالْحَاكِمِ تَضْيِيقًا لِلْيَمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَتَغْيِيرًا مِنْ إِبَالِ الْكُفَّارِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَالْأَمِيرُ لَا يُحِيطُ بِمَعْرِفَةِ وَسْطِ الْبُلْدَانِ، فَضْلًا عَنْ أَطْرَافِهَا، وَلَا قُدْرَةً لَهُ عَلَى مَعْرِفَةِ النَّاجِلِينَ إِلَى التَّغْوِي، حَتَّى لَوْ وَضَعَ نَوَاقِبًا لَهُ عَلَى كُلِّ قَرْيَةٍ، لَأَنَّ اللَّئِمَّةَ لَوْ أُتِيطَتْ بِالْأَمِيرِ وَتَابَعُوهُ، لَمَّا تَحَقَّقَتْ يُمَّةٌ لِلْمُسْلِمِينَ، وَلَسَوْنَحْتَ دِمَاءَ حَقِّهَا أَنْ تُعَصَّمْ، وَلَصَدَّ ذَلِكَ عَنِ الْإِقْبَالِ عَلَى الْإِسْلَامِ.

أَمَّا الْمَرْأَةُ وَالْعَبْدُ، وَالصَّبِيُّ وَاللَّيْمَةُ:

وَتَجِيرُ الْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ؛ لظَاهِرِ الْأَدْلَى؛ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»؛ قَالَتْ أُمُّ هَانِئٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ فَشَحَ مَكَّةَ: إِنِّي أَخْرَجْتُ رَجُلَيْنِ مِنْ أَهْمَانِي، فَقَالَ ﷺ: (قَدْ أَخْرَجْنَا مَنْ أَخْرَجْتَ يَا أُمُّ هَانِئٍ) <sup>(١)</sup>.

وَحَكَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ؛ كَابْنِ الْمُنْذِلِ <sup>(٢)</sup>، وَالْخَطَّابِ <sup>(٣)</sup>، وَغَيْرِهِمَا، وَقَوْلُ ابْنِ الْمَاجِشُونِ فِي خِلَافِ ذَلِكَ شَاذٌ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ، وَقَدْ صَحَّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا قَالَتْ: إِذَا تَخَالَفَ الْمَرْأَةُ لِتَجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ؛ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ <sup>(٤)</sup>.

وَقَدْ جَاءَ مِنْ طَرَفِي أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ النَّبِيِّ ﷺ أَمْرَأَةُ أَبِي الْعَاصِي أَجَارَتْ زَوْجَهَا أَبَا الْعَاصِي بْنِ الرَّبِيعِ، فَأَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَوَازَهَا <sup>(٥)</sup>. وَأَمَّا الْعَبْدُ، فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي إِجَارَتِهِ، وَالْجَاهِدُ عَلَى صَحَّتِهَا وَلَوْ لَمْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٥٧)، وَمُسْلِمٌ (٢٢٦).

(٢) «الْأَوْسَطُ لِابْنِ الْمُنْذِلِ» (١٧٦/٦)، وَ«الْإِجْمَاعُ» لَهُ (ص ٦٤).

(٣) «مَعَالِمُ السُّنَنِ» (٢/٣٢٠).

(٤) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٨٦٣٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (١٩١/٨).

(٥) يَنْظُرُ مَثَلًا: مُصَنِّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٩٤٤٠)، وَ«الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ» لِلطَّبْرِيِّ (١٠٤٧).

وَالْمُسْتَدْرَكُ لِلْحَاكِمِ (١/٤٤)، وَ«السُّنَنِ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (٩/٩٥).

يُغَابِلُ: خِلَافًا لِأَمِي حَنِيْفَةَ وَأَمِي يَوْسُفَ، مَا لَمْ يُؤَدِّ لَهُ بِالْقِتَالِ، وَالْحَدِيثُ فِي جَرَيَانِ الدُّعْوَى مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ: يَشْتَرِي الْعَبْدَ وَالْغَبْرَةَ مَثْنٍ بِصَبْحِ جَرَيَانِ الْعَقْدِ مِنْهُ، وَرَوَى مُطَهَّرٌ بْنُ زَيْدٍ - وَكَانَ هَرَّازًا عَلَى عَهْدِ عُثْمَانَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه سَبْعَ عَشْرَةَ رَوَايَ - قَالَ: لَمَّا رَجَعْنَا، تَخَلَّفَ عَبْدٌ مِنْ عِبِيدِ الْمُسْلِمِينَ، فَكَتَبَ لَهُمْ أَمَانًا فِي صَحِيفَةٍ، فَرَمَاهُ إِلَيْهِمْ، قَالَ: فَكَتَبْنَا إِلَى عُثْمَانَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، فَكَتَبَ عُثْمَانُ: «إِنَّ عَبْدَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، يُؤْتَى بِمَقْتِهِمْ، فَأَجَازَ عُمَرُ رضي الله عنه أَمَانَةً» رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابَيْهَقِي <sup>(١)</sup>.

وَمَنْ نَظَرَ فِي كَلَامِ قَهْوَاءِ السَّلَفِ صَحَابَةَ وَتَابِعِينَ، وَجَدَ أَنَّ عَمَلَهُمْ عَلَى إِمْضَاءِ أَمَانِ الْمَرَاةِ وَالْعَبْدِ، وَقَدْ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ الْقَاسِمُ: «قَدْ أَجَازَ الْمُسْلِمُونَ أَمَانَ الْمُتَحَلِّكِ» <sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي أَمَانِ الْعَبْدِ الْمَمْنُونِ، فَأَجَازَهُ الْأَوَازِمِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ، وَمَنْعَهُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ إِجْمَاعًا <sup>(٣)</sup>.

وَيَدْخُلُ فِي عَمُومِ إِمْضَاءِ أَمَانِ الْمُسْلِمِينَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَلَوْ مِثْلِيغًا، فَمَنْ صَحَّحَ صَلَاتَهُ صَحَّ أَمَانُهُ، وَقَدْ أَجَازَ الْأَوَازِمِيُّ أَمَانَ الْخَوَارِجِ <sup>(٤)</sup>.

وَلَا يُقْبَلُ أَمَانُ الذَّمِّيِّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُمْ، وَالْحَدِيثُ فِيهِمْ لَا فِي غَيْرِهِمْ؛ قَالَ رضي الله عنه: (يُؤْتَى الْمُسْلِمِينَ وَاجِدَةً) <sup>(٥)</sup>، وَقَالَ: (يُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَقْبَانُهُمْ) <sup>(٦)</sup>، وَمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، لَيْسَ بَيْنَ أَقْبَانِهِمْ.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنُوعِ» (٣٣٣٩٣)، وَابَيْهَقِي فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (١٩٤/٨٥).

(٢) «الْأَمَوَالُ» لِأَبِي حَنِيفَةَ (ص ٢٤٢).

(٣) «الْأَرْسَطُ» (٢٧٨/٦)، وَ«الْإِجْمَاعُ» (ص ٦٤).

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ زَيْنُودٍ فِي «الْأَمَوَالِ» (٧٢٧).

(٥) سَبِيحُ تَرْجُمَةٍ.

(٦) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢١٥/٢)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٦٨٥).

والأمان يكون بالقول الصريح والكناية، ويكون بالإشارة باليد كالإشارة بالإصبع إلى السماء، فالإشارة بالأمان أمان، كما قاله مالك والشافعي وغيرهما.

وَيَصِيحُ الْإِيمَانُ بِكُلِّ لِسَانٍ يَنْهَضُهُ السَّمْعُ عَلَى أَنَّهُ أَمَانٌ؛ فَقَدْ صَحَّ  
عَنِ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: «أَكَانَا بِحِثَابِ حُمَرَ وَنَحْنُ يَحَايِئِينَ: إِذَا قَالَ الرَّجُلُ  
لِلرَّجُلِ: لَا تَعْمَلْ، فَقَدْ أَتَيْتَهُ، وَإِذَا قَالَ: لَا تَكُفْ، فَقَدْ أَتَيْتَهُ، وَإِذَا قَالَ:  
مَنْزُوسٌ، فَقَدْ أَتَيْتَهُ» قَالَ: اللَّهُ يَعْلَمُ الْأَلَيْسَةَ؛ وَرَأَى عَبْدَ الرَّؤُوفِ وَأَبِي  
شَيْبَةَ وَالسَّهْبِيُّ<sup>(١٠)</sup>

[illegible]

في هذه الآية: بَيَّانٌ لسبب إنهاء العهد الذي بين المسلمين ومن له عهدٌ مطلقٌ من المشركين، وأنَّ الله أرادَ إنهاء ذلك؛ لأنَّه يُقْبِلُهُم عَلَى الشَّرِّكَ الدَّائِمِ؛ فَإِنَّ الصُّلْحَ مَعَ الْمُشْرِكِ الْوَثْقِي إِذَا كَانَ دَائِمًا؛ يُقْبِلُ عَلَى وَثْقَتِهِ وَكَفَرِهِ دَوْمًا، وَيَجْعَلُهُ عَالِيًا لِلْمُسْلِمِينَ، وَظَاهِرُ الْآيَاتِ نَحْرُهُمُ الْعَهْدَ الْمُطْلَقَ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ فِي زَمَنِ ضَعْفِ الْمُسْلِمِينَ وَتَكَاثُرِ الْأَعْمِ عَلَيْهِمْ؛ فَإِنَّ الزَّمْنَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ عَهْدٌ وَسَلَامٌ مُطْلَقٌ؛ تَنَاسَى فِي أُمَّةٍ

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنفه (٩٤٢٩)، وابن أبي شيبة في المصنفه (٣٣٨٠٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٩٦/٩).

الكفرِ وأمةُ الإسلامِ، ويَظهَرُ إعجابُ المُسْلِمِينَ بِالكَافِرِينَ، وتَصِفُفُ المولاءَ للمومنينَ والبراءَ بين الكافرينَ، وتَكْثُرُ الرِّقَّةُ فَضْلاً عَنِ الْبَيْتِ.

وإنَّ جازَ ذلكَ مِن النبي ﷺ زَمَنَ تَكَاَلَبِ الناسِ عَلَيهِ، وَقِلَّةِ عَدَدِ المومنينَ وَغَثَاوَتِهِم، فَإِنَّ اللهَ نَسَحَهُ وَرَفَعَ الْعَهْدَ الْمَطْلُوقَ لَمَّا ظَهَرَ لِلْمُسْلِمِينَ قُوَّةٌ وَلَهُمْ سُلْطَانٌ يَهَابُ وَيَرْعَبُ.

وقد رَفَعَ اللهُ الْعَهْدَ الْمَطْلُوقَ عَمَّنْ صَالَحَهُ وَعَاهَدَهُ وَلَمْ يَنْقُضْ عَهْدَهُ، فَضْلاً عَمَّنْ عَاهَدَ وَنَقَضَ وَظَلَّ بِقَاءَ عَهْدِهِ، وقد عَاهَدَ النبي ﷺ أَقْوَاماً كَفَرْتَنِي وَبَنِي بَكْرِ وَخُرَاعَةً.

وفي قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ عَظُمَ الْعَهْدُ عِنْدَ الْبَيْتِ وَفِي الْحَرَمِ؛ فَإِنَّ الْعَهْدَ وَالْإِيمَانَ قَدْ تَعَظَّمَا فِي زَمَنِ قَاضِلٍ كَبَدَ الْعَصْرِ وَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَكُلِّ زَمَنِ دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى فَضْلِهِ، وَكَذَلِكَ فِي الْمَكَانِ الْقَاضِلِ؛ كَالْحَرَمِ وَالْمَسَاجِدِ وَمِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

وَمَنْ عَاهَدَهُمُ النَّبِيُّ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُمُ قُرَيْشٌ وَأَهْلُ مَكَّةَ<sup>(١)</sup>، وَيَنْحَوِرُ قَالَ قَتَادَةُ: هُمُ أَهْلُ الْحَذَنِيَّةِ<sup>(٢)</sup>؛ فَقَدْ كَانَ الصُّلْحُ بَيْنَ الْجَلَلِ وَالْحَرَمِ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: هُمُ خُرَاعَةٌ<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ السُّدِّيُّ: هُمُ بَنُو جُلَيْمَةَ<sup>(٤)</sup>، وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: هُمُ بَنُو بَكْرِ<sup>(٥)</sup>.

وَكَُلُّ مَنْ لَهُ عَهْدٌ سَابِقٌ فَهُوَ دَائِلٌ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَتَخْصِيصُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؛ لِيَأْنِ خُصِيصَتِهِ، وَتَعْظِيمُ قَدْرِ الْعَهْدِ فِيهِ.

وفي هذه الآية: أَنَّ عَمُومَ الْأَمْكِنَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ

(١) تفسير الطبري (٣٥١/١١ - ٣٥٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٧٥٧/٦).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (١٧٥٧/٦). (٣) تفسير الطبري (٣٥٢/١١).

(٤) تفسير الطبري (٣٥٠/١١)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٧٥٦/٦).

(٥) تفسير الطبري (٣٥١/١١).

تَقْتُلُوهُمْ» [البقرة: ١٩١] يُسْتثنى منه الحرِّمُ لتعظيمه، وقد تقدَّم الكلامُ على تحريم القتالِ في الحرِّم، وإقامة الحدود والعقوبات فيه عند قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا عِدَّةَ الْحُرِّمِ حَتَّى يُقْتَلَوكُمْ فِيهِ﴾ [البقرة: ١٩١].

وكذلك لأنَّ عمومَ الأزمنةِ في قتالِ الكفارِ استثنى منه الأشهرُ الحرِّمُ وأشهرُ النسيبِ، وقد تقدَّم الكلامُ على نسخِ القتالِ في الأشهرِ الحرِّمِ عند قولِهِ تعالى: ﴿أَشْهُرُ الْحَرَمِ وَأَشْهُرُ الْحَزَنِ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وقولِهِ: ﴿تَقْتُلُوهُمْ عَنِ الْغَيْرِ الْحَرَامِ وَفِيهِ قَوْلٌ مِنَّا وَلَهُ كَيْدٌ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقولِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا جُلُودَ لَكُمْ وَلَا أَعْيُنَ لِلْغَيْرِ مِنَ الْحَرَمِ﴾ [البقرة: ٢٢].

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ لَكُمْ مِنَ الْقِصَّةِ مَا تَدْرُونَ فَلَا تَنْصُرُوا الْمُشْرِكِينَ وَلَئِنْ لَمْ يَنْتَهِوا عَنْ ذُنُوبِهِمْ لَنَنْزِلَنَّ بِهِمْ نَارًا مِّنَ السَّمَاءِ تَلَهَبُ﴾﴾ [التوبة: ١٢].

في هذه الآية: الأمرُ بمباينةِ قتالِ ناقضِ العهدِ لأنَّ فَرْكَ ناقضِ العهدِ، وإمضاءِ عهدهِ وسَلْبِهِ له بعدَ ذلك: يُجَرِّئُهُ على انتهاكِ حُرْمَةِ المهدودِ عاقبةً، وحُرْمَةِ المُسلمينَ خاصةً، ومباينةً بالقتالِ عندَ القدرةِ عليه، وثبُتِ عهدهِ إليه علانيةً كما يَفْعَلُ سراً: زَجَرَ له وترهيبٌ لأمثاله، وتقويةٌ لشُكوكِ المؤمنينَ، حتَّى لا يُظَنَّ بهم أنَّهم إنما يُعاودونَ عن شُغفٍ وحبٍّ لِلدُّنْيَا وركونٍ إليها.

### العهدُ لِلْمُضِلِّ الدُّنْيَوِيَّةِ:

وفي الآية: تنبيهٌ للمؤمنينَ أنْ يَعْلَمُوا أنَّ جُفَاءَ دينِ اللهِ أعظمُ مِن جُفَاءِ دُنيائِهِم، وأنَّهم وإنَّ عاهدوا على اللُّثْمِ لِلْمُضِلِّ رَأَوْعًا، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ عهودُهُمْ وموائِفُهُم الدُّنْيَوِيَّةُ مَرْدُوعًا إلى صلاحِ دينِهِمْ؛ يَتَعَوَّذُونَ



بها، وألا يُصالحوا عن دُنْيَا مَخْضُوعَةٍ؛ لَا تَحْفَظُ دِينًا، وَلَا تُقَوِّي شُرَكَةَ  
لِلْمُسْلِمِينَ؛ وَلِنَّمَا غَايَتُهَا زِيَادَةُ مَنَافِعَ وَسُرَتْ شَهْوَةٍ، فَبِذَلِكَ مَقَاصِدُ الْحَيَوَانِ  
لَا الْإِنْسَانِ، وَأَصْحَابُ هَذِهِ الْعَهْدِ لَا يَحْفَظُونَ مَنَزِلَةَ الدِّينِ وَلَا يُحَفِّظُونَ  
حُرْمَتَهُ.

وَلَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يُعْطُوا أَمَانًا وَعَهْدًا عَلَى دُنْيَا مَخْضُوعَةٍ تُخَيَّرُ  
بِالدِّينِ، مَا لَمْ تَكُنْ تِلْكَ الدُّنْيَا الَّتِي عَاهَدُوا عَلَيْهَا تَحْفَظُ مِنَ الدِّينِ مِنْ  
جَهَةِ أَعْظَمَ بِمَا تَقُوُّهُ مِنْ جَهَةِ أُخْرَى؛ فَلِلَّذِينَ كَرِهُوا لِيُحْكَمُوا أَهْلُ الْوَلَمِ،  
وَمَعْرِفَةُ أَهْلِ السِّيَاسَةِ الصَّحِيحَةِ الصَّادِقَةِ.

#### السُّوْجَاتُ يُنْقَضِي الْعَهْدُ:

وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى مُوجِبِينَ لِقِتَالِ الْمُعَافِينَ وَكَذَلِكَ عَهْدِهِمْ إِلَيْهِمْ:  
الْأَوَّلُ: نَفَضَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا عَلَيْهِ الْمُسْلِمِينَ؛ مِمَّا كَتَبُوهُ بِأَيْدِيهِمْ، أَوْ  
نَقَطُوهُ بِأَلْسِنِهِمْ.

#### الثَّانِي: طَفَنَهُمْ فِي دِينِ الْمُسْلِمِينَ.

وَاعْتُلِفَ فِي كَوْنِ الطَّفَنِ فِي الدِّينِ نَاقِضًا لِعَهْدٍ مَنِ امْتَضَى عَهْدُهُ  
الَّذِي شَارَكَهُ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ، وَالْمَصْحُوحُ تَقْضُهُ؛ وَفَلِذَا مِنْ وَجْهِ:

أَوَّلُهَا: أَنَّ فِي ذِكْرِ الطَّفَنِ فِي الدِّينِ تَبْيِينَ لِعَظَمِيَّةِ، وَأَنَّهُ إِنْ لَمْ  
يَتَضَمَّنِ الْعَهْدُ الْمَنْصُوعَةَ الْمَكْتُوبَةَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَعَدُوِّهِمْ، فَإِنَّهُ  
كَالْمَنْصُوعِي الْمَبْنِيِّ؛ فَهُوَ فَوْقَ كُلِّ مَكْتُوبٍ، وَأَعْظَمُ مِنْ كُلِّ مَلْفُوطٍ مِنْ  
الشُّرُوطِ وَالْجَوْدِ؛ فَقَدْ يَتَصَالَحُ الْمُسْلِمُونَ مَعَ الْمُشْرِكِينَ عَلَى دُنْيَا وَجُضْمَةٍ  
دَمٍ وَجَفِظٍ مَالٍ، وَهَذِهِ الْعَهْدُ الْمَنْصُوعَةُ وَلَوْ لَمْ تُنْقَضْ بِتَبْيِينِهَا، فَإِنَّ الطَّفَنَ  
فِي دِينِ أَهْلِهَا أَعْظَمُ عَلَيْهِمْ وَأَشَدُّ مِنْ نَفْضِهَا، وَإِنْ إِنْهَادَ دِينِ الْمُسْلِمِينَ  
أَعْظَمُ مِنْ إِنْهَادِ دُنْيَاهُمْ، وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ مَرَّ بِهِ رَاهِبٌ، فَقِيلَ  
لَهُ: هَذَا يَسُبُّ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ ابْنُ عَمَرَ: قُلُوْا سَمِعْتُهُ لَقَاتَلَهُ؛ إِنَّمَا لَمْ تُعْطُوهُمُ

الذِّمَّةُ عَلَى أَنْ يَسْبُوَ نَيْبًا ۖ رَوَاهُ الْخَلَالُ<sup>(١)</sup>.

ثانيتها: أَنَّ الْمَوْرِثَ مَعْصُومُ الدِّمِّ، وَلَوْ عَقَرَ فِي الدِّمَنِ لاسْتَحَقَّ الْقَتْلَ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَالْأَصْلُ فِيهِ الْبَعْضَةُ، فَإِنَّ الْكَافِرَ الْمَعَاقِدَ أُولَى، وَقَدْ كَانَ الْأَصْلُ فِيهِ اسْتِحْلَالُ الدِّمِّ؛ وَإِنَّمَا اسْتَحَقَّ الْبَعْضَةُ لَعَقْدِهِ وَأَمَانِهِ.

ثالثتها: أَنَّ مَنْ نَقَضَ شَيْئًا مِنْ شُرُوطِ الْعَهْدِ، انْتَقَضَ عَهْدُهُ، وَلَوْ كَانَ لشيءٍ مِنْ لُغَاةِ الدُّنْيَا، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ مُوجِبًا لِنَقْضِ الْعَهْدِ، فَإِنَّ نَقْضَ الْعَهْدِ عِنْدَ الطَّعْنِ فِي الدِّمَنِ مِنْ بَابِ أُولَى.

رابعها: أَنَّ الْعَهْدَ الدُّنْيَوِيَّ إِنْ كَانَتْ تُفْصَرُ بِالدِّمَنِ، وَلَا تُحَفَظُ عَلَيْهِ أَحَقُّهُمَا مِمَّا تُضَيِّعُهُ مِنْهُ -: لَمْ يَجُزْ لِلْمُسْلِمِينَ إِيرَاسُهَا مِنْ جِهَةِ الْأَصْلِ؛ فَإِنَّ إِبْقَاءَ الْعَهْدِ وَالْأَمَانِ لَيَسَّرَ أَعْلَنَ الطَّعْنِ فِي الدِّمَنِ أَحَقُّكُمْ مِنْ إِيرَاسِ عَهْدِ يَنْقُضُ جَلْبَ مُحَرَّمٍ مَجْرُومٍ لَا يَحَقُّ أَحَقُّهُمَا مِنْهُ فِي الدِّمَنِ.

خامسها: أَنَّ الْكُفَّارَ يَقَعُ مِنْهُمْ مِنْ مَخَالَفَةِ الْمُسْلِمِينَ فِي بَيْنِهِمْ عَمَلٌ وَقَوْلٌ كَثِيرٌ، أَكْثَرُ مِنَ الطَّعْنِ فِي الدِّمَنِ؛ كَشُرْبِ الْخَمْرِ وَالزُّنَى وَأَكْلِ لَحْمِ الْخِنْزِيرِ وَالْمَيْتَةِ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ الَّتِي تَقَعُ مِنْ جَمِيعِهِمْ أَوْ مِنْ سَوَادِهِمْ، لَمْ يَذْكُرْهَا اللَّهُ فِي آيَةٍ؛ فَذَلَّ عَلَى أَنْ يُظَاهَرَهَا فِي فَاتِيهَا لَا يَنْقُضُ الْعَهْدَ، وَلَكِنَّهُ يُوجِبُ الْعُقُوبَةَ وَإِقَامَةَ الْحَدِّ، فَلَوْ شَرِبَ الْخَمْرَ وَأَكَلَ الْمَيْتَةَ وَلَحِمَ الْخِنْزِيرِ فِي بَيْتِهِ وَخَاصَّةً أَهْلَهُ وَأَهْلِي دِينِهِ، لَمْ يُعَاقَبْ بِذَلِكَ، وَلَوْ أَظْهَرَهُ، لَمْ يُكُنْ بِإِظْهَارِهِ نَاقِضًا لِلْعَهْدِ، وَلَكِنَّهُ مُوجِبٌ لِإِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ وَتَعْزِيرِهِ.

ولو لَمْ يَكُنِ الطَّعْنُ فِي الدِّمَنِ وَصَفًا مُؤَثِّرًا فِي صِحَّةِ الْعَهْدِ، لَمْ يَذْكُرْهُ اللَّهُ؛ فَإِنَّ أَهْلَ الدُّنْيَا قَدْ يَبْذُرُ مِنْهُمْ مَا يُخَالِفُ الْمُسْلِمِينَ أَكْثَرَ مِنْ سَبِّ الدِّمَنِ وَالطَّعْنِ فِيهِ؛ كَشُرْبِ الْخَمْرِ وَتَبَرُّجِ النِّسَاءِ وَأَكْلِ لَحْمِ الْخِنْزِيرِ، وَهُمْ مَأْمُورُونَ بِعَدَمِ إِظْهَارِ مَا يُنَاقِضُ دِينَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَّا اسْتِثْنَاؤُهُمْ

(١) «أحكام أهل الملل والرملة» من «الجامع لمسائل الإمام أحمد» (ص ٢٤٦).

بجباذلتهم وما يستجلون في دينهم، فلا يؤاخضون بذلك.

والطعن في الدين الذي ينقض عهدهم العام: ما يتر من أميرهم أو من يتوب عنه ويمثله، أو أن يكون ذلك من عاصيتهم لكن يبرزون قوله ويظهرونه ويحتمونه ويشتكون عنه مؤيديه له، وأما انتقاض العهد الخاص، فينتقض عهد الواحد منهم من عاصيتهم لو خالفت عهد جماعته، فتنقض في الدين، فلو أخذ بقبيو، ولا تشمل جماعة نقضه، فينتقض عهد الخاص لا عهد العام، ما لم يظهر تواطؤهم معه وتأيدتهم وحمايتهم له.

### إعلان الطعن في الدين وإسراؤه:

هو قوله تعالى: ﴿فَتَبَيَّنَ أَهْلُ الْكُفْرِ﴾ ظاهر الآية: دال على أن المواخلة للمعاصي تكون في حال طغيان في الدين علانية؛ وذلك أن الكفار يعلمون حالهم غالباً الطعن في الدين براء في مجالسهم وتواضعهم الخاصة لا العامة، ولم يكن كفار قريش يحتمون رسول الله ﷺ في أنفسهم ولا في مجالسهم، والنبى وأصحابه يعلمون ذلك عند توقيع الصلح معهم في الحنينية وغيرها، وقد أشار الله إلى العلانية بتسميتهم: ﴿أَهْلُ الْكُفْرِ﴾؛ فهم كفار في أصلهم، فتمحووا إلى أنتم فيه؛ لأن المعلن للشر إمام فيه، وعقود المسلمين معهم تستلزم السكوت عن الله ودينه وكتابه ونبيه.

والدعوى التي يطعن في رسول الله ﷺ ينقل على الصحيح في قول أكثر العلماء: خلافاً لأبي حنيفة؛ فهو يرى أنه لا ينتقض عهد بذلك؛ وإنما يستتاب ويغالب بما براء الإمام؛ لأنه تم عهده وهو كافر به، وما هو عليه عند العقول هو ما هو عليه بعهده.

ولكن المواخلة للطاعين في النبى ﷺ على قدر زائد عن مجزؤ الكفر وجحد النبوة، وهو الطعن والسب وإظهار ذلك؛ لأن الله تعالى بين

ذلك بوصف الفاجلين له بأنمو الكفر، لا مجرؤ أنهم كفّار، فقال: ﴿فَتَبَيَّنَا  
أَيُّهُمُ الْكَافِرُ﴾؛ لأنّ مطهر الطعن في النبي ﷺ يدعو الناس إلى الاقتداء  
به والتمرد على هيبة الإسلام والمسلمين؛ لهذا كانوا أئمة في الكفر من  
جهتين: من جهة تغليب كفرهم؛ فالكفر ذكوات، ومن جهة أنهم قدوة  
للكفار أن يبدوا ما يكتونه من جفؤ وغفل على أهل الإسلام.

والعلماء يفرقون بين أصلي كفره الذي تمّ العهد معه وهو عليه،  
وبين طعنوا في الدين علانية؛ ولذا قال مالك: «من شتم الله من اليهود  
والنصارى بغير الوجه الذي كفر به، قُتِلَ ولم يُسْتَبَ»<sup>(١)</sup>.

وذلك أنّ النصارى كافراً بقوله: «إنّ الله ثالث ثلاثة»؛ وهذا قدّر  
معلوم من دينه عند عهده، يجهز به ويعتقده ديناً له لو سأله أحد عنه،  
والكنن الطعن الحادث منه في الله ودينه وكتابه ونبوه أمر استجدّ أريد منه  
الطعن في دين وأمر معلوم؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَكَلَّمُوا فِي دِينِكُمْ﴾.

وقد قتل النبي ﷺ غضب بن الأشرف وقد كان معاهداً بلا خلاف،  
ونقض عهده بظنّه في الدين؛ ولذا قال ﷺ: «مَنْ لَكَفَّ بِبَنِي الْأَشْرَفِ؛  
فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ»<sup>(٢)</sup>.

ويدلّ على أنّ الطاعن في الدين المجاهر به لا أمان له، ولو بُدِلَ  
فهو مهدور؛ أنّ النبي ﷺ أرسل لكعب بن الأشرف خمسة من أصحابه:  
محمد بن مسلمة، وأبا نائلة، وعبد بن بشر، والحارث بن أوس، وأبا  
عبي بن جبر، أرسلهم ليقتلوه غيلة، وقد خدعوه وأظهروا له الموافقة  
حتى تمكنوا منه لقتلوه؛ وذلك الفعل منهم دليل على أنّه لا يحمي عهده  
لويثله أصلاً، ولو جرى فهو باطل، وأما من يجري لويثله العهد، فلو

(١) الشفاء للناسي ج١ ص (١٢٧/٢).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٣٧)، ومسلم (١٨٠١).

أعطيني أمناً ولو بإشارة، حرّم على المسلمين قتله، ففرق بين كافر محارب يدفع عن كفره، يصحّ لقتله العهد، وبين كافر محارب طاعن في الدين، لا يصحّ لقتله عهد.

### صَوْرُ المجافرة بالطعن في الدين:

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا فِي رَيْبٍ مِّمَّا﴾: المراد بذلك: المجافرة بالطعن في الدين، كتمزيق المصاحف، أو سب الله ونبيه ﷺ في الميادين العامة، أو إشهار ذلك والدعوة إليه في وسائل إعلامية عامة، وليس في كتب ورسائل ونوايا خاصة لا تُفرضُ المسلمين بتأليب على قتاله، ولا استغناء على انتهاك حرّمات المسلمين.

ويشمل ذلك: الاستهزاء علانية بالشعائر كالآذان والصلوة والحج وتعدُّ الزوجات والمخلوقات والعقوبات، وأحكام الله على النساء، من الحجاب والغفابة، وأحكامه على الرجال، من إعفاء النخى وتشجيع الإزار والجهاد وغير ذلك.

• • •

قال تعالى: ﴿تَتْلُوهُمْ بِحُكْمِ اللَّهِ لَئِيْلَ الَّذِينَ يَدْعُوهُمْ وَنَسُوا اللَّهَ وَحَدِيثَ اللَّهِ وَلَئِيْلَ الَّذِينَ يَقُولُوا لَا تُنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ مَنْ يَمْلِكُ الْأَمْرَ عِنْدَ الْمُقَاتِلِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (النساء: ٦١-٦٢).

أراد الله بلعن المقاتل في الآية: ﴿يَمْلِكُهُمُ اللَّهُ﴾ عند المواجهة بالقتال، من القتل والتشريد والخوف والرهق ونحو الولد والأهل والأرض، وليس المراد بذلك تعذيبهم عند القدرة عليهم بالأسر، وذلك أن تعذيب الأسير محرّم.

### الرَّحْمَةُ بِالْأَسْرَى وَعَدَمُ تَعْلِيهِمْ:

والأصل: أنه لا يجوزُ تعذيبُ الأسير ولو كان قبلَ أسره عدوًّا مُتَحِدًا مُعِيَّبًا في المُسْلِمِينَ؛ لَأَنَّ جَوَازَ ضَرْبِهِ كَيْفَمَا اتَّفَقَ عِنْدَ الْمُقَادِمِ، وَفِي سَاحَةِ الْقِتَالِ - شَيْءٌ، وَخُتْمُ التَّعَامُلِ مَعَهُ بَعْدَ اسْرِهِ - شَيْءٌ آخَرُ؛ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَأَلْتِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرَّحْمَةَ فَاسْتَمِعْتِي إِنَّهُمْ قَوْمٌ لَافْقَهُونَ﴾ (النحل: ١٢٧).

وَقَرَنَ اللَّهُ الْإِحْسَانَ إِلَى الْأَسِيرِ بِإِطْعَامِ الْيَتَامَى وَالْيَتِيمِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَتْلُوهُنَّ الْمَلَكَمُ عَلَى خَدَّيْكَ يَتَكَلَّمُ وَيَكْمَلُ وَيَكْمَلُ﴾ (النحل: ٨ - ١٩). وَقَدْ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: «الَّتِي اللَّهُ عَلَى مَنْ أَحْسَنَ إِلَى أَسِيرِ الْمُشْرِكِينَ»<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ فِي الْفَوْسِ أَجْرًا وَلَوْ كَانَتْ كَافِرَةً، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُ بِإِطْعَامِ الْأَسْرَى وَكَسْوَتِهِمْ؛ فَقِي السَّيْرُ: أَنَّ ثَمَامَةَ بْنَ أَنَالٍ الْحَنْظَلِيَّ قَدْ أَسَرَ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِ، ثُمَّ رَجَعَ ﷺ إِلَى أَهْلِهِ، فَقَالَ: «اجْتَمِعُوا مَا كَانَ عِنْدَكُمْ مِنْ طَعَامٍ، فَأَتِمُّوا بِهِ إِلَيْهِ»، وَأَمَرَ بِإِلْحَاقِهِ أَنْ يُعْذَى عَلَيْهِ بِهَا وَفَرَّاحٍ<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ كَسَا عُمَةُ الْعِمَّاسُ بِقَمِيصٍ لَهَا وَجَعَلَهُ عَارِيًّا؛ كَمَا فِي «الصَّحِيحِ»؛ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ<sup>(٣)</sup>، وَيُؤَيِّدُ الْبُخَارِيُّ عَلَيْهِ يَابَا سَمَاءَ: «يَابَ الْكِسْوَةِ لِلْأَسْرَى»، وَقَدْ كَسَا النَّبِيُّ ﷺ ابْنَةَ حَاتِمِ الطَّائِي وَأَطْلَقَهَا<sup>(٤)</sup>.

وَلَمْ يَهْتِ أَنْ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ أَحَدًا مِنْ خُلَفَائِهِ وَأَصْحَابِهِ عَذَّبَ أَسِيرًا لَوْغُلَ فَعَلَهُ قَبْلَ اسْرِهِ، مَعَ كَثْرَةِ الْأَسْرَى وَتَعَرُّدِ قَوْمِهِمْ وَبُيُوتِهِمْ كُفْرَهُمْ

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٣٩٦/١١).

(٢) مسند ابن هشام (٦٢٨/٢). أخرجه البخاري (٣٠٠٠٨).

(٣) مسند ابن هشام (٥٧٩/٢).

وعناوهم، ويروى عنه عليه السلام قوله: (اسْتَوْصُوا بِالْأَسَارَى خَيْرًا)<sup>(١)</sup>؛ ولذا قال مالكٌ لما سُئِلَ عن تعلية الأسير؟ قال: ما سمعتُ بذلك<sup>(٢)</sup>.

وأما الثابتُ عن بعض الصحابةِ فسُئِلُوا منهم: لاستظهار شيءٍ عظيمٍ يُطَنِّتُهُ؟ كما يأتي بيان ذلك بشروطه.

وقد كان النبي صلى الله عليه وآله يحلِّزُ بين تعليةِهم، وقد صحَّ في مسلمٍ من حديثِ عروة بن الزُّبَيْرِ قال: مرَّ هشامُ بنُ حَكِيمٍ بنِ جِرَامٍ عَلَى أَنَاسٍ مِنَ الْأَنْبَاطِ بِالشَّامِ، فَقَدْ أُيِسُوا فِي الشَّمْسِ، فَقَالَ: مَا شَأْنُهُمْ؟ قَالُوا: حُبُّوا فِي الْجَزِيرَةِ، فَقَالَ هِشَامٌ: أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَقُولُ: (إِنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ الَّذِينَ يُعَذِّبُونَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا)<sup>(٣)</sup>.

ورأى الرسولُ أسارى بني قُرَيْظَةَ فِي حَرِّ الشَّمْسِ؛ فقال: (أَحْبِسُوا إِسَارَهُمْ، وَقَبِّلُوهُمْ، وَأَسْقُوهُمْ حَتَّى يَبْرُدُوا؛ لَا تَجْمَعُوا عَلَيْهِمْ حَرَّ الشَّمْسِ وَحَرَّ السَّلَاحِ)<sup>(٤)</sup>.

ولما فتح رسولُ الله صلى الله عليه وآله القُصُوصَ جِئَ ابنُ أبي الحُقَيْقِ، ثُمَّ مرَّ بِلَالٍ بَصْفِيَّةً بِنْتُ حَبِيبٍ وَمَعَهَا ابْنَةُ عَمِّ لَهَا، عَلَى قَتْلَى يَهُودٍ، قَالَ النَّبِيُّ لِبَالِلٍ: (الْوَحْتُ الرَّحْمَةُ مِنْ قَلْبِكَ حِينَ تَمُرُّ بِالْمَرْأَتَيْنِ عَلَى قَتْلَاهُمَا)<sup>(٥)</sup>؛ رواه ابنُ إسحاقٍ عن والده إسحاقَ بنِ يَسَارٍ<sup>(٦)</sup>.

### حُكْمُ تَعْلِيَةِ الْأَسِيرِ لِإِظْهَارِ أَمْرِ:

وإذا كان لدى الأسير أمرٌ يُخْفِيهِ يَنْتَفِعُ منه المسلمون، فهل لهم تعلية؟

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الصغير (١٠٩).

(٢) التاج والاقبال، شرح مختصر خليل (٣/٢٣٥٢).

(٣) أخرجه مسلم (٢٦١٣).

(٤) معاني الرافعي (٢/٥١٤).

(٥) شرح الزرقاني على المواهب اللدنية (٣/٢٧٣).

قد اُخْتُلِفَ في ذلك، والأظهرُ جوازُ تعذيبِ بشرطِ ثلاثة:

**الشرطُ الأوَّلُ:** أَنْ يُغْلِبَ على الظَّنِّ وجودُ أمرٍ لَدُنْهُ، ولا يكونُ ذلك من الشكِّ المجرَّوِّ والظَّنِّ القليل، وهذا يُعرَفُ بحسَبِ حالِ الأسيرِ؛ فالجنودُ يَخْتَلِفُونَ عن القادةِ الكِبارِ، وغَوَاثِمُهم يَخْتَلِفُونَ عن أَشْءائِهِم، ولا يجوزُ تعذيبُ الواحدِ منهم بالظَّنِّ والتوهمِ المجرَّوِّ لاستظهارِ ما يُخْفِيهِ؛ فذلك محرَّمٌ.

**الشرطُ الثاني:** أَنْ يكونَ ما يُخْفِيهِ يَنْفَعُ المُسْلِمِينَ لو أَظْهَرَهُ، وليسَ ممَّا يُخْفِيهِ وَثَقَّةٌ قَلِيلٌ لا يَتَعَلَّقُ بِثَبْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ، ولا يَحْفَظُ دِمَائِهِمْ، ولا يَصُونُ أَعْرَاضَهُمْ.

ولا يخلو أسيرٌ من بَرٍّ يُخْفِيهِ، ولم يُعْلَبِ النَّبِيُّ ﷺ ولا أَصْحَابُهُ مِنْ بَغِيٍّ أَسِيرًا على كُلِّ ما يُخْفِيهِ؛ لِأَنَّهُ ما كُلُّ سَرٍّ يُعْلَبُ عَلَيْهِ، وَيُسْتَبَاحُ بِعَيْلِهِ الْمَحْرَمُ، فليسَ كُلُّ مَنْ جازَ قَتْلُهُ جازَ تَعْلِيْبِهِ، فَإنَّ أَجازَ أَكْلَ لَحْمِ بَيْسَةِ الْأَنْعَامِ وَالطُّيُورِ وَغَيْرِهَا بِقَتْلِهَا، وَحَرَّمَ تَعْلِيْبَهَا وَتَلَذُّ فِي ذَلِكَ، فَجِلُّ الْقَتْلِ لا يَحْتَجُّ جِلَّ التَّعْلِيْبِ، وَقَدْ مَنَعَ مَالِكٌ مِنْ قَتْلِ الْأَسِيرِ فِي وَسْطِهِ بِسَهْمٍ أَوْ رُمْحٍ؛ وَإِنَّمَا يَكُونُ بِضَرْبِ الرُّقَابِ؛ أَعْجَلَ لَهُ وَأَحْسَنَ فِي قَتْلِهِ؛ وَلِهَذَا قِيلَ لِمَالِكٍ: أَيَضْرِبُ وَسَطَهُ؟ فَقَالَ: «قَالَ اللَّهُ: ﴿تَضْرِبُوا الرِّجْلَ﴾» (أحمد: ١٤١)، لا غَيْرَ فِي الْعَبَةِ<sup>(١)</sup>؛ فَسَاءَ عَيْتًا.

**الشرطُ الثالثُ:** أَلَّا يَطْلُونَ التَّعْلِيْبَ عَنْ حَلْوِ الَّذِي يُنَاصِبُ حالِ الْأَسِيرِ وما يُخْفِيهِ، ولا يجوزُ رِيكُ انْقِطَاعِهِ بَيَانِ ما يُغْلِبُ على الظَّنِّ أَنَّهُ يُخْفِيهِ، فَقَدْ يَدْفَعُ التَّعْلِيْبُ الْأَسِيرَ إِلَى الْإِقْرَارِ بما لَمْ يَقْعَلْ، وَيَقُولُ على نَفْسِهِ الْكَذِبَ لِيَرْتَفِعَ عَنْهُ الْعَذَابُ، فَيَأْتِي مَنْ عَذِبَهُ مِنْ جِهَتَيْنِ: مِنْ جِهَةِ تَعْلِيْبِهِ، وَمِنْ جِهَةِ حَلْوِهِ على أَنْ يَقُولَ غَيْرَ الْحَقِّ، فَيُؤَخِّدُ بِهِ.

(١) «الناج والإكليل، شرح مختصر خليل» (٣٥٣/٢).



وقد روى مسلم في «صحيحه»، عن أنس: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَارَدَ جِبِينَ بَنِي إِثْبَالِ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَ: فَتَكَلَّمْتُ أَبُو بَكْرٍ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ تَكَلَّمْتُ عُمَرَ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَقَامَ سَعْدُ بْنُ حَبَادَةَ، فَقَالَ: إِنَّا نُرِيدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ وَالَّذِي نَفْسِي بَيْنَهُ، لَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نُجَيِّضَهَا الْيَمْرَ لَا غَضَبَ لَهَا، وَلَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نُضْرِبَ أَكْبَادَهَا إِلَى بَرْكِ الْيَمَادِ لَفَعَلْنَا، قَالَ: فَتَذَبَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ، فَأَنْطَلَقُوا حَتَّى تَرَوْا بَدْرًا، وَوَزَعَتْ عَلَيْهِمْ رَوَابِقَ قُرَيْشٍ، وَبِهِمْ عَلَامٌ أَسْوَدُ لَبِي الْحُجَّاجِ، فَأَخَذُوهُ، فَكَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُونَهُ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ وَأَصْحَابِهِ، فَيَقُولُونَ: مَا لِي جِلْمٌ بِأَبِي سُفْيَانَ، وَلَكِنْ هَذَا أَبُو جَهْلٍ، وَعُتْبَةُ، وَشَيْبَةُ، وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ، لَئِذَا قَالَ ذَلِكَ خَرِبُوهُ، فَقَالَ: نَعَمْ، أَنَا أَخْبِرُكُمْ، هَذَا أَبُو سُفْيَانَ، لَئِذَا تَرَكْتُمُوهُ فَسْأَلُوهُ، فَقَالَ: مَا لِي بِأَبِي سُفْيَانَ جِلْمٌ، وَلَكِنْ هَذَا أَبُو جَهْلٍ، وَعُتْبَةُ، وَشَيْبَةُ، وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ، فِي النَّاسِ، لَئِذَا قَالَ هَذَا أَيْضًا خَرِبُوهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ انْصَرَفَ، قَالَ: (وَالَّذِي نَفْسِي بَيْنَهُ، لَتَضْرِبُوهُ إِذَا صَدَلَكُمْ، وَتَرَكْتُمُوهُ إِذَا عَجَلَكُمْ)<sup>(١)</sup>.

وقد رواه ابن إسحاق، عن يزيد بن زومان، عن عروة<sup>(٢)</sup>.

وهذا ظاهر في أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا انْكَرَ عَلَيْهِمْ حُلُولَ الضَّرْبِ طَوِيلًا؛ كَانْتَهُمْ يُرِيدُونَ مِنَ الْإِفْرَاقِ وَلَوْ بِالْكَلْبِ؛ لِأَنَّ الْأَسِيرَ إِذَا عَلَنَ أَنْ لَا سَلَامَةَ إِلَّا بِكُلْبِهِ كَذَبَ، وبظاهري يؤخذ جواز الضَّرْبِ بالشروط السابقة.

وقد يروى أبو داود على حديث أنس: لَمَّا أُخْرِجَتْ<sup>(٣)</sup> (بَابُ فِي الْأَسِيرِ يُنَالُ مِنْهُ وَيُضْرَبُ وَيُفَرَّقُ)، وَمِنْ أَخَذَ الْجَوَارِ جَمَاعَةً كَالْخَطَائِبِ<sup>(٤)</sup>، وَالتَّوَي<sup>(٥)</sup>، وَغَيْرَهُمَا.

(٢) هبيرة بن هشام (١/١١٦).

(٤) مسلم السنن (٢/٢٨٦).

(١) أخرجه مسلم (١٣٧٩).

(٣) سنن أبي داود (٢٦٨١).

(٥) مخرج التَّوَي على مسلم (١٢٦/١٢).

وقد روى البيهقي<sup>(١)</sup> من حديث ابن عمر، في قصة فتح خيبر: «فَصَالَحُوا عَلَى أَنْ يُجَلُّوا مِنْهَا، وَلَهُمْ مَا خَلَّتْ رِثَاتُهُمْ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُطَفَّرَاءُ وَالْيَتَامَى، وَيُخْرَجُونَ مِنْهَا، وَاسْتَرْطَ عَلَيْهِمْ إِلَّا يَتَكْتُمُوا وَلَا يَغَيِّرُوا شَيْئًا، فَإِنْ كَفَلُوا، فَلَا دَيْنَ لَهُمْ وَلَا عَهْدَ، فَيَغَيِّرُوا مَسْكًا فِي مَالٍ وَخَلِيٍّ لِخَبِيِّ بْنِ أَصْحَبٍ ثَمَّانَ اخْتَمَلَهُ مَعَهُ إِلَى خَيْبَرَ حِينَ أَجْلَبَتِ النَّظِيرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَعْمَ خَبِيرٍ: (مَا فَعَلَ مَسْكُ خَبِيرٍ الَّذِي جَاءَ بِهِ مِنْ النَّظِيرِ؟)، فَقَالَ: أَلْغَبْتُهُ الثَّقَفَاتِ وَالْمُرُوبِ، فَقَالَ: «الْعَهْدُ قَرِيبٌ، وَالْمَالُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ»، فَدَفَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الزُّبَيْرِ، فَمَسَّهُ بِعَذَابٍ، وَقَدْ كَانَ خَبِيرٌ قَبْلَ ذَلِكَ دَخَلَ خَرِيبَةً، فَقَالَ: (لَقَدْ رَأَيْتُ خَبِيرًا يَطُوفُ فِي خَرِيبَةٍ خَائِفًا)، فَلَنَعَبُوا وَخَلَّافُوا، فَوَجَعُوا الْمَسْكَ فِي الْخَرِيبَةِ<sup>(٢)</sup>.

وأصله عند أبي داود<sup>(٣)</sup>، وليس فيه: «مَسَّهُ بِعَذَابٍ»، وعزاه بعضهم إلى البخاري، وليس كذلك؛ وإنما الذي فيه طرفة.

وفي هذا الحديث أنه وقعت القرينة، وغلب الظن على الكتمان، والمال كثير لا قليل؛ فتقوى به شوكة المسلمين، وسلبه يكسر شوكة عدوهم، وقد ذكر بعض أهل السير كالواقدي أن كثر آل أبي الحنفية عظيم، فقد كان الحلبي في أول الأمر في مسك حنبل، فلما غلر جعلوا في مسك ثور، ثم في مسك حنبل، وكان ذلك الحلبي يكون عند الأكابر من آل أبي الحنفية، وكانوا يُعبرونه العرب<sup>(٤)</sup>.

ولما انتقلت قرينة نفاذ وإعلاجه، غلب على الظن احتمالهم له، فمَسَّهُم الزُّبَيْرُ بِشَرٍّ مِنَ الْعَذَابِ.

(١) إخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٣٧/٩).

(٢) إخرجه أبو داود (٣٠٠٦). (٣) مصنف الواقدي (٦٧١/٢).

من مقاصد الجهاد: علو المؤمنين، وإنعاش غبط قلوبهم:

قوله تعالى: ﴿وَنُفِثَ سُدُودٌ قَرِيبٌ قُرْبِهِمْ ۝ وَيَذُوبُ قَلْبُ مُؤْمِنٍ﴾.

في هذه الآية: دليل على اعتبار انتصار المؤمنين لأنفسهم ونشقيهم من عدوهم، وأن ما في قلوبهم من غبطة، وما في نفوسهم من ألم: لهم أن ينصبروا له، لكنه يكون تابعا لا أصلا في ابتداء قتال، لأن القتال لمحرو الثَّقَلَيْنِ للنفس وإنعاش الغبط من القلب قتال لغير الله، وهو من الحبيبة الجاهلية، ويستثنى من ذلك انتقام ولي الدم من القتال، في تفصيل محله كتب القصاص.

والمراد بالآية: أن الله جعل مرضى النفوس من عدو الله وعدوها، وقبض القلوب عليه - بابا جائزا لاستعمال قوة أشد، وإنزال باسي أعظم فيهم، وجواز دعوة الإمام الجند والجيش للانتصار لله ودينه، ثم لذلك؛ وذلك أن نفوس المؤمنين لله، فهي تابعة في حميتها لوليها، ولكنها لا تستغل عنه، وهو يستغل عنها عند مخالفة النفوس له، فما كل ما تريكه النفس: حقا؛ فقد تهوى الباطل وهي مؤمنة.

وأصل القتال لإحلال كلمة الله، ولكن من أدركته الحبيبة من عدو الله وعدوه حينما يجرحه أو يقتل ولده أو والده، فيشتد حزمه لقتال العدو والإيمان فيه، فذلك ليس بعلوم؛ لأنه ليس إنشاء للقتال، بل توبة له، فقد جعل الله أصل إنشاء القتال له في قوله: ﴿وَيَقِيلُ لَكُمْ سُبْحَانَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 193]، ولي الحديث: (مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ فِي الْعَالَمِ، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ) (١).

(١) أمزجه البخاري (١٢٣)، ومسلم (١٩٠٤).

ويدل ذلك على أَنَّ الْمُسْلِمِينَ إِنْ اختلفوا في مسألة تَحْتَلُّ فَوَاقِي مُتساوَيْن في الشرع: أَنَّ لَهُمْ أَنْ يُرْجَحُوا مَا تَشْفَى بِهِ نَفْسُهُمْ، وَتَلْغَبَ بِهِ غَيْظُ قُلُوبِهِمْ؛ بِاختلفائِهِمْ فِي تَعْيِينِ الْمَصْلُوحِ مِنْ قَتْلِ الْأَسْرَى وَفِي قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى عَدُوِّهِمْ غَيْظًا؛ فَلَهُمْ تَرْجِيحُ قَتْلِهِمْ عَلَى بُدَائِهِمْ؛ تَحْقِيقًا لِمَصْلُوحِ اعْتِبَارِهَا اللَّهُ، وَهِيَ كَقَابِ الْغَيْظِ وَثِقَاءِ الطَّيْسِ.

ولو لم يَحْتَزْ ذَلِكَ مَعْتَبَرًا فِي الشَّرِيعَةِ، لَمْ يَذْكُرْهُ اللَّهُ فِي الْآيَةِ مَعْتَبَرًا بِهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَكِنَّهُ يَكُونُ فِي مَوْضِعِهِ نَاهِيًا لَا مَتَّبِعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

\* \* \*

**قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِن كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي آثَارِهِمْ خِلَافٌ﴾**  
 (التوبة: ١٧).

لَمَّا مَنَعَ اللَّهُ الْمُشْرِكِينَ مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، لَمْ يَحْتَجْ مِنْهُمْ عِمَارَةٌ سِوَا بَعَادَةِ أَوْ تَشْيِيدٍ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِهِ؛ فَقَدْ مَنَعَهُمُ اللَّهُ مِنْ دُخُولِ الْحَرَمِ، فَضَلَّ عَنْ الْعِبَادَةِ فِيهِ بِحُجٍّ وَغُفْرَةٍ وَاعْتِكَافٍ وَبِقَايَةِ حَاجٍ.

وَقَدْ قُسِّرَتِ الْوَسَارَةُ لِلْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِمَعْنِيَّتَيْنِ:

الْمَعْنَى الْأُولَى: عِمَارَتُهُ بِالْعِبَادَةِ؛ مِنْ صَلَاةٍ وَطَوَافٍ وَاعْتِكَافٍ وَصَفَقَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

الْمَعْنَى الثَّانِي: عِمَارَتُهُ بِتَشْيِيدِهِ بِالْبِنَاءِ وَالْفَرْشِ وَالتَّطْيِيفِ وَالتَّطْيِيفِ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ وَهَذِهِ عِبَادَةٌ.

وَلَكِنَّ الْمَعْنَى الْأُولَى أَخْصَصُ مِنْ جِهَةِ كَوْنِ عِبَادَةِ مُحَصَّنَةٍ؛ فَإِنَّ الْعِمَارَةَ بِالصَّلَاةِ وَالطَّوَافِ لَا تُسَمَّى عِبَادَةً إِلَّا إِنْ كَانَتْ مِنْ مَوْحِدٍ، وَأَمَّا تَشْيِيدُهُ وَبِنَاؤُهُ، فَقَدْ يَصِحُّ أَنْ يَقُومَ بِهِ كَافِرٌ وَيُسَمَّى مَسْجِدًا، كَمَا لَوْ

اسْتَوْجِرَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَكِنَّ اللَّهَ لَمَّا مَنَعَ مِنْ دُخُولِ الْمُشْرِكِينَ لِلْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، لَمْ يَبَيْعْ مِنْهُمْ جِمَارَةً بِالْمَعْنَى جَمِيعًا.

**جِمَارَةُ الْكَافِرِ لِلْمَسْجِدِ يُقْبَرُ أَوْ يُمَالِه:**

الْأَصْلُ: أَنَّ الْمَسْجِدَ لَا يُمْسَرُّهَا بِالْبِنَاءِ وَالْعِبَادَةِ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ، لِمَا هِيَ الْأَمْرُ: ﴿لَمَّا يَمَسُّ مَا فِي الْأَرْضِ اللَّيْلُ فَاصْتَأْذِنُوا رَبَّهُمْ وَالْيَوْمَ الْأَخِيرُ﴾ [التوبة: ١٨]، وَهَذَا مَا تَجَرَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَخُلَفَاؤُهُ مِنْ بَعْدِهِ، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ الْمَدِينَةَ، لَمْ يَشْرُقْهُ فِي بِنَاءِ مَسْجِدِهِ مُشْرِكٌ وَلَا يَهُودِيٌّ، مَعَ كَوْنِهِمْ فِي الْمَدِينَةِ كَثِيرًا أَوَّلَ الْهَجْرَةِ.

وَإِذَا وَجَدَ الْمُسْلِمُونَ قُدْرَةَ بِنَائِهِ وَمَالًا لِبِنَاءِ مَسَاجِدِهِمْ، ثَمَرَةً لَهُمْ الْإِسْتِعَانَةُ بِبَيْتِ كَافِرٍ وَمَالِهِ فِي بِنَائِهَا، حَتَّى لَا يَكُونَ لِلْكَافِرِ عَلَيْهِمْ وَعَلَى مَسَاجِدِهِمْ بَدٌّ وَبِئْسَ، وَلَا تَكُونَ لَهُمْ بَدٌّ خَلَا عَلَى الْإِسْلَامِ.

وَإِذَا عَجَزَ الْمُسْلِمُونَ عَنِ الْقِيَامِ بِتَشْجِيدِهِمْ بِأَنْفُسِهِمْ وَبِعَالِيهِمْ، فَلَهُمْ الْإِسْتِعَانَةُ بِكَافِرٍ أَوْ يُمَالِهَ عَلَى بِنَائِهِ؛ وَهَذَا يَكُونُ كَثِيرًا فِي الْبُلْدَانِ الَّتِي يَحْكُمُهَا نَصَارَى أَوْ مُشْرِكُونَ، وَيَكُونُ الْمُسْلِمُونَ فِيهَا قَلَّةً، فَتَقُومُ تِلْكَ الدُّوَلُ بِإِعْطَاءِ مَنَاحٍ وَأَرَاضٍ تُقَامُ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدُ، أَسْوَأُ بِتَعَابِدِ أَهْلِ الْأَدْيَانِ، فَإِنْ عَجَزُوا عَنِ الْقِيَامِ بِذَلِكَ بِأَنْفُسِهِمْ، جَازَ لَهُمْ قَبُولُ ذَلِكَ، وَقَدْ فَتَحَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ وَقَدْ كَانَتْ الْكُفَّةُ قَدْ هُلِمَتْ مَرَاتٍ لِمَنِ الْجَاهِلِيَّةُ وَبَنَاهَا الْمُشْرِكُونَ، فَلَمْ يَنْقُضْ مَا فَعَلُوهُ وَلَمْ يَذْكُرْهُ بَعْضُهُمْ لِأَنَّهُ كَانَ فِي زَمَنِ لَا سُلْطَانَ فِيهِ لِلْإِسْلَامِ، وَلَا تَقُومُ بِيُوتِ اللَّهِ إِلَّا بِذَلِكَ.

وَقَدْ نَصَّ عَلَى جَوَازِ جِمَارَةِ الْمَسَاجِدِ بِمَالِ الْكَافِرِ جَمَاعَةٌ، كَابْنِ مُثَنَّى مِنَ الْحَنَابِلَةِ<sup>(١)</sup>، وَقَدْ قَبِلَ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا مِنَ الْكُفَرَاءِ، وَقَبُولُهَا دَلِيلٌ

(١) «الفرع» (١٠/٣٤٤)، وَالْأَلْبَابُ الشَّرْعِيَّةُ (٣/٤٠٥).

على جعلها وجعل التصرف بها، فما جاز للنبي ﷺ أن يقطعته ويُدخِلَه في جُزْفِهِ لِجَعْلِهِ، جازت عِصَارَةُ المساجِدِ به من باب أولى؛ وذلك أن مثل هذه العِصْيَةِ والهِدْيَةِ لا سُلْطَانُ للكافر بها على المؤمنين؛ بل هي من نالِبٍ قَلْبِهِ ودَلَعٍ شَرِّهِ، وكفاية للمؤمنين.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَعَلْنَا لَكُمُ الْكُفْرَ كَيْدًا وَمَا لَكُمُ لَا تَعْقِلُونَ﴾ أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ الْآيَاتِ بَيِّنَاتٍ لَّئِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ كُنْتُمْ عَلِيمِينَ﴾ (التوبة: ١٢٩).

ذَكَرَ اللهُ ضَلَالَ قُرَيْشٍ وَجَهْلَهُمْ، بِاخْتِلَالِ أُولَوِّيَاتِهِمْ، فَأَعْرَاضَهُمُ الشَّيْطَانُ بِأَعْمَالٍ صَالِحَةٍ يَقَعْلُونَهَا لِيَسْتَرَّ عَلَى نَفْسِهِمْ شِرْكُهُمْ وَكُفْرَهُمْ بِاللَّهِ، فَاغْتَرُّوا بِسَفَاوَةِ الْحَاجِّ وَبِنَاءِ الْكَعْبَةِ وَتَشْيِيدِهَا؛ وَهَلَا الْقَلْبُ مِنَ التَّلْبِيسِ يَلْحَقُ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ؛ إِذْ يَقَعُ فِي خَيَالِ الشُّرْكِ، وَيَقْرُونَ بِعَمَلِ صَالِحٍ؛ مِنْ صِلَةِ رَحِمٍ، وَإِطْعَامٍ وَسَفَاوَةٍ، وَكِفَالَةِ يَتِيمٍ وَأَرْمَلَةٍ، فَيَقْنَنُ أَنَّهُ عَلَى خَيْرٍ وَحَقٍّ، وَكُلُّ أَعْمَالِهِ تِلْكَ لَا يَقْبَلُهَا اللهُ وَلَا يُثَبِّتُ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ وَرَأَاهُ؛ مِنْهَا حَذُّ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿مَثَلُ مَا يُكْفَرُونَ فِي قُلُوبِ الْكُفَرَةِ أَكْثَرُ مِنْ مِثْلِ مَا يُكْفَرُونَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (النساء: ١٥٧).

خَطَرُ الْجَهْلِ بِمَرَاتِبِ الْأَعْمَالِ:

وَاخْتِلَالُ مَرَاتِبِ الْعَمَلِ الصَّالِحِ عِنْدَ الْكَافِرِ وَالْمُسْلِمِ بَعْدَهُ وَاسْتِدْرَاجُهُ فِي الْغَيِّ وَالْبَاطِلِ:

أَمَّا الْكَافِرُ: فَيَغْتَرُّ بِكُفْرِهِ وَيُسَلِّوْهُ مَا يَعْمَلُهُ مِنْ عَمَلٍ صَالِحٍ فِي الظَّاهِرَةِ، وَلَا يَجِدُ مِنْهُ فِي الْآخِرَةِ شَيْئًا.

وأما المسلم: فإما أن يقع في مفضولاتٍ يُشغَلُ عن فاضلاتٍ، وهذا أخفُّ، وإما أن يقع في مستحباتٍ تُفَرِّقُ فِرْكَ الواجباتِ، وقد يتركُ مكروهاتٍ؛ يُظَنُّ أَنَّهُ وَرَعَ، وهو واقعٌ في محرماتٍ، ويعظمُ استدراجُ المسلم في ذلك بمقدار نصيبه من الجهلِ بتفاضلِ الأعمالِ، وحُفْلَتِهِ عن عواقبِ الأعمالِ، وأحقرُ ذلك عالمٌ يشغلُ الناسَ بمفضولاتٍ، والناسُ في سُكْرِ الشوقياتِ والمُهْلِكَاتِ؛ كالشُرَكِيَّاتِ والبدعِ والمعاصي؛ ولهذا كان أكملُ العلمِ هو العلمُ بمراتبِ الأعمالِ فيما بينها وتفاضلِها؛ سواءَ كانت خيراً أو شراً، وأما تمييزُ الخيرِ من الشرِّ، فهو سهلٌ على كلِّ عاقلٍ.

ومن هذا الباب دخلَ الضلالُ على كثيرٍ من بني آدم؛ فظنوا أنهم أتوا بأعمالٍ عظيمةٍ سبقوا الناسَ بها، وغرهم الشيطانُ أنهم احتسبوا بها، وغفلوا عن الكفرِ والشركِ الذي وقعوا فيه، وهو يُبْطِلُ كُلَّ أعمالِهِمْ تلكَ؛ كما رَوَى الطبريُّ، عن عليٍّ، عن ابنِ عباسٍ؛ قال في قوله: ﴿لَيْسَ بِنُوحٍ نَذِيرٌ وَمَا كَانَ لِلْأَنْبِيَاءِ أَنْ يَتَنَفَّسُوا فِي أَعْيُنِنَا﴾: «لَيْسَ بِنُوحٍ نَذِيرٌ» يعني: أن ذلك كان عيباً المطلبِ حينَ أُبْرِزَ يومَ بدرٍ؛ لَيْسَ كُنْهُمُ سَبَقْتُمُونَا بِالْإِسْلَامِ والهجرةِ والجهادِ، لقد كُنَّا نَعْمُرُ المسجدَ الحرامَ، ونُسْقِي الحاجَّ، ونُعَلِّقُ العاني؛ هَذَا اللَّهُ، ﴿لَيْسَ بِنُوحٍ نَذِيرٌ﴾، إلى قوله: ﴿وَلَا أَقْبَلُ مَا كَانَ فِي الشِّرْكِ﴾<sup>(١)</sup>.

ومن هذا الباب أيضاً وقعَ الناسُ على العائِثَةِ في تمييزِ الظالمينَ والمنافقينَ من الصادقينَ؛ فيروْنَ أحادَ أعمالِ البرِّ للمنافقينَ والعائِثِينَ من صدقَةٍ وسُفْيَا وعمارَةِ المساجدِ، ويُعَفِّلُونَ عما هم عليه من محادِّثٍ أو من كُفْرٍ وشِرْكِ وسُفْهَةٍ وحُلْمٍ وتغْيٍ، والعالمُ العارِفُ يُدَوِّكُ مقامَ الضلالاتِ

في مُقَابِلِ الْهَدَايَاتِ، وَالْمَعَاصِي فِي مُقَابِلِ الطَّاعَاتِ، وَقَدَّرَ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى صِلَتِهِ، وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: فَخَلَّ عِنْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَلَى ابْنِ عَامِرٍ بَعُوذَةً وَهُوَ مَرِيضٌ، فَقَالَ: أَلَا تَذْهَبُ اللَّهُ إِلَيَّ يَا بَنُ عَمْرٍو؟ قَالَ: إِنِّي سَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ بَلْعَرٍ طَهُورٍ، وَلَا صَلَاةُ مَنْ خُلُولٍ)، وَكُنْتُ عَلَى الْبُضْرِ<sup>(١)</sup>.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَعْتَابُهَا الْيَوْمَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ لَكُمْ الشُّرُكُوتُ لَكُمْ فَلَا يَقْبَلُوا السَّجْدَ الْحَرَامَ بِمَا عَلَيْهِمْ هَكَذَا وَإِنْ يَنْقُضُوا حِلَّةَ قَسْوَى يَتْرِكُكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ كَذِبًا لَكَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ حَكِيمٌ﴾ (النساء: ١٢٨).

### نَجَاسَةُ الْكَافِرِ مُتَقَبَّحَةٌ:

فِي هَذَا: بَيَانٌ لِنَجَاسَةِ الْمُشْرِكِينَ، وَلَكُنْهَا نَجَاسَةً دِينِيَّةً وَعَقِيدِيَّةً، لَا نَجَاسَةً جَسَدِيَّةً وَبَدَنِيَّةً، عِنْدَ عَامَّةِ السَّلَفِ، خِلَافًا لِلْحَسَنِ؛ فَقَدْ قَالَ: «لَا تُصَافِيهِمْ»، فَمَنْ صَافَاهُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ، رَوَاهُ عَنْهُ أَشْعَثُ بْنُ سَوَّارٍ، عِنْدَ الْقُتَيْبِيِّ<sup>(٢)</sup>.

وَكَانَ قِتَادُ يَجْعَلُهَا مُتَعَلِّقَةً بِالْجَنَابَةِ<sup>(٣)</sup>، وَأَنَّهُمْ لَا يَتَفَصَّلُونَ، وَلَكِنْ هَذَا لَا يَرْتَفِعُ لَوْ أَنَّ كَافِرًا اخْتَسَلَ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ خُلِقَ بِشِرْكِهِ لَا بِجَنَابَتِهِ، بِخِلَافِ الْمُسْلِمِ؛ فَهُوَ مُنْعَوٌّ مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ لِجَنَابَتِهِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا جُنَا إِلَّا عَاطِي سَبِيلٍ﴾ (النساء: ٤٣)، وَأَمَّا الْمُشْرِكُ، فَخُلِقَ بِشِرْكِهِ: ﴿إِنَّكَ الْكَاذِبُ لَكُمْ فَلَا يَقْبَلُوا السَّجْدَ الْحَرَامَ﴾، وَالْجَنَابَةُ لَا تُنْقَلُ الْحُكْمُ فِي الْبَدَنِ مِنْ طَاهِرٍ إِلَى نَجِسٍ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٢٤).

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ (٣٩٩/١١).

(٣) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ (٣٩٧/١١)، وَتَفْسِيرُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (١٧٧٥/٧).



### عُثِّلَ الْكَافِرُ عِنْدَ إِسْلَامِهِ:

ولا إشكال في استحباب اغتسال الكافر عند إسلامه، وقد اغتسل ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ عند إسلامه، ولا يثبت دليل صريح في أمر الكافر عند إسلامه بالغتسل، وأما ما جاء من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِثُمَامَةَ بْنِ أَثَالٍ فَبَثَّ بِهِ إِلَى حَاتِلِ أَبِي ظَلْحَمَةَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَغْتَسِلَ، فَالْغَتَسَلَ، وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (لَقَدْ حَسُنَ إِسْلَامُ أَهْلِيكُمْ) - فلا يصح الأمر فيه؛ فقد أخرجه عبد الرزاق؛ من حديث عُبَيْدِ اللَّهِ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنَيْ عُمرَ، عن سَعِيدِ الْقَطِرِيِّ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ؛ بِهِ <sup>(١)</sup>.

ورواه عبد الرحمن بن مهدي <sup>(٢)</sup>، ومروّج <sup>(٣)</sup>، عن عبد الله بن عمر القُتَيْبِيِّ؛ بِهِ، بِخَبَرِهِ، وليس فيه الأمر بالاغتسال؛ وهو الضَّوَابُ.

وليس في شيء من طرق الحديث عن القُتَيْبِيِّ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ ثُمَامَةَ بِالْاِغْتِسَالِ، وَإِنَّمَا هُوَ قَعْلَةٌ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ؛ هَكَذَا رَوَاهُ الثَّقَاتُ مِنْ أَصْحَابِ سَعِيدِ الْقَطِرِيِّ؛ كَاللَّيْثِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقُتَيْبِيِّ، بِهِ؛ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، عَنْ اللَّيْثِ، بِهِ <sup>(٤)</sup>، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنِ الْقُتَيْبِيِّ، بِهِ <sup>(٥)</sup>.

وأما ما جاء عن قيس بن عاصم؛ أَنَّهُ اسْلَمَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَمِذْرٍ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَهْلُ السُّنَنِ؛ مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ،

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٩٨٢٤) و(١٩٢٢٦).

(٢) أخرجه أحمد (٣٠٤/٢). (٣) أخرجه أحمد (٤٨٣/٢).

(٤) أخرجه البخاري (٤٣٧٢)، ومسلم (١٧٦٤).

(٥) أخرجه مسلم (١٧٦٤) (٦٠).

عن الأغر بن الصباح، عن خليفة بن حصين، عن جده قيس بن عاصم،  
به<sup>(١)</sup>.

واختلف فيه على سُفْيَانَ؛ فرواه عنه هكنا ابنُ مَهْدِيٍّ، ويحيى بنُ  
سعيد الطَّنَّان، ووكيع بنُ الجَرَّاح، وأبو عاصم، وعبدُ الرزَّاق، ومحمد بنُ  
كثير القُتَيْبِي، وأبو عامر.

وله وجهٌ آخرٌ عن وكيع بنِ الجَرَّاح؛ رواه أحمدٌ في «مُسْنَدِهِ»  
فقال: حَدَّثَنَا وكيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عن الأغرِّ الجَنْدَرِيِّ، عن خليفة بنِ  
حُصَيْنٍ بنِ قيس بنِ عاصم، عن أبيه، عن جده<sup>(٢)</sup>.

ورواه قيسُ بنُ عُفَيْة، عن سُفْيَانَ؛ وثله؛ أخرجه البيهقي<sup>(٣)</sup>.  
وأبوهُ لا يَمُرُّ، وخليفة لم يَسْمَعْ من جده، وروايته عنه أصحُّ.  
والحديث في كلا الطَرَفَيْنِ ضعيفٌ.

وجاء في البابِ أحاديثٌ فيها الأمرُ بالاغتسال؛ من حديث  
منصور بنِ عمار، عن معروفٍ أبي الخطاب، عن وإثلة بنِ الأسقع؛ قال:  
لَمَّا أَسْلَمْتُ، أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فقال لي: (الْحَقِيلُ يَمْنُو وَيَمُذِرُ، وَأَخْلَقُ  
عَنْكَ شَمْرَ الْكُفْرِ)؛ أخرجه الطبراني<sup>(٤)</sup>، ومنصور بنُ عمار لا يُحْتَجُّ به مع  
صُلَاحِد، ونفَرَةُ بالرواية عنه ابنُ سُلَيْمٍ، وهو لَيْسَ بالحديث، وحديثُه هذا  
مَنْكُورٌ.

وعند الطبراني أيضاً؛ من حديث قتادة بن الفضل، عن أبيه، حَدَّثَنِي

(١) أخرجه أحمد (٦١/٥)، وأبو داود (٣٥٥)، والترمذي (٦٠٥)، والنسائي (١٨٨).

(٢) أخرجه أحمد (٦١/٥).

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/١٧٦).

(٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (٨٨٠).

هشام بن قتادة، عن أبيه؛ بمعنى حديث وإثله<sup>(١)</sup> وهو مُسْتَلْسَلٌ بالتجاءيل. ولكنه لا يثبت دليلٌ صريحٌ في أمر الكافر بذلك، وقد ذهب مالك وأحمد؛ إلى إيجاب اغتساله، واستحبة الشافعي ولم يؤجبه، وروى ابن وهب عن مالك: أنه لا يعرف القتل.

ومن تأمل الصحابة وحالهم، وجد أنه لم يؤخذ في الإسلام ويُلغ قبل وفاة النبي ﷺ إلا نفرٌ قليل، ومن كان على جاهليةٍ ودخل الإسلام، لو كان الاغتسال واجباً، لكان عليهم جميعاً، أو على عائتهم، وينبغي يفتل هذا أن ثبت به النص وشبهه، والوفود الذين جازوا ليُغسلوا ويُلغوا لم يؤمروا بشيء من ذلك، ولو أمروا، فهو أبقي في أذهابهم وأولى بالدخول؛ لأن النص يحفظ أول ما يؤمر به الإنسان عند تحريره.

ولا أعلم فيه شيئاً يصح عن أحد من الخلفاء الراشدين وفقهاء الصحابة؛ أنه أمر داخل الإسلام أن يغتسل.

قوله تعالى: ﴿فَلَا يَغْتَرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَدَ عَلَيْهِمْ عَظَاءٌ﴾:

### حكم دخول الكافر للمسجد:

ويؤفق العلماء على حرمة الإقامة للكافر في المسجد الحرام؛ فلا يُتخذ سَكَنًا ومقامًا كسائر الأراضي؛ لظاهر الآية، وأما جلالتهم في مرور الكافر وحُجُوبه، وأكثر السلف والفقهاء على المنع، وقد جوز أبو حنيفة دخول النمر.

وللمسجد الحرام تعظيمٌ وعصيةٌ ليست لغيره من المساجد في الأرض؛ وذلك لأن فيه منابك وعبادة لا تصح في غيره، ولأنه معظم عند كثير من أهل الكتاب والمشركين بخلاف مسجد المدينة، ولهم فيه

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٤/١٩) (٢٠).

مطمع ورغبة في إظهار العباد، فَمُتُّوا مِنْ ذَلِكَ وَشَدَّ عَلَيْهِمْ، فَجَاءَتْ  
الْآيَةُ بِالنَّصِّ عَلَيْهِ بِالتَّحْرِيمِ، وَلِأَنَّهُ قِيلَ لِلْمُسْلِمِينَ، وَالْحَدَّثُ فِيهِ لَيْسَ  
كَغَيْرِهِ، فَوَجِبَ مِيبَاتُهُ وَتَعْظِيمُهُ.

وَاجْتَلَيْتُ فِي تَعْمِيمِ النَّهْيِ عَلَى سَائِرِ مَسَاجِدِ الْأَرْضِ، وَبِالتَّعْمِيمِ قَالَ  
عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَمَالِكٌ؛ فَقَدْ رَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو، أَنَّ  
عَمْرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ: أَنِ امْتَنُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ دُخُولِ مَسَاجِدِ  
الْمُسْلِمِينَ؛ وَاتَّبَعَ فِي نَهْيِهِ هُوَ اللَّهُ، ﴿لَكُمُ الشِّرْكَاتُ كُفْرًا﴾<sup>(١)</sup>.

وَلَمْ يُقَلِّ بِالتَّعْمِيمِ الشَّافِعِيُّ وَجَمَاعَةٌ؛ فَقَدْ أَجَازَ الدُّخُولَ بِإِذْنِ  
الْمُسْلِمِينَ.

وَالْأَصْلُ: أَنَّ عَائَةَ الْمَسَاجِدِ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا مُسْلِمٌ، مَا لَمْ تَكُنْ  
حَاجَةً؛ وَذَلِكَ لِأَمْرِ عَقْدٍ:

مِنْهَا: أَنَّ الْمَسَاجِدَ بَيْوتُ اللَّهِ، وَبِوُثَّةُ لَا يَقْمَرُهَا مَنْ لَا يَحْتَسِبُ،  
وَحَتَّى لَا يَخْتَلِطَ الْإِسْلَامُ بِغَيْرِهِ مِنَ الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ، كَانَ الْأَصْلُ مَنَعُ  
الْمَشْرِكِ مِنْ دُخُولِ الْمَسَاجِدِ؛ بِخِلَافِ الْحَاجَةِ الْعَارِضَةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ  
عِمَارَتَهَا مِنْ غَيْرِ أَعْلَاهَا يُخَالِفُ الْمَقْصُودَ مِنْ بَنَائِهَا.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْإِذْنَ بِدُخُولِ الْمَشْرِكِينَ لِلْمَسَاجِدِ، وَجَعَلَ ذَلِكَ أَصْلًا  
كَدُخُولِ الْمُسْلِمِينَ؛ يُذْهِبُ فَضْلَ الْمَسَاجِدِ الَّذِي اخْتَصَّتْ بِهِ عَنْ بَقَاعِ  
الْأَرْضِ؛ كَمَا فِي مُسْلِمٍ؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ ﷺ: «أَحَبُّ الْبِلَادِ  
إِلَى اللَّهِ تَسَاجِدُهَا، وَأَبْلَسُ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ أَسْوَاقُهَا»<sup>(٢)</sup>؛ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ  
الْمَسْجِدِ وَالسُّوقِ، وَإِنَّمَا اخْتَصَّتِ الْمَسَاجِدُ بِالْفَضْلِ؛ لِإِعْتِنَاصِ  
الْمُسْلِمِينَ بِهَا، وَلِإِعْتِنَاصِهَا مِنْ جِهَةِ الْأَصْلِ بِالْعِبَادَةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ دُخُولَ  
الْكَافِرِينَ إِلَيْهَا يَجْعَلُهُمْ يَفْعَلُونَ مَا يَشَاؤُونَ مِنَ اللَّغْوِ وَالْحَدِيثِ، وَلَا

(٢) - أخرجه مسلم (٦٧١).

(١) - تفسير الطبري (١١/٣٩٨).

يُفَرِّقُونَ بَيْنَ حَلَالٍ وَحَرَامٍ، وَلَا بَيْنَ إِيْمَانٍ وَلَا كُفْرٍ، فَيَفْعَلُونَ مَا يَفْعَلُونَهُ فِي سَوَاقِهِمْ.

ومنها: أَنَّ اللَّهَ جَمَلَ لِزَوَائِرِ بَيْنِهِ فَضْلًا وَمَنْزِلَةً، وَيُرَوِّى أَلْهَمَ زَوَارُهُ وَشَبُوهَهُ وَأَعْلَهُ، وَأَلْهَمَ يَبُوءُ الْمُتَّقِينَ، وَإِذَا اعْتَادَ الْمَشْرُوكَ قَضَى الْمَسْجِدَ، التَّبَسَّ هَذَا الْفَضْلُ وَاعْتَلَّظَ بِمَنْ لَا يَسْتَحِقُّهُ، وَقَدْ صَحَّ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ الْأَرْدَوِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ الْمَسَاجِدَ يُبُوءُ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ، وَإِنَّهُ لَحَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكْرِمَ مَنْ زَارَهُ فِيهَا)<sup>(١)</sup>.

وَمَنْ اعْتَادَ دَعْوَى الْمَسْجِدِ يُشْهَدُ لَهُ بِالْإِيْمَانِ؛ وَهَذَا ظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَرْ سَكِرَةً لِّأَنَّ مِنْكُمْ قُلُوبٌ﴾ [التوبة: ١١٨]، وَيُرَوِّى فِيهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ ﷺ: (إِذَا زَارْتُمُ الرَّجُلَ بِعَقْدَةِ الْمَسْجِدِ، فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيْمَانِ)، ثُمَّ تَلَا قَوْلَهُ: ﴿إِنَّمَا يَسْتَرْ سَكِرَةً لِّأَنَّ مِنْكُمْ قُلُوبٌ﴾ [التوبة: ١١٨] أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ<sup>(٢)</sup>.

ومنها: أَنَّ الْمَسَاجِدَ مَخْتَصَّةٌ بِوَحْشَتِهَا مِنَ الشَّيْطَانِ، وَشُهُودِ الْمَلَائِكَةِ فِيهَا لَيْسَ كَغَيْرِهَا؛ وَتِلْكَ لِفَضْلِ الْمَكَانِ وَفَضْلِ عُتَابِهِ، وَقَدْ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَغْفَلٍ: «ثُمَّ تَلَا قَوْلَهُ أَنَّ الْمَسْجِدَ جِئْتُ خَصِيمٍ مِنَ الشَّيْطَانِ» رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(٣)</sup>.

وقد جَمَعَهَا النَّبِيُّ ﷺ مَلِجًا الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الشَّيْطَانِ؛ كَمَا رَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ؛ مِنْ حَدِيثِ شُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (إِنَّ الشَّيْطَانَ وَلَّى الْإِنْسَانَ عِلَاقَ الْعُتَمِ، يَأْخُذُ الشَّاةَ الْقَامِيَةَ وَالنَّاجِيَةَ؛ فَيَأْكُمُ وَالشَّعَابَ،

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمَوْصُفَى» (٢٠٥٨٤).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٧٦/٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٠٩٣)، وَابْنُ مَاجَةَ (٨٠٢).

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَوْصُفَى» (٣٤٦١٣).

وَعَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ وَالْقَائِمَةِ وَالْمَسْجِدِ<sup>(١)</sup>.

ودخول الكافر المسجد على سبيل الاعتراضي:

وأما دخول الكافر على سبيل الاعتراضي والحاجة: كأن يُحْسَنَ في موضع لا يَنْجُسُ المسجد، أو يُدْخَلُ لِدَعْوَتِهِ إِلَى الْإِسْلَامِ، أو لِيَعْمَلَ ضَنْعَةً فِي الْمَسْجِدِ لَا يُحْسِنُهَا إِلَّا هُوَ، فَلَا حَرَجَ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ أَدْخَلَ النَّبِيُّ بَعْضَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى مَسْجِدِهِ جَمَاعَةً وَمُتَفَرِّقِينَ؛ كَمَا أَدْخَلَ ثُمَامَةَ بْنَ أَدَا، وَوَقَدْ تَغَيَّبَ وَتَجَرَّأَ، وَدُيِّيَ عَنِ الْحَسَنِ؛ أَنَّ وَفْدَ ثَقِيفٍ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَضَرَبَ لَهُمْ قَبَّةً فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَوْمٌ مُشْرِكُونَ؟ فَقَالَ: (إِنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ عَلَيْهَا مِنْ أَتَجَاسِي النَّاسِ شَيْءٌ؛ إِنَّمَا أَتَجَاسَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ)؛ رَوَاهُ ابْنُ شَبَّةٍ فِي «تَارِيخِ الْمَدِينَةِ»<sup>(٢)</sup>.

حدود الحرم وتضميف العبادة فيه:

وكل ما كان يَحْرُمُ فِيهِ الضَّيْدُ، وَغَضْدُ الشَّجَرِ، فَهُوَ حَرَمٌ، وَالْكَعْبَةُ وَمَا حَوْلَهَا أَعْظَمُ وَأَشَدُّ؛ لِكُونِهَا أَقْرَبَ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي حُرِّمَ لِأَجْلِهِ حَرَمٌ مَثَلُهُ؛ فَإِنَّمَا كَانَ الْحَرَمُ حَرَمًا لِأَجْلِ الْكَعْبَةِ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ كَعْبَةً، لَمْ يَكُنْ فِي مَثَلِهِ حَرَمٌ، وَلَئِنْ مَا حَوْلَ الْكَعْبَةِ مَوْضِعٌ لِعِبَادَاتٍ لَا تُوجَدُ فِي سَائِرِ مَسَاجِدِ مَثَلُهُ؛ كَالطُّوَافِ وَتَقْيِيلِ الْحَجَرِ وَاسْتِلَامِ الرُّكْنَيْنِ، وَيَخْتَصُّ بِالتَّطَهِيرِ أَعْظَمُ مِنْ غَيْرِهِ.

وقد عُدَّ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ هُوَ الْحَرَمُ كُلُّهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ يُطَلِّقُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَيُرِيدُ بِهِ مَوَاضِعَ غَيْرَ الْكَعْبَةِ؛ كَمَا أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ مِنْ بَيْتِ أُمِّ هَانِئٍ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿شَبَّحُوا اللَّهَ أَلَّا يُرَى شَيْءٌ مِنْهُ إِلَّا رَأَى السَّجْدَ أَكْثَرُ الْأَنْفُسِ﴾

(١) أخرجه أحمد (٢٣٧/٥).

(٢) «تاريخ المدينة» (٢/ ٥١٠).

(الاسراء: ١)؛ لَأَنَّ بَيْتَهَا فِي حَرَمٍ مَكَّةَ، وَلَكِنْ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» أَنَّهُ أُسْرِيَ بِهِ ﷺ مِنَ الْجَنْجَبِ، قَالَ: (بَيْتُنَا أَنَا فِي الْحَطِيمِ - وَزَيْنَا قَالَ: فِي الْجَنْجَبِ - مُضْطَرِبًا، إِذْ أَتَانِي آتٍ<sup>(١)</sup>)، وَكَذَلِكَ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَنْ فِعْلِ كُفَّارٍ قَرِيشٍ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ: «وَالْتَجِدُوا الرُّكُوعَ وَالرَّكْعَةَ أَفْلَوْهُ وَنَدَّ» (البقرة: ٢١٧)، وَفَرِيشٌ فَصَدَّتْ إِخْرَاجَهُمْ مِنْ مَكَّةَ، وَلَمْ يَقْضُوا إِخْرَاجَهُ مِنْ مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ فَحَسَبَ، وَلَوْ أَرَادُوا الْبَقَاءَ فِي حَرَمٍ مَكَّةَ، لَمْ يَأْذَنُوا لَهُمْ وَلَقَتْلُوهُمْ.

وَالصَّلَاةُ فِي حَرَمٍ مَكَّةَ كَلَّهُ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ بِلا خِلَافٍ، وَلَكِنْ الْخِلَافُ إِنَّمَا هُوَ فِي دُخُولِ جَمِيعِ مَا فِي الْحَرَمِ مِنَ الْمَسَاجِدِ وَالْأَوْدِيَةِ فِي التَّضَعِيفِ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ بِحَرِصُونَ عَلَى الصَّلَاةِ فِي الْحَرَمِ؛ فَنِي صَلَاحِ الْحَتِيبَةِ ضَرَبَ قَبْلَهُ فِي الْجِلِّ وَكَانَ يُصَلِّي فِي الْحَرَمِ؛ كَمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ»، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرُوزَ، عَنْ الْيَسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ؛ قَالَ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي الْحَرَمِ، وَهُوَ مُضْطَرِبٌ فِي الْجِلِّ»<sup>(٢)</sup>.

وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ؛ سَمِعَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ مِنَ الزُّهْرِيِّ، وَمَعْنَى اضْطِرَابِهِ فِي الْجِلِّ: أَنَّ خِيَامَهُ مُقَامَةً فِيهِ؛ وَهَذَا ظَاهِرٌ فَعَلِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَمْرُو بْنِ الْعَاصِي، وَلَا تُخَالِفُ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَقَوْلُ عَطَاءٍ، وَلَا تُخَالِفُ لَهُ مِنَ التَّابِعِينَ؛ فَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» مِنْ حَدِيثِ صَمْرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ هَذَلِيلٍ؛ قَالَ: «رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ صَمْرُو بْنِ الْعَاصِي وَتَوَلَّوْهُ فِي الْجِلِّ، وَتَسَجَّدَ فِي الْحَرَمِ»<sup>(٣)</sup>.

وَفِيهِ جِهَالَةٌ؛ لَكِنَّهُ صَحِيحٌ مِنْ وَجْهِ أُخْرَى، وَهَذَا الْمَكَانُ مُوَضَّعٌ

(٢) أخرجه أحمد (٤/٣٢٥).

(١) أخرجه البخاري (٣٨٨٧).

(٣) أخرجه أحمد (٢/١٩٩).

مشهور لعبد الله بن عمرو؛ فقد رواه أبو ثعلبة في «البلية»، عن عبد الله بن بابويه قال: «جئت عبد الله بن عمرو بقرعة، ورأيت قد ضرب لسطاحا في الحرم، فقلت له: لم صنعت هذا؟ قال: تكون ضلالي في الحرم، فإذا خرجت إلى أفلي، كنت في الجبل»<sup>(١)</sup>.

ورواه عبد الكريم الجزري<sup>(٢)</sup> ومنصور<sup>(٣)</sup>، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو وهو صحيح.  
ورواه عنه أيضا عطاء<sup>(٤)</sup>، وغيره.

وقد روى الطبري، عن ابن جريج؛ قال: قال عطاء: «الحرم كله قبله ومسجده» **هـ**، «فلا يقرؤا التسمية الحرام»، لم يكن المسجد وحده؛ إنما عني مكة والحرم؛ قال ذلك غير مرة<sup>(٥)</sup>.

وروى الأزرقي، عن عبد الجبار بن الوزي السخري؛ قال: سمعت عطاء بن أبي رباح يقول: «المسجد الحرام الحرم كله»<sup>(٦)</sup>.

وقد حكى المحب الطبري في «القرى» الاتفاق على أن حرم الحرم ومكة في ذلك سواء<sup>(٧)</sup>، وقد ذكر في «الفروع»<sup>(٨)</sup>: أن ظاهر كلام أصحاب أحمد أنه المسجد خاصة، مع فضل الحرم على الجبل، ورجحه في «الآداب الشرعية»<sup>(٩)</sup>.

والأظهر: عموم ذلك في الحرم كله، وأما قوله ﷺ: (صلاة في

(١) حلية الأولياء (١/٢٩٠).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨٨٧٠).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤٠٩٦).

(٤) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (١٧٩/٤).

(٥) قصص الطبري (١/٣٩٨). (٦) «أخبار مكة للأزرقي» (٢/٦٢).

(٧) «القرى» لقاصد أم القرى (ص ٦٥٨). (٨) «الفروع» (٢/٤٥٦).

(٩) «الآداب الشرعية» (٣/١٢٩).





### تأخرُ نزولِ الجزية:

ولم يأمر الله نبيه بأخذ الجزية إلا متأخراً، وذلك بعدَ شدِّ التمسُّكِ وظهورِ القوةِ والعَلْيَةِ، وذلكَ شِبةً بأمرِ الأُمرى، فقد كان اللُّؤْمُ في أوَّلِ الأمرِ على يَدائِهِمْ، حتَّى لا يَرَكْنَ النَّاسُ إلى الدُّنْيَا والدُّخَى والتَّلَذُّذِ بالتَّعْبِيدِ والإماءِ والمالِ؛ فلو لدُنْيَا طَعَمَ إِنْ يَدًا بِأَخْذِهِ السَّالِكُونَ ولم يَدُوتُوا أَمَرَ الشُّدَّةِ، فقد يُصِيبُهُم الرُّمُوكُ والزَّمَنُ وَحُبُّ الدُّنْيَا؛ وهذا مِن أسبابِ تأخيرِ أخذِ الجزيةِ على المؤمنين، مع أنَّ الله أَعْلَى لَهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ الْفَتَانِ وَالْخَرَجِ، لَكِنَّ الْمَالَ مَعَ شِدَّةٍ لَيْسَ كَالْمَالِ مَعَ الرَّاحَةِ، وَكَثْرَةُ الْمَالِ لَيْسَتْ كَقِلَّتِهِ.

ومِن ذلك: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مُنْشَغِلاً بِاسْتِصْوَالِ الْمُشْرِكِينَ بِمَكَّةَ، وَهُمْ أَشَدُّ كُفْراً مِن أَهْلِ الْكِتَابِ، وَإِنزَالِ أَهْلِ الْكِتَابِ عَلَى الْجَزِيَّةِ وَمَنْعِ الْمُشْرِكِينَ مِنْ ذَلِكَ: يُورِثُهُمْ عِتَابًا فَوْقَ عِتَابِهِمْ، فَيُطْغَوْنَ أَنَّهُ يُرِيدُ بِهِمْ اسْتِصْغَارًا وَاحْتِشَارًا لِيُجْلِيَهُمْ، فَهُمْ يُزْعَمُونَ أَنَّهُمْ عَلَى دِينِ إِبْرَاهِيمَ وَلَيْسُوا عَلَيْهِ، فَلَمَّا ارْتَفَعَ صَائِلُ الشُّرَكِ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ أَوْ أَكْثَرِهَا نَزَلَتْ آيَةُ الْجَزِيَّةِ.

وهذه الآيةُ مَخْصُصَةٌ لِعُمُومِ آيَاتِ الْأَمْرِ بِالْقِتَالِ بِإِطْلَاقِ، وَقَدْ نَقَّضَ الْكَلَامُ عَلَى بَعْضِ أَحْكَامِ الْجَزِيَّةِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنًا وَيَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (البقرة: ١٩٣)، وَأَحْكَامِ اخْتِيارِ الْمُشُورِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى تُؤْتُواهُ وَتُؤْتُوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مِمَّا مَنَعَكَ بِهِ وَتُؤْتُوهُمَا حَوْجًا﴾ (الأنعام: ٨٦).

وَإِذَا بَلَغَ أَهْلُ الْكِتَابِ الْجَزِيَّةَ، لَزِمَ الْإِمْسَاكُ عَنْ قِتَالِهِمْ، وَلَيْسَ اخْتِيارُ الْجَزِيَّةِ وَالْقِتَالِ مُحَلًّا تَخْيِيرٍ عِنْدَ قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ لَهُمْ؛ فَفِي «الصَّحِيحِ»: مِنْ حَدِيثِ بَرِيقَةَ، قَالَ ﷺ: «إِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ،

فَأَعْتَبَهُمْ إِلَى ثَلَاثِ عِصَالٍ، ثُمَّ قَالَ: (لَسَلَهُمْ الْجَزْيَةُ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ، لَأَقْبَلَ مِنْهُمْ وَتَحَلَّى عَنْهُمْ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا، فَاسْتَمِرَّ بِأَمْرِ وَلَدَيْهِمْ)<sup>(١)</sup>، فَأَمَرَ بِالْإِسْكَاءِ بَعْدَ ذَلِكَ الْجَزْيَةِ.

وَأَمَّا وَضْعُ عِيسَى لِلْجَزْيَةِ، وَعَدَمُ قَبُولِهِ لَهَا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، كَمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»؛ قَالَ ﷺ: (وَوَضَعَ الْجَزْيَةَ)<sup>(٢)</sup>؛ بِمَعْنَى: لَا يَقْبَلُهَا.؛ فَذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِهِ، وَنَهْيُ التَّخْيِيرِ، مَعَ أَنَّ عِيسَى يَقْضِي بَيْنَ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ لِأَنَّهُ يَنْزُولُ عِيسَى يَنْقُطِعُ إِيمَانُهُمْ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَبَعْدَ ظُهُورِ عِيسَى وَأَمْرِهُ فَإِنَّ مَنْ لَمْ يُجِبْهُ لَيْسَ مُؤْمِنًا لَا بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَلَا بِعِيسَى ﷺ، فَتَعَلَّفَهُمْ أَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ بِكِتَابٍ قَدِيمٍ يَنْقُطِعُ بِخُرُوجِ نَبِيِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِيهِمْ.

### خُصُوصِيَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ بِالْجَزْيَةِ:

وَلَا خِلَافَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ فِي أَخْلِ الْجَزْيَةِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ؛ لِقَاضِي الْأَيَّةِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ عِنْتَهُمْ فِي غَيْرِ الْكِتَابِيِّينَ مِنَ الْوَثْنِيِّينَ وَالْمَلَاجِدَةِ، عَلَى أَقْوَالٍ:

الْأَوَّلُ: ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ، وَاحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: إِلَى أَنَّهَا خَاصَّةٌ بِأَهْلِ الْكِتَابِ، وَهِيَ سُنَّةٌ فِيهِمْ لَا تَجَاوِزُهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ إِلَّا بِفِيلٍ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الْمَجُوسِ: «سُئِلُوا بِهِمْ سُنَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ»<sup>(٣)</sup>؛ فَذَلِكَ عَلَى تَخْصِيصِهِمْ، وَالْأَصْلُ: عَدَمُ دُخُولِ النُّجُوسِ حَتَّى يَحْلُفَهُمْ بِهِمْ.

وَاخْتَلَفَتْ هَذِهِ فِي الْجِلَّةِ الَّتِي الْحَقُّ لِأَحْلِلُهَا الْمَجُوسُ بِأَهْلِ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٧٣١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٢٢٢)، وَمُسْلِمٌ (١٥٥).

(٣) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (٢٧٨/١)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمَصْنُفِ» (١٠٠٢٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنُفِ» (١٠٧٦٥).

الكتاب، وتبعاً لذلك اختلّفوا في بقية المنسوين إلى كتاب: كالسائرة وأتباع ضحى إبراهيم والزيور وغيرهم.

الثاني: ذهب أبو حنيفة وابن وهب: إلى أنه يدخل مع أهل الكتاب جميع كفار المعجم على اختلاف عقائدهم، ولو كانوا وثنيين أو زنادقة وملاحدة، وأما مشركو العرب، فلا يقتل منهم إلا الإسلام أو الشيث.

الثالث: ذهب الأوزاعي ومالك وأحمد: إلى أن الجزية تُقتل من كل كافر، عربي أو أعجمي، كتابي أو وثني، وقد أخذوا بعموم حديث بريدة السابق، فلم يُخصص أصحاب بلو عن الأخرى، وإنما جعل الأمر على كل من يلقاه من عدوه.

وهذا الأظهر، ونالحظ نزول الآية كان لاستتصال المشركين وإخراجهم من جزيرة العرب، فيقال لهم لا يُقر فيها بحالٍ إلا للضرورة، وإقرار الكاتبين الخف من إقرارهم.

## المحور الثاني: السياسة

والحديث الوارد في مشابهة المجوس لليهود والنصارى إنما هي في الجزية خاصة، ولا تجلُ دُبابهم ولا نكاح نسائهم، وما كانت العرب تُعرفهم بأنهم أهل كتاب؛ وذلك أن الله قال عن كفار قريش: ﴿وَعَلَّا يَكُنْ لِلنَّاسِ حِزْبَانِ مِثْلَ قَوْمِهِ﴾ [التكوير: ٢٣] أن تقولوا إننا أهل الكتاب على طائفتين من قدام ربك وإن كنا من دينهم لتفتيتكهم [الأنعام: ١٥٥ - ١٥٦]؛ فنقول: اليهود والنصارى؛ كما صرح عن ابن عباس ومجاهد وقنادة<sup>(١)</sup> أي: يُخاف أن تقول قريش ذلك، فيروون أن تُشب اليهود والنصارى ليست على لغتهم، ولا هم من قلوبهم، فقطم الله يئزاليه القرآن بلسان عربي

(١) تفسير الطبري (١٠/٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/١٤٦٥).

خُجَّتْهُمْ، فَفَرَسَتْ كَانُوا يَنْتَقِلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ بِعَمَلِهِمْ بِالْكِتَابِ، وَأَنْ  
فَرَسًا لَوْ نَزَلَ عَلَيْهِمْ كِتَابٌ بِلِسَانِهِمْ، لَأَمْتُوا بِهِ، وَلَوْ بَيَّنَّ لَهُمْ أَعْطَاءَهُمْ،  
لَفَرَسُوا بِهَا وَكَانُوا خَيْرًا مِنْهُمْ بِالْأَتْيَاعِ؛ وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلُوا لَوْ كَلَّا لَفَرَسَ  
عَلَيْكَ الْكِتَابُ لَكَلَّا أَلَمَذَى بِهِمْ فَقَدْ عَدَسَكُمْ سِنًا مِنْ رِيحِكُمْ وَغَدَى  
وَرَحَسَةً﴾ (الأنعام: ١٥٧)، فَذَكَرَ اللَّهُ لِلطَّائِفَتَيْنِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ حَوْلَ  
الْعَرَبِ أَهْلُ كِتَابٍ غَيْرُهُمْ، مَعَ أَنَّ الْمَجُوسَ مَعْرُوفُونَ، وَلَمْ يَكُونُوا عَنْدهُمْ  
أَهْلُ كِتَابٍ، فَلَوْ كَانُوا كَذَلِكَ، لَكَانَتْ الطَّائِفَتُ ثَلَاثًا.

وَكَذَلِكَ: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ الَّذِينَ يَشْجُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ أَهْلِ  
الْجَلَلِ الَّذِينَ مَاتُوا عَلَى اسْتِقَامَةٍ مِنْهُمْ، لَمْ يَذْكُرِ الْمَجُوسَ مَعَ أَهْلِ  
الْكِتَابِ، فَقَالَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقِينَ  
وَالصَّابِقِينَ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِالْآخِرَةِ وَعَمِلُوا صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا  
خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (البقرة: ٦٢)، وَمِثْلُهَا فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ، إِلَّا  
أَنَّهُ قَدَّمَ الصَّابِقِينَ عَلَى النَّصَارَى: ﴿وَالصَّابِقِينَ وَالصَّابِقِينَ﴾ (المائدة: ٦٩)، ثُمَّ  
قَالَ: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (المائدة: ٦٩)، وَذَكَرَ أَنَّ هَؤُلَاءِ قَدْ  
يَصْنُرُ مِنْهُمْ عَمَلٌ صَالِحٌ قَبْلَ الْعِلْمِ بِالْإِسْلَامِ، وَلَيْسَ الْمَجُوسُ مِنْهُمْ،  
وَلَكِنَّ اللَّهَ لَمَّا ذَكَرَ الْفَصْلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَيْنَ الْأُمَمِ وَلَمْ يَذْكُرِ النَّجْدَةَ وَعَدَمَ  
الْخُذُولِ، ذَكَرَ الْمَجُوسَ مَعَهُمْ؛ كَمَا فِي الْحَقِّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ  
هَادُوا وَالصَّابِقِينَ وَالصَّابِقِينَ وَالصَّابِقِينَ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِالْآخِرَةِ وَعَمِلُوا صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا  
خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (المع: ١٧).

وَفِي أَحْسَنِ أَحْوَالِ الْمَجُوسِ: فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّابِقِينَ أَحْسَنُ  
مِنْهُمْ، وَأَفْرَبُ لِلْكِتَابِ الْمَتَزَلِّ مِنَ الْمَجُوسِ، وَالصَّابِقَةُ الْيَوْمَ مَوْجُودُونَ فِي  
الْمَوَاقِي وَيَعْتَقِدُونَ بِشُجُورَةِ آدَمَ وَشَيْبَةَ وَصَامِ بْنِ نُوحٍ وَإِسْرَاهِيمَ وَيَحْيَى،  
وَالنَّصَارَى يُسَمُّونَهُمْ يَوْحَنَانِيَّةً (نَسَبَةً إِلَى يَوْحَنَّا، وَهُوَ يَحْيَى)، وَهُمْ

طوائف وفِرَق، وبعضُهُم بذل فاضرك، وبعضُهُم لم يُبدل وتبني على نوحيه، وقد قال وهب بن مُنيو - وهو من أهل العلم بالوطني السابق وأخبارهم - لما سُئل عن الصابئة: «التي تعرف الله وحده، وليست له شريعة يعمل بها، ولم يُخبر كُفراً»<sup>(١)</sup>.

وذكر غير واحد من السلف: أنهم أهل كتاب، كالسُني<sup>(٢)</sup>، وبه قال إسحاق وابن المُثَنِّي<sup>(٣)</sup>، وكثيرٌ منهم يمتدِّون بالوحدانية، لا الكهنة، وذكر ابن زيد أنهم يقولون: لا إله إلا الله<sup>(٤)</sup>.

وكلُّ فِرقةٍ منهم لها حُكْمها؛ فمن لم يُبدل، ألحق بأهل الكتاب، ومن بذل، ألحق بالوثنيين المشركين.

ومن تأمل المنقول عن كتب الصابئة (كالكنزاري) وأدراشا ادبيها، ونظر في عقائد المجوس وأقوالهم، وجد أنَّ الصابئين أقربُ منهم، ولكنهم ليسوا في جزيرة العرب حتى يُعرف أمرُهُم ويشتبه ذِكْرُهُم عند قريش وأمثالها، وهم اليوم عند قليل في العراق وبعض الشام، والحق هذا النوع من الصابئين بأحكام الجزية عند من يقول بخبرها في أهل الكتاب أولى من المجوس، فضلاً عن التلادج والمُشركين.

وسبب خلاف العلماء في عموم الجزية وخصوصيتها في الكفار هو تأخرُ نزولها، وذكر الله لأهل الكتاب في الآية في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَوْ أَنفَكْنَا بِكُم مَّا نَفَقْنَا فِي الْحَيَاةِ عَنْ يَدِ اللَّهِ لَكُنَّا أَكْثَرًا مُّغْرَبِينَ﴾، وقد نزلت الآية بعد ذهاب شوكة المشركين في جزيرة العرب وأطرافها، وأهل الكتاب حينها أهل شوكة وقُوَّة، فجاء النص عليهم، والله أعلم.

هولته تعالى: ﴿يَتْلُوا الْحِزْبَ عَنْ يَدِ اللَّهِ وَهُمْ سَخِرُونَ﴾ المُستأذ هو

(١) تفسير ابن أبي حاتم (١/١٢٨).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (١/١٢٧).

(٣) تفسير الطبري (٢/٣٦٩).

(٤) تفسير الطبري (٢/١٦٦).

الذَّلَّةُ، فَلَا يُعْطَوْنَ الْمَالَ بِوَعْدٍ كَالْهَدِيَّةِ وَالْهَبَةِ، فَتَكُونُ لَهُمُ الْبُدُ الْعُلْيَا، فِهَذَا لَيْسَ مِنْ مَقَاصِدِ الْجِزْيَةِ؛ وَإِنَّمَا تَكُونُ الْجِزْيَةُ مَعَ قُوَّةٍ، وَظُهُورِ أَمْرِ، وَقُدْرَةٍ عَلَى قِتَالِهِ.

وَقَدْ أَخَذَ عُمَرُ الْجِزْيَةَ مِنْ بَعْضِ نَصَارَى الْعَرَبِ؛ كَثَلِيبَ، لَمَّا كَرِهُوا مُشَابَهَتَهُمْ بِالْعَجَمِ، فَقَالُوا: نَحْنُ عَرَبٌ وَلَا تُؤَدِّي مَا تُؤَدِّيهِ الْعَجَمُ، وَلَكِنْ نَحْنُ مِثْلُ مَا بِأَسْمِ الصُّلَحَةِ كَمَا تَأْخُذُ مِنَ الْعَرَبِ؛ كَمَا رَوَى أَبُو عُثَيْبٍ، عَنْ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا مُخْبِرُهُ، عَنِ السَّقَّاحِ بْنِ الْمَثْنَى الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ الثُّعْمَانِ - أَوْ: الثُّعْمَانِ بْنِ زُرْعَةَ -: «أَنَّهُ سَأَلَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَكَلَّمَهُ فِي نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ، وَكَانَ عُمَرُ قَدْ هَمَّ أَنْ يَأْخُذَ بِهِمْ الْجِزْيَةَ، فَتَفَرَّقُوا فِي الْبِلَادِ، فَقَالَ الثُّعْمَانُ بْنُ زُرْعَةَ لِعُمَرَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ بَنِي تَغْلِبَ قَوْمٌ عَرَبٌ يَأْتُونَ مِنَ الْجِزْيَةِ، وَلَيْسَتْ لَهُمْ أَمْوَالٌ؛ إِنَّمَا هُمْ أَصْحَابُ خُرُوبٍ وَمَوَاشِي، وَلَهُمْ نِجَابَةٌ فِي الْعَدُوِّ، فَلَا تُؤْنِ عِدْلُوكَ عَلَيْهِمْ بِهِمْ، قَالَ: فَصَالَحَهُمْ عُمَرُ رضي الله عنه عَلَى أَنْ تُصَغَّفَ عَلَيْهِمُ الصُّلَحَةُ، وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِمُ الْإِلَّا يَنْصَرُوا أَوْ لَا قَعَمَ» رَوَاهُ أَبُو عُثَيْبٍ<sup>(١)</sup>.

وَلِهَذَا ضَاعَفَ عَلَيْهِمْ عُمَرُ الْجِزْيَةَ؛ كَمَا رَوَى الْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبٍ؛ قَالَ: «اسْمَعْتُ إِبْرَاهِيمَ التَّخَمِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ زِيَادِ بْنِ حُبَابٍ - وَكَانَ زِيَادٌ يَوْمئِذٍ حَيًّا - أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه بِعَثَّةٍ مُصَلِّيًا، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ الْعُشْرَ، وَمِنْ نَصَارَى الْعَرَبِ يَصْغَفُ الْعُشْرَ» رَوَاهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ<sup>(٢)</sup>.

وَإِنَّمَا تَرَكَ عُمَرُ أَخْذَهَا بِأَسْمِ الْجِزْيَةِ؛ حَتَّى لَا تَعْلَمَ الْفِتْنَةُ بِهِمْ، بَلْكَافِهِمْ بَعْدَهُ، وَاتِّفَاقًا بِمَالِهِمْ وَقُوَّتِهِمْ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِمْ، وَفِي هَذَا أَنَّ تَحْقِيقَ الْمَعَانِي أَعْظَمُ مِنْ تَحْقِيقِ الْمَصْطَلَحَاتِ، وَقَدْ أَخَذَ النَّبِيُّ صلوات الله عليه مِنْ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو عِيدٍ فِي «الْأَمْوَالِ» (٧١).

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمَصْنُوعِ» (١٠١٢٥).

اليهود خراج أزميهم وصالحهم على ذلك، ولم يكن ذلك جزية، وللمسلمين أن يفعلوا ذلك من بعده، فأمر الصغار في الجزية منوطة بالقلة على الصحيح؛ كما أن أصل القتال منوطة بها كذلك؛ فالجزية من باب أولى، والصغار أولى من ذلك كله.

يقدر الجزية، ومن تؤخذ، والجحمة من أخذها:

وتؤخذ الجزية من البالغين من الرجال دون النساء، ولا تؤخذ من لا يقايل؛ كالصبي والمرأة والمجنون والشيخ الفاني، وقد حكى الاتفاق على هذا غير واحد؛ كابن المنير وابن قدامة<sup>(١)</sup>، وقد كان عمر بن الخطاب من أخذها منهم، وفي وصية أبي بكر لزيد بن أبي سفيان: «إني كنت قد قوما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله، ففرغتم وما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله» رواه البيهقي<sup>(٢)</sup>.

ولا تقدير في القيمة المأخوذة على الأصح؛ لأن النبي ﷺ وأصحابه اختلفت أخذهم، فلم يكن ذلك مقدراً ككتاب الزكاة متى عليه جميعهم؛ فدل على أن ذلك بحسب المصلحة والقلة.

وأما بحث رسول الله ﷺ معانك إلى اليمن وأمره أن يأخذ الجزية؛ من كل خالم وبنار، أو عذلة معانك<sup>(٣)</sup>؛ فذلك كان من في قبضة عين، فقد أخذ بعد ذلك ولم يفتقر مثل ذلك حينما أخذ من أهل البحرين ونجران؛ فقد صالح أهل نجران على ألفي حلوة؛ النصف في صبر، والباقي في وجب<sup>(٤)</sup>.

(١) «المنها» (٢١٦/١٣).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (٤٤٨/٢)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٩٣٧٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨٩/٩).

(٣) أخرجه أحمد (٢٣٠/٥)، والترمذي (٦٧٣)، والشافعي (٢٤٥٠).

(٤) أخرجه أبو داود (٣٠٤١).



وأخذ أصحابه كَسَمَرَ خلافتَ قنبرٍ في أهل اليمن؛ فقد جعل الجزية على ثلاث أحوال: على الغني ثمانية وأربعين دُرْهَمًا، وعلى المتوسط أربعة وعشرين دُرْهَمًا، وعلى الفقير اثني عشر دُرْهَمًا<sup>(١)</sup>، وقد أخذ على ثعلب ضعفي ما على المسلمين<sup>(٢)</sup>.

وهكذا فهم غير واحدٍ من فقهاء السلف؛ أنَّ الأمر على اليسار والمُصالحَة بحسب اختلاف البلدان؛ ففي البخاري، عن ابن عُيينة، عن ابن أبي نجيح؛ قال: قلت لمجاهد: ما شأن أهل الشام عليهم أربعة دنانير، وأهل اليمن عليهم دينار؟ قال: تجعل ذلك من قِبل اليسار<sup>(٣)</sup>.

ونقّب إلى أنَّ قيمة الجزية غير مقدّرة كالزكاة، وأنهم بحسب ما يتصلّحون عليه مع عدوهم - جماعة من الأئمّة كعطاء بن أبي رباح وأبي عُيينة، وهو آخر أقوال أحمد؛ كما حكاه الحلال، ورجحه ابن تيمية وغيره.

### الحكمة من الجزية:

والجزية جُكُم متعلّقة في تشريعها وأصلها من الكفارة:

منها: إغناء الله للمؤمنين من فضله؛ ليَقْتُزُوا بأنفسهم على عدوهم.  
ومنها: الضخار على الكافرين، ومنها: إيقاع الكفار ليُخَالِطُوا المسلمين ويروّهم؛ فبدلاً من قتلهم يتركون ليُشَاهِدُوا المسلمين، ويألفوا الإسلام، ولو قُتِلُوا لاستحقّقوا النار.  
ومنها: علو يد المؤمنين في الأرض.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠٧٢٢) و(٢٢٦٦٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٩٦/٩).

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٦٦/٩).

(٣) «مصحح البخاري» (٩٦/٤).

وقد اختلف في مقابل الجزاء المقصود من الجزية؛ فالجزية في أصلها مستقاة من الجزاء كأنها جزاء لشيء أو أشياء منهم، ولما كان عمر لم يأخذها باسم الجزية، وإنما باسم الصدقة؛ دل على أن ثمة جزاء فوق الصدقة للجزية، ولما كان أصل أخذ المال على أي حال مع ترك القتل يتسبب علو يد للمسلمين وظهوراً على الكافرين، كان الأصل في أخذ الجزية هو عضة ديمهم وتركهم بعد الفدية عليهم؛ كما هو قول مالك، وكذلك فقد جعل الشافعي سبب أخذ الجزية هو عضة ديمهم وسكناتهم دار المسلمين، وجرى أن يحكم المسلمين عليهم؛ قال الشافعي: «وأشد الصغار على المروء أن يحكم عليه بما لا يعتقده، ويضطر إلى احتماله»<sup>(١)</sup>.

ومن كان قادراً عليهم، عرض الجزية عليهم مقابل تركهم في داره، مع الفدية عليهم؛ بحيث إنهم لو نزل بهم عدو أن يدفع عنهم المسلمون ولا يتركهم.

ولا يجوز للمسلمين مصالحة عدوهم بلا جزية ولا خراج وهم قايرون عليهم بالإجماع، إلا في حال الحاجة والضرورة؛ كما نقل النبي ﷺ في الحديث، وإذا فتر الأعداء على المسلمين، وتكاثت عليهم الأمم وهم في حال ضعف وتفرق، فلهم المصالحة والمهادنة بلا خراج ولا جزية، ولكنه خلاف الأصل، فيعتل المسلمون على عدم ذوابه، ولا إطالة أمهه.

\*\*\*

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَكُونُونَ اللَّعَبَ وَالنِّسْكَ وَلَا يُؤْمَرُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُؤْمَرُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (التوبة: ٣٤).

مَنْ جَعَلَ وَجُوبَ الزَّكَاةِ، فَقَدْ كَفَرَ وَلَوْ أَنَّهَا، وَتَارِكُهَا يُخْلَى لَيْسَ بِكَافِرٍ عَلَى قَوْلِ عَامَّةِ السَّلَفِ وَالْفُقَهَاءِ، وَعَنْ بَعْضِهِمْ كُفْرُهُ، وَهُوَ رَوَاةٌ عَنْ أَحَدٍ، وَبِهَا قَالَ إِسْحَاقُ وَبَعْضُ الْمَالِكِيِّ، وَهُوَ خِلَافُ قَوْلِ مَالِكٍ.

وَالصَّحِيحُ: عَدَمُ كُفْرِهِ؛ وَهَذَا ظَاهِرُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي مُسْلِمٍ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَا مِنْ صَاحِبِ نَعَبٍ وَلَا يَضِيءُ لَا يُؤَدِّي بِهَا حَقَّهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ، فَأُلْحِقَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، لِيُحْتَوَى بِهَا جَنَّتُهُ وَجَبَّتُهُ وَظَهَرَتْ، كُلَّمَا بَرَزَتْ أُجِذَّتْ لَهُ، فِي يَوْمٍ كَانَ بِقَدَارَةِ عَشْمِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْفَضَ بَيْنَ الْقِيَامَةِ، فَيَبْرَى سَبِيلُهُ؛ ثُمَّ إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّمَا إِلَى الثَّانِي<sup>(١)</sup>).

وَلَوْ كَانَ كَافِرًا، فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَّا الْخُلُودُ فِي النَّارِ.

وَفِي الْآيَةِ: وَجُوبُ زَكَاةِ الثَّقَلَيْنِ؛ وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ.

### زَكَاةُ خُلِيِّ الْمَرَاةِ:

وَلَا زَكَاةُ فِي خُلِيِّ الْمَرَاةِ مِنْ غَيْرِ الذَّعْبِ وَالْفُضْؤِ؛ كَالْجَوَاهِرِ مِنْ الْمُلُوكِ وَالْمَرْجُومِ وَالْأَلْمَاسِ، وَقَدْ حَكَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا خُلِيُّ الْمَرَاةِ مِنَ الذَّعْبِ وَالْفُضْؤِ، فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ:

فَلِذَّعْبِ أَبِي حَنِيفَةَ: إِلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ كَمَا هُوَ فِي الذَّعْبِ الْمَكْنُونِ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ؛ كَهَذِهِ الْآيَةِ وَغَيْرِهَا، وَلَا حَادِثَ الْأَمْرِ بِذَلِكَ.

(٢) «الاستبصار» (٩/٢٥٠).

(١) أخرجه مسلم (٩٨٧).

ودفع جمهور العلماء - وهو قول مالك والشافعي وأحمد وعامة الصحابة - إلى عدم زكاة الحلبي.

والأحاديث الواردة المرفوعة في وجوب زكاة الحلبي وعدم زكاتها: لا يصح منها شيء؛ كحديث جابر مرفوعاً: (لَا زَكَاةَ فِي الْحُلِيِّ)؛ فقد رواه البيهقي، وفيه عافية بن أيوب؛ لا يعرف، وقال البيهقي: لا أصل له مرفوعاً<sup>(١)</sup>.

ولبت عن جابر رواية القول بعدم زكاة الحلبي<sup>(٢)</sup>.

وحديث السوازي الذي فيه الأمر بزكاة الحلبي، وترويه عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، في «المستدرك» و«السنن»<sup>(٣)</sup>، رواه عن عمرو جماعة: كاهن لهيعة، والمثنى بن الصباح، والحجاج بن أرطاة، وحسين بن ذكوان المعلم، وجميعها ضعيفة ومعلولة، وكذلك حديث أسماء بنت يزيد في «المستدرك»<sup>(٤)</sup>، وعائشة وأم سلمة عند أبي داود<sup>(٥)</sup>، وابن مسعود وفاطمة بنت قيس عند الدارقطني<sup>(٦)</sup> - فلا يصح، وقد تكلمت على جللها في «كتاب الجليل».

وقد أعلل الترمذي وابن رجب أحاديث الباب جميعاً، وجاء عن عمرو بن الصحابة عدم زكاة الحلبي: أنس، وجابر، وابن عمر، وعائشة، وأسماء، ولا يصح عن أحد من الصحابة في زكاة الحلبي شيء صريح إلا عن ابن مسعود.

(١) معرفة السنن والآثار (٢٩٨/٣).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٧٠٤٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٨٠/٤).

(٣) أخرجه أحمد (١٧٨/٢)، وأبو داود (١٥٦٣)، والترمذي (٦٣٧)، والنسائي (٢٤٧٩).

(٤) أخرجه أحمد (٤٤٣/٦).

(٥) أخرجه أبو داود (١٥٦٤) و(١٥٦٥).

(٦) أخرجه الدارقطني في «مسنده» (١٠٦/٢) و(١٠٨/٢).

قال أبو عبيد في «الأموال»: «ولم نصيح زكاة الحلبي عندنا عن أحد من الصحابة إلا عن ابن مسعود»<sup>(١)</sup>.

وابن مسعود صحابي كبير متقدم، وفهذه معروف، وأخباره تشتهر عند الصحابة، ولو كان مسئلة الوحي الفاطح، لعلمة الصحابة، ولسألوه عنه. وقد جاء عن أنس: قال: «إذا كان يُعار ويُلبس، فإنه يُزكى مرة واحدة».

أخرجه ابن زنجويه والبيهقي من حديث سعيد، عن قتادة، عن أنس<sup>(٢)</sup>.

وظاهره: أن أنسا لا يرى الزكاة، والزكاة لو وجبت لا تنفيذ بعام ولا عامين، وما يمنع إخراجها في عام يمنعهما في بقية الأعوام، لا العكس، ويظهر هذا من وجود:

الأول: أن أنسا قال: إن كان يُعار ويُلبس، فإنه يُزكى مرة واحدة، ولعل مراده: يُزكى بلبسه وعاريته مرة، ومن لبسه أو أعارته مرة واحدة، فتلك زكاته، فغير واحد من الصحابة والسلف يجعلون زكاة الحلبي عاريتة، وكان أنسا جعل زكاته باللبس والعاريته لعام واحد يسقط كونه كنزا، لا أنه يجب على المرأة أن تؤتيه ما دامت لم تلبسه بفئة الأعوام أو ثمرة، فما كل النساء تجب حاجته فيها ولا عاريتة لغيرها.

الثاني: أنه جاء عن أنس نفى زكاة الحلبي مطلقا، كما رواه البيهقي من حديث علي بن سليم: أنه سأل أنس بن مالك عن زكاة الحلبي؟ فقال: «ليس فيه زكاة»<sup>(٣)</sup>.

(١) «الأموال» (ص: ٥٤٤).

(٢) أخرجه ابن زنجويه في «الأموال» (١٧٩٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٣٨/٤).

(٣) أخرجه الدارقطني في «سننه» (١٠٩/٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٣٨/٤).

الثالث: أَنَّ رَاوِيَّ الْأَثَرِ الْأَوَّلِ عَنْ أَنَسٍ قَتَادَةُ، وَقَتَادَةُ يُفْتِي بَعْدَ  
وَجوبِ الزَّكَاةِ عَلَى الْخُلِيِّ، وَهُوَ أَحْلَمُ بِقِيْدِ أَنَسٍ.  
رَوَى ذَلِكَ عَنْهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «الْأَمْوَالِ» وَغَيْرُهُ<sup>(١)</sup>.  
وَعَمُومُ الْبَلْوَى بِالْخُلِيِّ لِلنِّسَاءِ أَكْثَرُ مِنْ عَمُومِ الْبَلْوَى بِبَعْضِ صَوَرِ  
الْبَيْعِ وَأَحْكَامِهِ، وَقَدْ صَحَّ الدَّلِيلُ فِيهَا بِأَفْوَى الْأَسَانِيدِ، وَزَكَاةُ الْخُلِيِّ لَوْ  
كَانَتْ نَائِظَةً فِي الشَّرِيعَةِ، لَنَجَاءَ بِهَا النَّصُّ بِسَنَدٍ قَوِيٍّ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ  
اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الْكِتَابُ الْحَكِيمُ  
فَلَا تَقْلِبُوهَا فِيهِ تَتَسَحَّكُمُ وَكَيْلُوا النَّشْرِكِينَ كُلًّا كَبَدًا يَذْكُرُ لَكُمْ  
سَعَاءَ مَا كَانُوا عَمِلُونَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٣٦].

ذَكَرَ اللَّهُ عِدَّةَ الشُّهُورِ، وَذَكَرَ مِنْهَا الْأَرْبَعَةَ الْحُرُمَ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ  
عَلَيْهَا فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ وَغَيْرِهَا، وَيَبَيِّنُ أَنَّ تَحْرِيمَ الْقِتَالِ فِيهَا مَنْسُوخٌ، وَبَقَاءُ  
تَعْظِيمِهَا مُحْكَمٌ، وَفِي دَلِيلِ الْخُطَابِ: أَنَّ الْعَمَلَ الصَّالِحَ فِيهَا مُعَظَّمٌ، وَقَدْ  
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْرِمُ عَلَى صَوْمِ شَهْرِ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ، وَجَعَلَ صِيَامَهُ أَفْضَلَ  
صِيَامٍ نَافِلَةٍ الْأَشْهُرِ؛ لِأَنَّهُ مُقْتَضِي تَعْظِيمِ الذُّنُوبِ فِي مَوْضِعٍ وَزَمَانٍ يَدُلُّ  
عَلَى تَعْظِيمِ الطَّاعَاتِ فِيهِ؛ فَرَحِمَهُ اللَّهُ سَابِقَةَ يُغْفِرُهُ.

وَتَعْظِيمُ حُرْمَةِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَعْظَمُ مِنَ الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ؛ لِأَنَّ  
الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ إِنَّمَا حُرِّمَتْ لِأَجْلِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَخَشْيَةِ الصَّدِّ عَنْهُ،  
وَلَمْ تُعَظَّمْ لِذَاتِهَا؛ كَتَعْظِيمِ رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ مِنَ الزَّمَانِ، ثُمَّ تَبِعَهَا أَحْكَامُ  
اخْتَصَّتْ بِهَا؛ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «الْأَمْوَالِ» (١٧٨٤).

وقد أخذ بعض العلماء من تغليب السينات في الأشهر الحرم وفي الحرم - تغليب العقوبة على من أصاب خطأ فيها، وليس في ذلك شيء مرفوعٌ يثبت؛ وإنما هو اجتهاد من بعض السلف والفقهاء؛ أخذوا من مقتضى التعظيم والنهي عن الظلم فيها؛ ولهذا اختلفوا في نوع التغليب وبطءه.

وقد ذهب كثير من السلف: إلى تغليب العقوبة لمن أصاب خطأ في الحرم؛ منهم: ابن المسيب، وسعيد بن جبيرة، وعطاء، وطاوس؛ وهو قول الشافعي وأحمد.

وذهب مالك وأبو حنيفة: إلى عدم التغليب.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ مَا كَانُ لَا يَذَكَّرُ إِلَّا إِذَا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ سَبِيلَ اللَّهِ تَذَكَّرْتُ إِلَى الْآخِرَةِ تَضَيُّعُ الْحِكْمَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ مِنَ الْآخِرَةِ مَا مَنَعَ الْحِكْمَةَ الْإِنْسَانِيَّةَ مِنَ الْآخِرَةِ إِلَّا كَيْلٌ﴾ (نور: ١٣٨).

نزلت في غزوة تبوك لما استنفر النبي ﷺ المؤمنين؛ كما قال مجاهد: «أبروا بغزوة تبوك بعد الفتح، وبعد الطائف؛ وبعد حنين؛ أبروا بالتفكير في الضيق، حين حُرِّقَت النخل، وطابت الثمار، واشتهر الغلال، وشد عليهم المخرج»<sup>(١)</sup>.

وإذا استنفر الإمام الناس، وجب التفكير بلا خلاف، وفي «الصحيحين»<sup>(٢)</sup> من حديث ابن عباس؛ قال ﷺ: (وَإِذَا اسْتُنْفِرْتُمْ، فَاتَّقُوا)<sup>(٣)</sup>.

(١) تفسير الطبري (١١/ ٤٦٠).

(٢) أخرجه البخاري (١٨٣٤)، ومسلم (١٣٥٣).

وَرَوَى عَنْ عِثْرَمَةَ وَالْحَسَنِ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مَنْسُوخَةٌ<sup>(١)</sup>، وَالْجَمَاهِيرُ عَلَى عَدَمِ نَسْخِهَا، فَهِيَ مَخْصُوصَةٌ لِقَوْمِ اسْتَفْزَرُوا وَلَمْ يَنْفِرُوا، وَخُتْمُ التَّنْفِيرِ يَخْتَلِفُ عَنْ غَيْرِهِ، وَتَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَجْعَلَ بِقَدَارِ اسْتَفْزَارِهِ بِحَسَبِ حَاجَةِ الدَّفْعِ وَالتَّنْفِيرِ، حَتَّى لَا تَخْلُوَ الْبُلْدَانُ مِنَ النَّاسِ وَمِنْ عُلَمَاءِ يَحْتُمُونَ الدِّينَ، وَقُرَّاءُ يُقْرَأُونَ النَّاسَ، كَمَا بَاتِي بِآيِهِ.

وَأَمَّا الْبَابُ مَخْصُوصَةٌ بِآيَاتٍ أُخْرَى، وَالتَّخْصِصُ قَدْ يُسَيِّوُ بَعْضُ الْمَفْسِّرِينَ مِنَ السَّلَفِ نَسْخًا.

\* \* \*

**﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَالَتْ دُيُوتُكُمْ إِلَّا خَيْالًا وَلَا أَوَسَّامًا يَلُوكُمْ بِغُيُوتِكُمْ الْيَمِنَّةُ وَيَكْرَهُ سَتَعُونَكُمْ وَاللَّهُ عَلَيْكُمْ بِالْعَاقِلِينَ﴾﴾** [التوبة: ١٤٧].

كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَامِلُ الْمُتَافِقِينَ بِمَا يُظْهِرُونَهُ وَلَوْ كَانَ يَعْلَمُ مِنْ بَاطِنِهِمْ - بِالْوَحْيِ، وَلَحْنِ الْقَوْلِ، وَيَتَخَصَّصُ مَا يُظْهِرُونَهُ - الْكُفْرَ، وَقَدْ كَانَ بِأَذْنِ لَهُمْ بِالْخُرُوجِ إِلَى الْجِهَادِ، كَمَا خَرَجُوا مَعَهُ فِي أُحُدٍ وَتُبُوكَ وَغَيْرِهِمَا.

### شُرُورُ الْمُتَافِقِينَ فِي صَفِّ الْمُؤْمِنِينَ:

بَيْنَ اللَّهِ يَغْمَتُهُ فِي عَدَمِ خُرُوجِ الْمُتَافِقِينَ فِي صَفِّ الْمُسْلِمِينَ لِلْقِتَالِ، وَأَتَاهُمْ يَضْرِبُونَ أَكْثَرَ مِمَّا يَنْقَعُونَ، وَلَوْ كَانَ فِي خُرُوجِهِمْ نَفْعٌ، فَهُوَ فِي تَكْثِيرِ السَّوَادِ، فَيَرَاهُمُ الْعَدُوُّ كَثِيرًا، وَأَمَّا ضَرَرُهُمْ، فَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ فِي خُرُوجِ الْمُتَافِقِينَ فِي صَفِّ الْمُؤْمِنِينَ شُرُورًا ثَلَاثَةً:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُمْ أَصْحَابُ رَأْيٍ سَوِيٍّ، لَا رَأْيَ سَعِيدٍ، وَذَلِكَ فِي

(١) تفسير الطبري (١١/١٦٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٧٩٨/٦).



قوله تعالى: ﴿لَوْ حَسِبُوا يَكْفُرُ مَا ذُكِّرْتُمْ إِلَّا حَتًّا﴾، والْحَتًّا: هو مَرَضٌ العقول بالهَرَي، وما يَخْلُقُ عنه من رأي مُفْصِدٍ، فإذا تَنَازَعَ المؤمنون في نازلة وتَشَارَظُوا فيها، لم يَكُنْ رأيُ الْمُنَافِقِينَ إِلَّا في صَالِحِهِمْ من أمر دنياهم؛ لَأَنَّ غَايَتَهُمْ تَحَقُّقُ أَطْمَاحِهِمْ، وسَلَامَةُ مَعِيشَتِهِمْ، وهَزِيمَةُ الْمُؤْمِنِينَ.

الثاني: أَنَّهُمْ أَصْحَابُ قَالَتِ سَوءٌ بِالنَّبِيِّ وَالْغِيَةِ، وَشَقَّ الصَّفِّ بِالْفِتْنَةِ؛ كَالْتَخَوِيفِ مِنَ الْعَدُوِّ وَالتَّرْهِيبِ مِنْهُ؛ لِيَقْتُلُوا فِي حَقِّهِ الْمُؤْمِنِينَ وَهَزِيمَتِهِمْ؛ وَهَذَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسْرُوا بِكُلْمِكُمْ يَتُوبُكُمْ الْفِتْنَةُ﴾، وَالْإِبْضَاعُ هُوَ الْإِسْرَاعُ، وَمِنْ ذَلِكَ لَمَّا دَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ يَمِينِهِ وَسَمِعَ وَرَاءَهُ زَجْرًا شَدِيدًا وَخَسْرَتًا وَصَوْتًا لِلْإِيل، فَأَسَارَ بِسَوْطِهِ إِلَيْهِمْ، وَقَالَ: (أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ؛ فَإِنَّ الْهَرَّ لَيْسَ بِالْإِبْضَاعِ)؛ يَعْنِي: الْإِسْرَاعُ؛ وَرَأَى الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup>.

ومنه قولُ امرئ القيس:

أَوَانَا مُؤْمِسِينَ لِأَمْرِ عَنِيْبٍ      وَتُسَحَّرُ بِالطَّعَامِ وَبِالشَّرَابِ

يعني: أَنَّ الْمُنَافِقِينَ أَصْحَابُ مَبَادِرٍ لِلْفِتْنَةِ يَتَقَرَّبُونَ إِلَيْهَا وَيَطْلُبُونَهَا؛ لِيَفْعَلُوا بِأَنْفُسِهِمْ، لَا يَتَّقُونَ فِيهَا إِنْ أَرْقَلَهَا غَيْرُهُمْ فَحَسَبُوا؛ لِأَنَّهُمْ يُسَارِعُونَ إِلَى الْإِقْدَادِ، وَأَمَّا التَّخَلُّعُ فِي الْفِتْنَةِ، فَقَدْ بَلَغَ مِنْ مُسْلِمٍ عَنْ جَهْلِ وَخَوِيفٍ وَبَلَسَقٍ، وَأَمَّا إِقْدَاءُ الْفِتْنَةِ وَإِسْعَالُهَا، فَلَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ مُنَافِقٍ أَوْ عَدُوٍّ ظَاهِرٍ.

وَشَقَّ صِفَّ الْمُؤْمِنِينَ عِنْدَ الْفِتْنَةِ خَاصَّةً أَثَدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ ضَعْفِ السَّلَاحِ؛ لَأَنَّ فِي اجْتِمَاعِهِمْ قُوَّةً أَكْثَمَ مِنْ قُوَّةِ السَّلَاحِ، فَيَهْزُمُ الْمُؤْمِنُونَ بِأَضْعَافٍ أَكْثَرَى مِمَّا فِيهِمْ؛ بِسَبَبِ الْمُنَافِقِينَ.

(١) الترمذيه البخاري (١٧٧١).

الثالث: استخفائهم للغافلين من المسلمين، الذين يتشرون قالة السوء بخسني قصد، فتختلط الصفوف بدخول غيرهم في صفهم، ولا يفرق الناس بين ناقل السوء ومختلي السوء، وبين مؤيد الفتنة والنافع فيها من جهل وخيوة؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿وَيَكْذِبُونَ عَنْهُمْ﴾.

وهؤلاء الشماعون ليسوا منافقين؛ وإنما هم أحسنوا الظن بقصد المنافقين وخبيثوهم صادقين، فقللوا كلامهم، وساروا مسارهم. وقد قال مجاهد في هؤلاء: «مُحَلِّثُونَ غِيُونََ غَيْرِ الْمُنَافِقِينَ»<sup>(١)</sup>. وقال قتادة: «وفيكُم مَن يَسْمَعُ كَلَامَهُمْ وَيُطِيعُهُمْ»<sup>(٢)</sup>.

وقد يكون في المؤمنين من تُغَيِّبُ نَفْسُهُ عِلَامَاتِ التَّقِيٍّ من المُنَافِقِ، فلا يرى إلا قرابته إن كان قريباً، أو وَطَنِيَّتَهُ إن كان بَلَدِيًّا له، أو يتأثر بما يُظهِرُهُ من خويوة وقَرُوبَةٍ على المسلمين وهو يُبْغِضُ غَيْرَهَا، وقد قال ابن إسحاق: «في المسلمين قومٌ أَهْلُ مَحَبَّةٍ لِلْمُنَافِقِينَ وطاعةٍ فيما يَدْعُونَهُمْ إليه؛ يُشْرِفُهُمْ فِيهِمْ»<sup>(٣)</sup>.

وهذه الفئة من المؤمنين يَضْلُجُ أمرهم، ولا تَصْرُفُهُ منهم لو غاب المنافقون عنهم، وقد امتنَّ الله على المسلمين بؤيَابِ الْمُنَافِقِينَ عن صفهم؛ حتى لا يَجِدُوا بخل هؤلاء، فيؤثروا فيهم، فيُضَيِّرُوا بِلُحْمِهِ الْمُؤْمِنِينَ وجماعهم.

وقد بين الله أنَّ في المؤمنين من هم مُتَقَادُونَ بلا تفكير؛ فإن سَمِعُوا الْمُنَافِقِينَ، اتَّفَقُوا لهم، وإن سَمِعُوا الْمُؤْمِنِينَ، اتَّفَقُوا لهم، وليس الشرُّ متافلاً فيهم، وهؤلاء يَفْرُقُ بهم، ولا يُجْعَلُونَ كحالِ الْمُنَافِقِينَ؛ فتحويلهم الجِهَالَةُ وحِمْيَةُ الشَّيْطَانِ، فيَتَمَسَّكُوا بِالشَّرِّ فيَصِيرُوا حَمَلَةً له.

(١) تفسير الطبري (١١/٤٨٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٦/١٨٠٨).

(٢) تفسير الطبري (١١/٤٨٦). (٣) تفسير الطبري (١١/٤٨٦).

وهو تعالى: ﴿وَيَكُفِّرُ سَكَتُهُنَّ﴾؛ يعني: قَائِلِينَ لِحُلَايِهِمْ مُنْصِتِينَ لَهُ، وَالسَّمَاعُ لِلشَّيْءِ: الْقَائِلُ لَهُ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَكَتُوهُنَّ﴾ [التَّحْقِيقُ: (١٥١)]؛ يعني: قَائِلِينَ لَهُ، وَقَدْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ فِي الْمُؤْمِنِينَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَيَكُفِّرُ﴾، فَلَمْ يَجْعَلْهُمْ مِنَ الْمُنَافِقِينَ.

وقد ذَكَرَ بَعْضُ الْمَفْسِّرِينَ مِنَ السَّلَفِ: أَنَّ أَوْلَئِكَ عِبِيدٌ لِلْمُنَافِقِينَ؛ يَنْقَلِبُونَ الْكَلَامَ إِلَيْهِمْ؛ كَمَا قَالَه سَجَّادٌ وَابْنُ زَيْدٍ وَالطَّبْرِيُّ<sup>(١)</sup>، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ وَأَعْبَثُ.

اعتلاطُ المُنافِقِ بالفاسِقِ عندَ بعضِ المُسلمينَ:

وَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ فِي صِفَتِ الْمُؤْمِنِينَ مَنْ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِالْمُنَافِقِينَ؛ لِأَنَّهُ يُظْهِرُونَهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَيَكْفِي عَلَيْهِمْ مَا يُبْطِنُونَهُ مِنْ شَرٍّ، وَهَذَا يَغْلِبُ فِي أَهْلِ الْعُقْلَةِ وَالْعُرَاةِ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ الَّذِينَ لَا يُحْسِنُونَ رَبَاطَ الْحَوَادِثِ الْمُتَبَاعِلَةِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَسَيَرُ الْأَحْوَالِ، وَمَعْرِفَةُ لَحْنِ الْقَوْلِ وَالغَايَةِ مِنْهُ، مَعَ الْجَهْلِ بِصِفَاتِهِمْ فِي الْقُرْآنِ وَطَرِيقَتِهِمْ فِي الْعَلَاءِ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَخِطْلِي مَا يَبْذُرُ مِنْهُمْ مِنْ شَرٍّ عَلَى أَنَّهُ خَطَأٌ وَفِسْقٌ، لَا يُنَاقِ، وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْفَاسِقِ وَالْمُنَافِقِ؛ كَمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ؛ قَالَ: «كَأَنَّ عِنْدَ حُلَيْفَتِي، فَقَالَ: مَا بَقِيَ مِنْ أَصْحَابِ خَلِوِ الْأَيَّةِ إِلَّا ثَلَاثَةٌ، وَلَا مِنَ الْمُنَافِقِينَ إِلَّا أَرْبَعَةٌ، فَقَالَ الْغُرَابِيُّ: وَتَكُنُّمُ - أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ - تُكْهِرُونَا فَلَا تُذَوِّي، فَمَا بَالُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَتَفَرَّغُونَ بِبُورَتِكُمْ وَتَسْتَرْكُونَ أَعْلَاقَكُمْ؟ قَالَ: أَوْلَيْكَ الْفُسَاقُ، أَجَلٌ، لَمْ يَتَّقْ وَهُمْ إِلَّا أَرْبَعَةٌ، أَخَذْتُمْ شَيْخَ غَيْرٍ، لَوْ شَرِبَ الْمَاءَ الْيَارِدَ، لَمَّا وَجَدَ بَرَقَةً<sup>(٢)</sup>.

(١) «تفسير الطبري» (١١/٤٨٦، و٤٨٧)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (١/١٨٠٩)، و«تفسير ابن كثير» (٤/١٦٠).

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٥٨).

وهذا الأعرابي لم يفرق بين المنافق والقاسي، فاستغزر على خذبة  
قيلة حذبه مع كثرة الفساق من السراق وقطاع الطريق، فبين له  
خطبة أن أولئك فساق، وفرق بين المنافق والقاسي.

\*\*\*

﴿قَالَ نَمَسْنِي: ﴿عَلَّ أَنْتُمْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يَقْبَلَ مِنْكُمْ إِلَهُكُمْ  
كَثُرَ قَوْمًا كَذِبِينَ﴾﴾ (التوبة: ١٠٢).

عرفت المنافقون بالشح، ولكن قد يقع منهم نفقة؛ إذا كرها، خوفًا  
من لائمة المؤمنين، أو خشية التواخي، أو طوعًا؛ رغبة في غنيمة، أو  
حبًا لجاه وسعة، وإن نفقتهم تلك لن يقبلها الله منهم في الآخرة، وإن  
نفقتهم في الدنيا، فهو نفع عاجل منقطع، لا أجل دائم.

قَبُولُ نَفَقَةِ الْمُنَافِقِ:

وتبدأ الآية بدلالة الخطاب على جواز قبول نفقة المنافقين، ولم  
يكن النبي ﷺ يمنع عطيتهم وهديتهم ونفقتهم؛ وذلك لأنهم يؤاخذون بما  
ظهروا وأعلنوه، لا بما يخفونه أو يكليبونه ولو قالوا، وتظهر قبولها  
منهم بقوله تعالى بعد ذلك: ﴿وَلَا يُؤْتُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ﴾ (التوبة: ١٠٤)  
يعني: أنهم أنفقوا وأعطت منهم عن كره.

وتقبل صدقة المنافق؛ بشرط ألا تكون بدنة العلى فيها، فيفوة  
المؤمن إلى ما لا يرضون من عداوة وقتال، وسلم أو حرب، فإن كان  
كذلك، لم يجز، وأما إن كانت حال المؤمنين كحال النبي ﷺ وخلفائه  
يدعهم هي العلى الأبر، ولم تكن نفقة المنافقين تجعلهم يسودون  
ويأمرون ويهزون، ويقتعون ويؤخرون، فإن ذلك جائز، بل قد يكون ذلك  
مستحبًا إن كان فيه دفع العداوة الباطنة، وتأييد لقلوبهم، وإشعارهم

بالإيمان على أنفسهم؛ حتى لا يَكْفُرُوا بِالْمُؤْمِنِينَ؛ فَإِنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ وَعَدَمَ  
الاستعداد سياسة نبوية، لا تُناقض عقيدة التَّوَلَّاءِ وَالْبَرَاءِ.

وظاهرٌ هو فيه تعالى ﴿أَتُوبُوا عَلَومًا﴾ إشارة إلى التَّعَفُّفِ عند رجاء  
المصلحة والنفع وظهور اليد وعملوها على المؤمنين، فإن رجوا ذلك،  
أتفقدوا بنفسي طيبة، وهولته ﴿أَلَوْ كَرِهْتَ﴾ إشارة إلى أصل إنفاقهم، وهو عند  
نفع المؤمنين بمآلهم وعملوا الإسلام به، ولا حقد لهم فيه؛ فإنهم لا  
يُتَفَقَدُونَ إِلَّا وهم كارهون؛ لأن إيمانهم يشوب الأخيرة ضعيف أو معدوم.

### نواب الكافر على أعماله الحسنة في الدنيا:

ولا خلاف عند العلماء: أنَّ الكافر لا تنفعه نفقته في الآخرة، بل  
لا ينتفع بشيء من عمله الصالح في الدنيا، وقد بين الله بعد ذلك: أنَّ  
سبب عدم قبول نفقة أولئك المتألفين هو عُقْرُهُم الْبَاطِلُ بِاللَّهِ؛ كما قال  
تعالى: ﴿وَمَا سَعَتُهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ  
وَرُسُلِهِ﴾ [التوبة: ٥٤]، وفي مسلم: من حديث عائشة: قالت:  
يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْنُ جُدْعَانَ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَصِلُ الرَّجَمَ، وَيُطْلِسُ  
الْمُسْكِينَ؛ فَبَلَ تَاكَ نَافِثَةً؟ قَالَ: (لَا يَنْفَعُهُ؛ إِنَّهُ لَمْ يَقُلْ يَوْمًا: رَبِّ اغْفِرْ  
لِي غَطِيخِي يَوْمَ الدِّينِ)<sup>(١)</sup>.

والله عزَّال لا يظلمُ الناس شيئاً، فإن كان للكافر حسنة في الدنيا،  
عجلها له، فينتفع منها في دنياه، حتى إذا كان في الآخرة، لم يجد من  
ذلك شيئاً، فإِذَا أَنْ تَكُونُ مُجَازَاةُ الْعَاجِلَةِ بِأُطْنَةٍ؛ فيجد لها لذةً ونعيمًا  
نفسياً، أو ظاهرة؛ فينتعم في الدنيا بالمأكَلِ وَالْمَشَارِبِ وَالْمَلَابِسِ وَالْفُرُوشِ  
وَالزُّوجَاتِ وغير ذلك.

وفد يجتمع النعيم الظاهر والباطن له، وقد قال تعالى: ﴿وَيَتِمُّ بِرَحْمَةِ اللَّهِ كَثِيرًا مِّنْ أَمْرٍ أَتَيْتُمْ مِنْكُمْ بِحَبْرٍ أَوْ فِي سَبِيلِكُمْ أَهْلًا مِّنْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَالْحَدِيثَ بِهِ﴾ (٩٠)، وفي مسلم: من حديث أنس بن مالك: قال: قال رسول الله ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مَلُومًا حَسَنَةً، يُنْقِضُ بِهَا فِي الدُّنْيَا، وَيُجْزِي بِهَا فِي الْآخِرَةِ، وَأَمَّا الْكَافِرُ، فَيُطْعَمُ بِحَسَنَاتٍ مَا حَوَّلَ بِهَا لِي فِي الدُّنْيَا، حَتَّى إِذَا أَقْبَضَ إِلَى الْآخِرَةِ، لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَةٌ يُجْزَى بِهَا)<sup>(١)</sup>.

وقد بيَّنا الكلام على هذه المسألة في (العقيدة الخراسانية) مفصلاً، فليُنظر.



﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الشُّكُوكَ لِلْفِرَاقِ وَالسُّكُونِ وَالْعَمَلِ عَلَى مَا تَقُولُونَ قَوْلُهُمْ فِي الْإِقَابِ وَالْقُرْبَىٰ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَمَّا السَّيْلُ فَرِيضَةً يَوْمَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾﴾ (التوبة: ٩٠).

هذه الآية من عظام الآيات وأنهايتها؛ وذلك لتفصيلها مضارفات الزكاة، وهي مُتَّصِلَةٌ بِحِكْمَةِ الزكاة، وهي الرُّخْسُ الثَّابِتُ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، وقد أوجب الله الزكاة وقرضها؛ ليكون المال دائراً بانصباب محكوم بين الغني والفقير، فلا يستأثر به الغني، ولا يُحسِن في بيت المال؛ فَإِنَّ مُنْقَضِ رِيبِيَّةِ اللَّهِ أَنْ خُلِقَ الْخَلْقُ وَأُوجِدَ لَهُمْ كِفَايَةُ مِنْ رِزْقٍ فِي الدُّنْيَا؛ لِأَنَّ الْفَقْرَ لَا يَنْتَشِرُ فِي الْأَرْضِ إِلَّا لِفَيَاقِ الْعَدْلِ وَظُهُورِ الظُّلْمِ فِي الْأَمْوَالِ، وَظُهُورِ الظُّلْمِ فِي هَذَا الْبَابِ فِي مَوْضِعَيْنِ، يَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِمَا عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَثَرِ ظُلْمٍ سَكَنَكُ﴾ (التوبة: ١٠٣).

هل يجب استيعاب الأصناف الثمانية في كل زكاة؟

لا خلاف عند العلماء في بقاء مصارف الزكاة للأصناف الثمانية بعد وفاة النبي ﷺ، إلا المؤلفة قلوبهم فقد اختلفوا في بقاء سهمهم على قولين؛ كما يأتي بيانه.

وقد اختلف العلماء في استيعاب الأصناف الثمانية: هل هو واجب في كل مال زكوي، أو ذلك بحسب الحاجة والإمكان؟ على قولين للفقهاء:

قالت طائفة: إن استيعاب الأصناف الثمانية واجب؛ وهذا قول الشافعي.

وقالت أخرى: إن الاستيعاب غير واجب، وإنه يجوز التفرغ لواحد من الأصناف الثمانية ما كان أحوَج من غيره؛ وهذا قول أكثر السلف والفقهاء، وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحمد، وبه قال ابن عمر وحذيفة وابن عباس وأبو العالية وميمون بن مهران وابن جبير وعطاء والحسن، ومن تأمل فمثل الصحابة، وجد أنهم لا يختلفون في جواز جعلها في صنف واحد، وعدم وجوب الاستيعاب.

وقد حكى الإجماع القائل مالِك؛ فقد نقل عنه ابن وهب قوله: أدركت أهل العلم ومن أوسع لا يختلفون في أن القسم في سهمان الصدقات على الأجهاد من الزالي<sup>(١)</sup>.

والآية إنما ذكرت المصارف الثمانية لبيان مستحقها، لا لوجوب القسم بينهم مُساوياً أو غير مُساوٍ؛ وذلك لأمر:

منها: أن الله ذكر الأصناف المستحقة للزكاة، ولو كان الاستيعاب

(١) «أحكام القرآن للطحاوي (١/٣٧٩).

مقصودنا، كما أحرر البيان فيه، مع العلم أن استيعاب جميعهم من الأمور الشائقة التي تحتاج إلى تفلُّفٍ وتحرُّرٍ شديدٍ، وهذا يحتاج إلى بيانٍ شبيهٍ ببيان الأصناف الثمانية من بين بقية الأصناف المحتاجة للمال، فليس أصل بيان الثمانية بأحوالٍ من بيان وجوب استيعابهم لو كان واجباً.

ومنها: أن النبي ﷺ أخذ زكوات كثير من الناس، وكذلك خلفاءه، ولم يثبت أنه تعمَّد استيعاب الأصناف الثمانية، ولا نقل ذلك عنه أحد من أصحابه صريحاً، ومثل هذا لو كان عملاً لتقل، فكيف يقال بوجوبه وإثم تأويله؟

ومنها: أن استيعاب الثمانية غير ممكن أو شاق جداً في كثير من الزكوات، كمن تجب عليه من ماله زكاة شاة أو بقرة، أو بعب في تقطيعه مال قليل كوزنهم ودينار، فكيف له قسمة ذلك على جميع الأصناف؟ ومثل هذا تكلف؛ إذ لا فرق في الوجوب بين كثير الزكاة وقليلها.

ومنها: أن وجوب استيعاب الأصناف الثمانية يلزم منه إخراج الزكاة من بلدٍ إلى غيرها من البلدان، فما كل البلدان يوجد فيها قتال في سبيل الله، ولا على أطرافها شغور يرتبط فيها، وقد قال النبي ﷺ للمعاذ: (فَأَعْلِنَهُمْ أَنَّ اللَّهَ يَفْرَضُ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تَأْخُذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتَرُدُّ فِي قُلُوبِهِمْ)<sup>(١)</sup>، فجعلها في الفراء ولم يفضل له، وجعلها فيهم لا في غيرهم، وقد لا يوجد فيهم جميع مصارف الزكاة الثمانية.

ومنها: أن الله صدر آية الأصناف الثمانية بكلمة الحصر (إنما) لبيان الحصر فيهم، لا الاستيعاب لجميعهم، فهي لإخراج غيرهم منهم، لا إقسانهم.

ومنها: أن الله بيّن وجوب المساواة والعُدل في العطية في أمور

(١) أخرجه البخاري (١٣٩٥)، ومسلم (١٩).



أَخَصَّ: كَالْفَلَاحِ بَيْنَ الرُّؤُجَاتِ، وَالْعَطِيَّةِ بَيْنَ الْأَوْلَادِ، وَقَسَمَ الْمِيرَاثَ عَلَى الْوَرَثَةِ، وَأَوْجَبَ اسْتِعَابَ كُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، وَقَدَّرَ كُلَّ ذَلِكَ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْصَّ وَاحِدًا مِنَ الْوَرَثَةِ أَوْ الْأَوْلَادِ أَوْ الرُّؤُجَاتِ بِعَطِيَّةٍ أَوْ هَبٍّ مِنَ الْمَالِ الْمُسْتَحَقِّ لِلْجَمِيعِ، وَلَوْ كَانَتْ زَكَاةُ الْمَالِ مِنْ هَذَا الْجَنْسِ، لَيَبْتَهَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، أَوْ النَّبِيُّ ﷺ فِي قَوْلِهِ أَوْ عَمَلِهِ.

ومنها: أَنَّ الْقَوْلَ بِالِاسْتِعَابِ تَعْطِيلٌ لِلْأَحَقِّ مِنْهُمْ، فَقَدْ يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَى الْمَالِ فِي الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، خَوْفَ دَفْعِ الْعَدُوِّ عَلَيْهِمْ، وَالْحَاجَةُ تَسْوِجُ الْمَالَ كُلَّهُ، فَلَوْ كَانَ الْاسْتِعَابُ وَاجِبًا، لَتَعَطَّلَ الْجِهَادُ الْمُتَعَيِّرُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَوْ وَجِبَ الْاسْتِعَابُ وَكَانَ الْفُقَرَاءُ أَكْثَرَ مِنَ الْمَسَاكِينِ، أَوْ كَانَتْ حَاجَةُ الْمُسْلِمِينَ لِفَقْرِهِمْ أَكْثَرَ مِنْ حَاجَةِ الْكُفَرَاءِ لِنَالِفِ قُلُوبِهِمْ، لَلزِمَ مِنَ الْاسْتِعَابِ تَعْطِيلُ الْأَصْلَحِ وَالْأَنْفَعِ.

### حُكْمُ الْاسْتِعَابِ:

وَيُسْتَحَبُّ اسْتِعَابُ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ عِنْدَ تَسَاوِي الْحَاجَاتِ وَتَوَسُّعِ الْوُصُولِ إِلَيْهَا؛ وَفِي ذَلِكَ تَحْشِيَةٌ تَعْطِيلُ الْمَصَالِحِ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ؛ فَإِنَّ الْمُسْلِمِينَ إِنْ صَرَفُوا زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ وَخَصَّصُوهَا فِي الْفُقَرَاءِ، تَعَطَّلَتِ الْمَنَافِعُ الْأُخْرَى؛ كَحَاجَةُ أَهْلِ الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَالْمَوْلُودَ فَلَوْثُهُمْ، وَزَيْدَةُ النَّاسِ فِي الْجِهَادِ وَتَرْكُهُمْ؛ لِيَعْدَمَ وَجُودُ تَجْهِيهِزِ الْخُرَافِ وَخَضَائِ الْقُتُوبِ.

وكما أَنَّ الْمَفَاسِدَ تَتَحَلَّقُ بِالْقَوْلِ بِإِجَابِ الْاسْتِعَابِ؛ فَإِنَّهَا تَتَحَلَّقُ بِتَعْطِيلِهِ، وَبِالْقَوْلِ بِعَدَمِ اسْتِعَابِ التَّحَرِّيِ لَهُ وَقَضَائِهِ.

وَالْأَصْنَافُ الثَّمَانِيَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ تَعَالَى تَخْتَلِفُ مِنْ جِهَةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا وَقَبَاحِهَا بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ. وَالْأُولَى فِي الْغِنَى وَقَاسِمِ الْمَالِ أَنْ يَقُومَ بِقِسْمَةِ الْمَالِ بِحَسَبِ مَقَادِيرِ الْحَاجَاتِ؛ فَإِنَّ كَانَ الْفَقْرُ

أَخَذَ، جَعَلَ أَكْثَرَ زَكَاتِهِ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ ثَغْرُ الْجِهَادِ أَحْرَجَ، جَعَلَ أَكْثَرَ زَكَاتِهِ فِيهِ، وَلَقِيَ الْبَاقِيَ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ.

وَأَمَّا صَحْفَةُ الزَّكَاةِ، فَتَصْبَحُ بِضَرْفِهَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ مِنْهَا، وَلَكِنْ كَمَا أَنَّ الصَّدَقَةَ تَتَفَاعَلُ فِي نَفْسِهَا بِحَسَبِ الْحَاجَةِ فِي مَصَارِفِهَا، فَإِنَّ الزَّكَاةَ كَذَلِكَ.

### إِعْطَاءُ الزَّكَاةِ بِالْهَرَى وَمِثْلِ النَّفْسِ:

وَلَا يَجُوزُ لِلنَّفْسِ وَلَا لِلْإِمَامِ أَنْ يُعْطِيَ الزَّكَاةَ بِحَسَبِ هَوَى نَفْسِهِ الْمَجْرُودِ، بَلْ يَجِبُ فِيهَا التَّمَاثُلُ قِسْمَةً لِلَّهِ لَهَا، وَلَوْ وَالْقِسْمُ هَوَى النَّفْسِ وَمِثْلُهَا، جَازَ ذَلِكَ، وَإِنْ اسْتَوَتْ الْحَاجَةُ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَخَذَهُمَا ثَمِيلُ النَّفْسِ إِلَيْهِ مِثْلًا مَجْرُودًا، وَلَوْ كَانَتْ الْبَرَاءَةُ تَحَقُّقًا بِأَخِيهِمَا، فَإِنَّ الْأَوَّلَى إِعْطَاءُ مَنْ لَا ثَمِيلَ النَّفْسِ يَهْوَاهَا إِلَيْهِ؛ حَتَّى لَا يُجِزِفَ الْإِنْسَانُ بِحَقِّ أَحَدٍ، وَتَأْخُذَ بِهِ نَفْسُهُ إِلَى الظُّلْمِ وَهِيَ لَا تَشْعُرُ.

وَصَاحِبُ الْحَقِّ يَسْتَجِيبُهُ وَلَوْ كَرِهَتْهُ النَّفْسُ؛ فَقَدْ أَعْطَى النَّبِيُّ ﷺ أَقْوَامًا يَكْرَهُهُمْ حَالَ عَطَائِهِمْ وَيُجِبُ غَيْرَهُمْ؛ كَالْأَنْزَارِ بْنِ حَابِسٍ، وَغَيْبَةَ بْنِ جَضَنٍ، وَغَيْرِهِمَا، وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ»<sup>(١)</sup> مِنْ حَدِيثِ سَعْدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى رِجُلًا وَسَعْدًا لِيهِمَا؛ قَالَ سَعْدٌ: فَتَرَكْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا هُوَ أَحَبُّهُنَّ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ هَذَا؟ فَوَافَى إِيَّيَ لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، فَقَالَ: (أَوْ مُسْلِمًا)، فَتَكَلَّمْتُ قَلِيلًا، ثُمَّ خَلَيْتُ مَا أَعْلَمُ بِهِ، فَمَدَدْتُ لِمَقَالَتِي، فَقُلْتُ: مَا لَكَ عَنْ هَذَا؟ فَوَافَى إِيَّيَ لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، فَقَالَ: (أَوْ مُسْلِمًا)، ثُمَّ خَلَيْتُ مَا أَعْلَمُ بِهِ، فَمَدَدْتُ لِمَقَالَتِي، وَخَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: (يَا سَعْدُ، إِنِّي لَأَعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْكَ، غَضَبًا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ فِي الشَّكْرِ)<sup>(٢)</sup>.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٧)، وَمُسْلِمٌ (١٥٠).

ولا يجوز أن يدفع الغني ولا الإمام الزكاة ليكتسب بها مذهباً لنفسه، ولا أن يدفع بها دماً عنها، فيعطي من يحمته ويمنع من لا يذمّه، ويعطي من يلته لئلا يكتسبه، ويعطي من يستحق لتطيق بمذبحه؛ فهذا يحول الزكاة من حق لمن أخطأ، إلى حق له يشتري به هواه.

### مصرف الفقراء والمساكين:

قال تعالى: ﴿إِنَّ السَّنَةَ لِلْفَقَرِ وَالْمَسْكِينِ﴾؛ قلتم الله في هذه الآية الفقير والمسكين؛ لأنهما أولى بالعطاء، وأشد في الحاجة، وأن الفقر والمشقة أوسع ونوعاً في الناس من جميع المصارف التالية؛ ولهذا قال طائفة من هؤلاء: ﴿إِنَّ السَّنَةَ لِلْفَقَرِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَسْكِينِ عَلَيْهِ﴾؛ هو الرأس الأكبر؛ رواه عنه ليث؛ أخرجه ابن أبي حاتم<sup>(١)</sup>.

وعامة السلف: أن المسلمين هم المقصودون بهذه الأصناف إلا سهم المؤلفين قلوبهم، وذوي عمر بن نافع، عن عكرمة؛ أن المراد بالفقراء: من المسلمين، والمساكين: من أهل الكتاب<sup>(٢)</sup>، وذوي ابن أبي حاتم في «تفسيره»؛ أن الفقراء زمتى أهل الكتاب؛ عن عمر بن الخطاب<sup>(٣)</sup>، وهو منكّر، يروي عن عمر بن الخطاب: عمر بن نافع، عن أبي بكر التيمي، عن حمزة، ولا يصح.

### الفرق بين الفقير والمسكين:

الفقير شديد الحاجة، ومنكسر قفاره لجزءه وذله، والفقير أحرَج من المسكين، في ظاهر اللغة وظاهر الآية وظواهر الأدلة، وقد كان النبي ﷺ يستعبد من الفقير، ولم يثبت أنه استعبد من المسكين، وذوي أنه سألها؛

(١) تفسير ابن أبي حاتم (١/١٨٢٢). (٢) تفسير الطبري (١٦/٥١٤).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (٦/١٨٩٧).

كما يُروى عند الثرمذي، من حديث أنس<sup>(١)</sup>، وعند ابن ماجه<sup>(٢)</sup> من حديث أبي سعيد مرفوعاً: (اللَّهُمَّ احْنِني وسَكِينًا).

ومن العلماء: من جعلَ المسْكَنَةَ أَقْدَمَ من الفقر؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَكَرَهُمُ الْغِيظُ﴾ (البعد: ١٦)؛ وفيه نظراً لأن الله ذكرَ المسْكَنَةَ، وهو وصف عامٌّ، وزادَ عليه وصفاً آخرَ، وهو قوله: ﴿وَإِذَا مَكَرَهُمُ الْغِيظُ﴾ لبيانِ شِدَّةِ ذلك؛ فدلَّ على أنَّ وصفَ المسْكَنَةِ وحده، ليس كافياً لبيانِ شِدَّةِ الحاجة، وعليه على وصفِ الفقر.

والفرق بين الفقير والمُسْكِينِ مختلفٌ فيه؛ لاختلاف حدِّ كلِّ واحدٍ منهما في نفسه، والأظهر: أنَّ الفقيرَ الذي لا يستطيعُ العيشَ بلا معونةِ الناسِ، وأمَّا المسْكِينُ فهو: من يستطيعُ العيشَ ولكنَّ مع ضررٍ في حاله وسوءٍ في عيشه، والمسْكِينُ من يجدُ عملاً وحاجةً تُشَدُّ بعضَ غيبته، ولكنها لا تُغنيه؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْأَثِيمَةُ كُنَّتْ لِلْمُسْكِينِ يَمْشُونَ فِي الْبَرِّ﴾ (الكهف: ١٧٩).

وفي «الصحيحين» قال ﷺ: (لَيْسَ الْمُسْكِينُ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ تَرْقِيهِ الْبَقِيَّةَ وَاللَّيْمَةَ، وَالْفَقْرَةَ وَالْمُسْكِنَةَ، وَلَكِنَّ الْمُسْكِينُ الَّذِي لَا يَجِدُ مَنِي يَنْوِي، وَلَا يَطْعَنُ بِهِ قَبِيلَتَهُ عَلَيْهِ، وَلَا يَقُومُ لَيْسَالِ النَّاسِ)<sup>(٣)</sup>.

ومن نكَّرَ في التصوِّصِ، تحلَّقَ لِنَبِيٍّ أو الفقيرِ أسوأَ حالاً من المسْكِينِ، وأنَّ الفقرَ والمسْكَنَةَ مُصْطَلَحَانِ يتداخلانِ في كثيرٍ من المعنى، وإنَّ لم يتطابقا؛ ولهذا قد يدخلُ أحدهما في الآخرِ وينوبُ عنه، وقد يفرقانِ وقد يجتمعانِ، وقد ذَهَبَ جماعةٌ من الفقهاء إلى المساواةِ بينهما؛ كأبي يوسف وابن القاسم وجماعةٌ من أصحابِ الشافعي.

(١) أخرجه الثرمذي (٢٣٥٢)، (٢) أخرجه ابن ماجه (٤١٢٦).

(٣) أخرجه البخاري (١٤٧٩)، ومسلم (١٠٣٩).

### حَدُّ الْغَرِيبِ:

وقد اختلفت العلماء في حدُّ الغرِّي الذي يُمتنع معه سؤاله الزكَّاء وإعطائه لها:

فبينهم: مَنْ جعلَ له حدًّا معلومًا.

وبينهم: مَنْ لم يجعلَ له حدًّا يَفْصِلُ فيه؛ وقد ذُهبَ مالُك والشافعي؛ إلى أَنَّهُ لا حدُّ للغرِّي معلومٌ؛ وأما حالُّه بحسبِ وشوهِ وطائِفِهِ؛ فإذا اكتفى بما جَنَّهُ ولو كان قليلاً، حُرِّمَتْ عليه الزكَّاءُ؛ وإنْ لم يَكْتَفِ بما جَنَّهُ ولو كان كثيرًا، حَلَّتْ له الزكَّاءُ؛ وذلك أَنَّ أحوالَ الناسِ تَخْتَلِفُ؛ فمنهم: صاحبُ زُوجَاتٍ وعِيَالٍ كثيرٍ، ومنهم: مَنْ لا زُوجَةَ له ولا وَلَدَ؛ ومنهم: مَنْ هو صحيحٌ مُعَالِي، ومنهم: مَنْ هو مريضٌ بِحَاجٍ لِعِلاجٍ مَرَضِهِ أَكْثَرَ مِنْ طَعَامٍ غَيْرِهِ لِتَغْيِيهِ وَوَلَدِهِ، وقد قال الشافعي: لَقَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ بِالْفَرَقِ غَنِيًّا مَعَ كَسْبٍ، وَلَا يَغْنِيهِ الْآلُفُ مَعَ ضَعْفِهِ فِي نَفْسِهِ وَكَثْرَةِ عِيَالِهِ<sup>(١)</sup>.

وَمَنْ قَالَ بَأَنَّ لِلْغَرِيِّ حَدًّا مَعْلُومًا، اخْتَلَفُوا فِي حَدِّهِ:

فَلَقَبَتْ طَائِفَةٌ: إِلَى أَنَّ حَدَّهُ خَمْسُونَ دِرْهَمًا، فَمَنْ مَلَكَهُ فَهُوَ غَرِيٌّ تَحْرُمُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ؛ وبهذا قال الثوريُّ، وابنُ المبارك، وأحمدُ، وإسحاقُ؛ وذلكَ لِحديثِ ابنِ مسعودٍ قال: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْغَرِيُّ؟ قَالَ: (خَفْسُونَ دِرْهَمًا، أَوْ يَبِيعُهَا مِنَ الدَّعْبِ)<sup>(٢)</sup>؛ رواهُ حَكِيمُ بْنُ جَبْرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ بِهِ، وَحَكِيمٌ مَسْرُوكٌ، وَلِلْحَدِيثِ وَجْهٌ آخَرٌ مَعْلُومٌ، وَقَدْ أَهْلُ الْحَدِيثِ

(١) معالم السنن (٢/٥٧)، وفتح الباري لابن حجر (٤/٣٠٨).

(٢) أخرجه أحمد (١/٢٨٨)، وأبو طارد (١٦٢٦)، والترمذي (٦٥٠)، والنسائي (٦٠٩٢)، وابنُ ماجه (١٨٤٠).

ابن مَجِين<sup>(١١)</sup>، والترمذي<sup>(١٢)</sup>، والنسائي<sup>(١٣)</sup>، وغيرهم<sup>(١٤)</sup>.

وَقَدِّمَتْ طَائِفَةٌ: إِلَى أَنْ حَدَّ الْغَنِيُّ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ، وَهُوَ يُصَابُ الزَّكَاةُ الَّذِي تَجِبُ فِيهِ؛ وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ الرَّأْيِ، وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ الزَّكَاةَ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ، وَتُرَدُّ فِي الْفُقَرَاءِ، فَمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ، فَلَيْسَ بِغَنِيٍّ، فَكَيْفَ تُوَخَّذُ الزَّكَاةُ مِنْهُ ثُمَّ تُرَدُّ إِلَيْهِ؟

### قَوْلُ الْبَدَنِيِّ وَأَخَذُ الزَّكَاةِ:

إِذَا كَانَ الرَّجُلُ قَوِيَّ الْبَدَنِ صَحِيحَ الْجَوَارِحِ وَلَمْ يَتَكَسَّبْ، فَهُوَ عَلَى حَالَتَيْنِ:

الْحَالَةُ الْأُولَى: أَنْ يَكُونَ رَاغِبًا فِي الْكَسْبِ بِأَحَدٍ عَنْهُ، فَلَمْ يَجِدْ عَمَلًا، فِهَذَا يُسَمَّى الْمَحْرُومَ وَالْمُحَارَفَ، وَهُوَ الَّذِي لَدَيْهِ قُدْرَةٌ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَجِدْ مَحَلًّا يَتَكَسَّبُ بِهِ، فِهَذَا تَوَلَّى لَهُ الزَّكَاةُ بِلَا خِلَافٍ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَنْفُسِهِمْ غُلٌّ مِمَّا قَالُوا هُمْ يَفْعَلُونَ ۖ فَتَأْتِيهِمْ سَأَلَ الْمُسْتَضَرِّينَ ۖ وَكَانَ عَلَيْهِمْ الْكُفْرُ ۚ فَكَانُوا مُنَافِقِينَ ۖ﴾ (النِّسَاءُ: ٢٤ - ٢٥)، وَالْمَحْرُومُ هُوَ الْمُحَارَفُ الَّذِي لَا تَكْسِبَ لَهُ، كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ: «الْمُحَارَفُ الَّذِي لَا يَكَادُ يَجُوزُ لَهُ تَكْسِبُهُ» رَوَاهُ عَنْهَا عُرْوَةُ<sup>(١٥)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «الْمَحْرُومُ الَّذِي يَطْلُبُ الدُّنْيَا وَيُتْرَكُ عَنْهُ» رَوَاهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ<sup>(١٦)</sup>.

وَبِمَعْنَى هَذَا: قَالَ سِجَاوَدٌ<sup>(١٧)</sup>، وَالضُّحَّاكُ<sup>(١٨)</sup>.

(١) «تاريخ ابن معين - رواية النوري» (٣/ ٣٤٦) (١٦٧١).

(٢) «سنن الترمذي» (٦٥١). (٣) «السنن الكبرى للنسائي» (٣٢٨١).

(٤) «معجم المصنفين» (٥/ ٣١)، و«معجم الأئمة» (٣/ ٢٥٣).

(٥) «تفسير ابن أبي حاتم» (١٠/ ٣٣١٢).

(٦) «تفسير الطبري» (٢٣/ ١٧٣)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (١٠/ ٣٣١٢).

(٧) «تفسير الطبري» (٢١/ ٥١٢)، (٨) «تفسير الطبري» (٢١/ ٥١٣).

وُسَمِيَوا النَّاسُ: الْعَابِلُ الَّذِي يَبْحَثُ عَنِ الْعَمَلِ وَالتَّكْسِبِ، وَلَا يَجِدُهُ.

الْحَالَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ قَوْلًا لَكُنَّ تَارِكٌ لِلْعَمَلِ رَاجِعًا عَنْهُ؛ لِغُسْلِهِ وَدَعْوِهِ، فَبِذَا قَدْ اخْتَلَفَ فِي إِعْطَائِهِ مِنَ الزَّكَاةِ عَلَى قَوْلَيْنِ:

مِنَ الْعُلَمَاءِ: مَنْ قَالَ بِعَدَمِ جَوَازِ إِعْطَائِهِ مِنْهَا؛ وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَإِسْحَاقُ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ قَالَ بِجَوَازِ ذَلِكَ مَا لَمْ يَمْلِكْ بِيَتْنِ بَرِّهِمْ؛ وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَأَهْلُ الرَّأْيِ.

وَالْأَوَّلُ: عَدَمُ جَوَازِ ذَلِكَ؛ فَقَدْ صَحَّ فِي «الْمُسْنَدِ» وَ«السُّنَنِ» مِنْ حَدِيثِ عُثَيْبِ بْنِ عَفِيٍّ بْنِ الْخِزَّازِ قَالَ: أَعْيَزْتَنِي وَجُلَّانِ أَنْهُمَا أَتَيَا النَّبِيَّ ﷺ فِي حَقِّهِ الْوَقَاحِ، وَهُوَ يُقْسِمُ الصَّدَقَةَ، فَنَسَأَلَا مِنْهَا، فَرَفَعَ بَيْنَا الْبَيْسَرَ وَخَفَضَهُ، فَرَأَيْنَا جَلَدَيْنِ، فَقَالَ: (إِنْ شِئْتُمَا أُعْطِيَتْكُمَا، وَلَا خَطَّ فِيهَا لَغْنِي، وَلَا لِقَوِي مُكْتَسِبٌ)<sup>(١)</sup>.

وَالثَّامِي قَوْلُهُ ﷺ: (لَا تَجْعَلِ الصَّدَقَةَ لَغْنِي، وَلَا لِبِي يَرْؤُ سَوِيًّا)<sup>(٢)</sup>، وَلَئِنْ فِي إِعْطَائِهِ إِعَانَةٌ لَهُ عَلَى زُكُورِهِ وَكُسْلِهِ وَتَرْكِيهِ التَّكْسِبِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمَكِيلُونَ عَلَيْهِ﴾، هُمْ جُيَاءُ الزَّكَاةِ وَالْمُسَارِقُونَ لَهَا عَلَى أَهْلِهَا؛ فَكُلُّ مَنْ قَامَ بِجُيَاءِ الزَّكَاةِ، أَوْ قَامَ بِسَرَقَتِهَا عَلَى أَهْلِهَا، أَوْ قَامَ عَلَى جَفْوَتِهَا، فَهُوَ مِنَ الْعَابِلِينَ عَلَيْهَا.

وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ بِجَوَازِ أَنْ تُعْطَى الزَّكَاةُ جَمِيعًا لِمَنْ يَشَاءُ وَاحِدٌ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١/٢٢٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٣٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٢٩٠).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢/١٦٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٣٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦٥٦) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْرٍ.

وَأَحْمَدُ (٢/٢٨٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٥٩٧)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٣٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

مِنَ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ أَنْ تُعْطَى جَمِيعُهَا لِلْعَامِلِينَ عَلَيْهَا حَتَّى لَا يَحْصُلَ مِنْهَا شَيْءٌ لغيرِهِمْ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ أُعْطِيَ لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ لغيرِهِ، وَالْبَاقُونَ غَايَةٌ؛ فَلَا تُعْطَى الْوَسِيلَةُ لَتُعْطَلَ الْغَايَةُ.

### ضَوْدُ الْقَوْلِ عَلَى الزَّكَاةِ:

وَالْعَمَلُ عَلَى الزَّكَاةِ يَكُونُ فِي صُورٍ ثَلَاثٍ:

الصُّورَةُ الْأُولَى: الَّذِينَ يَقُومُونَ بِتَتَبُعِ الْأَغْنِيَاءِ وَجَلْبِ الزَّكَاةِ مِنْهُمْ إِلَى بَيْتِ الْعَالِي.

الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: الَّذِينَ يَقُومُونَ بِحِفْظِهَا وَتَحْزِينِهَا وَحِسَابِهَا عِنْدَ وَصُولِهَا إِلَى بَيْتِ الْعَالِي؛ وَذَلِكَ أَنَّ لِلزَّكَاةِ مَقَامًا بَيْنَ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ تَحْتَاجُ إِلَى حِفْظٍ وَجَمْعٍ وَحِسَابٍ، فَتَمَّ قَامَ بِذَلِكَ، فَهُوَ مِنَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا.

الصُّورَةُ الثَّالِثَةُ: الَّذِينَ يَقُومُونَ بِقِسْمَتِهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ إِمَّا بِتَتَبُعِ أَحْوَالِ الْفُقَرَاءِ وَسَبْرِهَا حَتَّى يَحْصُلَ الْمَالُ عَلَى وَجْهِهِ إِلَيْهِمْ، أَوْ بِنَقْلِ الْعَالِي مِنْ بَيْتِ الْعَالِي إِلَيْهِمْ، أَوْ حِسَابِهِ وَقِسْمَتِهِ بَيْنَ الْفُقَرَاءِ حَتَّى يَسْتَوْعِبَ الْأَصْنَافَ الثَّمَانِيَةَ، أَوْ يَسْتَوْعِبَ هَيْئَةً مِنْهُمْ؛ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُمْ ذُو فَاقَةٍ وَيُعْطَى مَنْ ذُوهُ، فَهَذَا مِنَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا جَمِيعًا.

### يُقَدَّرُ نَصِيبُ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا:

وَلَيْسَ لِلْعَامِلِينَ عَلَيْهَا قَدَرٌ مَعْلُومٌ؛ وَإِنَّمَا يَقْدَرُ بِعَاقِبَةِ الْوَاحِدِ مِنْهُمْ؛ فَإِنَّ الْعَمَلَ وَالْجُهْدَ يَخْتَلِفُ؛ فَتَمَّ يَقُومُ بِالْجَبَايَةِ وَالشَّرَافِ يَخْتَلِفُ عَمَلُ يَقُومُ بِجَبَايَةِ الْمَالِ فَقَطْ، وَمَنْ يَقُومُ بِالْجَبَايَةِ يَخْتَلِفُونَ بِحَسَبِ جُهْدِهِمْ وَيُغْنِيهِمْ سَافَاتِهِمْ؛ وَذَلِكَ بِحَسَبِ اجْتِهَادِ الْإِمَامِ، وَلَا يَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى اجْتِهَادِ الْعَامِلِ بِنَفْسِهِ؛ حَتَّى لَا يَأْخُذَهُ طَمَعٌ نَفْسِيٌّ فَيُخَيَّرَ فَيُجِيبَتْ بِحَقِّ الْفُقَرَاءِ.

وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُخْرَجَ الْغَنِيُّ زَكَاتُهُ بِشَرْطِ أَلَّا يَأْخُذَ الْعَامِلُونَ مِنْهَا



شيئاً، فهذا شركٌ باطلٌ؛ لأنَّ الله جعلَ قِسْمَةَ الْمَصَارِفِ إليه، لا إلى غيره، ثم إنَّه بذلك تتعلّقُ مصالحُ المسلمين، ويُروى عندَ أبي داودَ، عن زِيَادِ بْنِ الْحَارِثِ الضُّدَّانِيِّ رضي الله عنه قال: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَكَانَتْهُ، قَالَ: فَأَتَاهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: أَغْضِبْنِي مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَزِدْ بِحُكْمِ نَبِيٍّ وَلَا غَيْرِهِ فِي الصَّدَقَاتِ، حَتَّى حَكَمَ لِيهَا هُوَ، فَبَجَرْنَاهَا ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءٍ، فَإِنْ كُنْتَ مِنْ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ، أَغْضَبْتُكَ حَتَّى<sup>(١)</sup>).

ولا يجوزُ للعاملُ قَبُولَ الْهَدِيَّةِ وَالْهَبَةِ مِنْ جِهَتَيْهَا؛ مِنْ جِهَةِ الْغِنَى، وَلَا مِنْ جِهَةِ الْفَقْرِ؛ فَبُذِلَتْ رِشْوَةٌ مُحَرَّمَةٌ.

وهوَلَةُ تَعَالَى، **﴿وَالْمَوْلُودَةُ قُلُوبُهُمْ﴾**، المرادُ بهم: الْكُفَّارُ، وَأَهْلُ الشُّرُورِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ قَسَمُوا قُلُوبَهُمْ بِالْمَالِ؛ إِنَّمَا لَكَسِبَ عَلَيْهِمْ، أَوْ لَتَفَعَّ شَرُّهُمْ.

إِعْطَاءُ الْمَوْلُودَةِ قُلُوبَهُمْ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ:

وَحُكْمُ تَأْلِيفِ الْقُلُوبِ بَاقِي لَمْ يُسَخَّرْ؛ مَا قَامَ سَبَبُهُ، وَدَعَتْ حَاجَتُهُ، وَقَدْ اخْتَلَفَتْ فِي إِعْطَاءِ الْمَوْلُودَةِ قُلُوبَهُمْ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ:

فَمِنْ السَّلَفِ: مَنْ قَالَ بِأَنَّهُمْ لَا يُعْطَوْنَ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ اشْتَدَّ وَقُويَ وَلَا يَخَافُ مِنْ عَدُوٍّ لَوْزِيَهُ وَجُرِّدَ أَهْلُهُ، وَاسْتَوْدِلَ لِلذَّكَ بِمَا جَرَى عَلَيْهِ عُمَرُ؛ وَهَذَا قَالَ الشَّعْبِيُّ<sup>(٢)</sup>، وَالْحَسَنُ<sup>(٣)</sup>، وَجَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ.

وَالْأَظْهَرُ: بَقَاءُ سَهْمِ الْمَوْلُودَةِ قُلُوبَهُمْ مَا وَجَدَتْ الْوَلَدَةُ وَدَعَتْ الْحَاجَةَ؛ وَبِهَذَا قَالَ أَحْمَدُ، وَإِنَّمَا مَنَعَهَا عَمْرٌ وَمَنْ نَبَعَهُ؛ لِانْتِفَاءِ الْوَلَدَةِ بِقُرَّةِ الْإِسْلَامِ، وَخُشْفِ الْكُفْرِ وَقِلَّةِ جِيلَةِ أَهْلِهِ، فَلَيْسَ أَمَانَتُهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامُ،

(١) أخرجه أبو داودَ (١٧٣٠).

(٢) تفسير الطبري (٥٢٢/١١)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٨٢٢/٦).

(٣) تفسير الطبري (٥٢٢/١١).

وليس في قلوبهم الإضرار بالإسلام وأهله، وما فَعَلَهُ عَمَرُ لَيْسَ الْغَايَةَ  
لِلْمُحْكَمِ وَنَسَخَهَا لَهُ ۖ وَإِنَّمَا زُفِعَ لَهُ لَانْتِزَاعِ جُلُوتِهِ.

وقد أعطى النبي ﷺ أقوامًا بعد فتح مَكَّةَ وظهورِ النَّوْزِ وَسُلْطَانِ  
الإسلام والمُسلِمِينَ ۖ وذلك لقيامِ التَّوَجُّبِ في أعيانِ المولُوفَةِ قلوبِهِمْ.

ولا يَثْبُتُ عن النبي ﷺ نَصْرٌ في نسخِ سَهْمِ المولُوفَةِ قلوبِهِمْ، وغايةُ  
ما في ذلك عملُ الصحابةِ، وإِنَّمَا اخْتَلَفَ في فَهْمِهِ ۖ مِنْهُمْ: مَنْ يَرَى  
عَمَلَهُمْ جُلُومًا بِالنَّسْخِ، وَمِنْهُمْ: مَنْ يَرَاهُ زَفْعًا لِلْمُحْكَمِ ۖ لَانْتِزَاعِ الْجُلُوتِ،  
وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ لَيْسَ بِنَسْخٍ، وقد قال يونسُ: سَأَلْتُ الرَّضَوِيَّ عَنْهُمْ؟ فَقَالَ:  
«لَا أَعْلَمُ نَسَخًا فِي ذَلِكَ»<sup>(١)</sup>.

### أنواع المولُوفَةِ قلوبِهِمْ:

#### والمولُوفَةُ قلوبِهِمْ على نوعَيْنِ:

النوعُ الأولُ: كَفَارٌ يُثَالِفُونَ ۖ لِيَقْبَلُوا على الإسلامِ، أو يُدْفَعَ شُرْهُمُ  
عنه، وذلك أَنَّ بعضَ الكُفَّارِ يَحْوِلُ كُفْرَهاَ وَجَهْلًا وَلِيْلًا على الإسلامِ  
وأهله ۖ لِكُفْرِ شَوْكِيَّتِهِ، وَدَعَابِ حَوِيَّتِهِ، أو لِمَا أَصَابَهُ مِنْ فَقْدِ مَالٍ وَدَمٍ  
وَسُلْطَانٍ، وَالْمَالِ يُفَرِّتُهُ وَيُلِيْنُ قَلْبَهُ، فَيَتَأَمَّلُ الْحَقَّ بِتَجَرُّدٍ بَعْدَ زَوَالِ مَا  
يَحِجُّ، كَمَا أعطى النبي ﷺ ضَمَّانَ بَنِ أُمَيَّةَ وَغَيْرَهُ.

النوعُ الثاني: مُسْلِمُونَ، لَكُثْمِهِمْ قُتَاتٌ، أو مُتَأَفِّفُونَ بِثَالِفُونَ ۖ لِيَحْسَنَ  
إِسْلَامُهُمْ، أو يُدْفَعَ شُرْهُمُ عنه.

وهؤلاء يُعْتَقَدُونَ ولو كانوا أَغْنِيَاءَ ۖ لِأَنَّ الْجِلَّةَ الَّتِي أُعْطُوا لِأَجْلِهَا  
لَيْسَتْ الْفَقْرَ، بَلْ تَأَلَّفَتْ الْقَلْبَ، كَجِلَّةِ الْعَمَلِ عَلَيْهَا، فَأَعْلِيَتْ حَتَّى الْغِنَى  
لِهَذَا التَّقْصِيدِ، وقد قال سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: سَأَلْتُ الرَّضَوِيَّ عَنِ (المولُوفَةِ

(١) تفسير القرطبي (١٠/٢٦٦).

قُلُوبُهُمْ، قَالَ: عَنْ أَسْلَمَ بْنِ يَهُودَى أَوْ نَصْرَانِيٍّ، فَلَئِنْ كَانَ مُوسِرًا؟  
قَالَ: وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا<sup>(١٠)</sup>.

وقد أعطى النبي ﷺ أنواراً من الملاء تأليفاً لقلوبهم؛ ففي  
«المصحيحين»<sup>١٩</sup> من حديث أبي سعيد الخدري قال: «بُعثَ عليّ وأُمرَ  
بالنبي إلى النبي ﷺ، فبُعِثَ بي ثريبها، ففَسَّسَهَا بَيْنَ الْأَنْزَلِ بْنِ حَاسِبِ  
الْحَنْظَلِيِّ ثُمَّ أَحَدَ بَنِي شُبَاعٍ، وَبَيْنَ حَيْثَ بَنِي بَدْرِ الْقُرَظِيِّ وَبَيْنَ خَلْقَةٍ بَنِي  
عَلَاتَةَ الْعَابِرِيِّ ثُمَّ أَحَدَ بَنِي كِلَابٍ، وَبَيْنَ وَدِّ الْخَيْلِ الطَّائِفِ ثُمَّ أَحَدَ بَنِي  
يَثَانَ، فَتَغَبَّطْتُ فَرَسًا وَالْأَنْصَارُ، فَقَالُوا: يُغْطِيهِ ضُنَائِدُ أَهْلِ نَجْدٍ  
وَهَذَا»<sup>٢٠</sup> قَالَ: (لَنَا أَلْفُ قَوْمٍ)<sup>(٢١)</sup>.

ولاستعماله قلوبهم متصفين:

المَقْصِدُ الْأَوَّلُ: أَنْ يُسْتَعْمَلُوا إِلَى الْإِسْلَامِ، فَيَقَرُّوا بِهِ، وَأَنْ يُزَالِ مَا يَجْعَلُونَهُ مِنْ نَقَوْرٍ وَكُزْوٍ، فَإِنَّ لِلْعَالِ أَمْرًا عَلَى أَكْثَرِ الْقُلُوبِ تُسْتَعْمَلُ بِهِ، وَتُجِبُّ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهَا، وَيُرْبِلُ النِّفَاقَ وَالتَّكْذُوبَ الَّذِي يَجْعَلُونَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ فَيَبْهِنُونَ إِلَيْهِ فِي «الصَّحِيحِ»، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ قَالَ: «وَاللَّهِ، لَقَدْ أَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا أَعْطَانِي، وَإِنَّهُ لَأَكْبَرُشِ النَّاسِ إِلَيَّ، فَمَا يَرَحُّ يَعْطِينِي حَتَّى إِنَّهُ لَأَكْبَرُ النَّاسِ إِلَيَّ»<sup>(١)</sup>.

الْمَقْصِدُ الثَّانِي: أَنْ يُدْفَعَ شَرُّهُمْ عَنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَتُخَيِّدَهُمْ بِهِمْ، فَإِنْ أَخَذُوا مَا لَا، زَالَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنْ حَقْدٍ وَغِلٍّ وَخُزٍّ وَحُبٍّ لِلزَّوَالِ، فَإِنْ أَغْطُوا، ظَلَمُوا فِي بَيْتِهِ، وَزَجَّوْا السَّيِّئَةَ فِي كُلِّ عَامٍ، فَاذْفَعْ شَرَّهُمْ، لِمَا يَرْقُبُونَ مِنْ عَطَاءٍ وَدَفَقِ.

(١) تفسير الظري (٥٢١/١١)، والتفسير ابن أبي حاتم (١١٢٢/١).

(٢) أغريجه قنخاري (٧٨٢٢)، ومسلم (١٠٧١).

(٢) آخره صلي (٢٢٧٧).

وهو له تعالى ﴿وَبِالْزَّكَاةِ﴾، المراد بالزَّكَاةِ: الأَرْقَاءُ؛ فلم يصب من الزَّكَاةِ لإعتاقهم، سواء كان مُكَاتَبًا بَقِيَ عليه شيءٌ كثيرٌ أو قليلٌ، أو كان زَنْبِيًّا لم يُعْتَقْ منه شيءٌ؛ فهو داخلٌ في هذه الآية؛ وهذا قولُ أكثرِ السُّلفِ والفقهاء؛ كما ليك وأبي حنيفةً وأحمدُ والشافعي.

وَرَوَى عن مالكٍ في رواية: أَنَّ الْمُكَاتَبَ يَكُونُ مِنَ الْغَارِمِينَ، لا في نصبِ الزَّكَاةِ.

والأظهرُ: عمومُ الآيةِ في الرقيقِ وفي المكاتبِ، وقد قال الله في حُطْمِ: ﴿وَمَا لَهُمْ بَيْنَ قَالٍ لَقَدْ آتَيْنَا مَكْنُكُمُ﴾ (النور: ٣٣).

وهو له تعالى ﴿وَالْفَرِيِّينَ﴾، المرادُ بالغارِمِ: هو مَنْ عليه قَرْضٌ كَمَنْ اقْتَرَضَ لِلزَّيْفِ وَوَزَّقَ عِيَالَهُ، ولم يَجِدْ وفاءً، أو احترقت دارُهُ أو تجارتهُ، أو ذهبَ السَّيْلُ بِزَرْعِهِ وماشيتهِ، وقد قضى عَمْرٌ بِنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَيْنُ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَبِرَةَ وهو يُشْعَوْنَ دِهَانًا، وقال: أَنَا مِنَ الْغَارِمِينَ، وأَمَرَ له بخادمٍ ومُسْتَحَنٍّ<sup>(١)</sup>.

### الْفَرْقُ بَيْنَ قَيْنِ الْحَيِّ وَقَيْنِ الْمَيِّتِ:

وَمَنْ عَلَيْهِ قَيْنٌ: إِذَا أَنْ يَكُونُ حَيًّا، وَإِذَا أَنْ يَكُونُ مَيِّتًا؛ فَإِنْ كَانَ مَيِّتًا، فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي إِعْطَائِهِ مِنَ الزَّكَاةِ عَلَى قَوْلَيْنِ:

القولُ الأولُ: قالوا بالمنع؛ وهذا قولُ أكثرِ العلماءِ؛ مَخْلَافًا لِلْمَالِكِيِّ، على أَنَّهُ لَا تُسْفَعُ الزَّكَاةُ لِقَضَاءِ قَيْنِهِ؛ وذلك أَنَّ الْغَارِمَ هُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ الزَّكَاةَ، وهو مَيِّتٌ، وَإِذَا أُعْطِيََتْ غَرِمَتُهُ، وهو الدَّائِنُ، صارَ الدَّفْعُ إِلَى الْغَرِيمِ لَا إِلَى الْغَارِمِ، وقد قال أحمدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «الْمَيِّتُ لَا يَكُونُ غَارِمًا، قِيلَ لَهُ: أَيْمَنْطَى أَعْلَهُ؟ قَالَ: إِنْ كَانَتْ عَلَى أَهْلِهِ، فَتَعَمَّ<sup>(٢)</sup>».

(١) التفسير ابن أبي حاتم (١٨٢٤/٦٥). (٢) المغني لابن قدامة (١٢٦/٤).

ولم يثبت عن النبي ﷺ أنه دفع الزكاة لفتن ميت، ولا عن خلفائه كذلك، وكان النبي يؤتى بالميت ويسأل عن قربه، ولا يطلب له وفاة؛ وإنما كان يترك الصلاة عليه أول الأمر، والمنافع بقضاء فتن الحي أولى من دفعه عن فتن الميت.

والرابع ينتمى الأموات من الحقوق يعطل مصالح الأحياء، ويُضيق حقهم من الزكاة؛ يكثره الحقوق التي يموت أصحابها وهي عليهم. القول الثاني: وهو قول المالكية؛ أنه يُدفع إليه، ورجحه ابن تيمية.

ولا خلاف أن فتن الحي عند التراحم أولى بالتضاء من الزكاة من فتن الميت.

وأما إن كان حياً، فهو من أهل الزكاة بالاتفاق.

والعالم الذي احتاج للمال بسبب حُزبه على نوعين:

السنخ الأول: غريم لحظ غيره، وذلك لأجل إصلاح ذات البين؛ كمن يُصلح بين رجلين أو جماعتين، ويدفعهما عن قتالٍ بالصُلح بينهما على مال، فيَحْتَمِلُهُ بفسادٍ يُخْفِي الدَّم ويدفع النزاع، فهذا يستحق الدفع له من الزكاة، ويحل له السؤال؛ كما ثبت في مسلم؛ من حديث أبيه؛ عن أبي الهيثم الهذلي؛ قال: فَخَلْتُ خَتَالَه، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسْأَلُهُ فِيهَا، فَقَالَ: (لَكُمْ حَتَّى تَأْتِيَا الصَّدَقَةَ، فَتَأْتِيَكَ بِهَا)، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: (هَا قَبِضَةُ، إِذَا الْمَسْأَلَةُ لَا تَجُلُ إِلَّا لِأَخِي ثَلَاثَةً: رَجُلٌ تَحْتَلُ خَتَالَه، فَخَلْتُ لَهُ الْمَسْأَلَةَ حَتَّى يُعْطِيَهَا، ثُمَّ يُسَبِّحُ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِعَةٌ اجْتَاخَتْ مَالَهُ، فَخَلْتُ لَهُ الْمَسْأَلَةَ حَتَّى يُعْطِيَهَا قِيَامًا مِنْ عَيْشٍ - أَوْ قَالَ: سِدَاقًا مِنْ عَيْشٍ - وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ نَاقَةٌ حَتَّى يَلُومَ ثَلَاثَةً مِنْ قَوِي الْحَبَا مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ لِقَلْبًا نَاقَةً، فَخَلْتُ لَهُ الْمَسْأَلَةَ حَتَّى يُعْطِيَهَا قِيَامًا مِنْ عَيْشٍ - أَوْ قَالَ: سِدَاقًا مِنْ

عَنْبِي - فَمَا يَوَالِقُنْ مِنَ الْمَسَاكِينِ بِمَا قَبِضْتُمْ سَحَقًا بِأَكْثَلِهَا حَاجَتُهَا سَحَقًا<sup>(١)</sup>.

النوع الثاني: غارِمٌ لحظٌ نفسه، وهو الذي غَرِمَ مَالًا استثنائيًا لتجارته أو لِنَقْفِهِ عَالِيهِ وَدَوَّجِهِ، ولم يَجِدْ سِلَاقًا؛ فَهُوَ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ بِلَا خِلَافٍ.

والأولى: أَلَا يُعَانُ مَنْ اعْتَادَ الشَّرَفَ بِالاستِثْنَاءِ بِلَا حَاجَةٍ، مِمَّنْ يَأْخُذُ أَمْوَالِ النَّاسِ وَلَا يُيَالِي؛ حَتَّى لَا يَكُونَ ذَلِكَ حَقًّا لَهُ عَلَى الْمَسَاكِينِ فِي ذَلِكَ، وقد قال أبو جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب في الغارِمِ: «هُوَ الْمُسْتَغْنَى فِي غَيْرِ صَرَفِهِ»<sup>(٢)</sup>.

وَيَنْخَوِضُ صَخٌّ عَنْ مَجَاهِدٍ<sup>(٣)</sup>، وَقَتَادَةَ<sup>(٤)</sup>؛ قَالَا: «قَوْمٌ رَكِبَتْهُمْ الذُّهُونُ فِي غَيْرِ فِسَادٍ وَلَا تَبْلِيغٍ».

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾، المراد به: الجُهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَهُوَ غَرَزُ الْكَفَّارِ الْأَصْلِيِّينَ وَالْبَغَاةِ وَالظُّلُوفِ الْمُعْتَصِمَةِ، وَكُلُّ قِتَالٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي هَذِهِ الْآيَةِ؛ وَهَذَا قَوْلُ السَّلَفِ كَافَّةً، وَيُعْطَى الْغَازِي وَلَوْ كَانَ غَنِيًّا فِي قَوْلِ عَامَّةِ السَّلَفِ وَكَثَرِ الْفُقَهَاءِ؛ خِلَافًا لِأَهْلِ الرَّأْيِ؛ فَلَمْ يُجِزُوا صَرَفَهَا لِلْغَازِي إِلَّا الْمُتَقَطِّعَ، وَفِي نَقَرٍ؛ فَالْمُقَطَّعُ هُوَ سَهْمٌ لِأَهْلِ السَّبِيلِ، لَا سَهْمٌ سَبِيلِ اللَّهِ، وَقَدْ فُرِّقَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا.

وَرَوَى عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ جَعَلَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ مِنْ مَصَارِفِ الزَّكَاةِ يُرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ تَحْرِيفًا<sup>(٥)</sup>، وَنُسِبَ إِلَى ابْنِ حُمَرَ:

وَالْمَعْرُوفُ عَنْ ابْنِ حُمَرَ: أَنَّهُ جَعَلَ إِنْشَاقَ الْوَصِيَّةِ الْمَعْيُودَةِ فِي

(١) أخرجه مسلم (١٠٤٤).

(٢) تفسير الطبري (١١/٥٢٦).

(٣) تفسير الطبري (١١/٥٢٧).

(٤) تفسير الطبري (١١/٥٢٦).

(٥) صحيح البخاري (٢/١٢٢).

سبيل الله في الحج والجهاد، وليس ذلك في الزكاة؛ فقد روى ابن عثون، عن ابن سيرين، عنه: أنه سُئِلَ عن امرأة أَوْصَتْ بِثَلَاثِينَ دِرْهَمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ: أَتَجْعَلُ فِي الْحَجِّ؟ قَالَ: أَمَا إِنَّهُ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ؛ رَوَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي «الْأَمْوَالِ»، وَقَالَ: «وَلَيْسَ النَّاسُ عَلَى هَذَا، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَفْضَى بِهِ» أَنْ تُصَرَّفَ الزَّكَاةُ إِلَى الْحَجِّ<sup>(١)</sup>.

ولعلَّ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ مُرَادُهُ: التَّفَقُّدُ الْمَطْلَقُ الَّذِي يُرَادُ بِهَا أَعْمَالُ الْبِرِّ عَامَّةً، فَقَوْلُ الشَّوْحِيِّ: «فِي سَبِيلِ اللَّهِ» يَكْثُرُ اسْتِعْمَالُهُ فِي قَصْدِ أَعْمَالِ الْبِرِّ عَامَّةً، لَا أَنَّهُ قَصَدَ مَصَارِفَ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّهُ إِطْلَاقٌ كَلِمَةُ «وَلَوْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» فِي سِيَاقِ الزَّكَاةِ يَخْتَلِفُ عَنْ إِطْلَاقِهَا فِي سِيَاقِ غَيْرِهِ؛ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ وَيُؤَكِّدُهُ أَنَّ ابْنَ عُثْمَرَ جَعَلَ «فِي سَبِيلِ اللَّهِ» غَيْرَ الْحَجِّ مِنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ؛ كَمَا رَوَاهُ أَبُو تُعَيْمٍ فِي «الْجَلِيدِ»؛ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَهْدِيٍّ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ حَقِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ: «كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عُثْمَرَ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَسَأَلْتُهُ امْرَأَةً، فَقَالَتْ: إِنَّ أَبَا هَذَا أَوْصَى بِحَجٍّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ ابْنُ عُثْمَرَ: إِنَّ سَبِيلَ اللَّهِ كَثِيرٌ؛ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ حَجُّ الْبَيْتِ، وَمِنْ سَبِيلِ اللَّهِ صِلَةُ الرَّجِمِ، وَمِنْ سَبِيلِ اللَّهِ قَوْمٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يُقَاتِلُونَ قَوْمًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ لَيْسَ لَهُمْ مَرَقَبٌ»<sup>(٢)</sup>.

وابْنُ عُثْمَرَ أَرَادَ الْمَعْنَى الْعَامَّةَ فِي التَّفَقُّدِ، لَا الْمَعْنَى الْخَاصَّةَ فِي الزَّكَاةِ، وَلَوْ كَانَ يُرِيدُ الزَّكَاةَ، لَكَانَ فِيهِ عَلَى هَذِهِ الرُّوَايَةِ غَيْرُ الْحَجِّ؛ كَصِلَةِ الرَّجِمِ وَغَيْرِهَا مِنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ؛ كَمَنَارَةِ الْمَسَاجِدِ، وَسُقْيَا النَّاسِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ، وَهَذَا لَا يَقُولُونَ بِهِ.

وَالزَّكَاةُ لَا يَجُوزُ وَضْعُهَا فِي جَمِيعِ الْأَرْحَامِ؛ يَتَوَقَّعُ الْعُلَمَاءُ عَلَى مَنَعِ

(١) أخرجه أبو حنيفة في «الأموال» (١٩٧٧).

(٢) حلية الأولياء (٥٤/٩).

بعض، ويختلِفون في بعض، ويشتَقون في إعطاء بعض، وإنما أجاب ابن عمر السائل؛ لأن الوصية لم تتمحضر في قصد الغزو من هوله، **«وَلَيْسَ مَكِيلٌ أَكْوَ»**، ومنعته في مثل هذه الحال: الأخذ بالعموم؛ لأن المال ليس بزكاة، كما ثبت أن أنس بن مبرين قال: «قلت لعبد الله بن عمر: إنه أرسل إليّ بديارهم أجعلها في سبيل الله، وإن من الحاج من بين منقطع به وبين من قد فُتحت نفقته، أأجعلها فيهم؟ قال: نعم، أجعلها فيهم؛ فإنه في سبيل الله، قال: قلت: إني أخاف أن يكون صاحبي إنما أراد الشجاهدين؟ قال: أجعلها فيهم؛ فإنهم في سبيل الله، قال: قلت: إني أخاف الله أن أخالف ما أمرت به، قال: ففعلت، وقال: ويحك! أوليس بسبيل الله؟»؛ رواه البيهقي<sup>(١)</sup>.

ومالك أعلم الناس بالمروئي عن ابن عمر، وقد قال: «سُئِلَ اللهُ كثيرة»<sup>(٢)</sup>، ولم يكن يجعل الحج منه.

وقد قال أبو بكر بن العربي: «لا أعلم جلافاً في أن المرافة بسبيل الله هاتنا الغزوة»<sup>(٣)</sup>.

وأما المروئي عن ابن عباس، فقد رواه ابن أبي شعبة وغيره؛ من حديث حسان، عن مجاهد، عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - أنه كان لا يرى بأساً أن يعطي الرجل من زكاته في الحج، وأن يعق النسمة فيها<sup>(٤)</sup>.

وذكر البخاري له بصيغة التمرض بحسب آلله لأجل ثلثه، أو إسناؤه، أو كليهما؛ وهو الأظهر؛ لأن هذا تصرف به حسان بن

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٢٧٤).

(٢) «أحكام القرابة لابن العربي» (٢/٤٣٣).

(٣) السابق نفسه.

(٤) أخرجه ابن أبي شعبة في «المصنف» (١٠/٤٤٤).



أبي الأشرس، عن مجاهد، عن ابن عباس، وحَبَّانُ كوفيٌّ ليس بمعروفٍ بالرواية عن مجاهد، ولا يرويه أصحابُ مجاهد ولا ابنُ عباس، والثابتُ روايةُ ابنِ أبي نَجِيحٍ، عن مجاهد، عن ابنِ عباسٍ قال: أَخْبَرْتُ مِنْ زَكَايِكَ<sup>(١)</sup> وليس فيه وَثَرُ الْحَجِّ.

إدخال أعمال البر في تصرف: ﴿وَلَبَّ سَبِيلَ اللَّهِ﴾:

وقد اخْتَلَفَ في إدخالِ سائرِ أعمالِ البرِّ في تَصَرُّفٍ: ﴿وَلَبَّ سَبِيلَ اللَّهِ﴾: كبناءِ المساجد، وكتابةِ المصاحف وتثبيط العلم وطباعتها، ونشيد الجور والطُوقِ والمستشفيات، والذي عليه عملُ عامةِ السلفِ عَدَمَ دخولها، وقد حكى بعضهم الإجماعَ على ذلك؛ كالوزيرِ والرُّملي؛ وذلك لأمرٍ:

بينها: أَنَّ التَّوَسُّعَ بِإِدْخَالِ جَمِيعِ أَعْمَالِ البرِّ، يُلْغِي المعنى المقصودَ من الحصرِ في أوَّلِ الآية: ﴿إِنَّا كُنَّا نَكُنُّكَ فَقَرًّا وَلَسِيكَ﴾ الآية، فلو كانت أعمالُ البرِّ جميعًا من مصارفِ الزكاة، فلا معنى للتخصُّصِ في الآية، وَلَذَكَرَ أَنَّها في سَبِيلِ اللَّهِ؛ لِيَتَهَمَ الإطْلَاقُ والعمومُ، ونفى ذلك.

ومنها: أَنَّ إدْخَالَ جَمِيعِ أَعْمَالِ البرِّ في مصارفِ الزكاة لم يَثْبُثْ مِنْ عَمَلِ النَّبِيِّ ﷺ، ولا خلفائه، مع كثرةِ الحاجةِ إلى ذلك؛ لِأَنَّ أَعْمَالَ البرِّ أَوْسَعُ مِنَ المَصَارِفِ الثَّمَانِيَةِ؛ كبناءِ المساجد والمستشفيات، وجماعةِ الجُورِ والطُّوقِ وتنظيفها.

ومنها: أَنَّ إدْخَالَ جَمِيعِ أَعْمَالِ البرِّ في مصارفِ الزكاة يَجْعَلُ مصارفَها كَمَصَارِفِ سَائِرِ الصَّدَقَاتِ وَالنَّفَقَاتِ وَالتَّبَرُّعَاتِ، والزكاةُ أَشَدُّ وَأَكْثَرُ وَأَحْوَجُ، وَيُجْمَعُ السَّلَفُ على الاحتياطِ في الزكاةِ ما لا يُحْتَاطُ في غيرها.

(١) أخرجه ابن زنجويه في الأموال (٢٢٠١).

والتحقيق في صرف الزكاة في أعمال البر غير الأصناف الثمانية:  
أن يقال: إن أعمال البر على نوعين:

النوع الأول: أعمال بر تُجَدُّ مَنْ يَقُومُ عَلَيْهَا مِنْ أَهْلِ الْغِنَى وَبَيْنَ بَيْتِ الْمَالِ، سواء أكانت الحاجة إليها ضرورة أم غير ضرورة، فلا يجوز حبسها صرف الزكاة عليها.

النوع الثاني: أعمال بر لا تُجَدُّ مَنْ يَقُومُ عَلَيْهَا مِنْ أَهْلِ الْغِنَى وَالتَّوْبَارِ، وليس في بيت المال قُرْبَةٌ على ذلك، فإن كانت أعمال بر عامة ضرورة، بتعطّلها تتعطّل مصالح شرعية واجبة، ومصالح دنيوية ضرورة، ولا يوجد إمام يستفيق أغنياء المسلمين على ذلك ويقوم بها، كملأ البلد من مسجد، وخلق البلد من مستشفئ يطبّبون فيه، والناس يمرضون ولا يجدون من يعمر مستشفاهم ولا من يطبّبهم، أو كان البلد على نهج تفصيله، ومصالح الناس متعلّقة، فلا يتمكّنون من سيل أرحامهم ونقل أموالهم إلا بيناء الجُور، ولا يوجد من مال الأغنياء ما يُنفق على ذلك، ولا في بيت المال كفاية، ولا حاكم يتولّى شأن ذلك الأمر.

وإذا كان الأمر كذلك، فلا حرج من سدّ ذلك من الزكاة بقوله: لأن تلك الحاجة قامت مقام المصارف الثمانية؛ فإن الله إنما جعل البر سبيل من مصارف الزكاة ولو كان غنياً في بليده لا ينقطع قُدرته؛ فيمنّله السبيل الذي لا يجد طبيياً، وعابر النهر ذو المصلحة الذي لا يجد جسراً يعبر عليه، ولا من مال الأغنياء ما يسدّ حاجته تلك؛ فإنه يجوز صرف الزكاة عليها، والحال تلك.

وأما ما قيل عن أنس والحسن البصري في أن ما يؤخذ على الجُور والطُّرقات أنه صدقة من الصدقات، فمرادهم: ما يأخذهُ الأمراء والمُلاطِمين الظُّلْمَةُ من أموال الأغنياء، فيضعونها في الجُور والطُّرقات:

أَنَّهُ يُجْزَى مِنْ زَكَاةِ أَهْلِ الْمَالِ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يُخْرِجُوا الزَّكَاةَ مَرَّةً أُخْرَى، لِأَنَّ الْخَطَأَ يُلْحَقُ صَارَفَ الزَّكَاةِ لَا مَوْتَهَا، وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ وَالْحَسَنِ، قَالَا: «مَا أُعْطِيَ فِي الْجُورِ وَالظُّرْمِ، فَهِيَ صَدَقَةٌ ماضِيَةٌ» رَوَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ<sup>(١)</sup>.

روى هذا الحديث عن عبد العزيز بن صهيب: إسماعيل، وقال: يعني: أنها تُجْزَى مِنَ الزَّكَاةِ؛ ولهذا صحَّحَ عن الحسن قوله: «مَضَتْهَا مَوَاضِعُهَا، وَأَخْلَفَهَا»<sup>(٢)</sup>.

يعني: أنهم لم يَضَعُوهَا حَيْثُ أَمَرَ اللَّهُ.

### الْحِكْمَةُ مِنْ تَأْخِيرِ مَضَرِفِ الْجِهَادِ فِي الدُّخْرِ:

وقد تأخَّرَ ذَكَرُ مَضَرِفِ الْجِهَادِ فِي الْآيَةِ مَعَ عِلْمِ مُتَرْكِيهِ وَفَضْلِهِ عَلَى الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ؛ وَذَلِكَ لِيُجْتَلَى مِنَ الْجَهْدِ وَالْأَسَابِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -:

منها: أَنَّ التَّصَارُفَ السَّابِقَ لِلْجِهَادِ: بِهَا يَتَقَوَّى دَاخِلَةُ الْإِسْلَامِ، وَبِالْجِهَادِ يَتَقَوَّى خَارِجُهُ وَيَتَحَصَّنُ مِنْ دَاخِلِهِ، وَفِي الْآيَةِ: إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ تَقْوِيَةَ الْأَمْرِ بِبَدَأِ مِنْ دَاخِلِهَا، ثُمَّ يَكُونُ مِنْ خَارِجِهَا؛ فَإِنَّ الدَّوْلَةَ الضَّعِيفَةَ، الَّتِي تُقَابِلُ عَنْ ضَعْفٍ، وَتَتَمَلَّذُ عَلَى وَهْنٍ - فَتَلْكَ تُسَبِّحُ زُلْعَتُهَا مِنْ خَارِجِهَا، وَتَهْتَازُ مِنْ دَاخِلِهَا، وَالْوَاجِبُ أَنْ تُغْلَبَ قُوَّتُهَا مِنْ دَاخِلِهَا، ثُمَّ تَتَدَرَّجُ بِتَوْسِعِهَا مِنْ خَارِجِهَا؛ وَبِهَذَا سَارَ النَّبِيُّ ﷺ وَخُلَفَاؤُهُ؛ وَذَلِكَ حِينَمَا سَدُّوا حَاجَةَ الْفَقِيرِ وَالْمُسْكِينِ، وَأَقَامُوا عَلَى الْمَالِ عِمَالًا يَحْفَظُونَهُ وَيُدِيرُونَهُ، وَأَبْنَوْا أَهْلَ الشَّرِّ مِنْ دَاخِلِ الْإِسْلَامِ وَأَطْرَافِهِ بِتَأْلِيفِ قُلُوبِهِمْ؛ حَتَّى لَا يَتَرْتَبِعُوا بِالْمُسْلِمِينَ.

(١) «الأموال» لأبي حنيفة (ص ٦٨٨).

(٢) أخرجه أبو حنيفة في «الأموال» (١٨١٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠٦٠٨).

ومنها: أَنَّ الْمَصَارِفَ السَّابِقَةَ أَوْسَعَ حَاجَةً مِنْ مُصَرِّفِ الْجِهَادِ؛ فَالْفُقَرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ وَالْعَامِيُّونَ وَالرُّقَابُ أَكْثَرُ فِي الْأَقْوَ مِنْ الْعَزَاةِ، فَكُلَّمَا أَلِهُ الْحَاجَةُ الْأَوْسَعَ عَلَى الْحَاجَةِ الْأَضْيَقِ، وَقَدْ قَالَ طَاوُسٌ فِي سَهْمِ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا: هُوَ الرَّأْسُ الْأَكْبَرُ<sup>(١)</sup>.

ومنها: أَنَّ جِمَاةَ الثُّغُورِ، وَكِفَالَةَ الْعَزَاةِ: شَأْنٌ خَاصٌّ بِالْإِمَامِ عَالِمًا، فَجِبُّ عَلَيْهِ رِعَائُهَا وَالِاسْتِنَافُ لَهَا، وَأَمَّا بَقِيَّةُ الْمَصَارِفِ، فَهِيَ شَأْنٌ عَامٌّ، فَالْفَتَى يَجِدُ الْفَقِيرَ وَالْمُسْكِينِ وَالْعَامِلَ وَالرَّقَبَةَ فِي قُرَابِهِ وَزُجْرِهِ وَجِيرَانِهِ، وَلَا يَجِدُ أَكْثَرَ الْأَغْنِيَاءِ غَارِبًا يَكْفُلُونَهُ.

وهو له تعالى: ﴿وَإِنِّي السَّيِّدُ﴾ المرادُ بِإِنِّي السَّيِّدُ: هُوَ الْعَابِرُ وَالْمُسَافِرُ الَّذِي يَنْقَطِعُ زَادُهُ، وَلَوْ كَانَ غَنِيًّا فِي بَلَدِهِ؛ فَإِنَّهُ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ مَا يُبْلَغُهُ إِلَى أَهْلِهِ؛ وَهَذَا يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ حَالِهِ وَمَكَانِ انْقِطَاعِهِ، وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْأَسِيرُ الَّذِي حُبِسَ عَنْ أَهْلِهِ فِي بَلَدٍ كُفْرٍ؛ فَيُعْطَى مَا يَكُنُّ قِيْدَهُ لِيُخْرِجَ إِلَى أَهْلِهِ.

\* \* \*

﴿فَالْتَمِمْ جِهَادَكُمْ﴾ قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ جَاهِدُوا الْمُشْكُفَرِ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمَلَطَ عَلَيْهِمْ وَمَا وَهَنَتْ جَهَنَّمُ وَلَيْسَ النَّبِيُّ﴾ (التوبة: ٧٣).

نَدُلُّ هَذِهِ الْآيَةَ عَلَى وَجوبِ جِهَادِ الْمُنَافِقِينَ، كَمَا يَجِبُ جِهَادُ الْكَافِرِينَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى وَجوبِ جِهَادِ الْكُفَّارِ فِي مَوَاضِعَ.

وَقَدْ تَوَجَّهَ الْخَطَابُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِجِهَادِ الْمُنَافِقِينَ؛ لِأَنَّ جِهَادَهُمْ أَوَّلَى مَا يَقُومُ بِهِ سُلْطَانُ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامُهُمْ؛ لِخِفَاءِ أَمْرِهِمْ وَلِقُوَّةِ نَافِثِهِ عَلَيْهِمْ؛ فَهُمْ يَهَابُونَ صَاحِبَ الْقُوَّةِ وَيَخَافُونَهُ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ، وَلِأَنَّ السُّلْطَانَ

(١) سبق شرحه.

والأَمِيرَ وَالْعَالِمَ يَبْلُغُ بِخَطَابَتِهِ مَا لَا يَبْلُغُهُ غَيْرُهُ مِنَ الْعَالَمَةِ، وَكُلَّمَا عَلَا الرَّجُلُ مَرْتَبَةً فِي النَّاسِ، كَانَ غِطَابَتُهُ فِي جِهَادِ الثَّقَاتِي وَالْكَفَرِ أَوْجَبَ.

### صُورُ جِهَادِ الْمَنَافِقِينَ:

ولجِهَادِ الْمَنَافِقِينَ صُورٌ قَامَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، وَمِنْ هَذِهِ الصُّوَرِ:

**الصُّورَةُ الْأُولَى:** ذَلَمَهُمْ عَنْ مَوْجِعِ الْعُلُوِّ وَالْجَوِّ فِي النَّاسِ، وَعَزَلَهُمْ عَنْ مَنَابِرِ الْخُطَابَةِ وَالْإِعْلَامِ وَالتَّصَلُّو، وَعَدَمُ أَخَاذِهِمْ بِطَابَةِ، وَقَدْ كَانَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُوَيْضٍ يَخْطُبُ فِيهِ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمَّا رَجَعَ بِالنَّاسِ بَعْدَ أُحُدٍ، وَخَالَفَتْ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مُنِعَ مِنَ الْخُطَابَةِ فِي النَّاسِ، حَتَّى لَا تَقْوَى شَوْكَتُهُ، وَيَشُقَّ صِفَتُ النَّاسِ بِهَا.

وَمِنْ ذَلِكَ: عَدَمُ أَخَاذِهِمْ مَوْجِعَ شُورَى وَوِلَايَةِ وَإِقَارَةِ.

**الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ:** التَّحْلِيمُ مِنْ أَعْمَالِهِمْ وَأَقْوَالِهِمْ؛ بِذِكْرِهَا وَتَقْلِيدِهَا الْآيَاتِ الْوَارِدَةِ فِيهِمْ، وَزَيْطِهَا بِمَا يَتَلَوْنَ مِنْ أَعْمَالِهِمْ؛ كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْتَلِ آيَاتِهِمْ عَلَى الْمَلَأِ لِيَسْمَعُوهَا فَيَحْلَتُوا بِهِمْ؛ فَقَدْ كَانَ يَقْرَأُ سُورَةَ (الْمَنَافِقُونَ) يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَيَسْتَمِعُهَا النَّاسُ، وَيَسْمَعُ الْمَنَافِقُونَ أَوْصَالَهُمْ؛ فَيَهَابُونَ وَيَخَافُونَ، وَيَذْفَعُ شُرَّهُمْ.

**الصُّورَةُ الثَّالِثَةُ:** التَّغْلِيظُ عَلَيْهِمْ بِالْقَوْلِ عِنْدَ ظَهْرِ مَا يُسْتَنْكَرُ مِنْهُمْ، وَعَدَمُ اللَّيْنِ وَالرَّفَقَةِ بِهِمْ، مَا لَمْ تَذْعُ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ؛ تَأْلِيْفًا وَدَقِيقًا لَشُرِّهِمْ؛ وَهَذَا ظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَقَلَّبُ عَلَيْهِمْ﴾؛ يَعْنِي: بِالْقَوْلِ؛ وَلِهَذَا كَسَرَ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ جِهَادَهُمْ فِي الْآيَةِ بِاللِّسَانِ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «جِهَادُ الْكُفَّارِ بِالسَّيْفِ، وَجِهَادُ الْمَنَافِقِينَ بِاللِّسَانِ»<sup>(١)</sup>.

(١) «تفسير الطبري» (١١/٥٦٦)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٦/١١٤٢).

الصورة الرابعة: إقامة الحدود عليهم عند ظهور معصية منهم كانت تستوجب حداً أو تعزيراً؛ وعلى هذا حصل جهادهم في الآية جماعة من السلف؛ كالحسن وقتادة وغيرهما<sup>(١)</sup>، ما لم تقم مصلحة ظاهرة بالتعامل عن زلتهم والعفو عنها؛ كما ترك النبي ﷺ قتل عبد الله بن أبي، غشية أن يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر غير واحد من العلماء: أن هذه الآية: ﴿يَجَاهِدُوا الْمُشْكِكِينَ﴾ ناسخة لكل آية فيها لين ورفق بالمنافيقين، وعفو وصفح عنهم، وبهذا قال القرطبي<sup>(٣)</sup>، وابن تيمية<sup>(٤)</sup>، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذُنَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٨]، والظاهر: أن الله نسخ ذلك؛ لتغير حاله نية إلى قوة، وحال المنافيقين إلى ضعف، وإن كان في المسلمين مشابهة لحال النبي ﷺ الأولى، فيحصل بآيات التعامل مع المنافيقين الأولى، والله أعلم، وفي حال قوة المسلمين والإسلام لا يجوز تغليب العفو والصفح واللين معهم.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ دَرَسْتَ أَنَّ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَفْتَوْهُ فَيُشْرِجَ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مِنْهَا وَلَنْ تَقُولُوا مَعَهُ حَتَّىٰ يَأْكُلُوا دَبَابُهُمْ وَالْعُودُ الَّذِي سَوَّاهُمْ مَعَهُ﴾﴾ [التوبة: ١٨٣].

في هذه الآية: دليل على أن من وقع منه خيانة وعذر وضرر؛ لا يعاد فيؤلى على ما عذر به؛ وذلك أن الله لم يأذن للمنافقين بعد ما سبق منهم، ولقوله ﷺ: ﴿لَا يُلَاقِيَنَّ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرِ وَلَا يَجِدَ مَرَّتَيْنِ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) تفسير الطبري (١١/٤٦٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٦/١٨٤١).

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٠٥)، ومسلم (٢٥٨٤).

(٣) تفسير القرطبي (١٠/٣٠١). (٤) الصلوات المسلولة (ص ٤١١)، و (٤٤١).

(٥) أخرجه البخاري (٦١٣٣)، ومسلم (٢٩٩٨).

قَبُولُ تَوْبَةِ الْمُتَوَلِّدِ وَعَقْمُ تَوَلِّدِهِ وَتَصْدِيرُهُ:

والذين يتكفرون عن الحقِّ ثمَّ يعمدون إليه، تُقْبَلُ تَوْبَتُهُمْ، وَتُحْمَدُ أَوْفَتُهُمْ، وَلَا يُسَمَّتْ سَابِقَتُهُمْ، وَلَكِنْ لَا يُؤْلَوْنَ وَلَا يُضَدَّرُونَ لِقِيَادَةِ الْأَمْرِ، وَلَا فِي مَوَاضِعِ النَّاتِيَةِ فِيهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَا يُؤْتَمَنُونَ فِي عَوْدَتِهِمْ إِلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ، فَالْتِّدْبُلُ بِصِفَةِ الشَّافِقِينَ، وَرُبَّمَا كَانَ ذَلِكَ بِعَوْدِهِمْ إِلَى عَدَمِ رَجَاحَةِ الْعَقْلِ وَاسْلَامِهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ يُفَسِّرُ بِالْأَمْرِ، وَلَمْ تَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ يُؤْلَوْنَ مَرَّةً ثَانِيًا عَلَى بَلَدِهِ، وَلَا يَجْعَلُونَهُ إِمَامًا فِي تَقْرِ، وَإِنْ قِيلُوا تَوْبَتُهُ وَحِفْظُهَا، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ جَنْبِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ابْنِ أَبِي السَّرْحِ وَالْيَا عَلَى مِصْرَ، وَذَلِكَ بِعِلْمَا سَبَرِ حَالِهِ وَاسْتِقَامَةِ أَمْرِهِ، وَقَدْ تَدْرَجَ فِي تَوَلِّدِهِ؛ فَبَدَأَ بِهِ عَلَى الْخَرَاجِ وَالْحَرْبِ، ثُمَّ عَلَى ضَعْفِهِ بِمِصْرَ، ثُمَّ عَلَى مِصْرَ، وَكَانَ بَيْنَ تَوَلِّدِهِ وَوَلَايَةِ عَلَيْهِا نَحْوُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ عَامًا.

وهذا يَخْتَلِفُ عَمَّا كَانَ عَلَى كُفْرٍ أَوْ شِرْكٍ، ثُمَّ دَخَلَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالْحَقِّ، فَتَبَّ عَلَيْهِ؛ فَهَؤُلَاءِ لَمْ يَدْخُلُوا الْحَقَّ ثُمَّ خَرَجُوا مِنْهُ، وَإِنَّمَا أَتَوْهُ مُقْبِلِينَ، وَلَزِمُوهُ مُسْتَعِينِينَ، وَهَؤُلَاءِ كَعَامَةِ الصَّحَابَةِ؛ كَانُوا عَلَى جَاهِلِيَّةٍ وَشِرْكٍ فَدَخَلُوا إِلَى الْخَيْرِ، وَلَمْ تَكُنْ سَابِقَتُهُمْ غَيًّا فِيهِمْ بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ، وَلَا مَايُنَا مِنْ وَلَايَتِهِمْ وَلَا بَيَادَتِهِمْ، وَحَالُهُمْ وَحَالُ أَهْلِهِمْ يَخْتَلِفُ عَمَّا دَخَلَ الْإِسْلَامَ وَاتَّبَعَ الْحَقَّ ثُمَّ تَرَفَّعَ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ لَا يُؤْمَنُونَ مِنْ تَرْكِهِ مَرَّةً أُخْرَى؛ لِأَنَّهُمْ أَقْلُ نَبَاتٍ مِنْ غَيْرِهِمْ غَالِبًا.

\* \* \*

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُقْبَلُ عَلَيْهِمْ تَوْبَتُهُمْ كَمَا أَتَى﴾ وَلَا تَقَمُّ عَلَيْهِ تَوْبَتُهُمْ إِتْمَامًا  
كَقَرَّتْ عَلَيْهِمْ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [التوبة: ١٨٤].

فِي هَذِهِ الْآيَةِ: دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَهِيَ فَرَضٌ

كفاية عند جماهير العلماء؛ خلافاً لقول طائفة من المالكية، وقد صلى النبي ﷺ وصلى أصحابه من بعده، ولم يتركوا جنازة مسلم يُصلى على يخلو إلا أدرا حتى الله فيه.

وهو له تعالى: ﴿وَلَا صَلَّ عَلَى كُفْرِهِمْ﴾ دليل على أن المناقب والمجاهز الفاضل والمعلم يغيرون: لا يُصلى عليه إمام المسلمين، وتركه عامة الناس؛ زجراً لأمثالهم، وتذكيراً لهم من سابق فعله.

صلاة الجنازة على الكافر وأهل الكبائر، والصلاة على الفير:

وقد أجمع المسلمون على تحريم الصلاة على الكفار، ولا يجل الاستغفار لهم.

وكل صاحب كبيرة ويذبح معلن بها، فالأولى لإمام المسلمين والقادة الرأسي فيهم ألا يُصلى عليه؛ لأن النبي ﷺ لم يُصل على ماهر ولم يَنه عن الصلاة عليه، وفي مسلم؛ من حديث جابر بن سمرة؛ أن النبي ﷺ لم يُصل على قاتل نقيب<sup>(1)</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُمْ عَلَى قَرْبِهِ﴾ دليل عظام على استحباب القيام عند القبر بعد الدفن، والدعاء لصاحبه بالمغفرة والعفو والصفح.

وأما الصلاة على الفير بعد دفنه، فقد وقع فيه خلاف عند العلماء، ومنع منه مالك، وعنه أبو حنيفة بالوالي والوالي؛ وذلك إذا فانت الصلاة؛ باعتبار أن الصحابة لم يتخلوه عادة، وقد سئل مالك عن صلاة النبي على قبر المرأة؟ فقال: قد جاء هذا الحديث، ولكن ليس عليه العقل<sup>(2)</sup>.

ولو ثبت الصلاة عن النبي ﷺ على الفير، فلم تكن منه عادة،

(1) أخرجه مسلم (978).

(2) «المصطلح» (8/247).



وَأَمَّا مَنْ يَتَّخِذُهَا عَادَةً وَيَتَوَاتَى مِنْ شَهْرِ الْجَنَازِ، وَيَتَعَمَّدُ تَرْكُ الصَّلَاةِ عَلَيْهَا قَبْلَ فُلُوبِهَا، لِكُونِهِ مُذَرِّفًا لِلذَّنْبِ بَعْدَ الدُّنْيَا، فَهَذَا لَيْسَ مِنَ السُّلُوكِ، وَلَا يَتَنَبَّي أَنْ يُحْتَكَى فِيهِ عِلَالَتٌ.

وَمَنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ قَبْلَ الدُّنْيَا لِسَبَبِ غِيَابِهِ وَتَعَلُّرِ شَهْرِهِ لِمَنْ يَعْرِفُهُ، أَوْ مَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَيْهِ، أَوْ لِمَصَاحِبِ فَضِيلٍ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي عَلَيْهِ بَعْدَ دَفْنِهِ، وَقَدْ صَلَّتْ عَائِشَةُ عَلَى قَبْرِ أَخِيهَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>(١)</sup>، وَابْنُ عُثْمَانَ عَلَى قَبْرِ أَبِيهِ عَاصِمٍ<sup>(٢)</sup>، وَجَاءَ ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السُّلَفِ + كَابْنِ سِيرِينَ<sup>(٣)</sup>، وَسَلْمَانَ بْنِ رَيْعَةَ<sup>(٤)</sup>، وَغَيْرِهِمَا.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْمُصَنِّفَةِ وَلَا عَلَى التَّرَجُّنِ وَلَا عَلَى الْوَيْفِ لَا يَحْتَكُونَ مَا يُنْفِثُونَ حَرَجٌ إِيَّاكُمْ فَاصْخَرُوا لَهُ وَتَوَلَّوْا مَا عَلَى التَّحْسِينِ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ عَزَّوَجَلَّ فَجِدَّ ﴿١﴾ وَلَا عَلَى الْوَيْفِ إِيَّاكُمْ مَا أَوَّلَهُ فَيَحْتَكِلُهُمْ فَذَلِكَ لَا أَمْرٌ مَا أَتَلَّكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَلْمِزْتُهُمْ فَيَعْبُدُ مِنَ الْأَمْعِ حَرَجًا إِلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِثُونَ ﴿٢﴾ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الْوَيْفِ يَسْتَنْبِطُوكَ وَهُمْ أَنْفُسًا رَشُوا وَأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْعَوَالِي وَطَلَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَتَلَّوْنَ﴾ (التوبة: ٩١ - ٩٣).

فِي هَذِهِ الْآيَاتِ: بَيَانٌ لَوْجُوبِ النِّفْيِ عِنْدَ قِيَامِ مُوجِبِهِ + بِتَلْهِيلِ الْخَطَابِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَرْفَعْ الْحَرَجَ عَنِ الْمَعْلُومِينَ إِلَّا لَوْجُودِهِ عَلَى غَيْرِهِمْ.

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٦٥٣٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١١٩٣٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٩/٤).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١٩٤٠).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١٩٤١).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١٩٣٨).

ومُشَارَكَةُ الضَّعْفَاءِ لِلْمُتَأَفِّقِينَ فِي الْوَصْفِ الظَّاهِرِ - وهو التَّخَلُّفُ عَنِ الْجِهَادِ - تَقْتَضِي بَيَانَهُ عَلَيْهِمُ، وَحِفْظَهُ لِفَضْلِهِمْ، وَهَذَا مِنْ مَقَاصِدِ الْآيَةِ؛ فَقَدْ يَشْتَبِهُ بَعْضُ أَهْلِ الْخَيْرِ بَعْضَ أَهْلِ الشَّرِّ فِي الظَّاهِرِ عَمَلًا أَوْ تَرْكًا، وَالْأَوَّلَى بَيَانُهُ عَلَيْهِ أَهْلُ الْخَيْرِ؛ حَتَّى لَا يَتَوَاسَى أَهْلُ الثَّقَافِي بِهِمْ، فَيُخْلِفُ هُنَا النَّاسَ أَمْرُهُمْ، فَلَا يَمَيُّزُوا أَهْلَ الصُّنُفِ مِنْ أَهْلِ الثَّقَافِي وَالْكَذِبِ.

وهو له تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ رَفْعُ الْقَتْلِ الْحَرَجِ عَنِ الضَّعْفَاءِ، وَهُمْ الَّذِينَ يَرْغَبُونَ فِي الْوُصُولِ إِلَى الشَّيْءِ، وَيَعْجِزُونَ عَنْ ذَلِكَ، وَقِيلَ: إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَاسِخَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَوَفَّوْا حَقَّكَ وَتَفَّالًا﴾ [النِّسَاءُ: ٩٤] كَمَا قَالَ السُّدِّيُّ وَغَيْرُهُ<sup>(١)</sup>.

وَالضُّعْفُ عَنِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْجِهَادِ عَلَى تَوْحِيْنٍ:

النَّوعُ الْأَوَّلُ: ضَعْفُ الْبَدَنِ، وَهُوَ اللَّازِمُ فِيهِ، وَهُوَ ضَعْفُ الْبَدَنِ مِنْ هُزَالٍ أَوْ تَرَفُّضٍ مِنْ عَرَجٍ أَوْ عَمَى أَوْ ضَعْفٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ جُلْدِ الْأَبْدَانِ الَّتِي تُضْعِفُ الْإِنْسَانَ عَنْ لِقَاءِ الْعَدُوِّ.

النَّوعُ الثَّانِي: ضَعْفُ الْعُدُوِّ، فَلَا يَجِدُ بِيَلَاخًا يُقَابِلُ بِهِ الْعَدُوَّ، وَلَا مَرْكَبًا يَحْمِلُهُ إِلَى مَكَانِ الْغَزْوِ وَتَرْكِهِ، فَيَكْفُرُ وَيَتَحَيَّرُ وَيَتَحَرَّفُ، وَلَا طَعَامًا يَتَقَرَّئُهُ فِي طَرِيقِهِ وَرِيَابِهِ.

وهذان النوعان مِنَ الضَّعْفِ الَّذِي يُعَدُّ بِهَيْئِهِ صَاحِبُهُ فِي تَرْكِ الْجِهَادِ الَّذِي يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ لَوْ كَانَ قَادِرًا.

وهو له تعالى: ﴿مَا عَلَى الْمُتَحَيَّرِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَالَّذِينَ ضَعُفُوا جَسَدًا﴾، فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى عَفْرِ اللَّهِ عَنِ الْمُجْتَهِدِ الَّذِي يَذَلُّ وَشُعَّةٌ فِي الْإِحْسَانِ وَوَلَّعٌ مِنْ تَقْصِيرٍ لَمْ يُرَفَّ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهَا بَعْضُ الْفُقَهَاءِ عَلَى مَقْصُودِ النَّبِيِّ هُتَمَنْ اسْتَوَازَى حُلَّهُ فِي الْقِصَاصِ مِنْ خُصْمِهِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ - كَقَطْعِ الْيَدِ

(١) تفسير ابن أبي حاتم (١٨٠٣/١).

وَالرَّجُلِي، وَقَتْلُ الْعَيْنِ - وَتَحْرِى الْعَدْلَ، ثُمَّ مَاتَ الْمُتَقَنَّصُ مِنْهُ، أَنَّهُ لَا دِيَّةَ عَلَيْهِ؛ وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَجَمَاعَةٌ، غَلَاظُ لَا بِي خَفِيفَةٌ.

وَيُثَلُّ ذَلِكَ مَنْ خَالَعَ عَنْ نَفْسِهِ مِنْ دَفْعِ صَائِلٍ مِنْ إِنْسَانٍ أَوْ حَيَوَانٍ، كَقَتْلِ حَاجٍ عَلَيْهِ فِدَقَتُهُ، أَوْ رَمَاءٍ بِمَا لَا يُدْفَعُ عَادَةً إِلَّا بِهِ، فَمَاتَ؛ فَلَا يَلَا دِيَّةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ مُحْسِنًا، وَلَمْ يَكُنْ قَاصِدًا لِلشُّرِّ، وَالْمُحْسِنُ لَا سَبِيلَ عَلَيْهِ.

وَيُثَلُّ ذَلِكَ مَنْ قَامَ بِإِنْفَاقِ غَرِيقٍ أَوْ حَرِيقٍ أَوْ هَدِيمٍ، وَجَلَبَتُهُ بِمَا لَا يَخْرُجُ إِلَّا بِوَيْثِلِهِ، فَقَطَعَ يَدَهُ أَوْ جِرْعَهُ أَوْ أَتَلَفَ لِيَأْسَهُ أَوْ مَرْكَبَتَهُ، وَيُثَلُّهُمْ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ فِي إِنْفَاقِ النُّفُوسِ مِنَ الْحَوَادِثِ وَالْكَوَارِثِ فَيُحْيُونَ إِلَى النَّاسِ، فَيُصِيبُ النَّاسَ مِنْهُمْ غَرَرٌ فِي أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، وَلَمْ يَقْصِدُوا الْإِسَاءَةَ، وَتَحَرَّوْا الْإِحْسَانَ؛ فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ ضَمَانٌ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَفَرَّقَ بَيْنَ الْخَطَأِ الَّذِي لَمْ تَأْتِ الشَّرِيعَةُ بِمُبَاشَرَتِهِ وَلَا الْإِحْسَانِ فِيهِ، وَبَيْنَ مَا أَتَتْ الشَّرِيعَةُ بِمُبَاشَرَتِهِ وَالْإِحْسَانِ فِيهِ:

فَأَمَّا الْأَوَّلُ: فَكَتَمَنَ يَسِيرُ فِي شَأْنِهِ، فَقَدَحَ بِالْخَطَأِ رَجُلًا أَوْ أَتَلَفَ مَالًا، فَبُذِلَ عَلَيْهِ الضَّمَانُ؛ لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ لَمْ تَأْتِ لَهُ بِمُبَاشَرَةِ التَّعْرِضِ لِلْإِنْسَانِ وَلَا لِلْحَيَوَانِ فِي تِلْكَ الْحَالِ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَكَمَا سَبَقَ مَتْنُ أَذِنْتُ لَهُ الشَّرِيعَةُ بِالتَّعْرِضِ لِلْإِنْسَانِ وَالْحَيَوَانِ الصَّائِلِ وَالْإِنْفَاقِ الْغَرِيقِ، وَإِنَّمَا لَجِئْتُ الْجَنَابَةَ مِنْ أَذِنْتُ الشَّرِيعَةَ بِالْإِحْسَانِ فِي رَفْعِ شَرِّهِ وَالْعَدْلِ فِيهِ، فَتَمَّ لَمْ يَقْصُرْ فِيمَا أُذِنَ لَهُ بِمُبَاشَرَتِهِ، فَهُوَ مُحْسِنٌ، وَهَلْهُ يَهْوَى ﴿وَمَا عَلَى الْمُتَحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ وَكَأَنَّ هَكَذَا ﴿وَبَيْنَ بِقَوْلِهِ﴾ ﴿وَمَا عَلَى الْمُتَحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ رَفَعَ الْحَقُّ فِي الدُّنْيَا إِذْ لَا سَبِيلَ عَلَيْهِمْ، وَبَيْنَ بِقَوْلِهِ ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ رَفَعَ الْإِتِمَّ فِي الْآخِرَةِ.

وهو له تعالى ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْهُم بِتَحِيْلَةٍ قُلْتَ لَا أَمْرٌ مَا  
أَمْرُكُمْ عَلَيْهِ﴾ فيه عذر الفقير العاجز عن الجهاد الذي لا يجد ما  
يحمله، ولا يجد طعاماً، ولا ولداً يخلفه في أهله، فهو معذور في تركه  
للجهاد لقوله: ﴿أَلَا يَعْلَمُونَ مَا يُبْتَاعُونَ﴾، فلم يمتنعهم إلا صغر المال.

وعلامه صدي أولئك الذين جازوا: أنهم لم يأتوا معتلين مع  
عجزهم، بل جازوا واجبين في أن يحملهم؛ فالمعتل عن حملهم هو  
رسول الله ﷺ؛ لأنه لم يجد ثلماً من ذلك؛ لقوله الظاهر.

وقد قيل: إنهم لم يسألوا النبي ﷺ ظهراً يركبونه، ولكنهم سألوه  
بملاً تحملهم ونحوهم من الحرّ وخنز الأرض؛ لأنهم خفوا لفقرهم،  
كما روي عن الحسن بن صالح، وإبراهيم بن أدهم<sup>(١)</sup>.

وليعظم التوبة فقد كتب الله لناوي الخير الحريص عليه ولم يتيسر له -  
أجر من قام به، ومنهم هؤلاء الشفقاء الذين رثعهم رسول الله ﷺ لقوله ما  
يحملهم؛ ففي «الصحيح»؛ من حديث أنس؛ أن رسول الله ﷺ قال: (إِنَّ  
بِالْمَدِينَةِ أَلْوَاناً، مَا مِيزْتُمْ مَسِيرًا، وَلَا قَطَعْتُمْ وَاثِبًا، إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ)،  
فَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ؟ قَالَ: (وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ) حَبَسَهُمُ  
الظُّلُمُ<sup>(٢)</sup>.

وفي قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُعْذِرُونَ﴾ أن النفس الصادقة تحزن على فوت الخير لها، ولو كانت  
مأجورة عليه بلا عذر؛ لقضوعها وعجزها، وهذا يكون فيمن عظم إيمانه،  
وقد ذكر الله الياكين الذين لا يجدون محملاً يحملهم إلى الجهاد في  
بيباتي المذبح لهم، وبوقدار قوة إيمان العبد يكون حزنه على ما فاتته من  
الطاعة، وكلما ضعفت إيمانه، قل تأثره، حتى يبلغ بالمناقض الفرج بفوت

(١) التفسير ابن أبي حاتم (١٨٦٣/٦). (٢) أخرجه البخاري (٤٤٢٣).

الطاعة وحذرو بشرائها، ولهذا قال الله عن المؤمنين: ﴿تَوَلَّوْا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، وقال عن المنافقين: ﴿رَشَّوْا أَنْ يَكُونُوا بَيْنَ يَدَيْكُمْ فَتَتَوَلَّوْا لَهُمْ﴾، فالعبادة واحدة، ولكن المؤمنين حزينين على قوائها، والمنافقين راضين فريح بذلك.

وفي الآية: عظم الإيمان بالهو وأثره على بيع النفوس له، فيتكون أنهم لا ينجسون من يأخذ نفوسهم إلى حيث تضرعها في جنب الله. والله لم يمتنعهم لمجرد الحزن، وإنما لأن الجالب له محمود، وهو حب الطاعة وتكرارها، ولا يتكفي على قوت الطاعة إلا قوي الإيمان بالهو، كما يتكفي الصحابة ألا يجلوا ما يحولهم معه في سبيل الله، وفرق بين المؤمنين والمنافقين؛ فالمؤمن يريد الجهاد وهو عاجز، ويتكفي أن لم تجدد، والمنافق يعتذر وهو غني ويفرح لغنى: ﴿إِنَّا كُنَّا عَلَى الْوَيْلِ مِنَ اللَّهِ وَتَوَلَّوْا رَشَّوْا أَنْ يَكُونُوا بَيْنَ يَدَيْكُمْ فَتَتَوَلَّوْا لَهُمْ﴾.

\*\*\*

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿هَذَا مِنْ أَنْكَلَيْتُمْ سَدَقَةً تَطْهَرُكُمْ وَرَأَيْتُمْ بِهَا رَسُولِي عَلَيْكُمْ إِذْ سَلَوْتُمْ سَكْرًا لَكُمْ وَاللَّهُ سَوِيحٌ عَلِيمٌ﴾﴾ (النور: ١٠٣).

هذه الآية نزلت فيمن تخلف عن رسول الله ﷺ في الغزو وليسوا بمعتدلين، فتدوموا على تخلفهم بعد ذهاب الغزاة، وحاسبوا أنفسهم، ولما رجع الناس، ويطوا أنفسهم بالسواري معتدلين، عارضين لأموالهم في سبيل الله رجاء الغنى والتبذير عليهم، ثم أطلقوا وأجند من أموالهم صدقة، كما روى علي، عن ابن عباس: قال: «جاءوا بأموالهم - يعني: أبا لينة وأصحابه - حين أطلقوا، فقالوا: يا رسول الله، هذه أموالنا فتصلى بها عنا، واستغفر لنا، قال: (ما أيسر أن آخذ من أموالكم

شَيْئًا)، هَازِلَ الْمَنَّةِ، ﴿عَزَّ وَجَلَّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ سَدَقَةً لِّفُقَرَائِهِمْ وَزِكْرًا لِّبَعْضٍ﴾، بمعنى: بالزَّكَاةِ: طاعة الله والإخلاص، ﴿وَسَلِّ عَلَيْكُمْ﴾، يقول: استغفر لهم<sup>(١)</sup>.

### أعط الإمام الزَّكَاةَ وجبايتها:

وفي الآية أَمَرَ الله الإمام بجباية الأموال من مَوَارِدِهَا، وإنفاقها على مَوَارِدِهَا المشروعة؛ لِيَكْتَفِيَ النَّاسُ، وَيُسَدَّ بِعَظْمِهِمْ حَاجَةُ بَعْضٍ، فَإِنَّ السُّلْطَانَ يُهَابُ فَتَدْفَعُ الْأَمْوَالُ إِلَيْهِ رَغْبَةً أَوْ رَهْبَةً، حَلَوًا أَوْ تَحَرُّمًا، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْإِمَامُ عَادِلًا، فَهُوَ أَبْصَرُ بِمَوَاضِعِ الْحَاجَةِ وَالْفَقْرِ وَالْعَوْرِ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَوَاضِعِ التَّغْوِي؛ لِأَنَّ النَّاسَ تَكَاثُرَتْ وَتَشَتَّتْ فِيهِ، فَيَجِبُ بِأَحْوَالِ النَّاسِ وَالْيَقِينِ وَلَوْ تَبَاعَدَتْ مَا لَا يُحِيطُ الْغَنِيُّ بِذَلِكَ، وَأَيُّ حَلَلٍ أَوْ تَقْصِيرٍ فِي جَبَايَةِ الْأَمْوَالِ مِنْ مَوَاضِعِهَا وَإِنْفَاقِهَا عَلَى مُسْتَحِقِّهَا، يَكُونُ فِي ذَلِكَ ظُلْمٌ فِي عِيَشِ النَّاسِ، وَيُظْهِرُ الظُّلْمُ فِي الْأَمْوَالِ فِي جَهْتَيْنِ:

**الجهة الأولى:** الظُّلْمُ فِي جَبَايَةِ الْأَمْوَالِ؛ وَذَلِكَ بِعَدَمِ أَخِذِهَا كَمَا أَمَرَ اللَّهُ، فَيُؤْتَمُّ تَعْطِيلُ مَوَارِدِهَا أَوْ بَعْضِهَا، طَائِفَةٌ أَمَرَ بِجَبَايَةِ الزَّكَاةِ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَزُرُوعِهِمْ وَثَمَارِهِمْ، وَمَوَاتِنِهِمْ وَغُرُوبِهِمْ، وَيَأْخُذُ الْجَزْيَةَ وَالخَرَاجَ مِنَ الْكُفَّارِ، وَمِنْ مَوَارِدِهَا غَنَائِمُ الْكُفَّارِ عِنْدَ قِتَالِهِمْ لِإِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ، فَيُؤَقَّدُ الْخَلَلُ فِي تَعْطِيلِ مَوَارِدِ الْمَالِ فِي الْإِسْلَامِ، يَكُونُ حَلَلٌ فِي بَيْتِ الْمَالِ؛ كَجَبَايَةِ السُّلْطَانِ لِزَكَاةِ بَعْضِ الْأَغْنِيَاءِ دُونَ بَعْضٍ، أَوْ تَعْطِيلُ الْجِهَادِ وَالْجَزْيَةِ وَالْخَرَاجِ.

**الجهة الثانية:** الظُّلْمُ فِي صَرْفِهَا؛ فَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِصَرْفِ الْأَمْوَالِ فِي مَصَارِفِهَا، كُلُّ مَالٍ بِحَسَبِهِ، فَقَدْ قَسَمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الْغَنِمَةَ وَالزَّكَاةَ، وَبَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ مَصْرُفَ سَلْبِ الْكَاْفِرِ وَخَرَاجِ الْأَرْضِ وَالْجَزْيَةِ وَقَطَاعِ الْأَرْضِ،

(١) تفسير الطبري (١/٦٥٩)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/١٨٧).

وحدوده وضوابطه، ويُنَاقِشُ النَّاسَ بِالصَّدَقَةِ، وَأَفْضَلُهَا وَأَعْظَمُهَا نَفْعًا وَأَجْرًا.

### حَبْسُ الصَّدَقَةِ عَنْ مُسْتَحِبِّيْهَا، وَأَعْذُ غَيْرِ أَهْلِهَا لَهَا:

وقد جاء في الشريعة تحريم حبس الصدقة عن أهلها، ووجوب صرفها ما وُجِدَ مُسْتَحِبُّوْهَا؛ فَإِنَّ الْأَصْلَ أَنَّ الْفَقْرَ وَالْفَاقَةَ قَدْ تَوْجَدُ وَلَعَلَّهَا، وَلَكِنْ لَا يَبْقَى فِي النَّاسِ إِلَّا بِسَبَبِ مَالٍ مَحْبُوسٍ عَنْ أَهْلِهَا؛ مَنَعُهُ غَنِيٌّ، أَوْ حَبَسَهُ سُلْطَانٌ، وَلَقَدْ حَثَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى إِسْمَةِ الصَّدَقَةِ وَالْتِمَاجِلِ بِهَا إِلَى أَهْلِهَا؛ فِيهِ الْبُخَارِيُّ (١) مِنْ حَدِيثِ عَقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيُّ ﷺ الْفَقْرَ، فَأَسْرَعَ، ثُمَّ دَخَلَ الْبَيْتَ، فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ خَرَجَ، فَقُلْتُ أَوْ قِيلَ لَهُ، فَقَالَ: (كُنْتُ خَلَفْتُ فِي الْبَيْتِ يَوْمًا مِنَ الصَّدَقَةِ، فَكُرِهْتُ أَنْ أَتَيْتُهُ، فَتَسَنَّنْتُ) (٢).

وَالزَّكَاةُ إِنْ حَبِسَتْ عَنْ أَهْلِهَا فِي مَالٍ، أَهْلَكَتْهُ؛ لِأَنَّ لِلزَّكَاةِ بَرَكَةً عَلَى مَالٍ مُتَقَبِّلِهَا، وَشَوْئًا عَلَى مَالٍ حَاطِبِهَا؛ فَمِنْ عَائِدَةٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (لَا تُخَالِطُ الصَّدَقَةَ مَالًا إِلَّا أَلْعَلَّكَتُهُ)؛ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ؛ مِنْ حَدِيثِ وَشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْهَا (٣)، قَالَ الشَّافِعِيُّ: يَعْني - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنَّ خِيَانَةَ الصَّدَقَةِ قَدْ تُؤْلِفُ الْمَالَ الْمَخْلُوطَ بِالْخِيَانَةِ مِنَ الصَّدَقَةِ (٤).

وقد حَرَّمَ اللَّهُ تَعَرُّضَ غَيْرِ أَهْلِ الزَّكَاةِ لَهَا بِطَلْبِهَا وَالِانْتِفَاعِ بِهَا؛ كَمَا حَرَّمَ سُؤْلَهَا مِنْ دُونِ أَهْلِهَا؛ فَإِنَّ الزَّكَاةَ قَدْ تَوْجَدُ مِنْ مَوَارِدِهَا وَيُخْرِجُهَا الْغَنِيُّ أَوْ السُّلْطَانُ أَوْ نَائِبُهُ طَائِفًا أَهْلِهَا، فَيَعْرِضُهَا مَنْ يَطْلُبُهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا، فَيَنَحِرِفُ طَرِيقُهَا وَتَسَارُهَا إِلَى غَيْرِ مَقْصُودِهَا، فَكَمَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى

(١) أخرجه البخاري (١٨٣٠).

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٥٩/٤).

(٣) مسنده السنن والآثار البيهقي (٣٢١/٣).

فَإِذَا زَكَاةً أَنْ تُبْرَكُوا لَهَا، فَقَدْ حَرَّمَ عَلَى غَيْرِ أَهْلِهَا أَنْ يَقْلُبُوهَا  
وَيَأْخُذُوهَا، فَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ وَأَهْلُ السُّنَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (لَا  
تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ، وَلَا لِإِثْمٍ وَرَثَةٍ سِوَيَّ)<sup>(١)</sup>، وفي «المسنن» و«السُّنَنِ»  
أَيْضًا: مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ  
سَأَلَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ، جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُمُوشٌ، أَوْ خُدُوشٌ، أَوْ كُدُوشٌ فِي  
وَجْهِهِ)، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْغِنَى؟ قَالَ: (خُمُوشٌ وَرُغْمًا، أَوْ  
يَمْنَةً مِنَ اللَّعَبِ)، وَقَدْ أَعْلَهُ بِحَسْبِ بَنِ آدَمَ وَغَيْرِهِ<sup>(٢)</sup>.

### إخراج المُكْرَه لِزَكَاةٍ مَالِهِ:

وَإِذَا أَخَذَ الْإِمَامُ الزَّكَاةَ أَوْ الصَّدَقَةَ مِنَ الْغَنِيِّ بِقُوَّةٍ وَقَهْرٍ وَعَلَيْهِ، فَقَدْ  
اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي إِجْرَائِهَا عَنْ زَكَاةٍ، وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَ عَوَضًا  
عنها إِنْ تَابَ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ، وَهَذَا وَجْهَانِ فِي مَلْعَبِ أَحْمَدَ:

الْأَوَّلُ: تُخْرِجُوهُ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْإِمَامَ نَائِبٌ عَنِ الْمُسْلِمِينَ فِي اخْتِ  
الْحَقُوقِ وَإِعْطَائِهَا أَهْلَهَا، وَثَبَّتَ الْإِمَامُ تُجْزِئًا عَنْ يَدِهِ الْغَنِيِّ.

الثَّانِي: أَنَّهَا لَا تُجْزِئُ عَنْ زَكَاةٍ الْمَفْرُوضَةِ، وَلَا تُقْبَلُ صَدَقَةٌ نَافِلَةٌ،  
وَرَجَحَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ<sup>(٣)</sup>، لِأَنَّ النَّبِيَّ كَانَ يَأْخُذُهَا مِنْهُمْ بِإِعْطَائِهِمْ إِيَّاهَا، ثُمَّ بَيَّنَّ  
عَدَمَ قَبُولِهِ لَهَا، وَبَيَّنَّ الْعِلَّةَ فِي عَدَمِ الْقَبُولِ بِأَنَّهُمْ أَعْتَقُوهَا وَهِيَ كَارِهُونَ،  
فَالْعِبَادَةُ الَّتِي تُخْرِجُ بِإِكْرَاهٍ لَا طَوَاعِيَّةَ وَاتِّعَافًا: لَا تُقْبَلُ، كَمَنْ يُصَلِّي  
مُكْرَهًا خَوْفَ الضَّرْبِ أَوْ الْخَيْبِ، لَا تُقْبَلُ مِنْهُ، وَلَوْ تَابَ فِي الْوَقْتِ،  
وَجَبَّتْ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ.

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد (٢/٣٨٨)، وأبو حنيفة (١/١٩٢٦)، والترمذي (٦٥٠)، والنسائي (٢٤٩٢)، وابن ماجه (١٨٤٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٢/٢٠).



وهو أنه تعالى: ﴿عَنْ يَنْ أَمْرًا سَمْعًا﴾ اختلِفَ في المراد بالصدقة المأخوذة: هل هي التطوع أو الزكاة المفروضة؟ على قولين للسلف، والأظهر: أنه في صدقة التطوع؛ لأن الآية نزلت فيمن تخلّف عن عزوة نبوك، فجاءوا مُعْتَدِرِينَ عن تخلّفهم، وطرَحُوا مَالَهُمْ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ لأجله؛ وجاء أن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ وَيَغْفِرَ عَنْهُمْ.

ولا غلات أنه يدخل في الأموال التي يَجِبُ اخذُ زكاتها: الحرث، والماشية، والثَّقَدَانِ.

### زكاة عُرُوضِ التِّجَارَةِ:

وَأَمَّا الْعُرُوضُ الْمَمْلُوكَةُ، فَعَلَى فَوْحَيْنِ:

النوع الأول: عُرُوضٌ مملوكةٌ غيرُ معروضةٍ للتجارة؛ كالْبَيْتِ المسكون، والبستان المنقطع منه، والعاية المركوبة من فرس أو جمل، أو سيارة أو طائرة، ويمثل ذلك أثاث البيوت ولو غلا ثمنه، والمقتنيات من أوانٍ وملايس وفرش مستعملون؛ فتلك لا زكاة فيها، ولم يَحْكَمْ النَّبِيُّ ﷺ ولا أصحابه ولا التابعون بِسْأَلِ الْوَدَّ عَنْ بَيْتِي النَّاسِ وَمَا يَنْتَفِعُونَ بِهِ، ولم يثبت عن أحد منهم أنه أخرج زكاتها ولا أجبت منه؛ وذلك أنه قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: (لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَيْلِهِ وَلَا قَرَبِيهِ صَدَقَةٌ)؛ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ<sup>(١)</sup>.

وبهذا كان يَعْمَلُ الصحابة، وقد صحَّ عن ابن عمر قال: «ليس في العُرُوضِ زكاةٌ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ التِّجَارَةُ»؛ رَوَاهُ عَنْ نَافِعٍ، أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْمَوْعِظَاتِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (١٤٦٣)، ومسلم (٩٨٢).

(٢) «المَوْعِظَاتِ» (١٩/٢)، و«مِرْقَاتُ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ» للبيهقي (٣/٣٠٠).

وقد سُئِلَ عطاءٌ عن الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْمَتَاعَ فِيمَكْتُ السَّيِّئِ: يُزَكِّيهِ؟  
قال: لا<sup>(١)</sup>.

وعليه نَصُّ طائِفَةٍ وَسُفْيَانٌ وَجَمَاعَةٌ.

وَأَمَّا مَا رَوَيْهِ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ: قال: «فِي الْمَتَاعِ يُقَوِّمُ ثُمَّ يُؤَدِّي زَكَاةً»<sup>(٢)</sup>.

فَقَدْ رَوَاهُ أَبُو جَلَالٍ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ: وَهُوَ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ؛ كَمَا قَالَ النَّسَائِيُّ<sup>(٣)</sup>، وَإِنْ صَحَّ فَمَرَأَةُ الْمَتَاعِ الَّتِي يَشْتَرِي لِبَيْعٍ، لَا يُنْتَفَعُ مِنْهُ بِتَقْيِهِ، وَالسَّلَفُ يُعْبِرُونَ عَنِ الْعَرُوضِ الْمُشْتَرَاةِ الَّتِي تُوَضَّعُ فِي الدُّورِ لَزَمَنِ بِالْمَتَاعِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَعْرُوضَةً لِلنَّاسِ، فَالْعَرُوضُ: إِذَا لِلتَّجَارَةِ، أَوْ لِلْمَتَاعِ، فَمَا كَانَ غَالِيًا فِي الْبُيُوتِ، فَهُوَ لِلْمَتَاعِ وَلَوْ كَانَ قَدْ قَضَى صَاحِبُهُ بَيْعَهُ بَعْدَ زَمَنِ، فَحَبِصَتْهُ يَنْتَظِرُ بِهِ الْغَلَاءَ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ السَّلَفُ عَلَى ثَوَاتَيْنِ:

فَنَصَبَ قَوْمٌ: إِلَى أَنَّ الْمَتَاعَ الَّذِي يَشْتَرِيهِ صَاحِبُهُ وَيُدْجِرُهُ يَنْتَظِرُ بِهِ الْغَلَاءَ: أَنَّهُ يُزَكِّيهِ؛ وَهَذَا ظَاهِرُ قَوْلِ ابْنِ سِيرِينَ السَّابِقِ، وَهَذَا قَالَ الشَّعْبِيُّ وَالتَّوَدِيُّ.

وَنَصَبَ قَوْمٌ: إِلَى أَنَّهُ لَا يُزَكِّيهِ؛ وَهُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ، وَنُصِبَ إِلَى الشَّعْبِيِّ وَعطاءٍ وَعُثْمَرُ بْنُ دِينَارٍ، وَفِي التَّسْبِيحِ نَظَرٌ، وَهَذَا قَالَ الْعَالِكِيُّ، فَيَرْوُونَ أَنَّهُ يُزَكِّي عَنْهُ بَعْدَ مَرَّةٍ؛ لِجَلَالَتَا الْجُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ الَّذِينَ يَرَوْنَ أَنَّ مُحْتَكَرَ السَّلْعَةِ لِلتَّجَارَةِ كَالْمُؤَبَّرِ لَهَا، يُزَكِّيها كُلَّ عَامٍ؛ لِأَنَّهُ يَتَرَهَّنُ بِبَيْعِهَا، وَيَمْلِكُ الْفُتُورَةُ عَلَى بَيْعِهَا مَتَى شَاءَ، وَلَكِنَّهُ يُرِيدُ بَيْعَهَا بِشَيْءٍ أَعْلَى وَأَعْلَى،

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠٤٦١).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠٤٦٠).

(٣) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص ٢٣١) (ترجمة ٥١٦).

وهو في حقيقته يترقب السوق، ويعرف أسعاره كل عام، ويتحين الصلح له منها، كما يتحين عارض السلعة للناسي الثمن الذي يريده، والفرق بينهما أن المحتكر لم يعرض بسلعته بعينها، ولكن يترقب أسعارها في السوق، فإن كان يفرها جيّدًا أخرجها، وأما المديّر للسلعة، فيعرضها بعينها، ويكلاهما يريّد البيع ويتحين سعرًا مناسبًا.

واستدلّ بأنّ عامّ على عدم وجوب الزكاة في العروض المحتكرة، غير المداورة؛ وهو ما رواه ابن جرّيج، عن عطاء؛ قال: «لا زكاة في عرض لا يُدار، إلا النخب والفضة»<sup>(١)</sup>.

فلا يظهر أنّه يقصد المال المحتكر الذي يتطرّف به صاحبه الغلاء؛ فهذا مدارٌ لكنّ دورانه بعيد، والتجّار منهم من يدير المال في اليوم، ومنهم في الأسبوع، ومنهم في الشهر والخول، وأكثر من ذلك؛ حسب ما يربحون، وأما قصد عطاء العرض الذي يُشترى ولا يُراد به إدارته للتجارة؛ فلا زكاة فيه؛ وهذا القول ليس في شيوخ عطاء ولا في أقرانه، ولا يُحفظ هذا من وجوه صريح صحيح إلا عن طاووس؛ كما رواه عنه ابنه، وقد أنكره عبد الرزاق عليه، فقال: «اسم لا أحب أن أقوله؛ يتطرّف به الغلاء»<sup>(٢)</sup>.

ثم إنّ مُدّة احتكار السلع تختلف بحسب حاجة الناس إليها؛ فعنها: ما يُحتكر شهرًا، ومنها: ما يُحتكر فصلًا؛ يتطرّف فيه صيفًا أو شتاء، أو سلماً أو حرّاً، ومنها: ما يُحتكر سنة وستين وثلاثاً، وهذه الأربعة لا تجبّ السلعة غير مداورة في خزائهم، ومن تأمل الأخبار المروية عن عطاء يجد أنّه يُسأل عن العرض الذي لا يُدار؛ يُفتون به المتأخّرون وما يُفتون

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٧١٠٢).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٧٠٩٥).

وَسَمِعَ بِهِ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: طَعَامُ أَمِيكُهُ أُرِيدُ أَكْلَهُ، لِيَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ؟ قَالَ: لَيْسَ عَلَيْكَ فِيهِ صَدَقَةٌ، لَتَعْرِىَ إِنَّا لَنَعْمَلُ ذَلِكَ؛ نَبَاغِ الطَّعَامِ وَمَا نَزَعِيهِ، فَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ بَيْعَهُ فَرُكُوهُ إِذَا بَعَثَهُ<sup>(١)</sup>.

وَبَحَرُ هَذَا وَمَعْنَاهُ يَقُولُ السَّلَفُ؛ كَمَا رَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ؛ قَالَ: قَالَ لِي عَبْدُ الْكَرِيمِ فِي الْحَرْثِ: «إِذَا أَخْطَيْتَ زَكَاةَ أَوَّلِ مَرَّةٍ، فَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ بَيْنَكَ، فَلَا تُرْكُوهُ؛ حَسْبُكَ الْأَوَّلُ»<sup>(٢)</sup>.

وَبَحَرُهُ نَقْلُهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ صَمْرِ بْنِ دِينَارٍ<sup>(٣)</sup>.

وَكَلَامُهُمْ وَكَلَامُ طَاوُسٍ فِي الثَّمَارِ وَالْحَبُوبِ، وَهُمْ يَنْتَفِعُونَ مِنْهَا وَيَبِيعُونَ مَا بَقِيَ، وَلَا يُلْذِي عَادَةً بِقَدَارٍ مَا يُرَادُ بَيْعُهُ مِنْهُ وَمَا يَسْتَفِقُونَ بِالْأَكْلِ مِنْهُ، وَهَذَا لَا يُسَحَّبُ عَلَى عَرُوضِ الثَّجَارَةِ الْخَالِصَةِ مُحْتَكَرَةً أَوْ مِدَارَةً.

وَقَدْ بَيَّنَّ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْخَطَأَ فِي فَهْمِ قَوْلِ عَطَاءٍ، فَقَالَ: دَوَّامًا مَا ذَكَرَهُ عَنْ عَطَاءٍ وَصَمْرِ بْنِ دِينَارٍ، فَقَدْ أَخْطَأَ عَلَيْهِمَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَعْرُوفٍ عَنْهُمَا<sup>(٤)</sup>.

التَّوَعُّدُ الثَّانِي: الْمَرْغُوضُ الثَّجَارِيُّ، وَهِيَ الَّتِي تُقَدُّ لِلْبَيْعِ، وَعَامَّةُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ فِيهَا زَكَاةً، خِلَافًا لِدَاوُدَ الظَّاهِرِيِّ، وَالْأَبَةُ عَائِدَةٌ فِي الْإِنْفَاقِ وَرُجُوبِ أَكْلِهِ، وَلَا يُؤْمَرُ بِأَكْلِهِ غَيْرِ الْمَفْرُوضِ أَوْ مَا بِلَاكِهِ صَاحِبُهُ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، وَقَدْ رَوَى حَسَنًا، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَوْلَهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠١١).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٧٢٤٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠١٢).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٧٢٤٤).

(٤) «الاستبصار» (١١٧/٩).

[البقرة: ٢٥٤] قال: «من الزكاة والطَّيْع»<sup>(١)</sup>.

وجوب إخراج الزكاة من عروض التجارة هو قول الأئمة الأربعة، وعمل الخلفاء الراشدين، كعمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو قول ابن عباس وابن عمر، ولا خلاف بين الصحابة في وجوبه، وقد رَوَاهُ عَنْ عُمَرَ جَمَاعَةٌ لَا يَخْتَلِفُونَ عَنْهُ فِي وَجوبِ ذَلِكَ: كَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَزَيْدُ بْنُ حُلَيْفٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْقَارِيِّ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ.

وقد روى نافع، عن ابن عمر: قال: «كان فيما كان من مال في زَيْدِي أَوْ فِي دَوَابٍّ أَوْ بَرٍّ يَدَارُ لِتِجَارَةٍ: الزَّكَاةُ كُلُّ عَامٍ» رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ<sup>(٢)</sup>.

وبهذا قال التابعون قاطبة؛ كالقهاء السبعة في المدينة، والزهري، وهو قول عطاء ومجاهد وعمر بن دينار، ولم يُخالفهم أحدٌ من المكِّيِّين وغيرهم من فقهاء التابعين من بقيَّةِ الْبُلْدَانِ؛ صَحَّ عَنْ الشَّعْبِيِّ وَالْحَسَنِ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَالثَّعْلَبِيِّ وَحَمَّادٍ وَالثَّوْرِيِّ مِنَ الْبِغَامِيِّ، وَمِنْ الشَّامِ مَكْحُولٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَمِنْ الْيَمَنِ طَاوُسٌ، وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ فِي بُلْدَانِهِمْ.

وكان عمر بن عبد العزيز يأمر بأخذ عروض التجارة، كما كتب إلى زَيْدِي بْنِ حَيَّانٍ - وَكَانَ عَلَى جَوَازٍ بِضْرًا -: «أَنِ انْظُرْ مَنْ مَرَّ بِكَ مِنْ الْمُسْلِمِينَ، فَخُذْ مِمَّا ظَهَرَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مِمَّا يَكْبُرُونَ مِنَ التِّجَارَاتِ» رَوَاهُ مَالِكٌ<sup>(٣)</sup>.

وقد روى أبو داود وغيره، عن حديث مسمرة مرفوعاً: «أمرنا رسول الله ﷺ أَنْ نُخْرِجَ الْمُشَقَّةَ مِنَ الْيَدِي نَبْعُ الْبَيْعِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) تفسير الطبري (٥٢٣/١).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٧١٠٣)، وأبو حيد في «الأموال» (١١٨١).

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» (٦/٢٥٥). (٤) أخرجه أبو داود (١٠٦٨).

ونقل ابن المنذر إجماع العلماء على زكاة عروض التجارة<sup>(١)</sup>، خلافاً للتأثيرية الذين يجفلون التصوّن إنّما هي فيما غطه الدليل، ولا يأخذون بإطلاقات الآيات، ورثما احتزروا من القول بالإطلاق؛ خوفاً من وجوب الزكاة في المتاع والدور والمراكب وطاقم البيت؛ لكونها من الأرزاق والأموال، ولكن هذا الشّرع من الأموال لم يقل أحدٌ بوجوب الزكاة فيه، ولا ذكر ذلك الصحابة ولا من بعدهم، إلا ما يتعلق بحلّ المراكب، ومن أوجب الزكاة فيه لا يجعله فتاهاً، بل نقلاً.

وروى عن ابن عباس القول بعدم زكاة عروض التجارة، ولا يصح عنه، بل هو منكر، وسائر أصحابه على خلاف ذلك، ولو ثبت عنه ذلك، لأسيد، ولقول به الواحد من أصحابه.

والنّظر دالٌّ على وجوب إخراج زكاة عروض التجارة؛ فإنّ أمثال أموال الناس وأقلاها: ما يُتاجرُون به، فأكثرُ التّجار والأغنياء يملكون عروض التجارة أكثر من الثّقفين، وترك زكاة ذلك مخالفةٌ لمقصد الشريعة في زكاة الأموال، وهضم لحقّ الفقراء، ويخصّ لهم، ولو ترك القول بزكاة عروض التجارة، لكان باباً للخروج من فرض الزكاة؛ بدخل منه كلّ طامع أو صاحب هوى، والنّسب شحيحةٌ بما إليها.

### عروض التجارة التي يتّفق بها مع عرضها:

وأما المال الذي يعمّره صاحبه للتجارة وهو يتّفق به كالبيت الذي يسكنه يعمّره للتبّع وهو فيه، وكالتركبة التي تفضي حاجته يعمّرها وهو يتّبع بها، فهذا محلّ خلاف عند الفقهاء في وجوب زكاته، والأظهر أنّ ذلك على حالتين:

(١) «الإجماع» لابن المنذر (ص ١٨)، والإشراف على ملأب العلماء له (٣/ ٨١).

الحالة الأولى: أَنْ يَكُونَ قَصْدُهُ مِنْ غَرَضِهِ لِلْبَيْعِ التِّجَارَةِ، فَيَبِيعُهُ لِشَرِيٍّ سِلْعَةً أُخْرَى، وَيَبِيعُهُ وَيُضَارِبُ بِقِيمَتِهِ؛ فَبِذَلِكَ زَكَاةُ عَرُوضِ التِّجَارَةِ.

والحالة الثانية: أَلَا يَكُونُ قَصْدُهُ التِّجَارَةَ؛ وَإِنَّمَا أَنْ يُبَدَّلَ مَتَاعًا بِمَتَاعٍ، كَمَنْ يَعْرِضُ فَرَسَهُ الْمَرْكُوبَ، وَيَبِيعُهُ الْمَسْكُونُ، وَغَيْصَهُ الْمَلْبُوسَ مِنْهُ لِلتَّبِيعِ، وَنُزِيدُ أَنْ يُبَدِّلَهُ بِغَيْرِهِ، فَحَالُ الْحَوْلِ عَلَيْهِ وَهُوَ يَعْرِضُهُ وَهُوَ مُنْتَفِعٌ بِهِ، فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ زَكَاةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْرِضْهُ تِجَارَةً؛ وَإِنَّمَا كَانَ مَتَاعًا وَسَبِيحَةً مَتَاعًا، وَانْتِفَاعُهُ مِنْهُ مُوجِبٌ لِسُقُوطِ الزَّكَاةِ فِيهِ؛ شَرِطَةُ أَلَّا يَكُونَ انْتِفَاعُهُ مِنْهُ انْتِفَاعًا عَارِضًا.

وَأَمَّا عَرُوضُ الْبَيْعِ الَّتِي لَا يُنْتَفَعُ بِهَا، وَلَا يُرَادُ بِبَيْعِهَا إِدَارَتُهَا تِجَارَةً؛ بَلْ شَرَاءُ مَتَاعٍ بِشَيْئِهَا، كَمَنْ يَعْرِضُ دَارًا أَوْ مَرْكَبًا لَا يُنْتَفَعُ بِهَا لِشَرِيٍّ أُخْرَى يُنْتَفَعُ بِهَا، فَفِيهَا زَكَاةٌ؛ لِأَنَّهُ يَعْرِضُهَا لِبَيْعِهَا وَلَا يُنْتَفَعُ بِهَا، وَغَرَضُهُ لِلْبَيْعِ فِي نَفْسِهِ تِجَارَةً يَلْتَمِسُ مِنْهُ وَيَتَمَنَّى؛ وَلَوْ كَانَ تَمَنُّيًّا بِأَوَّلٍ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى مَتَاعٍ، وَلَوْ أَسْقَطْتَ الزَّكَاةَ عَنْ عَرُوضِ التِّجَارَةِ لِهَذِهِ الْوَلَعَةِ؛ لَأَسْقَطْتُ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْعَرُوضِ التِّجَارِيَةِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ يُتَاجَرُونَ لِيَسْتَمْتِعُوا بِأَمْثَالِ تِجَارَتِهِمْ فِي الْعَاجِلِ وَالْآجِلِ، وَفَتْحُ بَابِ إِسْقَاطِ الزَّكَاةِ فِي الْبَيْعِ الْأَوَّلِ لِلْمَعْرُوضِ يَفْتَحُ الْبَابَ لِمَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى وَضْعِ حَدٍّ مَعَيَّنٍ، وَأَوَّلُهُ كَمُتَنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وبهيمة الأنعام والذُّرُوعِ والحيوبِ إِنْ كَانَتْ عَرُوضًا لِلْبَيْعِ، فَفِيهَا زَكَاةُ عَرُوضِ التِّجَارَةِ، لَا زَكَاةُ الْحَيُوبِ وَالشَّارِبِ وَبَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ، وَتُقَوَّمُ فِيمَتُهَا كَمَا تُقَوَّمُ عَرُوضُ التِّجَارَةِ، ثُمَّ تُخْرَجُ زَكَاةُهَا مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا وَبِزَهْمٍ، وَقَدْ كَانَ السَّلَفُ يَعْمَلُونَ بِهَذَا؛ كَعَطَاءٍ وَعَمْرٍو بْنِ دِهَانٍ وَالزُّهْرِيِّ وَيُونُسَ وَالشَّعْبِيَّ وَالنَّخَعِيَّ وَالتَّوْرِيَّ.

### زَكَاةُ عَرُوضِ التِّجَارَةِ كُلِّ حَوْلٍ:

وزكاة عروض التجارة تكون كل عام، وهذا الذي عليه عامة السلف، وصح هذا عن ابن عمر وغيره، سواء أربح في تجارته أم لم يربح، وبهذا قال جمهور العلماء، وقد ذهب مالك في رواية: إلى أنه إن حال الخزل على تجارته، ولم يفيض عليه منها شيء، فليس عليه زكاة، وبهذا قال ابن القاسم، وقد جعلوا حكم السلعة البائرة والخاسرة كحكم السلعة المحتكرة؛ لا تجب عليه الزكاة حتى يبيع ويفيض له من النقد ما يبلغ الثصاب.

ونفس المال يفتنون به أنه صار عيناً بعد أن كان متاعاً، ويؤاد من ذلك أنه علامة على أن السلعة ليست بائرة، والبائرة في حكم المحتكرة حتى تتحرك وتتحول من عرضي إلى غني؛ كلبزخم ودينار.

ولمالك قول يوافق جمهور الفقهاء في عدم اشتراط البيع والربح في عروض التجارة إذا كان باختيار مالكيها؛ وهو الأصح في القياسي، والموافق للأثر والتعليل، وقد روى نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول: «في كل مال يدار في عبيد أو قذاب أو طعام الزكاة كل عام»<sup>(١)</sup>.

وأما عروض التجارة المجمدة التي لا يستطيع مالكيها التصرف فيها؛ لضيق وثاقها أو وضع سلطان يده عليها، فليس فيها زكاة، حتى يملك التصرف فيها؛ فذلك ليست بين المال المداور، ولا تجري على قول من أخرج المحدث عن المداور.

ومن بارت سلعة أو زكّت قيمتها، فزكاتها بقيمتها التي لو عرضها لوخذ من يشتريها، ولو كان ذلك في ربيع قيمتها؛ لأن زكاة العروض

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/٥٦١)، وابن زنجويه في الأموال (١٦٩٠).



تقييدها عند الخَوْل، ولا اعتبار بقيمتها عند شراؤها، والعروض التي لا تجد مشتركة لها - لأن الناس زهدوا فيها فَمَا كَانَ ثَمْنُهَا قَلِيلًا - فهذه لا قيمة لها؛ وعلى هذا لا زكاة فيها، والله أعلم.

### فَضْلُ الدَّعَاءِ لِلْمُصْطَفَى:

هَوَلَةُ تَعَالَى: ﴿وَسَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾، فيه استحباب الدعاء للمصطفى في نفسه وولديه، وبالبركة في ماله؛ وقد قال أهل الظاهر بالوجوب، وليس بصحيح، بل هو مستحب، ولم يقل أحد بوجوده من السلف والأئمة.

وإنما أمر الله نبيه بالدعاء لهم؛ لعظم أثر دعوة النبي ﷺ، وهي مخصوصة بالقبول، ولفضل الدعاء عامة؛ فإنه يورث سَكَنًا وطمأنينة، يجلبها المدعو له في نفسه، فيتذكر الله فيخلص، ويتذكر ثوابه فينظره ويتجوه، ولا يتعلق قلبه بما فات من ماله.

وأصل الحكم للنبي ﷺ ومن قام مقامه، ومع أن أخذ النبي أعظم من أخذ غيره، وإعطائه أعظم من إعطاء غيره، وصلاته أعظم من صلاة غيره؛ فإن الأخذ والدعاء من الجميع مشروع، والدعاء عام لكل قابض للزكاة من دافعيها، وكما أن الأخذ في هوله: ﴿حُدِّ مِنْ شَرْكَكُمْ صَلَاتُكُمْ﴾ عام لكل ذي أمر؛ فإن هوله تعالى: ﴿وَسَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ عام كذلك لكل قابض.

وقد يختص النبي ﷺ بتوجيه الخطاب إليه، ولا يعني تخصيص الحكم به؛ وذلك لجئنا من العلل والأحكام:

منها: أن الخطاب يشجع إلى الولاة أعظم من غيرهم؛ وذلك لأنهم أولى من يقوم بهذا الأمر، فوجه إليهم لبيان أنهم الأحق بالامتثال، وهذا كثير؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَانَ الْبَيْتُ الَّذِي جَعَلَ الْمُشْكُورَ وَالْمُتَّقِينَ وَأَقْلَبَ عَلَيْهِمْ﴾ الآية: ١٧٣؛ لأن أمور الجهاد تشجع في أصلها إلى الحاكم، وهي

منه أعظم وأزلى من غيره؛ سواء كان ذلك في الكافرين أو المنافقين، فله قتيبة، ومنه رغبة، لا تكون لغيره، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ يُكْفُرُوا كَلِمَةً إِيسَافًا فَتُقْبَلُوا مِنْهُ﴾ [الطلاق: ١٦].

ومنها: أن الأمر الذي يتم الخطاب لأجله عظيم، فيتوجه الأمر للأعلى، حتى لا يُفكر أحدٌ عروجه منه، فلا أعظم ولا أشرف مقامًا في البشر من النبي ﷺ، فإذا توجه الخطاب إليه، كان توجهه إلى غيره أولى؛ من حاكم وسُلطان، وخاص وعام، وذكر وأنى.

ومنها: أن الأمر مختص بالنبي ﷺ، وهذا خلاف الأصل، وهو قليل نادر، ولا بد من دليل يفرض عليه.

وقد يكون الخطاب متوجهًا إلى النبي ﷺ، ولكن العادة به غيره؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَاءْنَاكُمْ بِالْحَقِّ وَالْحَقُّ لَا يُنْسَبُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ﴾ [آل عمران: ١٨١]، فالحق لا يُنسب إلى النبي ﷺ.

وقد زعم مايعو الزكاة أن هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَاءْنَاكُمْ بِالْحَقِّ وَالْحَقُّ لَا يُنْسَبُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ﴾ عاشة بالنبي ﷺ، شأها وطعمها في نفوسهم، حملتهم على هذا التأويل، ففانلقهم أبو بكر الصديق والصحابه معه، فقال: (والله، لو متقوني عقلاً كانوا يؤذونني إلى رسول الله ﷺ)، ففانلقهم على منيوه؛ رواه الشيخان<sup>(١)</sup>.

وقد بين أبو بكر والصحابه لهم سوء رغبهم، وبطلان لهمهم، بالحجة والدليل، ثم فانلقهم على ذلك لما أصرروا على منيوها، وفي ذلك أن الصلاة ولو كانت بينة ظاهرة، فالواجب بيانها لأهلها، وإقامة الحجج عليهم؛ فقد يكون فيهم من هو جاهل أو مأمور وهو كاره، فإن كئبن له، عاد إلى الحق والرشيد.

• • •

(١) أخرجه البخاري (٢٢٨٨)، ومسلم (٢٠).

[illegible]

في هذه الآية: تعظيمُ المساجدِ أنْ بُنِيَ لِغَيْرِ اللَّهِ، ولو كانت في ظاهرها أنها له؛ لأنها مَجْمَعُ الْمُؤْمِنِينَ، وَدَلَالَةٌ عَلَى نُوحِيهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَهِيَ بَيْتُهُ، وَأَهْلُهَا رُؤُسُهُ؛ فَيَجِبُ أَنْ تُطَهَّرَ عَنْ كُلِّ مَقْصُودٍ

وقد بُنيَ مسجدُ الصُّلَّارِ بكيِّدٍ بَيْنَ النصارى والمُنافقين؛ فقد كان في  
الحَوْزِجِ رجلٌ يُقالُ له: أبو عامرٍ، تَشَبَّهَ وترَقَّبَ وتَشَكَّلَ في الجاهليَّةِ  
بِالنصارِيَّةِ، ولَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ المدينةَ، وظَهَرَ أَمْرُهُ، وَقَوَّيْتُ شَوْكُهُ،  
غَاظَهُ ذَلِكَ وترَقَّبَ به الدَّوَابِرَ، وَفَكَّرَ وَقَلَّدَ، وَفَعَّلَ كَيْفَ قَلْبُهُ، وَلَجَّنَ  
بِقُرْبَتِي بَحْرَ ضَمِيمِهِ، ثُمَّ لَجَّنَ بِهَرَقَلِ وَأَبْدَى نَصْرَانِيَّتِهِ، وَأَنَّهُ عَلَى يَدَيْهِمْ وَرِيدُ  
الْخَلَاصِ مِنْ بَلَاءِ مُحَمَّدٍ، فَكَاتَبَ قَوْمًا مِنَ الْمُنَافِقِينَ بِتِلْكَ الْمَكِيدَةِ؛ لِيَتَّبِعُوا  
الْمَسْجِدَ وَيَكُونُ مَكَانًا لَهُ يَأْتِي عَلَى مَنْ يُرِيدُهُ مِنَ الْمُنَافِقِينَ، وَيَلْقَى بِهِمْ  
وَيُثْلِي عَلَيْهِمْ، وَيَجْنِعُ السَّلَاحَ لِقِتَالِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، فَبَنَوْا الْمَسْجِدَ،  
وَجَاؤُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَتَّبِعُونَ بِرُكْنِهِ وَتَشْرِيمَةَ الصَّلَاةِ فِيهِ؛ وَفِي هَذَا عَقْدُكُمْ  
تَوَاطَعُوا الْمُنَافِقِينَ مَعَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى.

طَرَفُ الْمُتَلَقِّينَ فِي حَرْبِ الْإِسْلَامِ :

وَلِلْمُخَافِقِينَ مَسَالِكَ وَطُرُقَ فِي حَرْبِ الْإِسْلَامِ وَالْإِفْهَامِ بِهِ، وَإِشْعَالِهِ وَتَشْوِيقِ أَهْلِهِ، وَجَامِعُ طُرُقِهِمْ لِي ذَلِكَ طَرِيقَانِ:

الطريق الأول: محاربته بالمتروك، وهذا الطريق يسلكونه في حال قوتهم وأئمتهم، فيدخلون وسائل ظاهراً للمحاداة للإسلام من خارجه، بإعانة الكفار من أهل الكتاب وغيرهم بالمال واللسان وغير ذلك، كما يفعل منافقو المدينة مع يهودها، حينما ينصرونهم ويخزرونهم ويؤثرونهم ويعذونهم بالمواخاة واتحاد المصير معهم.

الطريق الثاني: محاربته بالمشروع، وهذا الطريق يسلكونه في حال ضعفهم وخوفهم، فيدخلون وسائل مشروعة تحيي الناس الظن بها، ويقتلون عليها، ليدخلوا من خلالها ما يريدون من خبث وشر، وهذا يكون باستعمال وسائل الإسلام، كبناء المساجد وطباعة الكتب واستعمال أدلة التشريع المشبهة لتسهيل مرور ما يريدون من الشر باسم الإسلام، فلما وجدوا ذلكاً مشتبهاً يقضد شرهم، تمسكوا به وأذاعوه وأشاعوه، ليتترسوا به، وإذا وجدوا ذلكاً صريحاً مُحْكَمًا يُعارض هواهم، كُشِّحُوا بوجههم عنه.

ونعظم التشابهات اختصاراً لموقف المنافقين منها؛ قال تعالى: ﴿لَمَّا أَتَيْنَا فِي قُرَيْبِهِمْ رَبِّيَ فَنَكَلِمُهُمْ مَا نَكَلِمَهُ مِنْهُ أَتَيْنَاهُ الْهَيْكَةَ وَاتَّيْنَاهُ قُلُوبُهُمْ﴾ (آل عمران: ٤٧).

ومن هذا الطريق يتنزل مسجدة الضرار؛ لما عجزوا عن حرب الإسلام من خارجه، بدّلوا به من داخله، مع ما في بناء المساجد من إنفاق مال وجهد، إلا أنهم بدّلوا ذلك ليجلبوا من المقاصد الظاهرة والخلفية:

منها: شئ صفت جماعة المسلمين حول النبي ﷺ في مسجدِهِ ومَجْلِسِهِ، وتدلّسُهُمْ أنهم لم يجتمعوا الناس حولهم إلا لأجل عبادة الله، لا لأجل الدنيا، وإنما غايَتهم تعليل ما يَدْعُو إليه رسول الله ﷺ، وهذا ما لا يدرئُه أهل الغفلة والغرارة من المؤمنين.

ومنها: أنهم يُريدون الانفراد بالمؤمنين، فيجلسون إليهم، ويحادثون بما يُريدون من الهوى والفتنة، ولا يَسْمَعُهُمْ أَحَدٌ كالنبي ﷺ وخيار الصحابة وكبارهم؛ لأنهم لن يتخلَّفوا عن الصلاة في مسجد النبي ﷺ، وقد كان للمنافقين وَجَاعَةٌ وظهور أول الأمر، يَلْمُزُونَ ويَحْدِثُونَ وَيُسَمُّعُ لهم قبل انكشاف أمرهم؛ كما كان لِخَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مِقَامٍ في مسجد النبي ﷺ يَخْطُبُ فيه يومَ الْجُمُعَةِ قبل غزوة أُحُدٍ، ويُذَكِّرُ النَّاسَ ويَحْثُمُهُمْ على الاقتداء برسول الله ﷺ والتأجيل.

ومنها: أنهم يُريدون أن تكون لهم يَدٌ عَلِيَا على الإسلام وأهله، فيَقْبُلُ النَّاسُ بهم، ويقومون بقيادتهم في مصالحتهم الأخرى، وإذا قالوا، سَمِعَ لهم، يَظْهَرُونَ في العلو على الإسلام والهِيمَةُ عليه بواسطة تشييد ضروجه.

وهذا إذا كان في سَاجِدَ ظَاهِرَةٍ وهي بيوت الله، فكيف مَنَعُهُمْ بما هو دُونَ ذَلِكَ مِن غِيَمَةِ الْعِلْمِ ونشر الخير وتشديد وسائل الإعلام وغير ذلك، مما هو أَكْثَرُ خِفَاءً وَأَشَدَّ لَيْسًا على الْمُسْلِمِينَ؟

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ لَكُمْ لِيَتَنَبَّأَ بِشَيْءٍ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُ الْخَبَرُ﴾، فيه: أَنَّ اللَّهَ دَلَّلَ لِلنَّبِيِّ وَالْمُؤْمِنِينَ عَلَى سُوءِ قَضِيَةِ الْمُنَافِقِينَ بما سَلَّتْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ وَقُرْبِهِمْ مِنْ يُحَارِبِ اللَّهِ وَرَسُولَهُ، وكانوا على قُرْبٍ وَمَوَدَّةٍ مِنْ أَبِي عَامِرٍ الرَّاهِبِ النَّضْرَانِيِّ عَدُوِّ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٌ وَخَزْرَدَةُ بْنُ الرُّزَيْنِ وغيرهم بأنه المَقْصُودُ بِهِمْ، ﴿وَلَا يَمْلِكُ لَكُمْ لِيَتَنَبَّأَ بِشَيْءٍ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُ الْخَبَرُ﴾<sup>(١)</sup>.

وفي هذا: أَنَّهُ مِنَ الْعَقْلِ وَالْحِكْمَةِ سَبَرُ الْأَحْوَالِ السَّابِقَةِ لِلنَّاسِ قَبْلَ الْحُكْمِ عَلَى فِعْلٍ ظَاهِرٍ فَعَلُّوهُ، وَعَدَمُ فَصْلِ مَا سَبَقَ مِنْهُمْ عَمَّا لَحِقَ؛ فَإِنَّ

(١) تفسير الطبري (١/١٩ - ١٩٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٦/١٨٨٠).

أفعال المنافقين تُفهم بسبب قاتنها لا بلبائنها، فمن نظر إلى بعضها بلابنه، استحسنتها واختر بها، وزعم الجاهل تورثهم وصلاخ أمرهم؛ وهذا ظاهر في الآية.

وفيما سبق لنا بين الله لنبيه أنهم لو خرجوا للجهاد - وهو عمل عظيم صالح - لأفسدوا فيه؛ كما قال: ﴿كَوْ حَرَجُوا بِكُمْ تَا رَاوَكُمْ إِلَّا حَبَاكُ﴾ [التوبة: ١٧]، ثم قال مبيّنا دليلاً ظاهراً للتحكم عليهم: ﴿لَتَنَزَّ الْوَيْلَةُ مِنْ قَبْلِ وَكَلْبُوا لَكَ الْأَمْرُ﴾ [التوبة: ١٨]، فيبرئهم السابقة بتقليب الأمور وقصد الفتنة خريئة أن تجعلهم يبينين عن فعل الخير بينة صادقة؛ بل لغايات شرّ وفتن.

### تأكيد المنافقين أفعالهم الصالحة بالآيات:

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَيَحْلُلَنَّ إِلَى تِلْكَ الْأَرْضِ إِلَّا الْمُشْرِكُ وَلَقَدْ يَنْقُذُ إِلَهُمْ لَكَيْفَ يَكُونُ﴾ أن كثرة الآيات لتأكيد الأفعال الصالحة من علامة المنافقين؛ لأن المؤمنين تكفيه بيئته السابقة وظاهر فعله لإحسان المؤمنين الظل به، وإن احتاج إلى اليقين فوجد الحاجة إليها في الأمور المشبهة، لا الأمور البينة؛ فبناء المساجد لا يحتاج إلى معين من مؤمن ليتان حُسن قصده، ولكن المنافق يعلم منافضة باطنه لظاهره، فيكثر الإيمان لتسكين ما يعلمه من نفسه ويعتقد اخلاص الناس عليه، والمنافق تعمّر أفعاله عن الإقناع فيؤكدها بأيمانه.

قوله تعالى: ﴿وَلَسْتَ جِدُ تُجَسَّرُ عَلَى الْكُفْرَةِ مِنْ لَوْ يَرَى أَحَدٌ أَنْ تَكُونُ بِمِثْلِ بَنَى الْمُنَافِقُونَ مَسْجِدَ الضَّرَاوِ قَرِيبًا مِنْ مَسْجِدِ قُبَا؛ لِيَكُونَ مِثْلُهُ فِي الْقَصْدِ وَالْبُعْدِ عَنْ مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَلَا يَنْتَهُوْا بِقُرْبِهِ مِنْ مَسْجِدِهِ فَيُهْذَمَ؛ فَإِنْ حَالَهُ كَحَالِ قُبَا، وَيُظَنُّونَ أَنْ حُكْمَهُ كَحُكْمِهِ.

### الْمَسْجِدُ الَّذِي أُسِّنَ عَلَى الثَّقَفَى:

اختلف في المراد بالمسجد الذي أُسِّنَ عَلَى الثَّقَفَى المذكور في الآية، وَتَرَفَّدَ قَوْلُ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ فِيهِ بَيْنَ مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ مَسْجِدِ قُبَا، وَسَبَّبَ الْخِلَافُ: أَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ وَصَفَ الْمَسْجِدِ، وَكُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَسْجِدَيْنِ أَحَدٌ بِالْوَصْفِ مِنْ وَجْهِ، وَذَلِكَ أَنَّ مَسْجِدَ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ بِوَصْفِ الثَّقَفَى فِي هَوْلِهِ، ﴿أَتَيْسَ عَلَى الثَّقَفَى﴾، وَمَسْجِدُ قُبَا أَحَدٌ بِالسَّبَبِ بِالْبِنَاءِ فِي هَوْلِهِ، ﴿وَبَيْنَ لَوْلَا يَوْمٍ﴾، فَقَدْ بُنِيَ قَبْلَ مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ اختلف السلف في ذلك على أقوالٍ ثلاثة:

القول الأول: قول جماعة السلف؛ أَنَّ المراد به مسجد النبي ﷺ؛ لَقَدْ ثَبَتَ فِي مُسْلِمٍ؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ قَالَ: «فَعَلِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتٍ بَعْضُ نِسَائِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْمَسْجِدَيْنِ الَّذِي أُسِّنَ عَلَى الثَّقَفَى؟ قَالَ: فَأَخَذَ كَفًّا مِنْ حُضَيَّاءَ، فَضَرَبَ بِهِ الْأَرْضَ، ثُمَّ قَالَ: (هُوَ مَسْجِدُكُمْ هَذَا)، لِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ<sup>(١)</sup>.

وفي «المستدرك» مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ نَحْوَهُ<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا الْقَوْلُ رُوِيَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ<sup>(٣)</sup>.

القول الثاني: قول ابن سيرين؛ أَنَّ المراد به كُلُّ مَسْجِدٍ بُنِيَ عَلَى الثَّقَفَى بِالْمَبْنُوءِ<sup>(٤)</sup>.

القول الثالث: قول ابن عباس، رَوَاهُ عَنْهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي ظَلْحَةَ؛ بِأَنَّهُ مَسْجِدُ قُبَا<sup>(٥)</sup>؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَسْجِدٍ بُنِيَ فِي الْإِسْلَامِ لَمَّا نَزَلَ النَّبِيُّ عَلَى بَنِي

(١) أخرجه مسلم (١٣٩٨).

(٢) أخرجه أحمد (٣٣١/٤).

(٣) تفسير الطبري (٦٨٢/١١)، و«تفسير ابن كثير» (٢١١/٤).

(٤) تفسير ابن أبي حاتم (١٨٨٢/٦).

(٥) «تفسير الطبري» (٦٨٤/١١)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (١٨٨٢/٦).

عمرو بن عوف في قباؤه يوم الاثنين، فأقام فيهم فأُسِّسَ مسجد قباؤه، ثم ارتحل عنهم يوم الجمعة إلى بني سالم بن عوف، فصلى بينهم الجمعة، وهي أولُ جمعة في الإسلام، ثم دَخَلَ المدينة، ونَزَلَ على بني مالك بن النجار على أبي أيوب، فأُسِّسَ مسجدُه بالبريد الذي كان للخلانين البيهقيين.

ويقول ابن عباس قال الشعبي والحسن وأبو سلمة وعروة وسعيد بن جبير وقادة<sup>(١)</sup>، وساق الألبيع<sup>(٢)</sup> ذلك، وذلك من وجوه:

الوجه الأول: أنَّ مسجد قباؤه أسبَق من جهة البناء، والآية جاءت في تقييد وصف المسجد الذي أُسِّسَ على التقوى بأنَّه الأسبق في الزمن، وهو قوله: ﴿وَمِنْ ذَلِكَ يَوْمٍ﴾، ولو جاء الوصف بأنَّه الذي أُسِّسَ على التقوى مجرداً عن التقييد، لكان الأحنى به مسجد النبي ﷺ؛ لأنه أولى مساجد المدينة بالوصف بلا خلاف.

وأما حديث أبي سعيد السابق، فقد جاء جواب النبي ﷺ على قلبي سؤال أبي سعيد، وهو قوله: (أَيُّ الْمَسْجِدَيْنِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى؟)، ولم يُقْبَلْه (أَوَّلَ يَوْمٍ)؛ كما في رواية مسلم في «صحيحه»، فكان جواب النبي ﷺ: (الْمَسْجِدُ الْمَدِينِيُّ).

الوجه الثاني: أنَّ مسجد الضَّرَارِ يُنَى قريباً من قباؤه؛ كما قاله بعض المحققين؛ كابن عباس والضحاك وقادة والسدي<sup>(٣)</sup>، وأراد المُنَافِقُونَ تشبيهُه به، ولم يُريدوا تشبيهُه بمسجد النبي ﷺ، ففُرِّقَ بين مسجدِ ضَرَارٍ وبين، وفُرِّقَ بين قباؤه وبينَ الضَّرَارِ عَفِيٍّ، وهذا ما أراقوه، وقد كان النبي يأتي إلى مسجد قباؤه كُلَّ سَبْتٍ للصلاة فيه، وكان المُنَافِقُونَ يَرْجُونَ أَنْ يَأْتِيَ

(١) «تفسير ابن أبي حاتم» (١/١٨٨٧)، و«تفسير ابن كثير» (١/٢١١).

(٢) «تفسير ابن أبي حاتم» (١/١٨٧٩).



إلى مُسْجِدِهِمْ يُشْرَعُ الصَّلَاةُ فِيهِ وَلَوْ مَرَّةً؛ لِيَتَّخِذُوا ذَلِكَ سَبِيلًا لِمُحِبِّ النَّاسِ إِلَيْهِ، وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ لِنَبِيِّهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمَسْجِدَيْنِ، وَأَمَّا مَسْجِدُ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمْرُهُ بَيِّنٌ فِي فَضْلِهِ وَالصَّلَاةِ فِيهِ، وَلَيْسَ مَحَلٌّ مُشَابَهُهُ لِمَسْجِدِ الضَّرَارِ عِنْدَ الْمُتَأَقِّقِينَ، وَلَا عِنْدَ غَيْرِهِمْ.

الوجه الثالث: أَنَّ مَسْجِدَ النَّبِيِّ ﷺ يَقُومُ فِيهِ النَّبِيُّ وَصَحَابَتُهُ بِصَلَوَاتِهِمْ فِي بُيُوتِهِمْ وَلِبَاسِهِمْ، وَفِيهِ مَجْلِسُهُمْ، وَالْأَخْبُثُ يَقُولُهُ: ﴿لَقَدْ لَنَا بُيُوتٌ مِمَّا يَتَذَكَّرُ فِيهَا مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي لَا يَقُومُ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ قَوْمًا كَقَبَائِهِمْ، وَظَاهَرُ الْحَالِ: أَنَّ قِيَامَهُ بِمَسْجِدِهِ مُتَحَقِّقٌ دَائِمٌ، وَقِيَامُهُ فِي قَبَائِهِ عَارِضٌ، فَجَاءَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ، وَخُتِمَ الدَّلِيلُ عَلَى التَّأْسِيسِ أَوَّلَى مِنَ التَّكْبِيدِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى مَسْجِدِ الضَّرَارِ مَكَانًا وَمَنْزِلَةً عِنْدَ الْمُتَأَقِّقِينَ.

الوجه الرابع: أَنَّ مِثَاقَ الْآيَةِ دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْعَرَاءَ مَسْجِدَ قَبَائِهِمْ؛ فَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ وَصْفًا بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿فِيهِ يَكَلِّمُكُمُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ آيَاتِهِ وَيُذَكِّرَ أَتَمَّهَا وَمَا تَدْرِكُونَ﴾، وَالْمَقْصُودُ بِهِ: مَسْجِدُ قَبَائِهِ وَمَنْ يُصَلِّي فِيهِ.

وَلِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيهِ يَكَلِّمُكُمُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ آيَاتِهِ وَيُذَكِّرَ أَتَمَّهَا وَمَا تَدْرِكُونَ﴾ إِمَارَةٌ إِلَى أَنَّ النِّظَافَةَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَأَنَّ الْقَدَارَةَ مِنَ النِّفَاقِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ الْمُتَأَقِّقِينَ فِي مَسْجِدِ الضَّرَارِ لَيْسُوا كَذَلِكَ.

### هَدَمَ مَسْجِدَ الضَّرَارِ وَصَرَّوْجَ الْفِتْنَةِ:

وَلَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ذَا قُدْرَةٍ وَسُلْطَانٍ، هَدَمَ مَسْجِدَ الضَّرَارِ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَهْدِمَ صَرَّوْجَ الشَّرِّ وَالْفِتْنَةِ وَلَوْ كَانَ ظَاهِرُهَا خَيْرًا، وَلَا يُعْتَدُّ بِتَرْكِهَا إِلَّا لِسَبَبَيْنِ:

الأول: أَنْ يَكُونَ عَاجِزًا، وَلَيْسَ ذَا قُدْرَةٍ وَقُوَّةٍ عَلَى ذَلِكَ.

الثاني: أَنْ يَخْلِفَ عَلَى الظُّرِّ حَصُولُ فِتْنَةٍ يَهْدِيهَا أَعْظَمُ مِنَ فِتْنَةِ بَقَائِهَا، وَهَذَا يُحْتَكَمُ بِالْعِلْمِ وَالْعَدْلِ لَا بِتَوَهُجٍ فِتْنَةٍ لَا حَقِيقَةً لَهَا وَلَا

لقدروها، وكثيراً ما يتراعى السُّلطانُ فيتركُ الشرورَ لِقَتْنِ متوهمو، ويُقدِّمُ أهلَ القُرْبَى والحسْبَى على دفعِ شرِّ بقدرِ متوهمو وفتنو لاحقو متحفظو اعظم، وهذا بابٌ يقضى فيه بتجرؤِ وعلم، فلا يكفي فيه التجردُ بلا علم، ولا يكفي فيه العلمُ بلا تجرؤ.

### دُخُولُ صُرُوحِ الشَّرِّ وَالْفِتْنَةِ:

أَمَرَ اللهُ نَبِيَّ ﷺ بِهَجْرِ مَسْجِدِ الضَّرَارِ وعدمِ القيامِ فيه بقوله: **وَلَا تَقْعُدُوا فِيهِ لِكُنْهٖ**؛ وذلك لأنَّ مقامَ القدوةِ يَخْلُقُ من مقامِ غيره، فتوجُّهُ الخطابُ إلى النبي ﷺ من دونِ المؤمنين؛ لأنَّهم له تبع، ثم قام النبي ﷺ بهجته؛ وبذلك يُستأصلُ شرُّه، ويتحقَّقُ كمالُ الكفايةِ للإسلامِ والمُسلمين منه.

وقد كان النبي ﷺ قبلَ ذلك يَخْشَى نواديَ المشركينَ وأعيانهم مُكرِّراً عليهم كُفْرَهم وشِرْكَهم ومُخالفتَهم لأمرِ الله، ولَمَّا كان في المدينة وقُبِيَ سُلْطَانُهُ واشتَدَّ أَمْرُهُ، نهَّاهُ اللهُ عن المُقامِ في أماكنِ الشَّرِّ والفتنِ؛ كَمَسْجِدِ الضَّرَارِ؛ لاختلافِ الحالين؛ حالِ القدوةِ وحالِ القُبْحِ، وكلُّ صرحٍ للشُّركِ والفَسْقِ يَدْخُلُ في هذا الحُكْمِ، ومنها غُشَيَانُ القنابرِ الإعلاميةِ والمُخَالَطِ العائِةِ والنوادي والمُجَاميع؛ فإنَّه في حالِ العجزِ عن إِزَالَتِهَا، فإنَّ دُخُولَهَا وغُشَيَانَهَا على حَالَتَيْنِ:

**الحالة الأولى:** دُخُولُهَا للقيامِ بنقيضِ مقاصدِ الشَّرِّ الذي أُقِيمَتْ له، فإذا كان المكانُ وَهَبَ للشُّركِ، فَجَبَّ عندَ دُخُولِهِ قصدُ النهيِ من الشُّركِ؛ لأنَّ دُخُولَ القدوةِ لها بما يُخَالِفُ هذا القصدَ الذي أُقِيمَتْ له يُعَدُّ تشريعاً، ويُعَدُّ سكوتهُ تأييداً لها.

وقد كان النبي ﷺ يَخْشَى نواديَ قريشٍ وقبائلِ العربِ، فَيَأْمُرُهُم بالتوحيدِ وينهاهم عن الشُّركِ، ويأْمُرُ بأصولِ القِيظَةِ العظيمةِ، وينهاهم

عَمَّا يَدُلُّوا مِنْهَا، وَلَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يَتَعَادُ الْإِنْكَارَ عَلَيْهِمْ بِمَا يَعْلَمُ خُرْقَتَهُ مِنْ أَعْمَالِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ الَّتِي هِيَ دُونَ الشُّرْكِ، فَكَانَ يَبْدَأُ بِالشَّرِّ مِنْ أَهْلِهِ، وَبَرَّةً إِلَى أَشْهَرِ أَسْوَاقِ الْعَرَبِ بِعَرَضٍ دِهْنَةٍ فِي عُكَاظٍ وَمَجَنَّةٍ وَذِي الْمَجَازِ؛ كَمَا رَوَى أَحْمَدُ؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ؛ قَالَ: مَكَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَجَّةٍ عَشْرَ يَمِينٍ، يَتَّبِعُ النَّاسُ فِي مَنَازِلِهِمْ بِعُكَاظٍ وَمَجَنَّةٍ، وَفِي الْمَوَاسِمِ يَسْتَوِي، يَقُولُ: (مَنْ يُؤْمِنِي؟ مَنْ يَنْصُرُنِي حَتَّى أَتْلُغَ وَصَالَةَ زَيْتِي، وَلَهُ الْجَنَّةُ؟)، حَتَّى إِذَا الرَّجُلُ لِيَخْرُجَ مِنَ الْيَمَنِ، أَوْ مِنْ مُضَرَ - قَدْ قَالَ - يَأْتِيهِ قَوْمُهُ، فَيَقُولُونَ: اسْلُزْ عَلَامَ قُرَيْشٍ لَا يَفُوتُكَ، وَيَنْشِي بَيْنَ رَجَالِهِمْ، وَهُمْ يُشِيرُونَ إِلَيْهِ بِالأَصَابِعِ<sup>(١)</sup>.

وَقُصِدَ هَذِهِ الْأَسْوَاقُ؛ لِأَنَّهَا أَشْهَرُ أَسْوَاقِ الْعَرَبِ وَمَجْمَعُهُمْ، وَإِذَا ذُكِرَتْ مَجَامِعُ الْعَرَبِ، كَانَتْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ أَوَّلَهَا، وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ، عَنْ أَبِي عِيَّاسٍ؛ قَالَ: «كَانَتْ عُكَاظٌ، وَمَجَنَّةٌ، وَذُو الْمَجَازِ: أَسْوَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ»<sup>(٢)</sup>.

وَكَانَتِ الْعَرَبُ تَرْقُبُ هَذِهِ الْأَسْوَاقَ كُلَّ عَامٍ، وَتَتَوَافَدُ إِلَيْهَا، وَتُظْهِرُ الشُّرْكَ وَالْفُسُقَ مَقْرُونًا بِبَيْعٍ وَشِرَاءٍ وَإِنْشَاءٍ شَعْرٍ، وَقَدْ كَانَتْ عُكَاظٌ أَعْظَمَ تِلْكَ الْأَسْوَاقِ بَيْنَ تَحْلَةٍ وَالْعَاطَفِ، وَأَمَّا ذُو الْمَجَازِ، فَكَانَ خَلْفَ عَرَفَةَ، وَأَمَّا سَجَّةٌ - بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا، وَبِفَتْحِ الْجِيمِ وَالتَّوْنِ الْمَشْدُودِ - فَهُوَ مَكَانٌ عَلَى أَمْيَالٍ بِسِيرَةٍ مِنْ مَكَّةَ بِنَاحِيَةِ مَرِّ الظُّهْرَانِ، وَقَدْ كَانَتِ الْعَرَبُ تُقِيمُ بِسُوقِ عُكَاظٍ شَهْرَ شَوَّالٍ، ثُمَّ تَتَحَوَّلُ إِلَى مَجَنَّةٍ فَتُقِيمُ فِيهِ عِشْرِينَ يَوْمًا مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ، ثُمَّ تَتَحَوَّلُ إِلَى سُوقِ ذِي الْمَجَازِ، وَهُوَ عَلَى يَمِينِ الْقَادِمِ مِنْ عَرَفَةَ مِنْ جِهَةِ الشُّعْشُعِ.

وَعِشْيَانُ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ قَدْ يَكُونُ وَاجِبًا عَلَى الْقَدْوَةِ إِذَا كَانَ لَا يَصِلُ إِلَى النَّاسِ إِلَّا بِهَا، كَمَا كَانَ يَفْعَلُهُ النَّبِيُّ ﷺ.

الحالة الثانية: دخولها لغير ما يُناقضُ مقاصد الشر الذي أُقيمت له؛ كمن يأتي صروح الشرك والكفر لأمر مباح أو مشروع، لكنه مفضول لا فاضل، فهذا الدخول لا يجوز؛ لأنه يتضمن تأييد القدوة وتشريع شر عظيم بإنكار ما هو أقل منه؛ كمن يأتي صروح الشرك أو الكبار كالزنى ليَنَحْنُكُ عن فضائل الأعمال والأقوال والآداب والسلوك والشرعية، وبمقدار قدوته في الناس وأثره عليهم يكون إثمُه وتعظيمُ فتنه للناس، وكثيراً ما يفتخر بعض المصلحين بما يقولون من خير، ويُعلِّلون علماً يتركونه من شر؛ فيشعلهم المفضول عن الفاضل من الدين، فيفتنون ويُفنون، فبين أعظم فتن المصلحين اختلال مراتب الشريعة في دُخُولِهم.

ومن دخلها من سواد المسلمين ممن لا يعتدُّ بقوله ولا يؤمنه له، فإثمُه بمقدار ما يَلْحَقُه هو في نفسه من شر منها، وبمقدار ما يكثر به من سوادهم، ويحسب ما يتحقق له من مضمرة، وما يَلْحَقُه وغيره من مُسَلِّد.

### تعُدُّ المساجد في الحي الواحد:

ولا يجوز بناء مسجد مُجاوِرَ لمسجد الحي؛ ما دام الناس يسمعون الأذان من فوق سطح المسجد بلا مُكَبِّرات في زمن سكوت الرياح، وبلا ضجيج الأسواق والطرفات؛ فإن هذا يفرق جماعة الناس، ويعطل بعض المقاصد من جمعهم؛ فبين المقاصد ثَمَارَتُهم، وأداء الحقوق بينهم؛ من صلاح حال، وأمر بمعروف ونهي عن منكر، ودفع اليفضاء فيما بينهم؛ فإن الجيران وأهل الرُجَمِ إن تعُدَّتْ مساجدُهم ثَمَارَتُهم بها جُزُؤاً؛ كلُّ بِسْجِدَةٍ ولو جمعهم مسجد واحد، ثَمَارَتُهم وتَقَارُبَتْ نُفُوسُهم برؤية بعضهم بعضاً، وتَقَارَّبَتْ بعضهم عن دُلُوعِ بعض، وقد كان بعض السلف يُسمي تعُدُّ المساجد في المكان المقارب والحي الواحد بِذَمَّةٍ، ويروى أن أنس بن مالك لما دخل البصرة جعل كلما خطا خطوتين رأى مسجداً فقال: ما

هذه البُذعة؟<sup>(١)</sup> كلما كثرت المساجد قلَّ المُصلُّونَ، أشهدُ لقد كانت القبيلة بأشهرها ليس فيها إلا مسجدٌ واحدٌ، وكان أهلُ القبيلة يتنازبون المسجد الواحدَ في الحِمِّ من الأحياء<sup>(٢)</sup>.

وأما إنْ تباغثت أطرافُ الحِمِّ والبلدِ حتَّى لا يَسْمَعَ الناسُ الأذانَ لو نُوديَ من فوق سَطْحِهِمْ بلا مَكْبَرٍ زَمَنَ هدوءٍ وبلا حَسَبٍ، فلا حَرَجَ من بناءِ مساجدٍ؛ كما بنى النبي ﷺ مساجدَ في المدينة لأهلها؛ كمسجدِ أبيهِ ومسجدِ بني رُزَيْنٍ وغيرهما، وقد فُيِّدَ النبي ﷺ حضورَ الجماعةِ بِسَمَاعِ الثَّناءِ؛ كما قال ﷺ لِعَمْرِ النَّعَمِ رُخْصَةً بِتَرْكِهَا: (هَلْ تَسْمَعُ الثَّناءَ بِالصَّلَاةِ؟)، قال: نعم، قال: (فَأَلْجَبْ)<sup>(٣)</sup>، ومن سَمِعَ الثَّناءَ من جهتين وتَقَارَبَ منه مسجدانِ، لم يَقْبَلْهُ الجميعُ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ يظُنُّه في الآخرِ، فلا تُعرَفُ المؤمنونَ من المُنافقين، ولا يَتَمَاهَزُ الصَّالِحونَ، وتَضَعُفُ الشهادةُ للناسِ بالإيمانِ وتُرَكِّبُهُم بِالخيرِ.

وإذا كَثُرَ الناسُ وتَوَاحَصُوا في المسجدِ حتَّى لا يُطِيقَهُمْ، فالأولى أنْ يُؤَسِّقُوا أو يُبَدِّلُوا بِمَكَانٍ أَوْسَعَ منه، ولا يَبْنُوا مسجدًا قَرِيبًا منه فتتعلَّدُ المساجدُ في المَكَانِ الْمُتَقَارِبِ؛ كما نصَّ على هذا أحمدُ بنُ حنبلٍ وغيره.

وإذا تَعَلَّرَ ذلك؛ كما يَكُونُ في العواصمِ المزدحمةِ، والمدنِ الكبيرةِ بالناسِ، والأبنيةِ المرتفعةِ الشاهقةِ التي يتعلَّقُ معها جَمْعُهُمْ في مسجدِ الحِمِّ؛ فبعضُ الأبنيةِ الشاهقةِ اليومَ مَن يَسْكُنُهَا مَعَ حَبْلٍ أَرْضِهَا آلافُ الناسِ، ولو كانوا على الأرضِ، لكانوا حُبًّا كاملاً أو قُرْبَةً كاملةً، وإذا كانتِ الحالةُ تلكَ، فلا حَرَجَ من تعلُّدِ المساجدِ في المَكَانِ الْمُتَقَارِبِ؛ لا اجتماعَ مُسَلِّكَيْنِ؛ فيجوزُ ارتكابُ أذناهما:

(١) «المدخل» لابن الحاج (١/ ١٠٠). (٢) أخرجه مسلم (٦٤٣).

**الْمَقْسَدُ الْأَوَّلِي:** تَرْكُهُمْ لِلصَّلَاةِ جَمَاعَةً وَخَبَرُهُمَ لِلْمَسَاجِدِ لِعَدَمِ وجودِ أَمَاكِنَ لَهُمْ فِيهَا، وَلَا يَجِدُونَ بُدًّا مِنْ سُكْنَى بُيُوتِهِمْ ذَلِكَ.

**وَالْمَقْسَدُ الثَّانِي:** تَعَدُّ الْمَسَاجِدِ فِي الْحَيِّ وَالْمَكَانِ الْمُتَغَارِبِ.

**وَالْمَقْسَدُ الْأَوَّلِي أَعْظَمُ؛** لِأَنَّ الْعُلَى يَتَعَدُّ الْمَسَاجِدَ ظَاهِرًا، وَالْفَتْنَةُ فِي بَيْتِهِ فِي الدِّينِ أَقْلُ مِنَ الْفَتْنَةِ مِنْ وَفُوعِهَا فِي حَيٍّ قَلِيلٍ الْعَدَدِ كَثِيرٍ الْمَسَاجِدِ، وَقَالَ صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ لِأَبِيهِ: كَمْ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمَسْجِدَيْنِ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَنْتَوَا إِلَى جَانِبِهِ مَسْجِدًا؟ قَالَ: لَا يُبْنَى مَسْجِدٌ يُرَادُ بِهِ الضَّرَرُ لِمَسْجِدٍ إِلَى جَانِبِهِ؛ فَإِنَّ كَثَرَ النَّاسُ حَتَّى يَغِيبُوا عَلَيْهِمْ، فَلَا بَأْسَ، يَبْنَى وَإِنْ قُرِبَ ذَلِكَ مِنْهُ<sup>(١)</sup>.

**هُوَ تَعَالَى: ﴿لَتَسِدَّ أُنْحُسَ عَلَى السُّبُلِ مِنْ لَدُنْكَ يَوْمَ أَتَى لَكَ الْقَوْمُ وَيَوْمَ﴾** أَخَذَ مِنْهُ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ اسْتِحْبَابَ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الْقَدِيمِ عِنْدَ تَعَدُّ الْمَسَاجِدِ فِي الْبَلَدِ أَوْ الْحَيِّ؛ فَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ عِلَّةَ التَّفْضِيلِ لِلْمَسْجِدِ أَنَّهُ أَوَّلُهُ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ، ثُمَّ أَنَّهُ يُبْنَى قَدِيمًا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى فَضْلِ الْأَقْدَمِ عَلَى الْأَحْدَثِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنْ أَوَّلَ الْمَسَاجِدِ يُبْنَى فِي الْبَلَدِ لَا يُرَادُ مِنْهُ إِلَّا الصَّلَاةُ وَعِبَادَةُ اللَّهِ، بِخِلَافِ الْمَسَاجِدِ اللَّاحِقَةِ لَهُ، فَقَدْ بَغِيَ فِي نَفْسِهِ حَاوِيهَا الْمُنَافِقَةُ وَالْجَاءُ، وَرُبَّمَا قَصَدَ الضَّرَارَ وَالْفُرْقَةَ، فَإِنَّ أَوَّلَ الْأَعْمَالِ أَحَدُهَا.

**أَوَّلَى الْمَسَاجِدِ بِالصَّلَاةِ عِنْدَ كَثَرَتِهَا:**

وَإِذَا تَعَدَّتِ الْمَسَاجِدُ فِي الْبَلَدِ أَوْ الْحَيِّ الْوَاحِدِ، فَقَدْ اخْتَلَفَتْ فِي أَيُّهَا أَوَّلَى بِالصَّلَاةِ فِيهَا:

فِيهِمْ: مَنْ قَالَ بِتَفْضِيلِ الْأَقْدَمِ؛ لظَاهِرِ الْآيَةِ، وَقَدْ قَالَ ثَابِتٌ

(١) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه صالح (١/ ٢٩٤).

الْبُنَاتِي: «كَتَبْتُ أَقْبَلَ مَعَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ مِنَ الرَّابِثَةِ، فَلَمَّا مَرَّ بِمَسْجِدِهِ، قَالَ: أَتَحَدَّثُ هَذَا؟ فَإِنْ قُلْتُ: نَعَمْ، مَضَى، وَإِنْ قُلْتُ: غَيِّبْتُ، صَلَّى»<sup>(١)</sup> رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ فِي كِتَابِهِ الصَّلَاةَ<sup>(٢)</sup>.

وبهذا كَانَ يَحْمَلُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ؛ كَمَا رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ عَوْفٍ، قَالَ: «قُلِيمٌ غَامِلٌ لِمُتَاوِنَةٍ، وَكَأَنَّ بَقْعَةً عَلَى الصَّدَفَاتِ، فَتَزَلُ مَشْرُلاً، فَلَمَّا مَرَّ بِمَسْجِدَيْنِ، قَالَ: أَهَيْهُنَا أَقْدَمُ؟ فَأَخْبَرَ بِهِ، فَأَنَّ الْيَمِيَّ هُوَ أَقْدَمُهُمَا»<sup>(٣)</sup>.

وبه كَانَ يَحْمَلُ أَبُو وَائِلٍ<sup>(٤)</sup>، وَمُجَاهِدٌ<sup>(٥)</sup>؛ رَوَاهُ عَنْهُمَا لَيْثٌ؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

ومِنْهُمْ: مَنْ قَالَ بِتَفْضِيلِ الْمَسْجِدِ الْأَكْبَرِ جَمَاعَةً عَلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْدَمِ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ ﷺ: (إِنَّ صَلَاةَ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَهُ، وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ، وَمَا كَثُرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى)؛ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ «السَّنَنِ»<sup>(٦)</sup>.

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي الْبَلَدِ أَوْ الْحَيِّ الْكَبِيرِ مَسَاجِدُ مُتَعَدِّدَةٌ: مَسْجِدُ الْحَيِّ الْقَرِيبِ الَّذِي يَصَلِّي فِيهِ جِيرَانُ الرَّجُلِ، وَمَسْجِدُ قَدِيمٍ، وَمَسْجِدُ أَكْثَرِ جَمَاعَةٍ، فَإِنَّ مَسْجِدَ الْحَيِّ وَالْجِيرَانِ أَوْلَى بِالْقَدِيمِ؛ لِأَنَّهُ يَتَحَقَّقُ مُقَابِلُهُ عَظِيمَةً غَيْرَ مُقَابِلِ الْجَمَاعَةِ؛ كَالْإِحْسَانِ إِلَى أَهْلِ الْحَيِّ وَتَعَامُلِهِمْ، وَقَضَائِهِمْ حَاجَتِهِمْ، وَصَلَاتِهِمْ، وَإِحَابَةِ دَعْوَتِهِمْ؛ فَبِهَا عَمَلٌ عَظِيمٌ

(١) «فتح الباري» لابن رجب (٥٨٢/٢)، وأخرجه بنحوه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦٢١٥).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦٢١٢).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦٢١٤).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦٢١٦).

(٥) أخرجه أحمد (١١٠/٥)، وأبو داود (٥٥٤)، والنسائي (٨٢٢).

فَصَدَقَهُ الشَّرِيعَةُ بِالْفَضْلِ بِذَلِكَ، وَإِذَا قَصَدَ الرَّجُلُ مَسْجِدًا قَدِيمًا لَا يُصَلِّي فِيهِ أَهْلٌ حَيٌّ وَجِيرَانُهُ، فَاتَّهَ ذَلِكَ الْفَضْلُ.

وَأَمَّا عَمَلُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فَكَانَ مَارًا بِلَدٍّ لَيْسَ بِلَدَّةً، وَفِي حَيٍّ لَيْسَ حَيَّةً، وَهَذَا حُكْمٌ خَاصٌّ لِمَنْ كَانَ كَحَالِهِ، وَانْتَفَتْ عَنْهُ تِلْكَ الْمَقَاصِدُ، فَتَرَكَ حَالَهُ كَحَالِ أَنَسٍ، فَحُكْمُهُ كَحُكْمِهِ، وَقَدْ رَوَى مَنْصُورٌ، عَنْ الْحَسَنِ: «أَنَّ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَذْعُ مَسْجِدَ قَوْمٍ وَيَأْتِي لِحَيْرَةٍ، قَالَ: لَقَالَ الْحَسَنُ: كَانُوا يُجِيبُونَ أَنْ يُكْثِرَ الرَّجُلُ قَوْمَهُ بِتَقْيِيدِهِ<sup>(١)</sup>.

وَإِذَا تَقَارَبَ فِي الْحَيِّ مَسْجِدَانِ مِنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ، فَالْأَفْضَلُ الصَّلَاةُ فِي الْأَقْدَمِ مِنْهُمَا؛ لِاسْتَوَاءِ الْمَقَاصِدِ فِيهِمَا وَتَمَيُّزِ أَحَدِهِمَا بِفَضْلٍ.

وَإِذَا تَقَارَبَ فِي الْحَيِّ مَسْجِدَانِ: قَدِيمٌ قَلِيلُ الْجَمَاعَةِ، وَحَدِيثٌ كَثِيرُ الْجَمَاعَةِ، وَكُلَاثِمَا يَتَسَاوَيَانِ فِي بَقِيَّةِ الْمَقَاصِدِ، فَمُنْعَبُ الْحَتَابِلَةِ: أَنَّ الْقَدِيمَ أَوْلَى، وَالْأَقْدَمُ: أَنَّ الْمُصَلِّيَ يَقْعِدُ الْأَحْسَنَ لِقَلْبِهِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدٍ حَدِيثٍ مَعَ خُشُوعٍ أَوْلَى مِنَ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدٍ قَدِيمٍ يُسَاوِيهِ فِي الْقُرْبِ بِلَا خُشُوعٍ؛ لِأَنَّ الْخُشُوعَ قَلْبُ الصَّلَاةِ وَكُلُّهَا.

وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرُكَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَيَتَفَارَقَ الْمَسَاجِدَ بِخُشُوعٍ الْخُشُوعِ فِي صَلَاتِهِ مُتَفَرِّقًا، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ صَحِيحًا، فَيَجِبُ عَلَيْهِ شَهَادَةُ الْجَمَاعَةِ مَعَ اجْتِهَادِهِ فِي الْخُشُوعِ، وَلَوْ فَاتَهُ الْخُشُوعُ وَتَعَلَّزَّ عَلَيْهِ، فَهُوَ مَاجُورٌ بِشَهَادَةِ الْجَمَاعَةِ، غَيْرُ أَنَّهُ يَفُوتُ خُشُوعَ لَا يَسْتَطِيعُهُ، وَلَا يَكُلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا.

• • •

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦٢٤٨).



﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا كُنْتُمْ عَلَيْهِ تَابِعِينَ وَآتَيْنَا لَكُمْ الْبَيِّنَاتِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَكُونَ﴾﴾  
 ﴿وَكُنْ سَخِرْنَا مِنْكُم مِّنْ قَبْلُ مَا يَخَفُ لَكُمْ أَنَّهُمْ آتَيْنَاكُمْ الْبَيِّنَاتِ﴾  
 [التوبة: ١١٣].

في هذه الآية: تحريم الاستغفار لمن مات على الشرك، ممن ظهر امره ونجلت حاله، لقوله: ﴿وَمَا يَخَفُ لَكُمْ أَنَّهُمْ آتَيْنَاكُمْ الْبَيِّنَاتِ﴾.

ومن فارق أحدا وتباعده عهدا به، ولا يدري أين حاله: هل هي على كفر أو على إيمان؟ فالحكم لأصل الذي تركه عليه؛ فإن كان تركه على كفر، فالأصل بقاؤه عليه؛ فيحرم عليه الاستغفار له، وإن كان تركه على إسلام وشك في كبره الكفر عليه، فالأصل بقاؤه على الإيمان؛ فيجوز له الاستغفار له.

وتحريم الاستغفار له بعد موته لا يمنع من الدعاء له حال حياته بالهداية والرؤاى والاستقامة؛ فإن ذلك مستحب لمن كان كافرا يغلب عليه الجهل؛ ففي «الصحاحين» عن عبد الله بن مسعود: قال: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَخْكِي نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، حَسْبُهُ قَوْمُهُ قَادِمُونَ، وَمَوْ يَسْخُ الدَّمُ عَنْ وَجْهِهِ، وَيَقُولُ: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ)<sup>(١)</sup>.

ومن غلب عليه العناد والتكبر والظلمان، يغلب الدعاء عليه على الدعاء له في حياته؛ كما كان يفعل الأنبياء مع أمثال هؤلاء؛ كنوح مع قومه، والنبي ﷺ مع قريش وغيرهم من مشركي العرب لما دعا عليهم في قلوبهم، ودعا على كبريى لما مرق كانه بأن يمرق الله ملكه<sup>(٢)</sup>.

• • •

(١) أخرجه البخاري (٣١٧٧)، ومسلم (١٧٩٧).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ لِيَسْبِرُوا حِكْمَتَهُ فَمَوْلَا نَفَرٍ مِنْ كُلِّ  
 قَوْمٍ فِيهِمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ  
 لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (النسبة: ١٢٢).

في الآية: فصل العلم، ووجوب حفظه وتعليمه طائفة له تقوم  
 بحصيلته ومن ثم تبليغه لقوله: ﴿لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ﴾.

وجب على إمام المسلمين علم إخلاء بلدان الإسلام من علماء  
 يقومون بحفظ دين أهلها وتفتايم عند حاجتهم، والإصلاح بينهم عند  
 خلافهم وإزاجهم، وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، وجب عليه  
 بعث الثغر والدعاة والعلماء إلى البلدان؛ لإقامة حجة الله عليهم، وقال  
 بعض السلف: إن هذه الآية ناسخة لقوله تعالى: ﴿كُونُوا حُكَّامًا وَتَقِ الْأَ  
 (النسبة: ١٢١) كما روى عن ابن عباس ومحمد بن كعب وعطاء  
 الخراساني<sup>(١)</sup>.

وجب على الإنسان ألا يسكن بلدا لا يجد فيها عالما يرفع جهله  
 في الدين، والناس يخرصون على البلدان التي تصبح فيها أبدانهم  
 ويجهلون فيها دوائهم عند مرضهم، ولا يسكنون الأراضي السقيمة  
 والقياسية البعيدة التي لا يجدون فيها قواما لبدن ولا علاجا لسم،  
 فكل ذلك أمر الدين والعلم، وقد روى ابن أبي حاتم في مناقب  
 الشافعي: أنه قال: «لا تسكن بلدا ليس فيه عالم ينجيك من دينك، ولا  
 طبيب ينجيك من أمر بديك»<sup>(٢)</sup>.

وفي الآية: دليل على أن داخل الأمة يحتمى بالعلم، وخارجها  
 يحتمى بالجهاد، وأن العلماء حماة الأمة من داخلها، وأن المجاهدين حماة

(١) تفسير ابن كثير (١/١٥٨).

(٢) مناقب الشافعي ومناقبه (ص ٢٢٤).

للأمة من خارجها، وإذا صلحت حالهما وتآلفت غلبتهما، صلح حال الأمة وتوحدت شؤونها، وإذا تناقض حُماة الأمة: علماءها ومجاهدوها، تفرقت وتسلل عدوها من خلالها.

وجفد العلم فرض كفاية، وفي تسمية ظليو فقيرًا في قوله: ﴿وَلَا تَقْرَ مِنْ كُلِّ رِزْقٍ وَتَتَمَّ طَائِفَةٌ﴾ دليل على تشبيهه بنفير الجهاد، فالمتنفِرُ للعلم وتحصيله وتبليغه نافرٌ كنفير المجاهد في سبيل الله، والعالمُ مجاهدٌ بظليو وإسائه، والمجاهد مجاهدٌ بسيفه وميتانه، وإذا قاما بما أمرهما الله حق قيام، قامت الأمة وانتصرت وسادت، وبمقدار تحلل التافزين فيها: العالم والمجاهد، يكون ضخم نصير الله وكفايته لها، فإذا زال العالم وحاد إسنائه، وزل المجاهد وحاد ميتانه، اضطرب أمر الأمة وتسلط عليها عدوها، وخيلت قلم العالم وإسائه: بكتمان الحق وتبليبه على الناس بالباطل، وخيلت ميتان المجاهد: بخروا إلى المؤمنين، وسفكو دماءهم، وعدم التورع عن حرمانهم.

ولا تتمكن الأمة وتحمي ثغورها إلا بلسان وميتان؛ لسان علم، وميتان يتاد.

### الفاضل بين يتاد العالم ودم الشهيد:

وقد اختلف العلماء من السلف والخلف في الفاضل بين نفير العالم ونفير المجاهد، وبين يتاد العالم ودم الشهيد، وجاء في ذلك أحاديث مرفوعة؛ من حديث أبي التَّوَادِ: وعبد الله بن عمرو، وابن عمر، وعقبة بن عامر، وابن عباس، في فضيل يتاد العالم على دم الشهيد، لا يثبت منها شيء، والأظهر: أن لكل مقامًا في الإسلام عظيمًا، ومقام كل واحد بما يؤدِّي من أمر الله عليه، فالعالم لا يُفضل على الشهيد لمجرؤ جلده، حتى يقوم به، والمجاهد لا يُفضل على العالم

لمجرؤ قيامه وحميته، حتى يَسُدَّ ثَقَرًا وَيُخَيِّرَ حُرْمَةً، والأحاديث في فضله دم الشهيد أكثر وأظهر، ولكن من نظر إلى حال الأنبياء وجد أنهم جميعًا علماء، وليس كلهم شهداء، والعالم إذا قام بأمر الله، كان أثره عظيمًا في بريمه ومن يخلقه من بعده، والشهيد عظيم أثره على نفيه وأهل زمته، ويمدّد العالم أنقى في الناس؛ كمداد السلف الذين نصرّوا الدين وأخبروا الشُّعْثَ كمالك وأحمد والشافعي والبخاري ومسلم، ومدادهم اليوم شاهد على عظمته وفصله ويقاؤه في الأئمة، والمجاهد أخرج إلى العلم من العالم إلى الجهاد، والعالم بلا جهاد: يَتَفَقَّعُ، والمجاهد بلا علم: يَضُرُّ.

ويمدّد العالم منشور يُقرأ في الدنيا، ودم الشهيد مطوي يُنشر في الآخرة، وأصدقهم في الدنيا أكثرهم توفيقًا في الآخرة.

والعلم في نايه الفضل من الجهاد في ذايه، وقد يفضل المجاهد العالم لتقامي وصدقته، ويمقدار ما حفظه وسدّ ووكل إليه من ثغر ورياط، والعالم والمجاهد إن قصّر كل واحد منهما في أداء أمانته وجعل قضية غير الله، جنتهما الله جميعًا في النار، وكان دخولهما واحدًا لعظم مقامهما في الدنيا، ويحكم المقام بكون عظم الخيانة في مسلم من حديث أبي هريرة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَىٰ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ رَجُلٌ اسْتَشْهِدَ، فَأُتِيَ بِهِ لَعْنَةُ يَمَنِهِ لَعْنَتُهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: قَاتَلْتُ يَبَنِي حَتَّى اسْتَشْهِدْتُ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ لِأَنْ يَقَالَ: جَرِيءٌ، لَقَدْ بَيَلْتُ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ، فَسُجِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أَتَى فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَعَلِمَهُ وَقَرَأَ الْقُرْآنَ، فَأُتِيَ بِهِ لَعْنَةُ يَمَنِهِ لَعْنَتُهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ وَعَلِمْتُهُ وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ الْعِلْمَ لِيُقَالَ: عَالِمٌ، وَقَرَأْتَ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ: هُوَ قَارِئٌ، لَقَدْ بَيَلْتُ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ، فَسُجِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أَتَى فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ

وَسَمِعَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَعْطَاهُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ كُلِّهِ، فَأَتَى بِهِ فَعَرَفَهُ بِنِعْمَةِ فَعَرَفَهَا،  
قَالَ: كَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: مَا تَزَحَّجْتُ مِنْ سَبِيلِ نَجْوَى أَنْ يَنْفَقَ فِيهَا إِلَّا  
أَنْفَقْتُ فِيهَا لَكَ، قَالَ: عَذَّبْتُ، وَلَكِنَّكَ كُنْتَ يَتَقَال: هُوَ جَوَادٌ، فَقَدْ بَيَّلَ،  
ثُمَّ أَيْزَ بِهِ، فَسُجِبَ عَلَى وَجْهِهِ ثُمَّ أَلْقَى فِي النَّارِ<sup>(١)</sup>.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قِيلُوا لِلرِّبَا بَلْوَكُمْ يَكُ السَّخْلُو  
وَلْيَسُدُّوا يَدَهُمْ فَلَئِنْ آمَنُوا لَأُفْلَحَنَّ اللَّهُ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾﴾ (النور: ١٢٢).

في هذه الآية: دليلٌ على ترتيب الأعداء في القتال، وأن الآخر  
بالقتال الأدنى منهم؛ لأن الأصل أن الأدنى أقرب إلى إلحاق الضرر  
بالمسلمين أكثر من الأبعد، ولأن الكفر الأدنى أولى بالرفع والإصلاح  
من الكفر الأبعد، وقد يكون الكفر الأقرب في ضعف قبوذه، ويُقاتل  
الكفر الأبعد، فإن النبي ﷺ لم يُجَلِّ وَيُخْلَصْ من جميع اليهود قبل قتال  
قريشاً بِنَجْةٍ وَغَيْرُهُمْ من مشركي جزيرة العرب، فقد صالح يهود خيبر  
على خراج أرضهم، وقاتل الأبعدين بعد ذلك، فَبَيَّضَ يَهُودَ خَيْبَرَ فِي  
الْحِجَازِ وَقَدْ فَاتَتْ كَثِيرٌ مِنَ الْعَرَبِ لِلنَّبِيِّ ﷺ حَتَّى أَجْلَاهُمْ عَمْرًا لِأَنَّ  
شَوْقَهُ الْأَبْعَدَ أَقْرَى، وَخَفَرَهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ أَعْظَمُ.

وقد تقدّم الكلام على مراتب الأعداء في القتال، والتدرُّج في  
ذلك، والنظر إلى الأسباب الشرعيّة والكونيّة، والفرق بين عقيدة الزلاوة  
والبراء وسياقة الاستعداد، عند قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا  
أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَكَفَّتْ عَنْهُمْ يَدَهُمْ فَمِنْ أَهْلِ الْيَهُودِ كَثَرٌ  
كَفَفُوا أَيْدِيَهُمْ أَوْ أَكْفَى حَقّاً﴾ (النساء: ٧٧).



### سُورَةُ يُوسُفَ

سُمِّيَتْ يُوسُفَ لِذِكْرِ يُوسُفَ وَقَوِيهِ وَقَرِيْنِهِمَا؛ وَلَا فَقَدْ ذَكَرَ اللهُ  
لِيَهْ يُوْسُفَ فِي سُورَةِ هُودٍ: بِاسْمِهِ فِي النِّسَاءِ وَالْأَنْعَامِ، وَفِي سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ  
وَصَفَّاهُ بِذِي النُّونِ، وَيُوصِفُهُ بِصَاحِبِ الْحُوتِ فِي الصَّافَّاتِ وَالْقَلَمِ، وَذَكَرَ  
فِيهِمَا قِسْطَهُ.

وَكَانَتْ هَذِهِ السُّورَةُ لِيَبَيِّنَ عَظَمَةَ آيَاتِ اللهِ بِتَوْعِيْهِمَا: آيَاتِهِ الْمُنَزَّلَةِ،  
وَمِنْ قُرْآنِهِ، وَآيَاتِهِ الَّتِي هِيَ مَخْلُوقَاتُهُ، وَهِيَ الْأَفْلَاقُ مِنَ النُّجُومِ  
وَالْكَوَاكِبِ كَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، وَمَخْلُوقَاتُهُ الْأُخْرَى: كَالْبَحْرِ وَالْبَحْرِ،  
وَالسَّحَابِ وَالشَّجَرِ.

وَمِنْ هَذَا: يَبَيِّنُ عَظَمَ التَّلَاقُ بَيْنَ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْآيَاتِ الْكُوفِيَّةِ  
فِي الْخُبْرِ وَبَيَانِ الْحَقِّ وَالرَّدِّ عَلَى الْمُبْطِلِينَ، وَمَنْ مَلَكَ الْبَصِيرَةَ بِهِمَا،  
فَامَتْ حُجَّتُهُ.

وَقَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ يُسْتَمُونَ سُورَةَ يُوسُفَ السَّابِعَةَ؛ كَمَا صَحَّ عَنْهُ  
ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ، وَابْنُ جَبْرِ فِي «صَحِيحِهِ»، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ  
مَوْلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ؛ قَالَ: «سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ أَرْفَاقَةَ يَقُولُ: «قَدْ  
أَقْبَلُوا، فَاسْتَقْبَلْنَاهُمْ، فَكَانَ فِي قَرْيَةٍ خَارِجًا مِنَ الْمَدِينَةِ، أَوْ مَعَهَا قَال، قَالَ:  
فَلَمَّا سَمِعُوا بِهِ، أَقْبَلُوا نَحْوَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ الَّذِي هُوَ فِيهِ، قَالَ: أَرَأَيْتُمْ قَال:  
وَعَمْرُؤُا أَنْ يَلْقَوْا عَلَيْهِ الْمَدِينَةَ، أَوْ نَحْوَهُ مِنْ ذَلِكَ، فَأَنزَعُوا، فَقَالُوا: ادْعُ  
بِالْمُضْخَفِ، فَلَمَّا بِالْمُضْخَفِ، فَقَالُوا: افْتَحِ السَّابِعَةَ، وَتَكُونُوا يُسْتَمُونَ

سُورَةُ يُوسُفَ السَّابِعَةُ، فَتَرَأَى حَتَّى إِذَا أَنَّى عَلَى عَذَابِ الْأُتَى: ﴿هَلْ لَكَ مِنَّا آيَةٌ﴾ أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رُؤُوسِهِ فَتَبْتَهِمُ وَتَهُ عَزَاكَ وَتَكَلَّاهُ عَلَى مَا لَكَ مِنْكُمْ أَوْ عَلَ اللَّهِ تَقَوُّيْكُمْ﴾ (يونس: ١٥٩)، قَالُوا: أَرَأَيْتَ مَا حَتَمْتَ مِنَ الْجَنَى، اللَّهُ أَدْنَى لَكَ بِوَ أُمِّ عَلَى اللَّهِ تَفْشِي؟ قُلَان: أَنْصِبِي، أَنْزَلْتُ فِي كَذَا وَكَذَا، وَأَمَّا الْجَنَى، فَإِنَّهُ عَمَرَ حَتَّى الْجَنَى قَتَلِي لِإِبْلِ الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا وَلَبِثَ زَادَتْ إِبْلِ الصَّدَقَةِ قَرَدَتْ فِي الْجَنَى لَمَّا زَادَ مِنْ إِبْلِ الصَّدَقَةِ<sup>(١)</sup>.

وكان بعض السلف يجعل سورة يونس من السور السبع الطوال؛ كما صحَّ عن ابن عباسٍ وسعيد بن جبيرة؛ كما روى سعيد بن جبيرة، عن ابن عباسٍ؛ قال: في قوله: ﴿وَلَقَدْ مَكَنَّاكَ سَبَا بَيْنَ السَّكَا﴾ [الحجر: ١٨٧]، قال: هي الطوال: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، ويونس.

رواه ابن الضريس في فضائل القرآن<sup>(٢)</sup>، وصحَّ عن سعيد بن جبيرة؛ رواه ابن جرير وغيره<sup>(٣)</sup>.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ أَرَادَى جَمَلَ النَّفْسِ فِيهَا وَالْقَسْرَ لَهَا وَقَدَرَهُ سَكَاوِلَ يَسْتَلُوا عَذَابَ النَّارِ وَالْجَنَابِ مَا عَلَنَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا وَالْحَقُّ بِمُقَدَّرٍ الْأَنْبَاءِ يَتَرَبَّعُونَ﴾﴾ (يونس: ١٥).

تقدم عند قوله تعالى: ﴿يَسْتَلُوا عَذَابَ النَّارِ﴾ الآية على من ترويت في السور والسجدة (البقرة: ١٨٩) الكلام على الحكمة من الحساب بالأهل، وفي قوله

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٧٦٩٠)، وابن حبان في صحيحه (٦٩١٩).

(٢) فضائل القرآن لابن الضريس (١٨١).

(٣) تفسير الطبري (١/١٠٩)، وتفسير ابن أبي حاتم (٧/٢٢٧٢).

تعالى: ﴿وَلَقَدْ تَوَلَّوْا قَوْمَ نَجْتِ وَجْهَهُ أَفْتُوهُ﴾ [البقرة: ١١٥] الكلام على التوسعة في استنبال القيمة بذلاله الشمسي لا بضبط النجوم، وتقدم الكلام على منافع الحساب وحدود الانفتاح منه عند قوله تعالى: ﴿وَيَحْشُرُ الْجِنَّ لَكُم مَّا تَكْتُمُونَ﴾ [النعام: ٩٦].

• • •

قال تعالى: ﴿وَقَوْمَهُمْ فِي شَكٍّ أَلَمْ يَكُنْ لَهُم مَّا يَكْتُمُونَ﴾ [يونس: ١٠].

تقدم الكلام على أحكام التحية مفضلاً عند قوله تعالى: ﴿وَقَالَ خُذْهَا بِكَفِّهِ فَهِيَ خَيْرٌ ذِكْرٌ لِّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [النساء: ٨٦]، وتقدم الكلام على شيء من أحكام البداءة بالتحية عند قوله تعالى: ﴿وَقَالَ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنذِرْ قَدْ جَاءَ أَمْرُكَ وَأَنْذِرْ لَكُم نَارَ السَّعِيرِ الَّتِي عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤].

وتقدم الكلام على التحية بالإشارة استطراداً عند قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِّي قُوَّةً وَجَعَلْ لِّي الْغَوَاةَ مِنْ أُمَّتِي سَهْلًا وَقَدِّرْ لِّي الْأَمْرَ بِالْهُدَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٤]، وتقدم الكلام على تحية المصلي والسلام عليه عند قوله تعالى: ﴿وَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنفُسِكُمْ يَتْلُو آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٢٩].

وفي قوله تعالى: ﴿وَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنفُسِكُمْ يَتْلُو آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٢٩]، وهذا وإن كان تحييراً عن أهل الجنة، فإنه من أفعال الاختيار فيهم، وأفعال أهل الجنة: إنا اختيرون،



وَأَمَّا جِبِلَّةٌ لَا اخْتِيَارَ لَهُمْ فِيهَا، وَمِنَ الْجِبِلَّةِ تَسْبِيحُهُمْ وَحَمْدُهُمْ اللهُ؛ كَمَا يُلْهَمُونَ النَّفْسَ؛ كَمَا فِي مُسْلِمٍ؛ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ؛ قَالَ ﷺ: (يُلْهَمُونَ النَّفْسَ وَالْحَمْدَ؛ كَمَا يُلْهَمُونَ النَّفْسَ)<sup>(١)</sup>، وَلَا يُقَالُ بِمَشْرُوعِيَّةِ النَّسِيحِ وَالْحَمْدِ مَعَ كُلِّ نَفْسٍ يَدْخُلُ وَيَخْرُجُ.

وَأَمَّا مَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْاِخْتِيَارِ فَاخْتَارُوهُ، وَحَمْدُهُمْ اللهُ عَلَيْهِ، فَيُسَبِّحُ بِفَضْلِهِ فِي الدُّنْيَا؛ لِأَنَّهُ نَعِيمُ الْمُؤْمِنِ فِي الْآخِرَةِ مِنْ جَنَّةِ نُورِيَّةٍ فِي الدُّنْيَا، وَإِنَّ لَهُمْ نَعِيمَ الدُّنْيَا وَفَضْلَهُ وَلَا يُقَارِبُهُ.

### كَلَامَةُ الْمُجَلِّسِ:

وَقَدْ جَاءَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ دَعَاءٌ وَذَكَرَ عِنْدَ خِتَامِ الْمُجَلِّسِ، وَأَصْحَحُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ: مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَهْلُ «السُّنَنِ»، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (مَنْ جَلَسَ فِي مُجَلِّسٍ، فَتَكَلَّمَ بِبُيُوتِ لَفْطَةٍ، فَقَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ مِنْ مُجَلِّسِهِ ذَلِكَ: سُبْحَانَكَ اللهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا كَانَ فِي مُجَلِّسِهِ ذَلِكَ)<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ أَهْلُ أَحْمَدُ<sup>(٣)</sup>، وَابْنُ خَالٍ<sup>(٤)</sup>، وَأَبُو حَاتِمٍ وَأَبُو زُرْعَةَ<sup>(٥)</sup>؛ بَعْضُ مُتَرْجِمِيهِ، وَهِيَ رِوَايَةُ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَهُ وَجُوهٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَرِثِمَا أَهْلُ الْخُفَافِ طَرِيقًا وَيُرِيدُونَ أَهْلَ الْحَدِيثِ، وَرِثِمَا قَضَدُوا الطَّرِيقَ قَبْلَهُ، وَتُرِكَ ذَلِكَ بِسَبَاقِ الْكَلَامِ، وَشَرِطَ كُلُّ وَاحِدٍ فِي الْكِتَابِ الَّذِي قَالَهُ فِيهِ.

(١) أخرجه مسلم (٢٨٣٥).

(٢) أخرجه أحمد (١٩٤/٢)، وأبو حازم (٤٨٥٨)، والترمذي (٣٤٣٣) والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠١٥٧).

(٣) فعل الماروطي (٢٠٣/٨). (٤) كتاب الخبير (١٠٥/٤).

(٥) فعل الحديث لابن أبي حاتم (٤٠٧/٥).

وزُيِّنَ الحديثُ مرفوعاً من حديث أبي بَرَّةَ<sup>(١)</sup>، وعائشة<sup>(٢)</sup>، وعبد الله بن عمرو<sup>(٣)</sup>، والسائب بن يزيد<sup>(٤)</sup>، وبلالاً عن إسماعيل بن عبد الله بن جعفر<sup>(٥)</sup>، وجاء مرسلاً من وجوه، وهو عند ابن أبي شيبة مرفوعاً على ابن عمر؛ رَوَاهُ عَنْهُ مُجَاهِدٌ<sup>(٦)</sup>، وعمل بعض الصحابة به يُقَوِّيه.

وظاهرُ حديثِ كُفَّارَةِ الْمَجْلِسِ: أَنَّهُ يَكُونُ فِي الْمَجَالِسِ الَّتِي يَكْثُرُ فِيهَا اللَّكْظُ، لَا مَجَالِسِ الذَّكْرِ وَالْخَيْرِ وَالطَّاعَةِ؛ كَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالتَّعْلِيمِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَبْهَتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُهُ؛ لِأَنَّ مَجَالِسَهُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، وَفَدَّ كَانَ كَثِيرَ الْمَجَالِسِ مَعَ أَزْوَاجِهِ وَلَدِيهِ وَأَصْحَابِهِ فِي الدُّنْيَا، وَلَوْ كَانَ يَقُولُهُ فِي كُلِّ مَجْلِسٍ، لَكُنَّ ذَلِكَ وَاسْتِغْنَاهُ وَاشْتَهَرَ.

وَلَا تُشْرَعُ كُفَّارَةُ الْمَجْلِسِ لِمَنْ كَانَ جَالِسًا وَحْدَهُ، أَوْ كَانَ مَعَ جَمَاعَةٍ يَنْتَظِرُونَ أَوْ يَتَحَدَّثُونَ وَلَا لَفْظٍ فِي مَجْلِسِهِمْ، فَسَلَا عَنْ مَجَالِسِ الذَّكْرِ وَالصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا.

وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: مَا جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَجْلِسًا قَطُّ، وَلَا ثَلَاثَ فُرَاتٍ، وَلَا صَلَّى صَلَاةً، إِلَّا حَقَّمَ ذَلِكَ بِمَجْلِسَاتٍ، قَالَتْ: نَفَلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْكَ مَا تَجْلِسُ مَجْلِسًا، وَلَا تَتَلَوُ فُرَاتًا، وَلَا تُصَلِّي صَلَاةً، إِلَّا حَقَّمْتَ بِهَؤُلَاءِ الْمَجْلِسَاتِ؟ قَالَ: (نَعَمْ، مَنْ قَالَ خَيْرًا، حَقَّمَ لَهُ طَائِعَ عَلَى ذَلِكَ الْخَيْرِ، وَمَنْ قَالَ شَرًّا، حَقَّمَ لَهُ كُفَّارَةً: سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ)<sup>(٧)</sup>.

(١) أخرجه أحمد (١/ ١٢٠)، وأبو داود (١٨٥٩).

(٢) أخرجه أحمد (٦/ ٥٧٧)، والشافعي (١٣٤٤).

(٣) أخرجه أبو داود (١٨٥٧). (٤) أخرجه أحمد (٣/ ١٥٠).

(٥) أخرجه أحمد (٣/ ١٥٠).

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٩٣٢٦).

(٧) أخرجه الشافعي في السنن الكبرى (١٠٠٦٧).

فقد رَوَاهُ التَّنَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ خَالِدِ بْنِ أَبِي جَعْفَرَانَ، عَنْ غُرُوبَةٍ، عَنْ عَائِشَةَ، وَرَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ مُسْلِمٍ وَدَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ بِهِ<sup>(١)</sup>، وَفِي النَّقْلِ مِنْهُ شَيْءٌ، وَبِئْسَ هَذَا لَوْ كَانَ مِنْهُ فِي كُلِّ مَجْلِسٍ، لَنَقُلَ بِأَصَحِّ الْأَسَانِيدِ؛ فَقَوْلُهُ: «مَا جَلَسَ مَجْلِسًا قَطُّ، وَلَا نَلَا قُرْآنًا، وَلَا صَلَّى صَلَاةً، إِلَّا حَتَمَ ذَلِكَ بِكَلِمَاتِهِ» هَذَا تَعْمِيمٌ مُنْكَرٌ، وَلَا يَسْتَقِيمُ هَذَا التَّعْمِيمُ فِي التَّشْرِيعِ إِلَّا لِمَا صَحَّ سَنَدُهُ بِأَقْوَى مِنْ هَذَا وَاسْتِغْنَاهُ وَاشْتَهَرَ مِنْ عَرَفِي كَثِيرٌ، وَقَدْ نُقِلَ عَنِ الشَّيْءِ مِنْ أَذْكَارِ الصَّلَاةِ وَفِي مَجْلِسِهِ أَذْكَارٌ لَا يُدَاوِمُ عَلَيْهَا جَاءَتْ بِأَسَانِيدِ أَقْوَى وَعَرَفِي أَشْهَرُ مِنْ ذَلِكَ؛ فَكَيْفَ بِلَاغِي بِقَوْلِهِ وَتَرْكُهُ بِكُلِّ حَالٍ ١٩

وَفِي التَّرْمِذِيِّ: مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍَا قَالَ: «قَلَّمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ مِنْ مَجْلِسٍ حَتَّى يَدْعُوَ بِهَؤُلَاءِ الدَّعَوَاتِ لِأَصْحَابِهِ: اللَّهُمَّ، اقْسِمْ لَنَا مِنْ خَشْيَتِكَ... الْحَدِيثُ<sup>(٢)</sup>»، وَلَا يَصُحُّ.

وَاسْتَحَبَّ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ عِنْدَ خَتْمِ الْمَجْلِسِ، وَلَيْسَ لَهُ أَصْلٌ؛ لَا فِي مَرْفُوعٍ صَحِيحٍ وَلَا مَوْقُوفٍ؛ وَإِنَّمَا الْوَارِدُ فِي ذَلِكَ خَتْمُهَا بِقِرَاءَةِ سُورَةِ الْخُضْرِ؛ كَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «الرُّعُودِ»، وَالطَّبْرَانِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ؛ مِنْ حَدِيثِ حُمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي مَدِينَةَ الدَّارِمِيِّ، قَالَ: «كَانَ الرَّجُلَانِ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِذَا التَّقِيَا، ثُمَّ أَرَاكَ أَنْ يَفْتَرِقَا، قَرَأَا أَعْلَنَهُمَا: ﴿وَالْقَسَمُ ۝ إِذَا الْإِنشَكَرَ لَنِي خَيْرٌ﴾ [النَّصْر: ١ - ٢] حَتَّى يَخْتَفِيَا، ثُمَّ يُسَلِّمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ<sup>(٣)</sup>».

وَلَا يُعْرِفُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حُمَادِ بْنِ ثَابِتٍ، وَلَا يُظْهَرُ أَنَّهُ عَمِلَ

(١) أخرجه التناي في «السنن الكبرى» (١٠١٨٥).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٥٠٢).

(٣) أخرجه أبو داود في «الترمذ» (٤٠٢)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥١٢٤)، والبيهقي في «الشعب الإيمانية» (٨٧٣٩).

عائيتهم، ولا دأوم كبارهم عليه، فوثقته يستهزئ، ولعلته يلق منهم تواضعا بالحق وتذكيرا بحق الله بينهما، لا دعاء يختص بالافتراق وتجنب المتعاليين، ويثقل هذا لو كان سعة، لاستفاض بها العمل، وتعددت بها الطرق، لكثرة الصحابة، وكثرة لقاء بعضهم ببعض، ولقاء الناس بهم من التابعين.

ويثقل هذا لا يظهر أن النبي ﷺ يثقله، ولو فعله، فالمفطوح به أنه لا يديهته، لأن وثقه يثقل.

\* \* \*

قال تعالى: ﴿وَقَدْ أَرْسَلْنَا فِي الْبَحْرِ رَاغِبًا إِذَا كُنْتَ فِي الظُّلُمِ  
وَنَجَّيْنَا مِيمًا مَجْمُوعًا وَكَلَّمْنَا بِمَا بَيْنَ يَدَيْهِمْ وَتَلَاؤُهُمْ التَّوْحِيدَ مِنْ  
كُلِّ مَكَانٍ وَكَلَّمْنَا إِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِلَّهِ الْحَمْدُ لَمْ أَكُنْ مِنْ الْمُشْرِكِينَ  
فَنُوحِيَ إِلَيْنَا الْوَحْيَ وَالْإِسْرَاءُ: ١٢٢.

### حُكْمُ رُكُوبِ الْبَحْرِ وَالْفُرْقَانِ فِيهِ:

ذكر الله نسيبة لعباده في النور والبحر معًا بذلك عليهم، مذكرا بنعمته ووجوب شكره وحقه بالعبادة، وذكر الله للبحر وقوته السيرة فيه بالنور، دليل على أن ركوب البحر ركوب النور من جهة إباحته وجلته، وهذا له نظائر في القرآن، كقوله: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَخَلَقْنَاهُمْ فِي الْبَحْرِ وَالْبَحْرِ وَنَقَلْنَاهُمْ فِي الْفُلَانِ﴾ [الإسراء: ١٧٠]، وكفرته الاهتمام بالنجوم لسائر البحر كسائر النور في قوله: ﴿وَقَدْ أَرْسَلْنَا فِي الْبَحْرِ رَاغِبًا إِذَا كُنْتَ فِي الظُّلُمِ وَنَجَّيْنَا مِيمًا مَجْمُوعًا﴾ [الأنعام: ١٩٧]، وقال: ﴿إِنَّ يَدَيْهِمْ فِي الْعُلُكِ الْبَحْرِ وَالْبَحْرِ﴾ [النمل: ١٢٣]، وجعل ركوبه وتسخير كرامة للإنسان، كما في قوله: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَخَلَقْنَاهُمْ فِي الْبَحْرِ وَالْبَحْرِ﴾ [الإسراء: ١٧٠]، وجعله

مَحَلًّا لَطِبَ الْمَتَاعُ كَالْبَرِّ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالْفُلُوكَ أَلْقَى فِي الْبَحْرِ بِمَا يَبْعَثُ﴾ [البقرة: ١٧٤]، وقال: ﴿وَقَرَّى الْقَوْمَ سَحَرَ الْبَحْرِ فَاسْطَلَوْا وَتَهُ لَحْماً طَرِيًّا وَتَسْتَفْهِمُوا وَتَهُ يَلْبَسُ عِلْبَتَاهَا﴾ [النحل: ١٤]، وقال: ﴿وَتَرْكُمُ اللَّهُ يَرِيحُ لَكُمْ أَلْفَكَ فِي الْبَحْرِ يَتَنَفَّسُوا مِنْ فَضِيلَةٍ﴾ [الاسراء: ٦٦]، وجعل الابتغاء من فضيله في البحر في هذه الآية: ﴿يَتَنَفَّسُوا مِنْ فَضِيلَةٍ﴾ كالاتِّبَاعِ مِنْ فَضِيلَةٍ فِي الْبَرِّ لَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ الْانْصِرَافَ مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ: ﴿لَمَّا أَفْضَيْتَ أَفْضَلُوا فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وَحُتَّ عَلَى رُكُوبِ الْبَحْرِ لِرُوبِهِ أَيْتِهِ، كَمَا قَالَ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلُوكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ يَتَّبِعُهَا لَوْ لَا يُدِيرُكَ مِنْ كَيْدِهِ﴾ [القصص: ٣١].

وَذَكَرَ اللَّهُ مَخَاطِرَ الْبَحْرِ فِي مَوَاضِعَ، وَلَمْ يَتَّهِ عَنْ رُكُوبِهِ فِي سِيَاقٍ وَاحِدَةٍ مِنْهَا: كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ يَمْلِكُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ وَالْبَحْرُ تَدْعُوهُ نَجْوًى وَمَلْهًى﴾ [الأنعام: ٦٣]، وقال: ﴿وَلَا تَسْكُمُ الْفُلُ فِي الْبَحْرِ مَلْءًا مِنْ دَعْوَةٍ إِلَّا أَغْرَقَهُ﴾ [الاسراء: ٦٧].

وَالنَّهْيُ الْوَارِدُ عَنْ رُكُوبِ الْبَحْرِ لَا يَنْشُئُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ شَيْءٍ، فَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ: مِنْ حَلِيفِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، مَرْفُوعًا: (لَا يَزْكُبُ الْبَحْرُ إِلَّا خَافًا، أَوْ مُتَقَوِّمًا، أَوْ غَارًا فِي سَبِيلِ الطَّوْلِ فَإِنَّا نَحْتَ الْبَحْرَ نَارًا، وَنَحْتَ النَّارَ بَحْرًا)<sup>(١)</sup>.

وَبَحْرِهِ أَخْرَجَهُ الْحَارِثُ عَنْ أَبِي بَثْرَةَ<sup>(٢)</sup>، وَالْبِزَارُ عَنْ ابْنِ عَصْرٍ<sup>(٣)</sup>، وَلَا يَصُحُّ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ.

وَرُكُوبُ الْبَحْرِ كَرُكُوبِ الْبَرِّ فِي حَالِ اسْتِقَامَةِ الْحَالِ وَعَدَمِ الْمَخَاطِرِ، وَعِنْدَ الْمَخَاطِرِ وَالْمَخَافَةِ فَيُكْرَهُ رُكُوبُهُ، وَقَدْ يَحْرُمُ إِنْ غَلَبَ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٤٨٩). (٢) أَخْرَجَهُ الْحَارِثُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٣٥٩).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبِزَارُ فِي «مُسْنَدِهِ» (البحر الزخار) (٥٨٩٧).

على الظفر الهلاك، وقد حكى ابن عبد البر الاتفاقى على أنه بحرٌ وكونه عند ارتجاعه<sup>(١)</sup>، ويُروى في «المُسَوِّد» من حديث أبي جعفران الجوزي: قال: عَلَّمَنِي بَعْضُ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ، وَغَزَوْنَا نَحْوَ قَارِسَ، فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ بَاتَ قَوْقُ يَتِيٍّ لَيْسَتْ لَهُ إِجْلَالٌ قَوْلُكَ لَمَاتٌ، فَبَرِكَتْ مِنْهُ الشُّمَّةُ، وَمَنْ رَكِبَ الْبَحْرَ حَتَّى ارْتَجَاجُو لَمَاتٌ، فَلَقَدْ بَرِكَتْ مِنْهُ الشُّمَّةُ)<sup>(٢)</sup>.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ؛ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرَانَ، بِهِ؛ وَابْنُ ثَابِتٍ ضَعِيفٌ.

ولأن البحرَ أخطرُ من البرِّ، وجيلةُ الإنسان فيه ضيقةٌ، بخلاف حيلِهِ في البرِّ؛ كان الغزوُ فيه أعظمَ؛ لأنَّ الشُّقَّةَ والمشقةَ فيه أكثرُ، فغزوُ البحرِ أفضلُ من غزوِ البرِّ، وقد جاءت أحاديثُ كثيرةٌ في فضلِ غزوِ البحرِ وشهيدِهِ من حديثِ أبي أمامةٍ وأُمِّ حَرَامٍ وعائشةَ وابنِ عباسٍ وجعفرانِ بنِ حُصَيْنٍ وأبي الثَّوْدَاءِ، وهي متكلِّمةٌ فيها.

وقد جاء تفضيلُ غزوَةِ في البحرِ على غَزَاوَاتِ في البرِّ؛ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَغَيْرُهُ؛ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو<sup>(٣)</sup>، وَابْنُ مَاجَةٍ؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الثَّوْدَاءِ<sup>(٤)</sup>؛ وَلَا يَصُحُّ.

وقد جاء فضلُ الميتِّ بالغرقي، وأَنَّهُ شهيدٌ، ولو لم يكن في غزوِ البحرِ وشهيدِهِ إِلَّا مَا يَجِدُهُ مِنْ شِدَّةٍ وَخَوْفٍ قَبْلَ نَزْعِ رُوحِهِ، لَكَانَ كَافِيًا، فَمِيتُ الْغَرَقِيِّ وَالْغَرَقِ وَالْهَلَمُّ بِدِرْقَتِهِ مِنْ بَقَاةِ الْمَوْتِ وَمُعَالِجَتِهِ وَالْهَلَجُ مِنْهُ: مَا لَا يَجِدُهُ غَيْرُهُ، فَهُوَ يُرِيدُ عَلَى أَلَمِ الْإِحْتِضَارِ الْمَا لَوْفَهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٩/٥).

(١) «الاستبصار» (٢٨٧/١٤).

(٣) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٣١٤٤)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الْمُجَاهِدِ» (٢٨٠)، وَالتَّحَاوِي فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١٤٣/٢)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٣٣٤/٤).

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةٍ (٢٧٧٧).

وَأَنْتَلُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ غَزْوِ الْبَحْرِ وَهُوَ صَحِيحٌ: مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانُ  
 مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ: «قَدْ رَسُوهُ اللهُ ﷻ يَدْخُلُ  
 عَلَى أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ بِلْحَانَ فَتُطْعِمُهُ - وَتَحَامُّتُ أُمَّ حَرَامٍ ثَمَّتْ حَبَاةً بِنِ  
 الصَّامِتِ - فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَأَطْعَمَتْهُ وَجَعَلَتْ تَغْلِي رَأْسَهُ،  
 فَتَنَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَأَلَتْ: فَقُلْتُ: وَمَا  
 يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: (نَاسٌ مِنْ أَهْلِي عَرَضُوا عَلَيَّ حُرَّةً فِي  
 سَبِيلِ اللهِ، يَزْعُمُونَ كَيْفَ هَذَا الْبَحْرُ مُلُوكًا عَلَى الْأَمِيرَةِ - أَرَأَيْتَ يَتَلَوَّنَ  
 عَلَى الْأَمِيرَةِ؟)، فَأَلَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِذْغِ اللهُ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ،  
 فَدَعَا لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ،  
 فَقُلْتُ: وَمَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: (نَاسٌ مِنْ أَهْلِي عَرَضُوا عَلَيَّ  
 حُرَّةً فِي سَبِيلِ اللهِ) - كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلِ - فَأَلَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ،  
 إِذْغِ اللهُ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: (أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ)، فَرَجَعَتِ الْبَحْرُ فِي  
 زَمَانٍ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، فَصُرْعَتْ عَنْ قَائِمَتِهَا جِئَ حَرَجَتْ مِنَ الْبَحْرِ،  
 فَهَلَكَتْ<sup>(١)</sup>.

• • •

**﴿قَالَ نَحْمَدُكَ﴾** وَأَوَّلِيكَ إِلَى شَوْصَى وَأَوَّلِيكَ أَنْ تَكُونَ لِقَائِكَ بِمَضْرَبَةٍ  
 وَاجْتَمَعُوا يَتَحَكَّمُ بَيْنَهُ وَأَوَّلِيَهُمَا الْقَوْلُ وَبَيْنَهُ الثَّلَاثِينَ﴾ (يعني: ١٥٧).

في هذا: إشارة إلى أَنَّ الإمام يُلِي أَمْرَ مَسَاكِينِ النَّاسِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ  
 يَمْلِكُ مِنَ السُّلْطَانِ وَالْمَالِ وَالْقُدْرَةِ وَاجْتِيَارِ النَّاسِ مِنَ الْمَكَانِ: مَا لَا  
 يَمْلِكُهُ الْعَامَّةُ، وَأَنَّهُ يَعْرِفُ مِنَ الْمَصَالِحِ وَالْمَنَافِعِ لَهُمِ وَالْمَخَاطِرِ عَلَيْهِمْ:  
 مَا لَا يَعْرِفُونَهُ.

(١) أخرجه البخاري (٢٧٨٨) ومسلم (١٩١٢).

في قوله تعالى ﴿تَوَكَّلْ﴾ المراد بالتوكل: هو اتخاذ موضع يستكن فيه، والتوكل: تفعل من التوكل، يعني: الرجوع، ومعنى ذلك أن صاحب الدار يرجع إلى موضعه كلما خرج منه، وهو سكنته، وقوله ﴿تَوَكَّلْ لِتَرْكَبَهُ﴾ يعني: اجعلها قومكما متبكرين بيوتا لهم.

وعلى السلطان اختيار المدين، ووضع خطوطها ومنافعهم العائنة منها، ووضع نظام يسهلهم، كما وضع النبي ﷺ أحكاما لحق الجار، وغرز الخشب في الجدار، وحريم البئر، وأحكاما للطرفات وحقوقها.

وقوله تعالى ﴿وَأَجْعَلُوا بَيْنَكُمْ يَتْلَى﴾ القبلة هي الجهة التي تستقبل، وقد اختلف في المراد بذلك في هذه الآية على أقوال للسلف: منها: استقبال الكعبة باليوت؛ وهذا مروي عن ابن عباس ومجاهد وقادة<sup>(١)</sup> وفي هذا أن الكعبة قبلة موسى ومن معه.

ومنها: أن المراد هو أداء الصلاة في البيوت، فلا تُرك بلا صلاة فتكون كالمقابر؛ وهذا مروي عن الضحاك والنخعي وابن زيد<sup>(٢)</sup>.

ومنها: أن المراد هو جعل البيوت متقابلة؛ فيستقبل الناس بعضهم بعضا في أبوابهم؛ وهذا القول رواية عن ابن عباس<sup>(٣)</sup>، وقول سعيد بن جبير<sup>(٤)</sup>.

\*\*\*

(١) تفسير الطبري (١٢/ ٢٤٧ - ٢٤٩)، وتفسير ابن أبي حاتم (٦/ ١٩٧٧).

(٢) تفسير ابن كثير (٤/ ٢٨٩).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (٦/ ١٩٧٧).

(٤) تفسير الطبري (١٢/ ٢٦٠).



﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ قَدْ أُيِّمَتْ دَعْوَتُكُمْ فَأَسْكِنُوكَ وَلَا تَقْلُمَا سَبِيلَ الْيُسْرِ لَا يَمْلِكُونَ﴾﴾ (يونس: ٨٩).

### فضل التأمين وإدراك تكبيرة الإحرام:

في هذه الآية: أَنَّ التَّامِينَ عَلَى الدُّعَاءِ فِي حُكْمِ التَّلَفُّظِ بِالدُّعَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّ مُوسَى كَانَ يَقْدَعُ اللَّهَ وَهَارُونَ يُؤْمِنُ عَلَيْهِ، فَقَالَ اللَّهُ: ﴿قَدْ أُيِّمَتْ دَعْوَتُكُمْ﴾، وبهذا قال ابنُ عثيمين وعبدُ الحميدُ وأبو العالبي<sup>(١)</sup>، وهذا مقتضى التأمين ولازمه، ولم يرد في الآية: لَأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلِ الْإِمَامَ يَدْعُو وَالنَّاسَ يُؤْمِنُونَ وَالْعَرَاءُ بِفُلْكِ حَقِّ الدَّاعِي بِنَفْسِهِ، بَلْ إِنَّ الدُّعَاءَ وَالْأَجَرَ لَهُمْ جَمِيعًا، وَلَكِنَّهُ بِحَسَبِ حَضُورِ قَلْبِ كُلِّ وَاحِدٍ وَتَحَقُّقِ مُوجِبَاتِ الْإِجَابَةِ فِيهِ.

والمؤمَّن يُدْرِكُ مِنَ الْفَضْلِ مَا أَدْرَكَهُ الْإِمَامُ فِي قِرَائَتِهِ الْفَاتِحَةَ، وَهَذَا مُقْتَضَى مَشْرُوعِيَّةِ قَوْلِهِ: «أَمِينَ»، وَيُرْوَى أَنَّ بِلَالًا كَانَ يَقُولُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَسْبِغْ بِي بِأَمِينَ»<sup>(٢)</sup>، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يُؤَدِّنُ وَيُقِيمُ عَلَى سَطْحِ الْمَسْجِدِ، وَمِنْ هُنَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ وَالْفُقَهَاءِ: إِنَّ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ تُدْرِكُ بِأَمِينَ، وَبِهَذَا قَالَ وَكَيْفَ<sup>(٣)</sup>، وَيُرْوَى عَنْ أَبِي الدُّرْدَاءِ أَنَّهُ سَمِعَ إِقَامَةَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «أَسْرِعُوا بِنَا نُدْرِكُ أَمِينَ»<sup>(٤)</sup>.

وجمهورُ العلماء: عَلَى أَنَّ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ تُدْرِكُ بِنَفْسِهَا، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَانْتَهَرَ الْإِدْرَاكُ بِ (أَمِينَ)، وَحَدِيثُ بِلَالٍ فِيهِ جِلَّةٌ، فَقَدْ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ، عَنْ بِلَالٍ.

(١) تفسير الطبري (١٢/ ٢٧١ - ٢٧٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٩٨٠/ ٦).

(٢) أخرجه أحمد (١٢/ ٦)، وأبو داود (٩٣٧).

(٣) طبقات المحلِّين: للأصبهاني (٢١٩/ ٣).

(٤) أخرجه حرب بن إسماعيل في مسنده (ص ٤٢١).

وابر عثمانُ التَّهْدِي لم يَسْمَعْ مِن بِلَالٍ شَيْئًا، وَإِنْ كَانَ أَذْرَكَةً، فَأَبْرَ  
عثمانُ تَابِعِيٌّ مُخَضَّرٌ.

أَعْلَهُ بِالْإِسْمَالِيِّ غَيْرُ وَاحِدٍ؛ كَأَبِي حَاتِمٍ<sup>(١)</sup>، وَابْنِ رَجَبٍ<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ لَاحِقٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عِثْمَانَ، عَنْ  
سَلْمَانَ، عَنْ بِلَالٍ؛ وَجَعَلَهُ مَوْصُولًا<sup>(٣)</sup>.

وَلَا يَصُحُّ.

وَهِشَامٌ، نَزَّهَةُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: مُضْطَرَبٌ الْحَدِيثُ عَنْهُ مَنَاقِبُ<sup>(٥)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ جَبَّانَ: مُتَكْرَرُ الْحَدِيثِ<sup>(٦)</sup>.

وَأَمَّا الْمَوْذُونُ فَوْقَ سَطْحِ الْمَسْجِدِ ظَاهِرَةٌ؛ لِحَدِيثٍ: (إِذَا مَوَّعْتُمْ  
الْإِمَامَةَ، فَانْشُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ، وَلَا تُسْرِعُوا؛ فَمَا  
أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَلَوْمُوا)<sup>(٧)</sup>، وَلَا يُؤْمَرُ بِالسَّكِينَةِ وَيُنْهَى عَنِ  
السَّرْعَةِ إِلَّا الْبَعِيدُ، وَلَا يَسْمَعُ الْبَعِيدُ مَنِ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ.

وَأَدْرَاكُ تَكْثِيرِ الْأَحْرَامِ بِأَدْرَاكِهَا بِنَفْسِهَا أَقْرَبُ، لِأَنَّ الْإِدْرَاكَ بِ (الْيَمِينِ)  
لَا يَنْصَحُهُ فِي الصَّلَوَاتِ السُّرُوءِ، ثُمَّ يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَنْ يَوْمُنَ مَعَ الْإِمَامِ وَلَمْ  
يَدْخُلْ فِي الصَّلَاةِ كَمَنْ كَانَ قَائِمًا إِلَيْهَا، فَلَا يُعْتَبَرُ دَعْوَتُهُ إِدْرَاكًا حَتَّى  
يُكَبِّرَ، فَهُوَ يَدْرِكُ بِتَكْبِيرِهِ، لَا بِمَجْرَدِ تَأْمِينِهِ.

(١) «مثل الحديث» لابن أبي حاتم (٢٠٦/٢).

(٢) «فتح الباري» لابن رجب (٤٩٠/١). (٣) «فتح الباري» لابن رجب (٤٩٠/١).

(٤) «ميزان الاعتدال» (٢٠٦/١).

(٥) «الشفاء الكبير» للتعليقي (٣٣٧/١)، و«الكامل» لابن عدي (١١٠/٧).

(٦) «المجروحين» (٩٠/٣).

(٧) أخرجه البخاري (٦٣٧)، ومسلم (٦٠٢).

دعاء الإمام لتقييده وللناس في صلاتيه:

وإذا دعا الإمام في صلاته جهراً كالقنوت، فليجعل المأمومين شركاء معه فيه؛ حتى يؤمنوا على دعائيه، ويروى عنه أبي داود<sup>(١)</sup> والترمذي<sup>(٢)</sup> من حديث نزيان<sup>(٣)</sup> قال: قال رسول الله ﷺ: (لَا يَزُومُ رَجُلٌ قَوْمًا فَيُخْصُ نَفْسَهُ بِالدُّعَاءِ قَوْلَهُمْ، فَإِنْ قَعَلَ فَقَدْ خَانَهُمْ)<sup>(٤)</sup>، وفيه كلام.

ولم يثبت أن النبي ﷺ قنع في أصحابه، فخص نفسه بدعائه، ولا فعّل ذلك خلفاؤه.

وإذا أَسْرَ بيته وبين نفسه في سجوده واستغاثوه، فخص نفسه، فلا حرج؛ فقد كان النبي ﷺ يدعو دعاء الاستفتاح في صلاته ويخص نفسه؛ كما في حديث أبي هريرة في «الصحبتين»، وفيه قال له: أَرَأَيْتَ سَكُونَتَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْهَرَاوِ، مَا تَقُولُ؟ قَالَ: (أَقُولُ: اللَّهُمَّ يَا جَدِّ بَنِي وَبَيْنَ خَطَابَيْي كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ...)<sup>(٥)</sup> الحديث.

وكان يستعذّ لنفسه بقوله: (اللَّهُمَّ، إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ)<sup>(٦)</sup>، وكذلك دعاؤه بين السجدة بين من حديث حذيفة<sup>(٧)</sup> وابن عباس<sup>(٨)</sup>.



(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٨٠)، وأبو داود (٩٠)، والترمذي (٣٥٧)، وابن ماجه (٩٢٣).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٤)، ومسلم (٥٩٨).

(٣) أخرجه مسلم (٥٨٨).

(٤) أخرجه أحمد (٥/ ٣٩٨)، وأبو داود (٨٧٤)، والنسائي (١١١٥)، وابن ماجه (٨٩٧).

(٥) أخرجه أحمد (١/ ٣١٥)، وأبو داود (٨٥٠)، والترمذي (٢٨٤)، وابن ماجه (٨٩٨).



## سُورَةُ هُودٍ

سورة هُودٍ سورة مكية؛ كما قاله ابن عباس والحسن وعثرمة وقنادة وغيرهم<sup>(١)</sup>، ولها بيانٌ لفضل القرآن وإعجاز الله به، وقصص الأنبياء مع أممهم للاعتبار والتثبيت للنبي ﷺ ولأمته.

\*\*\*

**﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُ لَا تَحْكُمُوا عَلَى اللَّهِ إِنِّي أَمْرٌ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَمَا لَنَا بِظُلُمٍ أَلْوَيْنَ كَانُوا إِنَّمَا تَلَفْنَا رَحْمَةً وَلَكِنَّكَ قَوْمٌ لَتَهْلِكُوا﴾﴾ (هود: ٦٦).**

في هذه الآية: أنه ينبغي ألا يؤخذ على دعوة الناس وإرشادهم مال؛ لأن أخذ المال يجعل به السعوطي العليا، وتتكبر له النفس الأجلد، ونميل إليه وتوجه، والنفس مجبولة على حب من أحسن إليها، وكل مال يجعل صاحبه يقول الباطل أو يسكت عن الحق، فهو سكت، وكل أجل للمالي أعلم بنفسه.

**عدم أخذ الأنبياء المال على دعوهم:**

ومع عظمة منزلة الأنبياء وعضمتهم إلا أنهم كانوا لا يأخذون المال من أممهم؛ فقد قال نوح لقومه: ﴿وَيَقُولُ لَا تَحْكُمُوا عَلَى اللَّهِ إِنِّي أَمْرٌ

(١) تفسير القرطبي (١١/٦٢).

إِلَّا عَلَى اللَّهِ، وقال يثزل ذلك في الشُّعْرَاءِ وَيُؤَنِّسُ، وقال هودٌ لقومِهِ: ﴿يَقُولُونَ لَا تَنْظَرُوا عَلَيْهِ يَوْمَئِذٍ بَلْ كَذِبٌ مُرْتَبِعٌ إِلَّا عَلَى اللَّهِ يَنْظَرُونَ﴾ (مريم: ٥١)، وقال يثزل ذلك في سورة الشُّعْرَاءِ، وَقَالَهُ يثْلَهُ صَالِحٌ وَلَوْحٌ لِقَوْمِهِمَا فِيهَا.

وقد ذَكَرَ اللهُ فِي كِتَابِهِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَلُوطًا وَهَارُونَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَهْنَانَ وَيَسَّى وَنُوحًا وَإِسْمَاعِيلَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَذَكَرْنَا وَحْيِي وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُوسُفَ وَلُوطًا، ثُمَّ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: ﴿لَوْجَتَاهُ الْكُتُبُ هَذِي اللَّهُ فِيهِدُهُمُ الْكُتُوبُ شَدَّ لَا تَنْظَرُوا عَلَيْهِ يَوْمَئِذٍ﴾ (الأنعام: ٩٠)، وقال للنَّبِيِّ ﷺ: ﴿قُلْ مَا أَتَقَلَّبُكُمْ عَلَيْهِ يَوْمَئِذٍ إِلَّا مَنْ كُنَّكَ أَنْ يَخْبِتَ إِلَيْكَ يَقُولُ سَيِّدًا﴾ (الفرقان: ١٥٧).

وَأَمَرَ اللهُ نَبِيَّهٖ بِعَدَمِ سُؤَالِ النَّاسِ شَيْئًا؛ حَتَّى لَا يَطْلُبُوا بِهِ طَمَعًا فَتَنْصَرِفَ قُلُوبُهُمْ عَنْهُ وَلَوْ كَانَ مُتَجَرِّدًا فِي نَفْسِهِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا تَنْظَرُوا عَلَيْهِ يَوْمَئِذٍ بَلْ كَذِبٌ مُرْتَبِعٌ﴾ (النسبي: ١٢٣)، وَقَالَ: ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَمْرٍ فَهُوَ لَكُمْ إِنَّ أَعْيُنَ النَّاسِ عَلَى اللَّهِ وَالْأَنبِيَاءِ مَا لَا حَاجَةَ لِي بِهِمْ أَمْرٌ، وَالْحِكْمَةُ مِنْ عَدَمِ سُؤَالِ الْأَنْبِيَاءِ مَا لَا وَاجِبَ مِنْ قَوْمِهِمْ أَمْرٌ، اظْهَرُهَا أَمْرًا:

والْحِكْمَةُ مِنْ عَدَمِ سُؤَالِ الْأَنْبِيَاءِ مَا لَا وَاجِبَ مِنْ قَوْمِهِمْ أَمْرٌ، اظْهَرُهَا أَمْرًا:

الْأَوَّلُ: أَنَّ النَّاسَ تَرَعَدُ فِيمَنْ يَأْخُذُ مَا لَا عَلَى ذَعْوَتِهِ لَا أَنَّهُمْ يَشْكُونَ فِي نَفْسِهِ، وَيَقْتُونَهُ يَطْلُبُ دُنْيَا عَاجِلَةً وَرِقْعَةً وَعِلْوًا وَجَاهًا، وَيَعْرِفُونَ الْمُتَجَرِّدَ مِنْ قِلَّةِ ظَمَوِهِ فِيهِمْ، وَسُؤَالِ الْحَاجَاتِ مِنْهُمْ، وَتَشَوُّوهُ إِلَى مَا فِي أَيْدِيهِمْ، وَقَدْ قَالَ الرَّجُلُ الَّذِي جَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ: ﴿يَقُولُونَ أَتَجْعَلُ الْأَعْمَى نَبِيًّا أَمْ أَبْصَارُنَا بَلْ لَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ وَكُنْ أَبْصَارُنَا بَلْ لَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ وَكُنْ أَبْصَارُنَا بَلْ لَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ﴾ (البقرة: ٢٠ - ٢١) فَاسْتَدَلَّ عَلَى حَيْثُوتِهِمْ بِعَدَمِ ظَمَوِهِمْ، وَمِنْ أَعْتَادِ أَخْذِ الْأَجْرِ عَلَى ذَعْوَتِهِ وَتَضَرُّعِهِ، وَاجْتِنَاحِ إِلَى هَذَا الْعَطَاءِ وَتَعَلُّقِ بِهِ، تَكَلَّفَ فِي حَتْمِهِ وَفَعَلُوهُ حَتَّى يُعْطِيَهُ النَّاسُ، وَأَخَذَ يَقُولُ مَا لَا يُجِيبُهُ وَيُؤَيِّنُ بِهِ مَا دَامَ النَّاسُ الدِّينَ

يُعْطَوْنَ بِحُبِّهِ، وقد بين الله ذلك في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ ثَمَرٍ وَتِلْكَ أَلْفَاظٌ لِلتَّكْلِيفِ﴾ (ص: ٨٦).

ومع جِصْمَةِ الأنبياء من التكليف والزُّلْمِ، إلَّا أَنَّ الله مَنَعَهُمْ مِنْ أَخْذِ الْمَالِ وَالْأَجْرِ عَلَى الرِّسَالَةِ؛ حتى لا يَطْلُبَ النَّاسُ بِهِمْ سُوءًا، وَيَتَوَهَّمُوا قَوْلَهُمْ تَكْلَفًا وَهُوَ حَقٌّ.

الثاني: أَنَّ مَنْ سَأَلَ النَّاسَ شَيْئًا عَلَى رِسَالَتِهِ، اسْتَفْتَلَوْهُ، وَضَعَتْ قِيُولُهُمْ لَهُ، وَتَفَرَّعُوا مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ يُحْمَلُهُمْ مَا لَا يُحِبُّونَ مِنَ الْعَطَا، وَلَوْ طَلَبُوا صَادِقًا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي سُورَتِي الطُّورِ وَالْقَلَمِ: ﴿لَمْ تَنْظُرْ أَبْرًا قَهْمَ يَنْ تَقَرَّرْ تَنْقَلَبْ﴾ (الطور: ١٠، والقلم: ١٤٦) يَعْنِي: أَنَّ سَبَبَ تَقَوُّرِهِمْ مِنَ الْحَقِّ الَّذِي مَعَكَ لَيْسَ لِأَجْلِ أَنَّكَ تَطْلُبُ مِنْهُمْ شَيْئًا قَبْرَ قَوْمَا؛ وَإِنَّمَا هُوَ عِنَادٌ وَاسْتِغْيَارٌ.

### أَخْذُ الْمَالِ عَلَى تَلْفِيزِ الدِّينِ:

وَأَخْذُ الْمَالِ عَلَى تَلْفِيزِ النَّاسِ الْخَيْرَ، لَمْ يَكُنْ مُحَرَّمًا لِذَاتِ الْمَالِ وَلَا لِذَاتِ الْعَمَلِ؛ وَلِهَذَا قَدْ يَجُوزُ فِي مَوْضِعٍ، وَيُكْرَهُ فِي مَوْضِعٍ ثَانٍ، وَيُحَرِّمُ فِي مَوْضِعٍ ثَالِثٍ، وَذَلِكَ بِحَسَبِ أَثَرِ الْمَالِ عَلَى الدَّائِي وَالْمُدْفَعِ، وَذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى الْحَالِ وَالزَّمَانِ وَمَقَامِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْآخِرِ وَقَصْدِهِ بِإِعْطَاءِ الْمَالِ.

وَأِنَّمَا مَنَعَ اللهُ الْأَنْبِيَاءَ أَنْ يَأْخُذُوا؛ لِأَنَّ أَسْمَهُهُمْ عَلَى خِلَافِ عَقِيدَتِهِمْ، وَلَنْ يُعْتَقُوهُمْ الْمَالُ حَيًّا لَهُمْ، وَلَكِنْ لَاعْتِقَابِهِمْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ ضَرْفًا لَهُمْ أَوْ صَرْفًا لِأَتْبَاعِهِمْ عَنْ أَتْبَاعِ الْحَقِّ الَّذِي مَعَهُمْ، فَإِنَّ عَجَزُوا عَنْ الْمَتَّبِعِ، اسْتَمَالُوا التَّابِعَ، فَكَانَ النَّبِيُّ قَدْرَةً لِأَتْبَاعِهِ، وَقَدْ أَرْسَلْتُ مَلِكَةً سَبَّأً إِلَى سُلَيْمَانَ هَدِيَّةً، وَكَانَ تَقْصُصُهَا اسْتِمَالَتُهُ عَنِ الْحَقِّ، فَامْتَنَعَ مِنْ أَخْذِهَا، وَالْأَصْلُ أَنَّ الْمُلُوكَ وَدُورَ الْأَسْمِ تَأْخُذُ بِبَعْضِهَا الْهَدَايَا مِنْ

بعض، قال تعالى حاكياً قولها: ﴿وَلَوْ مَرَّيْتُ فِيهِمْ يُبَيِّنُ لِي الْفِتْرَةَ يَوْمَ تُبْعَثُ  
الْأَرْسُلُ﴾ [النمل: ٢٣]، وكان قصتها استمالة وضربة عن ظفرهم، وطلب  
السلامة لها ولقومها، وقد قال ابن زيد: «إنها قالت: إن هذا الرجل إن  
كان إنما هُمْتُ الدنيا فسُرَّهيو، وإن كان إنما يُريد الدين فلن يغفل  
غيري» (١).

وقد قال وهب بن مَثْبُؤٍ - وكان ممن يأخذ خبر أهل الكتاب والأُمم السابقة -: «إنها قالت: إنه قد جاعني كتاب لم يأتني بشئ من مَلِكٍ مِن المُلُوكِ قبله، فإن يكن الرجلُ نبيًا مُرسَلًا، فلا طاقة لنا به ولا قُوَّة، وإن يكن الرجلُ مَلِكًا يَمُكُّنا، فليس بأعزَّ منا ولا أَعَدُّ. فهَيَّأَتْ هَذَا مِمَّا يَهْدِي للمُلُوكِ، مِمَّا يَقْتَضُونَ به، فقالت: إن يكن مَلِكًا فسيَقْبَلُ الهِشْيَةَ وَرِغَبَ في المالِ، وإن يكن نبيًا، فليس له في الدُّنْيَا حاجةٌ، وليس لَهَا رُبْدٌ، إِنْما بُرْدٌ أَنْ نَدْخُلَ معه في بَيْتِهِ وَنَكْبَهُ عَلَى أَمْرِهِ»<sup>(١)</sup>.

[illegible]

والأزمة تَحِلُّفُ، والأحوال تَبَايُنُ، والعطاء الذي أَخَذَهُ الداجي إلى الله، والحامل لرسالة الأنبياء: يُعَرِّفُ موضِعَهُ مِنَ الشَّرْعِ بِمَعْرِفَةِ مُعْطِيهِ وَغَايَتِهِ مِنْهُ؛ فَإِنَّ لِلْمُعْطِي رِسَالَةً بَاطِنَةً غَيْرَ ظَاهِرَةٍ تَكْثِيرُ الْقُلُوبَ وَتُجِيلُهَا إِلَى أَهْوَاءِ الْمُعْطِينَ وَرَغْبَاتِهِمْ، وَأَمَّا عِطَاءُ أَهْلِ الْقَبَاةِ وَالْأَمَانَةِ، فَلَا يُحْدِثُ مِنْهُ إِلَّا تَشَوُّفَ النَّفْسِ وَلَوْ كَانَ الْمُعْطِي نَبِيًّا، فَقَدْ أُعْطِيَ النَّبِيُّ ﷺ عَمْرٌ، فَقَالَ لَهُ عَمْرٌ: أَعْطِيهِ مَنْ هُوَ أَفْقَرُ إِلَيَّ مِنِّي، فَقَالَ لَهُ: (عَلِمَهُ فَنَمَوَّلُهُ أَوْ

(1)  $\mathcal{H} = \mathcal{H}_1 \oplus \mathcal{H}_2$  where  $\mathcal{H}_1$  and  $\mathcal{H}_2$  are Hilbert spaces.

$$f_{\text{eff}} = \sigma(\gamma) \frac{1}{\gamma} \frac{d\gamma}{dt} \quad (7)$$

تَصَدَّقْ بِهِ، وَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِيفٍ وَلَا سَائِلٍ، فَخُذْهُ، وَمَا لَا، فَلَا تَتَّبِعْ نَفْسَكَ؛ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ، عَنْ أَبِيهِ<sup>(١)</sup>.

وقد كان النبي ﷺ لا يأخذ أجرًا من فريش، ولا يسألهُم إياه، وقد كان يبذل له أبو بكر الصديق فيأخذه؛ لأنَّ بقاءه ليست كغير فريش، وغايته ليست كغايتهم؛ فإنَّ بقاءه مع يد النبي ﷺ وغايته مع غايته، وقد كان يقول: (إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَشْنَّ عَلَيَّ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي تُخَالَفَ)<sup>(٢)</sup>.

وقد كان النبي ﷺ بعدما ظهر أمره ونصرته ودينه، وقبُولُ شَوْجَتِهِ، أَخَذَ يَقْبُولُ الْهَدَايَا مِنَ الْمُلُوكِ؛ لِأَنَّهُ لَا بَيْعَةَ لَهُمْ عَلَيْهِ؛ فَبَدَأَ فَوْقَهُمْ غُلْيًا، فِي مَكَّةَ لَمْ يَكُنْ يَأْخُذُ مَالًا مِنْهُمْ، وَمَالُهُ جَبْتَهَا قَلِيلٌ، وَلَمَّا كَثُرَ مَا فِي يَدِهِ فِي الْمَدِينَةِ، قَبِلَ الْهَدِيَّةَ، وَهَذَا يَقْيَاسُ أَهْلِ الدِّينِ، وَأَمَّا مَقْيَاسُ أَهْلِ الدُّنْيَا، فَيَبْزُونَ الْأَخْذَ إِذَا كَانَتِ الْيَدُ خَالِيَةً، وَقَدْ دُعِيَ إِذَا كَانَتْ مَمْلُوءَةً؛ لِأَنَّ اعْتِبَارَهُمْ سَلَامَةُ الدُّنْيَا، وَاعْتِبَارُ الْأَنْبِيَاءِ سَلَامَةُ الدِّينِ.

\*\*\*

﴿قَالَ نَمَالِي: ﴿حَرِّ إِذَا جَاءَ أَشْيَا وَكَارَ الْغُورُ لَقْنَا أَجْمَلُ فِيهَا مِنْ سَكَلِي لَدَعِي أَتَى وَلَقَلَّكَ إِلَّا مَنْ سَقَى عَلَى الْقَوْلِ وَمَنْ مَاتَ وَمَا مَاتَ مَتَّعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ (نور: ١٠).﴾

أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ يَحْفَظَ حَيَاةَ الْمُؤْمِنِينَ مَعَهُ وَحَيَاةَ الْأَزْوَاجِ مِنَ الْبَهَائِمِ، وَفِي هَذَا يَحْفَظُ الْبَهَائِمُ مِنَ انْتِفَاحِهَا، وَحِمَايَتِهَا مِنْ أَنْ تَهْلِكَ

(١) أخرجه البخاري (١٤٧٣)، ومسلم (١٠٢٥).

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٧).



جميعها بالكوارث والأوبئة أو الأمطار، وذلك إما فيها من منافع للناس في أنفسهم مباشرة، أو لنفعها إما بتعدى نفعها للناس.

وفي هذه الآية كما أمر الله نوحاً موجياً عليه حمل الحيوان، فإنه بحرماً قصد نزع من الحيوان الذي ينتفع منه الناس بالإهلاك حتى لا يلقى منه شيء.

• • •

﴿قَالَ تَحْمِلُونَهَا فِي يَدَيْكُمْ أَفْتَمَرْتُمَهَا عَلَى أَغْتَابٍ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [مائدة: ١١].

في هذه الآية: استحباب ذكر الله عند ركوب الدابة والسفينة والطائرة وغير ذلك، ولم يكن ذلك مقيداً بسفر أو قنوح لم يكن مسافراً فاصلاً جهة معينة، ولكنه كان راجعاً طلباً للسلامة من الغرق، ثم إن ذكر الله خلق بالركوب هنا: ﴿تَحْمِلُونَهَا فِي يَدَيْكُمْ أَفْتَمَرْتُمَهَا عَلَى أَغْتَابٍ لَا تَعْلَمُونَ﴾، وكذلك في سورة الرعد: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهَا بِأَيْدِيكُمْ إِذَا تَقَاسَمْتُمْ عَلَيْهَا قُلْ حَتَّىٰ يُدْعِيَكُمُ اللَّهُ قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَىٰ النَّاسِ إِذْ يُخْرِجُكُم مِّنَ الْبُيُوتِ إِلَىٰ الْمَسَاجِدِ لَتَقُولُنَّ لَا مَسَاجِدَ لِلَّهِ يُدْعِيكُمُ اللَّهُ إِلَىٰ حَبَلٍ مَّوَدَّعٍ وَقُلْ لِّلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَىٰ الصَّافِرِينَ﴾ [١٣٦ - ١٤١]، فجعل الاستواء على ظهر المركوب موجباً للذكر، والراكب يرتكب دابته في الحضر وفي أطراف المدينة، ولو كان ذلك مخصوصاً بركوب السفر، لجاء تقييده بما تقتصر فيه الصلاة، ولجئ في كلام الصحابة والتابعين.

الفرق بين ذكر الركوب ودعاء السفر وذكره:

والوارد عند السفر ذكر ودعاء، والوارد عند الركوب من غير سفر ذكر فقط:

لأنما ذكر السفر ودعاء: فكما جاء في «صحيح مسلم»؛ من حديث

ابن عمر، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَوَى عَلَى بَعِيرِهِ خَارِجًا إِلَى سَفَرٍ، كَبَّرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: (سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا، وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِبِينَ، وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَى، وَمِنْ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى، اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا، وَاطْمِئِنَّ قُلُوبُنَا بِعَفْوِكَ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَانِهِ السَّفَرِ، وَتَحَاكِبَةِ النَّسَطْرِ، وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ)، وَإِذَا رَجَعَ قَالَهُنَّ، وَذَكَرَ فِيهِنَّ: (أَكْبَرُونَ تَأْتِيُونَ عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَابِدُونَ)<sup>(١١)</sup>.

فهذا بتأديبه يكونُ للسفر خاصةً، لظاهر الحديث، فقد قُبِلَتْ بإرادته الخروجُ إلى السفرِ، وللعللِ ومقاصدِ الدعاءِ المذكورةِ فيه؛ منها قوله: (نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَى)، وطلبُ تهويتهِ عليهم، والاستعدادُ مِنْ وَعْثَانِهِ، وطلبُ الضَّخْبَةِ فيه، وطلبُ بُعْدِهِ، والاستخلافِ بَعْدَهُ، ثُمَّ الاستعدادُ مِنْ سُوءِ الْمُنْقَلَبِ، وَذِكْرُ الْأَوْتَةِ وَالرَّجْعَةِ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا ذِكْرُ الرُّكُوبِ، فكمَا فِي حِلَّةِ الْآيَةِ: ﴿وَمَكَتُمْ فِيهَا يُسَـرُّوهُ﴾، وَفِي آيَةِ الرَّحْضِ: ﴿وَمَعَلَّ لَكَ مِنْ قُلُوبِكُمْ وَالْأُخْرَى مَا رَكِبْتُمْ﴾ ﴿١٣﴾ اسْتَوَوْا عَلَى طُهُورٍ، ثُمَّ تَلَاوُا بِمَعْنَى رَكِبْتُمْ إِنَّا كُنْتُمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِبِينَ ﴿١٤﴾ تَلَا بِإِنْ تَنَا لَسْتَلِيُونَ ﴿١٥﴾ (١١ - ١٥).

وَقَدْ جَاءَ الْعَمَلُ بِالْآيَتَيْنِ عِنْدَ الرُّكُوبِ فِي السُّتُو، كَمَا فِي حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: شَهِدْتُ عَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - وَأَبِي بَدَائِذٍ لِيُرْكَبَهَا، فَلَمَّا وَضَعَ وَجْهَهُ فِي الرُّكَابِ، قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ»، فَلَمَّا اسْتَوَى عَلَى ظَهْرِهَا، قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ»، ثُمَّ قَالَ: «سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِبِينَ» ﴿١٤﴾ تَلَا بِإِنْ تَنَا لَسْتَلِيُونَ ﴿١٥﴾ (السرور: ١٣ - ١٤)، ثُمَّ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ» - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ» - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - ثُمَّ قَالَ:

«سُبْحَانَكَ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي، فَاغْفِرْ لِي»، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، ثُمَّ ضَجَّكَ، فَقِيلَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مِنْ أَيِّ شَيْءٍ ضَجَّكَ؟ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَعَلَ كَمَا قَعَلْتُ، ثُمَّ ضَجَّكَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مِنْ أَيِّ شَيْءٍ ضَجَّكَ؟» قَالَ: «(إِنَّ رَبَّكَ يَتَجَبَّبُ مِنْ غَيَّبُوا إِذَا قَالَ: اغْفِرْ لِي فَأُتَوِيَ، يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ غَيْرِي)»<sup>(١)</sup>.

رواه أحمد وأصحاب السنن، من حديث أبي إسحاق عن علي بن ربيعة<sup>(٢)</sup>، به، وقد أجلّ بعدم سماع علي بن ربيعة الحديث من علي، أغلّه الثوري ويحيى القطان<sup>(٣)</sup>، وفي بعض الروايات يقول: أخبرني من شهد علياً<sup>(٤)</sup>، وذكر ثبوت أصل سماعه البخاري<sup>(٥)</sup>.

وقد أجلّ بعدم سماع أبي إسحاق له من علي بن ربيعة، قال ابن مهدي: قال شعبه: قلت لأبي إسحاق: ممن سمعته؟ قال: من يونس بن حبيب؟ فالتفت يونس بن حبيب، فقلت: ممن سمعته؟ فقال: من وجلي رواه عن علي بن ربيعة<sup>(٦)</sup>.

وقد رواه عن علي بن ربيعة: عمرو بن الجهمال والحكم، وطرفههم ضعيفة.

والدُّعاء يكون عند السفر حتى لو لم يكن ركوباً، كمن يسافر على قدميه ماشياً، فإنه يذكرُ الدعاء ولا يقولُ ذكرَ الركوب، ومن كان راكباً في حضرٍ غير مسافرٍ، فإنه يذكرُ الذكرَ ولا يقولُ الدعاء. وأما ذكرُ الله المُفْلَك في الآية، وموافق العلماء حديث علي بن

(١) أخرجه أحمد (٩٧/١)، وأبو داود (٢٦٠٢)، والترمذي (٣٤٤٧)، والنسائي في السنن الكبرى (٨٧٤٨).

(٢) «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٢٠٢/٢).

(٣) أخرجه أحمد (١١٥/١). (٤) «التاريخ الكبير» للبخاري (٢٧٣/٦).

(٥) «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٢٠٤/٢).

أبي طالب في سباق السفر في كسبهم كافي طاعة والتزويدي والتسائي وابن جنان؛ لأن غالب أحوال الناس عدم الركوب داخل مُلْتَبِهْم وقُرَانِهْم، وكانت مُلْتَبِهْم صغيرة وبيوتهم مُتقاربة، ولم يكن الناس على الحال اليوم من اتساع المَدَن والبلدان، وكثرة الركوب في الحَضَر أَكْثَر من السفر، بخلاف الأَوَّل الذين يَرْكَبُونَ في السفر أَكْثَر من الحَضَر، فَأُجْرِئَتْ أحاديث الركوب مُجَرِّى الأسفار.

\* \* \*

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ السَّاعِثِينَ﴾﴾ (نور: ١٤٥).

في هذا أن الولد يدخل في أهل الرجل مع زوجته، فمن أوصى وصية لأهله، دخل فيها ولده، فخرج جعل ولده من أهله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ فِي أَهْلِهَا﴾، ولم يخرج الله من أهله إلا بسبب الكفر، فقال: ﴿لَا تَكُن مِّنَ السَّاعِثِينَ﴾ (نور: ١٤٦)، فهذا تأكيد لكونه من أهله، وأخرجته عملة السَّعْيِ فقط.

ثم إن الله تعالى أمر نوحاً أن يحول أهله معه بقوله: ﴿وَأَنْجِلْ فِيهَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ النَّاسِ﴾ (نور: ١٤٠)، ثم استثنى من الأهل: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِمْ﴾ (نور: ١٤٠) يعني: ولده.

\* \* \*

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ السَّاعِثِينَ﴾﴾ (نور: ١٤٥).

اختار الله ناقة لتكون آية لقوم صالح، ولم يجعل ذلك من غيرها

من بهيمة الأنعام لحكمه الله أعلم بها، وقد يكون منها أن الناقة التي ليس معها مالك لها لا تكون ضالة كما هي الغنم والبقر، وأن هذا عرفت لديهم بعرفة الناس، وحتى لا يكون لأحد باب من الهوى فيزعم أن له الحق في أخيه والإمسك بها وتمسكها؛ لأنها لا تقوم بنفسها؛ فهي إما لتعطلها أو لأخيه أو للذئب؛ ولهذا غيب النبي ﷺ لما سئل عن ضالة الإبل؛ كما روى الشيخان؛ من حديث زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه؛ قال: جاء أعرابي النبي ﷺ، فسأله عما يلقطه، فقال: (عزفها سنة)، ثم احتفظ بعفاسها ووجعها، فإني جاء أحد يخبرك بها، وإلا فاستنقظها، قال: يا رسول الله، فضالة الغنم؟ قال: (لك، أو لأخيك، أو للذئب)، قال: ضالة الإبل؟ فتتمر وجه النبي ﷺ، فقال: (ما لك ولها؟) معها جذوة ما ينفذها، تروى الماء، وتأكل الشجر<sup>(١)</sup>.

وتمر وجه النبي ﷺ؛ لأن السائل أعرابي يعرف الإبل، والأعراب أعلم الناس بما للإبل من خصيصة الشجر وجعها، والاستغناء بما جعله الله فيها من قدره والحمل وصبر، وكأنه يسأل ليلتقط عن جلم، والواجب في مثله ألا يسأل عنه.

وقد اختلف العلماء في البقر؛ فمنهم: من ألحقها بالإبل؛ كالشافعي وأحمد، ومنهم: من فرق وجعل الأمر بحسب حالها وموضعها الذي هي فيه؛ إن كانت شابة الإبل في أميها وفي استقلالها بنفسها بأكلها وشربها، أخذت حنمتها، وإن شابته الغنم في ذلك، أخذت حنمتها؛ وهذا رواه ابن وهب عن مالك، ومنهم: من جعل البقر كالغنم بكل حال.

• • •

(١) أخرجه البخاري (٢٤٢٧)، ومسلم (١٧٢٢).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلًا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ فَاسْتَكْبَرَ فَآلَا سَكَنًا قَالَ سَلَامٌ قُلْنَا لِيكَ أُنْجِيكَ وَلِيُنْجِي ذُرِّيَّتَكَ مِنْ ذُلِّ الْكَافِرِينَ ﴿٦٩﴾ فَفَعَلْنَا مَا كُنتَ تَنصَحُ فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِلرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِنِّي أَتُوبُ إِلَيْكَ﴾﴾ (النور: ٦٩ - ٧٠).

في الآية: استحباب إكرام الضيف قبل سؤاله، وعدم استئذائه وإخباره، فإن الملائكة لا تأكل، ولو سألهم إبراهيم ما يشتهون وشاورهم بما سيضيئهم به، لما أذنوا له.

وتقدم الكلام على مسألة التحية والسلام في مواضع، منها عند قول تعالى: ﴿وَلَا جُنُودٌ لَهُمْ يَخَيَّبُونَ بِهَا لِبَنِاتِهِمْ إِفْرًا﴾ (النساء: ٨٦).

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنجَيْنَاهُ وَأَبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِلرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِنِّي أَتُوبُ إِلَيْكَ﴾ يستحب أن من غرة شيئاً من أضيائهم ألا يشرعهم بذلك، فإبراهيم قد عرفوا الخشية منه ولم يتكلم بها إكراماً لهم؛ لأن الله قال: ﴿وَأَنجَيْنَاهُ وَأَبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِلرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِنِّي أَتُوبُ إِلَيْكَ﴾ (النور: ٦٩). والتوحيش هو شعور تظهر علامات على الوجوه والبدن، ولا يتكلم به.

\*\*\*

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَاهُ فَاذْكُم بِهَا فَإِن مِّنْ أَكْثَرِ عَلِيمٍ ﴿٧١﴾﴾﴾ (النور: ٧١).

في هذه الآية: أن زوجة إبراهيم لم تكن جالسة معهم وإنما قائمة، فلما أن تكون عند الباب تستمع حديثهم؛ وهذا هو الأظهر، ولما أن تكون تقوم على جفنتهم ولا تجالسهم؛ كما يأتي الخادم بالشئ ثم يذهب به، وقد تقدم الكلام على اختلاط الرجال بالنساء في المجالس الدائمة، وبيان تحريمه في مواضع، منها عند قول تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُن لَّكَ فَرْجٌ فَامْكِنُوا لَهُ مَقَامَكَ وَتَأْتُوا عَلَيْهِ مِنَ الْخِطَابِ﴾ (النور: ٣٤). وقيل: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُن لَّكَ فَرْجٌ فَامْكِنُوا لَهُ مَقَامَكَ وَتَأْتُوا عَلَيْهِ مِنَ الْخِطَابِ﴾ (النور: ٣٤).

قُلْ لِّي بِكُمْ نَذِيرٌ ﴿١٦١﴾ (آل عمران: ١٦١)، وقولوا تعالى: ﴿فَأَنْتَ رَبِّي إِنِّي كُنْتُ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ (آل عمران: ١٣٦)، وقولوا الله تعالى: ﴿قُلْ نَذِيرًا مِّنْ أَنفَادِ الْآثَامِ وَأَنفَادِ رِيسَاتِكُمْ وَأَنفَادِ وَفَاكِتُمْ﴾ (آل عمران: ١٦١)، وسأني الإشارة إلى ذلك عند قولوا: ﴿لَا يَخْتَرُ قَوْمٌ مِن قَوْمٍ خَيْرًا لَّنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا يَنْفَكُوا مِنْ يَمِينِكُمْ﴾ (الحجرات: ١١)، وقولوا تعالى في قصة موسى في القصص: ﴿وَنَجَّيْنَاهُ مِنْ ذُرِّيَّتِهِمْ فَأَتَيْنَاهُ فِي الْغَيْثِ أَنفَادًا﴾ (١٠١) والقصص: ﴿قُلْ لِّي بِكُمْ نَذِيرٌ﴾ (١٢٩)، وقد بيّنت أحكام هذه المسألة في رسالة عن الاختلاط مفضلة.

\*\*\*

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَكُونُ قَوْلُهُ يَوْمَئِذٍ إِنِّي لَأَمْلَأُ جَهَنَّمَ بَنَاتٍ مِّنْ ذُرِّيَّتِكُمْ وَأَنفَادًا مِّنْ ذُرِّيَّتِكُمْ وَأَنفَادًا مِّنْ ذُرِّيَّتِكُمْ وَأَنفَادًا مِّنْ ذُرِّيَّتِكُمْ﴾ (نور: ٢٧٨).

لَمَّا رَأَى لَوْحًا خُذْوَانٌ قَوِيَّةً فِي فَاجِسَتِهِمْ حَتَّى بَلَغَ أَهْوَائَهُ، فَجَمَعَ مَعَ ضِلَالِ الْفِطْرَةِ ارْتِفَاعَ الْحَيَاةِ، فَإِنَّ الْأَهْوَائَ لَا يُعْتَدَى عَلَيْهَا وَلَوْ كَانُوا نِسَاءً تَبِيلُ الْفِطْرَةِ إِلَيْهِنَّ، فَكَيْفَ وَهَمَّ فِي صَوْرَةِ رَجَالٍ؟ - أَرَادَ لَوْحًا دَلَّلَ ضِلَالَتِهِمْ وَخِزْيَتِهِمْ بِغَرَضِ الزَّوْجِ عَلَيْهِمِ مِنَ النِّسَاءِ.

وَقَدْ اسْتَدِيلَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَكُونُ قَوْلُهُ يَوْمَئِذٍ إِنِّي لَأَمْلَأُ جَهَنَّمَ بَنَاتٍ مِّنْ ذُرِّيَّتِكُمْ وَأَنفَادًا مِّنْ ذُرِّيَّتِكُمْ وَأَنفَادًا مِّنْ ذُرِّيَّتِكُمْ وَأَنفَادًا مِّنْ ذُرِّيَّتِكُمْ﴾ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ طَلَبِ الْأَزْوَاجِ لِلْبَنَاتِ، وَلَكِنْ قَدْ اخْتَلَفَ فِي مُرَادِ لَوْحٍ بَيِّنَاتِهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ:

قَالَ قَوْمٌ: إِنَّ مَرَاتَةَ بَهْرٍ بَنَاتُهُ مِنْ ضَلْبِهِ، وَبِهَذَا قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ.

ومنهم من قال: إنه أراد نساء قُومِهِ؛ وبهذا قال الأكثر؛ كما جاء في وسعيه بن جبير<sup>(١)</sup>.

وعلى كلا القولين يَرُدُّ إشكال:

فإنما إن كان مرادُهُ بَنَاتِهِ مِنْ صُلْبِهِ، فإنَّ قَوْمَهُ أَكْثَرُ عِدَدًا مِنْهُمْ، لِمَسْجِلِ أَنْ يَكُونَ بَنَاتُ رَجُلٍ وَاحِدٍ يَسْتَوْجِبْنَ رَجَالَ قَوْمِهِ؛ لأنَّ الخطابَ لَهُمْ فِي الْآيَةِ: ﴿يَكْفُرُ كُلُّهُ بِكُلِّ﴾، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ مَنْ جَاءَ مِنْهُمْ، لَا جَمِيعَهُمْ، أَوْ أَرَادَ رِوَسَاءَهُمْ.

وإنما إن كان مرادُهُ بَنَاتُ قَوْمِهِ، وَسَقَاتُهُنَّ بَنَاتِهِ، فإنَّ النِّسَاءَ لَا يَكُونُ آبَاءَ لِلْكَافِرِينَ، وَقَوْمُهُ رَجَالًا وَنِسَاءً كُفَرَاءَ؛ فَلَا يَكُونُ النَّبِيُّ آبَاهُمْ؛ فَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ آبَاءَ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَزْوَاجُهُمْ أُمَّهَاتُهُمْ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الاحزاب: ٤٦]، وَفِي قِرَاءَةٍ: «وَهُوَ أَيْوَهُمْ»<sup>(٢)</sup>.

ومنهم من قال: إنه لم يَعْزِضْ عَلَيْهِمْ نِكَاحًا وَلَا بِيْطَاحًا؛ وَإِنَّمَا أَرَادَ صَلَّاهُمْ عَنْ أَهْلِيائِهِ<sup>(٣)</sup>.

وَأَصْرَحَ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ عَزَّاهُ صَاحِبُ مَثَلَيْنِ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ مُوسَى ابْنَتَهُ، وَإِنِّي الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي سُورَةِ الْقَصَصِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ إِنَّ أَوْلَى لَكَ بِأُخْتِكَ إِخْتَى ابْنَتِي مَخْلُوقَ أَنْ تَأْخُذَ بِهَا نِسَاءَ جَمِيعَ﴾ [٢٧].

• • •

(١) تفسير الطبري (١٢/٤٠٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٦/٢٠٦٢).

(٢) فضائل القرآن؛ للقاسم بن سلام (ص ٣٢٢).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (٦/٢٠٦٢).



﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَقَرُّوا الرِّبَا وَالْحِطْلَ وَالْيَدْرَكَ بِالْوَسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا فِي الْأَرْبَاعِ مَقْبُورِينَ﴾ ﴿١٠٦﴾ يَكُنْ أَقْرَبَ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ وَمَا آتَا عَلَيْكُمْ بِمِصْطَبٍ ﴿١٠٧﴾ فَلَا تَبْخَسُوا أَمْوَالَكُمْ فَأَمَّا أَنْ تَقْرَءَ مَا يَهْدِي أَمَّاؤُكُمْ أَوْ لَوْ كُنْتُمْ فِي أَرْبَاعٍ مَا تُفْعَلُوا إِلَهِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾﴾ [هود: ٨٥-٨٧].

نقدّم الكلام على أكل قوم شُغِبَ لأموال الناس بالباطل، وبينما ما وقعوا فيه، وتكلّمنا على العُشور والضرائب المأخوذة من الناس، عند قولهِ تعالى: ﴿فَلَا تَقْرَءُوا الرِّبَا وَالْحِطْلَ وَالْيَدْرَكَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ [الأعراف: ٨٥].

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَزِرُكُمْ إِلَى اللَّهِ فَكُلُوا مِمَّا كُنْتُمْ آكِلِينَ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ آلِهَةٍ لَكُمْ لَا تُعْرَبُونَ﴾﴾ [هود: ١١٣].

تعلّق الآية بحُكم الركود إلى الكافرين بالاستعانة وما في حُكمها، وقد تقدّم تفصيل ذلك عند قولهِ تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا طَائِفًا مِنْ دُونِكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٨].

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا صَلَاتَكُمْ لِكُلِّ أَتَّارٍ وَآلَةٍ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ مُجِيبَ دُعَائِ الْمُتَّقِينَ﴾﴾ [هود: ١١٤].

هذه الآية مُفسّرة إما أجول من وجوب أداء الصلاة لِوَقْتِهَا في قولهِ تعالى: ﴿إِنَّ صَلَاتَكُمْ كُنَتْ عَلَى التَّوْبِيحِ كَمَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ١٠٣]، وقد جاء في القرآن بيان لِمَوَاقِيتِ بعض الصلوات أو جميعها، منها في هذه الآية.

### آيَاتُ التَّوَاتُؤَاتِ:

وقد جاء في وقت صلاة الضحى والقصر قوله تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ [١٧٩]، وفي «الصحيحين»<sup>(١)</sup> أن النبي ﷺ قال: ﴿إِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَلَّا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا، فَافْعَلُوا﴾، ثم قرأ هذه الآية<sup>(٢)</sup>.

وقد جاءت جميع الصلوات ابتداءً من الظهر بالذكر في قوله تعالى: ﴿أَوَّلَ صَلَاةٍ يُثْلِكُ أَيُّهَا الشَّيْطَانُ إِنَّكَ حَسْبُ الْيَوْمِ وَقُرْآنُ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُورًا﴾ [الإسراء: ١٧٨]، والمذكور: زوال الشمس كما روي عن ابن عباس وابن عمر<sup>(٣)</sup>، يعني: دخول وقت الظهر، ثم في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ حَسْبُ الْيَوْمِ﴾، يعني: بقية الصلوات: العصر والمغرب والعشاء، ثم خص الفجر بالذكر كما خص الظهر، فقال: ﴿وَقُرْآنُ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُورًا﴾، يعني: صلاة الفجر.

ويذكر الله التَّسْبِيحَ في مواضع من كتابه ويريد به الصلاة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تَسْبِيحًا لِّقَوْلِهِمْ تَسْمُوكَ رَبِّهِمْ تَسْبِيحَةً﴾ [٢٠] وَلَهُ الْعِزَّةُ فِي الْمَكُونِ وَالْأَرْحِ وَبَيْنًا وَبَيْنًا تَطَهُّرَةً﴾ [الروم: ٦٧ - ٦٨].

وقد جاء عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: الصلوات الخمس في القرآن، فقبل له: أم؟ فقال: قال الله تعالى: ﴿تَسْبِيحًا لِّقَوْلِهِمْ تَسْمُوكَ رَبِّهِمْ تَسْبِيحَةً﴾: صلاة المغرب والعشاء، ﴿رَبِّهِمْ تَسْبِيحَةً﴾: صلاة الفجر، ﴿وَبَيْنًا وَبَيْنًا تَطَهُّرَةً﴾: العصر، ﴿رَبِّهِمْ تَطَهُّرَةً﴾: الظهر<sup>(٤)</sup>.

ويحوي روي عن سعيد بن جبير والشَّحَّالِ<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٥٠٤)، ومسلم (٦٣٣).

(٢) تفسير الطبري (٢٥/١٥).

(٣) تفسير الطبري (١٨/١٧٤)، وقصير القرطبي (١٦/١٠٨).

(٤) تفسير القرطبي (١٦/١٠٩).

وسأل نافع بن الأزرق ابن عباس، فقال له: هل نجد مبدآت الصلوات الخمس في كتاب الله؟ قال: نعم، ﴿تَسْبُحُونَ لِلَّهِ حِينَ تَسْجُدُونَ﴾ [الروم: ١٧]؛ المغرب، ﴿وَيَسْجُدُونَ﴾ [الروم: ١٧]؛ الفجر، ﴿وَيَسْجُدُونَ﴾ [الروم: ١٨]؛ العصر، ﴿وَيَسْجُدُونَ﴾ [الروم: ١٨]؛ الظهر، قال: ﴿وَمِنْ بَدَئِهِ صَلَواتُ لَوْ شَاءَ لَكُنَّ عَزِيزَةً لَّكُمْ﴾ [النور: ٥٨].<sup>(١)</sup>

وصح عن قتادة وابن زيد؛ أنهما جعلاهما دليلاً على أربعة مواقيت، هي: المغرب والفجر والعصر والظهر<sup>(٢)</sup>.

وحمل غير واحد من السلف التسييح على الصلاة في قوله تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَدْ خَلَّجَ الْأَنْبِيَاءَ كُلَّ مَوْجِبَةٍ﴾ [طه: ١٣٠].

وفي آية الباب: بيان وجوب أداء الصلوات في وقتها، وأن أداء الصلاة في غير وقتها لا يحقق فضلها من كسب الحسنات وتكفير السيئات، وكلما كانت الصلاة في وقتها، كان ذلك أعظم للأجر وأكثر للثواب، وقد سئل النبي ﷺ عن أفضل العمل؟ قال: (الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا)<sup>(٣)</sup>.

وعامة المفسرين: أن المراد بصلاة طرف النهار الأول هي صلاة الفجر، ولا يختلفون في هذا، وإنما يختلفون في طرف النهار الآخر وصلاة الزايف من الليل، وهذا يدل على فضل الفجر على غيرها، وكونها مشهودة؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ الْأَبَدِيُّ الْغَفُورُ﴾ [الإسراء: ١٧٨].

وقد قال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَكْثَرُ﴾: «إِنَّ المراد بالصلاة هنا هي المغرب والفجر»؛ كما رواه عنه علي بن أبي طلحة<sup>(٤)</sup>، وبنحوه روي عن الحسن البصري<sup>(٥)</sup>.

(١) تفسير الطبري (١٨/٤٧٤).

(٢) تفسير الطبري (١٨/٤٧٤).

(٣) تفسير الطبري (١٦/٦٠٣).

(٤) أخرجه البخاري (٥٢٧)، ومسلم (٨٨).

(٥) تفسير الطبري (١٦/٦٠٣).

وفسّر مجاهد ومحمد بن كعب والضحّاك صلاةَ طَرَفِي النهار بجميع صلاةِ النهار، وهي الفجرُ والظُّهْرُ والعَصْرُ<sup>(١)</sup>.

ومنهم: مَنْ جَعَلَ مع الفجرِ العصرَ خاصّةً؛ وبهذا قال قتادة والحسن في قوله<sup>(٢)</sup>.

وهذا كلّهُ من التَّنَوُّعِ لا الحصرِ الخاصِّ فيما يُظْهَرُ لصحةِ الأقوالِ عن بعضهم في استيعابِ صلاةِ النهارِ وصلاةِ الليلِ.

والرَّأْيُ هو التَّنَزُّلُ، والمرادُ بها الساعاتُ من الليلِ، وفسّره ابنُ عباسٍ ومجاهدٌ: بصلاةِ العشاءِ<sup>(٣)</sup>، والأصلُ: أَنَّ مَنْ أَدخَلَ المغربَ في طَرَفِي النهارِ، فَإِنَّهُ يُخْرِجُهَا مِنْ هَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلِلَّهِ يَنْتَبِهُ﴾، وَمَنْ أَخْرَجَ المغربَ مِنْ ﴿مَكْرِيكَ الْكُفْرِ﴾ وَخَصَّهَا بِالْفَجْرِ وَالظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، فَإِنَّهُ يُدْخِلُ المغربَ فِي هَوْلِهِ، ﴿وَلِلَّهِ يَنْتَبِهُ﴾؛ حَتَّى تَكُونَ الْآيَةُ شَامِلَةً لِمَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ تَامَةً الَّتِي أَوْجَبَ اللَّهُ أَتَاعَهَا عَلَى وَقْتِهَا؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمَثَلَةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا تَوَاتُوكَ﴾ [النساء: ١٠٣].

وَجَعَلَ الْحَسَنُ: ﴿وَلِلَّهِ يَنْتَبِهُ﴾ صلاةَ العشاءِ وصلاةَ المغربِ<sup>(٤)</sup>. واستحبَّ ابنُ عباسٍ بهذه الآيةِ تأخيرَ العشاءِ؛ أَخْلًا مِنْ هَوْلِهِ تَعَالَى، ﴿وَلِلَّهِ يَنْتَبِهُ﴾؛ كَمَا رَوَاهُ عَنْهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ<sup>(٥)</sup>.



(١) تفسير الطبري (١٢/٦٠٢)، وتفسير ابن كثير (١/٣٥٤).

(٢) تفسير الطبري (١٢/٦٠٥). (٣) تفسير الطبري (١٢/٦٠٨).

(٤) تفسير الطبري (١٢/٦٠٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢٠٩١/٢).

(٥) تفسير الطبري (١٢/٦٠٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢٠٩١/٢).





### الْقَتْلُ بِالْقِرَاقِ عِنْدَ غِيَابِ الْأَدْلَةِ:

وقد جاء إجماعُ يوسُفَ على قميصِهِ بدمٍ ليس دمه؛ وذلك لإيجابِ قرينةٍ تُثبتُ صِدْقَهُمْ عنده، ولم يُقْبَلْ يعقوبُ ذلك، وفي هذا أنَّ القرينةَ إنَّ كانتَ ظنيَّةً أو متوقِّعةً لا يُقْبَلُها القاضي في الخصوماتِ وغيرها منفردةً، ويعقوبُ لم يُقْبَلْ تلكَ القرينةَ التي جازوا بها، وهي الدمُّ؛ لقرائنَ قَابِلَتُهَا أو غَلَبَتْهَا:

أولُّها: أنَّ يعقوبَ حذَرَ مِن أَكْلِ الذَّئْبِ ليوسُفَ؛ لِجُلُوبِهِ أَنَّهُ اقْتَرَبَ خَطِرُ يُمُكِّنُ أَنْ يَهْلِكَ إِلَى يوسُفَ، والعادة: أَنَّ الرَّجُلَ إِنْ حَذَرَ مِنْ شَيْءٍ وَبَيَّنَّ عَلَيْهِ أَنَّ يُحَذَرُ مِنْهُ وَيُتَّبَعُ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ يَعْقُوبُ ذَلِكَ قَرِينَةً عَلَى عَدَمِ صِدْقِهِمْ؛ لِأَنَّهُ حَذَرَ مِنْ ذَلِكَ، وفي الظاهرِ غَائِبُهُمْ إِنَّمَا أَنْ يَكُونُوا مَقْرُوبِينَ، وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونُوا كَاثِبِينَ؛ وَيُكَلِّهُمَا لَا يَخْرُجُونَ فِيهِ عَنِ اللَّزْمِ.

ثانيها: أَنَّهُمْ جَاؤُوا بِدَمٍ كَذِبٍ لَيْسَ دَمُ إِنْسَانٍ، وصاحبُ الخِثْرِ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا، وَجَاؤُوا بِقَمِيصِهِ وَلَيْسَ فِيهِ تَعْرِيقٌ مِنْ نَابِ الذَّئْبِ وَأَعْفَاءُهُ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «لَوْ أَكَلَهُ الذَّئْبُ، لَخَرَّقَ الْقَمِيصُ»<sup>(١)</sup>. وَنَحْوُهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ قَالَ قَتَادَةُ وَالسُّدِّيُّ: «إِنَّ يَعْقُوبَ قَالَ: إِنَّ هَذَا لَسُخٌّ رَحِيمٌ»<sup>(٣)</sup>.

ثالثُها: أَنَّهُمْ جَاؤُوا بِقَمِيصِهِ وَلَمْ يَأْتُوا بِشَيْءٍ مِنْ بَنِيهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الذَّئْبَ لَا يَنْتَلِعُ الْإِنْسَانَ كَابْتِلَاحِ الْحَوْتِ؛ فَكَيْفَ اسْتَلَّوْا قَمِيصَهُ وَلَمْ يَجِدُوا جَسَدَهُ أَوْ شَيْئًا مِنْهُ؟

رابعُها: أَنَّ يَعْقُوبَ عَلِمَ مِنْ سَالِفِ أَمْرِهِمْ مَا يَدُلُّ عَلَى كَذِبِهِمْ،

(١) «تفسير الطبري» (٣٦/١٣)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٢١١١/٧).

(٢) «تفسير الطبري» (٣٨/١٣)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٢١١١/٧).

(٣) «تفسير ابن أبي حاتم» (٢١١١/٧).

وهذا في قوله: **إِنَّمَا سَوَّيْتُ لَكُمُ الْأَمْرَ**؛ فكأنه استدل بحال نفسه السابقة معه على أمر لاحق، وهو التخلص منه.

وجمیع القرائن عند الفضل - خاصة في العما - من واجبات القاضي، فإن أخذ بقرونه ولم يسر ما يقابلها وجمعتها، وقع في الخطأ في شحجه عند غياب الأدلة، فإن القرائن تقوم مقام الأدلة إن غابت.

﴿فَالْأَنفُسُ ظَالِمَةٌ لِّذَاتِهَا وَلَا تُدْرِكُ الْبَصِيرَةَ﴾ (سورة النجم: ١٠) ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ أَوْ لَا بَالَكُمْ عَلَيْكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا ذَلِكُمْ الَّذِي تَبْتِغُونَ أَوْ مُنْجَسَةً مِنَّمَا فَتَنَّ الشَّيْطَانُ ۚ فَذُكِّرُوا﴾ (سورة البقرة: ٢١٩) ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ أَوْ لَا بَالَكُمْ عَلَيْكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا ذَلِكُمْ الَّذِي تَبْتِغُونَ أَوْ مُنْجَسَةً مِنَّمَا فَتَنَّ الشَّيْطَانُ ۚ فَذُكِّرُوا﴾ (سورة البقرة: ٢١٩) ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ أَوْ لَا بَالَكُمْ عَلَيْكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا ذَلِكُمْ الَّذِي تَبْتِغُونَ أَوْ مُنْجَسَةً مِنَّمَا فَتَنَّ الشَّيْطَانُ ۚ فَذُكِّرُوا﴾ (سورة البقرة: ٢١٩).

وَجَدَ يُونُسَ مَرْثًا فِي الْبَطْنِ، قِيلَ: بَعْدَ يَوْمٍ، وَقِيلَ: بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَقِيلَ أَتْلُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَمَّا وُضِعَ تِلْكَ الْمُسْتَقِيمِينَ فِي الْبَطْنِ، تَمَسَّكَ بِهِ يُونُسَ لِيُخْرِجَ مِنْهَا، فَلَمَّا رَأَوْهُ تَبَايَعُوا وَتَوَاصَوْا أَنْ يُخْفَوُهُ عَنْ مَنْ كَانَ مَعَهُمْ، حَتَّى لَا يُشَارِكُهُمْ فِيهِ أَحَدٌ، فَمَرَضَ بَعْضُهُمْ فَاشْتَرَاهُ الْخَلِيقُ.

محمّد بن عبد الله

في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْتَرِ يَخْتَرِ﴾: قال ابن عباس<sup>(١)</sup> والنكاح<sup>(٢)</sup>: «بأمره ولم يجعل لهم أكل ثمنه»، وقد فسّر الضحاك<sup>(٣)</sup> وسفيان بن عُيينة قوله: ﴿يَخْتَرِ﴾: بمن حرام، وفسّره قتادة بأنه ثمنٌ عُلِمَ<sup>(٤)</sup>، لأنه حرّ، والحرّ لا يُباع، والأكثرُ على أن اليخس المنفوس الزميد، وهو الأظهر والتنايب للفظ والسياق، ولكن المعنى صحيح في

$$(\partial/\partial t) \epsilon_{\text{eff}}^{\text{eff}} = 2\epsilon_{\text{eff}}^{\text{eff}} \quad (7)$$

(3) نظير الطيري (41/17)، ونظير ابن أبي حاتم (4118/4).

(٤٤) قسم الطمعه (١٢/٥٥)، وقسم ابن أبي حاتم (٢/٢١١٦).



كون المال حراماً، ولا يجوز بيع الحرّ في البخاري<sup>(١)</sup> من حديث أبي هريرة؛ قال ﷺ: (قَالَ اللَّهُ: فَلَوْ أَنَّ أَنَا خَسَصْتُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَتَعْنِي بِئِ نَمَّ عَتَرٌ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَتَمَّلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوَى يَتَهُ وَلَمْ يَنْطِقْ أَجْرُهُ)<sup>(٢)</sup>.

والحرّ لا يجوز بيعه ولو كان عن فقرٍ وحاجة، ومن باع ولده، فيجب تميزه، وبهذا يقضي عامة السلف؛ كابن المسيّب<sup>(٣)</sup>، والرقعي<sup>(٤)</sup> ولا مخالفت لهما.

ولا يقبل إقرار الشخص على نفسه بأنه عبدٌ على الصحيح، كما يره إمامنا بيع نفسه، فالأصل حرّيته، وإقراره على نفسه باطل؛ فإنّ الحرّ لا يكون عبداً بإقراره؛ وبهذا قال علي بن أبي طالب<sup>(٥)</sup>، وعطاء<sup>(٦)</sup>، ودوي عن عمر أنّه يكون عبداً؛ وفيه انقطاع<sup>(٧)</sup>.

ويوسف ﷺ كان مُدْرِكاً، على خلاف في عمرو، ويُعلم من أحلّه حرّيته، ولكن جرى حُكْمُهُمْ عليه؛ لصغره وقلّة جيلته، وسلطانهم وسلطان خزيم مصر عليه.

### حُكْمُ اللَّقِيطِ فِي الْحُرِّيَّةِ وَالرَّقْدِ وَالْكَفَالَةِ:

وأما اللَّقِيطُ، فهو الطفلُ المنيبُ الذي لا يُعرف أصله حرّاً أم عبداً، على خلاف عند الفقهاء في حدّ عمر من يوصف باللقيط، ولكنهم لا

(١) أخرجه البخاري (٢٢٢٧).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٨٨٠٧).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٨٧٩٧).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٨٨٠٦).

(٥) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٨٨٠٠).

(٦) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٨٧٩٦).

يَخْتَلِفُونَ فِي كَوْنِ الطُّغْيَانِ الْمُنْبُذِ قَبْلَ تَعْيِينِهِ لِقَيْطَا، وَإِنَّ الْمُنْبُذَ بَعْدَ بُلُوغِهِ لَيْسَ بِلَقِيْطٍ، وَإِنَّمَا خَلَّاهُمْ قَيْطُنٌ هُوَ يَنْ ذَلِكَ.

وعائنه السلف على أَنَّ اللَّقِيْظَ حُرٌّ، وَقَدْ نَقَلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ؛ كَابْنِ الْقُتَيْبِ<sup>(١)</sup>، وَرُوِيَ هَذَا عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَجَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ، فَالْأَصْلُ فِي اللَّقِيْظِ: الْحَرِيَّةُ، وَلَا يُسْتَرْقُ إِلَّا بِبَيْتِهِ، وَرُوِيَ هَذَا عَنْ عَلِيٍّ وَالْحَسَنِ:

فَقَدْ رَوَى الْحَسَنُ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ قَضَى فِي اللَّقِيْظِ أَنَّهُ حُرٌّ، وَهَذَا هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَشَرَوْا بِحَسَبِ نَفْسِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ فَكَانُوا فِي مِنَ الْغَاوِينَ﴾. وَقَالَ جُهَيْنٌ بْنُ يَزِيدَ الْعَيْدِيُّ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ وَسُئِلَ عَنِ اللَّقِيْظِ: أَيْبَاعٌ؟ قَالَ: أَيْبَى ذَلِكَ؛ أَمَّا تَقْرَأُ سُورَةَ يُوسُفَ؟ رَوَاهُمَا الْيَهَنِيُّ<sup>(٢)</sup>.

وَرُوِيَ عَنِ النَّخَعِيِّ: أَنَّ اللَّقِيْظَ عَبْدٌ إِذَا أَخَذَهُ لَيْسَتْ رَقْدُهُ، وَإِنْ أَخَذَهُ لِكِفَالَتِهِ احْتِسَابًا، فَهُوَ حُرٌّ<sup>(٣)</sup>، وَكَأَنَّهُ أَرْجَعَ حَرِيَّةَ اللَّقِيْظِ إِلَى فَصْلِ الْمُتَلَقِّظِ وَنَبِيْهِ؛ وَهَذَا الْقَوْلُ غَرِيبٌ لَمْ يَنْقُلْ بِهِ أَحَدٌ قَبْلَهُ فِيمَا أَعْلَمُ.

وَكِفَالَةُ اللَّقِيْظِ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ، وَكَمَا يَجِبُ التَّقَاطُعُ فَيَجِبُ كِفَالَتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا جِهْلَةَ لَهُ، وَلَا وَلِيٍّ يَقُومُ بِشَأْنِهِ، وَلَوْ تَرِكَ النَّاسُ لَنُتَوَاكَلُوا فِي أَمْرِهِ وَجَاعَ وَتَعَرَّى وَهَلَكَ؛ وَبِهَذَا قَضَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ؛ فَقَدْ رَوَى مَالِكٌ، عَنْ سُهَيْبِ بْنِ أَبِي جَبَلَةَ؛ أَنَّهُ وَجَدَ مَتَبُوكًا فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: لَجِئْتُ بِهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: «مَا حَمَلَكَ عَلَى اخْتِلَافِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟»، فَقَالَ: وَجَدْتُهَا ضَالَّةً فَأَخَذْتُهَا، فَقَالَ لَهُ عَرِيفُهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّهُ رَجُلٌ ضَالِّجٌ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: «أَكْذَلِكْ؟»، قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ:

(١) «الْأَوْسَطُ لَا يَنْ الْمُنْبُذَ (١١/١٢٧)». (٢) «السَّنَنُ الْكُبْرَى لِلْيَهَنِيِّ (٦/٢٠٢)».

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ (٣/١٨٩٣)».

عَمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «ادْعَبْ فَهُوَ حُرٌّ، وَلَكَ وَلَاؤُهُ، وَعَلَيْكَ نَفَقَتُهُ»<sup>(١)</sup>.

وأما الإشهاد على اللقيط، فمُخْتَلَفٌ فيه عند الفقهاء على قولين، هما وجهان في ملحق الحنابلة، وجمهور الفقهاء: على وجوب الإشهاد؛ لأنه به يُحْفَظُ النَّسَبُ والمالُ وسائر الحقوق.

### الغبن في البيع وأنواعه:

ومن هوله تعالى: «وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ كَذِبٍ مُتَقَدِّرِينَ» أخذ بعضهم جواز شراء الشيء عظيم القيمة بثمن بخس، وأنه بيع لازم؛ وهذا داخل في مسألة الغبن في البيع، وهو بيع الشيء بأقل من قيمته؛ وسبب ذلك: الجهل، أو النسيان والتفلة، أو ضعف الخبرة.

وقد جاء في الشريعة نهى عن أسباب الغبن:

منها: النهي عن تلقي الرُكْبَانِ والجَلْبِ، وعن بيع الحائض للباي، وعن بيع التجش؛ لأنه يُغْرُ بطلب السلعة، فيخدع الناس فيريدون فيها؛ يظنون أنَّ السلعة مرغوبة بما يسمعون من زياد قيعتها.

ومن ذلك: نهى الشريعة عن القس والتفريط بالوصف؛ لأن ذلك يزيد في قيمة السلعة عن حقيقتها، فيقع الغبن.

ومن ذلك: نهى الشريعة عن الاحتكار مما يدفع الناس لاضطرار شرائها بأعلى من قيمتها.

والقاعدة: أنه إذا كثر تحريم الوسائل، فإنه يدل على شدة تحريم الغاية والمقصود، وتعمق المقاصد مع شدة تحريم وسائلها؛ فقد نهى النبي ﷺ عن وسائل كثيرة تنفسي إلى الغبن؛ فدل على أنَّ الغبن أشد؛ لأن الغاية أخطر من الوسيلة.

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (٧٣٨/٢).

والغبْنُ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ وَقْدَارِ الْفُسْرِ فِيهِ، وَيَشْتَدُّ النَّهْيُ عَنْهُ مَعَ شِدَّةِ الضَّرَرِ الْوَارِدِ فِيهِ.

ولا خِلَافٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ فِي كَرَاهَةِ الْغَبَنِ الْفَاحِشِ الَّذِي يُغَيِّرُ بِمُشْتَرِي السِّلْعَةِ لِأَنَّهُ لَا فُسْرَ وَلَا فِرَارَ، وَهُوَ مِنْ جَنْبِ أَكْلِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ.

وَقَدْ أَجَازَ مَالِكٌ بَيْعَ ثَوْبَةٍ ذَاتِ عَطَرٍ عَظِيمٍ بِوَضْعِهِ، وَلَمْ يَعْلَمْ الْبَايِعُ أَنَّهَا ثَوْبَةٌ، أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْبَيْعُ، وَلَمْ يَلْتَوِثْ إِلَى قَوْلِهِ<sup>(١)</sup>.

وَالْغَبْنُ فِي التِّجَارَةِ الَّذِي يَكُونُ عَنْ تَرَاخِيٍّ وَعِلْمٍ: مِمَّا لَا بَأْسَ بِهِ؛ كَمَنْ يَبِيعُ شَيْئًا قَلِيلَ الْقِيَمَةِ بِشَمَنِ عَظِيمٍ مَعَ عِلْمِ الْمُبَايِعِينَ بِمَا فِيهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَصِحُّ مِنَ الْهَدِيَّةِ بِلَا قِيَمَةٍ، فَشَرَاؤُهُ بِشَمَنِ زَهِيدٍ أَوْلَى، وَلَا يَتَرَاوَعَانِ إِلَّا بِرِضَاهُمَا، وَقَدْ نَقَلَ بَعْضُهُمُ الْأَثْقَالَ عَلَى ذَلِكَ.

وَفِي إِثَالَةِ النَّادِمِ عَلَى الْبَيْعِ أَوْ الشَّرَاءِ فَضْلٌ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِإِلْزَامٍ؛ فَضَى الْمُسْتَدِيرُ، وَالسَّنَنُ<sup>(٢)</sup> قَالَ ﷺ: (مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا، أَقَالَ اللَّهُ عَقْرَتَهُ)<sup>(٣)</sup>.

وَالْعَبْنُ فِي نَفْسِهِ عَلَى نَوْعَيْنِ:

الْأَوَّلُ: الْعَبْنُ الْبَسِيرُ؛ وَهُوَ مَا اعْتَادَ النَّاسُ التَّيَّابِينَ فِي الشَّعْرِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَرِخُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ.

الثَّانِي: الْعَبْنُ الْفَاحِشُ.

وَجُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْعَبْنَيْنِ؛ فَيُحْزِرُونَ الْأَوَّلَ، وَلَا يُحْزِرُونَ

الثَّانِي؛ عَلَى خِلَافِ عَنَدِهِمْ فِي حَدِّ الْعَبْنِ فِيهِمَا جَمِيعًا، فَيَنْهَوْنَ عَنْهُمَا؛

فِيهِمْ: مَنْ جَعَلَ الْفَارَقَ بَيْنَ الْغَبَنِ الْبَسِيرِ وَالْفَاحِشِ هُوَ الثَّلَاثُ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ قَالَ: الْفُسْرُ.

(١) تفسير القرطبي (١/٢٩٨).

(٢) أخرجه أحمد (٢/٢٥٢)، وأبو داود (٣٤٦٠)، وابن ماجه (٢١٩٩).

ومنهم: من قال: يَصِفُ المُشْرِ.

والأظهر: أنَّ مَرَّةً ذلك إلى عَرَفِ الناسِ في أسواقهم وما يَعْتادُونَ عليه من مُرَابِحَةٍ، فَالسَّلْعُ تَخْتَلِفُ بَيْنَهُمَا وتَصُدُّ الناسَ لها وَمُؤُونَتُهَا وتَسَامُحُ الناسَ فيها، ويَخْتَلِفُ الناسُ ذِمَّةَ البَسَارِ وذِمَّةَ الفَقْرِ.

وبعضُ الأسواقِ جَرَتْ العادةُ فيها بالتراخي في التَّصَبُّعِ والتَّضَعُّعِ، ومن السلعِ ما يَظْهَرُ الغِبْنُ فيها ولو بِنِصْفِ المُشْرِ؛ لأنها مُسْتَرَّةٌ، ومن السلعِ ما يَتَّقُ إدراكَ الغِبْنِ فيها؛ وذلك لكونها غَادِرَةٌ يَقُولُ مِثْلُهَا في أيدي الناسِ: كَقِطْعِ الأَمَارِ، والكُتْبِ المَخْطُوطَةِ، ونُقُوشِ الأَمَمِ السَّابِقَةِ، والقاضي يَرْجِعُ عِنْدَ التَّارُخِ في الغِبْنِ في البيعِ إلى عَرَفِ أَهْلِ السُّوقِ في ذلك.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي أَشَقَقْتُهُ بِهِ وَفَعَرَ لِأَمْزَاجِهِمْ أَحْشَرِي مَقُونَةٍ عَسَى أَنْ يَتَغَيَّرَ أَوْ تَتَغَيَّرَ وَلَهُمَا وَكَذَلِكَ مَكَلًّا لِيُؤْتَفَقَ فِي الْأَرْضِ وَلِيُؤْتَفَقَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحْكَامِ وَلَهُ عَالِمٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنْ أَصْغَرَ الْكَايِنِ لَا يَلْتَمِزُ﴾﴾ [يوسف: ٢١].

سَمِيَ اللهُ هَذَا الْبَلَاءَ لِيُؤْتَفَقَ تَمَكِينًا بِمَعْنَا بَيْعٍ وَاشْتِرَاءٍ الْعَزِيزُ، مَعَ أَنَّهُ تَبَعٌ مُعَالِيَةٌ عَلَى حَرَامٍ وَتَهْمَةٌ وَسَجْنٌ وَعُقُوبٌ بِلَاوٍ، وَفِي هَذَا أَنَّ أَوَّلَ التَّمَكِينِ ابْتِلَاءٌ.

وهوَلَعِ، ﴿وَالَّذِي أَشَقَقْتُهُ بِهِ وَفَعَرَ لِأَمْزَاجِهِمْ﴾، لَمْ يَذْكَرْ أَنَّ الْمُشْتَرِيَّ عَزِيزٌ مُصَرًّا، وَلَا أَنَّ الْمَرَأَةَ رُؤُوفَةٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي سِيَاقِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، وَهَلَهُ الْمَوَاضِعُ تَسَوَّى فِيهَا الْأَطْرَافُ؛ فَعِنْدَ الْعُقُودِ لَا فَرْقَ بَيْنَ حَاكِمٍ وَمُحْكَمٍ، فَيَجِبُ أدَاءُ الْحَقُوقِ كَمَا لَوْ اسْتَوَتْ الْمَقَامَاتُ؛ وَهَذَا كَالْخُصُومَاتِ

والتَّقَاضِي فَيَسْتَوِي فِيهِ الْأَطْرَافُ؛ وَهَذَا شَبِيهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْقِيَا سَيِّدَا لَدَا الْكِبَرِ﴾ (يوسف: ٢٥)، قَالَ: سَيِّدَا، وَلَمْ يَقُلْ: سَيِّدَ مِصْرَ؛ لِأَنَّ الشِّيَاقَ مِثَالِي عَصُومَةٍ وَتَزَاجٍ، وَهُوَ وَزَوْجَتُهُ طَرَفٌ فِيهِ، فَلَا يَنْبَغِي حَضُورُهُ فِيهِ بِاسْمِ عَزِيزِ مِصْرَ وَسَيِّدَا، حَتَّى يَتِمَّ الْعَدْلُ فَلَا يُكْسَرُ حَقُّ الْأَهْلَقِ.

طَاعَةُ الْمَرْأَةِ لَزَوْجِهَا وَخِدْمَتُهَا لَهُ وَعَتَائِدُهَا بِوَلَدَيْهِ:

فِي هَذَا جَرِيَانُ عُرْفِ الْبَشَرِ عَلَى خِدْمَةِ الْمَرْأَةِ لَزَوْجِهَا وَقِيَامِهَا بِشَأْنِ بَيْتِهَا وَرِعَايَةِ عِيَالِهِ، فَقَدْ وَكَّلَ مَنْ اشْتَرَى يَوْشَعَ رِعَايَتَهُ وَإِكْرَامَتَهُ لَامْرَأَتِهِ، وَلَمْ يَكَلِّهِ إِلَى عَبِيدِهِ وَمُتَوَلَّيِهِ، أَوْ خَادِمِيهِ أَوْ وَزِيرِهِ.

وَأَمَّا طَاعَةُ الْمَرْأَةِ لَزَوْجِهَا فِي بَيْتِهِ، فَمَتَى: مَا هُوَ مُحَلٌّ لِاتِّفَاقٍ عَلَى وَجُوبِهِ، وَمَتَى: مَا هُوَ مُحَلٌّ لِاتِّفَاقٍ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِهِ، وَمَتَى: مَا هُوَ مُحَلٌّ خِلَافِهِ:

أَمَّا الطَّاعَةُ الْوَاجِبَةُ بِلَا خِلَافٍ: فَمَا يَحِلُّكَ مِنْهَا، وَهُوَ يُضَعُّهَا، فَلَوْ دَعَاها إِلَى فِرَاشِهِ، حَرَّمَ عَلَيْهَا الِامْتِنَاعُ عَنْ ذَلِكَ، وَلِي «الصَّحِيحَيْنِ»، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ فَبَكَتْ فَطَبَّخَ عَنْهَا)، لَقَتَهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ<sup>(١)</sup>.

وَكُلُّ أَمْرٍ يُتَّصَلُ بِذَلِكَ، فَيَجِبُ عَلَيْهَا طَاعَتُهُ فِيهِ؛ كَالِامْتِنَاعِ عَمَّا يُحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَضَاءِ وَطَرِهِ وَوَطَرِهَا؛ مِنْ أَكْلِ بَشْرَةٍ وَالتَّحَنُّ، أَوْ لِيَأْمِي يُزْهِدُهُ فِيهَا وَيُفَرِّقَهُ مِنْهَا، وَتَرْكِ سَفَرٍ أَوْ خُرُوجٍ مِثَالِ تَقَبُّبٍ بِهِ عَنْهُ فَيَحْتَاجُ إِلَيْهَا وَلَا يَجِدُهَا.

وَأَمَّا خُرُوجُهَا مِنْ مَنْزِلِهَا، فَلَا يُخْتَلَفُ فِي أَنَّ السُّنَّةَ اسْتِثْنَانُ الْمَرْأَةِ مِنْ زَوْجِهَا لَخُرُوجِهَا وَلَوْ إِلَى بَيْتِ أَبَوَيْهَا؛ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَائِشَةَ: كَمَا فِي

(١) أخرجه البخاري (٣٢٣٧)، ومسلم (١٤٣٧).

«الصحیحین» للشيء ﷺ: «أَتَادُّنِي أُنْ آتِي أَيْوِي»<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا مِنْ جِهَةٍ وَجِبَ ذَلِكَ مِنْ عَدِيهِ، فَإِنَّ خُرُوجَهَا عَلَى حَالِئِي:

خُرُوجٌ لَيْسَ بِعَارِضٍ؛ كَالْخُرُوجِ إِلَى الْأَسْوَاقِ، أَوْ شَهْرِهِ الْوَلَامِ،  
وَأَخَذُ مِنْهُ السَّفَرُ؛ فَلِلَّكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَقَدْ خُفِيَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ  
الِاتِّفَاقَ عَلَى ذَلِكَ؛ قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «فَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَخْرُجَ مِنْ مَنْزِلِهَا إِلَّا  
بِإِذْنِهِ، سِوَاةَ أَمَرِهَا أَبُوهَا أَوْ أُمُّهَا أَوْ غَيْرُ آبَوَيْهَا، بِاتِّفَاقِ الْأَلَمَّةِ»<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا خُرُوجُهَا لِمَا جَرَى الْعُرْفُ بِالْخُرُوجِ إِلَى بَيْتِهِ، كَمَا كَانَتْ  
النِّسَاءُ تَخْرُجُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَالْحَلَاءِ، وَخُرُوجُ الْمَرْأَةِ إِلَى جَارِئِهَا وَمَا  
أَشْرَفَ عَلَى دَارِهَا، فَخُرُوجُهَا لِيُتْلَى جَائِزٌ مَا لَمْ يَمْتَنِعْهَا مِنْهُ، وَقَدْ كَانَتْ  
أُمَمَاتُ الْمُؤْمِنِينَ يَتَعَلَّقْنَ ذَلِكَ، وَكَانَ الشَّيْخُ ﷺ يَسْأَلُ الْوَاحِدَةَ مِنْهُنَّ: (أَيَّنَ  
كُنْتِ؟)، كَمَا جَاءَ عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: أَتَقَلَّاتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
لَيْلَةً بَعْدَ الْعِشَاءِ، ثُمَّ جِئْتُ، فَقَالَ: (أَيَّنَ كُنْتِ؟)، قُلْتُ: كُنْتُ أَسْتَمِعُ  
قِرَاءَةَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِكَ، ثُمَّ أَسْتَمِعُ بِثَلَاثَةِ قِرَافَتَيْ وَصَوْتِي مِنْ أَحَدٍ، قَالَتْ:  
فَقَامَ وَقَفْتُ مَعَهُ حَتَّى اسْتَمَعْتُ لَهُ، ثُمَّ التَّقْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: (هَذَا سَالِمٌ مَوْلَى  
أَبِي حَذَافَةَ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي أَثْنِي بِثَلَاثَةِ هَذَا)<sup>(٣)</sup>.

وَبِثَلَاثَةِ خُرُوجِهَا: إِذْنُهَا لِأَحَدٍ بِالدُّخُولِ فِي بَيْتِهِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ  
نِسَائِهَا، فَإِنَّ كَانَ مَعْنَى لَا يُعْتَادُ إِتْيَانُهُ فِي بَيْتِهَا وَزَوْجِهَا شَاهِدًا، فَلِأَصْلِهِ  
عَدَمُ إِدْخَالِهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ؛ لِمَا فِي «الصحیحین»؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ  
قَالَ ﷺ: (وَلَا تَأْتِيَنَّ فِي بَيْتِي إِلَّا بِإِذْنِي)<sup>(٤)</sup>.

وَمَنْ جَرَبَ الْعَادَةَ بِدُخُولِ بَيْتِهَا؛ كَأُمِّهَا وَأَخَوَاتِهَا وَجَارِئِهَا، فَلِلَّكَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤١٤٤)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٧٠).

(٢) مُصْنُوعٌ الْقَارِي (٢٧٣/٢٢). (٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٣٢٨).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥١٩٥)، وَمُسْلِمٌ (١٠٢٦).

جائز ولو لم يَأْتِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ، وَقَدْ كَانَتْ النِّسَاءُ تَرُدُّ إِلَى بَيْوتِ النَّبِيِّ ﷺ وَيُدْخِلُهُنَّ أَرْوَاجُهُ وَيَسْأَلُ عَنْهُنَّ، وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ»، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَجَنَّتَهَا امْرَأَةً، قَالَ: (مَنْ هِيَ؟)، قَالَتْ: فُلَانَةٌ، فَذَكَرُ مِنْ صَلَاتِهَا، قَالَ: (نَعَمْ، عَلَيْكُمْ بِمَا تُطِيقُونَ، قَوْلُهُ، لَا يَمْلَأُ اللَّهُ حَتَّى تَقُولُوا)، وَكَانَ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَيْهِ مَا دَامَ عَلَيْهِ ضَاحِكَةً<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا الطَّاعَةُ غَيْرُ الْوَاجِبَةِ بِالْإِتْفَاقِ: فَقَدْ تَحَرَّمَ إِنْ أَمَرَهَا بِمَحْرَمٍ كَالْوَلَدِ فِي الثُّبُرِ، وَقَدْ تَكْرَهُ إِنْ أَمَرَهَا بِفِعْلِ مَكْرُوهٍ، وَإِنْ أَمَرَهَا بِمَا يُغَيِّرُ بَهِاءَ بَهِاءٍ، فَلَيْسَ عَلَيْهَا طَاعَتُهُ، وَأَمَّا إِنْ أَمَرَهَا بِمَا لَا يُغَيِّرُ بِهَا وَلَا مُضَعَةً لَهُ بِهِ؛ كَانَ بِأَمْرِهَا أَنْ تَلْبَسَ الْأَبْيَضَ أَوِ الْأَصْفَرَ أَوِ الْأَخْضَرَ عِنْدَ النِّسَاءِ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ يَتَعَلَّقُ بِهَا لَا بِهِ، لَكِنَّهُ لَوْ أَمَرَهَا أَلَّا تَلْبَسَ لَوْ أَنَّ كَذَا وَكَذَا عِنْتَهُ، قِيلَ لَهُ.

وَأَمَّا خِدْمَةُ الْمَرْأَةِ لِرَوْحِهَا فِي بَيْتِهِ مِنْ طَبْخِ طَعَامٍ وَنَظَافَةِ ثِيَابٍ، فَقَدْ وَقَعَ فِيهَا خِلَافٌ:

وَقَدْ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ: إِلَى وَجُوبِ ذَلِكَ؛ كَمَا هُوَ قَوْلُ أَهْلِ الرَّأْيِ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَلَكِنْ الْحَنْفِيَّةُ أَوْجَبَتْهُ وَيَانَةُ لَا قَضَاءَ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ وَجَمَاعَةٌ مِنَ فُقَهَاءِ الْمَالِكِيَّةِ: إِلَى عَدَمِ الْوَجُوبِ.

وَالْأَظْهَرُ فِي ذَلِكَ: أَنَّهُ يُجْرَى عَلَى الْمَرْءِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْخِدْمَةَ تَخْتَلِفُ صِفَتُهَا بِحَسَبِ الْبُلْدَانِ؛ فَأَحْوَالُ الْبَوَائِي تَخْتَلِفُ عَنِ الْقُرَى، وَأَحْوَالُ الْمُدُنِ الْكَبِيرَةِ تَخْتَلِفُ عَنِ الْقُرَى، وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ جَارِيًا عِنْدَ الْعَرَبِ وَمَا زَالَ، وَقَدْ قَضَى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى فَاطِمَةَ بِخِدْمَةِ زَوْجِهَا فِي بَيْتِهِ،



وعلى عليٍّ بالخُلعة الظاهرة، وكان الصحابة يَتَزَوَّجُونَ ويقومُ أزواجهم بخُلعتهم؛ كما قال جابرٌ للنبي ﷺ: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ خَلَعَكَ وَتَرَكَ بَنَاتِي، وَإِنِّي غَرَمْتُ أَنْ أُجِيعَهُنَّ بِمَلْبُوسِي، فَتَزَوَّجْتُ امْرَأَةً تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتُضِلُّهُنَّ»<sup>(١)</sup>.

وإنما لم تاتِ نصوصٌ صريحةٌ آمرةٌ في ذلك؛ لأنَّ كُلَّ البيوتِ كانت تُجري على العُرفِ، فَرُكِّتْ على ما هي عليه، والنساءُ يَمَلَّكُنَّ في بيوت أزواجهنَّ ولا يُؤْمَرْنَ بذلك، ويقومُ الزوجُ بعلاجِ رُوحَتِهِنَّ إنْ فَرِضَتْ، وأكثرُ الفقهاءِ كالمذاهبِ الأربعةِ لا يُوجِبُونَ ذلكَ عليه، ويُفَعِّلُ ذلكَ عادةً وإحساناً بلا تعاقُدٍ ولا مُشَارَطَةٍ عليه، ولو دَخَلَتْ المُشَارَطَةُ والعقودُ في مثلي هذا العُرفِ، لَقَسَدَتِ البيوتُ وقُلَّ الإحسانُ بينَ الزوجينِ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَوَدَكَ إِلَيْهِ مَرْفَعًا عَنْ نَفْسِهِ وَعَلَّقْتَ الْأُنْيَابَ  
وَقَاتَ هَيْتَ لَكَ﴾ قَالَ مَعْلًا لَوْ لَوْ إِلَهُ رَبِّي أَسَنَّ مَكَائِي إِلَهُ لَا يَفْلَحُ  
الْمُكَلِّمُونَ﴾ [يوسف: ٢٣].

نابت امرأة العزيز يوسُفَ بعدَ مُرَاوَدِهِ على الفاحشةِ، وإغلاقي للأبوابِ عن الخَلْقِ، وقد دَعَرَ اللهَ وقرَعَ المُرَاوَدَ مِن امرَأَةِ العزيزِ ليُوسُفَ بِقَوْلِهِ: ﴿إِلَيْهِ مَرْفَعًا﴾؛ يعني: أَنَّهُ أُرِيدَ مِن ذَاتِ سُلْطَانٍ وَجَاوٍ، وهذا مِن عَظِيمِ الفتنِ لِلرَّجَالِ؛ كما قال ﷺ في السُّبُحَةِ الَّذِينَ يُظَلِّمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ: ﴿وَرَجُلٌ دَعَا امْرَأَتَهُ ذَاتَ مَنَاصِبٍ وَجَمَالٍ﴾<sup>(٢)</sup>، فندَمَ المَنَصِيبَ على الجمالِ، لِأَثَرِهِ في النفوسِ، والأصلُ: أَنَّ الملوكَ لا يَخْتَارُونَ إِلَّا ذَاتَ

(١) أخرجه البخاري (٥٣٦٧)، ومسلم (٢١٤).

(٢) أخرجه البخاري (١١٢٣)، ومسلم (١٠٣٦).

الجمال ولو كانت بلا دين، ولم يدرك الله جمال امرأة العزيز في السورة؛ لأنها حتى لو كانت كذلك، فلا يليق أن يُنظرَ بنبيٍّ أنه ينظرُ إليها، فحُكِرَ الله المنصبَ والجاه: ﴿وَقَرَفَ يَتَهَا﴾، ولم يدرك جمالها، فالجاء بحضرٍ في قلب الإنسان، خاصةً إن كان مُتَّعِلًا به بسبب كحالي يوسف؛ فهو مُشترى منهم، مُستعبدٌ لقتلهم، وجائهم لم يتكلّف يوسف حضوره في قلبه، كما يتكلّف الإنسان عادةً النظرَ إلى المرأة؛ فحضورُ الجاه واردة، وإطلاقُ البصرِ صادرٌ.

أسباب امتناع يوسف من امرأة العزيز:

وامتنع يوسف من امرأة العزيز لِسَبَبَيْنِ:

الأول: الخوف من الله؛ لقوله: ﴿مَتَّعَلَا أَلُوهَ﴾، وهذا التجاء إلى الله من أن يقع فيما يُعَذِّبُهُ.

الثاني: تعظيمُ عيانةٍ من التمتّع على بيته وأهلِهِ؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ رَزَقَهُ أَنَسَ سَكَاةً إِنَّهُ لَا يَخْلُجُ الْكَلْبُشَ﴾؛ قال مجاهدٌ وابنُ إسحاق: ﴿رَزَقَ﴾: يعني: سَيَّدَ<sup>(١)</sup>؛ يُرِيدُ: العزيز؛ فإنه التمتّع على بيته وأهلِهِ، فإنَّ الفِطْرَ والشرائعَ دالّةٌ على أنَّ الحرامَّ الواحدَ يغلظُ إن اجتمع فيه أسبابٌ مكروهةٌ أخرى؛ فإنَّ الله جعلَ الرِّزْيَ بخليقةِ الجارِ أعظمَ من الرِّزْيِ بالبعيدة، وقد سُئِلَ النبيُّ ﷺ: أيُّ الذنْبِ أعظمُ؟ فقال بعدَما ذكَّرَ الشُّركَ: (أَنْ تُزَايِيَ خَلِيلَةَ جَدِّكَ)<sup>(٢)</sup>، والرِّزْيُ بذاتِ المُحَرَّمِ أعظمُ من غيرها، وزنى الشيخِ الأَسْبِيْطِ أعظمُ من زنى الشابِّ؛ كما في مسلم؛ من حديثِ أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: (ثَلَاثَةٌ لَا

(١) تفسير الطبري (٢٩/١٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢١٢٢/٧).

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٧٧)، ومسلم (٨٦).

يَكْفُرُهُمْ اللَّهُ بِزَمِ الْفَيْصَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ - قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ - وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٌ: شَيْخ زَيْن، وَتِلْكَ كَذِبٌ، وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ<sup>(١)</sup>.

ويوسف عظم الذنب من جهته: من جهه حق الله، ومن جهه حق المخلوق عليه.

### حُكْمُ الْوَعِظِ بِوَزَائِعِ الطَّبَعِ:

وفي هذا: دليل على جواز الاستدلال بوزايع الطبع على الإقلاع عن المحرم، ولكن الكمال ألا يُلْتَكَرْ إلا بعد وازع الشرع، وهو الخوف من الله، وأنه يجوز وعظ الناس للإقلاع عن المحرم بوزايع الطبع؛ كقول: لا يصح من العرب ولا أخلاقهم الخيانة والغدر والفجور؛ وذلك أن طلب الإقلاع عن المحرم أمر من طلب الامتثال بالعبادة، وأعظم الغايات في الحرام هو أن يُتْرَكَ، وأعظم الغايات من فعل العباد إخلاصها لله؛ فإن الحرام لو تركه الإنسان لغير الله، لم يَأْتُمْ، لكنه لا يُؤْجَرُ، ولكن العباد لو فعلها أحد لغير الله، أشرك بفعليه ذلك، بل تركه لها خيراً من إنشائها لغير الله.

ولا يجوز أن يُوعِظَ الناس بالطبع المجرد عن قصص النبوة بفعل العبادات، ولكن يصح تبعاً كأن يأمره بالصلاة والصيام والحج ويُذَكِّرُهُ بحق الله ووجوب الوفاء له بامتثال أمره، ثم يُلْتَكَرْ فضل قربه وأخلاقهم وصدقهم وعبادتهم لله.

ويُلْتَكَرْ على جواز الوعظ للإقلاع عن المحرم بوزايع الطبع قوله ﷺ: (مَنْ أَقْبَى الشُّبُهَاتِ، اسْتَحْبَرَأَ لِيَبِيهِ وَهِيَ زُيُوبُ)<sup>(٢)</sup>، يعني: حتى لا يُلْمَعَ الناس فيه؛ فعليه أن يحجب عِزَّهُ بِتَرْكِ الشُّبُهَاتِ.

(١) أخرجه مسلم (١٠٧).

(٢) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩).

وقال تعالى: ﴿أَلَيْسَ مَوْفِ يَدَيْهَا﴾، ولم يقل: «في بيت العزيز» إشارة إلى أن المرأة سيّدة في بيتها، ولما ذكر الله العزيز، قال: ﴿وَأَلَيْهَا سَبَّحًا لِّكَ الْكَلْبُ﴾ يوسف: ١٢٢٥ يعني: أن المرأة سيّدة في بيتها، والزوج سيّد على زوجته؛ كما جاء في حديث أبي هريرة عند ابن السكيت<sup>(١)</sup>: «إذا حضرت سيادة الزوج، غابت سيادة المرأة» كما يأتي في الآية التالية.

\* \* \*

❏ قال تعالى: ﴿وَأَسْبَحَ الْبَاتَ وَكَانَتْ قَبِيلُهُ مِنْ نَحْرِ وَأَلَيْهَا سَبَّحًا لِّكَ الْكَلْبُ﴾ قالت ما جزاء من أراد بأفعله سوءاً إلا أن يشجّر أو عقاب الله ﴿يوسف: ٢٥﴾.

في قوله تعالى ﴿سَبَّحًا لِّكَ الْكَلْبُ﴾؛ يعني: زوجها، قال: «سبّحها»، ولم يقل: «سيّد مصر» لأن الشياق سياق خصوصية ونزاع، وهو وزوجته طرقت فيه، فلا ينبغي حضوره فيه باسم عزيز مصر وسبّوحها؛ حتى يتم العدل فلا يحكم حق الأضعف، ولكن لم يقع ذلك؛ فحضر في الأمر باسم سيّد مصر ومكانته فيها، فظلّم يوسف عليه السلام، والواجب عند التقاضي والخصومات: أن تُنزع الألقاب.

وفي قوله تعالى ﴿سَبَّحًا﴾ إشارة إلى سيادة الزوج على امرأته، وسيادتها على بيتها، فبعثنا قال في الآية السابقة: ﴿مَوْفِ يَدَيْهَا﴾ (يوسف: ٢٢)، فنسب البيت إليها، فلما جاء زوجها، قال: ﴿سَبَّحًا لِّكَ الْكَلْبُ﴾، وفي هذا إنكار ما أيجد من عادة الغرب اليوم من تسمية نساء الملوك بـ«سيّدة القوّة والبلد» فإن الله جعل امرأة العزيز سيّدة بيتها

(١) سيأتي تفريجه.

فَحَسِبْتُ، وَلَا يَتَعَدَّى شَأْنَهَا ذَلِكَ، كَسَائِرِ النِّسَاءِ فِي بَيِّنَتِهِنَّ.

وَرَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ قَالَ: «الزَّوْجُ سَيِّدٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ، ثُمَّ هَذَا» (وَأَلْفًا سَيِّدًا لَدَا الْكَلْبِ)؛ السَّيِّدُ: الزَّوْجُ<sup>(١)</sup>، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ السُّنَنِ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (كُلُّ نَفْسٍ مِنْ بَنِي آدَمَ سَيِّدٌ، فَالرَّجُلُ سَيِّدُ أَهْلِهِ، وَالْمَرْأَةُ سَيِّدَةُ بَيْتِهَا)<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مِنَ السَّلَفِ تَسْمِي زَوْجَهَا سَيِّدًا، كَمَا رَوَى مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ عَلَّةِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كُرَيْزٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أُمُّ الدَّرْدَاءِ، قَالَتْ: حَدَّثَنِي سُبَيْدِي - تَعْنِي: زَوْجَهَا أُمَا الدَّرْدَاءِ - أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (مَنْ دَعَا لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ، قَالَ الْمَلَكُ الْمَوْفَّقُ بِهِ: آمِينَ، وَذَلِكَ بِمِثْلِ)<sup>(٣)</sup>.

وَسِيَادَةُ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ هِيَ قِيَادَتُهُ الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ لَهُ، وَتَقَدُّمُ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنِّي أَنَا فَوقَهُمْ عَلَى الْإِسْمَةِ بِمَا كُنْتُ لَهُ يَتَقَدَّمُ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا تَلْفُظُوا مِنْ أَمْرِهِمْ» (النِّسَاءُ: ٣٤).

وَسِيَادَةُ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ تَكْلِيفٌ يَتَضَمَّنُ تَشْرِيفًا، وَلَيْسَ تَشْرِيفًا يَتَضَمَّنُ تَكْلِيفًا، لِأَنَّ الْأَوَّلَ غَرَمُهُ أَعْظَمُ مِنْ غَرَمِهِ، وَالثَّانِي غَرَمُهُ أَعْظَمُ مِنْ غَرَمِهِ، وَكَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِسِيَادَةِ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِهَا، فَإِنَّهُ تَكْلِيفٌ يَتَضَمَّنُ تَشْرِيفًا، كَمَا فِي «الصَّحِيحِ»، قَالَ ﷺ: (الرَّجُلُ رَاحٍ فِي أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَجُلَيْهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاحِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَجُلَيْهَا)<sup>(٤)</sup>.

وَالْمَرْأَةُ لَدَى الرَّجُلِ كَالْأَمِيرَةِ الْعَانِيَةِ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ؛ قَالَ ﷺ: (اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا؛ فَإِنَّمَا هُنَّ حَوَارِجُ جَنْدِكُمْ، لَيْسَ فَنَلِيكُنَّ بِهِنَّ شَيْئًا

(١) «تفسير الطبري» (١٣/ ١٠٢).

(٢) أخرجه ابن السني في «معلل اليوم والليل» (٣٨٨).

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٣٢). (٤) أخرجه البخاري (٨٩٣).

غَيْرَ ذَلِكَ<sup>(١١)</sup>، وَقَالَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ: «الْكَأَحُ رِقٌّ؛ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ عِنْدَ مَنْ يُرَى كَرَمَتُهُ»<sup>(١٢)</sup>.

وَأَمَّا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ؛ لِلتَّبَيُّعِ عَلَى عِظَمِ حَقِّهَا، وَوَجُوبِ الرَّحْمَةِ بِهَا؛ فَإِنَّ أَخْلَاقَ الْعِظَمَاءِ تَنْصَحُ مَعَ نَسَائِهِمْ؛ كَمَا قَالَ ﷺ: (غَيْرُكُمْ لَأَهْلِي، وَأَنَا غَيْرُكُمْ لِأَهْلِي)<sup>(١٣)</sup>؛ فَإِنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَسْتَطِيعُ تَنْصَحَ الْحُلُقِ الْحَسَنِ مَعَ الْعَرَاءِ، وَلَكِنْ تَظْهَرُ الْأَخْلَاقُ مَعَ الْأَهْلِ؛ لِأَنَّ الْحُلُقَ الدَّائِمَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُنْصَحَ.

• • •

❏ قَالَ تَعَالَى: ﴿كَانَ مِنْ ذُرِّيَّتِي مَنْ قَتَلَنِي وَكَهَيْدَ كِتَابَتِي مِنْ أَهْلِيهَا إِنْ كَانَتْ قَبِيضَةً قَدْ مِنْ ذُرِّيٍّ فَصَلَّتْ وَهُوَ مِنَ الْكَلْبِينَ ۖ وَإِنْ كَانَتْ قَبِيضَةً قَدْ مِنْ ذُرِّيٍّ فَكَلَّمَتْ وَهُوَ مِنَ النَّسِيبِ ۖ فَلَمَّا رَمَى قَبِيضَةً قَدْ مِنْ ذُرِّيٍّ قَالَ إِنَّهُ مِنْ حَكِيمِي ۖ إِنْ كَلَّمَتْكَ عَظِيمٌ﴾ (يوسف: ٢٦ - ٢٨).

اِخْتَلَفَ فِي الشَّاهِدِ الَّذِي شَهِدَ عَلَى امْرَأَةِ الْعَزِيزِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ صَبِيٌّ تَطَلَّقَ فِي مَهْلِهِ؛ وَهَذَا وَجْهٌ عَنْ أَبِي عُبَيْسٍ<sup>(١٤)</sup>، وَصَلْبُ بْنُ جُبَيْرٍ<sup>(١٥)</sup>، وَالْحَسَنِ<sup>(١٦)</sup>. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مِنْ غَيْرِ الْإِنْسِي؛ وَبِهَذَا قَالَ مُجَاهِدٌ<sup>(١٧)</sup>.

(١) أخرجه الترمذي (١١٦٣)، والنسائي في السنن الكبرى (٩١٢٤)، وابن ماجه (١٨٥١).

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في مسنده (٥٩١).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٨٩٥).

(٤) تفسير الطبري (١٠٧/١٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢١٢٨/٧).

(٥) تفسير الطبري (١٠٥/١٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢١٢٨/٧).

(٦) تفسير ابن أبي حاتم (٢١٢٨/٧).

(٧) تفسير الطبري (١١١/١٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢١٢٨/٧).



القصاص من الأمام قريبة على إقبالها عليها، وجعل وجود شئ في القصاص  
قربة على وجود ممتنع من الفاحشة من الطرفين.

والقرائن معتبرة في الشريعة، ومنى قويت ولم يوجد قربة أقوى  
منها تخالفها وكانت قوية، قامت مقام الدليل، وإذا وجد ما هو مثلها أو  
أقوى منها أو ما يقاربها مما يذهب قوتها، تركت، كما تقدم في قربة  
وضع الدم على قاصي يوسف، ورد يعقوب لها بقرائن أقوى منها.

والقرائن ليست على مرتبة واحدة في الشريعة ولا في العقل؛ فإما  
أن تكون قاطعة، أو ظنية، أو متوقفة، وكل واحد من هذه القرائن  
تختلف منزلتها من حاكم إلى آخر، ومن حال إلى آخر؛ بحسب ما يقع  
في الظن:

فأما القرائن القاطعة: فهي ما كان الحجج فيه غير بينات: مما  
يقطع معها الحاكم لزوم الحق لجهو، كأن يوجد سجين مقتول بالذئب أو  
بخطي بني، ولا يوجد معه إلا واحد، ولا يدخل عليهما أحد، وانتفت  
قرائن الاتهام، وقد تجتمع عدة قرائن ظنية وتكاثر ولا يقابلها شيء،  
فتكون مجتمعة قربة قطعية، وإن كانت كل واحد منها ظنية.

والقرائن القاطعة معتبرة عند أكثر الفقهاء، وقد قضى النبي ﷺ لأحد  
أبني عذرة لما تناحيا قتل أبي جهل، فقال لهما رسول الله ﷺ: (عَلَّ سَخْنُنا  
سَيْفَيْنَا)، قالَا: لَا، فنظر في السيفين، فقال: (جَلَّانَا قَتْلُهُ)، وقضى  
بسلبه لِمَعَاذِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْحَمُوح<sup>(١)</sup>. فأخذ بأثر السيف وما عليه من دم.

ومن ذلك: أَنَّ النبي ﷺ أَمَرَ الْمُتَلَفِظَ أَنْ يَدْفَعَ اللَّفْظَةَ إِلَى وَاصِفِهَا،  
وَأَمَرَهُ أَنْ يَعْرِفَ جَفَاضَهَا وَوَعَانَهَا وَوِثَاقَهَا؛ فَجَعَلَ وَصْفَهُ لَهَا قربةً مُلْكَةً  
الْحَقِّ.

(١) أخرجه البخاري (٣١٨١)، ومسلم (١٧٥٢).



وَأَمَّا الْقَرَائِنُ الظَّاهِرَةُ: فَهِيَ مَا كَانَ مِنَ الْفَرَانِيِّ الَّتِي لَا تَكْفِي وَحْدَهَا لِلْحُكْمِ عَلَى أَحَدٍ بَحْثٌ، وَلَا يَجَسُرُ الْحَاكِمُ مَعَهَا عَلَى تَكْذِيبِ صَاحِبِهَا وَلَا تَصْدِيقِهِ، مَا لَمْ يَأْتِ بِقَرِينَةٍ يَتْلُوهَا أَوْ أَقْوَى مِنْهَا؛ كَعَدَمِ تَمَازُجِ قَمِيصِ يَوْسُفَ: قَرِينَةٌ عَلَى بَرَاءَةِ اللَّسَبِ مِنْهُ، وَكَشَقِّ قَمِيصِ يَوْسُفَ مِنْ وَرَائِهِ: قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّهَا تُرَاوِدُهُ لَا يُرَاوِدُهَا، وَقَدْ تَجَمَّعَ مَعَ ظَنِّيَّاتٍ أُخَرِ، كَمَا تَقَدَّمَ؛ فَتَكُونُ قَرِينَةٌ قَاطِعَةٌ.

وَأَمَّا الْقَرَائِنُ الْمُتَوَحُّمَةُ: فَهِيَ الْقَرَائِنُ الَّتِي لَا اعْتِبَارَ بِهَا، وَلَوْ انْتَصَمَ إِلَيْهَا بِتَلُّهَا، مَا لَمْ تُسْتَفْضَ، وَذَلِكَ كَوُجُودِ طَعَامٍ فِي بَيْتِ أَحَدٍ أَتَاهُمْ بِسَرِّهِ، وَهَذَا الطَّعَامُ يُوجَدُ فِي يَوْمٍ أَكْثَرَ النَّاسِ يَتَلُّهُ كَالْتَعَمُّ وَالْعَنْبِ، مَا لَمْ يَكُنْ فِي بَيْتِهِ أَوْ وَصْقٍ أَوْ حَاوِيَةٍ عَلَى وَصْفٍ وَلَوْ أَنْ يَخْتَصَّ بِالسَّرُوقِ؛ فَتِلْكَ قَرِينَةٌ أُخَرَى تَرْفَعُ التَّوَحُّمَ إِلَى الظَّنِّ.

وَمِنَ الْقَرَائِنِ: مَا لَا يُحْكِنُ وَصْفُهُ وَلَا تَعْيِيرُهُ؛ وَذَلِكَ مِمَّا يَبْدُو عَلَى وَجْهِ الْمُتَخَاصِمِينَ؛ مِنْ جَسَارَةٍ بِالْمُطَالَبَةِ، أَوْ ارْتِيَاكٍ، أَوْ جُرْأِيٍّ، أَوْ تَنَافُضٍ وَتَرَدُّدٍ؛ فِهَذَا مِمَّا لَا يَقْدِرُ الْقَاضِي عَلَى التَّعْيِيرِ عَنْهُ بِالْكِتَابَةِ، وَلَكِنَّهَا قَرَائِنٌ تَقْوِي ضَمِيرَهَا.

وَقَدْ تَجَمَّعَ قَرَائِنٌ مِنْ ذَلِكَ؛ ظَنِّيَّاتٌ مَعَ مُتَوَحُّمَاتٍ، تَقْوِي الْقَضَاءَ بِالْقَرِينَةِ، كَمَا فِي قَوْلِ سُلَيْمَانَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ لِلْعَرَاتَيْنِ اللَّتَانِ ادَّعَا الْوَلَدَ، فَحَكَّمَهُ بِهِ دَاوُدُ ﷺ لِلْكُتَيْبِيِّ، فَقَالَ سُلَيْمَانُ: «الْثُّوْنِي بِالسُّكْنِيِّ أَشْفَقُ بَيْنَهُمَا»، فَسَبَحَ الْكُتَيْبِيُّ بِذَلِكَ، فَقَالَتِ الصُّغْرَى: «لَا تَقْعَلْ بِرَحْمَتِكَ اللَّهُ، هُوَ ابْنُهَا»، فَقَضَى بِهِ لِلصُّغْرَى<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ لِلَّذِينَ ظَنُّوا يَدَهُمَا بَعْدُ الزُّبُرُ قَالَ نَجْعِدْ لَكَ رَأْسَكَ فَخَفَا مَا بَالُ الْإِنْسَانِ الَّذِي يَكْفُرُ لِبَيْعَتِهِ إِذْ رَأَى وَكَذِبُوا عَلَيْهِمْ﴾﴾  
[يوسف: ٥٠].

فيه جوازُ التظلم، وقد يُستحبُّ؛ بل ويجبُ إن تعلَّقَ بأمرٍ عظيمٍ يُصلُّ بدينِ الشخصِ ويحولُ بينَهُ وبينَ الحقِّ الذي يُوصلُهُ إلى الناسِ، ولم يَسقطْ حقُّ يوسفَ مع تقاضيه ومضيِّ سنواتٍ عليه.

وفي ذلك من حِكْمَةِ يوسفَ أَنَّهُ لم يَنْسِبِ القُدْرانَ عليه وظُلْمَهُ إلى زوجةِ العزيزِ؛ وإنَّما إلى النسوةِ، فقال: ﴿مَا بَالُ الْإِنْسَانِ﴾؛ لأنَّ ذِكْرَهُ لا مراءُؤَ الملِكِ يجعلُهُ فاعِلُهُ حميَّةَ جاهليَّةٍ فينتصِرُ لأهل بيته بالباطل ولو ظلمَ ونقضَ، فمراءُؤُ يوسفَ الوصولَ إلى الحقِّ ورفعَ الظُّلمَ، وليس مرأئهُ التشغبي، وهذا لا يقعُ إلَّا ممَّنْ أوتِيَ حُكْمًا وعِلْمًا؛ كما قال تعالى عن يوسفَ: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَكُنْتُمْ لَكُمَا وَجَدًا﴾ [يوسف: ١٢٢].

والظالمونَ ينتصرونَ لأنفسِهِم ولو كانتِ الحُجُجُ ضلُّهم؛ كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ بَايَعْتُمْ لَهُ بَرًا وَنَافَرًا الْأَوَّلَىٰ لِيُنْجِيَهُمْ مِنَ الْيَدِ﴾ [يوسف: ٢٥]، فهم رأوا حُجُجَ براءِ يوسفَ ومع ذلك سَجَّوهُ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا لَنَجْعَلُكَ عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَصِيصٌ عَلَيْكَ﴾﴾  
[يوسف: ٥٥].

طلَّبَ يوسفُ الولايةَ والوزارةَ بعلمَا رأى فسادَ البلادِ وإقبالها على شرٍّ أعظمَ ممَّا هي عليه، وفي هذا جوازُ طلبِ الولايةَ والإمارةَ إن كانتِ الحالُ كذلكِ الحالِ.

### طلب الإمارة والولاية:

والأصل: أن طلب الولاية مكروه، وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك؛ وذلك لأن طالبيها ينشوّف إليها، وعن قصد الولاية طمعاً في الجاؤ والمال، لم يتحقّق فيه قصد العدل؛ فيشكّ لا بد أن يظلم في قليل أو كثير، وتسلّب عون الله وتوفيقه له في ولايته ببقدر جزئيه عليها، وفي الصحيحين<sup>(١)</sup> من حديث عبد الرحمن بن سمرّة<sup>(٢)</sup> قال: قال لي النبي ﷺ: (يا عبد الرحمن بن سمرّة، لا تسأل الإمارة؛ فإنك إن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها، وإن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها)<sup>(٣)</sup>.

وكذلك: فإن النفوس تقبل وتنشوّف إليها، وتحرص عليها، وعاقبتها على طالبيها ندامة في آخرها، وإن وجد لذة في أولها، وفي البخاري، عن أبي هريرة<sup>(٤)</sup>، عن النبي ﷺ قال: (إنكم ستعرجون على الإمارة، وستكون ندامة يوم القيامة، فينغم المرصعة، ويثبث القاطنة)<sup>(٥)</sup>.

### وطلب الإمارة على حالتين:

الحالة الأولى: من طلبها وسألها لحظ نفسه فقط، فيريد منها جاهاً وشوذاً، فهذا الطلب منه مكروه، وقد يحرم، بحسب ما يفوته حظ نفسه من حظوظ الناس، وتوليته على ذلك ممن يملك حق التولية مكروه، وقد يحرم، بحسب ما سبق، ولم يكن النبي ﷺ يولي من حرص على الولاية وسألها؛ ففي الصحيحين<sup>(٦)</sup> من حديث أبي موسى<sup>(٧)</sup> قال: دخلت على النبي ﷺ أنا وزميلان من قومي، فقال أحدهما للآخرين: أمرنا يا رسول الله، وقال الآخر مثله، فقال: (إن لا تولي هذا من سأل، ولا

(١) أخرجه البخاري (٦٦٢٢)، ومسلم (١٦٥٢).

(٢) أخرجه البخاري (٧١٨٨).

مَنْ خَرَصَ عَلَيْهِ (١).

الحالة الثانية: مَنْ طَلَبَهَا وَسَأَلَهَا لِحَقِّ النَّاسِ، فَعَايَنَهُ نَفْعُ النَّاسِ وَجَلَبَ الْخَيْرَ إِلَيْهِمْ، وَدَفَعَ الشَّرَّ عَنْهُمْ؛ كَمَا فَعَلَ يَوْسُفُ، وَهَذَا الطَّلَبُ بِحَسَبِ أَحْوَالِ النَّاسِ وَزَمَانِهِمْ:

فَإِنْ كَانَ الزَّمَنُ زَمَنَ اسْتِقْرَارِ حَالِهِ وَيَقُومُ بِالْوِلَايَةِ وَالْعَدْلِ فِيهَا مَن تَوَلَّاهَا مِنْ سَائِرِ النَّاسِ، فَالْأَوَّلَى عَدَمُ طَلَبِهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُدْرِكُهُ مِنَ الْعُزْمِ أَكْثَرُ مِمَّا يُدْرِكُهُ مِنَ النُّعْمِ.

وَأِنْ كَانَ النَّاسُ فِي زَمَنِ شَرٍّ وَفَسَادٍ وَظُلْمٍ وَإِثَالٍ عَلَى هَلَاكِ كَمَا فِي مَصْرَ زَمَنَ يَوْسُفَ، فَقَدْ يَجِبُ عَلَى مَنْ عَلِمَ مِنْ تَقْوِيهِ إِنْقَادَ النَّاسِ، وَجَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَلَّا يُحْيِيَنَّ أَحَدٌ إِحْسَانَهُ، وَلَا يَمْلِكُ مِنْ أُمُورِ النُّجَاةِ مِثْلَهُ، وَيُفْقِدُوا كَثْرَةَ الشَّرِّ الْمُدْفُوعِ بِتَأْخُذِ طَلَبِ الْوِلَايَةِ، وَيُفْقِدُوا قَلْبَهُ يَخْشَى، وَدَفَعَ الشَّرَّ أَحَقَّ مِنْ جَلَبِ الْخَيْرِ لِلنَّاسِ؛ لِأَنَّ جَلَبَ الْخَيْرِ يُحْيِيَنَّ الْكَثِيرَ، وَدَفَعَ الشَّرَّ وَاصْلَاحَ الْفَسَادِ وَالظُّلْمِ لَا يُحْيِيَنَّ إِلَّا الْقَلِيلَ.

وَبَيْنَ هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ مَرَاتِبٌ وَدَرَجَاتٌ دَقِيقَةٌ، تَتَفَاوَتْ فِي مَقَاصِدِ النُّغْمِ مِنَ طَلَبِ الْوِلَايَةِ بَيْنَ حَقِّ النَّفْسِ وَحَقِّ النَّاسِ.

طَلَبُ الْوِلَايَةِ فِي بِلَدِ الْكُفْرِ:

لَمْ تَكُنْ مَصْرَ فِي زَمَنِ يَوْسُفَ بِلَدَ إِسْلَامٍ، وَقَدْ بَعَثَهُ اللَّهُ إِلَى قَوْمٍ مُشْرِكِينَ فَشَكُّوا فِي رَسُولِيهِ، وَلَمْ يُصَدِّقُوهُ فِي دَعْوَتِهِ حَتَّى مَاتَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ غَافِرٍ: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلِ الْآيَاتِ لَمَّا زَلَمَ فِي سُلُوكِهِ مَا جَاءَكُمْ بِهِ خَوَّافًا إِذَا هَلَكَ فَنَنْتَهِزُ عَنْ يَمِينِكَ اللَّهُ يَوْمَ يَقُولُ رَسُولًا كَذِبًا يَقُولُ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسَيِّئٌ مُرْتَابٌ﴾ [غافر: ٣٤].

(١) أخرجه البخاري (٧١٤٩)، ومسلم (١٧٣٣).

وإنما كلام السلف هو في إسلام عزيز مصر ومليكها، وقد اختلفت في إسلامه:

فقد صحَّ عن مجاهد: أنه أسلم<sup>(١)</sup>.

ودفع جماعة من العلماء وبين الثقلان عن بني إسرائيل: أنه لم يكن مسلماً.

وعلى أحسن أحوال مُلْكِهِ أنه كحال النجاشي، مسلم على قوم مشركين، كما في ظاهر الآية أن قومه مُشْرِكُونَ، وإذا كان كذلك، فإنه لم يُظهر إسلامه كحال النجاشي.

وقد أخذ بعض العلماء جواز تولي المسلم الولاية تحت حكم كافر لإقامة العدل ودفع الظلم، وإذا جاز من النجاشي وبين ملك مصر - إن صحَّ إسلامه - أن يحكم قوماً كافرين، ولا يُظهرون حكمهم فيهم بحكم الله الظاهر لهم الذي به تعرف الناس إسلامهم، فإن جوازاً لمن تولّى ولاية صُغْرَى تحت من باب أولى، فلو كان تحت النجاشي واليحكم إسلامه بثلة ولم يعلم أحدهما بالآخر، وتولى ليقوم بالفيض ويدفع الظلم، ويقل أن الملك النجاشي باقٍ على كفره، فإنه لا يصح أن يحكم بكفر من تحت النجاشي ويحكم بإسلام النجاشي نفسه، فإن صحَّ للنجاشي الإسلام وحاله ذلك، فإن صحته لمن دونه من باب أولى، بل إن الأمر بيد النجاشي أقوى من يد من دونه من أصحاب الولايات الصغرى.

وقد تولّى بعض الأئمة كصلاح الدين الأيوبي الوزارة في الدولة المملوكية، وتولى جماعة القضاء فحكموا بالعدل في زمن الدولة التتارية والعبيدية، ولم يحكم الأئمة بخلافهم لمجرد كونهم تحت ولاية مشرقة،

مع سعة الأقطار التي حكمتها تلك الدول، وتكون المدية التي تولوا فيها، وإنما هم مذكرون إلى عملهم وما قام بأنفسهم، والله يفصل بينهم بما يعملون فمن أنفسهم.

وقد كان النبي ﷺ يُسمي التجارتي الملك العادل الذي لا يظلم ولا يظلم عنه أحد، وذكر بعض الرواة أنه سمى الملك الصالح، وفي هذا دليل على أن من قام بالعدل على ما رآه الله حسب طاقته، فهو عادل وإن عجز عن إنشاء عمل إلى شريعة الله، فمواقفته لها في حكمها كافية في وصفه بالعدل وحالته تلك.

شروط من يؤلى على الولايات:

وفي قوله تعالى: ﴿إِنْ حَظُّكَ عَلَيْهِمْ ذَكَرَ اللَّهُ شَرْعِي الْوَلَايَةِ﴾

الأول: الأمانة؛ وهو قوله تعالى: ﴿حَظُّكَ﴾؛ أي: أمين.

الثاني: القوة؛ وهو قوله: ﴿عَلِيَّةٌ﴾؛ أي: عليم بالأمم خبير به، وليس المراد بذلك قوة البدن فحسب، بل القوة التي يتحصل بها معرفة الحق، سواء كانت عقلية، وهي العلم، أو بدنية، وهي قدرة البدن على التصرف.

وذكر الله لهذين الشرطين نظير قول ابنه حاجب مدين عن موسى: ﴿يَا أَيُّهَا الشَّيْخُ إِنَّكَ لَمْ تَكُنْ مِنَ الشَّيْخَةِ الْقَوِيَّةِ الْآيِيَّةِ﴾ [التقصي: ٢٦]، وقال جبريل الجبل سليمان: ﴿لَا عَلَيْكَ بِرَ قَوْلٍ لَدَ تَقْوَى بِنَ ثَلَاثَةِ نَوَافِلٍ عَلَيْكَ قَوْلُ رَبِّكَ﴾ [النمل: ٣٩]، وقد مدح الله جبريل لما جعله عليه من ذلك فقال تعالى: ﴿وَيَ لَوْ جَدَّ ذَا الْكُرْسِيِّ نَكْرًا ﴿٢١﴾ لَكُنَّ نَمَ لَيْسَ﴾ [التكوير: ٢٠ - ٢١].

فمن جمع الشرطين، كان أهلاً للولاية، فقوله: ﴿حَظُّكَ﴾؛ أي: أمين، وقوله: ﴿عَلِيَّةٌ﴾ عالم عارف بما وليت عليه، فقد يكون الرجل أميناً في نفسه، صادقاً في بيانه وقصده، ولكنه جاهل بما يتولاه، فيسئد

بجهله، ولا يتفحّ النّاسُ بأمانته، وقد يكونُ الرجلُ عالمًا عارفاً بما تولّاه صاحبُ خبره به، ولكنّه ضعيفُ الأمانة والدّهان، فيسرقُ ويخونُ ويأخذُ الرّشوةَ في عمله، فلم يطمعِ النّاسُ بعلوه وخبره.

ونجِبُ المُوازنةَ بينَ تحصيلِ القوةِ والأمانةِ في صاحبِ الولاية، وهذا لا بدّ منه من النظرِ إلى نوعِ الولاية:

فمن الولاياتِ ما نحتاجُ إلى تغليبِ الأمانةِ على القوةِ عندَ قَلْبِ الجميعِ بينَ كمالِ الائتِنانِ؛ كولايةِ المالِ؛ فلن يتفحّ بيتُ المالِ ووزاراتُ المالِ من خبيرٍ بالاقتصاد والحسابِ دقيقٍ به إنْ كانَ ضعيفُ الأمانةِ؛ فيسرقُ ويختلسُ ويؤثّرُ؛ فقد يقعَ منه من ضياعِ الأموالِ ما لو تولّى من هو أقلُّ منه خبيرةً لصلّحَ الحال.

ومن الولاياتِ: ما ينبغي تغليبُ القوةِ البشريّةِ والعقليّةِ على الأمانةِ إنْ لم يُمكنِ الجمعُ بينَ الائتِنانِ؛ وذلك في القتالِ وجهادِ العدوِّ؛ فإنّه يحتاجُ إلى الخبرةِ العسكريّةِ أكثرَ من الأمانةِ التي يُحتاجُ إليها في الأموالِ والأعراسِ أكثرَ.

وكثيراً ما يُلتفتُ اليومَ إلى العلَمِ والخبرة، ويُنظرُ في الشهاداتِ، وتُولى الولاياتُ لأجلِ ذلك، ويُعطى جانبُ الأمانةِ حتى أصبحَ في أكثرِ الدُولِ لا اعتبارَ به، ولا يُفرّقُ بينَ ما يجبُ أنْ تُغلبَ فيه الأمانةُ، وما يجبُ أنْ تُغلبَ فيه العلَمُ، وتغليبُ أحدِ الوصفَيْنِ لا يعني جوازَ انعدامِ الوصفِ الآخرِ، ولكنْ يُجلبُ ضَعْفُهُ وَقَلْبُهُ.

وإذا خرّجَ الحاكمُ في الولاية عن هَذَيْنِ الوصفَيْنِ، واختارَ من يهواه لمحبةٍ وقرباً وصداقةً، ضاعَ من أمرِ الأمّةِ هَيَئَةٌ ما فاتت من هَذَيْنِ الوصفَيْنِ؛ فقد روى البيهقيُّ؛ من حديثِ ابنِ عباسٍ مرفوعاً: (مَنْ اسْتَفْتَلَ عَمِيلاً مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ فِيهِمْ أَوَّلَى بِذَلِكَ مِنِّي وَأَقْلَمَ

يَكْتَابُ اللَّهُ وَسْوَءَ نَبِيٍّ، فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَجَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ<sup>(١)</sup>.

وقد روى إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، عن حمزة بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: فمن استعمل رجلاً لمؤثقة أو لقراءة، لا يستعمله إلا لذلك، فقد خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ<sup>(٢)</sup>.

ويكثرُ اختلالُ هاتين الوصفتين في الولايات في آخر الزمان عند ضياع الدنيا والآمان، وبأولئك تكثرُ الوثائق ويعظمُ الظلم، وقد قال عليه السلام: (إِذَا أَسْبَغَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ، فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ)؛ رواه البخاري<sup>(٣)</sup>. وغيرُ أهله هم الذين فقلوا الوصفتين، فوَلُوا وَتَوَلَّوْا بِالْهَوَى.

\*\*\*

**يُؤْتِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ غَيْرَ مَعْدُودٍ** (١١٨/١١) **قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ لَنَ أَفْضَلَهُ مَتَّعْنَاهُمُ عَلَى قَوْمٍ مَوْفِقًا﴾ إِنَّهُ لَكُنِّي بِهِ إِلَّا أَنْ يَحْكُمَ بِحُكْمِ ظَنِّهِ أَلَّا تَأْتِيَهُ تَرْفَعَهُ قَالَ اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ** (يوسف: ٦٦).

في هذه الآية: ضمانُ إخوة يوسف إحصارَ أخيه، وفي هذا: دليلٌ على أنه يصحُّ ضمانُ الحضور، وهي كقالة بئذٍ من عليه فئس، وهي صحيحة عند عامة العلماء، فمن ضمن حضور أحدٍ وثقله، وجب عليه ولزمه ذلك، وقد ذُهبَ الشافعي إلى شفعها بين جهة القياسي، وظاهرُ الكتابِ ثبوتهَا؛ كما في هذه الآية.

وأما الضمانُ للمال، فيأتي الكلامُ عليه في قوله: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾ يوسف: ١٧٢.

\*\*\*

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١١٨/١٠).

(٢) مسند الماروق: لابن كثير (٤٣٧/٢). (٣) أخرجه البخاري (٦١٩٦).



﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ جَهِزْنَاهُمْ مِنْهُمْ لَوْمَةً لِّجَلِّ الْفِتْنَةَ فِي رَأْيِ أَبِيهِ ثُمَّ إِنَّهُ مُخَذِّجُهَا الْيَوْمَ إِلَيْكُمْ لَكِرَّةٍ﴾﴾ [يوسف: ٢٧٠].

في هذه الآية: جواز استعمال الجيلة لدفع الضر وأخذ الحق بين واعدائه إلى صاحبه، فيوسف أخن باغيه منهم، ولم يقل أن يأخذ أحدهم منهم بيده، وإنما قل أن يأخذ بذلك الجيلة فأخذ.

وفي قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَهِزْنَاهُمْ إِلَيْكُمْ لَكِرَةً﴾ وصفت للجميع وهو يتصيد إخوانه، ويحتول أنه خاطبهم بالسرقة الحادثة وهو يريد سرقته القديمة له من أبيه بتحليل عليه؛ فأراد أن يعاملهم ببطل ذلك؛ فالجزاء من جنس العمل.

واستعمال الجيل إنما هو سلوك لطرفي خفية غير معتادة ولا يفكر لها إلا بدناءة؛ لأخذ الحق ودفع الظلم عند العجز عن ذلك بالطريق المعروفة، وسلوك تلك الطريق الخفية لا يلزم منه كونها محظورة بغيرها؛ وإنما التآخذ فيها أنها خفية لا يظن الخضم أنها مقصودة، ليتعامل معها على اعتقاد ظاهر يخالف الباطن.

وقد تكون الجيلة مباحة، وقد تكون محرمة؛ وذلك بحسب النظر إلى الغاية ونوع الوسيلة، فبالنظر إلى هاتين الجهتين تعرف مرتبة الجيلة بين الجليل والمحرمة، والوجوب والكراهة والاستحباب.

ولما كانت الجيلة أخذاً بغير الظاهر، كرهها كثير من السلف، ولم يكونوا يكتبون فيها ولا يعلمونها الناس؛ فليست جليلاً يتخذ أصلاً في التعامل وأخذ الحقوق، فمن جعله أصلاً في تعامله وخصوماته وقع في المنهى عنه بلا ريب.

وأسوأ الجيلة: التي تتخذ للوصول إلى ما حرم الله؛ كالتحليل على

أكل الحرام كما فعلت اليهود، وكنكاح التحليل والشفار وغير ذلك.  
 واستعمال يوسف: من الحيلة المشروعة، التي لا يرتكب فيها  
 وسيلةً محظورة ولا الوصول إلى غاية محرمة، بل هي من الوسائل  
 المباحة والغايات المشروعة، وقد جعل الله ذلك من الكيد الذي رُلِّق له  
 يوسف كما في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَكْدُكُمْ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ١٧٦].  
 ومن هذا قوله تعالى لا يوب: ﴿وَلَوْلَا إِيدُكَ مِنَّا لَأَمْسَكُوا يَدَهُ وَلَا تَهْتَفُ﴾  
 [ص: ١١].

ومن ذلك: ما جاء في «الصحيحين»: «والسُّنَنِ»: من حديث  
 أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ استقبل رجلاً على خير،  
 فجاءه بشعر جنيب، فقال له رسول الله ﷺ: (أَكُلْ ثَمَرِ خَيْرٍ فَهَذَا)،  
 فقال: لا والله بما رسول الله، إنا لناخذ الصاع من هذا بالصاعين،  
 والصاعين بالثلاثة، فقال رسول الله ﷺ: (لَا تَقُلْ، بِحِ الْجَنِّعِ بِالدَّرَاهِمِ،  
 ثُمَّ اتَّبِعِ بِالدَّرَاهِمِ جَنِّيباً)<sup>(١)</sup>.

فأراد النبي ﷺ مخرجاً للوصول إلى الحلال بوسيلة مباحة، والجبل  
 قد تكون خفية جداً، وقد يكون خفاؤها ليس شديداً كما في حديث  
 الشعر الجنيب هذا.

• • •

**﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَلَسْنَ مِنْكُمْ شِرْكًا﴾﴾**

**يوسف: ﴿يُوسُفُ﴾ [١٧٢].**

لما أعلن في الناس فقد ضَوَّاع الملك ولم يُعرف مكانه منهم،  
 جعل لمن يجدّه جائزة، وهي جبل البحر، وضميتها لواجبها.

(١) أخرجه البخاري (٢٢٠٩)، ومسلم (١٠٩٣).

### حُكْمُ الْحَجَّالَةِ:

وفي هذه الآية: دليل على مشروعية الحجَّالَةِ، والحجَّالَةُ: هي ما يحكَّأ به الإنسان على أمرٍ يفعلُهُ، وهي جائزة عند عائِة السلف وجماهير الفقهاء خلافاً للحنفية، وقد أقرَّ النبي ﷺ الصحابة على أخذهم الحجَّالَةَ على ما فعلُوا؛ كما في «الصحاحين»؛ من حديث أبي سعيد: أَنَّ رَفِطًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ انْطَلَقُوا فِي سَفَرَةٍ سَافَرَوْعًا، حَتَّى تَزَلُّوا بِحَيٍّ مِنْ أَهْيَاءِ الْعَرَبِ، فَاسْتَضَافُوهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمْ، فَلَدِيَ سَيِّدُ ذَلِكَ الْحَيِّ، فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ أَتَيْتُمْ هَؤُلَاءِ الرُّفُطَ الَّذِينَ قَدْ تَزَلُّوا بِكُمْ، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ، فَأَتَوْهُمْ، فَقَالُوا: يَا أَيُّهَا الرُّفُطُ، إِنَّ سَيِّدَنَا لَوَدَّ، فَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، كَهَلٍ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ شَيْءٌ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَعَمْ، وَاهُ إِلَيَّ لَرَايَ، وَلَكِنْ وَاهُ لَقَدْ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّقُوا، فَمَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعَلًا، فَصَالَحُوهُمْ عَلَى قَوْلِهِ مِنَ الْعَنَمِ، فَأَنْطَلَقَ فَجَعَلَ يُثْقَلُ وَيَقْرَأُ: ﴿الْحَسْبُ لِلَّهِ رَبِّ الْمَلَكِينَ﴾ (الأنعام: ٢)، حَتَّى لَكَأَنَّهَا تُثَقَّلُ مِنْ جِفَالٍ، فَأَنْطَلَقَ بِبَعْضِي مَا بِهِ قَلْبَةٌ، قَالَ: فَأَوْقَوْهُمْ جَعْلَهُمُ الَّذِي صَالَحُوهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّبِعُوا، فَقَالَ الَّذِي رَقِيَ: لَا تَفْعَلُوا حَتَّى تَأْتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَتَذْكُرَ لَهُ الَّذِي كَانَ، فَتَنْظُرَ مَا يَأْمُرُنَا، فَعَمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَذْكُرُوا لَهُ، فَقَالَ: (وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُلْيَةٌ؟) أَصَبْتُمْ، اتَّبِعُوا وَاضْرِبُوا إِلَيَّ مَتَّكُمْ بِسَهْمٍ<sup>(١)</sup>.

ولم يجوزها الحنفية بحجة الجهالة والعَرَبِ فيها؛ وذلك أَنَّ النتيجة مظنونة، ولا يشترط تعيين العامل فيها، وهذا لا يُقال به مع ثبوت الدليل، والشرعية تُراعى الحاجات في صور تَجَرُّبِهَا مع اشتراكها ببعض

(١) أخرجه البخاري (٥٧٤٩)، ومسلم (٢٢٠١).

وجوز العلة في المحرمات كما هو في العراق، والحنفية لا يجيزون العراق، كما لا يجيزون الجعالة.

ونقل الطحاوي وغيره حجة الحنفية: أن حديث جواز العراق هو في الهبة والهبة، وهذا لا يوافق ظاهر الحديث، ولا اصطلاح السلف.

والجعالة هي نوع من أنواع الإجارة، ولكن ثمة فروق بينهما: وذلك أن الإجارة عقد لازم لا يجوز فسخه، بخلاف الجعالة فليست عقدا لازما.

وكذلك فإنه في الجعالة لا يجوز اشتراط تعجيل الأجر قبل العمل الذي به يستحقه، بخلاف الإجارة فيجوز تقديم الأجر.

والجعالة فيها احتمال الغرر والجهالة في العمل، بخلاف الإجارة فلا بد أن يكون العمل فيها معلوما.

والمنفعة في الجعالة لا يستحقها المالك إلا بعد تمام العمل وإنجازيه، بخلاف الإجارة فيضيق المستأجر بجزء من العمل.

ولا يلزم في الجعالة حضور المتعاقدتين، بخلاف الإجارة فلا بد من معرفة أحدهما للأخر، أو معرفة من يقوم مقامهما، فمن أحضر شواخ المليك ليوسف، استحق جمل العير ولو لم يكن معروفا ليوسف ولا خولة يوسف بقيه.

وقوله تعالى ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ رَدِّهٖ إِلَىٰ يَدِ أَبِي رَبِيعٍ﴾ دليل على وجوب أن يكون الجفيل معلوما، فلا يصح أن يكون الجفيل مجهولا كما قيل: من جاء بكذا وكذا، فله شيء، لا يُسئو.

حكم الضمان:

قوله تعالى ﴿وَأَنَا بِهِ رَءِيفٌ﴾: الرعيم هو الضامن والكفيل؛ كقولهم

تعالى: ﴿سَلَّمْتُمْ لَهَا رَسُولَهُ بِمَا لَمْ تَحِبُّوا﴾ (الفتح: ٢١٠)، ومنه قوله ﷺ: (أَنَا زَعِيمٌ بِبَيْتٍ فِي رِزْقِي الْجَنَّةِ لِمَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ وَإِنْ كَانَ سُجْلًا، وَبَيْتٍ فِي وَسْطِ الْجَنَّةِ لِمَنْ تَرَكَ الْكُذِبَ وَإِنْ كَانَ مَلِاحًا، وَبَيْتٍ فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ لِمَنْ حَسَنَ خُلُقُهُ)<sup>(١)</sup>، زعيمٌ؛ يعني: كفيلاً، ومن ضمن الشيء يجب عليه الوفاء به، وتجوزُ مُلَاخِذَتُهُ عندَ تفريطه، وقد جاء عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (الرَّزِيمُ خَالِمٌ)، رواه أحمدٌ وأصحابُ السنن؛ من حديث أبي أمامة<sup>(٢)</sup>.

وإذا ضمن رجلٌ مالاً على أحدٍ، فلم يَفِ صاحبُ المالِ الأصلي بما عليه، فالعلماء يتفقون على أَنَّ الغريمَ الأصليَّ مُطَالَبٌ بكلِّ حالٍ، ولا يسلطُ الحقُّ منه بسجرو وجود الضامن، ولكنْ اختلف العلماء في صاحبِ الحقِّ: هل يكونُ مختيراً بالأخذ مَن شاء منهما من الأصليِّ والضامني؟ على قولين:

ذهب جمهورُ العلماء: إلى أَنَّهُ يأخذُ مَن شاء منهما حتى يستوفي حَقَّهُ؛ وهذا قولُ الأئمَّةِ الأربعة، خلافاً لما لك في قولٍ له متأخِّرٌ أَنَّهُ لا يأخذُ من الضامني حتى يعجزَ عن الأصليِّ؛ إما إيفاءً، أو إقلاصاً.

ويصحُّ ضمانُ الحضور، وهي كفالةٌ بَدَلُ مَنْ عَلَيْهِ ذَنْبٌ، وهي صحيحةٌ عندَ عائِةِ العلماء؛ فَمَنْ ضَمِنَ حُضُورَ أَحَدٍ وَكَفَلَهُ، رَجَبٌ عَلَيْهِ وَلَزِمَتْهُ ذَلِكَ، وقد ذهب الشافعيُّ: إلى سَعْوِهَا مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ، وظاهرُ الكتابِ ثبوتُهَا، وذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَنْ أُوْبِعَهُنَّ فَوَاقِمٌ حَتَّى تَأْتِيَنَّ مَنَاسِكَ اللَّهِ لَأَكْفِيَنَّ بِهِ إِذَا أَنْ لَكُمْ مِنْكُمْ لَقَا بِأَنَّهُنَّ تَوَلَّتْهُنَّ قَالَ اللَّهُ عَلَى مَا تَقُولُ قَوْلٌ﴾ (يوسف: ٢٦).

• • •

(١) أخرجه أبو داود (٤٨٠٠).

(٢) أخرجه أحمد (٢٦٧/٥)، وأبو داود (٣٥٦٥)، والترمذي (١٢٦٥)، وابن ماجه (٢٤٠٥).

﴿قَالَ تَعَالَى: «فَالْوَا تَأْمُرُ لَقَدْ عَلِمْتُمْ فَمَا جَعَلْنَا لِقَائِي فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ»﴾ (يوسف: ١٧٣).

في هذه الآية: دليل على أنَّ السَّرقَةَ من الفساد في الأرض؛ فقد وَصَفُوا ما أَلْهَمُوا به بأنه فساد في الأرض، ويجوزُ أن يُلْحَقَ الحاكمُ السَّرقَةَ المتكررة بالفساد في الأرض، فيَقْتُلُ السارقَ كثيرَ السَّرقَةِ عظيمَ الشرِّ تعزيراً، وذلك في زمن انتشارِ السَّرقَةِ وضيوعِها، وعند القدرة على أهلِها، والأمن من الفتن والفساد التابع لذلك.

ولا يجوزُ أن تُجَعَلَ السَّرقَةُ المجرَّدة الواحدة جرأة؛ فإن في ذلك إسقاطاً لحدِّ القطع، والجرأة حدُّ تعزيريٍّ واسع، والقطع حدُّ ضيق، ولا يختلف العلماء أنه إن تحققت السَّرقَةُ الأولى بشروطها أنه يجب فيها القطع، ولكن إن اقترنت بالسَّرقَةِ دهنه إلى قتلها والارتزاق منها، أو تكررت تكرراً فاحشاً واقتربت بحذوف ولو داخل البلد وليس في المتعاقبات، فلا حرج من إلحاقها بالفساد في الأرض.

وأما ما جاء عند أبي داود والنسائي: من حديث جابر، في قتل السارق في الخامسة؛ قال جابر بن عبد الله: جاء يسارق إلى النبي ﷺ، فقال: (أَقْلُوهُ)، فقالوا: يا رسول الله، إنَّما سَرَقَ، فقال: (أَقْلُوهُ)، قال: قُلِّطِ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الثَّانِيَةَ، فقال: (أَقْلُوهُ)، فقالوا: يا رسول الله، إنَّما سَرَقَ، فقال: (أَقْلُوهُ)، قال: قُلِّطِ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الثَّالِثَةَ، فقال: (أَقْلُوهُ)، فقالوا: يا رسول الله، إنَّما سَرَقَ، فقال: (أَقْلُوهُ)، ثُمَّ أَتَى بِهِ الرَّابِعَةَ، فقال: (أَقْلُوهُ)، فقالوا: يا رسول الله، إنَّما سَرَقَ، قال: (أَقْلُوهُ)، فَأَتَى بِهِ الْخَامِسَةَ، فقال: (أَقْلُوهُ)، قال جابر: فَأَسْطَلْنَا بِهِ لَقْلَقَةً، ثُمَّ اجْتَرَزْنَاهُ فَأَلْقَيْنَاهُ فِي بئرٍ، وَزَيْنَا عَلَيْهِ الْجِجَارَةَ<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود (٤٤١٠)، والنسائي (٤٩٧٨).

فهو حديث لم يُنقل به أحدٌ من الصحابة ولا التابعين، وقد أنكره النسائي<sup>(١)</sup>، وابن عبيد البر<sup>(٢)</sup>، وقد عدّه الشافعي منسوخاً<sup>(٣)</sup>، وحكى عنه معرفة الخلاف في ذلك ابن عبيد البر<sup>(٤)</sup>.

وقال النسائي: «لا يصح في الباب شيء»<sup>(٥)</sup>.

وقد جاء أن السارق يُقطع أربع مِراتٍ من أطرافه من حديث أبي هريرة<sup>(٦)</sup>، وعصمة بن مالك<sup>(٧)</sup>، ولا يصح، والثابت عن أبي بكر: قطع الرجل في الثانية<sup>(٨)</sup>، وأراد عمر قطع اليد في الثالثة، وخالفه فيه علي بن أبي طالب، فرجع إلى قوله علي<sup>(٩)</sup>، فعلى لا يرى القطع في الثالثة.

وصح عن ابن عباس قطع يد السارق من خلافه إذا سرق مرتين<sup>(١٠)</sup>، تُقطع يده اليمنى ويُرَجَل اليسرى.

• • •

❦ قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ يُوسُفُ مَا كَانَ يَلْتَمِذَ لِمَا فِي يَدَيْهِ﴾  
التوبة ﴿يوسف: ٢٦﴾.

كان يوسف يملك أن هذا أخوه، ولكنه لا يستطيع غضبه منهم بلا يئس منه، وفي هذا: أنه لا يجوز حُكْم الحاكم بجلوه، فضلاً عن حُكْمِهِ

- 
- (١) ابن النسائي (١٩٧٨).  
(٢) فتح الباري لابن حجر (٩٩/١٢).  
(٣) «الاستبصار» (١٩٥/٢١).  
(٤) «السنن الكبرى» للنسائي (٧١٢٩).  
(٥) أخرجه الدارقطني في «سننه» (١٨١/٣)، والبيهقي في «معركة السنن والأئمة» (١١٠/٦).  
(٦) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٤٨٣)، والدارقطني في «سننه» (١٣٧/٣).  
(٧) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٨٧٧٠).  
(٨) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٨٧٦٦).  
(٩) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٨٧٦٣).  
(١٠) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٨٧٦٣).

يوليو لحق نفسه، ولم يأخذ يوسف بيليو المجرى حتى يُقيم عليه بيعة وجيلة.

وقد نذمت الكلام مفضلًا على مسألة حُكم الحاكم بيليو عند قولهِ تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأَ إِنَّكَ الظَّالِمُ بِالْحَقِّ يَتَخَفَتُمْ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (النساء: ٥٨).

\*\*\*

﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأَ إِنَّكَ الظَّالِمُ بِالْحَقِّ يَتَخَفَتُمْ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (يوسف: ١٧).

تكلّم [خوة يوسف بالسوء في يوسف مع تقاضم العهد وتعلّبه، مع ما فعلوه به من تغيب، وما لحقه بعد ذلك من استعباد ومراوغة على فتنه، ثم سجنه وطول مكثه فيه، ومع ذلك كله لم يتصير يوسف لغيره منهم.

**انتصار الحاكم له ولتقيوه:**

وفي هذا: أنّه ينبغي لمن كان عمله هو ويقوم بأمر الله في الناس: أن يغيّب انتصاره لغيره؛ لأنّه إن كان الانتصار لغيره في كلّ ما فات من حقه، غاب معه العدل، والغائب هو قد باع نفسه له، فلا يُلحق بمن باع نفسه هو أن يتصير لها؛ فإنّها ليست له.

وهكذا ينبغي لأصحاب الولايات - وخاصة الكبرى - ألا يتصيروا لأنفسهم؛ لأنّ من اتّسع أمره في الناس وسلطانه، نال الناس منه ووقعوا فيه؛ لكثرة الجهال والظلمة، وربما تكلّم فيه بعض الناس بحق، فإن انتصر لغيره في كلّ مظهر من فعله وقوله، انتقل بالانتصار لغيره عن الانتصار لأنّيه، وعاش لغيره ولم يوصّل لأنّيه، وقد وقع التواء من الجهالة



وَالْمُتَأَقِبِينَ وَالْعُلَمَاءَ فِي النَّبِيِّ ﷺ وَهُمْ تَحْتَ سُلْطَانِهِ، فَلَمْ يَنْتَصِرْ لِنَفْسِهِ، كَمَا وَقَعَ فِيهِ جَمَاعَةٌ مِنْ جَهْلَةِ الْأَعْرَابِ، وَذُو الْكُونُصِيرَةِ، وَبَعْضُ الْمُتَأَقِبِينَ كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِيهِ وَغَيْرِهِ.

وَالْوَقُوعُ فِي الْحَاكِمِ وَجَزْئِهِ مِمَّنْ تَحْتَ سُلْطَانِهِ لَيْسَ عَلَى حَالِهِ وَاحِدًا؛ وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى حَالَتَيْنِ:

**الحالة الأولى:** إِنْ وَقَعَ أَحَدٌ فِي شَخْصِهِ مَجْرَعًا، فَاسَاءَ إِلَيْهِ أَمَانَةٌ أَوْ خَلْفَةٌ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَنْتَصِرَ الْحَاكِمُ وَالسُّلْطَانُ لِنَفْسِهِ؛ وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَغَابَلُوا؛ كَمَا كَانَ الْأَنْبِيَاءُ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُونَ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِصَارَ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ تَشْبِيحٌ دَائِرَةٌ؛ لَكثَرَةِ أَشْخَاصِ النَّاسِ وَافْتِرَادِ الْحَاكِمِ بِشَخْصِهِ.

**الحالة الثانية:** أَنْ يَكُونَ الْوَقُوعُ فِيهِ لَا إِلَافَةً؛ وَإِنَّمَا لِيَا يَذْهَبُوا إِلَيْهِ بَيْنَ بَيْنِ اللَّهِ وَحُكْمِهِ وَبَيَانِ شَرِيعِهِ؛ فَإِنَّ هَذَا يَتَحَوَّلُ مِنَ الْكَلَامِ فِي نَفْسِ الْحَاكِمِ إِلَى الْكَلَامِ فِي شَرِيعَتِهِ وَدِينِهِ وَعَدْلِهِ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُفَرِّقُ بَيْنَ مَنْ يَفْعُ فِي ذَاتِهِ وَمَنْ يَفْعُ فِي دِينِهِ، وَمَنْ يَفْعُ فِي ذَاتِهِ وَمَنْ يَفْعُ فِي دِينِهِ مِنْ يَفْعُ فِي ذَاتِهِ وَهُوَ يُرِيدُ دِينَهُ، وَفِي «الصَّحِيحِ»؛ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: قَالَ اللَّهُ، مَا أَتَقَرَّمُ لِنَفْسِي فِي شَيْءٍ يُؤَلِّقِي إِلَيْهِ كَلَمًا؛ حَتَّى لُتْنَهَكَ حُرْمَاتُ اللَّهِ، يَتَقَرَّمُ إِلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

فَلِأَنَّ كَانَ الَّذِي وَقَعَ فِي دِينِهِ وَشَرِيعَتِهِ وَعَدْلِهِ اللَّهُ الَّذِي يَقُومُ بِهِ فِي النَّاسِ - لَمْ يَجْهَرْ بِفُلْكَ فِي النَّاسِ، وَلَمْ يَذْعُ النَّاسَ إِلَى قَوْلِهِ -: فَيُتْرَكُ كَمَا تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ ذَا الْكُونُصِيرَةِ وَجَهْلَةَ الْأَعْرَابِ حِينَمَا قَالُوا ذَلِكَ أَمَانَةٌ.

وَإِنْ كَانَ وَقُوعُهُ فِي دِينِهِ وَشَرِيعَتِهِ وَعَدْلِهِ اللَّهُ الَّذِي يَقُومُ بِهِ فِي النَّاسِ - عَلَانِيَةً وَيَذْهَبُوا النَّاسَ إِلَى قَوْلِهِ -: فَذَاكَ يَبْغِي فِتْنَةً فِي بَيْنِ النَّاسِ وَإِعَادًا لَهُمْ عَنْ دِينِهِمْ؛ وَمِنْ هَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِبَعْضِ مَنْ وَقَعَ فِيهِ وَيُؤَذِّبُ

يُخَيِّ وَيُنَّةً وَشَرِيعَةً وَضَدَّ النَّاسِي عَنْ أَتْبَاعِهِ؛ كَمَا قَبَّلَ بِكَعْبٍ بِنِ الْأَشْرَفِ وَأَمَنَالِهِ.

\*\*\*

﴿قَالَ نَعَالِي: ﴿وَقَوْلًا عَلَيْهِمْ وَقَالَ يَتَأَسَّرَ عَلَى يُوسُفَ وَكَانَتْ حَيْكَلًا مِنْ الْحَزْنِ فَهُوَ كَلِيمٌ﴾﴾ (يوسف: ١٨٤).

يُكَيَّ يَعْقُوبُ وَهُوَ نَبِيٌّ عَلَى وَلِيِّهِ يُوْسُفُ، وَيَكِي النَّبِيُّ مُحَمَّدٌ ﷺ عَلَى وَلِيِّهِ إِبْرَاهِيمَ<sup>(١)</sup>، وَيَكِي عِنْدَ مَوْتِ إِحْدَى بَنَاتِهِ أَثْنَاءَ فَلْيُزِيهَا<sup>(٢)</sup>، وَالْحَدِيثَانِ فِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ.

وَيَكِي أَيْضًا ﷺ عِنْدَ وَقَاةِ حَفِيلِ بْنِ إِحْدَى بَنَاتِهِ؛ كَمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»<sup>(٣)</sup> مِنْ حَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ<sup>(٤)</sup>.

وَقَدْ زَارَ النَّبِيَّ ﷺ قَبْرَ أَثْوَى، فَكَيَّ وَأَكَيَّ مَنْ حَوْلَهُ؛ كَمَا فِي مُسْلِمٍ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(٥)</sup>.

وَفِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ، وَعَدَمِ الْحَرَجِ فِيمَا يَنْبَغِي النَّفْسَ مِنَ الْحَزْنِ.

وَأَيْضًا طَالَ حَزْنُ يَعْقُوبَ وَلَمْ يَطْلُنْ حَزْنُ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّ يُوْسُفَ هَاطَبٌ يُرْجَى فِي الدُّنْيَا، وَإِبْرَاهِيمَ مَيِّتٌ لَا يُرْجَى فِيهَا.

وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي أَنَّ الْمَيِّتَ يُعَلَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، مِنْهَا حَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»<sup>(٦)</sup>، فَلِلَّكِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا كَانَتْ تَفْعَلُهُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٠٣)، وَمُسْلِمٌ (٢٣١٥).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٢٨٥).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٢٨٤)، وَمُسْلِمٌ (٩٢٣).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩٧٦).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٢٨٦)، وَمُسْلِمٌ (٩٢٨).

العرب في الجاهلية من الوصية بالنجاء والحزن عليه، والظلم وشق الجيوب، واستجار الناصات.

والمقصود من نجاء النبي ﷺ وغيره من الأنبياء: هو ما نُكَلِّب النفس عليه من رحمة وشفقة وألم الفقد، ولما قال ﷺ: لَمَّا بَكَى ابْنُ بَنِي رَسُولَهُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: (فَلْيَوِّ رَحْمَةً جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ، وَلَمَّا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحْمَاءُ)<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

﴿قَالَ نَعَالَى: ﴿أَذْعَبُوا بِقَبِيضٍ هَكَذَا فَكَفَرُوا عَنْ وَجْهِ أَبِي يُونُسَ وَأَتَوْهُ بِأَفْوِجَكُمُ الْجَمُوعِ﴾﴾ (يوسف: ٩٣).

أمر يوسف إخوته بالرجوع إلى أبيه، ووضع القميص على وجهه والإتيان به، وظاهر الأمر: أن الأصل أن يفتب يوسف إلى أبيه لحقه عليه ولظول غيابيه عنه، ولكن لما كان يوسف على ولايته عامة تُصِلُ بأسباب بلد كامل بعماله ودماء أهله وأعراضهم وأموالهم، كان بقاءه أولى من ذهابه؛ فإن ذهابه مصلحة خاصة نتحقق بغيره، وبقاءه مصلحة عامة لا تقوم غالباً إلا به، ثم إن في ذهابه غياباً عن الناس واحتجاب عنهم، وقد قال ﷺ: (مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ ﷻ شَيْئًا مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ، لَحَاقَتْ بِهِ دُونَ حَاجَتِهِمْ وَخَلَّتْهُمْ وَفَقَرَتْهُمْ، احْتَجَبَ اللَّهُ عَنْهُ دُونَ حَاجَتِهِمْ وَخَلَّتْهُمْ وَفَقَرَتْهُمْ) رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا: أن حق الرعي على الحاجم أولى من حق والدني عليه، وأن احتجابه عن مصالحهم أعظم من احتجابه عن والدني؛ لظاهر تقديم

(١) أخرجه البخاري (١٢٨٤)، ومسلم (٩٣٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٩٤٨).

بقاؤ يوسف في بطنِ الخُرابِ إلى الدُّنْيَا؛ فقد جاء في إضاعة أمرِ  
الرحمٰنِ مِنَ الثَّغْوِ الكُبْرَى والاثمِ العظيمِ قولُهُ ﷺ فيما رواه مسلم: (اللَّهُمَّ،  
مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أَتَمِّي شَيْئًا فَتَلَّى عَلَيْهِمْ، فَاشْفَقَ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ  
أَتَمِّي شَيْئًا فَزَلَّ بِهَمْ، فَزَلَّ بِهَمْ) (١).

وفي «الصحيحين» من حديثِ ثُمُالِ بْنِ يَسَارٍ: قال: قال  
رسولُ اللَّهِ ﷺ: (مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْجِيهِ اللَّهُ رَجِيَّةً، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ  
عَاشٍ بِرَجِيئِهِ، إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ) (٢).

وفي روايةٍ لمسلم: قال ﷺ: (مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ لَا  
يَجْهَدُ لَهُمْ وَيَنْصَحُ، إِلَّا كَأَنَّهُ يَدْخُلُ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ) (٣).

• • •

﴿وَلَوْ كُنَّا نَسْتَلِمْ وَأَلْفَيْهِ الْكَافِرِينَ﴾ (يوسف: ١٠١).

لَمَّا اكْتَمَلَ يُوسُفُ أَمْرَهُ، وَانْتَهَى مَا رَأَى مِنْ مَقْدُورِهِ فِي إِقَامَةِ أَمْرِ اللَّهِ  
وَامْتِنَالِهِ فِي إِبْلَاحِ هَيْبَتِهِ، سَأَلَ اللَّهَ الْجَنَّةَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَاللُّخَافِ  
بِالصَّالِحِينَ.

سؤالُ اللَّهِ حُسْنَ الْجَنَّةِ، وَحُكْمُ تَمَيُّيِ الْمَوْتِ:

وفي هذا: أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا بَلَغَ مَرْتَبَةً يَرَى فِيهَا أَقْصَى مَا يُدْرِكُهُ مِنَ  
الْكَمَالِ، أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ الْجَنَّةَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَاللُّخَافِ بِالصَّالِحِينَ، لِأَنَّ  
سُئْلَهُ اللَّهُ الْعَالِيَةَ فِي النَّاسِ تَجَرَّتْ أَنَّ أَقْصَرَ مَرَاحِلِ الْإِنْسَانِ مَرَحَلَةَ كَمَالِهِ،  
وَهِيَ حِمَامُيِ الْهَرَمِ لَيْسَ بِعَقْبَتِهَا إِلَّا الْمَوْتُ عَلَيْهِ أَوْ الْإِنْتِحَارُ وَرَاءَهُ، وَمَنْ

(١) أخرجه مسلم (١٨٢٨).

(٢) أخرجه البخاري (٧١٥١)، ومسلم (١٤٢٧).

(٣) أخرجه مسلم (١٤٢٧).

نَظَرَ فِي سَبْرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ وَالْأَنْبِيَاءِ الصَّالِحِينَ، وَجَدَ أَنَّ مَرَحِلَةَ الْبَلَاءِ وَالشُّدَّةِ أَطْوَلُ مِنْ مَرَحِلَةِ التَّصَكُّبِ، وَبَيْنَ ذَلِكَ حَالُ يَوْسُفَ؛ فَقَدْ ذَكَرَ كَمَالَ نِعَمِ اللَّهِ عَلَيْهِ الدُّنْيَوِيَّةَ وَالْآخِرِيَّةَ قَبْلَ سَوَالِ اللَّهِ لِلْحَقِّ بِالصَّالِحِينَ، فَقَالَ: ﴿وَبَقِيَ قَدْ مَاتَ بَيْنِي مِنَ الْمَلِكِ وَعَلَيْكَ مِنْ قَارِيَةِ الْخَلْقِ كَلِمَاتُ الْكُتُبِ وَالْأَنْبِيَاءِ أَمَّا وَلِيُّكَ فِي الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَنْبِيَاءِ قَوْلِي مُسْلِمًا وَالْحَقُّ وَالْحَقُّ وَالْحَقُّ﴾.

وقد صحَّ عن قتادة قوله: «لَمَّا جَمَعَ اللَّهُ شُئْلَهُ وَأَقْرَبَهُ وَهُوَ يَوْمُهُ قَتْلُ يَوْسُفَ فِي سَبْرِ نِعَمٍ مِنَ الدُّنْيَا وَمُلْكِهِا وَغَضَارَتِهَا، اشْتَقَّى إِلَى الصَّالِحِينَ قِيلَهُ»<sup>(١)</sup>.

وقد حملَ بعضُ السلفِ هذه الآيةَ في قولِ يوسُفَ: ﴿وَلَقَدْ مَسْلَمًا وَالْحَقُّ وَالْحَقُّ﴾ على تَمَنِّي الموتِ، وقد روى الشَّيْخُ، عن ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «هَذَا أَوَّلُ نَبِيٍّ سَأَلَ اللَّهَ الْمَوْتَ»<sup>(٢)</sup>.

وَنَحْوُهُ قَالَ قَتَادَةُ<sup>(٣)</sup>.

وَمِنْ هَذَا دَعَاءُ عَمَرَ؛ كَمَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ؛ أَنَّ عَمَرَ لَمَّا أَفَاضَ مِنْ بَيْتِ أَنْحَا بِالْأَنْطَاحِ، ثُمَّ كَوَّمَ كَمُومَةً بِطَلْحَاءَ، ثُمَّ طَرَحَ عَلَيْهَا رِدَاعَهُ وَاسْتَلْقَى، ثُمَّ مَدَّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ، عَجَزْتُ بَيْنِي، وَهَضَعْتُ قُوَّتِي، وَانْتَشَرْتُ رَجِيئِي، فَاقْبِضْني إِلَيْكَ عَجَزَ مُضْطَرِعٌ وَلَا مُقَرَّبٌ<sup>(٤)</sup>.

وقد جاء النهي في الشُّدَّةِ عَنْ تَمَنِّي الموتِ مَقِيَّتًا بِنزولِ الطُّرُقِ وَطَلْبًا لِلْفِرَارِ مِنَ الْبَاسِ، وَالْوَاجِبُ فِي ذَلِكَ: الثَّبَاتُ وَالصَّبْرُ وَاحْتِسَابُ الْأَجْرِ،

(١) تفسير الطبري (١٣/٣٦٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/٢٢٠٤).

(٢) تفسير الطبري (١٣/٣٦٥)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/٢٢٠٤).

(٣) تفسير الطبري (١٣/٣٦٦).

(٤) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢/٨٧٤).

وسؤال الله الموت عند نزول كل نفس: إساءة خلق بالله، ففي «الصححين» قال ﷺ: (لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ إِضْرَ نَزْلِهِ يَوْمَ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مَمْتَنًا، فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ أَخْبِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَلَّنِي إِذَا كَانَتْ الْمَوْتَ خَيْرًا لِي)<sup>(١)</sup>.

وأما ما جاء عن مريم من قولها: ﴿يَكَلِّمُنِي رَبُّ فَكَيْ هَذَا وَكَلَّمَكَ رَبِّي تَمَتُّتُكَ﴾ (سرم: ٢٣)، فذلك أنها تَمَتَّتِ الموت قبل نزول ما بها؛ لأنَّ البلاء سَيِّئُهُ فَلَا تَسْتَطِيعُ دَفْعَهُ بِحُجُوعِ عَقْلِيَّتِهِ، أما وقد نَزَلَ فلم تَسْأَلِ الله الموت فرارًا وإنما تَمَتَّتْ وأَخَذَتْ بالأسباب.

وإذا نَزَلَ بعيد فتة في يومه، ولم يَغْلُظْ على الثبات فيها، ولا القيام بواجب الله عليه عندَها، وَيَخْشَى أَنْ تُدْرِكَهُ، فلا حَرَجَ عليه من سؤال الله الوفاة على الإسلام، ومن ذلك سؤال الشَّحْرَةِ مِنَ الله الموت على الإسلام لما خافوا من فِرْعَوْنَ وَتَهْدِيدِهِ؛ قال تعالى: ﴿وَرَجَا لِقَائِهِ عَلَيْنَا مَبِيتًا وَتَوَكَّلْ مُتَّبِعِينَ﴾ (الأعراف: ١٢٦).

ومن ذلك: ما جاء في حديث ابن عباس ومعاذ: «وَإِذَا أُرِدْتُ بِعِبَادِكَ فَتَةً، فَأَقْبِضْنِي إِلَيْكَ خَيْرَ مَقْتُونَةٍ» رواه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

وطول العمر ليس محمودًا إلا إِنْ اقْتَرَنَ بِحُسْنِ الْعَمَلِ، وطول العمر مع حُسْنِ الْعَمَلِ خَيْرٌ مِنْ فَصِيحِهِ مع عَمَلٍ حَسَنٍ مُسَاوٍ لَهُ، ويومٌ في الدُّنْيَا يُخْتَمُ لِلْإِنْسَانِ بِهِ عَلَى طَاعَةٍ خَيْرٌ لَهُ مِنَ التَّعْمِيرِ فِي الدُّنْيَا عَلَى كُفْرٍ وَضَلَالَةٍ، وقد رَوَى أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَجُلَانِ مِنْ بَنِي - خَثْإٍ مِنْ قُضَاعَةَ - أَسْلَمَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَاسْتَلْهِدَا أَخْلَعَمَا، وَأَخْرَجَا الْآخَرَ سَفَةً، قَالَ ظَلَمْتُ بَنِي خَثْإٍ اللهُ:

(١) أخرجه البخاري (٢٣٥١)، ومسلم (٢٦٨٠).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٢٣٢) و(٢٢٣٤).

فَأَرَيْتُ النِّجَّةَ، فَرَأَيْتُ الْمُؤَخَّرَ مِنْهُمَا أَذِيعَ قَبْلَ الشَّهِيدِ، فَتَعَجَّبْتُ لِذَلِكَ،  
فَأَضْبَحْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، أَوْ ذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الَّذِينَ قَدْ صَامَ بَغْلَةً وَمَضَانًا، وَصَلَّى سِتَّةَ آلَافٍ رَكْعَةً، أَوْ  
مِثْلًا وَمِثْلًا رَكْعَةً صَلَاةَ السَّنَةِ)<sup>(١)</sup>.

وقد رَوَى أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: (خَيْرُكُمْ مَنْ طَالَ  
عُمْرُهُ، وَحَسَنَ عَمَلُهُ)<sup>(٢)</sup>.

وسؤال الله تحسُّنَ الختام، وطلبُ الشهادة؛ ليس من تَمَنَّى الموتَ  
المنهي عنه؛ بل هو من الأمور المحمودَةِ.



(١) أخرجه أحمد (٢/٣٣٣).

(٢) أخرجه أحمد (١/١٨٨)، والتِّرْمِذِيُّ (٢٣٢٩).

## فهرست کتب و مؤلفان و عناوین کتب

حرف الایه	رقم الایه	الصفحة
<b>الف</b>		
﴿بِإِذْنِ الْوَيْلِ﴾	[۱]	۱۰۷۸
﴿بِإِذْنِ الْوَيْلِ﴾	[۲]	۱۰۸۵
﴿بِإِذْنِ الْوَيْلِ﴾	[۳]	۱۰۹۲
﴿بِإِذْنِ الْوَيْلِ﴾	[۴]	۱۱۰۵
﴿بِإِذْنِ الْوَيْلِ﴾	[۵]	۱۱۱۶
﴿بِإِذْنِ الْوَيْلِ﴾	[۶]	۱۱۲۳
﴿بِإِذْنِ الْوَيْلِ﴾	[۸]	۱۱۴۶
﴿بِإِذْنِ الْوَيْلِ﴾	[۱۲]	۱۱۴۹
﴿بِإِذْنِ الْوَيْلِ﴾	[۳۱]	۱۱۵۵
﴿بِإِذْنِ الْوَيْلِ﴾	[۳۴ - ۳۳]	۱۱۵۸
﴿بِإِذْنِ الْوَيْلِ﴾	[۳۵]	۱۱۷۵
﴿بِإِذْنِ الْوَيْلِ﴾	[۳۸]	۱۱۷۷
﴿بِإِذْنِ الْوَيْلِ﴾	[۳۹]	۱۱۸۲
﴿بِإِذْنِ الْوَيْلِ﴾	[۴۲]	۱۱۸۷
﴿بِإِذْنِ الْوَيْلِ﴾	[۴۵]	۱۱۸۹
﴿بِإِذْنِ الْوَيْلِ﴾	[۵۸]	۱۱۹۵
﴿بِإِذْنِ الْوَيْلِ﴾	[۶۴]	۱۱۹۶
﴿بِإِذْنِ الْوَيْلِ﴾	[۸۸ - ۸۷]	۱۱۹۷
﴿بِإِذْنِ الْوَيْلِ﴾	[۸۹]	۱۲۰۰





طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿قَالَ لِيُذِيقَهُ الْوِطْرَ الْغَلِيظَ ۖ قَالَ إِنَّهُ مِنَ الْمَكِينِ﴾	[١٤ - ١٥]	١٢٨٦
﴿وَقَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأَىٰ أَفْكًا لَّهُ الْقِسْطَ لَمَّا دَخَلُوا مِنْ قُدْرٍ...﴾	[٢٢]	١٢٨٨
﴿يَعْنِي عَذَابَ لَّذَّةِ الْحَيَاةِ إِنَّهُمْ يَبْرُدُ تَرْوِيحُكُمْ تَرْوِيحًا...﴾	[٢٦]	١٢٩٦
﴿وَبِهِ فَتَلَوْنَا كُتُبًا كَالْوَاقِعَةِ عَلَيَا عَذَابًا وَأَلَّا نَرَىٰ فِيهَا...﴾	[٢٨]	١٢٩٦
﴿فَلَمَّا أَمَرَ ثَوِيَّ الْبَيْتِ فَأَتَيْنَا فِي أَصْوَابِنَا فَتَحْنَا بِهَا...﴾	[٢٩]	١٢٩٧
﴿يَعْنِي عَذَابَ لَّذَّةِ الْحَيَاةِ مِنْ كُلِّ شَجَرٍ فَخَصْنَا لَهُمْ...﴾	[٣١]	١٢٩٨
﴿وَلَمَّا نَزَلَ مِنْ رَبِّهِ أَلَّهُ إِلَى الْقَرْعِ لِيَكُونَ وَالْكَافِرِينَ مِنَ الْإِنسَانِ...﴾	[٣٢]	١٣٠٨
﴿وَأَنصَبُوا عَلَيْكُمْ قَوْلًا وَعَلَيْكُمْ أَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾	[٥٥]	١٣٠٩
﴿فَتَلَوْنَا بِهَا لَوْنًا لَّعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ فَتَلَوْنَا قُلُوبًا لَّعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ...﴾	[٧٣]	١٣١٥
﴿وَلَوْ لَمْ يَأْتِ الْفَرَقُ أَتَيْنَا الْقُرْآنَ الْقَدِيمَ مَا تَعْلَمُونَ...﴾	[٨٠ - ٨٤]	١٣١٦
﴿وَلَوْ لَمْ يَأْتِ الْقُرْآنَ الْقَدِيمَ لَكُنَّا لَكُنَّا لَكُنَّا...﴾	[٨٥ - ٨٦]	١٣٢٦
﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا سُبْحَانَ﴾	[١٢٠]	١٣٢٢
﴿وَتَعْلَمُهُمْ قُلُوبُهُمْ عَذَابًا لَّعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾	[١٦٠]	١٣٢٦
﴿فَمَنْ أَلَمَ يَلْعَلَكُمْ مِنْ قَبْرِكُمْ وَكَلَّمَ وَكَلَّمَ بِهِ تَعْلَمُونَ...﴾	[١٨٩]	١٣٤٠
﴿فَمَنْ أَلَمَ يَلْعَلَكُمْ مِنْ قَبْرِكُمْ وَكَلَّمَ وَكَلَّمَ بِهِ تَعْلَمُونَ...﴾	[١٩٩]	١٣٤٠
﴿وَبِهِ فَتَلَوْنَا كُتُبًا كَالْوَاقِعَةِ عَلَيَا عَذَابًا...﴾	[٢٠٠]	١٣٤٦
﴿وَبِهِ فَتَلَوْنَا كُتُبًا كَالْوَاقِعَةِ عَلَيَا عَذَابًا...﴾	[٢٠٤]	١٣٤٦
﴿وَبِهِ فَتَلَوْنَا كُتُبًا كَالْوَاقِعَةِ عَلَيَا عَذَابًا...﴾	[٢٠٥]	١٣٦٢
﴿قَالَ لِيُذِيقَهُ الْوِطْرَ الْغَلِيظَ ۖ قَالَ إِنَّهُ مِنَ الْمَكِينِ﴾		
﴿يَعْنِي عَذَابَ لَّذَّةِ الْحَيَاةِ مِنْ كُلِّ شَجَرٍ فَخَصْنَا لَهُمْ...﴾	[١]	١٣٦٥
﴿وَلَوْ لَمْ يَأْتِ الْقُرْآنَ الْقَدِيمَ لَكُنَّا لَكُنَّا لَكُنَّا...﴾	[٥ - ٦]	١٣٧٦
﴿وَبِهِ فَتَلَوْنَا كُتُبًا كَالْوَاقِعَةِ عَلَيَا عَذَابًا...﴾	[١١]	١٣٧٧
﴿وَبِهِ فَتَلَوْنَا كُتُبًا كَالْوَاقِعَةِ عَلَيَا عَذَابًا...﴾	[١٢]	١٣٧٨
﴿وَبِهِ فَتَلَوْنَا كُتُبًا كَالْوَاقِعَةِ عَلَيَا عَذَابًا...﴾	[١٥ - ١٦]	١٣٨٢
﴿وَبِهِ فَتَلَوْنَا كُتُبًا كَالْوَاقِعَةِ عَلَيَا عَذَابًا...﴾	[٢٤ - ٢٥]	١٣٨٩

جوف الآية	رقم الآية	المعنى
١٣٩٠	[٣٤]	﴿وَمَا لَهُمْ آلٌ يَدْعُونَ اللَّهَ وَهُمْ يَدْعُونَ فِي السُّجُودِ الْحَزَنُ...﴾
١٣٩٠	[٣٥]	﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْكَلْبِ إِلَّا مُنْحَنًا وَمَقْبُورًا...﴾
١٣٩٥	[٣٨]	﴿وَلَا يُلَاحِظُونَ صَفَاتِهِ إِذْ يَتَّبِعُهُمَا يَتَزَكَّرُ لَهُمْ مَا لَمْ يَلْقَ...﴾
١٣٩٨	[٣٩]	﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ إِنَّهَا لَشَرٌّ مِمَّا يَمْكُونُ بِحِلْمِ اللَّهِ...﴾
١٣٩٨	[٤١]	﴿وَالَّذِينَ لَا يُحِبُّونَ فِي قُلُوبِهِمْ مَا لِلَّهِ وَرُوَّاهُ...﴾
١٤١٤	[٤٤ - ٤٣]	﴿وَلَا يُرِيدُ اللَّهُ فِي تَكْوِينِهِ كَيْفًا...﴾
١٤١٧	[٤٥]	﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا يَتْلُوا آيَاتِ اللَّهِ ذِكْرًا وَتِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ يَتْلُوها وَتَتْلُوها...﴾
١٤١٨	[٤٦]	﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا يَتْلُوا آيَاتِ اللَّهِ ذِكْرًا وَتِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ يَتْلُوها وَتَتْلُوها...﴾
١٤٢٠	[٥٨ - ٥٦]	﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ...﴾
١٤٢٢	[٦٠]	﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ...﴾
١٤٢٩	[٦١]	﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ...﴾
١٤٣٦	[٦٦ - ٦٥]	﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ...﴾
١٤٤١	[٦٨ - ٦٧]	﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ...﴾
١٤٤٦	[٦٩]	﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ...﴾
١٤٤٧	[٧٢]	﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ...﴾
١٤٥١	[٧٥]	﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ...﴾

### تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ

١٤٥٧	[١ - ١]	﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ...﴾
١٤٦٧	[٥]	﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ...﴾
١٤٦٩	[٦]	﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ...﴾
١٤٧٣	[٨ - ٧]	﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ...﴾
١٤٧٥	[١٢]	﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ...﴾
١٤٨٠	[١٥ - ١٤]	﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ...﴾
١٤٨٧	[١٧]	﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ...﴾
١٤٨٩	[١٩]	﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ...﴾
١٤٩١	[٢٨]	﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ...﴾

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۚ فِيهَا تَحْكِيمٌ ۖ وَذِكْرٌ لِّمَن يَذَّكَّرُ ۚ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۖ﴾	[٢٩]	١٥٠٠
﴿وَاللَّهُ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۚ وَذِكْرٌ لِّمَن يَذَّكَّرُ ۚ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۖ﴾	[٣٤]	١٥١٠
﴿وَاللَّهُ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۚ وَذِكْرٌ لِّمَن يَذَّكَّرُ ۚ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۖ﴾	[٣٦]	١٥١٣
﴿وَاللَّهُ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۚ وَذِكْرٌ لِّمَن يَذَّكَّرُ ۚ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۖ﴾	[٣٨]	١٥١٤
﴿وَاللَّهُ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۚ وَذِكْرٌ لِّمَن يَذَّكَّرُ ۚ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۖ﴾	[٤٧]	١٥١٥
﴿وَاللَّهُ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۚ وَذِكْرٌ لِّمَن يَذَّكَّرُ ۚ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۖ﴾	[٥٣]	١٥١٩
﴿وَاللَّهُ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۚ وَذِكْرٌ لِّمَن يَذَّكَّرُ ۚ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۖ﴾	[٦٠]	١٥٢١
﴿وَاللَّهُ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۚ وَذِكْرٌ لِّمَن يَذَّكَّرُ ۚ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۖ﴾	[٧٣]	١٥٤٣
﴿وَاللَّهُ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۚ وَذِكْرٌ لِّمَن يَذَّكَّرُ ۚ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۖ﴾	[٨٣]	١٥٤٥
﴿وَاللَّهُ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۚ وَذِكْرٌ لِّمَن يَذَّكَّرُ ۚ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۖ﴾	[٨٤]	١٥٤٦
﴿وَاللَّهُ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۚ وَذِكْرٌ لِّمَن يَذَّكَّرُ ۚ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۖ﴾	[٩١-٩٣]	١٥٤٨
﴿وَاللَّهُ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۚ وَذِكْرٌ لِّمَن يَذَّكَّرُ ۚ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۖ﴾	[١٠٣]	١٥٥٢
﴿وَاللَّهُ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۚ وَذِكْرٌ لِّمَن يَذَّكَّرُ ۚ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۖ﴾	[١٠٧-١٠٨]	١٥٦٦
﴿وَاللَّهُ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۚ وَذِكْرٌ لِّمَن يَذَّكَّرُ ۚ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۖ﴾	[١١٣]	١٥٨٠
﴿وَاللَّهُ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۚ وَذِكْرٌ لِّمَن يَذَّكَّرُ ۚ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۖ﴾	[١٢٢]	١٥٨١
﴿وَاللَّهُ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۚ وَذِكْرٌ لِّمَن يَذَّكَّرُ ۚ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۖ﴾	[١٢٣]	١٥٨٤

### سورة النجم

﴿مِنَ النُّجُومِ ۚ كُلُّ نَفْسٍ رَّجِعَ إِلَى اللَّهِ ۚ فَأُولَئِكَ الْمَوَاقِعُ ۚ﴾	[٥]	١٥٨٦
﴿مِنَ النُّجُومِ ۚ كُلُّ نَفْسٍ رَّجِعَ إِلَى اللَّهِ ۚ فَأُولَئِكَ الْمَوَاقِعُ ۚ﴾	[١٠]	١٥٨٧
﴿مِنَ النُّجُومِ ۚ كُلُّ نَفْسٍ رَّجِعَ إِلَى اللَّهِ ۚ فَأُولَئِكَ الْمَوَاقِعُ ۚ﴾	[٢٢]	١٥٩١
﴿مِنَ النُّجُومِ ۚ كُلُّ نَفْسٍ رَّجِعَ إِلَى اللَّهِ ۚ فَأُولَئِكَ الْمَوَاقِعُ ۚ﴾	[٨٧]	١٥٩٤
﴿مِنَ النُّجُومِ ۚ كُلُّ نَفْسٍ رَّجِعَ إِلَى اللَّهِ ۚ فَأُولَئِكَ الْمَوَاقِعُ ۚ﴾	[٨٩]	١٥٩٦

### سورة القدر

﴿وَنَزَّلْنَاهُ فِي لَيْلِ الْقَدْرِ ۚ إِنَّكَ عِندَ عِزِّ رَبِّكَ ۚ﴾	[٢٩]	١٥٩٩
﴿وَنَزَّلْنَاهُ فِي لَيْلِ الْقَدْرِ ۚ إِنَّكَ عِندَ عِزِّ رَبِّكَ ۚ﴾	[٤٠]	١٦٠٣

الصفحة	رقم الآية	حرف الآية
١٦٠٤	[٤١]	﴿وَقَالَ لِيُصَلِّيَا يَا بَشِيرُ أَفَرَأَيْتَ مَا تَقْرَأُ وَتَرْفَعُ...﴾
١٦٠٧	[٤٥]	﴿وَقَالَ فَرِحَ رَبُّكَ فَقَالَ رَبِّ يَا قَتِيلُ يَا قَتِيلُ...﴾
١٦٠٧	[٤٦]	﴿وَنُفِرُوا مِنْهُ كَمَا قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ...﴾
١٦٠٩	[٦٩ - ٧٠]	﴿وَقَالَ جَاءَتْ نِسَاءُ الْمَدْيَنَ بِالْمَرْثَى وَأُلَا كَفَّ...﴾
١٦٠٩	[٧١]	﴿وَمِنْهُمْ قَوْمٌ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ لُبٌّ فِي الشَّيْءِ...﴾
١٦١٠	[٧٨]	﴿وَقَالَ فَرِحَ رَبُّكَ بِمَرْثَى اللَّهِ وَمِنْ كَلَامٍ يَتْلُوهُ الْقَوْمُ...﴾
١٦١٢	[٨٧ - ٨٨]	﴿وَقَالَ لِيُزَالِ الْبُحْثُ وَالْجَوَابُ وَالْجَوَابُ...﴾
١٦١٢	[١١٣]	﴿وَمَا تَرْكَا إِلَى اللَّهِ فَاكُنَّا نَسْتَكْفِرُ...﴾
١٦١٢	[١١٤]	﴿وَقَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَأْتِنَا بَيْنَ الْيَدَيْنِ...﴾

### سورة النمل

١٦١٧	[١٧ - ١٨]	﴿وَقَالَ يَا نَجِيءُ تَتَّبِعُونَ لِرَبِّكُمْ جُنْدَ مَكُونَةٍ...﴾
١٦١٩	[١٩ - ٢٠]	﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ وَرَبُّهُمْ فَاعْلَمُوا...﴾
١٦٢٤	[٢١]	﴿وَقَالَ الْمَلِكُ الْفَرَصَةُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ لِيَأْخُذَ بِهَا...﴾
١٦٢٨	[٢٢]	﴿وَقَالَ قَتِيلُ يَا قَتِيلُ يَا قَتِيلُ...﴾
١٦٣١	[٢٥]	﴿وَأَسْكَنَ اللَّهُ لَكَ وَكَانَ قِيَمَتُهُ مِنْ ثَمَرِ الْوَالِدِ سِتَّةً...﴾
١٦٣٣	[٢٦ - ٢٨]	﴿وَقَالَ مِنْ قَوْلِهِ عَنْ قَوْلِهِ وَكَانَ كَلَامُهُ مِنْ أَعْلَاهَا...﴾
١٦٣٧	[٥٠]	﴿وَقَالَ اللَّهُ الْوَقْتُ بِمَا كُنَّا بَيْنَ الْأَشْوَاقِ فَالْجَنَّةُ إِلَى رَبِّكَ...﴾
١٦٣٧	[٥٥]	﴿وَقَالَ لِيُزَالِ عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِلَى حَيْثُ كُنْتُمْ...﴾
١٦٤٢	[٦٦]	﴿وَقَالَ لِيُزَالِ نَسْتَعِظُ عَلَى قَوْلِهِ رَبِّكَ يَا قَتِيلُ...﴾
١٦٤٤	[٧٠]	﴿وَقَالَ جَاءَتْهُمْ مِنْهُمْ قَوْمٌ يَسْتَعِظُونَ عَلَى قَوْلِهِ...﴾
١٦٤٥	[٧٢]	﴿وَقَالَ قَتِيلُ سَوَاعِدُ النَّهْلِ وَلَيْسَ بِكَ بِدَعْوَةٍ...﴾
١٦٤٩	[٧٣]	﴿وَقَالَ قَتِيلُ لَقَدْ كُنْتُ نَاكِسًا عَلَى قَتِيلِي فِي الْأَرْضِ...﴾
١٦٥٠	[٧٦]	﴿وَكُلُّكُمْ كَلَامٌ يَرْفَعُ مَا كَانَ يَتْلُوهُ لِقَاءَ يَوْمِ الْقِيَامِ...﴾
١٦٥١	[٧٧]	﴿وَقَالَ لِيُزَالِ يَسْأَلُ لَقَدْ سَأَلْتُ لِقَاءَ يَوْمِ الْقِيَامِ...﴾
١٦٥٣	[٨٤]	﴿وَقَالَ لِيُزَالِ يَسْأَلُ لَقَدْ سَأَلْتُ لِقَاءَ يَوْمِ الْقِيَامِ...﴾
١٦٥٤	[٩٢]	﴿وَالْمَعْبُودُ وَالْمَعْبُودُ عَلَى قَتِيلِي فِي يَوْمِ الْقِيَامِ...﴾
١٦٥٥	[١٠١]	﴿وَقَالَ لِيُزَالِ يَسْأَلُ لَقَدْ سَأَلْتُ لِقَاءَ يَوْمِ الْقِيَامِ...﴾